ذاكرة وطن

الثورة ـ الدولة – السياسة الخارجية – الوحدة



ذاكرة وطن

الثورة ـ الدولة – السياسة الخارجية – الوحدة

الكتاب : ذاكرة وطن... الثورة – الدولة –الساسة الخارجية- الوحدة

المولف: علي ناصر محمد

الغلاف:

الناشر:

الطبعة الاولى: اكتوبر 2022

علي ناصر محمد

ذاكرة وطن

الثورة - الدولة – السياسة الخارجية – الوحدة

مقدمة

يضم هذا الكتاب أربعة كتب في كتاب واحد.

الكتاب الأول:

عدن من الاحتلال إلى الاستقلال، ويتناول ملامح من تاريخ مدينة عدن وأهمية موقعها الجيواستراتيجي الذي جعلها واحدة من أهم مدن وموانىء العالم القديم والحديث على طريق التجارة البحرية العالمية ، والذي جلب عليها اطماع القوى الاستعمارية في الماضي والحاضر ، وبالذات قوى الاستعمار الغربي ، وخاصة المملكة المتحدة ، من لحظة احتلال القوات البريطانية لها على يد الكابتن هنس في ١٩ يناير ١٨٣٩م في عهد الملكة فكتوريا والمراحل التي مرت بها المدينة طوال مراحل الاحتلال البريطاني لعدن وجنوب اليمن وهو احتلال طويل استغرق اكثر مما ينبغي، (نحو ١٢٩ عاما) كاملة لم يخلو خلالها من شتى انواع المقاومة الوطنية الشعبية بين مد وجزر منذ لحظة الغزو حتى ساعة الرحيل . ويتناول انواع المقاومات التي خاضها شعبنا في الجنوب ضد هذا الاحتلال والاطوار التي مر بها المسلحة منها والسلمية ، وتحول الغضب الشعبي إلى ثورة مسلحة منظمة، والشحنات المكبونة إلى كفاح مسلح كسر فيه شعبنا الجنوبي في الاخيرقيوده وحقق نصره واستقلاله الوطني الناجز غير المشروط في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ م واضعا بذلك نهاية لاحتلال استمر نحو اكثر من قرن وربع القرن ونهاية للامبراطورية البريطانية التي لم تكن تغيب عنها الشمس.

الكتاب الثاني :

يتناول الدولة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من لحظة الاستقلال في ٣٠نوفمبر ١٩٦٧م إلى ١٩٩٠ عندما دخلت في وحدة مع الجمهورية العربية اليمنية، والصراعات التي مرت بها التجربة خلال ٢٣ عاما من وجودها على خارطة الدول المستقلة . كما يتناول التجربة

بايجابياتها وسلبيات، مالها وماعليها ، ونوع النظام الذي حاولت إقامته في محيط إقليمي ودولي لم يكن مواتيا في كل الظروف والأحوال، وكيف استطاعت الصمود في وجه العواصف والانواء والحروب.

الكتاب الثالث:

عدن والعالم، ويتناول علاقات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مع شتى دول العالم ، وبالذات علاقاتها العربية ولماذا كانت متوترة في بعض الفترات مع العديد منها وخاصة دول الخليج العربي وتحديدا السعودية وسلطة عمان ، وكيف اصلحت علاقاتها مع هذه الدول منذ الثمانينات من القرن العشرين الماضي .كما يتناول لماذا ناصب الغرب والاقليم هذه الدولةالعداء بسبب توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعدم توافق مصالح تلك الدول مع مصالحها وتوجهاتها. وكذا علاقاتها المميزة بالبلدان الاشتراكية وتحديدا الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية ، وهي علاقات لم تنجو من الصراع والحرب الباردة بين قطبي العالم حينها الولايات المتحدة الأمريكية ومعه الغرب الرأسمالي والاتحاد السوفيتي ومعه البلدان الاشتراكية

الكتاب الرابع:

عدن والوحدة اليمنية، ويتناول انواع الدول المركزية التي قامت في اليمن عبر التاريخ والظروف التي ادت إلى قيامها او تفككها، ومحاولات اليمنيين في إقامة دولة وطنية موحدة في العصر الحديث ، تارة عبر الحروب بين دولتيها في الجنوب والشمال ، واخرى عبر الحوار والطرق السلمية إلى أن تحققت في الاخير في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ولكن عجز القيادات التي وقعت على الوحدة عن ادراك اهمية هذا الحدث التاريخي العظيم ومايمثله ، جعلها تهرب من الوحدة واستحقاقاتها كما هربت اإليها ، مما اشعل حرب صيف العام ١٩٩٤ و النزعات الانفصالية والمناطقية.

وهذا الكتاب تلخيص مكثف لمذكراتي التي اصدرتها في وقت سابق والتي حملت عنوان (ذاكرة وطن) في اربعة اجزاء بنفس العناوين المذكورة اعلاه، وقد ارتأيت ان اضمها في كتاب واحد ليتاح لاكبر عدد من القراء الاطلاع على محتواه ، ولما كان القاريء غير المختص وقاريء اليوم عموما ، لايهتم كثيرا بالتفاصيل او لايملك الوقت الكافي لقراءة كل هذا الكم من الصفحات فقد ارتأيت ان اقدم له نسخة مصغرة عن اهم مااحتوته مذكراتي تلك من وجهة نظري دون ان يخل

ذلك بالمحتوى العام للمذكرات في اجزائها الاربعة ، وارجو ان اكون قد وفقت في ذلك ، غير اني اريد ان اشير الى ان هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ بنسخته العربية او نسخته المترجمة الى اللغة الانجليزية لايغني عن الاطلاع على المذكرات الاصلية في اجزائها الكاملة لمن اراد ذلك . وقد حرصت في هذا الكتاب الجامع الذي بين ايديكم ان يكون لكل كتاب من الكتب الاربعة مقدمة وخاتمة هي نفس المقدمة والخاتمة التي صدرت بها االمذكرات حين نشرها لانها تعطي فكرة شبه كاملة عن المذكرات وفحواها والاسنتاجات التي توصلت اليها.

بقي علي القول ان مااقدمه هنا للقاريء سواء العربي او الاجنبي هو ملخص لجهد استمر نحو اكثر من ٣٠ سنة حرصت فيها على كتابة ليس تجربتي الشخصية وإن لاتخلومن وجهة نظري في الاحداث كما عشتها ، بقدر ما اردت الكتابة عن منطقة من جنوب جزيرة العرب ، مرت باحداث وتطورات وتغيرات في غاية الاهمية لم تحظ بالقدر نفسه من الاهتمام والكتابة عنها خاصة من ابناء التجربة نفسها، والحقيقة ان ماتعرضت له التجربة من تشويه على يد ابنائها قبل خصومها كان احد البواعث لكتابة مذكراتي هذه ، وهي تضم كل مايمكن او اتيح لي من معلومات ، وعشته من احداث اوشاركت فيها في زماني ، وماقراته من تاريخ لاحداث قديما وحديثا رأيت انها تساعد في تكوين مفهوم عن هذه البلاد واحداثها والتطورات فيها ، ولماذا استحقت كل هذا الاهتمام من العالم في الماضي ، ولاتزال تحظى بالاهتمام الاقليمي والدولي حتى اليوم ، وستظل كذلك في المستقبل.

إنها منطقة مزدحمة بالاحداث والتطورات ، والاطماع من كل نوع ، وللتدخلات ، التي لم تتوقف يوما طوال قرون ، والشاهد التاريخ الذي عاشته ومرت به هذه المنطقة ، وكانت عدن محورها ، هذه المدينة التي تشبه طائر القينييق كلما خيل لاعدائها انها تموت تنهض من بين الرماد ، تجسد إرادة الحياة وفعل التطور ، وإرادة التغيير.

علي ناصر محمد

الكتاب الأول

عدن من الاحتلال الى الاستقلال

مقدمة

في هذه المذكرات حاولتُ تدوين ما استطعت من تاريخ ثورة الرابع عشر من أكتوبر في الجنوب، وهي جزء من حصاد سني حياتي وما حملته من حلاوة ومرارة .لم يكن ما دونته سيرة حياة، ولا كان شهادة شاهد على عصر، أو تاريخ ثورة فحسب، بل كان ذلك كله، كما سيلاحظ القارئ الكريم، أنّ مشاعري تشدني أحياناً، فأسترسل وراء الذكريات، بل ما علق منها من تفاصيل اختلط فيها العام بالخاص، والموضوعي بالذاتي العابر، ولكن من حقها أن تُروى ما دامت لصقت بالنفس، وفرضت نفسها في أن تكون صورة للماضي، وإن لم تكن إلا بعضه، وإن لم يسعف القلم في تجسيدها، لتكون ناطقة بالحياة، وما كانت الكتابة يوماً تعبيراً صادقاً عن الحياة، بل ظلالاً لها.

أتذكر تماماً حين عُرض الوضع السياسي في الاجتماع الذي عقد في بيت نور الدين قاسم بالمنصورة[1] ، وترأسه فيصل عبد اللطيف، الذي قدم عرضاً حياً وعميقاً لاتجاه الأحداث والدعوة إلى الإعلان الرسمي للكفاح المسلح بقيادة الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل،

1- أطلق اسم المنصورة على هذا الحي بعد أن اكتمل بناؤه بقرار صادر عن المجلس التشريعي العدني سنة 1962. وقد شيد هذا الحي في المساحة المعروفة سابقاً بمعسكر حاشد بعد اكتمال الخرائط الهندسية وإيصال كافة الخدمات .وقد اكتمل بناؤه في بداية الستينيات.

وعندما أبدى البعض ملاحظات على الثورة المسلحة في عدن والمحميات وخشيته من فشل الثورة وأن الوضع في عدن والتحصينات والبوابات والأسوار والأسلاك قد تمنع دخول الأسلحة إلى المستعمرة، وقد لا يكون الريف مهيَّأً للثورة، أتذكر مقولته: إننا إذا انهزمنا في هذه المعركة فسيسجل التاريخ أننا قد حاولنا، وإذا انتصرنا فهو نصر لشعبنا وللأجيال القادمة. وحديث المناضل فيصل عبد اللطيف عن النجاح والفشل للثورة المسلحة في الجنوب عام 1963 يذكرنا بخطاب جمال عبد الناصر يوم 22 يوليو 1962 بمرور عشر سنوات على الثورة، عندما حاول البعض ثنيهم عن تنفيذ الخطة بسبب اكتشاف الملك لها في اللحظة الأخيرة، وتحرك قادة الجيش لاعتقال الضباط الأحرار، ولكن عبد الناصر رفض التراجع عن تنفيذ هذه الخطة، فالعجلة قد دارت ولن يستطيع أحد إيقافها، وإذا لم يكتب لها النجاح في القضاء على النظام الملكي، فليس أقل من أن نضحي ونثبت للأجيال القادمة أن الجيل الذي عاش عام 1952 لم يستكِن لهذا الظلم والاستبداد، بل قام وقاتل واستشهد من أجل الثورة والتغيير في مصر، لتواصل الأجيال القادمة ما عجزنا عنه. وسبب نجاح ثورة مصر أنها وقفت إلى جانب ثورة 14 أكتوبر وغيرها من الثورات في المنطقة العربية والعالم.

ومن أهم الأسباب التي دفعتني إلى تدوين ذلك، أنه لم يصدر كتاب توثيقي شامل يؤرخ للثورة في الجنوب أو يوثق لها ...كذلك لم يُصدِر قادتها أية مذكرات أو شهادات توضح دورهم أو رؤيتهم لأحداثها ووقائعها إلا بقدر محدود جداً وعبر الندوات ووسائل الإعلام المختلفة، إما بسبب انشغالهم بهمومهم وبمشاكل السلطة، أو لعدم اهتمامهم بالتوثيق والتسجيل، أو بسبب مغادرتهم الحياة قبل التمكن من ذلك .وقد حاول البعض من اليمنيين والعرب [1]والأجانب ذلك بجهد مشكور، ولهذا فقد بذلت جهدي في ما لم تسعفني الذاكرة في الوصول إليه، بالرجوع إلى المصادر المتعددة التي تناولت تاريخ الثورة والوثائق التي صدرت عنها، إضافة إلى تجميع ما كنت أسجله يومياً من وقائع واستقراءات، وما جمعته في لقاءاتي ببعض من شارك في صنع الكثير من تلك الأحداث أو معايشتها، وهي أحداث فرضتها طبيعة المواجهة بين شعبنا وأعدائه، وأحياناً بين

1- ومن المحاولات الجادة التي جرت على هذا الصعيد تلك الحملة المنظمة التي قادها مركز البحوث التابع للجنة المركزية في الحزب بمناسبة الذكرى العشرين لثورة 14 أكتوبر المجيدة عام 1983 من خلال تشكيل فرق ميدانية متخصصة شملت جميع محافظات البلاد ومناطقها بهدف جمع كل الوثائق وتسجيل الشهادات الحية عنها، ولكن للأسف فقدت بعد حرب عام 1994 .

فصائله الثورية واتجاهاتها المتباينة عند كل طارئ، مما يقع في كل ثورةٍ عادة، مثلما تباينت ردود الفعل على العنف الممارس بحق الوطن أو بعنفٍ مضاد، كان مسوَّغاً في بعض وقائعه وحيثياته، أو كان يمكن تلافيه وتجاوزه في مناسبات أخرى، حقناً للدماء وتحكيماً للوعي السياسي.

وبالرّغم من أنني حاولت تحرّي الصّدق والموضوعية والحياد ما أمكن في تحليلي ونقلي الحقائق والأحداث، فإنني أدرك أن ما قدمته لا يخلو من وجهة نظر ذاتية قد ترضي أو تغاير وجهات نظر آخرين ممن سيقرأون مذكراتي، وإني أقدّر وأحترم وجهات نظرهم وحكمهم على الأمور، بل يسعدني أن يصوّبوا أو يضيفوا إليها، بحيادٍ وتجرد خدمة للحقيقة، وهو ما أصبو إليه من كتابة تاريخنا الوطني للأجيال.

شكراً لكل من أمدّني بمعرفته وعلمه وجهده في إعداد الكتاب. وعذراً لكل من رأى في ما كتبت تجنياً عليه أو إساءة إليه دون أن أقصد ذلك، وما كان هدفي سوى إظهار الحقيقة، ولكن اللّسان قد يزلّ، والقلم قد يعثر، فلي من حلمهم ما يشفع، ولي من التاريخ ما ينصف حين ينتصر للحقيقة ويعتمدها كما هي، لا كما يراد لها أن تكون...

تناولنا في هذا الكتاب لمحة سريعة عن الانتفاضات الشعبية التي كانت الإرهاصات للثورة المسلحة في ما بعد ونشوء الأحزاب الوطنية والإسلامية والجمعيات الدينية والحركة النقابية، ولكن الجبهة القومية قد حددت ثلاثة اهداف (تحرير الجنوب من الاحتلال البريطاني – توحيد الجنوب في دولة واحدة – توحيد اليمن)، وقد التفّت الجماهير حول هذه القضايا الاستراتيجية فانتصرت الثورة المسلحة في 30 نوفمبر 1967 وتوحد الجنوب صبيحة 30 نوفمبر بقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وإعلان توحيد اليمن لاحقاً عام 1990.

علي ناصر محمد

الفصل الأول

عدن والقبطان هينس

القبطان هينس وبداية الاحتلال

عام **1839** عندما احتلت مدينة عدن لم تكن في ذلك العام سوى ميناء يستقبل سفن الإمبراطورية البريطانية ويوفر لها الخدمة والوقود. حرصت بريطانيا على جعل هذا الميناء «مستعمرة» تابعة للتاج الملكي، بما يساعد على إخضاع المنطقة وفرض الحد الأدنى من شروط التهدئة والهيمنة، وعلى حماية الطريق البحري المفضي إلى مستعمرة الهند من جهة، ومنطقة الخليج من جهة ثانية، وصارت عدن نقطة انطلاق للرحلات الاستكشافية والاستخبارية والتبشيرية التي كان الغربيون يقومون بها في سواحل شرقيّ أفريقيا.

وعلينا ألا ننسى أن لعدن تاريخاً طويلاً من المعاناة: مع الاحتلال والغزو.

في القرن السادس عشر تعرضت عدن لحملات البرتغاليين الذين وجدوا فيها قاعدة صالحة للتجارة مع الهند والملايو وسيلان، غير أن سكان المدينة دافعوا ببسالة عن مدينتهم فألحقوا هزيمة بالمعتدين، فأضرم هؤلاء النار في المدينة وهم يغادرون ميناءها إلى غير رجعة. كذلك ألحق الشعب في الشحر بحضرموت هزيمة أخرى بالبرتغاليين.

وبعد بضعة عقود تعرضت المدينة لمحاولة تسلل دانماركية باءت بالإخفاق هي الأخرى، ولاذ أسطول الغزاة بالفرار.

ومنذ القرن الثامن عشر بدأ اهتمام الاستعمار البريطاني بعدن، مدفوعاً بعامل التنافس المتزايد مع الفرنسيين الذين كانوا قد احتلوا مصر في عام **1798**، فتقدمت القوات البريطانية إلى احتلال جزيرة بريم (ميون)، في محاولة لإقفال البحر الأحمر من الجهة الجنوبية، وأصبحت عدن القريبة من هذه الجزيرة في مرمى مدفعية الإنكليز، فتقدموا إليها، أول الأمر، من خلال اتفاق تجاري مع حاكم المدينة يقضي بفتح الميناء أمام البضائع الإنكليزية وإعطاء امتيازات للبواخر البريطانية. وبذريعة تعرض الملاحة والسفن البريطانية لاعتداءات القبائل في الجنوب، هاجم المستعمرون الميناء يوم السبت في **19** يناير عام **1839**. ولكن، كيف تقدم الإنكليز إلى هناك؟ وكيف أخضعوا الرماة في عدن الذين حموا هذا الخليج العربي سنين عديدة؟

وقبل ذلك نتساءل: لماذا أثار ميناء عدن شهية القوى الأجنبية الكبرى؟ وما ميزات هذا الميناء وأهميته الذي تحول إلى رابع أشهر ميناء في العالم في القرن العشرين، وأصبح ميناءً حراً عام **1853**، وكانت تدخله **500** سفينة كل شهر، أي **6000** سفينة في العام، وكان ذلك في نهاية عام **1967**؟

ميناء عدن الذي شهد بداية نشاط السكان في ارتياد البحر يحتل موقعاً حصيناً، فالجبال تحيط به من جميع الجهات وتحصنه إزاء غدر الطبيعة واندفاع الغزاة، وقد أبدع القدماء، وهم يحصنون ميناءهم في حفر الأنفاق الجبارة وشق المسالك الخفية بين قمم الجبال البركانية حتى وصلوا البحر بجبل «حديد» وأشاحوا عن وجهه ظلال القلق، فاهتدت إليه الأسماك الحذرة زرافات، وازدهرت على شطآنه الروايات التي تُجمع – على اختلافها – على بسالة العدني وهو يرافق الميناء والماء وشمسان الشاهق والصهاريج على مدى الزمن.

صهاريج عدن

تتحدث صهاريج المدينة عن ذلك العمل الذي يقرب حقاً من الأسطورة، إذا ما عرفنا أن الأمر يتعلق بعصر ابتعدنا عنه قروناً وربما آلافاً من السنين. أشار الآثاري المعروف عبد الله محيرز في كتابه «صهاريج عدن» إلى «أن وجودها – بدائياً كان أو متطوراً – قد عاصر البشرية منذ استيطانها المدينة». ونقل ابن بطوطة دواعي تمسك العدنيين بهذا الأثر العظيم، حين زار المدينة وهي تغالب الحصار المضروب حولها إبان حروب القبائل والملوك (المجاهد الرسولي، الظاهر) خلال القرن الرابع عشر. فقد اقتضت تخزين المياه مثلما اقتضت تأمين مسالكه ومفاتيحه وشقَّها،

وقد شاهد البرتغالي (رسنديس) في فترة متأخرة «أنه يجلب إلى المدينة ما بين ألف وخمسمئة وألفي جمل محملة بالماء يومياً وتدخل هذه الجمال المدينة بالماء في النهار، ولكن في الليل تصبّ في صهريج قريب من بيت الماء تحت بابها. إذ لا تفتح أبواب المدينة في الليل على الإطلاق.

بالقرب من هذا الصرح التاريخي العظيم كان يقع «معهد المعلمين» الذي أُعددت فيه لكي أكون مدرساً. ولطالما ذهبت لتأمل ذلك الأثر الخالد ووقفت على الهندسة البديعة التي نفذها الأجداد منذ عهود سحيقة في حفر هذه الصهاريج في الصخر الصلد، لكي يوفروا حاجة المدينة والسكان من المياه الصالحة للشرب أطول فترة ممكنة، ما يدلّ على أن عدن كانت ذات أهمية عظيمة منذ القدم، وبناء مثل هذه الصهاريج يدلّ على أن الدولة التي بنتها كانت قوية ومزدهرة، واستطاعت أن تبني هذه السدود في رؤوس الجبال وأسفلها.

وتأتي أهمية عدن المدينة من ميزاتها الطبيعية، إذ تتكون على هيئة شبه جزيرة تقع على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية على خط العرض 12ْ/47 شمالاً وخط الطول 45ْ/10 شرقاً. وتبلغ المسافة بينها وبين مضيق باب المندب مئة وعشرة أميال شرقي المدخل، فهي هنا مفتاح المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. أما رأس المدينة الذي يمتد في البحر بعيداً عن الساحل بنحو خمسة أميال، فهو بركان قديم يتطاول بارتفاع 335 متراً فوق سطح البحر فيما يربط بينهما منخفض خور مكسر الرملي الذي يبلغ عرضه نحو 350 متراً. ويكوّن رأس عدن هذا في امتداده البحري خليجين عميقين يشكلان بدورهما ميناءين صالحين لرسو السفن.

فوهة بركان

عدن القديمة، تطلّ على الميناء الشرقي مباشرة وتحتل الجزء الشرقي من رأس عدن، وقد بنيت أولى معالم المدينة على حافة فوهة بركان خامد عرفت باسم «كريتر»، تميزت بحصانتها الطبيعية. أما سلسلة جبال شمسان العظيمة، فقد وصفها أحد رجال حكومة الهند البريطانية (روسيل) بأنها «تشبه أسنان سمك القرش، فهي بارزة من مياه البحر، وتتميز بلونها القاتم الممتزج باللونين الأسود والأحمر القاني».

والميناء الثاني هو «المعلا» الذي يقع في الجزء الغربي من عدن، وهو في منتصف الطريق بين «كريتر» وحيّ «التواهي» الجديد، وكلاهما يتبادلان «الوشوشة» على ساحل عدن، ويتطلعان إلى

شمسان العظيم الذي دخل في كتاب أبي مخرمة «قلادة البحر»، وهو يصف احتلال المماليك لقلعة صيرة، حيث لاحظ أن قذائف مدافعهم تصل إلى سفح شمسان.

ويضيف: «جبل يحيط به البحر»، وكأني به يريد أن يقول بأن الحياة قلدت هذا الجبل وساماً من اليمّ. وهكذا فإن عدن ببحرها وقلعتها الحصينة (قلعة صيرة) وجبلها الشامخ ورأسها البركاني تبدو – كما تصورها كاتب مصري – آخذ بعضها برقاب بعض من جميع الجهات».

وترتبط عدن المدينة بساحل رملي إلى الغرب الأقصى يصلها بشبه جزيرة البريقة (عدن الصغرى) حيث تتشكل هناك موانئ واسعة وعميقة صالحة للملاحة طوال العام.

أقدم أسواق العرب

أما لماذا سميت عدن بهذا الاسم؟

- **يقول الأمير الشاعر أحمد فضل العبدلي: لأنها كانت موضع «العدون»، حيث إنها دار إقامة واستقرار تبعاً لما تتمتع به من أسباب الهدوء والراحة.**
- **ولكنْ للطبري رأيٌ آخر، حيث يرى أن عدن وأبين «اسمان لابني عدنان».**
- **ويصفها «ياقوت الحموي» الذي زارها في القرن الثالث عشر الميلادي بالقول: «إن عدن مدينة مشهورة على ساحل بحر الهند. لا ماء فيها ولا مرعى وإن الماء يحضرونه من عين بينها وبين عدن مسيرة نحو يوم... إلا أن هذا الموضع هو مرفأ مراكب الهند، والتجار يجتمعون إليه لأجل ذلك، إنها أقدم أسواق العرب».**
- **وبين أيدينا تقرير رفعه «ر. جرانت» حاكم بومباي البريطاني إلى حكومته في لندن يستحثها على احتلال عدن يقول فيه: «إن رأس عدن الممتد في البحر يشكل مرتفعاً صخرياً يمكن اعتباره جزيرةً لا تتصل بالأرض الداخلية إلا من طريق شقة ضيقة من الأرض على هيئة شريط رفيع تغمره المياه خلال فترة طويلة من السنة، ويمكن عدداً قليلاً من الرجال أن يحافظوا عليه ضد أي هجوم. أما مدينة عدن نفسها فهي محاطة بالجبال ويكفي للدفاع عنها قوة صغيرة، وفي مواجهتها جزيرة طولها 1200 ياردة وارتفاعها نحو 430 قدماً (يقصد صيرة) ويمكن بناء استحكامات للقوات العسكرية فيها».**

ويضيف جرانت: «وتدل الآثار وبقايا الخزانات المتسعة الموجودة فيها على أنها كانت منذ القدم مدينة ذات أهمية عظيمة».

وكان جرانت قد استند في حماسته الاستعمارية لاحتلال عدن إلى ملاحظات ميدانية مبكرة قدمها الضابط البريطاني البحري المعروف «هينس» الذي كان قائداً لسفينة «بالينوس» يوم أن قام بالمسح الجغرافي (الاستعماري) على طول الساحل الجنوبي للجزيرة العربية[1] .

الكابتن هينس

والكابتن هينس اسمه، ستافورد بيتزورث هينس، ولد عام 1802 لعائلة من سوسكس، التحق بالبحرية في بومباي بصفة ضابط صف بحري، وكان نشيطاً وبارعاً وذكياً، ما أحاطه بقدر كبير من التقدير والاهتمام من السير تشارلز فالكوم، المشرف الأعلى للبحرية 1827–1838.

إن مواهب هينس الضابط الشاب أسهمت في تعيينه رئيساً للجنة الدائمة للمسح والرسم الهندسي في البحرية البريطانية في الهند. إذ برز قبطاناً ماضي العزم في الخليج العربي، ذا نظرة ثاقبة ومهارة وفطنة عاليتين.

تولى عام 1832 مهمة مسح الساحل الجنوبي للجزيرة العربية على مساحة خمسمئة ميل من باب المندب على مدخل البحر الأحمر، فقاد سفينة المسح (بالبزس) من أجل تحديد مكان ملائم لتخزين الفحم، حيث إن البحرية البريطانية اندفعت نحو الملاحة البخارية. وكل الدراسات التي قدمتها البحرية في بومباي ترى أن جزيرة سقطرى هي المكان المناسب، والسبب يعود إلى أن الخط المصري عبر السويس رغم سرعته في البريد وراحة المسافرين، تكاليفه باهظة، فقد كان طن الفحم فيه يكلف عشرين جنيهاً، ويستغرق نقله من رأس الرجاء الصالح خمسة عشر يوماً. هذا من ناحية، أما السبب الثاني، فهو ضيق حاكم بومباي بقرارات مجلس الإدارة في الاستمرار بالاتصال عبر السفن الشراعية، إلا أن الكابتن هينس اقترح عدن بدلاً من جزيرة سقطرى، وفعلاً حصل ذلك على يده في يوم السبت 19 يناير 1839، ويعد (الفتح الأول) للإمبراطورية البريطانية في عهد الملكة فيكتوريا.

1 -وقد كلف في ما بعد قيادة حملة الغزو العسكرية البريطانية لاحتلال عدن .وقال في تلك الملاحظات التي وضعها تحت تصرف حاكم بومباي إنه أعجب بالمدينة وميزاتها الطبيعية، وخاصة رأس عدن البركان الممتد تجاه البحر بميناءيه الممتازين الصالحين لرسوّ السفن في مأمن تام من العواصف والأمواج .ويضيف» :إن هذا المرفأ العظيم يمتلك من القدرات والإمكانات ما لا يملكه ميناء آخر في الجزيرة العربية.«

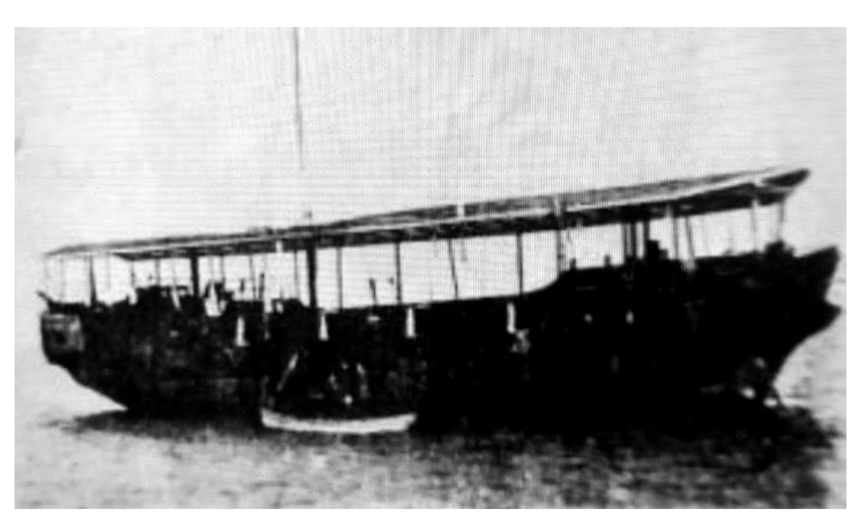
ولعل من المناسب أن أستشهد هنا على هذه المعركة بما أورده اللفتانت كولونيل هارولد.ف.يعقوب في كتابه الشهير) ملوك شبه الجزيرة العربية(، وهو ضابط في الجيش البريطاني، وكان على اتصال وثيق بالبلاد العربية لعدة سنوات، باعتباره المساعد السياسي الأول للمندوب السامي البريطاني في عدن، ثم باعتباره المعتمد السياسي في محميات جنوب شبه الجزيرة العربية إلتي تقع إلى جهة الداخل من عدن، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى-1914 1918كان مستشاراً رئيسياً للشؤون السياسية في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية لكل من المندوبين الساميين في مصر.

ويورد ف.يعقوب الآتي» :في اليوم الحادي عشر من شهر يناير 1839 حدثت مناوشة كبيرة في جزيرة صيرة بين المدفعية العربية المقامة على الحائط الذي يحتجز مياه البحر وتتكسر عنده الأمواج والمجهزة بالمجندين من الطوبجية المصريين، وبين السفينة) ماهي (ومعها قاربان مسلحان، وقد جرح رجلان من الإنكليز بينما كان عدد القتلى والجرحى من العرب يراوح بين عشرين وثلاثين شخصاً.[1]).

وقد طلب هينس إمدادات من الجنود الأوروبيين ومن رجال المدفعية الهنود وعددهم ستمئة وخمسون رجلاً مع عدد من المعماريين ورجال التعدين، كما طلب أيضاً كتيبة مؤلفة من مئة رجل ومكونة من مختلف الرتب يوجّههم أربعة وعشرون بحاراً مع سفينة مزودة بثمانية عشر مدفعاً وأخرى مزودة بعشرة مدافع، وباخرة صغيرة وقارب شراعي يحمل كل منهما مدفعاً طويلاً . وبالإضافة إلى ذلك، أعطى أمراً لثمانية وعشرين مدفعاً من ذات عيار يراوح بين 12 و 18 رطلاً لكل قذيفة للدفاع عن النقاط الرئيسية بعد الاستيلاء على عدن.[2]«

1 - ملوك شبه الجزيرة العربية، تأليف هارولد.ف.يعقوب، ترجمة أحمد المضواحي – مركز الدراسات والبحوث اليمني – دار العودة – بيروت - ص.(31).

2 - المصدر نفسه، ص.(33).



إحدى السفن التي حاصرت عدن أثناء احتلالها من الكابتن هينس

وفي اليوم السادس عشر من شهر يناير 1839 وصلت السفينة الحربية فوليج (H.M.S.Volage)، بقيادة سميث (capt.Smith)، مزودة أيضاً بستة عشر مدفعاً وعليها ثلاثمئة من الجنود الأوروبيين وأربعمئة من الجنود الوطنيين الهنود تحت قيادة بيلي (Mahor Bailie).

وفي مكان آخر يورد يعقوب» :كانت خسارة البريطانيين طفيفة جداً إلى أن حدث التمرد المشؤوم من قبل الأسرى الذين كان قد أُلقي القبض عليهم في جزيرة صيرة، وكان عدد القتلى والجرحى منا خمسة عشر وثماني إصابات بعد الاستيلاء على عدن، وكانت خسارة العدو فادحة، حيث فقد منهم 139 علاوة على الكثيرين من الجرحى.[1]«

ورغم أن البريطانيين اتخذوا من غرق سفينتهم) داريا دولت (ذريعة لاحتلال عدن، إلا أن الاتصال البريطاني بعدن بدأ عام 1609 عندما قامت أول سفينة بريطانية) صعود (بزيارة عدن بقيادة أ .شاربي، الذي أُلقي القبض عليه واعتقل عدة أسابيع وحجزت الحمولة التي على ظهرها، وتوالى الاهتمام بعدن منذ ذلك الحين، وتقدموا بمحاولات لشرائها من سلطان لحج عدة مرات دون فائدة، لكنهم توصلوا إلى معاهدات مودة وتجارة عام 1802 فتحت بموجبها الموانئ العدنية للبضاعة التي تأتي بها السفن البريطانية .غير أن بريطانيا كانت تطمح إلى ما هو أكثر من مجرد

1- المصدر نفسه ص 37

السماح لبضائعهم بالنزول في الميناء، وهو ما لم يكن ليتحقق لهم إلا بالاستيلاء مباشرة على عدن، وإخضاعها لحكمهم، وهو ما تحقق لهم في 19 يناير في عام1839.

ولعلنا نستدل من الإجراءات والخطوات التي أقدم عليها هينس بعد احتلاله لعدن، على أن بريطانيا خططت لبقاء طويل الأمد فيها، فبدأ أولاً بإخماد المقاومة المتقطعة -كما يذكر ذلك هارولد.ف .يعقوب في كتابة المشار إليه، وأنهى الأشغال العامة، وحفر قناة على الخط القديم) الحائط العربي – (درب الحريبي الواقع في المرتفعات التي هي إلى شمال الداخل من الممر الرئيسي .ولم ينتظر طويلاً» ففي اليوم الثاني من شهر فبراير عام 1839 تم التوقيع على معاهدة صداقة بين الانكليز والسلطان العبدلي، ثم استبدلت بوثيقة الثامن عشر من شهر يوينو عام 1834التي تم التصديق عليها من قبل الحاكم العام في الهند في نفس السنة.[1]«

كذلك أخذت بريطانيا على عاتقها دفع المرتبات والمبالغ التي تستحق الدفع على السلطان عادة قسراً إلى أربعة من رجال القبائل البارزين في داخل البلاد، لتأمين سلامة الطرق الداخلية، ومع ذلك فقد تعرضت القوات البريطانية في خلال شهر نوفمبر عام 1845 لهجوم من نحو خمسة آلاف عربي على الحائط التركي في مكان البرزخ بتحضير من سلطان لحج الشيخ محسن.[2]

و استمرت المناوشات بين الطرفين حتى عقد معاهدة سلام في شهر فبراير عام 1843. أما طريقة هينس الأخرى لإحكام قبضته على عدن، فكانت اتباعه سياسة) فرّق تسد (من طريق إثارة القبائل بعضها على بعض، وإشغالها في الحروب في ما بينهما بدلاً من الهجوم على قواته.[3]

واستطاع هينس أن يجعل قبيلة الفضلي منشغلة بالدس والتآمر مع جيرانهم قبائل العولقي واليافعي ..وفي عام 1846 ومع مرور سبع سنين من الخبرة في عدن، وبعد أن أهدرت معظم التدابير و الخطط التي ناضل من أجلها هينس قبلت الحكومة في بومباي بالسياسة التي اتبعها و هي الخصام و الانشقاق والتنازع بين العبدلي و الفضلي[4]، كما اهتم هينس بدراسة سجية السكان الوطنيين) المحليين (وعاداتهم ومشاعرهم و أساليب تعابيرهم، وقد استعان باليهود المقيمين في

1 - المصدر نفسه ص.(43).
2 - المصدر نفسه ص.(44).
3 - المصدر نفسه ص.(47).
4 - نفس المصدر ص-47 ص.(48)

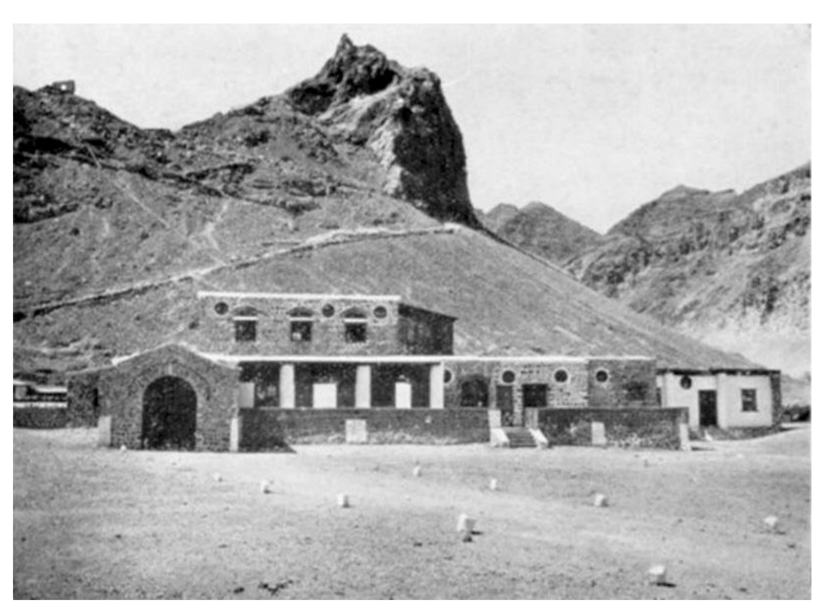
عدن، واستخدمهم كمخبرين، وكانت تبليغاتهم تكتب إلى أبناء ملتهم باللغة العبرية حتى لا يتمكن السكان العرب من حلها و تفسيرها في ما لو عثروا عليها.[1]

كذلك فإن هينس) أبعد اهتمام حكام صنعاء من الاقتراب من عدن، واعتقد أنه من المضر بالمصالح البريطانية أن يصبح الإمام الزيدي أو الإمامة الزيدية قريباً جداً من عدن، وقد دافع عن وجهة نظره القائلة بضرورة القيام في رسم خط الحدود) كحد (لمنع تقدم الزيود نحو الجنوب في اتجاه القعطبة .وهذا هو الحد الجنوبي المعين من قبل لجان الحدود الانكليزية التركية الذي تم تخطيطه في عام .[2]((1904 – 1902) وهي نفسها حدود استقلال عدن و الجنوب في 30 نوفمبر 1967 وحتى إعلان الوحدة في 22 مايو.1990

وفي حين كانت الحكومة في مومبي تعطي الأولوية لأهمية عدن الحربية اعظم من تقدمها التجاري، فإن هينس أعطى اهتمامه في تأمين سلامة التجارة الحرة، والامكانيات الكبيرة لتجارة القهوة، وبناء وتشييد كنائس عدن، وايجاد مقابر للمسيحيين، وأولى أهمية للقيمة النسبية و العددية للعرب والصوماليين والهنود، في عدن التي ارتفع عدد سكانها من 600 عند احتلال هينس لها إلى 20,000 الف نسمة خلال 15 سنة من حكمه لها.[3]

وقد تبنت حكومة بومباي وجهة نظر هينس في عدم اعتبار عدن موقعاً عسكرياً فقط، بل أيضاً مدينة ذات أهمية تجارية كبيرة، وبقيت عدن تحت حكم هينس حتى عام 1852 عندما قامت اللجنة العسكرية بفحص خزانة عدن فوجدت فيها عجزاً قدره 28000 روبية، ما أدى إلى عزل الكابتن هينس واستدعائه إلى بومباي في عام 1854 ثم محاكمته وسجنه. وقد انعكس ذلك سلباً على صحته وعجّل في منيته فتوفي في 16 يونيو 1860 ودفن في بومباي ولم تخلد ذكراه بعد هذه الانتصارات إلا بشاهد على قبره في مقبرة كلابا.

1 - نفس المصدر ص.(51)
2 - نفس المصدر ص.(61)
3 - نفس المصدر ص.(75)



منزل الكابتن هينس – الخساف كريتر

سلطان لحج: نفتح لك الباب... ثم نقطع رأسك!

لم تكن بريطانيا، الإمبراطورية الجامحة، في ذلك الوقت محتاجة إلى نصيحة حين يتعلق الأمر باحتلال ميناء له كل تلك الصفات والأهمية، بل كانت كما يبدو أحوج إلى ذريعة مناسبة لتحقيق هذا الهدف. وقد جاءت تلك الذريعة برجْلها – كما يقال– في الساعة الثالثة من صباح الرابع من كانون الثاني/يناير **1839** حين جنحت السفينة «دوريا دولت» التي تحمل العلم البريطاني والمملوكة للهند من خط سيرها شرقي عدن. فاعتبرت حكومة صاحبة الجلالة أن ثمة عملية عسكرية لقبائل الجنوب ضد «العلم» البريطاني، حيث لا يمكن ردّ الاعتبار إليه و«رفع الإهانة» عنه دون احتلال عدن. وهذا بالرغم من أن شخصاً عدنياً من آل العيدروس أنقذ ركاب السفينة وانتشلهم في قارب وقدم لهم طعاماً وثياباً، كما هو معروف ومتداول حتى في الوثائق البريطانية.

كانت بريطانيا ترغب في حصول الاحتلال بالطرق السلمية، ودون حرب، وبأقصر الطرق وأيسرها وأقلها كلفة – وبخاصة في أرواح البريطانيين – فلجأت إلى الرشوة للحصول على عدن مقابل مبلغ من المال يقدم إلى سلطان عدن ولحج آنذاك محسن العبدلي، ولكنها أخفقت بسبب مشاعر العداء الشعبية الواسعة تجاه البريطانيين التي دفعت أحمد ابن السلطان إلى أن يخاطب المفاوض البريطاني بقوله: «إن كنت تريد أن تمتلك عدن، فإن أهل عدن لا يريدونكم». وفي مرة

أخرى قال له: «فإذا جئت إلى باب عدن لمقابلة السلطان، فتحنا لك الباب وقطعنا رأسك بالسيف». وكانت رسالة السلطان إلى حاكم الهند البريطاني بليغة، ولا يمكننا الآن أن نقبل الرأي القائل إن كثيراً من السلاطين أجبروا على التعامل مع البريطانيين خلافاً لطبع البداوة والعراقة العربية اللتين تأنفان الذل والاستسلام للأجنبي.



فإذا جئت الى عدن لمقابلة السلطان فتحنا لك الباب وقطعنا رأسك بالسيف

الأمير أحمد بن محسن العبدلي له

جاء في الرسالة ما يأتي، ولنتأمل صدقها:

«وصل إلى أسماعنا أن في عزمكم رفع العلم البريطاني على الميناء، وسألنا «هينس» عن معنى ذلك، فقال إن الأرض ستبقى ملكنا أما الميناء فلكم. ألا فلتعلموا جنابكم أنه يهون على العربي أن يبيع حتى أمه على أن يقبل مثل هذه الصفقة، فإذا كان لجنابكم مصلحة عاجلة أو دائمة في عدن فإننا على استعداد بأن نضطلع بها نيابة عنكم، فأصدقاؤكم أصدقاؤنا، وأعداؤكم أعداؤنا ولكن علينا أن نعيش كلّ تحت علمه، وبوسع كل منا أن يعيش بموارده، فإذا ما هاجمتمونا براً وبحراً، فأمرنا لله القوي العظيم»[2].

1 - المصدر جار العابدين اليماني.

2 - د .فاروق أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، القاهرة1976 ، ص170 ، يمكن أيضاً مراجعة كتاب» عدن وجنوب اليمن في شبه جزيرة العرب «تأليف الليفتنانت كولونيل هارولدف يعقوب، المساعد السياسي الأول للمندوب البريطاني في عدن والمعتمد السياسي في

وفي هذا السياق لا بد أن أنقل وجهاً آخر للصورة، وجهاً منقطاً بالسواد والخزي وباعثاً على الألم والأسى، يتمثل في قيام رشيد بن عبد الله، المبعوث الذي كان السلطان يعتمد عليه في مفاوضة قائد الحملة العسكرية البريطانية «هينس» بخذلان سيده والتواطؤ مع البريطانيين وخيانة الثقة والقضية وبداهات الوفاء العربي. كذلك لا يسع المرء إلا أن يتأمل كيف حاول البريطانيون إقناع السلطان الفضلي بأن يعينهم ويشاركهم في حملتهم على السلطان العبدلي الذي يصارعه على النفوذ على عدن والمنطقة المجاورة لها، ومحاولتهم دقّ إسفين بين القبائل وجرّ البلاد إلى دوامة الاقتتال والتمزق في إطار سياسة «فرق تسد» المعروفة[1].

وهكذا، بعد الحصار الاقتصادي والحرب النفسية والفتنة القبلية بدأت حرب المواقع ضد عدن وشعبها، (150 مسلحاً تطوعوا للدفاع عنها). ومن حافة الحرب إلى ميادينها، حيث شهد صباح يوم التاسع عشر من كانون الثاني/ يناير 1839 بداية المعارك وبداية الغزو، فقد أنذر «هينس» مواطني عدن ورجال المقاومة بضرورة التسليم بحدود غروب الشمس من ذلك اليوم وإلا «تتعرض مدينتهم للدمار». ولما لم ينفع التهديد تقدمت السفينة «فولاج» نحو سواحل المدينة وتبعتها «كوت» إلى خليج حقات بدعم من السفينة «ماهي»، وفي لحظة متفق عليها إنطلقت المدافع نحو المدينة الآمنة إلى مواقع المقاتلين فاشتعلت النيران، وتركز القصف على قلعة صيرة، فيما قدم الوطنيون صوراً من المقاومة البطولية، واستُشهد منهم 139 فرداً، بينهم الأمير عبد

المحميات، وكان له دور استشاري بارز في مصر أيضاً أثناء الحرب العالمية الأولى .ورغم ما يحتويه من مسوّغات للسياسة البريطانية في العالم العربي، إلا أنه يتضمن أيضاً اعترافات بالمأزق الذي وصلت إليه هذه السياسة في القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، إزاء صمود أبناء جنوب اليمن المحتل (ترجمة أحمد المضواحي، توزيع مكتبة بلقيس الحديثة – صنعاء)

1 - من الكتب القيِّمة في التاريخ اليمني، بالإضافة إلى مؤلفات المؤرخ الكبير الراحل محمد عبد القادر بامطرف، نذكر كتاب " تاريخ ابن المجاور والجندي والأهدل"، الطبعة الثانية 1407 ه-1986،» منشورات المدينة – صنعاء «وأيضاً» التاريخ العام لليمن «تأليف محمد يحيى الحداد، »منشورات المدينة - «صنعاء) وهو دراسة موسوعية سنأتي على ذكرها لاحقاً، (وكتاب "مئة عام من تاريخ اليمن الحديث" للدكتور حسين عبد الله العمري، دار الفكر – دمشق 1984، ويتناول مرحلة 1849-1748 ، وكتاب" هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن"، تأليف أحمد فضل بن علي محسن العبدلي - دار العودة - الطبعة الثانية - بيروت1980 ، وكتاب "صفحات مجهولة من تاريخ اليمن" لمؤلف مجهول، تحقيق وتقديم القاضي حسين بن أحمد السياغي، مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء - الطبعة الثانية1984 - ، وكتاب "اليمن ماضيها وحاضرها" المشار إليه .وكان السلطان الفضلي يدعي أن حدود سلطنته هي ما كان يسمى باب السلب) أي السلاح.

المجيد نجل سلطان لحج، واعترف السلطان محسن بأنه فقد كل شيء، وقال: «لقد أخذتم عدن» وهو يشعر بالندم، كذلك اعترف «هينس» بتلك المقاومة[1] في تقرير له يقول: «لو كانت خطة دفاعهم أحسن تنظيماً مما كانت عليه لأصلونا ناراً حامية». حتى إنه باستيلائه على عدن، عمل على جمع كل المدافع التي استخدمتها المقاومة وصهرها، محولاً إياها إلى تمثال ضخم لملكة بريطانيا آنذاك «الملكة فكتوريا»[2] كما جاء في كتاب المؤرخ الأستاذ سلطان ناجي في كتابه «التاريخ العسكري لليمن».



1 - كان على رأسهم السيد علوي بن زين بن علوي بن زين العيدروس، والشيخ راجح بن عزب بن علي العزيبي، والشيخ علي السلّامي وغيرهم) .المصدر :أبو بكر شفيق (في ندوة» الثورة اليمنية الانطلاق ..التطور ..آفاق المستقبل «الجزء الثالث) واحدية الثورة في مقاومة الاحتلال ونيل الاستقلال 12-11-9 (أكتوبر.2003

2 الملكة فيكتوريا (Queen Victoria) ملكة بريطانيا العظمى وآيرلندا (1901-1837) وإمبراطورة الهند (1901-1876) أيضاً، كانت حفيدة للملك» جورج الثالث«، تنتمي إلى أسرة هانوفر ذات الأصول الجرمانية .كانت فيكتوريا آخر حاكم بريطاني يترك بصماته على الحياة السياسية في البلاد .من مواليد 26 أكتوبر1816

توجت» فيكتوريا «ملكة بعد وفاة عمها» وليام الرابع .«تزوجت سنة1840 ، وإلى ذريتها تنتسب معظم الأسر الملكية والأميرية في أوروبا اليوم .كانت تنتمي بأمها إلى أسرة يهودية باسم سيلفرد من منطقة ساسكس .حتى إن ملامح نشاط الملك إدوارد كانت تشهد بأصله اليهودي، نسبة إلى والدته اليهودية، وهم من أسهموا بإنشاء الأحياء اليهودية وتوسيعها في بلاد الشام ومصر مادياً.



وقد وضع التمثال في ما بعد في حديقة التواهي التي سُميت باسمها وظل هناك حتى عام **1967** حيث نقله الإنكليز سراً إلى حديقة السفارة البريطانية في التواهي قرب المنزل الذي سكنته في مرحلة السبعينيات خوفاً من أن يقوم الشعب يوم النصر على البريطانيين بتحطيمه، باعتباره رمزاً استعمارياً، واستبدل به نصب تذكاري لشهداء الثورة في عهد الرئيس قحطان الشعبي، (أعيد التمثال إلى مكانه في الحديقة ذاتها عام **2002** في احتفال حضرته سفيرة بريطانيا في اليمن وعدد من كبار المسؤولين في محافظة عدن، فيما أزيل النصب التذكاري لشهداء ثورة «**14** اكتوبر» الذي نهب خلال حرب صيف عام **1994**).

مأزق هينس ونصائح جيكوب JACOB

يمكن القول إن السياسات الإنكليزية على أرض الواقع، والطرائق المستخدمة في مجال التفرقة والإثارة القبلية والترهيب والترغيب وما إليها، تشكل مدرسة قائمة بذاتها، و«عالماً» بكامله. ولقد أفاد البريطانيون من تجاربهم المعقدة «والمتنوعة» في الجنوب، وعملوا على تقويمها حتى لا يقعوا، في مناطق أخرى من العالم، بما وقعوا فيه من أخطاء جسيمة في الجنوب. وخصص عشرات الضباط والقادة العسكريون «والرحالة» والباحثون الإنكليز وحتى رجال الأعمال، دراسات وتقارير ومؤلفات، مرفقة ببيانات واستقصاءات متخصصة في بعض الأحيان، لعرض تجاربهم في عدن والمحميات والبحر الأحمر، وبالضبط في مسألة كيفية التعامل مع مختلف شرائح المجتمع،

وكيفية «ضبط إيقاع» النزاعات بين مراكز النفوذ، وكيفية تعزيز التخلف والأمية والحواجز والعقبات المتعددة التي تحول بين الإنسان واستعادة أرضه ووحدته. وكان شغلهم الشاغل، في العديد من الدراسات والمؤلفات – وفي الأفلام والبرامج التلفزيونية والإذاعية والعظات التبشيرية – البحث عن اللغز المحيّر الذي يجعل الإنسان اليمني مشاكساً وعنيداً وغير متعاون، ودائم الحذر (إزاء المستعمر ومشاريعه)، ومتمتعاً بقدرة هائلة على تخطي المصاعب، وعلى كسر الحواجز، وعلى منع تمرير أي «لعبة» من الألعاب التي يحوكها له زعماء أو مبعوثون... أو أشخاص يبدو للوهلة الأولى أنهم طيّبون ومحبون للمنطقة وأهلها.

وتحفل كتابات عدة مؤلفين بريطانيين بالنقد اللاذع للسياسات التي اتبعها مبعوثو حكومتهم في اليمن الجنوبي وفي البحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية، فيما يلجأ آخرون إلى المكابرة... والتباهي بالأساليب الإجرامية والتضليلية والخبيثة التي اتّبعت في عدن والمحميات. حتى إن بعضهم لجأ إلى إعطاء تحليلات «للنفسية اليمنية» و«المزاج العربي» و«العقلية البدوية» و«العقل المحدود» و«القبلي الخائف من خصومه» إلخ... وتبرز بعض تجليات هذا النهج في الاعترافات والتحليلات التي أعطاها الحاكم البريطاني الشهير «هينس» (سبق أن أشرنا إلى بعض «مآثره» في عدن منذ التدخل العسكري المكشوف في عام **1839**).

يعترف هينس بالمأزق الذي وقعت فيه قواته و«خبراؤه»، لكنه يكابر ويزعم أنه أعظم القادرين على التعامل مع العرب... ومع أبناء الجنوب خاصة. وينطبق الشيء نفسه، ولو بأسلوب مختلف، على الكولونيل هارولدف يعقوب الذي أرسلته بريطانيا إلى عدن في العشرينيات من القرن العشرين، مكلفاً اتباع سياسة «اللين» والإغراءات المختلفة... لكنه سرعان ما وجد نفسه في بحر من العداء... فلجأ إلى البطش الدموي.

من جهته فإن «يعقوب» (الكولونيل جاكوب **Jacob** أول مساعد مقيم في عدن) يعود وينقل – كتاب «عدن وجنوب اليمن في (ملوك العرب)» – الكثير من آراء هينس وقادة سالفين كثر، ويورد أيضاً آراءه هو، مطلقاً العنان لشحنات من الغطرسة والفكر العنصري المعادي لليمن، وللعرب جميعاً، مغلفة بمؤثرات نفسية وتحليلات حول العادات والطبائع العربية واليمنية.

في ما يأتي لقطات مقتضبة من ملاحظات هينس و«جاكوب **Jacob**»، الخلف والسلف:

«(...) إن جيراننا المشاغبين هم الذين يعتبرون السلب والنهب والسرقة أموراً لا تشكل جرائم كبيرة، لن يقتنعوا دفعة واحدة بأخطائهم، أو بالمزايا المؤدية إلى الحياة الهادئة، ولا يستطيعون حتى الآن تقدير الكرم والعطف البريطاني بمظاهره الحقيقية. والأيام سوف تعلّمهم كيف يحترموننا أو، على أي حال، يعدُّوننا أناساً ليسوا سوى وسائل لتطوير عقولهم ويعملون لراحتهم (...)».

«العرب لا يريدون منا أن نخلف الأتراك في السيطرة عليهم وأن نخضعهم لحكمنا (...) من الخطأ تكرار الأغلاط التي حصلت في الهند ومصر (...) لا نريد، كذلك، أن نرى العرب وقد أصبحوا إنكليزاً».

«(...) إن الاصطياد ومطاردة الوعل المكار في التلال قد منحتني أفكاراً لدراسة العقلية العربية. إن العربي في رشاقته وسرعة حركته كالحيوان تقريباً، ومراقبة خفّته على التلال تعدّ نوعاً من الإلهام والوحي. وإن العربي ساكن التلال حيوان نفيس وأحسن ما يمكن المرء هو أن يدركه ويتعرف عليه في العري».

«(...) إن العربي شخص طروب وهو يغنّي بقدر ما يعمل، وثقته تكون بالله الرفيق المسيطر في حياته».

«(...) وكل شخص يركب دابة أو حيواناً يكون شخصاً أرقى من أخيه الذي يمشي على قدميه».

«(...) إن الأخذ بالثأر ميراث عزيز تتمّ تغذيته، وتركه يلزم الحفاظ عليه واحتضانه كما يقول تاسيتوس (...) ويحدث الانقسام بين القبيلة وزميلتها الأخرى عن طريق الشك المتبادل والريبة المشتركة. إن الطبيعة والتشكيل الجغرافي للبلاد والتضاريس تساعد على ذلك، فالتلال تعدّ فاصلاً طبيعياً بين كل قبيلة وأخرى (...) والمثل يقول: أخذ الثأر ما هو عار (...) ولهذا السبب سوف تستمر الحروب القبلية وستبقى طالما عَبَدَ الله، وطالما ظلّ الغراب محتفظاً بسواده».

(...) إنه مشغول البال خوفاً من أن تحيق به الشرور من عين الحسود، والجني البريّ يحوم دائماً حوله. إنه ينطق باسم الله قبل أن يمتطي ظهر جمله، لأن الوصفة التي هي (بسم الله) سوف تعيذه من شر إبليس الذي يسكن سنام بعيره.

«(...) إن حضور النكتة عنده، وسرعة بديهته، وصبره على الحياة بشهامة ورجولة، وثقته بالله التي تجعله غير مكترث بالغد، تغطي طفولته، وتطغى على كبريائه الواضحة، وعلى جشعه في جمع

المال كسائر الساميين، وعلى تشبثه بالخرافات التي تؤدي إلى التسويف في العمل، وتقهر أكبر العقول الغربية خبرة، وتهزم أرقى الأشخاص فهماً وعلماً في الحقل التجريبي. إنه عديم الاكتراث بالحاضر، ليست لديه مدنية أو حضارة مستمرة. إنه يتّكل على المستقبل حيث سيلتقي الله».

«(...) إن مرور اثنين وثلاثين عاماً من الاحتلال التركي لليمن قد حافظ على المنازعات بين العرب المتخاصمين والمتنافسين، وجعل الخصام يزداد حدة (...)».

«(...) العبارة الدارجة في اليمن اليوم هي (اتفقوا – أي اتفق – الشوافع على أن لا يتفقوا)... أي بمعنى أن الطوائف الشافعية قد قبلت أن تختلف في ما بينها».

«(...) ولكن الزيود لا ينوون تحطيم المذهب السني (الشافعي) ولا يعملون على ذلك. ولهذا فإن الإمام الزيدي أعقل من الذين يحملون رتبة لواء من موظفينا المسؤولين. وأكثر حكمة من أحد جنرالاتنا عندما اعتقد خلال الحرب أن الحل الوحيد لمشكلة العرب هو تحطيم عقيدتهم.

«(...) إن العقيدة أو المذهب عند العربي شيء، والوطن شيء آخر. ومن رأي السّني (الشافعي) أنه لا يستطيع حكم مقاطعته، وهو يمتدح المنازعات التي تحدث في صفوف جماعته ويثني عليها. ولقد انتظرت اليمن طويلاً لمجيء الرجل القوي. وها هو ذا قد وصل. ولسوف يعيد الأمن والنظام بعد الفوضى والاضطراب، إذا ما وضعنا أيدينا بعيداً ولم نفسد عليه عمله، إذ لسنا أهلاً لحسم الخلافات وللفصل في المنازعات بين المذاهب المتصارعة. ولا نستطيع أن نحسم في رسم الحدود بين أصحاب الشأن المتنازعين. وإنما الشخص القدير على أن يفعل ذلك هو الرجل العربي القومي ابن البلاد».

«(...) لقد كان في استطاعة الأتراك أن يحافظوا على النظام، ويتغلبوا على المشاكل. ولكنهم كانوا بطبيعة الحال فاقدي المعرفة الكاملة بطبائع العرب، ونفسياتهم، وكانت تنقصهم أساليب التودد والعطف التي تؤثر عادة في العربي، لأن لديه مفاهيم وتقاليد أخرى تشغل باله وتملأ نفسه وعقله. وهو ليس زنديقاً متعصباً يعمل ضد الدين لمصلحة قومه كما هي حال التركي الذي يعتقد أن مجرد كونه مسلماً يستطيع أن يجعل من العربي تركياً مخلصاً. وأنا أظن أن هذه كانت غلطتنا في الهند. والإسكندر الأكبر عندما أخبر أرسطوطاليس بأنه سوف يخضع الشرق، ويحوّل سكانه إلى مقدونيين مخلصين وطيّبين، أنذره أستاذه من الانتكاس وحذّره من الرّدة إلى الأساليب الشرقية».

وفي الحقيقة، وبمعزل عن هذا الفكر العنصري وهذه العجرفة التي لا تخفي عجز صاحبها وتقهقر مخططاته وأساليبه، يلاحظ البعض أن سياسة بريطانيا في بلادنا كانت «غير ثابتة أو محددة، بل كان للولاة المختلفين من الإنكليز طرقهم المختلفة في معاملة حكام العرب هناك. ولكن هذه السياسات المختلفة كانت تنحصر في صفة واحدة، وهي اتباع سياسة (أقل ما يمكن من التدخل)»، وكان «لهذه المرونة مظاهر شتى، مثل المعاهدات الولائية والمرتبات المالية الشهرية ومدافع الترحيب والتوديع لمن يجيء إلى عدن من السلاطين، أو يسافر منها، ثم الألقاب والنياشين، والتحزّب لبيت طامع بالملك على بيت مالك، أو عكس ذلك. وأهم من ذلك كله حرصهم على استغلال كل أمير، أو سلطان، أو شيخ قبيلة على حدة (...)» [1].

الصراع على عدن زهرة البركان

وقبل أن أواصل تناول ظروف الغزو البريطاني لعدن ونتائجه ووقائعه، أتوقف سريعاً عند حقيقة أن بريطانيا لم تكن وحدها معنية بهذه المنطقة المهمة. فقد كانت عيون أمريكا تتابع بحسد وطمع نجاح البريطانيين في إخضاع جنوب جزيرة العرب لمشيئتها، لأنها تعرف خطورة موانئها ومواقعها وأهمية جعلها مركزاً للتموين وبرجاً للمراقبة وقاعدة انطلاق للسفن على مختلف مهماتها، وليس سهلاً أن يتقبل الأميركيون مبدأ الانسحاب مجاناً.

قبل الغزو بفترة طويلة كان الأميركيون يتنافسون مع التجار الهنود في بيع الأقمشة القطنية في المنطقة، وكانوا يصطادون الحيتان في المحيط الهندي وينخرطون في تجارة الرقيق والبخور واللبان والصمغ والجلود والعاج [2].

1 - أمين الريحاني، ملوك العرب، ج1، ص .417 راجع أيضاً :د .سيد مصطفى سالم، "تكوين اليمن الحديث، اليمن والإمام يحيى (1904-1948) م"، الطبعة الثالثة، القاهرة،1984، ص 282 وما بعدها.

2 - وقد عبرت - في حينه - شركة الهند الشرقية البريطانية عن انزعاجها من منافسة الأميركيين لها في قنوات نشاطها .ولعل حملتهم في جزر كوريا موريا لجمع» مخلفات الطيور «وشحنها وإعادة إنتاجها كسماد للأرض قد أثارت حنق البريطانيين واعتبروها نوعاً من الاختراق لمناطق نفوذهم .وعدا عن هذا، كانت الشركات الأميركية قد أطبقت على تجارة البن اليمني، حيث كانوا يرسلون - في مطلع القرن التاسع عشر - سفنهم التجارية إلى ميناء "مخا "فيحصلون على ثلاثة أرباع إجمالي محصول البن البالغ ثلاثة عشر ألف بالة.

عندما احتل البريطانيون عدن، لم تكن لتملك في واقعها آنذاك من مقومات النهوض الاقتصادي سوى بعض الأعمال التجارية والمصرفية والمالية التي كان يزاولها في الغالب السكان اليهود وبعض الشرائح المدينية. كان موقعها الجغرافي ومميزاتها البحرية هي التي أهلتها لاحقاً لمرحلة من النهوض، فيما كانت تفتقر إلى البنى الصناعية الضرورية.

كان سكان عدن حين دخلها البريطانيون – عدا القبائل المحيطة بها – لا يتجاوزون ألفاً ومئتين وتسعاً وثمانين نسمة، يقول هينس إن **574** منهم من اليهود و**63** من الصومال و**35** هندياً يعملون بالتجارة، والبقية من العرب. أما البيوت المبنية بالحجارة فلم يزد عددها على التسعين. لكن المعروف أن سكان عدن كانوا أكثر من ذلك بكثير، غير أن المئات من السكان غادروا خلال التحضيرات للغزو البريطاني، أو أنهم لم يقدموا العدد الصحيح خوفاً من أن يؤخذوا رهائن، أو أنهم لم يسجلوا الإناث لأنهم يعتبرون ذلك عاراً أو يخشون فرض رسوم عليهم. وكانت قبل ذلك التاريخ بفترة طويلة مزدهرة حسبما تذكر كتب التاريخ، لكنها فقدت أهميتها بسبب الحروب أو الغزوات أو ربما بسبب بعض الكوارث الطبيعية ونشاط ميناء المخاء التجاري. إلا أنه سرعان ما بدأت حركة ناشطة في حقل التجارة وبعض مرافق العمل والمال والخدمة، على هامش الاستقرار النسبي والوجود العسكري البريطاني وانتعاش النشاط البحري في الميناء، وما لبث أن تواتر على المدينة آلاف ممن تركوها زرافات ووحداناً إلى المناطق الأخرى، وجرى استيعابهم وتوافرت لهم فرص التأهيل. فضلاً عن تبلور الوعي الوطني والقومي تحت ثقل نتائج الاحتلال وغطرسته ومظاهر الاستغلال والإهانة القومية التي يمارسها، وبتأثير عوامل إقليمية وعالمية ذات صلة بتطورات نضال الشعوب العربية والإفريقية والآسيوية من أجل الحرية والسيادة والتقدم، في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

في غضون بضعة أشهر بلغ سكان عدن نحو ثلاثة آلاف نسمة، وبلغ عددهم بعدها بعام واحد – حسب تقارير بريطانية – خمسة آلاف. وبمرور عامين، أصبح نفوس عدن **16,450** نسمة فضلاً عن ثلاثة آلاف بريطاني و**850** أوروبياً.

مزيج بشري

وفي دراسة طويلة عن شبه جزيرة عدن نشرت عام **1861** في أشهر مجلة دورية فرنسية **La Revue de Monde** يقدّم لويس سيمونان قبل عرضه مختلف الأجناس البشرية إحصاءً

دقيقاً ومثيراً لسكان عدن .فهو يكتب أنّ من بين الخمسة والعشرين ألف نسمة التي تعيش في عدن نجد 8500 عربي، هم إما مسلمون أو يهود [1]و 10500هندي، منهم المسلم والهندوسي والفارسي و 600 إفريقي جميعهم تقريباً من الصومال، بالإضافة إلى هؤلاء يوجد 2000 أوروبي يعملون أساساً جنوداً أو موظفين لدى الحكومة البريطانية، يوجد بينهم بعض التجار .وضمن سكان عدن تبرز فئة الأخدام) عمال نظافة التي يتجاوز عددها 1500 نسمة.[2]

كذلك يعبر الرحالة الفرنسيون عن دهشتهم إزاء المزيج البشري الذي شاهدوه عند وصولهم إلى عدن، وذلك من خلال تقديم منظر بانورامي تبرز فيه الملابس كنوع مميز للأجناس .ففي الشارع حشود ملونة من البشر تمشي الهوينى :عرب بعمائمهم، هنود بكوفياتهم الصوفية السوداء، يهود بطرابيشهم الحمراء، صوماليون بلون الأبنوس، وقد بدوا في مآزرهم المخططة الفاقعة الألوان وعصيّهم الطويلة في غاية الأناقة.

إن الغالبية الساحقة من هؤلاء الناس صوماليون ينتمون إلى إحدى القبائل التي تعيش في الساحل الإفريقي المقابل لخليج عدن .وإنصافاً لهم، يجب أن أعترف بأنني لم أشاهد في حياتي كلها أجمل من تلك المخلوقات .في الحقيقة الصوماليون سود اللون، لكن سواد بشرتهم ليس منفرداً، بل هو سواد صلب لمّاع، يضفي على الجسد نعومة تذكِّر ببريق الذهب الأسمر، ويمنيون وقد غطى وجوههم غبار الفحم وبعض الإنكليز الذين يشبهون في سراويلهم) الكاكية (القصيرة، صبية عمالقة.

ويتحدث الأستاذ أحمد محمد نعمان[3] في مذكراته وانطباعاته عن عدن عام 1943 ويقول: "كانت عدن مركزاً ومنطلقاً بسبب وجود الإنكليز فيها، ففيها صحافة وفيها طباعة وفيها حرية. وهي مركز لليمنيين وأكبر مهاجرهم. لأنه ليس بينهم وبين اليمن سوى ساعات، والحدود بينهما مثل الحدود بين لبنان وسورية، فكان الناس ينزحون إليها، الهاربون من الظلم، والهاربون من الفقر،

1- في سنة 1861 يدخل الرحالة الفرنسي سيمونان ما يقارب 1500 يهودي ضمن العدد الكلي للعرب الموجودين في عدن، حينئذٍ فهو يفرق بين اليهود كدين والعبرانيين كقبيلة وجنس .ويبرز اليهود في عدن على حالتهم الأكثر حزناً وقذارة وقبحاً، فهم يمارسون مِهَناً تكيل لهم السباب حتى من الصوماليين، ومنهم مناحم ميسا الذي كان يوماً ما مالكاً لدار رامبو.

2 - المصدر :عدن في كتابات الرحالة الفرنسيين.

3 - المصدر :مذكرات الأستاذ أحمد محمد نعمان سيرة حياته الثقافية والسياسية ص.137

والباحثون عن العمل، والباحثون عن التجارة، إنها سوق تجارية تكاد تكون سوقاً لكل شبه الجزيرة العربية بوجود الإنكليز فيها، فمركز عدن شهير ."

ومن جانب آخر، فإن اندفاعة عدن نحو قدرها كميناء ومركز تجاري ساعدت على بناء أسس وتقاليد لأعمال التصدير والنقل، انتهت إلى صورة من التجارة الحرة، تجارة المفرَّق المعفاة من الضرائب الجمركية من إدارة الميناء، الأمر الذي ساعد على تدفق السياح وتجار المناطق الداخلية في الجزيرة وعلى امتداد الخليج والهند، والأجانب والسائحين، وبلغت حصة الخدمات من الناتج الإجمالي الوطني ما يزيد على نسبة ثلاثة أرباعه.

عدن الميناء... والبشر

مع استمرار الاحتلال ووجود قواته واتساع مجالات الصناعة والمرافق الإنتاجية مثل صناعة السجائر وإنتاج الألمنيوم والطوب وكتل الإسمنت والأثاث والمرطبات والصناعات الاستخراجية والغذائية، برزت بالمقابل الانعكاسات السلبية لتدفق البضائع المستوردة الرخيصة من هونغ كونغ وغيرها من المستعمرات، وما يعنيه ذلك من تنامي معارضة الأوساط الوطنية سياسة المحتلين، والدعوة إلى حماية الاقتصاد الوطني والصناعة المحلية المنافسة. كذلك برزت ظاهرة الهجرة إلى عدن، وبخاصة من شرق آسيا وإفريقيا، وذلك بأعداد قياسية. فقد كان البريطانيون يشجعون نزوح الأوروبيين ومواطني المستعمرات البريطانية وأقطار الكومنولث إلى عدن وإقامتهم فيها للعمل في مجال التجارة والبنوك والوظائف الحكومية. أما الجنوبيون من المحميات ومن شمالي اليمن، فقد توافدوا إلى عدن في السنوات اللاحقة، ليشكلوا نسبة كبيرة من سكانها. وفي نهاية الأمر، فإن عدن شكلت من عناصر السكان «خامة» اجتماعية آيلة إلى التجانس والانتماء العميق إلى التراث العربي، مشاركة في الكفاح المبكر ضد الاحتلال، خاضعة لقانون الصراع الاجتماعي الذي يطرح فئات مستغلة من مختلف الانتماءات والأصول ذاتها، رغم أن البريطانيين حاولوا وضع المهاجرين من دول الكومنولث بمواجهة أبناء البلد، حين عيّنوهم في مراكز حساسة ومنحوهم امتيازات عديدة. وقد سيطرت بعض الشرائح الأجنبية من التجار الوافدين وبعض التجار المحليين على دورة الاقتصاد، بالإضافة إلى الشركات البريطانية طبعاً.

على هذه الأرضية نمت الشرائح الاجتماعية المختلفة، فيما نزعت الشرائح الدنيا إلى بعض الشعارات الإصلاحية والدعوات الوطنية للاستقلال، ولكنها مشوبة بالغموض أو الانعزال مثال

(شعار عدن للعدنيين)، لكن ذلك سرعان ما اصطدم بالحركة الجماهيرية التي كانت تنشد التحرر الناجز في إطار الدعوة الوطنية إلى وحدة الجنوب وإنهاء واقع التجزئة.



ميناء عدن

الحياة النيابية في عدن

من جانبهم، عمل المستعمرون على ضبط إدارة عدن بإجراءات توحي في الظاهر– بالديموقراطية، ولكنها تستهدف ترك مصادر البلاد في قبضة الفئات المرتبطة بها. فقد أنشأوا عام 1938 «مكتب العمال» كهيئة شبه نقابية تديرها سلطات الاحتلال لتسهيل طلبات أصحاب العمل من الشركات والدوائر الحكومية والمقاولين ومتابعة شؤون العمل في مرافق الميناء والممالح (حقول استخراج الملح) والبناء والتجارة والشركات المختلفة. وبعد ثلاثة أعوام صدرت قوانين النقابات التي أريد لها أن تكون إطاراً لقيام نقابات تتولى كبح الاضطرابات التي كانت تندلع بين وقت وآخر، وبخاصة في الميناء، إذ يتوقف شحن البضائع وتفريغها، مع أن تلك القوانين صدرت تحت ضغط المطالبة الواسعة بتشكيل نقابات عمالية قانونية. وذهب البريطانيون في محاولات تدجين مواطني عدن إلى أبعد من ذلك في السنوات اللاحقة، بإقامة حياة سياسية وتمثيلية شكلية لاستدراج مشاعر المعارضة الشعبية الناهضة إلى «أوعية» تابعة لهم، ووضعها في حدود «الشرعية» القائمة، وأمام سيف الابتزاز السياسي الدائم، من أجل «تصنيع» قيادات سياسية

تتكفل في نهاية الأمر بتوجيه الأحداث والمشاعر المحلية بعيداً عن التصادم مع الاحتلال ومؤسساته. وكانت هذه المحاولات تستهدف في جوهرها دمج عدن في النظام السياسي البريطاني توطئة لإخضاعها.

وهكذا فقد شكل الإنكليز عام **1947** مجلسين للإدارة والتشريع: أحدهما «مجلس تنفيذي» (عربي واحد معين) من سلطات الاحتلال، يقوم بإعداد صيغ القوانين والتشريعات المقترحة واتخاذ القرار بشأنها، ذلك القرار الذي لا يكتسب الدرجة القطعية قبل موافقة المندوب السامي البريطاني عليه. وقد تأسس المجلس التشريعي عام **1947**، ويتكون في صيغته الأولى من ممثلين معيّنين من سكرتير الحكومة والمدعي العام وأمين المالية ومساعد السكرتير لشؤون المستعمرة وممثل قيادة القوات البريطانية ومن رؤساء الجاليات المحلية في المدينة.

في عام **1955** وافقت على انتخاب أربعة من أصل أحد عشر من أعضاء المجلس التشريعي لإعطائهم صفة تمثيل المواطنين، وأعدت مسرحية الانتخابات بما يوحي بالديموقراطية والتنافس بين المرشحين. ولم يحقق ذلك المجلس غير إقرار اللغة العربية لغة رسمية في المستعمرة.

في عام **1958** وافقت السلطات البريطانية على توسيع المجلس ليضم **12** عضواً منتخباً و**11** عضواً معيناً، إلا أن شروط الترشُّح والانتخابات كانت مهينة. فقد أعطى الإنكليز مواطني دول الكومنولث الأفضلية في الترشُّح، وأعطوا حق الانتخاب للعدنيين فقط ممن عاشوا في المدينة في السنوات العشر الأخيرة إذا كانوا عرباً، وثلاث سنوات فقط إذا كانوا من مواطني دول الكومنولث. وفرضوا أيضاً شروطاً مالية قاسية على من يفكر في المشاركة في الانتخابات.

وفي الانتخابات التي جرت ذلك العام امتنعت الأكثرية الساحقة من سكان عدن عن المشاركة في التصويت. فقد بلغت المقاطعة باعتراف سلطات الاحتلال نحو **73** بالمئة من مجموع من يحق لهم المشاركة (خمسة آلاف مواطن فقط كان يحق لهم ذلك)، بل شهدت المدينة تظاهرات وأعمال احتجاج واسعة، وتصدرت الأحزاب والهيئات العمالية والاجتماعية والشخصيات الوطنية والثقافية حملة المعارضة والاحتجاج والتظاهر.

وفيما تحول المجلس التنفيذي عقب قيام «اتحاد الجنوب العربي» إلى مجلس للوزراء، جرى تغيير طفيف على طبيعة المجلس التشريعي الذي وسع ليضم ممثلي المحميات، فقد تقرر

تعيين سلطات الاحتلال سبعة من أعضائه بدلاً من أحد عشر عضواً، غير أن هذا التغيير لم يحقق هدفه القاضي بامتصاص المعارضة الشعبية للمجلس وللسياسة البريطانية التي تطبق ترسيخ التجزئة.

في عام 1964 أُجريت الانتخابات في عدن[1] بالتزامن مع الانتخابات العامة في بريطانيا بعد أن قدمت أسرة عبد الله حسن خليفة أوراق ترشحه وهو في السجن. كتب السيد الأهدل في مذكراته أن فوز حزب العمال البريطاني في الانتخابات العامة بزعامة هارولد ولسون وسقوط حكومة المحافظين التي كانت تؤيد حكام ولايات الاتحاد قد غير موقف السياسة البريطانية تجاه عدن ودولة الاتحاد تغييراً جذرياً. إن قيام حكومة يسارية في لندن معناه بطبيعة الحال تأييد العناصر اليسارية في عدن والجنوب في معارضتها القوية لحكام الولايات التقليديين وإيذاناً بزعزعة أركان الاتحاد الفيدرالي الذي صنعته عقول المستشارين الإنكليز بتأييد من حزب المحافظين وحكومتهم السابقة.

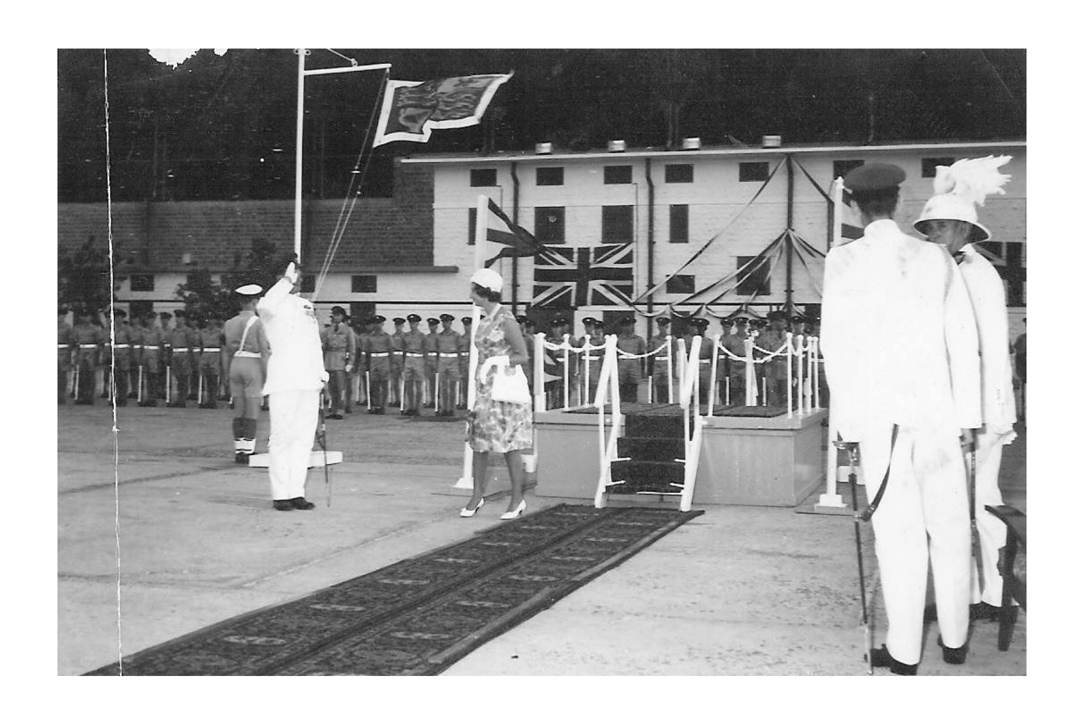
أدى فوز خليفة الكاسح في انتخابات المجلس التشريعي لعدن بنسبة 90% من الأصوات وتحطيمه لكل رقم قياسي لأي انتخابات جرت في عدن بفعل التعاطف الشعبي معه إلى حرج شديد للإدارة البريطانية في عدن وللمندوب السامي البريطاني شخصياً الذي دمر فوز خليفة بالانتخابات مستقبله السياسي.

بعد ظهور نتائج الانتخابات دعا المندوب السامي السيد زين عبده باهارون، وكلفه تأليف الوزارة الجديدة، ولكن السيد الباهارون وأعضاء المجلس بالإجماع رفضوا تأليف الوزارة، ورفضوا حتى عقد اجتماع المجلسُ (البرلمان) قبل الإفراج عن السيد خليفة عبد الله حسن وحضوره المجلس، وقد رفض المندوب السامي ذلك الطلب متعللاً، بأن السيد خليفة لا يزال معتقلاً، ولكن الأعضاء نبهوا المندوب السامي إلى أن السيد خليفة يتمتع بالحصانة البرلمانية ولا يمكن عقد المجلس دون حضوره.

1 - حسب البرلمان البريطاني كان تعداد سكان عدن عام :1962 العرب العدنيون60000 ، عرب المحميات35000 ، العرب اليمنيون80000 ، العرب الآخرون 5000 الصوماليون 15000 الهنود والباكستانيون 20000 اليهود800 ، البريطانيون الأوروبيون (باستثناء القوات المسلحة) 4500، الأوروبيون الآخرون 700 ، المجموع الكلي 221000:نسمة .وكان عدد أبناء الشمال اليمنيين (المهاجرين) في عدن يساوي تقريباً عدد الجنوبيين من أبناء عدن والمحافظات الأخرى هذا إن لم يكن أكثر منهم.

زيارة الملكة إليزابيث لعدن

احتلت بريطانيا عدن في بداية عهد الملكة فيكتوريا **1839**، وقال عنها ونستون تشرشل: «إمبراطوريتنا تبدأ من أسوار عدن». وأصبحت في منتصف القرن العشرين إحدى جواهر التاج البريطاني وجوهرة الجزيرة العربية كلها، وكان اسمها يملأ الآفاق ميناءً مزدهراً وسوقاً حرة للجزيرة العربية والقرن الإفريقي وهمزة الوصل بين المستعمرات البريطانية في الشرق والغرب ورابع ميناء في العالم وأكبر قاعدة بريطانية في شرق السويس. وللأهمية الاستراتيجية والسمعة العالمية التي كانت تتمتع بها عدن، قامت الملكة إليزابيث مع زوجها في بداية عهدها بزيارة عدن عام **1954**، وكانت ضمن برنامجها لزيارة بعض الدول والمستعمرات البريطانية، واستقبلت استقبالاً حافلاً من قبل المندوب السامي البريطاني وسلاطين ومشايخ الجنوب الذين جاؤوا للقاء معها والسلام عليها وتقديم الولاء من مختلف المحميات، وقد نزلت في فندق الهلال **Crescent** في التواهي.





مراسم استقبال الملكة إليزابيث في أبريل 1954 بعدن

وقد استقبلها حكام الجنوب استقبالاً حاراً في حديقة (بستان الكمسري) بالشيخ عثمان، وقد تزامن موعد وصولها مع موعد صلاة المغرب، فطالب بعض الحكام بأن يكون اللقاء بعد صلاة المغرب خلافاً للمراسيم الملكية البريطانية، ووافقت الملكة على تأجيل اللقاء إلى حين انتهاء الصلاة. وقال الشيخ فريد الصريمة ساخراً: إنها لن تنقض الوضوء، فهي تعتبر بمكانة والدتنا، وضحك الجميع. وعند وصولها والسلام على الحكام ومصافحتهم كانت ترتدي قفازين في كفيها، وعلّق الشيخ فريد الصريمة ساخراً أيضاً: أنتم رفضتم وهي لا تريد أن تلامس يدها أيديكم. منحت الملكة أثناء زيارتها وسام الفروسية للسيد أبو بكر بن شيخ الكاف، تقديراً لدوره في تعبيد الطرقات بحضرموت، ولكنه رفض الانحناء باعتبار ذلك نوعاً من الركوع، واتُّفق على حلّ وسط يقضي بأن يوضع بموجبه كرسي أمام الملكة ويضع ركبته عليه ليبدو في صورة الانحناء (1).

1- المصدر :الشيخ محمد فريد.



فندق كرسنت (الهلال)

وحصل مثل هذا الموقف قبل ذلك مع الملك إدوارد السابع أثناء زيارته لعدن، عندما طلب من السيد علوي بن زين بن علوي بن زين العيدروس مصافحة الملك وفق البروتوكولات الملكية البريطانية (مصافحة الملك مع الركوع)، وقد رفض ذلك لاعتباره مهيناً وخارجاً عن القيم والأعراف الإسلامية التي تحرِّم الركوع لغير الله تعالى(1).

وكان الأمر ذاته قد حصل مع السيد عبد الله العيدروس الذي رفض الركوع للملك – الإمبراطور جورج الخامس الذي زار عدن عام **1911** وهو في طريقه إلى الهند، وأُقيم له مهرجان احتفالاً بقدومه، وقد كرّم الملك جورج بعض الشخصيات، من بينها السيد عبد الله العيدروس، الذي رفض الانحناء كما كان يقتضي البروتوكول، وكما كان يفعل الآخرون من لندن إلى هونغ كونغ، بل تقدم يصافحه مصافحة الأنداد، فمنحه بعد ذلك لقب شمس العلماء بدلاً من ميدالية فارس – جسير– وتخلَّد ذكر السيد عيدروس وارتفع مقامه أكثر وأكثر2.

1 - المصدر : أبو بكر شفيق.

2- فاروق لقمان، صحيفة الأيام العدنية العدد5202 ، 19/9/2007 عام 1911 السيد عبد الله العيدروس يرفض الركوع أمام الملك - الإمبراطور جورج الخامس.

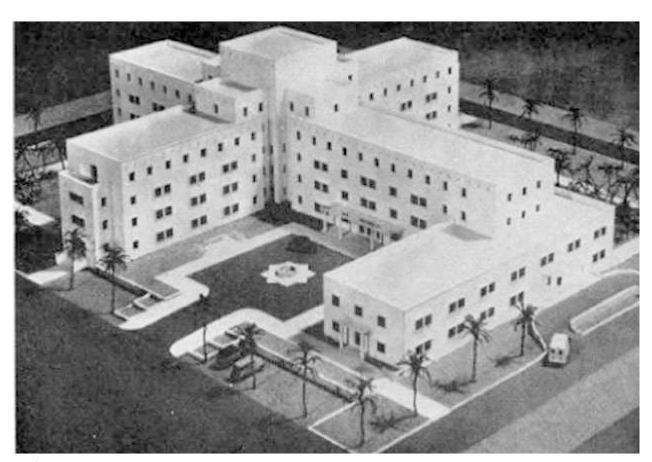


الملك ادوارد السابع

اثناء زيارة الملكة إليزابيث لعدن وضعت الحجر الأساس لمستشفى الملكة إليزابيث بخورمكسر في أبريل 1954 والذي افتتح في أبريل 1958 وأصبح اسمه في ما بعد مستشفى الجمهورية، كذلك شُيد تمثال «الملكة فكتوريا» في حديقة «التواهي»، وكان يُعَدّ حينذاك رمزاً للاحتلال البريطاني لعدن، ورمزاً للإمبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس. وقد حرصت الملكة أثناء تلك الزيارة على ارتداء الزيّ الشعبي العدني كنوع من الذكرى لهذه الزيارة.

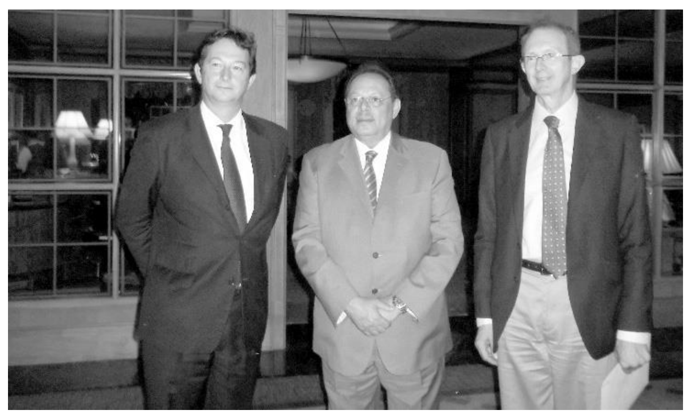


تدشين الملكة إليزابيث الثانية لمجسم لمستشفى الملكة أثناء زيارتها لعدن 1954



مبنى مستشفى الملكة إليزابيث– (مستشفى الجمهورية حالياً)

وفي لقاء جمعني بالسفير البريطاني نيكولاس هوبتن، سفير المملكة المتحدة في صنعاء عام 2012 في القاهرة على خلفية اجتماعاتهم مع المعارضة اليمنية في مصر، قال إن الملكة سمعت لأول مرة «أذان الفجر»، وعندما سألت عن ذلك الصوت قيل لها إنه المؤذن الذي يدعو الناس إلى الصلاة، وقد أُعجبت بصوت ذلك المؤذن. وقال لي إنه عندما عُيِّن سفيراً للمملكة المتحدة في اليمن، استشار صديقه السفير البريطاني في الولايات المتحدة، المولود في عدن، الذي بارك له تعيينه في هذا المنصب، وقد سمع عن عدن من والده الطبيب البريطاني الذي كان يخدم فيها أيام الاحتلال البريطاني، وكذلك من الملكة إليزابيث التي ذهب ليستأذنها بالذهاب إلى اليمن، وقد أخبرته إنها زارت عدن عام 1954، وإنها أُعجبت بصوت ذلك المؤذن الذي يدعو الناس إلى الصلاة فجراً.



مع السفير البريطاني في صنعاء نيكولاس هوبتن القاهرة 2012

وفي 28 أبريل 2014 بعثت الملكة إليزابيث الثانية ملكة المملكة المتحدة رسالة إلى الشعب اليمني تذكره بزيارتها لمدينة عدن يومي 27 و28 أبريل عام 1954، تقول فيها: «في الذكرى الستين لزيارتي، لعدن، أبعث بأحرَّ تحياتي للشعب اليمني. لديّ ذكريات جميلة من زيارتي، ويسرني أن العلاقة الوثيقة بين بلدينا ما زالت مستمرة. وأود أن أعرب عن أطيب تمنياتي بالسعادة والأمن والازدهار للشعب اليمني».





من آثار النهب الذي طاول الفندق في أحداث حرب 2015

وبعد مرور 60 عاماً (بتاريخ 28 أغسطس 2015) من زيارة الملكة إليزابيث لعدن والإقامة في فندق كريسنت، تعرض هذا الفندق التاريخي في ظل الفوضى التي سادت عدن وبعض المدن الأخرى عقب أحداث حرب 2015 أو ما يعرف بعاصفة الحزم (بين ما يسمى قوات التحالف العربي بقيادة السعودية والمقاومة الشعبية الجنوبية في عدن من جهة، وقوات أنصار الله الحوثيين وقوات الجيش التابعة للرئيس السابق علي عبد الله صالح من جهة أخرى) تعرض هذا الفندق لنهب محتوياته كغيره من المنشآت، وبيعت محتوياته، ومن بينها مجموعة مؤلفة من كرسيين وطاولة، هي جزء من تراث هذا الفندق التاريخي، وقد جلست الملكة على الكرسيين في أحد الاستقبالات أثناء زيارتها. أبلغني أحد الأصدقاء أن الكراسي معروضة للبيع، وطلبت منه أن يشتريها ويحتفظ بها ويعيدها إلى الفندق بعد أن يسود الأمن والاستقرار في عدن. وفي 22 يوليو 2017 اتصل بي هذا المواطن الذي يحتفظ بالكرسيين والطاولة في منزله وأبلغني أن المحافظ عبد العزيز المفلحي اتصل به وطلب تسليم الكراسي ورددت عليه بألّا يسلّم هذه الكراسي للمحافظ إلا إذا تعهد كتابياً بأن هذين الكرسيين والطاولة ستعود إلى الفندق وإلى نفس المكان في فندق الهلال، لأننا في مرحلة أصبح كل شيء للبيع.

مصفاة عدن

نضجت خميرة الأربعينيات والخمسينيات في الجنوب المحتل بفعل خطوة «مهمة أقدمت عليها سلطات الاحتلال عام 1954. حين أُنشئت مصفاة عدن[1] التي اشترك في بنائها أكثر من 12,500 عامل ومهندس أوروبي وأميركي وعربي وهندي، هم الذين نقلوا الصخور والتراب والحديد والرمل والإسمنت، وبنوا المصفاة وبيوت المسؤولين والعمال، إضافة إلى بناء أول سوبر ماركت في عدن، بدأ العمل فيها في نوفمبر 1952، واستمر حتى يوليو 1954، وكلف بناؤها ما يقرب من 45 مليون جنيه إسترليني، وقام بتشغيلها 1800 عربي، و300 إنكليزي لتكرير 5 ملايين طن سنوياً.



مصفاة عدن المختبر الكفاحي

وكان قرار إنشائها تدبيراً وقائياً لتوفير النفط وتخزينه وتصديره عقب اتخاذ مصدق[2] رئيس وزراء إيران حينها، قرارات التأميم وإنهاء سيطرة الشركات الاحتكارية على الثروة النفطية الإيرانية.

1- مصفاة عدن :استخدم في بناء المصفاة (110,000) طن من الصلب (و 30,000) طن من الإسمنت (و 1,500,000) طن من الصخور التي اقتلعت من الجبال (و2,000,000) يارد مكعبة من الرمل (و 6,000,000) يارد مكعبة ضخت من الرمل لردم 200 فدان.)

2 - مصدق :محمد مصدق 16 ونيو 5 - 1882 مارس1967 ، محام وبرلماني بارز قبل أن يصبح رئيساً لوزراء إيران في 1951 إلا أن المخابرات الأميركية - البريطانية خلعته في عملية مشتركة سُميت عملية أجاكس عام1953 ، أدخلت إدارته إصلاحات اجتماعية وسياسية واسعة مثل الضمان الاجتماعي وتنظيم الإيجارات واستصلاح الأراضي .ولكن يبقى تأميم صناعة النفط

فتحت المصفاة أبوابها أمام آلاف العمال المنحدرين من أرياف المحميات، وكذلك من المملكة المتوكلية، وفتحت مدينة عدن أبوابها لعشرات الآلاف من الأُسر الفقيرة، ليخلق الاستعمار البريطاني بؤرة جديدة لمقارعته من التشكيلة الاجتماعية الجديدة التي أفرزت نواة الطبقة العاملة، وملامح دورها الطليعي في الأحداث اللاحقة التي ستتوج بعد سنوات باندلاع الكفاح المسلح المنظم من جبال ردفان. وقد تعرفت خلال زياراتي ولقاءاتي وعلاقاتي إلى عدد من العمال والفنيين في هذه المصفاة، أبرزهم: أحمد صالح الشاعر، محمد حسين أمذروي، محمد صالح عولقي[1] أحمد علي العلواني، محمد هيثم علي، محمد عامر جحلان، أحمد ناجي، عبد الله مطلق، محيي الدين أحمد سعيد، قاسم غانم، عبد الله علي عبيد، ناصر عمر الشيخ، وآخرين أسهموا لاحقاً في حركة القوميين العرب.

في **1954/11/29** بدأ العمل في المصفاة بطاقة إنتاجية بلغت نحو خمسة ملايين طن من النفط الخام (مئة وواحد صهريج تستوعب نحو خمسة ملايين طن من النفط الخام) وقد ربطت الشركة المصفاة بمنشآت تموين السفن بالوقود في التواهي بواسطة أنابيب بلغ طولها **19** ميلاً لضخّ الزيت، وكانت شركة البترول البريطانية (عدن – المحدودة) قد قامت في عام **1919** ببناء منشآت لتموين البواخر بزيت الوقود في ميناء التواهي، وفي الستينيات من القرن الماضي وصل إنتاج المصفاة إلى ثمانية ملايين طن سنوياً.

من المدينة إلى الريف

واصل التوجه الحتمي لعقد الخمسينيات مسيرته الصاعدة، وكان يعبّر حقاً عن تزامن أعمال المعارضة الوطنية للهيمنة البريطانية في عدن والمعاهدات التي فرضها الإنكليز على حكام المحميات الجنوبية، مع التحول الكبير في مستوى نضال الحركة الوطنية في صنعاء ضد حكم الإمامة.

الإيرانية هي النقطة الأبرز في سياسة حكومته حيث كان البريطانيون يسيطرون عليها منذ 1913، إلا أن ذلك سبب في إزاحته في انقلاب عليه يوم 19 أغسطس 1953 بعد إجراء استفتاء مزور لحل البرلمان، فقد طلبت المخابرات البريطانية مساعدة السي آي إيه في تنفيذ الانقلاب واختيار الجنرال فضل الله زاهدي ليخلف مصدق .فأسقطت الحكومة وسجن مصدق ثلاث سنوات ثم أطلق سراحه، إلا أنه أستمر رهن الإقامة الجبرية حتى وفاته سنة.1967

1- اعتقل بعد ذلك لمدة سنة وأفرج عنه في نهاية.1966

نهاية الخمسينيات كانت فرصة لنا نحن القادمين للدراسة في دار المعلمين بعدن من المحميات (من بيحان، الضالع، يافع، المفلحي، أحور، العواذل، الفضلي) – وفي مقدمة هؤلاء محمد حسين ناجي من سلطنة العواذل الذي مات بعد ذلك في ظروف غامضة – أن نتحاور في أوضاع بلادنا، وقد شمل حوارنا الوجود الاستعماري في عدن والمحميات والمعاهدات الجائرة التي فرضها الإنكليز على السلاطين والحكام والتي تمنعهم من حق الاتصال بالدول الأجنبية أو مراسلة أي جهة أجنبية دون استئذان الإنكليز أو التصرف بأراضي سلطناتهم. وبعض تلك المعاهدات كانت تخلو حتى من توقيعاتهم واستُبدلت بمكان علامة(X) التوقيع وتضمنت تحديد الرواتب التي يتقاضاها السلاطين من المحتل، وقد بلغ بعضها سبعة دولارات فقط في الشهر إمعاناً من الإنكليز في إيذاء الشعور الوطني. ويبدو أن حال الفقر والحاجة إلى مثل تلك المساعدات، على قلتها، قد أجبرتهم على قبول مثل تلك المعاهدات مقابل أجور متدنية.

حين كان الأبناء المتنورون يطّلعون على نصوص الاتفاقيات والمعاهدات، كان يختلج في صدورهم الغليان ومشاعر الاستياء والنقمة، فقد كانت وثائق غير قانونية، وهي أشبه بالصفقات التجارية المذلة. فإما أن تكون قد أُبرمت تحت الضغط والتهديد، أو اضطروا إليها تحت العوز والحاجة والرغبة في الحماية. كان الإنكليز يعمدون – لينتزعوا التواقيع – إلى إثارة الشقاق بين أفراد العائلة المهيمنة ليضمنوا التجاء المغلوب إليهم طلباً للمساعدة. ويضمنون أيضاً ابتزاز الغالب مخافة أن يقفوا ضده ويسهلوا إزاحته، وهذا ما حصل مثلاً مع مشايخ الصبيحة والعواذل والفضلي... فإن لم يضمن الإنكليز اختراق صفوف القبيلة الواحدة، فهم يعملون على إثارة القبائل والإمارات بعضها على بعض وصولاً إلى فرض المعاهدات المجحفة، كما حصل لإمارة الكسادي الحضرمية وجارتها السلطنة القعيطية، إذ لم يتورع الإنكليز عن تثبيت فقرات هي غاية في الإذلال ضمن المعاهدات المكتوبة، مثل «رغب الطرف العربي في وضع نفسه تحت حماية بريطانيا وفي بيع جزء من أراضي بلاده»، أو أن الشيخ أو السلطان «قبل الحماية وتعهد بالخضوع والطاعة لبريطانيا وحماية الطرقات مقابل مبلغ من المال...» وكان الجهل والفقر والعجز والبقاء في الحكم والعزلة والحروب آنذاك تجعلهم يقبلون بذلك.

عقدت بريطانيا مع المشايخ والسلاطين عام **1888** طائفة من الاتفاقيات بلغت أكثر من عشر، ومضت في فرض العديد من الاتفاقيات بعد جلاء الأتراك عن المنطقة، غير أنه منذ منتصف

الأربعينيات من القرن العشرين اندفعت سلطات الاحتلال إلى تجديد تلك المعاهدات بإضافة قيود أخرى تتضمن مثلاً: «على الطرف العربي المتعاقد أن يتبع مشورة ورأي والي عدن أو أي ضابط منتدب من طرفه في كافة الأمور».

انتفاضة الربيزي والصبيحة

شهدت منطقة لحج انتفاضة واسعة لقبائل الصبيحة، رداً على الفتنة الإنكليزية بإثارة الاقتتال وفرض تنصيب فضل بن علي سلطاناً، رغماً عن إرادة السكان بعد نفي السلطان علي عبد الكريم إلى مصر وهروب قائد حرسه يحيى حرسي الذي التحق بالحرس الملكي المتوكلي، وزواج وليّ العهد البدر بابنته التي أنجب منها ما يُسمى اليوم إمام اليمن الجديد، والمقيم في جدة. كذلك هبّت ضد الإنكليز في السنوات الأولى لعقد الخمسينيات قبيلة الربيزي بمشيخة العوالق العليا للتخلص من نظام الاستشارة... لكنها كانت انتفاضة «مغدورة»، لأن نصيبها من الحديث والتسجيل في وثائقنا التاريخية المعاصرة قليل ونادر، ولا أعتقد أن ذلك يعود إلى قلة المصادر والمعطيات ولكنها للأسف الشديد – بسبب ضيق الأفق الذي ورثناه عن البعض في الفريق القيادي الأول حيث كان يتعمد تجاهل الانتفاضة لأنها حظيت بدعم وتأييد حزب رابطة أبناء الجنوب العربي وتأييده، ما لا يصح معه حسب ذلك المنطق الجائر إنصاف الانتفاضة مخافة أن يشمل الإنصاف الرابطة نفسها.

شيوعي بدون شيوعية!

سمعت الكثير، وقرأت القليل عن انتفاضة الشيخ علي معور الربيزي التي أُطلق على ثوارها صفة «الشيوعيين» في وقت كان الحديث فيه عن الشيوعية – قبل استشراء الخلاف بين الرئيسين عبد الناصر وخروشوف في الستينيات – يعني الحديث عن المتمردين على النظام والخارجين على القانون، وعن قطّاع الطرق واللصوص والإرهابيين! وكان البريطانيون يروّجون لهذه الصفات ويوردونها في إعلامهم. أما لدى الإنسان العادي في الجنوب، فإن «الشيوعية» كانت تعني الهروب إلى اليمن أو الجبال في حالة الخلاف مع السلطة أو مع الأسرة، أو حتى بسبب الخلاف بين الزوج وزوجته، أو في نطاق الخلافات على الأرض، أو بنتائج أعمال الثأر والانتقام أو القتل، ما يتطلب ترك القاتل قريته أو منطقته!


الشيخ باسعد علي معور الربيزي مع الشيخ محمد بن صالح الروشان

وهكذا يبقى المواطن الهارب «شيوعياً» حتى تجري تسوية أسباب هروبه. أما من وجهة نظر الحركة الوطنية فإن «الشيوعية» تتجاوز تسميتها «الحزبية» لتصبح عنواناً للانتفاضة ومقاومة الاستعمار، وإن مَن يطلق عليهم اسم «الشيوعيين» هم المطلوبون للسلطات وقوات الاحتلال، وهم الذين يلجأون إلى الجبال أو اليمن – كما سبق – تجنباً للوقوع بأيدي الأعداء، مثلما حدث في حطيب ومكيراس وجبال الكور.

تقع «حطيب» موطن الشيخ علي بن صالح معور الربيزي، في الشمال الشرقي لولاية دثينة، وغربي المرازيق في سلطنة العوالق العليا (نصاب) وشمال عبدان (آل دغار) جنوب الجعادنة (من الفضلي) وهي وادٍ يرتوي من سلسلة جبال الكور، ويمتد شمالاً ليصبّ في وادي نصاب... يُزرَع فيه القمح والذرة والبطاطس ويُنتج العسل.

ومنذ أن اختير علي معور رئيساً أو شيخاً لقبيلته في (العوالق العليا) تعرض لضغط كبير من الانكليز للقبول بمعاهدة «الاستشارة» – التي أشرت إلى كونها مذلة وغير مقبولة – لكن بعض مشايخ العوالق العليا كانوا قد قبلوا بها قبل ذلك.

في عام 1953 بلغت الضغوط الاستعمارية ذروتها على الشيخ علي وآل ربيز للتسليم للحكم البريطاني، وشُقّ طريق يدعى طريق الرُّقب يربط مناطق العوالق وبيحان، وقد وقفت القبيلة ضد هذا المشروع الذي يهدف إلى السيطرة على وادي حطيب وإقامة مركز حكومي بريطاني في حطيب، وحاولوا فرض نظام ضرائبي جائر على المواطنين، قائم على أن يقدّر مندوب السلطنة محصول الحبوب وهو ما زال في سنابله، وهو نظام لم تعرفه منطقة العوالق. تقدمت قبيلة الربيزي

إلى السلطات بطلب إلغاء هذا النظام، ولكن دون جدوى، وانتقلت الضغوط في مطلع عام 1954 إلى التهديد بالقوة العسكرية. وفعلاً تعرضت حطيب مركز قيادة التمرد للقصف المدفعي، إذ طاول منزل الشيخ علي معور[1]، وقُتلتْ والدته وعدد من أفراد أسرته، فاضطر معور إلى أن يلجأ مع مجموعة من أنصاره وذويه إلى سفح الجبل والحراج، ومن هناك بدأ ينظّم أعمال المقاومة والتعرض لقوات الاحتلال التي زحفت إلى شعاب المنطقة، واستمرت المعارك والمناوشات غير المتكافئة نحو عشرة أيام، وكان يصعب على ثوار ربيز الاستمرار بقوتهم المحدودة وذخيرتهم المتناقصة أكثر من ذلك.

لجأ الشيخ علي معور وثوار آل ربيز إلى المملكة المتوكلية، واتصلوا بمحمد بن عبد الله الشامي عامل الإمام في البيضاء آنذاك، سعياً إلى الحصول على مساعدة الإمام أحمد لمواجهة الغزو البريطاني لمنطقتهم، فلم يحصلوا إلا على كميات بسيطة من العتاد والسلاح عادوا بها إلى منطقتهم ليقاتلوا بشراسة نادرة، صمدوا خلالها أمام القصف الجوي والعمليات البرية والمدافع أكثر من ثلاثة أشهر، إلى أن دبرت المخابرات البريطانية مؤامرة غادرة لقتل قائد الانتفاضة الشيخ علي معور بالسُّمّ بعد تسريب أحد عملائها إلى حيث يقيم المقاومة ويقودها[2].



سالم علي معور ابن الثائر علي معور الذي قاد انتفاضة الرُّبيزي في عام 1954 وتعرضت حطيب موطن الشيخ معور والقرى الأخرى لقصف بالطائرات والمدفعية في معركة غير متكافئة ولكن قوات الاحتلال وعملائها انهزموا وانسحبوا.

1 - توفي عام 1954.
2 - استشهدت والدته في الحصن وهي أول شهيدة في حرب التحرير .

لم ينته التمرد بموت قائد الانتفاضة، فقد واصل أبناؤه المقاومة وأبدوا إقداماً في حمل راية الشهيد، وأجبروا في نهاية الأمر قوات الاحتلال على الانسحاب والرحيل من منطقة «آل ربيز» بعد أن خسرت كثيراً من أفرادها وسلاحها.

في عام **1955** انسحبت القوات البريطانية مضطرة من منطقة حطيب، ولكنها أبقت المنطقة هدفاً لغاراتها اليومية الوحشية حتى عام **1959** حين شنّت حملة جديدة في اتجاه المنطقة، ونجحت في إخضاعها بالقوة وفرضت على الثوار الانسحاب إلى البيضاء.

أجد في وقائع هذه الانتفاضة الباسلة كثيراً من الدروس والعبر، وعدداً من مناقب شخصية، المناضل علي معور الربيزي الذي أتقن الفن العسكري والحوار السياسي، مع أنه كان أمياً محدود الثقافة، ولكنه كان يملك حكمة الشيوخ وصلابة المنطقة وطبيعتها. وهناك واقعة تستحق أن أشير إليها، هي واقعة لقائه مع النقيب محمد بن صالح الرويشان في البيضاء، الذي أبلغه بموافقة الإمام على منحه بعض المساعدات (التي رآها غير كافية كما أسلفنا سابقاً) بقوله: «خذوا هذه ومعكم الله والنبي»، فردّ الشيخ الربيزي: «إن الله امتحننا بهم فهم يرموننا بالطائرات[1] من فوق والرسول (ص) قد مات مظلوماً من الكفار»، وأضاف: «إننا سنقاتلهم حتى يبتسم الرسول في قبره».

زيارة حطيب وبندقية الثائر

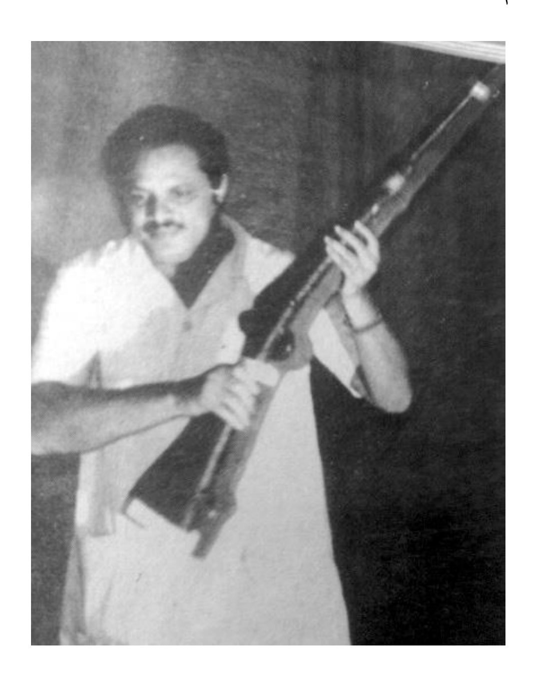
حرصت في كلمة لي، أذكر أنني ألقيتها في عام **1983**، أن أعيد إلى الذاكرة روح التحدي التي كان يملكها الثائر الربيزي، وأكدت شجاعته بالقول: «وبن العور قال ما بانسلم قط، ولو نفنى من الدنيا كلنا». وحاولت ردّ الاعتبار لهذا الثائر وانتفاضة آل الربيز في كلمتي تلك وسط جماهير مركز حطيب، وكنت أعني ذلك وأقصده، إذ جرى على مدى طويل تجاهل هذه الانتفاضة الوطنية من قبل إدارتنا السياسية، وتجنب زيارة المنطقة الشديدة الضيق، وهي أن ثورة آل ربيز حظيت بدعم حزب رابطة أبناء الجنوب وتأييده، دون أن نعي أن الرابطة كانت التنظيم السياسي الوحيد الذي اضطلع في مطلع الخمسينيات بالتعبير عن المطالب الوطنية قبل بروز تنظيمات أخرى كبرت في ما بعد، وتطورت مع الوقت، واتسع نشاطها ليشمل ساحة النضال

1 قال الشاعر سالم صالح : بر صالح أحمد جاك يا الشامي قالوا يبوني أكفرونا إسلامي
عشـرين طيـارة تقنبلنـا واسقت بلدنا من قلم حامي

الوطني. وكان العديد من قياداتها والشخصيات الوطنية فيها وفئات من المواطنين أصلاً أعضاءً في حزب الرابطة.

كنت أول رئيس يتفقد مركز حطيب، وأذكر أنني تسلمت خلال الاحتفال، وفي ظل الحماسة الشعبية بندقية الثائر الوطني ابن معور من أحد المواطنين الذين شاركوه الانتفاضة هدية منه لي، وقد أحسست لحظتها بأنه يهديني قطعة غالية وعزيزة على قلبه، ويسلمني أمانة تاريخية، وذكريات غالية لا تقدَّر بثمن، وقد قدمت لذلك المواطن بندقية آلية كلاشينكوف تقديراً وتكريماً لثورة الربيزي وقادتها الأبطال، حصل ذلك بعفوية أمام الجمهور الذي صفق طويلاً لذلك المشهد.

وأذكر أيضاً أنني قابلت في عام **1969**، وكنت حينها وزيراً للإدارة المحلية، سالم نجل الثائر الوطني علي معور، وذلك على طريق الري خلال افتتاح الطريق برعاية رئيس الوزراء، حينها ألقى المرحوم محمد علي هيثم كلمة بالمناسبة.



كتب السير «كينيدي ترافسكس» المعتمد البريطاني في عدن آنذاك في كتابه ظلال الكهرمان (**Shadows Of Amber**) عن وقائع المعارك مع آل ربيز قائلاً: «كان أمامنا خياران، فإما أن نبعث لهم قوات تأديبية عسكرية بين حين وآخر، وإما أن نشنّ عليهم حرباً شاملة لإخضاع

المنطقة ونجعلهم تحت سلطتنا. وقد رأيت في الاختيار الثاني الحل الصحيح (...)»، ثم يقول: «يظهر أن كل شيء قد سار سيراً خاطئاً، فسرعان ما أصبحت قوة الحرس الحكومي مصيدة لرصاص آل ربيز...». وكان الشعب يتابع بتعاطف وحماسة مجريات هذه الحركات، وكانت إذاعة «صوت العرب» المصرية تتابع وقائعها على أنها حركة تحرير وطنية، فيما شهدت عدن حملة تضامن مع القبائل المتمردة وتظاهرات احتجاج ضد عمليات الانتقام البريطانية، وقد عمّت صنعاء ومدن المملكة المتوكلية اليمنية حركة إدانة واسعة لتواطؤ حكم الإمامة مع الإنكليز، وضد اتفاقية **1951** التي وُقِّعت بين الجانبين وأعطت المستعمرين فرصة القمع للقبائل وفق مشيئتهم.

انتفاضة دثينة وحرب شمعة، إنهاك القبائل المزعجة

إذا تأمل المرء دوامة تلك الحرب المدمرة، فإنه لا بد أن يفترض وجود أصابع أجنبية، فمن يستفيد من هذه الحرب غير البريطانيين؟ وحتى دور مؤلف كتاب «بلاد شمعة»، المستشرق السويدي كوم رولاند بريج (عمر السويدي) كان محطَّ علامة استفهام، وتكبر هذه العلامة عندما يستعيد المرء بعض ما كتبه المؤلف من أن اليوم الذي سيضع فيه الإنكليز أيديهم على هذه القبائل المثيرة للاضطرابات سيكون يوم عيد كبير[1]، ما يؤكد أن مهمته تتجاوز إطار «الإثنوغرافيا[2]»، بل تقوم في إطار التحضير لنشر القوات البريطانية في العمق الجنوبي، ليمتد إلى دثينة، العواذل، الصبيحة، حضرموت، الواحدي والعوالق، وهي مناطق زارها المؤلف وتأمل فيها طباع الناس ومشاكلهم. كذلك زار من قبل جبل الدروز في بلاد الشام ومناطق في الجزيرة العربية.

ولكن على ما يبدو – أو على الأقل ما يؤكده كتابه «بلاء شمعة» – إن جلّ نشاطات الباحث تركز في منطقة دثينة وعزان، لأن بقية الأخبار التي أوردها عن حضرموت والعوالق كانت عبر وسطاء وروايات مسموعة متداولة. وأهمية هذه المنطقة تفضح الدافع الذي أدى بالباحث إلى أن يصرف وقته في متابعة قصة شائكة مثل قصة شمعة.

تنبع أهمية منطقة دثينة من كونها تقع في وسط الطريق بين عدن وحضرموت، فلم تكن هناك طريق برية أخرى تربط عدن وبلاد العوالق وحضرموت غير الطريق التي تمرّ من قلب دثينة. كان لا بد من التمهيد لدخول الاستعمار إلى المنطقة، ويفضل أن يكون هذا الدخول من دون حساسية

1 - يقال :القبيلي عقله في بندقيته.
2 - علم الأجناس (يدرس عادات وتقاليد الأقوام البشرية وتقاليدها).

مؤلمة، أي من دون مقاومة. وقد اهتم الإنكليز بموقع دثينة، نظراً لاعتدال مناخها وبرودة جوَّها صيفاً، فضلاً عن مميزاتها الأخرى، فكتب المقيم البريطاني مذكرة سياسية بهذا الصدد إلى بلاده عام **1902** قائلاً:

«إن دثينة مهمة لعدن في المستقبل كمستشفى للقوات. والمسافة إلى دثينة من عدن تبلغ نحو تسعين ميلاً. ويمكن مدّ خط حديدي صغير إلى مساحة كبيرة سيكلف نفقات قليلة. وإن وضع ما بين **200 – 300** جندي في هذا الإقليم المرتفع البارد في أشهر الصيف سيكون له أثره الكبير في رفع كفاءة الحامية وتحسين الأحوال الصحية للجنود. وإن إنشاء مصحّة سيسمح لكل الرتب بفرصة تغيير المناخ».

وقد أرسلت بريطانيا كتيبة بريطانية وفرقة من المشاة الهنود للإقامة في منطقة دثينة. وأبدت حكومة الهند مخاوفها من أنه إذا ازداد التدخل التركي في المنطقة، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة حجم القوات البريطانية[1].

سلطانَا لحج والفضلي

وإذا كانت «حرب شمعة» قد اندلعت أساساً بمحض المصادفة، إلا أنها جاءت لتقدم خدمة جليلة للاستعمار، دون أن يشعر بذلك «أبطال» هذه الحرب. ولا نظن أن إدخال المدفعية في هذه الحرب بمعونة سلطاني لحج والفضلي قد جاء بحسن نية، ومع ذلك يبقى للعصبية القبلية دورها الحاسم في كل ذلك. ويروي كوم رولاند بريج «أن علي هادي ذهب عند السلطان محسن العبدلي في الحوطة وخطر[2] لعند الفضلي في شقره»، وأنه طلب من السلطانين مدفعاً وذخيرة، ومقابل ذلك وعدهما بمناصفة الأرض التي افترض أنه سوف يسيطر عليها بقوة المدفع، أو على حد تعبير الكاتب «لأخذت الأرض بانديكم ناصفه»، وقد جرت «مكاتبة»، أي تبادل الرسائل، بين السلطانين واتفقا على أن يقدم أحدهم المدفع والآخر الرصاص والبارود، إذ اقترح سلطان لحج علي الفضلي: «أنت يالعثماني عليك المدفع وأنا عندي الباروت والرصاص» ص**17**.

1 - سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن، ص33.
2 - ذهب.

وهكذا نرى أن «البلاء» رغم الوساطات ظل يتأجج، إلا أن السلطان الفضلي والسلطان العبدلي أديا دوراً غير بريء في هذه المعركة. ومهما كانت المطامع الشخصية للسلطانين في الأرض المفترَض الحصول عليها، فإن هذه الفترة بشهادة بريج كانت بمثابة فترة تحضير لتغيير حياة القبائل العشوائية (الحرّة) وربطها بالاستعمار.

هكذا إذاً! فالسيد كوم رولاند بريج (عمر السويدي) لم يكن يجوب الجبال والوديان ويتسقط أخبار القبائل ويدرس عاداتها وتقاليدها حباً بعلم اللغة والأجناس (الإثنوغرافيا)، بل خدمة لأصدقائه الإنكليز. ولم تكن جنسية المؤلف لتقف عائقاً أمام التعاون والتعاطف مع الإنكليز، فهم جميعاً حملة فكر واحد، فكر النصف الأخير من القرن التاسع عشر، قرن تشكل الإمبراطوريات الاستعمارية، والدلائل هذه كثيرة، لعل أهمها ما أورده الكاتب نفسه:

«إنني نصير كبير للسياسة البريطانية في جنوب الجزيرة العربية، وآمل أن يعترف سكرتيري الإنكليزي القديم بأنّ أبحاثي في هذه البلدان لم تكن غير مثمرة للإنكليز، وخاصة بالنسبة إليه، وفي اليوم الذي سيضع الإنكليز فيه اليد على هذه القبائل المثيرة للاضطرابات والكاسرة، سيكون يوم عيد بالنسبة إلى العلم».

لذلك فإنه يتذكر بحنق شديد خيبة بعثتين كلفهما السيد Burry سكرتيره (سكرتير الكاتب) الإنكليزي إلى دثينة (1904) وإلى عزان، وكانت نتيجتهما «كارثة» على حد تعبيره.

وبذلك يصل إلى الاستنتاج الآتي:

«ونرى كم هي الصعوبات التي نواجهها في الرحيل عبر جنوب الجزيرة العربية حيث القبائل المستقلة لا تزال سيدة الأرض في همجية لا تقهر» ص164.

وقام الرحالة الإنكليزي بينت BENT عام 1897 مع مجموعة من العساكر الهنود برحلة إلى دثينة، متعقباً آثار الكونت لاند مورج في 1897/5/4، ولكنه مات في ظروف غامضة فيها.

والآن، عندما نتذكر أن هذه الحرب استمرت أكثر من خمسين سنة، ندرك أن عوامل عديدة تداخلت من أجل استمرارها أطول فترة ممكنة حتى تنهك «القبائل المثيرة للاضطرابات والكاسرة» على حد تعبير الكاتب. وهذا يعني أن دخول المنطقة وهي منهكة ممزقة بالثأر والأحقاد، أفضل بكثير من دخولها وهي بكامل عافيتها وفي وئام واتفاق، وهذا ما حصل فعلاً.

وفي عام **1957**، اتسعت حركة التمرد الريفية لتتركز في إمارة الضالع، حيث يعترف المعتمد البريطاني في حينه بأن الانتفاضة «كانت على درجة أكبر من أية انتفاضة سابقة واجهناها»، لأنها أصبحت موضع إلهام لأبناء منطقتي العواذل وبيحان، حيث انتفضتا على الوجود الاستعماري، وانتقل تأثيرها إلى القبائل الفضلية في شرقي أبين وإلى ردفان حيث سيطر الثوار على الطريق الوحيدة المؤدية إلى الضالع.

كانت هذه الانتفاضات والأعمال الثورية امتداداً لانتفاضات سابقة، إذ قامت في منطقة العوالق السفلى انتفاضة عام **1946**، وفي حضرموت والمهرة خلال الأعوام **1944–1955** ويافع عام **1958** وحالمين والضالع والشعيب **1947–1957**، والواحدي عام **1941** والفضلي **1956–1957** والعواذل **1946–1947**، والحواشب «الراحة» عام **1950** وبيحان **1943–1957**.

نضال الحركة النقابية في عدن

منذ الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي بدأ ظهور جمعيات ونوادٍ عمالية، أولها للمشتغلين في التجارة ونشر الأخشاب (جمعية النجارين– **1935**) التي وضعت لنفسها دستوراً، وأجرت انتخابات في عام **1949** وأُضيف إلى اسمها كلمة «العدنيين»، واختير الحاج عبده حسين الأهدل رئيساً لها، والسيد زين صادق نائباً للرئيس، ومحمود علي لقمان وأحمد علي سكاريب ومحمد عبد الله الهندي أمناء سر. وعقدت «جمعية الموظفين العدنيين» أولى جلساتها التأسيسية في العام نفسه (**1949**)، وأجرت انتخاباتها، في مدينة التواهي، وتكلم في الحفل السيد عمر عبد العزيز والشيخ علي الريان، والأديب والشاعر إدريس حنبلة[1] فالأستاذ محمد يحيى ميسري وفي الختام كلمة الشيخ محسن عميرة، وتأسس بعدها نادي الشباب والعمال اللحجي.

وما لبث الصراع بين دعاة الانتماء العدني وأصحاب الدعوة اليمنية أن فرض نفسه هنا أيضاً، وقد تقرر تغيير اسم «جمعية النجارين العدنيين» إلى «نقابة العمال والفنيين»، وقد دافع الأستاذ عبد الله عبد الرزاق باذيب في مقالات له في الخمسينيات عن ضرورة إسقاط «العدنية»، منددًا بحملة المحتل البريطاني لحرمان معظم اليمنيين حق الانتخاب، وكانت قد تأسست في عام

1 -الشاعر إدريس حنبلة :من مواليد شهر ديسمبر .1922 وُلد بالتواهي في محافظة عدن وتوفي عام1991 ، وظف الكثير من شعره الحماسي والثوري لخدمة الحركة الوطنية اليمنية وطنياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً، وله مواقف وطنية أصيلة ومشهودة، ذاق من أجلها مرارة السجون والمعتقلات .

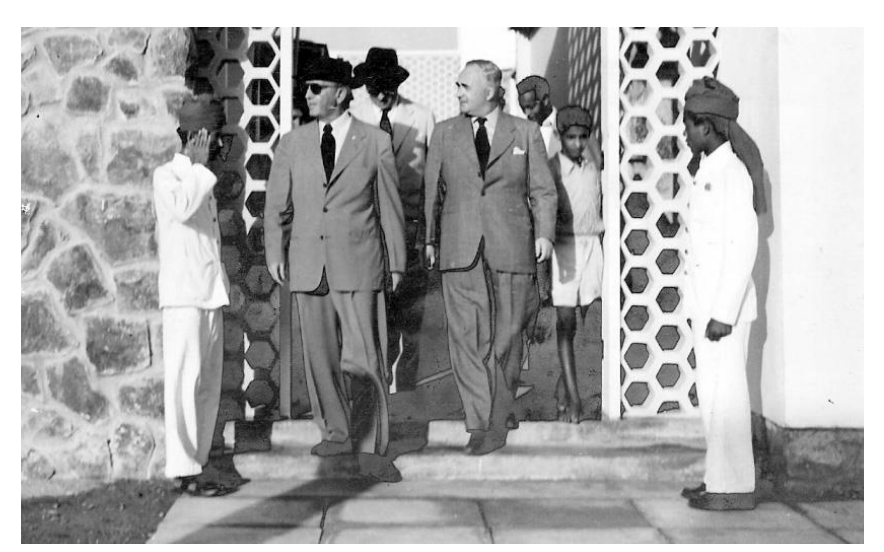
1943، جمعية عمال «الأنكلو إيرانية»[1]، وهي شركة للزيت، وقام إضراب واسع في الميناء عام 1948 استمر شهرين.

غير أن النقابات – وفقاً للأسس الحديثة – لم تنشأ إلا في الخمسينيات، وقد تقاذفتها اتجاهات سياسية تراوح بين العدنية والدعوة إلى وحدة الجنوب العربي آنذاك، وتيار ثالث يهتم بمصالح العمال المعيشية والمهنية، وبرفع الظلم والقهر عنهم، وقد حارب هذا الاتجاه أوساط عديدة. وفي عام 1956 تفجرت سلسلة من الإضرابات العمالية في مختلف الشركات الاحتكارية الأجنبية، وانبثق منها «مؤتمر عدن للنقابات» الذي فرض نفسه قوة سياسية منظمة، معطياً الحركة الوطنية انطلاقة عارمة ودفعاً هائلاً، فطوّر الأساليب ورفع سقف المطالب العمالية والشعبية، مجسداً وحدة العمال في المدن والأرياف. وإلى جانب الدور البارز لقيادة المؤتمر العمالي، كان عبد الله باذيب أبرز الشخصيات التي دافعت عن الحركة العمالية في الصحافة، وقد حوكم على أثر ذلك، لكن الجماهير طوقت جلسات المحاكمة في كل من كريتر والتواهي، وفرضت على السلطة التراجع. وأدت المحاكمة إلى موجة وعي نقابي وسياسي في صفوف عمال البلاد.

وتمخض عن ذلك تكوين عدد من النقابات كان أهمها[2]: نقابة عمال مصافي الزيت «عدن الصغرى» – برئاسة عبد الله علي عبيد.

1 هي شركة نفطية إيرانية أسسها رجل الأعمال البريطاني ويليام كتوكس عام 1909 بعدما حصل على حق استثمار النفط الإيراني.

2 - نقابة شركة كوري براذرس برئاسة عبده خليل
- نقابة شركة لوك توماس برئاسة علي عثمان جرجرة
- نقابة شركة خطوط عدن الجوية برئاسة عبد الله الأصنج
- نقابة عمال البلدية برئاسة علي حسين القاضي
- نقابة بي .بي تواهي" شركة تمويل البواخر بالوقود" برئاسة أحمد عبد الملك
- نقابة موظفي وعمال البنوك -برئاسة عبد الله عبد المجيد السلفي



توم هيكنبوتم والي عدن يزور سوق عدن الصغرى بعد افتتاحه وكان أول سوق نموذجي من نوعه

نبذة قصيرة عن الحركة النقابية

نتيجة للإضراب الذي قام به عمال المقاولين (CCC) وللإجراءات والممارسات التعسفية من قبل المشرفين الإنكليز في المصافي التي بلغت حداً لا يحتمل ضد العمال اليمنيين، اضطروا إلى القيام بأول إضراب عمالي في المصفاة دام لعدة أيام، كان من ناحية مساندة لإخوانهم عمال المقاولين ومن ناحية أخرى تعبيراً عن استيائهم للحالة التي هم فيها، وذلك في أوائل عام 1956، وعلى أثر ذلك تكوّن تجمّع عمالي نتج منه تشكيل لجنة تقوم بتمثيل العمال وطرح مشاكلهم ومطالبهم للشركة، وكانت مكونة من الآتية أسماؤهم:

آدم عباس إلياس،حامد عبد الحميد خان، عبد القوي حميقاني، عبد الله أحمد عولقي (ابن الأشرف)

وقد عمَّ الإضراب كل شركات عدن مثل شركة أ. بس، ولوك توماس، وقهوجي دنشو وغيرها من الشركات الأخرى، وتلك كانت حالة مخاض لولادة الحركة العمالية. وبعد نحو شهر من تأسيس التجمع دُعي إلى اجتماع عمالي في شهر آذار/ مارس 1956، نجم عنه تكوين نقابة موظفي المصافي وانتخاب عبد الله علي عبيد رئيساً بالإجماع، والآتية أسماؤهم أعضاء:

عبد الرحمن فاضل نائب الرئيس

محمد عبد الله القاضي السكرتير العام

حسن قائد وهباني	نائب السكرتير العام
عبد الله عوض باذيب	أمين المال
السيد محمد سليمان	مشرف عام
سعيد عبيد ضالعي	عضو إداري
سالم حبيشي	عضو إداري

هذه كانت البداية، أما في ما بعد، فقد جرت تغييرات عديدة، ونذكر من بين من تولوا مناصب نقابية وأدوا دوراً نقابياً الأخوة الآتية أسماؤهم:

محمد عُباد الأمير، الحاج سالم ناصر، محمد عبد الله النهاري، أبو بكر صالح العولقي، الحاج أحمد جريبة، الحاج علي محمد، أحمد مجاهد، أحمد ثابت حيدر، محمود عبيد هويدي، فارع سيف أسودي، عبد الجبار أحمد حيدر، عبد الكريم عبده عبد الله، حسين سالم عوذلي 62/61، سالم عبد الله، عبد الوالي إسماعيل، علي سعيد موسواط، أحمد صالح الشاعر، محمد صالح العولقي، أحمد عبده جبلي، محمود عبد الله عشيش، أحمد محمد قعطبي، محيي الدين أحمد سعيد، خالد عبد الولي.



أبو بكر صالح ميسري وقد تدرب في مصافي الزيت البريطانية (عدن المحدودة) في عدن الصغرى، ونال شهادة البكالوريوس في العلوم من بريطانيا، وكان يعمل في إدارة الإنتاج في المختبر في المصافي.



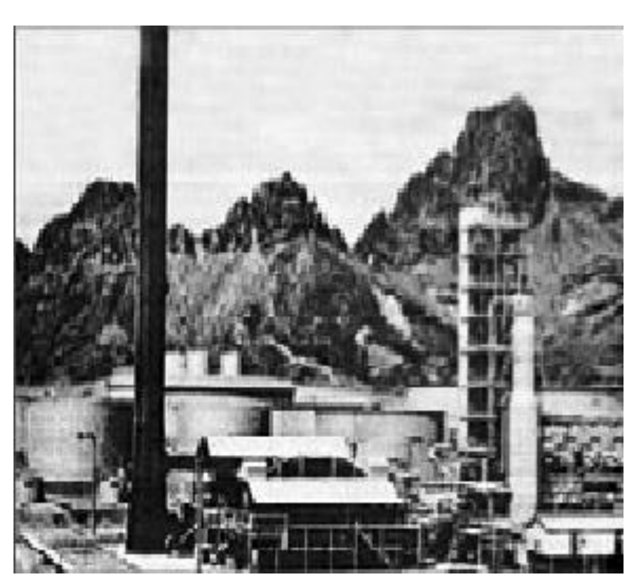
صورة عامة لمصافي عدن القادرة على تكرير 8.000.000 طن من البترول الخام سنوياً.



صورة وحدة تقطير الزيت الخام في مصافي عدن (BP عدن) المحدودة في عدن الصغرى.

في الأعوام اللاحقة 57 – 58 – 1959 جرت تغييرات عديدة في بنية القيادات النقابية[1] وفي بداية الستينيات أرسل الاتحاد الدولي للعمال العرب السيد علي السيد إلى عدن، فعمل على

1 - محمد عُباد الأمير، الحاج سالم ناصر، محمد عبد الله النهاري، أبو بكر صالح العولقي، الحاج أحمد جريبة، الحاج علي محمد، أحمد مجاهد، أحمد ثابت حيدر، محمود عبيد هويدي، فارع سيف أسودي، عبد الجبار أحمد حيدر، عبد الكريم عبده عبد الله، حسين سالم عوذلي، سالم عبد الله، عبد الوالي إسماعيل، علي سعيد موسواط، أحمد صالح الشاعر، محمد صالح العولقي، أحمد



إعادة تنظيم هذه النقابات وتجميعها في ثمانية اتحادات، وفي ضوء ذلك غُيِّر اسم مؤتمر عدن للنقابات الذي تأسس معها إلى «المؤتمر العمالي في عدن» الذي لم يلبث طويلاً حتى غُيِّر عام 1962 إلى «اتحاد عام نقابات عمال عدن»، وبقيت هذه التسمية إلى يوم الاستقلال المبارك. وبذلك أصبح للعمال في عدن تنظيم رفيع المستوى نوعاً ما، يستطيعون من خلاله أن يؤثروا في الحركة السياسية والنضالية ضد الاستعمار، ما جعل هذه النقابات هدفاً لمختلف القوى السياسية الموجودة على ساحة عدن، إذ بدأت هذه القوى تتجاذب القيادات والنقابات على حد سواء. ففي الفترة 1961- 1962 كانت تأثيرات حزب البعث واضحة على بعض قيادات حزب الشعب الاشتراكي، لكن هذا الحزب لم يكن بحال من الأحوال واجهة للبعث كما شاع في كتابات كثيرة تصدت لهذه المرحلة.

عبده جبلي، محمود عبد الله عشيش، أحمد محمد قعطبي، محيي الدين أحمد سعيد، خالد عبد الولي، عبد الله مطلق، محمد حسين الذروي .



النقابي الكبير عبد الله الأصنج

ولعل ذلك يعود إلى القيادي عبد الله الأصنج الذي كان يشغل منصب أمين النقابات، إضافة إلى كونه أمين الحزب، ورئيس تحرير صحيفة «العامل» التي ألغيت بقرار من السلطات، ما اضطره إلى تسميتها في ما بعد «العمال» وقد ساعده في ذلك العضو محمد سالم باسندوة، والمحامي فريد صحبي وعبده خليل سليمان ومحمد سالم علي عبده الذي كان من مؤسسي النقابات في عدن ورئيس نقابة عمال الباصات، التي أسسها، وكانت سبباً في فصله من الشركة التي يملك والده معظم أسهمها. وقد أصدر محمد سالم صحيفة «البعث» التي لم يكتب لها الاستمرار بسبب سلطات الاحتلال التي أغلقتها.

الجدول الآتي يبين عدد النقابات العمالية وأعضائها من بداية الخمسينيات حتى قبيل قيام ثورة 14 أكتوبر المجيدة.

سنة	عدد النقابات	عدد الأعضاء
1952	**1**	**11**
1954-1952	**3**	؟
1956-1954	**35**	؟
1956	**25**	**13388**
1957	**26**	**13600**

13691	33	1958
15827	31	1959
15905	25	1960
19075	30	1961
21400	32	1962

الفصل الثاني

اتحاد إمارات الجنوب العربي

كلية جبل حديد

نظراً لموقع عدن وأهميتها التاريخية والاستراتيجية، فقد جعل البريطانيون منها «غرفة عمليات» لإدارة السياسة البريطانية وضبطها في مناطق المحميات الجنوبية، ومكاناً لعقد الصفقات والاتفاقيات مع السلاطين والأمراء، وقد اتخذت صفة «معاهدات صداقة» تضمن الحفاظ على طرق المواصلات والتجارة ومنافذ التحرك العسكري البريطاني خارج عدن وعلى امتداد ساحل بحر العرب. وإمعاناً في محاولة ربط المحميات ومصائرها بيد البريطانيين، أنشأت سلطات الاحتلال «كلية جبل حديد» في عدن، مقتصرة على أبناء السلاطين ومن في حكمهم، بغرض إعدادهم للمستقبل ليكونوا قيادات «متنورة» قادرة على تلميع صورة الاستعمار والدفاع عنه قبل أيِّ هدف. أما الهدف الثاني، فهو إبقاؤهم تحت نظر السلطات البريطانية حتى لا يتمرد عليها هؤلاء الحكام، وكانت وزارة المستعمرات البريطانية تموّل هذه الكلية وتشرف على مناهجها، وتضع القيود أمام انتماء أبناء الفئات الشعبية والشخصيات الوطنية. ولكن دماء الحركة الوطنية تسربت إلى مفاصل هذه الكلية، سواء من خلال بعض الطلاب الوطنيين الذين استطاعوا الوصول إليها بحكم تفوقهم في الدراسة، أو عبر بعض أبناء السلاطين ورجال الحكومة ممن تأثروا بأفكار ونشاطات الحركة الوطنية المناهضة للاحتلال.

تقع هذه المدرسة في قلب مدينة عدن[1]، بعيدة عن أسواقها و«مفاسدها» في ذلك الوقت. أما بناؤها فهو على صورة ثكنة عسكرية طُوِّر إلى مبنى مدرسي مع إدخال بعض التعديلات عليه. ويتألف هذا البناء من غرفة دراسية واحدة قدرتها الاستيعابية بحدود 40 تلميذاً، ومسجد وقسم داخلي ومطبخ وقاعة طعام وحمامات وغرفة خياطة للملابس. وقد طرح فكرة إقامتها منذ عام 1866 القس «بدجر»، ولم تُفتَتَح رسمياً إلا في عام 1935 على يد المستشار المعتمد «وليم هارولد انجرامز». أما تلامذتها عند الافتتاح فكانوا من أبناء الحكام والسلاطين ورؤساء القبائل وأبناء أقاربهم المقربين، ولم يزد عددهم على سبعة تلاميذ. ثم أصبحوا في عام 1937 أربعين تلميذاً من الذين تولى بعضهم مسؤوليات قيادية في حكومة الاتحاد عند قيامه، وقد وُضِعَتْ لهذه المدرسة خطة تربوية تعليمية تمثلت في القراءة والكتابة والحساب والتربية الدينية واللغتين العربية والإنكليزية، ويدرس التلاميذ إضافة إلى ذلك العلم الطبيعي وعلم الصحة ومبادئ علم الأدوية، ومبادئ علم الزراعة والتربية الوطنية وفنّ الحكومة أو فنّ الحكم.

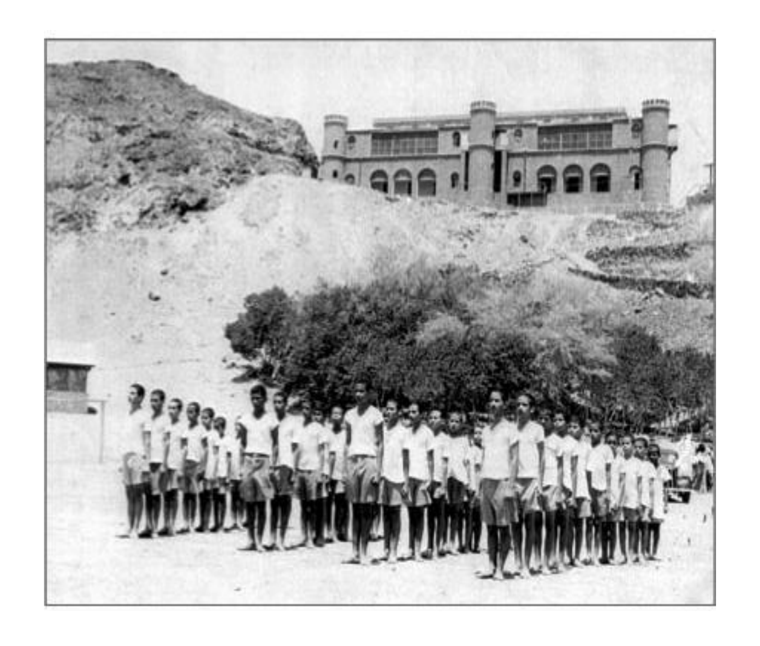
إن تغير صفة النظام بالمحميات في عدن من نظام الصداقة إلى نظام الحماية البريطانية جعل فكرة إنشاء هذه المدرسة أمراً واجباً، ومما زاد في أهمية ذلك، دخول نظام الحماية إلى الأرياف المحيطة بعدن، وقد حدد الكولونيل هارولدف يعقوب ذلك بقوله: «إن ما يلزمنا من أجل السيطرة على الأرياف شيئان اثنان: سكة حديد لتطوير التجارة من جهة، والحاجة الماسة من جهة أخرى لإنشاء كلية لأبناء السلاطين والمشايخ». ويستطرد قائلاً عن خصوصية الأطفال العرب في جنوب اليمن: «إن الأطفال العرب ينمون ويكبرون وهم في جهل مطبق لكل شيء ما عدا القتال القبلي والعراك العشائري وفنون الحرب... ونحن نرغب في أن نتلقفهم صغاراً لأن للشباب العربي إمكانات كبيرة ومؤهلات كثيرة». ويقترح يعقوب أن يكون موقع هذه المدرسة في سهل خور مكسر، وأن يتولى إدارتها رجل إنكليزي نشيط يعرف اللغة العربية، يساعده موظفون من سورية ومصر ويختار الطلابَ المندوبُ السامي نفسه، وأن يشمل منهاج هذه المدرسة القرآن الكريم بشكل بارز واللغة والحساب والأدب والتاريخ العربيين واللغة الإنكليزية. وبالفعل مارست هذه

1 - ويشرف مبنى هذه الكلية على الميناء و»باب السلب«، وقد استُخدم قبل ذلك في-1920) (1921سجناً للمناضل المصري سعد باشا زغلول الذي نفاه الإنكليز من مصر، ومكث فيه مدة عام كامل.

الكلية نشاطها، وقدم القبطان سنكلير في 3 يوليو 1935 رسالة إلى السلطان علي بن منصور الكثيري سلطان آل كثير في حضرموت، يعلمه فيها بأمور كثيرة، منها إرسال الأولاد الذين يتعلمون في المدرسة إلى أوطانهم لقضاء إجازة العيد في 4 يوليو 1935، وسوف يعودون إلى الدراسة في الأول من سبتمبر 1935. وقد طلب سنكلير من السلطان معونات مالية للمدرسة. أما عن تلاميذ المدرسة السبعة – كما أسلفنا سابقاً – فهم ثلاثة من يافع، وواحد من العوالق، واثنان من أبناء سلطان أهل فضل، وواحد من أبناء ضباط جيش محمية عدن. أما طاقم المدرسة فهم ثمانية مشرفون يصرفون كل أوقاتهم للعمل في المدرسة، وهم معلمان والمدير السوداني الشيخ حسن فريجون والمشرف وهو الضابط محسن بن فريد العولقي ومعاون واحد، وخمسة أذنة بالإضافة إلى المستر «انجرامز» والدكتور الطبيب فريافا، وكانوا أيضاً يصرفون بعض أوقاتهم على الأولاد السبعة. وفي ختام الرسالة يدعو سنكلير السلطان إلى زيارة المدرسة.

ووصف فاراجو كلية محمية عدن لأبناء الرؤساء والسلاطين في عام 1937 حيث زارها بدعوة من « انجرامز» فكتب يقول: «كانت نظرية المستر « انجرامز» التي وجدت دعماً حاراً في دار الإقامة هي: أنه سيكون أسهل أن تحكم البلاد إذا ما نشأ الحكام المحليون إلى طور الرجولة تحت التأثير المباشر لبريطانيا، واليوم هناك حوالي أربعين مرشحاً في هذه المدرسة الفريدة الخاصة.

وقد تعددت أسماء هذه المدرسة، فهي تسمى أحياناً كلية عدن لأبناء الحكام والسلاطين أو «مدرسة أبناء السلاطين والرؤساء» وأحياناً أخرى «مدرسة أبناء الحكام والمشايخ» أو «مدرسة الشيوخ» ولكن الاسم الأكثر شيوعاً وشعبية هو «مدرسة جبل حديد».



مدرسة جبل حديد، بدأت الدارسة فيها عام **1926**م وأغلقت في سنة **1951**م وقد تخرّج فيها نحو **160** طالباً معظمهم من أبناء محميات عدن الغربية وكان سبب انتشار المدارس في عدن والمحميات، ويبدو في الصور ناصر صالح الفضلي . صالح عمر يافعي وهما من متخرجي آخر دفعة فيها عام **1950**م وقد اعتقل فيها الزعيم المصري سعد زغلول عند إبعاده من مصر وسكنها الجنرال ديجول أثناء مروره بعدن خلال الحرب العالمية الثانية.

وممن درسوا فيها: قحطان الشعبي، فيصل عبد اللطيف، أحمد علي مسعد، صالح عمر يافعي، أحمد سيف المفلحي، علي محمد الحسني، محمد فريد العولقي، مهدي عثمان، أحمد مفلحي، صالح عبد الرحمن، عبد الرحيم غوث باوزير، فضل علي منصر، يحيى عبد الله مفلحي، فضل حسن لصفوح، سعيد عثمان عشال، عيدروس أحمد النقيب، قائد حسين، شريف بيحان، سليمان ناصر الحسني، ناصر صالح عبد الله الفضلي، حسين عثمان عشال، السلطان حسين عبد الله، أحمد حسين الفضلي، أحمد عبد الله الفضلي، محمد عبد الله الشعيبي، غالب علي العفيفي، عبد الملك عبد الله الشاعري، سيف عبد القوي مفلحي منصور، حيدرة منصور العطوي وغيرهم. وكان لهؤلاء دور بارز في الحركة الوطنية قبل الاستقلال، وبعضهم تولى مهمات إدارية وسياسية في

حكومة الاتحاد وفي تأسيس الإدارة المحلية في المحميات، وبعد الاستقلال مارس هؤلاء دوراً في بناء الدولة الجديدة في الجنوب وتطويرها[1].

وإلى جانب ذلك شجعت بريطانيا قيام «المدارس التبشيرية» ووفرت لها ثمانين في المئة من مصروفاتها ومستلزماتها من ميزانية المستعمرة، وسعياً إلى ضرب أو «بعثرة» الوحدة السكانية المحلية، فتحت سلطات الاحتلال الباب مشرَّعاً أمام الجاليات الأجنبية للاستيطان في المدينة، بل أغرت الجاليات من دول الكومنولث وإفريقيا، فضلاً عن الأوروبيين، بالعمل والامتيازات، ووجدت من بينهم من وضع نفسه تحت تصرف السلطة الاستعمارية، وانتهى الأمر إلى أن يحتل بعض هؤلاء المراكز الحساسة في أجهزة الحكم والدوائر المهمة، فضلاً عن سيطرتهم على التجارة والأسواق وقنوات المال.

المندوب السامي البريطاني

ملحق أسماء الحكام البريطانيين لعدن 1839- 1967

حملوا ألقاب الممثل السياسي، المقيم السياسي والحاكم العام، والوالي وأخيراً المندوب السامي!

---

1. قحطان الشعبي	رئيس جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية
2. فيصل عبد اللطيف	رئيس للوزراء
3. أحمد علي مسعد	وكيل لوزارة الإدارة المحلية
4. صالح عمر يافعي	مشرف التعليم في دثينة
5. محمد سيف مفلحي	ضابط سياسي ووكيل وزارة الأشغال
6. علي محمد الحسني	ضابط إداري في شركة النفط
7. مهدي عثمان	رئيس تحرير صحيفة الرابطة
8. محمد فريد العولقي	وزير للخارجية في الجنوب العربي
9. صالح عبد الرحمن	مدير مدرسة
10.يحيى عبد الله مفلحي	محافظ في شبوة
11.فضل حسن لصفوح	ضابط سياسي
12.سعيد عثمان عشال	مشرف تعليم
13. .قائد حسين الهبيلي	قائد أمن بيحان
14..ناصر صلبح عبد الله	ضابط في الحرس الاتحادي
15..حسين عثمان عشال	مشرف تعليم
16. .السلطان حسين عبد الله الفضلي	سلطان السلطنة الفضلية الفضلي
17. السلطان أحمد عبد الله	سلطان السلطنة الفضلية الفضلي
18.عبد الله أحمد الفضلي	مدير التعليم في أبين
19..محمد عبد الله الشعيبي	مأمور في مودية

الكابتن اس.بي.هينس البحرية المنصبة	ممثل سياسي 1839 – 1854
الميجر–جنرال جاي. اوترام	ممثل سياسي 1854 – 1856
كولونيل – دبليو – كوهلان	مقيم سياسي 1856 – 1862
ميجر – جنرال ار. دبليو. هونر	مقيم سياسي1862
كولونيل دبليو. كوهلان	مقيم سياسي 1863
ميجر دبليو آل. ميريويدز	مقيم سياسي 1863 – 1867
ميجر جنرال سير أي. آل. رسل	مقيم سياسي 1867 – 1870
ميجر جنرال سي. دبليو تريمنهييري	مقيم سياسي 1870 – 1872
بريجيدير جنرال جاي. دبليو شنايدر	مقيم سياسي 1872 – 1877
بريجيدير جنرال أن. ايه. أي لوه	مقيم سياسي 1877 – 1882
بريجيدير جاي. بلير	مقيم سياسي 1882 – 1885
بريجيدير جنرال ايه. جي. اف هوج	مقيم سياسي 1885 – 1890
بريجيدير جنرال جاي جوب	مقيم سياسي 1890 – 1895
بريجيدير جنرال سي. ايه. كننجهام	مقيم سياسي 1895 – 1899
بريجيدير جنرال أمور كيرييه	مقيم سياسي 1899 – 1901
بريجيدير جنرال بي. جاي. ميتلاند	مقيم سياسي 1901 – 1904
ميجر جنرال اتش. أم. ماسون	مقيم سياسي 1904 – 1906
ميجر جنرال ايه. دي. براث	مقيم سياسي 1906 – 1910
بريجيدير جنرال جاي. ايه. بيل	مقيم سياسي 1910 – 1914
بريجيدير جنرال سي. اتش. يوه. برايس	مقيم سياسي 1915 – 1916
ميجر جنرال جاي. أم. ستيوارت	مقيم سياسي 1916 – 1920
ميجر جنرال تي. أي. سكوت	مقيم سياسي 1920 – 1925
ميجير جنرال جاي. اتش. كيه. ستيوارت	مقيم سياسي 1925 – 1928
ليوتينانت كولونيل سيرجي. اس سيمس	مقيم سياسي 1928 – 1930
ليوتينانت كولونيل بي. ار. رايلي	مقيم سياسي 1930 – 1933

ليوتينانت كولونيل بي. ار. رايلي	كبير المقيمين	**1933 – 1937**
ليوتينانت كولونيل بي. ار. رايلي	حاكم (والٍ)	**1937 – 1940**
السير هاتورن هول	حاكم (والٍ)	**1940 – 1944**
السير ريجنالد شامبيون	حاكم (والٍ)	**1944 – 1951**
السير توم هيكنبوتم	حاكم (والٍ)	**1951 – 1956**
السير وليام لوس	حاكم (والٍ)	**1956 – 1960**
السير تشارلس جونستون	حاكم(والٍ)	**1960 – 1962**
السير كينيدي ترافسكس	مندوب سامٍ	**1962 – 1965**
السير ريتشارد ترينبول	مندوب سامٍ	**1965 – 1967**
السير همفوري تريفيليان	مندوب سامٍ من **20** مايو **1967** إلى **29** نوفمبر **1967**	

كان المندوب السامي البريطاني أعلى مرجع إداري وسياسي، بوصفه نائباً لملك المملكة المتحدة ورئيساً للإدارة المحلية وقائداً لجيش عدن والمحميات، ويليه في المسؤولية السكرتير العام للحكومة الذي يقوم مقام رئيس الوزراء الفعلي. فمن طريقه تصدر الأوامر والتعليمات، وإليه تتوجه التقارير وترفع جميع شؤون المنطقة. ثم يليه كل من المعتمد البريطاني في المحمية الشرقية والمعتمد البريطاني في المحمية الغربية: الأول يشرف على إدارة سلطنات القعيطي والكثيري والواحدي وقشن وسقطرة وبئر علي، والثاني يشرف على أعمال الإمارات والمشايخ في العبادل والحواشب والصبيحة وردفان والضالع وأهل فضل وأهل يافع والعوالق والعواذل ودثينة وبيحان والعقارب وأهل علي. ولمعتمد الغربية خمسة مساعدين يقومون بضبط إدارات المناطق الخمس: الجنوبية الشرقية ومركزها أحور في بلاد العوالق السفلى، والجنوبية الغربية ومركزها زنجبار في بلاد أهل فضل وتتبعها دثينة ويافع والعواذل، والشمالية الشرقية ومركزها بيحان وتتبعها سلطنة العوالق ومشيخة الصعيد، والشمالية الغربية ومركزها الضالع، ومن ضمنها ردفان والعلوي ويافع العليا والحواشب والشعيب وحالمين.

وهناك قائد الحرس (الحكومي القبلي)، وهو ضابط إنكليزي تابع للمعتمد البريطاني، ويقوم بالتنسيق مع قيادة قوة الطيران في عدن بتوفير حماية الحدود و«تأديب» القبائل المتمردة، من وجهة نظرهم، والإشراف على العمليات العسكرية التي يقررها المعتمد البريطاني.

وثمة ضباط بريطانيون بمركز «ضابط سياسي» في وحدة إدارية، يساعده «مستشار عربي» أو اثنان، ويقوم هذا الضابط بالتصديق على مختلف الأحكام التي يصدرها القضاة أو غيرهم (أو إلغائها)، وإليه تقدم طلبات الاستئناف، وعنه يصدر وقف بعضها.

منذ عام **1921** راحت الحملات العسكرية البريطانية، براً وجواً، تضرب مرة في المملكة المتوكلية اليمنية وأخرى في الجنوب، مرة لإخماد حركات التمرد على الاحتلال، وأخرى لتأجيج العداوة والشقاق بين المملكة المتوكلية اليمنية والجنوب وفي ما بين القبائل والطوائف، وهو ما كانت بريطانيا تبرع فيه. وفي غضون ذلك، اندلعت الحرب اليمنية السعودية عام **1934** حول نجران وجيزان والحديدة وتهامة، لتنتهي إلى انتصار القوات السعودية وإخضاع أجزاء من الأراضي اليمنية للسيادة السعودية، وألقى ذلك على علاقات البلدين ظلالاً من التوتر عقوداً من السنين.

اتحاد الجنوب العربي... وُلد ميتاً

أبصرت فكرة إنشاء اتحاد لإمارات جنوب الجزيرة العربية النور تحت هيمنة الاستعمار البريطاني منذ وقت سابق لمعاهدة **1934**. فقد ظهرت عام **1925** على لسان المندوب البريطاني في عدن «رايلي»، وفي عام **1930** رعت بريطانيا مؤتمراً لأمراء قبائل الجنوب وسلاطينها، عقد في الضالع، إلا أن المؤتمر لم يسفر عن قرار محدد. ثم حاول الإنكليز على مدى عقدين من السنين إقامة «اتحاد» تابع لهم في الجنوب، وبخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، دون أن يتوصلوا إلى مبتغاهم بالنظر إلى مقاومة الشعب في الجنوب للاحتلال البريطاني.

في عام **1954** بلغت محاولات حكومة لندن نقطة حاسمة في التهيئة لإقامة «الاتحاد» المنشود، فقد وضع المندوب السامي البريطاني في عدن آنذاك «هيكام بوتام» بالتنسيق مع مستشار المحميات الغربية «كينيدي ترافسكس» صيغة لاتحاد الجنوب العربي قوبلت بأوسع مقاومة محلية، على أن الجهود الإنكليزية عادت وتكللت في شباط/ فبراير **1959** بإعلان قيام «اتحاد إمارات الجنوب العربي»[1] من ست ولايات[1] فقط، هي: إمارة الضالع، مشيخة العوالق

1- وقّع على المعاهدة وملحقاتها الوالي والقائد العام لمحمية عدن و – ه - ت لوس ورئيس المجلس الأعلى للاتحاد السلطان أحمد عبد الله الفضلي – وأعضاء المجلس الأعلى للاتحاد السلطان صالح بن حسين العوذلي – الأمير شعفل بن علي – الشريف حسين بن أحمد الهبيلي – عبد الله بن محسن العولقي – علي عاطف الكلدي .ورفض السلطان علي عبد الكريم سلطان لحج

العليا، إمارة بيحان، سلطنة العوذلي، سلطنة الفضلي وسلطنة يافع السفلي. وصدر قانون بتنظيم قيام المجلس الأعلى الاتحادي الذي عقد دورته الأولى يوم الاثنين9 نوفمبر 1959، نتج منه تشكيل حكومة اتحادية أو ما يُسمى المجلس الأعلى الاتحادي، وحدد راتب الوزير بألفي جنيه سنوياً، وصدرت عنه جريدة رسمية[2]، وعين الشيخ علي أحمد السليماني قاضياً للاتحاد، وقد أُنشئت مدينة «خاصة» سُميت «مدينة الاتحاد»[3] على أرض مساحتها 2360 فداناً، أستؤجرت من مشيخة العقارب بموجب عقد بتاريخ 30 مارس 1959، وكلفت الحكومة شركة ويلسون ميسون وضع مخطط شامل للمدينة[4]، ضمت مقار الوزارات والدوائر الحكومية ومبنىً للبرلمان وداراً للضيافة ومنازل الوزراء والموظفين وثانوية الاتحاد، وبُني مسجد[5] للعاصمة. وقد اهتمت بريطانيا بالشكل أكثر من اهتمامها بمضمون ومستقبل هذا الاتحاد الذي انتهى باستكمال هذه المنشآت نهاية عام 1967، وتحولت هذه المباني إلى مقارّ للوزارات ومساكن للمسؤولين بعد الاستقلال في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. وفي تلك الأثناء أعلنت بريطانيا أنها من حيث المبدأ ستتخلى في المستقبل عن مستعمرة عدن. ولم يكن هذا الإعلان محض «منحة» أو «تبرع» لمصلحة استقلال عدن والمحميات، بل جاء في سياق تداعي الإمبراطورية البريطانية وهزالها، والصعوبات المتزايدة التي تواجهها في إدارة مستعمراتها، ولم يكن ليشكل من جهة أخرى إعلاناً بكفِّ يدها وباحتجاب نفوذها ووجودها، ولا يعني ترك مصير الجنوب لشعبه ليختار ما يرتئيه.

الانضمام إليها، الأمر الذي أدى إلى احتلال القوات البريطانية للحج عام 1958 واعتقلت الاستاذ عبد الله علي الجفري وزير المعارف لحكومة لحج.

1 - وعاصمتها مدينة الاتحاد بالحسوة .

2 - صدر العدد الاول منها 1 يناير .1960

3 - وافق المجلس الأعلى لحكومة الاتحاد الفيدرالي لامارات الجنوب العربية بموجب قرار رقم 40أ (بتاريخ 9 يوليو 1959 أن يكون الاسم الرسمي لعاصمة الاتحاد هو) مدينة الاتحاد .

4 - المنطقة السكنية، (2 المنطقة التجارية، (3 المنطقة الصناعية، وأبرمت الحكومة الاتحادية اتفاقية لتشييد سكرتارية الاتحاد وعشرة منازل لكبار المسؤولين كدفعة أولى مع المقاول محمد عثمان ثابت يوم 17 أغسطس1957 ، المصدر :نجيب يابلي جريدة الأيام.22/4/2007

5 كلف بناؤه أربعمئة ألف شلن) ما يعادل 60 ألف دولار(، وتبرع أعضاء المجلس الاتحادي بـ 308.400شلن، المرجع) الجريدة الرسمية 11 يونيو .(1961



وبالفعل فقد أكدت الأحداث اللاحقة أن المستعمرين إنما كانوا يبذلون جهوداً مضنية في ثلاثة اتجاهات:

- **الأول، إرجاء الانسحاب العسكري أطول فترة ممكنة[1].**
- **الثاني، تهيئة «الطاقم» المحلي المناسب الذي سيحلّ محلهم في إدارة المنطقة وتقديم كل أشكال الدعم له، ولن تجد أفضل من الأمراء والسلاطين وحكام المناطق من المشايخ للقيام بذلك.**
- **الثالث، اختراق الصف الوطني ببناء جيوب، وتجنيد «رجال» يكونون بمثابة احتياط للمستقبل.**

وتوطئةً لهذا كله، بدأ المحتلون يفكرون منذ إعلان اتحاد الإمارات الجنوبية في ضمِّ عدن إلى الاتحاد. وبتعبير أدق، بجعل عدن رأساً للاتحاد ومركزاً له ضمن حسابات لا صلة لها بالرغبة في توحيد الجنوب على أية حال، بل تهدف إلى كبح نوازع الوحدة تحديداً في الإطار الوطني، آملين أن يساعد وضع عدن «المميز» في الردّ على أية نزعة وحدوية عربية.

1 - أعلنت بريطانيا أكثر من مرة انسحابها من مصر، وكانت مواعيد لذلك، ولكنها كانت تتراجع عن التنفيذ تحت ذرائع ومبررات مختلفة، حتى اضطرت إلى ذلك بعد قيام ثورة يوليو، وكان يمكن تكرار ذلك في الجنوب لولا قيام ثورة 14 أكتوبر عام.1963

في هذه الأثناء راحت الدوائر البريطانية تعمل باتجاه العزوف عن الاحتفاظ بعدن كمستعمرة تابعة للتاج البريطاني، وبدأت تفكر في ضم المدينة إلى «الاتحاد» جنباً إلى جنب مع مساعيها لضم سائر الولايات الجنوبية إليه.



في تشرين الأول/ أكتوبر 1961 انضمت سلطنة لحج إلى الاتحاد[1]، كذلك انضوت ضمنه في أوائل عام 1962 سلطنة العوالق السفلى و(جمهورية) دثينة ومشيخة العقربي، وألحقت بالاتحاد بعدها بأشهر سلطنة الواحدي.

لا بد من الإشارة إلى المحاولات الكثيرة التي استهدفت فصل عدن عن محيطها ونسيجها الطبيعي، ونضيف هنا ما كشف عنه السيد محمد حسن عوبلي[2] في كتابه «اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب»، حيث قال: قدمت الجمعية العدنية ووزراؤها مشروعاً سرياً للحكومة البريطانية من وراء ظهر الحكومة الاتحادية، اقترحت بموجبه أن البلاد لا تصلح للحكم الجمهوري، بل للحكم الملكي على أساس تكوين «مملكة الجنوب العربي» ورشحت الأمير عبد الإله الوصي على عرش

1- ولايات الاتحاد الفيدرالي حسب تاريخ انضمامها:
إمارة بيحان11 فبراير1959، إمارةالضالع 11فبراير1959، السلطنة العوذلية11 فبراير 1959، السلطنة الفضلية 11 فبراير1959، سلطنة يافع بن قاصد 11 فبراير1959، السلطنة العبدلية 8 ديسمبر1959، سلطنة العوالق السفلى 12 مارس1960، ولاية دثينة 12 مارس 1960، مشيخة العقارب 12 مارس1960، سلطنة الواحدي 18 مارس1963 ، ولاية عدن 18 مارس1963، سلطنة الحواشب 30 مارس1963، مشيخة الشعيب 30 مارس1963 ، سلطنة العوالق العليا 13 فبراير1965 ، مشيخة المفلحي 25 فبراير1965 ، مشيخة العلوي 9 فبراير 1965.

2- محمد حسن عوبلي، اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب، صفحة80.

العراق ليكون ملكاً على الجنوب، وخاصة أن ثقافته تنسجم مع ثقافة العدنيين، شرط أن تكون عدن عاصمة المملكة الجديدة. وصادف هذا المشروع موافقة الأمير عبد الإله، ولكن ثورة 14 يوليو 1958 في العراق وضعت حداً لهذه الفكرة، ولو لم تقم ثورة العراق لأصبح الأمير عبد الإله ملكاً على الجنوب العربي من عدن إلى مسقط بسلطنة عُمان. وبعد أربع سنوات ضُمَّت عدن[1]، وكذلك سلطنة الحواشب ومشيختي العلوي والمفلحي، فبلغ عدد ولايات الاتحاد الذي غُيِّر اسمه إلى «اتحاد الجنوب العربي» منذ نيسان/ أبريل 1962 سبع عشرة ولاية، يقطنها مليون نسمة، وبقيت خارج هذا الكيان سلطنات الكثيري والقعيطي والمهرة وثلاث مشيخات صغيرة في يافع العليا، منها سلطنة الشقي، وهي جميعها لا تتمتع بأية سيادة، بسبب ارتباطها بمعاهدات مع بريطانيا تلزمها بالتبعية التامة. إلا أن إعلان قيام الاتحاد سنة 1959 لم يكن مفاجأة لأحد. فقد سبق ذلك نشر «نص المعاهدة» بين حكومة بريطانيا والاتحاد المزمعة إقامته، وما من فقرة فيها إلا تفضح طبيعة الاتحاد وهويته والأهداف الاستعمارية من وراء إقامته. إذ تشير المادة الثانية إلى مسؤولية بريطانيا المسؤولية الكاملة بشأن علاقات الاتحاد بالدول الأخرى وحكوماتها والهيئات «الدولية».

- **وتؤكد المادة الرابعة أن المنح والمساعدات المالية والفنية هي رهن «بإرادة المملكة المتحدة»، وأن «يسلم الاتحاد ويقدم جميع التسهيلات الضرورية للموظفين الاستشاريين».**
- **وتقطع المادة الخامسة بأن الاتحاد «يقبل» و«يعمل على إنجاز» أي نصيحة من لندن «بشأن» أي قضية متعلقة بسياسة الاتحاد.**
- **وتلزم المادة السادسة حكومة الاتحاد أن لا تقبل أي ولاية في الاتحاد «دون موافقة المملكة المتحدة».**
- **وتشير المادة السابعة إلى أن معاهدات الاستشارة السابقة تبقى سارية المفعول.**
- **والمادة الثامنة تجعل الحاكم البريطاني العام مسؤولاً مباشراً بالنيابة عن بريطانيا.**

1- وعارض انضمام عدن إلى الاتحاد عدد من أعضاء المجلس التشريعي وفي مقدمتهم علي محمد لقمان، عبد القوي مكاوي، عبد الله إبراهيم صعيدي، سعيد محمد حسن، مصطفى عبد الله، علي علوان ملهي وعلي سالم علي.

أما ملحق المعاهدة، فقد ألزم «جيش الاتحاد» أن يعمل بمشيئة بريطانيا حتى ولو تطلب العمل خارج الحدود، وأن تعيين «قائد» جيش الاتحاد مشروط بموافقة لندن، وتقديم التسهيلات العسكرية لحلفاء المملكة المتحدة، وإعطاء «حق» للاتحاد بأن يعيِّن شخصين «لا أكثر» في«مجلس الدفاع» الذي يتولى شؤون الدفاع عن الاتحاد وتقديم النصح للحاكم العام.

لقد أثارت سياسة بريطانيا هذه، وخضوع بعض الساسة العدنيين والسلاطين لها مشاعر الغضب لدى الشعب، وقد عبّر الشاعر الوطني عبد الله هادي سبيت عن ذلك أصدق تعبير في قصيدته الشعبية الشهيرة «يا شاكي السلاح» ويقول في مطلعها:

يا شاكي السلاح شوف الفجر لاح
حط يدك على المدفع زمان الذل راح
هذا الغير سيد واحنا له عبيد
يا من مات والله أنه من القهر استراح

بعد سياسة «فرِّق تَسُدْ»... «وحِّد وانسحب»

جربت بريطانيا خلال فترة احتلالها الطويل لعدن والمحميات سياسة فرق تسد المعروفة، ونجحت إلى حد كبير في فرضها على المنطقة بقوة. ومنذ نهاية الخمسينيات وإلى بداية الستينيات، أخذت تروِّج لرغبتها في ترك المنطقة والانسحاب منها ومنح الاستقلال لدولة موحدة تجمع في اتحاد فيدرالي إمارات ومشيخات وسلطنات الجنوب العربي وعدن، ثم تطورت الفكرة إلى إقامة دولة «اتحاد الجنوب العربي»، كما سبق أن أشرنا، وبذلك تكون قد انتقلت سياستها من خطط التفرقة لفرض السيادة إلى خطط «التوحيد» لتسهيل الانسحاب بما ينسجم مع مصالحها وفائدة المنطقة من منظورها، وبما ينسجم مع مصلحة أعضاء هذا الاتحاد ورموزه القيادية. لكن الرياح لم تأتِ بما اشتهت السفن، وما تحقق لسياسة «فرق تسد» من نجاح طوال سنوات الاحتلال لم يكتب لسياسة «وحِّد وانسحب»، ربما لعدم الكفاءة أو الجدية في فرض هذه السياسة وجعلها تعمل وترى النور وتجني الثمار على أرض الواقع كما كان الأمر مع سابقتها.

ولو كانت بريطانيا جادة فعلاً وسلمت المنطقة منذ وقت مبكر لحكومة محلية تتمتع بقدر من الثقة، لجنبت شعبنا الكثير من الصراعات والتضحيات والآلام والتجارب المريرة، ولكنها لم تفعل وتخبطت في تصورات ومشاريع غير متناسقة، لعدم امتلاكها الرؤية الواضحة لمستقبل المنطقة بعد

رحيل قواتها منها، بل عدم امتلاكها لرؤية واضحة لمستقبلها كدولة عظمى كانت ذات يوم إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، وكان التردد وعدم الوضوح سمة واضحة للسياسة البريطانية ومشاريعها لمستقبل عدن والجنوب العربي. فهي من ناحية تودّ الحفاظ على قاعدتها العسكرية في عدن، لكن كيف وما هو الثمن الذي يجب أن تدفعه مقابل ذلك؟ هذا ما عجزت عن فهمه وإدراكه، حيث تجاوز تطور الأحداث في المنطقة والعالم العقلية الهرمة للإمبراطورية العجوز التي أصابها الشلل والجمود، وأصبحت أشبه ما يكون بالتاجر المفلس الذي يبحث في دفاتره القديمة عن شيء ينقذه من الإفلاس. ولو أرادت بريطانيا حقاً إيجاد حل لمشكلة الجنوب العربي وترتيب أوضاعه بصورة طبيعية تكفل نقل السيادة بصورة سلسة من الإدارة الاستعمارية إلى إدارة محلية، تحظى بقبول المواطنين، لتجاوبت مع المقترحات التي خرجت بها اللجنة الفرعية التي شكلتها لجنة الأمم المتحدة الخاصة بتصفية الاستعمار المعروفة بلجنة الأربع والعشرين، حيث أوصت هذه اللجنة التي ضمت في عضويتها في ذلك الحين ممثلي يوغسلافيا والعراق ومدغشقر وفنزويلا وكمبوديا، بعد زياراتها المتعددة لكل من مصر واليمن والسعودية ولقاءاتها مع العديد من الشخصيات العدنية المستقلة أوصت:

1- الدعوة إلى انتخابات عامة تقوم على الاقتراع العام.
2- وقف جميع تدابير القمع، بما في ذلك العمليات العسكرية واحتجاز السجناء السياسيين.
3- حل الأنظمة الحكومية القائمة في عدن والاتحاد وإجراء انتخابات جديدة.
4- إناطة مسؤولية الإقليم بالأمم المتحدة.
5- تحديد موعد مبكر لمنح الاستقلال للحكومة الجديدة المنتخبة.

لكن الحكومة البريطانية كابرت ورفضت هذه المقترحات ومنعت اللجنة من دخول عدن والاتحاد لتقصي الأوضاع، وبذلك فوتت على نفسها حلاً يمكن أن يحفظ لها بعضاً من ماء وجهها الذي أهرقته حركة التحرر الوطني المتنامية على امتداد العالم ولجنبت شعبنا الكثير من التضحيات.

وللحق، فقد تضافرت عدة عوامل في إخفاق هذه السياسة، منها:

أولاً: ضعف الرغبة البريطانية في إحلال بديل لائق ومستقر وصديق قد تكلفها صداقته ثمناً باهظاً، وهي ليست مستعدة له ولا راغبة فيه. وهي تستعد للرحيل من شرق السويس، آخر مستعمراتها الاستراتيجية.

ثانياً: فإن الموقف غير الواضح من وضع المحميات الشرقية في حضرموت والمهرة الرافضة للاتحاد وموقف بريطانيا منها أضاف إلى عوامل ضعف الاتحاد عنصراً جديداً.
ثالثاً: إن الضعف الأساسي في حكومة الاتحاد، أنه لم يكن هناك قائد أو زعيم ليقودهم إلى الاستقلال كما كان نهرو وكينياتا في الهند وكينيا ودولة الإمارات برئاسة الشيخ زايد، وإن ضعف وعجز بعض رموز الحكم في إماراتهم، علاوة على عدم التناسب بين الإمارات من حيث السكان وجغرافية المكان والموارد، كل ذلك أضاف عنصراً آخر معوِّقاً لتماسك هذا الكيان وقدرته على البقاء.

هيئة دون رأس!

وللحقيقة، فإن بعض الحكام المحليين كانوا يشعرون منذ وقت مبكر بالقلق من الطبيعة الفضفاضة للاتحاد وسلطاته الواهية وعدم امتلاكه للقدرات والإمكانات التي تمكنه من تطوير أوضاع المحميات وتحسين حياة السكان، ودستور الاتحاد المتداعي كان مشكلة، فبموجب نظامه لم يكن هناك منصب رئيس أو رئيس وزراء، وبدلاً منهما فإنه عند اليوم الحادي عشر من كل شهر يترأس رئيس جديد المجلس الأعلى الذي كان بمثابة مجلس الوزراء في الحكومة، وقد فشل المجلس الأعلى في جلسته يوم 6 يونيو 1961، في تعيين رئيس دائم للمجلس الاتحادي، ونتيجة لذلك فإن النظام كان مشلولاً والسلطات كلها بيد المندوب السامي البريطاني الذي يدير الاتحاد من وراء الستار بصفته المستشار البريطاني للاتحاد وله سلطة الوساطة الاستشارية على حكومة الاتحاد ومسؤولية الأمن، وحتى عندما اقترح وزير المستعمرات البريطاني السير دانكن ساندس تحويل عدن من مستعمرة إلى محمية في إطار الاتحاد في ديسمبر 1961، فإنه أبقى سلطات الأمن بيد المندوب السامي البريطاني[1]. وقد أبدى عدد من الحكام المحليين عدم رضاهم عن هذا الواقع في أكثر من مناسبة، فهذا السلطان أحمد بن عبد الله الفضلي يقول للمندوب السامي البريطاني ترافسكس عندما رفضت بريطانيا السماح للجنة الأمم المتحدة بدخول عدن والاتحاد: «إذا كنت تريد لنا أن ينظر إلينا بصفتنا حكومة فدعونا نتصرف كحكومة». ووزير آخر في حكومة الاتحاد يقول لترافسكس أيضاً: «لا يستطيع المرء أن يحكم العرب إلا عبر الترهيب أو

1. DEFE 11/422.

الترغيب، وأنتم لا تسمحون لنا بالحكم عبر الترهيب، ولا أنتم تمدوننا بالوسائل التي تتيح لنا الحكم عبر الترغيب»[1].

أما أمير بيحان، فقد أعرب في لقائه مع السير نيجل فيشر وزير الدولة البريطاني لشؤون المستعمرات عن قلقه من المشاكل التي تواجه الاتحاد، وذكر أن الاتحاد يواجه الكثير من المشاكل التي يجب أن توجد لها الإدارة البريطانية الحلول قبل أن يكون الاتحاد مهيّأً للاستقلال، مبدياً انزعاجه من السلطة الواهية للمجلس الأعلى للاتحاد الذي أصبح هيئة دون رأس فعلي من قادة الاتحاد، مؤكداً ضرورة أن يتغير النظام الذي بموجبه يتولى وزير مختلف كل شهر رئاسة المجلس الأعلى للاتحاد[2].

وحتى عندما تحركت الحكومة الاتحادية بإيعاز من ترافسكس، بعد حادث الاعتداء بقنبلة يدوية في 9 ديسمبر 1963 على المندوب السامي البريطاني في مطار خورمكسر، ومعه حشد من ممثلي حكومة الاتحاد وعدن، وهم يزمعون السفر إلى لندن لحضور المؤتمر الدستوري حول عدن، ما أدى إلى مقتل مسافرة هندية عبر مطار عدن وجرح 51 شخصاً، بينهم المندوب السامي البريطاني ومساعده جورج هندرسون الذي توفي متأثراً بجراحه في اليوم التالي. حتى عندما تحركت الحكومة الاتحادية، بغضّ النظر عن سلامة تحركها وقامت بفرض حالة الطوارئ وإغلاق الحدود مع الجمهورية العربية اليمنية واعتقال بعض الناشطين السياسيين وطرد آخرين، رأت وزارة المستعمرات أن تصرف الاتحاد كان عنيفاً أكثر مما ينبغي[3]. (رغم أن التحرك جرى بإيعاز من ترافسكس الذي رأى أن أفضل الأمور هو أن يقوم العرب باتخاذ أي إجراء تستدعيه الضرورة ضد أتباعهم العرب بدلاً من أن تستخدم بريطانيا يدها الثقيلة).

أحمد الفضلي وتحذير عبد الناصر

بلغ التوتر والتبرم من السياسة البريطانية المترددة في دعم الاتحاد بصورة واضحة لدى القادة المحليين قمته عندما هددت قيادة الاتحاد بالمطالبة بالاستقلال ما لم تقم الحكومة البريطانية بعمل قوي في مواجهة المدّ المتصاعد للاضطرابات في المنطقة، وخاصة في ردفان وحدود

1 - رسالة شخصية من تريفاسكس إلى ساندس في.20/2/1964. PREM- 11/4678

2 - مذكرة حول اجتماع نيجل فيشر وأمير بيحان 29 أغسطس1963، وزارة الخارجية 16839/371

3- DEFE 11/424 برقية من تريفاسكس إلى ساندس 13 ديسمبر.1963

الجمهورية العربية اليمنية. وقد أشارت وزارة الخارجية البريطانية إلى أن حكام الاتحاد يجدون أن إحجام البريطانيين عن التصرف غير مفهوم، وأن بعض هؤلاء الحكام يتساءل عمّا إذا كان البريطانيون مستعدين على المدى القريب أو على المدى البعيد للسماح بانهيار الاتحاد[1].

وأخذت الأمور منحىً دراماتيكياً خلال المؤتمر الدستوري حول عدن الذي عقد في 9 يونيو 1964 بعد التصريحات التي أدلى بها رئيس وزراء عدن زين باهارون في كلمته قبيل المؤتمر والتي قال فيها إن الاتحاد قد وُلد مشلولاً، إذ أثار هذا التصريح غضباً عاصفاً لدى السلطان أحمد بن عبد الله الفضلي ورئيس المجلس الأعلى للاتحاد الذي قال بعدئذ للمندوب السامي ترافسكس: «كان علينا منذ البداية أن نصغي إلى ما قاله جمال عبد الناصر عندما حذرنا من حقيقة كونكم منافقين»[2].

كان هدف بريطانيا من المؤتمر ضمان استخدام القاعدة العسكرية في عدن، بينما كان قادة الاتحاد وعدن يأملون بدرجات متفاوتة إحراز الاستقلال وبسط سيطرتهم على الدولة الجديدة، لم يحقق المؤتمر النجاح الذي كانت قد أرادته الإدارة البريطانية، ولم يسفر عن توافق تام على مقرراته، وقبل يوم واحد من اختتام المؤتمر غادر السلطان أحمد عبد الله الفضلي إلى روما وأعلن انسحابه من المؤتمر وانفصاله عن الاتحاد كما حدثني بذلك السلطان أحمد عبد الله الفضلي شخصياً، وتوجه مباشرة إلى القاهرة للقاء جمال عبد الناصر، وكان ذلك كسباً إعلامياً وسياسياً كبيراً لمصر وضربة قوية للسياسة البريطانية في عدن والجنوب. وقال عنه الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب في مدينة بور سعيد أن السلطان أحمد الفضلي أقوى من رئيس وزراء بريطانيا وأقوى من وزير المستعمرات البريطاني.

لم تحبط الحكومة البريطانية ممثلة بوزارة المستعمرات آمال حكام إمارات الجنوب في الحصول على دعمها القوي لتعزيز سلطاتهم وتقوية نفوذهم وتهيئة بلادهم للاستقلال المبكر فقط، بل أيضاً وقفت أمام أي أفكار من طرف موظفيها في مستعمرة عدن والاتحاد لإصلاح أوضاع المستعمرة والاتحاد وتهيئتهما لمرحلة ما بعد رحيل القوات البريطانية من الجنوب. ولعبت الأوضاع

1 - ملخص عن المحادثات الإنجلوأميركية حول الشرق الأوسط 24 يناير 1964 FO 371/174484.
2 - تريفاسكس :ظلال الكهرمان ص.218

السياسية في المملكة المتحدة نفسها، التي اتسمت بعدم الوضوح والضبابية في ما يتعلق بالرؤية لمرحلة ما بعد انتهاء الفترة الاستعمارية دوراً في ذلك، إذ تعددت الآراء والأفكار في هذا الشأن وسط النخبة السياسية البريطانية وراسمي سياساتها واستراتيجياتها في الدولة العجوز المنهكة والمدِينة والتي لم تقم بعد من حالة انعدام الوزن بسبب الضربات التي تتالت عليها من حركات التحرر الوطني في مختلف أنحاء العالم، ولم تقرر بعد ماذا تريد، وما هو الدور الذي ستلعبه في السياسة الدولية بعد انحسار نفوذها. وقد تعددت الآراء وتناقضت الرؤى بين راغب في ممارسة دور مؤثر في الساحة الدولية وبين من يدعو إلى ترك الماضي الاستعماري والتركيز على الداخل. وبسبب هذه الحالة، فإن ما كان يهمّ الحكومة العمالية البريطانية في ذلك الوقت هو سحب قواتها من عدن ومحميات الجنوب دون إبطاء لكي لا تتحمل المزيد من الخسائر والنفقات وبأي صورة كانت دون الاكتراث بمستقبل المنطقة التي انسحبت منها قبل أن ترتب أوضاعها.

وإذا توقفنا أمام بعض الأفكار والمقترحات التي تقدم بها بعض موظفي وزارة المستعمرات في عدن ومحميات الجنوب لتهيئة أوضاع المنطقة لما بعد انسحاب القوات البريطانية، لوجدنا أن بعضها سبق الأحداث التي شهدتها المنطقة، ومنها الخطة التي قدمها لوزارة المستعمرات السير تشارلز جونستون والي عدن في الفترة **1960 – 1963** وقدمها في نوفمبر **1962** بناءً على نصيحة اللجنة الأمنية لمحمية عدن الغربية والتي احتوت على ثلاث نقاط رئيسة هي:

1- تحسين صورة الاتحاد بين العرب.

2- حماية قبائل المحمية من التخريب الخارجي.

3- تعزيز قوة الاتحاد عسكرياً.

لكن وزارة المستعمرات لم تستجب إلا لمطلب واحد من هذه المطالب، وهو زيادة الجيش الاتحادي بكتيبة إضافية ولم ترغب في زيادة التمويل المقدم إلى الاتحاد «ما حال بين الاتحاد والاضطلاع بالحد الأدنى من مسؤولياته بصورة كفوءة، وبالتالي فإن الاتحاد قد خسر بدلاً من أن يكسب»[1].

1 - رسالة» برقية «من ترافسكس إلى ساندس19 ، 14 أكتوبر1963 ، مكتب رئيس الوزراء – disbatch 4928/11.

أما المندوب السامي البريطاني السير كينيدي ترافسكس (1963– 1965)، فقد تقدم أكثر من مرة بمقترحات لتعزيز نفوذ اتحاد الجنوب العربي وترتيب أوضاع عدن والجنوب، منها خطته لمنح عدن استقلالاً مبكراً في إطار اتحاد الجنوب العربي، التي تكونت من ثلاث نقاط رئيسة هي:

1– منح عدن الاستقلال ضمن الاتحاد بأسرع وقت ممكن.

2– منح الاتحاد الاستقلال مباشرة بعد استقلال عدن.

3– استبقاء السيادة على مناطق القاعدة[1].

وظل ترافسكس متمسكاً بفكرة استقلال المنطقة، وظل يؤكد أن من المحتم أن تبقى الدولة المستقلة حليفاً وثيقاً لبريطانيا في المستقبل القريب والبعيد، وكتب إلى وزارة المستعمرات، (أن هدف بريطانيا كان أن عدن يجب أن تكتسب استقلالاً في إطار دولة اتحادية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنا بمعاهدة وتكون محل نفوذنا وسيطرتنا المباشرة، وكانت هذه السياسات ترتكز على الاعتقاد بأن أفضل سبيل لحماية القاعدة العسكرية في عدن هو بواسطة وكالة الاتحاد أكثر منه من خلال سلطتنا الدستورية الاستعمارية المباشرة)[2].

ورغم أن خطة ترافسكس كانت تستجيب إلى الحد الأدنى من طموح بعض القوى السياسية الوطنية في ذلك الوقت، إلا إن هدفها الأوحد هو خدمة المصلحة الاستعمارية لبلاده، ولم تكن مصلحة أبناء الجنوب في سلم الأولويات، إلا أن هذه الخطة لم تحظ بأي اهتمام من وزارة المستعمرات ولم تمنح الاهتمام الذي تستحقه، وكان من سوء حظ رسائل ترافسكس وبرقياته أنها أُرسلت في خضمّ الصراع حول مستقبل حزب المحافظين في ذلك الوقت.

رابعاً: وهو الأهم من بين الأسباب، فقد ظل وضع مستعمرة عدن وموقف حكوماتها وحتى كثير من رعاياها من هذا الاتحاد في حالة شدّ وجذب ومراوحة خلقت ضبابية كثيفة على رؤية أهل الشأن أشد وطأة من الموقف البريطاني الذي كان يفتقر إلى الجدية التي تستدعي الحزم. لذلك، وجدنا أن نفور أغلبية أعضاء حكومة عدن، وحتى اللحظات الأخيرة من الاتحاد، يفوق جدية بريطانيا بمراحل، فهم يكنّون لهذا الاتحاد عداوة ويحرضون عليه وكأنه عدوهم الأساسي، ولا فرق بينه وبين البريطانيين. هذا في الوقت الذي لم يطرح فيه أعضاء هذه الحكومة من المعادين

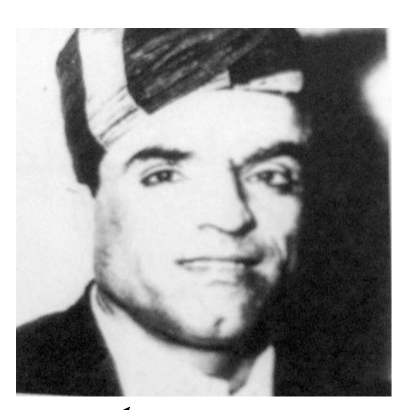
1 - رسالة من جي، جاي، سي، دبليو، يوشل إلى تي إف برنشلي 24 سبتمبر، 1963وزارة الخارجية.16830/371 /

2 - تلغراف من تريفاسكس إلى إيستوود، 14 أكتوبر1963 ، وزارة الدفاع.52/25

للاتحاد رؤية أو مشروعاً سياسياً بديلاً لمستعمرة عدن بعد جلاء البريطانيين المرتقب. وأخذتهم نعرة الانسياق وراء روح التعالي والإحساس بالتفوق على غيرهم دون مسوغ يعطيهم الحق، أو حتى يمكنهم من وضع بديل يكون مقبولاً أو حتى منطقياً. وكأن هذا الاستعلاء وحده سيمكنهم من إقامة دولة كاملة السيادة فوق رقعة صغيرة من الأرض على البحر، ولكن عزلها عن محيطها الداخلي في البر الذي تتكون منه بقية الإمارات والسلطنات يقلّل كثيراً جداً من هذه الأهمية إذا نظرنا إلى الأمور بتعمق وبعد نظر.

الزواج بـ 17 أو على طريقة عبد العزيز

خامساً وأخيراً: فإن نظرة إلى المشهد السياسي حينها، كما كان على حقيقته عندئذٍ، تكفي لجعلنا ندرك كم كان مشروع دولة اتحاد الجنوب العربي هذا مهيض الجناح تتناوب على كيانه السهام من كل حدب وصوب، حتى تكسرت النصال على النصال. فعلى سبيل المثال عقد اجتماع لحكومة الاتحاد لمناقشة الدستور الجديد، قبل وصول بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في تقدم المنطقة نحو الاستقلال. افتتح الاجتماع الشيخ علي عاطف الكلدي، وزير الصحة، وقال إن من المعروف جيداً أن أنجح ملك عربي في التاريخ الحديث هو الملك عبد العزيز آل سعود، لأنه استطاع أن يوحّد السعودية بأن تزوج من كل قبائلها وعشائرها، دون أن يشغل نفسه بسنّ دستور، وإذا ما أراد رئيس الجنوب العربي أن يوحد البلاد، فإن عليه الزواج بفتاة من كل إمارة من الإمارات والمشيخات والسلطنات السبع عشرة فضحك الجميع، وعلق الشيخ محمد فريد العولقي، وزير الخارجية، بسخرية بأنه يجب أن يُستثنى من هذا القرار الوزراء العدنيون، فهم لا يستطيعون الزواج إلا بامرأة واحدة، فكيف بسبع عشرة؟! وقال الشيخ علي عاطف: إنني لا أرشح نفسي، ولكنني أسجل أنني مقتدر على ذلك. وتدخل الوزير عبد الرحمن جرجرة لإرجاع الجلسة إلى هدفها الأساسي، وهو الدستور، وإن مستقبل الاتحاد ودستوره واستمراره أمام التطورات السياسية العاصفة لن يحلّ بطريقة الزواج هذه. هؤلاء هم عينة من المسؤولين الذين عينتهم بريطانيا، ما يدلّ على عدم جديتها في بناء الاتحاد!! وكانت الحركة (حركة القوميين العرب) قد أصدرت كتاباً سمّته اتحاد الإمارات المزيف.


الشيخ علي عاطف الكلدي

أبخل من شيلوك

كانت الخزينة البريطانية التي أفرغت ذهبها وكنوزها التي دأبت لعقود طويلة على جمعها وكنزها من مستعمراتها المترامية الأطراف (التي كانت لا تغيب عنها الشمس) خلال الحقبة الاستعمارية لتسديد فواتير الحرب العالمية الثانية لخليفتها الصاعدة الولايات المتحدة الأميركية أشد بخلاً على عدن ومحميات الجنوب من بخل التاجر اليهودي شيلوك في رائعة شكسبير المعروفة، إذ لم تخصص لحكومة الاتحاد سوى مبلغ ثلاثة ملايين وستمئة وسبعين ألف جنيه إسترليني للفترة من **1963** إلى **1966** منحت منها مبلغ **560** ألف جنيه في يونيو **1963** ومليوناً ومئتين وخمسين ألف جنيه في ديسمبر **1963** ومليوناً وثمانمئة ألف جنيه في سبتمبر **1964**، وبميزانية سنوية تقلّ عن **10%** من الميزانية المخصصة للقاعدة العسكرية البريطانية في عدن التي تبلغ **11** مليون جنيه إسترليني سنوياً. وكانت معظم المبالغ المخصصة لميزانية اتحاد الجنوب العربي تذهب إلى المرتَّبات والمكافآت والهبات والنفقات الإدارية، وهي بالكاد تغطي هذه المصروفات. أما الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الطرق والكهرباء والمياه والأنشطة التنموية الأخرى، فلم تكن يوماً في أولويات السياسة البريطانية، وبالتالي فإن المبالغ التي رصدتها الحكومة البريطانية كميزانية لاتحاد الجنوب العربي، وهي مبالغ تافهة طالما تحدثت عنها الإدارة الاستعمارية وكأنها نوع من الكرم الاستعماري على شعب الجنوب، متناسين أنها جزء صغير من دين كبير عليها لأبناء عدن والجنوب مقابل الاستعمار الطويل جداً للبلد واستخدامها لميناء عدن وقاعدتها العسكرية في بسط نفوذها على مناطق واسعة من العالم، «وكرمها الكبير» جاء متأخراً وتحت ضغط حركة التحرر الوطني التي زلزلت الكيان الاستعماري. ولم تقدِّم الإدارة البريطانية لمحميات الجنوب طوال **130**

عاماً من استعمارها سوى البنادق والرصاص التي منحتها بسخاء لرؤوس القبائل ليستمروا في دوامة الاقتتال الأهلي والثأرات القبيلة المقيتة. ومثل هذه المساعدات الشخصية تُقَّدِم للسلاطين الامراء والمشايخ عندما يزورون عدن ويلتقون بالمسؤولين البريطانيين، وهذه أقصى مطالبهم إضافة إلى بعض المبالغ المالية.

وما يدفعنا إلى التشكيك في جدية بريطانيا والتزاماتها تجاه خلق كيان قوي متماسك يضم ما تريده أن يكون اتحاداً للجنوب العربي مستقلاً عن سيطرتها وإرادتها، عزوفها عن تقويته بعناصر القوة الفعلية الموجودة في المنطقة، التي أكدت الدراسات والاستكشافات الأولية أن النفط والغاز يأتيان في مقدمتها، وظهر ذلك جلياً في كشف هذه الدراسات عن احتياطيات نفطية وغازية كبيرة في المنطقة، وخاصة في منطقتي حضرموت وشبوة وأبين «وثبت ذلك في ما بعد». ولكن بريطانيا والشركات النفطية السائرة في ركابها لم تكشف عن أي بوادر تبشر بهذه الحقيقة، ونتيجة لسوء الهدف أعلنت أن المنطقة خالية من النفط ولا أمل في استخراجه من هناك. وكانت مصالح كثيرة أخرى، بالإضافة إلى المصلحة البريطانية قد تلاقت ووجدت من يسدد فواتير التنقيب ويوقف الأمل نتيجة للشك في السيطرة على مستقبل الجنوب العربي. لهذا توقف العمل في الكشف عن النفط الموجود أصلاً نتيجة لرغبة خارجية وشكوك بريطانية، وسحبت من «دولة الاتحاد المرتقب» أهم أوراق أملها في البقاء نتيجة لذلك. كان الناس حينها يتغنون بالنفط واستخراجه للقضاء على الفقر

انفراط حبات السُّبحة

ويأتي العامل الأكثر حسماً للمسألة برمتها، وهو بروز حركات ثورية عملت ضد الاحتلال ومشروعه، وكان في مقدمتها الجبهة القومية، التي تبنت خيار الكفاح المسلح ووجدت تجاوباً جماهيرياً من الصعب تحديه أو مقاومته بسبب الالتفاف الجماهيري الواسع من حوله، وكان ذلك العامل حاسماً للصراع لأنه استطاع أن يجمع تأييد الغالبية العظمى من الشعب، ويكسب تعاطفها، مع اعتقاده بأن الاستعمار والاتحاد وسلاطينه ليسوا إلا وجهين لعملة واحدة تعادل في المحصلة النهائية العدو المشترك الذي يجب العمل من أجل هزيمته وإسقاطه. وهذه الحركات والجبهات والاتجاهات هي التي اتخذت تعابير من قبيل «العدو الاستعماري الإنكلوسلاطيني» و«الاتحاد

المزيف وحكومته». وبالتالي أضافت هذه العوامل سهماً آخر قاتلاً ليحقق المقتل المطلوب في ميدان المواجهة.

ولا أجد أصدق مما عبّر عنه الشيخ محمد بن فريد العولقي وزير خارجية حكومة اتحاد الجنوب العربي عندما قال: «إن بريطانيا قد تخلت عن كل وعودها وتنصلت من اتفاقياتها المبرمة معنا، والموقعة بيننا، فتركت كل شيء بطريقة مهينة ومذلة، لا تليق بدولة تحترم نفسها وتضع اعتباراً لمعايير الشرف والأخلاق»[1].

وبحسب ديفيد ليدجر في كتابه «رمال متحركة»[2]، انفرطت حبات السبحة في عموم الجنوب في شهر سبتمبر وأكتوبر وتدهورت الأوضاع الأمنية بعد نكسة حزيران/ يونيو 1967، واشتعلت الأرض من تحت أقدام الجميع، وخرجت الأوضاع عن سيطرة الجامعة العربية والأمم المتحدة التي خطب من على منبرها الفرقاء المعنيون ومنهم الشيخ محمد فريد العولقي، وزير خارجية اتحاد الجنوب العربي.



1 - وبدا ذلك كمحصلة لمقولة تشرتشل) ليس هناك صداقات دائمة أو عداوات دائمة ولكن هناك مصالح دائمة.

2 - نقله إلى العربية عمر علي العفيفي .

أسماء آخر مجلس وزراء في الجنوب العربي قبل الاستقلال

1-عبد القوي حسن مكاوي، 2-محمد بن فريد العولقي، 3- السلطان فضل بن علي العبدلي، 4- الشريف حسين بن أحمد الهبيلي، 5- عبد الله سالم باسندوة، 6-مصطفى عبد الإله عبده، 7- عبد الرحمن جرجرة، 8- السلطان ناصر بن عبد الله الفضلي، 9-سالم أحمد النيقة، 10- سعيد حسن مدي 11- الأمير شعفل بن علي، 12- عبد الرحيم قاسم، 13- أبو بكر كعدل 14- أحمد عبد الله درويش 15- أحمد سالم مقطري، 16- السلطان ناصر بن عبد الله الواحدي، 17- السلطان صالح بن حسين العوذلي، 18- حسن إسماعيل خدابقش، 19- الشيخ علي عاطف الكلدي 20- السلطان ناصر بن عيدروس، 21- سعيد حسن صحبي، 22- السلطان فيصل الحوشبي، 23- سعيد محمد حسن، 24- عبد الله إبراهيم صعيدي، 25- عبده حسين الأهدل، 26- محمد سالم علي عبده.

ذهبت مع الريح

تسرب التمرد إلى صفوف القوات المسلحة الاتحادية، ودعت الحاجة عند البعض إلى قيام «حكومة ذات قاعدة عريضة»، وعقد المجلس الأعلى الاتحادي اجتماعاً يوم 5 يوليو 1967. وهنا يقول ديفيد ليدجر في كتابه «رمال متحركة»: «بدأ محمد فريد الدمث الأخلاق يشرح الموقف بعناية، موضحاً أنه من خلال بعض الالتفاف والتعامل يمكن اجتذاب عدد من أعضاء جبهة التحرير الذين كان على اتصال معهم إلى الحكومة»[1]. وبينما كان الشيخ محمد فريد يشرح رؤيته، كان حسين علي بيومي يقاطعه بالزعم أنها مهمة سهلة التنفيذ، ما أثار حفيظته، فردّ عليه الشيخ في الحال: «حسناً عليك أن تبرهن ذلك، فقم بهذا العمل». اختار المجلس الأعلى حسين بيومي ليقوم بمهمة تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة، ومنحه مهلة مدتها (12) يوماً، إلا أنه فشل. واستمرّ تدهور الأحداث من السيّء إلى الأسوأ، ما حمل شقيقه السيد حسن بيومي الرئيس الأسبق لمجلس الوزراء في عدن على التصريح في 28 يوليو 1967 بأن دولة الاتحاد «ولّت مع الريح»، وكان السيد عبد القوي مكاوي، رئيس وزراء عدن، قد استقال وغادر عدن وعين أميناً عاماً إلى حين التحرير.

1 - حدثني الشيخ صالح بن فريد العولقي أنه قام بزيارة مصر للقاء المصريين وبعض قيادات جبهة التحرير، ولكن هذه المبادرة والمحاولة جاءت بعد فوات الأوان.

الفصل الثالث

بداية الكفاح المسلح

الذئاب الحُمر

وفي سجل أبناء ردفان شهادات لا حصر لها عن روح البطولة المتأصلة فيهم، حيث أقر بها الأعداء قبل الأصدقاء. وليست بعيدة عنا تلك الصفة التي أطلقها العسكريون البريطانيون على مقاتلي الجبهة القومية في تلك الشعاب، وهي «ذئاب ردفان الحمر». جاء في تلغراف أرسله جهاز المخابرات البريطانية في عدن إلى وزارة المستعمرات بعد أسابيع من اندلاع شرارة ردفان في **14** أكتوبر **1963**، إشارة بالغة الدلالة على واقع حال أولئك المقاتلين:

«إن شجاعة رجال القبائل وقدرتهم على مقاومة الأسلحة الحديثة قد ظهرتا بشكل مثير للإعجاب في هذه المعركة. فقد شنت طائرات «الهنتر» سلسلة من الضربات على مواقع الثوار مستخدمة الصواريخ وقذائف **80** ملم، ولكنها أخفقت تماماً في أن توقف الثوار عن إطلاق النيران إلا لبضع دقائق محدودة. والواقع أنه في إحدى المرات عندما دمرت إحدى الغارات الجوية حصناً إلى قاعه، فإن نيران البنادق لم تتوقف البتة من حصن مجاور آخر لا يبعد أكثر من خمسين ياردة،

وفي الوقت نفسه فإن المنشقين سلكوا مسلك الفدائيين الحقيقيين، بمعنى أنهم حاربوا ببسالة كلما كانت المبادأة بأيديهم» [1] .

ولكن...

كيف أشعل أبناء ردفان الأبطال شرارة تلك الثورة ضد الاحتلال البريطاني، وكيف ارتبطت تلك الشرارة الأولى باسم ابنهم الشجاع راجح بن غالب لبوزة؟



الشهيد راجح بن غالب لبوزة أول شهيد في ثورة أكتوبر عام 1963

وكيف عجز الإنكليز عن نزع فتيل العاصفة وبأيديهم ذلك السلاح كله، وتلك الجيوش الجرارة؟

أستطيع أن أستعيد سرد ذكرياتنا داخل الحركة عن ذلك، فألخصها في ضوء أحاديث ابن الشهيد راجح لبوزة مع ناصر السقاف شاهدها الحيّ بما يأتي: كان الشيخ راجح بن غالب لبوزة أحد الذين انطلقوا مثل الآلاف من أبناء الجنوب للدفاع عن ثورة 26 سبتمبر، في شمال اليمن

1 - سلطان ناجي :التاريخ العسكري لليمن1967-1839 ، دار العودة بيروت1985 ، ص.284

وخاض معارك الدفاع عن الجمهورية في المحابشة بقيادة أحمد الكبسي[1] قائد الحملة العسكرية، ومحمد مطهر، وبعد عودتهم من المعركة في المحابشة والمصراح التقوا المناضل قحطان محمد الشعبي، مستشار شؤون الجنوب، والسيد ناصر السقاف ومحمد علي الصماتي وسيف مقبل وثابت علي المنصوري وعبد الله المجعلي، واتفقوا على العودة إلى الجنوب وإشعال الثورة في الجنوب لتخفيف الضغط العسكري على ثورة 26 سبتمر، وقد عاد راجح بن غالب لبوزة يوم 1963/9/20 ومعه عدد من الثوار من أبناء القطيبي والعبدلي والبكري والضمبري والمحلاي والداعري والذيباني وقبيلة بني الشيخ وغيرهم بعد أن أكد لهم قحطان محمد الشعبي أنه سيعمل على توفير السلاح والمال لهم في حالة تعرضهم لأي موقف أو مواجهة مع قوات الاحتلال في ردفان.

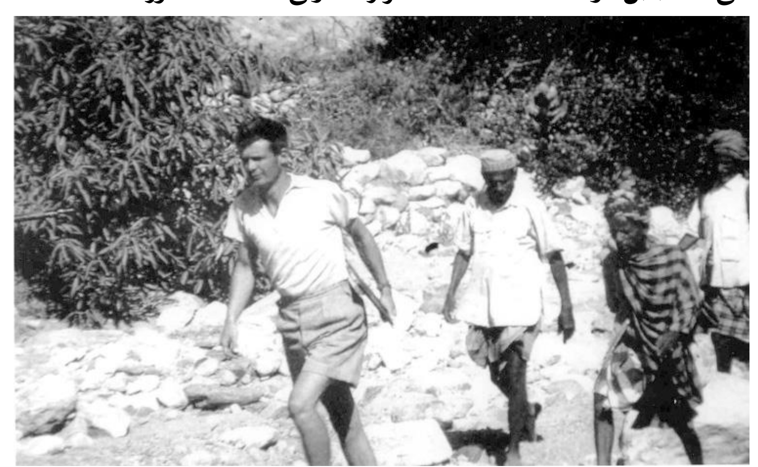
بعد عودتهم إلى ردفان، وجه الضابط السياسي البريطاني ميلن بالحبيلين إنذاراً لهم بتسليم السلاح وبعدم العودة إلى الجمهورية العربية اليمنية التي تعد من وجهة نظره دولة معادية يجب عدم التعامل معها، وبدفع خمسمئة شلن، أي خمسة وعشرين ديناراً جنوبياً (75 دولاراً). وصادف هذا الإنذار مرور عام على قيام ثورة 26 سبتمبر، وكانت هذه فرصة لدعوة العائدين والتشاور بشأن الإنذار البريطاني والاحتفال معهم بثورة 26 سبتمبر. عُقد الاجتماع في وادي عقيبة، وبعد مشاورات بين العائدين وغيرهم كان ردهم للسلطات البريطانية أن الجمهورية العربية اليمنية ليست دولة أجنبية، وأنكم أنتم الأجانب ونحن لا نعترف بكم وبحكومة اتحاد الجنوب العربي، وطالبوا أيضاً في رسالتهم للضابط السياسي البريطاني ميلن بألاّ تتقدم القوات البريطانية إلى الجبهة، وهي منطقة واقعة بين حبيل جبر والحبيلين، وأنهم لن يسمحوا لهم بدخول هذه المنطقة، كما أكد لي ذلك بالليل بن راجح لبوزة.

بعد تسلم الرسالة، طلب الضابط البريطاني «مستر ميلن» من بعض المشايخ والأعيان في ردفان إحضار راجح بن غالب لبوزة وأصحابه، ولكن هذه المساعي والاتصالات والحوار بين الطرفين لم تُجدِ، وقد علم أن بعض العائدين موجودون في وادي المصراح، فاتخذ قراراً بالتوجه نحوهم يوم 13 أكتوبر 1963 وأُلقي القبض على أحدهم، وعندما علم راجح بن غالب بالاعتقال

---

1 - وكان الاخ علي السعيدي وعلي الحيمي وغيرهما من الذين وقفوا إلى جانب جبهات القتال في الجنوب.

أرسل رسائل إلى العائدين وإلى قبائل ردفان بالتوجه إلى جبل البدوي بعد أن علم من قاسم شايف أن البريطانيين وبعض القوات من الجيش العربي سيتقدمون إلى وادي المصراح لصدّ الهجوم بدلاً من الهجوم على الحبيلين، وكان ذلك بمثابة الشرارة الأولى لانطلاق الثورة[1] .



الضابط السياسي جد فري ميلن المعروف ب(ميلن) في طريقه إلى ردفان عام 1963

الشهيد الأول للثورة راجح بن غالب لبوزة

في الساعة 9 صباحاً من يوم 14 أكتوبر 1963 بدأت المعركة بين القوات البريطانية وراجح بن غالب لبوزة ومن معه في منطقة البيضاء التي تحولت إلى ساحة حمراء في معركة غير متكافئة، حيث استخدمت كل أنواع الأسلحة، بما فيها المدفعية الثقيلة التي أصابت إحدى شظاياها المناضل راجح بن غالب لبوزة، أول شهيد في الثورة المسلحة التي انطلقت من جبال ردفان

---

1 - وبعد خمسين عاماً على الاستقلال، نظمت إذاعة صوت العرب ندوة بمناسبة خمسين عاماً على إستقلال الجنوب في مبنى الاذاعة في مصر، شاركت فيها مع كل من مكرم محمد أحمد الذي عاصر ثورة أكتوبر واللواء فتحي أبو طالب والسيد عوض العرشاني والفنان محمد محسن عطروش الذي غنى» برع برع يا استعمار ...من أرض الأحرار «وإدارت الندوة السيدة لميا محمود مديرة إذاعة صوت العرب، وقد تحث المستر ميلن من لندن وأدلى بشهادته حول هذه المناسبة وقال إنه كان قد بدأ حياته خبيراً زراعياً في أبين والضالع عام 1961 وأشرف على الزراعة فيها وإصلاح المطار وحفر الآبار في الضالع وردفان ولكنه كلف بعد ذلك مهمة أمنية وعسكرية قبل وبعد اندلاع الثورة في ردفان وطالب الثوار الذين عادوا من صنعاء بتسليم سلاحهم وعلى رأسهم راجح بن غالب لبوزة ولكنهم رفضوا، ما أدى إلى تقدم القوات البريطانية والاتحادية بقيادة المستر ميلن والضباط العرب وعلى رأسهم حيدر الهبيلي وعبد القادر شايع وقال انه يحمل تعاطفاً كبيراً للرئيس جمال عبد الناصر واعتقد أن سياسة بريطانيا مع الرؤساء التقليديين هي الافضل .

الشماء، وكانت هذه الطلقة الأولى والشرارة الأولى التي ألهبت الثورة في كل مكان في ردفان وبقية أنحاء عدن والإمارات والجنوب [1].

قنبلة المطار تفجر مؤتمر لندن

فجرت قنبلة المطار المؤتمر الدستوري الذي كان البريطانيون يعدّون لعقده في لندن، وتعطّلت أعماله وتأجّلت بعد أن فجّر المناضل خليفة عبد الله حسن خليفة قنبلته في المندوب السامي البريطاني ونائبه وشريف بيحان والسلطان أحمد عبد الله الفضلي وغيرهم من المشاركين والمسافرين للمشاركة في مؤتمر لندن. يعترف المندوب السامي البريطاني السير كينيدي ترافسكس بأنه كان قلقاً ومتشائماً، ولهذا فقد اتصل صباح يوم الانفجار بالزعيم عبد الله الأصنج للمساعدة في تهدئة التوتر الذي كان سائداً آنذاك، وأشار الأصنج في روايته إلى أنه في صباح ذلك اليوم اتصل المندوب السامي كينيدي ترافسكس بمنزل الاصنج وردّت عليه والدته، حيث سأل عن عبد الله الأصنج بلكنه عربية مكسّرة، وسأل إن كان موجوداً، فردّت عليه بأنّ ولدها لا يزال نائماً، فقال لها: يبدو أنه يسهر في الليل كثيراً. ويضيف الأصنج أن المندوب السامي كان لديه إحساس بأنهم كانوا يعدّون تظاهرة قرب مطار عدن ضد سفر الوفد الذي سيشارك في المؤتمر، وبعد الرد اطمئن المندوب السامي إلى أن الأصنج في منزله وأن الأمور هادئة. وقال الأصنج إنهم لم يُشعروا أي أحد بالعملية، ولكنه نصح مدير المطار محمد عبده بأن يتأخر قليلاً قبل الذهاب إلى المطار حيث انفجرت القنبلة صباح ذلك اليوم. وقد كان المندوب السامي مرتبكاً ومضطرباً، وتوجه إلى المطار بعد هذه المكالمة وسط حراسات مشددة في المطار وحول المطار. كان كل شيء هادئاً، ومعظم المسافرين والمودعين من السلاطين والصحافيين في باحة المطار، وكان خليفة عبد الله حسن خليفة يراقب من غرفته عملية الطيران، وإلى جانبه أحمد ناصر القشبري. تقدم خليفة نحو النافذة مُخْفِيَاً القنبلة تحت قبعته التي وضعها على حافة النافذة، وبعد لحظات شوهد شيء ما يسقط من النافذة تبعه مباشرةً صوت انفجار صمّ الآذان، واهتزّ المطار وصالته من هذا الانفجار الذي أخطأ هدفه، وهو المندوب السامي البريطاني السير كينيدي

1 - وهناك رواية أخرى تقول بإن المعركة المشار إليها وقعت في يوم 13 أكتوبر وهو يوم استشهاد راجح لبوزة، غير أن الجبهة القومية في بيان لاحق لها اعتبرت يوم 14 أكتوبر يوماً للاعلان الرسمي لانطلاق الثورة .

ترافسكس وشريف بيحان حسين الهبيلي، ولكن القنبلة حققت هدفها السياسي في تفجير مؤتمر لندن من على أرض مطار عدن، ودوّى هذا الانفجار في كل أنحاء العالم ووصل إلى حكومة صاحبة الجلالة في لندن، ولم يعد الاهتمام بالمؤتمر والسفر إلى لندن مهمة عاجلة، فالمندوب البريطاني كان مشغولاً بنائبه الذي حماه وفَداه بنفسه (توفي نائب المندوب السامي متأثراً بجراحه في مستشفى الملكة بخور مكسر)، وبشريف بيحان حسين الهبيلي الذي كان آنذاك وزيراً للداخلية وأُصيب في الانفجار. أما السلطان الفضلي، الذي أُصيب هو الآخر فقد هاجم الجميع، وطالب بأن تكون بعض من أراضي المستعمرة تحت حماية سلطنته لأنها جزء من أراضيه، وهو القادر على حمايتها. وقد وصلت شظايا هذه القنبلة إلى كل عملاء حكومة صاحبة الجلالة وإلى وزارة المستعمرات في لندن، وكان عليهم أن يؤجلوا عقد المؤتمر ويعدّوا لمؤتمر آخر في عام 1964. بعد ذلك اعتُقل خليفة عبد الله حسن خليفة وأحمد ناصر القشبري وعبد الله الأصنج ومحمد سالم باسندوة[1] (*) ومحمد سالم علي عبده ومحمد عبد المجيد وعلي حسين القاضي، وعلي عبد الرحمن الأسودي، وعبد الله علي عبيد، وخالد عبده علي، وعبده خليل سليمان، وأحمد محمد حيدر، ومحمد سعيد باشرين، ومحمد عبد الله الدهب، وعبد القادر الفروي من الذين اتهموا بأنهم خططوا للعملية في ساحل أبين خلف مستشفى الملكة. وكان باسندوة هو الذي سلّم القنبلة لخليفة بعد هذا اللقاء الذي حضره أعضاء من قيادة حزب الشعب الذين اعتُقلوا. لكن الأستاذ محمد سالم باسندوة نفى علاقته بهذا الحادث وبقنبلة المطار، فقد كان حينها في نيويورك بالأمم المتحدة، كما يذكر ذلك في كتابه «قضية الجنوب في الأمم المتحدة».

1 - بعد قيام الثورة اعتقل في 16 فبراير1966 ، وجرى ترحيله من عدن على متن خطوط عدن الجوية المتجهة إلى أسمرة، ومنها إلى القاهرة .

(*) قنبلة المطار.1963



المناضل خليفة عبد الله حسن خليفة الذي سجن بعد قنبلة مطار عدن في 10 ديسمبر/ كانون الأول عام 1963




التقطت هذه الصور في منزله بالشارقة بتاريخ 2005/1/24، ويظهر في الصورة على يميني بركان عبد الله خليفة،وعلى يساره، ابني جمال الذي رافقني في هذه الزيارة

روايات متضاربة

أخبرني الأخ أحمد ناصر القشبري أن السلاح المستخدم في العملية كان عبارة عن ثلاث قنابل ورشاش، وصلت عبر مطار عدن مع وفد برئاسة عصمت عبد المجيد الموظف بوزارة الخارجية المصرية الذي كان متجهاً إلى مقديشو لحضور احتفالات استقلال الصومال في ذلك الحين، وقد

تسلّم أحمد القشبري السلاح في مطار عدن، لأنه لا شبهات عليه بحكم عمله مديراً للتشريفات في المطار وضابط أمن مع مستر كون واي مدير الأمن السياسي الإنكليزي في عدن، وذلك بعد أن أبلغه الأصنج بوصول السلاح مع الوفد المصري، وأنه تسلمه مباشرة. وبعد ثلاثة أيام حصلت حادثة قنبلة المطار، لكن الأخ عبد الله عبد المجيد الأصنج (الذي كان يشغل محاسباً في مطار عدن ورئيس نقابة عمال الطيران المدني) له رواية مختلفة لموضوع إدخال السلاح عبر مطار عدن، حيث يشير إلى أن السلاح سلم لخليفة ومحمد المي في القاهرة، بعد أن تدرب عليه وسلَّمه إياه عبد المجيد فريد الذي يعمل في رئاسة الجمهورية المصرية، وقد أُحضر على طيران **ADEN AIRWAYS** وأُدخل إلى المطار بفضل تعاون رجال الأمن الوطنيين العاملين في المطار .

وقبل الحادثة في المساء جاء والد أحمد القشبري وعبد الرحيم قاسم إلى المطار، وطلبا منه أن يبقى في المطار إلى الصباح لحراسة خليفة عبد الله حسن خليفة، وسلّموه مسدساً، وعند مغادرة الوفد الذي كان يستعد للسفر إلى حضور مؤتمر لندن، رُميت القنبلة عليه.

اعتُقل خليفة عبد الله حسن خليفة وأحمد القشبري والبقية بعد **24** ساعة من الحادث، وأُودعوا سجن كريتر لمدة ثلاثة أشهر، ومن ثم قدموا للمحاكمة، وفي أثناء المحاكمة رمى المحامي البريطاني فونزيه على منضدة القاضي بفتيرنه[1]، وأحدثت تلك الفعلة ضجة في المحكمة، ولم يعرف القاضي مصدر الرمية على المنصة، وعندما سأله المحامي: هل عرفتم يا سيدي القاضي من رماكم؟ قال: لا، لا نعلم من أين مصدر هذه الرمية، فرد المحامي على القاضي: وهكذا يا سيدي في قضية القنبلة، فليس لدينا ما يؤكد أن خليفة هو الذي رماها!

هرّب الضابط محمد علي إسماعيل أحمد القشبري من قاعة المحكمة، أثناء الجلسة الرابعة وسلمه لإبراهيم الزوقري ومحمد على طالب، وبدورهما هرّباه إلى تعز وسُلِّم لمدير الأمن في تعز محمد علي الأكوع، ومن ثم لقيادة القوات المصرية في تعز التي ارسلته إلى مصر حيث بقي هناك لمدة **4** سنوات وعاد إلى عدن بعد الاستقلال.

1 - كرات زجاجية صغيرة يلعب بها الأطفال .

شهادة خليفة

وفي شهادة خليفة عبد الله حسن خليفة عن حادث قنبلة المطار خلال حديثه معي في منزله بإمارة الشارقة بتاريخ 24 يناير2005 بحضور نجليه بركان وأرسلان وابنته نيران (وهنا نرى إلى أي حد أثر المزاج الثوري والحماسة الوطنية حتى في أسماء الأبناء نيران وبركان)، يشير خليفة إلى أنه كان مديراً لفرع الخطوط الجوية اليمنية التابعة للجمهورية العربية اليمنية «مكتب عدن»، ويقول إنه أخذ دورة عسكرية لمدة أسبوع في القاهرة للتدرب على السلاح ورمي القنابل، وإنه أحضر معه قنبلتين ومسدساً من القاهرة بعد أن سلّمه إياها عبد المجيد فريد، وكان ذلك في فبراير 1963، وكان اسمه السري خلال التدريب «صالح». ويوضح أن اسم المحامي الذي ترافع عنه كان اسمه فرنش (فروونزيه)، كلفه الدفاع عنه المؤتمر العمالي في لندن بطلب من المؤتمر العمالي في عدن.

محامٍ بريطاني

وفي تحليله للحادث، كتب المحامي البريطاني آرثر غرينوود أن خليفة قدم للمحاكمة بتهمة إلقاء القنبلة والقتل الجماعي مع سبق الإصرار، وكان المؤتمر العمالي البريطاني بطلب من المؤتمر العمالي في عدن قد أرسل على حسابه الخاص محامياً من أشهر المحامين البريطانيين للدفاع عن السيد خليفة، وقد أجاب خليفة أمام المحكمة بأنه غير مذنب عندما واجهته المحكمة بالتهمة.

وخلال المحاكمة، قال رئيس المحكمة إنه في قضية تتعلق بحياة شخص تطلب العدالة دليلاً قاطعاً، والدليل القاطع في هذه الحالة شاهد عيان، وكان أحمد ناصر القشبري وعبد الله ناصر المجعلي (المعروف بالمئة) شاهدي عيان، قد غادرا عدن كما أذاعت محطة صنعاء، فأجاب النائب العام بأن القشبري شاهد عيان قد أدلى بشهادته أمام قاضي التحقيق، ولكنه غادر عدن إلى صنعاء مع المئة، ولكن رئيس المحكمة أجاب بأنه يريد استجوابه وملاحظة طريقة كلامه وسلوكه، وهو يدلي بشهادته، فاعتذر النائب العام باستحالة حضوره.

وهنا أوقف رئيس المحكمة العليا القضية واعتبرها مغلقة وأمر بالإفراج عن خليفة لعدم توافر الإثبات.

كانت الوزارة العدنية تعلم أن القشبري هو مفتاح القضية، وبذهابه من عدن ستنهار قضية النائب العام، لذلك جرى أمر غريب، فقد أفرج عن القشبري قبل يومين من نظر محكمة الجنايات

العليا لكي يغادر عدن إلى اليمن، ولم يستطع أحد إثبات مخالفة أو تهاون على أي ضابط في الأمن العام، ولا تزال الطريقة التي أُفرج بها عنه وسفره لغزاً حتى الآن.

إعادة اعتقال خليفة

على الرغم من أن محكمة الجنايات العليا أمرت بالإفراج عن السيد خليفة، إلا أنه ما كاد يغادر ساحة المحكمة حتى ألقت قوات أمن مستعمرة عدن القبض عليه تحت قانون الطوارئ، لا بتهمة القتل.

لقد كان إجراء إعادة اعتقال شخص أفرجت عنه المحكمة العليا بعد مرور دقائق من صدور أمر رئيس القضاء بالإفراج عنه من الأمور التي لا يمكن أن تمرّ بسلام، فهاجمت الصحافة العدنية تصرفات المندوب السامي وأظهرته بمظهر رجل سلطة حاقد وغير مسؤول. وأثار هذا التصرف من المندوب السامي الرأي العام ورجال القانون وغضب السلطات القضائية التي شعرت بأن الهدف من إعلان حالة الطوارئ هو التحايل على القانون والاستخفاف بمكانة القضاء.



صورة نادرة لمجموعة من قضاة عدن في ساحة محكمة عدن في كريتر

كان على المندوب السامي أن يتصل بوزارة الخارجية البريطانية لطلب الموافقة على رأيه في استمرار حجز السيد خليفة، ولكنه فوجئ بأوامر وزارة الخارجية بإطلاق سراح السيد خليفة وتجنب أي إشكال معه أو مع المجلس التشريعي العدني. وهنا أمر المندوب السامي بالإفراج عن السيد خليفة الذي أخذ مقعده في المجلس التشريعي، مستعيداً بذلك حريته الكاملة بتأييد شعبي كبير.

استقالة المندوب السامي

جرى البروتوكول بأن يستقبل المندوب السامي أعضاء المجلس التشريعي في دار الانتداب، وهذا يعني مصافحة الجميع ورفض السير كينيدي ترافسكس القيام بذلك الاستقبال لأنه لا يريد وضع يده بيد السيد خليفة، على الرغم من طلب السيد زين باهارون، كبير وزراء عدن. هنا أبرق رئيس الوزارة العدنية باهارون إلى لندن يشكو تصرف المندوب السامي، فوجهت وزارة الخارجية أمراً إلى السيد كينيدي ترافسكس بأن يتصرف كرجل سياسي ولا يترك مجالاً للجوانب الشخصية، وأن يستقبل خليفة بكل احترام أو أن يستقيل من منصبه.

بناءً عليه، استقال السير كينيدي ترافسكس كمندوب سامٍ لولاية عدن والحكومة الاتحادية، ولم يستمر انتدابه أكثر من تسعة أشهر، كان خلالها الصديق الحميم الوفي والأب الروحي للحكومة الاتحادية وحكام الولايات التقليديين الذين لا تزال لبعضهم به علاقة مالية وطيدة.

الأولى في الجزيرة العربية

ولتسليط المزيد من الأضواء على الكيفية التي جرت فيها انتخابات المجلس التشريعي والمناورات السياسية التي كانت تُجرى خلال تشكيل حكومة عدن، وإن كانت تجربة شكلية محدودة الحجم والتأثير والأبعاد والصلاحيات، إلا إن من المفيد تسليط الأضواء عليها بوصفها أول تجربة انتخابية تشهدها شبه الجزيرة العربية، وباعتبارها أيضاً جزءاً من تاريخ عدن والجنوب. وهنا سأستفيد من الأرشيف الشخصي للشخصية الوطنية المعروفة خليفة عبد الله حسن خليفة، بطل العملية المشهورة بعملية قنبلة مطار عدن، فمنذ أن قرر أن يترشح في انتخابات المجلس التشريعي لولاية عدن، انهال عليه الدعم من كافة قطاعات المجتمع وكافة الدوائر الانتخابية، نظراً لأنه لم يكن شخصية عدنية بارزة فحسب، بل كان نجماً لامعاً في ميادين كرة القدم، فضلاً عن أنه كان مسؤولاً عن تكوين لجنة لتقصي الحقائق حول اتهامات باشتراك أعضاء المجلس البلدي وموظفي البلدية في ممارسات قاصرة.

وقد أدى اعتقال السيد خليفة وحبسه منذ **1963/12/10** تحت قانون الطوارئ إلى اعتبار المواطنين له بطلاً حرمته سلطات الاحتلال حريته ظلماً وعدواناً. كان السيد خليفة داخل السجن عندما تقدم بترشيح نفسه، وعندما ظهر اسمه في قائمة شملت **14** مرشحاً لدائرة كريتر الشمالية الانتخابية، تطوع المئات من الناس لدعمه وتأييد حملته الانتخابية، كذلك قام عدد من الأشخاص

الذين يكنون الحب والاحترام لإخلاصه وشجاعته بتدبير مبلغ لم يتجاوز 35 جنيهاً لتوفير القرطاسية والطباعة والصور فقط، ولم يدفع أي مال لأحد لشراء صوته أو للتأثير في قادة المجموعات الانتخابية من أجل مساندته.

وفي دوائر عدن الانتخابية الأخرى ترشح (10) أشخاص لدائرة كريتر الجنوبية و(5) لدائرة المعاد/ خورمكسر و(5) لدائرة التواهي و(9) لدائرة الشيخ عثمان و(4) لدائرة البريقة/ عدن الصغرى.

من السجن إلى البرلمان

وجه السيد خليفة من سجنه رسالة إلى الناخبين، جاء فيها: «أكتب إليكم هذا بينما أنا معتقل في سجن عدن، أود أن التقي بكم شخصياً لأطلب دعمكم حتى أتمكن من تمثيلكم في المجلس التشريعي، ولكن قانون الطوارئ يحول دون ذلك، وأوجه إليكم رسالتي هذه وكلي أمل في أنكم لن تحرموني أصواتكم التي ستمكنني من خدمتكم ورعاية مصالحكم. أدرك تماماً ما نواجهه من صعوبات وآلام لأنني عانيت من جميع أنواع الصعوبات، وقد أصبح واجباً علينا أن نقف دون خوف في وجه الاضطهاد والعدوان والاستعمار.

لا يستطيع أحد رعاية مصالح العدنيين سوى أعضاء المجلس الشجعان والشرفاء الذين لا يخافون قول الحق والذين يؤمنون بالله وبحق الناس في الحرية والشرف والعدل الاجتماعي والمساواة دون عصبية وتمييز.

وأناشدكم تقديم الدعم لي بوضع العلامة «X» أمام صورتي في قائمة المرشحين، وأسأل الله أن يعينكم على اختيار المرشح الأمين والمخلص لتمثيلكم في المجلس».

واستجابة للضغوط الشعبية حُدِّد يوم 1964/10/16 لانتخاب (16) مرشحاً عدنياً لعضوية المجلس التشريعي، وتقدم خليفة من دائرة كريتر الشمالية الانتخابية.

بدأ الاقتراع في تمام الساعة الثامنة صباحاً من يوم 1964/10/16، وكانت عدن في حالة من الهدوء والنظام، وذهب العدنيون إلى مكاتب الاقتراع المحددة في مراكزهم للإدلاء بأصواتهم. وعلى الرغم من أن بعض المرشحين أنفقوا الكثير من المال في تلك الدائرة الانتخابية، إلا أن خليفة لم يتبوأ قمة الفائزين في دائرته فحسب، بل في كل الدوائر الانتخابية في عدن. وقد قوبل فوزه في الانتخابات بالابتهاج والفرحة من كل الشعب.

وعقب انتهاء الانتخابات ومعرفة النتائج، أرسل جميع أعضاء المجلس التشريعي المنتخب البرقية الآتية إلى المندوب السامي:

«نحن الأعضاء المنتخبين لعضوية المجلس الاستشاري الجديد في عدن، نطالب بشدة على الفور بإطلاق سراح زميلنا الموقر خليفة عبد الله حسن خليفة، الذي لا يزال معتقلاً تحت قانون الطوارئ، إذا استمر اعتقاله فلن يقبل أي واحد من الموقعين أدناه أي تعيين وزاري في حكومة عدن».

وقد تخلف السيد عبد الله سالم باسندوة وحده عن توقيع البرقية، وقال في ما بعد إنّه كان نائماً في منزله عندما أرسلت البرقية ليضع توقيعه عليها.

وقد كتب خليفة رداً على رسالة المندوب السامي ما يأتي:

«أشكركم على رسالتكم رقم 081/91 م س بتاريخ 10/21 التي استلمتها في سجن عدن حيث يجري اعتقالي، بتاريخ 10/24، وقد أبلغت السادة الأعضاء بمحتوياتها، الذين أبرقوني بموضوع الترشيح الواجب تقديمه إلى المجلس التشريعي لعدن. وإنني على علم بأحكام الفصل 33 من دستور عدن، ولكنني مع ذلك أشعر وأعتقد أن صلاحياتكم كسلطة دستورية يجب ممارستها بمعية ومشورة وموافقة العضو الذي نال تأييد أغلبية أعضاء المجلس. وقد أبلغتكم في برقيتي من قبل أنني ذلك الشخص الذي نال ذلك التأييد».

باهارون يشكل الحكومة

في يوم الأحد 1964/10/25 دعا المندوب السامي السيد زين عبده باهارون إلى تشكيل الحكومة، ثم أعلن عندئذ أن المجلس الأعلى لاتحاد الجنوب العربي قد وافق على إطلاق سراح خليفة.

وقد أرسل أعضاء المجلس العشرة المنتخبون برقية احتجاج إلى السيد غرينوود وزير المستعمرات، نصها: «نحن أغلبية أعضاء المجلس التشريعي المنتخب نرفض بشدة إقدام المندوب السامي منفرداً ودون التفات لاقتراحنا بتعيين السيد خليفة رئيساً للوزارة على تعيينه السيد باهارون رئيساً للوزراء، متحدياً بذلك رأي (10) من (16) عضواً منتخباً.

نحن على ثقة من أنكم ستتخذون إجراءات كفيلة بتحقيق طلب الموقعين أدناه الذين يمثلون الشعب»:

1– سعيد محمد حسن
2– عبد الله سالم باسندوة
3– علي محمد نعمان
4– عبده حسين الأهدل
5– خليفة عبد الله خليفة
6– عبد الرحمن حسين
7– سالم أحمد النيقة
8– هاشم عمر إسماعيل
9– علي علوان ملهي
10– عبد القوي مكاوي

وفي الساعة الثانية من مساء يوم الاثنين 1964/10/26 أطلق سراح خليفة، وأخذ الشعب لعدة أيام ينادي مبتهجاً «عاش خليفة»، وفي عددها رقم 609 الصادر في 1964/10/29 وصفت صحيفة (عدن كرونيكال) الوضع بمقالة، نصها:

«عندما أطلق سراح السيد خليفة استقبله عند مدخل السجن جمع غفير من مئات الشعب شمل أعضاء المجلس التشريعي ووزراء سابقين. وأحاط مئات الأطفال بخليفة وهم يرددون «عاش خليفة» ورافقوه حتى منزله».

بعد هذا الشرح المطول للأحداث والتطورات حول قنبلة المطار وتداعياتها، وحول المجلس التشريعي الذي أعقبها، أتساءل: مَنْ هي الجهة السياسية التي وقفت وراء «قنبلة المطار»؟
لم تكن قطعاً، الجبهة القومية، وإلا أعلنت مسؤوليتها عنها، فهي تتبنى علناً الكفاح المسلح. ولم يكن حزب الشعب الاشتراكي، لأنه كان غير مؤمن بالكفاح المسلح، بل رفض حتى ذلك الوقت تأييد الثورة المسلحة، معتبراً أنها محض هدر للدماء ومضيعة للجهود والوقت. وفيما أنكر الحزب علاقته بالحادث أول الأمر، عاد بعد سنوات –على لسان بعض قادته– إلى الزعم أنه من تخطيطه. ولم يكن ذلك الإعلان مقنعاً لأحد.

ولم يكن الحادث من صنع وتدبير رئيس حكومة عدن، زين باهارون، كما ذهب محمد حسن العوبلي في كتابه «اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي» الذي سبق أن أشرت إليه. فليس ثمة ما يوحي أن يصل الصراع بين الإنكليز وحكام عدن إلى هذا الحد، وما من سبب يدعو باهارون للعودة إلى عدن بعد يومين من الحادث وقد ألقي القبض على المتهم. ولا يعقل أن يكون البريطانيون قد أقدموا على تفجير قنبلة في ركب يتصدره مندوبهم ورجاله وكل السلاطين في المجلس الاتحادي تقريباً، وبما يخلق حالة من الاضطراب قد تؤذيهم قبل أن تسيء إلى سواهم.

ولم يكن الحادث عابراً، بمعنى أنه لم يأتِ خطأً أو عفواً، لأن الهدف الذي أصابه ليس نائب المندوب السامي وحسب، بل مؤتمر لندن نفسه الذي كانت الأضواء مسلطة عليه. ولأن المناضل خليفة عبد الله حسن خليفة خرج من السجن ليس فقط بريئاً، بل أصبح شخصية سياسية وطنية دخلت حلبة الانتخابات والصراعات السياسية غيابياً وهو في السجن، وسرعان ما فاز بحصانة برلمانية تمنع حبسه لكونه حصد أكثر أصوات الناخبين وفاز بمقعد مهم في المجلس التشريعي.

الثورة تعمّ الريف

كان على الجبهة القومية أن تعمل لتخفيف الضغط عن المقاومة في ردفان، من طريق إشغال القوات البريطانية بمعارك في مناطق أخرى، وقد بحثت قيادة الجبهة هذا الأمر في تعز، وجرت الموافقة على فتح ثلاث جبهات أخرى تحقق هذا الهدف الآني، وتوسع دائرة الثورة المسلحة لإجبار العدو على ترك الجنوب في نهاية الأمر. كانت الجبهات الثلاث في الواقع مهيّأة، وهي الجبهة الوسطى وجبهة الضالع وشعيب وجبهة الحوشبي.

والحقيقة أنه منذ أول حملة عسكرية بريطانية على ردفان، كان هذا هاجس تنظيمات الجبهة القومية. أتذكر تماماً حين عُرِض الوضع السياسي في الاجتماع الذي عُقد في بيت نور الدين قاسم بالمنصورة[1]، وترأسه فيصل عبد اللطيف، الذي قدم عرضاً حياً وعميقاً لاتجاه الأحداث والدعوة إلى الإعلان الرسمي للكفاح المسلح بقيادة الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل، وعندما أبدى البعض ملاحظات على الثورة المسلحة في عدن والمحميات وخشيته من فشل الثورة وأن الوضع في عدن والتحصينات والبوابات والأسوار والأسلاك قد تمنع دخول الأسلحة إلى المستعمرة، وأتذكر مقولته: إننا إذا انهزمنا في هذه المعركة فسيسجل التاريخ أننا قد حاولنا، وإذا انتصرنا فهو نصر لشعبنا وللأجيال القادمة. وحديث المناضل فيصل عبد اللطيف عن نجاح الثورة المسلحة في الجنوب عام **1963** وفشلها يذكرنا بخطاب جمال عبد الناصر يوم **22** يوليو **1962** بمرور عشر سنوات على الثورة، عندما حاول البعض ثنيهم عن تنفيذ الخطة بسبب اكتشافها في اللحظة الأخيرة من قبل الملك وتحرك قادة الجيش لاعتقال الضباط الأحرار، ولكن

---

1 - أطلق اسم المنصورة على هذا الحي بعد أن اكتمل بناؤه بقرار صادر عن المجلس التشريعي العدني سنة.1962 وقد شيد هذا الحي في المساحة المعروفة سابقاً بمعسكر حاشد بعد اكتمال الخرائط الهندسية وإيصال كافة الخدمات .وقد اكتمل بناؤه في بداية الستينيات.

عبد الناصر رفض التراجع عن تنفيذ هذه الخطة، فالعجلة قد دارت ولن يستطيع أحد إيقافها وإذا لم يكتب لها النجاح في القضاء على النظام الملكي، فليس أقل من أن نضحي ونثبت للأجيال القادمة أن الجيل الذي عاش عام 1952 لم يستكن لهذا الظلم والاستبداد، بل قام وقاتل واستشهد من أجل الثورة والتغيير في مصر لتواصل الأجيال القادمة ما عجزنا عنه، ولكن الحظ كان حليفنا عندما تحرك الضابط يوسف صديق بقواته الساعة 12 قبل موعد قيام الثورة بساعة، وليلتها التقى عبد الناصر وعبد الحكيم عامر بهذه القوة التي كانت جاهزة للانطلاق، وتحركت لاعتقال القيادة العسكرية التي كانت مجتمعة لمواجهة الضباط الأحرار، وكان هذا هو سبب انتصار الثورة. وأكد عبد الناصر حينها، ان عدد الضباط الأحرار الذين حركوا القوات ليلتها لا يزيدون على 90 ضابطاً، ولكن الجيش المصري جيش وطني عبر التاريخ، أما عند قيام الثورة في الجنوب، فكان أعضاء الحركة لا يزيدون على 60 عضواً، ولكنهم كانوا مؤثرين في أوساط الجماهير، إضافة إلى بعض خلايا الحركة في شمال اليمن وتنظيم قطاع القبائل المناضلة.



المناضل فيصل عبد اللطيف مع الزعيم الرئيس جمال عبد الناصر

حضرت الاجتماع بصفتي مسؤولاً عن تنظيم الحركة في لحج. وكنت من المتحمسين لفتح جبهات جديدة لحرب التحرير. وتوصل الاجتماع في نهاية الأمر إلى أهمية وضرورة البدء بالعمليات الفدائية في عدن لإرباك السلطة الاستعمارية، وفتح جبهات جديدة لمنع البريطانيين من الاستفراد بجبهة واحدة أو منطقة واحدة. وهذا القرار من أهم القرارات التي اتخذت في تاريخ الثورة والكفاح ضد الاستعمار البريطاني وأخطرها، إذ نقل معركتنا إلى قلب القاعدة البريطانية في عدن، وكانت جبهة عدن هي الحاسمة في معركتنا مع العدو. ومما له دلالته، أن الثوار استطاعوا أن يخوضوا حرب عصابات منظمة وناجحة في مدينة صغيرة محاصرة بين الجبال والبحر، وقليلة المنافذ، ومحاطة بالأسلاك الشائكة[1] وبمعسكرات القوات البريطانية والجواسيس، والقيام بالنشاط العسكري في المدن والريف، «واستطاعوا أن ينتصروا في هذه المعركة التي تُوِّجت بالنصر النهائي في 30 نوفمبر 1967». وعلى هذا الطريق مضينا لإعداد خطط تمدُّد الثورة، بانتظار قرار القيادة النهائي[2].

المنطقة	التاريخ	الملاحظات
إمارة الضالع	**1967/8/28**	**مغادرة الأمير شعفل بن علي إلى السعودية، وأُسقطت الإمارة عبر مسيرة جماهيرية قادها المناضل علي عنتر بمساندة كتيبة من الجيش بقيادة الرائد أحمد مسعود دهيس، العضو القيادي في الجبهة القومية.**
مشيخة المفلحي	**1967/8/12**	**اعتقال ثوار الجبهة القومية الشيخ قاسم عبد الرحمن المفلحي وإسقاط الجبهة للمشيخة.**

1- وضعت هذه الأسلاك الشائكة في أكتوبر من عام 1965.
2- حضر الاجتماع علي السلّامي وفيصل عبد اللطيف، سيف الضالعي، علي عبد العليم، سالم ربيع علي، ناصر صدح، حسين الجابري، محمد علي هيثم، نور الدين قاسم، عبد الرزاق شايف، عبد العزيز سلام، بالإضافة إلى كاتب هذه المذكرات.

غادرت الأسرة الحاكمة، وعلى رأسها السلطان فضل بن علي إلى السعودية، وبعد هروب السلطان تسابقت الجبهة القومية وجبهة التحرير على إسقاط السلطنة، وكان السبق للجبهة القومية بقيادة المناضلين علي سالم البيض وصالح علي عواس وعلي عبد العليم وأحمد سالم عبيد ومحمد حيدرة مسدوس ومحمد يحيى جابر ومحمد عيدروس يحيى.	**1967/8/13**	السلطنة العبدلية
تنحّي نائب الولاية الشيخ حسين منصور ثم عبد القادر بن شائع، وإسقاط الولاية عبر مسيرة جماهيرية بقيادة المناضل محمد علي هيثم وبمساندة كتيبة من الجيش بقيادة الرائد ناجي عبد القوي المحلائي الموالي للجبهة القومية.	**1967/8/13**	ولاية دثينة
مغادرة الأسرة الحاكمة، وعلى رأسها السلطان صالح بن حسين العوذلي، وإسقاط السلطنة عبر مسيرة جماهيرية بقيادة المناضل جعبل الشعوي، بمساندة وحدات من الجيش يديرها العقيد محمد سعيد شنظور، العضو القيادي في الجبهة القومية.	**1967/8/27**	سلطنة العواذل
مغادرة الأسرة الحاكمة (السلطان ناصر بن عبد الله) وأحمد عبد الله الفضلي، وإسقاط السلطنة عبر مسيرة جماهيرية بقيادة المناضل سالم ربيع علي «سالمين».	**1967/8/28**	السلطنة الفضلية
اعتقال السلطان محمود بن عيدروس والسلطان محمد بن عيدروس وبعض من الأسرة بعد الاستقلال، وقد أُسقطت السلطنة عبر مسيرة جماهيرية بقيادة عناصر قياديين في الجبهة القومية.	**1967/8/28**	سلطنة يافع العليا
اعتقال الشيخ علي عاطف الكلدي ومحاكمته وسجنه والإفراج عنه ومغادرة الجنوب عام **1983**م، وقد أُسقطت السلطنة عبر مسيرة جماهيرية بقيادة عناصر من الجبهة القومية.	**1967/9/2**	سلطنة يافع السفلى
اعتقال السلطان ناصر بن عيدروس ومحاكمته والافراج عنه عام **1983**م، وقد أُسقطت السلطنة عبر مسيرة جماهيرية بقيادة المناضل عبد الله أحمد بن جعويل.	**1967/9/2**	سلطنة العوالق السفلى

اعتقال شيخ العقارب الشيخ محمود العقربي ومحاكمته والإفراج عنه عام 1983 ومغادرته الجنوب. وقد أسقط المشيخة فدائيو الجبهة القومية، وفي مقدمتهم يوسف علي بن علي.	1967/9/9	مشيخة العقربي
منع السلطان غالب بن عوض القعيطي من العودة إلى المكلا، ومغادرته إلى السعودية على الباخرة نفسها، وإسقاط السلطنة بمسيرة جماهيرية قادها ثوار الجبهة القومية، وعلى رأسهم سالم علي الكندي، وعبد الرحيم عتيق، وساندها جيش البادية الحضرمي بقيادة ضباط أعضاء في الجبهة القومية.	1967/9/16	سلطنة القعيطي
مغادرة الشريف حسين بن أحمد الهبيلي وأسرته إلى السعودية عبر الربع الخالي إلى نجران وجدة، وإسقاط الإمارة عبر مسيرة جماهيرية على رأسها أحمد عبد القادر وسالم قاسم تساندها كتيبة من الجيش بقيادة الرائد صالح ناصر السعيدي، وتحت إشراف العقيد حسين عثمان عشال، العضو القيادي في الجبهة القومية.	1967/9/18	إمارة بيحان
مغادرة السلطان حسين بن علي الكثيري، الذي حكم من 1949 إلى 1967، وأعوانه إلى السعودية وإسقاط السلطنة عبر مسيرة جماهيرية بقيادة الحرس الشعبي التابع للجبهة القومية، وعلى رأسهم المناضل عبد الرحيم عتيق.	1967/10/2	سلطنة الكثيري
اعتقال السلطان عيسى بن أحمد بن عفرير وأعوانه، وإسقاط السلطنة عبر مسيرة جماهيرية بقيادة المناضل محمد سالم عكوش تساندها وحدات من جيش البادية الحضرمي بقيادة ضباط موالين للجبهة القومية.	1967/10/14	سلطنة المهرى
مغادرة الأسرة الحاكمة، وعلى رأسها الشيخ عبد الله بن محسن بن فريد والشيخ فريد محسن بن فريد إلى السعودية، ومعهم السيد عبد الله حسن الجفري والصريمة، وإسقاط الإمارة بمسيرة جماهيرية تساندها وحدات عسكرية من الجيش بقيادة المقدم مهدي عشيش، العضو القيادي في الجبهة القومية.	1967/10/27	مشيخة العوالق العليا

مغادرة الأسرة الحاكمة واعتقال بعض أفراد الأسرة. السلطان عوض بن صالح توفي في أنصاب. وأُسقطت السلطنة عبر مسيرة جماهيرية تساندها وحدات عسكرية من الجيش بقيادة المقدم مهدي عشيش، العضو القيادي في الجبهة القومية.	**1967/10/29**	سلطنة العوالق العليا
سبق أن اعتقل سلطانها عيسى بن أحمد بن عفرير في المهرة، وقد أسقط ثوار الجبهة القومية الجزيرة بعد اعتقال سلطانها عيسى بن أحمد بن عفرير المهري وسعيد العكبري.	**1967/12/2**	سقطرى
مقتل ناشر عبد الله الصقلدي، واعتقال الحاكم يحيى محمد الخلاقي. وأُسقطت المشيخة عبر مسيرة جماهيرية قادها المناضل صالح مصلح المجذوب.	**1967/8/12**	مشيخة الشعيب
الشيخ باليل الرهوي (سيف العلوي) هرب إلى الضالع وسلَّم نفسه للمناضل علي عنتر وأُسقطت المشيخة على أيدي ثوار الجبهة القومية.		مشيخة العلوي
فرار السطان فيصل بن سرور إلى السعودية، وإسقاط السلطنة على أيدي ثوار الجبهة القومية.		سلطنة الحواشب
اعتقال السلطان ناصر بن عبد الله الواحدي والإفراج عنه في ما بعد 1983م، وإسقاط السلطنة عبر مسيرة جماهيرية بقيادة ثوار الجبهة القومية، يتقدمهم توفيق عوبلي وحسن عليوة وسالم بن عثيمان.	**1967/10/29**	سلطنة الواحدي

في لحج لم نكن نكتفي بإعداد أنفسنا ورفاقنا للكفاح المسلح، بل قمنا بأعمال أخرى تهمّ التنظيم كله. فقد كلفتني الحركة ذات مرة بتأمين مرور فريق من المناضلين الحركيين عبر لحج إلى تعز للتدريب الفدائي، وكانوا محسوبين على تنظيم عدن، وتقرر تأهيلهم لفتح الجبهة في قلب مستعمرة عدن، بعد أن قررت القيادة ذلك، وتوافرت الإرادة. وكان ذلك – كما أتذكر – في رَبِيْع عام 1964، وقد أنجزت المهمة بإتقان ودقة، فوصلت المجموعة بأمان إلى الموقع المطلوب، وكان من أعضائها عبد الرب علي (مصطفى)، مهيوب علي غالب (عبود)، أحمد محمد سعيد،

فضل محسن، خالد هندي، علي صالح بيضاني، حسن علي الزغير (بدر)، أحمد العلواني، عبد الله الخامري، عبد الكافي عثمان، صالح الجابري، سالم باجبع، عوض أحمد سعيدي، علوي سالم المصوعي، السيد عبد الله علوي، عبد الله محمد الهيثمي، وأحمد محمد المحوري (الحاج)، ونقلهم عضو الجبهة القومية محمد علي طالب بسيارته، وقد سهّل مهمة سفرهم سالم الحجيري، الضابط في شرطة لحج والمتعاطف مع الجبهة القومية.

سقوط المناطق

الجدول أدناه يبين تواريخ تحرير الولايات والإمارات وهروب الأسر الحاكمة. وقد حدث أن كان معظم الوزراء الاتحاديين من سلاطين ومشايخ خارج عدن وقتذاك، وقد غادرت بعض الأسر الحاكمة من مناطقها قبل وقوعها بيد الجبهة القومية.

كما يبين الجدول، فقد هرب البعض من السلاطين والمشايخ، واعتُقل بعض آخر منهم، وبقيت جماعة منهم في الوطن، وبعد أن قضى بعضهم فترة حكم في السجن، أُفرج عنهم في الثمانينيات، ولم يقوموا بأي نشاط سياسي أو عسكري ضد النظام في عدن، ولكن الذين كانوا يقومون بالنشاط السياسي والعسكري كانوا في معظمهم من المحسوبين على الجبهة القومية الذين عارضوا نهج النظام أو جبهة التحرير أو الذين اختلف معهم النظام في عدن في بعض المراحل التاريخية التي مرّ بها.

الفصل الرابع

على طاولة المفاوضات مع البريطانيين

وفرضت الجبهة القومية نفسها على الأرض

بدأت المفاوضات بين بريطانيا وقيادة الجبهة القومية في جنيف يوم الحادي والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر 1967م. كانت الأسئلة عن مغزى الموقف البريطاني الإيجابي من الجبهة القومية قد عادت إلى مقدمة التحليلات والتعقيبات بالنسبة إلى رجال الصحافة والسياسة والمتابعين، بعد شهور من تراجعها، حيث كانت قد شغلت كثيرين في نهاية آب/ أغسطس من ذلك العام تصريحاتُ السيد قحطان الشعبي الخاصة بإعلان استعداد الجبهة القومية لإجراء مفاوضات مع بريطانيا ولقاء مندوبها السامي في عدن، شرط أن تعلن بريطانيا اعترافها بوحدانية تمثيل الجبهة القومية للشعب.

في الخامس من أيلول/ سبتمبر قام اللورد شاكلتون بما يُعدّ تجاوباً مع تصريحات الشعبي، إذ التقى في بيروت بعثة الأمم المتحدة ليبلغها بأن المندوب السامي البريطاني سيلتقي قادة الجبهة القومية «في المكان الذي يناسب الطرفين»، وأن المحادثات ستؤدي إلى قيام «دولة الجنوب العربي»، وأضاف: «لم يكن أمام المندوب السامي في عدن إلا أن يتعامل مع القوّة في المنطقة».

وتتويجاً لهذه المواقف صرّح وزير الخارجية البريطاني في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر أمام مجلس العموم، قائلاً: «إن مصر تجلو في الوقت الحاضر عن اليمن، ولذا لن تكون هناك حاجة للاحتفاظ

بقوّة بحرية قرب سواحل الجنوب، وبقاذفات القنابل التي كانت بريطانيا تزمع تخصيصها للغرض نفسه، أي لحماية الدولة الجديدة». وفي 13 تشرين الثاني/ نوفمبر أعلنت لندن موافقتها الرسمية على بدء المفاوضات المقترحة، وفي اليوم التالي قالت إن القوات البريطانية ستغادر عدن في نهاية الشهر.

هل سلمت بريطانيا السلطة للجبهة القومية أم اضطرت إلى ذلك؟

لقد اختلفت التقديرات بشأن دواعي استعداد حكومة لندن لمفاوضة الجبهة القومية وتسليمها مقاليد البلاد في ما بعد. وإذا عدنا إلى ما قيل آنذاك، فإننا لا يمكن أن نعزل القول عن مصلحة متبادلة، فقد انطلق الجميع من زاوية الحالة التي كانوا فيها وعلاقتهم بأحداث الجنوب، رغم أن آراءً كثيرة كانت تستند إلى حقائق وتحليلات قريبة من الواقع، ولا يمكن إسقاطها تماماً لسبب أنها «ذاتية» الرؤية.

إن أكثر التلميحات التي ألقت الشكوك على صدقية موقف الجبهة القومية استندت إلى التقرير المبكر لبعثة الأمم المتحدة الذي حذّر من تفرد أيٍّ من الجبهة القومية أو جبهة التحرير بالتحكم بمصائر «الدولة الجديدة»، ودعت بريطانيا إلى ضمان قيام «حكومة عريضة بمشاركة التنظيمين الوطنيين». وقد ذهبت تلك الشكوك إلى اعتبار «المفاوضات» الوشيكة بمثابة «صفقة» لها مرامٍ بعيدة، فيما توجهت القاهرة – في هذا الخضمّ – بمبادرة حاسمة، لكنها كانت الأخيرة، وتستهدف وقف انهيار جبهة التحرير، وذلك باقتراحها الذي تقدمت به إلى الجبهة القومية بإجراء مفاوضات بين الفصيلين في تعز «حول الوحدة الوطنية»، ووقف مفاوضات جنيف تمهيداً لتشكيل وفد مشترك. غير أن هذه المحاولة أخفقت.

وكان أن ارتبطت الحملة التحريضية على مفاوضات جنيف بقضية انحياز وحدات «جيش الجنوب العربي» إلى صف الجبهة القومية، لتكوين انطباع عام عن علاقة بريطانيا بهذا الانحياز وتشجيعها له، في مقدمة للمفاوضات اللاحقة مع الجبهة.

لقد تابع عبد الله باذيب هذه القضية المعقدة، واقترب كثيراً من أسباب انتقال أكثرية جيش الجنوب العربي إلى الجبهة القومية، معللاً ذلك بشعبية الجبهة القومية ونفوذها المتنامي في المناطق الداخلية، وسقوط سمعة جبهة التحرير، ولا سيما بعد حرب الأيام الستة، وهي التي كانت تعتمد أساساً على دعم القاهرة لها، إضافة إلى إدراك الضباط المنحدرين من العوالق أن التأييد

اللاحق لجبهة التحرير يعني مواصلة الاقتتال الأهلي الذي أُقحم الجيش فيه وإراقة مزيد من الدماء.

وفي الثامن عشر من نوفمبر نشر في عدن بلاغ رسمي اعترف فيه المندوب السامي البريطاني بأن الجبهة القومية تسيطر تماماً على الموقف في البلاد، وأنها ممثل شرعي ووحيد للشعب في الجنوب، وأعلن وزير خارجية بريطانيا جورج براون، أن بلاده قررت أن يكون الاستقلال في النصف الثاني من نوفمبر بدلاً من الموعد المحدد من قبل، لأن الانسحاب سيخفض الخطر عن جنوده.

وقد عقدت الجبهة القومية مؤتمراً صحفياً أعلنت فيه مسؤوليتها عن سلامة مناطق الجنوب وأمنها وسلامة المواطنين وممتلكاتهم والممتلكات العامة. كذلك ضمنت أمن الجاليات الأجنبية وسلامتها. وبعد أن أحكمت الجبهة القومية سيطرتها على كل الأراضي خارج مستعمرة عدن، أصدرت العدد الأول من الجريدة الرسمية بتاريخ **1967/11/10**م، وقد تضمّن عدداً من القرارات، أهمها:

قرار رقم (**1**)

1- تعتبر الجبهة القومية نفسها مسؤولة مسؤولية كاملة عن سلامة وأمن مناطق الجنوب المحررة وأية منطقة تتحرر بعد جلاء الاستعمار البريطاني عنها.

2- إن المحافظة على سلامة المواطنين وممتلكاتهم الخاصة، وكذا الحفاظ على الممتلكات العامة الثابتة والمنقولة في المناطق المحررة تقع تحت مسؤولية سلطات الجبهة القومية، لذلك فإن العبث أو الإضرار بهذه الممتلكات يُعَدّ إجراماً بحق الثورة.

3- إن سلامة وأمن أفراد الجاليات الأجنبية العاملة في القطاع المدني وفي المؤسسات التجارية والمالية العربية منها والأجنبية، وكذا ممتلكاتهم الخاصة وممتلكات الشركات والمؤسسات التجارية والمالية التي يمثلونها مصونة، وعليه فإن أية محاولة للتخريب أو الإضرار بهذه الممتلكات، يُعَدّ إجراماً بحق الثورة.

4- على جميع القيادات العسكرية والشعبية، وكذا رجال الأمن والقوات المسلحة للجنوب اليمني اتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ هذه القرارات.

5- تعتبر هذه القرارات سارية المفعول ابتداءً من يوم صدورها.

القيادة العامة للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل في **1967/11/10**م

قرار رقم (2)

بما أن الجبهة القومية هي السلطة الشعبية في الجنوب اليمني المنبثقة من إرادة الجماهير وممثلة حقيقية لها، فقد قررت القيادة العامة باسم الثورة وباسم الشعب ما يلي:

1- تتوقف حملة التفتيش في البيوت والشوارع في منطقة عدن وضواحيها إلا في حالات الضرورة القصوى وبإذن خاص من القيادة العامة أو الأمن المحلي.

2- على جميع القيادات العسكرية والشعبية وكذا رجال الأمن والقوات المسلحة للجنوب تنفيذ هذا القرار ابتداءً من تاريخ صدوره.

القيادة العامة للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل في 1967/11/10م

قرار رقم (3)

بما أن الجبهة القومية هي السلطة الشعبية في الجنوب اليمني المنبثقة من إرادة الجماهير وممثلة حقيقية لها، فقد قررت القيادة العامة للجبهة القومية باسم الثورة وباسم الشعب ما يلي:

1- على جميع المواطنين الذين في حوزتهم أسلحة وذخيرة مرخص بها من قبل السلطات الاستعمارية أن يسلموا هذه الأسلحة والذخيرة إلى مركز قيادة الجبهة القومية بالشيخ عثمان واستلام إيصال بذلك في مدة أقصاها أسبوع واحد من تاريخ صدور هذا القرار.

2- كل من يمتنع عن الامتثال لهذا القرار ستتخذ بحقه الإجراءات الثورية الرادعة.

3- على جميع القيادات العسكرية والشعبية وكذا رجال الأمن والقوات المسلحة للجنوب اليمني تنفيذ هذا القرار ابتداءً من تاريخ صدوره.

(القيادة العامة للجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل في 1967/11/10م).

كان الهدف من صدور هذه القرارات قبل الاستقلال الوطني بعشرين يوماً، هو الحفاظ على الاستقرار الداخلي للجنوب وأمن المواطنين ومنع أي ظواهر للفوضى حتى إعلان قيام الدولة وتسمية الحكومة. وقد تمت عن وعي سياسي وحسٍّ عالٍ بالمسؤولية.

في الثاني عشر من نوفمبر استجابت الحكومة البريطانية للأمر الواقع تحت تأثير زخم ثورة 14 أكتوبر الظافرة وتعاظمها، فوافقت على إجراء مفاوضات مباشرة مع الجبهة القومية بشأن نقل السلطة إليها.

... وأبرقت الجبهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة «يوثانت»، وأبلغته أن الجبهة قد نجحت في تصفية الوجود البريطاني في معظم مناطق البلاد، واستولت بقوة السلاح وبتأييد الشعب، على كل المناطق الريفية.

في الخامس عشر من نوفمبر نُشر في عدن بيان لوزير الخارجية البريطاني «جورج براون»، ذكر فيه أن مفاوضات الاستقلال ستبدأ يوم العشرين من نوفمبر 1967م بين الحكومة البريطانية والجبهة القومية باعتبارها ممثلة الشعب.

وفي 20 نوفمبر بدأت مباحثات «جنيف» بين الجبهة والحكومة البريطانية بشأن تسليم السيادة للسلطة الوطنية.

وفي 24 من الشهر نفسه دعت الجبهة القومية إلى العمل على بناء مجتمع جديد يقوم على ثلاثة أعمدة: الحزب، الجماهير، والدولة. وأعلنت أنها ستخوض نضالاً ضد الاستعمار الجديد، المتمثل بالسيطرة الاقتصادية الأجنبية الاحتكارية.

وفي 25 نوفمبر اتخذت القيادة العامة سلسلة من الترتيبات لإقامة نظام حكم وطني تقدمي وحكومة وطنية. وحددت اسم الدولة الجديدة (جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية)، وأطلق اسم «مدينة الشعب» على «مدينة الاتحاد».

كذلك انسحبت قوات الاحتلال من «كريتر»، و«المعلا» و«التواهي». وبذلك الانسحاب اختفت من شوارع المدينة الباسلة تلك الصورة الرهيبة للدبابات والدوريات الإنكليزية التي كانت تنشر الرعب في قلوب الناس.

في 27 نوفمبر شهدت كل أنحاء البلاد مسيرات نظمتها القيادات المحلية للجبهة القومية ابتهاجاً بجلاء قوات الاحتلال.

وأذاع القصر الملكي في لندن مرسوماً يعلن انتهاء ما سمّاه «الحماية» على أرض الجنوب.

وفي التاسع والعشرين من نوفمبر تم الجلاء النهائي لقوات الاحتلال البريطاني، ورحل الكولونيل داي مودغان، وهو آخر عسكري بريطاني من عدن والجنوب، وكان المندوب السامي البريطاني همفري تريفليان قد رحل في اليوم نفسه، بعد استعمار دام مئة وتسعة وعشرين عاماً. (دام الاستعمار بالضبط مئة وثماني وعشرين سنة وعشرة أشهر وعشرة أيام).







وفي **30** نوفمبر **1967**م أصبحت بلادنا حرة ومستقلة، وحقق الشعب بكفاحه وصبره وتضحياته الغالية استقلاله الناجز غير المشروط، والذي عمّده بالدماء والدموع والتضحيات الجسيمة وبكل صورها وألوانها.

الكتاب الثاني

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية 1967 – 1990م

المقدمة

لا شك في أنّ قارئ هذه المذكرات سيجد نفسه مشدوداً إلى الماضي ومستغرقاً فيه، وربما تولّد لديه انطباع قوي بأنّ تجربة اليمن الديمقراطية لم تكن سوى صراعات عنيفة من أجل السلطة أو في سبيلها، وأنّ صفحات هذه التجربة لا تحمل ما يمكن الاعتزاز به، فضلاً عن أنْ ليس في تقديمها ما يمكن الاستفادة منه والتعويل عليه أو التفاؤل به.

لكنّ هذا الشعور سرعان ما يزول، خاصة لدى القارئ المتبصّر. فليس الماضي وحده هو ما جذبني إلى كتابة هذه المذكرات، بل التاريخ بثرائه الواسع، باعتباره تاريخاً وتجربةً لشعب، وتجربتي ليست إلا جزءاً يسيراً من هذه التجربة التي لم أُقدم على كتابتها تحت أسر اجترار الذكريات، بما فيها من حنين ومسرّة وحسرة، بقدر ما أردتُ أن يكون الإطلال على الماضي كشفاً للتجربة بإيجابياتها وسلبياتها، حسناتها ومساوئها، واستخلاصاً للدروس والعبر من كل ما جرى، ووضع كل شيء في مكانه الصحيح من التاريخ، بعد أن أصبحت التجربة برمّتها في ذمّة التاريخ وملكاً له. وبهذا المنطق، لم تكن التجربة كلها صراعات وسلبيات، وإن كانت قد وقعت في محظور الصراع، لكن ما من تجربة سلطة في العالم كله، وخاصة في العالم الثالث، تخلو من هذا الصراع، وإن اختلفت الوسائل والأساليب التي يُحسَم فيها هذا الصراع.

لذلك فإنني لا أتفق مع أولئك الذين ينتقدون التجربة ويحاكمونها بظروف اليوم، بهدف إدانتها بالمطلق، وتصفية تاريخها وإرثها الوطني، وتصفية إيجابياتها، ورموزها الوطنية، إما جلداً للذات، أو لغرض آخر في نفس يعقوب..! ولا مع البعض الذين يحاولون تفصيل التاريخ على مقاساتهم وأدوارهم بعيداً عن التجرد بهدف تشويه تاريخ التجربة.

ونحن هنا لا ندافع عن سلبيات وأخطاء التجربة، وقد كان لها ككل تجربة سياسية بشرية أخطاءها، وعثراتها، وسلبياتها، بدليل أنني في هذه المذكرات، فنّدت هذه الأخطاء وانتقدتها إلى درجة القسوة أحياناً، حين أحس أنها تستحق ذلك..

وبقدر ما نقدر أولئك المنتقدين للتجربة، الذين لهم رأي مختلف فيها عن رأينا، إلا أننا لسنا مع بعض أولئك الذين تنكروا للتجربة، ولتاريخها، بل ولتاريخهم وتجربتهم، وتنصلوا منها ومن كل شيء يربطهم بها من موقع البحث والهروب الى مصالحهم الذاتية والأنانية والانتهازية، والذين يريدون ارتداء قناع آخر غير قناعهم بالأمس إرضاءً لبعض القوى التي أصبح المال والنفوذ بيدها اليوم لكي تحوز رضاهم. هؤلاء إمّا أنهم لم يكونوا صادقين بالأمس. أو أنهم ليسوا صادقين اليوم.. أو أنهم لم يكونوا صادقين في الحالتين.. فهم قادرون على الدوام على تحويل بنادقهم من الكتف الأيسر، إلى الكتف الأيمن، والعكس. وقطعاً لست ضد الحديث عن الأخطاء ونقد سلبيات التجربة، ولكني لست مع التنكر للتاريخ..

لقد مررت بظروف مماثلة، أو ربما بأقسى من الظروف التي يمر بها اليوم بعض المنتقدين، لا بل المتنكرين للتجربة، ولكن هذا لم يجعلني ألعن التجربة وأتنكر لتاريخها الذي أنا جزء منه، كما فعل ويفعل البعض، وإذا كان جلد الذات أمراً نافعاً لجهة الاستفادة من اخطاء الماضي وتصحيح مسار الحاضر فإنه امر ليس بنافع عندما يكون لإرضاء الآخرين أو التشبه بهم.

لقد تعرضت بعد أحداث يناير **1986**م لسيل من الشتائم التي صبها خصومي فوق رأسي، ولكن هذا لم يدفعني إلى معاملتهم بالمثل، فلم أهاجم النظام ورموزه في عدن، ولم أهاجم الوحدة بعد اعلانها رغم أن لي ملاحظات علنية منشورة ومدونة في كتبي على بعض سلبيات النظام في صنعاء الذي استخدم كل وسائل التشهير للنيل من سمعتي وتاريخي وتاريخ التجربة في اليمن الديمقراطية وهو ذاته النظام الذي راق له طلب شريكه في الوحدة مغادرتي أرض الوطن كشرط لتحقيقها قبل أن يختلفا ويدخلا دوامة الصراع ليصلا مرحلة التسابق إلى استقطابي قبيل الحرب المشؤومة في **94**م وهو ما سردته مفصلاً في جزء آخر من هذه المذكرات.

والخلاصة: أن المرء إذا تنكر لقيمه ومبادئه ومواقفه وتاريخه أصبح مسخاً لا قيمة له، ويفقد احترامه لذاته، كما ويفقد احترام الآخرين له..

علي ناصر محمد

الفصل الأول

حكومة الاستقلال

فور عودة وفد الجبهة القومية المفاوض عقدت القيادة العامة اجتماعاً مهماً صباح يوم «إعلان الاستقلال»، في الثلاثين من نوفمبر، وترأسه قحطان الشعبي بحضور كل من فيصل عبد اللطيف، عبد الملك إسماعيل، أحمد صالح الشاعر، عبد الفتاح إسماعيل، علي سالم البيض، سلطان أحمد عمر، سيف الضالعي، محمد علي هيثم، علي عنتر، سالم ربيع علي، عبد الله الخامري، محمد أحمد البيشي، محمود عشيش، محمد صالح عولقي، حسين الجابري، وعبد القادر أمين.



وكان على جدول البحث أخطر الموضوعات والأفكار والتوجهات التي ينبغي إعلانها والشروع بتحقيقها، ولهذا دعي إلى الاجتماع عدد من العسكريين لإشراكهم في مناقشة موضوع مشاركة الجيش في الحكم، هم العقيد حسين عثمان عشال، العقيد أحمد محمد بلعيد، الرائد أحمد صالح الضالعي، والمقدم صالح أحمد الزنجبيلة.

وإذ عُرضَت نتائج المفاوضات والتعبير عن الرضى إزاء ما تحقق، بدأ الاجتماع[1] بمناقشة قوام الحكومة والمراسيم وبيان السيادة.

في بدء مناقشة تشكيلة الحكومة، طُرح اسم سيف الضالعي وزيراً للخارجية، فاعترض على ذلك أول الأمر، متعللاً بضعف مستواه الأيديولوجي وفي الكتابة والخطابة والحركة المطلوبة لمركز مثل هذا، ثم عاد ووضع شروطاً على تسلمه المركز، وهو أن تتحمل القيادة مسؤولية الإخفاق الذي قد يتعرض له (أيده في ذلك البيض ومحمود عشيش وعبد الله الخامري) وأن يختار مساعديه في الوزارة دون تدخل من القيادة أو من أحد.



1 محضر للقيادة العامة للجبهة القومية 1967م جرى فيه مناقشات عن أول تشكيل حكومي بعد الاستقلال.

عودة الوفد المفاوض من جنيف إلى عدن عند الساعة السادسة والدقيقة الأربعين صباح الخميس 30 نوفمبر 1967م، ويُشاهَد قحطان الشعبي، ومن خلفه سيف الضالعي وعبد الفتاح إسماعيل وفيصل الشعبي

تحدث في هذا الاجتماع، بصدد الحكم، فيصل عبد اللطيف الذي صاغ أفكاره على الوجه الآتي: «لقد انفردنا بالسلطة، والمسؤولية ضخمة وكل ما عندنا طرحناه على الجماهير. مشكلتنا في الجبهة القومية – التنظيم السياسي، يوجد التعاطف وقلة الكفاءات... إن الأوضاع صعبة، ومواجهتها تتطلب الشجاعة والمسؤولية التاريخية، ولأجل المساعدة أقترح استشارة حركة القوميين العرب». وحذّر من الرأي الذي تداولته بعض الأوساط الحركية في بيروت من «أن الحكومة مؤقتة وستحترق بمشاكل الاستقلال». وشدد على ضرورة الانتقال بإطار التنظيم القائم إلى إقامة «الحزب الثوري»، وهذا – كما قال – «لا يمكن إلا بتوافر قدر كبير من المصارحة ومعرفة واقعنا اليمني... وتوافر نوع من الدراسة حول واقع الجبهة القومية، وأهمية أن يكون هناك فهم شامل. وبما أن السلطة امتحان للتنظيم، ولكنه امتحان لا مفر منه، وعلينا اجتيازه، ليس بالتهرب... البعض يريد التهرب من المسؤولية ومواجهة المصاعب لكي يحرق الآخرين. فأين رفقة النضال، وقد بدأنا نفكر سوءاً في بعضنا؟».

والحق أن مداخلة فيصل عبد اللطيف لامست كثيراً من القضايا الحساسة والظنون والدواخل، وكانت موجهة إلى عبد الفتاح إسماعيل بعد أن اسرّ بعض قادة الجبهة الشعبيه لتحرير فلسطين بأنه ينبغي أن يفسح المجال أمام قحطان الشعبي ليتولى الرئاسة، ليحترق ثم يُطاح!

بعد ذلك قدم الخامري اقتراحاً بتشكيل الحكومة حيث يتولى قحطان الشعبي رئاسة الجمهورية والحكومة معاً، ويكون فيصل عبد اللطيف وزيراً للخارجية وهيثم وزيراً للداخلية، والضالعي وزيراً للمالية، وعبد الفتاح إسماعيل وزيراً للثقافة والإرشاد، وعلي البيض وزيراً للدفاع، ومحمود مدحي وزيراً للاقتصاد والتجارة وعادل خليفة وزيراً للعدل وفيصل بن شملان وزيراً للأشغال والمواصلات وأحمد سعيد صدقة وزيراً للصحة ومحمود عشيش وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ومحمد عبد القادر بافقيه للإدارة المحلية.

وقدم عبد الفتاح تصوراً آخر بإسناد رئاستي الجمهورية والوزراء إلى قحطان الشعبي، والخارجية للضالعي والداخلية للبيض والمالية لعشيش والثقافة والإرشاد للخامري، خلافاً لاتفاقه مع عبد الله باذيب، والدفاع لمحمد أحمد البيشي والاقتصاد والتجارة لفيصل عبد اللطيف، والعدل لعادل خليفة والأشغال والمواصلات لفيصل بن شملان، والصحة لصدقة أحمد سعيد والتربية والتعليم

لمحمد عبد القادر بافقيه، والزراعة لأنور خالد والعمل والشؤون الاجتماعية لعبد الملك إسماعيل والإدارة المحلية لمحمد علي هيثم.

أما قحطان الشعبي، فقد اقترح تكليف الضالعي وزارة الخارجية ومحمد علي هيثم الداخلية والبيض المالية وعبد الفتاح الثقافة والإرشاد وعبد الله سبعة الدفاع وفيصل عبد اللطيف الاقتصاد وعادل خليفة العدل وبن شملان الأشغال والمواصلات وصدقة الصحة وبافقيه التربية والتعليم وعبد الملك إسماعيل العمل والشؤون الاجتماعية وعشيش الإدارة المحلية.

وعاد الخامري لإجراء بعض التعديلات على مقترحه الأول، وذلك بعرض وزارتي المالية والخارجية على كل من الضالعي وفيصل عبد اللطيف وتسمية أنور خالد وزيراً للزراعة وتعيين سبعة قائداً عاماً للجيش وحسين عثمان عشال رئيساً للأركان.

وخلال مناقشة مستفيضة عرض كل من البيض والعولقي رأياً بضرورة تعيين عشال وزيراً للدفاع وسبعة للداخلية، وعبّر عبد الفتاح ومعه الخامري عن رأي قريب منه، مضمونه أن يتحمل مسؤولية وزارتي الدفاع والداخلية أشخاص من داخلهما.

غير أن العسكريين، وبالتحديد تنظيم الجبهة القومية في القوات المسلحة، رفضوا فكرة المشاركة في الحكومة.

قحطان للرئاسة... وبيان عن القيادة

وفي ختام المناقشة اتفق على صيغة نهائية لتشكيلة الحكومة يتولى خلالها قحطان الشعبي رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة معاً، سيف الضالعي للخارجية، علي سالم البيض للدفاع، محمد علي هيثم للداخلية، محمود عشيش للمالية، عبد الفتاح إسماعيل للثقافة والإرشاد القومي وشؤون الوحدة اليمنية، فيصل عبد اللطيف للاقتصاد والتجارة والتخطيط، عادل محفوظ خليفة للعدل والأوقاف، فيصل بن شملان للأشغال العامة والمواصلات، عبد الملك إسماعيل للعمل والشؤون الاجتماعية، محمد عبد القادر بافقيه للتربية والتعليم وسعيد العكبري للإدارة المحلية والزراعة.

وجرى الاتفاق على أن يتحمل فضل أحمد ناصر السلاّمي مسؤولية مكتب رئاسة الجمهورية، وأن تؤدي الوزارة اليمين الدستورية أمام القيادة العامة للجبهة.

وعيّن أحمد صالح ضالعي وكيلاً لوزارة الدفاع وحسين عثمان عشال قائداً عاماً للجيش، ومهدي عشيش رئيساً للاركان، وعبد الله سبعة مديراً للأمن العام، والعقيد الصديق أحمد الجفة

نائباً لمدير الأمن العام، وأن تكون دار المندوب السامي البريطاني في التواهي مقراً لرئاسة الجمهورية.

وفي ذلك اليوم، الثلاثين من تشرين الثاني/ نوفمبر 1967م أذيع بيان الاستقلال الصادر عن القيادة العامة.

وأصدرت القيادة العامة القرارات الآتية:

قرار رقم:1

قررت القيادة العامة للجبهة القومية الممثلة الوحيدة للشعب، وهي السلطة الفعلية ما يلي:

1- إن المنطقة التي كانت تعرف في السابق باسم عدن ومحمياتها الشرقية والغربية وكل الجزر التابعة لها تعد منطقة واحدة وتسمى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

2- القيادة العامة للجبهة القومية هي السلطة التشريعية لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وستمارس القيادة العامة هذه السلطة حتى يتم إعداد دستور مؤقت للجمهورية.

3- الجبهة القومية هي التنظيم السياسي الوحيد في الجمهورية.

4- علم الجمهورية يتكون من الألوان الأفقية التالية وترتيبها من أعلى الأحمر فالأبيض فالأسود وله من ناحية السارية مثلث لونه أزرق فاتح تتوسطه نجمة حمراء مخمسة.

5- نظام الحكم نظام رئاسي.

قرار رقم:2

قرار بتعيين رئيس الجمهورية... الآن وقد تم جلاء الاستعمار عن جميع أجزاء الوطن وبما أن الجبهة القومية هي الممثلة الوحيدة للشعب والسلطة الفعلية، فقد قررت القيادة العامة للجبهة القومية بوصفها السلطة التشريعية بتاريخ 30 نوفمبر 1967... تعيين السيد قحطان محمد الشعبي رئيساً لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية لمدة سنتين من تاريخ تعيينه، وقد كلفته إعلان الاستقلال رسمياً منذ 30 نوفمبر 1967، وبعد الإعلان بتشكيل الحكومة، وحتى تشكل الحكومة تمنحه كافة الصلاحيات بتنفيذ القوانين واللوائح السارية المفعول في كل أجزاء الجمهورية وإصدار أية مراسيم يراها ضرورية لمنفعة الجمهورية وأمنها.

وفي اليوم نفسه، أصدرت القيادة العامة للجبهة القومية القرار بإنشاء منصب قائد أعلى للقوات المسلحة. وفي ما يلي نصه ونصوص المراسيم الصادرة عن السيد رئيس الجمهورية قحطان محمد الشعبي، ومن بينها قراره بتعييني محافظاً للجزر اليمنية.

قرار القيادة العامة رقم:3

أصدرت القيادة العامة للجبهة القومية، باعتبارها السلطة التشريعية المؤقتة في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية القرار التالي:

1- إنشاء منصب قائد أعلى للقوات المسلحة.

2- يتولى رئيس الجمهورية منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

3- يعمل بهذا القرار من حين صدوره.

4- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

صادر في 28 شعبان 1387هـ

الموافق 30 نوفمبر 1967م



أول اجتماع لمجلس الوزراء

برئاسة قحطان محمد الشعبي عام 1967م وصدرت فيه أخطر القرارات

مرسوم جمهوري رقم :(1) تشكيل الوزارة

أنا قحطان محمد الشعبي، رئيس جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية أصدر بموجب الصلاحيات المخولة لي من قبل القيادة العامة للجبهة القومية بوصفها السلطة التشريعية في الجمهورية ما يلي:

1– أعين الآتية أسماؤهم وزراء في حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية:

السيد سيف أحمد الضالعي	وزيراً للخارجية
السيد علي سالم البيض	وزيراً للدفاع
السيد محمد علي هيثم	وزيراً للداخلية
السيد محمود عبد الله عشيش	وزيراً للمالية
السيد عبد الفتاح إسماعيل	وزيراً للثقافة والإرشاد وشؤون الوحدة اليمنية
السيد فيصل عبد اللطيف الشعبي	وزيراً للاقتصاد والتجارة والتخطيط
السيد عادل محفوظ خليفة	وزيراً للعدل والأوقاف
السيد فيصل بن شملان	وزيراً للأشغال والمواصلات
السيد محمد عبد القادر بافقيه	وزيراً للتربية والتعليم
السيد عبد الملك إسماعيل	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
السيد سعيد عمر عكبري	وزيراً للإدارة المحلية ووزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي بالوكالة
السيد أحمد سعيد صدقة	وزيراً للصحة.

2– يعمل بهذا المرسوم من حين صدوره.

3– ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

صادر في 28 شعبان 1387هـ

الموافق 30 نوفمبر 1967م

قحطان محمد الشعبي

رئيس الجمهورية

مرسوم جمهوري رقم(2)

تحديد دار الرئاسة

أنا قحطان محمد الشعبي، رئيس جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية أعلن ما يلي:

1- سيكون دار الحكومة السابق والكائن في التواهي مقراً لرئيس الجمهورية، ويُسمى بدار الرئاسة ابتداءً من اليوم الثامن والعشرين من شعبان 1387هـ الموافق 30 نوفمبر 1967م.

2- ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

صادر في 28 شعبان 1387هـ

الموافق 30 نوفمبر 1967م

قحطان محمد الشعبي رئيس الجمهورية



مبنى رئاسة الجمهورية[1]

1 مبنى رئاسة الجمهورية في التواهيGOVERNMENT HOUSE ، كان هذا المبنى حتى يوم 30 نوفمبر1967 م، مقراً للمندوب السامي البريطاني في عدن همفري تريفيليان حيث تحول إلى دار لرئاسة الجمهورية، وهو يتكون من دورين، وفيه عدد من القاعات والمكاتب، وفيه أهم التحف المهداة من السيوف والخناجر وبيانو جميل وسط قاعة جميلة، وقد حافظ كل الرؤساء على محتوياته وأضيفت إليها الهدايا التي تسلمها الرؤساء والقيادات المختلفة التي يحصلون عليها في داخل الجمهورية في الجنوب وخارجها حتى قيام الوحدة اليمنية .وزار هذا المبنى عدد من زعماء العالم ووقعت فيه أهم الاتفاقيات والمعاهدات وصدرت فيه أخطر القرارات، ومع الأسف فإن محتويات متحف الرئاسة الذي كان يحوي كل تلك الهدايا الثمينة (سيوف وساعات وأقلام وتحف من ذهب وغيرها) استولي عليها بعد حرب عام1994 م .

مرسوم جمهوري رقم(3)

نص اليمين الدستورية[1]

بموجب الصلاحيات المخولة له قرر رئيس الجمهورية ما يأتي:

1- يكون نص اليمين الدستورية لأعضاء حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية كما يأتي:

«أقسم بالله العظيم وبالثورة أن أحافظ مخلصاً على الثورة وأهدافها والنظام الجمهوري وأن أحترم الدستور والقانون وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه».

2- يعمل بهذا المرسوم من حين صدوره.

3- ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

صادر في 29 شعبان 1387هـ

الموافق 1 ديسمبر 1967م

قحطان محمد الشعبي

رئيس الجمهورية

مرسوم جمهوري رقم(4)

إنشاء منصب محافظ للجزر

بموجب الصلاحيات المخولة له قرر رئيس الجمهورية ما يلي:

1- إنشاء منصب محافظ على جزر كوريا موريا[2] وميون وكمران.

2- تعيين السيد علي ناصر محمد حسني محافظاً لجزر كوريا موريا وسقطرى وميون وكمران.

1- في1967/12/1م أقسم جميع الوزراء اليمين الدستورية بدار الرئاسة أمام رئيس الجمهورية، وبحضور أعضاء القيادة العامة للجبهة القومية وبعض قادة الجيش، ومراسلي الصحف المحلية والأجنبية ووكالات الأنباء، وسط مشاعر البهجة والفرح بهذا الانتصار وتشكيل أول حكومة وطنية موحدة في تاريخ الجنوب .وبهذه المناسبة نظم التلفزيون برنامجاً خاصاً) أفراح أمة (ألقيت فيه قصائد للشاعر لطفي أمان وعلي مهدي الشنواح وعبد الله فاضل فارع ومحمد سعيد جراده وغنى في هذا البرنامج عدد من الفنانين، وفي مقدمتهم أحمد بن احمد قاسم، محمد مرشد ناجي، محمد محسن عطروش، طه فارع، محمد صالح عزاني، محمد بن محمد باسويد، عوض أحمد، عبد الرحمن باجنيد، أبو بكر سكاريب، والمنولوجست عثمان عبد ربه، وعاشت الجماهير ليلة سعيدة وجميلة مع الفن والأدب، وهم يحتفلون بجلاء قوات الاحتلال البريطاني عن عدن بعد 129عاماً من الاحتلال.

2 - قد سُميت هذه الجزر بعد عام2000 م جزر الحلانيات، وأهم هذه الجزر الحلانية، السوداء، أم الطير، وذلك بسبب المعنى المعيب لكلمتي كوريا موريا اللتين تعنيان خراء الطيور.

3– يعمل بهذا المرسوم من حين صدوره.

4– ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

صادر في 29 شعبان 1387هـ

الموافق 1 ديسمبر 1967م

قحطان محمد الشعبي

رئيس الجمهورية

وفي 1967/12/2 أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً جمهورياً باعتبار جميع القوانين والتشريعات السابقة التي وضعت أيام الإدارة البريطانية سارية المفعول قانونياً وإدارياً مع اعتماد كلمة (رئيس الجمهورية) بدلاً من كلمات (صاحبة الجلالة، المندوب السامي البريطاني، وزير اتحادي، وزير المستعمرات) أو غير ذلك من العبارات أو الكلمات الاستعمارية، حتى تسنّ حكومة الثورة قوانين وتشريعات جديدة لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

الفصل الثاني

الطريق إلى باب المندب

بعد صدور قرار تعييني محافظاً لجزر أرخبيل سقطرى وكوريا موريا وميون وكمران[1]، كنتُ في طريقي إلى ميناء التواهي[2] البحرية، لأبدأ رحلتي إلى الجزر، وكانت الأفراح بالاستقلال لا تزال معقودة، إذ لم تشهد عدن في حياتها فرحة كتلك التي شهدتها صبيحة الثلاثين من تشرين الثاني/ نوفمبر 1967م وبعده.

الجزر... ورحلة "الغزال"

كانت قضية الجزر التي كنتُ ذاهباً إليها بصفتي أول محافظ لها بعد قيام الدولة، تحتلّ الصدارة في النشاط السياسي والإعلامي بعد مفاوضات جنيف، حيث ثار الخلاف بين الوفدين البريطاني ووفد الجبهة القومية في مفاوضات الاستقلال على مستقبل هذه الجزر وإلى مَن تعود

1 - سُميت هذه الجزر بعد عام 2000م جزرَ الحلانيات، وأهمّ هذه الجزر: الحلانية، السوداء، أم الطير، وذلك بسبب المعنى المعيب لكلمتي كوريا موريا التي تعني بُراز الطيور، أي مخلفاتها. وقد أسّس رجل الأعمال المصري سميح سويروس شركة سياحية في الجزيرة سماها مور.

2 - التواهي: الاسم الحقيقي هو الضواحي، لأنها كانت تُعرَف بضواحي عدن، لأنها مطلة على مشارف ميناء عدن. لكنّ سبب تحريف الكلمة يعود إلى تداول الإخوة الصوماليين لها، وقد كانوا يؤلفون جالية كبيرة في عدن.

السيادة عليها. ويبدو أنّ الوفدين اتفقا على ألّا يتفقا بشأن هذه القضية الحساسة، ما أثار مخاوف في أوساط الجبهة القومية وقيادتها التي بادرت إلى إصدار قرار فوري بتعييني محافظاً للجزر المتناثرة في محيط شاسع بين البحر الأحمر وباب المندب وبحر العرب والمحيط الهندي، لتأكيد سيادة النظام الجديد على هذه الجزر الاستراتيجية.



الجزر التي كنتُ محافظاً لها في بحر العرب والمحيط الهندي عام 1967م



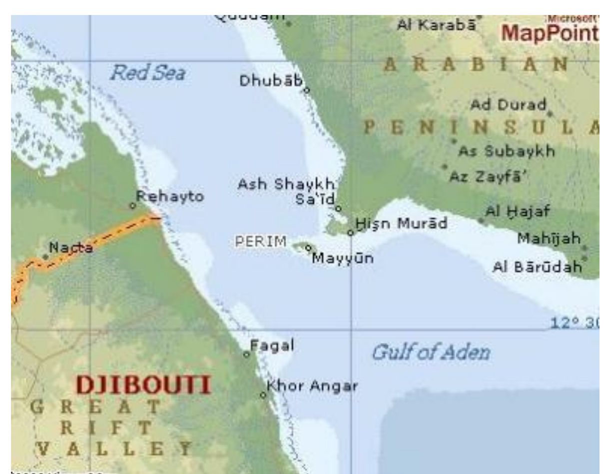
الجزر التي كنتُ محافظاً لها في باب المندب والبحر الأحمر عام 1967م

لم يكن لدينا معلومات كافية عن هذه الجزر سوى ما نصّ عليه ميثاق الجبهة القومية وتصريحات قادتها ولجان تصفية الاستعمار.

من الناحية التاريخية، كنتُ أعرف أنّ للجزر موقعها في عملية التقاسم الدولي، نظراً لموقعها الاستراتيجي من ناحية، ولوجود أراضٍ واسعة على تخومها صالحة للدفاع عنها أو الوصول إليها من ناحية ثانية. وفي مقدمة من شُغل بها واهتمّ بموقعها، البريطانيون، يوم كانت إمبراطوريتهم "لا تغيب

عنها الشمس"، وقد تعرضت تلك الجزر قبل ذلك وبعده لمحاولات غزو عديدة، شارك فيها الأتراك والبرتغاليون والهولنديون، والفرنسيون أيضاً.

كان ثمة جزر تتبع "حكومة عدن" والإمارات الجنوبية، متفاوتة البعد عن السواحل الإقليمية للجنوب اليمني. وأهمّ تلك الجزر: بريم (ميون)، سقطرى، كمران، وكوريا موريا. وتحظى جزيرة بريم (ميون) بأهمية استثنائية مقارنةً ببقية الجزر، بفعل موقعها الذي يُعَدّ مفتاحاً متحكماً بمصائر الملاحة الدولية عبر بوغاز باب المندب، باعتباره بوابة البحر الأحمر إلى بحر العرب والمحيط الهندي.





وقد شهد التاريخ صراعاً للاستحواذ على هذه الجزيرة المهمة اعتباراً من القرن السادس عشر للميلاد، حين حاول البرتغاليون في أيام "ألفونسو البوكير" احتلالها لتكون محطة انطلاقهم شرقاً. ثم شهدت محاولات فرنسية للغزو، حتى استطاع الإنكليز طرد خصومهم واحتلال الجزيرة عام

1799م. وكانت دواعي الاحتلال الأول مُواجهة حملة نابليون التي نجحت في احتلال مصر عام 1798م، وراحت تهدّد نفوذ الإمبراطورية البريطانية فيما حول مصر امتداداً إلى الهند والمناطق الشرقية.

كان احتلال القوات البريطانية جزيرةَ بريم محسوباً بالعوامل الاستراتيجية ذات الصلة بخطوط المواصلات البحرية، حيث أصبحت موقعاً رادعاً وضامناً، ولكن بعد زوال خطر المدّ الفرنسي أولاً، وظروف الجفاف ونضوب المياه واشتداد الأعاصير، اضطرت بريطانيا إلى الانسحاب من الجزيرة دون أن تدع أيّاً من الدول المنافسة تستثمر الفراغ الذي تركته، بل احتلتها مجدداً تحت هواجس الخوف من زميلاتها الكولونياليات الطامعة، وذلك بعد 18 عاماً من احتلالها عدن.

في هذه المرة، طورت بريطانيا "وظيفة" الجزيرة، فاتخذتها محطة لوقود الفحم الحجري، ثم جعلت منها ميناءً لسفنها بعد أن أقامت فيها "فناراً" للإرشاد الملاحي. وأقامت عليها بعد عام 1965م مطاراً عسكرياً ترابياً، وذلك بعد قيام "اتحاد الجنوب العربي" والتلويح بإعطاء الاستقلال للمنطقة. وذهبت الإدارة البريطانية إلى أبعد من ذلك، حيث أعفت المجلسين، التشريعي والتنفيذي، في عدن من مسؤولية الإشراف على بريم وبقية الجزر، رغم أنّ المجلسين المذكورين كانا تحت نفوذها المباشر، ولا تخرج مواقفهما عن حدود احترام المصالح البريطانية الاستعمارية. وقد ربطت إدارة الجزر والتصرف بشؤونها بإدارة الحاكم البريطاني العام في عدن.

كل هذا وسواه كنتُ على علم به من الناحية التاريخية، ولكنني كنت أجهل كل شيء تقريباً عن الحياة على تلك الجزر التي أصبحتُ الآن محافظاً لها، وكنت أفكر في ذلك وأنا في طريقي إلى رئيس الجمهورية الذي أصدر القرار الجمهوري رقم 4 لعام 1967م بتعييني محافظاً لهذه الجزر المترامية الأطراف.

عندما دخلتُ على الرئيس قحطان الشعبي(*) في "دار الرئاسة"، الذي كان قبل أيام مقراً للمندوب السامي البريطاني، كان مُنتشياً بالنصر. ابتسم وهو يستقبلني، وسلّم عليّ بحرارة ودفء أحسستُهما في عينيه ويديه، وأخذ يهنئني بتعييني محافظاً للجزر. أحسستُ بأنه لم يكن لديه وقت

(*) قحطان الشعبي: ولد عام 1920م في لحج لعائلة متواضعة. وفي عام 1963م أسس "الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل" وتزعمها، وأعلن في السنة نفسها بدء الكفاح المسلح ضد البريطانيين. وبعد نجاحه في انتزاع الاستقلال، أصبح أول رئيس للجمهورية وللوزراء، وأول قائد أعلى للجيش في اليمن الجنوبي. أُقيل في حزيران/ يونيو 1969م، اعتُقل ووُضع تحت الإقامة الجبرية، وتُوفي في سجنه عام 1981م.

للحوار والتشاور، فقد كانت تنتظره مهمات كثيرة صعبة، وتركة شديدة من التخلف الممتد على رقعة واسعة من الأرض تبلغ مساحتها تقريباً (333) ألف كيلومتر مربع. وفوق ذلك، كان لا يزال مشدوداً إلى تقاليد حركة القوميين العرب والعمل السري للجبهة القومية: "نفذ ثم ناقش". لكنه منحني جزءاً من وقته الثمين، حدثني خلاله عن الجزر وأهميتها الاستراتيجية وعن مستقبلها، ووضعني في صورة ما دار في مفاوضات جنيف مع الوفد البريطاني وطبيعة الخلاف الذي دار حولها. كذلك شدد على أهمية بسط السيادة الوطنية على هذه الجزر. لكنه كان مثلي، لا يملك أيّ معلومات عن هذه الجزر، أو وثائق أو كتب مما يمكن أن أستعين به في مباشرة مهماتي الجديدة.

وكان الرئيس قحطان يدخن بنهم سيجارة تلو أخرى من ماركته المفضلة 555 (ثري فايف)، كعادته وكما عرفته قبل ذلك، وينفث الدخان في فضاء المكتب، فيصعد حلقات قبل أن يتلاشى في الهواء.

سألتُ الرئيس: من أين نبدأ، ومن أيِّ مكان ندير هذه الجزر؟!

من ميون، من كمران، من كوريا موريا، من سقطرى، أم من هُنا، من عدن؟!

ولاحقته بسؤال آخر:

كيف الوصول إلى هذه الجزر؟ بحراً أم جواً؟! ومَن الذي سيساعدني في معرفة أوضاعها، وسكانها، وطرق الانتقال إليها؟!

كنتُ أعلم أنّ هذه الجزر بعيدة عن عدن، وأنّ الدولة الوليدة لا تملك بحرية أو قوة جوية يمكنها أن توصلني إلى هُناك. غير أنّ الرئيس الذي لم يكن يملك أجوبة عن أسئلتي العملية، أجابني بنوع من التشجيع:

– نحن معك، والدفاع معك، والله معك.

وشدّ على يدي مُصافحاً وهو يودعني، وقال:

المهم، صرِّح للعالم بعد صدور القرار بأنّ هذه الجزر يمنية جنوبية، وأننا سنحميها وسنحافظ عليها، ولن نفرّط بسيادتنا عليها.

وكالات الأنباء، وإذاعة عدن، وإذاعة لندن بثّت قرار تعيين أول محافظ في الجمهورية الجديدة التي لم تُقسَّم إلى مُحافظات بعد. وسبق أن أشرت إلى أنّ الوفدين، البريطاني والجنوبي، اتفقا على ألّا يتفقا بشأن كوريا موريا في محادثات جنيف.

بعد خروجي من مكتب الرئيس، انتقلتُ إلى وزارة الدفاع في مدينة الشعب بالحسوة، التي كانت إلى قبل وقت قصير تحمل اسم (مدينة الاتحاد)، وكانت مقراً للوزارات الاتحادية، وجميعها خارج مدينة عدن. وقد بُنيت هذه المدينة التي كانت تابعة لمشيخة العقارب، باتفاق بين الإنكليز والسلاطين لتكون عاصمة لاتحاد الجنوب العربي. ومن هذه المدينة التي أُطلق عليها بعد الاستقلال اسم (مدينة الشعب) بدأتُ نشاطي محافظاً، وبعدها وزيراً للإدارة المحلية، ثم وزيراً للدفاع.

كنتُ أعتقد أنني سأجد في وزارة الدفاع ما أبحث عنه من وثائق وخرائط ومعلومات عن الجزر، فذهبتُ إلى غرفة العمليات التي كانت تقع أسفل مكتب وزير الدفاع السابق فضل بن علي العبدلي، الذي قيل لي إنه لم يدخل هذه الغرفة ولم يشاهدها قطّ، لأن القوات العربية والإنكليزية كان يديرها قائد عسكري بريطاني تحت إشراف المندوب السامي البريطاني همفري تريفليان آخر مندوب سامي بريطاني في عدن[1]. وجدتُ في غرفة العمليات شابين، هما أحمد صالح الضالعي وأحمد صالح الحسني، والتحق بهما بعد قليل أحمد صالح حاجب. كان هؤلاء الشباب من متخرجي المدارس العسكرية البريطانية، وكانوا مؤهَّلين تأهيلاً عسكرياً عالياً، ويتّقدون حماسةً وطنية، وفوق ذلك كانوا متشبّعين بفكر حركة القوميين العرب والجبهة القومية، ومؤمنين بالثورة وأهدافها، ووجدتُ عندهم حماسةً للإبحار معي في معركتي الجديدة، أو رحلتي الجديدة في الحياة والعمل. وقد استشهد أحمد صالح الحسني[2] في بيحان أثناء الدفاع عن المنطقة عندما تعرضت للهجوم من قبل القوات المعادية للثورة آنذاك.

1 - والسير همفري يهودي إنكليزي من عائلة تريفليان اليهودية «الشهيرة»، وكان سفيراً في القاهرة عندما وقع انقلاب عام 1952، وسفيراً لبريطانيا في بغداد عندما وقع انقلاب عبد الكريم قاسم عام 1958.

2 - الشهيد أحمد صالح الحسني: كان يشغل منصب ركن عمليات في قيادة الجيش، وعقب الاستقلال عُيِّن وكيلاً لوزارة الدفاع مع الشهيد محمد صالح عولقي، وفي معركة السوداء بالعوالق ذهب مع الوزير العولقي لتفقد الوحدات في بيحان، وفي مساء 7/8 من عام 1968 سقطت قذيفة على الشهيد من الجبل المقابل للمعسكر، وقد رافقهم في تلك الزيارة المرحوم المناضل محمد هيثم علي والمرحوم عبد الله ناصر محمد وعباد ناصر عوض.


أحمد صالح الحسني



أحمد صالح الضالعي

شرعنا في البحث عن مواقع هذه الجزر في الخرائط البريطانية، عن عددها، مساحتها، سكانها، بُعدها عن العاصمة عدن، وبُعد بعضها عن بعض، لكنّ تلك الخرائط لم تعطني أجوبة شافية كافية عن كل تساؤلاتي.

نصحني بعضهم بأن ألتقي وزير الخارجية سيف الضالعي، وأراجع أرشيف وزارة الخارجية لعلّي أجد هُناك ما أبحث عنه. وثمة من نصحني بمراجعة وزارة الزراعة وإدارة الأسماك، أو إدارة المعتمد البريطاني، والرئاسة – المقرّ السابق للمندوب السامي البريطاني، لعله كان يحتفظ ببعض الوثائق هناك.

كانت سيارتي مقرّ إدارتي، وحقيبتي هي "أرشيفي" المتنقل، أجمع كل ما تقع عيني عليه وتطاوله يدي.

لجأتُ إلى وزير الدفاع الجديد علي سالم البيض. وكنّا زميلين في مدرسة الصاعقة بأنشاص – مصر. وقبل أيام قليلة لا تتجاوز الأسبوع من تسلّمه منصبه، كنا معاً في تنزانيا وكينيا للتفاوض على صفقة سلاح صيني لحسم المعركة مع البريطانيين التي حسمها الآخرون في غيابنا.

ولم يكن آنذاك يتوقع أن يصبح وزيراً للدفاع، ولا أنا كنت أتوقع أن أصبح محافظاً للجزر.

طرقتُ باب صديقي الوزير. كنتُ أطمح إلى أن أعثر عنده على وثائق عن الجزر. كان في نيتي أن أطلب منه أن يرتب وصولي إلى الجزر عبر الجو أو البحر.

عندما فتحتُ الباب، وجدتُ صديقي يجلس خلف مكتبه الجديد، مشغولاً في حديث هاتفي، بينما كانت سكرتيرته أمامه. وخاطبني بالإنكليزية:

– دقيقة من فضلك!

لم أصدّق ذلك. أغلقتُ باب مكتبه وانصرفتُ، وقد حاول أحد حراسه أن يلحق بي، ولكني كنتُ قد وصلت إلى سيارتي، فلم يدركني.

بعد ذلك، قررتُ أن أذهب إلى الجزر بحراً، على أن تكون البداية من بريم، وأذهب بعدها إلى أرخبيل حنيش وكمران، وأختتم الزيارة بالجزر الواقعة في المحيط الهندي.

كان الشهر رمضان، وكان يوافق كانون الأول/ ديسمبر **1967**م. وبعد اختيار الوفد الذي سيرافقني، كان علينا أن نختار القارب الذي سيبحر بنا من عدن إلى تلك الجزر التي لم تطأها أقدامنا من قبل.

"الغزال" في البحر!

وقع الاختيار على مركب اسمه "الغزال" ليكون وسيلة الرحلة التي ستكون شاقة بلا ريب. وكان هذا المركب إحدى قطعتين ثمينتين ورثتهما الجمهورية الفتية عن القوات البريطانية الراحلة لتوّها من عدن، وكانتا ستقومان لمرحلة مُقبلة، بمهمة حماية السواحل والسيادة الوطنية على امتداد البحر الأحمر وبحر العرب.

أما المُفارقة الكبيرة التي فاجأتني وأربكتني في آن واحد، فتتمثل بمشهد "حرس الشرف" الذي اصطفّ في ميناء البحرية الجديد على مدخل القارب لأداء التحية. لم أكن أتوقع ذلك، فلم أعرف كيف أتصرف، إذ لم أكن على سابق عهد بهذه المراسم البروتوكولية. وكل ما كنتُ أعرفه عنها لم يكن سوى مشاهد قليلة ولمحات قصيرة شاهدتها في التلفزيون أو في بعض الصور المنشورة في الصحف. كانت هذه المرة الأولى في حياتي التي أقف فيها وجهاً لوجه أمام ثلة من حرس الشرف.

تقدم أحد الضباط نحوي وأدى لي التحية العسكرية، وصاح بصوت جهوري:

– حرس الشرف جاهز سيدي.

رغم شعوري بالانزعاج والارتباك، فقد سرتُ خلف الضابط أمام ثلة من الحرس، ولم ينقذني من الإحراج الذي كنتُ واقعاً فيه سوى أنني وجدتُ نفسي داخل الزورق.

أما المفارقة الثانية، فهي أنّ ضابطاً بريطانياً كان يقود "الغزال" يساعده آخرون. ولم يكن عدد أفراد بحريتنا كلها يتجاوز الثلاثين، وعدد زوارقها لا يتجاوز الاثنين. وها نحن ننطلق بنصف البحرية سفناً وبشراً في الطريق إلى ميون وسط أمواج متلاطمة. كانت هذه أول مرة أركب فيها البحر. كنتُ

أسمع عن دوار البحر الذي يصيب المسافرين، مثلي لأول مرة، وحالة القيء التي تصاحب ذلك. لم أُعِرْ اهتماماً لذلك. الصحة جيدة، المزاج جيد، والشهر رمضان، والبطن خالٍ من الطعام، لكنّ خيالي كان يسبح ويسبقني إلى باب المندب وميون وغيرها من الجزر المجهولة بالنسبة إليّ حتى ذلك الوقت. كنتُ أردّد بيني وبين نفسي بيت شعر للشاعر أحمد سيف ثابت:

"أنا رايح إلى ميون بكرة ... معك الشعب بايخرج باسره[1] ، علماً أنّ الشعب الذي تحدث عنه شاعرنا لا يزيد على 250 نسمة، وهو عدد سكان الجزيرة الذي كان قد وصل في مرحلة سابقة إلى 5000 نسمة. فالجزيرة صغيرة بسكانها ومساحتها، ولكنها كبيرة وخطيرة بموقعها الاستراتيجي الذي يتحكم بالبحر الأحمر والقرن الإفريقي وبحر العرب.



بعد عقدين من الزمن مع الشاعر أحمد سيف ثابت – صنعاء 1996م

كان الفريق الذي يرافقني في الرحلة يتكون من مندوبين عن التربية والتعليم والثقافة والإعلام ووزارة الأسماك[2] والمياه، بالإضافة إلى الخبير الوطني في تصنيع الآلات الخفيفة محمد علي الكادح. وكنا قد حملنا معنا كميات من الأغذية والأدوية والملابس، ورسائل بعثها معنا أهالي عمال الفنارات في الجزر التي كنا ذاهبين إليها.

بدأت عدن تختفي تدريجاً، وكذلك الميناء واليابسة. ولم يبقَ أمامنا إلا بحر هائل من المياه الزرقاء التي كنا نبحر عبرها. الكل سعيد بهذه الرحلة، وبالحرية التي نتنفس عبيرها لأول مرة بعد

---

1 - كله

2 - رافقنا السيد محمد ديريه مندوباً عن الثروة السمكية.

سنوات احتلال طويلة دامت قرابة أكثر من قرن وربع قرن. كنا الآن نشعر بأننا في غاية السعادة والنشوة، أننا أسياد هذه الأرض، وهذه البحار والشواطئ والجزر التي كنا نتشوق للوصول إليها في أسرع وقت ممكن. كان حديثنا يدور حول هذه الجزر، وعن مهماتنا التي سنضطلع بها هُناك.

جزيرة ميون... بوابة البحر الأحمر وبحر العرب

كان الزورق يسير ببطء، وأسماك القرش والدلافين تظهر وتختفي سابحة خلف الزورق وبجانبه، فيضفي ظهورها بين حين وآخر متعة على الرحلة... وكان القبطان البريطاني يقود المركب غير آبه لما يجري. لكنه فجأة قرر أن يترك مكانه لمُساعده، وأخرج كاميرا "بولارويد" وأخذ يلتقط لنا الصور الفورية ونحن بملابسنا الرسمية، البذلة والكرافتة. كان يمسك بالصورة ويلوّح بها في الهواء حتى تجفّ بسرعة، فتظهر الصور التي التقطها لنا وهو في غاية السعادة.

[والشمس تجري لمستقرٍّ لها * ذلك تقدير العزيز العليم] صدق الله العظيم. وقد بدأت تغوص في قلب البحر خلف باب المندب، وبدأت بريم تقترب، وأخذنا نشاهدها أمامنا، وكذلك منطقة الشيخ سعيد والساحل الإفريقي. كل شيء جميل في عالم البحار، ولحظة الوصول أروع شيء فيه. ها هو "الغزال" يصل إلى ميون أو جزيرة بريم(*) بعد رحلة استغرقت تسع ساعات متواصلة، هي مزيج من الإعياء الشديد والرغبة في تعرف قطعة منسيّة من أرض الوطن، والعمل على النهوض بها، وتوفير حياة لائقة لسكانها. إنه الهدف الذي خفّف كثيراً من معاناة الرحلة وسط الأمواج المتلاطمة طوال ساعات.

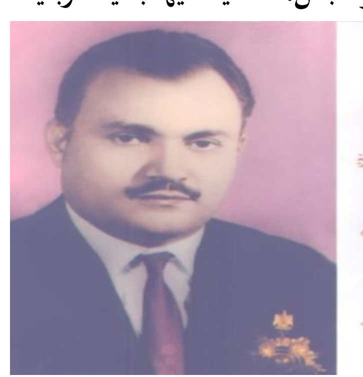
نزلنا إلى الميناء الصغير حيث رسا بنا "الغزال". رأيتُ المستقبلين يقفون على الرصيف، وحرس الشرف يصطف في طابور طويل. وأعتقد أنهم كانوا جزءاً مما كان يسمى "قوّة بوليس عدن". مرة أخرى، ها هي المراسم المربكة!

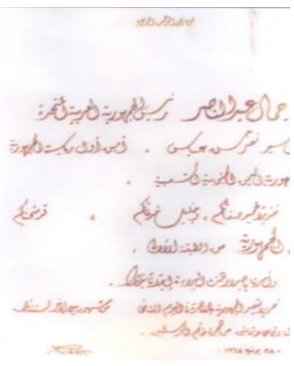
قائد الحرس يتقدم نحوي وهو يصيح: حرس الشرف جاهز للتفتيش سيدي.

(*) تقع جزيرة بريم Perim (وينطقها العرب بريم Barim بفتح الباء مع تغليظها) جنوبيّ غرب الساحل بالقرب من الشيخ سعيد في مضيق باب المندب Strait of Mandeb، وهي عبارة عن جزيرة صخرية بركانية لها شكل السلطعون (أبو مقص)، وتبلغ مساحتها 13 كلم2 (5 أميال مربعة) وترتفع 65 متراً عن سطح البحر، وتبعد الجزيرة 90 ميلاً عن مدينة عدن، وميلاً ونصف ميل من الشاطئ عن الشيخ سعيد. كذلك تبعد11 ميلاً عن الشاطئ الإفريقي. البعض سمّاها "جزيرة المصافحة"، لأن أهاليها يرحبون بالضيف بحرارة.

تفقدتُ الحرس. هذه المرة لم أرتبك مثل المرة الأولى، فقد استفدتُ وتعلمتُ من بعض زملائي في الرحلة كيف أتعامل مع حرس الشرف. وهكذا تقدمتُ نحوهم بلا ارتباك، وتلقيتُ منهم التحية، وصافحتُ المستقبلين، وفي مقدمهم محمد عمر عثمان، مسؤول القيادة المحلية، وإبراهيم الشبيلي، والشاعر أحمد سيف ثابت وآخرون. حظينا باستقبال حارّ من أبناء الجزيرة، ولم يكن عددهم يتجاوز مئتين وخمسين نسمة، ومعظمهم من الصيادين، وكان من بينهم موظفون في الإدارة أو محطة تحلية المياه التي بدأ تشييدها في بداية القرن العشرين، وكانت تقوم بتحلية 60 طناً من الماء لخزنها في خزانات تتسع لـ 250 طناً، وماؤها المُحلّى يسمى في عدن "البمبة". وكانت هذه المحطة قد تعطلت وتوقفت قبل وصولنا، وأُصلِحَت في الصباح، وشاهدتها تنفث بالدخان المتراكم من مدخنتها، وبعدها شربنا من مائها العذب وتناولنا الفطور.

كان مدير المراسيم الأستاذ نصر حسن عباس، قد طلب من الوزراء والمحافظين أن يلبسوا بذلاتهم الرسمية، وهو ما لا يصلح في جونا الحار، وعلّمهم كيفية استخدام الشوكة والسكين وغسل اليد في الماء الذي يُقدَّم على الطاولة، وفيه أجزاء من الورد، لكنّ البعض ممّن واجهوا ذلك لأول مرة اعتقدوا أنّ ذلك من ضمن أصناف المائدة، فأكلوا الورد وشربوا الماء. هنا في جزيرة بريم، لم نكن في حاجة إلى تطبيق بروتوكول نصر عباس، فالحياة فيها بسيطة وبعيدة عن ذلك.





تناولنا فطور رمضان، وأدينا صلاة المغرب ثم صلاة العشاء، أعقبناها بصلاة التراويح، ثم عدنا إلى "دار الضيافة" التي كانت سكناً في ما مضى للضابط البريطاني في الجزيرة، وحتى ثلاثة أسابيع من زيارتنا للجزيرة.

ما بقي من ذلك المساء لم يكن يصلح لمباشرة العمل، فخلدنا إلى الراحة والنوم لنباشر صباح اليوم التالي مهمتنا وفق الخطة التي رسمتها في ذهني، استناداً إلى افتراضات لم أكن واثقاً من قابليتها للتحقق.

في اليوم التالي تحدثنا مع المسؤولين والمواطنين في الجزيرة الهلالية الشكل عن مهمتنا، وعن اهتمام حكومة الثورة بهذه الجزيرة وبقية الجزر اليمنية. وأعطيناهم بعض الوعود لتطوير جزيرتهم التي كانت يوماً من الأيام مزدهرة ومتطورة، ومحطة للوقود ولحركة السفن بين الشرق والغرب. وكان عدد سكانها آنذاك يزيد على (**5000**) نسمة قبل أن تتحول حركة الملاحة والتجارة إلى ميناء عدن الذي سلبها موقعها[1]. كانت طموحاتنا أكبر من إمكاناتنا بكل تأكيد، لكننا كنا نملك الأمل والثقة بالمستقبل لتطوير هذه الجزيرة التي أفل نجمها، كما أشرت.

ناقشتُ مع القيادة المحلية للجبهة القومية والمسؤولين الإداريين والعسكريين في الجزيرة مستلزمات النهوض السريع بحياة أهلها. فلا بد أولاً من تكوين صورة واقعية عن أوضاعها القائمة، ولا بد بعد ذلك من استثمار الإمكانات المتوافرة فيها، بما يقتضيه ذلك من إعادة بناء جذرية. لم يكن بوسعنا تكوين هذه الصورة دون ملامسة عيانية لحياة الجزيرة. وهكذا قمنا بجولة في شعابها التي يبلغ ارتفاعها **245** قدماً عن سطح البحر، فإذا بنا أمام بشاعة ما تركه الاستعمار البريطاني من آثار، مما لا تقوى الذاكرة على نسيانه، حتى إننا حرنا بأي حلقة للإصلاح نمسك في البداية.

كانت الحياة بدائية شبيهة بالأساطير أو التوصيفات التي تضفيها كتب التاريخ على حياة الإنسان المبكرة في العصر الحجري. ولولا تلك المنشآت القليلة المهدمة التي استخدمتها القوات البريطانية في الجزيرة في مجال الاتصالات، لاستحال علينا أن نفرّق بين ما نشاهده هنا وأية بقعة من مجاهل العالم التي نشاهد بعضها في السينما كعجائب في القرن العشرين.

لم تكن الجزيرة مهملة فحسب، فقد أمعن البريطانيون في إيذائها بتهديم تلك الأبنية القليلة التي شيدوها فيها طوال عشرات السنين من وجودهم هناك، وكأنهم يرفضون حتى عبارة "شكر" لهم يمكن أن ترد لقاء ما بنوه!! لقد هدموا الأبنية البسيطة التي كانت تقدم الخدمات الشحيحة، كمركز الإسعاف الطبي في باب المندب وبناية الفندق الصغير، وبضعة مساكن كانت مخصصة

---

1 - وصل عددهم في عام 1885م إلى 820 فرداً، منهم 276 مواطناً محلياً، و94 من جنسيات أوروبية، و450 من جنسيات أخرى، كالهنود والصينيين والدناقلة Dankalis والصوماليين. وكان أغلب السكان المحليين يعيشون في الجانب الحكومي الذي توجد فيه قرية ميون.

للضباط والجنود البريطانيين، ووصل بهم الأمر – حسبما قيل لنا –إلى حدّ بيع الأخشاب المتهاوية تحت الأنقاض، بالإضافة إلى الأثاث، الذي كان من الممكن الاستفادة منه.

كانت الجزيرة بعد أن تركوها أطلالاً شبيهة بالمدن التي وطئتها سنابك الغزاة وتركتها شاهدة على الجريمة.

دارت هذه التداعيات في ذهني، وأنا أتأمل ما أراه، فلا أصدق ما تراه عيناي.

أغرب ما سمعته أنّ البريطانيين حاولوا أن يتشبثوا بالجزيرة حتى آخر لحظة. وحدثني السيد إبراهيم عبده عبد الله الشبيلي، الذي ينوب عن الحاكم البريطاني في غيابه، عن الجزيرة وتاريخها وهو يقرأ من ملفات الحاكم البريطاني. وقال لي إن الإنكليز وعدوهم – قبل أن يضطروا إلى الانسحاب من الجزيرة – أن يحولوها إلى أرقى جزر العالم إذا هم رفضوا الانضمام إلى الحكومة الجديدة وقبلوا بتدويلها. لكنهم (الأهالي) رفضوا ذلك، مفضلين الالتحاق بجحيم عدن على تلك الجنة الموعودة، إذ كانوا واثقين من أنه لو كان بمقدور الإنكليز أن يبنوا تلك الجنة لبنوها خلال مكوثهم الطويل فيها.



الحاج إبراهيم الشبيلي، حاكم ميون قبل الاستقلال

وفي الأول من أيلول/ سبتمبر **1967**م، بعث ممثلو الدول العربية في الأمم المتحدة مذكرة إلى الأمين العام للمنظمة الدولية "يوثانت"، رفضوا فيها خطة بريطانية استهدفت تدويل جزيرة (بريم – ميون)، باعتبار أنّ تلك الخطة انتهاك لقرارات الأمم المتحدة.

كانت مزدهرة

عرض الشبيلي لي وللوفد المرافق معلومات مهمة عن الجزيرة، وتولى الأستاذ محمد ديرية، الذي كان مندوباً عن الأسماك، الترجمة الحرفية لهذا الملف. وقدم لي فيما بعد (عام 1996) عند عودتي إلى عدن بعد عشر سنوات كاملة قضيتها في المنفى، مضطراً أولاً، ومختاراً ثانياً، تقريراً عن زيارتنا للجزيرة، وأهداني صُورة التُقطت له مع كابتن الزورق "الغزال" الذي أقلنا إلى الجزيرة.



محمد ديريه مع كابتن الغزال البريطاني – بريم عام 1967م

ومن هذا التقرير أنقل هذه المعلومات المهمة التي أرى أنها تلقي الأضواء على جزيرة بريم (ميون)، وقد جاء فيه:

ما زال تاريخ جزيرة بريم المبكر غامضاً، لكن من المعلوم أنّ المصريين، واليونانيين(*) غرباء على الجزيرة، وكان البوكرك البرتغالي قد نزل فيها عام 1513م، عند عودته من البحر الأحمر، وأقام صليباً في أعلى نقطة في الجزيرة، وسمّاها جزيرة الصليب الحقيقي.

في عام 1738م احتلها الفرنسيون لمدة وجيزة، حيث بنوا فيها ثكنات لمعسكراتهم في الضفة الشمالية من مينائها.

في عام 1798م من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، أرسل لوردان، الوكيل العام، تقريراً يفيد بقرار

(*) لقبها اليونانيون بجزيرة ديودورس. وأطلق عليها المؤلف وفيلسوف الطبيعة والقائد الروماني بليني الكبير (79 – 23 قبل الميلاد) الاسم ديودورس (Deodars (Deodorize insula ودعاها بالاسم نفسه أيضاً مؤلف كتاب البريبلوس Periplus of the Erithrean sea، وهو الكتاب الأكثر مرجعية عن مؤانئ العالم القديم. وسماها البرتغاليون Majun أو Meho المشتق من الإسم المحلي Mayyun.

اتُّخذ في الندوة السرية لمحكمة الناظرين لشركة الهند الشرقية بالاستيلاء على ممتلكات الجزيرة في مضيق باب المندب.

وفي الثالث من شهر أيار/ مايو **1799**م استولت شركة الهند الشرقية على جميع ممتلكات الجزيرة بمساعدة سفنهم وأساطيلهم البحرية بقيادة ميوري **G.M**، وما إن جاء **26** شباط/ فبراير من عام **1800**م، حتى كانت الجزيرة تحت وطأة استعمار الشركة، حيث نُصِّب ميوري قائداً على الجزيرة. وفي عام **1857**م، بُدئ ببناء الفنار، وانتُهي منه في عام **1861**م، وما زال إلى يومنا هذا نقطة مهمة وفناراً ممتازاً يرشد السفن التي تمخر عباب البحر الأحمر.



فنار ميون

وبسبب موقع الجزيرة الاستراتيجي، احتلتها الشركة لتتمكن بريطانيا من منع نابليون من الزحف إلى المحيط الهندي من مصر التي استولى عليها. ومن الوصايا المهمة التي أُعطيت لميوري، أمرٌ ببناء تدابير احترازية لفوّهات المدافع في المضيق، تأهباً للحرب الزاحفة بقيادة نابليون، لكن نظراً لافتقار الجيش البريطاني إلى الماء في الجزيرة، أرسل سفنه إلى مكة طلباً للماء. ولكثافتهم وقلة المؤن، اضطر الجند إلى أن يحثّوا زوجاتهم وأولادهم على مغادرة الجزيرة إلى بومباي والهند، وبعدها اضطر ميوري إلى سحب تجهيزاته إلى عدن.

في عام **1861**م تأسست أول شركة كهربائية في الجزيرة، وبنت الشركة الهندية لحراسة الجزيرة حصناً عالياً يقيها أيَّ اعتداء خارجي. ولقد أصبحت جزيرة ميون، ومن ثم عدن التي احتلها الإنكليز عام **1839** جزءاً من الإمبراطورية البريطانية.

في حوالى عام **1869**، عند افتتاح قناة السويس، نشطت صادرات بريم، لجودة سوقها،

وازدهار سمعتها التجارية[1]. وأسّس بعض التجار الهنود منجم فحم. وأطلق على الشركة في البداية "سبانسيل للفحم"، إلا أنّ هذا الاسم لم يدم طويلاً، فغُيِّر عام **1919**م إلى "شركة بريم للفحم . **Perim coaling..co**"[2]، ومن ذلك الحين تطورت جزيرة بريم تطوراً سريعاً[3]: منازل حديثة، معامل، محطة كهرباء، صناعة الثلج، ومحطة لتحلية المياه[4]، ومساكن للبريطانيين القاطنين في الجزيرة، عُمِّرت على غرار البناء الحديث، سلطة للضواحي، آبار أرتوازية، خدمات طبية، مهندسون ومرشدون بحريون. وفي لندن أسّست شركة "لويدس **Loyds**" شركة لمسح الأراضي وتخطيطها، وصُنِّعَت أطنان من الثلج، واصطيدَت أسماك طازجة قابلة للتصدير، وكانت الخدمات الطبية متوافرة في المستشفيات، ورُتِّبت كل التسهيلات للسياح، مع إمكانية إنزالهم في فنادق حديثة.

1 - في عام 1892م أُحصي وجود مدرسة ومستشفى ومركز للشرطة ومسجدين ومقبرة للسكان الأصليين. وكان هناك ضابط صحي للميناء وبقالات تموين ومحكمة. كذلك شُقَّت عدة طرق داخلية، وجرت سفلتة بعضها لأهميتها. وجُهِّزَت عدة أرصفة لتحميل الفحم إلى السفن. وكانت طاقة تحميل الفحم من الميناء في هذا العام قد وصلت إلى معدل 120 طناً يومياً (نحو 60 ألف طن سنوياً)، وقد شكل هذا تحدياً حقيقياً لشركات تحميل الفحم العاملة في ميناء عدن.

2 - تحصّل السيد هلتون سبالدينغ Hilton Spalding في عام 1883م (وهو تاجر من مدينة ليفربول) على عقد إيجار Lease مباشرةً من حكومة الملكة فيكتوريا لأرضية على جزيرة بريم لمدة 30 عاماً قابلة للتجديد، وذلك لإنشاء شركة لتموين البواخر بالفحم، وأسّس «شركة بريم للفحم» Perim Coal Company (د. محمد علي الأكحلي، صحيفة الأيام 2008/11/20).

3 - يوجد فيها العديد من المرافق، مثل شركة لويدز، ملعب للغولف، ملعب للتنس، مقر محطة لويدز للإشارة السلكية، مصنع تقطير المياه وهنغارات الأعمال الهندسية، حظائر تخزين الفحم بسعة 16 ألف طن، ومنشآت أخرى. وتوجد رافعة بقوة 10 أطنان وسفينتان للإنقاذ والإرسال في الجزيرة. وبُني مسجد صغير، وأُنشئ فندق جميل من طبقتين. وفي شمال المنطقة توجد مقبرة صغيرة للسكان المحليين. كان عدد السكان في ذلك العام نحو 150 فرداً (د. محمد علي الأكحلي، صحيفة الأيام 2008/11/20).

4 - كذلك، أرسل السيد هلتون سبالدينغ Hilton Spalding سفينة من بريطانيا إلى الجزيرة، وعلى متنها مصنع لتقطير المياه بطاقة 60 طناً يومياً، ومصنع للثلج بطاقة 5 أطنان يومياً، وخزانات متنوعة وقداحات للإنارة، حيث عبرت السفينة قناة السويس، وأفرغت حمولتها على الجزيرة في حزيران/ يونيو 1883م (د. محمد علي الأكحلي، صحيفة الأيام 2008/11/20).



صورة لأحد المباني في الجزيرة عام 1915
وكان مقرّ إقامتنا أثناء زيارتنا للمدينة نهاية 1967م



صورة لأحد أرصفة الفحم في الجزيرة التُقطت عام 1928م



صورة هنغارات تخزين الفحم ومصنع إنتاج الماء المقطَّر وخزانين للمياه

بريم التي يتحدث عنها التقرير البريطاني، والتي شهدت كل هذا الازدهار، لم يعد لها من وجود هنا في هذا الواقع الذي أشاهده الآن. فلم أكن أرى أمامي الآن إلا صورة أخرى مختلفة وقاسية. من بعيد، لاحظتُ ما هو أمرّ وأشقى. جلست طائفة من أبناء الجزيرة بأجساد عليلة نحيلة، سقيمة، بملابس بالية على تخوم البحر المترامي أمامهم، يتطلعون إلى قوافل السفن والبواخر وهي تمرّ أمامهم محمَّلة بآلاف الأطنان من الأغذية والملابس والعطور والمياه وأكداس من الآلات والأدوية، مما لا يحتاجون إلا إلى جزء يسير منه.

كانت القوافل تنأى، وهي تتجنب التقرب من "ميون"، رغم أنْ لا أحد من مواطنيها فكّر في الاعتداء أو السطو عليها، ولم يسجل التاريخ أنّ سكانها يهددون الملاحة في عرض البحر، بل سُجل ما هو نقيض لذلك. فقد كان الغزاة الأجانب مصدر العدوان على الملاحة وعلى الجزيرة وحياة السكان اليمنيين الآمنين طمعاً بالسيطرة على موقعها الاستراتيجي المهم الذي يتحكم بمدخل البحر الأحمر والبوابة الجنوبية لقناة السويس. تبلغ مساحة الجزيرة نحو 5 أميال مربعة، وفيها سلسلة من الجبال والتلال الصغيرة التي تشكل ثلثي مساحة بريم. أما الثلث الباقي، فهو أرض مسطَّحة صالحة للزراعة. ويبلغ عدد سكانها نحو 250 نسمة فقط، يعمل معظمهم في صيد السمك. وطقس الجزيرة معتدل، فالأمطار خفيفة، تهطل في أشهر أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر، وتهبّ عليها بقوة الرياح الشمالية المصحوبة بالغبار، وتبلغ سرعتها

45 عقدة في الدقيقة في عدة أشهر من السنة. ويكون الجو خلال هذه الرياح حاراً، وغالباً ما تكون درجة الحرارة من **80** إلى **95** درجة فهرنهايت.



خريطة لشبه الجزيرة التي تقع عليها شركة بريم للفحم ومنشآت أخرى

كانت بريم، للأسف، تعيش حالة بؤس شديدة، بعد انحسار دورها الذي جلب لها الازدهار، وانتقال هذا الدور إلى موانئ أخرى، كميناء عدن.

كان لا بدّ من مساعدة الجزيرة لتجتاز حالة التخلف المريعة التي كانت تمرّ بها.

أول ما فعلتُه، كان الإيعاز بترميم أحد المباني المهدمة ليكون مدرسة للتلاميذ، وآخر ليصبح وحدة صحية. ووزعنا بعض ما حملناه معنا من ملابس وأغذية وأدوية على المواطنين المحتاجين، ووضعنا خطة عاجلة لتوفير المياه الصالحة للشرب. وفي السبعينيات طُوِّرَت محطات التحلية لتلبية حاجة المواطنين والعسكريين من المياه الصالحة للشرب، ثم عكفنا على إعداد دراسة مستفيضة عن احتياجات الجزيرة الملحّة، وتلك البعيدة المدى. كنتُ وأنا أجول بناظريَّ في مشاهد الجزيرة، أجد نفسي مفتوناً بتلك الطبيعة الجميلة، وبالسماحة والشموخ. أتمثل ماذا يعني أن تقع هذه المنطقة الرائعة على مضيق باب المندب، حيث يمكنها أن تكون ضامناً للسلام أو سبباً للحروب؟ ماذا يعني أن تطل على شواطئ القارة السمراء الملتهبة بالأحداث، حيث يمكن أن تكون جسراً للمحبة أو التجارة، أو الراحة من عناء السفر؟! كانت جيبوتي وأسمرا والمخا على مرمى نظر من جزيرة "ميون".

وأذكر أنه عند قيام حرب حزيران/ يونيو **1967**م، أصدرت الجبهة القومية بياناً تهدد فيه بإغلاق باب المندب أمام السفن الإسرائيلية، ما أثار مخاوف إسرائيل، ليس من التصريح الذي أُطلق في الهواء، بل على مستقبل هذه الجزيرة التي كانت إسرائيل تعرف أهميتها الاستراتيجية،

والتي سيصبح لها شأن ودور مهم في المستقبل بعد الانسحاب البريطاني عام 1967م. وما كانت تخشاه إسرائيل حدث في عام 1973م في الحرب التي خاضتها مصر وسورية ضد إسرائيل لاستعادة أراضيهما المحتلة.

في الحرب العالمية الأولى، أدّت الجزيرة دوراً مهماً، بحكم موقعها الاستراتيجي، حيث شهدت اشتباكات بين القوات البريطانية والهندية، من جهة، والقوات التركية من جهة أخرى، التي قصفت الجزيرة بتاريخ 13 حزيران/ يونيو 1915م، وخرّبت الفنار. كان الهجوم على ميون يتفق زمنياً مع التقدم التركي في محمية عدن، وقد ردّت القوات البريطانية بقصف الشيخ سعيد وحصن التربة الذي كان يستطيع، إذا ما سُلِّح تسليحاً جيداً، أن يسيطر على الممرّ المائي بين ميون والساحل، لكنه ليس بذات أهمية هذه الجزيرة1. وفي عام 1942، أثناء الحرب العالمية الثانية، وُزِّعت الألقاب التشريفية، وحمل البومباشي أحمد الخضر السياري (ميسري) لقب عضو الإمبراطورية البريطانية.

النَّسر الأميركي والدُّب الروسي

شهد باب المندب في السنوات اللاحقة عدة أحداث ونزاعات. ففي 11 حزيران/ يونيو 1971م، بينما كانت الباخرة الليبيرية كورال سي، المؤجَّرة من طرف إسرائيل، وحمولتها 30,000 طن، متجهة نحو ميناء إيلات، تعبر مضيق باب المندب، اعترض طريقها زورق صغير بقيادة تيسير قبعة، وقذفها بالـ"آر بي جي"، فدُمِّر الزورق. وقد تبنّت هذا الهجوم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ووجدت إسرائيل في ذلك ذريعة لإخراج بعض سفنها الحربية إلى هذا البحر. وفي حرب أكتوبر 1973، أُغلق مضيق باب المندب باتفاق بين مصر وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ولم يُفتَح إلا في الثالث عشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر من السنة ذاتها، بعد اتفاق وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل المؤرخ في 11 تشرين الأول/ نوفمبر 1973م(*)، وقد انتقلت بعض السفن الحربية المصرية إلى عدن والى جزيرة بريم لنقل المياه والمواد الغذائية للقوات التابعة

---

1 - في الحرب العالمية الثانية لم يتأخر المحور في الهجوم على عدن، لكنّ الأسلحة المضادة للطائرات لجيش محمية عدن صدّت الهجوم وأسقطت طائرة للعدو، واستضاف جيش محمية عدن كتائب من قوات أخرى من المكلا ولحج، اللتين بعثتا بفرق لتساعد جيش محمية عدن.

(*) د. إدريس الضحاك: قانون البحار وتطبيقاته في الدول العربية، الطبعة الاولى، 1987م، ص 434.

لمصر في الغردقة وشواطئ البحر الأحمر. بعد هذا الموقف، استقبل الرئيسُ المصري أنور السادات، الرئيسَ سالم ربيع علي ليشكره على موقف اليمن الديمقراطية في حرب أكتوبر، وأبدى استعداده لتطوير الجزيرة وتوفير الماء لها، وبناء التحصينات الدفاعية، وقد أرسل وفداً عسكرياً رفيع المستوى من مختلف الأسلحة لهذا الغرض إلى عدن وإلى جزيرة بريم، لدراسة أوضاعها ومتطلباتها. لكنّ الأمور توقفت عند هذا الحد، بعد أن دخل على الخط النسر الأميركي في مواجهة الغزل المصري والدب الروسي[1].

كانت موسكو قد بدأت هي الأخرى تلتفت إلى الأهمية التي يشكلها باب المندب للملاحة الدولية، وأهمية موقع جزيرة بريم الاستراتيجي، فأخذت هي الأخرى تبدي اهتماماً متزايداً بالجزيرة، ووعدت بتقديم مختلف أشكال الدعم العسكري لبناء تحصينات ودفاعات في الجزيرة، وتحويلها إلى قلعة لا تُخترَق أمام التهديدات الإسرائيلية والأميركية.

في لقاء جرى بيني وبين وزير الدفاع السوفياتي حينها، الماريشال جريتيشكو في مكتبه بوزارة الدفاع في موسكو، قال لي: "أنتم بعيدون عنا، ولكن ذراع الاتحاد السوفياتي طويلة. عليكم حماية البر، وعلينا حماية البحر" (في إشارة إلى الجُزر).

وأشار إلى الهاتف الأحمر على مكتبه، وقال:

" لقد أصدرنا أمرنا عبر هذا الخط باحتلال براغ، وفي ساعتين كانت قواتنا هناك، إذ حميناها من الانحراف، وحافظنا على خطها ونهجها الأممي". كان يشير بذلك إلى الأحداث التي جرت في تشيكوسلوفاكيا في ما عُرف في العالم بربيع براغ، عام 1968.

حضر اللقاء معي صالح أبو بكر بن حسينون، ومحمد مفتاح عبد الرب، وقد علّق بن حسينون بعد ذلك على اهتمام السوفيات بجزيرة بريم، قائلاً: "لبوهم الراعة(*)كأنها – الجزيرة – طلعت من البحر فجأة بعد حرب 1973م".

---

1 - كان ذلك في أوج الحرب الباردة بين الشرق والغرب، التي بدأت عام 1949م حين أعلن تأسيس حلف شماليّ الاطلسي (الناتو)، وانتهت عام 1991م من القرن الماضي، حين أعلن حلّ حلف وارسو.

(*) لبوهم الراعة : مصيبة.

من ميون إلى كمران

بعد أربعة أيام أمضيناها في بريم[1]، حان موعد المغادرة إلى جزيرة كمران والجزر الأخرى. كانت الساعة العاشرة من مساء 1967/12/13م، وضوء القمر المنعكس على صفحة مياه باب المندب الزرقاء يرسم لوحة زيتية جميلة يعجز أيّ فنان أن يبدع مثلها. وقفنا جميعاً على سطح الزورق نرمق بأنظارنا جزيرة ميون التي أخذت تختفي تدريجاً في لجّة من البحر الأزرق وسواد الليل، ومعها الأضواء الخافتة في الجزيرة.

أخذت تظهر بين وقت وآخر أضواء السفن، عابرةً المحيطات، وبعض السفن والزوارق الصغيرة التي تعبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر، ذلك الشق الهائل الذي يجمع بين البحر المتوسط والمحيط الهندي من طريق قناة السويس ومضيق قوبال **Gubal** ومضيق باب المندب، ومن طريقه تصل البواخر إلى خليج عدن والمحيط الهندي. ويُعَدّ من أدفأ البحار في العالم، وأكثرها احتواءً على تنوع كبير من الموارد الحيّة[2].

يبدو أنّ الرياح والأمواج قررت هذه المرة مشاكستنا، مشاكسة محفوفة بالمخاطر، وكأنها تختبر جلَدنا في هذه الرحلة الليلية، وكدنا نتعرض للغرق عندما أوكل قائد الزورق دفة القيادة إلى أحد مساعديه، فعجز عن مواجهة عاصفة مفاجئة من الأمواج. لكنّ ذلك لم يدم إلا لوقت قصير، إذ سرعان ما عاد إلى البحر صفاؤه وهدوءُه الجميل، إلى درجة أننا خلدنا إلى النوم بلا خوف. ولأن الجوّ كان حاراً في جوف الزورق، انتقلتُ إلى السطح أبحث عن نسمة هواء بحرية أملأ بها صدري. كان هدير محرك الزورق، وهدير أمواج البحر، وصوت المياه التي يحركها في الأسفل، هي الوحيدة التي تعكّر سكون الليل.

بعد تناول طعام السَّحور خلدنا إلى الراحة، ولم أفق إلا على صوت بحارة الزورق وهم يصيحون بفرح: "نحن في أرخبيل حنيش وجبل زقر". صعدتُ إلى السطح، ورأيتُ "الفنار". لم تكن حنيش ضمن مهمتنا، لكننا كنّا نحمل رسائل لعمال الفنار، أرسلها أهاليهم معنا، وبعض المواد

1- التي كانت مقسَّمة الى ميون سركالي وميوني كومبني، وفيها مقرّ الحاكم البريطاني، وميون بتون حيث يقع الفنار. وهذه التسميات استمرت حتى الاستقلال، واستُبدلت بها لاحقاً تسمية ميون الشعب وميون الثورة وميون بتون.

2 - يبلغ طول البحر الأحمر من الشمال الغربي عند السويس (عند 300N) إلى مضيق باب المندب (عند 300 120 نحو 1200 ميل، أي نحو 1930 كيلومتراً. أما عرضه، فيراوح ما بين 280كم2 - 360كم2. أما مساحته الكلية فتبلغ 43000 كيلومتر مربع.

الغذائية والوقود حيث أنزلناها. كانت فرحتهم كبيرة بنا نحن القادمين من عدن الحبيبة الخارجة من معارك حرب التحرير ضد الاحتلال، والتي تعيش أفراح الاستقلال وأعراس النصر. أما عمال ذلك الفنار الذين يتبعون مصلحة ميناء عدن، فقد احتفلوا بهذه المناسبة الغالية على طريقتهم الخاصة.

تقع مجموعة جزر حنيش، التي تُسمى أيضاً أرخبيل حنيش، عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، في مواجهة باب المندب، وتخضع لسيادة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. يوم زرتها لم تكن هناك دعاوى لإريتريا بتابعية الجزيرة لها، إذ لم تكن هناك دولة بهذا الاسم، بل كانت إريتريا جزءاً من الإمبراطورية الإثيوبية التي لم تُثر في يوم من الأيام أية مشكلة مع اليمن بشأن هذا الأرخبيل. وفي تلك المنطقة أيضاً مجموعة أخرى من الجزر الأقل أهمية، مثل جزيرة "أبو عيل"، وجزيرة "زقر" التي مررنا بها، وجزيرة "كمران" التي كنا في الطريق إليها.

لكن فيما بعد، وبعد انفصال إريتريا عن إثيوبيا، واستقلالها عام 1991م، أقدمت على احتلال جزيرة حنيش الكبرى اليمنية في كانون الأول/ ديسمبر عام 1995م. وهذا الأرخبيل لا يقلّ أهمية بالنسبة إلى الملاحة عن باب المندب وجزيرة بريم[1].



انطلق بنا "الغزال" من جديد وسط أمواج شديدة تكبر وتكبر، ورفرفة نوارس البحر التي ودعتنا حتى مسافة محددة قبل أن تعود إلى الشاطئ. وكان الصيام والحرّ الشديد يزيدان من عطشنا ومن صعوبة السفر، فنال منّا الإرهاق أبلغ حدّ، لكنه لم يثننا عن مواصلة رحلتنا نحو جزيرة كمران. كنّا

1 - هي أهم الجزر الاستراتيجية في المنطقة، إذ إنها تشطر المجرى المائي إلى قناتين: قناة شرقية عرضها ميلان، وعمقها أقل من 1000 قدم، وقناة غربية عرضها 9 أميال، وعمقها 1000 قدم، تسير الملاحة عبرها غالباً.

ما بين الشمس والبحر، لكن بين حين وآخر كانت بعض الجزر الصغيرة تطل برأسها وتخرجه رويداً رويداً. ومن بعيد كانت تتراءى لنا بعض القُرى والمدن المتناثرة على الشاطئ، وأهمها مدينة الحديدة التي كانت بيوتها تبدو من بعيد جميلة.

كانت الشمس تأفل نحو المغيب، لكنها حين اختفت خلّفت وراءها غسقاً أحمر، كأنها ذاهبة لتستحمّ في قعر البحر، وهي تفعل ذلك هنا منذ آلاف السنين.

أخذنا نقترب من جزيرة كمران[1]، وعلى يميننا كنا نشاهد ميناء "الصليف"، واستقرّ الزورق في مرساه الجديد في الميناء الصغير، حيث كان في استقبالنا مسؤولو الجزيرة ومواطنوها وهم يهتفون للثورة، ويلوّحون بأيديهم ترحيباً بنا. وكالعادة، كان حرس الشرف يصطفّ في طابور طويل. وفي مقدمة الجميع الشاب المناضل الفدائي عبد الله محمد الكمراني، الذي قدم من عدن مع أخيه إبراهيم الذي أصبح قائداً – فيما بعد – للواء الصواريخ، والذي استُشهد (رحمه الله) في أحداث كانون الثاني/ يناير 1986م.



المحافظ علي ناصر محمد وعبد الله كمراني وناصر هيثم في جزيرة كمران (كانون الأول/ ديسمبر 1967)

1 - كان عدد سكانها عام 1967م 4500 نسمة، غير أنه انحدر في عام 2006م إلى 2512 نسمة، بحسب آخر تعداد سكاني، ويعود ذلك إلى هجرة الأسر من الجزيرة نحو اليابسة والبر، ولو كانت الأوضاع مطمئنة لمّا هاجر الناس. المصدر: عرفات مدابش، موقع التغيير "كمران جزيرة منسية": 2006/12/4.

كان عبد الله الكمراني يلبس ملابس كاكية، وقبعة ليس لها علاقة بزيّ الجيش أو الشرطة أو الأمن أو الميليشيا. وبعد مراسم الاستقبال والترحيب الشعبي الحارّ الذي خفّف من متاعب الرحلة والإرهاق الذي كنا نعانيه، صحبنا مضيفونا إلى "دار الضيافة"، وكان هو نفسه سكن الضابط البريطاني، أو ما يطلق عليه "الملك غير المتوج"[1] في الجزيرة.



قصر الضابط البريطاني

احتلّ البريطانيون الجزيرة للمرة الثانية عام 1915م نظراً لأهميتها الاستراتيجية[2]، ولمنع وصول الإمدادات التركية إلى اليمن ومنع الألمان من دخول البحر الأحمر، ولاستخدامها قاعدةً لمراقبة

1 - يوجد في الجزيرة ثلاث تجمعات سكانية ، فإلى جانب العاصمة كمران يوجد قرية مكرم عند الساحل الغربي وتبعد 8 كم عن العاصمة وهي موقع لتجمع الصيادين ، وفي اقصى الجنوب تقع قرية اليمن وفي نهاية الجنوب الغربي يوجد واحد من اجمل المواقع الشاطئة في الجزيرة وهو عبارة عن واحة من اشجار النخيل والدوم ، وشواطئها رملية صافية ومياهها زرقاء.

2 - إنها جزيرة كمران التي تبعد عن سواحل اليمن الغربية بحوالي ستة كيلو مترات من بعض أجزائها فيما تقترب من الساحل اليمني من جهات أخرى وتعد كذلك من أكبر الجزر اليمنية من حيث مساحتها التي تقدر بـ101كم2 فيما يصل عدد سكانها نحو 11 ألف نسمة حيث تحتضن الجزيرة عددا من القرى المأهولة مثل فراع ويمن ومكرام. وقد أتى اهتمام المؤرخين نتيجة لأهمية الجزيرة الإستراتيجية التي كانت بحسب العديد من المؤرخين من أكثر المناطق اليمنية التي تعرضت للاحتلال إذ احتلها البرتغاليون عام 1513م قبل أن يدخلها المماليك في العام 1515م ، ليعود البرتغاليون لاحتلالها مرة أخرى في العام 1517م بقيادة لوب سوليز وقد احتلتها بريطانيا للمرة الأولى في العام 1867م قبل أن يطردهم منها العثمانيون عام 1882م ليؤسسوا فيها محجراً صحياً للحجاج حتى عادت بريطانيا لاحتلالها مجدداً في الحرب العالمية الأولى عام 1915م، حيث عينت مندوباً لإدارتها بالرغم من أنها لم تعلن ضمها لملكيتها . وعلى الرغم من ذلك تعد الجزيرة إحدى أهم المحميات الطبيعية التي تضم عددا من الأشجار والطيور النادرة والغابات الخضراء العائمة على الماء وتشتهر الجزيرة بوجود عدد كبير من أشجار المنجروف وأشجار الدوم والنخيل والأعشاب والشعب البحرية ، والإسفنج وقنافذ البحر والسلاحف والشعاب المرجانية. كما يوجد في الجزيرة العديد من الحيوانات مثل الجمال والغزلان والكثير

الموانئ المجاورة، ويقال إنه سُجن في هذه الجزيرة باني مصر الحديثة محمد علي باشا، وجدّدها الملك فاروق.

الجوّ جميل، والطقس رائع. امتلأ صدري بنسيم البحر العليل وبدفء أبناء جزيرة كمران السمر ذوي النفوس الطيبة والأفئدة الرقيقة والقلوب الليّنة. الطيبة، نبع الصدق، النبل، الكرم، الأخلاق. صفات تميِّز أبناء هذه الجزيرة وسُكان تهامة، فهم من الذين ينطبق عليهم حديث الرسول "صلّى الله عليه و سلم" إنهم ألين قلوباً وأرقّ أفئدة.

ومقارنةً بجزيرة "ميون" التي كنّا قادمين منها، تتميز جزيرة "كمران" بالحركة والنشاط الزراعي، وتعيش فيها طائفة من الحيوانات البرية كالغزلان وحمر الوحش، ويغلب على حياة السكان طابع الألفة والتقارب. لكن الأمر الذي أحزنني جداً، أنني وجدتُ رؤوس غزلان على أطباق الطعام التي قدموها إلينا بالإضافة إلى رؤوس خراف، ربما مبالغةً في تكريمنا. وقد قيل لي إنّ آلاف الغزلان وحمر الوحش كانت تعيش في الجزيرة، وكانت محميّة، حيث كان الضابط البريطاني يمنع اصطيادها، وتكاثرت إلى أن وصلت إلى أكثر من 15000 غزال، لكن بعد رحيله أخذت تتعرض للقتل والإبادة من قبل الأهالي بلا رحمة. وقد تألمتُ كثيراً لذلك، وأمرتُ بمنع اصطيادها حمايةً لهذه الثروة الحيوانية بعد أن رأيتُ كيف يلاحقونها بسيارات "لاند روفر"، وهي تركض هنا وهناك مذعورةً قبل أن تسقط برصاص البنادق.



حمار الوحش

من أنواع الطيور المهاجرة وتؤكد المعلومات الرسمية البريطانية أن الجزيرة كان فيها حوالي 20 ألف غزال في نهاية الستينيات.. ومن أجمل الأماكن الطبيعية التي تزخر بها الجزيرة الواحات الخضراء للعديد من أنواع الأشجار كما هو الحال في الوادي الذي يطلق عليه "حديقة باريس."كما تعد الجزيرة إحدى أهم مناطق الجذب السياحي حيث يقصدها السياح من مختلف أنحاء العالم للاستمتاع بمناظرها الطبيعية الخلابة وممارسة عدد من الرياضات المائية مثل السباحة والصيد والغوص ..

وبأسف شديد، فإنني عندما عدتُ لزيارة الجزيرة مرةً أخرى في شباط/ فبراير عام **1997**م، لم يكن قد بقي فيها غزال أو حمار وحشي واحد، إذ انقرضت جميعها على أيدي القناصين، ولم أجد أثراً للأرشيف الذي تركته تركيا وبريطانيا، وكذلك أرشيف الجبهة القومية الذي يحتوي على كثير من الوثائق المهمة التي كان يجب الحفاظ عليها.

تقع جزيرة كمران على بعد **200** ميل شماليّ جزيرة بريم (ميون)، وتتحكم برأس الكثيب وشبه جزيرة الصليف، وتبعد عن الصليف مسافة **6** كيلومترات على الساحل اليمني المطل على البحر الأحمر. وقد احتلتها بريطانيا عام **1915** م بعد التهديد الذي شكله دخول تركيا الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا. وبمقتضى "معاهدة لوزان" التي وُقِّعت عام **1923**م، انتهت بنحو قاطع سيادة تركيا عليها وعلى غيرها من جزر البحر الأحمر، وكانت تحكمها الإمبراطورية العثمانية التي تنازلت عنها للدول المتحالفة، على أن تقرِّر مصيرَ هذه الجزر الأطرافُ المعنية بالأمر، كما قضت المادة السادسة عشرة من المعاهدة، دون أن يجري في الواقع تحديد تلك الدول المعنية، الأمر الذي ترك السيادة على هذه الجزر موضع تنافس بين الدول الاستعمارية، رغم أنّ معاهدة "لوزان" أشارت إلى إشراف بريطانيا مؤقتاً على الجزر، لغرض استخدامها محجراً صحيّاً للحجاج الذين يتوجهون إلى ميناء "المدينة" شمالاً. غير أنّ لندن انتهكت المعاهدة عام **1949**م حين أعلنت أنّ هذه الجزر جزء من ممتلكاتها الإمبراطورية. واستمرت الحال حتى الثلاثين من تشرين الثاني/ نوفمبر **1967**م، حيث آلت سيادتها إلى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. وكانت زيارتي لها بمثابة تدشين لعهد السيادة اليمنية الجنوبية على الجزر.

فور وصولنا إلى الجزيرة صباح الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر، اتجهنا صوب دار الشعب، تلك الدار التي كان يحلّ فيها الحاكم البريطاني، لنرتاح ونُعدّ برنامج العمل. وفي المساء عقدنا اجتماعاً مع المسؤولين في الجزيرة، بحثنا فيه الأوضاع السياسية والعسكرية ومتطلبات الجزيرة من الخدمات العاجلة. وفي صباح اليوم الثاني قمتُ مع فريق العمل بزيارة تفقدية لعدد من قرى الجزيرة. وما زلتُ أتذكر أنّ امرأة قروية كادت تشارف على الموت جراء نزف تتعرض له من ولادة عسيرة، فقام المساعد الصحي والممرض اللذان كانا في قوام الفريق بواجب الإسعاف الفوري لها، وأنقذاها من الموت المحقَّق، وقد تساءلتُ في نفسي:

كم من أبناء الجزيرة مروا بمثل هذه الحالات، فقضوا نحبهم بسبب غياب الخدمات الصحية، ولم يجدوا من ينقذهم؟

اتخذنا، في هذه الأثناء، قراراً بالشروع في توسيع الخدمات الصحية في الجزيرة دون إبطاء، وإعادة بناء محطة تقطير المياه التي توفّر مياه الشرب الصحية للمواطنين وتشغيلها، وكان البريطانيون قد هدموا تلك المحطة وعرضوا محتوياتها وأنقاضها للبيع، قبل أن يرحلوا عن الجزيرة. وكنا قد قررنا أيضاً بناء مدرسة لتعليم الأطفال.

وفي ختام تلك الزيارة، عقد الوفد اجتماعاً مسائياً بهدف تقويم الجولة بصورة عامة، وإيجاد السبل الكفيلة بمعالجة مشكلات هذه الأجزاء من بلادنا اليمنية، والتخفيف من معاناة سكانها. وتوصلنا إلى اقتراح أولي يقضي باعتماد تقسيم إداري، تكون بموجبه جزيرة "ميون" عاصمة لمحافظة الجزر، لأهمية موقعها الاستراتيجي.

وفي مساء اليوم التالي، 17 كانون الأول/ ديسمبر، أقامت القيادة المحلية للجبهة القومية مهرجاناً جماهيرياً في جزيرة كمران، ألقيتُ فيه كلمة تناولت أهمية تطوير الجزيرة والنهوض بها، باعتبار أنّ هذا من مهمات الثورة إنمائياً ووطنياً. وأشرتُ إلى أنّ عملية التطوير والإنهاض لا يمكن أن تتحقق دون مشاركة أبناء الجزيرة فيها.

"طارت" محافظة الجزر

كانت هذه بعض أفكارنا، وأحلامنا، وأمنياتنا. لكن بعد ساعات من اختتام المهرجان، وفيما نحن نعدّ العدة للعودة إلى عدن حتى نضع جميع المعنيين في صورة الحالة التي تعيش فيها الجزر، حدث ما لم يكن في الحسبان. صدر قرار بتعييني محافظاً للمحافظة الثانية (لحج)، بعد أسبوعين فقط من قرار تعييني محافظاً للجزر!! لقد فوجئتُ بإذاعة عدن وهي تذيع مراسيم جمهورية، بينها المرسومان رقم 19 و20 بتاريخ 1967/12/17م، اللذين يقضيان بإلغاء محافظة الجزر وإلغاء تعييني محافظاً للجزر، والأمر بتعييني محافظاً للحج، ثم تلقيتُ برقية عاجلة من فيصل عبد اللطيف، يطلب مني فيها العودة فوراً والالتحاق بالمركز الجديد الذي عُهد به إليَّ.

شعرتُ بالمرارة وبالأسى لهذا القرار، رغم أنّ موقع العمل الجديد بالنسبة إليّ كان أفضل، مقارنةً بحياة الجزر وما يرتبط بها من مشقّات، ذلك لأني أحسستُ بأنّ الفرصة لتكوين تصورات

حيّة عن الجزر والظروف التي تعانيها، وسبل الانتقال بها إلى الحياة الجديدة اللائقة، قد تضاءلت الآن.

كانت رحلة العودة من كمران مليئة بإحساس الخيبة، وكان هذا الشعور يلفّ جميع زملائي في الوفد، وأيضاً المواطنين في هذه الجزر. وطوال ساعات الرحلة، كنتُ أسترجع وقائع الزيارة، ولم أستطع التخلص من أجواء الألفة التي جمعتني بأبناء ميون وكمران، بل لم أستطع استبعاد صور الوجوه التي طالعتني هناك، وكانت مليئة بالرجاء في أن نقدم إليها مستلزمات العيش، حتى في الحدود الدنيا. وفضلاً عن ذلك، فإنّ الأسئلة التي تركتها المراسيم المذاعة ليلة البارحة تركت تأثيراً سلبياً على نفسيتي، حيث لم أجد تفسيراً لبعض هذه القرارات.

حالَ قرارُ تعييني محافظاً للمحافظة الثانية (لحج) دون استكمال زياراتي للجزر في المحيط الهندي، حيث أصدر رئيس الجمهورية قحطان الشعبي قراراً بتاريخ 1967/12/17م يقضي بتعيين محافظين جدداً للمحافظات الست(*)، هم:

1. **أبو بكر شفيق، محافظاً للمحافظة الأولى (عدن).**
2. **علي ناصر محمد، محافظاً للمحافظة الثانية (لحج)**
3. **جعبل الشعوي، محافظاً للمحافظة الثالثة (أبين).**
4. **فضل محسن، محافظاً للمحافظة الرابعة (شبوة).**
5. **سالم علي الكندي، محافظاً للمحافظة الخامسة (حضرموت).**
6. **محمد سالم عكوش، محافظاً للمحافظة السادسة (المهرة).**

غير أني أستعيد بالذاكرة زيارتي لجزيرة سقطرى بعد نحو خمسة أعوام من زيارتي الأولى للجزر العائدة إلى السيادة اليمنية.

---

* المحافظة الأولى: عدن بئر أحمد – دار سعد – جزر كوريا وموريا – كمران – ميون – سقطرى.
المحافظة الثانية: لحج – الصبيحة – الحواشب – العلوي – ردفان – الضالع – الشعيب – حالمين – المفلحي.
المحافظة الثالثة: يافع العليا – يافع السفلى – العواذل – دثينة – العوالق السفلي.
المحافظة الرابعة: بيحان – العوالق العليا – الواحدي – المناطق الشمالية والغربية من حضرموت – الصيعر – بلعبيد – وادي دهر.
المحافظة الخامسة: حضرموت الساحل والداخل.
المحافظة السادسة: المهرة.

كان ذلك في عام **1972**م، حين أُنيطت بي مهمات رئاسة مجلس الوزراء، وكان برفقتي مجموعة من الوزراء ومن المسؤولين الحكوميين وبعض القيادات الحزبية والعسكرية.

سقطرى... جزيرة الأساطير والقواعد الوهمية



الشاطئ الساحر والرمال الفضية في سقطرى

شجرة دم الأخوين



منذ أن قطع رحلتي إلى الجزر في كانون الأول/ ديسمبر **1968**م قرار مفاجئ بتعييني مُحافظاً للمحافظة الثانية، وأنا في شوق جارف إلى جزيرة الأساطير والسِّحر واللُّبان والنشأ والزباد و"دم الأخوين" والأشجار النادرة، جزيرة سقطرى، التي لم أستطع مواصلة رحلتي إليها بسبب ذلك القرار غير المتوقع. تلك الجزيرة التي تتمتع بموقع استراتيجي في المحيط الهندي والقرن الإفريقي وخليج عدن، ويعمل أهلها في رعي الإبل والأبقار والأغنام، وفي صيد الأسماك. ومن الناحية التاريخية، كانت سقطرى على صلة بقدماء اليونان والرومان الذين تركوا خلفهم بعض السمات المميزة للعرق الأبيض المتوسطي والعربي والعرق الزنجي والكنائس، بينما يذكر المؤرخون أنهم يعودون بالنسب إلى بطون قضاعة مهرة، وهو مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف بن مالك بن قضاعة، وكانت الجزيرة مطمعاً للإغريق والرومان والفرس، واحتفظت بأهميتها التاريخية منتجةً للبقول واللبان و"دم الأخوين"، واهتمّ بها الأوروبيون بعد اكتشاف طريق الرجاء الصالح، وغزاها البرتغاليون والبريطانيون.



قط الزباد تتركز في مؤخرته غدة دهنية تنتج مادة عطرية تستخدمها النساء في اليمن

كان سُكان الجزيرة الطيبون قد أعلنوا تأييدهم للدولة الجديدة التي وُلدت في عدن وجنوب اليمن في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967م، ورفع سعيد عمر العكبري علم الجبهة القومية في سماء الجزيرة.

بموجب قرار جمهوري، أُلحقت الجزيرة ببقية جزر الجمهورية في مديرية واحدة أُطلق عليها (مديرية الجزر)، يديرها مباشرةً مجلس الوزراء في عدن. كنتُ الآن بحكم منصبي رئيساً للوزراء، وبموجب تكليفي عام 1971م، مسؤولاً مباشراً عن هذه الجزر، بما في ذلك جزيرة سقطرى النائية في المحيط الهندي. وبعد ذلك، أصبحت منطقتا العبر وثمود تابعتين لمجلس الوزراء، لإعطاء الاهتمام الكافي بهما.



سلطان المهرة وسقطرة في جلسة شاي مع أحد المستشارين الإنكليز

لا أدري كيف تحدث بعض المُفارقات العجيبة، لكنها تحدث. رحلتي الأولى إلى الجزر في كانون الأول/ ديسمبر 1967م كانت على ظهر زورق بحري صغير اسمه "الغزال"، وهو مما ورثته

البحرية اليمنية بعد الاستقلال عن "بريطانيا"، لكن قبطانه كان بريطانياً، وقد طُرد مع البحارة والطيارين البريطانيين عندما اتخذ وزير الدفاع حينها، علي سالم البيض، قراراً خاطئاً دون علم الرئيس قحطان الشعبي، وكان أثره سلبياً على قوات البحرية والطيران، وعلى استمرار توريد قطع غيار الأجهزة والمعدات للقوات المسلحة، التي تركتها لنا بريطانيا عند انسحابها!

أما هذه المرة، في نهاية آذار/ مارس **1972**م، فقد كان بانتظاري على رصيف الميناء في عدن بارجة سوفياتية، أو سفينة إنزال كما يُقال، وهي واحدة من سفن الأساطيل السوفياتية التي تجوب البحار والمُحيطات جنباً إلى جنب مع الأساطيل الأميركية والفرنسية والبريطانية التي يمتدّ نِطاقُ نفوذها إلى ما وراء البحار، وكذلك تمتدّ مصالحها.

وفيما كنتُ أتلقى التحية من حرس الشرف السوفياتي بملابسهم الجميلة والأنيقة، تذكرتُ ارتباكي الأول يوم اصطفّ حرس الشرف اليمنيون على ظهر "الغزال" لتحيتي، ونحن في بداية رحلتنا إلى كمران وميون وغيرهما. الآن زال الارتباك، وصارت هذه المراسم جزءاً طبيعياً من حياتي الرسمية، تصادفني في كل مكان أذهب إليه.





زيارة البارجة الروسية في ميناء عدن

كل شيء جميل ومرتَّب وأنيق في هذه البارجة الكبيرة. غرف النوم، الصالونات، الردهات، الحمامات، المُوسيقا، الخدمة الممتازة. وفوق هذا، فالسفينة مجهزة أفضل تجهيز بأحدث الأسلحة، ولا يمكن أن تقارَن من قريب أو بعيد بمركبنا الصغير المتواضع الإمكانات الذي أقلّنا إلى الجزر في أول رحلة لي إليها.

لكننا، على طريقتنا اليمنية، أدخلنا عنصراً غريباً إلى هذه الباخرة للمرة الأولى في حياتها، وحياة الأسطول السوفياتي أو أي أسطول آخر في العالم، "القات!"، ما أثار دهشة قبطان الباخرة وضباطه وبحارته.

كان رفاق رحلتي هم: صالح مصلح قاسم، علي باذيب، علي صالح عباد، محمد صالح مطيع، علي سالم البيض، ومحمد سليمان ناصر، وكانوا قد اتخذوا لهم مواقع ومتكآت، وأخذوا في مضغ القات، فدخل علينا أحد الضباط الروس ليُفاجأ بما يجري على ظهر سفينته التي ترفع العلم الأحمر وتحمل شعار الاتحاد السوفياتي، المطرقة والمنجل. لا شك في أنّ المنظر بدا له غريباً وأثار دهشته، وربما أثار تأففه وهو يرى "قيادة" اليمن الديمقراطية تمضغ أعشاباً خضراء، ولم يكن ليقنعه حديث البعض عن أهمية هذه الشجرة "الملعونة" التي تأكل المال والصحة والرجال وقوت العيال، وأنها ستبقى إحدى ركائز التخلف المرغوبة اجتماعياً _ مع الأسف الشديد – والمدعومة بقوة الرغبة التي تولّدها نشوة القات الجاذبة والخادعة كذلك لدى متعاطيها.

السفينة العملاقة تنطلق بسرعة 26 عقدة، البحارة يتحركون كالنمل في دقة ونظام ومثابرة، اللون الأزرق يرسم لوحته على المكان، زرقة السماء وزرقة البحر في ألفة جميلة وحميمة، لم يبدّدها سوى صوت طائرة حربية فرنسية أقلعت من إحدى القواعد الفرنسية في جيبوتي، وأخذت تحلّق فوق بارجتنا التي وُضعت في حالة الاستنفار القصوى التي أعلنها قائد السفينة تحسباً لأيّ موقف مفاجئ، إذ توجهت أسلحة الدفاع الجوي نحو الطائرة الفرنسية المحلّقة التي تراقب تحركها وتحركات الأسطول البحري السوفياتي. واستمرّ هذا الوضع مدة نصف ساعة تقريباً، اختفت الطائرة بعدها، ومعها حالة الاستنفار المعلنة.

تنفّس الجميع الصعداء بعد أن اختفت نذر المواجهة المحسوبة!

بعدها بقليل غربت الشمس، واختفت في قلب المحيط الأزرق الشاسع المترامي الأطراف، بينما استمرت البارجة العملاقة تمخر عباب البحر باتجاه الجنوب الشرقي، وأخذ بحارتها المتعددو القوميات من بلاد السوفيات المترامية الأطراف يستعدون لحفلة فنية ورقصات متعددة الألوان، كالقوميات التي ينتمون إليها تكريماً لنا، وفد اليمن الصديق.

كان هؤلاء البحارة الشُّبان من مختلف القوميات والجنسيات يلتفون حول فكر لينين، ويأتمرون بأمر الكرملين، ويخوضون تجاربهم الأولى في المياه الدافئة، في هذا المحيط المليء بالأساطيل والسفن الحربية والغواصات وحاملات الطائرات.

بعد جلسة القات، التي أعقبها حفل البحارة الفني ورقصهم العنيف خلدنا إلى الراحة، ولم نحسّ بالتعب والإرهاق اللذين اجتاحانا في رحلة "الغزال" إلى ميون وكمران وجزر حنيش، فهذه السفينة العملاقة لا تهزّها الأمواج، ولا تؤثر فيها الرياح.



جزيرة الأحلام والأساطير والحوريات ودم الأخوين ** **والنباتات النادرة**[1].

لم يكن بوسع هذه السفينة العملاقة أن تقترب من الشاطئ كثيراً، لئلا ترتطم بالصخور، ولم يكن هناك ميناء ترسو فيه، فرست بعيداً، وانتقلنا نحن على متون القوارب، ومن القوارب انتقلنا على أكتاف البحارة الذين كانوا ينزلون إلى شواطئ الجزيرة لأول مرة في مهمة إنسانية لمساعدتنا في هذه الرحلة، وفي هذا المكان الذي نزل فيه الغزاة البرتغاليون قبل أكثر من 500 عام.

هذه هي جزيرة الأحلام التي يقال إنها موطن الطائر الخرافي العنقاء*، طائر الرُّخ الذي حمل السندباد بمخالبه وطاف به في العديد من أقطار العالم، والتي شغلت الدوائر الغربية وإعلامها

**Dragons Blood وتعني حرفياً دم التنين، وهي بالعربية "دم الأخوين".

1 - تقع جزيرة سقطرى في الجهة الجنوبية للجمهورية اليمنية قبالة مدينة المكلا، وتبعد عن الساحل اليمني نحو 300 كم. تبلغ مساحة الجزيرة 3650 كم2.

*"هذا طائر عربي شهير بحجم النسر، حول عنقه ريش في غاية الروعة، وكل جسمه أرجواني اللون، ما عدا ذيله، فإنه لازوردي، رغم أنه تتداخل مع الريش مساحات وردية، ويزدان العنق بعرف، والرأس بذؤابة من الريش، ويفرغ نفسه للشمس، وحين يتقدم به العمر يبني عشاً من القرفة وأغصان اللبان المتشبعة بالروائح العطرية، ثم يجلس فيه ويموت، وتتكون من عظامه

طوال سنوات في حربها الباردة مع موسكو، زاعمةً أنها قاعدة لهم. – لا ميناء هنا، ولا مطار، ولا طرقات، ولا كهرباء، ولا ماء، ولا مدارس، ولا مستشفيات، ولا وسيلة واحدة من وسائل الحياة العصرية... فكيف تصبح قاعدة سوفياتية؟!

استقبلَنا أهالي الجزيرة والمسؤولون فيها استقبالاً حافلاً وحارّاً جداً.

هذه هي الزيارة الأولى التي يقوم بها مسؤول كبير من عدن لجزيرتهم التي شغلت العالم ولا تزال.

بعد الاستقبال، ركبنا سيارة جيب "لاند روفر" بصحبة مأمور جزيرة سقطرى وعدد من المسؤولين، متجهين إلى عاصمة سقطرى، حديبو. انطلقت بنا السيارة في طريق صخري، وتصاعدت أعمدة الغبار، ثم اجتازت بنا طريقاً مستوياً حيث تنمو أنواع غريبة من الأشجار ذات الارتفاع المنخفض والأغصان الملتوية المجردة من الأوراق تقريباً. بلغنا مضيقاً جبلياً، وهناك ودّعنا مرافقينا، وكان علينا الصعود بعد ذلك سيراً في منحدر شديد. استغرق صعودنا أكثر من نصف ساعة، حتى وصلنا إلى حيث تعمل مجموعة من عمال الطرق في إنجاز الطريق الترابي الذي سيربط حديبو بموري. شاهدتُ العرق يتصبّب من رفاق الطريق، وثيابهم مبلَّلة وهم يلهثون من العطش والتعب، وبعضهم لم يقوَ على السَّير والصعود في مثل هذه الجبال والصخور، وكانت الشمس تظهر وتختفي وسط السُّحب التي كانت تغطي جبل حجهر الشامخ. بعد ذلك ركبنا السيارات التي كانت في استقبالنا مع عدد من المواطنين والمسؤولين من العسكريين والمدنيين، وقد كان عدد السيارات في الجزيرة لا يتجاوز ثلاث سيارات، ويعتمد المواطنون في تنقلاتهم على الجمال والحمير، وبقي أمامنا أكثر من نصف ساعة، قطعناه في تصدعات جبلية متقطعة تعلو وتنخفض، وهنا جلاميد صخرية كبيرة تغطي ساحل البحر المرتفع.

ومخه المتجمد دودة صغيرة تنمو وتتحول إلى طائر صغير، ويطير طائر العنقاء فقط حين يموت والده". المرجع كتاب سقطرى للمؤلف فيتالي ناؤومكين.



حديبو عام 1923



حديبو الآن

ها نحن الآن في حديبو* عاصمة سقطرى، وهي في الحقيقة بلدة صغيرة تحتشد فيها البيوت ذات الطبقة الواحدة التي بُنيت جدرانها من الطين، وفي أزقتها الضيقة لا نشاهد الناس تقريباً. من هنا نبدأ رحلتنا في ماضي سقطرى وحاضرها.

وجدنا الحياة البكر في قشرتها الأولى: بيوت قليلة متناثرة مبنية من الطين والحجر وسعف النخيل الذي ينتشر على مساحات واسعة، ويمتدّ حتى شواطئ الجزيرة، فتغسل مياه البحر جذوعه في عناق حميم، بينما أسراب الذباب وأكداس البعوض تنتشر فوق مياهها الراكدة، فتنقل إلى سكانها الملاريا وأمراضاً أخرى، ونادراً ما يعود الزائر من غير أن يصاب بواحد من هذه الأمراض.

هذه الجزيرة، سقطرى، احتلّها البرتغاليون والبريطانيون، لكنهم لم يتركوا فيها أي شيء يمكن التاريخ أن يذكّرهم به. غير أنني علمتُ أن كنائس يونانية قد بُنيت هنا بالقرب من حديبو، كما جاء في كتاب الضابط والكاتب البريطاني جاكوب "ملوك شبه الجزيرة".

ومن الغريب أننا لم نجد في الجزيرة فُندقاً ولا نزلاً، أو حتى لوكاندة للمبيت، ولا دار ضيافة أيضاً، فأخذونا إلى منزل صغير تدلّ هيئته على الفقر. وقيل لنا – ويا لدهشتنا! – إنه قصر السلطان أحمد بن عبد الله بن عيسى بن أحمد بن سعد بن عفرار، سلطان سقطرى والمهرة، و الذي حكمت اسرته سقطرى من 1482 حتى قيام الدولة في الجنوب!

*علي باذيب، صالح مصلح، محمد سعيد عبد الله محسن، أحمد صالح حاجب، أحمد عباد، وآخرون.



السلطان عيسى بن علي آل عفرار سلطان المهرة وسقطرى

افترشنا الأرض، ونمنا على سطح المنزل، لكننا حرصنا على أن نلتحف جيداً خوفاً من البعوض والملاريا المؤكدة التي تنتج من لسعه. وككل مكان، لم يكن في البيت ماء ولا كهرباء.

في الصباح، زرنا الدوائر الحكومية والمدرسة الابتدائية والوحدة الصحية، المؤسستين الوحيدتين بعد 129 عاماً من الاحتلال. حرصنا على التقاء المواطنين. وزرتُ مركز الشرطة الذي تقع في أسفله غرفة صغيرة هي سجن للمعتقلين، وفي مقدمتهم سلطان المهرة وسقطرى نفسه.

هذا السلطان هو عيسى بن أحمد، سلطان سقطرى والمهرة، وهو من سلالة القائد العربي محمد بن عامر بن طوعري بن عفرار* الذي تصدى هو ومقاتلوه لأول محاولة استعمارية للجزيرة، وقد أبلى بلاءً حسناً حتى استُشهد مع أكثر من مئة وخمسة وعشرين مقاتلاً رفضوا الاستسلام والهدنة مع العدو، ولم يبقَ منهم إلا رجل أعمى بقي مختبئاً في أحد أركان القلعة، وعندما أمسكوا به قال لهم: إنني أرى شيئاً واحداً، هو الطريق المؤدي إلى الحرية. ويعترف البرتغاليون بأنها أسوأ تجربة في حروبهم الخارجية بعد أن قُتِلَ عدد من جنودهم وضباطهم بالسيوف والرماح والحجارة في 13 كانون الأول/ يناير 1507م، وقد حوّلوا مسجد مدينة السوق إلى كنيسة، وقلعتها إلى قلعة القديس ميخائيل، ولم تصمد قواتهم أمام الحصار والمقاطعة التي فرضها عليهم السكان، والوباء

* هو نائب والده السلطان المهري عامر بن طوعري بن عفرير، الذي حكمت أسرته المهرة وسقطرى حتى عام 1967م، ومن سلالة أسرته السلطان الأعمى الذي رفض بيع سقطرى للكابتن هنس عام 1834.

الذي فتك بها في هذه الجزيرة، وقد حلّت لعنة سقطرى على الغزاة البرتغاليين والفرنسيين والبريطانيين وغيرهم.

حرصتُ على أن أسألهم عن الأسباب التي أدت إلى اعتقالهم، وأمرتُ بالإفراج عنهم. وتوقفتُ عند شخص قصير يلبس إزاراً (فوطة) وسألته عن أسباب اعتقاله، فأجابني: (محكوم). كررتُ السؤال، فردّد الكلمة ذاتها وهو خائف ومرتبك، وشعرتُ بأنه مقتنع بسجنه الصغير داخل السجن الكبير في جزيرة سقطرى.

كانت الجزيرة تعيش صوراً من التخلف يعجز اللسان عن وصفها، وليس القول إنها ما زالت في عهد القرون الوسطى مبالغاً فيه، ليس فقط في مجال انعدام العمران والمدنية، بل تبدو ملامحه ظاهرة في حياة الناس البدائية أيضاً، وطبيعة علاقاتهم ومستوى معيشتهم. فقد كانت جميعاً شبيهة بما أوردته كتب التاريخ والأسفار عن مجاهل العالم المنسيّة الغارقة في ظلام القرون السحيقة... إنها الحياة البدائية بلا تجميل!

سقطرى، التي كانت جزءاً من سلطنة المهرة، استُخدمت حتى قبيل انتصار ثورة 14 أكتوبر معسكراً لتدريب فلول المرتزقة الأجانب الذين يُزَجّ بهم في الحرب الأهلية في شمال الوطن إلى جانب الملكيين. وكانت فضلاً عن ذلك منطقة أو محطة مهمة ضمن استراتيجية الغرب الخاصة بشبه جزيرة العرب وشرق إفريقيا وشرق السويس، ولم يفكر البريطانيون في استخدامها للأغراض العسكرية البحرية، بسبب استحالة الوصول إليها من طريق البحر طوال ستة أشهر من السنة، هي أشهر الجَزر في لعبة البحر الأبدية: (خلال) المدّ والجَزر تنقطع المواصلات الجوية والبحرية أثناء هبوب الرياح القوية، وقد حدثت حادثتان شهيرتان: الأولى مع الأستاذ عبد الله محيرز، عند زيارته للجزيرة، حيث غادرت طائرته، فلم يتمكن من السفر لانقطاع المواصلات، فبقي ولم يسافر لأكثر من شهر، وألّف كتاباً في هذه الفترة عن الجزيرة. والأخرى مع المستشرق الروسي فيتالي ناؤومكين، الذي أيضاً علق في الجزيرة لأكثر من شهر، فألّف كتاباً عنها وتعلّم اللغة السقطرية، وقد شاهدتُه وهو يتحدث اللغة السقطرية في مدينة حديبو، وشاهدته يفرك قطعة من الخشب بأخرى، لتوليد النار بالاحتكاك قبل اختراع الكبريت. هذان العالمان استفادا من وقتهما بدراسة اللغة وتأليف الكتابين اللذين أشرنا إليهما آنفاً، ولو كان أحد آخر غيرهما، لاهتمّ بصيد الظباء والوعول والماعز وغيرها من الحيوانات النادرة في الجزيرة.

لا يتكلم المواطن في جزيرة سقطرى لغة محددة، بل ما زال يتفاهم بما اصطاده من اللغات القديمة دون أبجدية محددة، وقد أُطلق عليها افتراضاً اسم "اللغة السقطرية"، واكتُشف أنها فرع عشوائي للغة الأمهرية (الحميرية).

ولا شك في أنّ الثورة عُنيت بدرجة أساسية بإحلال اللغة العربية في الجزيرة ضمن برنامج بعيد المدى ينطلق – قبل كل شيء – من أهمية تيسير التعليم لأبناء الجزيرة من الأطفال والشبان من الجنسين.

حين وصلنا إلى حديبو العاصمة، عرفنا أن افتراضات التخلف، والكلام عن الظلام الذي يلفّ الجزيرة شيء، والواقع شيء آخر. إنه صورة مخيفة لا يمكن محوها دون قيام حملة استثنائية من البناء والتمدين والعمل الميداني المضني. إنّ ما نراه يفوق كل تصور: لا ميناء، لا طرق، لا أبنية. لا مياه للشرب، لا كهرباء، لا وحدة صحية. لا فسحة صالحة لإنزال طائرة، ولو خفيفة. لا هيئة تتولى تنظيم الحياة، أو على الأقل تنظيم أعمال الصيد. وفضلاً عن هذا كله، لم يكن ثمة في الجزيرة سوى سيارتين حكوميتين، كما أشرت آنفاً، لا طرق معبدة _ أو حتى مستوية _ تمكّنهما من الانطلاق خارج دائرة العاصمة والوصول إلى مناطق أخرى في الجزيرة!

كانت مهمة الوفد الأولى تقضي بوضع خطة عملية للنهوض بالجزيرة، خطة تولي الزراعة وصيد الأسماك أهمية خاصة، وتعمل في الوقت نفسه على إنشاء المدارس ومشاريع المياه والوحدات الصحية، وشقّ الطرقات وبناء المطار.



مياه الجزيرة مناسبة لمعيشة أجود أنواع الأسماك وتكاثرها في المحيط الهندي، وكنا نشاهدها بالقرب من الشواطئ، من شدّة نظافة البيئة والماء والرمال البيضاء والزرقاء. وأتذكر أنني كنتُ في

رحلة حول الجزيرة بالطائرة العمودية، وشاهدتُ من الجو سرباً من الأسماك يسبح في المياه، وقد انصبّ اهتمامنا _ فيما بعد _ على تطوير الثروة السمكية، بدءاً بإقامة ميناء للصيد في الجزيرة وثلاجات لخزن الأسماك. غير أنّ المشروع تعثّر ولم يرَ النور، بسبب الصعوبات التي واجهها الجانب السوفياتي في تحقيق ذلك. تُرى، كيف صَدَّقَ البعض أن السوفيات شيّدوا في الجزيرة قواعد عسكرية، فيما هم عجزوا عن بناء رصيف لاصطياد الأسماك فيها؟! وأتذكر أننا اضطررنا حين ازداد الحديث عن وجود قواعد سوفياتية في الجزيرة إلى أخذ رجال السلك الدبلوماسي الأجنبي في عدن ورجال الصحافة والإعلام الأجنبي والمحلي إلى الجزيرة للتأكد من صحة نفينا تلك الشائعات، ولكنها الحرب الباردة بين القطبين التي كانت تؤجّج هذه الادعاءات!

وفي سقطرى إحدى أندر النباتات في العالم، هي شجرة "دم الأخوين" السخية في انتشار أغصانها على رقعة واسعة من الفضاء، وكأنها تستوقف المارة لتتحدث عن ماضي هذه الأرض المنسيّة الزاخرة بالثروة والعطاء، وهي شجرة معمَّرة يبلغ ارتفاعها أكثر من ثلاثة أمتار، سميكة الجذع والفروع، ثنائية التفرع، وتتكون أوراقها السيفية الحادة في نهاية الفروع، وتوجد الأزهار في عناقيد زهرية متفرعة في نهايات الفروع أيضاً. وأجزاء الزهرة محاطة بغلاف زهري مكوَّن من ست فلقات، والثمار لُبيّة كروية الشكل تحوي بذرتين أو ثلاث بذرات.

تنمو الشجرة طبيعياً على ارتفاع **500** متر عن سطح البحر، كما هي الحال في بلدة مومي بالجزيرة، حيث يكثر انتشارها، وتبدو للناظر إليها من بعيد وكأنها مظلة مفتوحة، وقد ذكرها الهمداني في كتاب (صفة جزيرة العرب) لدى الحديث عن جزيرة سقطرى، فقال: "وبها دم الأخوين وهو الأبدع". ونوع جزيرة سقطرى فريد ولا يوجد في أيّ مكان آخر، ويسمونه هناك (الداراقونس). وهناك نوع آخر من الجنس نفسه، اسمه المحلي (العراب) ويوجد في المرتفعات الجبلية مثل لودر ومودية والجبال المحيطة بمدينة المكلا.





تحتوي شجرة دم الأخوين على عصارة فيها راتنج، هو المعروف بدم الأخوين، وهو سائل أحمر تفرزه الساق والفروع. يُجمَع الراتنج بآلة حادة من تجاويف يتجمع فيها ويُستخرَج بعد قطع جذع الشجرة. والراتنج الذي يتكون على الفروع بحجم الفصوص هو أحسن درجات المادة.

تدخل عصارة دم الأخوين في صناعة الورنيش، وفي صناعة الرخام، وفي صناعة المراهم، وحبر الطباعة وغيره. وفي سقطرى تزيَّن به جدران المنازل من الخارج، والأواني الفخارية.

أما فوائده الطبية، فيعتقَد أنه ينفع في علاج المغص بتذويب قدر ملعقة صغيرة ونصف من مسحوقه في كأس ماء، ولا تتناوله المرأة الحامل لأنه يسبب الإجهاض. وهو شديد القبض ويقطع النزف من أيّ عضو كان، ولهذا يستخدم مادة مطهرة تُدَاوَى بها الجِرَاح. وأسطورة دم الأخوين إشارة إلى أسطورة هندية يُحتمَل أن السقاطرة اتخذوا منها اسم دم الأخوين. وتذكر الأسطورة أنّ التنين كان في صراع دائم مع الفيل، فكان التنين يلفّ جسمه حول خرطوم الفيل ويعضّه وراء أذنه

ويشرب من دمه، وفي إحدى المرات التوى التنين حول خرطوم الفيل وراح يعضّه ويشرب من دمه، فسقط الفيل الضخم على التنين فسحقه تحته، فاختلطت المادة التي خرجت من جسم التنين بدم الفيل. وهكذا جاءت تسمية الشجرة باسم دم الأخوين، أي إنه صراع الحياة والموت الأبدي. وربما دلّ هذا على أنّ الهنود كانوا يسكنون الجزيرة منذ ألفي سنة*.

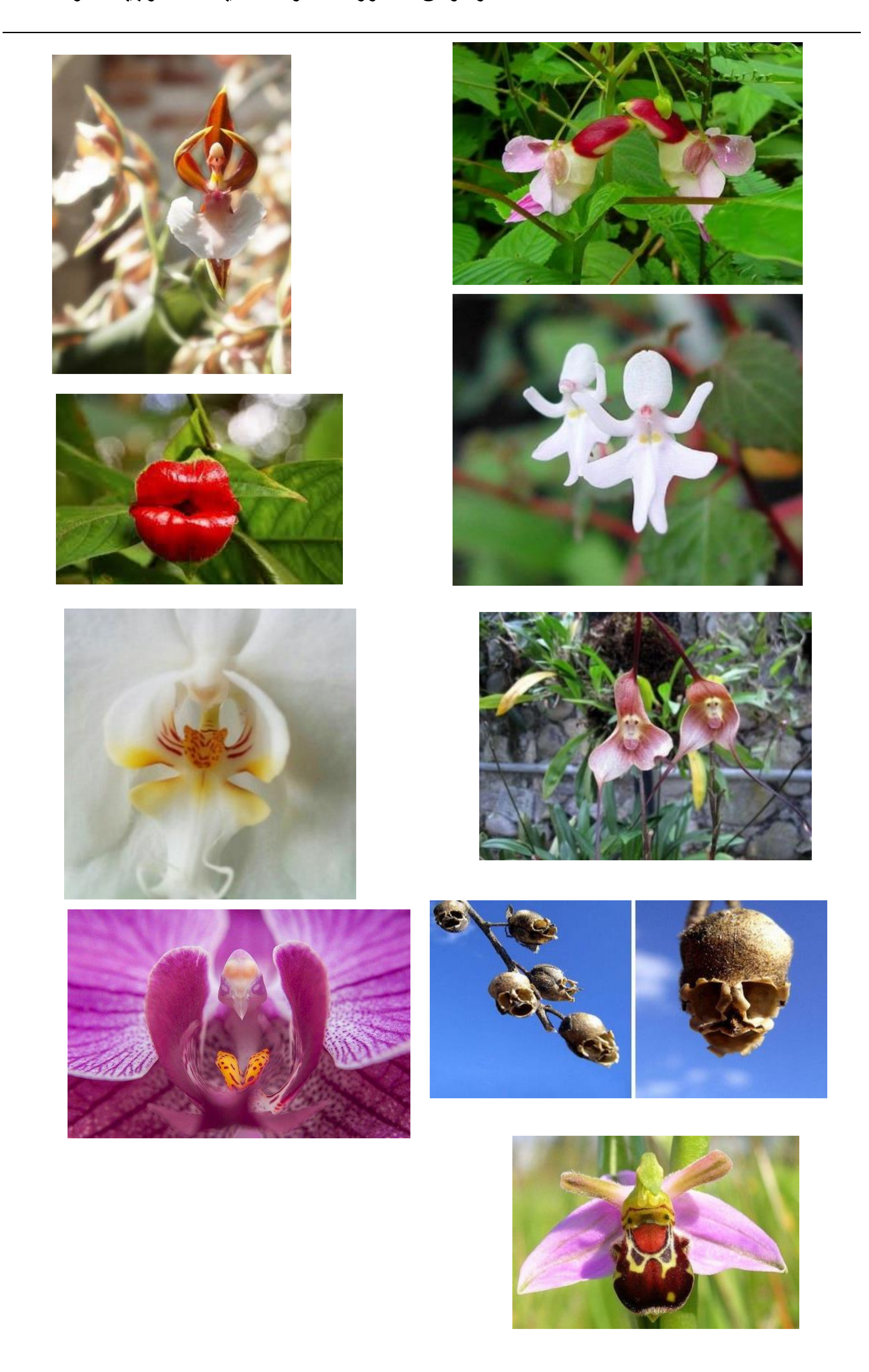
وفي الجزيرة أيضاً ألوف الأنواع من النباتات والحيوانات البرية[1]، مئات منها تُعَدّ غريبة وفريدة في العالم كله، كما حدثنا عنها الدكتور علي عوض، ومأمور الجزيرة آنذاك سالم الحنكي، الذي كان يتغزل بالجزيرة وبناتها ذوات العيون الخضر والزرق(*) والشعر الأشقر، وبجبالها وأشجارها وطيورها النادرة.

تمتلك الجزيرة نباتات لا تكاد توجد إلا على ظهرها فقط، ولا يوجد لها مثيل. على سبيل المثال، يوجد 1390 نوعاً من الزهور التي تتميز عن مثيلاتها في جميع أنحاء الكرة الأرضية برقّتها وجمالها. ويبرز جمال الجزيرة في حياة العزلة التي تعيشها بعيداً عن إفريقيا وشبه الجزيرة العربية، ما أدى إلى مستوى فريد وغير مألوف من الاستيطان الحيوي على الجزيرة، إضافة إلى وجود أنواع من الزهور تختلف كثيراً عن الشكل التقليدي الذي نعرفه، مثل: "زهرة الببغاء والبطة والقرد والنمر" وغيرها من بديع أشكال الزهور.

* المصدر: تاريخ ما أهمله التاريخ لمحات من تاريخ جزيرة سقطرى لمحمد عبد الله بامطرف.

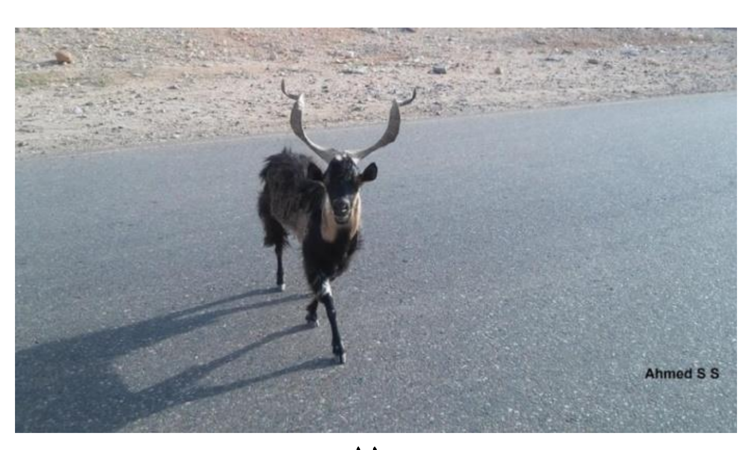
1- تتميز الجزيرة بتنوع نباتاتها التي تفوق 850 نوعاً من أشجار العنبر، إلى التين البري، إلى العناب وأنواع أخرى كثيرة ونادرة، منها شجيرات تحتاج إلى قرون لكي تنمو، وعلى ازهارها يتغذى النحل البري. ويُعَدّ العسل الأفخر والأغلى في العالم في الجزيرة، وهذا الإنتاج مهدَّد بالنهب والضياع، ويبلغ سعر الكيلو منه 180 دولاراً.

(*) وقعت جزيرة سقطرى تحت الاحتلال البرتغالي في العصور الوسطى.



إضافة إلى ذلك، تستهوي البعثات العلمية والسياحية تصوير الحياة الطبيعية في سقطرى، وتمايز المستوى الاجتماعي لسكان الجزيرة. وكان بعض المسؤولين في الجنوب يحاولون نقل الغراس إلى بعض محافظاتهم، بهدف اقتنائها في منازلهم، سواء في الريف أو المدينة، فرفضنا ذلك، لأنّ مثل هذه الأشجار .كما علمت . لا تعيش إلا في وطنها. وفي حزيران/ يونيو من عام **2018**، حدثني عبد الخالق عبد المجيد (أحد المستشارين في ديوان أبو ظبي) عن أنّ بعض المسؤولين الإماراتيين الذين كانوا في سقطرى نقلوا إليه هدية من شجرة دم الأخوين، كغيره من المسؤولين، بهدف زراعتها في حديقته، فسألته: وماذا كان مصيرها؟ كبرت؟ طالت؟ فردّ عليّ: والله يا طويل العمر، إنها يبست ولم تتكيّف هذه النبتة مع جوّ الإمارات وتربتها. وفهمتُ من بعض المسؤولين أنها يبست أيضاً، وقلتُ له إنّ هذه النبتة لا يوجد لها مثيل في العالم، ولا حتى في محافظات اليمن الجنوبي، لأنها لا تعيش إلا في موطنها سقطرى.

إضافة إلى هذه النباتات، يعيش في جزيرة سقطرى، وتحديداً في غربها، ماعز بري نادر الوجود، من صفاته السرعة الفائقة في الركض، ولديه حاسّة شمّ يستطيع من خلالها، وعن بعد، استشعار وجود جسم غريب في إطار منطقته وقدرته على تسلّق الجبال الشاهقة والمنحدرات الخطيرة. هذا الماعز البري اسمه بالسقطري (طحرر)، وكان أهل سقطرى يصطادونه قديماً بواسطة الشباك والحبال، وهو أحد الحيوانات المهدّدة بالانقراض.



ماعز الطحرر

جدير بالذكر أنّ الجزيرة صُنِّفَت كأحد مواقع التراث العالمي في عام **2008**، ولُقِّبت بأكثر المناطق غرابة في العالم، نظراً للتنوع الحيوي الفريد فيها، ولأهميتها البيئية وانعكاسها على العالم.

غادرنا حديبو بالطائرة في رحلة قصيرة إلى جزيرة عبد الكوري* القريبة من سقطرى والتابعة لها، في محاولة لتكوين صورة شاملة عن حياة الجزر. وتعرفنا من هناك إلى أوضاع جزر أخرى متماثلة في المعاناة والتخلف، ومنها جزيرتا سمحا ودرسا، وجزيرة فرعون التي تقع على بُعد 20 كم من عبد الكوري. والجزيرة مخروطية الشكل، ولها رأسان جبليان، وهي مأوى للطيور، وجبلاها مكسوّان بذَرق الطيور الأبيض، فيبدوان من بعيد وكأنهما مغطيان بطبقة من الثلج.



صورة لإحدى الآبار القديمة في جزيرة عبد الكوري، ونرى أنها تُغطى بصدفة لحمايتها من التلوث وحماية المارّة من الوقوع فيه

كانت رحلتنا بالطائرة العمودية السوفياتية (إم 8). وفي الوقت نفسه، أشرفنا على تحميل سفينة بحرية صغيرة بمختلف المأكولات والملبوسات لمواطني سقطرى والجزر الأخرى. كان المعنيون من الوفد يتقدمون بحذر إلى مكامن اختباء المواطنين، فيضعون المأكولات والملبوسات في العراء، وينسحبون بعيداً عنها لمراقبة كيف يخرج أولئك السقطريون من مخابئهم ويأخذونها بشعور ممزوج بالخوف والذعر والحاجة لتلك الهبات، ويسرعون بها إلى الاختباء في جحور الجبال الوعرة. استغرقت هذه المحاولات طويلاً قبل أن يطمئن أولئك المواطنون إلى حسن نيات إخوانهم موفدي الثورة أو القادمين من "بر عرب" كما كانوا يسموننا.

* طولها 32 كم، وعرضها 6 كم، وسكانها يعملون في الغوص بحثاً عن الأصداف واللؤلؤ، وفي صيد السلاحف والأسماك، ويصدّرونها إلى الخارج.

الفصل الثالث

من سلطان لحج إلى محافظ لحج

لحج الخضيرة[1]، أو الحوطة، هي العاصمة الجديدة للمحافظة الثانية ولما كان يسمى سلطنة العبادل، وتضمّ لحج، الحواشب، إمارة الضالع، مشيخة الشعيب، العلوي، حالمين، المفلحي، ردفان.

كان يحكمها عدد من السلاطين والأمراء والمشايخ[2]، تحت إشراف ضابط بريطاني يتخذ من لحج مقراً لنشاطه السياسي. وكان الضباط البريطانيون ومساعدوهم العرب يديرون المحميات الشرقية والغربية بكفاءة وخبرة عالية. وقبل أن يعيَّنوا في هذه المناصب كانوا يدرسون كل شيء عن هذه المناطق، عن عاداتها وتقاليدها وأعرافها وعن الحكام والسكان وعن المزاج الشعبي. لم يكن عددهم كثيراً، لكن فعالياتهم كانت عالية، حيث كانت هناك معاهد متخصصة تُعدّهم وتؤهّلهم وتدرّبهم، فكانوا يديرون الأمور بأقل التكاليف وأدنى الخسائر وبفاعلية أكثر، دون أن يتخلوا عن مبدئهم الاستعماري المعروف "فرِّق تسُدْ". وكانوا نادراً ما يلجأون إلى القوة أو الخطف أو

---

1 - لحج التي تشمّ منها رائحة التاريخ والحضارة والفن والفل والكاذي.

2 - الأمير شعفل بن علي (الضالع)، الشيخ قاسم عبد الرحمن المفلحي (المفلحي)، السلطان فضل بن علي العبدلي (لحج)، الشيخ ناشر عبد الله الصقلدي (الشعيب)، الشيخ يحيى محمد الخلاقي (الشعيب)، الشيخ بالليل الرهوي (سيف العلوي) (العلوي)، الأمير محمد صالح الحوشبي (الحواشب)، أما ردفان وحالمين، فكانتا تابعتين إدارياً لإمارة الضالع.

الاعتقال، ولا يكون ذلك إلا حين تعيبهم الحيل الأخرى، وكانت الأنظمة وقوانين مستعمرة عدن والمحميات محلّ احترام من هؤلاء.

لقد حكمت بريطانيا الجنوب أكثر من قرن وربع قرن. بل إنّ معظم أو كثيراً من رجال الثورة الذين أصبحوا فيما بعد رجال السلطة، قد عملوا على هذا النحو أو ذاك في وظائف حكومة المستعمر، وكانوا يدعمون الثورة من خلال عملهم مع الإنكليز، أي في وظائف تشرف عليها الإدارة البريطانية بحكم استعمارها المنطقة.

في سنوات لاحقة، أعدنا الاعتبار إلى هؤلاء، وعاد بعض منهم إلى جهاز الدولة "الحديث" الذي تشرف عليه قيادات قد تملك الإخلاص، وهي محل (ثقة)، ولكن تنقصها الخبرة والمؤهلات، وكانت الدولة تحتاج الكادر المؤهل أكثر مما تحتاج إلى الثوريين ومردّدي "الشعارات".

وصلتُ إلى لحج، التي عُيِّنتُ محافظاً لها في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1967م بعد أن قطعتُ رحلتي إلى الجزر عقب صدور القرار الجمهوري بذلك، كما أسلفتُ.

كانت الإدارات في لحج قد تعرضت للنهب خلال الحرب الأهلية بين الجبهة القومية وجبهة التحرير.

كانت حالة المحافظة وعاصمتها الجديدة الحوطة مزرية. حين وصلتُ إليها نزلتُ في قصر الروضة، وكان لأحد السلاطين السابقين في قلب الحوطة، واتخذتُ منه مقراً لعملي، ولاحظتُ كيف نُهبت القصور والمجمَّع الإداري الكبير وأرشيفه، التي كانت تُعَدّ جزءاً من هيبة السلطنة وتراثها، وحزنتُ على كل باب ونافذة وسجاد وحجر وقطعة رخام نُهِبَتْ من قصر الروضة، لأنني زرتُه لأول مرة قبل ذلك بثلاث سنوات ونصف للسلام والتحية على السلطان فضل بن علي الذي استضافنا في حفل إفطار رمضاني مع عدد من المسؤولين عام 1964م، وشاهدتُ حينها السجاد العجمي واللوحات والكراسي المريحة والرخام الإيطالي الأبيض الجميل، واختفى بعد ذلك الحكام ومحتويات القصر، بعد أن دار الزمن دورته السريعة والعاصفة، وقد أمرتُ حينها باستعادة ما نُهِبَ من هذه القصور والمجمَّعات.


الروضة – قصر السلطان العبدلي
كلية الزراعة اليوم

أتذكر أنني لم أجد كرسياً واحداً أجلس عليه، فجلستُ على طرف إحدى النوافذ، وتجمّع حولي بعض المسؤولين السابقين وبعض الأصدقاء القُدامى الذين عرفتهم في لحج عام 1964م عندما كنتُ مدرِّساً في المدرسة المحسنية بالحوطة.

من أين أبدأ؟! كان هذا هو السؤال الذي ألحّ عليّ في تلك اللحظة.

لا أثاث، لا سيارات، لا مسؤولين، لا موظفين في المحافظة وبقية "المديريات"، ولا سجلات. كل شيء نُهب، وأهمّ شيء أرشيف سلطنة العبادل. فقد شاهدتُ الملفات والأوراق وهي تتطاير. حزنت كثيراً لأنّ عدن ولحج وحضرموت كانت قد وُجدت فيها نواة لإدارات منظمة، عكس بقية المحميات.

تشاورنا في الأمر، أنا وبعض من كان حاضراً، لعلي أجد من بينهم من يساعدني في أداء مهمتي، لكن الكل كان متخوفاً، يتهرب من المسؤولية التي كانت جسيمة _ لا شك _ في نظري! وفي نظرهم أيضاً.

من ذكريات الأيام الأولى التي لا تُمحى، أنّ الناس الذين رأوني ألبس البِذلة فوجئوا بذلك. بِذلة كاكية قابلة لتحمُّل التراب والغبار في لحج وغيرها من المناطق التي يلائمها هذا النوع من الملابس. نموذج جديد من الحكام لم يعرفوه قطّ، وربما تساءلوا في قرارة أنفسهم: ما هذا المحافظ الذي لا يلبس المعوز الحرير، ولا يضع العمامة الحرير على رأسه، ولا ينتعل الحذاء اللامع؟! وكان هذا نموذج سلاطين لحج العبادل وغيرهم من السلاطين. وقد علَّق أحدهم على طريقة اللحوج الساخرة على هيئتي تلك، قائلاً:

– لا نعرف، أهو سائق أم محافظ؟!

على أية حال، كان لا بد أن أبدأ من هنا، من عاصمة المحافظة، ومن مكتبي أولاً. ثم أستعيد بعد ذلك تنظيم الإدارة في الحوطة التي كانت سابقاً واحدة من أفضل الإدارات بعد عدن وحضرموت، كما أشرتُ آنفاً.

كنتُ قد أشرفتُ قبل مجيئي إلى الحوطة على تقسيم المحافظة إلى عدة مديريات من غرفة العمليات بوزارة الدفاع، مستعيناً برجل كفء هو أحمد صالح الضالعي. هذا الرجل عرفته عندما عُيِّنتُ محافظاً، وقد ساعدني كثيراً في التقسيم الإداري للمحافظة، وبعد ذلك ساعدني في تنظيم وزارة الدفاع بعد تعييني وزيراً لها، مع الرائد أحمد صالح حاجب. بعد ذلك عيَّنتُ مسؤولين لكل مديرية ومركز حسب التقسيم الإداري الجديد[1]، واستكملنا الجهاز الإداري على وجه السرعة، حتى استتبّ النظام والأمن، ووُضع حدّ لبعض الفوضى والنهب الذي اشترك فيه المواطنون والعسكريون على حد سواء، في ظل غياب سلطة النظام والقانون. ومثل هذا الذي جرى في عدن ولحج ستتعرض له البلاد مرةً أخرى بعد ذلك بسنوات في 1994م إثر الحرب. وكما يحدث في كل أزمة، كان النفوذ في المحافظة تتقاسمه جبهتان: "التحرير" و"القومية"، وكانت السيطرة في لحج لجبهة التحرير و"العزّيبة"، وفي مقدمتهم سيف العزيبي الذي كان في الأصل مع الجبهة القومية قبل الدمج في 13 كانون الثاني/ يناير 1966م وقبل الخلاف مع المصريين وتحول فيما بعد إلى أحد قادة جبهة التحرير البارزين.

وكان من أبرز أبناء المحافظة، أول رئيس للجمهورية، السيد قحطان الشعبي، وثاني رئيس للوزراء، فيصل الشعبي. ومن أبرز قادتها أيضاً _ آنذاك _ علي عنتر، الذي اكتسب سمعة وشهرة بنضاله وعفويته وجرأته وصراحته. وصالح مصلح، الذي اشتهر بذكائه ودهائه. وسعيد صالح سالم، الذي ارتبط اسمه بالنضال مع ثورة سبتمبر وأكتوبر، وبأحداث مدينة الشعب 1968م، وكان رجلاً قليل الكلام، كثير الفعل. وقاسم الزومحي، الذي كان يثير الرعب في معسكرات العدو البريطاني، وكان مغامراً وشجاعاً إلى درجة الجنون، كما يقال، وهو الذي حمل رأس أحد البريطانيين إلى

1 - مديرية الصبيحة عبد الرحمن أحمد عمر، الحواشب منصور مدرم (استشهد في الحملة على مسورة ضد آل الرصاص وقتل في هذه العملية صالح بن حسين الرصاص واعتقل السلطان حسين أحمد الرصاص ونقل إلى عدن عام 1968م)، ردفان سيف حسن القطيبي، الضالع، علي شائع، لحج ناصر عمر فرتوت .

المسؤولين المصريين ليثبت لهم أنّ الثورة قد بدأت وانتصرت في قتالها الأولي مع الإنكليز، وعليهم دعمها.

هؤلاء بعض أبرز قادة الجبهة القومية من محافظة لحج، وهم: علي عبد العليم، أحمد سالم عبيد، محمد عيدروس يحيى، بالليل راجح لبوزة، عبد الله مطلق، علي بن علي هادي، محمد علي الصماتي، بخيت مليط، سيف العزيبي، عبد السلام سيف وسواهم من المناضلين الأبطال.

كان تطوير الإدارة وتنظيمها في المحافظة مهمة ملحّة وماثلة أمامي، لكن الأهم من ذلك في اللحظة الآنية تجاوز آثار الحرب الأهلية واستعادة الوحدة الوطنية. ولم يكن من سبيل إلى ذلك سوى الحوار الصادق والجاد بعيداً عن المُناورة والكذب. لم ترهبني الانفجارات وأصوات القنابل والمدافع التي كانت تدوّي في تلك الأيام في لحج، ولا محاولات الاغتيالات، لكنني استطعت إسكاتها بالحوار وحده، وبمزيد من الحوار الهادف، حتى هدأت العاصمة لتبدأ بعد ذلك جولة أخرى في ردفان والصبيحة، وما سُمِّي حينها "أحداث الوحدة الوطنية في لحج وفي أرض العوالق".

منذ البداية أدركتُ أنّ المهمة التي تواجهني لا تقلّ صعوبة عن سابقاتها في الجزر. فمحافظة لحج تعيش الآثار السياسية المريرة لمرحلة الحرب الأهلية، وكانت ساحة للمعارك والتصفيات بين مقاتلي كل من الجبهة القومية وجبهة التحرير، فضلاً عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتوارثة عن عهود السلاطين والاحتلال البريطاني.

في نهاية كانون الأول/ ديسمبر **1967**م تسلمتُ مهمات عملي الجديد، فدعوتُ على الفور إلى اجتماع للمسؤولين العسكريين والمدنيين لمختلف المناطق والأقسام الإدارية، اجتمعتُ بهم في "غرفة العمليات" التابعة لوزارة الدفاع في المحافظة، وذلك لاستطلاع آرائهم بشأن أبرز المشاكل وأفضل طرق معالجتها. وقد ساعدني هذا الاجتماع في الاطلاع على حقائق كثيرة، والإحاطة بخريطة حدود المنطقة وتداخلاتها القبلية، على خلفية ما أحمله من معلومات منذ فترة التدريس في السلطنة قبل سنوات عدة.

غير أنّ المشكلة الأولى التي اصطدمتُ بها في تجربة بناء الجمهورية بعد التحرير، هي انعدام الخبرة الإدارية، وانعدام التصور العملي لإدارة شؤون الدولة. وهذا ما لاحظه بصدق "هيلين لاكنر" الذي كتب عن تشابه التجربتين في كل من كوبا واليمن الجنوبي بقوله: "إنّ قصر فترات الكفاح المسلح في كوبا واليمن الجنوبية، لم يساعدهما على خلق أطر بشرية مجرّبة، بسبب انعدام وجود

مناطق محررة بشكل كامل تتمرس فيها الأطر من أجل الإعداد للمرحلة المقبلة. كذلك إنّ الحدّ الزمني منع المنظمات من تعيين سياسات ما بعد التحرر. أما في فيتنام، فقد توافرت الشروط المناسبة" (الندوة العلمية لتقييم الثورة في ج. ي.د، ص3).

كان كل ما لدينا من معارف وخبرات هو ما حصلنا عليه في حقل التعليم، فضلاً عمّا حصلنا عليه في مجالات العمل السياسي والعسكري والتنظيم الحزبي والعمل وسط الجماهير الشعبية، وقد أثبتت تجربة إسقاط المناطق الريفية وتحريرها وإقامة حكم الجبهة القومية – لمرحلة قصيرة – أنّ تلك الحصيلة والخبرات ليست كافية عندما يتعلق الأمر بأسس بناء الدولة وتسيير الجوانب الإدارية، حيث سادت الاجتهادات والافتراضات النظرية الخاطئة، ما زاد في صعوبات التجربة عموماً. بالإضافة إلى التنظيرات الخاطئة والأطروحات القادمة من بيروت بتدمير الدولة القديمة وبناء جهاز إداري جديد.

المحافظة الثانية، وعاصمتها الحوطة، وريثة عدد من السلطنات والإمارات والمشيخات، كما ذكرت، وكان هذا الواقع، تحديداً، مشكلة المحافظة التي كان عليها أن تصهر مجمل مكوّنات هذه الكيانات في وحدة إدارية ووطنية منسجمة في حدّ ذاتها ومتآلفة مع أطراف الجمهورية الأخرى، في وقت ما زالت تأثيرات الحرب الأهلية ماثلة فيه، بوجود نفوذ مميّز لجبهة التحرير، سواء في مدينة لحج ومدينة صبر أو غيرهما.

كان المطلوب، كما تبادر إلى ذهني، اعتماد أساليب واقعية ومرنة في التعامل مع رموز جبهة التحرير وبقايا عناصرها، وكذلك في التعامل مع القضايا والعقد الملحّة. وعلى الصعيد الشخصي، وطّنت نفسي على الصبر وتجنّب ردود الفعل والارتجال قدر ما أمكنني ذلك، مستعيناً بما لديّ من خبرة في معرفة أمزجة مواطني المنطقة خلال فترة التدريس والقيادة الحزبية سابقاً، فوضعتُ لنفسي تصوراً يستبعد اللجوء إلى العنف أو التهديد أو القسوة، التي تنقلب – لا محال – إلى نقيض أهدافها، بل تخلق جواً من التحدي يلحق الضرر بالثورة إلا إذا تطلب الأمر ذلك.

إنّ أعمال التفجير والنسف ومحاولات الاغتيال وتخريب المؤسسات كانت الاختبار الأول للمبادئ التي وضعتها بمواجهة المشاكل، فاكتشفتُ على الفور أنّ بعض تلك الأعمال كانت ردّ فعل على الأخطاء والتصرفات غير المسؤولة لبعض القيادات والأجهزة السياسية في الجبهة القومية، وهذا ما جعلني أتشبّث بفكرة استبعاد استخدام القوة في معالجة أعمال التخريب

والعرقلة، وبتعبير آخر، استبعاد آثار نشوة انتصار الثورة. وهي النشوة التي قلّما يمكن التحكم بها، وسأجدني أحذّر منها غيري في مرحلة مقبلة، وتحديداً بعد حرب 1994م التي وقع المنتصر فيها تحت تأثير هذه النشوة، وترك الحبل على الغارب، إلى أن عبّر الاحتقان عن نفسه بالحراك الجنوبي بعد عقد ونصف.

أتذكر أنّ مجموعة من عناصر جبهة التحرير أقدمت على إلقاء قنبلة يدوية على منزلي وبعض الأماكن الأخرى في "الحوطة"، وصادف أن كنتُ في عدن التي تبعد عنها الحوطة نحو 24 ميلاً. وحين عدتُ إلى المحافظة، وجدتُ أنّ سلطات الأمن والحرس الشعبي قامت بحملة اعتقالات واسعة، وزجّت بأعداد كبيرة من أنصار جبهة التحرير وعناصرها في المعتقل (وصل عددهم إلى 150 شخصاً)، وتعرضوا للإهانة والتعسّف. انتقلتُ إلى السجن، وهناك تحدثتُ مع المعتقلين، وشرحتُ لهم صورة الوضع وعزم الثورة على مواصلة ترسيخ سلطتها وتحقيق أهداف الشعب والنظرة المتساوية للجميع، ما يضع على عاتق أبناء المحافظة مسؤولية العمل المشترك للبناء والوحدة والإخلاص للتربة الوطنية الطيبة، وضمان الأمن وعدم ترويع السكان. وقلتُ لهم إنّ الوطن للجميع، وحمايته مسؤولية الجميع، وأعمال العنف والانتقام لن تؤدي إلّا إلى المزيد من سفك الدماء، وإلى العنف والعنف المضاد، ولن تفيد سوى أعداء الشعب والوطن. نجحتُ بعد هذا الحديث في إثارة نقاش وحوار مع المتهمين استغرق حتى مطلع الفجر، وأضاف لي الكثير من المعلومات والتقديرات الجديدة لما هو أجدى وأنفع للمحافظة. ونجحتُ أيضاً في إقناع كثير منهم بتسليم الأسلحة التي زودتهم بها جبهة التحرير، فسلّموها على الفور، فأُطلق سراحهم. وصباح ذلك اليوم توجهوا إلى أعمالهم، وقلتُ لهم إنه يجب علينا أن نبدأ عهد التصالح والتسامح وبناء الوطن الذي ناضلنا من أجله جميعاً.

تنظيم إداري جديد

في اليوم التالي نظمتُ عدداً من النشاطات السياسية والاجتماعية لتنفيس أجواء التوتر والقلق والاحتقان. وحين أقول: "نظمتُ"، فإنني أعني ذلك بدقة، حيث كنتُ المسؤول الوحيد الفعلي في المحافظة. حتى القرار الجمهوري الخاص بتعييني محافظاً لم يتضمن تعيينات إدارية أخرى لدوائر المحافظة، ولم يتضمن – أيضاً – تحديد صلاحيات التشكيل الإداري.

كانت حماستي تصطدم بعقبات تفوق طاقتي، إلّا أنها لم تحدّ من اندفاعي. بدأتُ أضع تصوراً مبسَّطاً للتقسيم الإداري في المحافظة، ورأيتُ أن يتخذ ذلك التقسيم طابعاً اجتماعياً يكفل تطويق النزاعات القبلية والنعرات والتقاليد المتخلفة الموروثة عن عهد السلاطين. آمنتُ – وما زلتُ – بأنّ أجواء الثقة والعمل الأخوي تساعد في تحقيق ما يزيد على تقديرات الخطط والتوجيه. إنها السبيل إلى المبادرة والتنافس النزيه الذي يكشف لنا معدن المواطن وعمقه الإنساني والوطني وقدرته على تحمّل المسؤولية.

كان التنظيم الإداري الجديد الذي أمعنتُ النظر فيه يستهدف تذويب الفوارق والحواجز بين مراكز المحافظة ومديرياتها، وكان – حين اعتُمِد وطُبِّق – أول تقسيم إداري على صعيد الجمهورية، واشتمل على ثلاثة أقسام:

– المديرية الجنوبية: لحج، الحواشب، الصبيحة، جول مدرم.

– المديرية الشمالية: الضالع، الشعيب، حالمين والمفلحي.

– المديرية الشرقية: ردفان، العلوي، جزء من الحواشب، الملاح، الراحة، نخلين ودار الدولة.

ولمّا كان هذا التنظيم يستلزم وجود العنصر البشري، فإنّ هذا الجانب كان أقلّ تعقّداً وصعوبة من المستلزمات الأخرى المتمثلة بضرورات وجود محفوظات ووثائق وخرائط وسجلات ومعطيات ملموسة بشأن أوضاع المواطنين وملكياتهم وما إلى ذلك من شؤون المواطنة، تلك المعطيات والوثائق التي تعرضت للنهب خلال حرب التحرير والحرب الأهلية، وانفلات الإدارة الاستعمارية. حتى الأثاث والمعدات البسيطة التي كان قد وفّرها المستعمرون والسلاطين في بعض الدوائر لم يعد لها أثر.

لا أنسى أنّ ثمة عدداً قليلاً من المناضلين، من رفاقي، كانوا يشاركونني أفكاري وحماستي في العمل. ومعهم كنتُ أناقش الخطوات التي يجب تحقيقها، ولا سيما تلك التي تتصل ببناء الإدارة، وباحتواء النعرات القبلية، وفي مقدمتهم المناضل والمفكر علي عبد العليم، وعوض ناصر صدقة، ومحمد عباد الحسيني، ومنصور علي مثنى، والضابط الإداري محمد قاسم، من أبناء عدن وغيرهم...

ما هي إلّا أيام قليلة على صدور صيغة التقسيم الإداري في المحافظة، حتى حضر وفد من الحواشب (من منطقة الحرور) إلى الحوطة، حاملاً احتجاج مواطني المنطقة على ضمّها إلى المحافظة الثالثة (أبين) بدلاً من الثانية (لحج)، وطالب بإبقاء الحرور ضمن الحواشب، في

المديرية الشرقية التابعة لمحافظة لحج. وخلال الحوار أوضحتُ للوفد أنّ منطقة جعار في أبين، أقرب لهم من لحج، وأنّ هذا من شأنه أن يسهّل "حلّ مشاكلكم وتأمين احتياجاتكم بيسر"، كالخدمات والتموين والمراجعات الضرورية. وتمحور الحوار حول ضرورة التخلي عن الروابط القبلية الضيقة لأجل روابط أوسع وأكثر فائدة وأصالة. وقد علمتُ من ثنايا الحوار أنّ الاعتراض على الانضمام إلى المحافظة الثالثة ناتج من الخوف من آثار تداخل أراضي الحرور مع أراضي الحواشب، ووجود عوائد قديمة في المناطق الزراعية هناك. غير أنّ هذه المخاوف لم تصمد خلال الحوار الهادئ المقنع، فغادر الوفد وهو مطمئن إلى صواب هذا التقسيم وفائدته لأبناء المنطقة، وهذا يثبت أصالة شعبنا وتسامحه وثقته بقيادته.

في ذلك الوقت، برز في المحافظة الخامسة (حضرموت) اعتراض مماثل، حين أبدى بعض مواطني وادي حضرموت اعتراضهم على أن تتبع مناطق حضرموت الداخل إلى مناطق حضرموت الساحل وعاصمتها المكلا، وذلك تمسكاً بامتيازات سلطنة الكثيري التي كانت سيئون عاصمتها. وطالب سكان الوادي بتكوين محافظة خاصة بهم. وقد هُزمت هذه الفكرة حينها كما هُزمت مرة أخرى في عام **1978**م عندما كان عبد الفتاح إسماعيل رئيساً للدولة، حيث طرح بعضهم تقسيم محافظة حضرموت إلى محافظتين، فانبرى لهم الشاعر الكبير السيد حسين المحضار بقصيدة مغنّاة قال فيها:

لا تلقي لها سوم1   شوف قدها سومها الجبل

ورُفضَت هذه الفكرة مرة ثالثة بعد حرب عام **1994**م، حين دعا بعضهم إلى تقسيم حضرموت مرة أخرى إلى محافظتين. لكنّ الرئيس عبد ربه منصور قسّمها إلى محافظتين نهاية عام **2018**. أما بخصوص الإعمار وإعادة البناء في المحافظة الثانية (لحج)، فقد شُغلنا بادئ ذي بدء في تضميد جراح ردفان التي كانت هدفاً مستمراً للتدمير والغارات الجوية التي كانت تشنّها الطائرات البريطانية خلال حرب التحرير. ووضعنا جملة من التصورات لتحقيق إعادة بناء ما هدمته الحرب، وكان يمكن أن يتحقق ذلك بسرعة لولا تلك الدوامة من الصراعات والضغوط التي تعرضت لها الجمهورية الفتية من الداخل ومن الخارج.

---

1 - سوم: الحاجز.

كان بناء الجهاز الإداري ومعافاته من أصعب المهمات التي واجهتني وواجهت المسؤولين في المحافظات الأخرى، في ظروف تتجه عموماً إلى مزيد من الفوضى والصراع، وغياب روح الصبر والمسؤولية والتضحية لدى البعض.

غير أنّ هذا لم يكن ليشغلني آنذاك، أكثر من متابعة اتجاه الأحداث السياسية على صعيد التجربة التي كنا نبنيها. فقد ازدادت الأسئلة إلحاحاً عن طبيعة خياراتنا وأفضل الطرق الإدارية التي يمكن اتباعها.

كان مقال عبد الله الخامري – رحمه الله – في العدد السادس من صحيفة (الثوري)* الناطقة باسم الجبهة القومية، في الثلاثين من كانون الثاني/ يناير 1968م قد سجل ذروة الارتباك في معرفة ما كان على القيادة العامة للجبهة القومية أن تتخذه من خطط وبرامج إصلاحية، وهو ما سنأتي على ذكره في السياق.

وهذا يسوقنا إلى أن نقطع مؤقتاً الحديث عن محافظة لحج، لنلقي نظرة على المشكلات التي كانت تواجه الجمهورية الناشئة، وتساؤلات القيادة لمواجهتها، فمحافظة لحج جزء من كل، مشترك، من الأعباء والمسؤوليات التي تواجه أي قيادي يتطلع إلى حلّها، مستأنساً بتوجيهات قيادته ورؤيتها.

---

* صدر أول عدد من الجريدة الأسبوعية "الثوري" يوم 1967/12/26م الموافق 25 رمضان 1387هـ.

الفصل الرابع

دوّامة المشاكل... دوّامة الأسئلة

دخلنا عام 1968م، وقد أصبح استقلال الجنوب حقيقة من حقائق المنطقة والعالم العربي، ولم يكن لأحد أن يشكّ في ذلك، ولكن أيّ استقلال؟ وما ثمنه؟ وكيف جرت صياغته وبناء شخصيته؟ وماذا أحاط به من مشاكل وتحديات؟

كانت القوى المناهضة لحكم الجبهة القومية كثيرة ومتنوعة، وكانت قيادة الجبهة من جانبها لا تكترث كثيراً بمظاهر تنامي قوة تلك القوى ولا إلى تكاثرها. كذلك فإنها لم تضع أية خطة أو توجه لتحييد بعضها أو استيعاب بعضها الآخر أو التعامل المرن الواقعي مع رموزها وشخصياتها، بل إنّ تناقضات القيادة وكثرة الأخطاء والأساليب الانفعالية ذات الأفق الضيق، ونزعة الاستئثار، قد أضافت إلى صفوف القوى المناهضة تلك قطاعات من الجبهة القومية ذاتها والفئات ومجموعات قبلية، هي في واقع الأمر، وتاريخياً، مع الثورة ومع حكم الجبهة القومية من حيث المبدأ.

لقد أوجد هذا الواقع ظروفاً جديدة تهدد الاستقلال ومستقبل الكيان الفتي. وكان علينا أن نولي الأمر اهتماماً استثنائياً عبر منطق ومفهوم جديدين، وقد جرت فعلاً "بعض" المحاولات لإحلال اليقظة الثورية لمواجهة الأخطار الجديدة التي أضيفت إلى تركة الاستعمار البريطاني الثقيلة، غير أنّ مسار تلك اليقظة سرعان ما تمخض عن حركة 20 مارس وحركة ما تسمى "27 يوليو 1968م"، بسبب بعض المواقف المتطرفة لبعض القيادات التي استفزت مشاعر الكثير من

القيادات العسكرية والمدنية الداعية إلى تطهير الجيش من شلّة العقداء، مهددة "بأننا سنجعل من جماجمهم منافض للسجائر".

إنّ انتقالنا الدراماتيكي المفاجئ من السلاح إلى السلطة، قد شكّل – موضوعياً – أرضية للخلل الذي حصل، وكان بالإمكان حصر الأضرار الناجمة عن ذلك الخلل في أضيق الحدود، لو أُحسن التعامل بواقعية وتجرد مع المعطيات الجديدة. فقد فُقدت المقاييس التنظيمية مع الزخم الجديد من الانتسابات إلى الجبهة، حيث لم يُدقَّق في الطلبات الجديدة، ولا في أهلية الأعضاء الجدد وثوريتهم وصدقيتهم، في وقت شغل فيه كثير من أولئك مواقع حساسة في النظام الجديد. وحتى القيادة الميدانية للجماهير لم تكن قائمة على قواعد ملموسة ومدروسة، فقد أُرسيت على مبادرات رموز القيادة ونشطاء الكوادر بالإفادة من الانعطافة الشعبية الجارفة لمصلحة الثورة، مع ضعف دور الحلقات الحزبية والخلايا القيادية وفاعليتها، خلافاً لدور "القيادات المحلية"، وهي شبكة المراتب والروابط والشعب التي أخذت على عاتقها مهمتَي السلطة وتعبئة الجماهير.

وإن كان هذا ينطوي على غياب الأسس التنظيمية المبدئية، فإنّ تلك الأشكال السائدة لقيادة الجماهير والتأثير فيها كانت مسوَّغة ومقبولة إذا ما أُخذ بالاعتبار ضعف التقاليد التنظيمية لدى قطاعات واسعة من شعبنا، ولم يكن ينبغي أن تتحول تلك الأشكال الطارئة إلى مظاهر دائمة كما حدث في نهاية المطاف، وزاد في نتوئها وبروزها انعدام الموقف الفكري المتكامل للجبهة، والقصور في التحليل العميق لمستلزمات المستقبل وطغيان مظاهر الاجتهاد الذاتي في اتخاذ المواقف وإطلاق التوجيهات، حتى إنّ كثيرين أغرتهم السلطة وسقطوا في نزواتها وتصرفوا كحكام وأوصياء دون العودة إلى الجهات المعنية ودونما استشارة أو استئناس برأي. وحدث، في خضمّ ذلك، تداخل في صلاحيات الأجهزة التنفيذية والأمنية والقضائية، وضاعت الحدود المفترضة بينها، وبخاصة بين أجهزة الأمن والجيش والحرس الشعبي وقطاع الفدائيين. غير أنّ استشراء هذه الأمراض كان متفاوتاً بين منطقة وأخرى.

وإذ عملت القيادة على تعزيز قوة الأمن بعدد من مناضلي قطاع الفدائيين، كان ينقص هذا الإجراء الطبيعي المقبول التروي في الاختيار. فقد حصل دون العناية بتدريبهم وتأهيلهم بما يكفي، الأمر الذي انعكس سلباً على نشاط هذا الجهاز الذي يتصل في أكثر من وجه بحياة المواطنين، وشلّ فاعليته في رصد التحركات المناوئة والجيوب التي تركها الاستعمار.

تعرضت التوجهات لبناء القوات المسلحة إلى طائفة من الإرباكات والأخطاء، في وقت كان يتطلب فيه أشد الضوابط وأكثر معايير التجرد من الذاتية والمنفعة والشكلية، حيث ارتفعت بعض الأصوات التي تطالب بتطهير الجيش وأجهزة الأمن جنباً إلى جنب، مع إبعاد القيادات المؤثرة والفاعلة من بقايا الجيش الاتحادي وعناصر جبهة التحرير والشرائح التقليدية في القوات المسلحة، وأُلحِقَت وحدات الحرس الاتحادي الأول مع قياداتها بالمؤسسة العسكرية. وعُيِّن العقيد حسين عثمان عشال الذي كان ضابطاً في الحرس الاتحادي، قائداً للجيش، كذلك عُيِّن العقيد عبد الله صالح سبعة[1] قائداً للأمن العام، تقديراً لمواقفهم الوطنية في دعم الثورة.

لم يكن كثيرون من مناضلي حرب التحرير وأجهزة الجبهة وقياداتها راضين عمّا يجري، ولم يكونوا ليقبلوا باستمرار الظواهر السيئة. غير أنّ الاستغراق في دوامة المشاكل اليومية التفصيلية، وظهور مشاكل جديدة، قد حالا دون تحويل الانتقاد وعدم الرضى إلى إرادة فاعلة لوقف التمادي في السلبيات. والحق أنّ ثمة عاملاً إيجابياً كان متوافراً للنهوض بتلك المهمة، يتمثل باستمرار المزاج الثوري الشعبي وتوافر الظرف المناسب – بخروج الاستعمار وفرار السلاطين – لبناء سلطة شعبية ديمقراطية تتولى تحقيق أهداف الثورة.

إلّا أنّ الوجه الآخر لما كنّا نعانيه، يتجسد في عدم كفاية الحصيلة النظرية والفكرية التي بدأنا نسترشد بها في تجربتنا الجديدة. وأعني بالتحديد ضعف المقولات الاشتراكية المطروحة ومحدوديتها، والطابع الميكانيكي التلقيني الذي غلب على التعامل معها، ما خلق حالة من الفوضى والمزايدات في التفسير والاجتهاد، استمدت بعض اندفاعاتها من الأطروحات الذاتية البعيدة عن واقع حياة الجنوب اليمني، التي جاء بها بعض المثقفين العرب، كنايف حواتمة، وحاولت إخضاع تفكير قيادة الجبهة القومية لها، وتمثلت برؤيته للثورة ومستقبلها في كتابه "أزمة الثورة في اليمن الجنوبي"، حيث اضطرت القيادة – بمبادرة من فيصل عبد اللطيف – إلى الردّ عليه في المساجلة

1

مرسوم جمهوري رقم ١٨

تعيين مدير للأمن العام

بموجب الصلاحيات المخوله له قرر رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة مايلي:-

١. تعيين العقيد عبدالله صالح سبعة العولقي مديرا للأمن العام لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

٢. يعمل بهذا المرسوم من حين صدوره.

٣. ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

صادر في ١٣ رمضان ١٣٨٧هـ.
الموافق ١٤ ديسمبر ١٩٦٧م.

قحطان محمد الشعبي
رئيس الجمهورية
والقائد الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم جمهوري رقم ١٧

تعيين قائد للجيش

بموجب الصلاحيات المخولة له قرر رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة مايلي:-

١. تعيين العقيد حسين عثمان عشال قائدا لجيش جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

٢. يعمل بهذا المرسوم من حين صدوره.

٣. ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

صادر في ١٣ رمضان ١٣٨٧هـ.
الموافق ١٤ ديسمبر ١٩٦٧م.

قحطان محمد الشعبي
رئيس الجمهورية
والقائد الأعلى للقوات المسلحة

المعمَّقة التي كتبها فيصل ونال تفويض القيادة بها، وقدمها باسم أربعة من أعضائها (فيصل عبد اللطيف، علي عبد العليم، عبد الفتاح إسماعيل، وخالد عبد العزيز)، منعاً للإيحاء بأنّ المساجلة فردية، ولقطع الطريق على القيادة وبعض رموزها المترددين من أن تتراجع عن الاستخلاصات والطروحات الواردة في ثناياها.

كان أمام القيادة، في الواقع، جملة من القضايا والأسئلة عن الملف الوطني والاجتماعي والاقتصادي، وكان ملف الشؤون التنظيمية يفرض نفسه يومياً مع تنامي "الأزمة الفكرية" في البلاد. وبهذا الشأن أود أن أعرض وجهة نظر السيد عبد الفتاح إسماعيل، وزير الثقافة والإرشاد القومي، التي نُشرت في مجلة روز اليوسف في عددها الصادر بتاريخ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٦٨ خلال حديث أجراه مصطفى الحسيني، المحرر السياسي بالمجلة، وأورده هنا للدلالة على طبيعة التعقيدات التي كانت تواجهها البلاد حينها:

"عندما استلمنا السلطة أحسسنا بأننا تائهون. كان استلامنا السلطة مفاجأة لم نُعدّ أنفسنا لها... وهي حقيقة لا يجوز أن ننكرها... لم تكن أزمتنا أزمة كادر فقط، وإنما أزمة برنامج أيضاً. كان كل ما عندنا ميثاق الجبهة القومية الذي تم إقراره عام **1965**. والميثاق نفسه يحتاج إلى إعادة تفكير، الميثاق عبارة عن مجموعة من المنطلقات النظرية، وبرنامج عمل لمرحلة ما قبل الاستقلال. البرنامج حققناه... المنطلقات النظرية، هل تبقى كما هي؟ هل تحتاج إلى مزيد من التحديد؟ هل تحتاج إلى مزيد من الإيضاح؟ مثلاً. في ملاحظاتكم التي أبديتموها لنا –كصحفيين – أنّ بين شباب الجبهة القومية اتجاهات عديدة. من اتجاهات قومية ثورية يسارية واضحة الطابع القومي. إلى اتجاهات إسلامية في بعض المواقع. إلى اتجاهات ماركسية صينية في مواقع أخرى، إلى اتجاهات شديدة التأثر بالثورية الواقعية – نموذج كوبا – في مواقع غيرها... وهذه طبعاً ظاهرة صحية من ناحية، لكنها ظاهرة سلبية من ناحية أخرى... صحية لأنها تعكس نوعاً من حيوية الفكر في التنظيم... وهي حيوية يبررها واقعه من ناحية... فالواقع أنّ التنظيم كان يعاني – نظرياً – من نواقص عديدة: عمومية الميثاق، ضعف ارتباط القواعد بالقيادات في بعض المناطق... كان مهيّأً لتأثيرات ورياح خارجية في بعض المناطق، والمهم أن نقول إنها تأثيرات ورياح خارجية وليست أجنبية، وبمعنى أنها ناتجة من انفتاح بعض المناطق على العالم، ومن ارتداد هجرات وطنية جديدة من الخارج إلى الوطن... وتبقى هذه الظاهرة صحية طالما بقيت في نطاق الصراع الفكري داخل

التنظيم، أما أن تعكس نفسها كتعبير خارجي من بعض أفراد التنظيم أو مجموعاته الإقليمية، فهذا هو جانبها السلبي، والذي ليس له سوى معنى واحد: هو ضعف الوحدة الفكرية للتنظيم. وهذه الظاهرة ترتبط بظاهرة أخرى، تتمثل في نوع من ضعف الارتباط التنظيمي الداخلي. نظراً لظروف العمل قبل الاستقلال كانت بعض المناطق ضعيفة الاتصال بالقيادة العامة. فكانت تعتمد تماماً على تقديراتها ومبادراتها الخاصة... بعد الاستقلال حلّت مشكلة الاتصال لكن بقيت (عادة) الاستقلال بالتقدير والمبادرة... فأهم ما يواجه التنظيم من مسؤوليات الآن هو صياغة وحدته الفكرية والتنظيمية على أسس متينة وصحيحة".

ومن جانبي كنت ألاحظ أنّ هذه الأزمة ليست مقتصرة على الجنوب اليمني ولا الجبهة القومية في تلك المرحلة التي كان فيها الوطن العربي خارجاً من "نكسة" حزيران، وقد فقد توازنه وانسجامه، واندفعت منظماته وأحزابه وحكوماته وجميع مؤسساته الفكرية والأكاديمية والجماهيرية والتربوية في دوامة البحث عن مخرج لتضميد جرح المهانة القومية، وتسمية أسباب الهزيمة: فردّها بعضهم إلى القصور الفكري الثوري، ونسبها آخرون إلى هشاشة الاقتصاد، وعزاها فريق ثالث إلى الفساد الإداري، وبعضهم إلى غياب العلم والعلمانية... أو إلى الفئوية الحاكمة... أو إلى الغفلة أو الحظ أو انتقام السماء، حتى وصل الأمر بالبعض إلى أن اعتبر أغاني الفنانة أم كلثوم سبباً لهزيمة القوات المصرية أمام الإسرائيليين! والبعض عزاها إلى غياب الديمقراطية، بينما عزاها البعض إلى ضعف الوازع الديني، وأخيراً الوجود المصري في اليمن للدفاع عن ثورة 26 سبتمبر.

حواتمة و(دولة) حضرموت!!

أودّ أن أقف عند أحداث أخرى في موقع آخر من البلاد، كانت تجري في الاتجاه نفسه، لكن بنحو مختلف وبأسماء مختلفة، وأعني بها أحداث حضرموت التي شغلت في تاريخنا وأدبنا السياسي موقعاً بارزاً، وذهب البعض إلى تسميتها مجازاً "قضية حضرموت".

لم يرَ نايف حواتمة خطأ تلك الإجراءات(*)، ولم يرَ جذورها ومناخها التاريخي. وبدلاً من أن يسجل موقفاً مسؤولاً بالدفاع عن مسيرة الجمهورية ووحدة تطور المناطق، وأن يدين التحليق خارج

* ومنها على سبيل المثال القرار الآتي:

السَّرب بما ينطوي عليه من أضرار فادحة للطائر والسَّرب معاً، فإنه تغنّى بذلك المشهد وأضفى عليه كثيراً من التوصيفات العجيبة، حتى لكأنه يتحدث عن الكومونة العمالية لشغيلة باريس التي استُشهدت في عام 1871م، جاعلاً من حضرموت باريس المنتفضة، وهي لم تكن كذلك بالضبط، ومن عدن حكومة فرساي، وليس في ذلك أيّ شبه أو صواب!

يتحدث حواتمة عن مرحلة ما بعد انتصار ثورة 14 أكتوبر، فيقول: "في حضرموت جرت الرياح بخطٍّ متعارض مع ما يجري في عدن منذ الأيام الأولى لاستيلاء الجبهة القومية على السلطة".

"حاولت القيادة المحلية للجبهة القومية في حضرموت أن تتلمّس، منذ البداية، طريق التحرر الوطني الشعبي في سلسلة الاختيارات والانحيازات الطبقية، فقد وضعت القيادة المحلية أصابعها على المسائل الأساسية لبرنامج التحرر الوطني الديمقراطي، وبدأت في شق طريق إنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية طبقياً وأيديولوجياً".

تُرى، كيف يمكن المرء استيعاب هذه المقولة: أن تقوم محافظة من محافظات الجمهورية الستّ بشقّ طريق تلك المهمات المعقدة التي لا تتحقق فقط بالإرادة السياسية، بل بنضج الأداة القيادية ومستوى القناعة الشعبية (وهذه الشروط جميعها كانت ناقصة في تجربة حضرموت)، بل في العامل الاقتصادي الذي يتمثل بالارتقاء بنمط التنظيم الاقتصادي للمجتمع بما يحقق التراكم والوفرة وحلّ المعضلات المتوارثة عن فترة الحكم السلاطيني. فماذا تحقق في حضرموت خلال

نظراً لما تقتضيه المصلحة العامة وضرورة تصفية القوات المسلحة من العناصر الذين لعبوا بمقدَّرات هذه الوحدات لسنين، واستمراراً في تصفية الأوضاع الفاسدة في مختلف المجالات، قررت اللجنة الشعبية العليا في حضرموت ما يأتي:

إحالة كل من الضباط الآتية أسماؤهم على المعاش اعتباراً من اليوم الثلاثاء 1967/11/28:

1. القائد محمد صالح بن ضيف
2. القائد ناصر عوض البطاطي
3. وكيل قائد عمر باوزير
4. وكيل قائد عمر عبيد بن دغير
5. وكيل قائد محمد عبود الكثيري
6. وكيل قائد عبد الله صالح داؤود
7. وكيل قائد فرج عبد الحبيب الجمهوري
8. وكيل قائد جعفر عبد الله الكثيري
9. الرئيس أحمد محمد الغبري
10. الرئيس سالم أحمد حميد
11. الرئيس علي عاد بارواس
12. الملازم الأول مصطفى حسن العيدروس
13. النقيب عبد الله سعيد عبدات

وعلى مدير مكتب السكرتارية وقادة الوحدات العسكرية اعتماد ذلك ابتداءً من تاريخه.

صادر عن اللجنة الشعبية العليا الجبهة القومية - المكلا حضرموت 1967/11/28م

الشوط القصير الذي قطعته القيادة المحلية؟ إنها لم تكن فقط جاهلة بحقائق الواقع المحلي، بل أيضاً جاهلة بحقائق النظرية التي تبنتها بأشدّ صورة من التبسيط؟ يحدثنا نايف حواتمة عن تلك الإنجازات بقوله:

إيديولوجياً، مارست القيادة المحلية إيديولوجية البروليتاريا في اختياراتها النظرية والسياسية. وعملت – وما زالت – على ترجمة هذا الالتزام بنشر الثقافة الاشتراكية العلمية في صفوف قواعد وتنظيمات الجبهة، وفي صفوف الجماهير، في محاولة دؤوب لنشر انتفاضة ثقافية بروليتارية ومطاردة إيديولوجية البرجوازية وإيديولوجية البرجوازية الصغيرة (التوفيقية، الانتقائية والديماغوجية).

طبقياً، حددت القيادة المحلية الاختيارات والانحيازات الطبقية مع الطبقات المؤهلة تاريخياً لحل معضلات التحرر الوطني، مع العمال والفلاحين الفقراء. وتوّجت هذا الموقف الطبقي بسلسلة الخطوات اللاحقة التي أخذت بها حتى المؤتمر الرابع للجبهة القومية، وحتى الآن. لقد تمحورت خطوات حضرموت حول القضايا الأساسية للتحرر الوطني الديمقراطي.

أولاً: طرحت حلّ المسألة الزراعية جذرياً وفق شعار (الأرض لمن يحرثها)، العمل المأجور في الأرض ممنوع، المطالبة بمصادرة أراضي الإقطاع والكولاك ما يزيد على الحد الأعلى دون تعويض، وتوزيع الأرض على الأُجراء والفقراء وفق مبدأ (حق التمتع المتساوي بالأرض دون ثمن)، تأميم كافة المؤسسات الرأسمالية دون تعويض – والتعويض لصغار المساهمين فقط – أي طالبت حضرموت بإحداث انقلاب جذري في الملكية في الريف والمدينة لإحداث انقلاب جذري في العلاقات الإنتاجية وتحرير العامل والفلاح.

ثانياً: تطهير أجهزة الدولة القديمة تطهيراً "جذرياً"، واعتبار جيش التحرير والحرس الشعبي وتشكيلات الفدائيين واللجان الشعبية قوة الدولة الجديدة، الدولة الديمقراطية الشعبية، دولة العمال والفلاحين الفقراء. وحقيقة الأمر، أنه لا يوجد شيء اسمه جيش التحرير في حضرموت وبعض المحافظات، كما يدعي حواتمة، كما هو حال جيش التحرير المنظَّم في الجزائر.

ثالثاً: وضع كل السلطات لمجالس العمال والفلاحين الفقراء والجنود المنتخبة، لممارسة الديمقراطية الشعبية ووضع البلاد في قبضة العمال والفلاحين الفقراء ومؤسساتهم الطبقية الثورية.

على طريق حلّ معضلات التحرر الديمقراطي الشعبي سارت الرياح في حضرموت، فأصدرت القيادة المحلية في وسط مناخ جماهيري ثوري يلفّ الشارع الخطوات الملموسة التي تضع البلاد على نهج طبقي وإيديولوجي جذري.

على طريق الديمقراطية الشعبية شكلت القيادة المحلية "المجلس الشعبي الأعلى، وله سلطات التشريع والرقابة والتوجيه، على أن تتشكل مجالس شعبية من مستوى الحيّ... إلى مستوى المحافظة. وفي الموقف نفسه، وعدت القيادة المحلية بانتخابات ديمقراطية للمجالس الشعبية خلال بضعة أشهر، وقررت القيادة تحويل قصور السلطان وحكام العهد البائد إلى مقارّ لتنظيم الجبهة القومية.

وفي مسألة الدولة القديمة، أجرى المجلس الشعبي سلسلة تطهيرات واسعة في الجيش وفي البوليس وفي الإدارة، وفي الوقت نفسه سُلِّم العناصر المناضلون – ومعظمهم ذوو منشأ طبقي كادح وفقير– المسؤوليات الأساسية في أجهزة الدولة القديمة. ومن أروع الصور، ترفيع الجنود إلى رتب عسكرية عالية، وتسليمهم قيادات الجيش والبوليس، وكذلك تسليم العناصر الفدائيين من تنظيمات الجبهة أثناء الثورة المسلحة مراكز أساسية في الجيش والبوليس. وبهذه الخطوات جرت عملية تطهير عريضة، وحصل انقلاب جذري في الإطارات الأساسية للدولة القديمة، الجيش، البوليس، والإدارة.

ولم تقف مسألة الدولة القديمة عند هذه الحدود، فقد أخذ تنظيم الجبهة القومية في تنفيذ برنامج "تسييس" الجنود وزرع الثقافة البروليتارية، مع مكافحة الأمية في صفوف الجنود. وعُيِّن مرشدون سياسيون لترجمة هذه العملية الثقافية والسياسية الثورية.

في مسألة تنمية قوى الثورة العسكرية وممارسة برنامج العمال والفلاحين والفقراء العسكري، احتفظت حضرموت بالقوى العسكرية الشعبية التي وُلدت وترعرعت في مرحلة النضال المسلح، معتبرة أن جيش التحرير وتنظيمات الفدائيين، جيش الثورة الديمقراطية الرئيسي. وعملت على توسيع إطاراته وبعث ثقافة بروليتارية في صفوفه. وعلى طريق تقوية جيش الثورة الرئيسي، أخذت ببرنامج تدريب الجماهير الكادحة والفقيرة وتسليحها ضمن الطاقات المتوافرة لتشكيل ميليشيا شعبية ترتبط بالحزب، وكان في مقدمة بناء الميليشيا الشعبية تشكيل كتائب عمالية مسلحة، الأولى كتيبة "تشي غيفارا"، والثانية كتيبة "أول مايو".

وعلى طريق التحرر الديمقراطي، شكلت القيادة المحلية ولجنة الأرض، لوضع الحلول الجذرية للمسألة الزراعية، ولكن تدخل مندوبين عن القيادة العامة في عدن عطّل هذه العملية، بانتظار حلّ هذه المسألة الزراعية.

وأحب أن أذكر، تعليقاً على ذلك، أنّ الرئيس الراحل جمال عبد الناصر علّق ساخراً على هذه التأميمات في لقاء جمعني وإيّاه في طرابلس الغرب عام 1970م، متهماً القيادة الجنوبية بأنها تزايد على مصر وعلى سياستها الداخلية والخارجية، وذلك ردّاً على اتهامات علي سالم البيض لمصر بأنها دولة برجوازية ودولة مخابرات، واتهام عبد الناصر بأنه برجوازي صغير[1]، فقال عبد الناصر: إنّ مصر أمّمت قناة السويس، وأنتم أمّمتم السينما[(2)] الصيفية بالمكلا... وضحكنا جميعاً.

وفي ما يخصّ السياسة الخارجية، يقول نايف حواتمة: "السياسة الخارجية انعكاس للسياسة الداخلية، وفي هذا يتضح الفارق الأساسي بين السلطة المركزية في عدن ونهج حضرموت عربياً ودولياً. في عدن انتهجت السلطة المركزية سياسة مهادنة مع الدول الرجعية السعودية والإمبريالية نظرياً وعملياً. نظرياً، عبر أجهزة التعبئة السياسية الصحفية، 14 أكتوبر، الثوري، وتصريحات رئيس الجمهورية كخط عام في السياسة العربية والدولية. وعملياً، في سياسة الدولة تجاه الخليج، والحرب السعودية – الإمبريالية على الجمهورية العربية اليمنية، ورغم الديماغوجية الثورية اللفظية، فالوقائع الملموسة تؤكد أنّ نصيب الثورة اليمنية من الدعم المادي من اليمن الشمالي شحيح ومتواضع جداً. حتى إنّ بعض الوثائق التي تدين السعودية وبريطانيا في التآمر على اليمن الشمالي، والتي كشفت النقاب عنها محكمة الدولة بقيت داخل قاعة المحكمة بحجة عدم استفزاز بريطانيا بشأن قضية "المساعدة".

في حضرموت نهج سياسي جذري في دعم حركة التحرير الوطني في ظفار والخليج، وفي فضح التآمر السعودي – الإمبريالي على اليمن الشمالية والجنوبية".

هكذا يتحدث نايف حواتمة عمّا حدث في حضرموت، وكأنها دولة منفصلة بذاتها عن جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، سواءٌ في القضايا الداخلية، أو في السياسة الخارجية، لا عن

1 - وقيل هذا الكلام في كلام علي سالم البيض بلقاء مع القذافي.

2 - في شباط/ فبراير 1968م، أصدر مجلس الشعب في المحافظة الخامسة القرارين رقم 12 و13 جرت بموجبهما تأميمات عقارية كخطوة على طريق سلسلة تأميمات توالت فيما بعد، كما سيتضح في سياق التحليل، وأبرزها تأميم المنظمة الوطنية وفروعها، وشركة السينما الأهلية بالمكلا، ومصادرة شركة الكهرباء بسيئون و منزلي العمودي وباحبيشي.

محافظة من محافظات الجمهورية ينبغي أن تخضع لسلطة الدولة المركزية، مثلها مثل بقية المحافظات.

إنّ حديث نايف حواتمة يعطي انطباعاً على غير ما ذهب إليه في تقييمه هذا، مفاده أنّ الرجل قد غيّر أولوياته النضالية وأصبح تحرير فلسطين يمرّ عبر تطبيق النهج الاشتراكي في اليمن الجنوبية. ومدخله وحسب قناعته (النظرية) إلى ذلك، ما جرى في محافظة حضرموت؟!! ولا بأس في أن يختبر قراءاته النظرية تلك في التطبيق العملي على ساحة الجنوب، ليكون حقل التجارب المناسب والمفتوح لأفكار كهذه، دون أدنى مراعاة لأولويات أهل الحقل وأصحابه الشرعيين، وهم بالتأكيد ليسوا بأولئك النفر الذين تعاملوا بشطط (ثوري) مع تلك الشطحات الفكرية المدمرة التي لا يتقبلها الواقع كمحافظة حضرموت المحافظة!

إنّ الوقائع المعروفة في حضرموت وفي عدن تؤكد أنّ الإنجازات والتدابير التي تحدث عنها حواتمة، و"التغيير الثوري" الذي أحدثته القيادة المحلية في المؤسسات والمجتمع لا تزيد على "إعطاء أفراد عاديين رتباً عسكرية"، ما لم يغيّر من طبيعة الدولة ولا صفتها ولا تركيبها. أما التأميمات، فلم تزد على تأميم سينما صيفية، كما قال الرئيس عبد الناصر، ومنازل عدد من الأمراء وشركة محلية يُسهم في رأسمالها عدد من مواطني حضرموت، ومنهم من لم يقف ضد الثورة. وبدلاً من أن يخلق التأميم وفرة مادية متاحة بيد الإدارة السياسية –كما توهمت مجموعة حضرموت، وكما افترض حواتمة – عادت الخطوة بالكارثة على المدينة وعلى اقتصاد الجمهورية الفتية. إذ هُرِّبت الأموال، وجُمِّدت النشاطات والاستثمارات الصغيرة، واستشرى الكسل ومظاهر ازدراء العمل في مؤسسات الدولة. وأثّرت هذه الأفكار المغامرة في تحويلات المغتربين التي تشكل مصدراً أساسياً للعملة الصعبة.

ردّت القيادة العامة للجبهة القومية على أفكار نايف حواتمة وطروحاته في الكتاب الذي ألّفه في الواقع فيصل عبد اللطيف، والذي صدر بتوقيع أربعة من القياديين. لكنني أودّ في ختام وقفتي عند قضية حضرموت أن أستبعد الظنّ بأني أتناول نشاط نايف حواتمة وشخصه في حد ذاتهما، بل أفكاره التي طرحها آنذاك.

إنّ ما يعنيني بالتحديد، أنّ تلك الافكار قد ألحقت الأذى الكبير بالثورة، لا بحضرموت فحسب، وعلينا نحن أبناء المرحلة التي شهدت الأحداث ووقعت ملابساتها ألّا نكتفي باستقراء تلك الوقائع المؤلمة، بل ينبغي لنا أن ننقل خبرتها ودروسها إلى الأبناء.

الفصل الخامس

بداية الخلافات

في نيسان/ أبريل 1969م بدأ الخلاف بين الرئيس قحطان ووزير الداخلية محمد علي هيثم بسبب ما سُمِّي حينها "مراقبة تليفونات رئيس الجمهورية". وكان هناك خلاف آخر نشب بين الرئيس ووزير الدفاع محمد صالح عولقي، وخلاف خفي بين وزيري الداخلية والدفاع على عمل كل منهما ونفوذه في الوزارتين، والسيطرة على أوضاع الأمن العام والقوات المسلحة، وقد أصدر الرئيس قحطان الشعبي قراراً بإقالة وزير الداخلية بتهمة التجسس على تلفونات الرئاسة. وقد أدى ذلك الى رفض القرار وتقرر عقد اجتماع استثنائي للقيادة العامة لمناقشة ما حصل. وفي هذا الاجتماع عبّرت الأغلبية عن موقفها الرافض لقرار العزل، وعدّته غير شرعي، لأنه لم يأخذ موافقة القيادة العامة، وقد حاول الرئيس تسويغ قراره بقوله:

– من حقي بصفتي رئيساً للجمهورية اتخاذ مثل هذا القرار.

وأكد أنه أقال وزير الداخلية بناءً على طلب من رئيس الوزراء فيصل عبد اللطيف. لم يكن رئيس الوزراء حينها حاضراً الاجتماع، وكان الرئيس قد اتهم وزير الداخلية المقال بمراقبة تليفونات رئيس الجمهورية وتليفونات رئيس الوزراء. قبل ذلك الحين، لم يتمكن من إزاحته، لأنّ ذلك كان يقف ضد رغبة القيادة العامة التي كانت تتمتع بصلاحيات السلطة السياسية والتشريعية المؤقتة حتى قيام مجلس الشعب الأعلى. وكان الرئيس قحطان يطالب بإعلان دستوري وضع صيغته المستشار المصري الدكتور جمال العطيفي، يعطي صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، بينما كان

رأي الأغلبية المطالبة بوضع دستور دائم للبلاد، لا بإعلان دستوري. وهكذا رفضت القيادة العامة مشروع الإعلان الدستوري. والآن عندما أصدر قراره بإقالة وزير الداخلية، فقد رفضته القيادة العامة (الأغلبية) ووجدته تعدياً على صلاحياتها، وطالبته بالعدول عنه، لكنه أصرّ على موقفه.

في المساء استؤنف الاجتماع حسب الموعد المحدد له، وبدأت المناقشات في اختصاصات رئيس الجمهورية، رداً على ما قاله الرئيس بأنّ قرار عزل وزير الداخلية يأتي في نطاق صلاحياته. غرق المجتمعون في مناقشات طويلة وعقيمة تناولت صلاحيات رئيس الجمهورية حتى الساعة الخامسة صباحاً دون التوصل إلى نتيجة، وتطرق الحديث إلى التصرفات "الفردية" للرئيس طوال توليه للسلطة. وكان رفض الرئيس التنازل عن موقفه يعمّق الأزمة، وأصبح من المؤكد أنّ التفاهم داخل القيادة بات معدوماً، وأن كلاً منهما يسير في طريق معاكس للآخر. كانت هناك أزمة حقيقية، وكان لا بد من حلّ، بصرف النظر عن التنظيرات للصراع في نطاق ما سُمّي صراعَ "اليمين" و"اليسار" في الجبهة القومية. فعند تحديدنا لأوجه الصراع الحقيقية، نكتشف أنّ ملامحها تتحدد في الصراع على السلطة، حتى وإن ارتدت أقنعة مختلفة. وعلى سبيل المثال، إنّ "قانون التأميم" كان يُعَدّ في فترة الرئيس قحطان، وكان جاهزاً للإصدار بقناعات الرئيس نفسه، ولم يكن يعترض عليه. لكنّ الآخرين عرقلوا إصداره حتى لا يرفع ذلك من شعبية الرئيس، فيواجهوا موقفاً شعبياً يبعد المسافة بينهم وبين الشعب. وهكذا أصبحت جملة من القضايا التي كان ينادي بها ما كان يسمى "اليسار التقدمي" والتي أقرّها المؤتمر الرابع للجبهة القومية، والتي كانت موضوعاً للصراع على السلطة الذي ارتدى طابعاً أيديولوجياً مع من يُسمى "اليمين الرجعي" تتحول الآن إلى حرب خفية وصراع وقت ومواقع، الهدف منها شنّ الهجمات المحسوبة ومنع الطرف الآخر من تحقيق أية مكاسب أو انتصارات على حساب الطرف الأول. وقد أضعفت هذه المناورات والمزايدات من موقف الرئيس وأنصاره، وحدّت من قدراته، وأصبح مشلولاً في دار الرئاسة.

وفي نهاية الاجتماع الطويل الذي استمرّ حتى الساعات الأولى من الصباح، وثار خلاله جدل واسع، وتحدث فيه بإسهاب كل الأطراف دون التوصل إلى حلّ، اقتُرح على الرئيس عدم حضور احتفال ذكرى 20 يونيو[1] الذي لم يبقَ على موعده سوى ساعات قليلة، وكانت القيادة تخشى أن

1 - ذكرى سيطرة الجبهة القومية على مدينة "كريتر" في 20 حزيران/ يونيو 1967م، وقد أوردت تفاصيلها في الجزء الأول من المذكرات.

يفاجئها بإعلان موقف علني من الأزمة التي تمرّ بها البلاد أو يحرض الجماهير والرأي العام على المعارضين له من أعضاء القيادة.

ورغم كل المحاولات التي بُذلت مع الرئيس لعدم حضور المهرجان وتكليف من ينوب عنه، حيث كان مقرراً أن يقام في معسكر 20 يونيو بمدينة كريتر احتفالاً بالذكرى الثانية لقيام فدائيي الجبهة القومية بتحرير المدينة من البريطانيين في مثل هذا اليوم عام 1967م، إلا أنّ الرئيس أصرّ على حضور المهرجان الذي غاب عنه عدد من أعضاء القيادة والوزراء، وألقى خطاباً بالمناسبة، لكنه لم يُشر فيه إلى أجواء الخلاف داخل القيادة، ما يدلّ على أنه كان يستشعر حجم المسؤولية.

وكان من الواضح أنّ أحداً، حتى تلك اللحظة، لم يكن لديه تصور مسبق لكيفية حلّ الصراع أو الخروج من الأزمة، وحلّ الخلاف بين جناحي الجبهة القومية اللذين باتا في حالة طلاق، نتيجة الصراع على السلطة، وليس من أجل أهداف الثورة وبرامجها ومصالح الجماهير.

كان الرئيس في وضع لا يُحسَد عليه. وبعد أن ألقى خطابه المرتجَل غادر مكان الاحتفال في الساعة العاشرة صباحاً، ورافقه إلى منزله قائد الجيش العقيد حسين عثمان عشال، والمقدَّم أحمد محمد بلعيد، والرائد محمد أحمد السياري، والعقيد الصديق أحمد، وعلي عبد العليم مرشَّح الرئيس لتولي منصب وزير الداخلية، وفيصل عبد اللطيف رئيس الوزراء، وسيف الضالعي وزير الخارجية، ومكثوا قرابة ساعة ونصف ساعة عنده.



العقيد حسين عثمان عشال على اليمين والمقدَّم أحمد محمد بلعيد يساراً

ولما كان مقرراً أن تواصل القيادة العامة اجتماعها في الساعة الحادية عشرة من نهار ذلك اليوم، تخلَّف الرئيس قحطان ورئيس الوزراء فيصل عبد اللطيف وسيف الضالعي وعلي عبد العليم

عن الحضور، بهدف الحيلولة دون مواصلة الاجتماع، بينما كان أعضاء القيادة في "دار الرئاسة" بانتظار وصولهم. وإذ علمت القيادة بأنهم مجتمعون في منزل الرئيس، فقد كلفتني وعلي عنتر الذهاب إلى هناك وإشعار الموجودين فيه من بقية أعضاء القيادة بأنهم في انتظار وصولهم لاستئناف الاجتماع.

لكن قبل الوصول إلى منزل الرئيس، قابلنا فيصل عبد اللطيف، رئيس الوزراء، فتحدثنا معه عن اجتماع القيادة العامة، وأخبرناه بأنّ بقية الأعضاء ينتظرون في "دار الرئاسة" لمواصلة الاجتماع الذي كنّا قد بدأناه يوم 19 حزيران/ يونيو.

بدا رئيس الوزراء منزعجاً، وقال بصوت ينمّ عن الأسى والحزن:

ما الذي تريد القيادة العامة أن توصل إليه؟ القرار بشأن إعفاء هيثم من منصبه قد صدر، ومن العيب أن يصدر قرار بإلغائه، ولا داعي لإثارة المشاكل لأنفسنا إلا إذا كانت القيادة العامة تريد إثارة المشاكل، وماذا تريد منها على وجه التحديد؟

قلت له: "الجواب عن هذا السؤال تملكه القيادة العامة، ولكي تحصل على أجوبة لهذه الأسئلة أو غيرها، من الأفضل أن تحضروا الاجتماع. وكما تعلم، فإنّ موعده قد تقرر في اجتماع أمس".

قال فيصل بصورة قاطعة: "لا فائدة من ذلك". وتركنا، وانطلق بسيارته. كان فيصل عبد اللطيف ذكياً، ورجل دولة من طراز فريد. وبهذا الموقف فإنه استشعر أنّ الخلافات تعصف بالقيادة، وأدرك أنْ لا جدوى من الاجتماع، وبرهنت الأحداث بعد ذلك على صحة كثير من مواقفه.

كانت هذه هي المرة الأخيرة التي أرى فيها فيصل عبد اللطيف، إذ لم يحضر اجتماع القيادة تلك الليلة.

ذهبنا إلى منزل الرئيس، وما كان يُسمّى القصر المدور[1]، وقد بذلنا محاولات ومجهودات لإقناع الرئيس ومن معه بضرورة حضور الاجتماع، وكنّا على اقتناع بأنّ كل الأمور ينبغي أن تناقش بوضوح في القيادة للوصول إلى مخرج من هذه الأزمة التي تضرّ بالثورة وبنا جميعاً. ومرةً أخرى استمرت النقاشات، وجرى البحث في بدائل لم يحظَ أغلبها بالموافقة. وعلى سبيل المثال، فقد

1 - وكان هو نفسه المنزل الذي كان يسكنه قائد البحرية البريطانية، ثم أصبح بعد ذلك سكناً للمندوب السامي البريطاني في عدن. وكانت قد أثيرت حوله حينها ضجة في مجلس العموم بسبب تكاليفه الباهظة، لكن بمقاييس اليوم يُعَدّ مبنىً متواضعاً يمكن أيَّ موظف في الدولة أن يبني أفضل منه.

اقترحنا تشكيل مجلس دولة من ثلاثة أعضاء برئاسة الرئيس قحطان الشعبي نفسه، يكون بمنزلة هيئة جماعية لسلطة الدولة. واقترحنا أيضاً إجراء تعديل وزاري، ما دام الرئيس محرجاً في الرجوع عن قراره بإقالة وزير الداخلية وإعطائه منصباً آخر في الحكومة الجديدة.

وكان يمكن هذين المقترَحين لو أُخذ بهما، أن يشكلا مخرجاً من الأزمة – ولو مؤقتاً – لكن أجواء الخلاف التي كانت سائدة وأجواء التوتر والشك وأزمة الثقة كلها لم تسمح بقبول حلٍّ كهذا.

إنها مؤامرة.. بل انقلاب!

لعلي أجد من المناسب أن أقدِّم إلى القارئ في سطور قد تطول قليلاً بعض الحقائق والوقائع التي جرت في تلك الأيام الأخيرة الحاسمة، ولا سيما في اللحظات التي سبقت حركة 22 يونيو. وكل ما أبتغيه أن يكون القارئ على علم بما دار خلالها، وقصدي من ذلك مقاربة الحقيقة كاملة.

اقترح الرئيس تأجيل الاجتماع إلى الساعة السابعة مساءً، بينما كانت أغلبية القيادة تنتظره منذ الساعة الحادية عشرة صباحاً. كان يسعى إلى كسب مزيد من الوقت للتفكير في سبل الخروج من الأزمة(*)، بينما كان سيف الضالعي يتحرك باتجاه البحث عن قوانين ومشاريع دساتير لتقديمها إلى القيادة العامة في اجتماع المساء، لتختار منها ما هو صالح لنظام الحكم، بما فيها المقترحات التي تقدّمنا بها إلى الرئيس.

كان سباق محموم يدور بين طرفي الصراع، وكل طرف يجري اتصالاته ومشاوراته ويحشد عناصره ومناصريه، ولا جدال في أنّ كلا الطرفين كان يُعدّ أسلحته لكي يقلّل بها من فرص خسارته وفرص نجاح الآخر.

كان الوقت يمضي. جاء المساء وحضر الرئيس إلى دار الرئاسة، حيث تقرر أن تُعقَد اجتماعات القيادة العامة، وعند دخول الأعضاء إلى القاعة حدث هرج ومرج، وتبيّن أنّ الرئيس يرفض دخول الاجتماع، لأن عضوين من القيادة هددا باغتياله، هما محمد سعيد عبد الله (محسن) والحاج صالح باقيس. وكشرط لدخوله الاجتماع، طالب بمعاقبة الاثنين وعدم دخولهما إلى القاعة. وبعد جهود كبيرة بذلناها لمواصلة الاجتماع، أُقنِع الرئيس بالمشاركة في الاجتماع، وأقنعنا محسن وباقيس بأن يبقيا خارج القاعة في انتظار النتائج التي سيتمخَّض عنها الاجتماع.

---

*- وقد تكرر مثل هذا الموقف مع الرئيس سالم ربيع علي، وكاتب هذه المذكرات، سنأتي على ذكره لاحقاً.

المهم أنّ القيادة العامة تمكنت من عقد اجتماعها المؤجل أخيراً، وقد ترأسه الرئيس قحطان الشعبي بوصفه الأمين العام، وكان الجوّ مشحوناً بالتوتر، وسط حلقة من النقاشات الحادة التي لا تخلو من الأفكار التي لم يكن أحد يتبين صحتها، أو يقبلها كحلّ. وفي هذا الجو حدث ما عطّل سير المناقشات، حين دخل إلى القاعة أحد موظفي الرئيس، وقدم إليه ورقة صغيرة، أخذ الرئيس يقرأها أكثر من مرة، ويعيد ويتمعّن في قراءتها. لم يكن الأعضاء يعرفون شيئاً عن مضمون الورقة، وقد أثار انتباههم دخول موظف الرئيس المدعو محمد عبد المجيد. كانوا قد توقفوا عن النقاش، وتعلقت عيونهم بفضول وقلق لمعرفة ما حدث واستدعى كل هذا القلق العميق على وجه الرئيس. وفجأةً خرج عن صمته، وضرب الطاولة بقبضة يده اليُمنى وصاح:

– لا يمكن أن أستمرّ في الاجتماع، وهناك مؤامرة تُدبَّر من الخلف.

وكرّر بصوت عالٍ:

– هذا تآمر، هذه مؤامرة.

طلبنا منه معرفة ما حدث والاستمرار في الاجتماع، لكنه في لحظة انسحب من الاجتماع دون أن يخبرنا بما سبّب له كل هذا الانزعاج، وتطورت الأمور عندما تلقّاه محسن وباقيس عند الباب، وحاولا منعه من الخروج وإعادته إلى الاجتماع بشيء من الفظاظة، وبدا ذلك موقفاً استفزازياً إضافياً تجاه رئيس الجمهورية.

وعندما خرجت أنا وسالمين على أثر هذه الضجة، وجدنا محسن يمسك بياقة الرئيس، بشكل غير لائق، في محاولة لإرجاعه إلى الاجتماع، لكننا أبعدناه عنه، فدخل الرئيس إلى مكتبه وهو في غاية الغضب والتوتر، ولم أشأ أن أتركه في تلك الحالة، فدخلنا عليه بعد قليل، فوجدناه يمسك بالهاتف ويدير بعض الأرقام التي لم نتبيّنها، لكنه عندما رآنا توقف عن إجراء المكالمة، وقال بصوت ملؤه الحزن: إنها مؤامرة.

وبعد أن سألناه عن المؤامرة التي يقصدها، قلنا له إنّ هذا أمر خطير، قد نذهب ضحيته جميعاً. دخل إلى المكتب عدد من أعضاء القيادة الذين أقلقهم خروج الرئيس المفاجئ من الاجتماع، وحديثه عن مؤامرة، والكل يريد أن يعرف منه الحقيقة، وكان سيف الضالعي أكثرهم تلهفاً لمعرفة ذلك، فسأل:

– ماذا حدث؟

فأجاب الرئيس:

– انقلاب... هناك انقلاب، ومحمد عيدروس موجود الآن في قيادة الحرس الجمهوري ويعطي أوامره للبدء بالانقلاب.

لم يكن تحت إمرة محمد عيدروس الذي قال الرئيس إنه يُعدّ للانقلاب سوى عشرين جندياً من "الحرس الجمهوري"، ولم يكن بوسعه قيادة انقلاب بتلك القوة المحدودة جداً. كذلك إنّ "الحرس الجمهوري" بمفرده لم يكن يستطيع القيام بشيء كهذا دون سند من أسلحة القوات المسلحة الأخرى، وهو ما لم ترد أية معلومات عنه. وقد قلنا للرئيس كل ذلك، لكن الرئيس قحطان الذي كانت ماثلة أمامه تجربة انقلاب الحرس الجمهوري على الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف، كان يتوقع مصيراً مماثلاً، خاصة في جوّ الصراع السائد، رغم اختلاف الأوضاع في عدن عنها في بغداد.

كانت قيادة الحرس الجمهوري على بعد خطوات من مكتب الرئيس، وقد اقترح سيف الضالعي أن يذهب هو وسالمين وعلي عنتر إلى هناك للتأكد من الأمور على الطبيعة. وشعرت وقتها بضرورة الذهاب معهم، للاطلاع على ما يجري من كثب. وبالفعل، ذهبنا سيراً على الأقدام، ووجدنا قائد الحرس محمد عيدروس في مكتبه. فوجئ بمجيئنا في هذا الوقت، إذ كان يعلم بأننا في اجتماع القيادة، فكان سبب مجيئنا أول شيء تبادر إلى ذهنه ليسألنا عنه، فبادره سيف الضالعي على الفور:

– هناك أمر بالغ الخطورة. لدى الرئيس قحطان معلومات عن أنه يجري الإعداد لانقلاب، وأنك على علم بذلك وشريك فيه!

كان ردّه:

– لا صحة لهذا مطلقاً. أنا في ذهول من سماع هذا النبأ. ثم مَن أنا لكي أقوم بانقلاب في البلاد على رئيسي؟

لم يقتنع سيف الضالعي على الفور بنفيه، فأخذ يوجه بعض الأسئلة إلى رئيس الحرس عن سبب وجوده هنا هذه الليلة، وعن سبب ارتدائه البذلة العسكرية. وردّ محمد عيدروس بأنه دوماً ما يرتدي "الكاكي"، وأنّ وجوده في مقرّ قيادة الحرس الجمهوري لا علاقة له بالفكرة المتصورة عن

تدبير انقلاب، بل هو محض وجود روتيني اقتضاه اجتماع القيادة لتوفير الحماية للرئيس. ولكي يتأكد سيف الضالعي من أنّ ما يقوله هو الحقيقة، طلب منه أن ينصرف إلى منزله.

وليؤكد محمد عيدروس صحة ما قاله، ولتبديد ما وصل إلى الرئيس من معلومات عن تدبيره لانقلاب، غادر مقرّ الحرس وتوجه إلى منزله. ذهبنا إلى مكتب الرئيس، وأبلغه سيف الضالعي بأنّ كل شيء على ما يُرام، ولا داعي للقلق، وأخبره أنّ وجود محمد عيدروس في مقرّ قيادة الحرس لا علاقة له بأيّ انقلاب، وأنه أمره بالعودة إلى بيته لمزيد من الاحتياط.

واعتقدنا أنّ كل شيء انتهى عند هذا، فطلبنا من الرئيس قحطان العودة لمواصلة الاجتماع، لكنه رفض إلا بعد محاسبة (محسن) الذي اتهمه بأنه حاول قتله للمرة الثانية. وبصعوبة أقنعناه بدخول الاجتماع، على أن تُرجأ المحاسبة إلى وقت آخر.

عدنا إلى الدوامة من جديد، ومن جديد عادت الأعصاب إلى التوتر، وخرجت المناقشات عن كل حدود متصورة، وسادها منطق لم يهتمّ إلا بالنقد الحاد إلى درجة التجريح. لم يكن لدى أحد آلية محددة لترتيب الأمور حتى تلك اللحظة، وكان المناخ السائد نفسه لا يساعد على اتخاذ حلول، واستنباط قرارات تساعد على الحل.

بلغت الساعة الثالثة صباحاً دون أن نتوصل إلى شيء. كنّا مرهَقين ومتعَبين وندور في حلقة مفرغة. وكان لا بد للاجتماع أن يتوقف عند هذه الحدود، إذ كانت الأمور قد وصلت إلى نقطة اللاعودة. كنا متعودين عقد مثل هذه الاجتماعات الطويلة والمملة التي يوافق فيها بعض الأعضاء على كل شيء من أجل الذهاب إلى النوم، ولكن هذا الاجتماع يختلف عن كل اجتماع، فقد طار النوم من عيون الجميع في انتظار المجهول.

فكيف سارت الأمور بعد ذلك؟

السباق إلى الإذاعة

صباح يوم 21 حزيران/ يونيو 1969م، انتقلت القيادة العامة باجتماعاتها إلى مبنى المقرّ العام للتنظيم السياسي "الجبهة القومية" الواقع في الخليج الأمامي بمدينة "كريتر". كان هذا في الوقت الذي احتدم فيه الصراع ولم يعد هناك طرف مستعد للاستماع إلى الآخر. كانت الأغلبية من القيادة قد قررت نقل مكان الاجتماع، وواصلت اجتماعاتها بغياب الرئيس قحطان محمد الشعبي

وفيصل عبد اللطيف، وعلي عبد العليم، وسيف الضالعي، وتوفيق عوبلي، وخالد عبد العزيز، وأحمد صالح الشاعر، وعبد الملك إسماعيل.

كانت الفكرة تتجه إلى إيجاد حلّ للخلاف مع رئيس الجمهورية، فالنتيجة الحتمية لاستمرار الأحوال على ما كانت عليه، المزيد من الصراع والتدهور في أوضاع التنظيم والسلطة، وحتى البلاد.

الواقع أنّ المقترحات التي قُدِّمَت حلاًّ وسطاً بتشكيل مجلس رئاسي برئاسة الرئيس قحطان الشعبي ورفضها، وضعت مرة أخرى على طاولة النقاش، في غياب الرئيس ورئيس الوزراء، وتطور الأمر إلى تبني مقترحات بتشكيل مجلس رئاسة دون مشاركة الرئيس.

ونتيجة الخطر الذي كانت تستشعره القيادة العامة لخطورة ما ستُقدم عليه من قرارات، فقد قررت نزول أعضائها إلى معسكرات الجيش والأمن، حيث كانت تتوقع حدوث تحركات مضادة لقراراتها. فالقيادات العسكرية، أو بعضها، وإن كانت تتعاطف مع وزير الداخلية المُقال، لكنها بالمقابل ما كان لها أن تقبل بإقالة رئيس الجمهورية، لأنّ ذلك سيفتح الطريق بدوره لتصفية كبار ضباط الجيش والأمن المتعاطفين مع الرئيس، حتى وإن أعلنوا ولاءهم للقيادة الجديدة. وكانت قرارات "المؤتمر الرابع" للجبهة القومية المطالبة بتصفية الجيش لا تزال ماثلة في أذهانهم. أما العقيد حسين عشال، قائد الجيش، فلم يتقبّل الوضع، وغضب وذهب إلى منزله الكائن في "مودية" عاصمة المديرية الوسطى (عاصمة دثينة)، قبل تعقُّد الأمور، وفيما بعد فعل مثله العقيد الصديق قائد الأمن العام، وأرسل عشال لاحقاً استقالته إلى رئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع علي.

في صبيحة 22 حزيران/ يونيو 1969م، توصلت "القيادة العامة" إلى اتفاق على كل القضايا التي بحثتها طوال الأيام الأخيرة، وبموجب ذلك أصدرت بياناً سياسياً مهماً تضمن أهداف "حركة التصحيح"، كما سُمِّيَت، وانتُخِب مجلس رئاسة مكوَّن من خمسة أشخاص، وشُكِّلَت حكومة جديدة.



مجلس الرئاسة

سالم ربيع علي في الوسط، ومن اليمين: محمد صالح العولقي – عبد الفتاح إسماعيل. ومن اليسار: علي عنتر – محمد علي هيثم

في هذه اللحظات كان يجري سباق لم يكن يعرف به الناس بين رئيس الجمهورية من جهة، والقيادة العامة من جهة أخرى.

مَن منهما يصل أولاً إلى الإذاعة ويعلن بيانه قبل الآخر؟

علم "الرئيس" بقرارات "القيادة العامة" التي اتُّخذت في غيابه، بإقصائه من رئاسة الجمهورية، والآن بدأ يجاهد، في سباق مع الوقت. سجّل بيان استقالته بصوته، وكلّف مرافقه العسكري الشخصي المقدم عبد الله المسيبلي، حمله لإذاعته من الإذاعة، وكان في الطريق إليها. وكان المذيع يردّد منذ وقت وسط الأناشيد الحماسية أنّ الإذاعة ستذيع بعد قليل بياناً مهماً إلى الشعب من رئيس الجمهورية. وفي الوقت ذاته، كان "فضل محسن عبد الله"، عضو القيادة العامة، في طريقه إلى الإذاعة الواقعة في مدينة التواهي، حاملاً بيان القيادة العامة.

سباق محموم في الطريق المؤدي إلى الإذاعة، وبالتالي المؤدي إلى السلطة، وإلى مركز القرار السياسي والنفوذ. فمن يصل أولاً إلى الإذاعة ويعلن بيانه يحوّل الموقف لمصلحته.

إنّ الإذاعة هي التي تمهّد لكل شيء. ابتداءً من الأغنية، إلى البيان الأول، إلى أهمّ القرارات والسياسات وأخطرها... من البيان الأول تبدأ مرحلة أخرى جديدة. وهذا يذكّرنا بالبيانات والانقلابات الكثيرة في دمشق في الستينيات والسبعينيات، ومن يسبق بدبابته وسلاحه وبيانه الأول

من أجل الاستيلاء على السلطة. وبالفعل، وصل مندوب القيادة العامة أولاً إلى الإذاعة، وحدثت مشادّة مع مديرها الذي رفض إذاعة البيان بدعوى عدم وجود تعليمات من وزير الثقافة والإرشاد القومي عبد الله عقبة، لكن مندوب القيادة تمكن من حسم الموقف وإذاعة البيان الذي جاء فيه بالنص:

"إذا كانت القيادة العامة تقدم اليوم على عملية التصحيح الطبيعية من داخلها، فإنما لتؤكد مرة أخرى القضايا الآتية:

أولاً: إنّ السلطة السياسية الممثلة للإرادة الجماعية في تنظيم "الجبهة القومية" المجسَّدة في "القيادة العامة" لهي الطريق الوحيد الذي يجنّب الثورة الكثير من الأخطاء والأخطار.

ثانياً: إنّ سلطة الديمقراطية الشعبية التي تمثّل إرادة الجماهير صاحبة المصلحة في الثورة، هي الحل الأفضل الذي يجنب البلد والشعب مخاطر النزعة الفردية.

ثالثاً: إنّ "الميثاق الوطني" للجبهة القومية هو الدليل النظري بالنسبة إلى الثورة، وإنّ برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي هو الحد الأدنى لمطالب هذه المرحلة، وهو الحد الأدنى لما مثله الميثاق.

رابعاً: إنّ انتهاج سياسة يمنية جذرية، لما فيه خدمة مصلحة القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقية في يمن ديمقراطي موحد في إقليم اليمن، مهمة كل مناضل شريف في الجنوب والشمال. وإنّ حماية ثورة 26 سبتمبر و14 أكتوبر من المؤامرات الإمبريالية والرجعية هي المهمة العاجلة للثورة في الجنوب والحركة الوطنية في الشمال.

خامساً: إنّ تثبيت علاقات وطيدة مع البلدان العربية الشقيقة، وفي مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة، وتعزيز عرى الروابط الوطنية والقومية، هو خدمة لقضية الثورة العربية ذات الهدف والمصير المشترك، وإنّ الإسهام الحقيقي في قضيتنا الكبرى، قضية فلسطين، من خلال دعم المقاومة الشعبية المسلحة، لهو السبيل الوحيد لاسترداد الحق العربي، وإنّ دعم الثورة الشعبية المسلحة في الخليج العربي بقيادة "الجبهة الشعبية" معنوياً ومادياً واجب يحتّمه المصير المشترك للثورة في الجزيرة والخليج.

سادساً: إنّ انتهاج سياسة واضحة بالنسبة إلى قضايا التحرر والتقدم في العالم، وتوثيق العلاقات مع المعسكر الاشتراكي، وفي مقدمته "الاتحاد السوفياتي" الصديق تعتبر بالنسبة إلينا قضية مبدئية، باعتبار أننا جزء من حركة التحرر الوطني الديمقراطي العربي والعالمي"(*).

كانت هذه هي الخطوط العريضة التي أعربت عنها "القيادة العامة" في بيانها السياسي الذي تابعه الناس باهتمام من إذاعة عدن فور إذاعته صبيحة الثاني والعشرين من حزيران/ يونيو 1969م.

وكان هناك بيان أمر رفع إلى القيادة العامة للجبهة القومية، في محاولة لإحباط قرار القيادة العامة بعزل الرئيس قحطان الشعبي. جاء بعد فوات الأوان، وهذا نصه:

22 يونيو 1969م

الأخوة أعضاء القيادة العامة للجبهة القومية

بعد التحية:

نظراً للأزمة التنظيمية والسياسية في البلد، الأمر الذي ينذر بخطر كبير يذهب ضحيته العديد من المواطنين الأبرياء، ويهدّد تنظيم الجبهة القومية ذاته، فإننا نتبنى الرأي الذي لوّح به في جلسة 19 يونيو بأنّ الأزمة لا يمكن تجاوزها شرعياً إلا من خلال مؤتمر يتم سريعاً.

وإننا نطالب بذلك، ونقترح أن يكون جدول أعمال المؤتمر بالشكل الآتي:

1. **مناقشة أزمة التنظيم، وتجربتنا في السلطة منذ الاستقلال وإقرار لوائح داخلية للتنظيم.**
2. **مناقشة وإقرار مشروع الدستور، وهذا مُعَدّ وجاهز من قبل المستشارية.**
3. **مناقشة الخطة الاقتصادية، وهذه مُعدَّة وجاهزة من المستشارية.**

وإننا نطالب لتحقيق ذلك بتكوين لجنة تحضيرية تُعَدّ لذلك سريعاً.

التوقيع:

علي عبد العليم،

سيف أحمد الضالعي،

فيصل عبد اللطيف،

أحمد صالح الشاعر،

خالد عبد العزيز،

* صحيفة الثوري - يونيو/ 1984م العدد: 839.

توفيق عوبلي،

جعفر علي عوض،

عبد الله علي عقبة،

وببيان القيادة العامة انتهت الجمهورية الأولى.

أجرت خطوة 22 يونيو تغييرات في قيادة الدولة، التنظيم والحكومة، فانتُخب مجلس رئاسة من خمسة أعضاء، هم: سالم ربيع علي – عبد الفتاح إسماعيل – محمد علي هيثم – محمد صالح العولقي –علي عنتر، وانتُخب أيضاً عبد الفتاح إسماعيل أميناً عاماً للتنظيم السياسي الجبهة القومية، وانتُخِبَت لجنة تنفيذية جديدة من: سالم ربيع علي، عبد الفتاح إسماعيل، علي عنتر، محمد صالح عولقي، محمود عشيش. ولجنة تنظيمية مركزية جديدة مكونة من: عبد الفتاح إسماعيل، عبد الباري قاسم، أحمد محمد قعطبي، فارس سالم، محمد سالم عكوش، فضل محسن عبد الله، عوض الحامد.

وتشكلت حكومة جديدة برئاسة وزير الداخلية المقال محمد علي هيثم.

كانت هذه هي الحكومة الثالثة بعد الاستقلال(*) وعُيِّن فيها علي عبد الله ميسري، عضو القيادة العامة للجبهة القومية، قائداً للجيش خلفاً لحسين عثمان عشال، وتبع ذلك إجراء حملة تغيير في الجيش والأمن، والجهاز الإداري للدولة، خاصة في قمة المؤسسة العسكرية. وكان ذلك استمراراً لعمليات التطهير التي بدأت منذ يوم الاستقلال للعناصر الذين عُدّوا موالين للنظام الإنجلو سلاطيني، أو غير قادرين على مواكبة المرحلة الجديدة. لكن للأسف، شملت قرارات التطهير عدداً من الموظفين الأكفياء الذين لم يكونوا في الواقع معادين للثورة، ولم يشكلوا خطراً على النظام الجديد، وكان بالإمكان الاستفادة منهم ومن خبراتهم. وشمل التغيير هذه المرة العناصر الموالين للرئيس قحطان الشعبي، حيث فُصل عدد منهم من عضوية اللجنة التنفيذية

* - تشكلت الحكومة من محمد علي هيثم رئيساً للوزراء، علي سالم البيض وزيراً للخارجية، محمد صالح عولقي وزيراً للدفاع، محمد صالح مطيع، وزيراً للداخلية، علي ناصر محمد، وزيراً للإدارة المحلية، محمود عشيش، وزيراً للمالية، محمد عبد القادر بافقيه، وزيراً للتربية والتعليم، حيدر العطاس، وزيراً للأشغال، علي مبارك محروق، وزيراً للاقتصاد والتجارة والتخطيط، أحمد سعيد صدقة، وزيراً للصحة، محمد علي عماية، وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، عادل خليفة، وزيراً للعدل، عبد الله الخامري، وزيراً للثقافة والإعلام، محمد سالم عكوش، وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.

والقيادة العامة. وخرج في التصفيات كثير من العناصر الوطنيين ذوي الرصيد النضالي، لمجرد انتمائهم إلى محافظات ومناطق محددة. ولا بد من الإقرار بأنه قد حدثت بعض التصرفات، ووقع بعض الشغب من أجهزة في التنظيم والحكومة، ما استدعى اللجنة التنظيمية المركزية إلى إصدار بيان بعنوان: "كيف نفهم ما حدث يوم 22 يونيو 1969م؟"، وأشار إلى ما يأتي:

– إنّ ما حدث عملية تصحيح داخلية تنظيمية، ولم يكن له علاقة بالموقف العسكري، ولم تعتمد "القيادة العامة" فيها على القوات العسكرية.
– حرصت القيادة العامة على عدم إطلاق رصاصة واحدة أو إجراء اعتقالات أو الحجز في المنازل، إلا بعد أن بدأت تشويهات للحركة، وأنزلت منشورات متوالية غير مشروعة.
– إنّ الحركة لم تأتِ ضد منطقة أو ضد مجموعة، وإنما جاءت لتنقذ التنظيم، وتعيد إليه الحياة مرة أخرى.
– جرت محاولات إقناع عدد من الضباط الذين قدموا استقالتهم جماعياً بالعدول عنها، أُقنع عدد من الضباط الذين طلبوا المغادرة إلى خارج أراضي الجمهورية بالبقاء، ولم يغادر سوى (4) منهم.
– إنّ هذه الخطوة (22 يونيو) جاءت لتجعل من السلطة أداة تمثّل الإرادة الجماعية لنا جميعاً، وتجسّد إرادة الجماهير ومصالحها وتسخّر السلطة في خدمة الشعب.
– جاءت هذه الخطوة من أجل تطوير مؤسستي الجيش والأمن وتنظيمها والتزامها للقيادة السياسية، وتثقفيها ثقافة وطنية تقدمية كي تلعبا دورهما جنباً إلى جنب مع بقية قطاعات الشعب في تطوير الثورة وحمايتها.
– إنّ هذه الخطوة لا بد وأن تتيح المجال لمناقشة كل المشاكل والمعضلات التي تواجهنا، ويسهم التنظيم والشعب في مواجهتها وحلّها، سواء أكان ذلك على مستوى الأزمة المالية أم الاقتصادية(*).

كانت الأسئلة التي طُرحت عن خطوة 22 يونيو 1969م عديدة، وكذلك التقييمات والمواقف والتحليلات التي أُعطيت بحسب الظروف والمواقف السياسية التي غالباً ما جنحت عن الحقيقة، بحيث ضاعت الموضوعية، وتصدرت الأغراض والأهواء واجهة الصدارة. وفي ضوء

* - صحيفة "الثوري" اليمنية، العدد 839 صادر في 23/ 6/ 1984م ص5.

ذلك، طُمسَت أشياء كثيرة إيجابية في المرحلة التي سبقتها، وأعني بها عهد الرئيس الأول لليمن الجنوبي قحطان الشعبي، الذي ذهب ضحية الصراعات والنزعات الذاتية لرفاق الثورة، وهذا لا يعني عدم وقوع أخطاء صغيرة وكبيرة هي جزء من طبيعة البشر وجوهر الحياة، لكنها للأسف لم تواجه في الوقت المناسب بما تحتاج إليه من صلابة، وصدق، ورفاقية وحكمة، فتركت حتى اتسع نطاقها. وأزعم أني أستطيع بعد مرور قرابة أكثر من (44) سنة على ما حدث، أن أحاول قول رأي أكثر حياداً وموضوعيةً، رغم أنني كنت أحد المشاركين الأساسيين في ما جرى، وشاهداً عليه، معتبراً ذلك مساهمة جادة مني في إيضاح الحقائق خدمة للتاريخ ولأجيالنا في المستقبل.

هل كانت خطوة[**] 22 يونيو 1969م حقاً ضرورية؟

ألم يكن ثمة إمكانية لتفادي حدوثها عبر حوار رفاقي بين مختلف الأطراف والآراء؟!

وهل كانت المواجهة حتمية بين قيادات "الجبهة القومية" بعد أن انتصرت في حرب التحرير وتحقيق الاستقلال وتسلّم السلطة؟

ثم ما طبيعة هذا الصراع؟

أهو حقاً – كما قيل يومها في إطار التنظيرات والبيانات "الرسمية" – صراع بين "اليمين" و"اليسار" كما سُمِّي داخل "الجبهة القومية"؟ وحتى خارجها؟!

كانت أفكار "اليسار" تزحف إلى "الجبهة القومية" منذ وقت، وامتزجت لدى بعض القيادات بنزعة متطرفة خطرة مضطربة إزاء الواقع السياسي والاجتماعي المتخلف في اليمن الجنوبي، فعجزت عن تحليل الواقع تحليلاً سليماً، وراحت تتعسفه وتنادي بتغييره على أسس "اشتراكية" لم تنضج لها الظروف بعد.

والذين هندسوا للصراع على أنه صراع بين "يمين" و"يسار"، كانوا يخفون نياتهم الحقيقية للصراع الذي لم يكن إلا من أجل السلطة. فمن يتمكن من الإمساك بزمام القرار السياسي ومواقع النفوذ، يستخدمه في بسط سيطرته على الدولة والمجتمع، ولا شك في أنّ هناك أيادي خفيّة وغير

** شهدت اليمن في شهر (حزيران/ يونيو) الكثير من الأحداث، منها: حركة 20 يونيو 1967م، واستقالة قحطان الشعبي في 22 يونيو 1969م، ومجيء الرئيس ربيع 22 يونيو1969م، ومقتله في يونيو 1978م، وتعييني رئيساً في يونيو 1978م، وخروج القاضي الإرياني من السلطة في 13 يونيو 1974م، ومجيء الرئيس علي عبد الله صالح في يوليو 1978م.

مرئية كانت تقف خلف هذا الصراع الذي سُمِّي "اليمين الرجعي" و"اليسار الانتهازي" و"اليمين الانتهازي".

وحقيقة الأمر، أنه لم يكن هناك صراع أو خلاف جوهري بين الطرفين. فكلاهما وقف إلى جانب جملة من القضايا الرئيسة في الثورة، مثل الإصلاح الزراعي، والتأميم، والعلاقات مع المعسكر الاشتراكي. فقانون الإصلاح الزراعي "الأول" – على سبيل المثال – صدر في عهد الرئيس قحطان الشعبي. كذلك فإنّ قانون التأميم كان قيد الإعداد في أيام حكمه، لكنه عُرقل عمداً حتى لا يصدر فيحقق ذلك كسباً سياسياً معنوياً لمرحلته على حساب منافسيه. كذلك زار "الرئيس" الاتحاد السوفياتي وكوريا الديمقراطية، ووقّع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري معهما، بل كانت البلدان الاشتراكية هي الوحيدة التي زارها بعد مصر. إذاً، لا يمكن الحكم على الرئيس قحطان الشعبي، أو فيصل الشعبي، بأنهما كانا يمينيين، أو الحكم على عهدهما القصير جداً بأنه كان يمينياً.

أولاً: لأن حكمهما لم يستمر سوى سنة وسبعة أشهر. ولا يمكن خلال فترة قصيرة كهذه تشكل ملامح حكم يميني أو سلطة يمينية. فذلك أبعد ما يكون عن الواقع والمنطق. كذلك لم تكن لديهما توجهات من هذا القبيل.

ثانياً: لأنّ عهد الرئيس" قحطان" لم يُمنَح الفرصة والمدة الزمنية الكافية للحكم عليه وعلى مدى التزامه أهداف الثورة ومبادئها، أو عدم التزامها. ولم يظهر منه ما يشير إلى أنه تخلى عنها أو غير ملتزم إياها. والواقع، أنه لم تمضِ إلا أيام قليلة على انتهاء محادثات "جنيف" وتسلّم الاستقلال وعودة الوفد المفاوض، وتشكيل الحكومة الأولى، حتى تفجرت المشاكل والأزمات في وجه هذه الحكومة. فظلت في حالة مواجهة مستمرة مع أزمات وصراعات، ما إن تخرج من واحدة، حتى تقع في براثن أخرى، وتصطدم بها ابتداءً من أحداث كانون الثاني/ يناير **1968**، إلى انقلاب **20** آذار/ مارس **1968**، إلى أحداث **14** أيار/ مايو و**17** تموز/ يوليو **1968**، إلى القضايا والمشاكل التي فجّرها "المؤتمر الرابع" للجبهة القومية قبل ذلك في **2** آذار/ مارس **1968**... إلخ. واستمرت الصراعات التي لم ينجُ منها بعد ذلك سالم ربيع علي وعبد الفتاح إسماعيل وعلي ناصر محمد. تلك المشاكل لم تكن تعطي فرصة للرئيس قحطان أو لعهده لإنجاز أشياء كثيرة

قياساً بالتركة الاقتصادية الثقيلة والتخلف الاجتماعي المريع والموروث من عهد طويل من السيطرة الاستعمارية للجنوب.

ثالثاً: إنّ الدولة الجديدة، لم تستطع وحدها مواجهة حدة الأزمة الاقتصادية، ولا تحمُّل الضغوط عليها، بسبب إغلاق قناة السويس بعد حرب **1967** وفقدان مصدر دخلها الرئيس من ميناء عدن، في الوقت ذاته الذي تخلت فيه بريطانيا عن كل التزاماتها المادية تجاه مستعمرتها القديمة، ورفضت فيه دفع أيّ تعويض عن احتلالها الطويل للجنوب. وفقدت الدولة الجديدة كل إمكانية للحصول على أيّ دعم عربي، بعد أن شاء حظها أن تنال استقلالها بعد خروج مصر مهزومة في حربها مع إسرائيل في يونيو **1967**م. كذلك فإنّ الموقف السلبي، وتردّد النظام في اليمن الجنوبي بإقامة علاقات أخوّة وحسن جوار مع الدول في الجزيرة والخليج، بسبب حالة التطرف التي تمرّ بها المنطقة، حرماه الحصول على مصدر مساعدات من هذه الدول الغنية بالنفط، بل إنّ هذه الدول مارست الضغوط على الدول الإقليمية والمنظمات الدولية لمقاطعة النظام ومحاصرته وإضعافه بهدف الانقضاض عليه لولا وقوف المعسكر الاشتراكي وبعض الدول التقدمية في المنطقة التي ساعدته في حدود إمكاناتها. لذلك، من الحريّ بنا أن نحاول اكتشاف أسباب أخرى للصراع داخل الحقائق المُخفاة، أو غير المعلنة في البيانات الرسمية، وأصوغ هنا بعضها على سبيل المثال لا الحصر. ومنها أنّ العديد من المؤثرات الخارجية العربية والدولية الفكرية والسياسية انتقلت إلى ساحة اليمن الجنوبية وإلى صفوف بارزة في القيادة التي لم تستوعبها ولم تتحملها عقولهم، فانفجرت على شكل صراع داخلي. ويمكنني الإشارة إلى مؤشرات "تروتسكية" و"ماوية" و"روسية" هبّت كالرياح العاصفة، فتعثّر فيها العقل، وضاع الصواب، وضاع معه الطريق إلى الواقع. فالجبهة القومية وقعت ضحية للصراع الذي كانت تشهده "حركة القوميين العرب" في مركزها الرئيس في بيروت، حيث بدأت تظهر منذ عام **1967**م انقسامات في أوساط حركة التحرر العربية (الناصريون، البعث، حركة القوميين العرب، المنظمات الفلسطينية، الأحزاب الشيوعية العربية). وبحكم تأثر قيادات "الجبهة القومية" بتلك التيارات والتنظيمات، امتدّ الصراع والانشقاق إلى داخل قيادة الثورة في اليمن الجنوبية، ما أدى إلى تفتيت وحدتها، خاصة أنها لم تكن تتمتع بالحصانة الكافية.

استخدمت هذه القيادات هزيمة يونيو 1967 في صراعها على السلطة، للحكم على عجز "البرجوازية الصغيرة" عن قيادة نضال حركة التحرر العربي إلى النصر، وعدّتها مسؤولة عن الهزيمة، ودعت بالتالي إلى ظهور "طليعة" عمالية الالتزام، تقود التحالف "الطبقي" إلى إكمال برنامج التحرر الوطني. وتحت هذا الشعار خاضت معركتها، وعمدت إلى تصفية القيادة السياسية "التاريخية" المجرَّبة للجبهة القومية دون إيلاء أيّ اعتبار لرصيدها الوطني النضالي، ودورها الكبير في الثورة وإنجاز الاستقلال. وساعد على تعميق هذه الهوّة، غياب التقاليد الحزبية السليمة، فالجبهة القومية نشأت في الأساس تنظيماً "سريّاً" تقوم علاقاته وأنظمته الداخلية على أساس الطاعة، وتنفيذ كل ما يصدر من قرارات دون نقاش بموجب المبدأ التنظيمي "نفّذ ثم ناقش"، وهو أمرٌ كان يتطلبه بناء تنظيم سري حديدي في ظروف الكفاح المسلح والعمل السري ضد الاحتلال، لكنه لم يعد يعبّر عن التنظيم في الظروف الجديدة، كتنظيم علني، وفي السلطة، ومسؤول عن بناء دولة ونظام ومجتمع. ثم كانت تلك الازدواجية التي نشأت في الموقف بين سلطة الدولة وتنظيم السلطة، وظلّت تتنازع الحكومة مؤسسات الدولة القديمة، ولا سيما القوات المسلحة، وخاصة كبار الضباط في الجيش والأمن أو من سُمُّوا حينها "شلّة العقداء".

الفصل السادس

بناء القوات المسلحة

في نهاية كانون الأول/ ديسمبر جرت المناقشات داخل "القيادة العامة" حول إعادة تشكيل الحكومة وأقرّ تشكيلها برئاسة محمد علي هيثم(*)، وجرت تغييرات واسعة فيها، ودخل إليها عضوان من "اتحاد الشعب الديمقراطي" و"حزب البعث". مثّل الأول عبد الله باذيب، وتولى حقيبة التربية والتعليم، ومثّل الثاني أنيس حسن يحيى، وتولى حقيبة الاقتصاد والتجارة والتخطيط، بينما توليتُ أنا وزارة الدفاع، وألحقتُ وزارة الإدارة المحلية التي كنتُ وزيرها بوزارة الداخلية، وتولى محمد صالح عولقي الذي كان وزير الدفاع السابق حقيبة الخارجية. واتخذت "القيادة العامة" قراراً بتقليص عدد أعضاء مجلس الرئاسة، بحيث أصبحوا ثلاثة بدلاً من خمسة، هم:

1– رئيس مجلس الرئاسة: سالم ربيع علي،

2– الأمين العام للتنظيم السياسي الجبهة القومية: عبد الفتاح إسماعيل،

3– ورئيس الوزراء: محمد علي هيثم. وفي 30 كانون الأول/ ديسمبر عُيِّن محافظون جدد.

---

* وضمت كلاً من: محمد صالح عولقي: وزيراً للخارجية، محمد صالح مطيع: وزيراً للداخلية، علي سالم البيض: وزيراً لشؤون الرئاسة، علي ناصر محمد: وزيراً للدفاع، محمود عشيش: وزيراً للمالية، عبد الله باذيب: وزيراً للتربية والتعليم، حيدر العطاس: وزيراً للأشغال العامة، محمد علي عماية: وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، أنيس حسن يحيى: وزيراً للاقتصاد والتجارة والتخطيط، أحمد سعيد صدقة: وزيراً للصحة، عادل خليفة: وزيراً للعدل، عبد الله الخامري: وزيراً للثقافة والإعلام، محمد سليمان ناصر: وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.



وهكذا دخلت فصائل العمل الوطني الديمقراطي الحكومة لأول مرة منذ الاستقلال، ومنذ هذه اللحظة أصبحت طرفاً في المشاركة السياسية، وفي قيادة توجهات اليمن الجنوبية اللاحقة وتقرير هذه التوجهات، وكان يمكن لخطوةً أوسع بإشراك قوى سياسية أخرى، كجبهة التحرير، أن يشكل ضماناً أكبر للوحدة الوطنية، لكن ذلك لم يحصل للأسف، لأسباب لا أريد الحديث عنها.

وطن لا نحميه... لا نستحقه!

تسلمتُ منصب وزير الدفاع في ظروف بالغة التعقيد داخلياً وخارجياً. وكانت اليمن الجنوبية تمرّ بظروف اقتصادية ومالية صعبة جداً، ولم تكن أوضاعها السياسية قد استقرت بعد بما فيه الكفاية. أما القوات المسلحة، فكانت ألوية قليلة العدد، قليلة التسليح، سلاحها مجموعة من البنادق غير الآلية (كنده)، وبعض الرشاشات الخفيفة والمتوسطة (برن وسترلنج)، ومدافع ميدان من عيار 25 رطلاً، وعدد من عربات (صلاح الدين)، وعربات مدرعة من نوع (فيريت)، وعدد قليل من الطائرات الجت بروفست، فضلاً عن زورق أو زورقين صغيرين وسفينة إنزال. ولم يكن بوسع قوة صغيرة كهذه، بسلاحها المحدود، أن تحمي سيادتنا الوطنية وحدودنا البرية والبحرية الطويلة، ولا أجواءنا المفتوحة، طبعاً مع العلم بأنّ عدن كانت أول قاعدة عسكرية جوية في

المنطقة أُنشئت عام **1928**م... في ظل التوتر الذي تشهده اليمن الديمقراطية الجنوبية مع جيرانها ودول المنطقة.

أتذكر أني عندما ذهبت إلى مكتبي، في وزارة الدفاع، لتسلّم منصبي الجديد وزيراً للدفاع، جلست في مكتبي وليس لدي فكرة عن أي شيء يمكن أن أتداوله مع مساعديّ ومستشاريّ بخصوص المهمة الصعبة والمعقدة التي كانت في انتظاري، ولم يسلمني الوزير محمد صالح عولقي أي مذكرة تسليم، فقد كان غاضباً من إحالته من منصبه، والتزم منزله. وكانت تربطني به علاقات سياسية ونضالية وعائلية.

كانت هذه أخطر مهمة أواجهها في حياتي. كنت أمام الحقيقة وجهاً لوجه.

لا يوجد نظام أو قانون ينظمان الوزارة، ولا هيكل ينظم علاقاتها الداخلية وعلاقتها بقيادة الجيش والقوات المسلحة عموماً. ليس أمامي سوى أوراق مبعثرة هنا وهناك على الطاولة. من أين أبدأ؟ كان ذلك أول سؤال دار في ذهني، ولم أكن أعرف كثيراً من اختصاصات وزير الدفاع ومسؤولياته، لكن كانت عندي فكرة عامة عن أوضاع القوات المسلحة، ولي علاقات طيبة مع مجموع القادة والضباط، ومع ذلك كنت أشعر بأنه يمكنني عمل شيء لقواتنا المسلحة وللبلاد، برغم صعوبة الأوضاع... ولم يكن يشغلني شيء أكثر من تسليح القوات المسلحة وبنائها وإعادة تأهيلها. وعندما كنت أفكر في ذلك، كنت أدرك أنّ "الجيش" الذي ورثناه هو جيش اتحاد الجنوب العربي الذي أنشأه الإنكليز، لكن هذا لا يعني أنه معادٍ للثورة والنظام، فقد وقف إلى جانبهما حتى النصر.

وقد ترك لنا البريطانيون نظاماً إدارياً ومالياً متطوراً، وأُسساً مهمة للانضباط العسكري، طوّرناها لاحقاً، وأدركتُ أنّ بريطانيا لن تسلّح جيشنا، لذا علينا البحث عن مصادر تسليح جديدة في الاتحاد السوفياتي، غير أنّ المشكلة كانت تكمن في الانتقال من السلاح الغربي إلى السلاح الشرقي، فهذا يتطلب تأهيل كوادر جديدة على مختلف الأسلحة والنظم العسكرية الشرقية، بالإضافة إلى تأمين قطع الغيار والمعدات. والمشكلة الأخرى هي التنظيم الإداري لقيادة وزارة الدفاع والقوى والأسلحة، فقد كانت وزارة الدفاع سياسية ورمزية في فترة الاحتلال، والقيادة الحقيقية للقوات المسلحة كانت تكمن في القيادة العسكرية البريطانية التي بيدها القرار والسلاح.

ولكي أنجح في مهمتي هذه، كان عليّ أن أعمل على إيجاد تنظيم قانوني لوزارة الدفاع يحدد علاقتها بقيادة الجيش. وحتى ذلك الحين، كانت قيادة الجيش تعمل وتتصرف بمعزل عن الوزارة، وكلٌّ منهما تسير في اتجاه منفصل عن الأخرى. وكانت هذه إحدى السلبيات البارزة في عمل وزارة الدفاع. اعتبرتُ عملية التنظيم القانوني – بحقّ – المهمة المركزية الأساسية لنجاح عمل وزارة الدفاع كله، ولهذا الغرض استقدمتُ خبراء عسكريين عرباً من القطر العربي السوري الشقيق، أتذكر منهم اللواء زهير غزال، واللواء إبراهيم يونس، وعبد السلام قعقع ود. مظفر البيطار، الذين استعنتُ بهم لوضع الأسس القانونية لتنظيم عمل الوزارة وإنشاء كلية عسكرية وتشغيل المشفى العسكري، فضلاً عن عدد من الطيارين، وكان هذا يعني استغلال كل الإمكانات المتاحة إلى أقصى حدّ لخلق الهياكل الأساسية للقوات المسلحة التي يمكن أن تُبنى عليها قوة البلاد في المستقبل. لذلك، كنتُ أرى ضرورة وضع خطة خمسية (لخمس سنوات) تشمل تسليح القوات المسلحة وتأهيل أطرها البشرية.

وعلى هذا الأساس اتخذتُ مبدأ العمل وفق القاعدة الآتية: تطوير/ تأهيل/ تسليح/ تسييس(*) في 7 تموز/ يوليو 1970م عقدتُ اجتماعاً في قيادة القوات المسلحة لمناقشة خطة تطوير القوات على أسس جديدة. ودعوتُ إلى اجتماع الخبراء العسكريين السوريين الذين أوفدهم بطلب مني الرئيس السوري حافظ الأسد (وزير الدفاع حينها)، وكذلك الخبراء السوفيات، وحضره عدد من الضباط من أعضاء "الجبهة القومية"، وكانوا في معظمهم من صغار الضباط. ومن هؤلاء الذين حضروا الاجتماع أحمد صالح ضالعي، الذي أصبح رئيساً لهيئة الأركان، وصالح أبو بكر بن

(*) محمد عبد الله باصهيب - فرج عوض الدقيل - سالم عبد الله عقيل - محمد حيدره مسدوس - أحمد سالم عبيد - هادي أحمد ناصر - محمد عوض الحجيجي - محمد عبد الرب مفتاح - عبود علوي - عوض علي حيدره - محمد عوض الشحيري - عبد الله أحمد العود - محمد أحمد شحته - علي حنش هادي - هادي صالح هادي - ناصر سالم عطوي.

وبعد المؤتمر الخامس عام 1972 م:

هادي أحمد ناصر - علي حنش هادي - محمد عبد الله باصهيب - محمد عبد الرب مفتاح - أحمد سالم عبيد - عوض عبد الله مشبح - عوض علي حيدره – عبد الله سالم الحنكي - سليمان ناصر مسعود - هادي صالح هادي - ناصر سالم - عبد الله سالم عقيل - أحمد قاسم - فرج عوض الدقيل - محمد عوض الشحيري.

أشرف على الدائرة السياسية بوزارة الدفاع كل من: عبد الله الخامري - عبد الله أحمد العود - هادي أحمد ناصر - أحمد سالم عبيد - علي حنش هادي - محمد مفتاح عبد الرب - سليمان ناصر مسعود - سالم ربيع علي - حسين قماطة - صالح عبيد.

حسينون، وفرج الدقيل، ومحمد عبد الله باصهيب، ومحمد حيدره مسدوس، ومحمد يحيى جابر، وعبود علوي، وعبد الله أحمد العود، وصالح محمد حاجب، وعبد القوي عبد الله، وعبد الله علي عقربي، وأحمد صالح الحاجب، وعلي الشولة.

كنتُ مهتماً بتتبّع الأوضاع التي ترتهن بها مختلف الأسلحة، ولهذا الغرض استدعيتُ قادة الوزارة، وقادة الألوية والأسلحة المختلفة بهدف معرفة الإمكانات المطلوبة لتطوير القوات المسلحة بمختلف صنوفها البرية والبحرية والجوية، وطلبتُ من كل واحد منهم إعداد مقترحات عملية تكون الأساس لإعداد الخطة الخمسية لتطوير القوات المسلحة، وتحديد حاجة البلاد من الأسلحة الجديدة التي يمكن شراؤها من الخارج، ووضع خطة لتأهيل الأطر.

في غضون أسبوع، استكملتُ اجتماعاتي مع كل قادة الأسلحة. لم يكن هدفي الاطلاع على أوضاع القوات المسلحة وتكوين فكرة متكاملة عن طبيعتها فحسب، بل أيضاً – وهذا هو الأهم – وضع تصور متكامل لكيفية العمل على تطويرها وبنائها على أسس حديثة.

استدعى مني ذلك أن أكثّف عملي، وكانت وجهتي إحداث نهوض حقيقي في أوضاع قواتنا المسلحة، بوضع خطة خمسية شاملة لتطوير القوات المسلحة في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. ولعل الرؤية هذه لم تكن صادرة عن رغبة خاصة، بل إنّ الثورة – فعلاً – كانت في أمسّ الحاجة إلى أداة ثورية مسلحة لحماية نفسها وحماية مكتسبات الشعب وسيادة الوطن وسلامة أراضيه.

وكنّا نسعى إلى بناء قوات مسلحة جديدة وحديثة تعتمد على قاعدة فنية وتقنية متطورة وذات جاهزية قتالية عالية، وتمتلك منظومة دفاعية راسخة. وكان من المهم أن أحدّد الأولويات للبدء بتنفيذ هذه الخطة، ورأيتُ أنّ الأولوية لتنظيم وزارة الدفاع أولاً من الناحيتين الإدارية والفنية، ومن ثَمَّ وضع خطة للتسليح والتدريب والتأهيل والتسييس. ولم يكن من الممكن تصور كل هذه الأشياء من الخارج، فمن الضروري تحديد الإمكانات المتعددة للموضوع: الأهداف، الأغراض، الحاجات، الإمكانات وغير ذلك. منذ مطلع عام **1970** بدأت أولى الخطوات في السير على الطريق الطويل الصعب لبناء القوات المسلحة، وشرعتُ في وضع الخطة الخمسية لبناء القوات المسلحة، والواقع أنها كانت خطة على الورق، حددتُ فيها الأهداف الرئيسة على النحو الآتي:

1. إعادة تنظيم القوات البرية ومضاعفة عددها.

2. تحديث أسلحة القوات المسلحة لتحلّ محلّ أسلحتها البريطانية القديمة تدريجاً حتى نهاية الخطة التي تنتهي في عام 1975.
3. تحسين مستوى الجهاز الإداري، والثقافي، والسياسي والعسكري.
4. بناء قوات جوية تستطيع ضمان النقل الجوي والدفاع، ودعم القوات القتالية في المراكز البعيدة، والقيام بمهمة حماية أجواء البلاد.
5. إنشاء أسطول بحري قوي يحمي الحدود البحرية المترامية الأطراف، والجزر اليمنية المنتشرة في البحر العربي والبحر الأحمر.
6. تأسيس شبكة دفاع جوية لحماية العاصمة والمنشآت الحيوية فيها، مثل مصفاة النفط (أهم مرفق اقتصادي في البلد).
7. إنشاء عدد من المدارس والكليات العسكرية التي تُعدّ القوات المسلحة وتدربها، إضافة إلى
8. تأهيل الآلاف من العسكريين في الاتحاد السوفياتي والدول الصديقة والشقيقة الأخرى.
9. إيجاد هيئة أركان عامة وفروع لها حسب الهيكل الهرمي للمؤسسة العسكرية، للإشراف والمتابعة والتخطيط، ووضع الأنظمة واللوائح لوزارة الدفاع ولشُعَبها، وللأسلحة في القوات المسلحة.

خطة طبيعية، وتبدو سهلة المنال. لكن في ظروف تلك الأيام، كانت خطة حالمة وصعبة المنال، إن لم تكن مستحيلة، قياساً بالإمكانات والظروف. وعندما وضعت تلك الخطة، كانت أحوال البلاد صعبة:

إمكانات مالية شحيحة، وظروف حصار شديد تتعرض له البلاد والعباد يؤثر بنا تأثيراً كبيراً، فلا نكاد نحصل على المساعدات أو القروض من الدول والمنظمات الدولية بسبب الضغوط التي تمارسها بعض الدول الإقليمية والدولية على بلادنا لإجبارنا على السير في فلكها والتحكم بقرارنا الوطني، وهذا ما كنا نرفضه، وبدأنا علاقات مع بعض الدول العربية والصديقة لفكّ هذا الحصار والعزلة على بلادنا بفضل صمود شعبنا. الأهداف التي وضعناها لتطوير القوات المسلحة كانت كبيرة واستراتيجية، ولم يكن أمام الثورة والسلطة الجديدة مشكلة الجيش وحدها، بل كانت تواجه عدة مشاكل في وقت واحد، وكانت المشكلة الاقتصادية والمالية على الدوام في الصدارة، والعائق

أمام كل طموح، إضافة إلى العزلة السياسية، كما أشرنا آنفاً. مع ذلك، كنتُ مصمّماً على تنفيذ الخطة، وكلي ثقة وأمل في توفير كل شيء لقواتنا المسلحة... وكالعادة، فإنّ الزمن لم يخذلنا.

استغرق العمل كل وقتي، ولا أتذكر أنني تناولتُ الطعام خارج مبنى الوزارة في الأيام الأولى بسبب اللقاءات والمقابلات مع المسؤولين اليمنيين والسوفيات والسوريين للتشاور بشأن إعداد الخطط العسكرية والسياسية والتنظيمية، وإعداد القوانين واللوائح المنظمة لوزارة الدفاع والقوى والأسلحة. فقد كان ذلك العمل يستهلك معظم الوقت، وكنتُ أحياناً أُضطرّ إلى النوم في الوزارة. في 19 شباط/ فبراير 1970م، استدعيتُ كبير المستشارين الروس، واسمه الجنرال موزي كنتوف – كما أتذكر – وطلبتُ منه الاتصال بموسكو للحصول على موافقة الحكومة السوفياتية على استقبال عدد من أطرنا العسكرية للتدريب، وقدمتُ إليه قائمة بأسماء عدد كبير من الضباط، رشّحناهم لهذه الدورة لتأهيلهم في مختلف التخصصات للقوات البرية والبحرية والجوية، وأرسلنا عدداً من الطلاب للتدريب على كافة الأسلحة، لاستيعابها واستخدامها عند وصولها. كانت هذه أولى البعثات الطلابية العسكرية إلى الاتحاد السوفياتي، وشملت البعثات مختلف الأسلحة والقوى البرية، البحرية، والجوية، والاستفادة من الدعم السوفياتي لتطوير قواتنا المسلحة، وتأهيلها، سواء في الداخل، أو في الخارج، كغيرنا من الدول العربية التي سبقتنا في التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي مع موسكو، مثل اليمن الشمالي، ومصر، وسورية، والعراق، والسودان وغيرها. وكانت بريطانيا قد رفضت استمرار تزويد القوات المسلحة بقطع الغيار اللازمة لها، كجزء من حصارها السياسي والاقتصادي والعسكري لليمن الجنوبية، حيث تراجعت عن اتفاقية جنيف بشأن تقديم المساعدات المالية المقدرة بستين مليون جنيه إسترليني إلى حكومة الاستقلال. وكان بوسع بريطانيا أن تستمر في تعاونها مع اليمن الجنوبي، مثلما فعلت فرنسا مع الجزائر عقب استقلالها. الحقيقة أننا لم نكن مسبّبي الفتور في العلاقات مع بريطانيا، ووقف كل ما يتعلق بالتعاون السياسي والاقتصادي والعسكري معها، بقدر ما كانت هي المبادرة إلى ذلك، اعتقاداً منها بأنّ النظام سيركع أو سيسقط، لكنّنا أفشلنا كل مراهناتها.

كان عدد قواتنا المسلحة لا يزيد على عشر كتائب مشاة وزورقين بحريين لبلد تبلغ حدوده البحرية 2000 كيلومتر، وجزر متناثرة في البحر الأحمر والمحيط الهندي، مع 6 طائرات "جت

بروفت" غير صالحة لحماية أجوائنا، وعدد مدرعات من نوع "صلاح الدين" و"فيريت"، وخلال فترة الاحتلال لعدن لم يدربوا طياراً واحداً، ولا بحاراً واحداً أيضاً، ولهذا بدأنا من الصفر.

لم يكن بوسعنا أن نقبل بهذه الضغوط، وأن نستسلم لهذا الواقع، بل كان علينا أن نقاوم، ونكسر طوق هذه العزلة التي يريد الآخرون فرضها علينا، وذلك بمدّ جسور العلاقات مع بعض الدول العربية والبلدان الاشتراكية التي تقبل التعاون معنا على بناء قواتنا المسلحة من غير شروط، كما أشرنا آنفاً. وهذا ما دفع حكومة الرئيس قحطان الشعبي وحكومة الرئيس سالم ربيع من بعده إلى البحث عن قروض اقتصادية ميسَّرة والحصول على الأسلحة من الدول الشقيقة والصديقة. وكان وزير الدفاع السابق، علي سالم البيض، في أول حكومة للاستقلال قد زار القاهرة وهو في طريقه إلى موسكو، حيث التقى كلاً من الأستاذين جهاد ضاحي وهاني الهندي، من مؤسسي حركة القوميين العرب، والفريق الطيار عارف عبد الرزاق، الذي كان قائداً لسلاح الطيران في العراق عام 1963م، ثم لجأ بعد ذلك إلى القاهرة بعد انقلاب البعث عليه عام 1968م، عندما كان رئيساً للوزراء، حيث طلب منه علي سالم البيض مساعدته في إعداد كشف بأحدث الأسلحة التي يحتاج إليها الجيش في الجنوب لشرائها من الاتحاد السوفياتي. وبعد إعداد الكشف الذي وافق عليه وزير الدفاع البيض، سأله عارف عبد الرزاق والهندي:

- من أين ستدفعون ثمن هذا السلاح؟

أجاب البيض: سنحصل على المال بوسائلنا الخاصة، ومن الرفاق في المعسكر الاشتراكي، ومن أموال نفط الخليج!

وعندما سأله الفريق عارف: كيف ستستوعبون هذه الأسلحة وتستخدمونها، فذلك يحتاج إلى وقت وإلى تدريب كادر عليه؟

أجابه: يمكننا الاستفادة من العسكريين المطرودين من العراق وسورية وبعض البلدان الأخرى، سواء كانوا محسوبين على حركة القوميين العرب أو غيرهم، وخاصة الناصريين!

ويذكر لي هاني الهندي أنّ علي سالم البيض طلب منهم كتباً للتثقيف السياسي للجيش، وقد تبرع له بسبعمئة جنيه لشراء هذه الكتب إسهاماً من الحركة في ذلك!! وقد ذهب إلى موسكو وعاد بخفَّي حنين، كما حدثني آنذاك المقدم محمد أحمد السياري الذي كان مرافقاً للبيض، لأنّ السوفيات لم يقتنعوا بكلامه عن شراء الأسلحة ودفع ثمنها من أموال الخليج.

ومنذ عام **1970** وحتى **1975**، شرعنا في الخطة الخمسية للقوات المسلحة، ونفّذنا أهمّ ما تضمنتها من الأهداف الثمانية المشار إليه أعلاه. وأتذكر أنني بعد أن تركت وزارة الدفاع لخلَفي علي عنتر في نهاية عام **1977**م، كنا نمتلك جيشاً قوياً وحديثاً ومتطوراً ومؤثراً يستطيع الدفاع عن سيادتنا الوطنية، وحماية حدودنا البرية، ومياهنا الإقليمية، ومجالنا الجوي. بل إنّ تطور القوات المسلحة بلغ الحدّ الذي كنّا قادرين فيه على المشاركة في قوات الردع العربية التي ذهبت لحفظ الأمن في لبنان، واشتركنا حينها بـ (كتيبة السلام) اليمنية التي تمتعت بسمعة طيبة في أوساط اللبنانيين على اختلاف اتجاهاتهم، وإلى الحدّ الذي قدمنا فيه المساعدة – حين طُلبت منا – لحماية وحدة الأراضي الإثيوبية جنباً إلى جنب مع جهودنا السلمية في إدارة حوار صادق بين النظام الإثيوبي والمعارضة، لتحقيق حلّ شامل وعادل يُرضي أطراف الصراع في القرن الإفريقي.

وكما أتذكر جيداً أنه بعد سبع سنوات، وتحديداً في **1** أيلول/ سبتمبر عام **1977**م، كنتُ أقف خطيباً في الكلية العسكرية التي كانت إحدى ثمار العمل الجاد من أجل إعادة تكوين القوات المسلحة وبنائها. كنتُ أقف في هذه المناسبة لأشير بضمير الفعل المنجز إلى ما حققناه، حيث قلتُ: "لقد قوّت عملية إعادة تنظيم الجيش قدراتنا وطاقاتنا، وهذا بالطبع كان نتيجة جهد وعمل كبيرين قمنا بهما.

الفصل السابع

استقالة حكومة محمد علي هيثم



منذ منتصف عام 1971م، بدأ رئيس الوزراء محمد علي هيثم، يلوّح بتقديم استقالته من الحكومة منذ الأزمة بينه – عندما كان وزيراً للداخلية – وبين رئيس الجمهورية قحطان الشعبي. وبعد إقصاء الأخير عقب حركة 22 يونيو 1969م التي جعلت هيثم رئيساً للوزراء، ويستمر في التلويح باستقالته كلما واجهت حكومته صعوبات اقتصادية وسياسية، ومنها عدم تحقيق المصالحة الوطنية مع العقيد حسين عثمان عشال وجماعته الذين هربوا إلى الشمال، غير أنّ الاستقالة النهائية جاءت

على خلفية خلافات حادة مع الرئيس سالم ربيع علي، حول الصلاحيات وما وصفه هيثم بالتجاوزات وغياب العلاقة الواضحة بين مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء. لم يكن هيثم وحيداُ في تقديم استقالته، لكنّ عدداً من الوزراء قدموا استقالاتهم أيضاً.

في أواخر تموز/ يوليو، عُقد اجتماع "اللجنة التنفيذية"، وهي الهيئة السياسية العليا، واتخذت إجراءات بإعادة تنظيم الحكومة، وشكلت لجنة تنفيذية جديدة مكونة من: عبد الفتاح إسماعيل، سالم ربيع علي، علي ناصر محمد، محمد صالح مطيع، محمود عبد الله عشيش، فارس سالم، صالح مصلح قاسم، عبد العزيز عبد الولي، عبد الله الخامري. وتشكلت لجنة فرعية مهمتها إعداد مشروع بأعضاء مجلس الرئاسة والوزراء، وتكونت اللجنة من: عبد الفتاح إسماعيل، سالم ربيع علي، عبد العزيز عبد الولي، صالح مصلح قاسم وكاتب هذه المذكرات.

أقرّت اللجنة تصوراتها، وقدمت مشروعها إلى "اللجنة التنفيذية" على النحو الآتي:

أولاً: مجلس الرئاسة:

سالم ربيع علي:	رئيساً
عبد الفتاح إسماعيل:	عضواً
علي ناصر محمد:	عضواً

ثانياً: مجلس الوزراء:

علي ناصر محمد:	رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع
محمد صالح عولقي:	وزيراً للخارجية
محمد صالح مطيع:	وزيراً للداخلية
عبد الله الخامري:	وزيراً للإعلام
عبد الله باذيب:	وزيراً للتربية والتعليم
أنيس حسن يحيى:	وزيراً للاقتصاد
عبد العزيز الدالي:	وزيراً للصحة
حيدر أبو بكر العطاس:	وزيراً للأشغال العامة
محمود عشيش:	وزيراً للمالية
مصطفى عبد الخالق:	وزيراً للعدل والأوقاف

محمد سليمان ناصر: وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي

محمد علي عماية: وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية



اثناء تأدية اليمين عند تشكيل الحكومة في اغسطس عام **1971**م

أقرّت اللجنة التنفيذية أعضاء مجلسي الرئاسة والوزراء، وقدمتهما إلى مجلس الشعب الأعلى "المؤقت"، وكانت نقاشات عديدة قد دارت حول ما يتعلق بقبول استقالة محمد علي هيثم، حيث كان البعض يرى ضرورة قبول استقالته. وكان سالم ربيع علي، رئيس مجلس الرئاسة، يطرح أنّ من الصعب التعايش مع رئيس وزرائه، ولهذا يرى أهمية إقالته، لكن اللجنة التنفيذية فضلت في الأخير أن يحصل ذلك بصورة طبيعية، وبإجراءات تبدو عادية، بأن أوكلت انتخاب الحكومة الجديدة إلى مجلس الشعب الأعلى.

كان الأمين العام عبد الفتاح إسماعيل، مريضاً يتلقى العلاج في موسكو. وأقرت اللجنة التنفيذية أن تبعث إليه بعبد الله الخامري لإبلاغه بالخطوات التي اتخذتها بشأن استقالة رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة، والإطار القيادي الجديد لمجلس الشعب الأعلى. وبالنسبة إليّ، فقد كنتُ متردداً في قبول منصب رئاسة الحكومة، خصوصاً أنّ مهمة إعادة بناء القوات المسلحة ووزارة الدفاع وتطويرهما كانت تستحوذ على كل اهتمامي. وكنتُ راضياً عن أدائي وعملي فيها، وقد طلبتُ منهم أن يُعفوني من هذه المهمة الجديدة حتى أتفرغ لمهمتي التي لم تكن سهلة

على الإطلاق، لكنّ إصرارهم كان قوياً، ولا سيما إصرار سالم ربيع علي وصالح مصلح وآخرين. وأخيراً، لم أجد مناصاً من قبول رئاسة الحكومة، بالإضافة إلى منصبي وزيراً للدفاع.

تجربة مجلس الوزراء 1971 – 1985م

كان شحّ الكوادر في جهاز الدولة من المتخرجين وغيرهم، كما أشرت في كتاب الثورة، حيث لم يتجاوز عدد المتخرجين عند الاستقلال **126** متخرجاً، سبباً كافياً لأن تهتم الدولة بالعلم والتعليم في مختلف التخصصات في الداخل والخارج. وقد استعنّا في البداية بالمدرسين من مصر وسورية والسودان والعراق للتغلب على هذه المشكلة، وأوفدنا المئات من الطلبة متخرجي الثانوية العامة المتفوقين إلى مختلف بلدان العالم، وفي مختلف التخصصات، وكان لهذه السياسة المتبعة تأثيرها في انتشار التعليم على نطاق واسع بمختلف مستوياته في أرجاء جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كافة، وأنشأنا كلية التربية في بداية السبعينيات كنواة لجامعة عدن، وذلك للتغلب على المشكلة التي كانت تواجهنا، المتمثلة بشحّ المدرسين المؤهلين الذين سيعملون في التدريس في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية التي فُتحت، وكنت حينها إلى جانب منصبي رئيساً للوزراء، وزيراً للتربية والتعليم، لذلك فقد اتبعت سياسة الإلحاق الإجباري لمتخرجي الثانوية العامة في كلية التربية بعدن. ونظراً لهذا الإجبار حينها، سمّاها التربويون دفعة علي ناصر محمد، حيث اختير أفضل الطلبة من حملة الشهادة الثانوية العامة، ووُزِّعوا على مختلف تخصصات كلية التربية، لأنه كان يهمنا العمل على المجال التربوي أولاً. وبالفعل، خلال السنوات الأربع التالية، تخرج المئات من هذه الكلية، وكانوا من أفضل متخرجي كلية التربية وجامعة عدن لاحقاً، وقد خدموا لاحقاً في المجال التربوي على مدى أكثر من **30** عاماً. وبعدها مباشرة، أنشأنا جامعة عدن في سبتمبر عام **1975**م التي تخرج منها في كلياتها المختلفة عشرات الآلاف من المتخرجين الذين رفدوا أجهزة الدولة ومؤسساتها بالكوادر المتخصصة من حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا.

وكان من نتيجة هذا الاهتمام بالتعليم في مختلف مستوياته، إشاعته إلى مرحلة التعليم الأساسي (**6** سنوات كاملة ومتواصلة منذ ما بعد سنّ السابعة) كحق أساسي لكل أبناء جمهورية اليمن الديمقراطية، وفي كل أنحائها، دون استثناء ومجاناً، وإتاحة التعليم الجامعي المجاني في الداخل والخارج لكل الراغبين في متابعة التحصيل العلمي. وأثمر كل ذلك تخريج عدد كبير من الكوادر المتخصصة التي رفدت أجهزة الدولة ومؤسساتها، وفي المقدمة سكرتارية مجلس الوزراء. وأثّرت

هذه الكوادر إيجاباً بنشاط مجلس الوزراء وفعاليته، إضافة إلى نشر التعليم على نطاق واسع. وبجهود حثيثة ومثابرة كبيرة، مُحيَت أُمية عشرات الآلاف من العاملين، ذكوراً وإناثاً، حتى أضحت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في المرتبة الأولى بين الدول العربية التي قضت على جزء كبير من الأمية، وهذه كانت إحدى أهم إيجابيات دولة الجنوب ومنجزاتها، وقد دشنت هذه الحملة بتاريخ 22 ديسمبر 1984م، بحضور الدكتور أحمد مختار أمبو، المدير العام لمنظمة اليونيسكو.

كانت سكرتارية مجلس الوزراء تشكل خليّة نحل مترابطة ومتكاملة، وتعمل بتناسق وتناغم وثيق مع جميع الوزارات وأجهزة الدولة ومصالحها ومرافقها المختلفة، على الإعداد الجيد للقرارات التي يتخذها مجلس الوزراء، ثم متابعة تنفيذها، بعد أن تصدر عن مجلس الوزراء، وتقيّم أيضاً دورياً تنفيذ تلك القرارات، وترفع تقارير بذلك إلى مجلس الوزراء. وكانت كل تلك المهمات تجري عبر عدد من الإدارات العامة التي تتشكل من خيرة الكوادر القيادية في مختلف التخصصات.

في الحسيني جناين



أعضاء سكرتارية مجلس الوزراء 1980

في الصورة أعلاه جميع منتسبي سكرتارية مجلس الوزراء في حقبة السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي. وكنّا في رحلة ترفيهية جماعية إلى بستان الحسيني في لحج.

ويميّز هذه الصورة وهذا الجمع أنهم يعملون في موقع قيادي واحد، وهم من كل أبناء اليمن، ومن كل مناطقها، يجمعهم هدف واحد، هو خدمة الدولة وتنميتها، وخدمة سكان اليمن، وهم

كفاءات وقيادات تولت معظمها مناصب قيادية رفيعة في كل مفاصل الدولة في الجنوب ثم في الشمال[1].

كانت مهمة دائرة تخطيط وتنظيم عمل مجلس الوزراء التخطيط المسبق لنشاط عمل المجلس، بدءاً من إعداد خطط عمل المجلس، مروراً بالإعداد للوثائق التي تُعرَض على مجلس الوزراء، وإعداد مشروعات القرارات التي كان يجب أن ترفق مع الوثيقة المعروضة على المجلس – التي كانت تُعَدّ عبر دائرة الرقابة والتفتيش، كما أسلفنا ذكره – وتوزيعها على الوزراء، وانتهاءً باتخاذ القرار في مجلس الوزراء، ومن ثم توثيقه وتوزيع القرارات على المعنيين بالتنفيذ. وكانت توضع خطط سنوية للمجلس، يُتابَع تنفيذها من خلال فرق العمل المكلفة إياها، وهذا النظام ينطبق على كل الوزارات ومؤسسات الدولة، ويقدَّم تقييم سنوي عن مستوى تنفيذ هذه الخطط.

إن استعراض الدور الكبير لمجلس الوزراء، هو تجسيد لمسؤولية التضامن في اتخاذ القرار الإداري والسياسي والتنظيمي والاقتصادي والاجتماعي والمالي على صعيد الحكومة، حيث لم يصدر عن رئيس الوزراء أيّ قرار انفرادي غير مدروس دون التشاور مع مجلس الوزراء خلال الفترة المذكورة. ولقد قنّن مجلس الوزراء عملية التشريع، فلم يكن ممكناً أن يمرّ قانون إلى مجلس الشعب الأعلى دون إقراره ودراسته بنحو مستفيض في مجلس الوزراء من قبل الأجهزة المختصة والدائرة القانونية في سكرتارية مجلس الوزراء.

وقد شهدت تلك الفترة استقراراً في عمل الإدارة العليا لسكرتارية مجلس الوزراء، من خلال حياديتها سياسياً وإدارياً، وعدم وجود أي شخصية ترتبط بالنسب والقرابة، أو أي صلة خاصة برئيس المجلس، ما جعل من ذلك الكادر فريقاً ناجحاً انعكس بصورة كبيرة في استقرار العمل ونجاحه، ولم يتمكن أحد مطلقاً طوال الفترة المذكورة من أن يرمي أو يلمز سكرتارية المجلس بالانحياز أو التلاعب، بل كانت بحق تجسيداً للوحدة الوطنية والتآخي والتفاني في العمل لما فيه مصلحة الوطن.

ولأول مرة في تاريخ الجنوب ينشأ نظام خاص بالعمل مع الكوادر المدنية، وفي إطار سكرتارية مجلس الوزراء، وكان نظاماً لا يختصّ فقط بآلية التعيين في المناصب الحكومية المختلفة، ولكن كان نظاماً يختصّ بكل أنواع التعامل مع الكادر، من اختيار وتعيين وتأهيل ومراقبة وتقييم ومحاسبة

1 - يرد في قسم الملاحق أسماء العاملين في سكرتارية مجلس الوزراء.

ومساءلة. كان نظاماً دقيقاً ومتوازناً ونزيهاً وشفافاً يحقق العدالة والمواطنة المتساوية في اختيار الكوادر مهما كان منشأها أو انتماؤها، طبعاً فيما عدا ما كان حكراً على أعضاء الحزب من مناصب سياسية، وذلك كان اتساقاً مع نظام الكوادر الموازي للحزب الاشتراكي اليمني. وقد أولى النظام المذكور عناية خاصة، بإنشاء كادر احتياطي في مجالات العمل الحكومي، وإعداده وتأهيله على نحو ممنهج لشغل المناصب القيادية التي تشغر، وذلك لتجنب الإرباكات المحتملة الحدوث في سير العمل عند التعيين في تلك المناصب الشاغرة. لقد نشأ ذلك النظام في مجلس الوزراء، ثم أمتدّ ليشمل سكرتارية اللجنة المركزية للحزب، وكان لا يمكن أيَّ تعيينات في القطاع الحكومي أن تصدر دون أن تمرّ عبر نظام العمل مع الكوادر. وكانت مهمة مكتب رئيس الوزراء، تقديم الدعم الفني لرئيس المجلس ومساعدته في الإعداد للقرار، وفي اتخاذ القرار بعد المفاضلة والاختيار ما بين البدائل المعروضة عليه، ثم متابعة تنفيذ القرار. وكانت الآلية المعتمدة، أن يطلع كل مختص في المكتب الخاص على كل التقارير النمطية اليومية التي تصل من الأجهزة العسكرية أو الأمنية أو من بعثاتنا في الخارج وكل التقارير المالية أو الرسائل والتقارير والوثائق المختلفة المعروضة على رئيس مجلس الوزراء بصفته المسؤول الأول عن الحكومة، وتُقدَّم ملخصات بمضمون كل هذه الوثائق، وأيضاً توصيات أو اقتراحات أو خيارات أو مشاريع قرارات بالحلول، ثم تُقدَّم إلى رئيس مجلس الوزراء لتغليب إحدى الخيارات، ويوجه بتنفيذها. بعد ذلك، يتولى المعاونون في المكتب الخاص، كلٌّ في مجاله، تنفيذ التوجيهات الصادرة عن رئيس الوزراء، بدءاً من إعداد الردود أو مشروعات القرارات، مروراً بمتابعة إصدارها، ثم توصيلها إلى الجهات المعنية، ثم متابعة الرقابة على تنفيذها من خلال سكرتارية مجلس الوزراء. كانت كل اجتماعات مجلس الوزراء تُوثَّق من خلال التسجيل الصوتي والتوثيق الكتابي لمضابط اجتماعات مجلس الوزراء كاملة دون أيّ حذف تقطع، وفعالية التوزيع والأرشفة لمضابط ومحاضر ووثائق اجتماعات مجلس الوزراء وقراراته. وكان العديد من الوثائق المهمة والصور التي تحكي تاريخ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، تُحفَظ من خلال تطبيق التكنولوجيا السائدة في ذلك الوقت في الأرشفة، بأسلوب الميكروفيلم.

وربما لم تتكرر هذه التجربة في دواوين رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء في مختلف حقبات الحكم الوطني في اليمن شمالاً وجنوباً، وعلى مدى خمسين عاماً في اليمن. ولهذا، حرصت على

أن يطّلع القارئ على هذه التجربة التي بدأناها من الصفر والتي نعتزّ بها، وإن أصبحت في ذمة التاريخ.

تنسيق خطط عمل مجلس الوزراء

يمكن الحديث هنا عمّا حرصت على الإعداد له بوصفي رئيس مجلس الوزراء، أي رئيس للحكومة، ضماناً للقرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حياة الشعب والوطن، وذلك عبر تنسيق خطط عمل مجلس الوزراء، مع خطط عمل الهيئات والمؤسسات التنفيذية الدنيا في القضايا والموضوعات التي ينبغي أن تتخذ فيها قرارات لا بد أن تشمل خطط العمل، سواء في مجلس الوزراء، كهيئة تنفيذية عُليا، أو في خطط عمل الهيئات والمؤسسات السياسية والتشريعية العُليا، أي خطط عمل اللجنة المركزية، وخطط المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، وكذلك خطط مجلس الشعب الأعلى، وهيئة رئاسته، وبالطبع لا بد من أن تضطلع الوزارات والمؤسسات والهيئات بهذا الدور في خطط عملها، لكونها الجهات المنفّذة للقرارات، سواء كانت القرارات في مجال الزراعة، أو في مجال الصناعة، أو في مجال الخدمات الأخرى التربوية والصحية والاجتماعية. أما الموضوعات، فتقوم سكرتارية مجلس الوزراء بتعميمها عبر دائرة تخطيط وتنظيم عمل مجلس الوزراء، ودائرة الرقابة والمتابعة، ودائرة الشؤون القانونية، ودائرة شؤون المواطنين، وهي بدورها تدرسها وتناقشها مع كل وزارة أو هيئة أو مؤسسة، وتفحص محتوياتها، لمعرفة القرارات التي ينبغي أن تتخذ بشأنها، والجهة المسؤولة عن تنفيذها.

لذلك، كنت أحرص على أن تكون تلك الموضوعات مدرجة في خطط عمل كل المستويات الدنيا والعُليا، وقد حرصت على تشكيل هيئة استشارية في سكرتارية مجلس الوزراء، كجهاز فني يعتني بالإعداد الناجح لمثل هذه المهمة، وكانت هذه الهيئة تمارس نشاطها برئاستي خارج نطاق ساعات الدوام الرسمي، وتعقد اجتماعاتها عندي في بيت العمل المجاور لمكتب سكرتارية مجلس الوزراء، وكنت أحرص على أن أدعو أعضاءً من المكتب السياسي إلى مثل تلك الاجتماعات، فيحضر رئيس هيئة سكرتارية اللجنة المركزية، الرفيق علي صالح عباد مقبل، والرفيق محمد صالح مطيع، وزير الخارجية وعضو المكتب السياسي، والرفيق نصر ناصر علي، عضو المكتب السياسي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وبذلك كان العمل منسَّقاً بين القضايا المدرجة في خطط عمل مجلس الوزراء وخطط اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ومكتبه السياسي وخطط مجلس

الشعب الأعلى وهيئة رئاسته، وكذلك في خطط عمل الوزارات والهيئات والمؤسسات التنفيذية. وبذلك يكون العمل متناسقاً ومترابطاً في التخطيط وفي التنفيذ.

لجنة الإعداد لاجتماعات مجلس الوزراء

قبل كل اجتماع لمجلس الوزراء، استُحدثت لجنة سُميت لجنة الإعداد لاجتماعات مجلس الوزراء، وهي تتكون من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، ومديرَي سكرتارية مجلس الوزراء، ومدير دائرة تخطيط وتنظيم عمل مجلس الوزراء، ومدير دائرة الرقابة والمتابعة، ومدير دائرة الشؤون القانونية، وسكرتير مجلس الوزراء. مهمة هذه اللجنة إعداد جدول أعمال مجلس الوزراء للجلسة الأسبوعية، ومشاريع القرارات التي يفترض مناقشتها وإصدارها، ووضع اللمسات الأخيرة على الموضوعات المدرجة في جدول أعمال المجلس للأسبوع.

تقييم عمل مجلس الوزراء

وحرصنا أيضاً على أن تقدَّم تقارير دورية يُقيَّم فيها نشاط مجلس الوزراء وعمله، وتتضمن تقييماً للوزراء في وزاراتهم، وفي عمل مجلس الوزراء كهيئة جماعية، وتبيِّن الالتزام في تقديم الوزير للموضوعات المدرجة في خطة عمل المجلس ومستوى حضوره الاجتماعات، وتقيِّم مدى فعالية الوزراء تجاه موضوعات الاجتماعات وإسهامهم في مناقشاتها الفاعلة، وفي ضوء ذلك تُقسَّم الوزارات والوزراء على مستويات أ، ب، ج، وبهذا المستوى في الشفافية والوضوح كان كل وزير يحرص على أن يقدِّم التزامات وزارته، ويحرص على أن يكون فاعلاً في الاجتماعات.

الوثيقة المنظِّمة لعمل دور مجلس الوزراء

وحرصنا على أن توضع وثيقة منظِّمة لعمل مجلس الوزراء ودوره في اجتماعاته الأسبوعية، وفيها وُضع حدّ لتقديم الموضوعات بالأسلوب الإنشائي والوصفي، والتهرب من المسؤولية وعدم الإنجاز وفقاً للصلاحيات المحددة في قوانين الوزارات والهيئات والمؤسسات، فيُلزَم الوزير بأن يقدم إلى مجلس الوزراء الموضوعات التي لا يستطيع البتّ فيها، وتتجاوز مسؤولياته وصلاحياته، وتكون مركزة ومختصرة لا تتجاوز 10 صفحات، ومشفوعة بمشروع قرار للقضية المعروضة على مجلس الوزراء. ويفترض أن تكون الموضوعات قد نوقشت مع الجهات المعنية بالقرار، سواء كانت إدارية أو تخطيطية أو مالية، وتحديد المستوى الذي ينبغي أن يصدر عنه القرار، فيما إذا

كان سياسياً أو تنفيذياً أو قانونياً أو تشريعياً، وينبغي ألّا تكون ضمن صلاحيات الوزير ومسؤولياته في وزارته أو مؤسسته. وينبغي كذلك ذكر أسماء معدّي الوثيقة، في إطار الوزارة أو الهيئة أو المؤسسة، وذلك حرصاً على جعل جميع أجهزة الدولة فاعلة ومشاركة، بل ينبغي دعوتهم إلى اجتماعات مجلس الوزراء، وبذلك كانت جميع أجهزة الدولة تعمل على التخطيط والإعداد وتنفيذ الموضوعات التي تخصها.

لقد كان لهذا النظام أثر فاعل في نشاط سكرتارية مجلس الوزراء كجهاز فني لعمل ونشاط رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء والوزراء ومديري الهيئات والمؤسسات.

والأمر المهم في تلك الوثيقة المنظمة لعمل مجلس الوزراء، تصنيف القرارات والتوصيات ما بين قرارات إدارية وقرارات فنية وقرارات سياسية وقرارات اقتصادية وقرارات خدمية وتوصيات ترفع للجهات الأعلى من صلاحيات مجلس الوزراء ومسؤولياته، وتحديد مواعيد تنفيذ تلك القرارات، وتحديد أسماء الوزراء أو الجهات المعنية بالتنفيذ، سواء كانت وزارات أو مؤسسات أو هيئات أو لجاناً وغير ذلك.

وكان إيجابياً أن تنقل هذه الآلية من قبل الرئيس حيدر أبو بكر العطاس عندما عُيِّن رئيساً لحكومة الوحدة، حيث نقل معه نظام عمل مجلس الوزراء، وعدداً من الكوادر التي تدربت وعملت عليه، حتى أصبح تقليداً في الحكومات القادمة كافة.

وكان مما تتميز به خطة عمل مجلس الوزراء السنوية والفصلية والأسبوعية، التزامها والعمل على إنجاز أهمّ ما جاء فيها، وتُضاف إليها المستجدات التي تقع خارج الخطة السنوية.

الفصل الثامن

سالمين البداية والنهاية

تمتّع الرئيس سالم ربيع علي، الشهير باسمه الحركي "سالمين"، بشعبية كبيرة منذ بداية السبعينيات. وعند انتخابه رئيساً بعد خطوة 22 يونيو، لم يكن حاضراً في اجتماع القيادة العامة التي انتخبته، حيث كان منصرفاً إلى إقناع بعض القيادات والفئات بالوقوف إلى جانب الخطوة.
وكان أمام القيادة العامة ثلاثة مرشحين للرئاسة: الأول محمد صالح العولقي، النقابي الشهير الذي اعتُقل فترة الاحتلال البريطاني وحرب التحرير، وأصبح معروفاً على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في الحركة العمالية العربية والعالمية، وتقلّد منصب وزير الدفاع بعد الاستقلال. والآخر محمد علي هيثم، الذي كان أحد قادة الجبهة القومية أثناء حرب التحرير، ووزيراً للداخلية بعد ذلك، وكانت إقالته أحد الأسباب التي أدت إلى أزمة في عدن، وعلى إثرها استقال رئيس الجمهورية قحطان الشعبي في 22 حزيران/ يونيو 1969م. أما المرشح الثالث، فهو سالمين، الذي ارتبط اسمه بالعمل الفدائي في عدن وبحركة 14 مايو في زنجبار عام 1968م، وبسمعته وشعبيته الطيبة، وكان مرشحاً لمنصب وزير الدفاع بدلاً من محمد صالح العولقي. لكنّ العولقي رفض الترشّح للرئاسة، وقبل بالاستمرار في وزارة الدفاع. أما محمد علي هيثم، فقد اعتذر هو الآخر، لأنه لا يريد أن يفسَّر أن مجيئه إلى الرئاسة كان بسبب الصراع على السلطة بينه وبين

الرئيس قحطان الشعبي. وأخيراً استقرت القيادة على انتخاب سالم ربيع علي رئيساً لليمن الجنوبية.

ارتبط كثير من الإجراءات التي اتُّخذت في اليمن الديمقراطية بشخص الرئيس سالمين في سبعينيات القرن الماضي، وكان لها طابعها الشعبي. وكثيراً ما كان ينزل إلى أوساط الناس، ويتفقد مواقع العمل والإنتاج، وخاصة مزارع الدولة والتعاونيات الزراعية والسمكية. وكان يكثر من زياراته التفقدية لأوساط الفلاحين والصيادين. وقد وقف وراء انتفاضاتهم ودعمها، وارتبطت كل هذه الإجراءات بدور "الرئيس سالمين" وشخصيته. وكان الحسّ الشعبي العفوي على استعداد لتغييب شخصية الدولة، ليبحث عن شخصية "البطل". وكان في شخصية "سالمين" القوية والشعبية في الوقت ذاته و"الكارزمية" كل السمات ليكون هذا البطل الشعبي الذي تبحث عنه الجماهير.

وقد عزّز ذلك النزول الميداني إلى مزارع الدولة، والتعاونيات، وحظائر الأبقار، وتعاونيات الأسماك وثلاجات حفظ السمك. وكان يعرف عددها ومسؤوليها، وعدد الأبقار والأغنام في كل مزرعة، ومخزون الأسماك في كل ثلاجة، المخصَّص لاستهلاك المواطنين. وكانت جولاته التفقدية تشمل محلات بيع التجزئة من الخُضَر والفواكه والأسماك واللحوم، بعد استيلاء الدولة على تجارة التجزئة، التي نتج منها اختناقات تموينية مستمرة. وكان الرئيس يشرف شخصياً على اللجنة السياسية للزراعة، ويقف وراء العديد من الانتفاضات الفلاحية وانتفاضات الصيادين، ويشمل برعايته الشخصية التعاونيات الزراعية والسمكية ومزارع الدولة، ويعدّ نفسه معنياً بصفة شخصية بهذه المسألة، بالرغم من وجود وزارة للزراعة، وأخرى للثروة السمكية، وللتجارة والتموين، والعديد من المؤسسات والشركات المعنية بتوفير الحاجات الغذائية للمواطنين.

كان لزيارته الصين الشعبية عام **1970**م، في ظل الثورة الثقافية التي قادتها ما سُمِّيَت فيما بعد (عصابة الأربعة)[1] أثرها في هذه السياسة، فضلاً عن تأثره باللقاء مع الزعيم الصيني ماو تسي تونغ، وبالمساعدات التي قدمتها الصين الشعبية إلى اليمن الديمقراطية في شقّ طريق طوله **600**

1 - اسم أُطلق على مجموعة سياسية يسارية مؤلفة من أربعة مسؤولين في الحزب الشيوعي الصيني، برزوا إلى الأضواء أثناء الثورة الثقافية (1967 - 1966) ، والأعضاء الأربعة هم: جيانغ كينغ، وهي زوجة ماو تسي تونغ الأخيرة، وكانت عضواً قيادياً في الحزب، والمقربون لها: تشانغ تشون تشياو، وياو ون يوان، ووانغ هونغ ون.

كم من امعين إلى المكلا، ومصنع الذخيرة في جعار، ومصنع الثورة لقطع الغيار في خور مكسر وغيرها من المشاريع.

كان ليله نهاراً، ونهاره نهاراً. لا يكلّ ولا يملّ من الزيارات، واللقاءات، وعقد الاجتماعات. وكان بسبب طبيعته، ورغبته في تأكيد طابعها الشعبي، يأنف ويضيق بالمراسم والعمل المكتبي.

كانت سيارته مكتبه المتحرك. ومراسمه هي مذكرته الصغيرة في جيبه التي يدوّن فيها بنفسه المواعيد، واللقاءات مع المسؤولين وكبار الموظفين وصغارهم، فضلاً عن اجتماعات الهيئات القيادية التي عليه حضورها. وكان تواصله عندما يكون خارج عدن عبر جهاز اللاسلكي قبل ثورة الاتصالات الجديدة، وكان دائماً ما يتردد على مكتبي في جولاته الليلية للتشاور وحلّ أيّ قضايا من قضايا الدولة. وأتذكر أنه دائماً ما كان يرسل إليّ رسائل بالجهاز اللاسلكي عندما يكون خارج عدن. وفي إحدى الليالي وجّه إليّ رسالة من أبين، وطلب أن نلتقي في الساعة الثامنة والنصف صباحاً على الفطور، لكنّ عامل اللاسلكي اجتهد وأرسل برقية تفيد بأنه سيأتي إلى مكتبي الساعة الرابعة والنصف صباحاً، فاستغربتُ هذا الموعد، وقلتُ عساه خيراً، فلا يمكن أن يحدد مثل هذا الموعد إلّا إن كانت هناك مشكلة تتطلب هذا اللقاء في مثل هذه الساعة المبكرة من الصباح، وكنتُ أعرف أنه لا ينام إلا بعد الساعة الخامسة، لكنّ اللقاءات معه كانت تُعقَد قبل الساعة 12 ليلاً. فانتظرته في المكتب لأنني كنتُ أحياناً أعمل لما بعد الساعة الثالثة صباحاً، وفي بعض الأوقات أواصل اللقاءات إلى الصباح، وأنتقل إلى السباحة في البحر لأعوّض عن النوم، ولمواصلة عملي لأنام بعد الظهر. وعندما تأخر عن الوصول إلى الساعة الخامسة صباحاً، تركتُ له خبراً عند ضابط النوبة، أنني انتظرته ولم يأتِ. وفي الصباح وصل حسب الموعد، ولمّا علم أنني انتظرته استغرب، وعندما التقينا على الفطور، شرحتُ له ما حدث، فأجابني بأنّ الموعد المتفق عليه كان الساعة الثامنة والنصف وليس الرابعة ونصف، وطلب من عامل اللاسلكي أن يُحضر البرقية. ومن جانبي سلّمته البرقية التي تسلّمتُها، فطلب عاملَ اللاسلكي وسلّمه البرقيتين، فسأله: لماذا تصرفتَ بهذا الشكل؟ فقال له: يا سيدي لقد هجّأتها على أنها الرابعة ونصف، وكان مصرّاً على رأيه. فما كان من الرئيس إلّا أن أمر بسجنه عقاباً له على هذه الغلطة غير المقصودة. لكنّ الذي دفع الثمن هو أنا، لاستيقاظي من نومي، لا الرئيس، ولا عامل المقسم. وطلبتُ منه الإفراج عنه، بحيث لا تتكرر مثل هذه الترجمات الخاطئة للبرقيات. وضحكنا، وانصرف المسؤول في اللاسلكي.

كان الرئيس قد أنشأ عدة مؤسسات، منها مؤسسة للنقل البري وسيارات الأجرة، وأطلق عليها المواطنون سيارات (الدبج)، نسبةً إلى مديرها المناضل (علي الدبج)[1]، ومؤسسة للبناء وُضع على رأسها المناضل علي المسحري، وكانت بإشراف مهندس اسمه أحمد سالم عقبة، وهو من أبناء عدن، وقد نفذت عدداً من المشاريع، منها البدء بمشروع تسوير الحيّ الدبلوماسي في خور مكسر بعد صدور قانون صيانة الوطن[2] الذي يُمنع بموجبه اللقاء مع الأجانب. وأسّس قوات شعبية أشرف عليها المناضل (علي مقفع).



المناضل علي مقفع

وأسّس أيضاً مدارس خاصة لأبناء البدو الرُّحَّل، ربطها أيضاً بدار الرئاسة، وأشرف عليها لاحقاً ناصر عبد الله امزربة، وكانت خطوة إيجابية في تجميع أبناء البدو الرُّحَّل الذين حُرموا الدراسة بسبب عدم وجود مدارس بالقرب منهم، أو بسبب تنقلاتهم مع أغنامهم وإبلهم للبحث عن المراعي في المحافظات، وقد واصل هؤلاء الطلاب دراستهم، والتحقوا بالمدارس الثانوية والمدارس العسكرية والجامعات لاحقاً، وكانت أهم مدرسة تقع بين الحوطة ودار سعد، وتُسمى مدرسة النجمة الحمراء، وقد أُرسل من هذه المدرسة في الثمانينيات أكثر من 300 طالب من أبناء الشمال والجنوب للدراسة في كوبا، واستمروا فيها حتى تخرج معظمهم من الجامعات.

1 - الدبج سائق صف ضباط في ورشة القوات المسلحة.
2 - هذا القانون نصح بإصداره الألمان بعد تطبيع العلاقة مع السعودية، ويُعمَل بمثله في ألمانيا والصين.



ناصر عبد الله امزربة

أدت هذه المؤسسات التي أنشأها الرئيس دورها، وفي وقت لاحق انضمت المدارس إلى وزارة التربية والتعليم، وانضمت مؤسسة النقل البري إلى وزارة النقل، ومؤسسة البناء إلى وزارة الأشغال، والقوات الشعبية إلى الميليشيا الشعبية بعد جلسة المصارحة والمكاشفة والنقد لاستحداث مثل هذه المؤسسات خارج الوزارات، ما أدى إلى أن يقبل الرئيس بالتنازل عن هذه المؤسسات وإعادتها إلى الوزارات المعنية التي أشرنا إليها أعلاه.

وفي ذروة الحماسة الثورية، أُسِّس ما سُمِّي حينها "الرقابة الشعبية"، التي اضطلعت بدور أكثر من الحركة النقابية، وأدى وجودها إلى تباينات في مهمات النقابات والرقابة الشعبية، وهي شكل جديد اختُرع قبل "الأيام السبعة المجيدة"، كما أُطلق عليها في عام **1972**م، التي تحدثنا عنها في مكان آخر من هذه المذكرات.

ومن الأمور التي كانت تزعج الرئيس سالمين أشدّ الإزعاج، اعتقاده أنّ "السوفيات" كانوا ضده، اعتقاداً منهم بأنه يقف مع الصين. ومعروف ما كان بين السوفيات والصينيين من خلاف وصراع عقائدي وسياسي يومها، وتأثير ذلك في بلدان العالم الثالث، وكان له ظلال عندنا في مثل هذا الموقف وسواه. وقد اعتقد الرئيس أنّ وقوفه مع الصين سيجعله يحظى بتأييدها، فتكون له عوناً في دعم عدن اقتصادياً. لهذا، حاول أن يستفيد من الصين، وذلك بتمويلها عدة مشاريع، كمشروع طريق امعين المكلا، ومصنع الغزل والنسيج في المنصورة بعدن، ومصنع الذخيرة في جعار، ومصنع الثورة لقطع الغيار في خور مكسر وغيرها، ورأى أنها تجربة رائدة وملائمة لظروف

اليمن الجنوبية أكثر من التجربة السوفياتية. إلّا أنّ الصين التي انكفأت على قضايا بنائها الداخلي وتطوير اقتصادها الوطني، لم تستطع أن تقدم العون إلى اليمن وغيرها من الدول، وتراجعت عن دعمها لثوار ظفار بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عُمان، ورأت فيهم مجموعة من المقاتلين ليس لهم قاعدة على الأرض، كما قال الرئيس الصيني شوان لاي، وعمدت إلى إقامة علاقات مع سلطنة عُمان. وهو الأمر الذي دفع الرئيس سالم ربيع علي في الأخير إلى البحث عن قوة أخرى تساعده على حلّ المشكلات التي تفاقمت على الصعيد الاقتصادي وإيجاد نوع من الانفراج بالعلاقة مع الجيران. وهذه الحال هي التي جعلته يقبل بالتعاون مع السعودية والبدء بعلاقة معها ومع الولايات المتحدة الأميركية.

وهكذا، ابتداءً من عام 1976م، وحتى منتصف عام 1978م، دخل في علاقة مع الرياض وواشنطن، اعتقاداً منه بأنّ تلك العلاقات في مصلحة اليمن الديمقراطية. لكنها جاءت في ظروف من الصراع السياسي شكّلت نوعاً من الضغط السياسي والنفسي على تفكيره في المرحلة الأخيرة من حكمه وحياته، بسبب المزايدات والتطرف السائد آنذاك، لأنّ معظم هذه الاتصالات كانت تجري دون علم القيادة. وفجأةً، وجد نفسه مضطراً إلى إقامة علاقات مع السعودية والولايات المتحدة بعد زيارة الشيخ كمال أدهم، رجل المخابرات السعودية، وأشرف مروان، سكرتير الرئيس السادات، وبول فندلي، عضو الكونغرس الأميركي لعدن[1].

وفي أحد اللقاءات بين سالمين وعبد الفتاح اسماعيل في منزل عبد الفتاح بالتواهي في تموز/ يوليو 1977م، وكنتُ الوحيد الذي حضر اللقاء، أخذ عبد الفتاح يشكو من أنّ الرئيس يرفض أن يمرر توجيهاته بصرف مبلغ من المال، مساعدةً لمدرسة جيش التحرير في جبل جحاف بالضالع. ورفض أيضاً طلباً تقدّم به لتقديم المساعدة إلى إحدى المنظمات الفلسطينية، ما اضطر الأمين العام إلى تقديم مساعدة متواضعة لتلك المنظمة من حساب مكتبه. وقد أثار ذلك استياء المنظمة الفلسطينية، وجعلها تعيد المبلغ إليه من بيروت، معتبرة ذلك إهانة لها، فكيف لدولة تحترم نفسها وتدّعي دعم النضال الفلسطيني أن تقدم إعانة ضئيلة كالتي قدمها الأمين العام؟!

وكان عبد الفتاح يبدي انزعاجه من هذه الواقعة، ويسأل: كيف يحق للرئيس أن يتصرف كيفما شاء بأموال الدولة، بينما هو (الأمين العام) لا يستطيع شيئاً من ذلك؟ وذكر أنّ الرئيس ينفق مبالغ

4- مناصر للقضايا العربية، وفي المقدمة القضية الفلسطينية.

كبيرة، ويقدم مساعدات دون أية رقابة أو محاسبة، بينما لا يستطيع هو تقديم دعم صغير لمدرسة! كانت ميزانية الرئيس نحو 180,000 دينار سنوياً (ما يساوي 540,000 دولار أميركي)! لكنه كان مبلغاً زهيداً مقارنةً بما يصرفه الرؤساء أو أيّ وزير أو مدير اليوم من مليارات من أموال الشعب لشراء الذمم.

وكان أن ردّ عليه الرئيس ربيع ببعض الكلمات المؤثرة، فأبدى عبد الفتاح فجأةً تأثراً. وانهمرت دموع الاثنين، وإذا باللقاء يتحول إلى موقف عاطفي شديد التأثير. وأتذكر أنّ الرئيس سالمين قال ليلتها إنه مستعد لأن يضع يده بيد عبد الفتاح، ويبايعه أميناً عاماً لعشرين سنة قادمة، وردّ عبد الفتاح بأنه بدوره مع بقاء ربيع في الرئاسة لثلاثين سنة، وحينها قلت لهما: أتمنى لكما الصحة والعمر المديد، والتجربة ومسؤوليتها ومستقبلها في أعناقنا جميعاً. وفي نهاية اللقاء اعتُمد مبلغ للأمين العام للإيفاء بالتزاماته.

كانت تلك المواقف تعبّر عن حالة القلق والاضطراب التي كان يمرّ بها الرئيس، ومحاولاته المتكررة لتليين مواقف الآخرين تجاهه، علّ ذلك يساعد في تجنب الضغوطات السياسية والنفسية التي وجد نفسه تحت تأثيرها، وبذلك بدأ يفقد "الكاريزما" التي كان يتمتع بها، ويفقد صورته تدريجاً قائداً شعبياً لا ينازعه أحد في زعامته.

جلسة مكاشفة

في الأول من كانون الثاني/ يناير عام 1978م،عُقد اجتماع في منزل صالح مصلح قاسم[1] جرت فيه مصارحة ومكاشفة مع الرئيس سالم ربيع علي، حضره كل من: علي صالح عباد (مقبل)، عبد العزيز عبد الولي، ومحمد صالح مطيع[2]، إضافة إلى كاتب هذه المذكرات. وقد أطلق يومها (مقبل) على هذا اللقاء اسم "سقيفة بني ساعدة"، وكان لقاءً ساخناً استهدف تنقية الأجواء، وتعرض "الرئيس" يومها لنقد شديد على بعض الأمور المتعلقة بالسياستين الخارجية والداخلية.

1- كان في ذلك الوقت وزيراً للداخلية.

2- كلهم أعضاء في "المكتب السياسي"، وتحملوا مناصب كبيرة في الدولة. والأخير، محمد صالح مطيع، كان وزير الخارجية حينذاك، وهو الذي هندس علاقات الرئيس بالسعوديين والأميركيين.

في معرض دفاع الرئيس عن نفسه، ذكر موضوعاً قديماً يتعلق بعلاقة علي سالم البيض بالسعودية منذ عام 1972م[1]، وتطرّق إلى موضوع السلاح الفرنسي، وفكرة تعدد مصادر السلاح التي بدأت تلوح في الأفق في تلك الفترة. وقد استفسر علي صالح عباد مقبل من الرئيس في هذا الموضوع، فأجابه الرئيس بأنّ وزير الخارجية محمد صالح مطيع، هو الذي يقف وراء هذه العملية، وأنه سبق أن أشعره بأنّ السعودية ستموّل شراء صفقة سلاح من فرنسا بقيمة مئتي مليون دولار، وأنّ "مطيع" سافر إلى أبو ظبي للقاء سموّ الأمير فهد بن عبد العزيز سرّاً عام 1976م، ليؤكد له أن ليس هناك في اليمن الديمقراطية قواعد للسوفيات، وأنهم لن يحظوا بتسهيلات جديدة. ونقل إليه مطيع أنّ فهد أبدى استعداده لدعم تنويع مصادر السلاح بتمويل سعودي. وكان الأمير فهد الذي لمّا يصبح ملكاً بعد على المملكة العربية السعودية، يقوم بزيارة رسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد توجه وزير الخارجية محمد صالح مطيع، في رحلة بطائرة خاصة للقاء الأمير فهد، حسب الاتفاق. ومع أنّ تنويع مصادر السلاح حق من حقوق السيادة لكل دولة، إلا أنه في ظروف المزايدات والصراعات في عدن كان من الأمور غير المسموح بها آنذاك، فضلاً عن أنّ وضع اليمن الديمقراطية لم يكن يسمح لها بشراء السلاح بالعملة الصعبة، بدلاً من حصولها على السلاح بقروض ميسّرة من السوفيات.

وتحولت هذه الجلسة من جلسة نقد ومصالحة ومصارحة لتنقية الأجواء بين القيادات، إلى جلسة مجارحة تركت جرحاً في النفوس وآثاراً سلبية على مستقبل القيادة والبلاد.

سألتُ مطيع الذي اصطحبته في سيارتي بعد انتهاء اللقاء:

– "لماذا لم تدافع عن نفسك... ولزمت الصمت"؟

أجابني بذكائه المعهود، بأنه اكتفى بدفاعي عنه أمام الرئيس وبقية الحضور من القيادة!

لعلَّ من المناسب أن أذكر أنّ الرئيس ربيع طلب منّا في ذلك اللقاء الصريح عندما شعر بتضييق الخناق عليه أن نتركه وشأنه، وأنه على استعداد لترك الحكم لكي يعمل في مزرعة في مدينة ميفعة، بأقصى الشرق من عدن، وهي إحدى مزارع الدولة في شبوة... وأنه لا يمكن أن يتحول إلى رئيس

3- كان علي سالم البيض في عام 1972م محافظاً لحضرموت، وفي ذلك الوقت أُلقي القبض على شخص يدعى عبد الله دغيشر، وهو من الذين كانوا ملتحقين بجيش البادية الحضرمي، وقد قُبض عليه متورطاً بنشاط لمصلحة السعودية. وعند التحقيق معه، ادعى اشتراك البيض معه في هذا النشاط.

في عدن كصاحبة الجلالة في لندن، يستقبل السفراء ويودعهم، لأنه يرى أنّ الدستور قد أعطى كل الصلاحيات للسلطة التنفيذية.

بداية العلاقات مع السعودية منذ عام 1974

في البداية، كانت الاتصالات بالسعودية تجري بوساطة الرئيس السادات ومدير مكتبه أشرف مروان. وكانت مقتصرة على ثلاثة: وزير الخارجية محمد صالح مطيع، والوسيط المصري، والرئيس سالم ربيع علي. وتدريجاً أصبحت العلاقة مباشرة بين محمد صالح مطيع والشيخ كمال أدهم، لأنّ السعوديين طلبوا أن تصبح العلاقة مباشرة معهم. وفي مرحلة لاحقة من تطورها، نُظمت العلاقة بين السعودية والرئيس من طريق جهاز اتصال مباشر بين الرئيس والملك فهد[1].

كان كمال أدهم هو الذي اقترح على الرئيس سالم ربيع علي هذه الطريقة للاتصال بينه وبين الملك فهد لتسهيل مهمة التواصل، حتى تبقى محصورة في نطاق ضيق اتقاءً للمزايدات التي يعرف أنها ستنشأ، نظراً لحساسية العلاقات بالسعودية آنذاك. وقد أقام كمال أدهم علاقة مماثلة مع أنور السادات عبر جهاز مباشر للاتصالات مع القيادة السعودية، اكتشفته أجهزة المخابرات المصرية وحددت موقعه، وأبلغت الرئيس بذلك، الذي كان على علم بذلك ودون علمهم، حسب ما جاء في مذكرات محمد حسنين هيكل.

وعندما قام الرئيس السادات بزيارته "التاريخية" للقدس في تشرين الثاني/ نوفمبر **1977**م، أتذكر أننا كنا آنذاك في القيادة نناقش كيفية مواجهة نتائج هذه الزيارة، وكان من الأفكار المطروحة لمواجهة نتائج زيارة إسرائيل، اتخاذ موقف عربي في مؤتمر قمة تحضره الدول المعارضة للزيارة. لكننا فوجئنا بالرئيس ووزير الخارجية يسافران إلى خارج العاصمة. وجرت المناقشات في غيابهما، وقررنا المشاركة في مؤتمر "الصمود والتصدي" الأول الذي عُقد في طرابلس، وجرى الاتفاق على أن يسافر الأمين العام عبد الفتاح إسماعيل لحضور القمة بعد رفض الرئيس ربيع حضورها.

أدى ذلك إلى كثير من الشكوك والتساؤلات عند عدد كبير من القيادات اليمنية الجنوبية وقيادات حركات التحرر، وكان قرار الرئيس بعدم المشاركة لا يخلو من قصر نظر، بل كان غلطة كبيرة وبداية للعدّ التنازلي لقيادته على المستوى المحلي العربي والدولي.

8 - راجع رسالة مطيع لسالمين.

26 يونيو... نهاية "الرئيس"

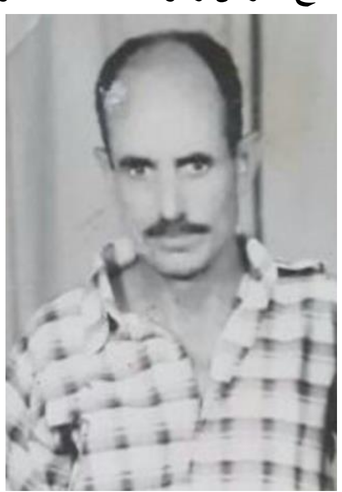
بدأت الموازين تتحول لغير مصلحة الرئيس "سالمين" تدريجاً، وأخذ البساط يُسحَب من تحت قدميه، وراحت مسيرته تتعثر، وكأنه يتخبط ويصطدم بعقبات عديدة، وكان جزء أساسي من ذلك يعود إلى طبيعته الشخصية، والجزء الآخر يعود إلى ظروف وأجواء عديدة تكونت من حوله، ومن ضمن تلك العوامل والظروف طبيعة ما كان يعتمل في المجتمع من تحولات وتفاعلات، إضافة إلى ضعف الوعي السائد وظروف البلد وطبيعة الشخصيات المتصارعة.

وإذا كان عدد وافر من الشخصيات ومن "البيانات الرسمية" قد ألصقت كثيراً من التهم والسلبيات بالرئيس ربيع بعد رحيله، فإن هذا لا يلغي إسهاماته الكبيرة في ما حدث من إيجابيات في مجرى العملية الثورية التي جرت في اليمن الديمقراطية في سنوات حكمه لها (**1969** يونيو– **1978** يونيو).

إلّا أنني لا أنوي بهذا الدخول في بحث عميق يتناول هذه الظاهرة، ولا جذورها. بل أريد فقط إبراز ما جرى من التشويهات، والأساليب والطرق التي اتُّبعَت في التفكير والممارسة ليس إلّا. فليس المهم إلصاق التهم أو عدم إلصاقها بالآخرين، إذ لن يجدي نفعاً في ما يتعلق بتسجيل وقائع التاريخ كما هي والاستفادة منها وتحديد الأسباب التي أدت إلى ما أدت إليه. بل المهم في رأيي، بحث الأمور والمواقف، والوقائع كما هي لمعرفة جوهر المشكلة واستخلاص العبر. فإدانة الأخطاء والسلبيات المرتكبة لا تمنحنا حق تجاهل النظر إليها في ظرفها التاريخي الملموس وبملابساته على المستويين الداخلي والخارجي.

لا ينبغي لنا أن ننسى تلك الصراعات التنافسية على السلطة، وتأثيراتها في مجرى الاستقطاب على الصعيدين الداخلي والخارجي. ويجب ألّا ننسى الظروف البالغة التعقيد لمرحلة ما بعد الاستقلال والتأثيرات الفكرية والسياسية وقلة نضج الصف القيادي الأول، وواقع التخلف وظروفه في اليمن وغياب الديمقراطية، والمحاولات البائسة للقفز عن الواقع، والصعوبات التي واجهتها الثورة داخلياً، والتهديد والتخريب الخارجي، وكل أنواع الضغوط التي مارستها بعض البلدان العربية، حتى التيارات السياسية في الوطن العربي، على اليمن الجنوبية آنذاك، ومن أميركا والدول الأوروبية، حتى من الاتحاد السوفياتي.


الحاج تفاريش رسول الحقيبة الملغومة



مهدي أحمد صالح (الرفيق الحاج تفاريش)

تفاقمت الأزمة في الجبهة القومية التي أشرنا إليها في جلسة المصارحة والمكاشفة وعلاقة الرئيس سالم ربيع علي ببعض دول الخليج والولايات المتحدة الأميركية بعد زيارة عضو الكونغرس الأميركي فندلي. واتجه الرئيس سالمين شمالاً نحو صنعاء لاتخاذ خطوات على طريق الوحدة مع الرئيس إبراهيم الحمدي، الذي اتفق معه على عدد من الخطوات الوحدوية المزمع إعلانها عند زيارته عدن. وكان من شأن ذلك أن ينتقل اليمن شمالاً وجنوباً من الصراع الداخلي إلى الهدف الأكبر بإعلان تحقيق الوحدة، لكنّ القوى المعادية لأيِّ تقارب بين النظامين اغتالت الحمدي ومشروعه الوطني عشية زيارته عدن عام 1978م[1]، وتسلّم السلطة في صنعاء المقدَّم أحمد حسين الغشمي الذي اغتيل أيضاً بحقيبة مفخخة أُرسلت مع مبعوث شخصي من عدن بعد ثمانية أشهر فقط!

(السامسونيت القاتلة) مقتل الغشمي

يأتي حادث مقتل الرئيس أحمد الغشمي، رئيس الجمهورية العربية اليمنية في 24 حزيران/ يونيو 1978م، في إطار الصراعات والتآمرات التي كانت تدور بين صنعاء وعدن من جهة، وفي إطار الصراعات التي كانت تدور بين العناصر القياديين في كل نظام على حدة. كان الرئيس

---

(1) 10 - 11 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1977م.

الغشمي أحد المتهمين باغتيال سلفه الرئيس الحمدي، وهو ما كانت تعرفه القيادة في عدن، لذا حاول بعض عناصر تلك القيادة الاستفادة من هذا الوضع بالضغط الشديد على الغشمي، كتنفيذ بعض القرارات الخطيرة للتغاضي عن فعلته. وهكذا تمكن صالح مصلح من إقناع الغشمي بتصفية كبار المشايخ والتجار والإقطاعيين في أول اجتماع لمجلس الشعب التأسيسي، وذلك بنسف مكان اجتماعهم أثناء انعقاده، وحصل ذلك الإقناع أثناء لقائه الرئيس الغشمي في قصره في (وادي ظهر)، حيث جلس الاثنان لأكثر من تسع ساعات لمناقشة الأوضاع في اليمن ومستقبلها بعد مقتل الرئيس الحمدي، وتمكن صالح مصلح من إقناع الغشمي بأنّ اليمن لن يستقرّ إلا بتصفية أعداء النظام في صنعاء وفي عدن، وقد وافق الغشمي على ذلك، وروى لي صالح مصلح أنه كان جالساً ومخزناً[1] وبجانبه الرئيس الذي كان قد توقف عن تعاطي القات. وكان مصلح قد امتنع عن الذهاب إلى الحمام حتى لا يغيب عن المجلس، نظراً لطول جلوسه، وظلّ متكئاً مدة طويلة خشية أن يضع الغشمي له السُم في الماء والقات، وفي الوقت نفسه لم يغادر الرئيس مكانه، حتى لا يحدث شيء عند خروجه. وحكى لي صالح مصلح أنه كان يحرك رجله اليمنى بعد أن تنملت، والتفت الغشمي إلى ساقه خوفاً من أي حركة لاحقة. وقد أوفى الرئيس الغشمي بوعده بتصفية بعض عناصر معارضة النظام في الجنوب في المكان ذاته الذي قتل فيه الحمدي[2]، لكنه بدأ يماطل في ما يتعلق بتصفية أعضاء مجلس الشعب التأسيسي، ولهذا لجأ صالح مصلح إلى أسلوب آخر بإرسال الحاج تفاريش والحقيبة المفخخة. وحاول إقناع "الرئيس" بأنّ اغتيال "الغشمي" سيهيئ فرصة مناسبة لاستيلاء القوى الوطنية في الشمال على السلطة بالتعاون مع جيش الجنوب، ما يهيئ مناخاً مناسباً للوحدة اليمنية، مؤكداً له أنّ قطاعات في جيش الشمال من قوات العمالقة[3]، مؤيدة للجنوب ستتحرك للزحف على صنعاء لإتمام هذه العملية ما إن يقتل الرئيس الغشمي.

وهكذا نفّذ وزير الداخلية صالح مصلح تعليمات الرئيس سالمين، بإرسال الحقيبة المتفجرة إلى صنعاء، التي أودت بحياة "الرئيس الغشمي" وأرسلت الحقيبة مع "الحاج تفاريش" الذي كان لا يبالي بالموت ولا يهتم بالحياة، وخصوصاً أنه سيدخل التاريخ من أوسع أبوابه، وسيصبح بطلاً

11 - جلسة قات على الطريقة اليمنية.
12- أحمد صالح بن لحمر ومبخوت سالم الزبيري.
13- بقيادة محمد الشريف.

وطنياً ووحدوياً يحقق الوحدة، كما أقنعه بذلك صالح مصلح. ولكنه أيضاً كان مؤمناً بها، كما جاء في رسالة الحاج تفاريش إلى صالح مصلح:

الرفيق صالح مصلح المحترم،

تحية رفاقية... وأنا أودّعكم متجهاً إلى صنعاء لأقوم بواجب وطني يخدم الثورة اليمنية ووحدة الشعب اليمني... فإذا كُتب لي النجاح، فأنا سعيد الحظ.

أرجو أن تعتبروا هذا مني مساهمة متواضعة أقدمها مشاركة في التحضير والإعداد لحزبنا الطليعي من طراز جديد الذي أعتبره أنا شخصياً صمام أمان الثورة وضماناً أكيداً لاستمرارها لتسير في الطريق لتحقيق ما تبقى لها من الأهداف، وأحب هنا أن أعدكم بأنني سأذهب بشوق كبير للموت في سبيل الحرية والوحدة، أكثر من شوقي للحياة في ظل التجزئة القائمة، وفي ظل الإذلال الذي يعاني منه الشعب اليمني، في ظل التدخل الرجعي السعودي.

ودمتم للثورة...

أخوكم: مهدي أحمد صالح.

وأظنّ أنّ الضغط النفسي الهائل الذي كان يعانيه الرئيس ربيع، المتمثل بتلك الظروف التي نشأت ضده، وما شكّلته علاقته بالسعودية وواشنطن المشار إليها سابقاً من عبء نفسي نتيجة المزايدات عليه، جعله ينجرف وراء نصيحة وزير الداخلية. ولذلك، بدا جاهزاً للفكرة والقبول بها، واجداً فيها المخرج للأزمة ولتحقيق الوحدة، معتقداً أنه بذلك "سيضرب عصفورين بحجر واحد": الأول، التخلص من الرئيس "الغشمي"... مع احتمال أن يجري التحرك للاستيلاء على السلطة في صنعاء من قبل مناصريهما[1] وبدعم من الجنوب، كما أكد لي ذلك صالح مصلح فيما بعد بنفسه. والعصفور الثاني: الخروج من الأزمة وقيام الوحدة اليمنية.

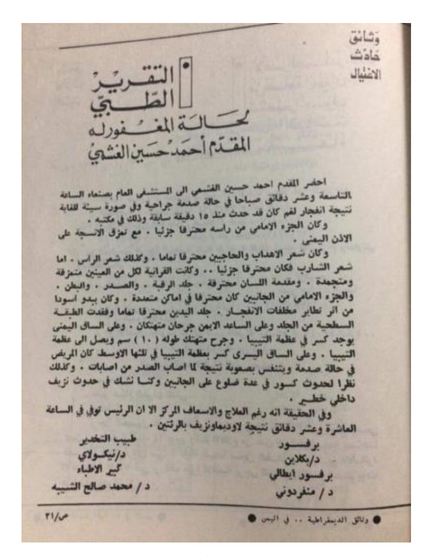
اغتالت القوى المعادية لوحدة اليمن الرئيس إبراهيم الحمدي عشية زيارته المأمولة لعدن في **11** تشرين الأول/ أكتوبر **1977**م، في محاولة لعرقلة مشروعه الوحدوي الذي بدأه في قعطبة مع الرئيس سالم ربيع علي... ولتحقيق هدفه، سعى إلى خلق أجواء الثقة بينه وبين الرئيس الغشمي، وأخذ يرسل إليه رسائل ومبعوثين شخصيين حتى يقوّي أواصر الثقة والعلاقة ويجعل الآخر يطمئن إليه وإلى مقاصده. وتحت مظلة تلك العلاقة، أرسل إليه "مبعوث الموت" الذي استقبله الرئيس

14 - لواء العمالقة في ذمار بقيادة محمد الشريف.

الغشمي في **24** حزيران/ يونيو، باعتباره مبعوثاً شخصياً للرئيس ربيع الذي سبق أن اتصل به، طالباً منه أن يستقبله لحظة وصوله، والذي كان يحمل له رسالة مهمة ومستعجلة تهمّه شخصياً، ولم يكن يعرف أنه يحمل "حقيبة الموت" التي ما إن فتحها حتى انفجرت، وكانت فيها نهايتهما. فالغشمي أُصيب بالصدمة والاختناق وبعض الحروق في وجهه، والحاج تفارش طار نصفه الأعلى إلى خارج المكتب عبر إحدى النوافذ. وحدث الانفجار بعد أن طلب الرئيس الغشمي مغادرة كل من عبد الله حمران ومحمد خميس وعلي الشاطر من أعضاء القيادة ليبقى وحده مع المبعوث، وعندما سمع الانفجار قال عبد الله حمران، الذي كان لفترة طويلة مبعوث الشمال لشؤون الوحدة: لقد قتلوه! فقد شكّ في أمر مبعوث ربيع الذي لم يشاهده في أيّ لقاء سابق. أما مدير مكتبه، محمد الأنسي، فقد قال بعدما شاهده: شكله ملغّم! وكان هؤلاء هم من استقبلوه في المطار، وأوصلوه إلى الرئيس الغشمي الذي كان متلهفاً لاستقباله، وكان الرئيس سالم ربيع علي قد أبلغه بأن هذا المبعوث خاص جداً، وليس من المبعوثين الذين نرسلهم إليكم حفاظاً على سرية الرسالة المهمة التي سينقلها إليكم، ولهذا وجب استقباله في أسرع وقت. ولكنّ أحداً ممّن استقبله لم يتخذ تدابير احترازية لحماية الرئيس الغشمي، بالرغم من الشكوك التي ساورتهم نحو المبعوث الخاص، حامل حقيبة الموت!



من تفجير مبنى القيادة العامة واغتيال الغشمي



وثائق حادث الاغتيال

التقرير الطبي لحالة المغفور له المقدم أحمد حسين الغشمي

احضر المقدم احمد حسين الغشمي الى المستشفى العام بصنعاء الساعة التاسعة وعشر دقائق صباحا في حالة صدمة جراحية وفي صورة سيئة للغاية نتيجة انفجار لغم كان قد حدث منذ ١٥ دقيقة سابقة وذلك في مكتبه .

وكان الجزء الامامي من راسه محترقا جزئيا . مع تمزق الانسجة على الاذن اليمنى .

وكان شعر الاهداب والحاجبين محترقا تماما . وكذلك شعر الراس . اما شعر الشارب فكان محترقا جزئيا .. وكانت القرانية لكل من العينين متمزقة ومتجمدة . ومقدمة اللسان محترقة . جلد الرقبة . والصدر . والبطن . والجزء الامامي من الجانبين كان محترقا في اماكن متعددة . وكان يبدو اسودا من اثر تطاير مخلفات الانفجار . جلد اليدين محترقا تماما وفقدت الطبقة السطحية من الجلد وعلى الساعد الايمن جرحان متهتكان . وعلى الساق اليمنى يوجد كسر في عظمة التيبيا . وجرح متهتك طوله (١٠) سم ويصل الى عظمة التيبيا . وعلى الساق اليسرى كسر بعظمة التيبيا في ثلثها الاوسط كان المريض في حالة صدمة ويتنفس بصعوبة نتيجة لما اصاب الصدر من اصابات . وكذلك نظرا لحدوث كسور في عدة ضلوع على الجانبين وكنا نشك في حدوث نزيف داخلي خطير .

وفي الحقيقة انه رغم العلاج والاسعاف المركز الا ان الرئيس توفي في الساعة العاشرة وعشر دقائق نتيجة لاوديماونزيف بالرئتين .

برفسور
د/بكلاين
برفسور ايطالي
د / منفردوني

طبيب التخدير
د/نيكولاي
كبير الاطباء
د / محمد صالح الشيبه

وثائق الديمقراطية .. في اليمن — ص/٢١

التقرير الطبي لحالة الرئيس أحمد الغشمي بعد التفجير

ما بعد مقتل الغشمي

كان مقتل الغشمي سبباً إضافياً في خلق مخاطر أكبر للرئيس سالم ربيع من تلك التي كان يفكر فيها أو يتوقع حدوثها. وبدلاً من تجنب الأزمة التي كان يعانيها أصلاً، فتح على نفسه باباً للمخاطر يصعب تجاوزه. فالظروف الجديدة التي أراد الرئيس خلقها لم تحدث على النحو الذي كان يتوقعه.

وجرت الأمور على نقيض ما كان يريد، وبدلاً من أن تتحقق مقاصده، استغلّ خصومُه هذا الحادث لشهر يونيو في اليمن خاصية عجيبة، فباعتباره مفتتح أشهر الصيف القائظة، كان على الدوام يأتي بكثير من المفاجآت[1] في السنوات الماضية. ففيه أُقصيَ الرئيس قحطان الشعبي، وجاء الرئيس سالمين إلى الحكم عام 1969م. وفيه أُقصي وعُزل القاضي الإرياني، وحلّ محله الرئيس الحمدي. وفيه سقط الرئيسان أحمد الغشمي وسالم ربيع علي قتيلين. فكيف سارت الأحداث بعد مقتل أحمد الغشمي في 24 حزيران/ يونيو 1978م؟

بعد حادث الاغتيال، الذي سمعناه من إذاعة صنعاء، وأوردته في بيان يتعلق بالحادث، اتهمت اليمنَ الديمقراطية بتدبير اغتيال الرئيس المقدم أحمد الغشمي، ولخطورة الموقف عقد "المكتب السياسي" اجتماعاً له في 25 حزيران/ يونيو 1978م، ودُعيت "اللجنة المركزية" إلى الانعقاد في الوقت ذاته لمناقشة الوضع الخطر الناشئ عن مقتل الرئيس أحمد الغشمي، الذي كان ينطوي على مخاطر كبيرة على اليمن والمنطقة كلها. وكنا نتساءل جميعاً: ماذا سنفعل الآن؟

كان الرئيس ربيع في وضع لا يُحسَد عليه، بل كنا جميعاً كذلك، ولقد تألمت كثيراً على الصعيد الشخصي لوضعه ذاك. لأنّ العلاقة الشخصية بيني وبينه، بالرغم من كل الصعوبات، كانت حميمة جداً، وظللنا على علاقة صداقة طيبة، وكان على الدوام يزورني ثلاث إلى أربع مرات في الأسبوع الواحد في مكتبي.

بعد أن انتهى اجتماع "المكتب السياسي"، غادرتُ أنا والرئيس إلى مكتبي في رئاسة الوزراء. وكنتُ أقود السيارة وهو بجانبي، ومحمد صالح مطيع في المقعد الخلفي. لم يبدُ في تلك اللحظات ذلك الرجل الذي عهدته قوياً صلباً على الدوام، فأدركتُ أنه في ورطة حقيقية، وأنّ علينا أن نبحث عن مخرج من هذه المشكلة.

15 - نكسة حزيران.

وفي ذروة قلقه سألني:

– "ما العمل وما الحل؟".

كان سؤالاً صعباً، لأنّ الخيارات أمامه وأمامنا لم تكن كثيرة. كانت مشاعري معه، لكنّ حادثاً بمثل تلك الفداحة كان من الصعب أن يمرّ دون تحمّل نتائجه أو تحديد المسؤولية عنه. وقد صارحته بذلك.

كان على المقعد ينتظر جواباً مني. وفي هذه اللحظة اكتشفتُ حلاً. اقترحتُ عليه أن نعلن أنني ووزير الداخلية صالح مصلح وراء تلك العملية، ومن ثَمّ أُقال من رئاسة الحكومة، وأبقى في مقرّ إقامة خاص حتى نتمكن من احتواء الموقف، وتُعلَن استقالة الحكومة، وتؤلَّف حكومة جديدة وتُشكَّل لجنة للتحقيق معنا. وكان من شأن ذلك أن يوجِد مخرجاً للأزمة، بأقلّ الخسائر.

ويبدو أنّ فكرتي لم ترُق الرئيس، فقال على الفور بشجاعته المعهودة:

– لن تكون أنت كبش الفداء، وإذا كان على أحد أن يتحمل المسؤولية، فهو أنا، وليس أحد غيري. والخيار الآخر تنفيذ الخطة التي اتفق عليها مع صالح مصلح لإسقاط صنعاء وإسقاط طائرة علي عبد الله صالح الذي كان متجهاً من تعز إلى صنعاء لأنه الرئيس المحتمل القادم، وكان صالح مصلح متحمساً لهذا الخيار، ولكنني رفضته وقلت له: عليك أن تحرك قوات الصاعقة والمظلات التي وعدت بتحريكها، لكنّ صالح مصلح ظلّ متمسكاً برأيه بإسقاط صنعاء عسكرياً، وهذا مرفوض محلياً وإقليمياً ودولياً.

بعد ذلك، زار الرئيس سالمين عبد الفتاح إسماعيل في منزله في معاشيق للتشاور معه بشأن حلّ المشكلة، لكنّ عبد الفتاح رفض اللقاء معه، واتصل بي في مكتبي بالتواهي، وطلب مني الحضور فوراً، لأنّ الرئيس موجود في منزله، فتوجهت إليهما ووجدت الرئيس سالمين جالساً وحده كالأسد الجريح، وسلمتُ عليه، وكان منزعجاً من أنّ عبد الفتاح لم يستقبله في بيته، وكان عبد الفتاح منزوياً في ركن من أركان بيته، وتوجهتُ إليه وطلبتُ منه أن يلتقي مع الرئيس للتشاور والبحث عن حلّ ومخرج للأزمة، ووافق وخرجنا واجتمعنا وقدمتُ إليهما من جديد مقترحي الذي عرضتُه على الرئيس ربيع، لكنّ الأمين العام عبد الفتاح إسماعيل، رفض مناقشة الفكرة، لأنّ ذلك لا يعنيه، ولأنه لا علم له بهذه العملية التي جرت وأدخلتنا في هذه الأزمة.

وبعد ذلك غادر الرئيس سالمين وتوجه إلى مكتب علي عنتر في وزارة الدفاع للقاء معه، لكنّ علي عنتر أيضاً قال له إنه يجب أن يتحمل مسؤولية ما حدث، وذهب إلى دار الرئاسة وأجرى اتصالات مع بعض أنصاره من المكتب السياسي واللجنة المركزية وبعض القيادات الأخرى.

وبعد التشاور مع بعض أعضاء المكتب السياسي في مكتبي، اقترح "صالح مصلح"، وزير الداخلية، أن يقدّم الرئيس استقالته، وكأنْ لا دخل له في المصيبة التي حدثت، والتي كان هو مهندسها. وذهب محمد صالح مطيع وعلي عنتر إلى دار الرئاسة لإقناع الرئيس بالاستقالة، لكنهما عادا إلينا قائلين إنّ الرئيس رفض أن يستقيل، فاقترح صالح مصلح حينها فرض الحراسة على "دار الرئاسة" حيث يقيم سالم ربيع علي، لكننا كلفناه شخصياً الذهاب إليه وإقناعه للمرة الأخيرة بتقديم استقالته، وأعطيت الأوامر في الوقت ذاته لمحاصرة دار الرئاسة إذا رفض الاستقالة.
وفعلاً، فوجئنا بعودة صالح مصلح، حاملاً استقالة الرئيس بخطّ يده شخصياً. وعندما سُئل كيف تمكن من إقناعه، أجاب: قلتُ له:

"يجب أن تحترم إرادة التنظيم وتقدم استقالتك". وبحسب روايته، ردّ قائلاً: "منذ متى يا صالح تؤمن بالديمقراطية؟ ألسنا نحن اللذين اتخذنا القرار معاً؟" (يقصد قرار اغتيال الغشمي).

كان وزير الداخلية يروي وقائع ما دار بينه وبين الرئيس في اجتماع "اللجنة المركزية" التي انعقدت في الساعة العاشرة والنصف لمناقشة استقالة الرئيس ومواجهة الأوضاع الخطيرة التي ظهرت على السطح من دون توقع. وفي هذا الاجتماع انتخبتني اللجنة المركزية رئيساً لمجلس الرئاسة في ظروف بالغة الخطورة والتعقيد والتوتر. وكان شبح الموت والخوف يخيم على اللجنة المركزية، وعلى كل مكان في العاصمة عدن.

فقد رُشِّحتُ لتحمُّل منصب "رئيس هيئة الرئاسة" خلفاً للرئيس ربيع، وقد تقدم بهذا المقترح علي سالم البيض، في اجتماع "اللجنة المركزية" خوفاً من ترشيح عبد الفتاح إسماعيل لهذا المنصب المهم في الدولة. وكان الخوف يسيطر على الكل، وكانوا يريدون إنهاء الاجتماع في أسرع وقت خوفاً من سالمين وأنصاره، فصُوِّت بالإجماع على هذا المقترح، وجرى تصفيق حارّ على غير المعتاد في مثل هذه الاجتماعات.

سهلت استقالة "الرئيس" التي جاء بها صالح مصلح "مكتوبة" مهمة اللجنة المركزية، فقبلت الاستقالة، معتبرة الأمر منتهياً عند هذا الحد. وبعد الاجتماع انتقلنا إلى منزلي مع بعض أعضاء

المكتب السياسي واللجنة المركزية لمناقشة تفاصيل إجراءات سفر الرئيس إلى إثيوبيا بناءً على رغبته، وكان ذلك في ظل أجواء ملبّدة بالغيوم والأخطار، حيث كان الوضع متأزماً في كل ركن ومكتب ومعسكر، وقابلاً للانفجار في أيّ لحظة، وهو ما لم يتأخر.

ليس المهم من أطلق الطلقة الأولى والرئيس يستعد للرحيل إلى أديس أبابا، لأن الأصابع كلها كانت على الزناد من الطرفين. لكنّ بعض حراسه الذين كانوا يخشون مصيرهم المجهول بعد رحيل ربيع، سواء بالفصل أو السجن أو القتل، تصرفوا بطريقة خاطئة، وأطلقوا النيران باتجاه اللجنة المركزية، في الوقت الذي كان الرئيس يُعدّ فيه نفسه للسفر. ولا شك في أنه لم يصدر قراراً بالمقاومة، وهكذا حصل الانفجار بإطلاق النار على منزلي بالتواهي، الذي كان فيه عدد من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية، وقد نجونا بأعجوبة بعد أن سقطت القذائف على جذع شجرة كبيرة حالت دون انفجارها في المنزل، لكنّ الزجاج المتطاير من النوافذ لشدة الانفجار أصاب البعض بجروح، وأصدرنا الأوامر بالردّ على القصف من دار الرئاسة، وتطور إلى تدخل القوات البرية والجوية والبحرية.

ماذا جرى في 26 يونيو؟

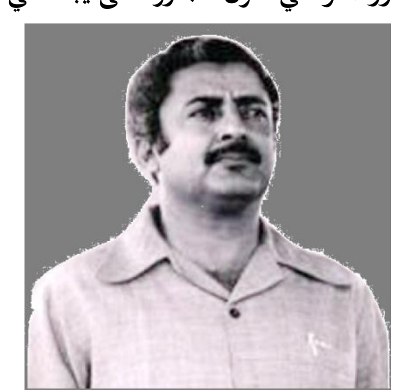
في الساعة الثانية والنصف من صباح الاثنين **26** حزيران/ يونيو **1978**م انفجر الموقف عندما سُمعتْ أصداء طلقات نارية بالقرب من المدخل الرئيسي لدار الرئاسة في منطقة الفتح بمدينة التواهي، وكان مصدرها معسكر "الشرطة العسكرية" القريب من تلك البوابة، وعلى أثرها بدأ التراشق بالنيران من كل جانب من قبل حراسة الرئيس سالمين وحراستنا، وأضيئت السماء من جراء القصف الذي تردد صداه في منطقة التواهي. وفي الوقت ذاته تقريباً، كانت المعارك قد اشتعلت في منطقة "دلتا أبين"، مسقط رأس الرئيس سالمين.

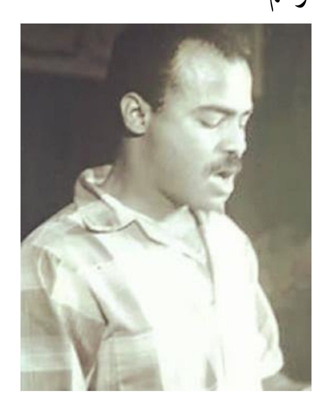
في ذلك الوقت، كان الرئيس في "دار الرئاسة"، ومعه أفراد حراسته وبعض أنصاره الذين لا يزيد عددهم على مئتي رجل. وكان إلى جانبه "جاعم صالح محمد"، عضو المكتب السياسي والسكرتير الأول لمنظمة التنظيم في أبين، و"علي سالم لعور" عضو اللجنة المركزية، وزير الدولة لشؤون مجلس الرئاسة، بينما انتقل بعض أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية بطائرة عمودية من التواهي إلى قلعة معاشيق بكريتر، حيث سكن الأمين العام عبد الفتاح إسماعيل.

لم يستمر صمود أنصار الرئيس طويلاً، فقد قُطعت الكهرباء والماء والهاتف عن دار الرئاسة، لكنهم استطاعوا صدّ بعض الهجمات التي شنتها بعض الفرق العسكرية المسلحة على "دار الرئاسة"، وردّها على أعقابها، في الوقت الذي كان سلاح البحرية يوجه فيه قصفاً بالمدفعية على مقرّ الرئيس والقصر المدور. وشاركت في القصف مدفعية منطقة "رأس مربط". وفي مرحلة لاحقة، اشترك "سلاح الطيران" في القصف، موجهاً قذائفه الصاروخية إلى مواقع أنصار الرئيس.

في أثناء ذلك تحركت قوات من "خرز" تابعة للمحور الغربي لمساندة الرئيس، لكنها قبل أن تصل اصطدمت بقوات من معسكر "صلاح الدين"، وقد استخدم الطيران لوقف تقدمها، واستمرت تلك المعارك حتى فجر يوم **27** حزيران/ يونيو **1978**م.

إلّا أنّ الرئيس الذي استمر صامداً حتى الساعة الخامسة والنصف من عصر اليوم الأول الذي انفجرت خلاله المعارك، قَبِلَ أن يستسلم في الأخير، بشرط أن يسلِّم نفسه تحديداً لعلي عنتر الذي كان يعدّه صديقاً، طالباً منه أن يكتب له ضماناً بسلامة حياته. وبالفعل كتب علي عنتر التزاماً بخطّ يده بضمان حياة الرئيس في حالة تسليمه نفسه ووقف إطلاق النار. ووافق الرئيس على ذلك، فتوقفت المعركة في دار الرئاسة، وسلَّم الرئيس نفسه ومعه جاعم صالح وعلي سالم لعور ومئة وخمسون من أنصاره كانوا يقاتلون معه. وأرسل الثلاثة إلى منطقة "معاشيق" حيث كان "المكتب السياسي" في حال انعقاد في المنزل الذي يقطنه الأمين العام عبد الفتاح إسماعيل، ووضعوا في منزل مجاور حتى يُبَتّ في أمرهم.


سالم ربيع علي


جاعم صالح


علي سالم لعور

إعدام الرئيس

عندما أُبلغ المكتب السياسي باستسلام الرئيس، استُدعيَ علي عنتر من وزارة الدفاع وصالح أبو بكر بن حسينون، رئيس هيئة الأركان الذي أدار العمليات العسكرية ضد الرئيس. بعد مجيئهما نوقش مقترح إعدام "الرئيس". وشارك في ذلك الاجتماع عبد الفتاح إسماعيل، علي ناصر محمد، أنيس حسن يحيى، علي باذيب، صالح مصلح، علي سالم البيض، علي عنتر، صالح أبو بكر بن حسينون، راشد محمد ثابت، محمد سعيد عبد الله (محسن)، وعبد العزيز عبد الولي. وأقرّ المجتمعون إعدامه، باستثناء ابن حسينون الذي اقترح سجنه.

وأصدرت اللجنة المركزية بياناً تعلن فيه إعدام الرئيس ربيع وانتهاء المعارك والسيطرة الكاملة على الوضع وانتخاب علي ناصر محمد رئيساً لمجلس الرئاسة. وبهذا الإعلان استسلم جميع أنصار الرئيس ربيع، ولم تحدث أيّ مقاومة بعد ذلك.

يجب أن نعترف بأنّ الأمور سارت على هذا النحو، وتحوّل معها اجتماع القيادة إلى جلسة محاكمة عاجلة واستثنائية، نظراً لخطورة الوضع والرغبة في وضع حدٍّ لمسار الأحداث وإيقاف تداعياتها الخطيرة حفاظاً على الاستقرار وإيقاف نزف الدم الذي كان يمكن أن يُسال بسببها. أما البقية من مناصري "الرئيس" في دار الرئاسة والقصر المدور، وعددهم مئة وخمسون، فأغلبهم من العسكريين الذين قاتلوا بشجاعة، وعلى رأسهم صالح شيخ ومحمد امزربة وناصر امزربة وفضل صالح باعش وغيرهم من مواقعهم المحصنة التي بُنيت في عهد البريطانيين، في ملاجئ وخنادق وممرات لا يمكن إصابتها بالرماية المباشرة، ولا بالمدفعية، ولا حتى بالطائرات، وكانت نقطة ضعفهم انقطاع المياه والأكل والاتصال مع الخارج، ما اضطرهم إلى الاستسلام بعد نفاد الذخيرة، وقد صدرت الأوامر باحتجاز معظمهم حتى تهدأ الخواطر.

بعد شهر من الأحداث، وبعد إجراء تحقيقات سريعة، أُطلِق سراح غالبية مَن اعتُقِلوا بسببها. وبقي في السجون والمعتقلات عدد قليل من الكوادر الأساسية المدنية والعسكرية. وبعد مضيّ ستة أشهر، أُطلق نصف ذلك العدد، وجرى التحفظ على البقية في إجراء وقائي، وكان أغلبهم من الذين تحمّلوا مسؤوليات قيادية في عهد الرئيس، أبرزهم علي صالح عباد مقبل، وعبد الله البار، وحسن باعوم، وسالم باجميل وأخرون، وأُفرِج عنهم بعد عام **1980**.

اغتيال الغشمي وجامعة الدول العربية

عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً طارئاً يومي 1 وَ2 تموز/ يوليو 1978م بناءً على طلب الجمهورية العربية اليمنية، لبحث جريمة اغتيال الرئيس أحمد حسين الغشمي، وقد حضر تلك الجلسة معظم وزراء خارجية الدول العربية، فيما مثّل بعضهم المندوبون الدائمون في الاجتماع، ألقى وزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية، رئيس وفدها السيد عبد الله الأصنج، كلمة طالب فيها بما يأتي:

أولاً: إدانة اليمن الجنوبية، باعتبارها السلطة الباغية واستنكار أعمالها.

ثانياً: فصلها من عضوية جامعة الدول العربية، استناداً إلى الفقرة 2 من المادة 18 لميثاق جامعة الدول العربية.

ثالثاً: إيقاف التعامل معها في كل المجالات.

رابعاً: دعم الشعب اليمني المسلم في نضاله العادل لتقرير مصيره وتخليص وطنه من التدخل الأجنبي القائم في الشطر الجنوبي من الوطن.

وفي جلسة السابعة والنصف من يوم السبت الأول من تموز/ يوليو عام 1978م، تحدث السيد عبد الله الأصنج قائلاً:

"إنّ أكثر من دولة عربية مهددة اليوم، وإنّ الهدف النهائي للغزو السوفياتي ليس مساندة لإثيوبيا، وإنما إسقاط الصومال أو الجمهورية العربية اليمنية والنظام الوطني في سلطنة عُمان، وإنّ المتآمرين يريدون أن يخضعوا كل الدول العربية لأنظمتهم، ويقضوا على كل عناصر التطور الوطني فيها".

وتحدث السيد قيس عبد المنعم الزواوي، وزير الدولة للشؤون الخارجية، رئيس وفد سلطنة عُمان، فقال: "أصبحت عدن بؤرة للإرهاب، وهذا ما كان معروفاً منذ مدة طويلة، لكن أن تصل ممارسة الإرهاب إلى مستوى أعلى قمة الحكم، فهذا أمر لم نكن نتصوره، وأخشى أن تكون هناك أمور أخرى خطيرة قد لا نتصورها الآن، وقد تفاجئنا بها سلطات عدن إن لم تواجه بردع حاسم".

أما الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وزير خارجية دولة الكويت، ورئيس وفدها، فقد كان ينظر إلى الموضوع من زاوية أخرى، حيث قال: "لقد حدث ما حدث، ويمكننا أن نفكر ونوجد

إجراءات أخرى بدلاً من أن نفصل اليمن الجنوبية من الجامعة في الظروف التي تمرّ بها الأمة العربية حالياً، فالموضوع يحتاج إلى بحث دقيق وبتؤدة".

أما رئيس الوفد الأردني، السيد حسن إبراهيم، وزير الدولة للشؤون الخارجية، فقد طلب أن تناقَش القضية المطروحة من خلال ثلاثة أمور، حددها كما يأتي:

الأمر الأول: أنّ هنالك عدواناً من دولة عربية على دولة عربية أخرى. وهذا يستدعي إجراءً من قبل المجلس الموقر يراوح بين الاستنكار والفصل.

الأمر الثاني: الذي أراه من العرض الذي تفضل به الأخ عبد الله الأصنج، أنّ هناك خطراً قائماً ولاحقاً. وهذا يحتاج أيضاً إلى مواجهة وتدبير.

الأمر الثالث: نحن لا نلمس ذلك العمل الخطير الذي قامت به اليمن الجنوبية، ولكن هذا أمر يستحق النظر. وتحدث السيد محمد إبراهيم كامل، وزير خارجية جمهورية مصر العربية، رئيس وفدها، حيث قال: "في ضوء ما تفضل به الأخ عبد الله الأصنج، أعتقد أن تصرفات السلطة الحاكمة في عدن – فعلاً – تقتضي الفصل". وتحدث الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، ورئيس وفدها، قائلاً: "إنني أشارك أخي رئيس وفد سلطنة عُمان في أنّ هذا أقلّ ما يمكن أن نقوم به أمام هذا الجرح الذي فتح صفحة سوداء في عالمنا العربي". وفي الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين من يوم الأحد 2 تموز/ يوليو 1978، تلا السيد الأمين العام المساعد (دكتور سيد نوفل) المذكرة الآتية:

إنّ هذا العمل الإجرامي الذي أقدمت عليه حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية يتناقض وروح أحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية، ويشكل خرقاً صريحاً لأحكام المادة الثامنة من الميثاق.

وبناءً على ما تقدم، قرّر المجلس ما يأتي:

1. شجبه الشديد هذه الجريمة المنكرة التي أودت بحياة الرئيس الراحل أحمد حسين الغشمي.
2. إدانته كل من قام أو شارك في تخطيط هذه الجريمة وتنفيذها.
3. تجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول الأعضاء وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

4. وقف العلاقات الاقتصادية والثقافية والمعونات الفنية التي تقدمها الدول العربية إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.
5. أن يعيد مجلس الجامعة النظر في هذه الإجراءات عندما تحترم حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أحكام ميثاق جامعة الدول العربية.

1978/7/2م

قاطعت هذا الاجتماع الدول التي لها علاقة بجبهة الصمود، أو المتعاطفة معها، وكان وفد الكويت أكثر مرونة من الوفود الأخرى التي كانت تطالب بفصل اليمن الديمقراطية من عضوية الجامعة العربية، لأنها تخشى أن يؤدي قرار الفصل من الجامعة إلى إقامة تحالفات دولية وإقليمية تهدّد أمن المنطقة. غير أنّ أحد الحكام العرب شبّه حكومة عدن كالذي يحمل قنبلة بلا أمان يمكن أن يفجرها في نفسه وفي جيرانه. وبعد أربعة أشهر عُقد مؤتمر القمة العربية في بغداد، واتُّخذ قرار بإلغاء القرارات التي اتُّخذت ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وسط تصفيق القادة العرب. أما ممثل حكومة صنعاء، القاضي عبد الكريم العرشي، فقد صاح بصوت عالٍ معترضاً على قرار المؤتمر بإعادة عضوية اليمن الديمقراطية إلى الجامعة العربية، وكان يصيح بأعلى صوته: نقطة نظام... نقطة نظام! لكنّ أحداً لم يُعِر اعتراضه أيّ انتباه، وضاع صوته وسط التصفيق. وكنتُ جالساً إلى جانبه، والتفتُّ إليه ووضعتُ يدي على كتفه بطريقة ودية، وقلت له: لقد حُسم الأمر بالتصفيق الحار، وفاتكم قطار العزلة والحصار. وحينها كنتُ مشاركاً في المؤتمر بصفتي رئيساً لليمن الديمقراطية، واعتبرنا هذا القرار انتصاراً للسياسة الخارجية بعد هذه الاحداث.

الفصل التاسع

المؤتمر الأول للحزب وما بعده



في تشرين الأول/ أكتوبر (11– 13) 1978م، عُقد المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني. وأُقرت فيه اتجاهات الخطة الخمسية الثانية والتعديلات على الدستور، وانتُخبت هيئات قيادية جديدة. لكنّ التعديلات التي أُقرَّت، كانت لها قصة تطرقتُ إلى أجزاء منها في فقرات سابقة. واستكمالاً لذلك، أورد هنا ما جرى في ما يتعلق بإقرارها.

فالمعروف، أنّ العملية جرت في الخفاء، وفي نطاق من السرية ومن غير علم وزير العدل عبد الله أحمد غانم. لكني اكتشفتُ الأمر عبر بعض الشخصيات. وتوافرت عندي معلومات عن أنّ مشروع التعديلات جاهز، وأنّ دمج السلطات هو الباعث الحقيقي على إجراء هذه التعديلات، لأنّ عبد الفتاح اسماعيل يريد أن يتحمل الأمانة العامة للحزب ورئاسة هيئة رئاسة الدولة في الوقت ذاته.

كل هذا كان يجري في الخفاء، ومن غير أن يصارحني الأمين العام بمقاصده، وكنتُ متأكداً أنه غير قادر على قيادة الحزب والدولة، وهذا ما حدث بعد ذلك، وبأسرع ممّا توقعت أو توقعه هو نفسه.

جورج ونديم... ورئاسة الدولة

اتصل عبد الفتاح إسماعيل بالأخوين جورج حاوي ونديم عبد الصمد[1]، طالباً منهما إقناعي بالتعديل، لأنه –كما قال لهما – لا يستطيع أن يتحدث معي بهذا الخصوص مباشرة. وجاء الاثنان إليّ قبل أيام معدودة من عقد المؤتمر، وأوضحا لي ما جاءا من أجله. وقد استفسرتُ منهما إذا ما كان ذلك مبادرة شخصية منهما، لكنهما أكدا أنّ ذلك جاء تلبيةً لرغبة عبد الفتاح الخاصة، لإقناعي بضرورة إجراء التعديلات على الدستور، على أن يجمع بين منصبَي الأمين العام والرئيس. قلت لهما: "المشكلة ليست فيمن يكون في رئاسة الدولة، لكنّها تكمن في الآتي: هل جمع السلطات في يد واحدة أو شخص واحد سيعزز من مكانة السلطة ودورها في البلاد؟ ثمّ هل سيؤدي ذلك إلى تحقيق الأمن والاستقرار فيها ؟ وإذا كان هذا الهدف سيتحقق، فليس لديّ مانع في التخلي عن رئاسة الدولة لعبد الفتاح إسماعيل. وكنتُ أتمنى أن يُجمَع بين السلطات عشية استقالة سالمين في حزيران/ يونيو عام **1978**م، حين كان الموت يخيّم على قاعة اللجنة المركزية وعلى هذا المنصب، وليس بعد أكثر من ستة أشهر.

ناقشتُهما في مسألة رئاسة الدولة، وقلتُ لهما: "إنّ المطلوب من عبد الفتاح، ما دام سيجمع بين المنصبَين بموجب التعديل المقترح على الدستور، أن يمارس دوراً أكبر في إدارة شؤون الحكم، وأن يبذل مزيداً من الجهد والتعب في العملية السياسية وجانبها الأهم المتعلق بالقضايا

---

72 - الأول كان أميناً عاماً للحزب الشيوعي اللبناني حينها، وقد اغتيل في عام 2005م بسيارة ملغومة، والثاني كان عضواًً في المكتب السياسي للحزب نفسه.

الداخلية، وبتحسين مستوى معيشة الناس"، وأبديتُ استعدادي للتعاون معه من موقعي في رئاسة الحكومة.

محاكاة النموذج السوفياتي

ولم أُخفِ عليهما أنّ عبد الفتاح يريد تطبيق شكل للسلطة ينسجم والنموذج المعمول به في الاتحاد السوفياتي، وبشكل حرفي، بصرف النظر عن ملاءمته لواقعنا في اليمن الديمقراطية. وقلت لهما: "إنّ الشيء الذي لا أفهمه، هو الطريقة التي اتُّبِعَت في تداول إجراء التعديلات الدستورية، حيث جرت دون علم الهيئات الحزبية والحكومية. وهي المكان الطبيعي والأفضل لمناقشة الأمور بوضوح، بدلاً من أساليب الالتفاف والتكتّم غير المشروع"، وطلبتُ منهما إبلاغه بأن يتحدث معي في هذا الأمر مباشرةً.

وبالفعل، جاءني عبد الفتاح، وتحدثتُ معه بصراحة، وقلتُ له إنّ جورج حاوي ونديم عبد الصمد أخبراني عن دمج السلطات، وأنْ ليس لي اعتراض على ذلك إذا كان فيه مصلحة البلد، "لكنّ مأخذي على ذلك وضعُك تعديلات على الدستور من وراء الهيئات الحزبية والحكومية الشرعية، حتى إنك أخفيتَ هذا الأمر على وزير العدل[1]، مع أنّ ذلك من صلب اختصاصه، وهذا ليس من حقك". ومع كل ذلك، قلتُ له: "أنا على استعداد لتقديم مقترح إلى "المكتب السياسي" و"اللجنة المركزية" بالموافقة على هذه التعديلات بعدما أجرى وزير العدل عبد الله غانم بعض التعديلات عليها، وبالفعل قدمت المقترح بدمج السلطات بخط يدي إلى اجتماع المكتب السياسي، وكنت غير واثق من تحمّله مثل هذه المسؤولية، وأنه في الأخير سيخسر كل شيء، وكان رأي جار الله عمر بعد رحيل سالمين أن يبقى عبد الفتاح في وضعه السابق أميناً عاماً للحزب، وأن أتولى أنا رئاسة الجمهورية، باعتبار هذا الوضع مناسباً وطبيعياً، فتوزيع السلطة بهذا الشكل وفصل رئاسة الدولة عن أمانة الحزب كان إجراءً ملائماً، ويتفق مع متطلبات الأوضاع القائمة حينها.

ويضيف جار الله[2]: "في اعتقادي، أنّ هذا كان إجراءً غير ملائم، لأنّ إقصاء علي ناصر محمد من رئاسة الدولة خلق بعض الحساسيات من ناحية، ومن ناحية ثانية راكم المسؤولية على عبد الفتاح

73- عبد الله أحمد غانم.

74- المقابلة مع جريدة الخليج الإماراتية.

إسماعيل، بينما كانت مواصفاته وإمكاناته تسمح له بأن يقتصر دوره على رئاسة الحزب، ويكون بمثابة "المرشد العام" إذا صحّ التعبير، الأمر الذي خلق جواً من الانتقادات لأداء عبد الفتاح في منصب رئاسة الدولة، على الرغم من أنّ مجلس الوزراء كان يقوم بالعبء الرئيس في الأمور التنفيذية".

وتأسيساً على ذلك، أُقرّ في المؤتمر الأول مشروع الدستور المعدَّل، وأُجريت انتخابات مجلس الشعب الأعلى. ورُشِّح عبد الفتاح ضمن قائمة في الدائرة الانتخابية "رقم 1" في حيّ "كريتر" بالعاصمة عدن. وعندما كنّا نراجع النتائج النهائية للانتخابات، اكتشفنا أنّ عبد الفتاح لم ينل الأصوات الكافية التي تؤهله للفوز بعضوية المجلس، وفاز عليه في مركزه الانتخابي أحد الصيادين، يُدعى "أبو رأس". شعرنا بأنّ الوضع ليس على ما يرام، فقد كان علينا أن نحافظ على كرامة "الأمين العام" الذي كان يسعى إلى احتلال منصب رئيس هيئة رئاسة الدولة بموجب التعديل الدستوري الجديد بدمج السلطات، وفي الوقت ذاته الحفاظ على هيبة الحزب والدولة وسمعتهما. بعد أن ضمن عبد الفتاح الجمع بين المنصبين، علّق الفقيد عبد العزيز عبد الولي ناشر، قائلاً: "إنّ عبد الفتاح انبهر بالمنصبين ونام عليهما"، ويقصد بذلك عدم فاعليته في المنصبين. غير أنّ فضل محسن عبد الله[1] الذي ليس معروفاً عنه انشغاله بالأمور النظرية والسياسية من هذا النوع، بدأ بأمر من صهره عبد الفتاح إسماعيل، بعقد اجتماعات في بيت هذا الأخير، لمناقشة ما سمّاه تشكيل "حزب النواة"[2]، ودعا إليها أبو بكر باذيب وعبد الغني عبد القادر وحسين قماطة[3]، وقد اعترض كل من باذيب وعبد الغني على الفكرة، مستندَين إلى حجة قوية، هي أنه لا يمكن تشكيل حزب داخل حزب والدخول في تفاصيل عمل كهذا، في الوقت الذي لم يمضِ على انعقاد المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني سوى أسابيع قليلة. ورفضا حضور الاجتماع الثالث، رافضَين الفكرة من أساسها، وحددا موقفهما بصراحة، وأكدا أنه إذا كانت هناك ضرورة، يجب طرح القضايا التي تتطلب النقاش على بساط البحث في اجتماعات الهيئات القيادية للحزب. ومن هنا

127- عضو لجنة مركزية، وتولى مناصب عديدة، منها وزير مالية ووزير زراعة.

2- يقصد بذلك أنّ داخل كل حزب نواة له، وعلى هذه النواة أن تشكل حزبها داخله، لتوجيه قضايا الحزب وسياسته بصورة سرية.

3- الأولان عضوا لجنة مركزية للحزب، وفيما بعد رُفِّعا إلى عضوية المكتب السياسي. والثالث عضو لجنة مركزية وقائد القيادة الوطنية للميليشيا.

بدأت أزمة الثقة بين القيادة وعبد الفتاح إسماعيل بعد أن تسربت معلومات عن نيته عقد المؤتمر الاستثنائي لتصفية بعض القيادات، ولشنّ الحرب على الشمال وتوحيد اليمن تحت قيادته.

أزمة أغسطس 1979

بعد أحداث 26 تموز/ يونيو 1978م، وانعقاد المؤتمر الأول للحزب في تشرين الأول/ أكتوبر 1978م، وحرب شباط/ فبراير 1979م، تشابكت أمور كثيرة واختلطت.

قضايا يجري الاختلاف عليها في السر، وقضايا يجري التسابق على كسبها في العلن. ظهرت "المناطقية" مجدداً في أبشع وجوهها، وسيطرت الريبة والشك على العديد من القيادات.

بات من الواضح أننا أسوأ حالاً بكثير ممّا كنّا عليه قبل الحرب والحزب. فالرفاق يتبادلون الريبة، والوحدة التي يجري الحديث عنها إعلامياً بينهم، أضحت وحدة شكلية لا أكثر. أما في جوهر الأمر، فالاختلاف والتعنت وعدم الانسجام كانت هي السائدة.

سلسلة الصراعات لم تتوقف منذ عام 1967م، فقدنا خلالها عدداً من الرؤساء والقيادات والعناصر. كان طابع هذه الصراعات في ظاهره أيديولوجياً، وفي باطنه صراعاً على السلطة. لكن السؤال الذي لم أجد إجابة عنه، هو: "من يحرّك تلك الصراعات ويمسك بخيوطها غير المرئية منذ 1967 وحتى اليوم 2019؟!".

لم أجد الإجابة عن ذلك في تخريجات أيّ أزمة باليمين الرجعي أو اليسار الانتهازي أو اليمين الانتهازي أو الصف المبدئي.

وهكذا ظهرت مشكلة أخرى في إطار الحزب والدولة في صيف 1979م، سُميت "أزمة أغسطس". وهي الأزمة التي حدثت بسبب الخلاف بين وزير الدفاع علي عنتر، ووزير أمن الدولة محمد سعيد عبد الله (محسن)، وكلاهما عضوان في "المكتب السياسي"، وبدأت حرب المذكرات والتهديدات بينهما.

وكانت أسباب المشكلة خلافات على السيطرة على أجهزة الأمن.

الاستطلاع السياسي لمن؟

بدأ الصراع والخلاف تحقيقاً لطموحات شخصية وسياسية بحتة. كان كل من الوزيرين يحاول القبض على الأجهزة العسكرية والأمنية، والسيطرة على أكبر قدر ممكن من الأجهزة وكسب ولائها، وبدأ الخلاف حول دائرة "الاستطلاع السياسي" في القوات المسلحة، ولمن تتبع ظاهرياً،

يتبين أنّ لهذا الخلاف أساساً موضوعياً، لكن في الحقيقة ليس الأمر كذلك. فكلاهما يحاول أن يقيم لنفسه أسانيد، في ما يقترحه من مقترحات، يتبادر وكأنها تتعلق بمسائل تنظيم العمل. لكن العكس هو الصحيح. فوزير أمن الدولة (محسن)، يرغب في أن يتبع "الاستطلاع السياسي"، التابع أصلاً للقوات المسلحة، لوزارته، وطرح هذه المسألة بإلحاح، بحجة أنّ ذلك هو المتَّبع والسائد في البلدان الاشتراكية، خاصة الاتحاد السوفياتي وألمانيا الديمقراطية، وأن ذلك ما يناسب اليمن الديمقراطية.

ومن الحجج التي استخدمها تقرير تقدّم به مدير الدائرة السياسية في وزارة الدفاع آنذاك[1] بعد زيارة قام بها للاتحاد السوفياتي، أنه أثناء وجوده في "مهمة" هناك، بحث موضوع الاستطلاع السياسي في القوات المسلحة، وقدّم للقيادة تقريراً يشير فيه إلى أنّ "الاستطلاع السياسي" في القوات المسلحة السوفياتية يتبع وزارة أمن الدولة. واستغلّ وزير الأمن ذلك التقرير، ليطالب بضمّ الاستطلاع السياسي إلى أمن الدولة، ولكن علي عنتر رفض ذلك الأمر.

رغم أنّ "محسن"كان يستمدّ قوته من جهاز أمن الدولة الذي فقد السيطرة عليه في أول هزة، ما أدى إلى أن يحمل محسن ملفاته وأوراقه الخاصة ويرحل عن الوزارة، وهذا الوضع والموقف تكرر مع علي عنتر عام **1981**م عندما غادر وزارة الدفاع، أي بعد سنة ونصف سنة من هذه الأحداث. وهنا يمكن تأكيد أنّ قوة الحزب وقراراته كانت حتى وقتها أقوى من الأشخاص في المؤسسات العسكرية بإقصاء الاثنين من الوزارتين واستبدال صالح منصر السييلي وصالح مصلح بهما.

على كل حال، فإنّ "أزمة أغسطس" أدت إلى إقصاء "محسن" عن كل مناصبه، عضواً في المكتب السياسي، ووزيراً لأمن الدولة، فسافر إلى "أديس أبابا" للإقامة فيها مؤقتاً قبل تعيينه سفيراً لليمن الديمقراطية في المجر. بعد مصارعة الثيران هذه، كما سمّاها محسن نفسه، وفي خضمّ تطورات هذه الأحداث، فوجئتُ بالرئيس عبد الفتاح، كما فوجئ غيري، بأنه يطلب شراء سيارة "مرسيدس" مصفحة لا يخترقها الرصاص، وبزورق بحري ينقله من مسكنه في "معاشيق" إلى التواهي حيث مقرّ "اللجنة المركزية" ودار الرئاسة، وبطائرة عمودية لتنقلاته من منزله إلى مقرّ عمله، حسب نصيحة المستشارين السوفيات له. ففي تاريخنا السياسي المعاصر في اليمن

1 - كان يشغل هذا المنصب حينها سليمان ناصر مسعود.

الديمقراطية، لم يحدث أن قُتل أحد من الرؤساء على يد أحد أفراد الشعب. ونزولاً عند رغبة "الأمين العام"، عكف الخبراء الروس على دراسة خطة أمنية للحفاظ على حياته، وبالغوا في حمايته، باعتباره صديقاً حميماً وأممياً سيشكل اغتياله خسارة كبيرة للاتحاد السوفياتي في هذه المنطقة!

الشبيه... أو الدوبلير!

بعد ساعات طويلة من النقاشات المستفيضة، استوحى الخبراء السوفيات الفكرة التي بوشر بتنفيذها فوراً، وهي أن يركب "الأمين العام" سيارة جيب "لاندكروزر" مع الحرس المكلَّف حمايته، بينما يصعد على سيارة المرسيدس المخصصة له أحد الضباط الذي اختير خصيصاً ليكون شديد الشبه بالأمين العام! وجعلوه يسرّح شعره على طريقته، واختير موقع جلوسه في المقعد الخلفي للسيارة حيث يجلس عادة الأمين العام والرئيس، بينما يجلس مرافقه في المقعد الأمامي إلى جانب السائق، وذلك في كل مرة يتحرك فيها موكبه من منزله في "معاشيق" إلى التواهي، حيث مقرّ اللجنة المركزية والرئاسة وبالعكس. وعلمتُ أنّ السوفيات كانوا قد اختاروا بعض الشخصيات الشبيهة بصدام حسين وبعض الرؤساء لحماية حياتهم وضمانها، فطلبوا منهم أن يظهروا في بعض المناسبات وأن يسبحوا، لتصويرهم ونشر أخبارهم لشعوبهم وللعالم، لكي يصدَّق أنّ الأمن والاستقرار مستتبان في هذه البلدان.

لكنّ تسارع الأحداث حال دون استقدام السيارة إلى عدن. وكان الرئيس علي عبد الله صالح يمتلك عدداً من السيارات المصفحة، وأهداني إحداها، ولكن لم أستخدمها.

السباق والتنافس على السلطة

كان عام **1979**م يقترب من نهايته. ولمناسبة الذكرى الأربعين لعيد ميلادي، مُنحتُ وسام **14** أكتوبر، وقد قلّدني إياه الرئيس عبد الفتاح إسماعيل. وفي العام نفسه أيضاً، منحني الرئيس السوفياتي بريجنيف وسام الصداقة بين الشعوب. لكنّ الفرحة بهذين الوسامين لم تكتمل، بسبب التطورات السياسية التي كانت تتسارع بعد حرب فبراير **1979**، وأزمة أغسطس **1979**م، إذ بدأت التحركات التي لا تستطيع الانتظار أكثر من ذلك. فالطامحون إلى تسلُّق قطار السلطة السريع، في ظلّ الرجل الذي وصفوه ووصفه نايف حواتمة، منظّر الأزمات في الجنوب، بالعاجز عن القيام بإدارة دفة الحكم، باتوا متعجلين في إقصائه، بعد أن عمّموا هذا الطرح على عدد كبير

من القيادات، وجاؤوا لمناقشته معي. كان أول من جاءني لهذا الغرض عبد العزيز عبد الولي، وصالح مصلح قاسم، ومحمود عشيش، وجار الله عمر وعبد الله الأشطل، مشدّدين على إبعاد عبد الفتاح إسماعيل من السلطة، وركزوا كل جهودهم على أن أكون البديل له، لأن بقاءه في الوضع الراهن أصبح بلا جدوى.



وسام ثورة 14 أكتوبر – 1979م

حاولتُ الدفاع عنه، وأكدتُ ضرورة مساعدته ليقوم بمهماته على أكمل وجه، لكنهم أصروا على إبعاده. كنت لا أرى أنّ هذه التغييرات في قمة السلطة كل زمن قليل تساعد على استقرار النظام السياسي، لذلك كنتُ جاداً في دعمه، واعتذرتُ عن عدم التعاون معهم في ما جاؤوا لإقناعي به. وتكررت محاولات إقناعي في عدن، وأيضاً عندما كنت في زيارة للضالع والشعيب.

غادرتُ عدن إلى جنوب الاتحاد السوفياتي للراحة والاستجمام، ورافقني كل من محمود عشيش وصالح مصلح وعبد العزيز عبد الولي، ولحق بنا عبد الله الأشطل آتياً من نيويورك، وكان يلتحق بعبد العزيز في أيّ مكان خارج البلد. وكررت المجموعة نفسها محاولتها السابقة، لإقصاء عبد الفتاح وإسناد مناصبه في الأمانة العامة ورئاسة هيئة الرئاسة إليّ، لكني رفضتُ ذلك تماماً، كما في المرات السابقة. وأثناء وجودنا في جنوب الاتحاد السوفياتي، جاءتني مكالمة هاتفية من عدن تستعجل عودتي، ولم يكن قد مضى على وجودي سوى أسبوعين فقط، ولم يعد بإمكاني البقاء واضطررت إلى التعجيل بعودتي.

ما إن هبطت الطائرة في مطار عدن، حتى تكشفت لي حدة المشاكل وتصاعدها بين الأمين العام ووزير الدفاع، إلى الحدّ الذي بات فيه مؤكداً أنّ التعايش بينهما أصبح مستحيلاً.

هذه المرة كانت المشكلة بين الرئيس عبد الفتاح إسماعيل، الأمين العام للحزب، وعلي عنتر، وزير الدفاع المتعجل لإطاحته، لكنه يبحث عن غطاء شرعي لكي يُجهز عليه.

عالم عجيب، وأسماء جديدة يطلقها صالح مصلح وعلي شائع على الأمين العام، مثل: "الجولبة"[1] و"عاقل دكيم"[2]، و"بائع اللبن" وغيرها من الأوصاف الساخرة، ما عنى أنّ العمل ضد الرئيس قد أصبح علنياً ومكشوفاً، وأنّ الشائعات والسخرية والاتهامات ما هي إلا مقدمة للحرب بين الرفاق. وبعد مغادرتي للسلطة عام **1986** تعرضتُ لحملة إعلامية مشابهة لها تهدّ الجبال قبل الرجال، وقد تحدثتُ عنها في مكان آخر من هذه المذكرات.

جاءني نايف حواتمة ليقنعني بالكلام ذاته الذي سبق أن رفضته. وأذكر أنه وصف عبد الفتاح بأنه رجل غير نافع، ولا يستطيع القيام بالمهمات التي أُنيطت به... إلخ. وفي نهاية محاولته، قال لي: يا رفيق علي ناصر، لقد عرفتُ من الإخوان في "المكتب السياسي" أنهم مقتنعون كل الاقتناع بأن تتحمل أنت المسؤولية. وبصراحة، فقد أخبروني بأنهم في حال رفضك سيضطرون إلى تجاوزكما، أنت وعبد الفتاح، وإنني مكلَّف من قبلهم إبلاغك بهذا. وهكذا اتضح لي أنّ الرفاق قد بدأوا يستخدمون كل الأوراق لإبعاد الرئيس، فبعض الذين جاؤوا لإقناعي هم من حلفاء "الأمين العام" والمحسوبين عليه على الأقل. فتشتُ عن سبب لإصرارهم على إسقاط عبد الفتاح إسماعيل، حتى مع قناعتي ببعض الانتقادات الموجهة إليه، التي كانت معروفة لكل الناس، وكنتُ متأكداً أنّ "الأمين العام" قادر على التخلص من بعض سلبياته على الأقل. وحتى ذلك الوقت، كان عندي أمل بذلك، على الأقل لإسكات منتقديه، بشرط أن يساعد نفسه ويساعدنا.

وبينما كنت أفكر في ذلك، فوجئت بعبد الفتاح إسماعيل يشعرني بأنه قرر السفر، وأنه قد رتّب لسفره في طيران "الإيرفلوت" السوفياتية، ورجاني أن أتحمّل المسؤولية.

81 - نوع من الطيور المسالمة التي لا تضرّ بالمحاصيل الزراعية.
82 - دكيم قرية تقع شماليّ الحوطة - لحج، وشيخها كان مثالاً للضعف، وعدم القدرة على اتخاذ القرار.

للوهلة الأولى، اعتقدتُ أنه يمزح، فلم أكن أتصور أنّ الأمين العام ورئيس الدولة سيسافر كراكب عادي. وأخبرته أنّ هذا لا يجوز. وكنتُ حينها مضطراً إلى السفر لحضرموت في مهمة لحضور الاحتفالات في سيؤون، فطلبتُ منه الانتظار حتى عودتي لنناقش المشكلة بهدوء.

بعد عودتي من المكلا والوادي، حاولت إقناعه بالبقاء، وعبّرت له عن استعدادي الكامل لمساعدته، لكنه على العكس، بدا مصرّاً أكثر من المرة السابقة، وبذل جهده لإقناعي بأن أتحمل المسؤولية بدلاً منه.

هكذا إذاً، جرى الانتقال من رغبة جامحة إلى السلطة، والصعود إلى القمة، إلى عزوف كلي عنها. وسألت نفسي: أهذا هو حقاً الرجل الذي عمل على تعديل الدستور ليتولى المنصبين معاً؟ الأمين العام والرئيس؟ أم أنّ هناك قوى تحرك الأحداث من وراء الستار للوصول إلى ضرب الجميع والقفز إلى قمة السلطة؟!

بعد اشتداد الخلافات، لم يكن هناك أمام القيادة من سبيل آخر سوى معالجتها بالطريقة التي أملتها ظروف ذلك الصراع. فعلي عنتر، وزير الدفاع، لم يكن وحده... بل كان معه عدد كبير من أعضاء المكتب السياسي، وقفوا كلهم هذه المرة، بمن فيهم بعض أصدقاء عبد الفتاح، صفاً واحداً لإعفاء الرئيس من كل مناصبه الحزبية والرسمية.

وأثناء غيابي في موسكو استدعى علي عنتر السفير السوفياتي[1] في عدن إلى مكتبه، وانتقد أمامه عجز الأمين العام عن أداء مهماته، وأبلغه أنه ضد بقاء عبد الفتاح إسماعيل أميناً عاماً ورئيساً للجمهورية. وإذا لم يتدخل السوفيات فوراً لإقناعه بالرحيل، فإنه – أي علي عنتر – سيقوم فوراً بتصفيته. وقد أثار هذا هلعاً شديداً في صفوف المناصرين للأمين العام، ما عقّد الظروف وصعّد التوتر. وكان هذا هو السبب المباشر لاستدعائي على وجه السرعة، وقد صارحني السفير السوفياتي بما جرى بينه وبين علي عنتر.

كلف المكتب السياسي وفداً برئاسة أنيس حسن يحيى، وعضوية عبد العزيز عبد الولي، وجار الله عمر، لإبلاغ عبد الفتاح تقديم استقالته، باعتبارهم كانوا على علاقة طيبة بالطرفين، بل كانوا متعاطفين مع عبد الفتاح إسماعيل، وكانوا ينطلقون من حرصهم على تجنب وقوع أزمة خطيرة تضرّ بالثورة والدولة في الجنوب، كما أكد ذلك جار الله عمر في مقابلته لصحيفة الخليج التي نُشرت

80- فليكس فيدتوف .

بعد وفاته في بداية عام 2003م، والتي أكد فيها أنّ عبد الفتاح إسماعيل تناول القلم وبدأ في كتابة استقالته المشهورة، وقبل أن يكملها دخل عليهم فضل محسن عبد الله، الذي لم يكن يومها عضواً في المكتب السياسي، ولكنه مقرَّب من عبد الفتاح، وبدا متحفزاً مهتاجاً، وانتزع ورقة الاستقالة من يد عبد الفتاح، وصاح قائلاً: لن تستقيل، ولن تكمل الكتابة، ولكنه اقتنع فيما بعد نظراً للإرباك الذي بدا عليه، ما سمح له باستكمال الكتابة، وأخذ الوفد الاستقالة، وقدّمها إلى اللجنة المركزية، حيث ووفق عليها بالأغلبية.

نص استقالة عبد الفتاح

"الرفاق أعضاء اللجنة المركزية...

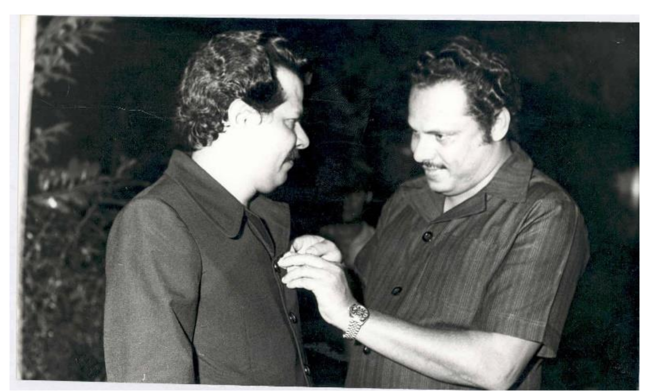
تحية الثورة

أقدّم استقالتي هذه لأسباب عديدة، ومنها حالتي الصحية. وعلى العموم، فالأفراد مهما كان فقدانهم، إلا أنّ الأفكار والمبادئ ستنتصر.

وأنا أغادر موقع المسؤولية، ثقتي بالحزب والثورة تتعزز أكثر فأكثر مهما كانت الصعوبات في طريق الحزب، إلا أنه هو الخالد وهو المنتصر في المستقبل.

أتمنى لحزبنا ولثورتنا دوام التطور والنصر"[1].

توقيع عبد الفتاح إسماعيل



الرئيس علي ناصر يقلّد الرئيس السابق عبد الفتاح إسماعيل وسام 14 أكتوبر عام 1980، قبل مغادرته عدن إلى موسكو.

84 - نص الاستقالة في المحضر الرسمي لاجتماع اللجنة المركزية بتاريخ 20-23 أبريل 1980م.

هذه الاستقالة بنصّها الوارد أعلاه قُرئت في اجتماع اللجنة المركزية المنعقد بتاريخ 20-23 أبريل 1980م، وقد ترأس تلك الجلسة أنيس حسن يحيى، عضو المكتب السياسي، سكرتير الدائرة الاقتصادية باللجنة المركزية آنذاك.

واتخذت اللجنة المركزية القرارات الآتية:

- **توافق اللجنة المركزية على قبول استقالة عبد الفتاح إسماعيل من منصبه أميناً عاماً للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، ورئيساً لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.**
- **تقرّ اللجنة المركزية إدخال تعديل على النظام الداخلي يستحدث بموجبه منصب رئيس للحزب.**
- **تقرّ اللجنة المركزية تعيين الرفيق عبد الفتاح إسماعيل رئيساً للحزب.**
- **تقرّ اللجنة المركزية منح الرفيق عبد الفتاح إسماعيل "وسام الثورة 14 أكتوبر".**
- **تنتخب اللجنة المركزية الرفيق علي ناصر محمد أميناً عاماً للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.**
- **تقرر اللجنة المركزية ترشيح الرفيق علي ناصر محمد رئيساً لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.**
- **تقرر اللجنة المركزية استمرار الرفيق علي ناصر محمد في منصبه رئيساً لمجلس الوزراء.**

وُضعت هذه القرارات، قبل إقرارها، على بساط البحث، وناقشها المجتمعون باستفاضة، ووافق عليها من وافق، واعترض عليها من اعترض، وتحفظ من تحفظ.

عند مراجعة محضر الاجتماع، نجد أنّ الذين طلبوا المناقشة كانوا ثمانية أعضاء فقط[1]، وكانت نتيجة التصويت 41 مع المشروع، 11 معترضاً، واثنان فقط تحفظا. وبما أنّ مشروع "المكتب السياسي" قد حظي بالأغلبية المطلوبة، فقد طُلب إليّ حينها بصفتي أميناً عاماً منتخباً إدارة الاجتماع، وقد عارض البعض، كما أشرت آنفاً، وأشار الأستاذ جار الله عمر في مذكراته[2] إلى "أنّ كثيراً من الأحزاب الشيوعية والاشتراكية لم تحبّذ هذه الخطوة، ولكن بعد تولي علي ناصر محمد رئاسة الدولة والأمانة العامة للحزب، استطاع خلال فترة معينة أن يستعيد العلاقة مع كل

---

1 - فضل محسن عبد الله، محمد القيرحي، عبد السلام الدميني، عبد الوهاب غالب، حسين قماطه، أحمد علي السلامي، سعيد الخيبة، عبد الحميد أحمد سعيد.

86 - صحيفة الخليج.

الناس ومع كل الأحزاب، وسارت الأمور بشكل جيد إلى أن حلّت الأزمة اللاحقة، وهي أزمة يناير 1986م".

نشأ واقع جديد بالنسبة إليّ. فالمنصب الذي ترددتُ حتى وقت قريب في قبوله، ورفضتُه مراراً حتى عندما عرضه عليّ الرجل الذي كان يشغله، ها أنا ذا أُنتخب له الآن، بأغلبية كبيرة من رفاقي أعضاء اللجنة المركزية. لذلك، عندما تقدمتُ إلى منصة رئاسة الاجتماع، كان أول ما فعلته إلقاء كلمة شكرت فيها أولئك الذين منحوني ثقتهم والذين لم يمنحوني إياها على موقفهم. وبذات الطريقة والقدر من الإخلاص، شكرتُ الأمين العام المستقيل على جهوده السابقة أثناء تحمّله هذا المنصب إلى جانب مهماته رئيساً لهيئة الرئاسة، مشيراً إلى ما تتطلبه الظروف من تكاتف للجهود بما يلبي طموحاتنا الحاضرة والمستقبلية.

لم تنتهِ المشكلة بعد استقالة عبد الفتاح، فالبعض أصرّ على إبعاده من البلاد. حتى إنهم لم يكونوا راضين عن منحه وسام الثورة. وبذلتُ جهوداً أخرى لإقناعهم بتقليده الوسام الذي سبق أن أقرّت اللجنة المركزية منحه. وقلدتُه الوسام في حفل سادته أجواء طيبة. وحرصتُ على توديعه عند سفره إلى موسكو بتكريم يليق برئيس جمهورية وأمين عام لحزب. وقد شاهد الناس كل ذلك على شاشات التلفزيون، ولم تكن تلك من التقاليد التي ألفوها في التعامل مع الرؤساء السابقين، فقد تعودوا على الدوام أنّ أجهزة الإعلام الرسمية تكيل العديد من الاتهامات، وتصف الرؤساء السابقين بالانحراف بمجرد مغادرتهم كرسيّ السلطة. وهنا شهادة للتاريخ سجلها الأستاذ جار الله عمر عن هذه الأزمة، قائلاً:

"إنها بدأت بوجود مشكلة بين وزارتي الدفاع التي كان علي عنتر يومها وزيراً لها، ووزارة أمن الدولة التي كان محمد سعيد عبد الله (محسن) وزيراً لها. وهنا تطور الموقف من عبد الفتاح. فبينما كان البعض، مثل علي عنتر، علي شائع هادي، صالح مصلح ومحمد صالح مطيع – مع أنّ الأخير كان من أنصار عبد الفتاح – يؤيد استقالة عبد الفتاح، كان هناك قسم آخر من بعض الأخوة المثقفين الذين أتوا من مختلف الفصائل السياسية، مثل أبو بكر باذيب، أنيس حسن يحيى وعبد الغني عبد القادر، يعارض هذه الاستقالة. وكنّا الممثلين للشمال في المكتب السياسي متحيرين، فمن ناحية لدينا ملاحظات على الأداء العام كله، ولدينا شيء من النقد على ما حصل بعد حرب 1979م، كانت علاقتنا بعبد الفتاح إسماعيل والطرف الآخر جيدة، ولكن بعد جدل

وحوار اقتنعنا بأنه تجنباً لأيّ تطور للأزمة، فإنّ استقالة عبد الفتاح يمكن أن تؤدي إلى تجنب هذه الأزمة. وأتذكر أنّ السفير السوفياتي في عدن كان حينها معارضاً لاستقالة عبد الفتاح –كما عارض السفير السوفياتي السابق (ستار ستيف) استقالة رئيس الوزراء محمد علي هيثم – وهذا يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية، ولكن البعض كان يتقبل ذلك بحكم الصداقة والمصالح التي تربطنا بالاتحاد السوفياتي. لكنّ الأخوة في المكتب السياسي أصروا على ذلك، وبعد مناقشات جانبية وصل المكتب السياسي بأغلبية كبيرة إلى قرار يطلب فيه من عبد الفتاح إعلان استقالته، على أن تكون هناك تسوية من نوع ما، وهذه التسوية تقوم على تخلي عبد الفتاح عن رئاسة الدولة والأمانة العامة للحزب، وأن يتسلم هذين المنصبين علي ناصر محمد مقابل تكريم عبد الفتاح، واستحداث منصب رئاسة الحزب كنوع من الإخراج الذكي للأزمة، وكان عبد الفتاح إسماعيل قبل أن يصبح رئيساً فخرياً أميناً عاماً للحزب الوحيد في الجنوب، ورئيساً لهيئة مجلس الشعب الأعلى".

وهكذا غادر عبد الفتاح إلى موسكو، حيث بقي فيها أكثر من خمس سنوات.

الفصل العاشر

القصر المشؤوم... مقبرة الرؤساء!

قحطان في دار الرئاسة

تعرفت اليه لأول مرة من كتابه الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن المحتل وكان إلزاميٌّ علينا أعضاء حركة القوميين العرب والجبهة لاحقاً قراءة هذا الكتاب كمادة تثقيفية كغيره من كتب حركة القوميين العرب وكتب ساطع الحصري وغيرها، كما كنت أتابع أخباره قبل ثورة **26** سبتمبر وبعدها وعيّن مستشاراً لشؤون الجنوب في صنعاء، وكان ذلك يعتبر دعماً لقضية الجنوب ولحركة القوميين العرب وللجبهة القومية بعدها وبعد قيام ثورة الرابع عشر من اكتوبر عام **1963**م التقيت به لأول مرة وجها لوجه في تعز بهندامه المرتب وهيبته القيادية باعتباره القائد للجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل. وفي عام **1965**م التقيت معه وطلب منا المشاركة في وفد الجبهة القومية لحضور مؤتمر القوى الوطنية في الجامعة العربية وجرى اختيار وفد "الذئاب الحمر[1]" كما

1 - كان الوفد برئاسة الرئيس التنفيذي للجبهة القومية قحطان الشعبي وعضوية عبد الله الخامري، عبد الملك إسماعيل، محمد أحمد البيشي، سالم ربيع علي، عبد الله مطلق، عبد الكريم الذيباني، عبد الله المجعلي، بالليل بن راجح لبوزة، الشيخ محمد صالح الأزرقي، الشيخ علي عبد الله العريفي، الشيخ فضل محمد هرهرة، بخيت مليط، قاسم الزومحي، الشيخ المحرابي، محمد سالم عكوش، سالم علي الكندي، هاشم عمر إسماعيل وعلي الهلالي وآخرين وكاتب هذه المذكرات.

كانوا يطلقون على الثوار في تلك الأيام من مختلف جبهات القتال: ردفان، الضالع، المنطقة الوسطى، الحواشب، الصبيحة، يافع ، بيحان، حالمين، العوالق، حضرموت، المهرة وعدن.

وبعد هذا المؤتمر نُظمت لنا دورة في مدرسة الصاعقة بأنشاص مع بعض الرفاق من جبهات القتال، وكنا في الاجازة نزور بين حين وآخر المناضل قحطان الشعبي في منزله المتواضع وكان يحرص على أن يشرف ويقدم الأكل لضيوفه بنفسه.

كان المناضل قحطان يتنقل بين القاهرة وتعز وبعض العواصم العربية لمتابعة نشاط الجبهة القومية التي فتحت لها مكتباً في تعز بعد زيارة الرئيس جمال عبد الناصر لتعز عام **1964**م عندما أعلن من تعز إن على الاستعمار البريطاني أن يحمل عصاه ويرحل عن عدن. وفعلاً رحل الاستعمار بعد أن فتحت جبهات القتال في معظم المحميات وفي المقدمة عدن روح الثورة وقلبها النابض، وتوج هذا النضال بالاستقلال في **30** نوفمبر **1967**م، ونالت جمهورية اليمن الجنوبية استقلالها برئاسة المناضل قحطان الشعبي

كان الانتقال من جبهات القتال وأتون الثورة والكفاح المسلح إلى "دار الرئاسة" مليئاً بالمصاعب الداخلية، منذ أن أصدر أول رئيس لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، قحطان الشعبي، مرسوماً جمهورياً حمل الرقم (2) عام **1967**م، بتسميته مقراً رئاسياً للدولة الفتية في عدن. بانتقال الرئيس قحطان إلى القصر الرئاسي، انتقلت معه كل صراعات حركة القوميين العرب التي لم تكن "الجبهة القومية" سوى فرع لها في اليمن. وانتقلت معه أيضاً صراعات التيارات التروتسكية، والماوية، والصراع السوفييتي الصيني، وخلافات نايف حواتمة وجورج حبش ووديع حداد ومحسن إبراهيم وهاني الهندي. وقد نقلت بعض المنظمات الفلسطينية كل أمراضها إلى قلب "الجبهة القومية" ومدينة عدن التي شهدت خلافات وصراعات دفعنا خلالها ثمناً باهظاً على مدى **20** عاماً، تارة باسم "اليمين الرجعي"، وتارة باسم "اليسار الانتهازي"، وثالثة باسم "اليمين الانتهازي"، في صراع مرير ظاهره سياسي – أيديولوجي، وباطنه الإصابة بطاعون حُب السلطة في أجواء من الجهل والتخلف وغياب الديمقراطية وعدم وجود آلية للتداول السلمي للسلطة.. كل ذلك إضافة إلى التدخلات الخارجية.

انتقل الرئيس قحطان إلى الرئاسة، وانتقلت معه كل المزايدات والصراعات والشعارات التي حملت ألوية الاشتراكية العلمية دون فهمٍ واعٍ لتلك النظريات، حيث كان البعض من قيادات

الجبهة القومية، والحزب لاحقاً، يقولون إننا نفهم الماركسية "على الطائر"، وكانت تلك التصرفات تنمّ عن جهل كبير، نظراً لأن البعض منهم لم يدخل مدرسة أو يقرأ كتاباً واحداً. أما الرئيس قحطان، فقد كان مناضلاً ومثقفاً، وهو أول خريج زراعة من كلية غوردون في السودان.

سكن الرئيس قحطان، قبل ذلك في منزل متواضع يطلّ على (خليج الفيل)، ومنه انتقل إلى (القصر المدور) الذي كان مسكناً لقائد البحرية البريطانية. لكن (الزعيم) هاجمه مُنتقدوه، وبعد أن كان يُعترَف به زعيماً وقائداً للثورة، صاروا يسمونه الآن "الفردي والبرجوازي"!! فيما لم يكن الرجل يملك مالاً ولا سكناً في عدن، أو حتى في مسقط رأسه (شعب)، ولا في أي مكان آخر في الدنيا الواسعة. وحتى "القصر المدور" الواقع قريباً من قصر الرئاسة في منطقة الفتح الذي أثيرت حوله الضجة في "مجلس العموم" البريطاني عند بنائه بسبب تكاليفه الباهظة بالنسبة لميزانية "حكومة التاج"، بمقاييس ذلك الزمن، لا يساوي اليوم في أبهته وتكاليفه إحدى الفلل التي يملكها أي موظف عادي في عهد الوحدة.

كان قحطان الشعبي، مناضلاً شريفاً، وقائداً متواضعاً، ومنذ اليوم الأول لتسلمه السلطة واجهته العديد من الصعوبات التي زادت من حدتها الصراعات المتكررة في صفوف القيادة والتصنيفات المزاجية للعناصر المزاجية في ما سُمي صراع اليمين واليسار وحركة 20 مارس 1968م، وحركة 14 مايو 1968م، وحركة 27 يوليو 1968م، مما لم يسمح باستقرار الأوضاع في البلاد، وجاءت أخيراً حركة 22 يونيو 1969م التي قدم على أثرها استقالته من رئاسة الدولة، ومعه رئيس وزرائه فيصل عبد اللطيف، وعدد من القيادات المدنية والعسكرية، كما وردت تفاصيله في مكان سابق من هذه المذكرات، وفُرِضَت عليه الإقامة الجبرية، فيما اعتقل فيصل عبد اللطيف في سجن "الفتح"، وقُتل فيما بعد في ظروف غامضة، إثر إطلاق النار عليه بتهمة محاولة الهرب. ووضع الرئيس قحطان تحت الإقامة الجبرية في منزل بمحيط الرئاسة في التواهي، وبقي فيه منذ 1969م حتى وفاته بعد ذلك في 1981/7/7م. وقد شُيِّع جثمانه في جنازة مهيبة تقديراً لدوره السياسي والنضالي. وهو المصير نفسه للرئيس الجزائري أحمد بن بيلا كأول رئيس للجمهورية، الذي أُقصي ووُضع تحت الإقامة الجبرية لفترة طويلة، وكذلك اللواء محمد نجيب، أول رئيس للجمهورية بعد قيام الثورة في مصر.

الرئيس سالم ربيع علي

شاهدته أول مرة في زنجبار بالقرب من قريته "المحل" وهو يركض نحو السيارة الخاصة بعمر وعبد الله البطاني التي كانت في طريقها الى عدن ليلتحق بنا وبها ويتسلقها إلى ظهرها وقميصه لا يزال مفتوحاً لأنه كان يخشى أن تفوته السيارة وبعد أن استقر على سطحها اذ به يسكر الأزرار، وكان عبد الله البطاني يعرفه ويعرف أسرته وكان يمزح معه ونحن في الطريق بينما كان كل منّا يمسك بالحديد فهذه السيارات هي لشحن البضائع والمواشي والأعلاف ولكن حاجة الناس اليها تتطلب ركوبها والوقوف والتمسك بجسمها سواء كان حديد أو خشب وذلك قبل دخول سيارات اللاند روفر واللاند كروزر المريحة. ولم أصدق أن ذلك الشخص الذي كان يركض خلف السيارة سيأتي يوم ويركض ويهتف باسمه الآلاف بعد أن أصبح في السلطة! كما التقينا أكثر من مرة بعد ذلك في عدن بعد أن أصبحنا في خلية قيادية يشارك فيها المسؤولون في حركة القوميين العرب ممثلين للمحميات.

وبعد ذلك التقينا في تعز بعد أن طُلب منه الانتقال الى تعز والالتحاق بجبهات القتال واختير حينها عضوا في قيادة الجبهة الوسطى (دثينة والعواذل والفضلي) وهنا تعززت العلاقات الشخصية والأخوية بيننا، وجمعنا بعد ذلك وفد الجبهة القومية الى مؤتمر القوى الوطنية بالقاهرة. ولم تنقطع اتصالاتنا طوال حرب التحرير عندما كان مسؤولاً قيادياً بارزاً في جبهة عدن واشتهر حينها باسم سالمين وهو الاسم حركي له والذي استمر معه حتى بعد أن أصبح رئيسا في 22 يونيو عام 1969م.

كنت متأكداً حينها أنه لم يكن يريد أن يصبح رئيساً للبلاد عشية نجاح حركة 22 يونيو 1969م، بل لم يكن موجوداً عندما اجتمعت "القيادة العامة" للجبهة القومية وانتخبته رئيساً لمجلس الرئاسة. فقد رشّح محمد صالح عولقي رئيساً لمجلس الرئاسة، وسالم ربيع علي وزيراً للدفاع، وقد عارض البعض هذه المقترحات، ونجح ترشيح ربيع رئيساً للدولة.

بدأ "سالم ربيع" حكمه بداية جيدة، وبرز بسرعة زعيماً شعبياً، قريباً إلى قلوب الناس، يتحرك بسيارته في حراسة لا يزيد أفرادها على عدد أصابع اليد الواحدة، وينزل إلى أوساط الجماهير في المدن والقرى والأرياف يتحسس همومها اليومية ويتابع قضاياها ويحلّ على الطبيعة مشاكلها، ما عزز صدقيته لدى الشارع.

لم يكن الرئيس سالم ربيع علي يمكث في مكتبه الرئاسي إلا نادراً، وكان يفضل الزيارات الميدانية، ليلاً ونهاراً على العمل المكتبي، وكان ينفذها بلا مواعيد أو مقدمات ليفاجئ بها مسؤولي تلك المؤسسات.

كان سالم ربيع يفضل النوم بعد الظهر، ويصحو مساءً، ويبدأ في تفقد وزيارة من عنَّ له من المسؤولين والأصدقاء في العاصمة عدن، وكثيراً ما كان يذهب إلى "أبين" أو "لحج" القريبتين من العاصمة لتفقد المزارع وثلاجات الأسماك وأسواق الخضار. وبسبب هذه العادة لم يكن ينضبط بمواعيد، ولم يكن في وسع مدير مراسم الرئاسة أن يخطط لتحركاته. بل لم يكن يلتقيه إلا عند زيارة وفد من الخارج، أو يوم العيد، حيث يخرج للصلاة مع المواطنين. وغالباً ما كان ذلك في مسجد الهاشمي أو مسجد النور في مدينة الشيخ عثمان.

عاش ربيع في منزل متواضع بالمدينة البيضاء، إحدى أحياء خورمكسر التي كان يقطنها الضباط البريطانيون. ثم انتقل إلى منزل آخر في مدينة التواهي. ومن هذا المنزل انتقل إلى منزل بالقرب من وزارة الدفاع في التواهي. وفيما بعد خصص له جناح في "دار الرئاسة" الذي لم يكن يدخله إلا للنوم!! وكان هذا الجناح المتواضع مقراً للمندوب السامي، تزين أرضيته قطيفة حمراء لا يزيد طولها على ثلاثة أمتار. وفي وسطه منضدة متواضعة وبعض الكراسي المتناثرة حولها.

لم يعرف مكتب المندوب السامي السجاد الفاخر، والقاعة الكبيرة المخصصة للضيافات بالقرب من مكتبه، لم يكن فيها سوى "بيانو"، وسيفين من هدايا السلاطين المتواضعة.

يبدو لي أن سالمين، بحكم نشأته الدينية، كان متأثراً إلى حدٍّ ما بشخصية الخليفة الثاني عمر بن الخطاب مع الفارق في الزمان والمكان. كذلك فإن سالمين، بفعل شخصيته المتواضعة وشعبيته الواسعة وانشغاله الكامل بهموم الجماهير اليومية ومشاغلها ومعيشتها، لم يتمكن من إعطاء الوقت الكافي لاختيار الكفاءات في إدارة بعض المشاريع، وركز على اختيار بعض المناضلين الذين لا يمتلكون الخبرة والكفاءة، فبرز الكثير من الارتباكات التي صاحبت تجربته الرئاسية.

كل ذلك خلق بطانة أحاطت بالرئيس، وبدأت باستغلال وضعها بنحو سيّئ، ومارست – بكل أسف – تقديساً للرجل، على غرار ستالين وماوتس تونغ، أساء إليه أكثر مما أفاده، حيث بدؤوا في إطلاق اسمه على المدارس والمزارع والآبار، ونظموا فيه الشعارات والهتافات والأناشيد، وأخذوا في تعميمها يومياً في كل أجهزة الإعلام. وأتذكر أنه قال لعلي شايع الذي انتقده لاحقاً: أنا لم

أطلب من أحد أن يكتب لي مثل هذه الشعارات أو الهتافات. وكان من أكثر الناس الذين يكتبون تلك الاناشيد ويرددونها، قيادات وسطى من أمثال حسن باعوم وعلي شايع وأحمد مساعد حسين وصالح منصر السييلي وسرعان ما أصبح بعضهم معادياً له وأصبحوا من قيادات الصف الأول.

تسعة أعوام كاملة، بين **1969**م و**1978**م، حكم خلالها سالم ربيع علي اليمن الديمقراطية، ولم يكن أحد من المخططين لإزاحته يتصور أنه سيصبح لقمة سائغة وسهلة، بل كان يبدو عصياً عسير الهضم. لكنه أخيراً خرج في أحداث **26** يونيو **1978**م بعد مقتل الرئيس الغشمي في صنعاء، وقد تحدثنا عنها في مكان آخر من هذه المذكرات. وخسرت الثورة مناضلاً آخر مخلصاً، وصدقت مقولة أن الثورة كالقطة تأكل أبناءها وتقتل رجالها. كذلك خسرت أخاً ومناضلاً جمعتنا به حركة القوميين العرب في عدن، في أثناء اجتماعاتنا السرية قبل اندلاع الثورة عام **1963**م وبعدها، وتعززت أكثر في تعز والجبهة الوسطى، ولم تنقطع اتصالاتنا حتى وفاته رغم خلافاتنا بسبب التباين في وجهات النظر بشأن إدارة الدولة ودور البعض في تأجيجها، وحينها قلت له إنني أخشى على سالمين من سالمين، لأن الناس كانوا يحترمونك وأصبح البعض اليوم يخافونك، وأنت بحاجة إلى مَن يحترمك، لا إلى مَن يخافك.

الرئيس عبد الفتاح إسماعيل

تعرفت إليه لأول مرة في الشيخ عثمان بحي القاهرة عندما جمعني معه لقاء تنظيمي في منزله وشاهدت له صورة زيتية بريشة أحد الرسامين ومكتوب تحتها اسمه عبد الفتاح اسماعيل الجوفي وهو ابن قاضي انتقل من الجوف الى الحجرية كما شرح لي عبد الفتاح اسماعيل. لم تنقطع معه الاتصالات التنظيمية في عدن – كريتر والمعلا والمنصورة وحتى اتخاذ قرار اعلان الكفاح المسلح بقيادة الجبهة القومية وبعد ذلك أصبح مسؤولاً تنظيمياً في عدن ولكنه اكتشف وغادر الى تعز وفي تعز تعرض لمحاولة اغتيال بسبب التهمة التي وجهت إليه بأنه أعطى مسدسه لأحد الفدائيين والذي استخدم في اغتيال النقابي علي حسين القاضي في عدن وهذا النقابي من محافظة البيضاء وله أخ ضابط في الأمن واسمه عيدروس القاضي الذي حاول اغتيال عبد الفتاح ولكنه فشل وحاول اختطافه ولكنه فشل أيضاً وبحكم العلاقة التي كانت تربطه بأجهزة الأمن في تعز فقد اعتقل عبد الفتاح ونقل الى صنعاء وفي الطريق بين تعز وصنعاء جرت محاولة اغتياله ولكن الحراسة الأمنية المشددة منعت حدوث ذلك وكان القرار من قبل القيادة العربية المصرية بارساله إلى مصر

في 1966م واستقر فيها إلى نهاية 1967م عندما سمح لقيادة الجبهة القومية في القاهرة بالمغادرة وفي المقدمة قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف وبقية القيادات الأخرى الذين خرجوا من القاهرة عبر بيروت وصنعاء للدخول الى عدن لأن جبهة التحرير بقيادة عبد القوي مكاوي وعبد الله الأصنج ومحمد سالم باسندوة كانت لا تسمح لقيادات الجبهة القومية القيام بأية نشاط حتى العبور من والى عدن وبعد سقوط المناطق في المحميات منطقة تلو منطقة حسم الأمر لصالح الجبهة القومية في 5 و6 نوفمبر 1967م وعادت معظم قيادات الجبهة القومية الى عدن وبقية المناطق الاخرى ومغادرة بعض قيادات جبهة التحرير الى تعز والقاهرة. وشارك عبد الفتاح اسماعيل في وفد الجبهة القومية في مفاوضات جنيف برئاسة قحطان محمد الشعبي وأصبح عبد الفتاح اسماعيل الجوفي بعد الاستقلال وزيراً للثقافة والإرشاد القومي وشؤون الوحدة اليمنية. وفي عام 1969م أصبح أميناً عاماً للجبهة القومية وعضو مجلس رئاسة، كما انتخب أمينا عام للحزب الاشتراكي اليمني في مؤتمره الأول أكتوبر 1978م.

وفي نهاية عام 1978م انتقلت إليه الرئاسة وأصبح رئيساً وأميناً عاماً للحزب، ورئيساً لمجلس الشعب الأعلى، أسوة بتجارب البلدان الاشتراكية التي جمعت بين الأمانة العامة للحزب والرئاسة، وبهذا تحمّل عبد الفتاح كل المسؤوليات التنفيذية والتشريعية الرئيسة في البلاد، ما عدا رئاسة مجلس الوزراء، وربما كانت هذه أول مرة يتحمّل فيها مسؤولية تنفيذية مباشرة.

اتُّهم الرجل بأنه كان وراء العنف والسجون والإرهاب والتأميم، وأنه وراء حادثة الطائرة التي انفجرت بالدبلوماسيين، ومقتل المشايخ في بيحان، وغير ذلك. كذلك فإنه اتُّهم بتبديل الحقيبة التي أرسلها سالم ربيع علي بحقيبة أخرى في حادثة مقتل الغشمي. انطلاقاً من الصورة التي انطبعت في أذهان الآخرين عنه، بدا يسارياً متطرفاً ومتشدداً، غير أن الواقع – كما عرفته – يؤكد أن الرجل بريء من كل ذلك، حيث كان تأثيره في سير الأحداث، ومشاركته في اتخاذ الخطوات التنفيذية محدودين، وكان قليل التماس بالناس، يرتاح إلى الهدوء والسكينة في قمة جبل معاشيق في عدن، وهي منطقة تحتوي على عدد من الدارات المطلة من أعلى الجبل على مياه خليج عدن وبحر العرب، وكان يميل إلى القراءة والتنظير ومجالسة الشعراء، لكنه بالتأكيد لم يكن بعيداً عن هذه الصراعات، وإن لم يكن مؤثراً فيها بدرجة كبيرة. وهذه شهادتي للتاريخ، وليس الهدف من إيراد هذه الملاحظات الإساءة إليه، وإنّما عدم تحميله مسؤولية ما لم يقم به.

وجاء دور كاتب المذكرات

انتُخبت أميناً عاماً للحزب ورئيساً للدولة في أبريل 1980م، وبحكم مسؤولياتي الجديدة، بالإضافة إلى عملي رئيساً للوزراء، كان عليّ أن أنتقل إلى "دار الرئاسة" مقر عمل رئيس الجمهورية.

بدا لي أن الشؤم يطارد كل من يسكن هذا القصر الذي كان قصر آخر مندوب سامٍ بريطاني قبل نهاية الإمبراطورية البريطانية في عدن التي كانت لا تغيب عنها الشمس.

وبدا لي أيضاً أن من المتعذر على أيِّ حاكم أن ينجح في تفادي تلك اللعنة التي يواجهها، المتعلقة بالصراعات السياسية على السلطة. وكنت وأنا أقبل منصب الأمين العام والرئيس واعياً لهذه الحقيقة التي عاصرتها، حيث رأيت المصير الذي آل إليه الرؤساء قبلي. بل إن ذلك كان من الأسباب القوية التي جعلتني أرفض المنصب زمناً طويلاً قبل أن يضعني الرفاق أمام الأمر الواقع. فالقصر الذي بناه البريطانيون ليكون مقراً للمندوب السامي البريطاني، وخصصته دولة الاستقلال مقراً لرئاسة الجمهورية، تحوّل إلى قصر للصراع، ومقبرة للرؤساء!

وكنت بحكم مُعاصرتي الأحداث، ومشاركتي فيها من موقع المسؤولية، أتوقع أن يصيبني ذلك الشؤم في أية لحظة. ولم يكن ذلك نوعاً من التطير الذي اشتهر به العرب، أو تشاؤماً، بل قراءة للأحداث السابقة، إضافة إلى معرفتي بمقدار الطموحات التي يختزنها البعض في القيادة، ونوع التحالفات، وحتى التآمرات التي تنسج في الخفاء، وقد تساءلت في سري: هل سأنجو من تلك اللعنة التي أصابت الرؤساء قبلي؟!

تتابعت في مخيلتي الأحداث التي مرت بهذا القصر وساكنيه قبل والاستقلال وبعده.

كنت متأكداً أن رفاق اليوم سيصبحون أعداء الغد. ولم يكن ذلك رجماً بالغيب، بل كان قراءة لخريطة الصراعات السياسية في عدن دون كبير عناء، وكان يبدو من هذه الخريطة حينذاك أن صالح مصلح كان يريد التخلص من عبد الفتاح إسماعيل أولاً، ومن ثم مني ليتسلم السلطة بعد ذلك ويعمل على تحقيق الوحدة اليمنية على طريقته. وهذا ما أكدته الأحداث والتطورات بعد ذلك، وما أكده صالح مصلح في السهرة المشهورة في عدن الصغرى بالبريقة عام 1985م، مؤكداً أنه سيصبح رئيساً، وجار الله عمر رئيساً للحزب.

أما علي عنتر، وعلي البيض، وعلي شائع، فقد كانوا يسعون وراء رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع.

عندما أصرّ كل من علي عنتر وصالح مصلح وجار الله عمر وعبد العزيز عبد الولي وعبد الله الأشطل وأنيس حسن يحيى وأبو بكر باذيب وصالح أبو بكر بن حسينون وسلطان أحمد عمر، على استبعاد عبد الفتاح إسماعيل من الأمانة العامة للحزب ورئاسة الدولة، أصروا في الوقت ذاته على أن أتحمل المسؤولية. كنت متأكداً من أن عبد الفتاح إسماعيل سيكون من السابقين، وأنا سأكون من اللاحقين في بلد تحكمه العواطف والتطرف والمزايدات والمزاج والتآمر الداخلي والإقليمي والدولي. وكنت متأكداً أيضاً أن المشكلة لن تُحَلّ برحيل عبد الفتاح، ومع هذا قبلت تحمّل مسؤولية قيادة الحزب والدولة والأمانة العامة للحزب الاشتراكي.

كان نهج التطرف قد بدأ عشية الاستقلال من قبل مَن أطلقوا على أنفسهم "اليسار التقدمي" أو الجناح التقدمي للجبهة القومية، أو التيار الذي سمّى نفسه بعد أحداث يناير **1986**م "الصف المبدئي" الذي كان ينتظر ويقف مع كل الأطراف في كل مرحلة من المراحل التي مررنا بها، لتثبيت موقعه والتقدم خطوة إلى الأمام.

بعد أزمة الثقة بيني وبين علي عنتر، انتقل البعض إلى جانب علي عنتر والبيض، بعد أن كانوا في صفي حتى نهاية عام **1983**م، أي تحديداً بعد لقاء الخريف بين علي عنتر وعبد الفتاح إسماعيل في موسكو برعاية المخابرات السوفييتية (كي جي بي)، وقد بدأ عضو المكتب السياسي أنيس حسن يحيى، ينظر بطريقة بريئة إلى هذا التحالف الجديد، ويطرح فكرة عودة عبد الفتاح إسماعيل من موسكو، وتوسيع المكتب السياسي، وتشكيل حكومة جديدة، دون أن يدرك خطورة الأمر، أو يتمعن في مرامي الآخرين من ورائه.

ويجب أن أعترف بأن العلاقة مع النظام في صنعاء، والعلاقة بدول المنطقة وإعادة صياغة علاقات اليمن الديمقراطية بالجيران والعالم على نحو جديد لم نعهده، كانت سياسة صائبة، لكنها لم تكن مقبولة من الخصوم السياسيين في الداخل أو الحلفاء في الخارج على حدٍّ سواء، وكانت أحد الأسباب في أحداث يناير **1986**م، كما أكد لي ذلك فيما بعد الفقيد جار الله عمر.

كان نايف حواتمة قد سمع بهذا الاتجاه الجديد لإعادة صوغ نظامنا وعلاقته بالعالم من حولنا من معظم القيادات، وطار من بلاد الشام إلى عدن للتنظير كعادته، وكان قبل ذلك من أشدّ

المتحمسين لإبعاد عبد الفتاح إسماعيل، وهو الذي كان من أقرب الناس إليه وأكثرهم تودداً له، حيث بدأ التنظير للتآمر عليه والمطالبة بإبعاده وإخراجه من اليمن إلى موسكو، لأنه رجل كسول على حد قوله. وكان حواتمة بعد كل زيارة لعدن يخلق أزمة فيها ويغادر، كما كان يفعل كل من عبد الله الأشطل وفواز طرابلسي.

الفصل الحادي عشر

العناصر المؤثرة في صنع القرار

ما دمنا بصدد الحديث عن التجربة الديمقراطية الموجهة، والظروف التي قامت فيها وأطاحتها، فلا بد لي من الحديث عن صناعة القرار في اليمن الديمقراطية. وقد لا يجد المرء مفتاحاً لكيفية صنع القرار في اليمن الديمقراطية والعناصر المؤثرة فيه بسهولة.

ومع ذلك يبقى السؤال مهماً: كيف يمكن الوصول إلى القرارات التي ترعى مصالح كل الأطراف، ولا تؤدي إلى الإجحاف بحق أحد؟!

الإجابة ليست سهلة أبداً. وقبل كل شيء يجب البحث عن العناصر المؤثرة في اتخاذ القرار أو صنعه. وأقصد، تحديداً، تلك التي تكون أقوى من غيرها، والتي تضمن له البقاء والاستقرار والتنفيذ والقابلية، وإلا تحول إلى كارثة يدفع ثمنها الجميع.

يتعلق الأمر قبل كل شيء بمصالح القوى والفئات التي يتكون منها المجتمع، والتي يجب التأكد من ضمان موقفها عند اتخاذ أي قرار. لكن هذا لا يقدم لنا سوى تحديد ناقص في حد ذاته، ما لم نأخذ بالاعتبار المؤثرات الأخرى التي تضطلع بهذه المهمة.

قد يبدو الحزب الاشتراكي اليمني، ومن قبله التنظيم السياسي الجبهة القومية، هما الصانعان للقرارات، وهذا أقرب إلى الصحة، ومع ذلك فإن هذه الحقيقة ليست كاملة. فرغم ما يبدو في الظاهر، فإن الحزب لم يكن قوة سياسية وتنظيمية وفكرية موحدة، حتى وإن كان يسعى إلى ذلك

أو يعلنه. فداخل هذا الجسم نشأت مراكز قوى سياسية قادرة على توجيه القرارات وفق المصالح التي تمثلها.

رغم أن القبيلة في مجتمعنا، ليست كياناً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً متكاملاً ومتماسكاً، كما هي الحال في الجمهورية العربية اليمنية أو بعض الدول العربية الأخرى التي لها نفوذها القوي وسلطتها وسطوتها وسجونها، لكن موروثاتها المتخلفة ما زالت باقية في العادات والتقاليد والممارسات الحياتية اليومية، واستطاعت بذكاء أن تنقل بالكفاءة اللازمة لذلك إلى مركز القرار السياسي كل العناصر المؤثرة التي لا تضمن لها مصالحها الحيوية فقط، بل أيضاً استمرارها ووجودها والصمود في وجه كل التغييرات. وبالذكاء نفسه، تمكنت من إدخال التعديلات على نمط حياتها وبرامجها في مسايرة الجديد حتى لا تفقد حياتها في النهاية. وقد استطاعت أن تضمن هدفها مرتين: أولاً، وقوفها مع الثورة وحصولها على حرية الحركة، وضمان مكان لها. ثانياً، في الحزب والسلطة لتحفظ مصالحها. وعلى الرغم من تفتّتها ظاهرياً، فقد أحرزت نوعاً من الانتصار بتغلغلها داخل الحزب ومؤسسات الدولة العسكرية والمدنية ومؤسسات المجتمع المدني، دون أن تكتسب صفاته. وأعتقد أن هذه حال كثير من القبائل والعشائر في الوطن العربي، التي رُوِّض البعض منها ليندمج تدريجاً في قيادة الدولة ومؤسساتها، كما حدث في بعض النماذج العربية.

وبهذا، يمكن القول إن القبيلة في الوقت الذي كانت تمارس فيه وظيفة دمج أفرادها في النظام السياسي القائم، فإنها في الوقت نفسه كانت تضمن بذلك جودها وتضمن مصالحها. وعندما كانت تجد التعارض بين مصالحها ومصالح المجتمع والنظام الاجتماعي، كانت تختار مصالحها أحياناً، ولا تتنازل عنها كلما شعرت بأنها قوية جداً، وأنها تستطيع مقاومة النظام. ولأن التجار لم يعودوا قوة اقتصادية مهمة، بعد تأميم التجارة الداخلية والخارجية واحتكار الدولة لها، فلم يكونوا قادرين على مُواجهة النفوذ المتغلغل للقبيلة في الحزب ومؤسسات الدولة الأخرى، وبالتالي لم يكن لهم ممثلون داخل هيئات النظام تدافع عن مصالحهم، فتراجع دور الرأسمالية الوطنية الناشئة إلى الهامش، حيث انتقلت إلى صنعاء وتعز والحديدة لتأسيس نفسها هناك من جديد بعد أن قوبلت بموقف عدائي من النظام في الجنوب، ومعظم هؤلاء من أبناء تعز الذين تحولوا إلى قوة مؤثرة اقتصادياً في الجمهورية العربية اليمنية، في حماية السلطة والقبيلة ومشاركتهما، حيث أصبح بعضهم واجهات لقوى سياسية وقبلية في صنعاء، وأصبحت لهم وكالات

وشركات وبنوك، بينما كان جزء كبير من الرأسمال الوطني من حضرموت، ولكنهم فضلوا الانتقال إلى السعودية ودول الخليج الأخرى.

أما العمال والفلاحون، فرغم أن الأدبيات والبرامج السياسية للنظام تفرد لهم حيزاً مهماً في النظام السياسي والاجتماعي القائم، إلا أنهم لم يكن في إمكانهم، في ظل الضعف الكمّي والنوعي للطبقة العاملة، وتخلّف الفلاحين وجهلهم وأميتهم، أن يؤدوا ذلك الدور الذي ترسمه لهم الأدبيات السياسية، وظلّ ذلك الدور يمارَس بالنيابة عنهم بواسطة "الطليعة" الحاكمة التي كانت في أغلبها من الريف، من محدودي التعليم والثقافة، والمشدودين إلى العامل المناطقي، بالرغم من إجادتهم الرطانة السياسية المتداولة بمهارة برعوا فيها سريعاً، التي تبدو نوعاً من الألغاز للعامة، وغالباً ما يجدون أنفسهم عاجزين عن تفسيرها، وأحياناً كثيرة تكون منقولة وبعيدة عن الواقع المعيش.

أما العامل الآخر المهم في صنع القرار، فقد تمثّل بالمؤسسة العسكرية التي كانت فاعلاً أساسياً في دعم الاستقرار السياسي، وفي أداء دور المرجّح في الصراعات السياسية التي غالباً ما تأخذ طابعاً عنيفاً على السلطة بسبب غياب الراي الآخر واحترامه، وغياب أسس التداول السلمي للسلطة.

تمكنت الروح المناطقية، بنفاذ عناصرها إلى قمة الهرم السياسي، من تدعيم نفوذها وسطوتها داخل المؤسسة العسكرية (الجيش والأمن)، مستغلة مراحل إزاحة قيادات القوات المسلحة وإعادة بنائها، حيث عبّأتها بعناصر قبليين من منشأ واحد، ما حدّ كثيراً من طابعها الوطني في حالات معينة، وليس بالمطلق، وجعل منها بالتالي أداة مُسلطة للتأثير في صُنع القرارات لصالح أطراف محددة ودفعها باتجاه يخدم مصالحها الذاتية.

إن المناطقية، التي كانت تبدو أقرب إلى أن تكون نائمة على صعيد الواقع، كانت تستيقظ بكامل وعيها وأسلحتها عند الشعور بأدنى اقتراب من المساس بمصالحها التي صار يمثلها الآن سياسيون في أعلى قمة هرم السلطة في الحزب الحاكم والدولة، وصاروا هم الذين يؤثرون في مسار كثير من الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المهمة، ويمتلكون سلطة الاعتراض، وعرقلة ما لا يروقهم من قرارات، وفي يدهم إسناد المسؤولية إلى من يريدون في هيئات الحكومة

ومؤسساتها. وهذا الأمر كان يُحدث مواجهة مستمرة داخل هيئات صنع القرار السياسي، المكتب السياسي واللجنة المركزية، قبل أن ينتقل في مراحل أخرى إلى الشارع.

وفي ظل هذه التعقيدات، كان إيجاد حالة توازن أمراً بالغ الصعوبة بالنسبة إلى أي سياسي يجد نفسه في موقع المسؤولية الأولى. والشعور المبالغ بالتوازن أو الاستقلالية في مواجهة كل هذا التعقيد يؤدي في أحيان كثيرة إلى عكس ما يهدف إليه. لذلك، لا يسعه إلا العمل في اتجاه الاعتماد على التكامل والاندماج بين هذه القُوى، حتى لا تضعف قدرته على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

وحتى لا يبدو حديثي في العموميات، فقد كان التنافر والاختلاف دائماً موجودين في ميادين السياسة عند اتخاذ الحزب القرارات.

ويمكننا أن نسجل الخلاف بين قيادة "الداخل" وقيادة "الخارج" في الجبهة القومية باعتباره إحدى المراحل الأولى للخلاف خلال فترة الكفاح المسلح، من أجل طرد الاستعمار ونيل الاستقلال. فبعد نيل الاستقلال نشأ النزاع بين "رئيس الجمهورية" الذي كان يريد لرئاسة الدولة مزيداً من الصلاحيات وهامشاً أوسع من التصرف واتخاذ القرارات وبناء الدولة الجديدة، و"القيادة العامة" التي كانت تعدّ نفسها السلطة السياسية والتشريعية الأولى التي يجب الحصول على مُوافقتها وعدم إدارة الظهر لها. والقارئ قد تابع في ما سبق من هذه المذكرات مراحل الصراع بين الرئيس والقيادة العامة، أو ما سُمِّي أغلبيتها. لكنني أذكِّر بمثال واحد فقط، هو القرار الذي اتخذه رئيس الجمهورية بمعزل عن القيادة العامة، بعزل وزير داخليته محمد علي هيثم، الذي كان القشة التي قصمت ظهر البعير، وكانت السبب الذي استُخدم لعزل رئيس الجمهورية من منصبه، بتقديم استقالته، طبعاً ضمن ما حُسب عليه من أخطاء يومها توحي خروجَه عن الإجماع والقيادة الجماعية، وكان ذلك مبرراً لإزاحته. كانت هناك خيارات للحل، كما أشرت في الجزء الأول، فقد اقترحت تشكيل مجلس رئاسة من ثلاثة أشخاص، وتشكيل حكومة جديدة، بحيث تُحَلّ مشكلة هيثم ضمن هذه الأفكار التي أشرت إليها، وكانت مخرجاً للجميع، ولكن مع الأسف كان الصراع على السلطة قد أصاب الجميع بالعمى، حتى إن القيادة العامة "اللجنة المركزية"، لاحقاً لم تستطع أن تحافظ على نفسها كهيئة عمل موحدة. ففي رحلة السلطة وصراع النفوذ نشأت بين أعضائها خلافات مذهلة بنسب متباينة، وكانت تزداد ضراوة وتعقيداً بتعقد الواقع وتشعب القضايا، فضلاً

عن المشاكل التي تتصدى لها والتي تغذيها عوامل التخلف والمختلطة بالعوامل الذاتية التي تزداد حدة مع الوقت، كلما ازداد المسار صعوبة والواقع تعقيداً.

وتحدثت أيضاً في الجزء الأول من هذه المذكرات عن الخلافات التي سبقت أحداث 1978، والتي أدت الى إقصاء الرئيس سالم ربيع علي وإعدامه. ويمكن إدراج أحداث 13 يناير 1986م في الإطار نفسه. وكان ذلك حصاد المحصول الواحد الذي مررنا به خلال سنوات من العنف وحلّ الخلافات بالقُوَّة، وليس من طريق الاحتكام إلى لغة الحوار والمؤسسات.

هُنا لا بدّ لي من الاعتراف بأن القرارات كلها كانت صادرة عن سُلطة الحزب الواحد. وقد أخذنا هذا الطابع الشمولي من الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية بعد أن تسربت إلينا إلى جانب الأفكار الاشتراكية مقاييسها التي أصبحت جزءاً من مقاييسنا في الحكم. ولم يُتح لنا هذا سوى إقامة مؤسسات بمعيار "مركزي" أو شمولي دون أن يعني ذلك اعتناق الديمقراطية أو الليبرالية السياسية والاقتصادية بما تعنيه من تداول السلطة، والتعددية الفكرية والحزبية، والشفافية والمساءلة، وحرية التعبير، والفصل بين السلطات.

في هذا المشهد "الشمولي"، إن الذي يفعل كل شيء ويتخذ القرارات ويحكم هو "المكتب السياسي" للحزب الاشتراكي اليمني، فهو "المهيمن" و"السلطة" بيده. وهو الذي يَبُتُّ في كلّ القضايا التي تهم الدولة والمجتمع، حتى في أصغرها. نعم، كانت سلطته موجودة في كل القرارات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. سلطته واسعة مطلقة، من تعيين الأفراد، وتحديد سياسة الجهاز الإداري، إلى القرارات السيادية التي تتعلق بحماية أراضي الجمهورية. كان عناصره يمثلون سلطة الدولة القوية، حيث نجد الأمين العام والرئيس ورئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية ووزير أمن الدولة، بالضرورة، أعضاءً في المكتب السياسي، وهو بهذا يستطيع الوصول إلى أبعد نقطة، وعلى استعداد وبسرعة البرق لحماية نفسه من أي خطر يسعى إلى تهميش سلطته أو إضعاف هيبته. لكنه في الغالب ينقضّ بعض عناصره على البعض الآخر، لأن الخطر الحقيقي يأتي عادة من داخله، بفعل صراع القوة والنفوذ بين أفراده، فتتواصل رحلة العنف والتصفيات الدموية مع الأسف!

كان الوزير عبد العزيز عبد الولي يتندّر بالنُّكتة الآتية التي تعبّر أقسى تعبير عن هذه الحالة التي أُشير إليها، إذ يقول:

تاه فوج سياحي من جنسيات مختلفة في أحد أدغال أفريقيا المُخيفة، وبينما كانوا يبحثون عن منفذ للنجاة، أوقعهم حظهم العاثر بين براثن قبيلة من أكلة لحوم البشر! أدركوا فوراً أن لا نجاة لهم، ووجدوا أنفسهم في موقف لا يُحسَدون عليه، ولم تُجدِهْم توسلاتهم الباكية أمام جنون الراغبين في التهامهم، لكنهم قرروا عدم الاستسلام بسهولة، أو على الأقل رفضوا الموت المجاني. وبالأصح، قالوا: لن نسمح بأكلنا إلا بعد حل "اللغز" الذي سيقوله كل منا عندما يأتي دوره.

بدأ الأول بسؤال القبيلة: ما البيت الأبيض؟ انتحت القبيلة جانباً وأخذت تتشاور، وصدف أن أحدهم كان يعرف الجواب. وبالنتيجة أكلوا صاحب اللغز.

وتبعه الثاني فسأل: ما الكرملين؟ وحلّت القبيلة اللغز، ووارت صاحبه في بطونها!

تكررت الأسئلة والأجوبة، وذهب العديد من أفراد الفوج طعاماً للشهية العمياء لأكلة لحوم الإنسان، ولم يبق سوى واحد ظلّ محاصراً بالعيون الوقحة المرفوضة الراغبة في ابتلاعه. وجد نفسه في موقف يائس، وعندها تفتق ذهنه عن هذا السؤال لأفراد القبيلة: "ما المكتب السياسي؟".

هنا فقط وقعوا في الحيرة ووقفوا مذهولين.

انتحوا جانباً كالعادة، وتشاوروا، ولكن لم يكن أحد منهم يعرف الجواب، أو حتى سمع بهذا اللغز الصعب.

وفي الأخير اعترفوا بعجزهم، فجاؤوا إلى صاحب السؤال لكي يقدّم لهم حلَّ هذا اللغز، فقال لهم:

– الأمر بسيط، المكتب السياسي هو مجموعة مثلكم، كلما تشاوروا أكلوا واحداً منهم!

وربما لخّصت هذه النكتة القصة كلها!

ربما فكّر البعض في أن "المكتب السياسي" هو هيئة أركان موحدة، لكنه على العكس من ذلك، كان يعُاني باستمرار من التناقض الداخلي، وكان هذا التناقض يؤدي أحياناً إلى الوقوع في صراع لا مفرّ منه.

وإذا سمحت لنفسي بالتعمق أكثر في الموضوع، فإن ذلك يعود إلى العديد من العوامل. بعض "مناطق" الجمهورية، مثلاً، أدت دوراً في صنع القرار أكبر مما يسمح به حجمها السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، بالرغم من أن الكثافة السكانية فيها ليست عالية ولا تتمتع

بوضع أو ثقل اقتصادي يمنحها مثل هذه الأهمية، قياساً بمناطق أخرى تفوقها سكاناً وأهمية اقتصادية واجتماعية. وهذا الوضع الذي لا يقوم على المساواة منع بعض المحافظات والمناطق الأخرى من المشاركة في صنع القرار السياسي وإدارة الحياة السياسية والاجتماعية في اليمن الديمقراطية، مع ما يثيره هذا الوضع من حساسية وممارسات خاطئة وتهديد لمصالح الأطراف الأخرى وإضعاف لمركزها.

أما كيف تكوّن هذا الوضع الذي وفّر مقاماً أو مكاناً متميزاً للبعض دون البعض الآخر، والذي لم يُثِر في البداية أي انتباه، فمردّه عدة نقلات مُتقنة الصنع تماماً، وإن بدت عفوية في البداية.

ففي **14** أكتوبر عام **1963**م، بدأت الشرارة الأولى للثورة من جبال ردفان. وأصبحت جبهة ردفان جبهة المُواجهة الرئيسة مع قوات الاحتلال البريطاني، قبل أن تنتقل المعارك إلى بقية المناطق والجبهات، وخاصة قلب القاعدة البريطانية في عدن. وبحكم هذا الوضع، التحق كثير من أبناء قبائل ردفان والضالع والشعيب والصبيحة وحالمين والحواشب ولحج والعلوي ويافع ودثينة والعواذل والفضلي والعوالق السفلى والعليا وبيحان والواحدي وغيرها بالكفاح المسلح، كذلك انتظم الشعب في حضرموت والمهرة بمعركة التحرير والاستقلال. بعد رحيل الاستعمار البريطاني عن عدن في **30** نوفمبر **1967**م، تولت السلطةَ الجبهةُ القومية، التيار الرئيس الذي قاد الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني.

وفي العام التالي مباشرة نشبت صراعات السلطة بين رئيس الجمهورية، وما سُمِّي حينها أغلبية "القيادة العامة"، ونتيجة لهذا الصراع استقال الرئيس قحطان محمد الشعبي من السلطة، واستقال معه عدد من القيادات السياسية والعسكرية الكفوءة، وأدى هذا إلى صعود قيادات جديدة من الصف القيادي الثاني في الجبهة القومية. ونتيجة للتغييرات التي تعرضت لها بنية التنظيم والقوات المسلحة والتسريحات التي جرت فيها على مختلف المراحل، استطاع هؤلاء بذكاء الاستفادة من الوضع الناشئ بعد رحيل الكثير من قيادات الصف الأول ومن القادة والضباط في القوات المسلحة والأمن، ما ضمن لهم موقعاً متميزاً في هيئات صنع القرار السياسي نتيجة دور بعضهم النضالي وموقعهم في حرب التحرير، وما نتج من فراغ في مؤسستي الجيش والأمن بعد حركة **27** يونيو **1968**م التي جرت على إثرها تسريح عدد كبير من أبناء محافظة شبوة، وحلّ محلهم قادة

عسكريون من محافظة أبين حتى حركة 22 يونيو 1969، ثم جرى بعد ذلك تسريح لقادة عسكريين من أبناء محافظه أبين والمحافظات الأُخرى.

على سبيل المثال، كان لمديرية الضالع عضوان في "المكتب السياسي"، وهو أعلى وأقوى هيئة لصنع القرار في اليمن الديمقراطية، هما علي عنتر، وصالح مصلح، مراعاةً لدورهما النضالي في حرب التحرير، في الوقت الذي برزت فيه انتقادات للقيادة، فلماذا لا يكون لردفان والصبيحة ولحج وحالمين أعضاء في المكتب السياسي، وهي مناطق شاركت في حرب التحرير، وخاصة لحج التي كان لها دور سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وكثافة بشرية.

أما المثال الثاني، فهو مُحافظتا أبين وشبوة اللَّتان كان لهما تأثير واضح في صنع القرار السياسي، وتنتمي إليهما مجموعة من القبائل، وكانتا تتمتعان بنفوذ في المؤسسة العسكرية قبل الاستقلال وبعده. كذلك انبثقت منهما قيادات سياسية مؤثرة في حركة القوميين العرب، وفي الجبهة القومية والعمل الفدائي في عدن وفي الدولة. لكن هذا الدور أخذ بالتراجع بعض الشيء، بفعل الصراعات السياسية على السلطة، ففقدت المحافظتان العديد من قياداتها الرئيسة والثانوية، بالإضافة إلى تصفية نفوذهما في المؤسسة العسكرية تحت حجَّة تصفية اليمين الرجعي و"اليسار الانتهازي"، وقبلها سُرِّح ذوو الرتب العالية في القوات المسلحة بذريعة أنهم من بقايا العهد القديم الذين لا تستوعبهم المرحلة "الثورية" الجديدة، وقبلهم سُرِّح العديد من قادة الجيش بعد إقالة الرئيس الأول قحطان الشعبي، واغتيال فيصل عبد اللطيف، وإعدام علي عبد العليم، حيث تراجع دور لحج في صنع القرار. لكن أبين وشبوة حاولتا أن تبقيا على وجودهما في التأثير بصنع القرار السياسي.

وعلى سبيل المثال، فقد احتفظت أبين بمنصب الرئيس ورئاسة الحكومة[1] لنفسها منذ 22 يونيو عام 1969م وحتى أحداث يناير 1986م، ما عدا الفترة التي تولى فيها عبد الفتاح إسماعيل منصب الرئيس بين أكتوبر 1978م وأبريل 1980م. أو التي تولى فيها حيدر العطاس رئاسة الحكومة في عام 1985م، وبعدها برئاسة الدولة 1986 – 1990.

أما الموقع الثالث في صنع القرار السياسي، فقد احتفظ به أبناء محافظة تعز والمنطقة الوسطى من اليمن، الذين وإن كانوا لا ينتمون جغرافياً وديموغرافياً إلى الكيان السياسي لليمن الجنوبي، إلا

1 - محمد صالح مطيع وجاعم صالح عضوا مكتب سياسي، ومنصب رئاسة الحكومة تعاقب عليه محمد علي هيثم وعلي ناصر محمد ورئاسة الدولة سالم ربيع علي وعلي ناصر محممد.

أنهم بحكم شعورهم بالانتماء إلى الجنوب أكثر من انتمائهم إلى الشمال المحكوم بالنظام في صنعاء وبحكم اتخاذهم من عدن مركزاً لعملهم وسكنهم ونشاطهم التجاري السياسي، وبحكم انتمائهم إلى حركة القوميين العرب والجبهة القومية، ولاحقاً إلى الحزب الاشتراكي اليمني. وقد ساعد على ذلك تماسكهم القوي، وشعورهم بالغبن على مدى عقود من حكم الإمامة في الشمال والاستعمار في الجنوب، الأمر الذي وَلَّدَ لديهم رغبة حقيقية في حكم اليمن، عززتها مشاركتهم الفعلية في مراتب القيادة في الجنوب، والنفوذ المالي والاقتصادي والتجاري في الشمال، حيث كان كل من عبد الفتاح إسماعيل، عبد العزيز عبد الولي، ومحمد سعيد عبد الله (محسن) وجار الله عمر، ويحيى الشامي ومحمد قاسم الثور أعضاءً في المكتب السياسي.

ومن ثم استطاعوا، من طريق الدعوة الى استراتيجية "الأداة الواحدة"، والتي تعني توحيد القوى اليمنية الجنوبية والشمالية في بوتقة واحدة، ضمّ حزبي حوشي[1] والجبهة الوطنية المنُاهضين للسلطة في صنعاء إلى الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم في اليمن الجنوبي، ليصبحوا جُزءاً من الرقم الحاكم في الجنوب، والمؤثر في قراراته وسياساته الداخلية والوطنية. وفي الوقت ذاته كان لهم دور معارضة الحكم في الشمال، حيث معاقلهم الاجتماعية والمادية والبشرية، مع نقل جزء من هذه القوة إلى الجنوب للمُشاركة في حسم الصراعات السياسية على السلطة كلما دعت الحاجة إلى ذلك دونما اعتبار لاختلاف مهام كل حزب حيث أن القوى الوطنية في الشمال مدعوة لإسقاط النظام هناك بينما القوى الجنوبية كانت مهمتها بناء سلطة الدولة في الجنوب.

أما محافظة حضرموت، المهمة اقتصادياً وثقافياً وبشرياً، فإنها حاولت بقدر الإمكان أن تكون بمنأى عن الصراعات السياسية، وخاصة عندما تنحو الأمور منحىً دموياً. وأبناء حضرموت مسالمون بطبعهم، وأعتقد أن هذا يعود إلى وعي تاريخي متطور تراكم عبر الحضارات التي قامت في حضرموت في تاريخها القديم والحديث، ما خلق مجتمعاً شبه مدني ملتزماً وخاضعاً للدولة والقانون.

كذلك فإن السلاطين الذين حكموها قبل الاستقلال، كانوا على درجة من الوعي والإدراك، حيث حققوا نهضة تعليمية لا بأس بها، وأوجدوا إدارة مدنية وعسكرية وموارد دخل اقتصادي عبر منافذها البحرية والجوية والبرية، إلى درجة أننا عندما قررنا منح الاستقلالية المالية والإدارية

1 - حزب الوحدة الشعبية اليمنية.

للمحافظات، كانت حضرموت أول من يمنح هذا الحق. ومنحت أيضاً حق إجراء أول انتخابات لمجالس الشعب المحلية التي تعَدّ هيئة السلطة المحلية قبل سواها من المحافظات.

واستطاعت حضرموت عبر هذا الدور الذي ساعدها عليه بعدها الجغرافي عن العاصمة، بالإضافة إلى مميزاتها الأخرى، أن يكون لها وجود ونفوذ في المكتب السياسي واللجنة المركزية والحكومة وهيئات صنع القرار. وباستمرار، كان يسند إلى كوادر هذه المحافظة الحقائب الوزارية ذات الطابع الاقتصادي والمالي مثل: المالية، والاقتصاد، والتجارة، والتخطيط، والأسماك، والأشغال، والنفط، وقد شجع الجميع هذا الاتجاه، باعتبارهم أكثر وعياً ومسؤولية تجاه هذه المواقع الحساسة التي ظلت بمنأى عن الصراعات. وأخيراً، عُيِّن واحد من أبنائها في منصب رئاسة الحكومة في عام 1984م، بعد أن تنازلت عن رئاسة الحكومة، ومن ثم أصبح حيدر العطاس الذي خلفني في هذا المنصب رئيساً للدولة عقب أحداث يناير 1986م. ونالت حضرموت منصب "الأمين العام" للحزب الاشتراكي اليمني بتولي علي سالم البيض هذا المنصب، عقب تلك الأحداث نفسها. وهكذا أصبحت حضرموت تحتل المركز الأول في الدولة. وكان كل من عبد الله صالح البار وحسن باعوم عضوين في المكتب السياسي، بالإضافة إلى علي سالم البيض وحيدر أبو بكر العطاس، وفي مرحلة لاحقة صالح منصر السييلي.

وقد يسأل القارئ: أين دور العاصمة عدن وأبنائها في صنع القرار؟ ومعه كل الحق في هذا، فقد كانت عدن مركز الدولة السياسي والإداري، بحكم كونها عاصمة الدولة وتمتلك كادراً كفؤاً ومتمكناً، لكن موقعها في الحكم وفي صنع القرار لم يكن بالأهمية نفسها. وإذا كانت عدن قبل الاستقلال المركز السياسي الذي تدير منه قوات الاحتلال البريطاني حكم الجنوب المحتل، فقد تأسست فيها حركة وطنية تناهض الوجود الاستعماري، ونقابات عمالية ومهنية، بحكم كونها المركز الاقتصادي الأكثر تطوراً، وتجمعت فيها في لحظة تاريخية مواتية كل الأسباب لنشوء مجتمع مدني، وإن كان محكوماً بالقوانين التي تفرضها السياسة البريطانية بما لا يتعارض مع مصالحها، فنشأت الحياة السياسية الحزبية والنقابية، ونشأ تطور ثقافي، وصدرت العديد من الصحف، وتعددت فيها الأندية الثقافية والرياضية، بالإضافة إلى عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تشهده.

وبرغم أن أبناء عدن انخرطوا في العملية السياسية الجارية، وكانت قلوبهم مفتوحة على الجميع، ولم تكن لديهم حساسية إزاء الآخر، بالرغم من أن الاستعمار حاول تقوية النزعة الذاتية والتشديد على وتر العدنية وعدن للعدنيين، لكن هذه السياسة فشلت في حينها، وانخرط أبناء عدن في التيار الوطني العام الذي كان يناضل في سبيل الحرية واستقلال الجنوب المحتل بأكمله، ولم يكونوا – ما عدا بعض القيادات – مع منح عدن استقلالاً ذاتياً ووضعاً مميزاً في أي استقلال قادم، لذلك لم يكن هنالك أي ظلال من الشك في وطنيتهم. وكانت جبهة عدن روح الثورة وقلبها النابض، وهي التي كانت تسمع العالم صوت الثورة ضد القوات البريطانية.

وبعد انتهاء الفترة الاستعمارية الطويلة نسبياً، أسهمت عدة ظروف في انحسار الدور الذي كان يجب أن يكون لأبناء عدن في الدولة الجديدة، بعضها ناشئ عن الصراع بين الجبهة القومية وجبهة التحرير، والبعض الآخر له جذور في الحقبة الاستعمارية نفسها، حيث لم يكن متاحاً لأبناء عدن – على سبيل المثال – الانخراط في المؤسسات العسكرية، وخاصة في الجيش، إلا بأعداد محدودة، فقد حرصت الإدارة البريطانية على أن يكون أفرادها من المحميات، حيث الثقل القبلي لهذا ظلّ وجودهم مقتصراً على الوظائف الإدارية والمؤسسات والمرافق الاقتصادية والمدنية، كالبنوك والشركات والبوليس... إلخ.

ومن ناحية أخرى، فإن المقاتلين في جبهات القتال الذين خاضوا حرب الاستقلال، وأيضاً الفدائيين، كانوا في غالبيتهم عناصر قادمين من الريف، دون أن ينفي ذلك انخراط مجموعات مدنية من أبناء عدن في الكفاح المسلح في الجبهة القومية وجبهة التحرير، حيث أبلوا بلاءً حسناً، وشاركوا في صنع الاستقلال، وسقط منهم شهداء. لهذا فإن وجود أبناء عدن في المؤسسة العسكرية، سواء تلك التي كانت قائمة قبل الاستقلال كبوليس عدن أو الشرطة المسلحة أو تلك التي نشأت بعده كان ضئيلاً، إن لم يكن منعدماً، وبالتالي لم يكن متاحاً لهم الإسهام في صنع القرار من هذا الباب تحديداً، مثلما كان الأمر بالنسبة إلى سواهم.

وقد كان تسريح كبار الكادر المدني عقب الاستقلال مباشرة من مراكزهم، باعتبارهم كوادر خدموا في ظل الاستعمار، عاملاً مهماً في التخلص من شخصيات عدنية كفوءة ومقتدرة، كانت تحتاج إليها التجربة الوليدة في تثبيت مداميك الدولة الجديدة، واستفادت من خبراتها دول أخرى في المنطقة.

ومن ناحية أخرى، كان وجود أبناء عدن في الهيئات القيادية في التنظيم (الجبهة القومية)، والحزب الاشتراكي اليمني فيما بعد، محدوداً بحكم عوامل كثيرة، من أهمها تركيبة سكان عدن بوصفها المدينة الأولى، والميناء الأول في اليمن الجنوبية، وموردا للرزق للقادمين من الريف ومن الشمال، ما جعلها تجسيداً للوحدة في اليمن كلها... لكن هذا لا يعني أن أبناء عدن لم يكونوا موجودين في موقع القرار خلال بعض المراحل، بل كانوا موجودين ومساهمين فيه إلى هذه الدرجة أو تلك. ومن أبرز الذين كانوا في قوام الهيئات القيادية الحزبية والحكومية: عمر كتبي عمر، الذي تبوأ حقيبة العمل، وعادل محفوظ خليفة، الذي تبوأ حقيبة العدل، وجعفر علي عوض، وزير دولة، وأبو بكر شفيق، الذي كان أول محافظ للمحافظة الأولى (عدن)، وعبد الله علي عقبة (الثقافة وشؤون الوحدة)، ونور الدين قاسم (محافظ عدن)، وعبد الباري قاسم (الإعلام)، وعبد الله باذيب (التربية والتعليم والثقافة)، وأنيس حسن يحيى (التخطيط – الأسماك)، ونصر ناصر علي (العمل والخدمة المدنية)، وصالح حسن محمد (عضو مكتب سياسي)، وعلي باذيب (الثقافة والإعلام)، وأبو بكر باذيب (المكتب السياسي)، ومحمود محمد جعفر، وطه أحمد غانم (محافظي عدن)، وعبد الله غانم (العدل)، ومحمود عبد الله عراسي، الذي أصبح محافظاً لعدن في الثمانينيات من القرن الماضي، وغيرهم من الكوادر الذين تبوأوا مناصب في الجهاز الحكومي وردت أسماؤهم في أكثر من مكان من هذه المذكرات.

يبدو لي أن عدن لم تكن وحدها تتصف بهذه الظاهرة، إذ إن معظم قادة العديد من الدول العربية هم من خارج عواصمها، كالعراق وسورية وليبيا والجزائر والسودان والصومال والأردن واليمن الشمالي، وحتى مصر، وذلك بحكم تأثيرهم الحزبي والسياسي والعسكري والأمني. وأعتقد أن ذلك نتاج الثقل السكاني والظروف التي تصنع تأثيراً ما للبعض على حساب آخرين، بحكم التركيبة السكانية الريفية والقبلية لأغلبية البلدان العربية، وبموجب زحف الريف على المدينة.

وإذا كنت أتحدث عن العناصر المؤثرة في صنع القرار في اليمن الديمقراطية، فقد فضلت أن أخصّ بالذكر العوامل السياسية والاجتماعية والمؤسسات، عسكرية كانت أو مدنية، باعتبارها العوامل الدائمة، بينما الأفراد متغيرون، دون أن يعني ذلك أنني أغفل دور الأفراد أو أقلّل من شأن الشخصيات التي أدّت أكثر من غيرها دوراً في هذه القضية الخطيرة عبر مختلف المراحل التاريخية، وخاصة الحاسمة والمتعلقة بإدارة الصراعات السياسية، وقد ذكرت عدداً منها بالاسم،

وعرضت في مذكراتي هذه خلال فصول سابقة أدوار عدد منها حسب السياق الزمني لتسلسل الأحداث، مما لا أجد ضرورة للعودة إلى ذكره من جديد.

أما كيف كان يتخذ القرار في الهيئات، فقد اتُّبع تقليد جديد بأن لا يعرض أي قرار على جدول أعمال الهيئات ما لم يُعَدّ تقرير أو دراسة وملخص لهما، وإعداد مشاريع القرارات وتقديم كل ذلك قبل أسبوع من اجتماع الهيئات لتمكين القيادات من الاطلاع على هذه الوثائق وتسجيل ملاحظاتها حولها، وذلك من أجل تسهيل مهمة القيادة في اتخاذ القرار دون اللجوء إلى المناقشات الطويلة والعقيمة واتخاذ القرارات المرتجلة. غير أن ذلك نُفِّذ في فترة متأخرة من الثمانينيات. في البداية، كان مركز السلطة السياسية بهذه الدولة يكمن في تنظيم الجبهة القومية التي استفردت بالسلطة بعد نيل الاستقلال، فكانت القيادة العامة للجبهة القومية تشكل السلطة التشريعية، بينما كانت اللجنة التنفيذية تشكل بهذا القدر أو ذاك السلطة التنفيذية، مع تكوين أطر الدولة، رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء، مجلس الشعب الأعلى، فكانت هذه الأطر، بحكم استفراد هذا التنظيم السياسي بالسلطة وغياب الديمقراطية، لا تشكل المركز الحقيقي للسلطة، وبالتالي لصنع القرار في الدولة. فمركز صنع القرار كان يوجد ضمن الأطر العليا لهذا التنظيم الذي تحول فيما بعد إلى "الحزب الاشتراكي اليمني" بأطره التنظيمية السياسية المعروفة، من مكتب سياسي، لجنة مركزية، أمانة عامة... إلخ. فهذه الأطر كانت تشكل في غياب الديمقراطية وهيمنة النظام الشمولي مركز صنع القرار في اليمن الديمقراطي. وضمن هذه الأطر، ولا سيما المكتب السياسي واللجنة المركزية اللذين كنت عضواً أساسياً فيهما، وأصبحتُ فيما بعد أميناً عاماً للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، لم تكن القرارات تُتخَذ بناءً على دراسات أو على معلومات جرى التوصل إليها من خلال مؤسسات البحث والدراسات ومراكز المعلومات التي كنا نفتقر إلى وجودها بحكم حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي كانت بلادنا تعيشها. وبالطبع، كانت هذه القرارات تمرَّر عبر الأجهزة العليا للدولة، مجلس الوزراء، مجلس الرئاسة، مجلس الشعب الأعلى، لكي تأخذ الشكل القانوني الذي يجعلها ملزمة التنفيذ على صعيد الدولة والمجتمع. وهكذا فإن الكثير من القرارات السياسية الخطيرة التي اتخذت على صعيد السياسة الداخلية والخارجية وعلى صعيد العلاقات بين النظامين في عدن وصنعاء والعلاقات المتردية مع الجيران ومع أميركا مثلاً، لم تدرس بنحو وافٍ. كان الوزراء يقدمون، كلٌّ في مجال اختصاصه، بين

الحين والآخر وبعشوائية، هذه القضية أو تلك المشروعات والقضايا المتعلقة بعمل وزاراتهم، ويطلبون مني بوصفي رئيساً للوزراء عرضها على مجلس الوزراء لمناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. وكانت هذه المشروعات والقضايا تتعرض لمختلف جوانب عمل وزاراتهم. فمنها ما كان يتعرض للجانب القانوني، مشروعات قوانين أو لوائح تتعلق بتنظيم عمل الوزارات، أو مشروعات تتعلق بالجانب المالي، أو ميزانيات الوزارات، أو كانت مشروعات اقتصادية في مجالات الصناعة، التجارة، الزراعة والأسماك، أو مشروعات خدمية صحية وتعليمية تربوية... إلخ. وكنا، بالطبع، نناقش هذه المشروعات في المجلس، ونتخذ القرارات بشأنها. وبمرور الوقت، لاحظنا العشوائية في عمل المجلس، والتضارب والازدواجية في القرارات التي يتخذها، وأيضاً تعثُّر تنفيذ هذه القرارات وعدم التنسيق في عمل الوزارات عند تقديمها مختلف المشروعات إلى المجلس لاتخاذ القرارات بشأنها، وحتى مشروعات القوانين التي كان يقرها مجلس الوزراء وتصدر بقرار من مجلس الرئاسة، كان تنفيذها يتعرض للتعثر، ويعود ذلك إلى فقدان البرمجة في عمل المجلس، وإلى أن المشروعات التي كانت تقدم إليه لم تكن ترتكز على معلومات أو دراسات يجمعها ويُعدّها خبراء مختصون، ما جعلنا نفكر في الاستعانة ببعض الخبراء في هذا المجال، وفي ضرورة القيام بناءً على هذه البرمجة بالدراسات، والحصول على المعلومات الكافية بشأن أي مشروع يقدَّم إليه لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.

لم يكن أمامنا إلا الاستعانة بالخبراء الأجانب عند إعداد هذه الخطة، وأيضاً عند إعداد خطة التنمية الخماسية الأولى. فافتقار بلادنا إلى المؤسسات العلمية ومراكز المعلومات والتوثيق، وشحّ الكوادر الوطنية العلمية (كوادر قليلة أتيحت لها فرصة التأهيل والتحصيل العلميين في الخارج) جعلانا نستعين بالخبراء الأجانب في مختلف المجالات. ولا أريد هنا أن أقلّل من قيمة عمل الخبراء الأجانب الذين استُعين بهم، وتحمّلوا مشاقّ العمل والإقامة في بلادنا، لكني أودّ القول إن هؤلاء الخبراء كانوا بحكم عدم توافر مراكز الأبحاث والمعلومات في بلادنا، ينقلون بالطبع خبراتهم، وهي خبرات ومعارف ناجمة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية السائدة في بلادهم، وهذه الظروف تختلف بالطبع عن ظروف بلادنا، كما تختلف مثلاً الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للري والزراعة في اليمن عن الظروف السائدة في روسيا وألمانيا ومصر والعراق وسورية، وغيرها على سبيل المثال.

لقد حوت هذه الخطط مختلف المشروعات التنموية في مجالات متعددة، وهو ما اضطرنا إلى إنشاء المؤسسات العلمية ومراكز الدراسات والمعلومات، وجامعة عدن في 10 سبتمبر عام 1975، والجهاز المركزي للإحصاء، والمركز اليمني للأبحاث الثقافية، ومراكز معلومات وتوثيق متخصصة: مركز المعلومات والتوثيق التابع لوزارة الصناعة، مركز المعلومات والتوثيق التابع لوزارة الزراعة، مركز أبحاث الكود معهد البحوث السمكية. وكل ذلك كان يشكل بدايات على الطريق المؤدي إلى خلق القاعدة العلمية والإطار المؤسسي العلمي لعملية التنمية الجارية في بلادنا، وبالتالي إلى إيجاد القاعدة العلمية والمعلوماتية للمشاركين في صنع القرارات الخاصة بهذه العملية.

ما سُمِّي البيروسترويكا العدنية

إن صنع القرار واتخاذه في شؤون الدولة والمجتمع يشكل في حد ذاته عملية ينبغي الإعداد لها جيداً. لقد لاحظت من خلال تجربتي في إدارة أعمال مجلس الوزراء أنه بجانب ضرورة توافر الدراسات والمعلومات الكافية لدى المشاركين في صنع القرار، ينبغي أن يكون لدى هؤلاء أيضاً مسودات مدروسة للقرار نفسه قبل مناقشته وإقراره، وذلك تسهيلاً للمناقشة وتوخي قدر معين من الدقة وعدم التضارب في اتخاذ القرارات التي كانت تمسّ مجالات عمل مرتبط بعضها ببعض. شكلنا لهذا الغرض لجنة من الكوادر العاملة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء برئاستي، مهمتها الإعداد للقرارات التي يتخذها المجلس تجاه مختلف القضايا المعروضة عليه. وكان المجلس يجتمع بعد أن تستوفي هذه اللجنة الدراسات والمعلومات عن هذه القضايا، وذلك بالاستعانة بالوزراء المختصين وبالأجهزة المعنية الأخرى في الدولة. وكان يناقش القضايا المعروضة عليه بحضور الكوادر العلمية ذات الاختصاص ومشاركتها، وكانت هذه تجربة فريدة على مستوى عمل مجلس الوزراء واجتماعاته. بهذا الأسلوب الذي اتسم بهذا القدر من العلمية وبالاستعانة بالكوادر المتخصصة في عملية الإعداد وصنع القرارات التي يتخذها المجلس، استطعنا بهذه الدرجة أو تلك أن نقلّل من القرارات غير المدروسة، واستطعنا أن نضمن قدراً معيناً من الانسجام والتوافق بين هذه القرارات مما كان يساعد على تنفيذها على الوجه المطلوب. وبالرغم من الصعوبات التي كنا نواجهها داخل أطر الحزب من قبل عناصر قياديين حزبيين ذوي مستوى ثقافي متدنٍّ وكانت تأخذ علينا وتنتقدنا لاستعانتنا بالكوادر المتخصصة في عملية اتخاذ القرار، حاولنا قدر الإمكان

في ظل ظروف الحكم السائدة، ظروف الصراعات السياسية التي كانت تعيشها بلادنا في ظل هذا الحكم، أن نسير على هذا الأسلوب.

لقد بذلنا جهوداً في السير على هذا الطريق عندما كنت على رأس السلطة السياسية في الحزب والدولة في اليمن الديمقراطية. فمنذ بداية الثمانينيات، وحتى تركي لهذه السلطة في يناير من عام 1986م، سرنا في طريق إصلاح ما سببته لنا القرارات السياسية والاقتصادية العشوائية السابقة على صعيد الدولة والمجتمع، فبدأنا رويداً رويداً بإصلاح علاقاتنا مع جيراننا في المنطقة، وكذلك بتحسين علاقاتنا مع الدول الأخرى خارج المنطقة. وبدأنا أيضاً بسياسة انفتاح على صعيد السياسة الداخلية، بإعطاء فرصة أكبر للقطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية، وبإعطاء الفرصة لتنوع الآراء داخل إطار الحزب وخارجه، أي على نطاق الدولة والمجتمع ككل. وقد أطلق البعض على تلك التجربة تسمية البيروسترويكا العدنية التي كنا بهذا القدر أو ذاك سباقين إليها. كذلك قضينا على الآثار السلبية التي تركتها بعض قراراتنا السياسية السابقة تجاه الوضع السياسي القائم في الجمهورية العربية اليمنية. وقد خلقنا، بذلك ظروفاً سلمية سمحت بخطوات جادة على طريق الوحدة اليمنية، وكذا أجواء مناسبة للسلام والاستقرار في اليمن وفي المنطقة ككل، وأسهمنا بذلك في تثبيت الأمن والاستقرار في المنطقة، ما خفف من تدخل الدول الكبرى في شؤون بلدان هذه المنطقة الاستراتيجية الغنية بالنفط، بل طالبنا بإخلاء منطقة الخليج والبحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي من القواعد العسكرية.

وبالرغم من الصعوبات التي كنا نواجهها، وهي صعوبات ناجمة عن البنية الاقتصادية الاجتماعية المتخلفة لبلادنا، فإننا سرنا وفقاً لإمكانات بلادنا وظروفها في خلق آلية جديدة لصنع القرار في اليمن الديمقراطية، ما انعكس إيجاباً على سياستنا الداخلية والخارجية على السواء. ومع ذلك، فإني أستطيع القول إننا كنا فقط في بداية هذا الطريق، فكثير من قراراتنا لم ترتكز على الدراسات الدقيقة والمتأنية والمعلومات الصحيحة الموثقة، ما كان يفقدها البعد الاستراتيجي، ويترك في المدى الطويل آثاراً سلبية عند تنفيذها. وتجربتنا لا تختلف عن تجارب الأنظمة التي شهدتها المنطقة العربية وبلدان العالم الثالث، وخاصة البلدان التي حكمت من طريق الحزب الواحد.

التعليم والتنمية جامعة عدن



مع د. محمد جعفر زين أول رئيس لجامعة عدن

تأسست جامعة عدن[1] عام 1975م، وكانت هيئتها الإدارية يمنية مئة بالمئة، وقد تأسست في ظلّ شُحّ الإمكانات المالية لليمن الديمقراطية، وفي ظل ظروف تموينية صعبة. وكانت هناك معارضة داخلية شديدة لتأسيس الجامعة، وخاصة أن الظروف الاقتصادية كانت صعبة ولم تكن تسمح بإنشاء الجامعة، وكانت حجة المعارضين بذلك أنّ لدينا عدداً كبيراً من المنح التعليمية من الدول الصديقة والشقيقة، إضافة إلى عدم وجود منشآت ومبانٍ صالحة تخدم الجامعة، إلا أن

1 - تكونت جامعة عدن عند تأسيسها عام 1975م من أربع كليات منفصلة الواحدة عن الأخرى، أُولاها كلية التربية بمساقيها الدراسيين، الدبلوم والبكالوريوس، وتأسست عام 1970. ثم كلية الاقتصاد، وتأسست عام 1974م، وكلية ناصر للعلوم الزراعية التي تأسست عام 1972م بدعم من جمهورية مصر العربية، وآخرها كلية الطب التي تأسست عام 1975م بدعم من جمهورية كوبا الصديقة. وكان لجامعة عدن فرع في المكلا تابع لكلية التربية بمساق دراسي واحد، هو مساق الدبلوم، وقد كانت هذه الكليات عند إنشائها تابعة إدارياً ومالياً لوزارة التربية والتعليم، وبصدور قانون تأسيس جامعة عدن، انتقلت تبعيتها الإدارية والمالية من وزارة التربية والتعليم إلى إدارة الجامعة. كان يرأس اتحاد الطلبة في تلك الفترة (1974- 1975) الدكتور صالح محسن الحاج.

اتحاد الطلبة كان يدعم بقوة المساعي التي تسعى لتأسيس الجامعة، وفي نهاية الأمر كان تأسيسها[1] بمواردنا الفقيرة وإمكاناتنا الوطنية الشحيحة.



من اليمين أ. د سعيد عبد الخير النوبان، وزير التربية والتعليم آنذاك، والرئيس سالم ربيع علي، والرئيس فيدال كاسترو والدكتور عبد الله سعيد حطاب، أول عميد لكلية الطب

واجهت جامعة عدن مشكلة في قلة عدد المتقدمين للدراسة في كلية التربية، بالرغم من الحاجة الشديدة إلى مدرسين أكفاء في مختلف مدارس الدولة، وذلك نظراً للتوسع الكبير الذي جرى في التعليم الأساسي والثانوي. والسبب في ذلك يعود إلى أن المرتب الذي يتقاضاه المدرس كان منخفضاً، مقارنة بالمرتبات التي يحصل عليها المتخرجون من الكليات الأخرى. وقد طرح رئيس الجامعة د. محمد جعفر زين علينا هذا الموضوع، وحرصاً على تخريج أعداد كبيرة من المدرسين الأكفاء لسدّ النقص في المدرسين الذي كانت تعاني منه مختلف المحافظات، رُفِعَت المعونة المالية للطلبة الدارسين في كلية التربية، ما أدى إلى تشجيع متخرجي الثانوية العامة على الالتحاق بكلية التربية، وقد حدث هذا للمرة الأولى.

1 - تأسست لجنة من أجل الإعداد لتأسيس الجامعة، ضمت في عضويتها كلاً من: عبد الجليل غيلان، وحسن السلامي، وصالح محسن، وسالم بن سلم، وسعيد النوبان، ومحمد جعفر زين، وعبد الجبار سعد.



صورة تجمع الرئيس علي ناصر محمد مع عبد الجليل غيلان، وصالح محسن الحاج، رئيس اتحاد الطلبة، وعبد الجبار سعد، مسؤول اتحاد الطلبة، في كلية التربية

وواجهت الجامعة بعد تأسيسها تدخلات من بعض المسؤولين الذين كانوا يوصون بإلحاق بعض الطلبة بها من غير الحاصلين على مؤهلات علمية تمكنهم من الالتحاق بكليات الجامعة، وكان الدكتور محمد جعفر زين يرفض قبول الوساطات، سواء كانوا يرتبطون ببعض المنظمات السياسية في اليمن أو خارجها، وخاصة من شمال اليمن، والطلاب الفلسطينيين وغيرهم. وأتذكر أنه رفض إعطاء شهادات جامعية لبعض القياديين الحزبيين الذين كانوا يدرسون دراسات عليا في أكاديمية العلوم الاجتماعية في موسكو، وكانت جامعة الصداقة في موسكو تتساهل مع بعض حركات التحرر في العالم الثالث، فتقبل طلابها دون الحصول على شهادات الثانوية العامة، تقديراً لظروفهم، وللصداقة مع حركات التحرر الوطني في العالم بعيداً عن المعايير العلمية.

كانت هناك أشياء كثيرة تحدث وتحدّ من طموحاتنا الوطنية والإنسانية المشروعة. وعلى سبيل المثال، فقد حقق التعليم في اليمن الديمقراطية قفزة نوعية تفوق بعشرات الأضعاف ما كان عليه عشية الاستقلال. كان التعليم مجانياً في كل مراحله، بما في ذلك التعليم الجامعي، برغم الأعداد المتزايدة التي تتخرج في كل عام من كليات جامعة عدن والمعاهد المتخصصة. إلا أن تلك الأرقام لم تكن تستخدم في تلبية احتياجاتنا الاقتصادية. لكننا منذ عام 1983م عمدنا إلى برمجة

السياسة التعليمية عبر الارتفاع بخطة التعليم الجامعي بما يلبي تلك الاحتياجات[1]. وكان الهدف النهائي من هذه العملية، الوصول بالتعليم الجامعي إلى نقطة يلبي فيها كل أو جلّ احتياجات الاقتصاد الوطني من الكفاءات العالية، والمتخصصة، والقيادية في شتى مجالات العلوم والفروع الاقتصادية والإدارية.

كان نقص الأطر البشرية أُولى العقبات الرئيسة التي تقف حجر عثرة أمام تنفيذ خطط التنمية. وفي كل دورات اللجنة المركزية، كان يُشار إلى هذه النقطة كأحد المعوّقات التي تحدّ من عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وبالرغم من الأعداد الجيدة من المتخرجين، إلا أننا كنا نعاني من مشكلة أن أغلبهم كانوا يرفضون الذهاب إلى الريف المتخلف حيث الحاجة إليهم شديدة وماسّة، وكانوا يفضلون البقاء في المدينة ولو شغلوا وظائف لا تمتّ بصلة إلى تخصصاتهم. ولم يكن مقنعاً لنا الاستسلام لذلك، لأنه كان يؤثر أشد التأثير ويلحق الضرر بكل ما خططنا له، لا على صعيد العملية التعليمية وربطها بحاجات المجتمع فحسب، بل على صعيد العملية السياسية والاجتماعية الجارية برمتها. وكان الاستسلام لذلك يعني خيبة أمل كبيرة في الجيل الذي نعوّل عليه لتنفيذ خطط الحزب والدولة وبرامجهما لبناء المجتمع الحضاري الجديد.

الجامعة والمجتمع

وفي يوم من الأيام اخترت الذهاب إلى جامعة عدن والحديث إلى ناشطي المجالس الطلابية، حيث أكدت "ضرورة أن يعي الطالب الجامعي دوره في خدمة المجتمع، حيث يصبح لزاماً عليه أن يعمل في المكان الذي يحتاج إلى وجوده فيه، وليس في المكان الذي يريده هو. وبناءً عليه تصبح مسألة العمل في مختلف المناطق الريفية، وفي مختلف محافظات الجمهورية مسألة ضرورية لا يفرضها الواجب الوطني والإنساني فحسب، بل أيضاً تفرضها الظروف التي تمرّ بها البلاد". وأشرت "إلى أنه يصبح من غير المجدي أن يتخرج في العام الواحد مئات من المهندسين الزراعيين والأطباء وغيرهم للعمل في مدينة عدن فقط، والدليل على ذلك وجود ما يقارب من مئة

1- وخلال الخطة الخمسية الثانية المعدلة 1981 - 1985م، حددنا حاجاتنا من الأطر بنحو (4107) من المهن المتخصصة الجامعية، و(4226) متخرجاً من المستوى الجامعي وفقاً لاحتياجات البلد من الأطر العلمية المتخصصة. وتبدو هذه الأرقام متواضعة الآن، لكنها كانت مهمة في ذلك التاريخ، والعبرة ليست بالكمّ، بل بالكيف.

طبيب في مستشفى الجمهورية التعليمي وغيره، في الوقت الذي تفتقر فيه بعض المستشفيات في المناطق الريفية والمحافظات الأخرى إلى طبيب واحد، وكذلك الحال بالنسبة إلى المتخرجين من كلية الزراعة. ففي الوقت الذي نجد فيه أعداداً كبيرة من المتخرجين في مختلف المرافق بمدينة عدن، وفي معمل أبحاث الكود، لا نجد سوى أعداد ضئيلة في مختلف مزارع الدولة والتعاونيات الزراعية من هؤلاء المتخرجين، وهكذا الحال بالنسبة إلى بقية المتخرجين". وعلى هذا الأساس توجهنا إلى كل محافظة لكي ترسل طلباً بحاجتها من هؤلاء المختصين للعمل في مختلف مناطق الجمهورية. وأوعزنا إلى مختلف الوزارات ومؤسسات الدولة التعاون مع مختلف كليات جامعة عدن لتقديم كل التسهيلات الممكنة من أجل إعداد البحوث العلمية، وأوصينا قيادة الجامعة بالاهتمام بكل الدراسات والبحوث التي تقدم خلال الندوات العلمية والأكاديمية لدى طلبتنا وطالباتنا. وأبدينا استعداد الحزب والدولة لتقديم كل الإمكانات والتسهيلات لإنجاح هذه المسألة، بما يمكن من الاستفادة من هذه الدروس والبحوث في تطور المجتمع.

وقبل تأسيس جامعة عدن عام **1975**م وبعده، أرسلنا الآلاف من الطلاب للدراسة في الدول الشقيقة والصديقة، من المدنيين والعسكريين، وفي المقدمة الاتحاد السوفييتي الذي تأهل فيه أكثر من **17** ألفاً من ذوي مختلف الاختصاصات العلمية والعسكرية والفنية. أما الدول الغربية، فلم تقدم لنا أي دعم أو منح دراسية في بلدانها، وحتى قبل استقلال الجنوب كان عدد المتخرجين من هذه الدول يُعَدّون على الأصابع. وكان الاتحاد السوفييتي والدول الشرقية تقدم تسهيلات كبيرة للدول الفقيرة وللشعوب التي كانت تناضل من أجل الاستقلال، ويُعفون الطلاب القادمين من الدول العربية وحركات التحرر من بعض الشروط الواجب توافرها في الطالب الملتحق بمؤسساتهم العلمية والعسكرية، حيث تخرج الكثير من القيادات من الأكاديميات العسكرية، وحُملت شهادات عليا دون مؤهلات علمية أولية للحصول عليها.

معركة محو الأمية

على الرغم من التقدم النسبي الذي أحرزه التعليم العام في اليمن الديمقراطية منذ الاستقلال، فإن عدداً كبيراً من كبار السن والنساء والشباب كانوا لا يزالون أميين أو يتسربون إلى مواقع الأمية، ما كان يؤثر في جهود التنمية، وكانت هذه المسألة تؤرقنا كثيراً، لأنها تترك آثاراً سلبية على الأفراد

وعلى الشعب وعلى مسيرة التنمية، وقد بذلت الحكومة جهوداً عديدة لوضع السياسات والخطط والبرامج والحملات للقضاء على الأمية واستئصال شأفتها.



حفل ختام الحملة الشاملة لمحو الأمية
التي شارك فيه المدير العام لليونسكو أحمد مختار أمبو

في منتصف عام 1984م عاشت اليمن الديمقراطية في أجواء الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية. ومنذ بداية الاستقلال، قمنا بعدة محاولات لمحو الأمية لم يكتب لها النجاح، نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، فضلاً عن أسباب أخرى. كانت قضية الأمية واحدة من المسائل الأساسية التي واجهت الثورة في اليمن الديمقراطية.

خطة واقعية

ارتكزت خطتنا لمحو الأمية على تذليل الصعوبات التي حالت دون إنجاز هذا الهدف النبيل، وكلفنا خبراءنا التربويين والاجتماعيين وضع خطة واقعية للقيام بذلك. عندما انتهوا منها وضعنا كل الإمكانات المتاحة الكفيلة بإنجاح الحملة. كنا منجذبين نحو تحقيق ذلك الهدف، فقد كان برنامج محو الأمية وسيلة للدفع بعجلة التنمية وتحقيق المساواة بين المواطنين في تلقّي العلم، ولو في حدوده الدنيا.

وكان على السلطة التي ورثت كل ذلك أن تظهر اهتماماً باجتثاث هذه الآفة الخطيرة إذا كانت تريد حقاً بناء وطن جديد يكون الإنسان فيه حراً من كل القيود. ولم تُعطِ صراعات السلطة التي تفجرت عقب الاستقلال مباشرة الحكومة الأولى بعد الاستقلال الفرصة للالتفات إلى قضية محو الأمية والقضايا الحيوية. وعلى سبيل المثال، إن أول محاولة لإجراء الإحصاء السكاني لم تجرِ إلا في عام **1973**م، وكنتُ حينها رئيساً للوزراء، عقب ثلاث حكومات سابقة. وفي ديسمبر من العام ذاته، صدر قانون رسمي "بالتعليم الإجباري ومحو الأمية "، وقد نصّ على إلزام جميع المواطنين ما بين سنّ الثانية عشرة إلى سنّ الخامسة والأربعين بالالتحاق بصفوف محو الأمية.



وفي نوع من التشجيع، نصّ القانون على أنه "لا يمكن ترقية أي عامل أُمّي أو إعطاؤه علاوة إلا بعد حصوله على شهادة التحرر من الأمية". وقد تعثر تنفيذ القانون، ولم نستطع تحقيق الأهداف الواردة فيه، رغم أننا كنا عازمين على ذلك. وكانت أحلامنا دائماً أكبر من الواقع الصعب. فقد كانت المشاكل لا تُحصى، والإمكانات محدودة، وهي أقلّ من طموحاتنا أو من مقاصدنا الحسنة.

كان الإحصاء السكاني الأول قد مكّننا من التعرف إلى نواحٍ عديدة في وضع المواطنين الاجتماعي، ومنها مستوى الأمية ونسبتها بين السكان. وجاء في نتيجة الإحصاء أن أعداد الأُمّيين بين الفئات العمرية من فئة عشر سنوات وفوق يبلغون (**750**) ألف أُمّي وأُمّية. لكن ذلك لم يكن

الرقم الفعلي، إذ لم يتمكن التعداد والإحصاء السكاني من الوصول إلى المناطق الجبلية النائية، ولا إلى البدو الرُّحَّل في الصحراء، وكذلك لم يشمل المغتربين والمهاجرين وسواهم.

وعلى أساس هذا الإحصاء، بدأنا عملية محو الأمية ابتداءً من عام 1973م، لكن خطواتها تعثرت لأسباب عديدة، لعل من أهمها أن اليمن الديمقراطية كانت تواجه مشكلات سياسية وتنموية كثيرة، لكنها ظلت هاجساً يؤرقنا في القيادة، ولم تكن هذه الأهمية اقتصادية أو تنموية فحسب، بل أيضاً حضارية وإنسانية.

قانون جديد لمحو الأمية

أقررنا في أكتوبر عام 1980م "قانون محو الأمية وتعليم الكبار"، وقد تضمن مزيداً من الحوافز المشجعة للمتحررين من الأُمية، منها أفضلية مواصلة الدراسة في الداخل والخارج، والحصول على الدورات التدريبية، وأفضلية التوظيف، واعتبار ساعات الدراسة من ساعات العمل الرسمي، على أن يُراعى التنسيق بين مواعيد العمل وأوقات الدراسة. "وألزم القانون المرافق المختلفة بإنجاز مهمة تصفية الأمية بين صفوف عمالها الأميين خلال ثلاث سنوات من بدء العمل به، ومنح كل عامل اجتاز امتحان التحرر من الأمية بنجاح ونال شهادة التحرر من الأمية علاوة تضاف إلى راتبه، ومنح القائمين على التدريس في صفوف محو الأمية وتعليم الكبار والإشراف والتوجيه علاوات شهرية مقطوعة".

تجربة نوعية

كانت تجربتنا في محو الأمية، وتحديداً الحملة الشاملة، أول تجربة من نوعها في الوطن العربي.

وقد استفدنا في تخطيطنا للحملة من تجارب الشعوب الأخرى التي سبقتنا إليها. لكن العامل الحاسم في إنجاحها، كان الأُميّين أنفسهم، الذين كانوا يتعطشون للعلم، لتعلّم القراءة والكتابة. وكان يبدو لي منذ الوهلة الأولى أن الحملة ستضيف إلينا الكثير من القدرات. وتنفتح بالتالي آفاق جديدة أمام مواطني بلدنا، فلم يكن ملائماً لنا أن نظل نلعن الظلام دون أن نشعل شمعة.



لفتاة من سقطرى أثناء الحملة



في عام 1985م أعلنت اليونسكو أن التعليم في عدن هو الافضل بالجزيرة العربية



جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

اللجنة العليا للحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار

شهادة تقديرية

نقدر باعتزاز الجهود والفعاليات التي أسهم بها

ادارة المكتب التنفيذي

من محافظة شبوه مشاركة في تنفيذ النشاطات الاشرافية السياسية للحملة الوطنية الشاملة لاستكمال تصفية الأمية وتأسيس نظام تعليم الكبار في بلادنا.

وبناءاً على ذلك، تقرر منحها ميدالية الحملة.

صادر في ١٦ يناير ١٩٨٥م

علي ناصر محمد

نموذج من الشهادات التقديرية التي مُنحت لمحافظة شبوة وغيرها من المحافظات

حصلنا على النتائج المتوخاة من الحملة، وأعطانا ذلك بداية جديدة لفهم كيفية قهر المستحيل. ولا شك في أنه كان مفخرة لبلادنا، لأن هذه العملية كانت صعبة جداً، وربما في ظروف كظروفنا كانت مستحيلة. وكانت هذه هي الفرصة المناسبة لإظهار قدرة بلد صغير محدود الإمكانات، كاليمن الديمقراطية، مصنف في وثائق الأمم المتحدة ضمن البلدان الأقل نمواً في

العالم، على تحقيق إنجاز لم تستطع دول أكثر ثراءً وإمكانات مادية أن تحققه، وأعتقد أن التجربة التي خضناها بنجاح وبأقل الإمكانات المادية جديرة بأن يُستفاد منها في أقطار الوطن العربي. وفي اعتقادي أن الدول العربية، برغم اختلاف أنظمتها وتوجهاتها السياسية والاجتماعية، تستطيع أن تتعاون في برنامج حضاري مشترك من هذا النوع. فلا يُعقَل أن نبلغ حضارة القرن الواحد والعشرين وإنساننا العربي يعاني هذا الداء الخبيث. ولا أستطيع تصور تقدم ملموس، أو إنجاز مهمات التنمية، أو الاستفادة من منجزات العلم والتكنولوجيا في وقت يعجز فيه قطاع واسع من أبناء امتنا العربية عن الاستفادة من هذه المنجزات الحضارية الحديثة. كذلك لا يمكن الحديث عن ثقافة وطنية أو ثقافة قومية مؤثرة، بينما من يفترض أن يتلقى هذه الثقافة عاجز عن قراءتها واستيعابها. لذلك، لا بد من حلّ هذه الإشكالية، بل هذا التحدي الحضاري الكبير.

البيت الذي لا يُبنى على الصخر!

يعجبني قول للدكتور محمد جابر الأنصاري، أستاذ ورئيس قسم الدراسات الإسلامية في جامعة البحرين، يقول فيه إن البيت الذي يُبنى على أرضية لا يدرك صاحبه طبيعتها ينهار، لأن طبيعة الأرض لم تدرس علمياً بالشكل المطلوب. ويعتقد الدكتور الأنصاري، ومعه كل الحق، أن الكوارث العربية تتكرر لأننا نبني تصوراتنا السياسية والفكرية دون إدراك علمي حقيقي للقاعدة العربية المجتمعية التي ننطلق منها والتي تفرز مختلف النظم السياسية والفكرية.

وعشت أردد هذا المعنى نفسه تقريباً حتى قبل أن أطلع عليه في أحاديثي وفي لقاءاتي وفي لهجات الخطاب السياسي أو الحوار مع جماهير الشعب وقياداته الوطنية. وبادرت إلى العمل به عسى أن تتبدل اللوحة أو الصورة القديمة، إلى المنظر البنائي القائم على أسس سليمة ومتينة.

الفصل الثاني عشر

الموقف من الإصلاحات

بعد عودتي من زيارة قمت بها للاتحاد السوفييتي وكوريا الديمقراطية ومنغوليا في أكتوبر 1984م، كانت اليمن الديمقراطية تعيش ذروة لحظة انتقالية في تاريخها، يمكن أن تؤثر في مسار مستقبلها. ويمكنني أن أسميها لحظة مدّ حقيقي في السياسة الواقعية التي اتبعناها منذ عام 1980 والتي سمّاها الوزير سالم صالح محمد "الفترة الذهبية"، بينما كان بعض العناصر المتطرفين يرونها تراجعاً عن النهج "الأممي" وإخراجاً للنظام في عدن من الدائرة الحمراء إلى الدائرة العربية، في الوقت الذي كان فيه الشعب يرحب بهذه السياسة ويمنحها مساندته. وفي مثل هذه اللحظات ظهرت المقاصد الحقيقية لبعض الرفاق المتشددين في الطرف الآخر، إذ استغلوا حالة الانفراج والديمقراطية التي أُشيعت في الحزب وفي المجتمع، فشنوا حرباً شعواء على هذه السياسة الواقعية وإنجازاتها للحفاظ على وضعهم بحكم مواقعهم القديمة في الحزب والسلطة. تريبتيزول 25

فندق عدن قلعة رأسمالية!

وفي ذروة تطرفهم وقفوا ضد كل المظاهر الحضارية والمدنية التي أفرزتها هذه السياسة، وخاصة تطور مدينة عدن وتجديد بنيتها التحتية وإقامة الأحياء السكنية الجديدة، وأخذوا يقفون ضد التحديث والعمران. وعلى سبيل المثال، فإن بناء "فندق عدن" لحلّ مشكلة الإيواء الفندقي في العاصمة استثار حفيظتهم ومعارضتهم الشديدة، وصوروه في دعايتهم المضادة بأننا نبني قلعة

للرأسمالية وخنجراً في قلب التجربة الاشتراكية والاقتصاد الوطني، وهو أول فندق يُبنى منذ 1967م بتمويل محلي وقرض فرنسي من طريق الحزب الشيوعي اللبناني والفرنسي(1). وفيما بعد اعترف أحد رموزهم (الأستاذ صالح السييلي) في محاضرة أمام الطلاب في موسكو بعد أحداث يناير 1986م بأننا "استخدمنا ذلك سلاحاً ضد علي ناصر"، كما استخدموا إقامة مشروع "ساحة الشهداء الترفيهية" في أبين التي بُنيت بمبادرة الجماهير لذات الأهداف التكتيكية، منكرين حق الشعب في الاستمتاع والراحة.

تطوير العاصمة "برجزة"

ونحن بصدد تحسين أوضاع العاصمة، أقررنا مشروعاً لإقامة "مجاري عدن الكبرى" وتطويرها، وبدأناه بمجاري مدينة الشعب. وكانت شبكة المجاري القديمة التي لم تشهد أية تحسينات منذ رحيل الإنكليز في عام 1967م تنفجر باستمرار وتغرق المدينة بالمياه الملوثة والروائح الكريهة. ولكنهم وقفوا ضد هذا المشروع، واعتبروه مشروعاً ليس له أولوية، وفعلوا الشيء ذاته عندما انتقدوا مشروع إنارة طرقات العاصمة وشوارعها، معتبرين كل ذلك من مظاهر الحياة البرجوازية. واعتبروا أيضاً أن توافر السلع الضرورية والاستقرار التمويني عبر بناء المجمعات التسوقية في المعلا وخورمكسر والشيخ عثمان نمط استهلاكي خليجي!!

إلا أن التطرف الكوميدي يكمن في ما يتصل بالموقف من بناء نوافير المياه الصغيرة وإقامتها في مختلف ساحات المدينة، إذ أنشأت بلدية العاصمة عدة نوافير في عدد من الساحات ضمن مشروعها الشامل لتحسين العاصمة. ولم يكن الهدف جمالياً فحسب، بل أيضاً تلطيفاً لأجواء الحرارة التي ترتفع في الصيف إلى نحو 40 درجة مئوية. لكنهم شنوا حملة على "النوافير" ضمن حلقات هجومهم على كل ما هو جديد، وراحوا يقولون بلا تبصّر إننا نبدد المياه في الوقت الذي لا يجد فيه سكان الريف ماءً للشرب. وكان هذا يعني جهلاً كاملاً لكيفية عمل "النوافير"، فلم يكونوا يعلمون مثلاً أن المياه تمرّ بدورة مستمرة، وأن المياه المستخدمة في النافورة تظل هي ذاتها. وكان يحلو لأحدهم خلال الاجتماعات أن يثير قضية "النوافير" ويردد باستمرار أننا نبدد المياه في الوقت الذي لا يجد فيه سكان الريف ماءً للشرب، وعلّق صالح مصلح ساخراً: "إن هذه الماء عبارة عن تنيكة (تنكة) تطلع وتنزل"، وتم الرد عليه: "لكنها عندما تطلع وتنزل تتبخر".

---

1 - وصمّمه الأستاذ رهيف فياض، رئيس اتحاد المعماريين العرب.

الدورة 14 للجنة المركزية

في وسط هذه الأجواء، كان علينا أن نعقد الدورة "الرابعة عشرة " للجنة المركزية، وتأتي أهميتها في كونها الدورة التحضيرية للمؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني.

استغرقت الدورة أسبوعاً كاملاً، وكانت واحدة من أطول الدورات وأهمها، وقد بدأت يوم 3 فبراير، ولم تنتهِ إلا في الحادي عشر من الشهر نفسه 1985م. وكانت مسرحاً حقيقياً للصراع السياسي الدائر على مدى السنوات الخمس الماضية، وربما قبلها بكثير.

كان البلد – كما قلت – يقف على عتبة ذروة تاريخية مهمة، ووصلت الأمور إلى درجة عالية من التناقض والتضارب والتعارض بين اتجاهين في الحزب: اتجاه واقعي، واتجاه مغامر يضع مصالحه الأنانية فوق كل الاعتبارات، ويواصل الهجوم على السياسة الواقعية، في محاولة مستميتة من جانبه، بهدف الاستئثار بكامل السلطة، مستخدماً كل الوسائل غير المشروعة، ما دامت الغاية هي السلطة. وكان الشعب الذي عانى طويلاً من عدم الاستقرار، قد ضاق بتلك السياسة، وقد كانوا يشعرون بأن الشعب ليس معهم، ولذلك لم يتورع بعضهم عن القول إنني أحرّض الشعب على الحزب.

أتذكر أننا عدلنا شعار الحزب القديم من "لا صوت يعلو فوق صوت الحزب" بإضافة عبارة "إلَّا صوت الشعب"، ومع الأسف فإن الهوّة كانت عميقة بيننا، وانطلقت أصوات وهتافات من البعض ضد الإصلاحات التي نجريها بهمّة عالية مرددين: "ثورة... ثورة... لا إصلاح".

واتسع تعارض مواقفهم مع قناعات الجماهير وإرادتها، وبدأت تفوح "رائحة المؤامرة المحبوكة الأطراف"، ولم تنطلِ الشعارات البراقة التي تستروا طويلاً خلفها على الناس الذين كانوا ينشدون الخبز والسكن والعمل والأمن والاستقرار. وهذا ما حدث في تجربة العديد من الثورات، وهذا ما كان يحصل عندنا أيضاً في اليمن الديمقراطية.

ولكننا مضينا في السياسة التي اعتبرناها واقعية بعد أن أيقنّا أن جماهير الشعب تدعمها بلا حدود. وبلغ تمسك الجماهير بها إلى حد الوقوف ضد العناصر المناوئين في السلطات العليا. وكان هذا انتصاراً لسياسة الانفتاح والاعتدال، فقد بلغ تأييد الشعب لهذه السياسة حداً جعلنا نمضي بها إلى أعلى مستوى نستطيعه، ونواجه دوامة الصراعات المفتعلة. وبفضل هذه السياسة الواقعية وقفت معظم جماهير الشعب إلى جانب هذا النهج.

أخذوا يغمزون من كل ما نقوم بعمله ونحاول تحقيقه، حتى وصل بهم الأمر إلى اعتبار محاولتنا استخراج النفط بواسطة الشركات الغربية كشركة "أجيب" الإيطالية انحيازاً ضد الاشتراكية، وشراء طائرات البوينغ **737** صفقة مع الإمبريالية، وعلينا شراء طيارات **TU 154** السوفياتية[1].

واعتبروا الانفتاح في مجال الزراعة والصناعة والتجارة الذي لا يتعارض مع برنامج الحزب الاشتراكي اليمني انحيازاً للبرجوازية، وتوفير الثلاجات والتلفزيونات الملونة اعتبروها اتجاهاً خاطئاً، ولم يسلم من نقدهم ما سمَّوه التخلي عن ثورة عمان، حيث كانوا يطالبون بها تحت شعار "من عدن للبحرين شعب واحد لا شعبين".

كانت الاختلافات جوهرية، والصراع يتفاقم نظراً لتذرعهم بالأيديولوجيات القديمة وتخندقهم حينها في محاولة لإيقاف الإصلاحات، غير أن التاريخ أدانهم وأظهر بوضوح أن كل ذلك الصراخ والزعيق، وصولاً إلى المواجهات العسكرية لم يكن إلا محاولة للاستيلاء على السلطة. إذ إنه بعد ثلاثين عاماً على تلك الأحداث وتلك الهتافات والشعارات المتطرفة، أصبحوا يرفعون شعارات تهتف بحياة حكام السعودية، ورفعوا صوراً للملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود والشيخ خليفة بن زايد آل نهيان على منصة الاحتفالات، بينما غابت عن المنصة صورة أول شهيد للثورة، راجح بن غالب لبوزة، وشهداء الثورة المسلحة وقادتها، ما دعا الكاتب السعودي جمال خاشقجي المقرَّب من صانعي القرار في السعودية حينها إلى التهكم ساخراً بتغريده على تويتر، قائلاً: "أيها التاريخ ماذا تفعل؟ في نفس الساحة وقف سالمين، عبد الفتاح إسماعيل، بل حتى جورج حبش يهددون ويتوعدون السعودية".



وعلّق الصحافي صلاح السقلدي في موقعه، ساخراً عندما شاهد هذه الأعلام والشعارات والصور: "اعتقدت أن ثورة أكتوبر **1963**م بدأت من الإمارات؟".

1 - كان الفنيين يرون شراء الطائرات السوفياتية غير مجدي لأن قطع غيارها غير متوفر في اليمن والمنطقة بينما توجد ورشة صيانة للبوينغ في اليمن والمنطقة. ثانياً فإن استهلاك الوقود أكثر بـ 20% من استهلاك طائرات البوينغ. وثالثا فإن طاقم الطائرة 5 والبوينغ 2. ولهذا اعتمدنا رأي الفنيين وليس السياسيين حتى لا نعرض الشركة للخسارة.

الفصل الثالث عشر

مقومات التجديد السياسي واستشراف احتمالات المستقبل

ورقة العمل

كان الشعب يستعد للمؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني، وكنا ننظر إلى المؤتمر باعتباره إسهاماً في السياسة الواقعية المنتهجة خلال السنوات الخمس الأخيرة 1980 – 1985م، ما يدعم الاستقرار والأمن. وكان الجناح المناوئ لها يواصل ضغوطه من أجل الحصول على مزيد من التنازلات في محاولة الاستحواذ على السلطة، بينما كنا ننظر إلى المؤتمر كمحطة واقعية لمراجعة حصيلة التجربة الماضية والانطلاق صوب المستقبل.

ولكي نضع حداً للجدل الدائر حول السياسة الواقعية التي اتبعناها، تقدمنا بـ "ورقة عمل" اشتهرت فيما بعد بهذه التسمية، لكن عنوانها الأصلي كان "الاتجاهات والقضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية للتحضير للمؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني". وقد كانت "ورقة العمل" برنامج عمل للمرحلة التالية، وواحدة من أهم الوثائق التي أُعدت في ذلك الوقت حول تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية ومسارها المستقبلي. وقد أردنا أن تكون إسهاماً لا غنى عنه في بلورة توجهات النظام السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي شتى مجالات الحياة.

وحتى هذه اللحظة، يحيّرني أمر ردود الفعل "الهستيرية" من جانب أولئك الذين عارضوها على طول الخط، دون أن يتوقفوا عندها، أو دون أن يتبصروا في ما حملته من مضامين لبناء صرح

وطن يجمع بين العدل الاجتماعي والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي. لكننا كنا نعرف جيداً لماذا اعتبروها "نذير سوء" لهم، ومن ثَمَّ كان طبيعياً أن يعارضوها ويقاوموها بقوة، انتظاراً لليوم الذي يستطيعون فيه الحيلولة بيننا وبين تلك المضامين الديمقراطية والإنسانية التي حملتها "ورقة العمل" والتي كانت جزءاً من السياسة الواقعية طوال السنوات الخمس، والتي يتطلع الشعب إلى مزيد منها، وقد كان.

كنا ندرك بوضوح أن ردود أفعالهم تلك كانت تعبيراً مكثفاً عن النشاط الذي مارسه خصوم هذه "السياسة"، وهم غلاة المتشددين، وفي أعلى مراكز السلطة، وهم الذين قاوموا بشراسة كل مظاهر الإصلاحات التي نفذناها داخل النظام حتى تاريخ إعداد الوثيقة في فبراير 1985م.

باختصار، مع كل ما سمعناه ورأيناه هناك في تلك الأيام، فإن الانطباع الذي خرجنا به، أنهم كانوا يخشون المكاشفة، ولا يستطيعون المحاججة، وفي النهاية أيضاً تمنوا أن يتعثر سير التحضيرات للمؤتمر العام الثالث، وعملوا بكل ما أوتوا لعرقلة انعقاده في موعده المحدد حتى اللحظة الأخيرة. وقد فوجئوا بورقة العمل. ففي غمرة تلك الحرب الضروس التي بقيت تحلّق بأجنحتها السوداء في سماء الوطن، جاءت الورقة بمثابة الأمل الذي يبدد أحلام أولئك الذين يريدون تقويض الإنجازات التي تحققت في سنواتها الذهبية، كما سُمِّيت فيما بعد. غير أن الذي حدث، أنهم ما إن رأوا "الورقة" تنزل على الجماهير، حتى شنّوا حملة شعواء عليها، شنّوها في كل مكان. حتى إنني أذكر إحدى النوادر التي ترددت في تلك الأيام حول الموضوع. فقد شبّ حريق في أحد جبال عدن، وعندما تساءل المواطنون عن سبب الحريق، قيل إن "علي عنتر" أحرق ورقة العمل. ولعل في هذا تعبيراً عن كراهيتهم للورقة وما حملته من مضامين لم يكونوا يرضون عنها، وبالمقابل فقد برزت آراء ناضجة من بعض القيادات التي قرأت (ورقة العمل) بإمعان، وباركت الأفكار التي تضمنتها.

الشعب يرحب

غير أن استقبال الشعب لورقة العمل كان مختلفاً تماماً. فقد تلقفها المواطنون بترحاب وتقدير تامين، وأخذوا يعقدون المؤتمرات والجلسات لمناقشتها في كل مكان. وراحوا يدافعون عنها في نوع من تأكيد التقدير والقبول. ومع ذلك، فإن الموقف الجماهيري المؤيد للورقة وما تضمنته، لم يغير من شراسة الحملة المناهضة لها. فقد استمرت إلى ما لا نهاية، وبلغت "الحملة الثورية"

الفارغة من أي مضمون حداً لم تبلغه حتى في أكثر الأحزاب اليسارية تطرفاً. ولا أريد أن أظهر الأمر وكأن ورقة العمل هي ورقتي، فقد بذلت مع عدد من القيادات، وأيضاً مع الجنود المجهولين جهوداً كبيرة في إعدادها. من جهتنا، اخترنا أن نخوض بها معركة على أساس مضمون العملية السياسية الواقعية التي نخوضها حتى لا تتعرض للتعطيل، وكان هذا الموقف يستند إلى تجربة طويلة في قيادة الحكومة والدولة والحزب، وعلى أساس معرفتنا بواقع بلادنا ومتطلبات شعبنا الحقيقية، بعيداً عن الأوهام والأحلام التي تشطّ عن الواقع الصعب، على عكس أولئك الرفاق الذين كانوا ينطلقون من أفكار متطرفة لا تفتح المجال لأيّ نجاحات على صعيد الواقع. وكان هدفنا أن نضع بين يدي الشعب وثيقة دقيقة وجادة تقول بالمختصر المفيد إن واقعنا الراهن صعب جداً. لكن هناك البديل الممكن الذي سيخرجنا من مأزقنا الصعب، وهذه هي احتمالات المستقبل. وهذا شيء جيد، بكل تأكيد، إذا قارنّاه بالوضع الذي كان قائماً قبل انطلاق تلك السياسة.

مقومات التجديد السياسي

في الواقع، أعدنا عشرات المرات قراءة "ورقة العمل"، وقرأنا أيضاً العديد من وثائقنا السياسية السابقة. وأشرفت على الورقة بنفسي، وراجعتها مراجعة دقيقة، وناقشتها فقرة فقرة، وهي كانت لا تزال مسوَّدة عندما تفرغت لمراجعتها في مدينة الضالع بعيداً عن أجواء العاصمة عدن.

أشك في ما كانوا يقولونه من أن الورقة سينتج منها وضع خطير جداً على التجربة، كما زعموا، لأنهم في الأخير قبلوا بها بعد أن توصلنا معهم إلى اتفاق على شكل الهيئات القيادية والمندوبين الحزبيين إلى "المؤتمر العام الثالث". فقد اتضح في الأخير أن هذا ما يسعون خلفه، ولا تهمهم احتمالات المستقبل. لهذا، لم تكن معارضة "ورقة العمل" جدية إلا بقدر ما تحقق من أهداف "تكتيكية". فإمكانية الموافقة عليها واردة ما دام ذلك لا يضرّ باستمرار بقائهم في مواقعهم في أعلى الهيئات. وقطعاً، لم نكن نقصد إزاحة أحد من مكانه، حفاظاً على التوازن والتوافق السياسي وتعزيز الوحدة الوطنية.

شقّت "ورقة العمل" طريقها إلى الناس، برغم تلك التعقيدات التي أوجدها الطرف الآخر. وأستطيع القول إن الحماسة التي أبدتها الجماهير للورقة والاتجاهات التي تضمنتها، تعود بدرجة أساسية إلى أنها حملت مقومات التجديد السياسي ومفهوماً جديداً للممارسة العملية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية. وهذه الممارسة لحقت بها دائماً أخطاء كان لا بد من التعرض لها

وتصويبها، وهذا ما كنا نبحث عنه ونحتاج اليه فعلاً، بعد أن كانت الأولوية تعطى للتنظير على حساب الواقع. ولهذا، فإن الشعب كان أول من أدرك الإيجابيات الكبيرة لتلك السياسة الواقعية، وكان أول من أدرك جدية الأفكار والمضامين المطروحة في "ورقة العمل" وجديتها. كذلك شجعت الأشقاء من الأحزاب والمنظمات الثورية العربية والأصدقاء على فهم الجوهر الحقيقي لتجربتنا، بعد أن كانت لا تلقى إلا الإشادة العابرة. وجاءت ردود أفعالهم إيجابية، وقد فهموا وقدّروا جيداً الأهمية التاريخية لورقة العمل.

ونشرت بعض الصحف في يونيو **1985**م "ورقة العمل"، وإلى جانبها العديد من المداخلات على الورقة لعدد من السياسيين والمفكرين العرب. وقد أشاد بعض قادة الأحزاب بأهمية الورقة النظرية والعملية كوثيقة حزبية وشعبية مهمة على طريق التحضيرات للمؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني. ودلّ ما كتبوه على أن البعض عندنا لم يحسن قراءة ورقة العمل، ولا ملاحقة التحولات وتحديث الثوابت في النهج السياسي للتجربة، والمتغيرات العميقة في السياسة الدولية مثلما كنا نراها في وقت مبكر من الانعطاف الحاد في سياسة الاتحاد السوفييتي قبل انهياره فيما بعد. وفي هذا السياق تحضرني واقعة رواها لي أحد الطلبة الدارسين في معهد العلوم الاجتماعية في موسكو عن أحد المحاضرين الروس في المعهد. فعلى أثر مناقشة ورقة العمل مع "القاعدة اليمنية"، أبدى إعجابه بالرؤية النظرية والعملية للورقة. لكن بعض "الأغرار" الذين لم يفهموا الوثيقة أرادوا أن يثبتوا له عكس ما كان يراه المحاضر، معبّرين عن عدم رضاهم عنها، فما كان من المحاضر الذي ضاق صبره إلا أن قال لهم بالعربية:

" يبدو أن المعارضين لورقة العمل لا زالت ميولهم صينية متطرفة".

وإشارة المحاضر الروسي واضحة جداً، فقد أراد أن يقول لهم بوضوح إنهم ما زالوا يعيشون زمن "الثورة الثقافية" في الصين التي ثارت عليها الصين الشعبية نفسها بعد وفاة "ماو تسي تونغ"، حيث تمردت على تعاليمه، بينما كان لا يزال عندنا من بلغت أفكاره حدّ التحجر.

وأذكر أن "الورقة" كانت محور نقاشات فكرية كثيرة، دار بعضها في سكرتارية اللجنة المركزية، وفي المنظمات الحزبية، وفي الصحافة، وفي أوساط المثقفين ومختلف شرائح المجتمع. وشكلت قاعدة اللقاء الأخيرة لمختلف وجهات النظر على طريق الإعداد للمؤتمر.

مضامين ورقة العمل

ركزت "الورقة" على الأهمية الخاصة لوحدة الحزب ودوره القيادي في المجتمع، وحذرت من خطر التفتّت والانقسام الذي كان يتعرض له ويهدد وحدته ودوره. ولعل هذه المسألة المهمة والخطيرة من أكثر الأمور التي استثارت "الرفاق" في الطرف الآخر، أي إصرار الوثيقة على الأهمية القصوى لوحدة الحزب، والتنبيه على خطر التفتت، وهو ما لوحظ ظهوره في صفوف القيادة من ظواهر لخلق مراكز قوى لا تنتمي إلى فكر الحزب وتشكل خطراً على وحدته الفكرية والتنظيمية والسياسية، وبالتالي على التجربة والنضال.

فضلاً عن ذلك، تحدثت الورقة آنذاك عن بناء نموذج جديد لنظام اجتماعي يسترشد بالواقع اليمني، بعيداً عن استنساخ تجارب الآخرين التي لا تشبه مجتمعاتهم مجتمعنا اليمني، الأمر الذي يمثل جوهر التحدي لحزبنا وشعبنا يمنياً وعربياً، تعزيزاً لنضالنا من أجل وحدة شعبنا اليمني على أسس سلمية وديمقراطية، وتعميقاً لعلاقتنا مع قوى التحرر والتقدم في حركة التحرر الوطني العربية، وقوى السلم والاشتراكية في العالم.

لم يكن هذا الكلام دعوة إلى التخلي عن التوجه الفكري والسياسي للنظام أو للتوجه نحو خيار آخر مغاير، بل إن "الوثيقة" تضمنت تحليلاً مكثفاً لوضع اليمن الديمقراطية. ودعوة صادقة لمواصلة الكفاح من أجل خلق ظروف أفضل لنجاح العملية الثورية في اليمن الديمقراطية.

تقول الورقة: "إن تحليل المستوى الراهن لتطور الحزب والمجتمع يحدد بشكل ملموس الحاجة لأساليب جديدة أكثر غنىً وتنوعاً للتحضير لمؤتمر الحزب، حيث ينبغي لعملية التحضير أن تكون عاملاً أساسياً لتمتين وحدة الحزب الكفاحية فكرياً وسياسياً وتنظيمياً، ولتعزيز دوره القيادي في العملية الثورية الجارية في بلادنا".

ما أوردته (الورقة)، فيه دحض لكل الاتهامات التي وجهت الى النهج الذي اتبعناه وإلى الورقة بتدمير أسس التجربة والثورة. وهذا هو الخطأ الذي وقعوا فيه، إذ كانوا يفصلون بين النظرية والتطبيق، ويهملون الممارسة كمحرك للمعرفة. واعترفت صحيفة "الأمل" قائلةً: "إن ورقة العمل استهدفت إثارة حوار موضوعي داخل الحزب حول قضايا رئيسة تهمّ تطور العملية الثورية وتهمّ المجتمع بأسره"، وأستطيع أن أؤكد أنه في ضوء ذاك الزخم الجماهيري الواسع الذي شهدته مرافق

العمل والإنتاج والمنظمات الحزبية في طول البلاد وعرضها من مناقشة عميقة وواسعة لورقة العمل، أن الجماهير عبّرت بذلك علناً عن التفافها حول الحزب وتأييدها لسياسته.

أرادت الورقة باختصار أن يتزود الحزب بالمعرفة المستندة إلى النضال اليومي والتجربة الحيّة في الواقع ومع الجماهير. وفتح الباب أمام التطوير الدائم والبحث المستمر عن الحقيقة. كنا نريد للحزب أن يمارس السياسة باعتبارها فنّ الممكن لا جموح الأحلام الجميلة.

لكن في آخر المطاف، "ورقة العمل" أقرت، باعتبارها ورقة "الاتجاهات والقضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية للتحضير للمؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني"، وأصبحت الآن ورقة رسمية يتبناها الحزب والمجتمع. وأتذكر الآن أن ذلك لم يكن بالأمر السهل. فأنا أستعرض هذه الذكريات كجزء من تاريخ الصراع على السلطة والنظام الذي سقط بكل قياداته بسبب الحماقات والمزايدات والعقليات التي مالت إلى التآمر.

حكومة جديدة برئاسة صالح مصلح!

وجاءت الدورة "الرابعة عشرة" للجنة المركزية، وطرحت قضية إحداث تغيير في رئاسة الحكومة وتشكيل وزارة جديدة. ومنذ سنوات، كان كثيرون يسعون وراء هذا المنصب المهم. وكان البعض يرى فيه فرصة للقفز الى الأمام، ولا يرى ما وراء بريقه من مهمات صعبة ومعقدة كتعقيد الواقع نفسه. وكانت هذه فرصتهم المناسبة ليصبحوا نجوماً، وكل منهم يتحين اللحظة المناسبة ليكون هو رئيس الوزراء. كنت حتى ذلك الوقت أجمع بين المناصب الثلاثة الأهم في الحزب والدولة، الأمانة العامة للجنة المركزية، ورئاسة الدولة وفقاً للدستور، ورئاسة الحكومة.

غير أني كنت أفضّل التريث في اختيار بديل لي يتولى منصب رئاسة الحكومة بعد المؤتمر الثالث للحزب عام **1985**م، إذ إنني بحكم تجربتي الطويلة في رئاسة الحكومة التي تقترب من خمسة عشر عاماً، وخلال المراحل الزمنية المختلفة من عدم الاستقرار السياسي الذي مرّت به اليمن الديمقراطية، كنت أزداد يقيناً بضرورة اختيار شخص يتمتع بالكفاءة والواقعية لإدارة الحكومة حتى نتجنب تدمير ما بنيناه في مضمار الإدارة والاقتصاد والهياكل الأساسية للدولة في لحظات معدودة. وكانت المناصب التي أشغلها تتطلب التزامات وأعباءً ضخمة فوق طاقتي أو طاقة رجل واحد. وكانت هذه الأعباء والالتزامات تتعقد وتكبر يوماً عن يوم، وتزيدها تعقيداً صعوبة الأوضاع المتوترة. كذلك ازدادت في الوقت نفسه متطلبات تطوير أجهزة الدولة، وتعمقت عملية تحديث

المجتمع، وتنوعت المشاريع والخطط الاقتصادية والاجتماعية. لهذا، كان لا بد من البحث عن شخص قادر على القيام بهذه الالتزامات، وفي الوقت ذاته يحلّ "عقدة" رئاسة الحكومة عند الآخرين. وكان ذلك يتيح لي فرصة أفضل للتفرغ للمهمات الحيوية الأخرى في مستوى الأمانة العامة للحزب ورئاسة الدولة. وقد وقع اختياري على حيدر العطاس لتولي رئاسة الحكومة، لكن تبين أن ثمة ترشيحات وخيارات أخرى لدى آخرين.

وعلى سبيل المثال، كان هناك وزير الدفاع صالح مصلح قاسم الذي كان على عجلة من أمره لتولي المنصب وتشكيل الحكومة الجديدة. وقد جاءني ذات ويوم وزير الداخلية، محمد عبد الله البطاني، وأحمد مساعد حسين، عضو اللجنة المركزية وسكرتير منظمة الحزب في محافظة شبوة، واقترح الاثنان عليّ أن تُشكَّل الحكومة الجديدة برئاسة صالح مصلح وزير الدفاع.

وافقت على المقترح، وقلت أن لا مانع عندي. واشترطت شرطين لتشكيل الحكومة: أن يوافق صالح مصلح على ذلك أولاً. وثانياً، أن يتخلى عن حقيبة وزارة الدفاع.

كنت أعرف يقيناً أن صالح مصلح سيرفض هذا الشرط الأخير.

ذهب الاثنان لإقناعه، وفوجئت على عكس توقعي بقبوله تشكيل الحكومة على أساس الشرط الذي وضعته بالتخلي عن وزارة الدفاع، لكني كنت أشك في أنه سيستمر بموافقته، وقد جاءني صالح مصلح بعد لقاء البطاني وأحمد مساعد، وسألني: هل جاءا إليّ بتكليف منك؟ قلت له: لا، لكن بناءً على مقترحهما.

قال: إذا كنت مقتنعاً بي، فسأشكل الحكومة.

وقد أجبت بأنه ليس لدي مانع.

وذهب لصياغة مقترحاته حول التشكيل الوزاري الجديد الذي قدمه لي بعد أن استثنى عدداً من الوزراء الذين كان يعتقد أنني سأعترض على وجودهم في الحكومة.

وقد كانت قائمته على النحو الآتي:

1- صالح مصلح قاسم	**رئيساً للوزراء.**
2- محمد عبد الله البطاني	**وزيراً للدفاع.**
3- عبد الله الأشطل	**وزيراً للخارجية.**
4- محمد سعيد عبد الله (محسن)	**وزيراً للتربية والتعليم.**

5- سعيد شرف وزيراً للصحة.
6- مطهر مسعد وزيراً لأمن الدولة والداخلية.
7- نجيب شميري وزيراً للعدل.
8- محمود سعيد مدحي وزيراً للمالية.
9- محمود سبعة وزيراً للتجارة والصناعة.
10- حسن السلامي وزيراً للإعلام والثقافة.
11- حيدر العطاس وزيراً للإنشاءات والإسكان.
12- محمود عشيش وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء.
13- صالح أبو بكر بن حسينيون وزيراً للدولة لشؤون الوحدة.
14- محمد سليمان ناصر وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.
15- محمد غالب أحمد وزيراً للدولة لشؤون المجلس الأعلى للرياضة.
16- ياسين سعيد نعمان وزيراً للتخطيط.
17- محمد علي أحمد وزيراً للحكم المحلي.

أبديت موافقة على قائمة الحكومة كما اقترحها صالح مصلح، لكني كنت واثقاً من أنه لن يمضي فيها طويلاً، فقد كان حريصاً على الاحتفاظ بحقيبة وزارة الدفاع أكثر من أي شيء آخر. ولكني أردت أن أثبت حسن نيتي لصالح مصلح من ناحية، وأؤكد للبطاني وأحمد مساعد ومحمد علي أحمد ومحمد سليمان ناصر من ناحية أخرى أن صالح مصلح غير جاد ولا صادق معهم في تخليه عن وزارة الدفاع. فأنا أعرفه أكثر منهم، وأعرف أنه يسعى للجمع بين رئاسة الحكومة وحقيبة الوزارة. وقد حاول صالح مصلح أن يوهم محمد علي أحمد، الذي كان محافظاً لأبين، بأنني غير جاد في إسناد رئاسة الحكومة إليه، وذلك حين وافقت له على قائمة حكومته المقترحة. وكان صالح مصلح يبحث عن ذريعة للانسحاب من الاتفاق السابق، أو عن فرصة تجعله يجمع بين المنصبين. ومن هنا بدأت المشكلة.

ولكي أظهر لهم حقيقة الأمر، قلت للإخوان إنني على استعداد للجلوس معكم بحضور صالح مصلح إن أردتم، لتثبيت مقترحهم. وفعلاً، عقدنا لقاءً في "دار الضيافة" بـ"السمة" في منطقة

"الكود" بمحافظة أبين، حضره محمد البطاني وصالح مصلح ومحمد سليمان ناصر ومحمد علي أحمد، وتخلّف عنه أحمد مساعد.

قلت لهم: ماذا تريدون... وما المشكلة؟

سألوني إن كنت قد تراجعت عن الاتفاق على أن يشكل صالح مصلح الحكومة الجديدة. نفيتُ أن أكون قد تراجعت عنه، وقلت: "إنني متمسك بكل ما اتفقنا عليه. لكن أسالوا صالح مصلح، هل ما زال متمسكاً بالاتفاق؟".

وفوجئوا بردّ صالح مصلح وهو يقول: "لقد غيرت رأيي. لا يمكن ان أقبل إلا إذا كنت رئيس الوزراء ووزير الدفاع".

قلت لهم: "ها أنتم تسمعون كل شيء. إن صالح مصلح هو الذي نقض الاتفاق، وليس أنا"، وكان هذا كافياً لينتهي اللقاء.

كان البطاني أول المنسحبين. والمعروف أنه صديق حميم لصالح مصلح، وهذا الأخير هو الذي رشحه لوزارة الدفاع في تشكيله الحكومي الذي لم يرّ النور. وقد خرجتُ أنا والبطاني معاً، وتوجهنا بسيارتي إلى عدن. وكانت مقاصد وزير الدفاع الحقيقية العملية قد انكشفت لأولئك الذين رشحوه وزكوه عندي. كان صالح مصلح رجلاً ذكياً، ومن الصعب، بل ومن المستحيل أحياناً، أن يدرك المرء نيته الحقيقية أو يسبر أغواره، أو الاهتداء إلى مواقفه السياسية، فهو يضع بيضه في سلة، لكنه في اللحظة الأخيرة يفاجئ صاحب السلة بسحب بيضه منها، تاركاً إياه عرضة للندم والحسرة. هكذا فعل مع الرئيس الأول للجمهورية قحطان الشعبي، ثم كرر اللعبة مع سالم ربيع علي، وأيضاً مع عبد الفتاح إسماعيل ومحمد سعيد محسن. وهو من أتى باستقالة الرؤساء الثلاثة، إضافة إلى استقالات محمد سعيد محسن ومحمد صالح مطيع، لكني لم أكن من النوع الذي يقبل هذا النوع من الألعاب الخطرة. وقد عرف الأصدقاء الثلاثة: محمد علي أحمد، وأحمد مساعد حسين، ومحمد عبد الله البطاني بالحقيقة حتى لا يظلوا مخدوعين. وقد تحدثت معه لاحقاً بحضور محمد علي أحمد، وصالح عبيد أحمد بأنه لن يستطيع أن ينتزع استقالتي كما فعل مع الآخرين. ثم أكدت قائلاً: عليك أن تعرف حدودك وأقصى ما وصلت إليه، كوزير وهذا كثير عليك.

العطاس رئيساً للوزراء

ولأن صالح مصلح قد انسحب بعد نقضه الاتفاق، أصبحت في حلٍّ منه. وحتى أتفادى أية نتائج سلبية لهذه العملية، كان عليّ اتخاذ قرار مناسب يعيد الأمور إلى نصابها. وهكذا عدت إلى تصوري السابق، وتقدمت بمقترح ترشيح حيدر أبو بكر العطاس لتشكيل الحكومة. وبيّنت أسباب الاختيار، وهي:

إن حيدر العطاس أقدم عضو في الجهاز الحكومي منذ الاستقلال، ولم يكن ينتمي إلى أي دائرة من دوائر الصراع والتكتلات حينها، وإنه كان ينتمي إلى حضرموت، أكبر محافظات الجمهورية وأكثرها سكاناً. ولم يكن مشدوداً إلى قبيلة أو غيرها من المؤثرات المعروفة في بلدنا المتخلف، إضافة إلى تمتعه بالكفاءة الإدارية اللازمة لشغل منصب مهم كهذا.

ورغم المعارضة الشديدة من علي عنتر وصالح مصلح، وحتى من علي البيض، مرّ الترشيح. وهكذا، وجد حيدر العطاس فرصته للظهور، حيث رُقِّي إلى عضوية المكتب السياسي، أعلى هيئة سياسية للحزب في البلاد، بحكم منصبه الجديد، بعد أن كان مشغولاً بوزارة الإنشاءات طوال عقد ونيف من السنين، وأصبح بعد أحداث يناير 1986م رئيساً لليمن الديمقراطية، وكما كنت آمل، فقد أظهر حيدر العطاس كفاءة في إدارة عمل الحكومة. كذلك فإنه كان كريماً معي في الكلمة التي استهلّ بها عهده، إذ أثنى عليّ وعلى جهودي التي بذلتها في السنوات السابقة في هذا المنصب ذاته. ومما قاله:

"في هذه المناسبة الوقورة يطيب لي أن أعرب عن شكري وتقديري للرفيق العزيز علي ناصر محمد، الأمين العام لحزبنا، ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، الذي تحمّل بجدارة وكفاءة عاليتين رئاسة مجلس الوزراء طوال أربعة عشر عاماً ونصف، بذل خلالها جهوداً عظيمة من أجل بناء وتنظيم أجهزة سلطة الدولة ومؤسساتها الحكومية، وأرسى تقاليد عميقة لعمل ونشاط مختلف أجهزة الدولة.

إن كلمات الشكر والتقدير لا تكفي لوصف ذلك العطاء الدائم والمتجدد الذي بذله الرفيق علي ناصر محمد خلال قيادته حكومتنا الثورية، ويمكن أن نقول بأن الرفيق الأمين العام كان على درجة كبيرة من المسؤولية التاريخية، وعمل بصبر وحكمة في قيادة وتنظيم جهاز الدولة الحكومي وتطوير حياة بلادنا وشعبنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية.

وتحت رعايته الأخوية عملنا بروح عالية وبلا كلل، وتحت قيادته الخلاقة تمرسنا في مدرسة الدولة، واكتسبنا الخبرات والمعارف اللازمة لتطوير عملنا ونشاطنا في الميدان الحكومي، ولقد كان محتوى وشكل عملنا يتسم دوماً بالروح الرفاقية الجماعية، وكانت قرارات وأوامر الحكومة تعبّر باستمرار عن هذه الروح الجماعية التي بثّها في وعينا وممارستنا اليومية الرفيق علي ناصر محمد".

عندما أنهى العطاس كلمته كنت سعيداً بوفائه، وباختياري الرجل المناسب الذي يساعد وجوده على رأس الحكومة على استقرار الأوضاع السياسية، وكنت واثقاً بأنه سيبذل كل جهده لتطوير عمل مجلس الوزراء والتخطيط للمستقبل. واحتفاءً بهذه المناسبة، أقمنا حفلاً صغيراً يناسب الحدث في منزلي بالتواهي. وأتذكر أن علي البيض كان أحد أبرز المتخلفين عن حضوره، بينما حضره نائب الرئيس علي عنتر، الذي قال بطريقته المازحة للأخ حيدر العطاس: "لماذا لم تذكرني في خطابك، ولو بكلمة؟"، فردّ العطاس بدبلوماسية، ووجهه يعبّر عن السرور والافتخار، وربما الاستحياء: "إن شاء الله في مناسبة أخرى".

ومعروف عن علي عنتر أنه يحب إلقاء النكت، حتى على نفسه، وهنا أتذكر أنه طلب مني أن يتقلد مهمات نائب رئيس الوزراء، ثم أن يكون نائباً للرئيس، وطلب أن يكون نائبي في الحزب، فسألته: ماذا ستعمل لو تخليت عن هذه المناصب وتحولت إلى مواطن عادي؟ فردّ عليّ بطريقته الساخرة، قائلاً: "سأكون نائباً للمواطن العادي".

عبده غلّط في الحساب!

في شهر أكتوبر **1984**م، وفي الليلة التي كان مقرراً أن أنهي فيها زيارتي لموسكو والسفر إلى كوريا الشمالية، حسب برنامج زياراتي للخارج، حيث كان مخططاً أن ينتهي في منغوليا الشعبية والصين الشعبية، قررت أن أستقبل عبد الفتاح إسماعيل (الأمين العام والرئيس السابق لليمن الديمقراطية) الذي يعيش في منفاه، حسب رغبته، في موسكو منذ استقالته في أبريل **1980**م.

حصل اللقاء في مقرّ إقامتي في دار الضيافة، في تلال لينين. كان هاجس عبد الفتاح الوحيد منذ مدة هو العودة إلى عدن بأي ثمن، خاصة بعد ما سُمِّي حينها لقاء الخريف **1983**م، الذي حصل بينه وبين خصمه السابق علي عنتر، الذي صار الآن حليفه. وكان هذا الأخير يطالب

بالتخلص منه، ولكنني رفضت ذلك، وإنقاذاً لحياته وتحت إلحاح مطالبته بالرحيل من عدن إلى موسكو، اتفقت مع السوفييت على أن يذهب للعيش في موسكو، كما أشرت إلى ذلك آنفاً.

لم أصدق بعد أن قابلته، أن عبد الفتاح الذي خرج من عدن عام **1980**م، هو نفسه عبد الفتاح الذي يصرّ الآن على العودة إلى عدن في عام **1984**م بتشجيع ومساندة مكشوفة من خصومه السابقين، وحلفائه الجدد، وأنا أسمع إصراره على العودة، وأرى أن كل الألوان قد اختلطت عليه، وأصيب بالعمى السياسي، وقد قال لي كارين بروتنتس (مساعد مسؤول العلاقات الخارجية للحزب الشيوعي السوفييتي) بعد أن يئس من إقناعه وثنيه عن العودة كما كان يتظاهر لي: "هذا الشخص غارق في ذاته حتى أذنيه!". لكن بروتنس والكي. جي. بي مارسا دوراً خطيراً في إذكاء الصراع داخل اليمن الجنوبية، كما أتضح فيما بعد في السيناريو المُعَدّ من مكتب بروتنس، الذي كشفت عنه الوثيقة السوفييتية التي نشرتها صحيفة (كينيا إكسبرس).

في ذلك اللقاء بعبد الفتاح في موسكو، أبدى إصراره على العودة إلى عدن معي، وعلى الطائرة ذاتها التي كانت ستقلني في اليوم التالي إلى كوريا الشمالية.

وأتذكر أنني قلت له وأنا أحاول أن أوضح له خطورة الوضع، حيث بلغ الصراع ذروته في ذلك الوقت: "إنني أخشى على عبد الفتاح من عبد الفتاح، فالوضع صعب، والصراع بلغ أوجه، وأنت لن تكون إلا كبش فداء"، وأضفت: "إن البعض يريد استخدامك كحصان طروادة!! فلقد خرجت من عدن عام **1980**م، معززاً مكرَّماً رغم الموقف المعادي من قبل البعض الذين يشجعونك اليوم على العودة". وقلت له: "أما موضوع سفرك معي إلى كوريا الشمالية، فهذا أمر غير ممكن. فبأيّ صفة يمكنك الالتحاق بالوفد؟ فليس لك صفة حزبية أو رسمية، واسمك ليس مدرجاً ضمن أسماء أعضاء الوفد التي سبق أن أُرسلَت إلى السلطات الكورية".

ولكنه فاجأني عندما قال:

"ليس بالضرورة أن أكون ضمن الوفد، أو النزول معكم في المطار، أو في دار الضيافة. سأبقى مع الطيارين والمضيفين حتى مغادرة الوفد المطار وانتهاء مراسم الاستقبال".

ظننته يمزح، ولكنه كان جاداً، فسألته:

"وبعد المراسم والاستقبال ومغادرتنا إلى دار الضيافة، كيف سيكون وضعك مع طاقم الطائرة والمراسم؟! فالكوريون عندهم قائمة بأسماء الطيارين والمضيفين والمضيفات. ماذا ستقول مراسمنا

للمراسم الكورية عن وجود شخص اسمه ليس مدرجاً في القائمة؟ ماذا سيقولون عن شخصك؟ لا شك في أنهم سيسألون من أنت، وسيكتشفون شخصيتك الحقيقية، فاسمك في الجواز هو عبد الفتاح إسماعيل، وسيتسرب الخبر إليهم، سواء سافرت معنا باسمك الحقيقي أو باسم مستعار، وسيسبب ذلك إرباكاً لنا ولهم وللسوفييت، وحرجاً لك أيضا، ونحن في غنىً عن ذلك".

لم يقتنع، وظللنا في نقاش حول هذه النقطة نحو ساعتين دون جدوى. فقد كنت حريصاً على سمعة اليمن وقيادتها، وعلى سمعته، وحياته، ويبدو أنه لم يكن يدرك ذلك. ويبدو أيضاً أن ذلك لم يكن صوته وحده، فقد صور وزيّن له آخرون العودة إلى جنة عدن، وفي المقدمة المخابرات السوفييتية التي كانت تريده أن يعود على رأس السلطة، وكذلك كان علي عنتر ونايف حواتمة من بين الذين ملأوا رأسه بهذا الوهم. وكان نايف موجوداً في ذلك الوقت في موسكو، ولا أظن أن هذا كان بمحض الصدفة، بل جاء في هذا التوقيت تحديداً لكي يدفعه ويشجعه على العودة معي على ذات الطائرة في محاولة لإحراجي، لتبدأ سلسلة المتاعب الجديدة التي خلّفها لنا منذ 1967م وحتى ذلك التاريخ.

استغرق اللقاء حتى الثانية صباحاً، وقد شعرت ألّا فائدة تُرجى من إقناعه وثنيه، وكان موعد سفري إلى بيونغ يانغ قد اقترب، فقلت له في نهاية اللقاء:

"ما دمتَ مُصراً على العودة إلى اليمن، فأهلاً وسهلاً بك. بإمكانك أن تعود في أي وقت تشاء. ولكنني أرى من واجبي أن أقول لك إنني أخشى أن يكون هذا آخر سفر لك إلى خارج الوطن. إنك تحفر قبرك بيدك، وعليك أن تتحمل نتائج اختيارك وقرارك. فأنت لا تعرف على ما يبدو شيئاً مما يدور في عدن!! بدليل أنك لم تعرف سابقاً أنك ستغادر السلطة إلا بعد أن طلب منك بعض حلفائك من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية تقديم استقالتك.

المهم أنني أعطيته ما كان يريد، وما كان قد زينه له المطبلون والمزمرون، حيث فرشوا له طريق الموت بالورد، وكان أول من علَّق على قرار عودته وزير الدفاع صالح مصلح قائلاً: "عبده غلّط في الحساب!!"[1].

1 - تحدث مسلسل مصري عن شخصية المواطن عبده الذي كان مريضاً وعرض نفسه على الطبيب، الذي أكد له إنه سيموت بعد ثلاثة أشهر، وأنفق كل ما كان يملك، ولكنه لم يمت بعد الفترة التي حددها الطبيب، وذهب بعدها إلى أحد الأطباء، وقال له إنه بصحة جيدة. لكن المريض عندها كان قد صرف كل ما يملك، وأصبح مفلساً، ولهذا قيل عنه: عبده غلّط بالحساب.

حاولت، وحاول غيري من المخلصين ثني الرجل عن العودة في هذا التوقيت، وتنبيهه إلى ما في الأمر من خطورة على حياته وعلى الوطن والتجربة. لكن محاولاتي، ومحاولات الآخرين لم تجد عنده آذاناً صاغية، وتحدث معه آخرون مرات ومرات، وفي كل مرة يؤكد أنه حين يعود لن يكون إلا أحد عوامل الاستقرار والوحدة.

وإذ تأكد أصدقاء تجربتنا أن لا فائدة من إقناعه، اتجهت جهودهم الآن إلى أمر آخر، وهو ألّا يصبح "عصا في دولاب التجربة"، وأن يجمع شتات شجاعته ويقف نصيراً للتجربة. وحسب علمي، فقد قطع على نفسه الوعود وأقسم أنه لن يحيد عن "الخط العام"، وأنه سيضع كل إمكاناته تحت "خدمة النظام التقدمي في اليمن الديمقراطية". وحسب كلماته التي نقلها إليّ الذين ذهبوا لإقناعه، فإنه باعتباره "أحد الذين أسهموا في بناء النظام"، سيضع يده في يد الرفيق الأمين العام، أي في يدي. لكن الأحداث أثبتت بعد عودة عبد الفتاح إلى عدن ولقائه مع عدوه اللدود علي عنتر أنه لم يفِ بأيٍّ من تلك الوعود التي أعطاها للسوفييت وغيرهم.

الفصل الرابع عشر

التوتر قبل المؤتمر الثالث

في مارس انعقدت الدورة الانتخابية الحزبية "الكاملة" لمنظمات "الحزب الاشتراكي اليمني" في عموم محافظات الجمهورية والقوات المسلحة ومنظمات الحزب في الخارج، وكانت الانتخابات ضرورية لاختيار المندوبين إلى المؤتمر العام الثالث الذي تقرر عقده في أكتوبر 1985م.

ورغم التوتر الذي كانت تشهده الساحة آنذاك، فإننا لم نسعَ إلى تأجيل الدورة الانتخابية انطلاقاً من حرصنا على التزام المواعيد التي قد تحددت لانعقاد هذه الدورة مهما كانت التعقيدات والعراقيل التي زرعها البعض في طريق إنجاح هذه الدورة، وشعرنا حينها بأنْ لا بد من مواجهة هذه المستجدات الداخلية والخارجية، ونظمنا لقاءً لآلاف العمال في المشاريع اليمنية السوفييتية، ألقيت فيه خطاباً حاولت فيه لفت الانتباه إلى خطورة ما يحدث وتحذير الرؤوس الساخنة من خطورة اللعبة التي يقومون بها، بإثارة النعرات القبلية والقروية والفصائلية، وإلى أن هذه الفتنة ستعيدنا إلى الوراء لعشرات السنين.

وبدلاً من استجابة هؤلاء لدعواتنا المتكررة لهم إلى أن يفسحوا في المجال لتفاعل الرأي والرأي الآخر داخل قيادة الحزب كحالة صحية، ورغم صعوبة اعتياد ذلك، فقد كنا نعتقد أن هذا سيحقق هدفنا الواعي، وهو التمسك بوحدة القيادة والحزب، التي فيها مصلحة أكيدة لنا جميعاً.

لكن المشكلة تكمن في أن الطرف الآخر كان يصعّد باستمرار ويزيد من افتعال الخلافات حول قضايا ثانوية متناثرة، ويسعّر موجة الخلافات لتحقيق أهداف تناسب ما يسعى إلى تحقيقه.

بدأ الأمر بإثارة موضوعات تتعلق بتعيين كادر الدولة في بعض المؤسسات، ثم تطور تدريجاً ليشمل قضايا تتعلق بالسياسة البرامجية للحزب، وتحول فيما بعد إلى نقد بغرض افتعال المشاكل، وذلك لمجرد الابتزاز عند تعيين العناصر. وفي مرحلة لاحقة تجاوز كل الحدود، واستُخدم سلاح هدام بلغ حدّ التشكيك في نهج الحزب نفسه وخياراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلاقاته الدولية والإقليمية، حيث كانوا يشككون في العلاقة مع النظام في صنعاء.

كنا مع تحقيق الوحدة اليمنية بخطوات متدرجة، وأن تكون عبر الحوار، لا عبر السلاح، كما حصل في حروب المنطقة الوسطى **1972** و**1982**. وأبدينا حرصنا على مستقبل التفاهم والتعاون بين النظامين، وأعطينا حيّزاً لأعمال اللجان الوحدوية المختلفة، بهدف تنشيط أعمالها. وقد أدى كل ذلك إلى علاقات حسنة بين النظامين في عدن وصنعاء وقيادتيهما، وإلى ظهور نوع أعلى من التنسيق في المستويات السياسية والاقتصادية، مثل المجلس اليمني الأعلى، والشركات والمؤسسات المشتركة، والمناهج المشتركة، وتوحيد الرؤى إزاء العديد من المواقف في السياسة الخارجية للنظامين، حيث باتت اليمن تمارس دورها بجدارة.

وكان وزير الدفاع صالح مصلح ضد هذه العلاقة مع صنعاء، حيث كان دائماً مع الخيار العسكري لتحقيق الوحدة على اعتبار أن القيادة في صنعاء والمشايخ سيقفون عائقاً أمام تحقيقها بالطرق السلمية، لأنهم يريدون وحدة ضمّ الفرع إلى الأصل، وقد يكون هذا صحيحاً عند البعض منهم، ولكن كانت هناك قوى أخرى تصطف مع تحقيق الوحدة بطريقة سلمية ولمصلحة جماهير الشعب. ومعروف أن صالح مصلح كان وحدوياً من طراز غريب، لا يتوانى عن الإقدام على كل ما يعتقد أنه سيؤدي إلى تحقيق الوحدة، حتى لو تطلب الأمر منه أن يضحي بأعزّ أصدقائه! وفي إحدى المرات زارني ومعه ابنه لحسون، وقال لي إن ابنه على استعداد لأن يقوم بمهمة انتحارية لاغتيال الرئيس علي عبد الله صالح في أثناء أحد العروض العسكرية في ميدان السبعين، ولكنه يطلب الإذن منك شخصياً.

وطبعاً استهجنت ذلك، وقلت للحسون: اهتمّ بدراستك بدلاً من هذه الأفكار المجنونة، لأنك بالدراسة ستتغلب عليه.

قال: أريد أن أكون بطل اليمن.

قلت له: ادرس وتفوق، وسنمنحك وسام التفوق العلمي.

قال صالح مصلح: لقد جئتك بابني، وهو على استعداد للموت من أجل الوحدة اليمنية، وأنت ترفض؟!

قلت له: ماذا كانت نتيجة مقتل الغشمي؟ كادت تودي بنا إلى حرب مع إخواننا في الشمال. كذلك فإن مقتل الحمدي قبل ذلك لم يؤدّ إلى تحقيق الوحدة. وقتل علي عبد الله صالح لن يحقق الوحدة كما تعتقد، بل سيأتي بعده آخرون.

المهم أنني رفضت الفكرة، مع يقيني بأن الباعث لها لم يكن حب الوحدة، لأن الوسيلة التي كان يقترحها لا تتفق أبداً مع نبل الهدف. وانتهى الحديث باستبصار مهم ما زلت أتذكره، حيث قال مصلح: إنك إذا لم تحكم اليمن، فإن علي عبد الله صالح سيحكمها ونخسر جميعاً.

وعلمت أن صالح مصلح في أثناء زيارته الأخيرة للاتحاد السوفييتي عام 1985م، تحدث عن تحقيق الوحدة وغير ذلك من قضايا الخلاف، إلى درجة أثارت مخاوف لدى السوفييت، حتى اضطر سيرغي سوكولوف وزير الدفاع السوفييتي حينها، في خلال لقائه صالح مصلح قاسم في موسكو على هامش الاحتفالات بالذكرى الأربعين للانتصار على الفاشية، على التشديد عليه بضرورة وقوفه كوزير للدفاع إلى جانب الأمين العام، وكان يقصدني. وربط تقديم المساعدات السوفييتية العسكرية إلى اليمن الديمقراطية بمدى الموقف الذي سيتخذه وزير الدفاع من هذه المسألة. وشهد على ذلك الكلام الرائد عبد ربه منصور الذي كان يشغل حينها منصب مدير شعبة الإمداد والتموين، والدكتور الشهيد نجيب حزام فارع، رئيس قسم سكرتارية اللجنة المركزية، وكانت تلك الملاحظة التي أبلغها سوكولوف إلى صالح مصلح بمثابة التحذير له، بأن السوفييت ليسوا غافلين عمّا يجري في اليمن الديمقراطية، وعن حقيقة الأوضاع فيها. وبرغم نصيحة وزير الدفاع السوفييتي لصالح مصلح، فإن موقفه لم يتحسن. فقد أراد تكرار المحاولة في أغسطس 1985م، إذ أقدم بوصفه وزيراً للدفاع على توريط رئيس الوزراء حيدر العطاس بإصدار أمر للقوى الجوية يأمرها فيه بتحليق أربعين طائرة مقاتلة مجهزة قتالياً فوق مناطق الأطراف مع الشمال، متذرعاً بحادث قتل مواطن في منطقة كرش المحاذية. ولولا أنني علمت بالأمر وأبطلت تنفيذ القرار في الوقت المناسب، لقادنا ذلك إلى حرب جديدة مع إخوتنا في الشمال. وكان الهدف من هذه

العملية واضحاً، وهو زعزعة الاستقرار في علاقات الجنوب بالشمال، وحينها قلت لحيدر العطاس: نحن لم نأتِ بك لشنّ الحرب مع الشمال، ولكن جئنا بك لتحقيق التنمية والأمن والاستثمار.

نتيجة لهذه الواقعة، غضب صالح مصلح وذهب إلى مسقط رأسه "الشعيب"، واعتكف فيها لأننا رفضنا توجيهاته بتحليق الطائرات على حدود الشمال. وكما كنا حرصاء على إيجاد نوع من الانفراج في العلاقة مع صنعاء ومع الخارج، كنا حرصاء على إيجاد نوع من الانفراج في الداخل، بالإفراج عن المعتقلين الذين حُسبوا على الرئيس السابق سالم ربيع علي، المعتقلين منذ أحداث يونيو 1978م التي أودت بحياة الرئيس، وأودت بهم إلى السجن بلا محاكمة، وكانوا من المناضلين المعروفين(1)، وتبوأوا مواقع قيادية في التنظيم والدولة، ولم يرتكبوا أي ذنب سوى أنهم كانت لهم مواقفهم الخاصة المؤيدة للرئيس السابق. غير أنهم لم يشتركوا في الأعمال العسكرية التي جرت خلال أحداث يونيو، ولم يكن هناك أي حجة لبقائهم في المعتقل بعد المدة التي مكثوها، لكن كان هناك رأي يبديه الطرف الآخر في الصراع بضرورة محاكمتهم. وكان ثمة رأي غيره يطالب باستمرار سجنهم فترة أخرى. لكني عارضت هاتين الفكرتين اللتين هيمنتا على تفكير أصحابها. كان علينا البحث عن حل للمشكلة، وكان موقفنا الذي تمسكنا به دائماً أن الأحكام القاسية لعشر أو خمس عشرة سنة لا تجلب الحلول، بل تعقد المشاكل. وهكذا رفضنا هذه السياسة بشأنهم، وعلى هذا الأساس اتُّخذ القرار بإطلاق سراحهم، وأجريت حواراً معهم عادوا بموجبه إلى الحزب، وفي المؤتمر العام الثالث انتُخب عدد منهم أعضاءً في اللجنة المركزية، كذلك أُعيد إليها كل من: عبد الفتاح إسماعيل ومحمد سعيد محسن ومحمود عشيش. ومهما كان رأينا فيهم، فلا نستطيع إلا أن نأخذ وحدة الحزب والوحدة الوطنية بالاعتبار. ومن هذا المنطلق، وُسِّع "المكتب السياسي" في عام 1984م، إذ كنا نرى أنها خطوة تعزز هذه الوحدة بهدف إحداث نوع من الانفراج في الوضع الداخلي، وتفويت الفرصة على بعض العناصر المتطرفين من الطرفين الذين كانوا يدعون إلى أسلوب المعالجة بطرق أخرى.

بعد سنوات تحدث جار الله عمر، عضو المكتب السياسي للحزب، لجريدة "الخليج" الإماراتية عن هذه المرحلة الصعبة والانقسامات والولاءات والاصطفافات قائلاً:

15- 1. علي صالح عباد مقبل، 2. عبد الله البار، 3. سالم باجميل، 4. سالم الحاج، 5. سالم عمر، 6. ناصر جعسوس، 7. محمد مفتاح وآخرون.

"اتجه مثلاً بعض الأخوة بشكل مبكر من الجبهة الوطنية وحزب حوشي إلى جانب الأخ علي ناصر محمد، وهم:

محمد قاسم الثور، سلطان أحمد عمر، محمد السلامي، عبد الله صالح عبده، مجاهد القهالي، حسن شكري، وإلى حدٍّ ما عبد الحافظ قائد، فيما انحاز الأخوة عبد الواحد المرادي، حسين الهمزة، أحمد عباد شريف إلى صف علي عنتر وعلي سالم البيض والآخرين.

كنت محايداً في بادئ الأمر نحاول التوفيق بين الطرفين، فقد كنت أدرك أن هذا الانقسام وهذه الأزمة إذا ما تفاقمت فسوف تتضرر قضيتنا جميعاً، والوضع في الشمال سيتضرر أيضاً، وكنت بطيئاً في تحديد الموقف، ولكن ضغط علينا ووجدنا أنفسنا صالح مصلح ويحيى الشامي وأحمد علي السلامي وناجي محسن الحلقبي وأنا وآخرين في نهاية المطاف إلى جانب علي عنتر وعبد الفتاح إسماعيل والآخرين.

وقد حاول السوفييت كثيراً رأب الصدع بين الطرفين وعدم السماح بالوصول إلى مرحلة الافتراق والاقتتال، كما أن الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جورج حبش، كان من الذين حاولوا حلّ الأزمة، لكنه لم ينجح في التوصل إلى أي حل بسبب تزايد الشكوك، وبدأ الطرفان يستعدان لما هو أسوأ".

أعتقد أن جار الله عمر وصالح مصلح والآخرين معهما لم يكونوا محايدين، بل كانوا يعملون على برنامجهم الخاص الذي يميل إلى برنامج علي عنتر، ويتكئ عليه للقفز على السلطة بديلاً للطرفين وتحقيق الوحدة على طريقتهما.

اللجنة التحضيرية

وبمناسبة تشكيل "اللجنة التحضيرية" للمؤتمر العام الثالث المقرر عقده في أكتوبر 1985م، وتحديد مهماتها، خلقوا موضوعاً جديداً لإثارة المزيد من أجواء التوتر وتعميق الخلافات حول مهمات اللجنة. ومع أننا كنا أكثر تساهلاً معهم في تلبية رغبتهم في إضافة عبد الفتاح إسماعيل وسعيد الخيبة إلى عضوية اللجنة التحضيرية، رغم كونهما غير عضوين في اللجنة المركزية، وتمكين علي أسعد مثنى من الانضمام إلى عضوية تلك اللجنة، أرادوا منح " اللجنة التحضيرية" صفة الهيئة القيادية بديلاً من المكتب السياسي واللجنة المركزية. علماً بأن مهمتها لم تكن إلا استشارية، بغية مساعدة المكتب السياسي واللجنة المركزية في ترتيبات عقد المؤتمر. ومرة أخرى، أظهر الطرف

الآخر عناده، مستفيداً من الإضافة العددية في اللجنة التحضيرية، وذلك بإصرارهم على أن تُعالَج القضايا داخل اللجنة التحضيرية بالتصويت. والسبب الوحيد في ذلك لم يكن الرغبة في ممارسة الديمقراطية الحزبية، بل اقتطاع نصيب الأسد عند مناقشة قوائم وتركيب الهيئات الجديدة المقرر انتخابها في المؤتمر العام الثالث. كان مخطط الطرف الآخر يسير في اتجاه ضمان أكبر عدد من الموالين للوصول كمندوبين إلى المؤتمر العام للسيطرة على جو المؤتمر وأعماله، وعلى الهيئات القيادية العليا، أي المكتب السياسي واللجنة المركزية والسكرتارية.
وهكذا اتضح أن كل التنازلات التي قدمناها للطرف الآخر لم تُزل للأسف سوء التفاهم أو أسباب التوتر، وأن تنازلاتنا المعتدلة، وهي نتيجة للتعقل والمسؤولية، لم تلقَ الاستجابة.

ومع ذلك فقد واصلنا حرصنا على انتظام اجتماعات اللجنة التحضيرية ومناقشة العديد من القضايا المتعلقة بالمؤتمر في تلك الاجتماعات. وتابعنا يومياً عملية الإعداد لوثائق المؤتمر، وكنا حرصاء أشد الحرص على عقد المؤتمر في موعده في الفترة 11 – 14 أكتوبر 1985م، وعدم السماح بتأجيله. وكان الطرف الآخر يسعى دوماً لإيجاد الأعذار وافتعال المشاكل حتى يعرقل عقد المؤتمر في موعده، ما كان سيعطي الانطباع في الداخل وللخارج بأن الأوضاع في البلد ليست على ما يرام.

رغم هذه المشكلات والتحديات، كان إصرارنا في المكتب السياسي واللجنة المركزية على عقد المؤتمر دون تأجيل، وكان ذلك تحدياً للمشكلات الداخلية من جانب، وتحدياً لمراهنات الأعداء في الداخل والخارج الذين كانوا يراهنون على فشلنا في عقد المؤتمر العام الثالث في موعده المحدد.

وساطة منجستو والحكيم

في نهايات عام 1985م، عندما كان عقد المؤتمر في موعده المشار إليه يجابه بمحاولات عرقلة انعقاده، وصل إلى عدن الرئيس الإثيوبي منجستو هيلا مريام، وكانت زيارته في هذا الوقت تحديداً تعني دعمه للاتجاهات التي كنا نسير عليها، ومساهمة في تخفيف أجواء التوتر في البلاد، ودعوة إلى تعزيز الوحدة الوطنية. وعبّر منجستو عن تأييده الواضح لعقد المؤتمر في موعده بشكل قوي لا لبس فيه. وفيما بعد ترجم هذا الموقف إلى ممارسة عملية بعد أحداث يناير 1986م.

كذلك وصل إلى عدن خلال هذه الفترة، الشخصية النضالية الفلسطينية البارزة، "الحكيم" جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وهو من غير أدنى شك صديق مخلص ووفيّ للثورة اليمنية. وكان يسعى دائماً عند الأزمات في أن تتجاوز القيادات السياسية خلافاتها، وتضع مصلحة الثورة والبلاد فوق كل اعتبار آخر. وبذل خلال تلك الأيام جهوداً مشكورة في سبيل نزع فتيل التوتر، ومن أجل عقد المؤتمر. وقد هدد إزاء تعنت الطرف الآخر بأنه "سيعلن لكل المناضلين في حركات التحرر والأنظمة التقدمية الشريفة أن عناصر في الطرف الأخر تستهدف تدمير تجربة اليمن الديمقراطية، وطبعاً فإن "الحكيم" اضطر إلى قول ما قاله بعدما يئس من إقناعهم بضرورة عدم تأجيل عقد المؤتمر، وأن كل وثائقه وتجهيزاته قد استكملت. وفي إحدى تلك المناقشات خاطبهم قائلاً: "إن تأجيل المؤتمر سيسهم في تدمير التجربة وزيادة الشرخ في صفوف الحزب". وأمام موقفهم المتعنت، غادر جورج حبش عدن، لكن بعدما توعدهم بأنه سيكشف للعالم مسؤوليتهم عمّا يحدث. غير أنه في اليوم الثاني عقد المؤتمر، وخرج بالنتائج نفسها المتفق عليها، ومرّ بسلام.

وكان لتهديد الحكيم مردوده، على الأقل لناحية الموافقة على عقد المؤتمر في موعده المحدد.

تحت الحراب

انعقد "المؤتمر العام الثالث"، وبدأ أعماله في "قاعة فلسطين للمؤتمرات الدولية" الواقعة في خليج حقات. كانت رمزية الصالة وزرقة البحر في الخلفية تثيران شعوراً يتناقض مع حالة التوتر التي تسيطر على الأجواء، وبدا الوضع وكأننا في معركة مع القبطان هنس الذي دخل عدن من هذه المنطقة ذاتها في عام **1839**م، ولسنا في مؤتمر حزبي لرفقة نضال وسلاح وشركاء في بناء تجربة دولة. كان الوضع متوتراً عندما دخلت إلى القاعة، تمعنت في الحاضرين، لكنْ لم يحدث شيء سوى ذلك التصفيق الحاد، ورغم التصفيق والمشاعر الظاهرة، كان القلق يسيطر على المندوبين في هذه القاعة، وكان البعض من المندوبين يتكئ على البندقية والمسدس، لا على الحزب والشعب.

كان الكل يعلم بأن وضعنا مثقل بالأزمات منذ عام **1967** وحتى يوم انعقاد المؤتمر **1985**. غير أن الواقع أن المؤتمر انعقد بعد إجراء عدة تسويات وتنازلات. ولعل من المناسب هنا أن أروي ما جرى قبل عقد المؤتمر وفي أثناء الانتخابات من خلافات ولقاءات ومواجهات ومواقف. وعلى

سبيل المثال، فقد أصرّ الطرف الآخر على ضرورة الاتفاق على "لجنة الفرز" قبل أن تبدأ مداولات المؤتمر، وهو شرط غريب جداً، إذ إن المعروف أن هذه اللجنة تنتخب عادة من المندوبين مباشرة للتأكد من نزاهة الانتخابات. كذلك أصرّ على إعلان عدد الأصوات التي ينالها كل واحد من أعضاء اللجنة المركزية، وقد نصحت شخصياً بالاكتفاء بإعلان الأسماء دون الحاجة إلى إعلان عدد الأصوات التي ينالها المرء، تفادياً للحساسيات، ومنعاً للإحراج، لكنهم أصروا على موقفهم اعتقاداً منهم أن عناصرهم سيحصدون أغلب الأصوات، لكن النتائج أتت مخيبة لآمالهم، رغم أن العناصر الموالين للطرف الآخر في لجنة الفرز مارسوا التزوير أو أشّروا بالشطب على أسماء نالت ثقة الحاضرين، وبدلاً من علامة (■) وضعت علامة (×) . وقد اكتشف هذا الشطب في حينه الشهيد أحمد صالح العيسي وآخرون. رغم ذلك، فقد حزتُ أكبر عدد من الأصوات من بين كل أعضاء المكتب السياسي، لكن بعض أعضاء اللجنة المركزية الذين لم يكن موقفهم واضحاً في الصراع، أو كانوا على الحياد، حازوا نسبة عالية من الأصوات، لأن كلا الطرفين منحهم أصواته. والحقيقة أن ما قاموا به كان يخالف الضوابط التي اتفقنا عليها قبل دخول المؤتمر، والتي التزمناها واحترمناها. ويذكرني هذا بموقف عمرو بن العاص وأبو موسى الأشعري في التحكيم التاريخي المشهور بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان. وأذكر أن أول من خرق هذه الضوابط كان صالح منصر السييلي، مطالباً بالاحتكام الى قاعة الاجتماع، ويبدو أن ثقته لم تكن في محلها. وكان شأنه كشأن الآخرين، يعتمد على حسابات غير دقيقة أثبت المؤتمر عكسها تماماً، وكان أكثرهم توتراً، لأنه عزل من وزارة أمن الدولة قبل المؤتمر.

وعلى مستوى آخر، شبّ خلاف بيننا وبين الطرف الآخر قبيل انعقاد المؤتمر حول ما اقترحوه من الموافقة مسبقاً بإعلان عبد الفتاح إسماعيل أميناً عاماً مساعداً للحزب، وقد رفضنا ذلك بكل صراحة ووضوح، ودعمنا رفضنا بأنّ ذلك يخالف النظام الداخلي، ولا وجود لمثل هذا المنصب في وثائقنا وبرامجنا. وبالطبع، لم يصمدوا للمناقشة أمام هذا المنطق، وكان واضحاً أن الغرض من وراء طرح مثل هذه المقترحات عشية عقد المؤتمر، وضع الصعوبات والعراقيل لتقويض كل شيء أو تأجيل المؤتمر، ولم يكن هذا الترشيح حباً بعبد الفتاح، بل نكاية بالآخرين.

على أية حال، خرجنا من "المؤتمر" بلجنة مركزية، أعادت انتخابي أميناً عاماً في أول اجتماع تعقده بعد انتخابها مباشرةً، وشُكِّل "مكتب سياسي توافقي".

وكان السؤال الأساسي بعد ذلك: هل نتائج المؤتمر قابلة للحياة؟ وهل نستطيع الوصول إلى "المؤتمر الرابع"؟

آراء الأطراف السياسية تتنوع وتختلف في الإجابة عن هذا السؤال، لكنها كلها مجمعة على الاعتراف بوجود مشكلة لا بد من إيجاد حل لها لكي لا تتفاقم إلى حد الاستعصاء على الحل. كنا وكثيرين نعتبر أن ما يجري أمر غير طبيعي، ولا يمكن بالتالي المراهنة والبناء على أساس غير طبيعي. وتذكرت وأنا أستعرض هذه المذكرات في عام 2019م أن ما توقعته حينها كان صحيحاً، فالمؤتمر الرابع للحزب لم يعقد إلا بعد مرور أكثر من 14 سنة، وذلك في أغسطس من عام 2000م، ومرور أحداث مهمة في اليمن، كإعلان الوحدة 1990م، وإعلان الانفصال وحرب 1994م، وترسيم الحدود في يونيو 2000م.

وهذا يعني أننا لم نكن نقفز فوق الواقع، بل نعترف بصعوباته وتعقيداته، وأكثر من ذلك، نعترف بوجود أزمة. لذلك، كان علينا التفتيش عن حلول لها.

وهكذا اهتدينا إلى خطة عمل كانت موجهة خصوصاً نحو إعداد السياسة التي كان علينا اتباعها بعد المؤتمر العام الثالث، وكان هدف الخطة كلها، سواء في مستوى الإجراءات العاجلة أو البعيدة المدى، المتعلقة بعمل الهيئات القيادية، في المكتب السياسي أو مجلس الوزراء، أو سكرتارية اللجنة المركزية، التغلب على الصراعات وتنازع السلطة بين أكثر من مركز – كما حدث في السبعينيات عندما كان الأمين العام عبد الفتاح إسماعيل والرئيس سالم ربيع علي، يتنازعان مركز القرار – وإيجاد قيادة متناغمة وموحدة وإدارة أفضل للنشاطات، أي سلطة حقيقية قادرة على اتخاذ القرارات ومركز قرار واحد. وكنا قد استنتجنا من فترة الرئاسة السابقة أن تنازع القرار قادنا إلى طرق مسدودة. وكان ضمن أهداف الخطة، في نهاية المطاف، اختيار فريق منسجم متفانٍ وشريف يعتمد عليه "الرئيس"، لأن البلد وأيّ بلد في العالم لا يحتمل أكثر من رأس، كما دلتنا على ذلك تجاربنا مع الرئيس قحطان الشعبي، والرئيس سالم ربيع علي، وحتى بعد أحداث 1986م.

أطلقنا على الخطة: أفكار أولية لتحرك الأمين العام والرئيس خلال الفترة القادمة للعمل مع الهيئات والمؤسسات القائمة، سواء في الحزب أو الدولة، وصياغة سياسة فعالة للعلاقات التي تربط الرئيس بمختلف الأطر والأجهزة، أي وثيقة تحمل صفة القاعدة الرئيسة لتعامل الأمين العام

والرئيس مع قيادات الدولة وأجهزتها، بما يضمن التعاون الناجح لضمان الاستقرار السياسي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتجنيب البلاد الهزات والخضات ومعضلة الخلافات التي كانت سبباً في كوارث عديدة. والأهداف التي رسمتها الخطة، سواء ما كان منها على المدى البعيد، أو ما كان مطلوباً تحقيقه كإجراءات عاجلة، كان منطلقها المصلحة الحيوية في الاستقرار وتصحيح الاختلالات القائمة. وباختصار، فقد كانت الخطة ترمي إلى إنجاح الفعالية الإدارية من غير التضحية بالأهداف، وكان هذا يتطلب وعياً سياسياً وآلية إدارية منظمة جيداً في الوقت ذاته. كذلك فإن الأمر لم يكن يتعلق بإصدار الأوامر، بل العمل على تنفيذها، وبتجنب الضغوط السياسية والإدارية التي تستهدف رأس الدولة.

لا أعتقد أن في وسع أي فن أو علم أن يعلمك السياسة، لأن المهم في الأمر تجربتها وإدراكها بكل ما أوتيت من جهد حسي أو ذهني، وحتى كلمة "الخطة" التي أستخدمها هنا في هذه المذكرات ليست بالكلمة الدقيقة، فهي لم تكن سوى "أفكار أولية لما كان يجب علينا القيام به وتجربته خلال الفترة القادمة"، أي بعد انتهاء أعمال المؤتمر العام الثالث في أكتوبر **1985**م.

الفصل الخامس عشر

ادعاء عدوان اسرائيلي على عدن

في مساء 29 نوفمبر 1985م اتصل بي الرئيس علي عبد الله صالح هاتفياً في دار الرئاسة بعدن، لكنه لم يعثر عليّ، إذ كنت أقوم وقتها بجولة في محافظات الجمهورية لشرح نتائج المؤتمر العام الثالث للمواطنين. وعندما عدت إلى عدن براً في الرابعة صباح يوم 30 نوفمبر، وجدت في انتظاري رسالة قصيرة من الرئيس صالح، يقول فيها إنه "يريدني لأمر هام جداً".

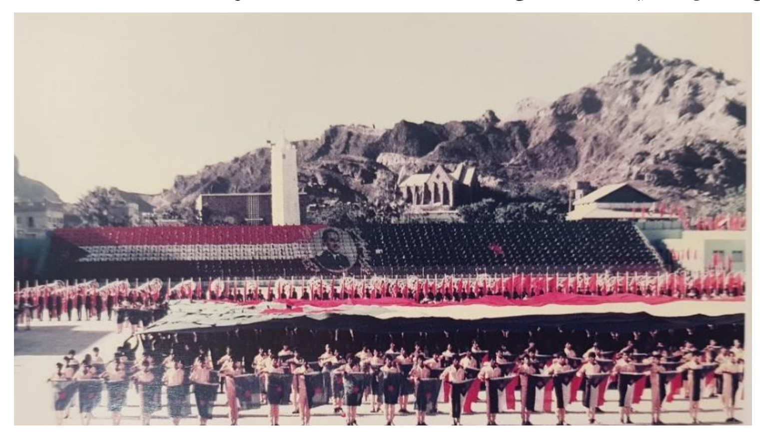
لم يكن الوقت مناسباً لإجراء اتصال به في هذا الوقت المبكر جداً من الصباح. كذلك فإنني كنت في غاية الإرهاق، فاستسلمت للنوم، لكنني صحوت على اتصال آخر منه، وأخبرني مباشرة بأن لديه أمراً هاماً يريد أن يخبرني به. وقال إنه اتصل بي مساءً ليطلعني على معلومات خطيرة تجمعت لديهم، لكنه لم يجدني، وقال إن المعلومات تشير إلى أن إسرائيل تخطط لتوجيه ضربة إلى القوات الفلسطينية في عدن، وقد تشمل الضربة القوات الفلسطينية في الشمال.

كان أول سؤال وجهته إليه: هل هذه المعلومات مؤكدة؟

أجاب بأنه استقى معلوماته من خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبد العزيز، كذلك فإن لديه معلومات من المصريين، عن أن الطائرات الإسرائيلية قد تخرق أجواء البلدين لتوجيه الضربة القادمة إلى عدن والفلسطينيين، أو قد تجتاز البحر الأحمر لتنفيذ ضربتها، وطلب منا اتخاذ الاحتياطات اللازمة في كل الأحوال.

مثّلت هذه المعلومات مخاطرة جدية، ولم يكن من السهل التحقق أو التأكد منها في حينه، لهذا طلبت من الرئيس صالح أن يتصل بمصادر معلوماته مرة أخرى ليتأكد من صحتها، وأخبرته أنني ذاهب لحضور الاحتفال بعيد 30 نوفمبر، وسأتصل به عقب عودتي من الاحتفال مباشرة.

ذهبت إلى "استاد الحبيشي" في مدينة "كريتر" حيث كان يقام المهرجان الرياضي و"الكرنفالي" بمناسبة العيد "الثامن عشر" للاستقلال الوطني. وانطلق آلاف الشباب والبراعم من الجنسين في تشكيلات فنية رائعة، وبتقنية دقيقة أشرف على تدريبها مدربون محليون وبعض الخبراء. كان المهرجان مفاجأة للجميع بحق، وقدم الشباب عروضهم بفن وبحسابات دقيقة، آخذين بالاعتبار المعايير الفنية العالية مع اتباع إيقاعات وموسيقى وطنية، فكان النجاح كبيراً. وجدت نفسي مجبراً على متابعة عروضهم الجميلة. وأدى العرضُ الرائع المبهج إلى حد ما دوراً في امتصاص القلق الذي كنت أحسّ به بعد تلك الأخبار الخطيرة.



صورة الاحتفالات في نوفمبر 1985 بمناسبة ذكرى الاستقلال

جاء عبد الفتاح إسماعيل، مدير الدائرة العامة في سكرتارية اللجنة المركزية إلى المهرجان وبمعيته حراسة كبيرة تفوق العدد المحدد له، مخالفاً المحددة لأعضاء المكتب السياسي، وكان عليه أن يجلس في المقعد الذي كان اسمه مسجلاً عليه حسب ترتيب أعضاء المكتب السياسي بوصفه مدير الدائرة العامة، ولكنه لم يتبع قواعد "البروتوكول"، واحتلّ مقعداً متقدماً مخصصاً لغيره. وتقدم منه مدير المراسم الذي كان عليه ألا يهمل واجبه، وأشار عليه بأن يجلس في المكان المخصص له، فأطاعه.

لا شك في أن موقفه كان محرجاً، فقد أصبح محطّ أنظار الجميع، ووضع نفسه في موقف لا يحسد عليه بعد أن كان أميناً عاماً للحزب ورئيساً للدولة، لكنه يعتبر المسؤول عمّا جرى له. فقد كان أمامه خيار الانسحاب احتراماً لذاته، لكنه لم يفعل، وفضل البقاء، وكل ذلك جرى قبل وصولي إلى الحفل، ووصلت بعد أن اتخذ كل مسؤول مقعده في المنصة.

بعد انتهاء المهرجان جاءني محمود عشيش، عضو اللجنة المركزية الذي خطّ الشيب شعر رأسه، وتحدث معي عما تعرض له عبد الفتاح فوق منصة الاحتفال. وقال إن الواجب كان يقتضي مني أن أجلسه إما على يساري أو على يميني، بوصفه أميناً عاماً ورئيساً سابقاً للجمهورية مثلما يفعل الرئيس علي عبد الله صالح في صنعاء، عندما يجعل المشير السلال على يمينه والقاضي الإرياني على يساره أو العكس. وقال متمادياً إنه، أي عبد الفتاح، أشرف منهما. وقد أجبته، قائلاً: من حيث إنه أشرف منهما، فليس من الضرورة أن يكون رأيي متفقاً مع رأيك. وعند المقارنة فإن المشير عبد الله السلال والقاضي عبد الرحمن الإرياني قد نذرا حياتيهما لليمن وللجمهورية، وعندما غادرا الرئاسة لم يتنازلا إلى وظيفة عرضية، فظلت لهما مكانتهما الشرفية. ولو ظل عبد الفتاح محافظاً على مكانته، لكرّمتُه ولما جعلتُه على يميني أو يساري فحسب، بل لوضعته فوق رأسي. لكن ما دام وضع نفسه في هذا الموضع، وقبل أن يكون مدير دائرة، فلست المسؤول عن هذا الوضع البروتوكولي. وهو الذي اختار لنفسه واختار له الآخرون هذا الموقع، الذين لم يكونوا صادقين معه. ولو كان وضعه كالسلال أو الإرياني، لوضعناه في المكان اللائق به.

بعد انتهاء المهرجان عدت إلى دار الضيافة في "معاشيق"، ومن هناك اتصلت بالرئيس علي عبد الله صالح، وسألته عن آخر ما توصل إليه بخصوص احتمالات "الهجوم الإسرائيلي" الذي أخبرني عنه. فأجاب بأنه اتصل مرة أخرى بالملك فهد الذي أكد له المعلومات السابقة. كذلك فإن الرئيس المصري حسني مبارك، عندما اتصل به، أكد له هذه المعلومات نفسها. وقال إن الرئيس مبارك أجرى مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، لكن هذا الأخير نفى له علمه بالموضوع، وأكد له أن أي قوة إسرائيلية لم تتحرك، سواء باتجاه المملكة أو البحر الأحمر، لضرب أهداف في اليمن. لكن الرئيس مبارك طلب مع ذلك أخذ الاحتياطات الواجبة، حتى لا يكون في الأمر خدعة، حسبما نقل إليّ الرئيس علي عبد الله صالح.

عندها استدعيت وزير الدفاع صالح مصلح، وأخبرته باحتمالات الهجوم الإسرائيلي على أهداف داخل اليمن الديمقراطية، وأعطيته تعليمات لوضع الخطة اللازمة لمواجهة هذا العدوان، وبدرجة أساسية رفع اليقظة في سلاح الطيران والدفاع الجوي لمواجهة أي عدوان من هذا النوع على أراضي الجمهورية.

وكانت صحيفة أنباء موسكو قد نشرت عام 1985م تقرير رئيس المخابرات الإسرائيلي، ايسر هاريل، الذي قدمه للحكومة الإسرائيلية عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، جاء فيه: جيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جيش قوي شاب يمتلك منظومة دفاع جوي قوي جداً (صواريخ بتشورا وصواريخ سكود أرض أرض)، وقوة بحرية يمكن في خلال عقد من الزمن أن تسيطر على باب المندب وأجزاء من البحر الأحمر والساحل الشرقي لأفريقيا. والأخطر من ذلك أن هذا الجيش يسرع وينمو، وهو جيش شاب يشبه جيشنا (يقصد الجيش الإسرائيلي). ويواصل التقرير: وصلت إلينا أخبار مؤكدة، أن هذا الجيش الشاب عمل مناورة خطيرة قبل عام، وأنها لم تكن بالمعنى التقليدي مناورة، بل بدت حرباً هجومية ودفاعية في آن واحد. يجب ضرب هذا الجيش، وإلّا فإنّ إسرائيل في خطر.

لكن وزير دفاعنا طور حالة الطوارئ التي أمرت بها في سلاح الطيران والدفاع الجوي إلى استنفار لسلاح الدروع، بحجة أن الإسرائيليين قد يرسلون ضفادع بشرية من طريق البحر الأحمر بقصد التخريب ونسف منشآت حيوية في عدن.

والسؤال هو: مَن كانت له مصلحة حقيقية في إثارة موضوع الهجوم الإسرائيلي المزعوم آنذاك؟ وهل كانت هناك قوى خارجية لها مصلحة في استعجال التصعيد، باعتبار أن هناك قوى أخرى قد تقدم دعمها للأطراف التي تختارها؟ أعتقد أن جانباً من هذا أجابت عنه الوثيقة التي نشرت، وأشرت إلى دور الكي جي بي في أحداث 1986م. ولكن هناك جانب من السؤال ما زال في حاجة إلى جواب حول دور بعض الدول التي سربت هذا الموضوع، وحاولت تصعيد التوتر عسكرياً على أعلى المستويات بانتظار الانفجار، ولا شك في أن للقوى العظمى والقوى الإقليمية يداً في ذلك.

الحرس القديم يمنع التطوير

ولعل قارئ هذه المذكرات قد كوَّن صورة كافية لمواقف القيادات. ولعلي بحاجة إلى ذكر نماذج أخرى لم أتحدث عنها بما يكفي، وأجد هذا الأمر ضرورياً ومهماً جداً، لا لرغبتي في نبش قبور الموتى من الرفاق الذين اختلفوا معنا، بل لإلقاء مزيد من الضوء على العناصر التي أثرت في الأحداث بدرجة كبيرة إلى هذا الحد أو ذاك. وأعتقد أن الأمر مهم جداً للباحثين ولكل من أراد أن يكوّن صورة كاملة عن أحداث اليمن الديمقراطية وعن تجربتها والمصاعب والظروف التي رافقتها وأحاطت بها. وأعترف بحزن، بأن جلّهم، إن لم يكونوا كلهم، كانوا رفاقي وأصدقائي، وكانت لهم إسهاماتهم الوطنية التي لا أحد ينكرها في النضال التحرري وفي بناء الدولة الجديدة بعد الاستقلال. لكن بعض هؤلاء قاوموا عملية التجديد وبناء الدولة الحديثة المتطورة، خوفاً من أن يجري تجاوزهم وهم يتغنون بالثورة والدفاع عنها. وحدث هذا في أكثر من بلد.

ويندر أن نصادف سلطة ليس فيها صراع من أجل الحصول على مواقع النفوذ ومراكزه، ويبدو أن هذه المسألة تأخذ طابعاً أكثر حدة ودموية في بلدان العالم الثالث، حيث لا يوجد بعد فهم للسلطة بأنها وسيلة للتنمية، وليست غاية للحكم. لهذا، فإن الثورات في "العالم النامي" خسرت خسائر فادحة خلال أقصر زمن ممكن. ولهذا يقال إن الثورات تأكل أبناءها، والسلطة تأكل رجالها. لكن هناك حقيقة أخرى ينبغي التنبه لها، هي أن ذلك لم يكن بسبب العوامل المحلية والذاتية وحدها، وإن كانت هي العنصر الغالب، بل أيضاً بسبب عوامل أخرى خارجية تداخلت وتشابكت معها، خاصة ما يمكن أن نطلق عليه التداخل والترابط مع مصالح عديدة لدول كبرى ودول إقليمية كبيرة، فلم يُميَّز بين مصالحها والمصالح الوطنية.

وفي هذا السياق، لا أجد مناصاً من التحدث عن عاملين كان لهما دورهما المميز في تطور أحداث اليمن الجنوبي خلال السنوات الأخيرة بصفة خاصة، لكننا نجد امتدادهما في السنوات السابقة لذلك، وربما منذ البداية. والجدير بالذكر أنه على مدى سنوات عديدة، خططت المخابرات الأجنبية ومولت الدول الكبرى عمليات تدخل وانقلابات وإحداث تغيير في أنظمة الحكم في عدة دول من بلدان "العالم الثالث" في القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. ولست أنكر أنها حققت أفضل النتائج بسبب استخدام "رموز" محليين مُعدين جيداً، إلى حد يصعب معه اكتشافهم، لأن العملية تكون متقنة إلى حد بعيد. ولبعض هذه الانقلابات علاقة

بالصراع على السلطة وإسقاط الأنظمة الفاسدة في أكثر من بلد في العالم، حتى أصبح معظم الحكام من هذه البلاد من العسكريين. أمثال هؤلاء يُستخدَمون بنحو واسع في كثير من بلدان عالمنا الثالث، ويُسدون أفضل الخدمات للدوائر الأجنبية، وأحياناً كثيرة من حيث لا يشعرون.

وبهذا الصدد، سأحاول الحديث عن دورين يكمل أحدهما الآخر، ويقوم بينهما تعاون استراتيجي، ودون ذلك التعاون والخدمات التي يتبادلون تقديمها، تصاب مخططاتهما بضربة قاصمة.

الأول: دور العوامل الفردية والأشخاص الذين مارسوا دوراً في أحداث اليمن الجنوبي وصراعاته على مدى سنوات عديدة، وتحديداً خلال السنوات الأخيرة.

الثاني: دور المراكز الاستخبارية العالمية في هذه الأحداث.

الصراع على الدوائر

قضية تقسيم الحصص في سكرتارية اللجنة المركزية التي نشأت مباشرة بعد المؤتمر العام الثالث احتلت الصدارة في جدول أعمال "المكتب السياسي"، وكنت أرى في هذه المسألة قلباً للأولويات، إذ إن الأولوية الحقيقية كان – من وجهة نظري – يجب أن يستأثر بها توحيد الصف الوطني وتمتين الوحدة الداخلية والاهتمام بمعيشة الشعب وأمنه واستقراره، بعد ما مرت به البلاد من خضّات في أثناء الفترة السابقة للمؤتمر وفي خلاله. وكنا نرى، على سبيل المثال، أن قضية الوحدة الوطنية وترسيخ الجبهة الداخلية، وقبل كل شيء وحدة القيادة، أهم من أي مسألة خلافية أخرى، لأن هذه يمكن حلّها بالطرق الودية وعبر الهيئات الشرعية المخولة، ولكن الأهم من كل ذلك، هو الأمن والمعيشة للمواطن الذي عانى من هذه الصراعات.

بالنسبة إلى الطرف الآخر، لم تكن الأولوية لهذه القضايا التي ذكرتها، فقد واصلوا سياسة تصعيد الموقف وتأجيج حدة الصراع. كانوا يعدون لمعركة يسيطرون بنتيجتها على سكرتارية اللجنة المركزية، وهي بمثابة هيئة الأركان العامة للحزب، وأعلى قيادة يومية للعمل الحزبي في البلاد بعد "المكتب السياسي" الذي يجتمع مرة في الأسبوع.

وفي أثناء اجتماع الطرف الآخر يوم الاثنين **9** يناير **1986**م، طرح موضوع إجراء التعديل في قوام سكرتارية اللجنة المركزية، وتحديداً في منصبين من أهم المناصب، هما:

- سكرتير الدائرة الحزبية.
- سكرتير دائرة العلاقات الخارجية.

كانت لحظة "مكهربة"، لأننا اعتبرنا أن المشكلة انتهت بالتسويات التي أقرّها المؤتمر العام الثالث الذي لم يمضِ على انعقاده سوى شهرين فقط. اعتقدنا أن الجميع سيكونون عند المسؤولية، وسيلتفتون إلى قضايا الوطن والمجتمع، كالوحدة الوطنية، والاهتمام بحل المشاكل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، والتزام قرارات المؤتمر الأخير للحزب. لكن ذلك لم يكن أكثر من شعارات يرددونها كالشعارات الانتخابية التي تتلاشى بعدها مباشرة.

وكما ظهر سريعاً، كان الطرف الآخر يسعى إلى مزيد من السيطرة وإحكام قبضته على مفاصل الحزب والدولة. وقد باشر العمل فوراً وبلا إبطاء. لذلك، فعندما طالبوا بأن يحلّ عبد الفتاح إسماعيل بدلاً من أبو بكر باذيب في الدائرة التنظيمية، وسالم صالح محمد بدلاً من عبد الغني عبد القادر في دائرة العلاقات الخارجية، باعتبارهما ينتميان الى فصائل العمل الوطني، كانوا في الواقع يسعون للسيطرة على عصب الجهاز الحزبي كله.

كنا نستند إلى وضع سليم عندما رفضنا إجراء التعديلات التي كانوا يطلبونها. أعني بهذا أن "الدائرة الحزبية" أهم دائرة في سكرتارية اللجنة المركزية، وهي المعنية بتسيير نشاط المنظمات الحزبية في سائر محافظات الجمهورية، وفي القوات المسلحة والأمن، وكان على رأسها "أبو بكر باذيب"، عضو المكتب السياسي، وكان يتمتع بمهارات حزبية وسياسية عالية تؤهله لشغل هذا المنصب المهم، بعيداً كل البعد عن الانتماءات المناطقية والفصائلية.

أما دائرة العلاقات الخارجية، فكانت تأتي من حيث الأهمية في الدرجة الثانية بعد الدائرة الحزبية، وتُعنى بعلاقات اليمن الديمقراطية الخارجية مع الأحزاب الحاكمة في العالم، ومع أحزاب المعارضة والعلاقات مع حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، وكان لها تأثير بقرارات وزارة الخارجية والمنظمات والمؤسسات الجماهيرية وسياستها، وكان على رأسها عبد الغني عبد القادر، ويتمتع هو الآخر بخبرة سياسية وحزبية عالية.

كان الاثنان معروفين فوق ذلك بنشاطهما الفكري والعملي، وهما من الدماء الجديدة التي دخلت المكتب السياسي لأول مرة في المؤتمر العام الاستثنائي للحزب في عام **1980**م. والأول، وهو أبو بكر باذيب، كان ينتمي إلى "اتحاد الشعب الديمقراطي" الذي أسسه شقيقه الفقيد عبد الله باذيب في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين. بينما كان عبد الغني عبد القادر ينتمي إلى "حزب البعث العربي الاشتراكي" في اليمن، الذي غير اسمه فيما بعد إلى "حزب الطليعة الشعبية".

وأسهم الحزبان إلى جانب "الجبهة القومية" منذ عام 1976م في تأسيس التنظيم السياسي الموحد – الجبهة القومية على أساس وحدة الفصائل الوطنية، ومن ثم كوّنوا معاً الحزب الاشتراكي اليمني في عام 1978م. لذلك، لم يكن من المقبول أن نتنكر لحلفائنا ورفاقنا بعد أن أصبحنا جميعاً في قارب واحد، أو ننسى مساهمتهم بمنتهى البساطة، لمجرد أن عضوين من قياديي الجبهة القومية يطمحان إلى احتلال المنصبين اللذين يشغلانهما، ولو استسلمنا لذلك، لكنا نوقّع على تدمير أسس الوحدة السياسية الفكرية التي قام على أساسها التحالف الوطني، ولا أتخيل أن ذلك كان ممكناً من الناحيتين المبدئية والأخلاقية معاً.

لكن بالتأكيد كانت هناك أسباب أخرى استدعت منا الرفض. فلم نكن نرى ضرورة لإجراء التعديل الذي كان يطالب به الطرف الآخر بإصرار، إذ لم يكن قد مضى على تشكيل "السكرتارية" سوى شهرين فقط، وكان أي تعديل عليها في هذا الوقت القصير جداً يعطي انطباعاً بعدم الاستقرار السياسي، وهو ما لم يكن في مصلحة الحزب والنظام. كذلك فإن الأخوين باذيب وعبد الغني كانا يقومان بعملهما بأقصى قدر من الكفاءة وبإتقان منذ وقت طويل.

ثم كانت هناك مسائل إجرائية مهمة، كان لا بد أن نراعيها، التزاماً بالنظام الداخلي. فإجراء التعديل في السكرتارية من حق "اللجنة المركزية" وحدها، وليس من حق "المكتب السياسي"، وهذه هي الطريقة الوحيدة لاكتساب الشرعية. لكنهم لأنهم كانوا يعرفون هذه الحقيقة، ويعرفون أن أغلبية "اللجنة المركزية" التي كان من المقرر أن تعقد دورتها الكاملة في 27 يناير 1986م لن توافق على ذلك، فقد كان إصرارهم قوياً على حسم هذه المسألة في "المكتب السياسي".

من ناحية أخرى، كنا نودّ فعلاً نقل موضوع الخلاف إلى اجتماع اللجنة المركزية لتحسمه في دورتها القادمة، وذلك لتفادي الاجتماعات القيادية الضيقة والمغلقة، وكنا نميل إلى أن نجعل من المناقشات العامة أساساً لحياتنا الحزبية، ولاتخاذ القرارات التي تعتمد على أوسع قاعدة حزبية وشعبية ممكنة، وهو ما كانوا يتخوفون منه ولا يطيقونه.

وفوق ذلك لم يخفَ عليّ أن الإشارات كانت تتجه بإخراج الرجلين اللذين كنت اعتمد عليهما في الدائرة الحزبية ودائرة العلاقات الخارجية، وكان معناه التحليق بلا جناحين. لكن مظاهر خبثهم لم تخفَ على الجميع. فمن حق الأمين العام والرئيس إدارة السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية وسياسة الاستخبارات، وتتساوى في ذلك الأنظمة المركزية والديمقراطية على السواء.

كل هذه الأمور والقضايا كانت مبدئية بالنسبة إلينا، ولم نتنازل عنها. لقد كمن الصراع حيناً، ثم عاد إلى التفجر من جديد، وتصاعد إلى درجة خطيرة قبل أن يتطور إلى ما جرى من أحداث في يناير 1986م. وتكشفت دوافع الطرف الآخر علانية ودفعة واحدة، وبعد أن كانت الوساطات والتنازلات السياسية قد نجحت في عقد المؤتمر الثالث، بتجديد انتخابي أميناً عاماً، وانتخاب لجنة مركزية ومكتب سياسي.

ويمكن تحديد ملامح هذا "السيناريو" أو فهمه بالتمعن في ما قررته الوثيقة السرية التي سبقت الإشارة إليها، المرسلة إلى محطة الاستخبارات السوفييتية في سفارتهم في عدن، وهي تتحدث بصراحة شديدة عن خطة وضعها "المركز" في موسكو لتغيير الوضع في عدن بعد السياسة الواقعية التي سرنا عليها مع النظام في صنعاء ودول الخليج ودول العالم انطلاقاً من مصلحة النظام والشعب في عدن، وأن جهات نافذة في موسكو استاءت منها وأصبحت تبحث عن مبرر للتدخل كما بدأوا البحث عن البديل. وما نقص من الخطة هو تاريخ التنفيذ فقط.

ومن المتوافر من المعلومات، أن عبد الفتاح إسماعيل كان يطمح إلى أن يكون هذا البديل، وكانت عودته إلى عدن من موسكو جزءاً من هذا السيناريو، وكان يستعجل الوصول لحضور المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذي بات موعده قريباً في فبراير 1986م بصفته الجديدة أميناً عاماً للحزب الاشتراكي اليمني، وهو ما كان يعتبره قمة انتصاره السياسي والنفسي. وربما كان حلفاؤه يعرفون هذه الحقيقة عنه، فعملوا على التخلص منه بعد أحداث يناير، كما سيتبين من سير وقائع الأحداث بعد ذلك.

والحقيقة أنني دأبت منذ بداية ظهور الأزمة على مخاطبة الشخصيات من الفريق الآخر، لإقناعهم بالتفاهم السياسي بعيداً عن أساليب التطرف التي كانوا يمارسونها. وكنت أراهن على قوة المنطق والحرص على المصلحة الوطنية والشعور بالمسؤولية التي توخيناها فيهم. ولكن جاءت الرياح على غير ما اشتهت السفن.

الخميس العاصف

مساء يوم الأربعاء 8 يناير زارني في منزلي كل من وزير الدفاع صالح مصلح قاسم، ووزير الحكم المحلي علي سالم البيض، ومعهما رئيس الوزراء حيدر العطاس. وطالب الثلاثة بضرورة عقد اجتماع للمكتب السياسي يوم 9 يناير 1986م، بعد إخفاق اجتماع السادس من يناير في

الوصول إلى أية نتيجة بخصوص التعديل الذي كان الطرف الآخر يطالب به في "السكرتارية". وتحت الإلحاح، وافقت على عقد اجتماع جديد للمكتب السياسي يوم الخميس 9 يناير 1986م.

ترأس الجزء الأول من هذا الاجتماع علي عنتر، بطلب مني. كنت مرتبطاً بترتيب إجراءات زيارة الرئيس الإيراني علي خامئني التي كان يزمع القيام بها لعدن في 15 يناير 1986م. ويبدو أن علي عنتر كان سعيداً بهذا التكليف، لكنه لم يملك المبادرة لإدارة اجتماع فعال وناجح، رغم طموحه الشديد، فاضطر إلى تعليق الاجتماع بعد ربع ساعة فقط من بدئه. وقد ربطت حينها بين إصرارهم على عقد اجتماع "المكتب السياسي" في ذلك اليوم (9 يناير)، والمعلومات التي وصلتني عن أن عناصر مسلحين، بعضهم محمولون على سيارات جيب مدنية، قد انتشروا في المنطقة المحيطة بمقر "اللجنة المركزية"، بانتظار التعليمات لتنفيذ عملية ما. وكان بعض المسلحين القبليين قد دخلوا العاصمة فعلاً مابين 8 – 12 يناير 1986م، وتمركز العديد منهم في منازل تابعة لأعضاء في "المكتب السياسي"، في نوع من ضمان الحماية. وهذه المنازل هي منازل عبد الفتاح إسماعيل وعلي عنتر وسعيد صالح وعلي شائع هادي وعلي البيض وغيرهم، وجميعها تحتل مواقع حساسة في مرتفعات منطقة الفتح بالتواهي، حيث مقر اللجنة المركزية ودار الرئاسة ووزارة الدفاع. وتمركز المسلحون في بيوت خورمكسر، كمنزل وزير الدفاع صالح مصلح، ومنزل صالح منصر السييلي وآخرين. وكانت العديد من منازل المسؤولين في هذا الطرف قد أخليت مسبقاً من العائلات.

خلال اجتماع 9 يناير لم يتحدث سوى عدد قليل جداً من أعضاء المكتب السياسي. وعندما أعود اليوم إلى محضر ذلك الاجتماع، يتأكد لي أن كل من تحدثوا إما أنهم لم يكونوا يعرفون ما يدبر في السر، أو أنهم كانوا يجاهدون من أجل البقاء، غير أن بعضهم كانوا مشاركين في الأعمال الخفية.

علي عنتر وأحمد علي السلامي وصالح مصلح قاسم كانت تسيطر عليهم فكرة تغيير السكرتارية، وتمحور حديثهم حول هذه النقطة تحديداً. وقام صالح مصلح بمحاولة لإقناع أبو بكر باذيب ليقبل فكرة التنازل عن الدائرة التنظيمية التي يشغلها، والقبول بشغل سكرتير الدائرة "الأيديولوجية"، وقال مصلح "إن سكرتير الدائرة الأيديولوجية هو الرجل الثاني في الحزب".

قال علي باذيب إن اللجنة المركزية هي الجهة المعنية بمثل هذا التغيير، وكان رأي الدكتور محمد قاسم الثور (الهمداني)، وهو من أبناء صنعاء، أن الحديث عن تغييرات يشكل نوعاً من الصعوبة، ودعا إلى الانتظار حتى تنضج الظروف لإحداث تغيير من هذا النوع، ملمّحاً إلى الظروف التي انعقد فيها المؤتمر العام الثالث. وقال الهمداني إن الحلقة المركزية "الآن" هي وحدة الحزب. وقال أنيس حسن يحيى إن من شأن إحداث أي تغيير أن يضرّ بسمعة هذا الحزب.

أما حيدر العطاس والدكتور عبد العزيز الدالي، فقد تحدثا باتجاه ضرورة وحدة القيادة، واستبعدا إمكانية إعادة ترتيب أوضاع السكرتارية.

وتحدث علي سالم البيض، لكنه لم يتطرق مباشرة إلى المقترح بتعيين عبد الفتاح في الدائرة التنظيمية، بل اقترح "تشكيل لجنة من علي ناصر محمد، الأمين العام، وعلي عنتر وجار الله عمر لإعادة النظر في وضع السكرتارية"، وأيده في ذلك المقترح حيدر العطاس. ولم يتحدث أيٌّ من الأعضاء الآخرين في ذلك الاجتماع، بمن فيهم عبد الفتاح إسماعيل.

غادرت الاجتماع وأنا أشعر بأننا إزاء أزمة حقيقية. كان الجو مكهرباً في العاصمة عدن. الانقسام في القيادة يصعّب الأمور أكثر فأكثر، وكان تسريب كل ما يدور داخل اجتماعات المكتب السياسي مباشرة إلى الشارع، بل وإلى خارج اليمن عبر التليفونات، يوتّر الأجواء ويستنفر الشارع ويزيد من حالة الاحتقان والأخطار، ويعرّض البلاد للخطر. وكان الموقف أكثر توتراً ومدعاة للقلق في معسكرات الجيش والأمن، وينذر بالانفجار الفعلي، حيث جرت تعبئة سيكولوجية عنيفة للأفراد، ووُضعوا على الاستعداد القتالي. وكانت الأمور قد وصلت إلى درجة حساسة جداً، خاصة مع انطلاق تهديدات غير مسؤولة من عناصر الطرف الآخر بتفجير الموقف وحسم الصراع بالقوة.

جنازة زهرة هبة الله

يوم السبت 11 يناير 1986م شاركت مع بعض الأخوة من القياديين في تشييع جنازة المناضلة زهرة هبة الله، فقيدة الحركة الوطنية والنسائية. وقد كانت عقيلة المناضل سلطان أحمد عمر، وهو من الرعيل الأول للثوار، ومن المؤسسين لحركة القوميين العرب والجبهة الوطنية في الشمال.

لفت انتباهي أن أحداً من عناصر الطرف الآخر، وخاصة القياديين، لم يأتِ للمشاركة في تشييع جثمان الفقيدة، وهم عادةً لا يغيبون، ويتجمعون في المصائب والأحزان أكثر مما يتجمعون

في الأفراح، وكان أمراً غريباً يحدث لأول مرة، والوحيد الذي حضر كان وزير الدفاع صالح مصلح، الذي جاء متأخراً وغادر مسرعاً، وهذا بحدّ ذاته لفت انتباه المشاركين في الجنازة. فصالح مصلح كان قد اتخذ هو وجار الله عمر موقفاً وسطياً في الظاهر، ولكنه كان منسقاً مع المجموعة المعارضة، ومجيئه المتأخر ومغادرته السريعة وغياب الآخرين، كلها كانت توحي بأن شيئاً ما كان يُحاك في الخفاء. وقد تكشفت بعد ذلك بعض الدلائل والأدلة التي تشير فعلاً إلى وجود خطة لاغتيالي في ذلك اليوم خلال حضوري الجنازة. لكن يبدو أن خللاً ما لم يكن في الحسبان عطّل تنفيذها في اللحظات الأخيرة. وربما خطر لهم أن خطتهم قد كُشفت لنا، ومجيء صالح مصلح متأخراً والانصراف سريعاً لا أجد له سوى تفسير واحد، هو أنه عندما اكتشف غياب الآخرين من أصحابه، خاف أن يكونوا يدبرون له هو الآخر أمراً ما، فسارع بالذهاب لاستجلاء الأمر على ما يبدو، حتى لا يغدروا به ويؤخذ على حين غرة.

تحذيرات جدية من أكثر من طرف عن محاولات تدبر لاغتيالي، وكان هذا الأمر ممكناً حدوثه. وكان هناك إحساس بالخطر من أي شيء من هذا النوع في أية لحظة، واغتيال الرئيس لا يعني اغتيالاً فردياً، بل يمتدّ إلى النظام وإلى الوطن كله.

الحقيقة أنني لم أكن دائم الحذر إزاء هذه المسألة كثيراً، فقد كنت أحرص كلما اشتدت الأزمة داخل اللجنة المركزية على أن أستقلّ سيارتي وأجوب بها شوارع عدن، أو أذهب إلى ملعب الشهيد الحبيشي في كريتر لحضور مباراة بين فريقين وطنيين دون سابق إشعار أو تخطيط. وأذكر أن ذلك كان سبباً للمشاكل مع قائد حراستي مبارك سالم وبقية أفراد الحراسة الذين كانوا مكلَّفين حمايتي، ويرون في تصرفاتي نوعاً من المجازفة والتهور. ومرةً شاهدني في التلفزيون، في أثناء حضوري مباراة كرة قدم مع رئيس أحد الأندية، فانزعج وهرع إلى الملعب الرياضي. أما أنا، فكنت أنظر إلى المسألة من وجهة نظر أخرى، وكنت أجدها سليمة. فقد كنت أرى في وجودي بين الناس خَلقاً للطمأنينة عندهم، ورفعاً لمعنوياتهم، وتبديداً للقلق لديهم، من جراء ما يتواتر من أنباء الخلافات بين المسؤولين، وليس رغبة في المجازفة أو إثبات الشجاعة حيث تجب الحيطة والحذر. وكان الآخرون بكل أسف يتفننون في إنزال الإشاعات أو إفشاء أسرار صراعات القيادة بقصد خلق البلبلة وإثارة الفوضى وإلقاء الروع في قلوب الناس. وكانوا يعتقدون بذلك أنهم يشكلون رأياً عاماً داعماً لموقفهم في الصراع، لكنهم كانوا يجهلون أن المقياس الحقيقي لجسّ

نبض الشارع يُستمَد من مؤشرات أخرى غير تلك التي كانوا يلجأون إليها، وأهمها عندي توفير الأمن والغذاء والاستقرار والاهتمام بمصالح الشعب.

رغم كل شيء، ظل هدفنا تسوية الأمر بسلام، وأنه لا يمكن التخلي عن التفاهم والحلول السياسية. وبذلنا جهوداً في هذا الصدد، ووسّطنا الأشقاء والأصدقاء، وكنا نقول للجميع إننا على استعداد تام للتفاوض، حتى إذا لم يبقَ هناك خمسة في المئة من الأمل في إصلاح ذات البين. وكنت أعتبر هذه الطريقة هي الوحيدة لإيصال البلد إلى بر الأمان وتجنيبها المزالق الخطرة.

بلغ التصعيد حداً لا رجعة عنه. لذلك، عندما أبلغني الصديق جورج حاوي، وكان يشغل منصب الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني، بردّ علي عنتر على رغبتي في التفاوض، أدركت أن الأمور أصبحت جدية بما فيه الكفاية، وليست كلمات تطلق لمجرد التهديد والابتزاز، ولم تكن بلا مغزى. قال عنتر لجورج حاوي: "سنواجهه غداً، حتى لو أدى الموقف إلى تفجير نفسي معه"، وكنت لا أخشى كثيراً من كلام علي عنتر حين أدعى أنه سيفجر نفسه، ولكن هذا الموقف يعكس مقاصد الآخرين وتآمرهم. كان هذا مساء يوم الأحد 12 يناير، وقد بذل جورج حاوي كل ما في وسعه لإقناع علي عنتر وعبد الفتاح إسماعيل بتأجيل اجتماع المكتب السياسي إلى وقت آخر حتى تتهيأ الظروف المناسبة لذلك وعودة بقية أعضاء المكتب السياسي في الخارج، وفي مقدمتهم حيدر العطاس الذي كان في زيارة للصين، لكنهما رفضا ذلك بكل إصرار. وقد سارع جورج حاوي إلى تحذيري في الليلة ذاتها، لأنه كان سيسافر في طائرة اليوم التالي متجهاً إلى بيروت.

ما قاله علي عنتر يُعَدّ أوضح إعلان وأصدق مقياس لما كانوا يفكرون فيه ويخططون له. وكان هذا يعني أن الطرف الآخر قد أغلق الباب أمام محاولات التفاوض والحل السياسي، ونقل الصراع السياسي إلى محطة الحسم بالقوة والسلاح. ولهذا، كان من المستحيل أن أسلِّم نفسي لهم كما سلَّم قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف وسالمين. وقد أكد العقيد محمد عبد الرحمن العبادي، بعد الأحداث وبعد الحديث عن التصالح والتسامح، أنه يشعر بالذنب لأنه أسهم بوضع خطة عسكرية قبل أحداث 1986م، ونشر هذا الاعتراف في صحيفة "الأيام"، وهو ما يؤكد أن الطرف الآخر كان يُعدّ العدة للانقلاب. وأُشير إلى ذلك في تسجيلات المكتب السياسي برئاسة علي سالم البيض بعد أحداث 1986م الذي ورد فيه أنهم شكلوا قيادة لإدارة الصراع من البيض وعلي عنتر وعلي شائع والعطاس وجار الله عمر. وقد نشر جار الله عمر في مذكراته أن أحمد عباد

الشريف، عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، اتصل به من صنعاء وطالبه باعتقال الرئيس والأمين العام، لكنّ جار الله عمر رفض هذه الفكرة.

حيدر العطاس ، البديل المحتمل لدى الأميركيين والسوفييت

ناقشت مع رئيس الوزراء حيدر العطاس قبل مغادرته إلى الهند والصين في زيارة رسمية تأجيل الاجتماع، لكنه لم يهتم بهذا الأمر. ربما لأنه لم يكن يقدِّر خطورة الأمر بما يكفي. وسافر إلى نيودلهي ووقعت الأحداث وهو في طريقه بالطائرة المتوجهة إلى بكين، لكنه لم يذهب إليها. ويذكر أحمد عبيد الفضلي، وزير التجارة والتموين الذي كان ضمن وفده، أن العطاس كان حائراً تماماً في أي موقف يتخذ، حتى تلقّى إشارات من موسكو بتغيير برنامج رحلته والتوجه إلى موسكو، ولحقه إلى هناك فضل محسن عبد الله، وزير المالية. وهناك غيّر العطاس مواقفه السابقة ومسار طريقه، وكان عند بداية الأحداث يتصل بي ويسألني إن كنت أفضل وصوله إلى دمشق أو أديس أبابا. بل أرسل إليّ أرقام هواتفه من أجل الاتصال به عبر سفيرنا في نيودلهي.

وعلى أية حال، فإن السوفييت والأميركيين الذين كانوا يرصدون جيداً تطور هذه الصراعات وما يجري في اليمن الديمقراطية، كانوا يرشحون العطاس بديلاً محتملاً في حال حدوث أي تغيير فيها. وفي هذا يتفق تحليل مركز الاستخبارات السوفييتية في رسالته إلى المحطة في عدن مع دراسة سابقة وضعتها إحدى مؤسسات الأبحاث الأميركية بطلب من سلاح الجو الأميركي، عنوانها "اليمن الديمقراطية... احتمالات التغيير ورحيل السوفييت". وقد توصلت الدراسة الأميركية بعد تحليلها للوضع في عدن وتاريخ الصراعات فيها والقوى المؤثرة فيه إلى نتيجة مفادها أن العطاس المغمور، يمكن أن يكون البديل المفضل في حال حدوث مثل هذا التغيير، والغريب أن السوفييت توصلوا أيضاً إلى الاستنتاج ذاته.

وللحقيقة، فإن الأميركيين توصلوا إلى هذا الاستنتاج في عام **1983**م، في وقت لم يكن فيه العطاس في مركز حساس، إذ كان مجرد وزير للأشغال، لكنه كان أقدم وزير في الحكومة، وأكثرهم كفاءة في عمله، ولم يصبح رئيساً للوزراء إلا في فبراير عام **1985**م، وأيضاً عضواً في المكتب السياسي في الوقت ذاته بحكم منصبه، وهو أول صعود سياسي ملحوظ له.

ولم تكن هناك أية بوادر تدل على أن الرجل يسعى فعلاً إلى منصب رئيس الحكومة، فضلاً عن رئاسة الدولة، وأظن أن من الظلم اتهامه بذلك. لكنه في ذلك اليوم، عندما ناقشته في تأجيل

الاجتماع، كان أميل إلى عقد اجتماع المكتب السياسي في 13 يناير، وبدا لي أنه لم يكن لديه الوقت أو الشعور الكافي لاستنتاج ما سيحدث، اللّهم إلا إذا كان يخفي ذلك بحذاقة كبيرة، وما كان لافتاً للنظر، توديع عبد الفتاح إسماعيل للعطاس، بالرغم من أنه لم تكن له صفة رسمية في الدولة.

ليس المهم مَن أطلق الطلقة الأولى

كل الظروف كانت مهيّأة لما حدث في 13 يناير 1986م، وكل الأسباب التي كانت تحتمه كانت جاهزة. وأتذكر أنني بعد الأحداث مباشرة قلت للذين سألوني بإلحاح لماذا حدث ما حدث: إن الأحداث التي وقعت في 13 يناير 1986م كان يمكن أن تحدث قبل هذا التاريخ أو بعده، وليس المهم من أطلق الطلقة الأولى. فليست الأحداث وليدة اللحظة، بل هي تراكم بلغ مداه، واختلالات اتخذت أشكالاً عديدة من الصراعات السياسية التي كانت سرعان ما تتطور إلى أشكال من العنف أكثر من أي عنصر آخر لتأكيد تفوق الأقوى وتعزيزه. وهذا منطق خطر، وقد قادنا إلى صراعات مستمرة منذ قيام الدولة في الجنوب، ولم يكن الحال في الشمال أفضل من ذلك، إذ مرّ بسلسلة من الصراعات هو الآخر.

لم تكن الأسباب دائماً محلية فقط، بل أسهمت فيها جهات عديدة أيضاً خارجية إقليمية ودولية، لأن مصالحها أصبحت أكثر تأثيراً في المصالح الوطنية، وصار كثير من الخيوط في أحوالنا تتمسك بها القوى الخارجية التي لا تعرف لنفسها حدوداً عندما يُمَسّ ما تعتقده بأنه مصالحها، وهذه القوى تعكس نفسها على أحوالنا، والمصيبة أنها تجد "دمى" وأدوات محلية تحركها في الوقت المناسب لتأجيج الصراع.

ولفت نظري أن معظم الحراب وُجّهت إلينا عندما بدأنا نتجاوز "الدائرة الحمراء" غير المسموح بتجاوزها في ذلك الوقت، كالعمل من أجل تحقيق الوحدة اليمنية بالطرق السلمية، والاستقلال بالقرار الوطني، والتمسك بالسيادة الوطنية، والتعامل نداً لند مع كل الدول، صغيرة كانت أو كبيرة، عربية أو أجنبية. والحقيقة أننا كنا نسعى لعلاقات ممتازة مع السوفييت، دون أن نكون رهينة لهم أو لغيرهم في المنطقة.

والواقع أن ما حدث في 13 يناير 1986م، وخروجنا من السلطة بنتيجتها، كان يعني بمعنى من المعاني أننا كنا ندفع ثمن تلك السياسة الوطنية التي التزمناها، ما عُدَّ في نظر الآخرين تجاوزاً

للدائرة الحمراء التي لا يجوز لأحد الاقتراب منها، فضلاً عن تجاوزها، كما أكد ذلك وزير إعلامهم محمد جرهوم للرئيس الإثيوبي منجستو هيلا مريام.

لهذا، إن سؤالاً مثل: "مَن بدأ بإطلاق النار؟"، أو "مَن أطلق النار على مَن أولاً؟"، يبدو سؤالاً ساذجاً لا معنى له. إن هذا كله لعبٌ بالألفاظ والمسمَّيات. واقع الأمر أمامنا يقول إن ما حدث كان بحجم الأسباب المتوافرة قبله لدى أطرافه جميعاً، سواء الأطراف المحلية أو أولويات القوى الخارجية النافذة التي عكست نفسها على أوضاعنا الداخلية، إذ فقدت الأطراف المحلية توازنها، ولم تعد تعرف كيف تميز بين المصلحة الوطنية ومصلحة الغير، وتقدم الأخيرة على الأولى في معظم الأحوال.

حضر وفد سوفييتي إلى إثيوبيا، والتقى بالرئيس منجستو، وأخبره أن علي ناصر هو أول مَن بدأ بإطلاق النار، وأجابهم منجستو: "كنتم قد نصحتم عبد الناصر في **1967** بألّا يبدأ بإطلاق النار، وضُربت مطاراته وطائراته على الأرض، وما زالت مصر ودول المنطقة العربية والأفريقية كلها تدفع ثمن هذه النصيحة. فهل كنتم تريدون من علي ناصر أن يسلِّم رأسه؟".

كل هذا الآن من باب تحصيل الحاصل، ولا يغيّر من الأمر شيئاً، لأن الذي حدث قد حدث، وكان لا بد له أن يحدث بعدما توافرت كل أسبابه وظروفه، ولأن الذين بذلوا جهوداً للحيلولة دون ما حدث – وكنا من ضمنهم – لم يستطيعوا ذلك. ولأن الذين شنوا الصراع المرير بكل الوسائل، واستعرضوا واستخدموا تفوق القوة العسكرية من أجل الاستئثار بالسلطة كانوا أول ضحاياه. ولذلك، يكون من المنطق والعدل عدم إلقاء اللوم والمسؤولية على أحد بعينه، أو نقلهما إلى أطراف أخرى، لأن كل الأطراف تتحمل مسؤولية ما حدث، بمن فيهم نحن الذين كنا أول مَن حاول الحيلولة دونه، وأول وأكثر مَن دفع الثمن.

وأنا أول مَن اعترف بذلك في وقت مبكر، وإن لم يملك الآخرون الشجاعة للاعتراف بهذه الحقيقة البديهية. ولو حدث هذا، لأمكن تجاوز كثير من الآثار السلبية الناجمة عن أحداث **13** يناير، ولأصبحت الطريق ممهدة لاستعادة الوحدة الوطنية على أسس صحيحة في وقت مبكر.

لذلك، إن ما قلته عمّن بدأ بإطلاق النار أولاً، إنما هو جزء صغير جداً من المشكلة، وعندما يركز أحد على جزء من مشكلة كبيرة، ناسياً بواقيها، فهو يظهر خطأه إن لم يكن على ضلال أو

الاثنين معاً. لقد انطلقت نيران كثيرة قبل **13** يناير، ونيران أكثر منها بعد **13** يناير، وحتى كتابة هذه المذكرات.

ومنذ بداية الأزمة، قدمنا الجزء الأكبر من التنازلات السياسية، وكنت أقول: حتى إذا لم يبقَ سوى خمسة في المئة من فرص النجاح لتفادي الكارثة الوشيكة، فأنا على استعداد للحوار، ولو كانت النسبة تقلّ عن ذلك. فقد كنا نرى في الحوار والتفاهم السياسي سلامة نسبية للبلد تفوق حجم أية فوائد قد يجنيها أيّ طرف بالقوة المسلحة، وكنا نردد حينها أن المنتصر مهزوم في هذا الصراع.

وسبق أن أشرت إلى جهود بعض الجهات السوفييتية في التوسط، وإلى محاولات إيجاد حلّ سلمي، وإلى الدور السلبي للاستخبارات السوفييتية (كي جي بي) في الأحداث. يقول بريماكوف: "إن علي ناصر قد كبر أكثر مما ينبغي، وإننا لو سمحنا له بالاستمرار خمس سنوات أخرى في الحكم، فلن يستطيع أحد أن يتحكم في تصرفاته أو السيطرة عليه". وهكذا يتضح أن السيطرة على الرئيس كانت مطلبهم.

وكانت آخر محاولات تجنب الكارثة والوصول إلى حلول للمصالحة، هي التي حاول القيام بها كل من الأستاذ محمد عبده نعمان والأستاذ عمر الجاوي والدكتور عبد الرحمن عبد الله مع عبد الفتاح إسماعيل، لكن هذا الأخير لم يرفض الفكرة من حيث الأساس فحسب، لكنه رفض أيضاً استقبال هؤلاء الرجال المخلصين الذين كان قلبهم على البلد والشعب. وكان عمر الجاوي الوحيد الذي تمكن من مقابلته يوم **9** يناير **1986**م، وبعد حوار طويل معه، قال عبد الفتاح في نهايته: لقد اختلّت الخريطة السياسية لمصلحتنا، ولا يمكنني التفاهم معه، ولا أن أمدّ يدي إليه (يقصدني).

كلنا مسؤولون عن أحداث 13 يناير

لقد أكدتُ أننا جميعاً مسؤولون عمّا حدث منذ **1969** وحتى أحداث **1986**، وأن المنتصر فينا كان مهزوماً في كل الأحوال، إذ إن لي رفاقاً وأصدقاء في كلا الطرفين تربطني بهم رفقة عمر وأواصر صداقة ومحبة وعلاقات كفاحية. لهذا، أعتبر نفسي خاسراً، وليس هناك أي طرف يزعم أنه حقق انتصاراً.

وبصرف النظر عن الخلاف السياسي، فإن علاقتي كانت طيبة بالعديد منهم، رغم أنني واجهت مشاكل كثيرة معهم. كذلك فإن علاقتي بالآخرين لم تكن سيئة دوماً، وقد تصالحت فيما بعد مع العديد من أولئك الذين اختلفوا معي والذين حكموا عليَّ بالإعدام. التقينا لاحقاً على طاولة واحدة وعلى مائدة واحدة في دمشق والقاهرة وأبو ظبي، ولكن بعد خراب عدن وضياع الدولة.
وحالياً، وأنا أكتب هذه المذكرات، لا أجد حقيقة أهمّ مما قلته وسأقوله على الدوام، وهو أننا جميعاً مسؤولون عمّا حدث، وهذا "عين الحقيقة".

وبهذه المناسبة يحضرني ردّ الرئيس الإثيوبي منجستو هيلا مريام، بعد أحداث يناير مباشرة على الوفود اليمنية الجنوبية التي هرعت إلى أديس أبابا، في محاولة لتغيير الموقف الإثيوبي المؤيد لنا، وإخراجنا من أديس أبابا، ومنهم نايف حواتمة[1]. قال الرئيس منجستو: "وماذا كنتم تتوقعون؟ إن أيّ إنسان تصبح حياته وحياة شعبه وأمنه واستقراره مهددة إلى هذا الحد، لا بد له من أن يفعل المستحيل للدفاع عنها، وهكذا كان الرئيس علي ناصر محمد. كان في وضع المدافع عن هذه القيم العامة".

ولم يستطع أولئك الذين كانوا يستمعون إلى الرئيس منجستو الدفاع عن حججهم أمام قوة منطقه.

وفي الواقع، إن ردّ الرئيس الإثيوبي منجستو، كان أقرب إلى الحقيقة من أفكار كثيرين كانوا يبحثون عن مذنب. وكان هذا متأتياً له، لأنه كان على معرفة بطبيعة الصراع في اليمن الديمقراطية جيداً، وعرف جميع الضالعين فيه حق المعرفة، وكان أيضاً على علم بطبيعة المشاكل والخلافات الدائرة في القيادة اليمنية، بجمهورية اليمن الديمقراطية.

في تاريخ **15** يناير **1986**م، وفي أثناء الاقتتال في عدن، أوفدت وزير الصحة عبد الله أحمد بكير، إلى صنعاء وأديس أبابا، حاملاً رسالتين خطيتين إلى رئيسي البلدين.

---

1 - وصل نايف حواتمة إلى أديس أبابا والتقى مع الرئيس منجستو، مدعياً أنه مكلَّف من القيادة السوفييتية المطالبة بإخراجي من أديس أبابا، وبعد استماع منجستو إلى كلامه ورسالته، قال له: ألستَ أنت من كنت تتحدث معنا بشأن دعمه قبل الأحداث؟! وهو يعيش الآن في قصر الشعب، وإذا لم تتسع أديس أبابا له، فإننا سنضعه على رأسنا. وقال له: انتهت المقابلة، والأحرى بك أن تتحدث عن فلسطين، لا عن اليمن، وأنصحك بزيارة الرئيس علي ناصر في قصر الشعب. وبالفعل، طلب مقابلتي، ولم يعرف أنني قد اطلعتُ على ما دار في لقائه مع منجستو، وقال لي: عليكم ألا تتأخروا في حسم الأمر عسكرياً معهم قبل أن يتمكنوا من السيطرة على الحكم. وطلب مني ترتيب مقابلة له مع منجستو.

وهنا أريد أن أصف لكم الظروف التي كتبت فيها هاتين الرسالتين باختصار شديد. فقد كان الوضع تسيطر عليه حتى ذلك الحين القوات الموالية لنا، لكن كانت هناك صعوبات حقيقية نواجهها. لهذا، فقد حملت الرسالتان لغة التفاؤل في التغلب على هذه الصعوبات، فلم نطلب من صنعاء أو أديس أبابا التدخل لمصلحتنا في القتال الدائر. بعثت إلى الرئيس علي عبد الله صالح برقية أكدت فيها أننا "حرصاء على أمن اليمن شمالاً وجنوباً، ويهمّنا استمرار العلاقات القوية والراسخة بين النظامين، لما فيه مصلحة شعبنا ووطننا اليمني. وسيشرح لكم مندوبنا التفاصيل".

قابل الدكتور عبد الله بكير الرئيس علي عبد الله صالح في مدينة تعز، حيث كان فيها، بعد وصوله إليها مباشرة. وربما أراد الرئيس صالح أن يكون في هذه المدينة تحديداً، التي لا تبعد كثيراً عن عدن، ليكون قريباً من مجرى الأحداث التي هزّت اليمن والمنطقة، وكان الرئيس علي عبد الله صالح قد شكّ في بكير الأشعث، ولذا طلب منه رجال الأمن قبل أن يلتقي الرئيس به، أن يستحم في مسبح القصر الجمهوري ريثما يستغلون تلك الفترة لتفتيش حقيبته ويتحققوا من ملابسه، ومما إذا كان بحوزته أي متفجرات أو نوايا لتنفيذ أي عمل انتحاري، كما علمت ذلك لاحقاً من الرئيس علي عبد الله صالح.

تحدث الرئيس صالح مع الدكتور عبد الله بكير بصراحة ووضوح، وحدد رأيه في ثلاث نقاط رئيسة:

أولاً: حرصه على عدم التدخل في ما يجري في الجنوب.

ثانياً: حرصه على عدم جرّ المنطقة إلى توتر أو ظروف جديدة تستفيد منها بعض الأطراف الخارجية.

ثالثاً: أبدى تأييده للشرعية الدستورية، وطلب منه تنظيم اتصال معي عبر جهاز اتصال خاص، وألحّ على سماع صوتي أكثر من أيّ شيء آخر.

في المقابل، قدّم له المبعوث الشخصي شرحاً وافياً عن سير الأحداث وتسلسلها الذي قاد إلى انفجار 13 يناير، وأعطاه صورة عن طبيعة المعارك الدائرة حتى لحظتها.

كان موقف الرئيس علي عبد الله صالح إيجابياً، وبعد أن تحسنت علاقتنا على طريق الوحدة، أصبح الرئيس الشمالي شريكاً، لا مراقباً فقط. وهذا ما حدد موقفه في السياسة التي اتخذها بعد الأحداث، واستناداً إلى ما قاله لمبعوثنا الدكتور عبد الله بكير، فقد أكد له التزام حكومة

صنعاءالشرعية التي أمثلها في الجنوب، وعدم السماح بالتدخل في شؤون اليمن الديمقراطية، لأن من شأن ذلك الإخلال باستقرار اليمن والمنطقة، وأبدى استعداده لتقديم الدعم للشرعية حتى تستتب الأمور. ولكنه مع ذلك كان يريد التأكد من وجودي على قيد الحياة حتى يلتزم قواعد هذه الشرعية وحدود الدعم الذي يمكن أن يقدمه، غير أنه وعلى الصعيد العملي لم يقدم شيئاً غير التأييد المعنوي حينها.

ومن القضايا المهمة التي بُحثت في هذا اللقاء، موقف رئيس الوزراء حيدر العطاس الذي كان حينها في الهند. أخبر الرئيس صالح الدكتور بكير أنه بعث إليه ببرقية، وطلب منه المجيء إلى صنعاء بدلاً من التوجه إلى موسكو. كذلك فإن سفير صنعاء في الهند اقترح عليه التوجه إلى صنعاء. لكن كما يبدو، فضّل العطاس الذهاب إلى موسكو ليراقب الأحداث عبر المنظار السوفييتي.

وفي أديس أبابا قابل مبعوثنا بعد ذلك الرئيس منجستو الذي أبدى له تعاطفه معنا ودعمه للشرعية التي نمثلها، وعبّر عن استعداده لوضع الإمكانات التي نريدها تحت تصرفنا. ومن هناك تمكن الدكتور عبد الله بكير من التحدث إلى العطاس في مقرّ إقامته في موسكو التي وصل إليها يوم الجمعة **17** يناير **1986**م، وأعلن له العطاس أنه لم يتسلم برقيتي التي أرسلتها إليه عندما كان لا يزال في نيودلهي ليواصل زيارته للصين حسب البرنامج. وقال إنه على اتصال بسفاراتنا في الخارج، ولم يتلقّ أي تأكيد من إحداها بمواصلة مهمته، ولهذا توجه إلى موسكو. استفسر حيدر العطاس من الدكتور بكير عن الحالة في عدن وعن مكان وجودي، وتلقى منه تأكيداً بأنني موجود في الداخل، وطلب العطاس من بكير أن يبلغني تحياته وأمله بأن أتصل به في مقرّ إقامته بموسكو.
وسأل رئيسُ الوزراء حيدر العطاس عن سبل العودة المتاحة إلى عدن، فأجابه بكير بأن بإمكانه الوصول عبر مطار الريان الى حضرموت شرقي عدن. وفكّر العطاس قليلاً، وقال إنه سيفكر وسيبلغنا بذلك. وحاول الحصول من الدكتور بكير على تأكيد مقنع بأنّ مطار الريان غير مغلق في وجه حركة الطيران، فتلقى تأكيداً منه بذلك، لكنه لم يسمع منه موقفاً حاسماً بنيّة العودة فعلاً في وقت قريب.

غادر العطاس، كما أشرنا آنفا، عدن قبل يوم واحد من اندلا ع الأحداث في زيارة للهند والصين الشعبية على رأس وفد رسمي يضمّ وزير الخارجية الدكتور عبد العزيز الدالي، ووزير التجارة

والتموين أحمد عبيد الفضلي. وسبقه وفد تمهيدي إلى بكين برئاسة وزير الإنشاءات فضل محسن عبد الله، قبل أسبوع من ذلك التاريخ.

وصل رئيس الوزراء ووفده إلى نيودلهي نحو الساعة الثامنة من مساء يوم الأحد 12 يناير 1986م. وأجرى صبيحة يوم الاثنين 13 يناير جلسة مباحثات مع رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي، وتناول معه طعام الغداء، وتحدد موعد مغادرة الوفد إلى بكين في الساعة التاسعة مساء اليوم ذاته.

عند الساعة السادسة والنصف مساءً (بتوقيت الهند)، كان العطاس في الجناح المخصص للضيوف، وكان هناك أيضاً وزيري الخارجية والتجارة والتموين وسفير جمهورية اليمن الديمقراطية لدى الهند، علي عيدروس يحيى، وقد رفع السماعة عندما رنّ جرس الهاتف.

كان المتحدث على الطرف الآخر مراسل وكالة رويتر في الهند، وقد طلب بإلحاح التحدث إلى رئيس الوزراء حيدر العطاس لإبلاغه بنبأ هام.

اعتذر السفير للمراسل، وأخبره أن رئيس الوزراء مشغول باستقبال ضيف، ولا يمكنه الرد على المكالمة في الوقت الحاضر. فطلب المراسل عندها أن يصله بأيٍّ من المسؤولين اليمنيين المرافقين لرئيس الوزراء. كان السفير يعتقد أن مراسل "رويتر" يريد العطاس لأخذ تصريح صحفي منه قبل مغادرته إلى بكين، ولم يكن يعلم بعد بما حدث في عدن، فقال للمراسل إنه يستطيع الحديث إلى المستشار الإعلامي للعطاس، أحمد الحبيشي، لكن المراسل قال إن الأمر هام جداً، ويريد الحديث إلى شخص مسؤول. عندها عرّف السفير علي عيدروس بنفسه، وقال للمراسل إنه على استعداد لسماعه. قرأ عليه المراسل نصّ البيان الذي أذاعه راديو عدن عصر ذلك اليوم عن المحاولة الانقلابية وإعدام قادة الانقلاب. وأخذ السفير في أثناء ذلك يكتب نصّ البيان حسبما كان يمليه عليه مراسل وكالة "رويتر" في الهند. وبعد ذلك تلاه على رئيس الوزراء حيدر العطاس وبقية أعضاء الوفد. وعندما أتى السفير على اسم علي البيض ضمن الذين أُعدِموا، قفز العطاس من مقعده وبدا متأثراً جداً لسماع نبأ إعدامه من دون البقية! حسب شهادة السفير علي عيدروس، ولم يدرك السفير ما إذا كان ذلك حزناً أو فرحاً؟

بعد ذلك أجرى العطاس سلسلة اتصالات منظمة مع العديد من سفارات اليمن الديمقراطية. وقد أجرى الاتصال الأول بسفيرنا في دولة الإمارات العربية المتحدة أحمد عوض حيدرة، الذي

أكد له صحة الخبر الذي سمعه بنفسه من إذاعة عدن، وأجرى اتصالاً آخر بسفيرنا في السعودية محمد عمر بن سهل، وسأله عن إمكانية الاتصال بوزارة الخارجية في عدن عبر جهاز "الراديو" الموجود في السفارة، وطلب من أحمد الفضلي، وزير التجارة، أن يُملي على السفير في الرياض نصّ برقية من العطاس إليّ يطلب فيها توجيهاتي بشأن مواصلة رحلته إلى الصين أو العودة إلى عدن، فأرسلت إليه برقية جوابية بمواصلة المهمة، لكنه أكد أنه لم يتسلمها.

واستمرّ في إجراء اتصالاته يومي 14 و 15 يناير لمعرفة ما يحدث في عدن، ولم يكن رئيس الوزراء أو أعضاء الوفد المرافق له يملكون معلومات حقيقية من أي مصدر وثيق سوى ما كانوا يسمعونه من الإذاعات ووكالات الأنباء، خاصة في الأيام الأولى للأحداث. لكن العطاس نظّم لنفسه بعد ذلك شبكة اتصالات تمتدّ عبر مثلث "نيويورك"، حيث مندوب اليمن الديمقراطية الدائم لدى الأمم المتحدة عبد الله الأشطل، ولندن حيث سفير الجمهورية صالح عبد الله مثنى، وطهران حيث يقيم السفير قاسم عبد الرب، وربما أيقن أنه استطاع بواسطتهم أن يؤمّن لنفسه معلومات كافية عن الأحداث والمعارك الدائرة وموقف كل طرف والمواقع التي أحرزها.

بعد زوال الصدمة الأولى التي أحدثها فيهم سماع النبأ، أجرى الوفد المرافق للعطاس مداولات وتحليلاً للأحداث التي جرت في عدن. واتفق رأي رئيس الوزراء حيدر العطاس ووزير الخارجية عبد العزيز الدالي في أن ما حصل بالبلاد مؤامرة لتصفية (أبو جمال)[1]، وأن الأحداث اللاحقة ستكشف وجوه عديدة أخرى دبرت هذه المؤامرة. وكان المقصود حينها بهذا الكلام أن وزير الدفاع صالح مصلح قاسم، كان هو الطرف الثالث محتمل، وسيظهر إلى السطح في الوقت المناسب لتصفية الجميع والانفراد بالسلطة، ولم يكن قد أُعلن حينه مقتل وزير الدفاع.

كشف لي عن هذه المداولات وزير التجارة أحمد عبيد الفضلي الذي كان ضمن وفد العطاس بعد التحاقه بنا في صنعاء بعد قرابة ثلاث سنوات من الأحداث. ورغم أن الفضلي عاد إلى عدن، ولا علاقة له من قريب أو بعيد بما حدث، وكان العطاس معه عشيتها، لكنه أُقصي من الوزارة، ووضع تحت الإقامة الجبرية. وفي وقت لاحق عيّنوه مستشاراً للرئيس حيدر العطاس، لكنها لم تكن سوى وظيفة شرفية. وبعد أن بلغت الأوضاع درجة من السوء إلى درجة لا تحتمل، غادر عدن.

---

22 أبو جمال: يقصد كاتب المذكرات، الرئيس علي ناصر محمد.

وكشف الفضلي أن سفير صنعاء في الهند عرض على العطاس التوجه إلى صنعاء، وهناك يمكنه أن يتابع الأمور من قرب، لكن ذلك لم يناسبه. كذلك عرض سفير دولة الإمارات العربية المتحدة عليه التوجه إلى أبو ظبي حتى ينجلي الموقف في عدن، بينما ارتأى أعضاء الوفد المرافق له التوجه إلى أديس أبابا. وقد استدعى الطيارين الذين يقودون الطائرة الرئاسية التي أقلته في رحلته، وبحث معهم إمكانية السفر إلى إثيوبيا، وأراد رئيس الوزراء أن يعرف ما إذا كانت الطائرة ستمرّ بأجواء دول أخرى، ما يتطلب الحصول على موافقتها المسبقة. وجاء ردّ الطيارين أنهم لن يمروا بأجواء أية دولة سوى جيبوتي، وأن ذلك لن يستغرق سوى عدة دقائق فقط، ويمكن الوصول بسهولة إلى العاصمة الإثيوبية. لكن العطاس لم يكن قد حدد قراره بعد، وبدا واضحاً أنه يفضل الانتظار ريثما ينجلي الموقف.

الاتجاه إلى موسكو

يوم الخميس 15 يناير 1986م، سار العطاس خطوة باتجاه الهدف، عندما طلب مقابلة السفير السوفييتي في نيودلهي. وبعد أن عاد من مقابلته، حسم أمره نهائياً، وقال لأعضاء وفده المرافق إنه قرر التوجه إلى موسكو، وسوّغ ذلك لهم بأن إمكانية الاتصال هناك أفضل من أي مكان آخر. وفور وصوله إلى موسكو عقد لقاءً مع الجانب السوفييتي الذي ترأسه كارين بروتنس، نائب سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي. وحضر اللقاء وزير الخارجية د. عبد العزيز الدالي، وأحمد عبيد الفضلي، وزير التجارة والتموين، والقائم بأعمال سفارة اليمن الديمقراطية لدى موسكو عبد الله سالم الحنكي. حاول الوفد معرفة آخر التطورات في عدن، وأخبرهم السوفييت أنه لا تتوافر لديهم أية معلومات عن الوضع الراهن، سوى أن المعارك ما زالت مستمرة. لقد استمرت اللقاءات بين الجانبين حتى يوم الأحد 18 يناير دون أن يبيّن السوفييت للعطاس ووفده حقيقة الأوضاع في عدن، فهل كانوا حقاً لا يعرفون ما يجري هناك على أرض الواقع الميداني، أم أنهم تعمدوا إخفاء الحقائق عن الوفد حتى تتجه الأمور نحو ما يرغبون فيه. الواقع أنّ السوفييت كانوا يعرفون، لكنهم كانوا يعزفون على نغمة أخرى.

ابتداءً من مساء يوم الأحد، اقترح العطاس أن تقتصر اللقاءات مع السوفييت عليه وعلى وزير الخارجية د. الدالي وحدهما. وسوّغ ذلك لبقية أعضاء الوفد المرافق بأنه لا يريد لوزير الإنشاءات فضل محسن، القادم إلى موسكو من بكين حضور هذه اللقاءات، حتى "لا يلخبط

الأمور" حسب تعبيره. لكن ذلك بدا كعذر لجأ إليه حتى يحتفظ بالحديث مع السوفييت وحده. ومذ ذلك اليوم، غيَّر العطاس لهجته وموقفه، وأسفر عن انحيازه الصريح إلى الطرف الآخر، وكان أول قرار اتخذه مع وزير خارجيته، عزل القائم بأعمال السفارة في موسكو، عبد الله الحنكي، واستبدل به سيف صائل، القريب الصلة بالطرف الآخر في الصراع، الذي كان يدرس في موسكو، وليست له علاقة بالبعثة الدبلوماسية. كان هذا أول مؤشر على أن العطاس تلقى معلومات مؤكدة من السوفييت ومن مصادر أخرى عديدة، عن أن كفة الميزان العسكري قد مالت إلى الطرف الآخر، وربما تلقّى منها الوعود بالحصول على منصب "الرئيس".

وصل فضل محسن إلى موسكو وهو في حالة نفسية وجسدية سيئة، فنُقل إلى المستشفى فوراً. وقبل أن تتغير الأوضاع، طلب السوفييت من العطاس توجيه نداء بالتلفزيون، على أن يبثّوه بوسائلهم الخاصة إلى عدن. وسُجِّل النداء في مقر إقامة الوفد في تلال لينين، وكان ذلك البيان أول انحياز علني للسوفييت، لكن لا توجد صورة واضحة عمّا قاله العطاس، أو إذا ما أتيح للمواطنين اليمنيين مشاهدته. وأياً كان ما قاله، فقد كان أيّ كلام يقال في مثل تلك الظروف أقلّ إقناعاً من صورة الأوضاع المأساوية التي كان يعيشها الناس في عدن.

خلال الفترة نفسها، وجه الرئيس علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية العربية اليمنية، نداءً بوقف الاقتتال، وأعلن أن معونات طبية وغذائية ستتوجه إلى عدن يرافقها فلسطينيون للفصل بين القوات المتحاربة. عندها، وجّه العطاس رسالة إلى الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، يطلب منه فيها "عدم التدخل"، وطلب الأمر نفسه من الرئيس علي عبد الله صالح في أثناء حديث هاتفي أجراه مع وزير الخارجية الدكتور عبد الكريم الإرياني. وبدا هذا الطلب وقتها غريباً، ولعل هذا يعطي انطباعاً عن حقيقة الدور الذي أدّاه العطاس خلال وجوده في موسكو، وربما أدّاه لمصلحة الطرف الآخر، أو لمصلحته هو، مثل أي رجل يُعدّ نفسه للرئاسة وملء الفراغ، وهذا من حقه، وهو يمثل حالة أفضل من الآخرين.

يوم الاثنين 20 يناير 1986م أبلغ السوفييت حيدر العطاس بأنني سأصل إلى موسكو، وسيصل إليها أيضاً عبد الفتاح إسماعيل، وأنْ لا صحة لما ذكر عن مقتله خلال أحداث اليوم الأول 13 يناير– 1986م. وعقد أعضاء اللجنة المركزية الموجودون في موسكو اجتماعاً، وكلفوا العطاس استقبالي عند وصولي. لكنني عدلتُ عن الذهاب إلى موسكو بعد أن رفض الطرف الآخر

ذلك، وقرر مواصلة القتال، إذ كانت اهتماماتهم منصبة على الحسم العسكري، لا على الحوار والحلول السلمية.

غادر العطاس موسكو على متن طائرة روسية خاصة أقلعت به يوم السبت 25 يناير 1986م، وترك الطائرة الرئاسية الخاصة، لأنه ربما لم يكن مطمئناً إلى طاقمها اليمني، أو أراد في ذلك توجيه رسالة إلى أكثر من طرف بأن الاتحاد السوفييتي يقف إلى جانبهم.

وفي أثناء الأحداث كان ياسين نعمان في دمشق، ونقل رسالة إلى الرئيس حافظ الأسد ضمن الوفد الذي أرسلته إلى دمشق برئاسة "أنيس حسن يحيى"، عضو المكتب السياسي، ليشرح للمسؤولين فيها طبيعة الأحداث ووجهة نظري السياسية فيها. واجتمع الاثنان إلى نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام والأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي عبد الله الأحمر، ووزير الخارجية فاروق الشرع.

أما ما حدث بعد ذلك، ففريد من نوعه ولم يتوقعه أحد، إذ إن الدكتور ياسين نعمان ذهب مرة أخرى إلى مقابلة المسؤولين السوريين الذين قابلهم بالأمس باسمي، لكن في هذه المرة قابلهم ممثلاً عن الطرف الآخر بعد أن اختلفت الأمور ومالت الكفة العسكرية إلى مصلحتهم، فمال معها الدكتور ياسين نعمان استناداً إلى حساباته الخاصة، لكن تصرفه أثار استغراب السوريين ودهشتهم حين سأله الرئيس السوري: "ألم تكن بالأمس ضمن الوفد الذي مثل الرئيس علي ناصر محمد؟". كان السؤال تلقائياً وطبيعياً جداً، لكن الجواب لم يكن كذلك!

تنسيق بريطاني سوفييتي

وبسبب عمليات القصف الجنوني الذي تعرضت له أحياء العاصمة، واجه السكان وضعاً مأساوياً صعباً بعد أن قطعت المياه عن العاصمة، وكاد الناس يموتون عطشاً وجوعاً، ما اضطرهم إلى اللجوء إلى حفر الآبار القديمة أو الشرب من المياه الآسنة أو من مياه البحر، وعاشت العاصمة في رعب حقيقي طوال أيام القتال العشرة. ونتيجة الوضع الصعب الذي واجهه الأجانب في عدن، رُحِّل نحو سبعة آلاف رجل وامرأة وطفل من ستين جنسية مختلفة يمثلون قارات العالم الخمس خلال الفترة من 16 إلى 24 يناير، طبقاً لتحقيق أُجرته أجهزة الهجرة في جيبوتي[1].

1- انظر "الرأي العام" الكويتية، العدد رقم (792) تاريخ 26 يناير 1986م .

رُحِّل هؤلاء بحراً على اليخت الملكي البريطاني "بريطانيا" الذي وصل إلى شواطئ عدن يوم الأحداث وعلى سفن فرنسية وروسية. ولم يكن ذلك مصادفة طبعاً، إذ لم يكن البريطانيون بعيدين عمّا يجري في عدن، بحكم فترة الاحتلال الطويلة فيها، وكان يهمهم معرفة ما يجري في تلك الأيام، إلى درجة أنهم كانوا ينسّقون عمليات الترحيل التي تجري للأجانب مع السوفييت. كذلك أكد مسؤول سوفييتي في قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية بأن السوفييت أعدّوا غرفة عمليات مباشرة مع البريطانيين لمعرفة ما يجري في عدن. واعترف المسؤول بأن هذا أول تنسيق من نوعه مع البريطانيين منذ الحرب العالمية الثانية.

وبنتيجة المعارك التي دارت بعنف في مدينة صغيرة كعدن، قُتل الكثيرون من الطرفين، ولم يُجرَ إحصاء دقيق لعدد القتلى، رغم التباين في الأرقام التي يتداولها كل طرف. وأذكر الواقعة الآتية كدليل على هذه المبالغة من الطرفين في إيرادهما أعداد القتلى، فقد بلغت كشوف الشهداء من طرفنا نحو 10 آلاف شهيد، ما يدل على أن بعض المستفيدين كانوا يبالغون في الأرقام حتى يقبضوا الإعانات المقررة لأُسَر الشهداء التي لم يكن أكثرها يذهب إلى هذه الأسر، بل إلى جيوب هؤلاء المستفيدين أو المنتفعين. وبعد سنة من هذه الأحداث أُجري تحقيق وتدقيق في عدد الشهداء، وتأكد لنا أنه لا يتجاوز 950 شهيداً. كما أشارت التقارير أيضاً إلى أن شهداء الطرف الآخر لا يزيد عددهم على ذلك.

عاش المواطنون في العاصمة ومختلف المناطق حالة من الذعر والخوف والرعب الحقيقي، في ظل سيادة نظام الطوارئ والأحكام العرفية، وعانت آلاف الأسر الفاقة والعوز بسبب اعتقال معيلها أو قتله، وبسبب التسريح الجماعي والفردي لآلاف الكوادر والموظفين من أعمالهم. واضطرت حملات الاعتقال والمداهمة والمطاردة والحجز على الهوية إلى نزوح واسع للسكان إلى شمال اليمن، وقُدِّر عدد النازحين خلال الأيام الأولى بعد الأحداث بنحو خمسة عشر ألف مواطن، وتضاعفت الأعداد فيما بعد، حتى وصل الرقم إلى مئة ألف، وحينها كتب أحد الصحافيين العرب أن الأمن والأمان قد رحلا مع علي ناصر محمد، وهي أكبر غلطة ارتكبها الطرف الآخر.

عدن تحترق!

في يوم الأربعاء 15 يناير، وجهت برقية جوابية إلى القيادة السوفييتية، رداً على برقية تسلمتها منهم. وجاء في برقيتي: "نشكركم على برقيتكم إلينا، ونشارككم الاعتقاد بأن التطورات المؤسفة

في بلادنا، فعلاً تهدد ليس فقط قضية الحزب ومبادئه، وإنما تقوّض أسس النظام الوطني التقدمي في بلادنا. إن الإسراع في إنهاء هذه الأحداث سيحول دون التدخل الخارجي المعادي والمخاطر الناجمة عنه. وقد عبّرنا عن ذلك في رسالتنا السابقة إليكم، كما أننا على استعداد للتجاوب مع أية مقترحات من جانبكم، التي نعتقد أنها ستخدم وحدة الحزب والشعب وتؤمن لنظامنا الوطني التقدمي الثبات والاستمرار والرسوخ".

وبدا لي أن السوفييت كانوا مشغولين بأوضاعهم الداخلية وبمشاكلهم في أفغانستان وجيشهم الذي أنهكته الحرب التي تقف وراءها الولايات المتحدة الأميركية وبعض الأنظمة العربية للرد على هزيمة الولايات المتحدة الأميركية في فيتنام.

بقيتُ على اتصال بالرئيسين علي عبد الله صالح ومنجستو هيلا مريام، اللذين بعثت إليهما برسائل حول تطورات الأوضاع في اليمن الديمقراطية، حملها مبعوث من قبلي، كما أشرت سابقاً.

في **15** يناير وصلتني برقية عاجلة من المناضل ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، أعرب فيها عن أمله "بعودة الوضع إلى طبيعته في القريب العاجل وعن القلق الذي يشعرون به نتيجة الأحداث في اليمن الديمقراطية"، وأكد لي "أن قيادة المنظمة مستعدة للقيام بأي عمل نقترحه لإنهاء القتال في البلاد ووقف إراقة الدماء التي لا تخدم سوى أعداء الأمة العربية".

كنت في اليوم الثالث من اندلاع المعارك قد وجهت رسالة عاجلة إلى سفارات اليمن الديمقراطية في الخارج أبلغتها فيها بما جرى في البلد من جراء الأحداث، مشيراً "إلى الجهود التي بذلناها خلال السنوات الثلاث الماضية لاحتواء الأزمة، وآخرها تلك الجهود المبذولة في المؤتمر العام الثالث، ولكنها لم تُنهِ جذور المشاكل التي غرسها الجميع من الطرفين.

وبعد استعراض أحداث الأيام الأخيرة وما ألحقته الحرب من أضرار بالأرواح والممتلكات في العاصمة حددتُ موقفنا بالنقاط الرئيسة الآتية لإبلاغ ذلك للجهات المختصة في بلدان التمثيل:

أولاً: لقد استجبنا للدعوة إلى وقف إطلاق النار لإنقاذ العاصمة وإنقاذ المواطنين الأبرياء لإيجاد حل سياسي ينقذ البلاد من الحرب الأهلية، واستجبنا لدعوة القيادة السوفييتية بشأن الحوار.

ثانياً: لا نجد أن هناك حلاً عسكرياً لحرب أهلية قد بدأت. ومن موقع مسؤوليتنا التاريخية، فإننا مع الحوار، مع الحل السياسي، مع إنقاذ الشعب والوطن والحزب.

ثالثاً: ما هو مطلوب بشكل عاجل، وقف إطلاق النار، وضمان استمرار هذا الموقف حتى يمكن إخلاء العاصمة من الأسلحة بكل أنواعها وتعود الحياة إلى طبيعتها وتخلق الأجواء للبدء في الحوار السياسي.

مفاوضات في السفارة السوفييتية في عدن

كنتُ قد قبلت عرضاً من السوفييت بوقف إطلاق النار. وأردت معرفة رغبة الطرف الآخر وما يخطط له. وانتقل ممثلان لنا إلى السفارة السوفييتية في عدن، هما: وزير الداخلية محمد عبد الله البطاني، ورئيس لجان الدفاع الشعبي سليمان ناصر مسعود. وجاء ممثلان للطرف الآخر، هما: وزير الإسكان محمد سعيد عبد الله (محسن)، وهو وزير أمن سابق، وصالح أبو بكر بن حسينون، وزير الطاقة والمعادن، وهو رئيس سابق لهيئة الأركان للقوات المسلحة، لكنهما قدما نفسيهما كمحايدين.

وشارك في مفاوضات السفارة السوفييتية طرف فلسطيني محايد، هو المناضل محمد صبري كتمتو (أبو فراس)، وقد شاهد كل ما حدث ودار هناك خلال الأيام التي استمرت فيها المفاوضات. لجأ الطرف الآخر إلى تكتيك خادع، حيث كان يتظاهر بالموافقة على وقف إطلاق النار عدة مرات، ثم لا يلتزمه. ولم يحترم أي اتفاق توصلت إليه اللجنة، بل إنه وسع عملياته العسكرية وقصفه المنظم بمختلف أنواع السلاح، بما في ذلك راجمات الصواريخ والمدفعية الثقيلة.

ومع ذلك، استمرت المفاوضات، وصدر العديد من الاتفاقات التي تقضي بوقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة من العاصمة، وتشغيل الكهرباء والماء، وفتح المستشفيات والمحلات التجارية، وتجميع القوات العسكرية للطرفين خارج العاصمة، لكنها كلها لم تنفذ.

وأستعين هنا بشهادة الأستاذ محمد صبري كتمتو (أبو فراس) الذي كان شاهداً على كل ما دار في السفارة السوفييتية. وكان أبو فراس ممثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في عدن يومها، ويستطيع القارئ أن يخرج بالصورة الحقيقية لتلك المباحثات والأجواء الساخنة التي أحاطت بها. فكلمات هذه الشهادة يتذكرها أبو فراس ممزوجة بالألم والمرارة.

يتذكر المناضل كتمتو، فيقول:



الفقيد المناضل محمد صبري كتمتو (أبو فراس)

عندما اندلعت الأحداث، كنت أحاول الاتصال هاتفياً بمخلوق أتحدث إليه وأعرف منه ما يحدث، لكنني لم أعثر على أحد من الأطراف المعنية بالمشكلة، ولم أكن أسمع سوى دويّ المدافع والرصاص وخطوات القتلة. رعب متطاير من أنين الأجساد الممزقة.

مساء الثلاثاء 14 يناير 1986م اتصل بي محمد سعيد عبد الله (محسن)، وطلب مني أن أتدخل باعتباري على علاقة جيدة مع الجميع، وطوّر مقترحاته بأن طلب مني الاتصال بالسفير السوفييتي وأن أعمل معه أي شيء لوقف المعارك.

لم أضيّع الوقت. بمجرد إغلاق السماعة، اتصلت بالسفير السوفييتي. بارك الفكرة، وقال إنه على اتصال مع فاروق علي أحمد عضو اللجنة المركزية.

وبهذه الطريقة، أصبح عندنا ممثلان للطرفين مستعدان للتفاوض والجلوس إلى طاولة واحدة. وكنت طلبت إلى (محسن) أن يعطيني رقم هاتفه حتى أكون على اتصال معه، لكنه بحذر يليق برجل أمن سابق، رفض أن يعطيني رقم الهاتف، وأعطاني بدلاً منه رقم هاتف منزل صالح بن حسينون في المدينة البيضاء في خورمكسر. ويبدو أن (محسن) كان يختبئ هناك، حيث كان يعتقد أنه في مأمن.

بن حسينون يعتبر نفسه محايداً على نحو ما. اتصل بعبد الله عليوة رئيس هيئة الأركان العامة، وقال له:

احسموا الموقف بسرعة. وفي الوقت ذاته اتصل بالطرف الآخر وقال لهم: احسموا...

الاتصالات كانت في البداية تجري عبر بن حسينون وهو ينقل إلى (محسن) ما يجري. وهكذا نستطيع التعرف إلى رأيه.

بعد اقترح السفير السوفييتي تشكيل لجنة من الطرفين، واشترط ان أكون أنا موجوداً فيها. وقال لي السفير: أنت تعرفهم أكثر مني.

بلغت (محسن) عبر بن حسينون، فوافق فوراً.

وأبلغ السفير فاروق علي أحمد، فأبلغه بموافقته الفورية.

قال السفير: لدينا الآن موافقة الطرفين، فلنبدأ العمل فوراً.

هذه المشاورات كانت تجري ليلة **14** وصباح **15** يناير **1986**م، وبنتيجتها وافق الطرفان على الالتقاء في السفارة السوفييتية.

طلب (محسن) أن يرسل إليه السفير سيارته الرسمية حتى تؤمن وصوله إلى مبنى السفارة، لكن السفير رفض ذلك بشدة، وقال: إن إطلاق النار يحصل بطريقة عشوائية، والرصاص يتطاير في كل مكان، ولا أستطيع أن أضمن سلامته.

وأضاف السفير منفعلاً: إذا كان (محسن) يضع حمايته شرطاً للوصول إلى السفارة، فالأفضل ألّا يأتي.

أبلغناه بذلك، لكنه بعد تردد وتدلّل شديدين قال: "سأتدبر حالي".

بعد دقائق اتصل بي السفير وقال: بلّغني متى ستكون عند السفارة حتى نفتح لك الباب.

أخبرته أنني لن أستطيع المجيء بسيارتي، أخبرته أن ذلك خطر، سآتي سائراً على قدميّ.

كان الوضع صعباً جداً والهواء مزروعاً بالرصاص، وأدركت قيمة قراري عندما مرت سيارة مسرعة عند تأهبي للخروج، فأُطلقت عليها النيران، لكنها لم تمزقها، انتظرت حتى توقف إطلاق النار وخرجت من البيت. عرفت فيما بعد أن السيارة التي أطلقت النار عليها هي السيارة التي كان يستقلها محسن وبن حسينون، وكانا في طريقهما إلى السفارة. مشيت في أزقة ضيقة جانبية، محاولاً بقدر إمكاني تجنب الطرق العامة، ومع ذلك تعرضت عدة مرات لإطلاق نار لم أكن أعرف مصدره. وعندما وصلت إلى السفارة فتحوا لي الباب الخلفي.

كان محسن وبن حسينون قد سبقاني إلى السفارة، وكان صالح بن حسينون قد أصيب بجرح طفيف في عينه من شظايا زجاج السيارة المسرعة التي رأيتهم يطلقون عليها النار عند خروجي من المنزل.

الساعة السابعة والنصف وصل وزير الداخلية محمد عبد الله البطاني، ورئيس لجان الدفاع الشعبي سليمان ناصر مسعود، وبدأ الاجتماع في غرفة صغيرة داخل السفارة السوفييتية.

تحدث السفير عن ضرورة إنهاء المعارك الدائرة والحرص على سلامة البلد والشعب، وأكد أهمية حصول تسوية سلمية للمشكلة. وكان يؤكد باستمرار في كلمته أن هذه هي رغبة القيادة السوفييتية، وهي على اتصال دائم، وتضع كل الجهود من أجل وقف المعارك. بعدها تحدثت وشددت على إيقاف المعارك قبل كل شيء.

ثم تحدث وزير الداخلية محمد البطاني، فاتهم الطرف الآخر بالبدء بأعمال العنف. وبغضّ النظر عن هذه المسألة، شدّد البطاني بدوره على الوقف الفوري للمعارك. وقال إنه يتكلم باسم الرئيس علي ناصر محمد، وإن عنده تعليمات بالعمل على وقف إطلاق النار فوراً، مشدداً على أنه يتحمل المسؤولية عن أي إيقاف، وأن عنده صلاحية كاملة من الرئيس لتوقيع أي اتفاق يكفل وقف إطلاق النار ووقف المعارك والعودة إلى المباحثات السلمية بين أطراف الحزب والدولة.

محسن وبن حسينون تحدثا كمحايدين، استخدما لغة محايدة. قالا: نحن لا نمثل أحد طرفي الصراع، نحن أعضاء لجنة مركزية فقط، لكن لا نمثل أحداً. لكننا نبذل جهودنا لوقف تمزيق الحزب والبلد.

طبعاً هذا الموقف صَعَّبَ مهمة اللجنة. كيف نخاطب جهة محايدة في مثل هذه الظروف الصعبة التي تحتاج إلى قرار شجاع وإلى جهة مسؤولة تنفذ ما يُتَّفَق عليه وتضع حداً لنهر الدم؟

إليّ وإلى السفير السوفييتي، كان واضحاً لنا أن محسن وبن حسينون لم يكونا واثقين لمصلحة مَن ستنتهي المعارك الدائرة، وكانت الكفة حتى ذلك الوقت تميل إلى جماعة "الرئيس". لذلك، تحوطاً للطوارئ، قالا إنهما محايدان، والحقيقة أن ذلك لم يكن مقنعاً لأحد. ولو اقتنعنا فعلاً لثانية واحدة بأنهما محايدان، كما يزعمان، لما بقيا عضوين في اللجنة، ولا داخل السفارة حتى دقيقة أخرى.

لكنّ معرفتنا بطبيعة الصراع، ومبادرتهما وإبداء الرغبة في عمل شيء، كل هذا جعلنا نتعامل معهما كممثلين للطرف الآخر. وهذا ما أثبتته الأيام، وظهر جلياً بعد مرور أيام من استمرار المعارك وتحول موازين القوى.

كان سالم صالح محمد، وصالح منصر السييلي، يتصلان بالسفارة ويعطيان التعليمات لمحسن وبن حسينون، ويأخذان منهما المعلومات. وهذا دليل آخر على أنهما جاءا ممثلين للطرف الآخر.

ومرت فترات كان محسن وبن حسينون يرفضان خلالها التحدث إلى السييلي. وكان بن حسينون بالذات لا يكنّ احتراماً للسييلي ويسميه ازدراءً بالجنرال. وذات مرة اتصل السييلي بالسفارة وطلب بن حسينون، وأخذ يناقشه في كيفية وقف المعارك.

احتدّ بن حسينون، وأغلق السماعة في وجهه.

عاد السييلي واتصل من جديد، ورفض بن حسينون التحدث إليه، ورجاني أن أكلمه وهو يقول لي: "ما عاد عندي نفس".

أخذتُ السماعة وتكلمت مع السييلي، فإذا به يقول لي: "ليش الرفاق يحتدوا... لازم نتناقش بهدوء".

فقدت أعصابي، ولم أستطع إلا أن أحتدّ صارخاً:

العالم يحترق، وأنت تريد أن نتناقش؟

ابتداءً من اليوم الأول حتى يوم 18 يناير 1986م، كان السفير السوفييتي يتسلم بانتظام رسالتين في اليوم على الأقل من موسكو، وكان يأتي ويقرأها لنا بواسطة المترجم. لم يكن يُفصح لنا عن مصدر هذه الرسائل تحديداً، كان يقول إنها من (القيادة السوفييتية) عموماً. لكنه كان يؤكد لي بينه وبيني أن تقاريره تذهب فوراً إلى مكتب الأمين العام "غورباتشوف".

أهم الفقرات التي كانت تحويها هذه الرسائل، هي نفسها الكلمات التي أذكرها حتى الآن:

1. الإصرار على وقف إطلاق النار بأي ثمن، مهما كانت النتائج، فلا يهمّ مَن المنتصر.

2. وقف تدمير البلاد.

3.حماية الرعايا السوفييت.

كانت لهجة الرسائل تزداد حدة بين الرسالة الأولى والأخيرة. إحدى الرسائل مثلاً جاء فيها: إنكم لا تحترمون شعبكم. أنتم قيادة غير جديرة بالمسؤولية. كان الخطاب بصيغة الجمع، ولم يكن موجهاً إلى طرف بعينه من طرفي الصراع.

وفي هذه الأثناء، بدا واضحاً احتمال تدخل سوفييتي مباشر بعد أن خابت كل محاولات وقف إطلاق النار. ومن العلامات التي كانت تؤيد هذا الاحتمال:

أن الترتيبات قد اتخذت لوصول رئيس هيئة الأركان العامة السوفييتي الذي كان في أديس أبابا. وقد طلب السفير السوفييتي في عدن من "اللجنة" تأمين سلامة نزول طائرته. وكان من الواضح أنه قادم ليشرف على عملية التدخل، وقد فهمت من السفير الشيء نفسه، وهو يأخذني إلى النافذة قائلاً لي:

انظر إلى البحر...

قلت له:

لا أرى شيئاً.

قال:

انظر إلى الأفق.

نظرت حتى نهاية الأفق البعيد، فقلت له:

ولكنني لا أرى شيئاً.

قال السفير وهو يرقص من الفرح:

الأسطول... إنه هناك ألا تراه؟

الأسطول السوفييتي يقترب، ورئيس هيئة الأركان العامة كان سيهبط في مطار "الريان" بحضرموت، ثم تقله طائرة مروحية "هيليكوبتر" إلى السفارة في خورمكسر. والسفير السوفييتي يطلب من "اللجنة" أن توجه رسالة إلى القيادة السوفييتية تطلب فيها التدخل لوقف المعارك. وفعلاً، أُعدَّت صيغة رسالة بهذا المعنى. وبعد أن طبعت، سُلِّم السفير نسخة لكل واحد من أعضاء اللجنة، وسلمني مسوَّدة النسخة الأصلية لأنها كانت بخط يدي، وقال لي: أبو فراس، احتفظ بها للتاريخ.

التطور الآخر الذي حدث بعد ذلك كان يتعلق في ما يبدو بالشق السياسي لتسوية المشكلة. فقد طلب السفير سفر كل من الرئيس علي ناصر محمد وعبد الفتاح إسماعيل إلى موسكو بدعوة من القيادة السوفييتية، وهذا يدل على أن عبد الفتاح لا يزال على قيد الحياة، بعكس نتيجة التحقيق للجنة التي شكلها الطرف الآخر وأعلن أنه قتل في دبابة أمام مدخل الرئاسة بتاريخ 13 يناير، كما في تقرير محسن والسييلي وصالح عبيد ود. أمين ناشر.

وزير الداخلية البطاني قال إنه أجرى اتصالات، وإن الرئيس موافق على السفر إلى موسكو[1]. وأخذ السفير يسأل عن عبد الفتاح إسماعيل، ولكنّ أحداً لم يستطع أن يجيبه بشيء. وكما عرفت، فإن السفير تسلّم مكالمات هاتفية من عبد الفتاح ظهر يوم 13 و 15 و 17 يناير 1986م، لذلك كان عنده اعتقاد قوي بأنه نجا من حادثة المكتب السياسي.

كانت المشكلة بالنسبة إلى السفير كيف يتصل بعبد الفتاح ليخبره بالسفر إلى موسكو، لكن مساعيه خابت، إذ إن أطراف الطرف الآخر رفضت أن تتعاون معه. كذلك فإن مساعيه بتحديد طرف أو ممثل في الحوار كانت بلا جدوى، وحسب المعلومات التي كنا نستقيها من الطرف الآخر، فإن "جميع" أعضاء القيادة كانوا أحياء، ولكنهم ترددوا في تبرير عدم ظهور عبد الفتاح، أو في تسمية وفد يسافر إلى موسكو للتفاوض مع الرئيس علي ناصر.

ويذكر أبو فراس في شهادته الوقائع التالية، ويقول:

"قمت بكتابة البيان الأول لوقف إطلاق النار.

دعونا فيه إلى انسحاب الدبابات إلى ثكناتها والمليشيات إلى معسكراتها.

وقف إطلاق النار وتسليم السلاح.

لكن للأسف، حتى سيارات الشرطة التي بثت البيان من مكبرات صوت، أطلق النار عليها الطرف الذي لم يكن راغباً في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

---

1 - في البداية طلبوا مني المجيء إلى السفارة السوفييتية، ولكنني رفضت ذلك بقوة. كنت مستعداً للقاء والتفاوض في أي مكان آخر، حتى في البحر، لكنني كنت ضد فكرة إجراء الحوار داخل السفارة من حيث المبدأ.

كيف أكون في بلدي، ثم لا تسعنا إلا السفارة الروسية؟

كان هذا غير منطقي.

بعد ذلك كتب "أبو فراس" البيان الثاني. وهذه المرة طالب البيان الدبابات بالانسحاب إلى منطقة "العلم" على ساحل أبين. وطلب من الميليشيات التجمع في مدرسة الجلاء والمدرسة الحزبية، وكلتاهما تقعان في خورمكسر.

كانت المعارك تتوقف قليلاً ثم تشتد، وقد خابت كل محاولات وقف القتال. وكان كل طرف يتهم الآخر بخرق وقف النار. لكن كان واضحاً مَن هو الطرف الذي يفعل ذلك. فبناءً على اتصال هاتفي من وزير الداخلية البطاني، أرسل قائد شرطة محافظة عدن، سليمان ناصر محمد، سيارات الشرطة لتجوب الشوارع، معلنة الاتفاق الذي أمكن الوصول إليه داخل السفارة، لكنهم أطلقوا عليها النار، وأطلقوا النار أيضاً على سيارة أحد كوادر لجان الدفاع الشعبي، واسمه "نعمان".

ويذكر أبو فراس أنه عندما انهارت كل فرص وقف المعارك، انسحب السفير السوفييتي من اللجنة، في نوع من الضغط والاحتجاج، وكعامل ضغط انسحبتُ أنا أيضاً من اللجنة وذهبت إلى بيتي.

وفي إحدى فورات غضبه، خاطب السفير السوفييتي محسن، وقال له: "أنتم فاشست. أنتم أخللتم بوقف إطلاق النار، بينما التزمه الآخرون".

بعد انسحابي والسفير من اللجنة، لم يتغير شيء. الدبابات واصلت تقدمها وعسكرت في مطعم "ذو ريدان" قبالة الساحل، وقريباً جداً من السفارة السوفييتية. أحدهم حمل الطعام والماء إلى السفارة، وكان داخلها عائلات روسية، وقد أُصيب خزان الماء الذي في السفارة.

اتصلوا بي إلى البيت، وطلبوا مني العودة إلى السفارة مجدداً. لم تكن الطرقات آمنة، فتحسست دروبي المرئية أجرّ قدمي مسافات كافية، حتى وصلت إلى السفارة من جديد. وفي تلك اللحظة بدأ القصف على السفارة، وأُصيب الملحق العسكري السوفييتي. أخذ "الملحق" محسن إلى السطح، حتى يريه الجهة التي يأتي منها القصف، لأن محسن كان يقول للروس إن جماعة علي ناصر هم الذين يقصفون. وعاد الاثنان مصابَين من السطح.

أمسكتُ بالسماعة وطلبت رقم سالم صالح محمد، وطلبت منه إيقاف القصف على السفارة.

قال لي: أنت بحياتك ما تصدقنا، أصحاب علي ناصر هم اللي يقصفونكم.

قلت له:

أصحاب علي ناصر ما معهمش دبابات، الدبابات معاكم.

قال: أخذوا علينا دبابتين، وهم يقصفونكم بهما من خلف السفارة.

قلت له:

حسناً. ما دمت تعرف موقعهم أصدر أوامر بتدميرها.

كنت أعرف أنه لا يقول الحقيقة، ولذلك فلن يأمر بتدمير دبابات هي تابعة لهم في الأصل، لكنني أردت أن أقول له إن هذه عملية مكشوفة.

(محسن) الذي كان يصرّ على أنه شخص محايد ولا علاقة له بالقتال الدائر، بدأ يكشف عن وجهه، وبدأ يتحول بقدر تحوّل الموقف العسكري لمصلحة الطرف الآخر، وهو منهم أصلاً.

كانت المعارك قد بدأت تخفّ، والمقاومة أخذت تضعف بعد صمود أسطوري استمرّ عدة أيام، برغم عدم التكافؤ في السلاح، وبقيت جيوب للمقاومة، وكانت تقاوم مقاومة عجيبة وبطولية، وتحديداً تركزت في عمارتين صفراوين على الساحل والمدرسة الحزبية والمبنى الجديد للجنة المركزية في خورمكسر.

اتصل السييلي وسالم صالح محمد بالسفارة، وقالا إن بإمكان المحاصرين في مبنى اللجنة المركزية والمدرسة الحزبية تسليم أنفسهم لضمان حياتهم. إما الانسحاب بأسلحتهم، أو من دونها إلى أيّ مكان يريدون، ولن يتعرضوا لأيّ هجوم. كان يعلو لهجتهما شعور الثقة بالنصر، ويشعران بأن الكفة قد رجحت للطرف الذي ينتمون إليه.

اتصلت والبطاني بسليمان ناصر محمد، وأخبرناه بالاتفاق، لكن بعد قليل اكتشفت أن في الأمر خدعة، تنصّت مصادفة على مكالمة هاتفية. كان (محسن) يتحدث بالهاتف مع أحدهم، وفهمت من فحوى حديثهما أنه بعد أن يعلن جماعة سليمان الذين في المدرسة الحزبية واللجنة المركزية استسلامهم، أو يوافقوا على ترك أماكنهم، تُطلَق قذيفتا دبابة، وتُقتحَم مواقعهم.

اتصلت فوراً بسليمان وقلت له: "اعتبر الكلام الذي سمعته مني ومن البطاني مُلغىً، ليس هناك أي اتفاق، تبيّن أنّ المسألة خدعة، الآن سيطلقون قذيفتين، وهي إشعار باقتحام موقعكم". وطلبت منه أن يتصرف وفقاً لما تمليه عليه الظروف. بعدها سمعنا إطلاق نار كثيفاً. يبدو أن سليمان ومجموعته تمكنوا من فكّ الحصار المضروب حولهم، وكانت هذه آخر معركة.

بعدها قال لنا (محسن) إن نائب وزير أمن الدولة (فرحان) اتصل به وهو يقول إنه لا علاقة له بما يجري، وكان يريد الوصول إلى السفارة الألمانية الديمقراطية كلاجئ سياسي. وأضاف (محسن) أنه أعطاه خط أمان يسير فيه، لكن فرحان لم يثق به، وسار في خط آخر ووقع في كمين.

من الواضح أن محسن كان يقول عكس الحقيقة، فقد وشى به، وهذا أقرب إلى طبيعته كرجل لا يمكن الوثوق به. وهذا الموقف تكرر مع أحمد عبد الرحمن بشر وعبد الله شرف وإسماعيل شيباني، حيث طلبوا منه الأمان عبر سعيد شرف أحمد، وسلموا أنفسهم، لكنهم قُتلوا في 21 يناير– 1986م[1].

اتصل سالم صالح محمد وبلغ (محسن) بأن مهام اللجنة انتهت. وأخبره أن دبابتين ستأتيان لنقله هو وبن حسينون، وكذلك البطاني وسليمان مسعود.

"بن حسينون" أخذني إلى حديقة السفارة وسألني: ما رأيك؟ لقد طلبوا الجماعة (يقصد البطاني وسليمان مسعود).

كانت القبائل تحاصر السفارة، وقد وصل البعض إلى السور، إلى درجة استدعت من السفير توزيع السلاح على طاقم سفارته تحسباً لاقتحام متوقع، وكانت إذاعة الانقلابيين تشتم وزير الداخلية البطاني وتصفه بالقاتل، وكان البطاني بعد فشل وقف إطلاق النار قد قرر الخروج من السفارة، باعتبار أن مهمة اللجنة فشلت أو انتهت، لكنني نصحته بعدم الخروج حتى يتوقف إطلاق النار. وكان عنده انطباع بأن فكرة اللجنة من الأساس بالنسبة إلى محسن وبن حسينون كانت لغرض الوصول إلى السفارة للنجاة بنفسيهما، لا لتنفيذ اتفاقات بوقف المعارك. وعلى العكس، كان البطاني يتصرف كرجل مسؤول وصاحب قرار. أما خروجه الآن، فقد كانت فيه مخاطرة كبيرة على حياته. لذلك، قلت لمحسن وبن حسينون: "الدبابتان، واحدة منشان توصل، والثانية باتضرب في الطريق".

حاول محسن وبن حسينون إقناع البطاني وسليمان مسعود بمرافقتهما، وقالا: أنتم أمانة في رقابنا.

ردّ البطاني عليهما وقال:

أفضل أن أطلق رصاصة على رأسي، على أن أذهب معكما. كيف تريدونني أن أخرج والإذاعة تتهمني بأنني قاتل؟ وعن أي محاكمة ممكن أن نتكلم إذا كان القرار قد اتُّخذ مسبقاً؟ وكيف أخرج والقبائل تحاصر السفارة مثل البقر؟

وأضاف:

1 - كانوا يعملون في مكتب الرئيس وسكرتارية اللجنة المركزية.

أنا أتصرف كوزير داخلية، مهمتي أن أضبط حالة الأمن في البلد. ولهذا أتيت إلى السفارة، وتفاوضت وتكلمت باسم الرئيس علي ناصر محمد كرئيس شرعي للبلد، بغضّ النظر عن موقفي الشخصي. وعلى هذا الأساس أديت واجبي. وإذا كان في نيتكم أن تحاكموني، فحاكموني. لكنني أعرف أنكم قد أصدرتم القرار قبل أن تشكلوا حتى المحكمة. من الواضح أن لا قانون ولا عدالة.

اقترحت بقاء البطاني ومسعود في السفارة. وقلت لمحسن: الأمانة الحقيقية التي في رقابكم، أن تبلغوا قيادتكم الجهود الحقيقية والجادة التي بذلاها لوقف المعارك. ثم التفت إلى السفير السوفييتي وقلت له: "لا بد من بقائهما هنا في السفارة".

قال السفير: "لا أستطيع قبول لاجئين سياسيين".

حينها قلت محتداً: "إذاً سلموهم للمسلحين كي يقتلوهم، وحينئذ سأقف على سور السفارة السوفييتية وأبول عليها"، ومشيت غاضباً.

وكنت قد أقنعت محسن وبن حسينون بكتابة طلب إلى السفير بالإبقاء على البطاني ومسعود داخل السفارة، على الأقل حتى يبحث في وضعهم مع القيادة "الجديدة" ويتقرر ترحيلهم إلى خارج الجمهورية. كنت أريد توفير غطاء للسفير، لكنه مع ذلك رفض.

كانت الدبابتان قد وصلتا إلى السفارة. كانت لحظة حرجة جداً. انتهزت فرصة عدم وجود السفير، ودفعت بمحسن وبن حسينون إلى الخارج، قائلاً لهما: "اذهبا، لقد وصلت الدبابات".

عندما جاء السفير، رأى البطاني ومسعود. وقع في حيرة. كانت عواطفه الشخصية معهما، وكان وضعه محرجاً ومحيِّراً. سأل عن الآخرين، فقلت له إنهما استقلا الدبابة وذهبا.

يوم 21 يناير اتصلت بسالم صالح محمد، وقلت له: "عندي نقطتان أود أن أناقشهما معك. الأولى تخصّ البطاني وسليمان مسعود، لأني أعتبرهما أمانة في رقبتي. أنتم طلبتم مني أن أكون عضواً في لجنة الحوار في السفارة. وأنا بدوري كعضو في اللجنة، طلبت منهما البقاء في السفارة السوفييتية، بينما كان بإمكانهما الخروج والنجاة بنفسيهما. لذلك، سأظلّ أتابع قضيتهما حتى يخرجا سالمين خارج الجمهورية. والثانية، أوقفوا دعايتكم ضد الفلسطينيين. تكادوا تكونون البلد الوحيد الذي لم تتلوث أيديه بدم الفلسطينيين، فلا تلوثوها. وأوقفوا هذه الحملات فوراً. كانت حملة إعلامية شديدة تُشَنّ في تلك الأيام على الفلسطينيين في عدن.

بعد هذه الوقائع كلها، اعتبرنا أن السوفييت جاهزون وقادمون للتدخل والسيطرة على الوضع المتفاقم، وأنهم فقط كانوا بحاجة لـ "غطاء سياسي" يجعل من تدخّلهم مشروعاً، وهذا ما يفترض أنهم حصلوا عليه، فالرسالة التي وقّعها أعضاء "اللجنة" الذين يمثلون طرفي الصراع، كانت غطاءً ممتازاً من هذا النوع.

أما لماذا لم يحصل التدخل السوفييتي، ففي رأيي – والكلام ما زال لأبي فراس – إن سياسة غورباتشوف (البروسترويكا) كانت لا تزال جديدة، ولم تتبلور بعد بما فيه الكفاية، خاصة في ظل ظروف دولية كان غورباتشوف يقدم في خلالها نفسه للغرب بوجه إنساني وديمقراطي، فسحب دباباته من أوروبا ومن أفغانستان. لهذا، لم يكن بوسعه في الوقت نفسه أن يرسل دباباته إلى عدن، وإلا ولدت من ذلك سياسة خيبة أمل، وكان هناك اتجاه قوي داخل القيادة السوفييتية كان لا يزال يحنّ إلى الشكل القديم، وكان يدفع إلى التدخل. لذلك، إن احتمال التدخل كان وارداً. لكن غورباتشوف، في رأيي، قاوم هذا الاتجاه بشدة.

لو تدخل غورباتشوف في عدن، لاستغل "ليجاتشيف"، العنصر المتشدد، الظرف وأخذها. ولكان غورباتشوف أكلها وسقط. لكنه، يبدو أنه كان واعياً لأبعاد اللعبة. وعلى ذكر التدخل، كان نايف حواتمة في موسكو، وكان يبعث إليّ ببرقيات عبر الخارجية السوفييتية، وقد حثثته على إقناع السوفييت بالتدخل. وفي إحدى برقياتي قلت له: "تحولت عدن إلى مقبرة، مقبرة كبيرة وحقيرة، حقيرة لأنه لا يوجد من يدفن الموتى. ولهذا فإن التدخل مطلوب فوراً، وإذا تعذّر تدخل الأصدقاء، فعلى الأقل فليتدخل الأشقاء".

كنت أنا والسفير السوفييتي مقتنعين بأن الرئيس علي عبد الله صالح إذا تدخل في تلك الأيام فسيستقبله الجميع بالورد، جميع الأطراف.

السوفييت بعد أن يئسوا من إمكانية وقف المعارك، قرروا الاهتمام بترحيل رعاياهم من عدن، وتحولت اللجنة خلال هذه الفترة من لجنة لوقف إطلاق النار إلى لجنة ترحيل الرعايا السوفييت. وفي إحدى المراحل استخدم السوفييت لهجة تهديد حادة وقالوا بالحرف الواحد: "إذا مُسَّ الرعايا السوفييت بسوء، فلن يبقى حجر على حجر في عدن". وأخذ السفير، ومعه الملحق العسكري يُعدّان لترحيل رعايا بلادهما، وعلى هذا بدأ محسن وبن حسينون يؤمّنان خروج الرعايا الروس.

ويذكر "أبو فراس" أنّ السفيرين الفرنسي والإثيوبي جاءا إلى السفارة السوفييتية عندما علما بترحيل رعاياها.

قابلت "اللجنة" السفير الإثيوبي ودلّته على كيفية ترحيل رعاياه. السفير الفرنسي كان رجلاً كهلاً يرتعش من فرط التأثر. في عام 1945م كان قنصلاً في الإسكندرية. كان واقفاً عند باب اللجنة التي رفضت أن تسمح له بالمقابلة، أمسك بيدي وقال بعربية طليقة: "يا رفيق أبو فراس، هل النساء والأطفال السوفييت أغلى من الفرنسيين؟ تصور أن هؤلاء الذين في الداخل لا يريدون حتى أن يتكلموا معي؟".

تأثرت جداً، وقلت له: "اذهب أنت إلى سفارتك واجمع رعاياك وأيّ رعايا أجانب، وانتظر اتصالاً مني".

دخلت على (محسن) وقلت له غاضباً: "عيب عليكم. هؤلاء سفراء دول مش صعاليك. وأنتم المفترض أنكم قيادة يا تعاملوا الناس سواسية وترحلوا الجميع، يا بلاش". ثم اتصلت بصديق يسكن معي في البيت وقلت له: "بلِّغ السفير الفرنسي، أول ما يبصروا قافلة الرعايا السوفييت يندمجوا معهم فوراً، واللي يجري للرعايا الروس سيجري لهم".

وصول السفير الفرنسي إلى جيبوتي، وجّه رسالة شكر إلى المناضل الفلسطيني "أبو فراس"، قال فيها: "إن حياة الرعايا الفرنسيين وترحيلهم من عدن كان بفضل (أبو فراس)"، ونشر ذلك في الصحف الفرنسية.

والحقيقة أن موقف السفارة السوفييتية في عدن من مسألة ترحيل الرعايا والأجانب يدلّ على أنهم (أي السوفييت) لم يكونوا يهتمون إلا بترحيل رعاياهم فقط، حيث كانت زوارق صغيرة تأخذ الرعايا إلى عرض البحر، إضافة إلى اليخت الملكي البريطاني "بريطانيا"[1]، وحين يضع اللاجئون أقدامهم في الماء يشعرون بالنجاة، ويتركون خلفهم الفضاء المأهول بهدير الرصاص.
كانت هذه شهادة المناضل كتمتو.

1- يعتبر اليخت الملكي "بريطانيا" من أشهر اليخوت الملكية في العالم، وقد دشّنته الملكة إليزابيث عام 1953، وقضى هذا اليخت 44 عاماً في خدمة العائلة الملكية البريطانية، من عام 1953 إلى عام 1997 قبل إحالته على التقاعد.





اليخت الملكي "بريطانيا" **1953-1997**

بين أديس أبابا وصنعاء

في ضوء الاتصالات التي جرت مع السوفييت، كان أمامنا طريقان للوصول إلى موسكو: إما عبر صنعاء، أو عبر أديس أبابا. وقد قررنا التوجه إلى صنعاء أولاً للقاء الرئيس علي عبد الله صالح والتشاور معه في التطورات والأحداث والمعارك التي كانت تشهدها عدن، فطالبنا أشقاءنا في الشمال بتقديم الدعم العسكري للشرعية الدستورية، وكنا متأكدين أن تدخلهم في ذلك الوقت كان سيضع حداً للمعارك الطاحنة الجارية هناك، بأقل خسائر، وسيساعد على وقف إطلاق النار وتجنيب عدن الدمار، وفي الوقت ذاته طلبنا منهم اتخاذ موقف سياسي إلى جانب القيادة الشرعية والمناشدة بوقف إطلاق النار بين الطرفين بحكم العلاقات الطيبة التي سادت بين القيادتين خلال السنوات الأخيرة. لكن الرئيس علي عبد الله صالح كان متردداً في تقديم الدعم والمساعدة والمساندة، سواء عند وصولنا، أو بعد عودتنا مرة أخرى من أديس أبابا إلى صنعاء مع الوفد العسكري والسياسي الإثيوبي الذي أبدى استعداده لتقديم كل أشكال الدعم والمساندة وإرسال القوات من طريق الشمال، ومن طريق البحر إلى عدن. وعلمت فيما بعد أن القيادة في الشمال اتخذت قراراً بعدم تقديم أي شكل من أشكال الدعم لنا، لأن أي منتصر فينا مهزوم. لذا، فقد قرروا التعامل مع أي طرف سواي، لأنه سيكون ضعيفاً. وهذا ما أكده لي الشيخ علي بن مسلم، مستشار الملك فهد، الذي التقى الرئيس في أثناء وجودنا في صنعاء، بل في أثناء وجودنا في دار

الرئاسة، حيث كان يلتقي ذلك السياسي الرئيس علي عبد الله صالح في غرفة مجاورة للغرفة التي كنت موجوداً فيها. وقد قال له: "إذا عادوا وانتصروا على الطرف الآخر (يقصدني)، فسيكون هو الأقوى والأخطر علينا وعليكم في المستقبل".

هذا ما نقله إليّ الرجل، والكلام على عهدته، وقد انتقل إلى الرفيق الأعلى في نهاية التسعينيات من القرن العشرين. وكان الشيخ علي مسلم قد التقاني بدمشق في أثناء حرب الاقتتال والانفصال عام 1994م بتكليف من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد، عارضاً عليَّ أن أتوجه إلى الرياض، وهم على استعداد لتقديم كل أشكال الدعم المالي والعسكري والسياسي والمعنوي من أجل العودة إلى عدن، ولكنني رفضت العرض حينها لأنهم قد دخلوا مع علي سالم البيض في صفقة بملياري دولار من أجل الانفصال. وقلتُ لهم حينها: "إنني معكم ضد علي عبد الله صالح، ولكنني لستُ ضد الوحدة، لأن مشروع الانفصال لا مستقبل له، وأنتم تراهنون على جواد خاسر"، وقد تحدثتُ عن ذلك في كتابي عدن والوحدة اليمنية.

في 18 يناير 1986م وصلت إلى مطار أديس أبابا[1] في طريقي إلى موسكو، حسب الاتفاق، وتلبيةً للوساطة السوفييتية. كان المطار مغلقاً بوجه الملاحة الجوية بسبب أعمال بناء وتطوير كانت تجري فيه، لكن المسؤولين الإثيوبيين أصدروا التعليمات بفتحه لاستقبال طائرتنا الآتية من صنعاء، وكان يقودها الكابتن محمد الشيبة. كان الرئيس منجستو هيلا مريام شخصياً مع عائلته في استقبالي في تلك الساعة المتأخرة من الليل. كان هذا دليلاً على النبل وعمق الصداقة فيما بيننا. وهذه الصداقة ليست شخصية فقط بين رجلين وضعتهما الظروف الصعبة على رأس حكم بلديهما في السنين الأصعب، وكانت استمراراً لعلاقة بين شعبين صديقين بينهما تواصل حضاري تأسس منذ نشوء حضارتي (أكسوم) في الحبشة و(سبأ) في اليمن.

عندما نزلت من الطائرة التي أقلتني، أخذني منجستو في حضنه وبكى، وأحاطني بالحب والرعاية والاهتمام. إني أحتفظ من هذا اللقاء بتأثر بالغ جداً، فقد هزني من الأعماق وأنساني فعلاً ما كنت فيه من تعب وإرهاق. كنت منشغلاً بكل أعصابي بما كان يجري في عدن منذ الثالث عشر

1- قبل وصولنا إلى أديس أبابا، كانت وسائل الإعلام قد علمت بوجهة رحلتنا إلى العاصمة الإثيوبية، وذلك من قبل هاوٍ يهودي كان يتابع قنوات الراديو مصادفة ورصد برقية من طائرتنا وقام بارسالها الى اجهزة الاعلام الاسرائيلية.

من يناير، لكني كنت محتفظاً بتوازني وسط تلك الأجواء القاتمة. وقد أدرك الرئيس منجستو الوضع الذي كنتُ فيه مع من رافقني، لذلك طلب منا أن نرتاح حتى الصباح.

كنا حقاً بحاجة إلى الراحة، وكان من حسن حظنا أننا وجدنا صديقاً مخلصاً في الزمن الصعب مثل منجستو أحاطنا بكل التعاطف والحنان. وبالنسبة إليّ، فقد كنت مشغولاً في المحنة التي كان عليها الناس في عدن، والوضع الخطر الذي كان يواجهه المقاتلون المدافعون عن الشرعية، وكان هدفي التوصل لإيجاد وسائل للتغلب على هذا الوضع المأساوي الذي راح ضحيته كثيرون حتى الآن، وكثيراً ما كنت أفكر في هذا الأمر. كان ما يهمني حقاً، وضع حد لما يحدث وإنقاذ ما بقي قبل أن تحصده العاصفة.

في صباح اليوم التالي، بعد أن استعدنا راحتنا نسبياً، التقينا بالرئيس منجستو، وشرحت له ما حدث بالتفصيل. ولأنه كان يعرف خلفية الصراع جيداً، لم أحتج إلى كثير من الوقت، فوصلت إلى أهدافي بسرعة، لأن الرئيس منجستو يفهم القرار الذي يتخذه.

أخبرت منجستو بأنني تلقيت برقية من القادة السوفييت يعرضون فيها الوساطة وإجراء حوار مصالحة مع الطرف الآخر، وقد قبلت العرض وأنني سأذهب إلى موسكو لأرى ما يمكن القيام به هناك.

ابتسم منجستو وقال لي: "لا داعي للذهاب إلى موسكو"، وعندما بدأت أتساءل: "لماذا؟"، وجدته يتحدث بوضوح شديد دون أن تتداخل الألفاظ والمعاني، قال: "اسمع، إنهم يحاولون تضييع الوقت، وإذا كان الطرف الآخر حقاً جاداً، فعليه القبول بمبدأ وقف إطلاق النار أولاً". واقترح إرسال وفد من طرفنا، وآخر إثيوبي مشترك إلى موسكو، يضمّ فكري سلاسي[1] عن الجانب الإثيوبي، وأي شخص أختاره من المكتب السياسي أو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

وأضاف إلى مقترحيه السابقين مقترحات بديلة إن لم يلقيا الاستجابة، أولها دعم المقاومة الشعبية في العاصمة، وتطوير حرب المدن إلى حرب عصابات في أكثر من محافظة، وتحييد الشمال إن تعذّر عليهم تقديم الدعم. وأكد أن الحكومة الإثيوبية مستعدة لتقديم كل الدعم الممكن، وأخبرني أنه أمر بتجهيز قوة عسكرية قوامها 25 ألف مقاتل.

1- فكري سلاسي، نائب الرئيس الإثيوبي.

كانت هذه اقتراحات بديلة، وقد ناقشناها مع الرئيس منجستو كجزء من السيناريوهات إذا تعذر الحل السلمي.

في مساء ذلك اليوم، اتصل بي الرئيس علي عبد الله صالح هاتفياً، وسألني بلهجة بدت لي أنها لا تخلو من التشفي: "هل منعكم الضباب من الهبوط في مطار موسكو؟"، ولم أكن أجد أن الظرف ولا الوقت مناسبان لغمزة من هذا النوع بعد الجرح الذي أصابنا. لكن علاقاتنا مع موسكو والدول اشتراكية كانت جزءاً من العقدة النفسية لدول المنطقة كلها، وللغرب أيضاً، وهي تمثّل أحد الاضطرابات الموجودة والمترسبة في التفكير عندما يصبح التفكير مغلقاً. كانت علاقتنا بموسكو وبدول المعسكر الاشتراكي السابق جيدة، بل ممتازة، مثلما كانت علاقات علي عبد الله صالح وبقية دول المنطقة ممتازة مع الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية الرأسمالية. ولا نستطيع الحكم على أيٍّ من العلاقتين كانت أفضل إلا ضمن الظروف الموضوعية التي فرضتها. وأعتقد، في رأيي، أن كلتا العلاقتين كان لا بد منها للدول النامية، وهي قائمة على استفادة كل الأطراف منها، وإن كان التكافؤ منعدماً فيها، كما هي دائماً علاقة الصغير بالكبير، دولاً كانوا أو أفراداً. والسياسي الناجح هو الذي يستطيع تحقيق التوازن بين مصالح بلاده الوطنية ومصالح الدول الأخرى التي تؤثر بهذه السياسة، لأن العلاقات الدولية نفسها غير عادلة، والبصمة واضحة فيها للأقوياء.

في أديس أبابا استدعى الرئيس منجستو السفير السوفييتي لدى إثيوبيا، بحضوري وأبلغه بموقفي، وهو أنني مع وقف إطلاق النار فوراً والدخول في حوار يؤدي إلى المصالحة الوطنية مع الطرف الآخر.

وقد سألت السفير السوفييتي: "هل تثقون بنا، وتؤمنون بأن موقفنا عادل وقائم على المبادئ؟ وهل تعرفون عن الأوضاع شيئاً لا نعرفه؟ هل تشاركوننا المشاعر ذاتها، وهي أن اليمن الديمقراطية يتهددها الخطر؟ هل درستم الرأي العام المحلي وعرفتم مع مَن يقف؟ وهل تعرفون مَن الذين يدمرون عدن؟".

أبدى السفير اهتماماً بما قلته له، وقال:

– نحن مع الشرعية، لكن أي تدخل من جانب الشمال سيعني القضاء على الجميع، ونحن نحافظ على النظام في اليمن الديمقراطية من القوى الرجعية.

وردّ الرئيس منجستو نيابةً عني، فاقداً صوابه:

– أنتم ستخرجون من عدن مكلَّلين بالذل والعار إذا لم تتخذوا موقفاً صريحاً وواضحاً مما يدور هناك. وأضاف:

– كل ما اهتممتم به، أنكم أخرجتم الرعايا السوفييت من عدن، بينما تركتم الشعب اليمني يتلظى بنيران المدافع والدبابات والصواريخ. إن الرئيس علي ناصر محمد هنا، وقلبه يتمزق من الألم، وقد رفض مساعدتنا ومساعدة الشماليين. وفي الوقت الصعب توجه إليكم، طالباً مساعدتكم، فماذا فعلتم؟ أو ماذا أنتم فاعلون له؟ إنه في الأخير لن يقف متفرجاً على مأساة شعبه مثلما تتفرجون، وسيضطر إلى طلب مساعدة الآخرين إن رفضتم مساعدته.

كان هذا تلميحاً من الرئيس الإثيوبي إلى المساعدة التي وعدني بها، واختتم حديثه المحدد إلى السفير، قائلاً إن على الرئيس غورباتشوف أن يتخذ قراره هذا المساء قبل الغد، وطلب من السفير رداً صريحاً وسريعاً.

كان هذا أول تحرك سياسي نقوم به نحو الخارج، في محاولة لتطويق الأحداث التي بدأت في 13 يناير بعد أن أخفقت محاولات وقف إطلاق النار بين الطرفين في المحادثات التي جرت في السفارة السوفييتية بعدن.

وجدت لدى الإثيوبيين فعلاً، وفي مقدمتهم الرئيس منجستو، قلباً مفتوحاً واستعداداً تاماً لمساعدة الثورة في اليمن الجنوبي، وفي المحنة المأساوية تلك. وجاء ذلك في الواقع انسجاماً مع روح التقاليد الكفاحية المشتركة للثورتين اليمنية الجنوبية والإثيوبية، وتواصلاً لتلك المسيرة من الصداقة التاريخية بين الشعبين والثورتين. ولا بد لي هنا من أن أسجل بكثير من العرفان الموقف التاريخي للرئيس منجستو الذي وقف معنا وقفة الصديق والرجل الوفي. فقد وضع تحت تصرفنا مساعدات عسكرية وقوات قوامها 25 ألف مقاتل لدعم المقاومة الشعبية، وعرض علينا تخصيص بثّ إذاعي لمدة ساعتين من الإذاعة الإثيوبية، بعدما ضُربت إذاعة عدن المركزية في اليوم الأول بقذائف الدبابات. ووعد بوضع كل إمكانات إثيوبيا تحت تصرفنا. تدارسنا ترتيبات نقل هذه القوات إلى داخل أراضي اليمن الجنوبي بحراً أو جواً، بحيث تهبط هذه القوات في كل الأحوال على الساحل قريباً من عدن، أو تصل أولاً إلى أراضي اليمن الشمالي، ثم تعبر بعد ذلك إلى الجنوب. لكن هذا الاتفاق اصطدم بالموقف السوفييتي الرافض لأي مشاركة عسكرية إثيوبية في

أحداث عدن. كذلك لم تسمح حكومة علي عبد الله صالح للقوات الإثيوبية المحمولة جواً بالهبوط في أراضيها والعبور منها إلى أراضي الجنوب.

على أية حال، إن أنباء رحلتي التي كنت أريدها سرية، نظراً لحساسية الوضع، لم تعد كذلك، لأن الأقمار الصناعية التي كانت تراقب كل شاردة وواردة مما كان يحدث في عدن في تلك الأيام وترصدها، التقطت إشارة لاسلكية من الطائرة التي كنت أستقلها إلى إثيوبيا. وكانت الإذاعة الإسرائيلية أول من أذاع خبراً يومها، أن طائرة تتجه من صنعاء إلى أديس أبابا وعلى متنها شخصية هامة. وبذلك، انكشفت المهمة التي ذهبت من أجلها، وصعّدت قوات الطرف الآخر من ضغطها على العاصمة والمقاومة الشعبية.

بعد الاتفاق مع الرئيس منجستو على وسائل دعمنا وسبله، عدت إلى صنعاء وبرفقتي نائب الرئيس الإثيوبي فسها دستها. ناقشت مع المسؤولين في قيادة صنعاء إمكانية السماح للقوات الإثيوبية البحرية والجوية بالمرور عبر أراضيهم، غير أنهم رفضوا ذلك بصورة قاطعة.

بعد هذا التطور الجديد، اضطررت إلى توجيه رسالة شكر واعتذار إلى الرئيس منجستو على موقفه النبيل والدعم الذي قدمه لنا في أشد أوقاتنا محنة.

كيف قُتل عبد الفتاح إسماعيل؟

في العاشر من فبراير **1986**م، أصدر ما بقي من "المكتب السياسي" في عدن روايته عن مقتل عبد الفتاح إسماعيل. لكن القصة التي رواها زادت البلبلة وعمّقت الغموض بدلاً من إعطاء صورة دقيقة عن الطريقة التي انتهى بها عبد الفتاح وفارق الحياة.

كانت القصة ملفقة من أساسها وغير صحيحة كما سيتضح. وبدلاً من أن تظهر الحقيقة، خلقت مزيداً من التساؤلات والأحجية التي تبحث عن جواب.

جاء في البيان المشار إليه، أن عبد الفتاح إسماعيل استشهد مساء يوم **13** يناير **1986**م بفعل احتراق المدرعة التي جاءت لإنقاذه والتي أخرجته من مبنى اللجنة المركزية. وقال البيان إن وابلاً من نيران القذائف انهال على المدرعة التي كانت تقلّه. وجاء في رواية لجنة التحقيق في مقتل عبد الفتاح التي شكلها "المكتب السياسي" برئاسة العضو صالح منصر السييلي أنه لقي مصرعه أمام القاعدة البحرية التي تبعد عن مبنى اللجنة المركزية نحو ثلاثمئة متر، وذلك في يوم **13** يناير

1986م عندما ضربت الدبابة التي أخرجته من قاعة اجتماعات المكتب السياسي في مبنى اللجنة المركزية بقذائف (آر. بي. جي).

أثارت هذه الرواية تساؤلات، لغرابتها، خاصة أن وقائع كثيرة قيلت قبل ذلك، وكلها تشير إلى أن عبد الفتاح إسماعيل كان لا يزال آنذاك على قيد الحياة، وأنه لم يقضِ نحبه عند خروجه من المكتب السياسي، كما ورد في بيان المكتب السياسي.

فأين قُتل عبد الفتاح ومتى؟ ومَن الذي قتله؟

نُورد رواية فوزية جوباني، مديرة المراسم في سكرتارية اللجنة المركزية، وكانت شاهدة عيان، وجاء فيها ما يأتي: "كنا أمام النافذة أنا ومبارك[1]، دخلت دبابة ووقفت، وكان معها مشاة من الجنود. خرج علي سالم البيض ودخل الدبابة، وعبد الفتاح أخذه اثنان من الجنود يحملانه وهو جالس على أيديهما، وأدخلاه الدبابة. وكان معهم يحيى الشامي وأحمد علي السلامي وعبد الغفور يمشون على الأقدام، وخرجت الدبابة ولم نعرف بعد ذلك أي شيء".

جاءت رواية المكتب السياسي واللجنة التي شكلها للتحقيق في مقتل عبد الفتاح لتزيد من غموض موته، وزاد من غموض ذلك، أن إذاعة الطرف الآخر التي كانت تبثّ من لحج، أوردت في أخبار متفرقة أن عبد الفتاح اتصل هاتفياً بالسفير السوفييتي في عدن مساء يوم 13 إلى 17 يناير 1986م، وقد أكد السفير واقعة الاتصال للرفيق محمد صبري كتمتو (أبو فراس)، ممثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الذي كان في السفارة السوفييتية ضمن لجنة الحوار. وكان القادة السوفييت قد وجهوا إليّ دعوة للقاء بعبد الفتاح في موسكو، في محاولة لإنقاذ الموقف في البلاد، بعد أن خابت كل محاولات وقف المعارك وإطلاق النار. كذلك فإن شهادة وزير التجارة والتموين، أحمد عبيد الفضلي، الذي أكد فيها أن السوفييت أبلغوا حيدر العطاس الموجود في موسكو حينها في يوم 20 يناير 1986م بأن الرئيس علي ناصر محمد وعبد الفتاح إسماعيل سيصلان إلى موسكو، وهذا معناه أنه كان لدى السوفييت معلومات مؤكدة عن أنه ما زال على قيد الحياة.

والأمر الآخر الذي يؤكد أن عبد الفتاح لم يقضِ نحبه بفعل احتراق المدرعة التي كانت تقله، أن سالم صالح محمد في لقائه بالسفير الإثيوبي في عدن يوم 20 يناير 1986م، أبلغه أن البيض

1 - مبارك: قائد حراستي.

وعبد الفتاح مصابان ويتلقيان العلاج في مستشفى باصهيب العسكري، وطلب سالم صالح من السفير علاجهما في إثيوبيا، ووجه برقية إلى الرئيس منجستو عبر السفير الإثيوبي في عدن يشكره فيها على موقف إثيوبيا، وهذا الطلب يعني شيئاً واحداً، أنّ عبد الفتاح كان لا يزال حيّاً عندما تقدم سالم صالح بطلب علاجه في إثيوبيا.

كل هذه التأكيدات تكذّب رواية المكتب السياسي ولجنة السييلي.

لا شك في أن هناك حقائق أخرى خلاف ما قيل في البيانات والبلاغات الرسمية والوقائع، عنيدة لا تقاوم كما يقال، وكما قال ويليام شكسبير: "إن الحقيقة يمكن أن تدفن، ولكنها لا يمكن أن تموت". والحقيقة تقول إن عبد الفتاح لم يُقتَل داخل اجتماع المكتب السياسي، ولا قُتل محترقاً داخل دبابة جاءت لإنقاذه.

الاستنتاجات من تقرير لجنة التحقيق برئاسة صالح منصر السييلي، تقول:

احتوت المدرعة على أربعة أفراد وأربعة مسدسات وبندقة كلاشنكوف واحدة.

نجا من أفراد طاقم المدرعة شخصان، القائد والسائق.

وُجدت جثتان، إحداهما تميز أنه مدفعي.

وُجد مسدسا ميكاروف، هما موجودان لدى أمن الدولة، وفُقد مسدسان، أحدها ميكاروف والآخر أصغر، هذا يعني أربعة مسدسات.

جثتان محترقتان سحبتهما جماعة الدفاع قبل وصول اللجنة إلى الموقع بأيام، ومن بقايا الجثتين رماد وأسنان وخوذة بجانب حائط السور، يستنتج أنها لمدفعي المدرعة.

بناءً على ما ورد أعلاه، يُخشى أن الجثة التي سُحبت ولم يجرِ التعرف إليها، هي جثة الرفيق عبد الفتاح، خاصة أنه لم يعرف أي دليل آخر على خروجه من المدرعة وقت الحادث، وحدوث إصابة في رجله قبل انفجار المدرعة، ما يعوق حركته، وسماع الأنين عند حدوث الانفجار مباشرة، ولم يقترب أحد من المدرعة لحظة انفجارها وخلال فترة احتراقها لأكثر من ساعتين.

وقد أكدت لي السيدة شريفة، زوجة عبد الفتاح إسماعيل، أنه كان يتحدث معها عبر الهاتف خلال الأيام الثلاثة التي تلت الأحداث، وأنه كان على اتصال مع السفير السوفييتي، وفجأة توقف عن الاتصال. وهذا يثبت أنه لم يقتل في الأيام الأولى للأحداث. أما ابنه صلاح عبد الفتاح إسماعيل، فقد أخبرني في لقاء معه في دمشق أنه زار علي البيض في أحد المستشفيات في

موسكو، حيث كان يتلقى العلاج، وما إن شاهده البيض حتى نهض وسقط عن السرير وتغيرت ملامحه، وطلب إخراجه على الفور، حيث إنه دخل دون إذن أو إشعار مسبق، وهو ما أثار الشكوك في رأس صلاح عبد الفتاح، علماً أن الزيارة كانت بغرض الاطمئنان إلى صحة البيض والاستفسار عن مصير والده.

أما سعيد الجناحي، قريب عبد الفتاح إسماعيل، فإنه أعفى نفسه من عناء البحث، وهرب من الجواب عندما تأكد له أن عبد الفتاح قُتل وضاع في الزحمة.

القيادة الجديدة ، والشرعية المفقودة

في **24** يناير **1986**م صدر في عدن بيان ذُيِّل باسم اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني التي لم تكتمل لها أية شرعية تمثيلية، ولم تكن تمتلك أي أساس قانوني أو شرعي.

بدت الترتيبات التي اتخذتها الدورة "الاستثنائية" الثانية بلا أهداف وطنية سوى هدف واحد، هو إحكام قبضتهم على البلاد والاحتفاظ بالسلطة. لكن حتى وهم يفعلون ذلك، لم يراعوا الوضع الدستوري حتى تأتي إجراءاتهم منسجمة مع القواعد الحزبية والدستورية القائمة.

وجاءت إجراءات الدورة كلها لتنظيم مؤسسات الحكم، لتضفي نوعاً من الشرعية الوهمية على النظام! أول ما يمكن ملاحظته بهذا الصدد، غياب النصاب القانوني لاجتماع دورة اللجنة المركزية المشار إليها. كان الاجتماع مثيراً للدهشة، إذ لم يحضره سوى **41** عضواً من أصل **109** أعضاء هم قوام اللجنة المركزية التي انتخبها المؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني المنعقد في أكتوبر **1985**م. ومع علمهم الأكيد بأن النصاب القانوني لعقد الاجتماع لم يكن مكتملاً، إلا أن الدورة المذكورة لم تتوانَ عن اتخاذ قرارات في منتهى الخطورة، حيث أعطت لنفسها حق إقصاء عدد واسع من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية. وحق ترقية أعضاء جدد إلى المكتب السياسي واللجنة المركزية، وانتخاب أمين عام جديد واستحداث منصب أمين عام مساعد وتعيين من يشغله.

وللإمساك بزمام الأمور، اتخذ الحاضرون قراراً بإقصائي من الحزب، وتجريدي من كل مناصبي الحزبية والرسمية، أي من الأمانة العامة للحزب التي انتُخبت لها قبل أقل من أربعة أشهر، ومن رئاسة مجلس الشعب الأعلى، أي رئاسة الدولة. وإذا كان الطرد من حق الحزب، فإن التجريد من المناصب الرسمية، من حق مجلس الشعب الأعلى وحده، فهو وحده يتولى العزل من

المناصب الرسمية، وليس ذلك من شأن اللجنة المركزية، مع العلم أن الاجتماع الذي اتخذ قرار الطرد والتجريد لم يكن قانونياً في كلتا الهيئتين، لافتقادهما – كما قلت – النصاب القانوني والدستوري.

وشملت قرارات الفصل 21 عضواً آخرين، هم: محمد علي أحمد، أحمد مساعد حسين، محمد عبد الله البطاني، أبو بكر باذيب، عبد الغني عبد القادر، هادي أحمد ناصر، أنيس حسن يحيى، عبد الله علي عليوة، أحمد عبد الله حسني، عبد ربه منصور هادي، محمد سليمان ناصر، فاروق علي أحمد، عبد الكريم شمسان، عبد لله أحمد بكير، عوض صالح عبيد، سليمان ناصر مسعود وآخرين.

وفيما بعد، وخلال "الكونفرنس" الحزبي المنعقد في أكتوبر 1987م، فُصل 25 عضواً وعضواً مرشحاً آخرين. وبذلك استكملوا مخططهم من طريق المشهد السياسي والاجتماعات التي تبدو شرعية دون أن تكون كذلك، على نحو بدا أقرب إلى الأعمال السياسية المكشوفة. وربما كانت هي المرة الأولى التي تتجرأ فيها الأقلية، فتعطي لنفسها حقاً هو ملك الأغلبية.

لست أستغرب ذلك بطبيعة الحال، أعني أنْ لا غرابة أن تسعى مجموعة في الحزب أو المجتمع للاستيلاء على السلطة والوصول إلى مواقع التأثير في القرار السياسي، لكن الغريب أن يحصل ذلك بتلك الصورة الباهظة الثمن، وكنت أردد دائماً أن الانتصار العسكري نصر مؤقت.

عندما سمعنا نبأ عقد اللجنة المركزية دورتها الاستثنائية في ذلك اليوم، أحصينا عدد أعضاء اللجنة المركزية الذين هم معنا، والذين لم يتمكنوا من حضور الاجتماع بسبب نزوحهم خارج عدن نتيجة للأحداث، فوجدتهم الآتية أسماؤهم: أبو بكر باذيب، عبد الغني عبد القادر، علي باذيب، أنيس حسن يحيى، أحمد مساعد حسين، رياض العكبري، محمد سليمان ناصر، محمد علي أحمد، فتحية محمد عبد الله، عبد الله علي عليوه، عبد الله أحمد غانم، علي منصور رشيد، حيدرة عمر صالح، عبد الله أحمد بكير، أحمد حيدرة سعيد، أحمد عوض المحروق، عوض صالح عبيد، عبد ربه منصور، أحمد عبد الله حسني، عبد الله أحمد محنف، محمد عبد الرب مفتاح.

وأحصيتُ الذين كانوا رهن الاعتقال، وهم: د. حسن السلامي، نصر ناصر علي، هادي أحمد ناصر، فاروق علي أحمد، محمد عبد الجليل الصراري، محمد ناصر جابر، سلطان الدوش، علوي حسين فرحان، عبد القادر باجمال، أحمد حسين موسى، محمد عبد القوي. بينما بقي داخل

السفارة السوفييتية في عدن كل من: محمد عبد الله البطاني، وسليمان ناصر مسعود. وداخل السفارة الإثيوبية: صالح حسن محمد، وكان عبد الكريم شمسان قد اختفى عن الأنظار.

ولم يحضر ذلك الاجتماع أيضاً كل من الدكتور ياسين سعيد نعمان، وحيدر العطاس، ومحمود سعيد مدحي، وخالد باراس، وسيف صائل خالد، ومحمد حيدرة مسدوس، وعبده علي عبد الرحمن، لوجودهم خارج الجمهورية.

واختتمت إحصائي بأسماء الذين لقوا حتفهم خلال الأحداث من الطرفين، وهم شيخ محمد سميح، زكي محمد بركات، د. مطلق عبد الله ، علي عنتر، عبد الفتاح إسماعيل، علي شائع هادي، صالح مصلح قاسم، عبد الله صالح فضل، فارس سالم، علي أسعد مثنى، سعيد الخيبة، ثابت عبد حسين، عبد الملك محمد علي.

مجلس الشعب الأعلى أيضاً...

في 8 فبراير 1986م عقدت دورة غير قانونية لمجلس الشعب الأعلى "البرلمان". وكدورة اللجنة المركزية المشار إليها، لم يحضرها أيضاً العدد اللازم لتحقق النصاب القانوني المحدد بنصف عدد الأعضاء، أي (56) عضواً من بين الـ (111) عضواً الذين هم إجمالي أعضاء المجلس المنتخبين[1]، فقد تغيب عن الاجتماع (62) عضواً.

32- للبرهنة على ذلك، أو رد في ما يأتي أسماء أعضاء "مجلس الشعب الأعلى" الذين لم يحضروا تلك الدورة، إما لوجودهم خارج العاصمة، أو خارج الجمهورية، أوأنهم لاقوا حتفهم خلال الأحداث، أو كانوا رهن الاعتقال، أو متخفين من أعين السلطات الجديدة، وهم:

علي ناصر محمد، سلطان الدوش، فارس سالم، سليمان ناصر مسعود، رياض العكبري، فتحية محمد عبد الله، د. مطلق عبد الله حسن، شيخ سميح، أسماء محمد الهضام، سالم فضل، عبد الله علي عليوه، طه أحمد غانم، عبد الله أحمد غانم، محمد عبد الله البطاني، مصطفى مسرج، أنيس حسن يحيى، أبو بكر باذيب، عبد الغني عبد القادر، نصر ناصر علي، د. حسن السلامي، نعيمة سويد، أحمد مساعد حسين، هادي أحمد ناصر، صالح عجروم، صالح محسن البومة، د. صالح شيخ سنيد، علي منصور رشيد، محسن عبد الله خشاع، حسين الجرادي، يسلم شبيع، صالح أحمد ناصر، محمد العامري، حيدرة عمر صالح، محمد علي أحمد، عبد اللاه مثنى حسين، د. عبد الرحمن عبد الله، قاسم الزومحي، خالد فضل منصور، حسين بن عبيد اللاه، محمد عبد الجليل الصراري، منصور الصراري، حسين محمد حسين، فضل محمد عبد الرب، عبد الله حسين مساوي، عبد الله صالح فضل، أحمد صالح العيسى، محمود عراسي، علي أسعد مثنى، صالح مصلح قاسم، علي شائع هادي، خالد محمد باراس، عبد الكريم الذبياني، علي جميل، محمد عبد القادر بامطرف، سلطان ناجي، د. عبد الله بكير.

وتصرف الحكام الجدد بطريقة غير لائقة ومنافية للدستور حين أقدموا على اعتقال عدد من أعضاء البرلمان، برغم ما يتمتعون به من حصانة برلمانية. وكان الأكثر غرابة من هذا الخرق للدستور إحضارهم تحت تهديد السلاح إلى داخل مبنى البرلمان لحضور الاجتماع المذكور، ثم إرجاعهم بعد انتهائه إلى المعتقلات، والتبجح بعد ذلك بأنهم أكثر ديمقراطية من أي وقت مضى في تاريخ الحزب والدولة!! وبأن الحزب الاشتراكي خرج من أحداث يناير **1986**م أقوى من أي وقت مضى، بينما في الحقيقة كانت العبارة تدل على عكس ذلك تماماً، كان الحزب والجيش والمجتمع بأسره منقسماً وممزقاً.

الوساطات تتوالى

قدمت وفود سوفييتية إلى كل من عدن وأديس أبابا، حيث كنت أقيم بصفة مؤقتة في إطار محاولة التوفيق بين جناحي الحزب الاشتراكي اليمني، لكنها توقفت في حدودها الأولى. ففي فبراير **1986**م، وخلال انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، عرضت موسكو على عدن مشروع تسوية سياسية للأزمة يتكون من ست نقاط، هدفها تحقيق الوفاق الوطني. لكن علي سالم البيض الذي شارك في أعمال المؤتمر والوفد الذي معه عرقلوا المشروع بسبب تصلبهم.

العلاقة بالسوفييت بعد أحداث يناير

لعل القارئ الكريم كوّن فكرة دقيقة ووجيزة عن صورة العلاقات التي سادت بين اليمن الديمقراطية والاتحاد السوفييتي بأنماطها المتعددة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأيديولوجية. وقد تحدثت عن هذه الأنماط العديدة في مواقع كثيرة من مذكراتي، وقد بدا من خلالها كيف تغلب منطق "المصلحة" أخيراً على أي منطق "مبدئي" آخر.

في هذا الجزء أعرض تجربتي معهم خلال أحداث يناير **1986**م وبعدها، بعد أن أصبحت خارج السلطة، وخارج اليمن عبر إلقاء الضوء على هذه المرحلة التي تكشف في العمق تحوّل الموقف الفعلي للسوفييت من صف المدافعين عن الشرعية والمؤيدين لها، وكانوا قد أصدروا بياناً في بداية الأحداث تأييداً للشرعية وضد العناصر الانقساميين كما أسموها، إلى صف تأييد معارضيها، بعد أن حسم الموقف عسكرياً لمصلحة الطرف الآخر، وقد انحازوا إلى مَن حسم وحكم حينها، وهذا أمر طبيعي.

سأترك هنا الوقائع والشخصيات تتحدث عن نفسها، وتعبّر عن ذاتها، لأنها ستكون الأصدق حكماً، والأنفذ في كشف الحقائق، سلبياتها، وإيجابياتها معاً.

أشير أولاً إلى أن السوفييت حاولوا معي خلال أحداث يناير **1986**م وبعدها بكل السبل وبإصرار شديد حتى أسافر إلى موسكو للإقامة فيها، وكانوا يعتقدون أنهم إن نجحوا في ذلك، فإن ذلك سيكون لأجل استتباب الأوضاع في عدن لمصلحة "القيادة الجديدة".

في منتصف ليلة الثامن عشر من يناير **1986**م، وصلت بالطائرة إلى مدينة أديس أبابا، وكان في استقبالنا الصديق الوفي الرئيس منجستو هيلا مريام.

وكان السوفييت يبذلون جهوداً لوقف اطلاق النار والتدخل لحل سياسي، وأبلغت الرئيس منجستو أن السوفييت طلبوا مني التوجه إلى السفارة السوفييتية في عدن للتفاوض مع الطرف الآخر في الصراع، ولكنني رفضت هذا المقترح، فلم أكن مستعداً للتفاوض تحت "خيمة" سوفييتية داخل أرض بلادي.

ومع أنني كنت أرغب في حل للمشكلة، لكن لم أكن لأستوعب أن السوفييت، حتى وإن كانوا أصدقاء تجربتنا في اليمن الديمقراطية، يمكن أن يقدموا مثل هذا الحل. والمفاوضات في السفارة السوفييتية، وإن أتت بشيء ما، فإن ذلك لن يحل المشكلة، لأن اليمنيين هم الذين بدأوا المشكلة، وهم وحدهم يستطيعون وضع نهاية لها.

بعد أن رفضت مقترحهم السابق، عرضوا عليّ الذهاب إلى موسكو، ولم أكن قد قطعت بقرار نهائي بالموافقة. وعندما شاورت الرئيس منجستو في الأمر، كان رأيه القاطع أنْ لا داعي للسفر إلى موسكو، واقترح بدلاً من ذهابي إليها إرسال رسالة إلى "القيادة السوفييتية".

تضمنت الرسالة التي حررتها نقاط محددة:

1– قبولنا مبدأ وقف إطلاق النار إذا كان الطرف الآخر جاداً ومستعداً لقبوله والتزامه.

2– إرسال وفد يمني – إثيوبي مشترك إلى موسكو للتباحث مع القيادة السوفييتية في ما يجري باليمن الديمقراطية، على أن يتكون الوفد من فكري سلاسي، نائب الرئيس عن الجانب الإثيوبي، وأي ممثل أو أكثر من أعضاء "المكتب السياسي" أو "اللجنة المركزية" للحزب الاشتراكي اليمني.

3– الاجتماع بالسفير السوفييتي في أديس أبابا لينقل لهم حقيقة الأوضاع في عدن، وكان موقف هذا السفير ممتازاً.

ومع أنه لم تكن لدي أية أوهام في أن الأولوية بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي ولسواه من الدول الكبرى هي للمصالح، وأن المبادئ تبقى محض شكل أو للأغراض الدعائية وحدها، إلا أننا في اليمن الجنوبي على الأقل، وفي العديد من الدول العربية في تعاملنا مع الاتحاد السوفييتي، كنا مقتنعين بحكم تاريخه وتكوينه السياسي والاجتماعي أنه نقيض موضوعي للمصالح الاستعمارية ونصير نهائي للقضايا العادلة للشعوب المضطهدة ومصالحها، لكن لم يكن يخفى علينا – أو على بعضنا على الأقل – أننا الأضعف في هذه المعادلة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وأننا لن نصل إلى نقطة توافق متطابقة أبداً، ولهذا كنت أتعامل معهم بواقعية، أقبل صداقتهم في حدود المصالح المشتركة لبلدينا.

وتوجه السفير السوفييتي إلى موسكو حاملاً رسالتي ورسالة الرئيس الإثيوبي منجستو إلى القيادة السوفييتية في الكرملين، لكنه لم يعد من هناك قط!

ولم يصل ردهم إلا في **20** شباط/ فبراير **1986**م، حين أخبرني الرئيس منجستو هيلا مريام بوصول مندوب سوفييتي إلى أديس أبابا بتكليف من القيادة السوفييتية، وقال إن المندوب يحمل الرد على الرسالة التي حمّلناها سفيرهم في وقت سابق.

عندما استقبلت الجنرال أناتولي (كان يعمل مستشاراً في أمن الدولة بعدن) أخبرني بأنه يحمل رداً من القيادة السوفييتية، وتحدث قائلاً: "نحن أصدقاء في العمل المشترك في الدفاع عن النظام في اليمن الديمقراطية، ونحن لا نزال نقدِّر دوركم في تنمية علاقات الصداقة بين بلدينا وشعبينا في شتى المجالات، وأكبر دليل على تقديرنا لكم ولدوركم، اللقاءات التي تمت على أعلى المستويات مع القيادة السوفييتية، ومنحكم وسام الصداقة مع الشعوب بمناسبة عيد ميلادكم الأربعين الذي حلّ عام **1979**م. ونحن نعتبركم صديقاً مخلصاً ورفيقاً أممياً! وقد عملتم كثيراً من أجل الدفاع والحفاظ على النظام في اليمن الديمقراطية". وأضاف يقول: "نحن لم نكن محض شهود على ذلك، بل كنا نبلغ القيادة السوفييتية بأن الحزب والشعب يقفان معكم، وأنكم قمتم بالتنفيذ الناجح لبرامج حزبكم وشعبكم".

أخيراً، كان لا بد له أن ينتقل إلى لبّ الموضوع، وإلى الجوانب الحساسة من الحديث. هنا، حدث الارتباك في نبرة صوته، وكنت قادراً على رؤية انفعالاته وهو يقول: "لقد أثرت فينا أحداث يناير جميعاً، والدليل على اهتمامنا وقلقنا، الرسائل التي بعثها إليكم الأمين العام ميخائيل

غورباتشوف، وإلى الطرف الآخر، وإلى بعض القادة في البلدان الصديقة، والتي يشير فيها إلى ضرورة خلق ظروف المصالحة، ونحن كنا ننطلق من خوفنا على النظام في اليمن الديمقراطية، لأن القتال يسمح بتدخل القوى المعادية، ويهيّئ الفرصة لنشاط القوى المعادية، كمحمد علي هيثم وعبد القوي مكاوي اللذين يقومان بأعمال معادية للشعب اليمني.

أردف أناتولي، قائلاً: "لقد استقبلنا أنباء الأحداث بكل مرارة، ونشعر بالأسف لما حدث، ونحن نحترمكم، ونأمل أن تساعدونا في التغلب على الأزمة، وفي البحث عن حل يؤدي إلى التسوية". ومضى يقول: "إن القيادة السوفييتية قرأت رسالتكم باهتمام، وهي تسأل: كيف تستطيع مساعدتكم؟ وما الطرق المناسبة لحل المشاكل التي تبدو معقدة جداً... جداً؟ ماذا يجب أن نفعل بشكل ملموس؟ ومع تقدير القيادة السوفييتية أنّ ما حدث يُعَدّ مأساة، خاصة ما يقع من انشقاق في الحزب والشعب، ورغم معرفة القيادة لخلفيات ما حدث، إلا أنها تريد أن تعرف كيف نستطيع أن نتساعد للخروج من هذه المأساة، وما الخطوات العملية لذلك". أضاف: "لقد استقبلنا خبر انسحابكم بارتياح بالغ، ونحن نقدِّر لكم هذه المبادرة، ونعرف أنكم اتخذتم قراراً صعباً عليكم، إلا أننا نقدِّر أيضاً أنكم قمتم بهذا العمل الصعب من أجل شعبكم، ولهذا فنحن نأمل أن تتخذوا مزيداً من الخطوات العملية والناجحة لخلق فرص الاستقرار في بلدكم، وأنتم مدركون أهمية ذلك، كذلك فأنتم تعرفون فداحة الخسائر التي نجمت عن الأحداث، ونحن مثلكم نحب اليمن الديمقراطية، ولكن يبقى السؤال: ما العمل؟ كما قال لينين، وبدايةً نقترح وقف الحملات الإعلامية من الجانبين".

أضاف المندوب السوفييتي: "المطلوب لذلك اتخاذ خطوة عملية من جانبكم شخصياً".

– وما هذه الخطوة؟ سألته.

أجاب: "تذيعون خطاباً إلى الشعب، وتدعونه إلى أن يلتفّ حول القيادة الجديدة. أنا واثق من أن الكثير من الناس سيستجيبون لكم".

قلت لمندوب القيادة السوفييتية، متسائلاً: "قبل أن نتحدث عن تطبيع الأوضاع لمصلحتهم، فإنني أسألك: ما المطلوب من الطرف الآخر؟".

أجاب المندوب:

– اقترحوا أنتم.

قلت له: "لدينا مقترحات محددة، نرى أن لها الأولوية، وهي الخطوة الأولى لتطبيع الأوضاع. وتتلخص بالآتي:

- **الإفراج عن كل المعتقلين.**
- **وقف الملاحقات والتصفيات الجسدية.**
- **وقف الحملات الإعلامية المبتذلة.**
- **عودة كل من غادر الجنوب إلى الشمال أو إلى بلدان أخرى إلى أعمالهم، ومنازلهم.**
- **فك الحصار عن العناصر الذين لجأوا إلى سفارات أجنبية.**
- **عدم السماح لعلي سالم البيض بإلقاء كلمة في مقرّ المؤتمرات "في الكرملين" خلال انعقاد المؤتمر الشيوعي السوفييتي الـ 27، وعدم الإشارة إلى الأحداث في أيّ بيان أو تصريح يصدر في أثناء زيارته موسكو للمشاركة في المؤتمر".**

وأضفت: "في حال الموافقة على هذه المقترحات، أرى أن يضمن السوفييت وحكومة صنعاء والحكومة الإثيوبية تنفيذ هذه الخطوات. وفي هذه الحالة فإنني على استعداد لتوجيه خطاب إلى الشعب من إذاعة موسكو نفسها، ويمكن أن ينقل عبر إذاعة عدن إلى الشعب في اليمن"[1].

ولم يكن المندوب السوفييتي يملك إجابة محددة بالطبع، لكن كان لديه عرض من قيادته بأن أذهب للإقامة في موسكو، أو في أية عاصمة اشتراكية أخرى أختارها. وقال إنهم سيعاملونني هناك كقائد وزعيم وصديق، وسيسمحون لي بحرية الحركة، بما في ذلك العمل مستقبلاً من أجل العودة.

1 - ما جرى معي يذكرني بما جرى فيما بعد مع الرئيس العراقي صدام حسين، حيث إنه قبل تنفيذ حكم الإعدام به جرت اتصالات معه من قبل مدير المخابرات الأميركية، حيث طلب إليه إلقاء خطاب مسجل للشعب العراقي يعتذر فيه عن أخطاء المرحلة السابقة، ويدعو فيه العراقيين إلى دعم النظام السياسي الجديد وإنهاء المقاومة المسلحة مقابل عدم تنفيذ حكم الإعدام فيه، وإمكانية قبول أعضاء من الجيش السابق وحزب البعث ووجهاء العشائر للمشاركة في السلطة العراقية. إلا أن صدام رفض ذلك، ووضع شروطاً أساسية يتضمنها خطابه، وهي أن يكون خطابه بكامل زيّه العسكري الرسمي، وخلفه العلم العراقي، وأن يكون بحضور شخصيات وطنية عراقية، وأن يتضمن تحديد المهلة الزمنية لانسحاب القوات الأميركية من العراق، وعودة الجيش العراقي والبحث في ترتيبات الحكم. إلا أن الجانب الأميركي وعد بالرد الذي لم يأتِ، بل جاءت لصدام مكالمة من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، كلفه الأميركيون نقلها إليه قبل ثمانٍ وأربعين ساعة بأن نهايته قد حانت، وبعدها نُفِّذ حكم الإعدام فيه صباح يوم 31 ديسمبر/ كانون الأول 2006 الذي صادف أول أيام عيد الأضحى.

وبالطبع، رفضت هذا العرض قبل أن أتلقى رداً من موسكو على النقاط التي استعرضتها مع المندوب.

وقال وزير خارجية اثيوبيا الدكتور شاجري الذي كان يحضر اللقاء بيني وبين مندوب القيادة السوفييتية إنه مع مقترحاتي، وعلّق على عرض موسكو قائلاً: "إن ربان السفينة آخر من يغادرها في حالة الحريق أو الغرق، وعلينا جميعاً المساعدة في إطفاء الحريق".

وعلق المندوب:

– نحن لا نريد إبعادكم عن شعبكم وعن رفاقكم، وبإمكانكم أن تعيشوا في موسكو حفاظاً على أمنكم، وعلى سمعتكم، وموسكو بلد صديق. المهم أن تساعدوا على تهدئة الوضع، وأنا على ثقة بأنكم لن تبقوا "مهاجرين" كالآخرين في المستقبل.

ثم تطرق إلى أوضاع بقية القيادات التي خرجت معي من عدن، وقال إن بإمكانهم العودة إلى عدن، وبإمكان السوفييت توفير الضمانات لهم، وكذلك الحفاظ على حياة الرفاق الآخرين الذين ظلوا فيها، وحدد أسماء الأخوة: أبو بكر باذيب، أنيس حسن يحيى، عبد الغني عبد القادر، رياض العكبري، وقال إنّ بإمكانهم العودة، ونحن نضمن حياتهم.

أضاف: كذلك فإن البحارة والطيارين الذين فروا الى عصب وأديس أبابا يمكنهم العودة بالتنسيق مع الأصدقاء الإثيوبيين، وهذا لمصلحتكم، وهدفنا تطبيع الأوضاع واستقرار الجنوب وتطوره.

ثم تحدث عن وضع والدي ووالدتي وابني جمال، فأكد أنهم سيسعون لمعالجة وضعهم.

وقد رددت عليه قائلاً:

– إن مصير أفراد أسرتي هو مصير الآخرين، وأنا لا أبحث عن حل لمشكلتي الشخصية، بل عن حل لمشكلة الشعب عامة.

شكرت المبعوث السوفييتي، وأثنيت على جهود القيادة السوفييتية، وأعربت له عن استعدادي لبذل كل ما في وسعي من أجل حل المشكلة إذا كان الطرف الآخر جاداً ولديه الرغبة والاستعداد. وقلت له إن على السوفييت أن يتعاونوا معنا، ومع الأصدقاء الإثيوبيين ليتجاوزوا آثار الأزمة باتخاذ قرار شجاع. وأكدت له أن الطرف الآخر، وهذا شعوري، لن يتجاوب مع الجهود السوفييتية، لأنه يناور لكسب الوقت، كذلك فإنه أيضاً لا يوجد مركز قرار واحد في عدن.

في نهاية اللقاء، سلمت المبعوث السوفييتي صورة عن "مشروع الحل السياسي" الذي دعونا إليه.

وفي مقابلة لاحقة، أبلغني المبعوث السوفييتي بأنه أبلغ القيادة في موسكو مقترحاتنا المتعلقة بالحل السياسي، وأكد ضرورة البدء في تنفيذ خطواته، ولم يقل كيف يكون ذلك في ظل رفض الطرف الآخر في عدن المصالحة الوطنية.

عندما أثرت معه موضوع الاضطهاد الذي يتعرض له أنصارنا في عدن، قال: هذه المعلومات مبالغ فيها، والإشاعات حول اضطهاد أنصارنا مصدرها القوى المعادية للنظام في اليمن الديمقراطية في البلدان المجاورة، بهدف دفع "الرئيس" إلى القيام بعمل عسكري ضد النظام في عدن.

قال إن "القيادة الجديدة" تدرك أن أي عمل ضد أنصاري سيؤدي إلى خلق مصاعب جديدة هم في غنى عنها تجاه تطبيع الأوضاع. ووعد بأن الجانب السوفييتي سيثير هذا الموضوع مع القيادة الجديدة في عدن على كل المستويات، ويدعوها إلى وضع حد لمثل هذه الوقائع. وقال إن القيادة في عدن اتخذت عدداً من الإجراءات الملموسة الخاصة بالموضوع، وعلى وجه التحديد أشار إلى قرار "العفو العام" عن المشتركين في أحداث يناير – كما سمّاهم – المتضمن إعادتهم إلى أعمالهم ومساكنهم، ولم يشمل هذا القرار القياديين بالطبع.

ونقل إليّ معلومات مفادها أنه أُفرج في بداية شهر شباط/ فبراير **1986**م عن **1063** فرداً اعتُقلوا بعد أحداث يناير، وحُوِّل "المعتقلون" من محافظتي أبين وشبوة إلى المعتقلات التابعة للمحافظتين، وقال إنه سيسمح لأهلهم بزيارتهم.

في ما يتعلق بالأخوين محمد عبد الله البطاني، وزير الداخلية، وسليمان ناصر مسعود، رئيس اللجنة الوطنية للدفاع الشعبي، قال: ضمنّا لهما الأمن الشخصي وإمكانية مغادرة البلاد إلى الخارج، وفقاً لشروط قبلا بها. وكان الاثنان يمثلان الشرعية في لجنة حوار كان يجري داخل السفارة السوفييتية في عدن مع الطرف الآخر من أجل التوصل إلى حل لوقف النار، وبعدما حسم الطرف الآخر المعركة عسكرياً، بقيا داخل السفارة طالبَين حق الحماية واللجوء الى موسكو... وقد غادرا بعد ذلك إلى الاتحاد السوفييتي وسط حماية أمنية مشددة من السوفييت أنفسهم.

علي ناصر قنبلة موقوتة ، ويجب أن يرحل

في 25 تموز/ يوليو1986م زار وفد سوفييتي كبير كلاً من عدن وصنعاء وأديس أبابا، وكانت مهمته شرح وجهة نظره المنحازة والموجهة بدرجة أساسية ضدي، وتهدف إلى شل نشاطي السياسي الذي كنت أقوم به، وإلى إخراجي من اليمن ومن المنطقة كلها.

وقد رأس ذلك الوفد عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي السوفييتي ورئيس لجنة الرقابة والتفتيش المالي يرافقه "كارين بروتنس".

قال رئيس الوفد للرئيس الإثيوبي منجتسو هيلا مريام عندما قابله في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا: "علي ناصر قنبلة موقوتة في المنطقة... ويجب أن يرحل إلى موسكو في أسرع وقت ممكن".

بدأ الوفد زيارته عدن أولاً، ومن هناك أطلق تصريحات معادية ضدي يوم وصوله إلى عدن. ومهدت موسكو لزيارة الوفد بمقالات نشرتها صحيفتا (البرافدا) و(الأزفيستيا) هاجمتني فيها، وتناقلت محتوياتها وكالات الأنباء والصحافة العربية والعالمية التي كانت تنتظر بفارغ الصبر رأي موسكو في صراع اليمن الديمقراطية.

كان هذا ذروة الهجوم عليّ من قبل السوفييت مباشرةً بقصد "إحراقي" سياسياً بعد أن رفضت طروحاتهم وعروضهم السابقة بالتوجه والعيش في موسكو وتوجيه خطاب إلى الشعب لدعوته إلى الالتفاف حول خصومي السياسيين الذين استولوا على السلطة بالقوة!

كانت هذه المقالات بمثابة استرضاء لحكام عدن الجدد، أو رسالة اعتذار لهم من السوفييت الذين وقفوا معي ومع الشرعية الدستورية في بداية أحداث يناير 1986م، وكانت تُعَدّ تمهيداً لإنجاح مفاوضات الوفد في عدن بدرجة أولى، وكان حكام عدن الجدد يضغطون على السوفييت باتجاه اتخاذ موقف سياسي يدعم مركزهم الصعب بعد الأحداث. كذلك كانت مواقف الوفد رسالة في الوقت ذاته إلى أديس أبابا وصنعاء لتتخليا عن مؤازرتي.

استمعت إلى التصريح الذي أدلى به رئيس الوفد في عدن يوم وصوله إليها، وكنت قد أجريت مقابلة صحافية قبل ذلك بقليل مع صحيفة "النهار" اللبنانية الواسعة الانتشار. وقبل صدور العدد الذي ستنشر فيه المقابلة، أعادت "النهار" اتصالها بي، وطلبت مني رأياً في الموضوع، وأبدت

رغبتها في إضافة سؤال جديد إلى أسئلة المقابلة عمّا نشرته صحيفة "البرافدا" الذي يُعَدّ أول هجوم سوفييتي من نوعه على رئيس أو مسؤول خارج الاتحاد السوفييتي!!

رفضت الرد على الهجوم "الصحافي" السوفييتي، وطلبت إلى صحيفة "النهار" نشر خبر عن وصول الوفد السوفييتي لإجراء الاتصال مع المسؤولين في البلدان الثلاثة، بقصد تحقيق "الوفاق الوطني" وفقاً لمقترحات الرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف في مؤتمر الحزب الشيوعي السابع والعشرين في آذار/ مارس **1986**م، وفي خلال مباحثاته مع البيض الذي أكد فيها ضرورة المصالحة والوفاق الوطني في اليمن الديمقراطية.

في هذا الوقت كنت في زيارة للعاصمة الليبية طرابلس، وفي صباح اليوم التالي للحملة السوفييتية عليّ، قابلت قائد ثورة الفاتح من سبتمبر، العقيد معمر القذافي، الذي بدا غاضباً ومستاءً من تصريح رئيس الوفد السوفييتي في عدن، فقال بحدّة إن هذا الأمر خارج عن حدود اللياقة، وهو تدخل في شؤون اليمن والعرب. وطلب إلى مدير مكتبه أن يقرأ علينا التصريح، وتظاهرت بعدم الاطلا ع عليه.

بعد أن انتهى مدير مكتب القذافي من قراءة التصريح، سألني العقيد القذافي عن رأيي فيه، فأجبته بأنّ "الأمر لا يهمني كثيراً، كذلك فإن تصريحاً كهذا لن يهزني أو يزعزع إيماني بقضيتي، وليقولوا ما يريدون".

سألني العقيد القذافي:

– السوفييت حلفاء أم أصدقاء؟

ابتسمت وقلت للعقيد:

– أهذا موضوعنا الآن؟

فأجابني العقيد وكأنه يصرّ على الحديث في الموضوع نفسه:

– أنتم في اليمن الديمقراطية كنتم تعتبرون السوفييت حلفاءكم، وكنت أقول لكم إنهم أصدقاء فقط، السوفييت مع مصالحهم، وليسوا حلفاء أو أصدقاء دائمين.

قلت للعقيد:

– وماذا تتوقع مني؟ هل المطلوب مني معاداة السوفييت الآن وفتح معركة جانبية معهم؟ بينما أعرف أن معركتي الحقيقية هي مع حكام عدن، وليست مع موسكو.

ابتسم العقيد القذافي، وقال مقتنعاً:

– أنت على حق، هذا صحيح، وأنا معك في موقفك هذا.

وشخص بنظره بعيداً نحو السماء، كما هي عادته أحياناً، وكأنه يفكر أو يستلهم تفكيره من مكان ما في الاعالي.

والجذير بالإشارة ان القذافي أنه أرسل الخويلدي الحميدي إلى صنعاء في أثناء الأحداث، واقترح أن نعلن الوحدة باسم المجلس اليمني الأعلى. وقال إن الزعيم الليبي معمر القذافي على استعداد لتقديم كل أشكال الدعم للرئيسين علي عبد الله صالح وكاتب هذه السطور، بشرط التحرك الآن في ظل الحرب والارتباك الحاصل، وإن القذافي مستعد لإرسال الطائرات والأسلحة والمال. لكنني والرئيس صالح رفضنا هذا العرض والاقتراح، لأنه غير عملي.

أما في أديس أبابا، فقد كان يدور حديث ساخن جداً من نوع آخر بين الرئيس الإثيوبي منجستو هيلا مريام، والوفد السوفييتي الزائر. استغرق الحديث الصريح والساخن نحو عشر ساعات كاملة سادها التوتر.

كان الرئيس منجستو يستجوب الوفد، بينما استسلم رئيس الوفد السوفييتي للإجابة عن أسئلته.

سأل الرئيس منجستو الوفد السوفييتي:

– ألديكم ملاحظات على السياسة الداخلية التي اتبعها الرئيس علي ناصر؟

أجاب رئيس الوفد:

– لا.

سأل منجستو:

– ألديكم تحفظات على سياسته تجاه النظام في صنعاء ودول المنطقة؟ إن الرئيس علي ناصر هو الذي فتح أمامكم أبواب الجزيرة العربية، وبفضله أقمتم علاقات دبلوماسية لأول مرة منذ وجود الدولة السوفييتية مع سلطنة عُمان، والإمارات العربية المتحدة، وتطورت علاقتكم مع شمال اليمن، هل تنكرون هذا؟

أجاب رئيس الوفد:

– لا.

مرة أخرى سأل منجستو:

– هل لديكم تحفظات على سياسته حيال الأنظمة الوطنية في الوطن العربي، أو موقفه من القضية الفلسطينية، وهو الذي ظلّ ينتقل بطائرته بين البلدان لتعزيز مواقف التضامن معها وفيما بينها؟

قال رئيس الوفد:

– أيضاً لا.

سأل:

– لعل لكم تحفظات إذاً على علاقاته بدول أوروبا الغربية؟

أجاب:

– لا.

سأل الرئيس الإثيوبي الوفد السوفييتي:

– ربما لديكم تحفظات على علاقاته بنا وبالدول الأفريقية؟

وجاءه جواب رئيس الوفد:

– لا.

عندها سأل الرئيس منجستو مستغرباً بشدة:

– لقد حيرتموني! إذا كانت إجابتكم عن أسئلتي هي النفي، فماذا لديكم من تحفظات على علي ناصر؟

كان ردّ رئيس الوفد:

– لقد بدأ بإطلاق النار.

فردّ عليه الرئيس منجستو مندهشاً:

– هل أفهم منكم أن المطلوب منه كان أن يظل منتظراً حتى يبدأ أعداؤه إطلاق الطلقة الأولى على صدره؟ وهل ينتظر حتى تدك الدبابات دار الرئاسة؟ ما الذي كان عليه أن يفعله وهو يرى الآخرين يتآمرون للإجهاز عليه؟

عجز رئيس الوفد عن الرد.

استطرد الرئيس منجستو يقول:

– ليست القضية قضية من بدأ إطلاق الرصاصة الأولى، أليس ما حدث قبل يناير **1986**م كان يمكن أن يحدث قبل هذا التاريخ بعامين تقريباً؟ وأنتم تعرفون ذلك تمام المعرفة، وكان يمكن أن

يحدث أيضاً بعد ذلك التاريخ، لأن كل النذر كانت تنبئ بذلك. وأنتم أنفسكم تحدثتم عن العناصر الانقسامية في الحزب الاشتراكي اليمني، وأنتم تعرفون أنكم ساهمتم في تفجير الأحداث عندما سمحتم لعبد الفتاح إسماعيل بالعودة إلى عدن، وأنتم تعرفون أن عودته عجلت بتفجير الأحداث والصراع.

وأضاف: على العموم، يبدو أنكم لم تقرأوا جيداً تاريخ الشعب اليمني المعاصر، ولو كنت مكانكم لتساءلت: لماذا لم يخرج الشعب اليمني محتجاً بعد إقالة قحطان الشعبي، أو بعد إعدام سالم ربيع، ولماذا استقرت الأمور بعد استقالة عبد الفتاح إسماعيل؟ ولماذا خرج الشعب مع علي ناصر؟ ألا يعني هذا لكم شيئاً؟ ألا يعني هذا دليلاً على حب شعبه إياه وتمسكه بسياسته؟

أنا أسألكم: أين تكمن المشكلة الآن؟ أهي في وجود الرئيس علي ناصر هنا في أديس أبابا، أم في سورية، أم في صنعاء التي هي جزء من وطنه؟

وتولى الرئيس منجستو بنفسه الإجابة عن هذا السؤال، قائلاً للوفد السوفييتي:

أعتقد أن المشكلة تكمن في حكام عدن أنفسهم، وعليكم أن تبحثوا عن حل لمشكلة عدن واليمن الديمقراطية، هناك في عدن، وليس هنا في أديس أبابا، وأضاف:

– الرئيس علي ناصر صديقي، ولن أتخلى عنه كما فعل الآخرون، وسيبقى هنا في إثيوبيا معززاً مكرماً، إلا إذا رغب في السفر إلى موسكو، فهذا راجع إليه، ولن أجبره على ذلك.

وردّ رئيس الوفد السوفييتي بانفعال:

– ولكنه قنبلة قابلة للانفجار!

فردّ عليه الرئيس منجستو:

– الانفجار سيحدث هناك من داخل عدن.

أُصيب الرئيس الإثيوبي منجستو بخيبة أمل كبيرة من السوفييت بعد هذا اللقاء مباشرةً، وبدأت تساوره الشكوك في علاقات الاتحاد السوفييتي، ليس باليمن الديمقراطية وحدها، بل ببلاده إثيوبيا أيضاً. وقد أوقعه موقفهم هذا في حيرة شديدة، فبعد أن كانوا قد طلبوا إليه قبل انعقاد المؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني في أكتوبر 1985م التوجه إلى عدن والوقوف إلى جانبي، جاؤوا الآن ليطلبوا منه تغيير موقفه، وكان هذا بالنسبة إلى رجل مبدئي جُبِل على الوفاء والإخلاص أمراً فوق المستحيل.

في أحد أيام كانون الثاني/ يناير 1986م، كان المفكر والكاتب السوداني خوجلي أبو بكر، الذي ألف كتاباً بعنوان العبور إلى الضفة الأخرى عن أحداث يناير فيما بعد، محاصراً في فندق عدن بحيّ خورمكسر، ومما قاله في كتابه عن الموقف السوفييتي، معلقاً على ترحيل السفارة السوفييتية رعاياها في عدن: "لم أكن أتوقع أن يكون النفَس السوفييتي قصيراً إلى هذا الحد".
ولعل السلوك السوفييتي العصبي والمرتبك الذي رافق الأحداث جاء ليقدم مزيداً من الأدلة على صحة هذا الاستنتاج.

القيادة الشرعية

في 17 فبراير 1986م، وبينما كنا نتساءل: ماذا نفعل... أو ما العمل؟ عقدت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني التي ستسمى منذ الآن "القيادة الشرعية" تمييزاً لنفسها عن تلك التي استولت على السلطة بالقوة في عدن، اجتماعاً لها في قصر الشعب في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا لبحث الموقف ووضع الاتجاهات لعملنا اللاحق.

ألقيتُ في الاجتماع كلمة افتتاحية قلتُ في مستهلها: "يحزّ في نفسي أن يعقد هذا الاجتماع خارج اليمن الديمقراطية ولأول مرة في تاريخ بلادنا، بعد الأحداث المؤلمة، ولكن الألم والجراح والمعاناة التي يعانيها حزبنا وشعبنا والقيادة قد خفف منها ذلك الموقف النبيل للشعب الإثيوبي العظيم والحزب والقيادة، وفي المقدمة قائد الثورة الإثيوبية الرفيق المناضل منجستو هيلا مريام، الذي فتح قلبه وأرضه لاحتضاننا ولتخفيف جراحنا، وسجل بهذا الموقف صفحة ناصعة في تاريخ العلاقات بين الحزبين والشعبين والثورتين التي عُمّدتا بالدم كما عبّر عنها باستمرار رفيقنا المناضل منجستو الصديق والحليف الاستراتيجي للثورة اليمنية...".

بعد ذلك تناولت ما حدث في 13 يناير وما تلاه من أحداث وتدمير ما بنيناه على مدى عشرين عاماً بالعرق والدم والتضحيات الغالية، وتابعت:
"... كان من الممكن أن يحدث ما حدث في عامي 1984م و 1985م قبل المؤتمر وفي أثنائه وبعده لولا المواقف المرنة والمسؤولة التي اتخذناها في المكتب السياسي واللجنة المركزية للحيلولة دون حدوث ذلك وتجنيب الشعب مثل هذه المآسي".

وذكّرت الحاضرين بسلسلة التنازلات التي قدمناها في سبيل تجنيب البلاد مثل تلك الأحداث التي وقعت في يناير 1986م، وبينت كيف أن الدافع الحقيقي لمطالب الطرف الآخر

التي لم تتوقف طوال السنوات الماضية، كان الاستيلاء على السلطة بكل الوسائل. وأشرت إلى إخفاق كل محاولاتنا ومساعينا وجهودنا في إمكانية الحوار والتعايش معاً، حيث استمر هذا التحالف في تطاوله على الهيئات الشرعية بهدف انتزاع تنازلات أخرى على صعيد الحزب والدولة والمنظمات الجماهيرية. وأشرت أيضاً إلى خيبة الجهود التي بذلها السوفييت وبعض قادة الأحزاب العربية وغيرهم للحيلولة دون تعقيد الموقف وتفجيره بعد المؤتمر، حرصاً منهم على التجربة، وكان الثوريون العرب يعتبرون الثورة في عدن منارتهم الثورية وقلعتهم والرئة التي يتنفسون بها، في ظل الأوضاع العربية والدولية المتردية. وأشرت بدرجة خاصة إلى الجهود التي بذلها كل من جورج حبش وجورج حاوي وفخري كريم حتى اللحظة الأخيرة من صبيحة يوم الأحداث.

كانت القيادة السوفييتة قد أبدت تعاطفاً، بل تأييداً لموقفنا، وأدانت الطرف الآخر الذي وصفت أفراده بالمتآمرين، وذلك في الأيام الأولى للأحداث. وفي مجرى الحديث، أشرت إلى أن السوفييت بعد ذلك تعاملوا مع الأمر الواقع. وأكدت أن هذا لا يعني ولا يعفي السوفييت من المسؤولية في البحث عن حل سياسي يضمن للحزب والشعب وحدته، ولكنهم بعد ذلك شنوا هجوماً قذراً علينا.

وشرحت في خطابي الموقف الإثيوبي من الأحداث، وأكدت أثره الكبير في تخفيف آثار الكارثة والآلام التي يعانيها شعبنا. وكشفت عن مبادرة الرئيس منجستو بإرسال وفد إلى الاتحاد السوفييتي للوصول إلى حل سياسي يضمن للحزب والشعب وحدته دون التوصل إلى نتيجة بسبب تعنت الطرف الآخر. وأخبرتهم بأن الوفد الذي ذهب إلى موسكو دافع عن وجهة نظرنا وشرح موقفنا من الأحداث.

كان الرئيس منجستو يتابع الأحداث والتطورات في اليمن الديمقراطية أولاً بأول منذ بدايتها، وأبدى استعداده لتقديم كل أشكال الدعم لنا، ولكن الأحداث المتسارعة على الأرض حالت دون ذلك. واحتضن الإثيوبيون القيادات والأجهزة النازحة من اليمن الديمقراطية بعد الأحداث، وكذلك القوات البحرية والطيارين.

وبعد نقاشات ومداولات طويلة أعلنت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني "القيادة الشرعية" مشروعها للحل السياسي، وتكوّن من بندين رئيسين وإحدى عشرة مادة على النحو الآتي:

أولاً: توفير المناخ الملائم لاستعادة وحدة الحزب والشعب من خلال الآتي:

- وقف الملاحقات والاعتقالات والإعدامات الفردية والجماعية والتعذيب النفسي والجسدي والمحاكمات الكيفية.
- وقف الدعاية الإعلامية المبتذلة وكل أنواع التشهير السياسي .
- الإفراج عن كل المعتقلين والمحتجزين من الحزبيين وغير الحزبيين، ومن ضمنهم أعضاء اللجنة المركزية والوزراء وأعضاء الهيئات القيادية في الحزب والدولة والمنظمات الجماهيرية.
- وقف الإجراءات الانتقامية ضد أعضاء الحزب وفصلهم التعسفي وعودة المفصولين إلى الحزب ووقف الإجراءات ضد الدبلوماسيين والطلاب في الخارج.
- عودة المشردين من الحزبيين وغير الحزبيين والأُسر إلى بلادهم ومناطقهم ومنازلهم وأعمالهم ووقف الإجراءات الانتقامية ضدهم، وكذلك وقف عمليات النهب للمنازل وطرد الأُسر من منازلهم.
- رعاية أسر ضحايا يناير 1986م دون استثناء.
- عودة الدبابات والأسلحة الثقيلة إلى ثكناتها، وإنهاء كل أشكال المظاهر المسلحة في العاصمة وغيرها من المدن.

ثانياً: وفي ضوء توفير المناخات الملائمة للحوار، نرى أن يستند الحل السياسي إلى الآتي:

- الاستناد إلى نتائج المؤتمر العام الثالث للحزب أساساً للشرعية التي تجسد وحدة قوى الحزب والوحدة الوطنية وإعادة النظر في التشكيلات القيادية التي تلت الأحداث والتي لا تخدم وحدة الحزب والوطن.
- الاتفاق على قوام التشكيلات القيادية الحزبية والحكومية والجماهيرية في المرحلة القادمة.
- الاتفاق على الترتيبات الخاصة بدعوة اللجنة المركزية إلى انتخاب الهيئات والتشكيلات القيادية الجديدة المتفق عليها والواردة في البند (2) التي ينبغي أن تتحمل مسؤولية إعادة وحدة قوى الحزب والوحدة الوطنية وتطبيع الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في اليمن الديمقراطية.

- إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية على أساس تجسيد الوحدة الوطنية، وبحيث يضمن ولاء هذه المؤسسات للشرعية الحزبية والدستورية.

كانت إذاعة عدن والصحف وأجهزة الإعلام المستولى عليها قد تحولت جميعها إلى بوق للدعاية والشتائم ضدنا وضد برنامج المصالحة الوطنية. فلا يمرّ يوم في نشرات الأخبار والصحف إلا ويهاجموننا، ولا يزور عدن أي وفد إلا وينشروا في بياناتهم كل الشتائم التي لم نتعوّدها في تاريخ الجنوب، سواء قبل الاستقلال أو بعده. غير أننا كنا نرى أن مصلحة البلاد هي في الترفع عن التورط في الصراعات والإعلام الدعائي الرخيص. وكنت قد أصدرت للإعلام التابع لنا، الإذاعة وصحيفة "كفاح الشعب"، أمراً بعدم الرد، قائلاً: "تجنبوا الكذب والشتم، لأنكم إذا كذبتم لن يصدقكم أحد، وإن شتمتم فلن يحترمكم أحد". وكان برنامج المصالحة منطلق النشاط السياسي والإعلامي على المستوى الوطني والعربي والدولي، وقد لاقى ارتياحاً شعبياً واسعاً من قبل جماهير الشعب في اليمن شمالاً وجنوباً، ومثل بداية انفراج للعمل السياسي والإعلامي، وقد باركت القيادة الإثيوبية هذه المبادرة، وطالبت القيادة في عدن بالحوار معنا على هذه الأسس.

وساطة عرفات

وجرت وساطات أخرى من قبل بعض الدول الشقيقة والصديقة، وفي مقدمتها القيادة اليمنية في صنعاء، ودولة الكويت، والسيد الصادق المهدي رئيس وزراء السودان، وكوبا، والإمارات العربية المتحدة، وبعض الأحزاب العربية والمنظمات الفلسطينية، وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة المناضل السيد ياسر عرفات. وقد فشلت كل الجهود التي بذلتها هذه الأطراف بسبب تعنت القيادة في عدن وتطرفها في المواقف. وبتقديري أن ذلك يعود إلى عدم وجود قيادة موحدة لاتخاذ القرار، وهذا ما لمسه الجانب الإثيوبي كما أشرنا سابقاً.

وأتذكر أن الرئيس عرفات نقل إلينا طلب القيادة في عدن باستبعاد 48 قيادياً من أي حلّ أو تسوية للأزمة، وقد رحبت بذلك، وقلت له: "أضف صفراً"، فقام من مقعده وفاجأني بقبلة على رأسي، وهو يردد: "بارك الله فيك، بارك الله فيك، بارك الله فيك"، وسافر إلى عدن لينقل لهم المقترح الجديد باستبعاد 480 وعودة الآخرين إلى وطنهم وأهلهم وعملهم، لكن هذا الطلب السياسي رُفض. كان بعض رفاقنا قد اقترح حسماً عسكرياً لإسقاط النظام في عدن، ولكني رفضت هذا

الخيار وتمسكت بمشروع الحل السياسي الذي صدر عن أول اجتماع للجنة المركزية في أديس أبابا في فبراير 1986م.

وكنت أعتقد أن الحل السياسي سيلقى قبولاً لدى الطرف الآخر مهما طال عناده، وسيتعلم فضيلة ذلك من الكارثة التي حدثت في 13 يناير وهزّت أركان كل شيء. لكنه تمسك بموقفه الرافض للحل السلمي والحوار الديمقراطي، ولم يكن في ذلك أية حكمة من أي نوع كان. وهكذا بعد ثمانية أعوام فقط، دفعوا ثمن هذه الحماقة في 1994م، وتحول أنصارنا الذين كانوا يسمَّون الزمرة[1] بعد حرب الانفصال والوحدة إلى شريك في السلطة، فدفعنا الثمن جميعاً، لعدم القدرة على التعايش، وعدم تحقيق الوحدة الوطنية في الجنوب.

وهنا شهادة متأخرة ولكنها مهمة للأستاذ جار الله عمر في المصالحة الوطنية، يقول فيها: "وفي رأيي أن الخطأ الذي ارتُكب بعد ذلك ولم يكن عملاً سياسياً صحيحاً، هو استمرار الإعلام في الحديث عن الانتصار الذي تحقق، لأنه في الحقيقة لم يكن انتصاراً، بل كان هزيمة وخسارة للجميع. والخطأ الثاني الذي أشعر اليوم بأنه خطأ، لكنني يومها لم أكن أراه كذلك، هو رفض عملية المصالحة وإعادة الوئام من جديد، والتفاهم مع الطرف الذي خرج إلى إثيوبيا. ولو حدث هذا، لكان هو الانتصار الحقيقي، لكنه للأسف لم يحدث، لأن الكل كان متوتراً، والجراحات كانت عميقة، والنضج السياسي لم يكن كافياً. وفي رأينا أن هذا كله كان البداية التي أسست لهزيمة الجيش والحزب في الحرب اللاحقة عام 1994م بعد إعلان الوحدة".

وفي رأي جار الله عمر، فإن دور السياسيين في كل الحروب التي شهدها الجنوب، كان أخطر من دور العسكريين. بمعنى آخر، إن العسكريين كانوا خلافاً لكثير من الدول، ضحايا لأخطاء السياسيين، الجيش في أية لحظة من اللحظات لم يبادر إلى إثارة أو ممارسة أي ضغط على القيادة، ولم يبادر في أية أعمال عنف.

وقد قام جار الله عمر بدور محمود في الحفاظ على حياة بعض أعضاء اللجنة المركزية بحكمته وحنكته والحد من أعمال العنف والتهور الأرعن، كما علمت من بعض أعضاء اللجنة المركزية الذين وُضعوا تحت الإقامة الجبرية في معاشيق. وهذا يحسب له، وهذه شهادة للتاريخ في رجل

36- الزمرة هم الذين غادروا إلى صنعاء عام 86م، والطغمة هم الذين حكموا عدن بعد أحداث 1986م، وقد أطلق عليهم المناضل الكبير عمر الجاوي التسميتين ليشكل من الحرف الأول من كل من الكلمتين كلمة (طز) ذمّاً للواقع المأساوي.

ذهب هو نفسه ضحية للعنف السياسي، حيث اغتيل وهو يلقي خطابه في مؤتمر لحزب الإصلاح في صنعاء في ديسمبر 2002م.

المحاكمة... وإعدام المصالحة الوطنية

وبرغم كل تلك الوساطات وما تقدمنا به من مقترحات ومشاريع للحل السياسي، إلا أنهم لم يكونوا يرون غير مصالحهم الذاتية. فجأةً أعلنوا في أغسطس 1986م قائمة تحتوي على اسمي، ومعي 47 من القيادات السياسية والعسكرية والمدنية بياناً أعلنوه يطالبوننا فيه بتسليم أنفسنا، وأعلنوا عزمهم على عقد محاكمة لنا مع 97 من القيادات السياسية والعسكرية والمدنية القابعة في سجون عدن منذ أحداث يناير 1986م.

صور من المحاكمة







في الصورة بعض المحامين، ومنهم بدر باسنيد

وهكذا بدأت المحكمة جلساتها بتاريخ 1986/11/22، واستمرت إلى أن بلغ عدد جلساتها 143، استمعت فيها المحكمة إلى 167 (شاهداً)، وتكونت هيئة الدفاع عن المتهمين من 17 محامياً، ووجه الادعاء اتهامات بالخيانة، والإرهاب، والتخريب، إلى علي ناصر محمد ورفاقه، وفي ختام المحاكمة في 1987/12/17، أصدرت أحكامها بإدانة 102 من المتهمين، وأصدرت أحكاماً بحقهم تراوح بين الإعدام والسجن، وبرأت ساحة 6 متهمين.

المرافعة الختامية للمدعي العام ركزت على أن ما سمَّوه التيار اليميني أخذ يندفع محموماً إلى إعداد العدة للحسم العسكري، الذي جرى في 13 يناير، ولخص وقائع القضية بأن المتهمين مارسوا التخطيط والاجتماعات السرية للإعداد للمؤامرة، ثم التجنيد لها، وأخيراً التحرك وتنفيذ المؤامرة، باغتيال أعضاء المكتب السياسي وحراسهم، ثم باستخدام سلاحي البحرية والطيران وبعض الوحدات المسلحة للاستيلاء على المقرات الحكومية، وخاصة مبنى الإذاعة والتلفزيون، والقيام بالتصفية الجسدية لعدد من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، وكوادر حكومية وعسكرية وحزبية. وطالب في ختام مرافعته بتطبيق عقوبة رادعة تتناسب مع التهم.

أما الدفاع، فقد جاء في مرافعته الختامية نفي كل التهم الموجهة، ورأى أن تهمة التآمر والخيانة بقصد الاستيلاء على السلطة ليس وارداً على من كان يملكها، باعتبار أن المتهمين في هذه الحالة كانوا يملكونها أصلاً، وأنه ليس فعلاً جنائياً جرمياً، ولكنه هدف سياسي بحت.

وأشار إلى أنه لا يمكن إغفال الخلاف في القيادة السياسية قبل الأحداث، وما عكسه ذلك من انشقاق في صفوف الحزب، وأن أحداث 13 يناير لم تكن مفاجئة، لأن محاولات رأب الصدع ديمقراطياً قد فشلت، وأخذت التهديدات المتبادلة تتعالى بحسم الموقف من قبل الطرفين.

ودافع المتهمون الحاضرون عن أنفسهم، وأكدوا أن الاعترافات انتزعت منهم بالقوة خلال التحقيقات التي أجرتها معهم الأجهزة الأمنية، لذلك فهي لا تشكل دليلاً ضدهم. وأشاروا إلى أن لا غبار على ماضيهم النضالي وإسهاماتهم في الحياة السياسية والاجتماعية.

واستعرض بعضهم إشكالية التزام تنفيذ الأوامر العسكرية. كذلك أشاروا إلى أن ما حدث كان نتيجة خلافات وأخطاء سابقة وتراكمات. وكان كل متهم يعلو منصة الدفاع، يبدأ كلامه بإعلان براءته من التهم الموجهة إليه، وحيث إن المحاكمة استمرت أكثر من عام، فقد أخذ المواطنون يطلقون عليها اسم "مسلسل البريء". كذلك رأى البعض أن المحاكمة جاءت لتكون بمثابة مادة لتربية الناس وتثقيفهم حول إرهاب الدولة، فإن كل من يفكر في العمل ضد هؤلاء الحكام سينال عقوبات شديدة، والمثال أمام الجميع، وأحكام الإعدام جاءت إعداماً للمصالحة الوطنية.

وفي وثيقة كتبها أحد المتهمين (علي حنش هادي) عن ذكرياته في السجن والمحاكمة، ودوّنها بخط يده في 1990/7/19، ذكر أن القانون كان في إجازة يومها، إذ إن كل الإجراءات لم تلتزم القوانين، وتحدث عن تعذيب المتهمين باستمرار، وأن قاضي المحكمة كان منحازاً، إذ إنه كان من أتباع الطرف الآخر، أي النظام في عدن، وهذا مؤشر مهم على عدم شرعية المحكمة وقانونيتها، وعلى عدم نزاهتها، والأدهى من ذلك أن المتهمين فوجئوا بدخول القاضي قاعة المحكمة، ووراءه حارسه الذي لم يكن سوى جلاد السجن. وهكذا رفض المتهمون المحاكمة، وذكروا بالطابع السياسي للقضية، وكشفوا طبيعة الصراع الذي نشأ في الحزب قبل الأحداث، وخلفيات الأحداث ومسبباتها.

وأصدر حيدر العطاس قراراً جمهورياً بالتصديق على أحكام الإعدام غيابياً على كل من: علي ناصر محمد، عبد ربه منصور، عبد الله علي عليوه، أحمد عبد الله، أحمد مساعد حسين، محمد

علي أحمد. وحضورياً على كل من: فاروق علي أحمد، هادي أحمد ناصر، علوي حسين فرحان، أحمد حسين موسى، مبارك سالم. ونُفذ حكم الإعدام بهم رمياً بالرصاص مساء يوم 1987/12/29م.

وقد استنكر الرأي العام اليمني والعربي والدولي تنفيذ أحكام الإعدام في ليلة رأس السنة، واستقبال عام جديد، ومن جانبنا اعتبرنا هذه الأحكام بمثابة إعدام للمصالحة الوطنية، التي رفضها الطرف المنتصر.

المحاكمة المقابلة

ومن جانبنا، فقد كان ردنا بالمثل إصدار بيان من المدعي العام للجمهورية بوصفه من يمثل الشرعية، في 1986/12/31، اتهم فيه أنصار الحكومة بجرائم الخيانة والإرهاب والتخريب، وطالب بتقديم 53 متهماً للمحاكمة.

وأصدرت قيادتنا الشرعية للحزب الاشتراكي اليمني بياناً استنكرت فيه محاكمات عدن، ورأت أن المحاكمة الجارية في عدن استمرار لسياسة الإرهاب الشامل، وتمثيلية لإنكار الطابع السياسي للقضية، وهدفها إرهاب المواطنين وإشعارهم بأن دستور البلاد وقوانينها لا تستطيع حماية حقوقهم وحرياتهم. كذلك نددت بتجاهل سلطات عدن للمعارضة الشعبية والإدانة العربية والدولية للمحكمة، وهو ما يظهر الوجه البشع لسلطة الانقسام.

وجرى استنكار واسع النطاق للأحكام الصادرة في عدن، محلياً وعربياً وعالمياً. فكثير من الدول العربية والأجنبية والمنظمات الدولية حاولت ثني حكام عدن عن عقد تلك المحاكمات، وفي مقدمة من بذلوا المساعي لوقف المحاكمات، الرئيس علي عبد الله صالح والرئيس حافظ الأسد والزعيم الليبي معمر القذافي وأمير دولة الكويت الشيخ جابر أحمد الصباح والأخ الرئيس ياسر عرفات. ونصح الاتحاد السوفييتي وبعض الدول الاشتراكية حكومة عدن بعدم عقد تلك المحاكمات. وتوافد إلى عدن العديد من ممثلي الأحزاب والدول العربية وممثلي اتحادات الحقوقيين والمحامين العرب ومنظمات حقوق الإنسان ولجنة العفو الدولية، لكن الحكومة في عدن أصرت على عقد تلك المحاكمات التي ظهر الاستياء الشعبي العام منها بصورة ملحوظة منذ أول وهلة لانعقادها، وتجلى ذلك في طوابير المواطنين الذين يقفون يومياً على امتداد الطريق الذي يمرّ فيه موكب المحاكمين من سجن الفتح في التواهي حتى المحكمة العليا في كريتر، ليقدموا لهم

التحية، وكان الناس المتجمهرون لرؤية ذلك الموكب يعبرون عن رفضهم تلك المسرحية الهزيلة، وكان يمكن بكل بساطة أن يرى المراقب في وجوه الناس علامات الرفض الصامت والاستهزاء بالقائمين عليها.

ومما أثار الناس أكثر، أن السلطة في عدن استخدمت مختلف وسائل الإعلام لنقل وقائع المحاكمة بعد أن قاموا بعمل مونتاج لوقائعها، حيث كان التلفاز يظهر ما كان يريدونه فقط، ويخفون الوقائع التي تدينهم، وكذلك فعلت صحيفة "14 أكتوبر" اليومية وصحيفة "الثوري" الأسبوعية.

غير أن المحاكمة أخذت منذ البدء مجرى آخر غير الذي كانوا يريدونه، وتحولت إلى محاكمة سياسية لهم.

ردود فعل وطنية وشعبية

ومن الشخصيات الوطنية اليمنية التي وجهت نداءات وبرقيات ومناشدات إلى حكام عدن لإعادة النظر في الأحكام الصادرة، المشير عبد الله السلال، أول رئيس للجمهورية العربية اليمنية، حيث طالب في برقيته التي بعث بها بإلغاء الأحكام الصادرة، حقناً للدماء البريئة، وصوناً للوحدة الوطنية. كذلك بعث القاضي عبد الرحمن الإرياني، رئيس المجلس الجمهوري السابق، برقية مماثلة دعا فيها إلى تجنيب الشعب مزيداً من المآسي، وبعث الأستاذ أحمد محمد نعمان، رئيس مجلس الوزراء، وعضو المجلس الجمهوري السابق، برقية إلى علي سالم البيض وحيدر العطاس، نشرتها صحيفة الشرق الأوسط، قال فيها: "لقد أفزعني وأفزع كل مواطن أن تتضاعف النكبات على أوطاننا ومواطنينا في هذه الأيام العصيبة"، وأضاف: "إن اختيار الوقت لإعلان أحكام الإعدام يثير الشك والريبة، ويحزن كل مخلص وناصح، كما يجعله يشفق على الذين يملكون الشجاعة لإصدار هذه الأحكام في هذا الوقت بالذات، وكأنهم يساعدون الأعداء على أنفسهم، وعلى مواطنيهم ويخربون بيوتهم بأيديهم". وبعث الدكتور حسن محمد مكي، رئيس الوزراء السابق، رئيس هيئة رئاسة مجلس السلم والتضامن في الجمهورية العربية اليمنية، برقية ناشد فيها حكام عدن العمل لوقف تنفيذ الأحكام الخاصة بأحداث 13 يناير المأساوية حقناً للدماء وإحلالاً للسلام والاستقرار.

كذلك بعث عدد وافر من الشخصيات السياسية والاجتماعية والثقافية وشيوخ القبائل وعلماء الدين رسائل وبرقيات مماثلة طالبت بوقف تنفيذ الأحكام وإلغائها والبدء بحوار يفضي إلى مصالحة وطنية شاملة، تضمد جراح الوطن وتعيد إليه أمنه واستقراره.

الموقف العربي من الأحكام

على المستوى العربي، طالب العديد من حكومات الدول العربية والمنظمات والأحزاب والشخصيات السياسية والمهنية بتخفيف الأحكام وإجراء مصالحة وطنية شاملة. فقد وجه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة إلى حيدر العطاس يناشده فيها تخفيف أحكام الإعدامات. كذلك وجه الشيخ جابر بن أحمد الصباح، أمير الكويت، نداءً إلى حكام عدن يناشدهم فيه تخفيف أحكام الإعدام، وقال في برقيته إنه على ثقة بأن وشائج التراحم والتوادّ بين أبناء الوطن الواحد ستكون كفيلة بإزالة أي مشاعر غير ودية إزاء رفاق الدرب والكفاح، وأن الدم لا يولد غير الدم، وأن المشكلة لن تحل بأحكام الإعدام. وناشد الرئيس السوري حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، حكام عدن تخفيف الأحكام وبدء المصالحة الوطنية، ودعا الأخ العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية حكام عدن إلى التعقل وعدم تنفيذ الأحكام. وبعث الأخ فاروق أبو عيسى، الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، ببرقية إلى حكام عدن، اعتبر فيها أحكام الإعدام انتهاكاً للحق في الحياة، ومخالفة للمعايير الدولية لمنظمة حقوق الإنسان، وطالب بوقف تنفيذ أحكام الإعدام، حفظاً لحقوق الإنسان والوحدة الوطنية والسلامة الداخلية للشعب.

وبعث ببرقية مماثلة الأخ محمد فائق، الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

كذلك أصدر مؤتمر الأحزاب العربية المعارضة الذي يضم 65 حزباً من مختلف البلدان العربية، والذي انعقد في العاصمة الليبية طرابلس في الفترة 11 – 14 ديسمبر 1987 مناشدة بإلغاء هذه الأحكام.

وناشدت الأحزاب الشيوعية والعمالية في المشرق العربي، في برقية أرسلتها يوم 14 ديسمبر 1987، حكام عدن إلغاء الأحكام الصادرة. وبعث اتحاد عمال مصر برقية طالب فيها بوقف تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة، وأرسل الأستاذ أحمد الرفاعي برقية إلى علي سالم البيض وحيدر العطاس،

ناشد فيها "التدخل لإيقاف تنفيذ الأحكام الصادرة ضد زملائكم من قادة الحزب الاشتراكي اليمني، حرصاً على مسيرة اليمن الديمقراطي، فالدم لا يعالج بمزيد من الدم".

وهكذا انهالت البرقيات على حكام عدن تناشدهم إلغاء الأحكام من كل من اتحاد عمال مصر والمكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني والأستاذ محمد إبراهيم نقد، السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني، والسيدة سارة المهدي، حرم الأمين العام لحزب الأمة السوداني، والكاتب العربي والمفكر المعروف الأستاذ محمود أمين العالم، والكاتب العربي المعروف لطفي الخولي، وكل من: منظمة التضامن الأفروآسيوي، ونقابة الصحفيين المصريين، وإبراهيم شكري رئيس حزب العمل المصري، وفتحي رضوان، وعبد العظيم أنيس، أستاذ الفلسفة في جامعة القاهرة،وفيليب جلاب الكاتب الصحفي المعروف، وأبو سيف يوسف، المفكر والكاتب المصري وعضو الأمانة العامة لحزب التجمع الوحدوي المصري، وشريف حتاتة عن المثقفين المصريين، وعبد العظيم خلاف عن المفكرين المصريين، والدكتورة نوال السعداوي، وإنجي رشدي، والدكتور عاطف الشرقاوي، وفاطمة رفعت، وفتحية العسال عن نساء مصر، والدكتورة عواطف سلام، والكاتب الصحفي المعروف الأستاذ محمد عودة، إضافة إلى عدد آخر من الكتاب والمفكرين والمثقفين والأدباء والفنانين العرب، كان كل ذلك يمثل صوت العقل الذي لم يلقَ استجابة في عدن!

الموقف الدولي تجاه الأحكام

وعالمياً، ناشد كثير من رؤساء الدول والمنظمات الدولية والشخصيات السياسية والثقافية حكام عدن إلغاء تلك الأحكام، ولا سيما أحكام الإعدام. فقد أرسل الرئيس إيريش هونيكار، قائد الحزب والدولة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، برقية إلى علي سالم البيض نشرتها صحيفة نيوز دوتشلاند في عددها الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 1987 جاء فيها: "إنني أرجوكم مستهدياً بأفكار الإنسانية والسلامة والصداقة والوحدة الوطنية والمصالحة التنازل عن تنفيذ أحكام الإعدام".

وقامت لجنة الجمعية الفرنسية للدفاع عن حقوق الإنسان في اليمن الديمقراطية باتصالات واسعة مع عدد كبير من الكتاب والمفكرين والصحفيين الفرنسيين، ودعتهم إلى بذل الجهود للتدخل لدى سلطات عدن من أجل إلغاء أحكام الإعدام. وطلبت منظمة العفو الدولية من حكام

عدن إلغاء أحكام الإعدام، وقالت إنها تعارض عقوبة الإعدام لأنها تشكل انتهاكاً للحق في الحياة، وضرباً من أقصى ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية.

وبعث أساتذة الجامعات السوفييتية وكتّاب ودارسون من 25 بلداً برقية إلى المسؤولين في عدن، جاء فيها: "نحن الموقّعين أساتذة وكتّاباً ودارسين من 25 بلداً، نناشدكم إلغاء الأحكام الصادرة بحق رفاقكم، والبحث عن حلول سياسية تعيد لحزبكم وحدته ولشعبكم تماسكه، ومن أجل استعادة الدور الطليعي لليمن الديمقراطية". ووقّع البرقية 100 شخصية، بينها 30 شخصية من الاتحاد السوفييتي.

وبعثت الدكتورة كلودي فايان، رئيسة الجمعية الفرنسية للدفاع عن حقوق الإنسان في اليمن الديمقراطية إلى حيدر العطاس برقية طالبته فيها بالتدخل من أجل تخفيف أحكام الإعدام.

وبعث عدد من أساتذة الجامعات الهندية والصحفيين والكتّاب الهنود برقية طالبوا فيها بتخفيف الأحكام، وهم:

الدكتور صافر الدين الأستاذ بجامعة نيودلهي، س. شبيه، س. جيهان، س. محمود فايز، سهيل أحمد، أنيس الحسن (صحافي)، كوتراشاد ندوبوري (كاتب)، س. شامين كاوساز، نسيم اختار، فهميدا رياض، روكاسانا آزاد، زافار هجان (صحفي)، محمد صديق مساعد (بروفيسور بجامعة جامها)، د. ز. م. خان (بروفيسور)، د. سايز جمال الدين، د. أنا ياك زايدي، د. سوفيتا إيدي.

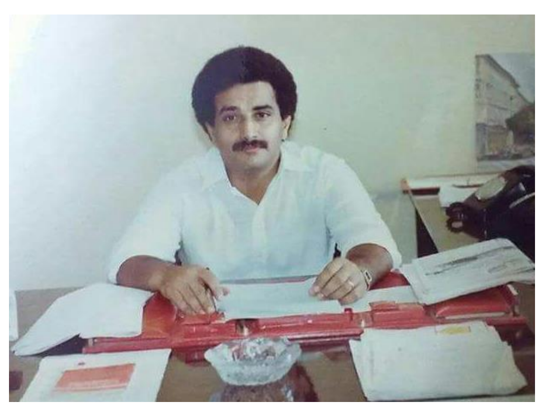
وبعث السيد بانرجي، السكرتير العام لجمعية الصداقة العربية الهندية برقية مماثلة.

وانهالت المناشدات والنداءات على عدن من مختلف أنحاء العالم، مطالبة حكام عدن الجدد بإيقاف تنفيذ الأحكام وتخفيفها وإلغائها، وزاد عددها على ألف برقية، بالإضافة إلى مئات المقالات الصحفية والأعمدة التي كتبها صحفيون وكتّاب وأدباء ومفكرون من مختلف أنحاء العالم، في حملة من أكبر حملات التضامن التي شهدها العالم مع قضية معتقلي الرأي منذ سنوات طويلة.

ورغم كل هذه المناشدات من كل أنحاء العالم، لم يستجيبوا لها وأصروا على تنفيذ أحكام الإعدام.

بعد أسبوعين من الأحكام ، نُفِّذ حكم الإعدام

ولكن رغم ذلك، وبعد أقل من أسبوعين على إعلان الأحكام، وفي نهار الثلاثاء **29** ديسمبر **1987**، نُفِّذ حكم الإعدام رمياً بالرصاص في خمسة من الموقوفين في سجون عدن، هم: فاروق علي أحمد، عضو اللجنة المركزية نائب سكرتير اللجنة المركزية ونائب رئيس منظمة الصحفيين اليمنيين، وهادي أحمد ناصر، سكرتير منظمة الحزب في العاصمة عدن وعضو اللجنة المركزية للحزب، وعلوي حسين فرحان، عضو اللجنة المركزية المرشح، نائب وزير أمن الدولة، وأحمد حسين موسى، عضو اللجنة المركزية المرشح، قائد القوات الجوية، ومبارك سالم أحمد، رئيس حراسات الأمانة العامة.



الشهيد فاروق علي احمد

اعتبرت تلك الجريمة النكراء هدية حكام عدن بمناسبة العام الجديد، وجوابهم على كل المطالبات والنداءات والالتماسات التي وجهها زعماء العالم وقادة الدول ورؤساء المنظمات والجمعيات والاتحادات والمفكرين والسياسيين والشخصيات الاجتماعية والحقوقية من مختلف أنحاء العالم.

والمهم في الأمر كله، أن الإعدامات التي نفذت بحق رفاقنا كانت إعداماً للمصالحة الوطنية التي ظللنا ندعو إليها منذ الأيام الأولى للأحداث الدامية في عدن، التي لو حصلت لجنبت شعبنا مزيداً من التضحيات والمآسي. وبعد هذه الأحكام، أصبح من العبث الحديث عن مصالحة وطنية، بعد أن أدار الطرف الآخر ظهره لمشاريع المصالحة التي تقدمنا بها، ولم نكن ننظر إلى قضية المصالحة من زاوية أنانية أو من أجل العودة إلى السلطة، بل من أجل تضميد الجراح في الجنوب.

ومنذ ذلك الحين، أصبح شعارنا وهدفنا الأساسي، تحقيق الوحدة اليمنية. وقد استخدمنا كل أساليب الضغط السياسي والعسكري والإعلامي والشعبي من أجل تعجيل وحدة اليمن في 22 مايو 1990م بعد فشل كل محاولاتنا لاستعادة الوحدة الوطنية في الجنوب.

زيارة المبعوث الليبي قبيل إنشاء مجلس التعاون العربي

قبل لقاء أبو بكر يونس مع الرئيس علي عبد الله صالح اتصل بي فضل عبد الخالق، مدير مراسم الرئاسة، وألحّ على وصولي إلى مقر الضيف، فقررت التوجه إليه ووجدته واقفاً يحكّ رقبته بيده حتى سال الدم منها. وبعد السلام وكلمات المجاملة، طلب رأيي في مشروع مجلس التعاون العربي الذي سيجتمع زعماؤه في فبراير 1989م. قلت له رأيي بوضوح بأنني أعتبر هذا التجمع مشبوهاً ولا يخدم اليمن من قريب أو بعيد، وهو سيؤدي إلى خلق مصاعب جمّة لليمن، لأن هذا المجلس بقيامه سيؤدي إلى توتر في المنطقة، والمستفيد الأساسي والوحيد منه نظام صدام حسين، وذلك للضغط على إيران ودول مجلس التعاون الخليجي وسورية. وهذا المجلس ليس له أهمية سياسية أو عسكرية، وسيتحول فقط إلى فزاعة للدول الأخرى. وأكدت له أن كل دول المجلس غارقة في الديون. فالعراق خارج من الحرب مع إيران، وهو منهك اقتصادياً وعسكرياً، والأردن يعاني أزمة مالية واقتصادية بسبب حرب الخليج الأولى والانتفاضات الشعبية في معان وانهيار سعر الدينار الأردني، ومصر عندها مشاكلها الاقتصادية والسياسية، وعليها ديون تقدَّر بأكثر من 50 مليار، وصنعاء تعاني أزمات سياسية واقتصادية حادة: فمَن سيساعد مَن في هذا المجلس؟ ومن الناحية العسكرية، لن يكون لهذه المعاهدة بين هذه الدول أي تأثير أو أهمية استراتيجية على الصعيد القومي والصراع مع إسرائيل. وقلت له: إذا كان الرئيس صالح يريد الوحدة، فعليه أن يتحد مع عدن، ونحن سنبارك مثل هذا العمل وسندعمه، حتى إذا لم يكن لنا موقع في أي تركيبة وحدوية. وبعد الوحدة يمكن أن تنضم اليمن إلى مجلس التعاون العربي أو مجلس التعاون الخليجي أو مجلس اتحاد الدول الساحلية الذي تقترحون إقامته بين الدول والشعوب التي تطل على خليج عدن والبحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي (ادعس). أبدى العقيد يونس ارتياحاً كبيراً، وقال إنني قد أصبت الهدف القومي والنبيل الذي جاء من أجله، و"إن هذا الموقف صحيح، ونحن معك، وسأطرح الموضوع مع الرئيس علي عبد الله صالح،

ولكنني سأواصل مهمتي في هذه الدول، وسأعود مرة أخرى إلى صنعاء للقائك ومناقشة نتائج زيارتي لهذه البلدان والذهاب إلى إثيوبيا".

امتد اللقاء مع أبو بكر يونس لأكثر من ثلاث ساعات، التقى بعدها الرئيس علي عبد الله صالح، الذي كان منزعجاً من لقائنا، وخاصة أنه التقاني قبل أن يلتقيه. وفي لقائهما جرى نقاش ساخن رفض فيه الرئيس مشروع القذافي، ورفض فكرة الوحدة اليمنية الآن، وقال له إن علي ناصر محمد ليس وحدوياً، فهو شيوعي وماركسي وديمقراطي لا يؤمن بالوحدة. لكن أبو بكر يونس ردّ عليه بأن علي ناصر رجل قومي وحدوي. وبعد اللقاء اتصل بي من دار الضيافة، وطلب مني الحضور بشكل عاجل، لأنه على وشك السفر إلى عدن. وعند دخولي والسلام عليه، أشار بإصبعه إلى السقف، في إشارة إلى وجود تسجيل، وسلَّمني ملفاً ومحضر اللقاء مع الرئيس علي عبد الله صالح للاطلاع عليه. واستغربت من الرئيس استخدام هذه الكلمات بحقي ومحاولته تخريب علاقتي بليبيا وإيهام القيادة الليبية بأني لست قومياً ولا وحدوياً.

وطلب مني أبو بكر يونس استكمال الحديث في أديس أبابا، لأن ما جرى بيني وبينه في اللقاء الأول قد سُجِّل، ولهذا فقد اكتفى بأن سمح لي بقراءة المحضر بدلاً من التحدث معه، حتى لا يُسجَّل ما دار معه مرة أخرى.

شعر العقيد علي محسن[1] بأنني مستاء من الرئيس، بعد أن عرفت ما قاله للضيف الليبي، وقرر زيارتي عند الساعة الحادية عشرة صباحاً في مقر سكني. فوجئت به يدخل دون إشعار مسبق أو اتصال، كما جرت العادة، وكان يبتسم كعادته، فرحبت به وقلت له: هذه أول مرة نلتقي فيها في مثل هذا الوقت، فأنا ألتقيه باستمرار في لقاءات بعد الظهيرة في أثناء الغداء والقات، وتستمر لقاءاتنا مدة طويلة. سألته: ماذا جاء بك في هذا الوقت من اليوم، لأنه ليس وقت غداء أو قات؟ ضحك وقال: جئت أزورك وأسلِّم عليك. رحبت به مرة أخرى، وقلت له: يبدو أنك عرفت بما دار بين الرئيس وأبو بكر يونس وبيني وبين أبو بكر يونس.

ابتسم ولم يعلّق، فقلت له: يبدو أن صنعاء لن تتسع لنا بعد اليوم، وأنا لم أصدق أن الرئيس قد وصل إلى هذا التقييم الخطير لعلاقتنا به، فأنا تحملت منه ومن أجله كثيراً قبل وصولنا إلى صنعاء وبعده، وأعرف أنه وراء كل خلافاتنا في عدن وصنعاء! ولكن لمصلحة مَن يهاجمني

1- قائد الفرقة المدرعة

ويتهمني بأني شيوعي وماركسي ومعادٍ للوحدة العربية واليمنية، وأنا قلت لأبي بكر يونس إنني مع الوحدة اليمنية أولاً، ومع انضمام اليمن إلى أي مجلس، ولم أهاجم الرئيس، وكان لي رأي واضح في مجلس التعاون العربي، باعتباره مشروعاً سيجلب مصاعب ومتاعب لليمن نحن في غنىً عنها، ولم أقل أكثر من هذا. وأضفت: أعتقد أن الضيافة انتهت، وعليكم حماية الآلاف من النازحين في المعسكرات والمدن، فهم قوة لكم أولاً، وعليكم الحفاظ عليهم. أما أنا، فقد قررت مغادرة صنعاء اليوم، وليس غداً، وقد رتبت سفري بعد ساعة إلى أديس أبابا. قال: أرجوك انتظر، وسأتصل بالرئيس، وعليكم أن تتفقوا وتتفاهموا. وما جرى خطأ، وأنا أتفق معك في ذلك. وانصرف. وفقط بعد ربع ساعة، اتصل الرئيس وقال: "سمعت أنك زعلان ومتنرفز".

قلت له: كنت أتوقع أن يصدر هذا الكلام ضدي من الآخرين، ولم أكن أتوقع منك مثل هذا الكلام الخطير. وإذا كان هذا ما تقوله عني للوفد الليبي، إذاً فماذا تقول للوفود الأخرى؟ فأنا ضيفك، وأنا أتوقع منك أن تحترم الصداقة والعلاقة والضيافة. فوجودي أعتبره قوة لك ولنظامك، ولكن يبدو أن صنعاء لم تعد تتحملني، وقد قررت السفر اليوم. قال: إذا سافرت، فلن نلتقي بعد الآن. قلت: لا يهمني ذلك كثيراً بعد الذي سمعته. ردّ قائلا: "أنا يهودي لو سافرت! ولا يمكن أن نسمح لك بالسفر"، قلت له: "هل أفهم من كلامك أنني ممنوع من السفر؟ هل أنا سجين في صنعاء؟"، قال: "لا فأنا أحترمك وأقدرك زعيماً وأخاً وقائداً، ومصيرنا واحد، وأنا بانتظارك الآن على الغداء، و"سنخزن" معاً وحدنا إذا أردت". قلت له: "آسف، فأنا في وضع نفسي لا يسمح لي بأن ألتقيك، ومن المصلحة ألا نلتقي، وأنا مقرر السفر اليوم". سأل: "إلى أين؟"، قلت: "إلى أديس أبابا التي احتضنتني منذ اليوم الأول، ووقفت معي بالرجال والسلاح".

قال: "نحن رفضنا دخول الإثيوبيين إلى اليمن، لأن هذا سيذكر اليمنيين باحتلال الأحباش لليمن". قلت: "ولكنكم أنتم رفضتم تقديم الرجال والسلاح لدعمنا في أثناء المعارك في عدن، فلماذا تتحدث عن إثيوبيا وعن منجستو الذي وقف إلى جانبنا وإلى جانب القضايا العربية والفلسطينية وتشبهه بالاحتلال؟".

سأل مستنكراً: "هل منجستو أفضل مني أخاً لك؟". قلت: "لا، ولكنه رجل وفيّ، بل أوفى من كل الذين عرفتهم، سواء وأنا في السلطة أو خارجها". ضحك وقال: "من المؤسف أن تراه أوفى

منا". قلت: "أرجو أن تحافظ على ما بقي من الود والإخاء والوفاء الذي بادلتك إياه". قال: "أنا بانتظارك على الغداء"، وحاول أن ينهي المحادثة قائلاً: "مع السلامة".

انتظرني على الغداء، ولكنني لم أذهب، وانتظرني على القات، ولم أذهب إليه، واتصل بعبد الله أحمد غانم والبطاني وعلي باذيب لإقناعي بالحضور، وبعد مناقشات، وحفاظاً على مستقبل الآلاف ممّن كانوا معي في المعسكرات بشمال اليمن وفي المعتقلات بسجون عدن، قررت الذهاب إليه عند الساعة السادسة والنصف. وعند دخولي مقرّ الرئاسة، وقف الحاضرون المخزّنون والمدخنون، وعلى رأسهم الرئيس علي عبد الله صالح والشيخ عبد الله الأحمر والقاضي عبد الكريم العرشي وكبار القوم من المدنيين والعسكريين الذين كانوا يحضرون اللقاء مع الرئيس قبل مغادرته في اليوم الثاني إلى بغداد لحضور اجتماع إنشاء مجلس التعاون العربي الذي عُقد في بغداد في شهر فبراير **1989**م.

جلست إلى جانبه ولم أتحدث معه ولا مع غيره، فواصلوا حديثهم عن أهمية مجلس التعاون من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وكانت الساعة تقترب من الثامنة عندما وجّه إليّ الرئيس علي عبد الله صالح سؤالاً عن أهمية مجلس التعاون على الصعيد اليمني والإقليمي والعربي والدولي. أجبت: "أرجو أن تُعفيني من الإجابة عن هذا السؤال، لأن لي رأياً آخر لا يتفق مع ما سمعته الآن"، ولكنه بدا مصراً على إحراجي ومعرفة رأيي، فسكت القوم.

قلت: "إن قرار انضمام صنعاء إلى هذا التجمع هو قراركم أولاً وأخيراً، وأعتقد أنكم اتخذتم هذا القرار بعد دراسة عميقة. ولكنني أعتقد أن موقع صنعاء هو في وحدة اليمن، وليس في مكان آخر أو تكتل آخر مهما كانت أهدافه القومية، فقوة اليمن سياسياً واقتصاديا وعسكرياً تكمن في وحدته أولاً وليس بالتهرب من الوحدة اليمنية والهروب إلى الاتحاد مع العراق ومصر والأردن، وبعد إتمام الوحدة اليمنية يمكن أن تنضم اليمن إلى أي تكتل سياسي في المنطقة".

قاطعني الرئيس ورفع يده وقال: "إن هذا الاتحاد هو قوة للوحدة اليمنية في المستقبل من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية"، فقلت: "إن هذا الاتحاد سيتحول إلى فزاعة لدول الخليج وإيران وسورية، وإن العراق سيستفيد منه للضغط على دول الخليج وجيرانه، وليس من المصلحة استفزاز دول مجلس التعاون الخليجي التي لن تقبل هذا التفسير، وخاصة المملكة العربية السعودية، وكما أنه ليس من المصلحة السياسية استفزاز إيران وسورية... ومن الناحية الاقتصادية

فهذه الدول الأربع تعاني أزمات اقتصادية وديوناً وركوداً وبطالة، وإذا أخذنا الناحية العسكرية، فلا أدري مَن سيساعد مَن. مصر مكبَّلة بكامب ديفيد، والعراق خارج من الحرب مع إيران، والأردن في وضع عسكري لا يسمح له بأي دور، وفوق ذلك ليس لليمن حدود مع هذه البلدان".
كان الشيخ الأحمر يلتفت نحوي باهتمام، وهو يسأل: "وماذا أيضاً؟"، وكأني أتكلم بما كان يفكر فيه، في هذا اللقاء الهام، وكان على الحاضرين فقط أن يباركوا ويؤيدوا كلام الرئيس. أحسست وكأن الجميع أصيب بنوع من الذهول من جرأتي بهذا الحديث في حضرة الرئيس الذي بدأ عليه الانزعاج من حديثي، وربما أنه أسف على إصراره على مجيئي لتعكير صفوه في هذا اللقاء ونشوة النصر الذي لاح له بالاتحاد مع بغداد والقاهرة وعمان، وهم يستعدون للسفر في اليوم الثاني. شعرت بأنه يريدني أن أتوقف، وفجأة دخل أحد المرافقين للرئيس وسلمه ورقة قرأها، فنهض على الفور دون أن يشعرنا بأن هناك أمراً هاماً استدعى خروجه.

علمتُ فيما بعد أن سبب خروجه على عجل، اتصال من ملك السعودية فهد بن عبد العزيز، يطالب بتسليم إحدى الفتيات التي هربت إلى اليمن مع عشيقها وحبيبها اليمني حيث فضلت الهروب معه والزواج به على البقاء في السعودية، وقد وعده الرئيس بالرد على هذه القضية التي اعتبروها هامة وتمسّ سمعة المملكة، وقد أكدا فيما بينهما أهمية الحفاظ على سرية هذه القضية، ووجدها الرئيس فرصة سانحة للتخلص من ثقل النقاش الذي كان دائراً، فانصرف الكل بعدها. فهممت بالانصراف، ولكن الرئيس طلب مني البقاء معه لاستكمال الكلام الذي بدأ عبر الهاتف، متجاوزاً ما دار في اللقاء حول مجلس التعاون، وسأل: "أما زلت حرداً ومصراً على السفر؟".

قلت له: "لم أصدق أن تصل الأمور إلى هذا الحد، فيما أعتبرك أخاً وصديقاً وحليفاً، واختلفت مع رفاق سلاح يربطني بهم تاريخ من النضال والثورة والجمهورية". وأضفت: "لقد خذلتموني عام **1986**م وتركتم عدن تحترق ولم تتقدموا بخطوة إيجابية واحدة في أثناء الأحداث سوى التشفي للحال التي وصلنا بها إليكم. ونحن لا ننكر أنكم قدمتم لنا مساعدات مالية منذ وصولنا إلى صنعاء وحتى اليوم واحتضنتم الآلاف من النازحين إلى الشمال وفتحتم لنا المعسكرات في السوادية وتعز ومأرب وصنعاء، وجُمِّعَت هذه القوات في المعسكرات دون سلاح بعد أن استوليتم على الأسلحة التي قدمتها ليبيا لقواتنا في المعسكرات، ولكنكم حصلتم على أكثر من ذلك باسمنا مالاً وسلاحاً، ولكن نحن لم نأتِ من أجل المال، فالمال والسلطة كانا معنا في عدن،

وقد دفعنا ثمن مواقفنا المبدئية، وفي المقدمة قضية الوحدة التي أنجزنا معظم خطواتها، بما في ذلك دستور دولة الوحدة، وأزلنا حقول الألغام في المناطق الوسطى للتعجيل بقيام الوحدة اليمنية".
وانتقل بعد ذلك إلى حديثي عن مجلس التعاون العربي وقال:

"إنك تحدثت عن الفزاعة أمام أعضاء الوفد الذي كان معنا اليوم، وسيرفع الشيخ الأحمر تقريراً للسعودية في ما دار، وقد لمست اهتمامه بكلامك وأنت تتحدث عن مجلس التعاون العربي الجديد الذي بإذن الله، وبالتعاون مع الأشقاء في مصر والعراق والأردن، سيمكننا من استعادة أرضنا، وسيستعيد الملك حسين أرض أجداده في الحجاز، والعراق سيحصل على أرضه في الخليج، وسيخرج من الحصار البحري الذي فرضه عليه الإنكليز وحكام الخليج. وأضاف: إن هذا المجلس هو الذي سنستعيد به وحدة اليمن، وستكون أحد أبطالها".

لم أصدق وأنا أتابع حديثه أنه يعني ما يقول. نظرت نحوه وسألته: "أجادّ أنت في كلامك؟ إذا كان كذلك، فإن الموضوع أبعد وأخطر من الفزاعة التي أشرت إليها في حديثي عن المجلس". وكررتُ سؤالي مرة أخرى إن كان جاداً في حديثه.

أجاب: "نعم يا أبو علوة". ومرّر يده على جبينه، وهو يقول: "سنردّ الاعتبار لشعبنا اليمني، وسنسقط مقولة عبد العزيز في وصيته لأولاده قبل موته: إن اليمن يجب أن يبقى ممزقاً وضعيفاً وممدود اليد، فخير الأسرة وشرها من اليمن".

قلت: "أتفق معك على أن هذه الأرض يمنية، ولكنني أنصحك بألّا تتحدث مع أحد في هذا الموضوع الخطير الذي يعني محاولة إعادة ترتيب أوضاع المنطقة كلها. وإذا كان هذا ما تفكرون فيه، أحب أن أؤكد أن هذا المشروع لا مستقبل له، وأن مجرد التفكير فيه غير مسموح به، ولن تقبله الدول الكبرى التي تكمن مصالحها الاستراتيجية في هذه المنطقة الحساسة. وأعتقد أنهم سيحافظون على هذه الأنظمة وحكامها بالقوة لعشرات السنين، بل إن تسرب أي معلومات عن هذه المقاصد سيجلب خطراً جسيماً على اليمن وعليك شخصياً".

وأضفت: "سمعت مثل هذا الكلام من صدام حسين عام **1978**م، عندما طالبنا بإعطائه جزيرة سقطرى لتحويلها إلى قاعدة بحرية وجوية تستعمل لإسقاط أنظمة الخليج وقيام دولة في هذه المنطقة تكون الرئاسة فيها للعراق والنيابة لليمن، ورفضت هذا المنطق من صدام حسين، رغم أنه حاول إغراءنا بالدعم المالي والاقتصادي والسياسي والعسكري للنظام في عدن إذا وافقنا على

مشروعه. لكننا رفضناه من حيث المبدأ، بالرغم من أن البعض كان معجباً بمثل هذه المشاريع التي تطالب وتهتف: من عدن إلى البحرين، شعب واحد لا شعبين".

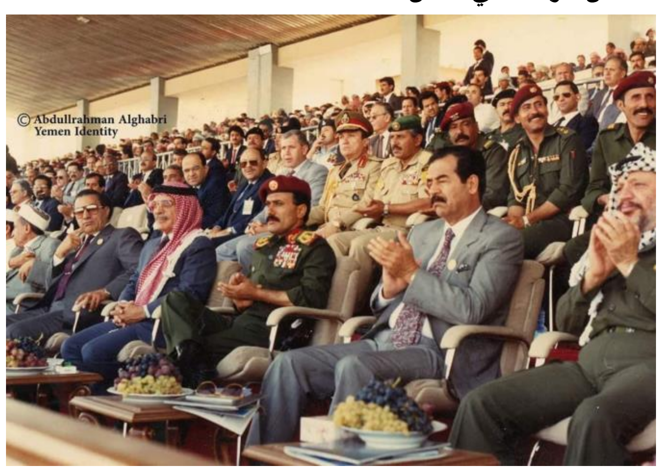
نظر نحوي وقال: "الأميركيون والغرب يريدون النفط، وسنوفره لهم، وسيتعاملون مع الأمر الواقع". ثم أضاف: "أنا مسافر غداً، وإن شاء الله عندما نعود من بغداد، سنواصل الحديث معكم في نتائج قمة بغداد وقيام مجلس التعاون العربي"، وأصر على بقائي، مهدداً بأن سفري يعني القطيعة معه إلى الأبد، وكان عليّ أن أفكر في الآلاف من حولي، سواء الذين هم في شمال الوطن أو جنوبه، وفي مسؤوليتي تجاههم قبل أن أفكر في تهديده بالقطعية.

عاد الرئيس من بغداد وهو أكثر اقتناعاً برأيه، وكرر الكلام ذاته عن مجلس التعاون العربي، وكان صدام قد خرج منتصراً من هذا المؤتمر بعد حربه مع إيران والاستعداد للحرب مع الكويت ودول الخليج، وكانت الكويت بروفة، كما يبدو، للسيناريو الكبير الذي ينوي تطبيقه فيما بعد في شمال الحجاز وشرق المملكة وجنوبها.

وأتذكر حديثاً جرى بيني وبين الرئيس حافظ الأسد بعد اجتياح الكويت، وبعد لقائه الرئيس حسني مبارك على هامش اجتماع القمة الطارئ لمناقشة الأمر، حيث أخبرني أن الرئيس علي عبد الله صالح عرض على الرئيس مبارك 12 مليار دولار سنوياً مقابل اتخاذ موقف إلى جانب العراق في القمة الطارئة، فقال له مبارك: "من أين ستدفع هذا المبلغ؟" وأجابه: "من نفط الكويت والسعودية بإذن الله!". لم يصدق مبارك هذا الكلام من علي عبد الله صالح، وقال إن هذا المجلس هو للتآمر، وليس للتعاون! نظر نحوي الرئيس الأسد وقال: "ما مصلحة علي عبد الله صالح في هذه العملية الخطيرة واليمن أحوج إلى الاستقرار؟".

وأتذكر هنا أيضاً حديثاً دار بين صدام حسين وعلي سالم البيض حين كان نائباً للرئيس، كما رواه لي جار الله عمر، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، إذ قال إن علي البيض انتقد عملية اجتياح العراق للكويت من دون التشاور مع اليمن، فردّ عليه صدام بقوله إن "هذا غير صحيح، فقد نسقنا مع الرئيس علي عبد الله، وهو على علم بذلك، بل طالبنا بالتقدم نحو شرق المملكة، ونحن رفضنا ذلك، وقلنا إن الكويت بروفة سندرس بعدها ردود الفعل ونتقدم بعدها، على أن تتقدم اليمن في الوقت ذاته في اتجاه جنوب المملكة والملك حسين بن طلال نحو مكة والمدينة والحجاز لاستعادة سلطة اجداده فيها". قال علي البيض إنه لا يعلم شيئاً عن ذلك وطلب

منه صدام نقل أشياء ثمينة حصلوا عليها من الكويت إلى اليمن على الطائرة ذاتها... وكانت تلك من الاتهامات التي ساقها البيض ضد الرئيس صالح، لكونه متورطاً في أحداث الكويت والمنطقة عموماً دون علم مجلس الرئاسة في اليمن.



اجتماع مجلس التعاون العربي

اللقاء مع الرئيس وعلي محسن في القصر الجمهوري

بعد انتهاء الاحتفالات عقدت لقاءً طويلاً مع الرئيس علي عبد الله صالح وعلي محسن الأحمر في القصر الجمهوري، استمر لأكثر من سبع ساعات، جرت فيه مصارحة لأول مرة، وسألني في بداية اللقاء:

– هل تعتبر أنني خنتك أو خذلتك في 1986م؟

– هل منجستو أكثر وفاءً مني معك؟

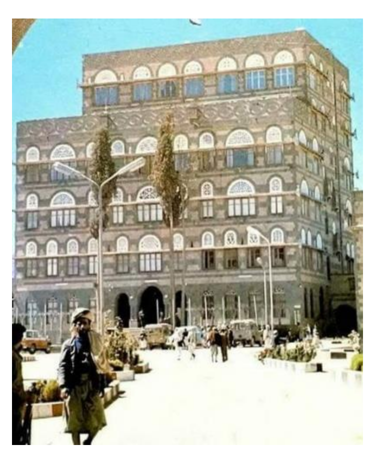
– هل ما زلت تؤمن بالحزب الاشتراكي اليمني وببرنامجه وأهدافه الشيوعية؟

– هل ما زلت تؤمن بالاتحاد السوفييتي والصين وحركات التحرر العربية والشيوعية؟

– الشيخ الأحمر يقول إنك منذ وصولك إلى صنعاء لم تهاجم الاتحاد السوفييتي والشيوعية في العالم، وإن السعوديين عندهم الانطباع ذاته، وقال: إن التجمع القومي بقيادة عبد القوي المكاوي ومحمد علي هيثم وحزب الرابطة يهاجمون الشيوعية في عدن والقواعد السوفييتية في سقطرى.

– قلت: "ما دمت تكلمت بصراحة، فأنا أسألك بصراحة قبل الرد على القضايا التي طرحتها"، وكان العقيد علي محسن الأحمر كالصقر يراقب ويتابع هذا اللقاء الصريح بيني وبين الرئيس، وهو

صامت كعادته، فهو قليل الكلام كثير الفعالية، ولكنه لا يسكت دائماً إذا شعر بأنه يجب أن يتدخل ويتحدث، ففيه الكثير من التواضع والأدب والشجاعة في الرأي والثقة بالنفس. استأذن للحمّام الذي يقع خلف باب المفرج الرئيسي، وعاد فقدم استعداده العسكري بضمّ رجليه، ويداه على فخذيه وكأنه في طابور عسكري في انتظار الإشارة له بالدخول والجلوس كما هي عادته وعادة بعض الذين علّمهم علي عبد الله صالح إظهار الاحترام والاهتمام به أمام الآخرين، حتى وإن كان هناك خلاف أو تباين في وجهات النظر فيما بينهم، الذي كان يحسم في "مجلس العائلة" في لقاءاتهم الخاصة، حيث يقيّمون نشاطهم اليومي والأسبوعي والشهري ويرسمون خططهم الجديدة للتعامل مع الآخرين حسب تقويمهم للأشخاص ورغباتهم وطموحاتهم وتطلعاتهم.



بُني قصر الوصول (قصر الجمهورية) بين عامي 1957–1961



القصر الجمهوري بعد تدميره بتاريخ 4 كانون الأول/ ديسمبر 2017م من قبل قوات التحالف التي أعلنت الحرب على اليمن في آذار/ مارس 2015 بقيادة السعودية

وبعد جلوس علي محسن، كان عليّ الرد على الأسئلة والملاحظات التي طرحها الرئيس بهذا الوضوح والصراحة لأول مرة منذ وصولنا إلى هذه المدينة التي يصعب على الإنسان أن يقيس أعماق سكانها وحكامها، فهي مدينة أتعبت كل الحكام والغزاة عبر التاريخ. بدأت بالحديث عن سؤاله عن أحداث يناير 1986م. قلت له: "لا أريد أن أنكأ جرحاً بعد أربع سنوات على هذه الأحداث المؤلمة التي فتحت الطريق واسعاً أمام الوحدة اليمنية، سواء في أثناء الأحداث أو بعدها، وحتى اليوم، فالكل كان يعتقد أن صنعاء كان يمكن أن تتدخل لمصلحة الوحدة اليمنية، لا لمصلحة طرف ضد آخر، وكل ما عرفته بعد وصولنا إلى صنعاء في أثناء الأحداث وفي وجودنا

بمكيراس أنكم قررتم عدم التدخل، لأن المنتصر فينا سيكون مهزوماً، وسيأتي إلى صنعاء رافعاً الراية البيضاء، ورفضتم مساعدات إثيوبيا وليبيا والجزائر وبعض الدول الشقيقة الأخرى. وأما سؤالكم الثاني عن منجستو، فإنه وإن كان أكثر وفاءً منكم، فأنا لا أقارن بينكم وبينه من حيث القربى والدم، لكن مقارنتي كانت في الموقف من أحداث يناير، والحكمة اليمنية تقول: الصديق وقت الضيق. فلهذا قلت إنه أكثر وفاءً من الآخرين، فقد وقف منجستو معنا واستنفر أكثر من 15 ألف مقاتل من القوات الجوية والبحرية والبرية، وبعضها تحرك إلى باب المندب. وتحدى منجستو الاتحاد السوفييتي الذي نصحه بعدم الدعم والمساندة، بينما كان القائد الإثيوبي في حاجة ماسة إلى موسكو وتحالفها في حروبه مع الإريتريين والسودان والصومال، وحروب العصابات الأخرى في شرق البلاد وغربها، لهذا قلت: لقد كان منجستو وفياً معنا، وتحدى الاتحاد السوفييتي وحكام عدن".

ضحك معلقاً، وقال: لأنه شيوعي!

أجبت: "هذا غير صحيح، بل إنه صديق وحليف وفيّ، وأنت تعرف أن السوفييت وأصدقاءهم في أديس أبابا هم الذين دبروا الانقلاب عليه عام 1988م، بينما كان في زيارة لألمانيا الديمقراطية، فهم يعتبرونه قائداً وطنياً، بل يعتبرونه قومياً شوفينياً وليس أممياً، وهذا ما كان يردده أعداء الرئيس منجستو"، وهنا سكت الرئيس ولم يعلق.

وتابعت: "علينا الآن أن نكتفي بالحديث عن منجستو، ولا ننكر أنكم قدمتم المال وقدم منجستو الرجال، وعلينا أن ننتقل إلى سؤالكم الثالث". التفت نحوي وكأنه يريد استراحة من هذا الكلام والصراع الذي لم يتعودوه في مجالس القات. كانت الشمس قد غابت عن صنعاء خلف جبالها، وبدأت أنوارها من بعيد قبل أن تتزين شبابيك منازلها بألوان مختلطة من الأضواء، وكانت فتحة في النافذة العليا لا تزال تستقبل أشعة ضوء الشمس عند المغيب، وكنا لا نزال يبصر بعضنا بعضاً بوضوح، فالرئيس كان يجلس في الركن الجنوبي، وأنا في الركن الشمالي، والعقيد علي محسن على يساري في الجانب الجنوبي. قال الرئيس: "حان وقت الساعة السليمانية"، وشرح ماذا تعني اللحظة السليمانية بالنسبة إلى صنعاء وطقوسها، وقال: "إن الجنوبيين قد أفسدوا الطقوس الصنعانية للقات، كما أفسدوا على سكان عدن عاداتهم وطقوسهم" وضحك، وقلت له: "لا فرق بيننا وبينكم، فأنتم أيضاً أفسدتم على سكان صنعاء عاداتهم وطقوسهم".

أما الحزب الاشتراكي اليمني، فأنا أعتزّ بتاريخه. وهذا الحزب هو الحزب الذي وحّد الجنوب في دولة واحدة على طريق الوحدة اليمنية، بعدما كان 24 مشيخة وسلطنة، ورفع الشعار الوحدوي "لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتحقيق الوحدة اليمنية"، ومعظم قياداته سقطت من أجل الوحدة وبسببها.

أما مضمون حديثي معه حول الاتحاد السوفييتي، أن معركتنا ليست معه، وليس له قواعد في عدن وسقطرى، كما تتحدث بعض القوى عن القواعد الوهمية. مع الأسف، سقطرى لا يوجد فيها مطار ولا ميناء ولا طرقات ولا ماء ولا كهرباء.

وفي نهاية اللقاء شعرت بأنني انتصرت في إقناعهم في أخطر معركة خضتها منذ عام 1986م، بعدما فشلنا في تحقيق المصالحة الوطنية في الجنوب. فالآن يقف معي الرئيس، وكذلك العميد علي محسن الأحمر. كانت الساعة تقترب من الثامنة مساءً، أي بعد أكثر من سبع ساعات من الحديث الجاد عن الحاضر والمستقبل، تخللها الغداء والقات، أحسست بأن العمل الشاق بدأ والعجلة قد تحركت، ولن تتوقف من الآن وصاعداً بشأن الوحدة... وهذا ما حدث لاحقاً بزيارة الرئيس لعدن في نوفمبر 1989م وصدور بيان إعلان قيام الوحدة في نوفمبر عام 1990م.

بعد زيارته عدن، طلبنا الرئيس إلى قصر الرئاسة، أنا وقيادات اللجنة المركزية في 30 ديسمبر من عام 1989، وكان إلى جوار الرئيس صالح كل من: عبد العزيز عبد الغني، د. عبد الكريم الإرياني، علي محسن الأحمر، ومحمد إسماعيل وآخرون. وفي الطرف الآخر، كان إلى جواري كل من: علي صالح عباد مقبل، علي عبد الرزاق باذيب، أحمد مساعد حسين، محمد علي أحمد، عبد الله غانم، محمد عبد الله البطاني، أحمد سالم عبيد، حسن باعوم، أحمد حيدر سعيد، أحمد محروق، عبد الله البار، عبد الله علي عليوة، عوض صالح، أبو بكر باذيب، عبد الغني عبد القادر، فريد مجور وآخرون. وكان اللقاء معه ساخناً وطويلاً ومربكاً، وعندما طالبه محمد عبد الله البطاني بالتدخل لأننا مختلفون ومحتاجون إلى مساعدته ، قال: "أنتم أحرار. الذي يريد أن ينضم إلى المؤتمر، أهلاً وسهلاً، والذي يريد العودة إلى الحزب الاشتراكي اليمني يتفضل، والذي يريد البقاء في حزبكم أو يشكل حزباً جديداً، فهذا راجع لكم"، ولم يُعطِ رأياً واضحاً. في هذه اللحظة شعرت بأنه قد تخلى عنا، وكان بذلك الموقف يرفع الدعم السياسي والمعنوي والمالي عنا ويتنصل كذلك من ورقة العمل الموقعة معه، بل ينسفها نهائياً في محاولة جديدة منه لخلق تحالفات

جديدة مع أطراف أخرى في نظام عدن على حسابنا، بعد أن شعر بأن ورقتنا قد أدت أغراضها وأوصلته إلى قلب عدن ومكّنته منها.

عدت إلى المنزل، وإذا بأحمد سالم عبيد يتبعني إلى المنزل يقترح أن نغادر صنعاء فوراً، اليوم، وليس غداً.

سألته: هل هذا رأيك أم رأي الرئيس؟ وكنت أعرف أن الرئيس على علاقة خاصة به، وأنه يحترمه بالرغم من أنه ينزعج منه في أحيانٍ كثيرة، ويخشى لسانه، ولهذا يحاول أن يبقي معه بعض الخيوط الرفيعة. فالرئيس لا حليف له كما كان يردد أحمد سالم عبيد، وكررها معي في مساء ذلك اليوم 30/ 12/ 1989م. قال: "إن الرئيس أصبح موقفه واضحاً لا لبس فيه، وإنه متفق مع علي سالم البيض على إخراجك من صنعاء، وإن البيض لن يدخل صنعاء وأنت فيها". وبطريقته الشعبية واللحجية الساخرة قال: "إذا عندك ناموس، اخرج قبل ما يكسر صاحبك علي عبد الله صالح ناموسك ويطردك من اليمن، احزم أمتعتك وحقائبك الآن وليس غداً"[1]. كان يتحدث وهو واقف، وانصرف بعد أن أطلق قذيفته نيابةً عن الرئيس الذي لم يجرؤ على الحديث معي عن ضرورة مغادرتي لصنعاء، والذي لا يستطيع الدفاع عن موقفه. غادر المنزل دون أن يناقشني في اتخاذ مثل هذا القرار الخطير وكيفية إخراجه أمام عشرات الآلاف من الناس الملتحقين بالقيادة الشرعية والملايين من أبناء الشعب وأمام الأشقاء والأصدقاء والتاريخ، وكيف أن مثل هذا القرار يجب ألّا يمرّ بالانسحاب بهذا الأسلوب الذي أرفضه أنا قبل الآخرين، وتذكرت حينها المثل الذي يقول: "لا ينتهي المرء عندما يخسر، بل عندما ينسحب".

شعرت بأن عليّ اتخاذ قرار متوازن، لا قرار متسرع بالطريقة التي يريدها علي عبد الله صالح بلسان أحمد سالم عبيد، حتى أحفظ لنفسي كرامتها، في ظل هذه الأجواء القاتلة. أمسكت القلم وكتبت بياناً بالتنحي عن العمل السياسي، وبياناً آخر عن تشكيل حزب جديد باسم الحزب الوحدوي الديمقراطي، ووضعت أكثر من بديل لاسم الحزب، وطلبت من عبد الله غانم الحضور

1- دارت الأيام، واختلف أحمد سالم عبيد مع علي عبد الله صالح، وغادر إلى مصر بعد حرب صيف 1994م، وكان يهاجم الرئيس الذي هدده بقطع لسانه ما لم يسكت عن الإساءة إليه. وبعد ذلك اختُطف من القاهرة إلى صنعاء، ولم يُعرَف مصيره إلا بعد تضامن الصحافة والأحزاب والشخصيات الاجتماعية معه، وتحت ضغط الرأي العام أُفرِج عنه، ولكن بعدما كسر ناموسه، كما كان يردد ذلك أحمد سالم عبيد.

فوراً للتشاور معه في هذين الموضوعين الهامين، وكذلك للتشاور في ما دار مع أحمد سالم، وتقويمه قبل الالتقاء بأعضاء اللجنة المركزية مساء اليوم.

وصل عبد الله غانم واطلع على بعض الأفكار التي كتبتها، وطلبت منه صياغتها حتى نلتقي صباح غد، وأجريت اتصالاً مع الرئيس. طلبت منه اللقاء صباحاً عند الساعة الثانية عشرة إذا كان ذلك مناسباً له. سألني: "ما الجديد عندك، فنحن التقينا معكم منذ ساعات ولمدة ست ساعات وأكثر؟". أجبته: "الأمر هام وعاجل ولا يتطلب التأجيل أكثر من الساعة الواحدة بعد الظهر". قال: "سأنتظرك الساعة الثانية عشرة في القيادة العامة للقوات المسلحة".

عند الساعة الحادية عشرة صباحاً وصل عبد الله أحمد غانم ومعه البيانان بخط جميل، وعلى إحدى الفقرات حبر سائل، وقلت له: "يبدو أنك شربت ماءً كثيراً وأنت تبيّض البيان". قال: "لا، وأقول لك بشرفي والصداقة والعيش والملح إنها قطرة دمع وليست ماءً، وأرجو ألّا تستعجل حتى تتحدث مرة أخرى مع الرئيس حول المستقبل".

ذهبنا للقاء الرئيس، كان بانتظارنا واقفاً في أحد المكاتب بالقيادة العامة، وهو بملابسه العسكرية وحول خصره مسدسه المعلق.

تذكرت هذا المكتب وتذكرته أيضاً، وهو بالملابس العسكرية ذاتها في أكتوبر من عام 1979م، أي قبل عشر سنوات وشهرين من لقائنا الأول، ويبدو الآن أنه اكتسب خبرة في السياسة، وتعلم كثيراً من التجارب خلال هذا العقد من الزمن. كان يبدو واثقاً من نفسه هذه المرة أكثر مما كان قبل عشر سنوات. وبادرني قائلاً:

خير، ماذا تريد؟ ولماذا طلبتني؟ ماذا استجدّ بعد لقائنا مساء أمس؟

سألته: أتذكر أننا التقينا قبل عشر سنوات في هذا المكتب؟

أجاب: نعم، ولكن ما الذي ذكّرك بذلك التاريخ؟

قلت له: فقط لأذكرك بأنني منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم كنت وما زلت أكثر وفاءً منك، سواء وأنا في عدن أو صنعاء أو دمشق أو أديس أبابا، وأنت لم تكن وفياً معنا.

نظر نحوي وكأنه لم يصدق ما يسمعه، وسأل: أنت مازح أم جاد؟

أجبت: أنا لا أمزح معك اليوم، وأعتقد أن الوقت قد حان لأصارحك ببعض الأمور التي تعرضت لها منذ نزلت ضيفاً في صنعاء عام 1986. ويبدو أن صنعاء لن تتسع لنا.

قال: لست ضيفاً، ولكن هذا بلدك.

قلت له: حتى حقوق الضيافة لم تراعوها. فقد استخدمتم كل الأساليب في محاربتنا منذ وصولنا. استخدمتم المال والسلاح والشائعات وأشرطة الكاسيت المسجلة والشتائم وزرع الانقسامات في صفوفنا لمحاربتي، وأنا كنت وما زلت أعتبرك أخاً وصديقاً وحليفاً، ولكنك تخليت عنا وبعتنا لحكام عدن. وأنا متأكد أن البيض سينتقم لنا منك، ولن يمكنك من تذوق طعم القات والأكل والنوم.

قام من مقعده وطالبني بالتراجع عن كلامي إذا أردت أن أواصل الحديث معه.

قلت: لقد سمعتني جيداً، وعليك أن تجلس وتستمع إلى ضيوفك قبل أن نغادر صنعاء التي لن تتحملنا معاً بعد اليوم.

أصرّ على أن أعتذر عن الكلام الذي قلته، وأصررت على جلوسه، وعندما رفض، قلت: "عندي لك خبر قد يفرحك ويخلصك منا، فقد أصبحنا عبئاً عليك، ومشكلة في تعاملك مع عدن". نظر إليّ باهتمام وهو واقف بملابس الفريق وجلس. فقلت له: "لديّ موضوعان: الأول أنني سأغادر اليمن، وسأصدر بياناً أعتزل فيه العمل السياسي. والثاني أننا سنصدر بياناً باسم الحزب الجديد لفكّ الارتباط والاشتباك والإرباك والإحراج الذي تواجهه مع حكام عدن، وبعد ذلك عندي بعض المقترحات المتعلقة بمصير العسكريين والمدنيين وأسر الشهداء والمعتقلين في سجون عدن".

لم أعطه الفرصة للحديث، وطلبت من عبد الله أحمد غانم أن يقرأ البيانين، فقرأ الأول، وكان عن التنحي عن العمل السياسي ومغادرتي صنعاء من أجل التعجيل والإسراع بخطوات الوحدة، وظهر على وجهه بعض التأثر المصطنع، بعدما سمع البيان وطلب مني عدم الاستعجال في السفر حتى نفكر في الأمر جيداً. وأحسست بأن ذلك كان محاولة منه لإظهار الحرص عليّ، فقلت: "إن الأمور قد حُسمت، والرسالة التي بعثت بها مع أحمد سالم قد وصلت، ولا داعي لبحث هذا الموضوع".

سألني: "إلى أين ستسافر؟"، أجبته: "إلى أقصى مكان في الدنيا، المهم أن تتفقوا وتتوحدوا وتحلوا مشاكل الشعب اليمني. أما أنا، فمشكلتي جزءٌ صغيرٌ من المشكلة". وطلبت من عبد الله

غانم استكمال قراءة البيانين، ففعل. وبعد تبادل الآراء، اتفقنا على تسمية الحزب الجديد "الحزب الوحدوي الديمقراطي"، وعندما انتهينا من ذلك، قلت: لديّ بعض المطالب الأخرى، هي:

أولاً: ضمّ كل المدنيين والعسكريين الذين كان قوامهم 12 ألفاً* إلى أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية، ومعاملتهم أسوة بالآخرين من حيث الوظائف والمناصب والمرتبات. وبالرغم من موافقته على ذلك، إلا أنه ماطل في تنفيذه حتى عام 1994م، عندما احتاج إليهم في حربه ضد الجنوب بعد إعلان علي البيض الانفصال.

ثانياً: معاملة شهداء يناير 1986م، أسوة بشهداء الثورة اليمنية.

ثالثاً: الإفراج عن المعتقلين في السجون والسفارة الإثيوبية بعدن.

رابعاً: عودة أنصارنا إلى عدن، وإعادة منازلهم وممتلكاتهم.

خامساً: منح أعضاء اللجنة المركزية والقياديين الذين كانوا معنا، الأحياء والأموات، مساكن في صنعاء، وقطعاً من الأراضي في بعض المدن اليمنية الأخرى.

قال الرئيس: أنا موافق على كل هذه الطلبات، وسنناقش بعضها مع الأخوة في عدن، والتفت نحوي وسأل: أنت ماذا تريد؟

قلت: تحقيق الوحدة، وتنفيذ المقترحات التي تقدمت بها، وإذاعة البيانين في الإذاعة والتلفزيون مساء اليوم 31 ديسمبر 1989م، ونشرهما غداً في الصحف.

سأل: كيف نعلن البيانين قبل أن نشعر البيض في عدن؟

أجبته سائلاً: وما علاقة البيض بانسحابي من الساحة اليمنية والسياسية؟

قال: سأتصل به حتى لا يفاجأ بالبيان من أجهزة إعلامنا.

رفع السماعة وطلب علي البيض، وعندما تحدث معه بشأن البيان وإذاعته، علّق الرئيس على ردّ البيض، قائلاً: "انتفض البيض حتى وقف شعر رأسه"، وقال البيض: "لا يمكن أن نوافق على ذلك".

* دُرِّب معظمهم في اللويق في جنوب ليبيا على الدبابات والمدفعية والدفاع الجوي بعد أزمة أوزو عام 1987م بين ليبيا وتشاد، وكانت سورية قد أرسلت قوات جوية إلى ليبيا، إضافة إلى بعض المنظمات الفلسطينية واللبنانية تضامناً مع الجماهيرية الليبية، وهذا التدريب أثبت فعاليته في حرب صيف 1994م.

وأضاف الرئيس مكلماً البيض: "الرجل سيعلن بياناً وسينسحب، وسيغادر اليمن، والبيان سيذاع من أجهزة الإعلام في صنعاء، وليس من عدن، وهذه أجهزة إعلامنا ونحن أحرار وعليك الانتظار".

تساءل البيض: لماذا اتخذ القرار هذا؟

قال الرئيس: لأنه مع الوحدة وسيغادر اليمن من أجلها.

قال: نحن لسنا مع إذاعة البيان.

قال الرئيس: أنتم لا تريدونه أن يبقى في اليمن، ولا أن يستقيل، ولا أن يذيع البيان. فماذا تريدون؟ لم ينتظر الرئيس علي عبد الله صالح جواب البيض، وأغلق السماعة، واتصل بوزير إعلامه حسن اللوزي، وأرسل إليه البيان لإذاعته، وكانت ردود الفعل عليه واسعة في كل أنحاء اليمن وخارجها. وكنت قد التقيت أعضاء اللجنة المركزية لأشعرهم بالقرار قبل إذاعته.

كان عمر الجاوي أول من اتصل بي من عدن، وهو يهنئني على هذا القرار التاريخي، وقال إن جار الله عمر عندما سمع هذا البيان قال له: إنها قنبلة القنابل التي أطلقها قبل مغادرته، وإنه كسب الشعب والشارع اليمني. وتلقيت مئات المكالمات من كل مكان، البعض يؤيد هذا القرار، والبعض يرفض الانسحاب، وآخرون يشككون ويدعون أنني قبضت 60 مليون ريال مقابل ذلك. وعلمت فيما بعد من أحمد سالم عبيد، أن الرئيس هو الذي أطلق هذه الشائعة عندما سرّبها إلى بعض أنصارنا ليفسد علينا اعتبار مثل هذا القرار من أجل الوحدة.

المهم بعد حديث الرئيس مع علي البيض، واللقاء مع اللجنة المركزية حسب الاتفاق مع الرئيس لإقناعهم بهذه الخطوة، اتفقنا على ألّا نتفق. وبمناسبة العام الجديد 1990م، نظم الرئيس حفل غداء وقات في دار الرئاسة في الأول من يناير، حضره كبار الشخصيات ورجال الأعمال. بدأ الحديث عن عدن ومستقبلها، وعن إلغاء التأميم ومصيره، وإعادة المساكن المؤممة لأصحابها، وإخراج الساكنين منها، وعن استثمار الأراضي والبحار والميناء والملاحة وعودة رجال الأعمال إليها، كبيت هائل سعيد وأولاد ثابت وشمسان وغيرهم، وعن ممتلكات بعض المسؤولين... وأحسست من الأحاديث كأنه يجري تقسيم الثروة في عدن قبل الوصول إليها من فرط ثقتهم بأنهم امتلكوا زمام الأمور وحان وقت القطاف. وشعرت بأن اهتمامهم بالثروة واقتسامها في الجنوب أكثر من اهتمامهم بالوحدة!!

كنت صامتاً طوال الحديث عن عدن، ولا يسمع مني إلا صوت قرقعة المداعة، فالتفت إلي الرئيس وسألني ما رأيك في الحديث؟

قلت له إنني أعلنت مساء أمس أنني تركت السياسة.

ضحك وقال: وهل تركت الكلام؟ قلت: إن ما تقولونه سياسة تتعلق بعدن وسكانها ومستقبلها. وهذه المدينة وسكانها لم يستفيدوا شيئاً إلا المنازل المؤممة والأسعار المدعومة والإيجارات المخفضة، وعليكم حمايتهم، لأنهم اكتووا بنار الصراعات في عدن منذ 1967م، وحتى اليوم، وإذا فكرتم في التعويض للتجار ورجال المال والأعمال، فأعطوهم أراضي بدلاً من هذه المساكن المؤممة. وأضفت: ستخطئون وستفقدون ثقة السكان إذا انتزعتم منهم هذه المكاسب المتواضعة التي اكتسبوها على مدى أكثر من 20 عاماً، ومعظم هذه المنازل كان تابعاً للقاعدة البريطانية والموظفين التابعين لحكومة صاحبة الجلالة وبعض الشركات الأجنبية الأخرى التي غادرت عدن مع رحيل الإنكليز وبعض العقارات التي طاولها قانون التأميم، وهؤلاء الناس ليس لهم مصدر رزق آخر، ولا يملكون عقارات، ولا مزارع قات، ولا أراضي زراعية، وليس لديهم مغتربون في الخارج يسدون لهم احتياجاتهم، وهم يعيشون فقط من دخل وظائفهم ومرتباتهم البسيطة.

كنت متأكداً أن شهر العسل بين الرئيس علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض لن يطول كثيراً، فقد راهنت على مزاجية علي سالم البيض وحماقته السياسية، فأنا عرفته جيداً منذ 1965م. فالبيض لا يمكن أن يقبل بأسلوب العمل مع الرئيس صالح الذي أصبح يملك خبرة وتجربة من السلطة بعد 12 عاماً من إدارته وقيادته للنظام في صنعاء. فهو يدير أمور الدولة عبر مطبخه الخاص وهاتفه الخاص وعناصره المباشرين في أجهزة الدولة المختلفة المدنية والعسكرية، وله عيون يرى بها ما يجري في البلاد وبين العباد، وعناصره هؤلاء، وإن كانوا في أدنى مراتب السلطة، فهم الذين يؤثرون في القرار، ويسيّرون البلاد حسب مشيئته. أما نحن في الجنوب، فكان لنا أسلوبنا المختلف في إدارة الدولة، وعلي البيض يعتمد على المؤسسات والاجتماعات والمحاضر والقرارات المكتوبة، المسجلة والموثقة.

الفصل السادس عشر

وداعاً صنعاء!

كانت السيارة تشق طريقها في شوارع صنعاء، ونحن متجهون إلى الحديدة، مروراً بمنطقة عصر، وبدأت ترتفع تدريجاً نحو النصب التذكاري للمصريين. وطلبت أن نتوقف هناك لقراءة الفاتحة على أرواح الشهداء، والتقاط صورة تذكارية أمام هذا النصب ولإلقاء النظرة الأخيرة والحزينة على هذه المدينة التي لم أستطع معرفة أعماق سكانها، ولم أعرف كيف اسبر اغوار حكامها، رغم قضاء أربع سنوات صعبة فيها، بين أهاليها وحكامها ومؤامراتهم ومكائدهم، لم أذق طعم النوم والحياة فيها إلا نادراً. كنت أحياناً أنام دون أن أغلق الباب، طالباً من مرافقيَّ أن يدخلوا عليّ إذا تأخرت في النوم ليتأكدوا أنني نائم وما زلت اتنفس، فالسهر إلى بعد منتصف الليل والدخان يملأ رئتيَّ من المخزنين والمدخنين، حتى تحولتا إلى سحابة سوداء، ومشاكل الوطن والمواطن وهمومهما تحاصرني وتثقل كاهلي. كذلك فإن الحملة الإعلامية التي تعرضت لها يومياً على مدى أكثر من أربع سنوات بالإذاعة والتلفزيون من عدن وخارجها كانت تهدّ جبالاً، لا رجالاً، وكنت حريصاً على متابعتها لأعرف ما يدور في عدن ومواقف الأصدقاء والأعداء، وقد تعودتها واكتسبت مناعة ضد هذه الشتائم.



النصب التذكاري للشهداء المصريين في صنعاء





النصب التذكاري لشهداء مصر بعد قصفه في ديسمبر 2017

الآن جاءت اللحظات التي أودع فيها صنعاء والآلاف من رفاقنا غير مطمئنين وغير واثقين من مصيرهم، في ظل اتفاق النظامين. ومن سخرية القدر أن يتكرر مثل هذا الموقف في ما بعد مع مَن جاء بعدنا، وهي المجموعة الجديدة بقيادة علي سالم البيض، وقد أصروا على خروجي من صنعاء قبل دخولهم إليها بكامل قواهم العسكرية والأمنية والمالية والحزبية. كانوا يعتقدون أنهم يعرفون دهاليز صنعاء، وسيتمكنون من الاستيلاء عليها من داخل أسوارها وأبوابها الستة، كما كان ينظر إلى ذلك بعض من قادة الجبهة الوطنية في عدن الذين ينحدر معظمهم من إب وتعز، ولم يكونوا من سكان صنعاء وأبنائها. لكن بعد ثلاث سنوات من الوحدة والإقامة في صنعاء فقط، بدأ الخوف والذعر يدبّان في أوساطهم، في كل منزل ومكتب وحمّام، ويتربص بهم الموت في كل منعطف، ولم يستطيعوا حتى استعمال الهواتف بسبب الرقابة التي كانت تتربص بمكالماتهم وترصد تحركاتهم كما كانوا يرددون، وعرفوا بعد فوات الأوان أن صنعاء عصيّة على العدو، وأنها لا تتسع لهم مع حكامها الناعمين، وأنهم لن ينعموا بالإقامة فيها، ولن يفهموها، وعليهم مغادرتها، فبدأوا الرحيل إلى عدن والمحافظات الجنوبية فرادى وجماعات، وساقهم الحنين الجارف إلى ملك افتقدوه ونظامهم القديم الذي أضاعوه في الجنوب إلى الانفصال. وتذكرت مقولة للشيخ المناضل سالم قطن عن صنعاء:

"إن صنعاء تحجّم الكبار، ولا شيء يعصى عليها، فإنها كالجمل يأكل الأخضر واليابس والنبات والشجر والشوك، ثم يعصره ويهضمه ويخرجه بعراً مهما كان عصياً".

بعد مغادرة صنعاء مررت بمنطقة مَناخة، وهي جنّة من جنان الله في أرضه، حيث تقع هذه المديرية في قضاء (حَراز) التابع لمحافظة صنعاء، على الجهة الغربية من العاصمة، وتبعد عنها بنحو **90** كلم تقريباً، وتعتبر جزءاً من سلسة الجبال الغربية المحاذية للبحر الأحمر والمُسمَّاة جبال (السراة) تقبع في أعلى قممها، تلتحف السحاب وكأنها أنثى فاتنة الجمال تُغطي مُحيَّاها وخدودها الوردية بلحفةٍ نسائيةٍ صنعت خصوصاً لحوريَّات الدنيا. أما ضبابها الكثيف، فيجعلك تشعر بأنك تلامس السماء، لذا تسمى مدينة الضباب. وما أجمل وأدهش – وأنت في قِمَم مَناخة – رؤية أضواء القرى المعلقة المتناثرة من تحتها ليلاً، التي تبدو من الوهلة الأولى كالنجوم وسط أمواج الظلمة.

بعدها مررت بوادي مور وزبيد والأشاعر والخوخه ووادي سهام والأراضي الزراعية الخصبة التي تشتهر اليوم بزراعة المنغا والموز وغيرهما من المحاصيل الزراعية الأخرى، فالتقيت هناك المسؤولين والمواطنين الطيبين الذين قال عنهم رسول الله عند مجيء الصحابي أبو موسى الأشعري وقومه: "لقد جاءكم أهل اليمن فهم ألين قلوباً وأرقّ أفئدة. الإيمان يمان والحكمة يمانية".

ودّعتُ الحديدة وأهلها الطيبين والضباط والجنود الذين رافقوني منذ عام **1986**م، ومحمد عبد الله البطاني وأحمد سالم عبيد ومحمد سليمان ناصر وعبد الله غانم، وحينما حلّقت الطائرة في سماء الحديدة وتهامة شعرت بأن خيوطاً كثيرة تشدني إلى هذه الارض الطيبة وتناشدني البقاء فيها رغماً عن الاتفاق بين رئيسي الشمال والجنوب، وكنت أشعر بأن مكاني في هذه الأرض التي سيحتفلون بعد أشهر فيها بالعرس الأكبر، عرس الوحدة التي ضحينا من أجلها كثيراً، وحين جاءت لحظة الفرح، ها أنا أخرج منها مطروداً بفعل حماقات حكام عدن الذين أصروا على خروجي من صنعاء قبل دخولهم إليها واستجاب لهم حكام صنعاء.

وبدا لي أن الساحات ضاقت عليّ إلا ساحة دمشق التي أنا في طريقي إليها. كنت مكتئباً حزيناً والطائرة تبتعد تدريجاً عن وطني وأهلي وشعبي، جاهلاً ما تخبئه الأقدار، وجاهلاً موعد عودتي التالية إليها؟

لا أدري كم سأغيب؟ عاماً، عامين، ربما أكثر من ذلك، ولكنني تذكرت وأنا أحلّق في فضاء ذكرياتي عن هذه البلاد وزعمائها مقولة المشير عبد الله السلال، الخبير بالسلطة والغربة عندما التقيت به عام 1986م، إذ قال لي: أنا لن أقدم لك مالاً أو سلاحاً، فأنا لا أملك ذلك، ولكنني سأقدم لك ثلاث نصائح. سألته: ما هي؟

قال: عليك أن تفهمها بالترتيب:

الأولى: الصحة.

الثانية: الصبر.

الثالثة: التفاؤل.

قلت في نفسي: والرابعة هي المراهنة على حماقة حكام عدن، وفي مقدمتهم علي سالم البيض.

بين يدَي حاضرة الأمويين

بعد يوم من وصولنا إلى دمشق، استقبلنا الرئيس حافظ الأسد في قصر تشرين الواقع في منطقة الربوة الجميلة التي يخترقها نهر بردى الخالد، وينام القصر الذي أبدع المهندسون في بنائه وزخرفته في حضن جبل قاسيون التاريخي المليء بالأسرار والأساطير، ذلك الجبل الذي يذكرني كلما رأيته يرنو بحنان إلى مدينة دمشق الرابضة في حضنه الدافئ، يذكرني بجبل شمسان الذي يقف هو الآخر بكل شموخ وكبرياء، وكأنه الحارس الأبدي الذي يحمي عدن الجميلة الحالمة. رأيت الجهد الجبار من أجل إحياء الجبل العتيق وإعادة شبابه إليه، حيث لفّوه بكل عناية وحب بأشجار الصنوبر والأرز ومختلف أصناف الأزهار والورود والياسمين التي تختلط رائحتها الفواحة المنعشة بعبق الفيحاء، عبق التاريخ المجيد. ويبدو قاسيون في حُلته كشيخ خرج من زحام تاريخ عظيم، وقد تزين بروح الأحفاد الشابة المليئة إصراراً على صنع حضارة تليق بذكرى الحضارات التي تنام بين حنايا الجبل العظيم.

لم أشعر بالضيق في هذه المدينة الجميلة العميقة التي سبقني إليها للإقامة الرئيس عبد الرحمن الإرياني الذي زارني في اليوم الثاني، وبارك موقفي وهنأني بهذه الخطوة الوطنية الوحدوية، كما قال. أما عبد الحليم خدام، فقد قال: إن هذا القرار هو بداية العمل السياسي إذا استثمرته بنحو صحيح. وكان كلامه صحيحاً، فبعد ثلاث سنوات استقبلت وفوداً من الحزب الاشتراكي الذي كان قد حكم عليّ بالإعدام، وكان مكوَّنا من اللواء محمد هيثم، نائب رئيس الأركان، والسفيرين محمد

شطفة، وعبد الله ناصر مثنى (الفاصوليا)، سفيري اليمن في كل من دمشق وبيروت، وفي السياسة لا عداوة دائمة، ولا صداقة دائمة، وكان هذا اللقاء بداية التصالح والتسامح بين أبناء الجنوب، حيث بدأت بعد ذلك سلسلة من اللقاءات والاتصالات من كل مكان ومن كل الأحزاب والشخصيات التي اختلفت مع السلطة في صنعاء. وعندما علم الرئيس علي عبد الله صالح بذلك، اتصل بي وهو منزعج، وسألني: هل نسيت الشهداء؟ هل نسيت أنهم حكموا عليك بالإعدام؟ وأكد أنه مستعد لأن يستقبلني في صنعاء، وشرح لي أن التعاون مع البيض أصبح مستحيلاً، وكان يردد كلماتي التي قلتها له يوم **1989/12/31**م، أنه لن يهنأ بالأكل ولا القات ولا النوم، وأضاف بشماتة: ليتك قتلته وخلصت اليمن من هذا الهندي!

قلت له: إنه نائبك وشريكك وحليفك في الوحدة، فأجاب: إنه مشبوه وعميل، وعلينا أن نتعاون ونتفاهم من أجل التخلص منه ومن شرّه وخطره على الوحدة. قلت له: نعم، لقد التقينا وفد الحزب الاشتراكي، وهذا اللقاء لا يعني التآمر عليك وعلى الوحدة اليمنية، ولكنه خطوة على طريق التصالح والتسامح، وفي سبيل طيّ صفحة الماضي وبدء صفحة جديدة، ولكن يجب ألّا يكون ذلك على حساب علاقتي بك، وإنني مستعدٌ للتوسط بين الطرفين إذا رغبتم من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية والوحدة اليمنية، إذ لا حلّ لمشاكل اليمن إلا بالحوار، وليس بالصراع والتآمر والحروب والفرقة.

قال: حسناً فعلت.

قلت له: يجب أن ننظر للمستقبل، وأن نبتعد عن الثأر السياسي والانتقام، وهذا لا يعني أن لا نستفيد من دروس الماضي.

بعد ذلك وُضِعَتْ أمامي كل الخيارات والإغراءات للعودة إلى السلطة نائباً للرئيس، أو العودة الى أمانة الحزب، وإلى غير ذلك من المناصب التي رفضتها جميعها، لأنها لم تأتِ في ظروف طبيعية، بل كان الهدف منها الدخول في مستنقع الصراعات. ولهذا قررت الاهتمام بالدراسات والبحوث، وفضلت إنشاء المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، على تسلّم السلطة في صنعاء وعدن، وقلت لنفسي: الخروج من السلطة ليس نهاية الحياة.

الفصل السابع عشر

حصاد التجربة في 23 عاماً

عام **1986**م كان آخر عهدي بالدولة في اليمن الديمقراطية، تدرجت فيها من محافظ إلى وزير ورئيس وزراء ونائب رئيس، ثم رئيس في أبريل من عام **1980**م. لكن ذلك لم يكن آخر عهدي بالتطورات والأحداث التي حدثت بعد هذا التاريخ، ولا بالأحداث والتطورات على مستوى اليمن. ومغادرة السلطة لم تعنِ نهاية علاقتي بالناس. وعلى أية حال، إن بقاء تلك الدولة لم يطل بعدي سوى أربعة أعوام تقريباً فقط، وانتهى وجودها القانوني وكيانها السياسي في **22** مايو **1990**م، عندما اندمجت في دولة واحدة مع الجمهورية العربية اليمنية في ما سمي الجمهورية اليمنية، ولم يبقَ من هذه التجربة إلا العلَم وشعار الدولة الذي يُرفَع في المناسبات للتعبير عن التمسك بتلك التجربة أو للاستفادة من هذا الشعار وهذا العلَم لأغراض سياسية وشخصية بحتة، ويستخدم كقميص عثمان في الصراعات والحروب والشعار والعلَم منها براء، لأن بعضهم يطالبون بدولة الجنوب العربي التي لم يكن لها وجود قبل الاستقلال أو بعده.



علم وشعار الدولة في اليمن الديمقراطية

في مذكراتي هذه تحدثت عن قصة ظهور الدولة في اليمن الجنوبي، بينت كيف أنها كانت نتاج ثورة مسلحة وكفاح شعبي ضد الاحتلال البريطاني الذي استمر نحو 129 عاماً وبينت كيف استطاعت الثورة لحظة انتصارها أن توحّد نحو 23 سلطنة ومشيخة وإمارة متفرقة في دولة واحدة.

وشرحتُ أيضاً الظروف التي أحاطت بميلاد تلك الدولة، والصعوبات التي واجهتها في سنواتها الأولى وتراجع الحكومة البريطانيا عن تقديم التزاماتها تجاه الدولة الوليدة التي وافقت عليها في مفاوضات جنيف، وذلك لأن النظام في عدن لم يسر في فلك السياسة البريطانية، كإعطائها قاعدة عسكرية وإقامة علاقات سياسية متميزة معها ولذا راهن البريطانيون على سقوط النظام. وكذلك شرحت الصعوبات في الفترات والمراحل اللاحقة، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتوجهات السياسية والفكرية لها، وما دار حولها من صراع وخلافات خلال كل المراحل تقريباً. وتحدثت بإسهاب وتفصيل عن الإنجازات التي حققتها في ظروف غير مواتية، على الأغلب، من شحّ الإمكانات المادية، وحصار سياسي واقتصادي، ومحيط إقليمي ودولي متوجسين منّا في أغلب سنوات وجودها، وصراعات داخلية أسهمت مجتمعة في التقليل من حجم تلك المنجزات.

ولا شك أن من أهم العوامل المؤثرة في مسار التجربة، كان الموقع الاستراتيجي لعدن، المتحكم بباب المندب، البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، والمفتوح على القرن الإفريقي وبحر العرب والمحيط الهندي، والمتاخم للخليج العربي والجزيرة العربية، الذي يستدعي دائماً تدخلات خارجية. فعلى المستوى الإقليمي والدولي، لم يكن مقبولاً ظهور ووجود دولة وطنية تتبنى الفكر الاشتراكي العلمي، وتقيم علاقات مع السوفييت والصين والدول العربية التقدمية في منطقة تعتبر

تاريخياً من مناطق النفوذ الأميركية والغربية التقليدية، حيث ثلثا احتياطي النفط العالمي، وحيث الأنظمة التقليدية الصديقة للغرب والمعادية للاشتراكية وللأنظمة التقدمية الراديكالية. وهذا ما واجهته مصر كذلك بعد بناء السد العالي وتأميم قناة السويس وإقامة علاقات سياسية وعسكرية مع المعسكر الاشتراكي.

كان هذا الموقع على مدى التاريخ محل أطماع القوى الصاعدة والقوى الاستعمارية، وجرت محاولات عديدة لاحتلاله والسيطرة عليه من الأحباش والفرس والرومان والبرتغاليين والعثمانيين والفرنسيين والمصريين في عهد محمد علي الكبير، وتوجت هذه المحاولات باحتلال البريطانيين، الذين أدركوا أهميتها الاستراتيجية، وعرفوا كيف يحتفظون بها لأكثر من قرن وربع قرن، فيما عجزنا نحن أبناء البلد، أو بعضنا على الأقل، عن إدراك أهمية الموقع الذي بين أيدينا وخطورته، وما يمثله من أهمية لنا وللعالم، وما يزخر به من إمكانات نموّ، فلم نستطع الاحتفاظ به سوى 23 سنة فقط! ولم نكن نحن أصحاب التجربة على ذات القدر من الاتفاق على طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولم نكن ندرك بالقدر نفسه خطورة تلك التوجهات على الوضع الداخلي والأوضاع الإقليمية المحيطة وعلى نتائجها على الصعيد الدولي.

ومثلما كان هناك خلاف وصراع على التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات الداخلية، كان هناك أيضاً خلاف وصراع على التوجهات في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والإقليمية.

كان هناك خلاف وصراع بين أنصار العلاقة المتميزة مع الاتحاد السوفييتي، وأنصار العلاقة مع الصين الشعبية، وكان هناك خلاف بين مَن يؤيد إقامة علاقات مع دول الجوار كالسعودية وعمان ودول الخليج العربية، ومَن يقف ضد هذه العلاقة.

بالمقابل، كان هناك في تلك الأنظمة تحديداً من كان يعمل على إسقاط النظام في اليمن الجنوبي، ويصدِّر إليها المخربين، كما كان فيها عقلاء رأوا أنّ من المصلحة إقامة علاقات دبلوماسية معها، وتقديم المساعدة، حتى إذا كان ذلك في بعض الأحيان ينطلق من الخوف من أن "يسقط النظام في أحضان الشيوعية حتى النهاية"، وكان في مقدمتهم الشيخ زايد بن سلطان!

ما أريد قوله أن عدن، بحكم موقعها الاستراتيجي، صارت مجدداً في موقع التنافس الخارجي، ليس هذه المرة لاحتلال موقعها الاستراتيجي، بل للسيطرة على سياساتها وتوجهاتها وقراراتها، وكل

ذلك له تأثيره في التجربة وفي طبيعة الصراعات التي خاضتها. وهذا ما جرى ويجري اليوم أيضاً في عدن منذ حرب 1994م وحتى 2019م.

لهذا، لم تكن التجربة بمنأى عن طبيعة الصراعات عليها وعلى مَن حولها في الوطن العربي وفي العالم. وقد أدّت البيئة العالمية دوراً حينذاك في توجهات اليمن الديمقراطية، وخاصة الحرب الباردة بين العملاقين (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأميركية)، وما تمخض عن ذلك من استقطاب دولي حاد.

وكان هذا الموقع ذاته مهماً جداً للاتحاد السوفييتي، الذي كان أسطوله في المحيط الهندي يبحث عن موطئ قدم له لمراقبة الأسطول السادس الأميركي، ويرغب في أن تطأ أقدامه المياه الدافئة منذ عهد القيصر الروسي، ويحاول الحصول على أرض صديقة يتكئ عليها.

وبرغم أن الروس لم يجدوا لهم قاعدة في أراضي اليمن الديمقراطية، كما أرادوا وطالبوا مراراً وتكراراً، لكنهم وجدوا التسهيلات لأسطولهم، ووجدوا في نظام عدن الذي أعلن توجهاته الاشتراكية وميله إلى الاتحاد السوفييتي موقعاً يكونون قريبين فيه من منابع النفط واحتياطاته الاستراتيجية.

ولكن كما بدا، لم يكن الاتحاد السوفيتي ينظر إلى النظام في عدن بالقدر الذي يستحقه من أهمية خاصة بعد تجربته المريرة مع مصر وطرد السادات للخبراء الروس، وطرد الجنرال سياد بري لهم أيضاً من الصومال، وبالتالي لم يقدم مساعدات مالية كافية لكي ينهض بأوضاعه الاقتصادية، ويكون النموذج لدول المنطقة ولنجاح التجارب الاشتراكية، كتلك التي قدمتها الدول الغربية لأصدقائها في المنطقة والعالم.

ولم تستطع التجربة أن تكون بمنأى عن تأثيرات الأحزاب اليسارية والقومية وخصوصاً حركة القوميين العرب، وتنظيرات بعض قياداتها المغامرة المدمرة، أمثال نايف حواتمة، الذين نظّروا ومهّدوا نظرياً منذ وقت مبكر من استقلال الجنوب لصراع طبقي دون طبقات، وباشروا بإقامة تجربة اشتراكية ابتداءً من حضرموت، ولم تكن مقوماتها موجودة على أرض الواقع وفي ظل المجتمع المحافظ... وقد أججت تلك التنظيرات الخلاف داخل قيادات الجبهة القومية وقواعدها في وقت مبكر، وأدت بالنتيجة إلى ما يسمى صراع "اليمين" أو "اليسار" الذي أطاح أفراد الصف القيادي الأول للجبهة والثورة.

كانت الوحدة اليمنية موضع جدل كبير، وكانت تثير المناقشات والخلافات الحادة منذ 1967 وحتى عام 1990 وما بعده، وذلك ليس حول أهميتها أو ضرورتها أو كونها في صلب أهداف الشعب اليمني في الجنوب والشمال، وفي صلب سياسة التنظيم أو الحزب الحاكم، بل حول طريقة تحقيق هذه الوحدة.

كان الصراع بين مَن يرى إقامة الوحدة بالقوة عبر إسقاط النظام في صنعاء، ومَن يرى الحوار والطرق السلمية الأسلوب الأسلم لتحقيق الوحدة بين النظامين في صنعاء وعدن. وكان هناك من لا يرى إمكانية لتحقيق الوحدة إلا بإقامة تجربة مماثلة في الشمال، كتلك القائمة في الجنوب، فابتدع لذلك (وحدة أداة الثورة)، تمهيداً لإقامة النموذج المتصور المصدر لتلك الوحدة. ومن ثم إعلان قيام الحزب الاشتراكي اليمني عام 1979م، واعتباره الوريث الشرعي للحركة الوطنية في اليمن، وهو لم يكن كذلك.

وكان هناك أيضاً من لا يهمه طبيعة النظام الذي ينتج من هذه الوحدة. وبالمقابل، كان هناك في الشمال من لا يرى إمكانية لتحقيق الوحدة إلا بإسقاط النظام في عدن أو بعودة الفرع إلى الأصل، كما كان البعض منهم يعبر عن ذلك.

وكان هناك مَن يرى أن من المهم أن تتحقق، ولو كانت وحدة مع الإمام لو عاد وحكم صنعاء، من منطلق مبدئي ومثالي، هو تحقيق الوحدة بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسية والاجتماعية.

للإنصاف، أقول إن معظمهم كانوا وحدويين، لكنهم كانوا يختلفون في طرق تحقيقها وأساليبه، ولقد دفعنا نتيجة ذلك الثمن غالياً وفقدنا خيرة الرجال والمناضلين على دربها. وهذه حقيقة يجب أن تقال وإن أراد البعض أن يتعسف التاريخ، ويشوّه نضالنا ونضال شهدائنا وشعبنا في سبيل الوحدة، ويصور كل ذلك بأنه كان صراعاً على السلطة والكرسي، أو صراع قبائل، ويجيّر كل التاريخ لمصلحته كأنه الصانع له. كذلك كان للقوى الإقليمية والدولية موقف معادٍ للوحدة اليمنية والوحدة العربية.

في سياق آخر، لا يمكن إغفال حالة التخلف والفقر التي كانت مسيطرة في عدن والمحميات، فالاستعمار البريطاني تركها في حالة فقر وتخلف مريعين، وما عدا عدن العاصمة التي اهتم بتطويرها لأسباب تتعلق بمصالحه ووجود قاعدته العسكرية ووجود المركز السياسي والإداري للمستعمرة فيها، فإن التطور لم يمسّ بقية أنحاء الجنوب.

ومع ذلك، ينبغي أن نعترف لبريطانيا بأننا ورثنا منها نظاماً مالياً وإدارياً حديثاً، وإدارة كفوءة وجيشاً وأمناً محترفين وكوادر مؤهلة وعملة قوية، ساهمت في إدارة الدولة في الجنوب، كما ساهمت فيها قبل الاستقلال في عدن والمحميات، وبرغم ما تعرض له الجهاز الإداري الموروث من مزايدات في بداية الاستقلال والمراحل الأولى من بناء الدولة، وهو ما أدى إلى هروب البعض. لكن مَن بقي من ذلك الجهاز، بالإضافة إلى الكوادر الجديدة، أدى دوراً بالغ الأهمية في بناء الدولة، وبرغم كل الصراعات والخلافات التي شهدتها البلاد، ظل الجهاز الإداري الأقل تضرراً، وكان له تأثيره الإيجابي في النمو الاقتصادي وإدارة مؤسسات الدولة والقطاع العام والمعاملات المالية والإدارية، وفي تطبيق السياسات والقوانين التي تقرها الحكومة.

وجود صراعات ومشكلات في تجربة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي تحدثت عنها بإسهاب شديد في مذكراتي هذه، لا ينبغي أن يجعلنا نغفل عن إنجازاتها على تواضعها قياساً بقلة مواردها المالية والبشرية، رغم امتلاكها موارد نفطية ومعدنية وموارد للطاقة لم تستثمر حينها بسبب الموقف المعادي للقوى الإقليمية والدولية التي كانت تعوق ذلك، حتى لا يعتمد النظام على نفسه وإمكاناته، ولم يكن فيها أيضاً صناعات كبيرة، وكانت رقعتها الزراعية محدودة. ويمكن القول إنها كانت تعتمد على الخارج في تدبير احتياجاتها الغذائية والاستهلاكية وتحويلات المغتربين بالعملة الصعبة، وتعاني من ندرة الموارد الطبيعية المكتشفة.

وهذه الجوانب الإيجابية دون شك كثيرة ينبغي ألّا تغيب في خضم تلك الصراعات لمن أراد أن يدرس تاريخ التجربة بإيجابياتها وسلبياتها. ففي سجلها إيجابيات كثيرة ينبغي أن نأخذها بالاعتبار، وألّا نطمسها أو نهيل عليها التراب.

ومن هذه الإيجابيات:

- تحرير الجنوب اليمني من الاستعمار البريطاني، وتوحيد المشيخات والسلطنات والدويلات التي كان عددها يربو على الـ 23 في دولة واحدة، وخلق كيان سياسي اقتصادي واجتماعي واحد لأول مرة منذ احتلال الإنكليز لعدن والمحميات الجنوبية في عام 1839م وما بعده.
- بناء دولة قوية مهيبة في الجنوب بعد الاستقلال، تمسك بيدها كل الخيوط السياسية، السلطة فيها للدولة، والسيادة فيها للقانون، ومؤسسات الدولة تخلو من الفساد، وحدودها مصونة ومحترمة لم تتعرض حينها لانتهاك قبل ما كان يعرف بسياسة "البراميل المتحركة" في

الجزء الآخر من اليمن. وهذه الدولة شكلت حكومات قادرة على تنفيذ برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، برغم تواضعها، لكن كان اقتسام المعاناة من قبل النظام مع الشعب عامل رضىً لدى العامة.

- استطاعت الدولة أن تحقق لنفسها مكانةً مرموقةً في الأسرة العربية والمحيط الدولي، وحظيت بهيبة أعدائها قبل أصدقائها. لكن هذا لا ينفي وجود أعداء حقيقيين يتمنون، تمنوا بل عملوا على زوالها، وأصدقاء حقيقيين دعموها وحاولوا تثبيت أقدامها. ولا ينفي أيضاً أن بعض هؤلاء الأصدقاء قد تآمروا عليها عندما وجدوا أن مصالحهم بدأت تختلف معها في لحظة ما!
- استطاعت اليمن الديمقراطية رغم الإمكانات الاقتصادية المحدودة، والصعوبات والتحديات التي واجهتها التجربة، أن تحقق مستوىً من التطور الاقتصادي والاجتماعي قد لا يكون كبيراً، ولكن قياساً بإمكاناتها وظروفها، استطاعت أن تحقق مستوىً معيشياً مقبولاً لمواطنيها، فلم يكن هناك بطالة، أو متسول واحد في أية مدينة أو قرية، أو عند أي إشارة مرور في اليمن الديمقراطية الشعبية.
- خلقت استقراراً تموينياً، بفضل سياسة دعم الأسعار التي كانت تتبعها الدولة، حيث خصصت صندوقاً لدعم أسعار السلع الرئيسية، ولهذا لم تنشأ أزمات تموين للسلع الأساسية في اليمن الديمقراطية، وضمن ذلك للبلد الاستقرار الاجتماعي، وحماه من خطر القلاقل والاضطرابات الاجتماعية.
- عالجت أزمة المساكن نسبياً، عبر سيطرة الدولة على المساكن وتحديد سقف للإيجارات، فكان المواطن يدفع مبالغ رمزية إيجاراً للسكن. وبنت الدولة آلاف الوحدات السكنية، لكن هذا لا يعني أنه لم تكن هناك أزمة سكن، أو تطبيقات خاطئة وتعسفية لقانون تأميم الإسكان. كذلك ارتُكب بعض الأخطاء التي فاقمت من هذه المشكلة في بعض الأعوام، مع حدوث انفراج خلال السنوات الأخيرة **1980– 1985**م، حيث بنيت آلاف المساكن الخاصة.
- تحققت نهضة تعليمية وتربوية غير مسبوقة في تاريخ اليمن الجنوبي، حيث نشرت الدولة التعليم بمختلف مراحله في كل المدن والقرى، واستطاعت أن تحقق إلزامية التعليم العام ومجانيته. وأنشأت جامعة عدن بكامل كلياتها العلمية والأدبية مع فروع لها في المحافظات

الأخرى، كما أنشئت جامعة حضرموت في المكلا وكلية النفط والمعادن بشبوة، بالإضافة إلى المعاهد الفنية والمهنية المتخصصة، والتأهيل في الداخل والخارج لآلاف المتخرجين في شتى التخصصات، وبذلك وفرت الدولة حاجاتها من الأطر الوطنية المؤهلة لتلبية متطلبات التنمية في شتى فروع الاقتصاد الوطني، وقامت بأول تجربة في الوطن العربي مشهود لها من منظمات إقليمية ودولية في محو الأمية وإعادة تعليم الكبار.

- وفي مجال الصحة، فإن الدولة برغم إمكاناتها المحدودة، وفّرت التطبيب والعلاج المجانيَّين، ودعمت أسعار الدواء، وبنت المستشفيات والوحدات الصحية في كل المحافظات التي كانت محرومةً هذه الخدمات، وأنشأت كلية الطب، ومعاهد التمريض التي خرّجت مئات الأطباء والممرضين اليمنيين، بالإضافة إلى التأهيل في الخارج وعلاج الحالات المستعصية والضرورية خارج البلاد على حساب الدولة.
- وفي مجال المياه والكهرباء والطرقات، تم تنفيذ مشروعي مياه عدن الكبرى في مرحلتيه الأولى والثانية ومشروعات مياه المكلا وسيئون ومشاريع المياه الريفية وكذلك تنفيذ مشروعات محطات كهرباء المنصورة (المحطتين الأولى والثانية) ومحطة خورمكسر وتوسيع محطة حجيف والمحطة الكهروحرارية في الحسوة وتنفيذ مشروع مجاري عدن الكبرى ومشروع مجاري المكلا. مدت الدولة طرقاً حديثة من عدن إلى المهرة شرقاً، ومن الجنوب إلى الشمال (حتى تعز) بالإضافة إلى شبكة الطرق الداخلية، في الوقت الذي كانت الطرق المرصوفة مقتصرة قبل الاستقلال على مدينة عدن وبعض المناطق القريبة جداً مثل حوطة لحج وامعين في أبين. وبذلك استطاعت إنجاز عنصر من أهم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، لما تحققه من ترابط اجتماعي وسرعة في نقل الأشخاص والبضائع والمنتجات بين مختلف مناطق الدولة.
- وفي مجال الموانئ والمطارات فقد تم إقامة مطار عدن الدولي على أحدث طراز وكُلِّف بتنفيذه شركة فرنسية متخصصة وإنشاء برج المطار الحديث وتجديد ممرات الطيران في المطار، بالضافة لإقامة مطار الريان الدولي ومطارات سيئون والغيظة وعتق وإنشاء ميناء الاصطياد في حجيف وميناء نشطون في المهرة وميناء خلف في المكلا وتطوير ميناء عدن وميناء الزيت في البريقة.

- ويمكن اعتبار نزاهة القضاء، واحترام القوانين وتطبيقها على الجميع بلا استثناء، من مفاخر التجربة في اليمن الديمقراطية، وأنا هنا أتحدث عن القضاء المدني، وليس عن "محاكم الشعب" أو المحاكم التي شكلت لأغراض مؤقتة، والتي ارتدت أحكامها طابعاً سياسياً وشاب أحكامها الكثير من علامات الاستفهام.
- من مفاخر التجربة والدولة أيضاً في اليمن الديمقراطية، وجود جهاز مالي وإداري كفوء ورثته عن الإدارة البريطانية وطورته لاحقاً، من مميزاته عدم وجود ظواهر الفساد المعروفة في مجتمعات أخرى مثل الرشوة والاختلاس، إلّا ما كان استثناءً نادراً. لهذا كانت القرارات والقوانين تجد طريقها إلى التنفيذ. كذلك كانت المساعدات الخارجية تستخدم في الأغراض التي خصصت لها بشهادة المنظمات الدولية. كما أنني لم أر منذ قيام الدولة في الجنوب وحتى عام 1990م قياديين في الحزب والدولة يمتلكون أراضي أو أرصدة خارجية ولا قصور ولا فلل فارهة، أو تسير خلفهم عشرات السيارات والمرافقين المدججين بالسلاح.
- قُضي على ظاهرة الثأر القبلي التي كانت سائدة قبل الاستقلال، ومنذ عام 1967م وحتى عام 1990م لم تقع حادثة ثأر واحدة، بعد أن أصدرت حكومة الاستقلال قانون الصلح ومنع الثأر، ما يدل على احترام المواطنين للقانون وتفضيلهم الحياة السلمية. وللأسف، إن هذه العادة القبيحة أطلت برأسها من جديد بعد الوحدة في الوقت الذي كان ينبغي فيه تثبيت القيم الإيجابية والتجارب الأصيلة، بدلاً من إحياء الظواهر السلبية التي لا يقرها الدين، ولا تقبلها الحياة العصرية، وهذا ليس مسؤولية الوحدة، بل مسؤولية حكامها.
- ترسيخ مفاهيم المجتمع المدني، ورعاية مؤسسات المجتمع المدني من نقابات واتحادات عمالية، وفلاحية، وشبابية، ونسوية، وطلابية، وجمعيات مهنية من أطباء، ومهندسين، وأدباء وكتّاب، وصحافيين، ومعلمين... إلخ، حيث كانت هذه المؤسسات المدنية تشكل جزءاً من قوة النظام والمجتمع المدني.
- إن جزءاً كبيراً من قوة النظام والدولة في اليمن الديمقراطية كان يعود إلى بناء جيش وطني قوي حديث، ومؤسسات أمنية قوية. واستطاعت المؤسسات العسكرية والأمنية أن توفر الحماية الكافية للنظام، وتحمي وتصون السيادة الوطنية من كل المخاطر الداخلية والخارجية، لكن هذا لا ينفي أن هذه المؤسسات شكلت في بعض مراحل الصراع تهديداً

للاستقرار السياسي، عندما صرفها البعض عن دورها الوطني في الدفاع عن الثورة والنظام، ووجهها باتجاه حسم الصراعات السياسية الداخلية بين اطراف السلطة.

- إن جزءاً من قوة التجربة والنظام والدولة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كان يكمن في التفاف أكثرية الشعب حول التجربة وفي علاقاتها الدولية. فقد استطاعت أن تبني مستوى من العلاقات السياسية مع البلدان الاشتراكية، وخاصة مع الاتحاد السوفييتي قبل انتصارها، بعد أن ناصبتنا الدول الغربية العداء منذ أول يوم، كما ناصب الغرب العداء للثورة اليمنية في الشمال منذ اليوم الأول. وإن كان التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري لم يرقَ إلى المستوى ذاته، ولكن هذه العلاقات استطاعت أن تؤمن لليمن الديمقراطية غطاءً من الدعم السياسي والعسكري الذي حمى النظام من التهديدات الخارجية، وأفادته المساعدات الاقتصادية والعسكرية في مواجهة التحديات.
- وكانت العلاقات مع حركات التحرر العربية والعالمية عنصراً مساعداً من عناصر السياسة الخارجية لليمن الديمقراطية، بصرف النظر عن أنها كانت مكلفة، ومخاطرها كثيرة جداً على النحو الذي تحدثت عنه في هذه المذكرات.
- في المقابل، كانت للدولة علاقاتها الخارجية مع كل الدول العربية تقريباً بلا استثناء، وإن كانت العلاقة مع بعضها قد نُسجَت في وقت متأخر، وشاب بعضها الخلاف والصعوبات، وكانت مجالاً للمزايدة السياسية، وجزءاً من لعبة الصراع على السلطة. لكن الأطراف الأخرى أيضاً كانت تتحمل بعض المسؤولية.
- كذلك كانت للدولة علاقات مع العديد من الدول الغربية، وفقاً لما تمليه عليها مصالحها ومصالح الأطراف الأخرى، غير أنه كان هناك اختلاف في وجهات القيادة حول العلاقة مع الدول الرأسمالية. لكن هذا المفهوم كان يتطور نحو الأفضل على الدوام. وكانت لدى الدولة الرغبة في تطوير علاقاتها مع الغير.
- وفي كثير من الأحوال، استطاعت اليمن الديمقراطية أن تتخذ مواقف متوازنة من العديد من الأحداث والتطورات في العالم، مثل حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، حيث دعت دائماً إلى الحوار وحلّ المشاكل بين البلدين المسلمين الجارين بالطرق الودية والسلمية.
- ومارست اليمن الديمقراطية دوراً حسب وزنها وموقعها الاستراتيجي في إطلاق الدعوات

والعمل من أجل تحقيق أمن البحر الأحمر والقرن الأفريقي والمحيط الهندي، وتحقيق الأمن والاستقرار لشعوب هذه المنطقة، وحلّ أزمة الشرق الأوسط سلمياً.

إن الدولة التي أقامت هذه التجربة لم تعد قائمة اليوم، والجبهة القومية وامتدادها الحزب الاشتراكي اليمني، التي تبنت وبنت هذه التجربة، لم تعد اليوم في السلطة. وبحكم أنني أنتمي إلى هذه التجربة، وكنت يوماً جزءاً من نسيجها السياسي والاجتماعي، بل كنت في موقع صنع القرار، أجد من واجبي الذي يمليه عليّ ضميري أن أنصف التجربة، ليس من باب الحنين إلى الماضي، والتحسر على زواله، والبكاء على أطلاله، بل لأنني لا أجد في نفسي عقداً نفسية أو رواسب من الماضي تمنعني من أن أقول في التجربة ما تستحق، سلباً وإيجاباً.

وختاماً

إن إقامة الدولة في الجنوب لم تكن كرَماً من أحد، بل انتزعها شعبنا بتضحياته وكفاحه، بدمه، وعرقه، ودموعه وشهدائه، وهي ملك له وللتجربة الإنسانية، وقد تنازل عنها، على ما اعتقده أنه هدف أنبل وأسمى، وهو الوحدة التي أساء إليها وشوهها البعض ممن ليست لهم علاقة بالتاريخ ولا بالثورة ولا بالوحدة.

أقول إن وضع تقييم حاسم في ما يتعلق بتجربة الثورة والدولة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أمر صعب، بعد أن أصبحت بذمة التاريخ، إذ ستظل محل خلاف كما هو الحال بالنسبة إلى التجارب الإنسانية كافة، وقد كتب الدكتور علي الدين هلال، أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة مقالاً، أقتبس منه:

"كتب هنري كيسنجر وزيرُ الخارجية الأميركي أنه في حديث له مع شو إن لاي، رئيس الوزراء الصيني، سأله عن تقديره لتأثير الثورة الفرنسية في التاريخ الحديث. وبعد برهة من التأمل، أجابه بأنَّ الوقت ما زال مبكراً للتقييم، لأن أفكار الثورة الفرنسية ما زالت تتفاعل مع مجريات الأحداث. وعلَّق كيسنجر بأنَّ هذه الإجابة تعبير عن الحذر والحكمة الصينية وعدم التسرع في إبداء الرأي.

الكتاب الثالث

عدن والعالم

مقدمة

من المسلَّم به أنه لا يمكن فصل السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية بصورة عامة، فالأولى تنعكس على الأخيرة بالضرورة، حتى وإن بدت على غير ذلك في بعض تجلياتها بحكم ما تتطلبه الدبلوماسية على الصعيد الدولي. ولا بد لنا بداية من الإشارة ونحن نتعرض السياسة الخارجية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، إلى بعض العوامل المؤثرة في هذه السياسة في السنوات الأولى من عمر الدولة المستقلة التي أُعلن قيامها في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1967م، أي بعد خمسة أشهر على نكسة حزيران/يونيو 1967م، فقد كانت لها انعكاساتها وتأثيراتها المختلفة على صعيد المنطقة العربية بكاملها.

فبعد هذه النكسة أخذت بعض منظمات حركة التحرر الوطني تصنِّف القيادات العربية الحاكمة أنها قيادات برجوازية، وتحمِّلها مسؤولية الانتكاسة التي تعرضت لها مصر وسورية والأردن وتدعو إلى «تثوير» المنطقة كلها، وإلى تعزيز التعاون والتضامن مع الحركة الثورية العالمية وفي المقدمة الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية.

لقد ترتب عن هذه النكسة شيوع واسع للأفكار اليسارية الراديكالية في كل الأحزاب القومية تقريباً، وكان لها أثر بدرجة أكبر في حركة القوميين العرب، الأمر الذي أدى إلى تفككها، وتفشي الخلافات والمزايدات الفكرية بين عناصرها. ولأن الاستقلال في اليمن الجنوبي تحقق عبر ثورة اكتسبت في مراحلها الأخيرة طابعاً شعبياً عميقاً، كان من الطبيعي أن ينهج الحاكم الذي تولى السلطة في أعقاب الثورة خطاً جذرياً على صعيد السياسة الخارجية، ليكون منسجماً مع نهج الثورة داخلياً ومترجماً لأهدافها خارجياً.

لم تنجُ «الجبهة القومية» التي تسلمت السلطة في عدن بعد كفاح سياسي وعسكري مسلح ضد الوجود البريطاني في عدن والجنوب من هذا التنظير، بل ربما كانت «اليمن الجنوبية» الساحة أو «المختبر» الكفاحي الذي وقع عليه الاختيار، لاختبار هذه السياسة أو تنفيذها! بينما أخفق «المركز» وبقية الفروع في إنجاز هذه المهمة على الرغم من إعلان فرع الحركة في اليمن انفصاله عن مركزها الرئيس في بيروت. كانت الجبهة القومية تضمّ عدداً من الشخصيات السياسية والقوى التي كان لحركة القوميين العرب التأثير الأكبر في انتماءاتهم الفكرية والإيديولوجية، وقد شكلوا بانخراطهم فيها عمودها الفقري، حتى إن الجبهة القومية هي الفرع الوحيد لحركة القوميين العرب الذي تمكن من الوصول إلى السلطة في الوطن العربي. كانت الجبهة القومية تنظيماً مستقلاً بقراراته الصادرة عن هيئاته التنظيمية القيادية، إلا أنه لم يستطع قطّ الفكاك من تأثيرات الحركة فيه، حتى بعد أن وصل إلى السلطة، بل تماهى معها، ومع خطاباتها السياسية التي اتجهت «يساراً» بعدما نقلت الحركة صراعاتها، وأمراضها، إلى ساحة اليمن الديمقراطية التي اتخذت منها معقلاً للتنظير، وللتثوير والعنف «والصراع الطبقي» الداخلي الخارجي، باحثة عن «شرعية» هذا التنظير في ضرورة تحقيق الانتصار على «أعداء» الداخل وأعداء «الخارج» دفعة واحدة، مبتدئة بخلق التوتر في ساحة اليمن الجنوبية نفسها في مستهل الاستقلال، وهو ما مهَّد التربة الخصبة للارباك والصراعات معاً.

شهد الخطاب السياسي الذي كان ينبغي أن يوجَّه لبناء الدولة والتنمية للخروج من نفق التخلف المظلم الذي رسخه الاستعمار البريطاني طوال أكثر من قرن وربع قرن من احتلاله عدن والجنوب، تصعيداً غير مألوف في بذر بذور الخلاف داخل القيادة الجنوبية التي صنعت النصر والاستقلال مع القوى الأخرى، والتشكيك في توجهاتها السياسية الوطنية، وتقسيم التنظيم

والمجتمع إلى (يمين) و(يسار)، الأمر الذي أدخل الثورة في متاهة، وأدى إلى صراعات مبكرة صرفتها عن الاهتمام بالحاجات الأساسية لبناء الدولة وتطوير المجتمع. ولم يكن هذا الجدل نظرياً فقط، وفي الأطر الحزبية والرسمية فحسب، بل أخذ منحًى عنيفاً بين أنصار الدولة الوطنية الديمقراطية، وأنصار بناء دولة العمال والفلاحين على أنقاض جهاز الدولة القديم في عدن، لـ«بناء الاشتراكية» و«تدمير الإمبريالية!». وهما الشعاران اللذان كانت ترفعهما الجماهير بعفوية في مهرجانات التأييد للثورة، وتحولا إلى سياسة وموقف سياسي عند جزء من القيادة التي لم تكن قد استوعبت هي نفسها مضمون ذلك وتبعاته عملياً.

هكذا قيل، وهكذا جاء منظرو المرحلة، بوثائقهم الجاهزة من بيروت، لتطبيقها وتفصيلها على الدولة الوليدة قبل أن تلتقط أنفاسها، أو تتبصّر المهمات التي عليها التصدي لها بروح من الواقعية والقراءة الصحيحة للواقع المتخلف، في منطقة من أكثر المناطق حساسية في شبه الجزيرة العربية، حيث المقدسات الإسلامية ومصالح الدول الرأسمالية الكبرى، وفي مقدمتها النفط، إضافة إلى الموقع الاستراتيجي الذي تتمتّع به هذه الجمهورية الفتية على باب المندب والبحر الأحمر والمحيط الهندي والقرن الإفريقي.

لم يفطن أحد من القيادات إلى خطر ما تنطوي عليه هذه الأطروحات التي يجري التنظير لها، وللأسف فإن بعض القيادات لم تكن على مستوى المسؤولية التاريخية تجاه هذا الشعب الذي عانى ويلات الاحتلال طوال 129 عاماً كاملة، بما فيها الفقر، والمرض، والجهل والتخلف. وبدلاً من حلّ مشاكله، والبحث عن حلول لقضاياه، أخذت وسائل الإعلام، من إذاعة وتلفزيون وصحافة، تمطره صباح مساء بوابل من الأفكار والمصطلحات، التي لم يتمكن من تقبلها لأنه لم يكن قد سمعها من قبل، وبالتالي لم يكن ليفهمها أو يهضمها، حتى أن البعض ممن كانوا يرددونها أو من الذين «جلبوها» لم يكونوا يفهمونها. المهم أن هذه الشعارات خلقت احتقاناً، ليس مع أعداء الثورة والنظام فحسب، بل داخل معسكر الثورة نفسها، وزرعت الخلافات، وبذرت الفتن التي انعكست على شكل معارك سياسية وإعلامية، واتهامات متبادلة، وصولاً إلى التصفيات الجسدية.

هكذا تحولت الدولة الفتية، إلى حقل تجارب لبعض القيادات الخارجية التي ليس لها علاقة باليمن الجنوبي، ولا بثورته، ولكنها كانت تملك التأثير الكافي في بعض القيادات ذات

النزوع الدائم إلى التطرف «الثوري»، وتمكنت من استمالتها وإقناعها بصحة مقولاتها «اليسارية» التي دعت إلى تطبيقها، تارة في عدن، وتارة في حضرموت، دون مراعاة خصائص الواقع، وتاريخ الشعب اليمني وتطلعاته. عدّ هؤلاء المنظرون القيادة الجديدة الممسكة بالسلطة خطراً حقيقياً على الثورة وقيمها، وعلى مستقبل النظام، حتى دون أن يبدر منها ما يشير إلى ذلك. وبلغ التنظير ذروته في أوساط القيادة، والتنظيم، والمؤسسات، وعموم الشعب، ومن ثم انتقل تأثيره إلى المنطقة كلها. وكانت هذه التنظيرات قد بدأت أولاً داخل حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كجزء من الصراع الدائر بين القيادات، ونُقلَت إلى اليمن الديمقراطية فوراً، حيث سمح بذلك قلة خبرة القيادات الشابة التي تَسَلَّمَت فيها السلطة التي لم تدرك أهميتها وأهمية الوصول إليها وأهمية الحفاظ عليها وعلى قادتها وانبهرت بتلك الشعارات.

لم يكن ذلك المشهد لينضج ويسيطر دون إحداث توترات متلاحقة، وخلق أجواء من عدم الثقة بين القيادات، وزعزعة الوحدة التي كانت تجمع المناضلين، وذلك برفع شعارات ضخمة لا يتحملها واقع الدولة الفتية، واستثارة أحلام بعيدة عن الواقع وأكبر من الإمكانات. وهكذا، ارتفعت أصوات تطالب بإسقاط القيادة في عدن، وصنعاء، بل إسقاط الأنظمة في الخليج، والتصدي لمحاربة القواعد الفرنسية والأميركية في جيبوتي وديجوجارسيا، وإسقاط نظام الشاه في إيران، ونظام هيلاسلاسي في إثيوبيا، والأنظمة الرجعية في المنطقة العربية، حسب مقولات ذلك الزمن، والشروع في تحويل عدن إلى المقرّ الرئيس لتصدير الثورة، والملهم الرئيس للحركات والمجموعات الثورية على امتداد العالم!! وتحول النظام في اليمن الديمقراطية في غضون سنوات إلى «بُعبع» يخيف الآخرين، بل يهدد مصالحهم، ومصالح الأميركيين والغرب وأصدقائهم في المنطقة.

نتيجة لهذه السياسات شبَّه البعض القيادة في عدن بالمجنون الذي يمسك بقنبلة ليس لها صمام أمان، ويمكن أن يفجر بها نفسه والآخرين!! لذلك، كان الكل في حال خوف وذعر، داخل النظام وخارجه، داخل المنطقة وخارجها! ويذكرني هذا التشبيه بتشبيه آخر لموفد أميركي شبّه نظام الإمام أحمد حميد الدين بعد الزيارة التي قام بها إلى مملكة الإمام، أو «اليمن السعيد» في الخمسينيات من القرن العشرين، في تقريره للرئيس الأميركي «أيزنهاور» بقوله: «إن اليمن كالجوهرة، في يد قرد لا يعرف قيمتها أو أهميتها!» وما أورده أمين الريحاني في وصف اليمن

السعيد في كتابه الشهير ملوك العرب–رحلة في البلاد العربية جوهرة في يد فحّام! ونحن بالمثل لم نكن نعرف أن أهمية السلطة تكمن في خدمة الوطن والمواطن، وليس في التنظير أو تحويل البلد إلى بعبع يخيف الآخرين.

لقد خلق هذا «التنظير» الذي تحول إلى سياسة، ومن ثم إلى برنامج سياسي، تحدياً أمام السياسة الخارجية لليمن الديمقراطية. لسنوات طويلة، لم يستطع البلد أن يتخلص من هذه النزعة «الثورية» في سياسته الخارجية وعلاقاته بالعالم، وعدَّه الجميع معقلاً لتصدير الثورة، ومستودعاً لتقديم الدعم المادي والمعنوي إلى حركات التحرر والمتمردين والناقمين في الوطن العربي، وفي مختلف القارات على حساب مصالح الدولة والمجتمع. كانت هذه العقيدة الثورية تطغى على الحقائق السياسية التي تتطلبها الدولة، وعلاقاتها، ومصالحها، والتزاماتها القانونية تجاه مختلف الدول والشعوب. وكان هذا الفهم متجسداً في جزءٍ مؤثر من القيادة كان يتبنى خيار «الشرعية الثورية» بدلاً من «شرعية الدولة»، ليس في السياسة الداخلية وحدها، بل أيضاً في السياسة الخارجية، ويرى أن المرحلة السياسية والاقتصادية – الاجتماعية التي تمرّ بها اليمن الديمقراطية تتطلبها لضمان استمرار الثورة وحماية النظام. وكان كل من يخرج عن هذا النهج، أو حتى يحاول مناقشته ومراجعته من منطلق مراعاة مصالح البلد مع محيطها العربي وعلاقاتها الدولية، يصنف فوراً في مربع (خيانة) الثورة ونهجها لترتفع الهتافات بين حين وآخر «ثورة ثورة لا إصلاح» عندما بدأنا ببعض الإصلاحات في الثمانينيات.

علينا أن نعترف، بأنّ كثيرين منا في القيادة كانوا ضحية هذا «التنظير والفهم» اللّذَيْن زرعتهما بعض قيادات حركة القوميين العرب، حتى بعد أن تفرقت الحركة أيادي سبأ، لكن روحها حلّت في جزء من أرض سبأ تنخر مثلما نخر الفأر والإهمال سدّ مأرب، فعاثا فيه فساداً وخراباً! كذلك كانت التجربة في اليمن الجنوبي متأثرة أيضاً بالصراع السوفياتي – الصيني على موقع اليمن الاستراتيجي الذي كانت تتصارع عليه كل القوى الإقليمية والدولية، وكانت أيضاً ضحية لأفكار بعض التروتسكيين وطروحاتهم من أمثال العفيف الأخضر، ومظفر النواب، وأحمد بابا مسكه (الموريتاني)، وفواز طرابلسي، وألفريد هوليداي وغيرهم من اليساريين العرب والأوربيين الذين كانوا يتحركون بين باريس والبلاد العربية، مبشِّرين بالثورة الدائمة، وبعصر «الكادحين» الذين سيرثون الثروة النفطية من أغنياء الخليج!!

ولكن هل نعفي أنفسنا مما جرى؟ وهل يعفينا كل ذلك من المسؤولية؟! كلا.

ما تأثير ذلك في مستقبل اليمن الديمقراطية وعلاقاتها الخارجية؟!

ما موقف بعض الأنظمة العربية والقوى الدولية من نظامنا الوليد الجديد؟! وما تأثيرها أيضاً ودورها في فرض العزلة على النظام بهدف إسقاطه والإجهاز عليه، تمهيداً لفرض البديل الذي كان يُعَدُّ لتسلُّم السلطة؟

الفصل الأول

السياسة الخارجية... بين ثورية القرار ودبلوماسية الدولة

البدايات الصعبة

مرت السياسة الخارجية لليمن الديمقراطية بمراحل متعددة تفاوتت ما بين القوة والضعف، الواقعية والتطرف، تغليب الأيديولوجيا على حساب المصالح... منطق الثورة على منطق الدولة، والعكس. وكان لكل مرحلة من هذه المراحل أو الفترات سماتها منذ الاستقلال (في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1967م) وحتى أحداث كانون الثاني/يناير (1986م) وانتهاءً بالثاني والعشرين من أيار/مايو (1990م)، وهو تاريخ الوحدة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وآخر يوم في تاريخ الوجود السياسي للدولة في الجنوب.

تميزت المرحلة الأولى التي أعقبت الاستقلال بصعوبات تعود إلى عدم وجود إطار سياسي ودبلوماسي مؤهل يقوم بأعباء العمل الدبلوماسي ومسؤولياته. فبريطانيا التي استعمرت الجنوب منذ عام (1839م)، أي مدة تزيد على قرن وربع قرن لم تهتم كثيراً بتأهيل مثل هذا الجهاز الذي يفترض أن يتحمّل المسؤوليات في المستقبل عندما يحين موعد رحيلها الحتمي. وعلى نقيض كثير من البلدان التي نالت استقلالها، كالهند وبعض المستعمرات البريطانية الأخرى، كان الوضع في الجنوب يختلف عنه في كثير من البلدان التي استعمرتها بريطانيا، فلم يكن هناك وحدة سياسية

كاملة للمنطقة، بل كان ثمة سلطنات ومشيخات ووحدات إدارية مجزأة، لم تستكمل مقومات اندماجها في دولة واحدة بالرغم من وجود نواة لذلك متمثلة في اتحاد الجنوب العربي والحكومة الاتحادية، أو في الوضع الإداري المتميز لمدينة عدن وحكومتها. ولكن حتى وجود هاتين الحكومتين لم يكن يسمح بتهيئة جهاز لإدارة السياسة الخارجية، لأن ذلك كان من شأن الحكومة البريطانية التي كانت تحتكر لنفسها العلاقات والاتصالات الدولية، وكان محظوراً على السلاطين وحكام الإمارات أي اتصال بالقوى الخارجية أو الدول الأجنبية. فكانت بريطانيا الدولة المستَعْمِرَة، تحكم قبضتها على السلطنات والمشيخات بما مكّنها من توجيه السياسة الخارجية وإداراتها كاملة. كذلك إن حدود التعليم الذي سمح به الإنكليز في مستعمرة عدن وبعض المحمّيات كان يلبي فقط الحاجات الإدارية لعدن ولتلك المحميات، ولم يكن موجهاً لإعداد أطر بشرية تخدم حاجات الاستقلال الوطني، بما في ذلك إدارة السياسة الخارجية.

في المقابل، فإن الجبهة القومية التي كانت تقود الكفاح المسلح ضد الوجود البريطاني للحصول على الاستقلال لم تُولِ هذه المسألة الاهتمام الذي تستحقه، حيث لم تعد مسبقاً الجهاز السياسي والدبلوماسي الذي يُدير السياسة الخارجية عند تسلم السلطة.

«وزارة الخارجية» قبل الاستقلال

كانت الوزارة تقوم على وزير وهو الشيخ محمد فريد العولقي.، ووكيل للوزارة، وعدد من الموظفين لا يتجاوزون أصابع اليدين بقليل. لم يكن لحكومة الاتحاد أو حكومة عدن تمثيل في الخارج سوى مكتب في لندن كان يسمى «مكتب الجنوب العربي»، وكانت مهمته رعاية مصالح الطلبة اليمنيين الذين يتلقون العلم في بريطانيا، وتسهيل بعض الأمور للسلاطين والوزراء المتنقلين بين عدن ولندن في مهمات رسمية أو في زيارات خاصة. أما التمثيل القائم في عدن للدول الأجنبية، فقد كان في المستوى القنصلي فقط، وخصوصاً للبلدان التي توجد لها جاليات كبيرة في عدن مثل الهند، أو تلك التي لها مصالح إما اقتصادية وإما تجارية وإما سفن تحمل علمها أو تابعة لها ترسو في ميناء عدن. فكانت توجد قنصليات لكل من الولايات المتحدة الأميركية، وإيطاليا، وفرنسا. كذلك كانت هناك قنصليات فخرية لعدد من البلدان الأخرى، وتحديداً البلدان الإسكندنافية التي كان لها أساطيل بحرية تجارية. وكان لبعض البلدان الآسيوية وجود فخري بسبب محدودية عملها، إذ كانت تتعامل فقط في تسهيل أمور السفن والبحّارة المارين بميناء عدن. وفيما

عدا القنصلية الأميركية العامة التي فتحت في نهاية القرن التاسع عشر في عدن والتي كانت تتعاطى العمل السياسي بالتنسيق مع البريطانيين، ومن خلال الاتصالات التي كانت تجريها مع مختلف الفئات التي كانت تتنازع سلطة حكومة الاتحاد وحكومة عدن، لم يكن هناك تمثيل دبلوماسي بالمعنى الصحيح للدول الأجنبية في عدن، وهو أمر ينسجم مع وجود الجنوب تحت الاحتلال المباشر لبريطانيا وتحكمها في شؤونه الخارجية كافة.

تأسيس وزارة خارجية الدولة الوليدة

كان تأسيس وزارة الخارجية يوم الاستقلال من الأمور المهمة التي واجهت الحكومة الجديدة التي تسلمت السلطة. وتمثلت الصعوبات في قلة الجهاز البشري المؤهل لتحمّل مسؤولية كهذه من ناحية، وفي المشاكل التي خلفتها الحرب، سواء ضد الإنكليز أو الحرب الأهلية بين ثوار الجبهة القومية وجبهة التحرير على أعتاب الاستقلال، ما أدى إلى هروب كثير من العاملين المؤهلين إلى الخارج، ولاسيما أصحاب الخبرات الفنية وأصحاب المؤهلات العالية. ومن ناحية أخرى، ساعد الموقف البريطاني المتساهل على نزوح العديد من الفنيين إلى دول الخليج.

لذلك، فإن حاجة الحكومة إلى الأطر الفنية المؤهلة في مختلف المجالات، بما في ذلك السياسة الخارجية/ كانت في ذلك الوقت المبكر من نيل الاستقلال من الأمور التي ألقت عبئاً ثقيلاً على البلد وعلى قيادته السياسية. وبالرغم من العوائق التي كانت تعترض آنذاك طريق تأسيس مختلف الوزارات لنقص الأطر البشرية، وعدم توافر الخبرة، أو فهم ماهية العمل المطلوب، فإن وزارة الخارجية حظيت باهتمام خاص، ووُفِّرَ لها جهاز، كان محدوداً في عدده، ولكنه كان قادراً على تأدية المهمة الموكلة إليه في حدودها الدنيا، وتمثل هذا الجهاز بـ سيف الضالعي وزير الخارجية ومحمد هادي عوض وكيل وزارة الخارجية والذي خلفه عبد القوي محمد رشاد. وأسهمت الجمهورية العربية المتحدة التي كانت من أوائل الدول التي سارعت في الاعتراف بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وإقامة علاقات دبلوماسية معها، في وضع الأسس العامة والقوانين المنظمة لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية ووضعت من خلال فنييها بعض الترتيبات لتدريب الأطر اليمنية في مجال البروتوكول والمراسم والمراسلات الدبلوماسية المختلفة والتوجيه بنوعية الجوازات التي طبعت في بريطانيا فيما بعد.

أولى البعثات الدبلوماسية

بعد الاستقلال، سارعت العديد من الدول التي اعترفت باستقلال الدولة الحديثة إلى فتح بعثات لها في العاصمة عدن. وكانت المملكة المتحدة من أوائل الدول التي افتتحت لها سفارة، ثم تلتها الولايات المتحدة الأميركية، وكان لها مصالحها الخاصة ورؤيتها المستقبلية للمنطقة، فرفعت من مستوى قنصليتها العامة إلى سفارة، كذلك الهند التي كانت لها قنصلية عامة أولت اهتماماً كبيراً بجاليتها الكبيرة وبممتلكاتها وبمصالحها المرتبطة بعدن منذ كانت تدار عبر شركة الهند الشرقية في بومباي، رفعت قنصليتها العامة إلى مستوى السفارة. وقد كان للهند دوافع سياسية، بحكم أنها من الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز، وكان ذلك يدفعها إلى العمل على إنشاء علاقات متطورة مع البلدان المستقلة في العالم الثالث. وكانت إيطاليا من الدول التي رفعت مستوى قنصليتها العامة الموجودة في عدن قبل الاستقلال إلى سفارة، وكذلك فعلت فرنسا. وكان لكلتا الدولتين مصالح اقتصادية وتجارية تهتم بها، بالإضافة إلى اهتمامها بسفنها التي ترسو في عدن، كانت فرنسا بالذات تهتمّ بموقع عدن الاستراتيجي، بحكم وجودها في جيبوتي على الشاطئ المقابل.

الـدول العربيـة

أما عن الدول العربية، فقد كانت مصر من الدول السَّباقة إلى الاعتراف باليمن الجنوبية وإقامة علاقات دبلوماسية معها، ومن الدول التي فتحت سفارة لها جمهورية الصومال بحكم العلاقة التاريخية القديمة بين البلدين والشعبين، وبحكم وجود قنصلية لها في عدن قبل الاستقلال لرعاية مصالح الجالية الصومالية الكبيرة في عدن. لكن في المقابل، كان ثمة دول عربية لم تبادر فوراً إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة أو فتح سفارات لها في عدن بالرغم من اعترافها بالاستقلال. ومن هذه الدول الجمهورية العربية السورية، ولعل ذلك يعود إلى أن سورية نفسها كانت تمرّ بظروف صعبة ناتجة من آثار عدوان الخامس من حزيران/يونيو 1967م وانشغالها بتجاوز تلك الآثار.

كان لبنان من أوائل البلدان العربية التي أوليناها اهتمامنا ليكون لنا فيها تمثيل دبلوماسي. كان الهدف في البداية إعلامياً، وذلك لما تمثله بيروت من مركز وثقل إعلامي مفتوح على كل الفضاءات السياسية العربية والأجنبية. بدأ ذلك عام 1971 بتعيين قائم بالأعمال، وكان اختيارنا

موفقاً، إذ اختير لهذه المهمة واحد من أنجح الإعلاميين، هو محمد ناصر محمد الذي استطاع خلال زمن قصير نقل إعلامنا الخارجي إلى مستوى جديد وأقام علاقات مع الحكومة اللبنانية والأحزاب والصحف وسفارات الدول في بيروت.

أما العراق، فقد كان يعيش ظروفاً سياسية صعبة وخلافات وصراعات على السلطة، حالت دون التفاهم العربي نتيجة أوضاع سياسية معقدة أدت أخيراً في عام 1968م إلى إطاحة حكم عبد الرحمن عارف ومجيء حكم أكثر تفهماً لخلق علاقات عربية متطورة[1]. وحتى عام 1969م لم يكن لدينا بعثات في كل من العراق والجزائر، لكن فيما بعد أصبح لنا عدد من السفارات في بلدان عربية أخرى عقب إنشاء عدد من الدول العربية بعثات دبلوماسية لها في عدن. وبالطبع، كانت هذه المسألة محكومة بمستوى تطور العلاقات السياسية السائدة بين بلادنا وهذه البلدان. وعلى سبيل المثال، فإن العلاقات الدبلوماسية مع بعض دول الخليج تأخرت إلى ما بعد السبعينيات، وبعضها تأخر إلى النصف الأول من الثمانينيات.

وكان لنا قنصلية عامة في الكويت، وسفارة في الصومال، وقنصلية في إثيوبيا، وسفارة في الهند، وسفارة في بريطانيا حيث حُوِّل مكتب الجنوب العربي الموجود منذ ما قبل الاستقلال إلى سفارة، وأنشأنا بعثة دائمة لدى الأمم المتحدة بنيويورك مكونة من شخصين فقط برئاسة السفير إسماعيل نعمان رئيساً للبعثة مندوباً دائماً لدى الأمم المتحدة، ولم يمضِ السفير إسماعيل نعمان وقتاً طويلاً في مهمته في المنظمة الدولية، حيث أخبرني في لقاء معه عام 2016م أنه استدعي الى وزارة الخارجية في عدن وأنهيت مهمته في الأمم المتحدة وذلك بسبب اتهامه بـ"البرجزة" لأن أحد المسؤولين شاهده وهو يقطع الخبز بسكين كهربائي عندما استضافه في منزله في نيويورك أثناء المشاركة في أعمال الجمعية العامة 1969م. وسافر بعد ذلك الى الكويت للعمل.

وكنت قد سمعت مثل هذا الكلام ولم أصدقه إلا بعد أن تحدث معي السفير اسماعيل نعمان بذلك وهو رجل مهذب ومثقف ودبلوماسي.

---

1 - حكم حزب البعث بقيادة أحمد حسن البكر وصدام حسين.





السفير إسماعيل نعمان أول مندوب لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

الانضمام إلى الجامعة العربية

انضمت الجمهورية إلى الجامعة العربية في 12 كانون الأول/ديسمبر 1967م، وكُلف الأخ عبد الملك إسماعيل عضو القيادة العامة للجبهة القومية في ذلك الوقت تمثيل بلادنا وحضور مراسم قبولنا في الجامعة، وعُين أول مندوب دائم لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية لدى الجامعة العربية، وكان أول سفير لليمن الجنوبية لدى الجمهورية العربية المتحدة الأخ محمد هادي عوض، الذي قدم أوراق اعتماده إلى الرئيس جمال عبد الناصر في 16 نيسان/أبريل 1968م، واعتُمد بصفة سفير غير مقيم لدى كل من الجزائر وليبيا والسودان وسورية ولبنان. وفي الوقت نفسه، كُلف مهمات في فترات متتالية بعد الثورة العراقية، وأجرى اتصالات بالمسؤولين العراقيين لمتابعة بعض الاتفاقيات بين البلدين.

لم يكن في وسع اليمن الجنوبية عند بدء استقلالها، ونتيجة الظروف الاقتصادية التي كانت شديدة الوطأة على الدولة حديثة الاستقلال أن تتحمل عبء فتح بعثات دبلوماسية كثيرة وتكاليفها، فضلاً عن توافر الأجهزة المؤهلة لإدارة هذه العملية، لذلك اكتُفي في البداية بإنشاء بعثات محدودة تكلفت بمهمات واسعة في مجالات مختلفة مثلما كانت الحال بالنسبة إلى سفارتنا في القاهرة التي كانت تتابع معظم الأعمال والقضايا مع عدد كبير من الدول العربية وحتى البلدان الاشتراكية ما عدا موسكو وألمانيا الديمقراطية. وكانت الاتصالات بالصين الشعبية تجري عبر سفارتنا في القاهرة، ووقّع سفيرنا الأخ محمد هادي شخصياً اتفاقية التمثيل الدبلوماسي مع الصين، كذلك وقّع مع السفير الصيني في عام 1968م اتفاقية القرض الأول المحدد لبناء طريق امعين – المحفد في المحافظة الثالثة (أبين) في مرحلته الأولى، ورُتّبت زيارات معظم الوفود

الصينية أو وفود البلدان الاشتراكية التي زارت اليمن الجنوبي خلال هذه الفترة عبر السفارة في القاهرة. وكانت زيارات الوفود التي تذهب إلى موسكو وغيرها من البلدان تُرتَّب عبر القاهرة، كزيارة وزير الدفاع حينذاك علي البيض لموسكو. ولم تفتح سفارة لليمن الجنوبية في موسكو إلا بعد الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية قحطان الشعبي عام **1968**، وكانت أول زيارة يقوم بها لخارج المنطقة بعد زيارته الجمهورية العربية المتحدة التي نتج منها الاتفاقية الأولى للتسليح والتعاون الفني.

كانت سفارتنا في لندن ترعى شؤون مغتربينا، وتتعاون مع المؤسسات المختلفة في القضايا الاقتصادية والتجارية والمصرفية، وكانت في الوقت نفسه مسؤولة عن طلبة اليمن الديمقراطية الذين كانوا يدرسون في بريطانيا. وكانت سفارتنا في الهند مسؤولة بدورها عن منطقة واسعة في آسيا ما عدا إندونيسيا التي كان لنا فيها قنصلية عامة، نظراً إلى وجود جالية يمنية كبيرة هناك. كذلك أصبحت لدينا قنصلية في تنزانيا، مسؤولة عن شرق إفريقيا، ورفعت فيما بعد إلى مستوى سفارة. ظل التمثيل الدبلوماسي زمناً محصوراً في هذا العدد البسيط من البعثات لتسهيل أمور الدولة وربط العلاقات الدبلوماسية بالبلدان التي تربطنا بها علاقات اقتصادية وتجارية وسياسية.

أما التمثيل الدبلوماسي مع الجزائر، فقد اقتصر حتى وقت متأخر من أواخر السبعينيات على مستوى قائم بالأعمال إلى حين تعيين سفير لنا في سفارتنا هناك في الوقت الذي كانت الجزائر تدير فيه علاقاتها معنا عبر سفارتها في صنعاء ولم تتخذ قراراً بفتح سفارة لها في عدن إلا بعد بدء العمل في مشاريع اقتصادية في اليمن الجنوبي. وبالنسبة الى ليبيا فقد افتُتحَت سفارة لنا في طرابلس بدأت باعتماد مندوب يتنقل بين القاهرة وطرابلس، وكان طالباً يدرس الهندسة في القاهرة اسمه يوسف علي بن علي الذي أتيت على ذكره في أكثر من موقع من مذكراتي. وفيما بعد عُين الأخ ناصر صدح قائماً بالأعمال في سفارة ليبيا، وبعد تطور العلاقات بين البلدين ارتفع التمثيل إلى مستوى سفير، وافتتحت ليبيا سفارة لها في عدن، غيّر اسمها فيما بعد إلى مكتب الأخوة الليبي.

البلدان الاشتراكية

كان أول وفد يصل إلى عدن من المنظومة الاشتراكية كما كانت تسمى قبل انهيارها، بعد الاستقلال مباشرة هو الوفد السوفياتي، حيث وصل في كانون الأول/ديسمبر (**1967**م)، وكان

مؤلفاً من شخصين: المرشح سفيراً في عدن، وسفير مفوض من السفارة السوفياتية في القاهرة اسمه بنيامين. وقد رافق الوفد وكيل وزارة الخارجية الأخ محمد هادي[1]. وقد قام الوفد بجولة استطلاعية وقابل تقريباً معظم المسؤولين في الحكومة الجديدة، ووقع اتفاقية التمثيل الدبلوماسي بين الاتحاد السوفياتي واليمن الجنوبية، وبحث إمكانية الحصول على المباني الضرورية لفتح سفارتهم في عدن، وأجرى اتصالاته الخاصة للحصول على هذه المباني، التي كانت حتى ذلك الوقت ملكاً للقطاع الخاص. وقد وقع اختيارهم على المباني المملوكة لشركة الطيران البريطانية أو ما كان يسمى Airways Aden، أي خطوط عدن الجوية.

أما بالنسبة لبقية الدول الاشتراكية فلم تنته فترة السبعينيات حتى كان هناك سفارات لمعظم الدول الاشتراكية في اليمن الجنوبية. فقد أُنشئت سفارات لكل من المجر، بلغاريا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، كوبا، وكوريا الديمقراطية، بالإضافة إلى ألمانيا الديمقراطية والاتحاد السوفياتي والصين الشعبية.

وكانت سفارة ألمانيا الديمقراطية واحدة من السفارات النشيطة في مجال العلاقات الثنائية، ولاسيما في مجالات التدريب في الجانب الأمني، وتقديم المنح الدراسية وبعض القروض، ودفع هذا في المقابل إلى افتتاح سفارات لنا في هذه البلدان، حيث عُيِّن الأستاذ علي عبد الرزاق باذيب أول سفير لنا في ألمانيا الديمقراطية.

لقد عرضتُ بإيجاز التطورات التي شهدتها علاقة عدن بالدول الشقيقة والصديقة وحركات التحرر، وسآتي على تناولها بالتفصيل في هذه المذكرات، ولعل أهم محطة في تاريخ علاقاتنا كانت وما زالت مع مصر الشقيقة التي وقفت إلى جانبنا منذ قيام الثورة عام 1963م وحتى انتصارها عام 1967م، ومهما كانت التباينات والخلافات في وجهات النظر أثناء مسيرة الكفاح المسلح، إلا أن دور مصر كان له تأثيره في تحقيق النصر على قوات الاحتلال البريطاني، فعندما نهضت مصر بعد ثورة 1952 نهضت الأمة العربية كلها من المحيط إلى الخليج.

1- عوض الذي يرجع الفضل إليه في إمدادي بقسط من المعلومات الواردة عن السياسة الخارجية لليمن الجنوبية، خصوصاً في مراحلها الأولى، بحكم أنه كان معاصراً لها منذ البداية، حيث شغل عدة مناصب مهمة في الوزارة وفي بعثاتنا في الخارج.

الفصل الثاني

العلاقات بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجمهورية مصر العربية

كلنا شربنا من النبع نفسه

وسام الثورة لجمال عبد الناصر

علاقات عدن بالقاهرة مساحة لا يمكن اختزالها

في عدن أغنية وطنية شهيرة كتب كلماتها الشاعر الكبير الراحل «لطفي جعفر أمان» عنوانها «يا بلادي»، ولحنها ووضع موسيقاها واحدٌ من أشهر فنانينا المعاصرين وأكبرهم هو «محمد مرشد ناجي». وأحد مقاطعها يقول «... يا لنهر النيل يروي كل قلب عربي». ويدور موضوع الأغنية حول الثورة العربية. صرخة مدوية عبر خلالها الشاعر عن نظرته وموقفه من الثورات العربية وانتمائها جميعاً إلى ثورة 23 يوليو 1952م، وكأني به يريد أن يقول إنها جميعاً شربت من نهر ثورة يوليو في مصر.. وإن كل البلدان العربية قبلها كانت صحراء يقتلها العطش تحت نير الاستعمار الأجنبي.

يصح هذا على «الثورة اليمنية» أكثر من سواها. وإذا أضفتم إلى ذلك الدور الذي كان للقائد العربي الراحل جمال عبد الناصر في هذا المضمار، أدركتم مغزى ما سأتحدث عنه في السطور اللاحقة. وهو أول حاكم عربي مصري منذ نهاية حكم الفراعنة.

اللقــاء الأول مع عبد الناصر

في حزيران/يونيو عام 1970م كنت أمثل بلادي بصفتي وزيراً للدفاع في احتفالات الجماهيرية الليبية بذكرى جلاء القوات الأميركية والبريطانية عنها، وكان عبد الناصر حاضراً هناك انطلاقاً من نظرته القومية البعيدة، يرى في ثورة الفاتح عمقاً جديداً لمصر، ويرى في الثوار الليبيين الشبان تلاميذ مدرسته، وإحدى نتائج تأثيرات ثورته، ويرى في طموح قائد هذه الثورة الشاب معمر القذافي وحماسته طموحه وحماسته وهو شاب، وهو الذي حارب الاستعمار والقواعد والأحلاف وأمّم قناة السويس وبنى السد العالي وساند حركات التحرر... وهذه المواقف جعلت منه زعيماً وطنياً وقومياً بلا منازع. شاهدته وصافحته لأول مرة في المهرجان الجماهيري الذي أقيم بهذه المناسبة، وقد سلم على الضيوف الذين يجلسون في الصف الأمامي نور الدين الأتاسي، القاضي عبد الرحمن الإرياني، أحمد حسن البكر، جعفر نميري، هواري بومدين، الباهي الأدغم، الملك حسين، فاروق قدومي، خليفة بن زايد وآخرين. قدمت نفسي إليه وطلبت منه في لحظة سريعة وعابرة أن ألتقيه، من باب المجاملة. لم أتوقع أنه في زحمة الاحتفالات والرؤساء والوفود المشاركة سيتذكر هذا الطلب، وفي مهرجان آخر لوّح لي بيده من بعيد والتفت خلفه وطلب من مرافقيه أن يبلغني بأنه قد تحدد موعد للمقابلة في الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي في مقر إقامته بالقصر الذي كان يملكه ويسكنه ولي عهد المملكة الليبية الأمير الحسن الرضا السنوسي[1].

عند الساعة العاشرة فتح الباب، وشاهدته وجهاً لوجه... لا تزال صورته راسخة في ذهني، ببذلته المقلمة، وقامته العملاقة، كان يسير في جناحه حيث استقبلني بمحبة وسرور وتعانقنا عناقاً حاراً. حضر المقابلة سفيرنا في القاهرة «محمد عبد القادر بافقيه»، والكاتب والصحفي المصري الكبير محمد حسنين هيكل الذي كان يرافق عبد الناصر في معظم زياراته الخارجية.

1- الأمير الحسن الرضا السنوسي ولد في بنغازي في 28 آب / أغسطس 1928م وتوفي في لندن في 28 نيسان/ أبريل 1992م، ودُفن في المدينة المنورة بمقبرة البقيع بالمملكة العربية السعودية.



اللقاء الأول بين رئيس الوزراء علي ناصر محمد والزعيم الخالد جمال عبد الناصر في طرابلس الغرب أثناء الاحتفالات بجلاء القوات البريطانية والأميركية من ليبيا في يونيو 1970م، ويبدو في الصورة السفير محمد القادر باقفيه

بعد كلمات الترحيب والمجاملة شكرته على الاستقبال وعلى مواقفه الوطنية والقومية تجاه القضايا العربية، وفي المقدمة قضية الشعب الفلسطيني، وأشدت بدعمه ومساندته للثورة اليمنية شمالاً وجنوباً، وتحدثت عن المخاطر والمؤامرات التي تتعرض لها اليمن الجنوبية، وطالبناه بالدعم السياسي لأننا ندرك أن مصر بعد نكسة حزيران تواجه كثيراً من الصعوبات على الصعيد العسكري والاقتصادي.

أثناء الحديث، ودون شعور مني، وضعتُ على الطاولة الصغيرة التي أمامي علبة سجائر أميركية (Kent) وولاعة رونسون.

قاطعني وسألني: هل تدخن هذا النوع من السجائر؟

فأجبت: نعم.

فقال: لقد حرمني الأطباء إياها، وهي متعتي المفضلة.

كان يدخن قبلها كرافن أ A CRAVEN وL M خلال الخمسينيات وقد طلب إليه الأطباء المعالجون، ومنهم الطبيب الروسي المشهور «يفغيني تشازوف»[1] أن يمتنع عن التدخين، وهذه هي المتعة الوحيدة التي بقيت له. أطفأ آخر سيجارة مشتعلة في يده بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر 1969م بعد أن أصيب بجلطة قلبية، ولم يعد إلى التدخين حتى وفاته كما علمت فيما بعد، والدكتور «تشازوف» هو من عالج الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين وعدداً من قادة العالم بالإضافة إلى القادة السوفيات.

قال: تفضل دخّن.

احتراماً له لم أدخن، لكنه ألحّ عليَّ في التدخين، لأن هذا لا يضايقه. شعرت بأنه كان يريد أن يشتمّ رائحة الدخان، لأن الأطباء كانوا يمنعونه، بل يحرمونه متعته الباقية له، كما أشار إلى ذلك. حدث مثل هذا الموقف بعد ذلك مع الرئيس بريجنيف عندما طلب مني أن أدخن ونحن في السيارة بين المطار والكرملين، وسأتحدث عن ذلك في مكان آخر من هذه المذكرات.

في الحديث الذي جرى بيننا نصحنا الرئيس ناصر بأن نتجنب الصدام مع السعودية[2]، وحذرنا من الوقوع في الفخ المنصوب لنا، وقد شبّهه بالفخ الذي نصب للجمهورية العربية المتحدة في حزيران 1967م.

انتقل إلى الشق الثاني للموضوع، فأخبرني بأن مصر لن تستطيع أن تقدم مساعدة إلى اليمن الجنوبية نظراً إلى الخسائر التي منيت بها في الحرب، ومن جراء إغلاق قناة السويس، وتهجير مواطني منطقة القناة، وإغلاق المصانع فيها وخسارة مناجم سيناء، وبترول أبو رديس، وما ترتب عن ذلك من مضاعفة ميزانية الجيش وازدياد أعباء الحرب وكلفتها.

1- قال الدكتور يفغيني تشازوف في برنامج «رحلة في الذاكرة» على قناة روسيا اليوم إن القيادة السوفياتية كلفته علاج عبد الناصر، وقالت له الإدارة السوفياتية إن علاجه الناجح أهم من إرسال فرق عسكرية إلى الشرق الأوسط.

2 - استولت السعودية على منطقة الوديعة الجنوبية في الحرب التي عرفت (بحرب الوديعة) في عام 1969م.

وفي ما يخص التغييرات في السياسة المصرية بعد النكسة والتقارب المصري السعودي ومؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط، أكد الرئيس عبد الناصر أنه لا يتوقع شيئاً كثيراً من السعودية وقال:

«أنا أعرف تماماً أن الملك فيصل لن يقدم شيئاً، ولكنني أردت أن أكشف ذلك لمن ينتقدون سياستنا تجاه السعودية. ولهذا فقد حرصت على أن أدعو الملك فيصل للمجيء إلى القاهرة حتى لا يرفض حضور مؤتمر القمة العربي في الرباط. وفي لقائي به في القاهرة عرفت منه صراحة أنه ليس لديه ما يقدمه. كنت قد رجوت رئيسكم سالم ربيع علي ألا يثير مشكلة الوديعة، لأن فيصل سيستغلها حجة للانسحاب من المؤتمر».

جرى بيني وبين الرئيس جمال عبد الناصر حديث آخر عن القضايا القومية، وقد أدركت من حديثه المرارة التي يحسّ بها حيث علّق قائلاً: «هناك حديث يدور حول إقليمية المعركة أو قوميتها، ونحن نحارب على أي حال إن كانت إقليمية أو قومية. وليس هناك مشكلة في هذا الصدد من وجهة نظرنا». وأضاف بمرارة: «لو أردنا المعركة إقليمية، لكنا حللنا قضيتنا من زمان». وكشف لي أن الأميركان عرضوا عليه في عام 1968م إجلاء إسرائيل عن كل أراضي مصر التي تحتلها مقابل شرط واحد، هو عدم ربطها بمشكلة بقية الأراضي العربية المحتلة، وأنه رفض ذلك.

شرحت للرئيس عبد الناصر الصعوبات التي تواجهها بلادنا بسبب عدم إيفاء البريطانيين بالتزاماتهم تجاه النظام في عدن وفقاً لاتفاق جنيف بتقديم 60 مليون جنيه إسترليني، فقال لي: «عليكم أن تصمدوا كما صمدنا في وجه الضغوط التي تعرضنا لها».

قال: «لا أخفي عليكم أننا كنا في الماضي «زعلانين منكم» ولكن هذا قد زال الآن ولم يعد هناك سبب للزعل والحساسية. وبعد أن ذاب الجليد فنحن نرحب بتبادل الزيارات بين السياسيين الحزبيين والرسميين في أي وقت». ووعد بأنه سيرسل مندوباً عنه إلى عدن، لحضور أيٍّ من مناسباتنا الوطنية. وقال: «نحن معكم بالرغم من أننا ساعدنا عبد القوي المكاوي في فترة من الفترات، ولكننا قد صححنا هذا الموقف واعترفنا بكم فور إنجازكم الاستقلال، ومش زعلانين منكم أبداً، مع أن هناك مسؤولاً عندكم يشتم مصر!»، وأشار بصفة خاصة إلى علي سالم البيض الذي هاجم عبد الناصر واتهمه بأنه برجوازي وأسير المخابرات المصرية بقيادة عزت سليمان، وقال إنني لم أصدق ذلك إلا عندما سمعته شخصياً من العقيد معمر القذافي الذي نصحه البيض

بعدم تقديم أي مساعدة ليبية لمصر، بل حذره من مصر، والتفت نحوي وقال: لقد ساعدنا نضالكم في الجنوب ضد الاحتلال البريطاني وساعدنا إخوانكم في صنعاء من أجل الحفاظ على النظام الجمهوري، وساعدنا ثورة الجزائر وحركات التحرر العربية والإفريقية وحتى ليبيا، قدمنا إليهم المدرسين والمهندسين والأطباء والضباط لمساعدتهم، ولم نطلب منهم دولاراً واحداً، وأعترف لك بأن الذي ساعدنا بعد نكسة حزيران رجل قومي اسمه زايد بن سلطان حاكم أبو ظبي، وأنا لم أعرفه حتى اليوم، وبلده لا يزال تحت الاحتلال البريطاني. وواصل حديثه عن اتهامه بالبرجوازية: وقال لقد قرأت في الاقتصاد والفلسفة الماركسية أكثر منكم، وضحك وقال: لقد أممت قناة السويس وبنيت السد العالي ومصانع الحديد والصلب بحلوان، وأنتم ماذا فعلتم؟ أممتم السينما الصيفية بالمكلا[21] . وكان يشير في حديثه إلى التأميمات التي قام بها عبد الله الأشطل[3] وعلي سالم

---

1 - في فبراير 1968م، أصدر مجلس الشعب الأعلى في المحافظة الخامسة (حضرموت) قرارات رقم 12و13 جرت بموجبها تأميمات عقارية «كخطوة على طريق سلسلة تأميمات توالت فيما بعد»، كما ستتضح في سياق التحليل، وأبرزها تأميم المنظمة الوطنية وفروعها وشركة السينما الأهلية بالمكلا ومصادرة شركة الكهرباء بسيئون وبيتي العمودي وباحبيشي.

2- يُروى عن فيصل العطاس، أحد القياديين بالحركة المتطرفة اليسارية في حضرموت، وهو عضو في مجلس الشعب الأعلى بحضرموت، نحيف جداً، أسمر البشرة، يرتدي ثياباً رثة فقيرة قوله: «نحن لم نطرد الإمبرياليين، كي نبيع البلاد لهم في النهاية»، يقول فيصل العطاس. وهذا ما ترغبه حكومتنا، أروني شخصاً واحداً نزيهاً وشريفاً في الحكومة؟ كلهم برجوازيون، ويخافون الاشتراكية كما يخافون نار جهنم، وهم لن يقوموا أبداً ببنائها، فبرنامج المؤتمر الرابع للجبهة القومية حبر على ورق. ولم ينجز منه شيء حتى الآن، إلا إقامة الحرس الشعبي. والشرطة الشعبية لم تتشكل حتى الآن في البلاد لأن الرئيس يخافها. أما نحن فقد شكلناها بأنفسنا في حضرموت. وقمنا بتسليح الشعب لأننا لا نخافه. ويوجد نظام في محافظتنا، حتى الرئيس نفسه لا يحلم به. وهذا الإصلاح الزراعي؟ ما هو إلا عبارة عن تكرار التجربة المصرية في هذا المجال. ومصر لا يمكن أن تكون مثلاً لنا في أي جانب من الجوانب. فهي بلد برجوازي رجعي. أين هو التأميم الموعود؟ نحن أممنا قاعة السينما ومحطتي توليد طاقة للكهرباء وكادوا يعتبروننا في عدن مجرمين. الاشتراكية هي ما يحتاجه الشعب وليست الديماغوجية. تقرير مصير حضرموت؟ ولو ذلك على الأقل! سيصل الأمر إلى العراك، شعبنا مستعد للتضحية بروحه من أجل الثورة. أما وإذا تحدثنا عن السياسة الخارجية فإننا نود مساعدة إخوتنا المقاتلين في ظفار وفي اليمن الشمالي. وقد جمعنا لهم الأموال. كل منا قدم ما يقدر عليه. أما الرئيس فقد قدم هذه الأموال للجيش، وفي نفس الوقت قدم المساعدة للملكيين في اليمن. (المصدر كتاب اليمن واليمنيون) سبق ذكره، الصفحة 223.

3- ولد في أديس أبابا وتعلم في الجامعة الأميركية في بيروت وأصبح ممثلاً لليمن الديمقراطية في الأمم المتحدة قبل الوحدة وبعدها ممثلاً للجمهورية اليمنية.

البيض في حضرموت، ما يدل على أنه كان على اطلاع على ما يحدث عندنا، وأضاف بأدق التفاصيل رغم مشاكله الكثيرة بإزالة آثار العدوان هو «زعلان منا» لأننا دربناه في الصاعقة ورفسه أحد الضباط وسقط ووقع على وجهه، وقال إنه لم ينسَ ذلك، وقاطعته باحترام، وقلت: لقد كنت معه في الدورة نفسها بأنشاص وأنتم أيضاً لم تنسوا حديثه مع القذافي، فأنت كبير يا فخامة الرئيس والكبير يبقى كبيراً، أرجو أن نتجاوز ذلك. قال في نهاية اللقاء: «نحن معكم».

لم تنقطع الاتصالات الرسمية والشعبية بين الشعبين والبلدين إلا بعد زيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد التي اتخذ العرب منها موقفاً في قمة بغداد بمقاطعة مصر التي لم تدم طويلاً. ظلت الاتصالات بين مصر والزعماء العرب تجري بطريقة سرية كما أكد لي ذلك السيد خالد محيي الدين أثناء لقائه الرئيس مبارك قبل زيارته عدن عام 1983، فقد تحدث معه الرئيس مبارك عن العلاقة مع عدن وقال إنّ الرئيس علي ناصر محمد لا يتصل بنا ولا يشتمنا، والآخرون يتصلون سراً ويشتموننا علناً فبلغه تحياتي، وأبلغه أننا أوقفنا خطة لإسقاط النظام في عدن بعد تسلمي رئاسة الدولة شاركت فيها أطراف إقليمية ودولية بعد معاهدة عدن الثلاثية بين ليبيا وإثيوبيا واليمن الديمقراطية عام 1981. زار خالد محيي الدين عدن لأول مرة للمشاركة في الذكرى العشرين لثورة 14 تشرين الأول/أكتوبر، وبهذه المناسبة أقيم الاحتفال بعيد الثورة العشرين في «ملعب الشهيد الحبيشي» في المدينة الباسلة كريتر التي استولى عليها ثوارها وشعبها أكثر من أسبوعين وحرروها من قوات الاحتلال البريطاني عام 1967 رداً على نكسة حزيران في مصر واعترافاً ببعض الجميل لعبد الناصر الذي هتفت الجماهير بحياته ورددت أغنية الفنان الكبير محمد محسن عطروش «برع يا استعمار من أرض الأحرار» وكان ذلك بتاريخ 20 حزيران/يونيو 1967م وهو يوم مجيد في تاريخ الثورة.

كان علينا في اليمن الديمقراطية، ونحن نحتفل بمرور عشرين عاماً على ثورة «14 تشرين الأول/أكتوبر» أن نردّ بعض الجميل إلى صاحب الفضل الذي لن نستطيع مهما حاولنا أن نفيه حقه أو حتى جزءاً يسيراً منه. أردت أن أجعل من المناسبة فرصة لتكريم قائد فذّ من هذا الطراز الفريد في التاريخ، ولم يكن ذلك تعبيراً عن وفاء شعبنا في اليمن لهذا القائد ولنضاله وتضحياته فحسب، بل أيضاً لأنه، بعد أن أصبح في ذمة الله والتاريخ، تعرض لموجة عنيفة من الحملات الظالمة بلغت حد التشهير به وبدوره القومي، وعلى الخصوص دوره في مساندة الثورة اليمنية 26

أيلول/سبتمبر في الشمال و14 تشرين الأول/أكتوبر في الجنوب. ولم يرحمه موته من مطاردة أعداء له حتى وهو في قبره.

كان واضحاً لنا منذ البداية، أن بلدنا هو الأحق بتكريم اسم القائد وذكراه نظراً إلى دوره الاستثنائي في دعم كفاح الشعب ونضاله ضد الاستعمار، ونظراً إلى ما كان يتعرض له من هجوم شرس، ونقد جارح وغير موضوعي، انطلاقاً من ظروف مصر الداخلية. ويبقى هنا شيء مهمّ هو الذي أود الإشارة إليه، وهو أننا في اليمن الديمقراطية كنا نريد بهذا التكريم تأكيد أن الثورة التحررية التي بدأها وقادها عبد الناصر بأهدافها القومية العظيمة في الحرية والوحدة لا تزال قائمة ولا يزال لها امتدادها في هذا الركن المنسيّ من الوطن العربي، وأننا على استعداد لتحمل أعباء دورنا انطلاقاً من موقعنا ومواقفنا العربية القومية بعد أن كان البعض يحاول إقامة الدليل على خروجنا عن الخط والتوجه العربيين. وهكذا أردنا أن نثبت لكل من أراد ذلك في داخل اليمن وخارجها أننا نشرب من النبع نفسه، أو كما قال شاعرنا لطفي أمان: «يا لنهر النيل يروي كل قلب عربي».

كان العيد في ذلك اليوم الأكثر بهاءً منذ أن درجنا على الاحتفال بهذه المناسبة الغالية. كان احتفالاً فريداً. جاءت الجماهير من كل مكان وملأت المدرجات حتى آخرها. إنه عيد متميز لتكريم شخصية متميزة. عشرون سنة مرت على الثورة، وعشرون احتفالاً مماثلاً حصل قبل هذا اليوم، ولكن في اللحظة التي أعلن تكريم اسم الزعيم الخالد بدأت الجماهير بالزئير باسمه، وكان ذلك شاهداً ودليلاً عملياً على أن «جمال عبد الناصر» ما زال في قلوب الناس وأنه ما زال يجسد في رمزيته همومهم وأحلامهم بمستقبل جديد مشرق. وحتى أنا الذي كنت صاحب فكرة قرار تكريمه، فقد هزني الموقف من الأعماق، وسَرَتْ في جسدي قشعريرة حارة. كنت أحاول التحديق إلى الوجوه داخل الملعب الكبير. كان التصفيق حاراً يتردد صداه دون توقف في كريتر وبين جبالها الشاهقة والأبية والعصية على الغزاة، شاهدت الدموع في عيون البعض... أية عاطفة جياشة كانت تجتاحنا جميعاً في تلك اللحظات؟! دوّت الأسئلة في خاطري... كيف لم نستطع تكريمه في حياته؟ كيف استطاع بعضنا أن يسيء إليه، وكيف كان قلبه الكبير يتسع للجميع؟، تذكرت لحظتئذ رثاء الشاعر الكبير نزار قباني في موته: «قتلناك يا آخر الأنبياء» واعتقدت لحظتئذ أن كل واحد من الحضور في تلك اللحظة كان يعتذر منه ولسان حاله يردد: لقد غبت عنا وطال غيابك أكثر

مما قدرنا... أما أنا فكنت أقول لنفسي: لم يتسع لك الوقت للاحتفال معنا بهذه المناسبة الغالية، لقد كان القدر أسبق منا إليك، وإذا كانت السنوات السابقة قد حالت دون تكريمك، فإننا سعداء اليوم إذ نفعل ذلك... معتزين بدورك وبالدعم المخلص الذي قدمته لفتح طريق المستقبل أمام أجيال عربية قادمة. كانت الجماهير تستعيد كيف أنه رهن حياته وكفاحه من أجل القضايا التي آمن بها، وكيف رسم معالم المستقبل أمامها. وتوحدت مشاعر الجميع تجاه هذا الرمز الذي جسّد الملحمة والفكرة في ذاته، لكنه لم يكن فرداً بالمعنى العادي والبسيط، كان بطلاً قومياً ووطنياً ارتبط اسمه بالتاريخ بعده، ارتبط اسمه بحركة التحرر العربية والإفريقية، وبحركة عدم الانحياز وبالسد العالي وبتأميم قناة السويس، استمدّ دوماً كفاحه ونضاله من الجماهير، وأنهى حياته وهو يعمل من أجلها ومن أجل صون الدم الفلسطيني والثورة الفلسطينية ومن أجل مستقبلها بعد مذبحة أيلول/سبتمبر الأسود في الأردن، وهو ما ربطه بهذا الرباط الذي لا ينفصم بالجماهير.

ما إن تلفظت باسمه، حتى انهال الجمهور كالسيل العارم على المنصة. يهتفون باسمه في فرح وابتهاج كأنه ما زال يعيش بينهم، كأنه لم يغادرهم لحظة واحدة. وارتفعت الأغاني والأناشيد والزغاريد والأهازيج، وتحولت ساحة الملعب إلى ساحة رقص عمومية، هرع إليها جميع من كان في مدرجات الميدان. كانت لحظات تاريخية نادرة لا تتكرر. لحظات سيطر فيها شعور من الترقب والفرح والغموض، وكأن الرئيس جمال عبد الناصر قد نهض من قبره، كأنه بعد لحظات، أو قل في لمح البصر سوف يقف على المنصة حيث كنت أقف، ويأخذ «المايكروفون» مني ويجلجل بصوته: «أيها الإخوة، ها نحن نحتفل معكم بذكرى الثورة بعد أن حمل الاستعمار البريطاني عصاه ورحل عن عدن».

في هذه اللحظة، تقدم إلى المنصة خالد محيي الدين، رفيق نضاله وكفاحه، ليتسلم مني الوسام الذي سلمه بدوره في القاهرة إلى نجله الأكبر الدكتور خالد جمال عبد الناصر في احتفال مهيب أقيم في نقابة المحامين المصريين.

ما فعلناه كان سبباً للاهتمام الغربي، فقد سألتني مندوبة «وكالة الأنباء الفرنسية» التي صودف وجودها في عدن: لماذا تكرم عبد الناصر؟ وهل هذا يعني دعوة من قبلكم إلى إقامة الجبهة العربية المعادية للإمبريالية؟ لم أفكر كثيراً في الجواب، فقد قلت لها مباشرة: إن ثورة 14 تشرين الأول/أكتوبر وغيرها من الثورات العربية التحررية ارتبطت بثورة 23 يوليو التي قادها الرئيس

جمال كما ارتبط اسمه شخصياً في حياة شعبنا اليمني بالموقف الشجاع والتاريخي الذي وقفته ثورة 23 يوليو إلى جانب ثورتي 26 أيلول/سبتمبر و14 تشرين الأول/أكتوبر. وعليه فإننا حين نكرم اسم جمال عبد الناصر بمنحه وسام الثورة التي وقف إلى جانبها وساندها وآزرها، فإننا نكرم من خلاله الشعب المصري، ونعبّر عن وفائنا لإسهام عبد الناصر في دعم الثورة اليمنية.

الفصل الثالث

علاقة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
مع الجمهورية العربية السورية

في دمشق

من الصعب أن تقيس أعماق سكان هذه المدينة التاريخية وهي إحدى أقدم مدن العالم، مع تاريخ غير منقطع منذ أحد عشر ألف عام تقريباً، باعتبارها أقدم مدينة – عاصمة مأهولة في العالم، دوخت الغزاة والحكام عبر التاريخ، وهزّت حكم الخلفاء الراشدين في المدينة المنورة بعد الصراع على السلطة والزعامة بين الهاشميين والأمويين الذين استقر لهم الحكم والقيادة في عاصمة «الدولة الأموية» الأكثر أمناً واستقراراً ورفاهيةً وحضارةً ومياهاً وأنهاراً، حيث وقف سكان بلاد الشام إلى جانب معاوية بن أبي سفيان الذي قال عنهم إنهم لا يفرقون بين الناقة والجمل في رسالة صريحة وواضحة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب الذي اتخذ من العراق مقراً مؤقتاً له من أجل استعادة الخلافة إلى عاصمة دولة الإسلام في المدينة المنورة، حيث انقسم المسلمون وتحاربوا في صفين وفي غيرها من المواقع، واستمرت هذه الخلافات الدموية على السلطة والحكم حتى اليوم مهما اتخذت وارتدت أثواباً وأشكالاً وأقنعةً مختلفة.

كان من ضمن وقود هذه الصراعات والحروب اليمانيون الذين دخلوا في دين الله أفواجاً، أسهموا بقسط وافر في إقامة الدولة الإسلامية وفتوحاتها نحو الشرق والغرب، ومات بعضهم على أرض بلاد الشام. ومنهم الصحابي عمّار بن ياسر والأشتر النخعي وأبو موسى الأشعري وغيرهم من الذين قاتلوا ونصروا الإسلام والمسلمين، وبعضهم استقرّ في بلاد الشام، وخصوصاً حمص التي دفنت فيها لاحقاً والدتي عام 1996 بناءً على وصيتها رحمها الله.

وفي الصراع على السلطة في اليمن الحديث رحل القاضي عبد الرحمن الإرياني من صنعاء إلى دمشق عاصمة الأمويين بعد استيلاء إبراهيم الحمدي على السلطة في ما سُمّي «الانقلاب الأبيض» عام 1974/ ورحل قبله المشير عبد الله السلال إلى بغداد عاصمة العباسيين عام 1967م بعد عزله وتسلم القاضي عبد الرحمن الإرياني حكم الجمهورية العربية اليمنية.

كان عليَّ أن أختار بين «الغساسنة والمناذرة»، بين دمشق وبغداد، فاخترت الأولى بحكم العلاقات التاريخية التي كانت تربطني بالرئيس حافظ الاسد، لما عرف عنه من وفاءٍ لأصدقائه وحلفائه. كما إنني كنت قد تأثرت بزياراتي لمدينة دمشق التاريخ والحضارة منذ زيارتي الاولى لها عام 1970م وحتى الاستقرار فيها عام 1986م. لا تشعر بالغربة في هذه المدينة لما تحيطك به من مشاعر قومية وانسانية، وهذا شعور كل الناس العرب الذين استقبلتهم دمشق من مختلف العواصم العربية وفي مقدمتهم الفلسطينيين الذين يفوق عددهم النصف مليون في دمشق وحمص واللاذقية وغيرها من المدن السورية...

هذه المدينة تصنع الرجال، في السياسة والتجارة والبراعة، وتصنع الحكام، فمنها وبها تعلم معاوية الدهاء والمكر والسياسة، وتحول إلى مدرسة وفلسفة في السياسة، وهو القائل: «لو كان بيني وبين الناس خيط أو شعرة لما قطعتها. إن شدوها أرخيتها وإن أرخوها شددتها». وأنجبت هذه المدينة عدداً من الحكام، وإن كان معظم حكامها يأتون إليها من خارجها، مثلها مثل القاهرة وصنعاء، وعدن وبغداد وطرابلس والجزائر ومعظم المدن العربية، شهدت سلسلة من الأحداث والتطورات والحروب والدماء عبر تاريخها المتواصل الذي لم تنقطع فيه الحضارة والحياة كبعض المدن العربية، ولكنها كانت تتجاوز المحن والمؤامرات والانقلابات بالصبر والتأقلم مع الحاكم الجديد، بيد أن ذلك له علاقة بعمق الحضارة ووعي سكانها الذين عصرتهم الحروب والصراعات وتجارب الحكام والحكومات. فقد شهدت دمشق في القرن العشرين سلسلة من الانقلابات

العسكرية قبل الوحدة المصرية السورية وبعدها[1] ولم تتوقف إلا بعد وصول الرئيس الراحل حافظ الأسد إلى الحكم، وكنت قد تعرفت إليه في زيارتي الأولى لدمشق في **25** آذار/مارس **1970** م. تلك المدينة العربية أصبحت محطة رئيسة في كل زياراتي للعالم الخارجي.

في كل زياراتي الخارجية لا بد من المرور بدمشق. ذهبت إلى عشرات العواصم، عرفت العديد من البلدان العربية والأجنبية، لكن لا مدينة احتلت مكانها في قلبي كهذه المدينة المشبعة بعبق التاريخ، عدا القاهرة، وقبلهما بكل تأكيد عدن الحبيبة التي لا تنافسها أية مدينة عرفتها في العالم.

ربما كان قدري المرسوم منذ تلك اللحظة... يحدد ما هو قادم في المجهول من حياتي، وهو أن تصبح دمشق جزءاً من مستقبلي، فتصبح «منفاي» الاختياري... رغم أنني لا أحب كلمة منفى، ولا تنطبق على أي بلد عربي شقيق، وعلى دمشق بالذات، التي تعطيني وتعطي كل مواطن عربي حياة دافئة من الدرجة الأولى.

دمشق تعني لي شيئاً خاصاً يشفع لي حبها منذ تلك اللحظة في زيارتي الأولى التي تنفست فيها رئتي هواء الشام وهواها. كانت تلك هي المرة الأولى التي أشاهد فيها أضواء مدينة دمشق وطائرتنا تستعد للهبوط في مطارها، وحوله برك مياه من بقايا مطر ربيعي، وكانت دمشق تودع الشتاء وتستقبل فصل الربيع وضيوفها القادمين من عدن.

1- كان أولها انقلاب حسني الزعيم في 30 آذار 1949، وبعده انقلاب سامي الحناوي في 13 آب 194، وبعدها سلم السلطة رسمياً لهاشم الأتاسي في تشرين الثاني 1949م. أما الانقلاب الأبيض فحصل برئاسة أديب الشيشكلي في تشرين الثاني 1951م، وعاد هاشم الأتاسي في 24 أيلول 1954، وفي 18 آب 1955 انتخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية حتى قيام الوحدة في شباط 1958م، وفي 28 أيلول 1961م قام عبد الكريم النحلاوي بالانقلاب على الوحدة، وفي 8 آذار 1963 قام الضباط البعثيون بالانقلاب على الحكومة الانفصالية، وتولى أمين الحافظ رئاسة الجمهورية، وبعده انفجر الصراع الحزبي العلني في حركة حزبية عسكرية ضد القيادة القومية سميت حركة 23 شباط 1966م وعين نور الدين الأتاسي رئيساً للجمهورية، وفي 16 تشرين الأول 1967م قامت الحركة التصحيحية بقيادة الفريق الجوي حافظ الأسد وزير الدفاع الذي حكم سورية حتى وفاته 2000/6/10م.


وزير الدفاع حافظ الأسد يستقبل وزير الدفاع علي ناصر محمد أبريل عام **1970**م

تتوقف الطائرة ويفتح بابها، وعند أسفل السلم يقف الفريق الجوي حافظ الأسد وزير الدفاع بقامته الطويلة وبملابسه العسكرية وسط جو معتدل جميل، وكان الأجمل هو اللقاء مع حافظ الأسد ومع دمشق وشعبها. في قاعة التشريفات احتسيت القهوة لأول مرة على الطريقة الشامية، ثم انتقلنا إلى استراحة أبو رمانة في الحيّ الدمشقي الجميل الذي عرفنا من مرافقنا أنها كانت مقر سكن المشير عبد الحكيم عامر في فترة الوحدة السورية المصرية وحتى يوم إعلان الانفصال عام **1961**م. وبعدها التقيت الرئيس الدكتور نور الدين الأتاسي رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، فنقلت له رسالة الرئيس سالم ربيع علي، وقمت بشرح الأوضاع في اليمن الديمقراطية، وحينئذ أكد الرئيس الأتاسي وقوف الجمهورية العربية السورية إلى جانب الثورة والسلطة في اليمن الجنوبية.

تطرق حديثنا إلى عدد من القضايا العربية المهمة وخصوصاً قضية الشرق الأوسط، وقد ناقشنا العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وأكدنا أهمية تعزيزها وتطويرها. وكان ردّ الدكتور نور الدين الأتاسي إيجابياً على مجمل القضايا التي بحثتها معه، وكنا قد اتفقنا على عدد من الإجراءات، منها:

الحاجة إلى فتح سفارة لبلادنا في دمشق. وأبدى الرئيس استعداد الحكومة السورية لتجهيزها كاملاً على نفقتهم نظراً إلى وضعنا الاقتصادي الصعب.

والاتفاق على أن يقوم رئيس مجلس الرئاسة «سالم ربيع علي» بزيارة سورية في منتصف شهر أيار/مايو من العام نفسه. وأبدى الرئيس عدم ارتياحه لموقفنا من رجال الدين والاحتفالات المبالغ

فيها بالذكرى المئوية لميلاد لينين عام 1970م، وقال وهو يضحك: إذا قلت: الله أكبر، فسيخرج حولك ومعك خمسون ألفاً، وإذا قلت: لينين، فلن يخرج معك أحد من سكان عدن! وقد سمعت مثل هذه الملاحظة بعد ذلك من معمر القذافي وأنور السادات أيضاً.

بعدها عقدتُ اجتماعات مع الفريق الجوي «حافظ الأسد»، وزير الدفاع السوري الذي أصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية العربية السورية.

في الساعة الخامسة من مساء يوم وصولي 3/25 التقيته بحضور رئيس هيئة الأركان العماد مصطفى طلاس، شرحت الأوضاع الأخيرة في بلادنا، وحاجتنا إلى دعم سورية لإعادة تنظيم وزارة الدفاع، وإمدادنا بمعدات عسكرية وطيارين سوريين للعمل في القوات المسلحة اليمنية الجنوبية، كذلك بحثنا مجمل الأوضاع في سورية والمنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً.



مع حافظ الاسد ومصطفى طلاس في أبريل 1970

في اليوم التالي التقيته مرة أخرى حيث أبلغني موافقة سورية على كل الطلبات التي تقدمت بها من الأجهزة والمعدات العسكرية، وجرى الاتفاق على إرسال كل هذا في غضون شهر إلى عدن. كذلك اعتمدوا لبلادنا خمسين منحة في الأكاديميات العسكرية السورية، إضافة إلى إرسال بعثة عسكرية من الطيارين السوريين والقانونيين والأطباء العسكريين.

هكذا كان... ففي غضون شهر شحنت سورية إلى عدن كل المعدات والتجهيزات في 28 رحلة جوية، وبعثت بجميع الطيارين والمهندسين الجويين الذين باشروا مهمتهم على الفور في

إعداد القوات الجوية اليمنية وتدريبها. ووصلت إلينا بعثة عسكرية تعليمية برئاسة اللواء إبراهيم يونس لتأسيس الكلية الحربية[1] وبعثة طبية برئاسة العقيد الدكتور ظافر البيطار، وبعثة قانونية برئاسة اللواء زهير غزال الذي أشرف على تنظيم وزارة الدفاع والقوى والأسلحة والألوية في الجيش[2].

كانت لقاءاتي بالمسؤولين السوريين إيجابية جداً ومؤثرةً، فسورية التي تمر بظروف صعبة نتيجة مواجهة العدوان الإسرائيلي، لم تبخل برغم ظروفها تلك أن تقدم إلى قطر عربي شقيق كل الدعم الذي تقدر عليه، في وقت هي في أمس الحاجة إلى كل ليرة لمواجهة العدوان وإزالة آثاره.

ربما استطعت أن أفهم العوامل التي ساعدت وساندت إنجاح مهمتي في دمشق. أولها استيعاب القيادة السورية لقومية المعركة، واقتناعها بأن أي سند يقدم إلى بلد عربي مهما بدا بعيداً عن خط الجبهة، فهو دعم لصمود سورية والمعركة القومية ضد العدو الصهيوني والتكالب الإمبريالي. والثاني أن سورية التي تتعرض للعدوان وجربت التآمر، وتتعرض للصعوبات والضغوط السياسية والاقتصادية، لا تحب أن ترى بلداً وشعباً عربياً آخر يتعرض للمحنة والأحزان نفسها. وأما الثالث، فقد كانت الرغبة الصادقة – وبلا أية شروط – في تقديم الدعم والمساعدة للثورة في جنوب اليمن. وقد سبق للسوريين أن قدموا دعماً صادقاً لا يُقدر بثمن لثورة شعبنا في الشمال خلال حصار الملكيين لصنعاء حيث شارك طيارون عسكريون سوريون في الدفاع عنها وفكّ حصارها، وكان السوريون ينطلقون من موقف قومي مبدئي. وتكررت بعد ذلك زياراتي الرسمية والودية الى سورية وتعززت علاقاتي الشخصية والرسمية بالقيادة السورية وفي مقدمتهم الرئيس حافظ الأسد منذ الزيارة الأولى وحتى مغادرتي للسلطة عام 1986م.

بعد مغادرة السلطة عام 1986م كانت دمشق العاصمة التي فتحت لي قلبها... وكان الرئيس حافظ الأسد أول من استقبلني والتقاني، ليس في مكتبه، ولكن في منزلي الجديد الذي هيأه لي في المزة فيلات غربية، وكانت مفاجأة غير متوقعة أن يقوم بزيارتي صباح اليوم الأول لقدومي إلى دمشق، بل كانت مفاجأة للجيران الذين شاهدوه والتفوا حوله وحيّوه بحرارة الأب والقائد.

1- أصبح فيما بعد سـفيراً لسـورية في إيران.
2- أصبح أميناً عاماً لرئاسـة الجمهورية في ظل رئاسـة الرئيس حافظ الأسـد.

كان اللقاء مؤثراً وهو يحتضن ويقبل أولادي ليثبت لي ولهم أنهم سيحظون بالرعاية والاهتمام في وطنهم الثاني سورية، وقد جسّد ذلك قولاً وعملاً، وقد تركت تلك الزيارة الأخوية والإنسانية أثراً عميقاً في نفسي لا يمكن أن أنساه مدى الحياة.

كان عليّ أن أستقرّ في هذه المدينة، كما أشرت، لصداقتي مع الرئيس حافظ الأسد الذي أعرف عنه الوفاء لأصدقائه. وكنت واثقاً بحكمته وحزمه ودهائه وحمايته لي ولأسرتي من كل المحاولات التي كانت تستهدفني من قبل بعض حكام عدن آنذاك. طلب من الخارجية السورية أن تبلغ السفارة اليمنية الجنوبية بأن لا تمرّ أي سيارة في الشارع الذي أسكنه، وأن لا يسمح لأي موظف في السفارة بأن يسكن في الشارع الذي أسكنه، وكان حينذاك سفير عدن محمد الشطفة في دمشق يهدد بأني لن أعود إلى اليمن إلا في صندوق! وعندما علم الرئيس الأسد أبلغ المسؤولين في عدن أن أي محاولة تستهدف علي ناصر في دمشق فنحن لن ننتقم من الفاعلين المباشرين، بل سندكّ السفارة حتى آخر حجر، وسنقتل المخططين للعملية، وبحكمته وهيبته منع أي عمل معادٍ لي ولكل من سكن في هذه المدينة من المعارضين العرب من عراقيين وسعوديين وعمانيين ويمنيين وغيرهم، ككارلوس ومرتضى علي بوتو شقيق رئيسة وزراء باكستان بناظير بوتو، فزرع الأمن والأمان في الشام. عامل سكانها باللين في معظم مراحل حكمه، وبالحزم والقوة في بعض المراحل الصعبة التي مرّت بها سورية في الثمانينيات عندما حاول الإخوان المسلمون التمرد في حماة وحلب وبعض المدن الأخرى، فكشّر عن أنيابه حتى عاد المتآمرون إلى جحورهم في انتظار المستقبل الذي لم يصلوا إليه أو ينعموا به.

كنت واثقاً بأن البقاء خارج عدن وخارج صنعاء سيطول، فعملت بنصيحة الرئيس السلال الذي عاش في منفاه خارج الوطن 16 عاماً بالحفاظ على الصحة والتحلي بالصبر والتفاؤل، كما يقول الإمام علي بن أبي طالب في الصبر على المحن والمصائب:

فاصبر فلا ضيق إلا بعده فرج   بالصبر تبلغ ما ترجوه من أمل

وكل أمر له وقت وتدبير   اصبر قليلاً فبعد العسر تيسير

كنت قد غادرت صنعاء بعد أربع سنوات من الإقامة فيها إلى دمشق، وفي 12 كانون الثاني/يناير 1990 هبطت طائرة الرئاسة التي كنت أستخدمها في رحلاتي الخاصة في مطار دمشق الفيحاء التي لا تختلف عن مدينة صنعاء من حيث عمق تاريخها وسكانها وحكامها عبر التاريخ. كان الرئيس الأسد وفياً في استضافتي، وقدّم إليّ كل أنواع التسهيلات، وعاملني وكأنني ما زلت في رئاسة الدولة. لقد أعطاني قصراً جميلاً في أرقى أحياء دمشق، ووضع تحت تصرفي السيارات والهواتف، وسمح بعلاج المرضى اليمنيين الذين يأتون ويتعالجون في مستشفيات القوات المسلحة، كذلك سمح بالتحاق الطلاب اليمنيين بالمعاهد والمدارس الثانوية والجامعات حيث يدرسون بتوصية من جانبي على حساب الدولة السورية.

في اليوم الثاني من وصولنا إلى دمشق استقبلنا الرئيس حافظ الأسد في قصر تشرين الواقع في منطقة الربوة الجميلة التي يخترقها نهر بردى الخالد. يمتدّ القصر الذي أبدع المهندسون السوريون في بنائه وزخرفته على إحدى قمم جبل قاسيون التاريخي المليء بالأسرار والأساطير، ذلك الجبل الذي كلما رأيته يرنو بحنان إلى مدينة دمشق الرابضة في حضنه الدافئ، يذكرني بجبل شمسان الذي يقف هو الآخر بكل شموخ وكبرياء وكأنه الحارس الذي يحمي عدن الجميلة الحالمة. رحّب بنا الرئيس ترحيباً حاراً وأبدى استعداده لتقديم أشكال الدعم كافة خلال إقامتنا في وطننا سورية، وجسّد ذلك هو وكل المسؤولين، وتعاملوا معنا وكأننا ما زلنا في السلطة، وأمر باستخدامي طائرة الرئاسة في بعض الرحلات الخاصة إلى أديس أبابا وأبوظبي والجزائر وليبيا وإلى صنعاء.

وقد التقيت خلال إقامتي في سورية بالمئات من اليمنيين، حتى مع الذين اختلفنا وإياهم ذات يوم، وقد كانت هذه اللقاءات تجري بعلم القيادة السورية، وفي المقدمة الرئيس حافظ الأسد الذي كان يستقبلني لإطلاعه على آخر التطورات والأخطار المتعلقة بمستقبل الوحدة اليمنية، وكان يحمل في قلبه قضايا الأمة العربية حتى وفاته، وعلمت أنه كان يتحدث مع الرئيس اللبناني إميل لحود عند إصابته بالجلطة.

وكان الرئيس حافظ الأسد قد أبلغني أنه تعرض لجلطة وهو في مكتبه عند الساعة الخامسة صباحاً، وشعر حينذاك بتعرق وألم في الصدر، وكان يعتقد بأن ذلك بسبب السهر والإرهاق، ولم يتصل بأسرته أو طبيبه، ولهذا فقد عالج نفسه بنفسه وتناول حبة فاليوم اعتقاداً منه أن ذلك قد يساعد على تخفيف الألم والخلود إلى النوم والراحة، ولكن الطبيب اكتشف بعد ذلك أنه بحاجة

إلى علاج سريع، فنُقل إلى مشفى الشامي في أبو رمانة وبقي فترة بين العلاج والراحة في إحدى الاستراحات في ضواحي دمشق. وكنت قد تعرضت عام 1997م لنوبة قلبية عندما صحوت وأنا أشعر بآلام في الصدر، رافق ذلك تعرق، فقمت على أثره من شدة الألم، وتذكرت حينذاك ما قاله لي الرئيس حافظ الأسد عند تعرضه للجلطة، وتناولت حبة فاليوم، وقد ساعدتني على تخفيف الضغط الذي وصل إلى 120/170 وخفضه، حتى جاء الطبيب أحمد حبيب الذي كان يعالج الرئيس حافظ الأسد فأجرى لي الإسعافات الأولية حتى جرى نقلي إلى بيروت. وفي بيروت اتصل بي الرئيس حافظ الأسد ليطمئن إلى صحتي، وأبدى استعداده لعلاجي في لبنان أو لندن أو في أي مكان آخر من العالم، واستمر الحديث أكثر من ساعة، وأخبرني خلاله أن أحد أصدقائه تعرض لنوبة قلبية، وقد حار الأطباء في علاجه، فبعضهم نصح بعملية جراحية، وآخرون نصحوا بغير ذلك خوفاً على حياته، ونصحني بعدم الاستعجال بإجراء عملية جراحية إلا إذا كان ذلك ضرورياً. وكان معي في غرفة الإنعاش طبيب القلب الدكتور سمير علم الذي كان يتابع حديثنا. وبعد إغلاق سماعة الهاتف قال لي: أنا أحترم رأي الرئيس حافظ الأسد، ولكن كطبيب أنصح بإجراء العملية، فعملية البالون وفتح بعض الشرايين قد لا تحلّ المشكلة مستقبلاً، فقد تتعرض لأزمة وأنت في رحلة سفر في البر أو البحر أو الجو، ولن تجد من يسعفك من أي نوبةٍ لا قدّر الله، ولهذا فالعملية هي الأضمن والأنجح في الحاضر والمستقبل، ومخاطرها 1% بسبب تطور العلم. شعرت حينذاك بأن الرئيس حافظ الأسد كان يتحدث عن نفسه دون أن يقول ذلك، ولو أجرى العملية كما حدثني بذلك الدكتور سمير علم لما خضع لنظام الحمية الصارم والعمليات الأخرى التي تُجرى له بين حين وآخر، كما فهم من أصدقائه، وفي مقدمتهم نائب الرئيس فاروق الشرع الذي أصيب هو الآخر بجلطة وأجريت له عملية جراحية في مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت.

في تموز/يوليو من عام 2000 م كان موعدي مع الألم والذهول برحيل صديقي الرئيس حافظ الأسد. ألم وحزن لم أشعر بهما من قبل على رحيل صديق. كانت الفاجعة ثقيلة على قلبي كما كانت عظيمة في نفوس وقلوب أبناء الشعب العربي السوري بملايينه التي لفها الحزن على رحيل قائدها التاريخي، فزحفت إلى الشوارع بشكل عفوي وفطري صادق للمشاركة في تشييع الراحل ومبايعة خلفه الفريق بشار الأسد في موكب جنائزي حزين لم تشهده الأمة منذ رحيل القائد الخالد جمال عبد الناصر، وللوفاء في آن واحد.

لم يكن رحيل حافظ الأسد فاجعة لعائلته فحسب، بل كان فاجعة وطنية وقومية في الوقت نفسه، فقد حمل الراحل العظيم هموم شعبه وهموم هذه الأمة بنكران ذات، وتحمل مهمات القيادة في ظروف بمنتهى التعقيد في سبيل إعلاء شأن أمته ورفعتها، وأسس خلال سنوات حكمه لسورية الشقيقة مدرسة وطنية راسخة شملت مختلف الميادين الفكرية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية، ورسّخ خلالها الوحدة الوطنية، وأرسى الأمن والاستقرار في بلد لم يعرف في تاريخه الحديث قبل مجيئه إلا التوترات والانقلابات، وعمل بتفانٍ على بناء سورية حديثة تكون في صلب الشرق الأوسط والوطن العربي والشراكة مع العالم.

ثمة أشخاص يصنعون التاريخ. حافظ الأسد كان من ذلك النوع الذي عبّرت قيادته عن إرادة الشعب وعمق موقع وسورية ومكانتها في الجغرافيا والتاريخ اللذين كان الراحل الكبير يدركهما بوعي امتلكه منذ وقت مبكر وجسّده في كل مواقفه ونهجه وسياساته التي جعلت من بلاده عاملا مؤثراً في سياسات المنطقة، سواء في الحرب أو في السلام.

قلة من القادة هم الذين يتركون بصمات في حياة بلدانهم وشعوبهم. حافظ الأسد كان من ذلك الطراز من القادة التاريخيين. فقد ترك بصماته وآثاره على بلاده وشعبه، وهي تشكل اليوم المرتكزات الثابتة في حياة سورية واتجاهاتها وطموحها وأهداف شعبها.

عرف الراحل كيف يجعل من سورية قلعة حصينة للعزة والمنعة، والرفعة والهيبة، ولم يفرّط في حق، فاستمدت منه سورية والأمة الكبرياء والعنفوان في زمن التردي، والصمود في زمن الاستسلام!

كان عهده حافلاً بالإنجازات التي كنت ألمسها في كل مكان وفي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية كافة هذه الإنجازات تتحدث عن نفسها وعن مسيرة قائد نذر نفسه لشعبه وأمته، كما هو مجسَّد في حرب تشرين التحريرية التي استعادت فيها سورية أجزاءً من أرضها المغتصبة في الجولان، وفي صموده ووفائه ونضاله من أجل استعادة كل شبر من تراب الوطن الغالي.

الفصل الرابع

بيروت
مدينة الحضارة والثقافة

كانت أول زيارة لي لبيروت في عام 1968م. أقلعت بنا طائرة شركة باسكو العدنية[1] (دي سي 6 ذات المحركات الأربعة) من القاهرة إلى بيروت، ودعاني كابتن الطائرة إلى قمرة القيادة لأشاهد بيروت من الجو وهي تتلألأ بأضوائها الجميلة، وعند الاقتراب منها قام بانحناءة إلى اليمين لنشاهد ساحل الجنوب اللبناني وجزءاً من الساحل الفلسطيني المحتل، وطلب مني مشاهدة الهبوط في مطار بيروت، ولكنني اعتذرت وانسحبت وعدت إلى مقعدي استعداداً للهبوط على أرض لبنان، جنة الله على الأرض كما كان يردد السيد زين باهارون رئيس وزراء عدن السابق ورئيس مجلس إدارة هذه الشركة الوطنية التي أطلق عليها اسم باسكو في أحد اللقاءات معه. وكانت تلك أول مرة أزورها.

1 - شركة طيران باسكو العدنية التي يملكها السيد زين باهارون رئيس وزراء عدن السابق، وهي الشركة نفسها التي نقلت الوفد المفاوض للجبهة القومية في مفاوضات جنيف إلى عدن في تشرين الثاني/نوفمبر 1967م.

لم أكن أعرف أحداً من هذه المدينة إلا محسن إبراهيم وشريف الأنصاري صاحب المكتبات التي تعاقد معه زميلنا عبد الله الأشطل لتصدير الكتب الماركسية اللبنانية والماوية إلى حضرموت، وكنت قد التقيته في القاهرة وبيروت حيث كان يسأل في كل مرة عن عبد الله الأشطل خريج الجامعة الأميركية القادم من أديس أبابا، الذي كان على صلة به، لتزويده بآخر ما يصدر من كتب يسارية في بيروت والعالم... تذكرته وأنا أجول في شارع الحمرا لأول مرة، وتذكرت جورج حبش وهاني الهندي ووديع حداد وأحمد الخطيب وحامد الجبوري، والحكم دروزة وإميل البستاني ونايف حواتمة الذين عرفنا بيروت من خلالهم!!!!

هذه بيروت إذاً، التي ارتبطنا بها عبر قيادة حركة القوميين العرب وفكرها وتنظيمها والكتب والصحف التي كانت تصدر عنها، ومنها تعلمنا الكثير دون أن نعرفها أو حتى نتعرف إليها إلا من خلال قادة الحركة في نهاية الخمسينيات. سألت نفسي وأنا أجول في بيروت وشوارعها وأزقتها، وخصوصاً عند المرور بالجامعة الأميركية والمستشفى الأميركي ورأس بيروت والروشة وصخرتها، أتعلمنا من بيروت أفضل ما فيها؟ وهل كان قادة الحركة جادين في أفكارهم وتنظيراتهم، أم أن هذه الأفكار كانت نوعاً من الترف الفكري لهؤلاء الطلاب الذين ينتمون بانحدارهم الطبقي إلى البرجوازية أصلاً وكانوا لا يمثلون طبقتهم؟ لم أكن أشك في سلوكهم وأخلاقهم الثورية، إذ كنت عضواً عادياً لم يتعرف بعد إلى دهاليز السياسة وأحابيلها، وشعرت بحيرة لا حدود لها عندما شاهدت بيروت وقارنتها بتنظيرات نايف حواتمة التي كان يسوقها لقيادة الجبهة القومية في عدن عشية الاستقلال... لم أجد وجه مقارنة، ولم أحصل كذلك على إجابات عن أسئلتي الكثيرة... ولكن تلك الأفكار فعلت فعلها في واقعنا اليمني وعلى المستويات كافة... على مستوى التنظيم والدولة والمجتمع. فالجبهة وقيادتها منقسمتان بين يمين ويسار، والدولة وقادتها مرتبكون من هذا الانقسام، والشعب الذي كان يردد في أولى أيام الاستقلال «كل الشعب قومية» بدأ ينسى تدريجاً هذه الهتافات والشعارات وينسى البسمة والفرحة تحت تأثير موجة اليسار المتطرف والخوف من المجهول. وبدأ بعض أئمة المساجد يرفعون أصواتهم ضد هذه الأفكار، والمنابر تهاجمها بعد أن كانت تلك المنابر تسند الجبهة ونضالها وتهاجم الاستعمار والاحتلال البريطاني. خلقت تلك الأفكار والأطروحات شرخاً وجرحاً عميقين في جسم الجبهة القومية والوحدة الوطنية والنظام

الوطني. وأودت به في النهاية. ولكن بيروت، بيروت الثقافة والحضارة بريئة من كل ما جرى لنا في عدن بسبب التنظير المدمر لأولئك النفر.



كاتب المذكرات مع الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير–لبنان **24–6–2006**



مع الرئيس اميل لحود وعبدالله الاحمر ومعن بشور



الرئيس سالم ربيع علي ورئيس الوزراء علي ناصر محمد مع المناضل كمال جنبلاط، عام 1972 أثناء زيارته عدن



رئيس الوزراء علي ناصر محمد يستقبل نقولا شاوي ونديم عبد الصمد، 1972م

بعد 26 سنة زرت بيروت مجدداً عام 1992م (عبر البر مع كل من الدكتور عبد الحافظ نعمان، عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، والسفير محمد عبد الله الشطفة وسفير اليمن في بيروت عبد الله ناصر «الفاصوليا» الذي استقبلنا على الحدود السورية اللبنانية مع عدد من أعضاء السفارة والمرافقين اليمنيين والفلسطينيين الذين كانوا يوقفون أي سيارة تمر بالقرب منا ويخرجون بنادق الكلاشينكوف من شبابيك السيارات ويلوحون بها للتهديد والوعيد وأحياناً يتوقفون ويخرجون من السيارات وهم يحملون الكلاشينكوف لإيقاف السيارات، منظر لا

أنساه في بلدٍ بدأ يتماثل للشفاء من جروح الحرب الأهلية. كانت الفوضى والقوة هي السائدة آنذاك) ها أنا ادخل بيروت وقد أصبح لدي الكثير من الأصدقاء والمعارف من جميع الأحزاب والشخصيات الذين زاروا عدن[1]، ففي عدن تغير كل شيء، وكذلك تغيرت بيروت الجميلة تماماً، التي تعني الربيع بالفينيقية. قال عنها الكاتب محمد حسنين هيكل: «إنها نافذة زجاجية معشقة وملونة في جدار عربي، وإذا خرق هذا الجدار وقع هذا الزجاج الجميل بين الجدار والنافذة والمشكلة أن أصحابها ممكن أن يدمروها»، وهذا ما حدث. كانت نتائج الاقتتالات هي الشاهد على ما أصابها. خلفت الحرب الأهلية اللبنانية أكثر من 150.000 قتيل، و17.000 مفقود إضافة إلى الجرحى والمصابين بعاهات، فضلاً عن الدمار الذي حلّ في لبنان بتدمير البنية التحتية وهجر مئات الآلاف من أبنائه له... آثار الحروب والصراعات العربية والإقليمية والدولية واضحة على ملامحها الخارجية، وحتى على تشكيلها الاجتماعي، حيث إن بعض القوى والأحزاب والشخصيات أصبحت محسوبة على دولة أو تنظيم خارجي ما، وهذا ما يضعف الولاء للوطن ويوهن الشعور الوطني، فتصبح هذه المجموعات والأحزاب أداة طيّعة لتنفيذ سياسة البلد المرتبطة به، سواء في لبنان أو خارجه أو في اليمن وغيرها، ويتحول بمرور الوقت إلى نوع من إدمان الولاءات الخارجية والارتهان بها، وسبّب ذلك الدمار الذي لحق ببيروت، فكل شيء تحطم ودمر العمران والإنسان... وبعض مبانيها وأحيائها عبارة عن أطلال وآثار الرصاص والقذائف بادية على جدرانها. كان منظّرو الحروب يلهون بأرواح الأبرياء، ما حَوّل لبنان إلى ساحة للصراع الإقليمي والدولي، ووصفها الرئيس الأميركي رونالد ريغان بأنها «ساحة المصالح الحيوية الأميركية». وفي فترة الصراع جرى الاتفاق على إرسال قوات عربية سُمّيت حينذاك «قوات الردع العربية»، وقد أرسلت اليمن الديمقراطية قوات يمنية سميناها «كتيبة السلام»، واخترنا لها أفضل القيادات

1- الرؤساء إلياس سركيس وأمين الجميّل، وإلياس الهراوي وإميل لحود، ورؤساء الوزراء سليم الحص ورفيق الحريري وعمر كرامي، ورئيسا مجلس النواب حسين الحسيني ونبيه بري وزعماء الطوائف اللبنانية مار نصر الله بطرس صفير بطريرك الموارنة والشيخ محمد رشيد قباني مفتي الجمهورية، والعلامة محمد حسين فضل الله، وزعماء ورؤساء الأحزاب اللبنانية منهم كمال ووليد جنبلاط من الحزب التقدمي الاشتراكي ونقولا شاوي وجورج حاوي ونديم عبد الصمد من الحزب الشيوعي اللبناني والأستاذ كريم بقرادوني من حزب الكتائب، والسيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله، الوزير جان عبيد ونجاح واكيم، ناصر قنديل، والوزير عبد الرحيم مراد وغيرهم من الشخصيات السياسية والاجتماعية والدينية.

والجنود بقيادة الضابطين عبد الرحيم عتيق ومحمد عبد الله امزربة[1]، كان مواقع انتشار كتيبة السلام الجنوبية في عدة أحياء في بيروت ومقرها الرئيسي في حي الشياح. وفي خطوط التماس بين المتناحرين في (الأشرفية) بين المسيحيين والشيعة وفي صبرا بالقرب من السفارة الكويتية وفي الضاحية في منطقة صفير[2]. وتمتعت هذه القوة بسمعة ممتازة ولم تشارك في حرب الطوائف والأحزاب، ولا في السطو والسلب والنهب[3] بل كانت نموذجاً رائعاً لقوات السلام في هذا البلد

1 - الشهيد محمد عبد الله امزربة من مواليد عام 1940م في قرية إسلامية بدثينة (التي لم يحكمها سلطان، بل رئيس منتخب من شيوخ القبائل وأعيان الدولة)، التحق في سنوات طفولته بأحد كتاتيب القرية، وحفظ فيه ما تيسر من سور القرآن الكريم، وتعلم القراءة والكتابة. حدث المنعطف الأول في حياة الشهيد محمد امزربة في عام 1954م، حين أمرت محكمة مودية (آل جعرة) بتسليم أحد أبنائها رهينة لضمان عدم إقدام الثوار بقيادة الشيخ المجاهد محمد ناصر الجعري على أعمال مسلحة، وكان التركيز على فتاها محمد عبد الله امزربة، الذي علم بنيات المحكمة، فالتحق بعمه الشيخ المجاهد المقيم في البيضاء، ولم يكن الفتى امزربة قد تجاوز الـ 14 من عمره، فألحقه عمه الشيخ الجعري بمدرسة في البيضاء.

عُيّن الشهيد محمد عبد الله امزربة قائداً للواء 22، وبعد استشهاد محمد عبد الله باصهيب، صدر قرار وزاري رقم (4) 1974م بِشأن استحداث لواء الشهيد باصهيب في 31 كانون الثاني/يناير 1974م ممهوراً بتوقيع علي ناصر محمد، رئيس الوزراء ووزير الدفاع، ونصت المادة (5) منه على وجوب اكتمال استحداث اللواء في غضون فترة أقصاها ثلاثة أشهر.

عاد الشهيد امزربة إلى الوطن، وعُيِّن عبد الرحيم عتيق، عضو اللجنة المركزية للتنظيم السياسي الموحد آنذاك قائداً لقوات اليمنية في لبنان.

2 - شارك اليمن الجنوبي بكتيبة مشاة تعدادها ما بين 700 إلى 900 بقيادة النقيب محمد عبدالله مزربة وعبدالرحيم عتيق وإلى جانبهم ضباط من خيرة شباب الجنوب آن ذاك امثال: سالم علي قطن، سالم محمد الجعري، مثنى سالم عسكر، احمد عبدالله النصيف، محمد ناجي، علي ناصر الغسيلي، احمد طالب، عبدالله سالم الحنكي، محمد أحمد العمري، ناصر أحمد حويدر، ناصر المسيبلي، محمد مانع، فضل مانع، احمد عبدالله باصهيب، محمد عبدالله الجعري، فضل الرباب.

3 - الروايات الرائعة والداعية للفخر هي التي اكدها سيادة اللواء ركن عبدالرحيم عتيق لجريدة المكلا اليوم الجماهيرية فخلال الحرب الأهلية في لبنان غادرت أسرة الرئيس اللبناني رياض الصلح قصرهم، من جراء الحرب وكان القصر يقع ضمن المناطق التي تتمركز فيها القوات الجنوبية فحافظوا عليه من النهب والسرقة لتعود أسرة الصلح فيما بعد فيجدوا القصر كما هو فوجدوا محتويات القصر من مقتنيات أثرية ومكتبة الرئيس ومجوهرات الأسرة في مكانها ولم تنهب خلال أيام الحرب وقد ذكرت ذلك عقيلة الرئيس الصلح وشكرت القوات الجنوبية وقدمت لهم امتنانها.

الشقيق الذي عانى من تلك الصراعات الطائفية[1]، والحروب الفلسطينية والسورية والإسرائيلية وتدخلات حلف الأطلسي في الصراعات بقواته وحلفائه، والتي دفع ثمنها الكثير جراء العمليات الانتحارية الجريئة التي أفقدته مئات من الجنود والضباط الأمريكيين والفرنسيين، بما اضطرهم بعد ذلك للانسحاب...



القائد محمد عبد الله امزربه

لم يقتصر دور النظام في عدن على إرسال الجنود والضباط للمشاركة في قوات الردع العربية وفي دعم المقاومة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي، بل طالبنا بتقديم الدعم إلى الشعب اللبناني الذي فتح قلبه وأرضه للشعب الفلسطيني وتحمّل أعباءً كبيرة وخطيرة بسبب هذا الموقف. في قمة بغداد عام 1978 قدمنا مشروعاً إلى القمة لتقديم جزء من المساعدة المالية إلى سورية والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قدّرت آنذاك بثلاثة مليارات وربع مليار دولار... وإلى لبنان أيضاً، وقد دار نقاش في المؤتمر استمرّ أكثر من ساعتين بين مؤيد ومعارض لمشروع الدعم، وكان السؤال لمن سيقدَّم هذا الدعم في ذروة الخلاف بين أطراف الصراع في لبنان؟ وأكدت حينذاك أن الدعم يجب أن يقدّم إلى الحكومة الشرعية في لبنان، بصرف النظر عن الخلافات بين

1 - في لقاء أجرته فضائية «الجزيرة» مع زعيم الحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي قال: «لقد تعلمنا من القوات اليمنية دروسا في الوطنية والعروبة وفي الشجاعة والإقدام والبسالة، عندما قال لنا قائد القوات اليمنية عبارة لن أنساها أبدا، فقد قال: «العدو أمامكم وإخوانكم اليمنيون من ورائكم».

الحكومة والمعارضة، وقد شكرني الرئيس إلياس سركيس على موقفي من القضية اللبنانية ودعم الشعب اللبناني الذي هو بحاجة إلى مثل هذه المساعدات وتحمّل الكثير بسبب موقفه وموقعه في المنطقة.



قائد قوات الردع العربي في سنوات الحرب الاهلية اللبنانية عبد الرحيم عتيق من جيش جمهورية اليمن الديمقراطية خلال الفترة 1976 – 1978م

كانت بيروت قد شهدت اغتيال الرئيس بشير الجميّل في 14 أيلول/سبتمبر 1982م على يد أحد عناصر الحزب السوري القومي الاجتماعي، وادعى آخرون أنهم هم الذين نفذوا عملية الاغتيال خوفاً من قيام نظام عسكري قوي في لبنان مرتبط بإسرائيل ومعادٍ للنظام في سورية، وكذلك كان الخوف من أن يبني جيشاً قوياً تحت قيادته وأن يقمع بقية القوى والميليشيات على الساحة اللبنانية، وأكمل الصورة الأستاذ كريم بقردوني حيث قال: «ينبع الخطر الأكبر من بشير الجميّل، فهو أقرب المسيحيين اللبنانيين إلى إسرائيل. وبشير الذي يحلم بخروج السوريين يرى أن السبيل إلى ذلك في مواجهة إسرائيلية سورية، وحال خروج السوريين سيوجه ضربة إلى آل فرنجية

ويخضع منطقتهم ليحقق بذلك حملة توحيد المناطق المسيحية تحت سيطرته من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، بما فيها منطقة سعد حداد»[1]. وبعد مقتله انتُخب أخوه أمين رئيساً للجمهورية، وفي عهده عُقد اتفاق 17 أيار عام 1983 بين لبنان و«إسرائيل»، الذي لم يُعمّر طويلاً فأُسقط عام 1984.



شارون في بيروت

دخل شارون وبعض قادة إسرائيل إلى القصر الرئاسي في بعبدا، وكانت بذلك أول عاصمة عربية تسقط بيد القوات الإسرائيلية بعد القدس. حاولنا من عدن المساعدة، وقدمت اليمن الديمقراطية أطناناً من السلاح وملايين الذخائر وعدداً من صواريخ الدفاع الجوي في محاولة لإنقاذها... كذلك قمنا بمبادرة أملنا من خلالها رصّ الصف العربي لمواجهة الاجتياح، وذلك عندما تحركت مع الرئيس علي عبد الله صالح في حزيران/يونيو 1982م سعياً وراء عقد قمة عربية طارئة لمواجهة الموقف. وأتذكر هنا حديثاً ساخناً ومهماً في محطتنا الأولى في جَدّة مع قادة

1 قائد ما كان يُسمى «ميليشيا جيش لبنان الجنوبي»، الذي كان يسيطر على منطقة الجنوب ما بين لبنان وفلسطين وكان يتلقى الدعم العسكري والمالي من إسرائيل، وتسلم القيادة بعده أنطوان لحد.

المملكة العربية السعودية، وفي مقدمتهم الأمير فهد بن عبد العزيز، وليّ العهد آنذاك، الذي كان هائجاً عندما كنا نتحدث عن فك الحصار عن بيروت والمقاومة الفلسطينية واللبنانية، وقال إنه «كان بالإمكان أن نحصل على اعتراف دولي بالمنظمة، ودولة فلسطينية عاصمتها القدس استناداً إلى قرار الأمم المتحدة 242 وغيره من القرارات، وقد أقنعنا الرئيس كارتر بذلك عبر وزير خارجيته سايرس فانس الذي حمل إليه مشروعاً متكاملاً بشأن الصراع العربي الإسرائيلي في المنطقة، وقال: إن هذا المشروع قد اتُّفق عليه بيننا وبين ياسر عرفات، وبعد أن وافق عليه الرئيس كارتر تراجع عرفات ووضعنا في مأزق وحرج مع الإدارة الأميركية..». واستناداً إلى ذلك، فإن الفلسطينيين كما قال (فهد) هم الذين فرضوا على أنفسهم هذا الحصار بسبب المواقف التكتيكية الخاطئة وعدم الثبات في المواقف والعديد من الأخطاء التي ارتكبوها في أكثر من بلد عربي، واستشهد بأحداث عَمّان 1970م، وممارساتهم الخاطئة في لبنان، وازدواجية السلطة التي فرضوها في هذين البلدين، واستنتج أنه كان لا بد من الوصول إلى هذه النتائج. حاورتُ القيادة الفلسطينية في ذلك، واطلعت على وجهة النظر الفلسطينية في هذا الموضوع الذي سُمِّي حينذاك «مبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز» التي عُرضت على قمة فاس الأولى، وأستشهد هنا بما نُشر في مذكرات الدكتور طلال ناجي الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية القيادة العامة (ص 285) لتلخيص وجهة نظر إحدى القيادات الفلسطينية:

« أذكر أنه عندما طرحت هذه المبادرة همس في أذننا أنها حاصل اتفاق بين قيادة فتح (ممثلة بخالد الحسن رحمه الله) والأخوة السعوديين أي إن الأمير فهد تبنى في حينه أفكار قيادة فتح وطرحها في مبادرته. حتى إنه قيل لنا إن هذه الأفكار صاغتها له قيادة فتح، وبرأيي إن السعوديين ظلموا في هذه القصة لأنهم تبنوا فكرة قيادة فتح وطرحوها عبر مشروع... وطبعاً نحن اعتبرنا المشروع بشكل أو بآخر عملية تكملة لاتفاقات كامب ديفيد، لأنه لأول مرة يطرح مشروع من زعيم عربي كبير لدولة عربية كبيرة المفروض أنها وقفت ضد كامب ديفيد حول إمكانية الاعتراف بإسرائيل. فقد كان واضحاً في المبادرة أنه يوجد اعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وقد صدمنا ورفضنا واصطدمنا بأعضاء اللجنة التنفيذية الذين يتبعون ياسر عرفات، وكان معنا أعضاء اللجنة المركزية لفتح الذين اتخذوا الموقف ذاته قبل ذهابنا إلى الاجتماع في فاس، وكان أبرزهم «أبو اللطف» فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وافقنا جميعاً على

الذهاب إلى المؤتمر لإفشال تبني عرفات هذا المشروع في اجتماع قمة عربية، ففي ذلك الوقت كان أبو عمار وفي مجالسه يهدد بأن رفض هذا المشروع سيكلفنا غالياً في لبنان. ولم يكن يوضح كيف سيكون ذلك... وإن توقعنا أنه يملك معلومات معينة إذ يقول إن من يرفض هذا المشروع سيذبح في لبنان، وردد هذا الكلام لاحقاً في اجتماعات المجلس الثوري لحركة فتح، وفي اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولكننا كنا في ذلك الوقت أغلبية ضد هذا المشروع ومدعومين بموقف عربي سوري وليبي يرفض تعميم اتفاقات كامب ديفيد. ذهبنا إلى مؤتمر فاس على هذه الخلفية متخذين قراراً برفض المبادرة، قلت إن الصورة لم تكن واضحة لدينا في ذلك الوقت حول قضية التنسيق بين قيادة فتح والأخوة السعوديين، كنا نسمع همساً ولكن هذا الأمر اتضح فيما بعد وذهبنا إلى المؤتمر وكان يرأس الجانب السوري السيد عبد الحليم خدام، وكان قرارنا أنه في حال قام أبو عمار باتخاذ موقف إيجابي سنقف ونعلن أن هذا ليس قرار اللجنة التنفيذية، ولهذا اضطر عرفات عندما سأله الملك الحسن عن رأيه (وكان الأمير فهد في مواجهته وكنا أنا وأبو ماهر اليماني وأبو اللطف وياسر عبد ربه نجلس خلفه) لأن يخفض رأسه ويقول: منظمة التحرير ترفض المشروع. شعرنا بأننا قد حققنا انتصاراً واستطعنا أن نفرض موقفنا».

ويضيف طلال ناجي:

«لقد نجحنا في مؤتمر فاس بإحباط تبني مشروع الأمير فهد، وربما يسأل البعض ألم تحسبوا حساباً لما تحدث به عرفات؟ الحقيقة أننا أخذنا كلامه بالاعتبار، لكن ذلك لم يكن ليعني أن نتخلى عن مواقفنا ونوافق على تعميم كامب ديفيد، وهناك أمر آخر: لقد كنا نعيش حالة من الضرب الدائم في لبنان قبل ذهابنا إلى فاس، كانت هناك حرب مستعرة في البقاع وفي بيروت، ودمر الإسرائيليون مباني في بيروت، هذا ما حدث قبل مؤتمر فاس بأشهر. لم يكن هناك جديد عندما قال لنا عرفات: ستُضربون، واعتقدنا أن الأمر هو في سياق الضربات المستمرة علينا. فقد كان هناك اجتياح عام 1978م، وأيضاً دخل الإسرائيليون أراضي الجنوب وقتلوا ودمروا. ليست هي المرة الأولى التي تهدد فيها إسرائيل بالاجتياح بهذا الشكل، ولكن للحقيقة لم يخطر على بال أحد منا أن الصهاينة سيدخلون بيروت ويخرجوننا بهذا الشكل الذي حدث». إلى هنا تنتهي شهادة طلال ناجي.



الرئيس حافظ الأسد يستقبل الرئيسين اليمنيين علي ناصر محمد وعلي عبد الله صالح يونيو 1983م وقد زارا دمشق لمناقشة الاجتياح الإسرائيلي للبنان والتشاور لعقد قمة عربية

أما بالنسبة إلينا نحن والرئيس علي عبد الله صالح، فقد تابعنا جهودنا، حيث انتقلنا من جدة إلى دمشق، والتقينا الرئيس حافظ الأسد الذي رحب بالمبادرة اليمنية لعقد القمة العربية. لكن قرار عقد القمة لم يكن بيد العديد من قادتها، فبعد موافقة معظم قادة هذه الدول تراجعوا، وبدأ العد التنازلي حتى تقلّص عدد الموافقين إلى ثلاث دول بعد أن كانوا ست عشرة دولة، ويبدو أنهم وافقوا في زحمة الاحتلال، ولم يدركوا أن الذين يقفون وراء الحرب كانوا أيضاً ضد عقد القمة. تكرر مثل هذا الموقف في الحرب على لبنان في تموز/يوليو عام 2006م. عندما رفض القادة العرب عقد اجتماع قمة عربية، والضاحية وجنوب لبنان وغيرهما من المدن يحترق، ولبنان مقطَّع الأوصال بسبب تدمير أكثر من 160 جسراً، وجّه حزب الله والمقاومة الوطنية اللبنانية ضربة موجعة وألحقا الهزيمة بالجيش الإسرائيلي. هنا نتذكر مثل هذا الموقف عندما كانت رام الله محاصرة، وقبلها بيروت، فلم يفعل العرب شيئاً في المرات السابقة ولا اللاحقة. وأذكر أن الموقف نفسه استمرّ من الرئيس ياسر عرفات، وأتذكر خلافاً نشب حول بيان في أحد المؤتمرات، ولم أصدق وأنا أستمع إلى أحد المسؤولين من المثقفين العرب وهو يرفض المطالبة برفع الحصار

الإسرائيلي عن ياسر عرفات عام 2002م، ويقول: لماذا لا يقتلونه، إنه خائن وعميل؟ بينما كان عرفات يردد ويقول إنه لن يستسلم وإنه سيصبح شهيداً شهيداً شهيداً.

كذلك لم تُجدِ دعوات القائد الليبي معمر القذافي لتشكيل قوات عربية بقيادته في لبنان، فقد رحبنا وأكدنا أننا سنُرسل ثلاثة ألوية من عدن للمساهمة في ذلك، ولكن تعذر نقلها إلى قلب المعركة، حيث كانت الطرق السياسية والطبيعية معقدة وبعيدة عن عدن، ولم يتخذ العرب قادةً وشعوباً أي موقف من الاجتياح الإسرائيلي، إذ كانوا مشغولين بمتابعة كأس العالم وبقضايا أقل شأناً، فيما بيروت تحترق والإسرائيليون يعربدون في شوارعها، وقصر الرئاسة في بعبدا يستغيث ولا مغيث. قال وزير الدفاع الإسرائيلي إن العرب مختلفون على كل شيء، ولكنهم متفقون على عدم الحرب مع إسرائيل. نجحت إسرائيل في الاجتياح، ولكنها أخفقت في الاستمرار في الاحتلال، واحتفظت بالشريط الأمني بالتعاون مع عملائها. غير أن المقاومة اللبنانية لم تستكن لهذا الواقع، وبدأت نضالها لتغيير واقع الاحتلال، واستهدفت القوات الإسرائيلية وعملاءها، وكان في مقدمة المستهدَفين قائد ما يُسمى «جيش لبنان الجنوبي» العميل أنطوان لحد الذي تكفلت باغتياله المناضلة اللبنانية سهى بشارة[1]، وقد حملت السلاح لأول مرة للقيام بواجبها ضد العدو الإسرائيلي والمتعاونين معه في الجنوب. وهكذا تقدمت إليه في عقر داره وحاولت إطلاق النار عليه من المسدس الروسي عيار 5.5 الميكروف، ولم تتمكن من إطلاق النار عليه لعدم خبرتها وثقل وزن المسدس في يدها، فاستبدلت به مسدساً روسياً آخر بحجم الكف خفيف الوزن وله تأثير قوي وفعال تنتشر شظاياه في الجسم. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1988 الساعة 8 مساءً أطلقت سهى بشارة النار على أنطوان لحد من مسافة لا تتجاوز 20 سم على الاكثر وأصابته إصابة مباشرة، ونقل انطوان لحد إلى مستشفى مرجعيون، ومن ثم إلى حيفا.

وكان هذا المسدس هدية شخصية مني إلى الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي، كذلك أهدينا إلى الآخرين من القيادات اللبنانية والفلسطينية مثل هذا النوع من المسدسات التي حصلنا عليها من وزارة أمن الدولة في الاتحاد السوفياتي.

---

1 - ولدت في 15 حزيران/يونيو 1967م، وشاركها في النضال لولا، كفاح، ليلي، وقديرة وفاطمة وهنية.



المناضلة سهى بشارة	الجنرال انطوان لحد

وكما أسلفت، فإننا قدمنا آلاف الأسلحة وملايين الذخائر دعماً للمقاتلين أثناء الاجتياح عام 1982 وحصار بيروت، بشرط عدم استخدامها بعضهم ضد بعض، وقد أرسلت عشرة آلاف بندقية وعشرة ملايين طلقة إلى مطار دمشق لإدخالها إلى لبنان لمواجهة العدوان الإسرائيلي، وأرسلنا بطاريات للدفاع الجوي دفاعاً عن بيروت. وكان الرئيس السوري حافظ الأسد قد انزعج من وصول هذا السلاح إلى سورية ودخوله إلى لبنان لأنه كان يخشى أن يتسرب إلى أعداء سورية والثورة الفلسطينية. وهنا أتذكر حديثاً مع الدكتور علي التريكي وزير الخارجية الليبي والصديق صالح الدروقي وعبد الله حجازي، وهما من القيادات الليبية المهتمة بالشأن الفلسطيني، عن أنهم قدموا سلاحاً إلى الفلسطينيين واللبنانيين ومساعدات مالية تكفي لتحرير لبنان وفلسطين، ولكنهم استعملوها في صراعاتهم الداخلية ولمصالحهم ومشاريعهم الخاصة... في حين أن حزب الله لم يحصل على أكثر من 10% من حجم تلك المساعدات، واستطاع أن يعمل من أجل تحرير جنوب لبنان وهزم الجيش الإسرائيلي، وهو ما تحقق بفضل التضحيات الجمّة التي قدمها شعب لبنان العظيم بمساندة سورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية التي ارتبطت بعلاقات خاصة مع حزب الله، وقد تعرفت إلى عدد من الشخصيات اللبنانية بعد خروجي من السلطة سواء في سورية أو لبنان، وكانت القيادات اللبنانية تتنقل بين دمشق وبيروت لكسب ود القيادة السورية التي كانت تبارك اختيار الرؤساء ورؤساء الوزراء والوزراء وقادة الجيش، وكان بعضهم يتردد إليّ بين حين وآخر لتقديمهم إلى الرئيس أو نائبه باعتبارهما صديقين لي، وكنت أتجنب الدخول في مثل هذه العلاقات والصفقات تجنباً لأي إحراج أو إزعاج، وكنت أعرف أن هناك قنوات معتمدة من قبل الرئيس، بواسطتها يمكن الوصول إلى باب الرئيس ومكتبه ومباركته. وأتذكر أن وزير الخارجية اللبناني الأسبق جان عبيد، المقرب من النظام في دمشق، كان مرشحاً للرئاسة، ويبدو أن هذا

الموضوع قد تعطل بسبب المنافسة بين المرشحين للرئاسة، وقال لي إن الاختيار وقع على العماد إميل لحود، ولم أعلق.

وأنا لا أخفي أنه كانت تربطني صداقة وعلاقة مع القيادة السورية ومع اللواء غازي كنعان رئيس شعبة المخابرات السورية في لبنان. وأتذكر أنني زرته في مكتبه وطلبت منه مساعدتنا على عقد ندوة للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية في بيروت بدعم من الحكومة اللبنانية التي كان يرأسها حينذاك رفيق الحريري، وأنه لا يوجد اتصال بيني وبينه آنذاك. وعلى الفور اتصل اللواء غازي برفيق الحريري رئيس الوزراء وأعطاني سماعة الهاتف لأتكلم مع الحريري الذي رحب باللقاء صباح اليوم الثاني في مكتبه بالقصر الحكومي، وبعد تبادل كلمات المجاملة والكلام عن الماضي والحاضر وتاريخنا المشترك في حركة القوميين العرب، أعطى توجيهاته باستضافة المؤتمر وتقديم التسهيلات كافة، سواء في المطار أو الفنادق وغيرها مما نحتاج إليه لنجاح ندوة مركزنا التي كانت بعنوان «نحو مشروع للنهضة العربية في القرن الواحد والعشرين». وأكدت له حينذاك أننا لا نطلب إلا رعايتكم وحضوركم للندوة وترتيب حفلة عشاء للمشاركين بحضوركم لأنّ كل ما يتعلق بالتذاكر والفنادق قد تم ترتيبه مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) التي يرأسها الدكتور حازم ببلاوي[1].



مع الرئيس رفيق الحريري والدكتور حازم ببلاوي أثناء المؤتمر الثالث للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية في بيروت عام 1998م

1 - الدكتور حازم ببلاوي: اقتصادي مصري وخبير في الأمم المتحدة، رأس الأمانة العامة للجنة الإسكوا، وفي عام 2013، أصبح رئيساً للوزراء في جمهورية مصر العربية بعد إطاحة الرئيس محمد مرسي وحركة الإخوان المسلمين.

الفصل الخامس

العلاقات بين اليمن الديمقراطية الشعبية
والجمهورية العراقية

من عاصمة الأمويين إلى عاصمة العباسيين

في عام 1970 بعد وداع رسمي من قبل الفريق حافظ الأسد، وزير الدفاع، أقلعت بنا الطائرة في طريقنا إلى بغداد، في رحلة استغرقت أكثر من ساعة، حيث شاهدنا من الجو لأول مرة نهري الفرات ودجلة وشريطاً أخضر تمتد عليه مدينة بغداد عاصمة الرشيد التي ترتبط بسلسلة من الجسور المعلقة. ومرّ أمامي شريط من المعلومات عن تاريخ بلاد الرافدين وعن بغداد التي شيدها الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور بين سنتي 762 – 766م [1] ، لا تزال بغداد تعيد بشيء من التكرار كل الأدوار التي مرت بها حضارة بلاد الرافدين عبر التاريخ، بدءاً ببعث حضارة الآشوريين والبابليين، ومن مجيء الحَجّاج الذي حصد رؤوس العراقيين، إلى تحولها إلى إحدى الحواضر الإسلامية... إلى اجتياح المغول والتتار لها وحرق حضارتها ومكتباتها. توقفت عن استرجاع المعلومات بينما كانت عجلات الطائرة ترتطم بمدرج المطار. كان في استقبالنا على أرض المطار

1- بقي الخلفاء العباسيون يحكمون تلك العاصمة حتى سنة 1258م، وذُكر عن المنصور أنه استخدم مئة ألف رجل في بناء هذه المدينة المعروفة وأسوارها المزدوجة. لكن الفساد قد نخر هذه الدولة، وكان المال يذهب إلى الخدم والحشم وإلى الموظفين

الفريق الركن الطيار حردان التكريتي، رجل الانقلابات، وهو رجل ذو بنية ضخمة وملامح قاسية. بعد مراسم الاستقبال انتقلنا إلى فندق بغداد، وبعد استراحة قصيرة حضرنا حفلة العشاء بنادي الصيد الذي أقامه نائب الرئيس صدام حسين بمناسبة توقيع اتفاق 11 آذار/مارس مع الأكراد في شمال العراق، شارك فيه عدد من المسؤولين والفنانين من العراق والجمهورية العربية المتحدة (مصر). وفي اليوم الثاني قمت بزيارة الرئيس «أحمد حسن البكر»[1] بحضور نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية «صدام حسين»، والفريق «حردان التكريتي» وزير الدفاع. وكان هذا لقائي الأول بالقيادة العراقية.

شرحت لهم الأوضاع والتطورات الأخيرة في بلادنا، وفي المناطق المحيطة، والمصاعب التي تواجهها الثورة في اليمن الديمقراطية من جراء التآمر الخارجي وتخلي بريطانيا عن دعمها للجنوب وفقاً لمفاوضات الاستقلال بجنيف عام 1967، وطالبت بفتح سفارة لليمن الديمقراطية في بغداد.

ردّ الرئيس البكر على ما قلته، فأكد ضرورة افتتاح سفارة لبلادنا في بغداد، وأبدى استعداد الحكومة العراقية لتجهيزها بكل ما يلزم، ووجّه الدعوة إلى الرئيس سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة لزيارة القطر العراقي في الوقت الذي يراه مناسباً.

أما نائبه «صدام حسين»، فقد تحدث عن ضرورة تعزيز الجبهة الداخلية في اليمن الجنوبية، وفهمت من ذلك أنه يشير إلى ضرورة استيعاب «البعثيين العراقيين» في السلطة، أو السماح لهم بالنشاط العلني. وكانت كل نشاطات الأحزاب الأخرى محظورة (ما عدا التنظيم الحاكم) بموجب قرار صدر بعد الاستقلال مباشرة يعتبر الجبهة القومية التنظيم السياسي الشرعي الوحيد في البلاد (اليمن الجنوبي)... ودعانا إلى تعزيز علاقاتنا بالجمهورية العربية اليمنية... حيث وصل «البعثيون العراقيون» إلى السلطة في صنعاء عبر انقلاب 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1967م الذي أطاح حكم الزعيم المشير عبد الله السلال، وكان «صدام حسين» يشير صراحة إلى ضرورة التعاون معهم مباشرة من خلال ما سمّاه ضرورة تعزيز علاقة اليمن الجنوبية بصنعاء. وفي إشارة أخرى إلى تعزيز

1- أحمد حسن البكر: مناضل ورجل دولة وعسكري (مهيب) ورئيس الجمهورية العراقية منذ 17 تموز 1968م حتى عام 1979م ونائب الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي. ولد في تكريت عام 1939م.

علاقتنا ببغداد لمّح صدام إلى ضرورة تعزيز علاقتنا بالدول العربية «التقدمية».. وقد وعدته بأن أرفع تلك القضايا إلى القيادة السياسية فور عودتي إلى البلد.

ظهر لي من حديثه أن له من السلطة أكثر مما كان يبدو في ذلك الوقت. وكان الإعلام العراقي يلمّعه ويدعوه بالسيد النائب، وسرعان ما انتزع لنفسه كل السلطة بعد أن أحال الرئيس أحمد حسن البكر على التقاعد وأجبره على الاستقالة فيما بعد.

في صباح اليوم التالي **28** آذار/مارس التقيت الفريق «حردان التكريتي» وزير الدفاع في مكتبه، وناقشت معه التعاون العسكري السياسي بين البلدين.

كانت القضية التي تلحّ عليّ أكثر من سواها هي الطائرات الحربية التي خلفتها لنا بريطانيا عند انسحابها من عدن، وخصوصاً بعد القرار غير المدروس الذي اتخذه وزير الدفاع علي سالم البيض بطرد الطيارين البريطانيين من سلاح الجوّ ما أدى إلى توقف الطائرات عن القيام بأي مهمة، بينما بقي الفنيون الأرضيون البريطانيون في السلاح، وكان علينا أن نبحث عن حلّ لمشكلة الطيارين وصيانة الطائرات، ولهذا فقد لجأنا إلى طلب مساعدة الأشقاء العراقيين الذين يملكون مثل هذا النوع من الطائرات البريطانية «جت بروفست»، فشرحت لوزير الدفاع العراقي حاجتنا الملحّة إلى خبرات فنية عراقية لصيانة هذه الطائرات. وكان هذا يتفق مع توجهاتنا لإنهاء العقد مع الإنكليز وإنهاء مهمة خبرائهم العسكريين في سلاح الطيران. وقد أبدى وزير الدفاع العراقي موافقته على إرسال عدد من الفنيين العراقيين إلى عدن... لكني طلبت منه تحديد أسمائهم على الفور وإبلاغهم بذلك حتى أتمكن من اصطحابهم معي على الطائرة نفسها، وقد وافق وأعطى تعليماته بذلك.

أما في يتعلق ببقية القضايا التي تطرقنا إليها، فقد أبلغني أنهم سيدرسونها. واستنتجت من ذلك أننا لن نحصل على كل ما نريده بسهولة، وليس ذلك لأنها غير متوافرة، أو أن ظروف العراق لا تمكنه من مساعدتنا، بل لأن العراقيين كانوا يمارسون علينا نوعاً من الضغوط غير المرئية، ويربطون حصولنا على المساعدات ببعض الشروط. كنت أعوّل على أن المسؤولين العراقيين سيعيدون النظر في موقفهم في الأخير، لكنني لم أكن أعرف متى بالضبط، في أثناء الزيارة أو بعدها.

في الساعة التاسعة صباح اليوم الأخير من شهر آذار/مارس زارني الفريق صالح مهدي عماش، وزير الداخلية العراقي، في مقر إقامتي بفندق بغداد، وكان يرافقه السيد صلاح عمر العلي

عضو مجلس قيادة الثورة وزير الإعلام الذي تعرفت إليه في الخرطوم في عام 1969م بحضور صديقنا المشترك جورج حبش، وأتذكر أنني وجهت إليه الدعوة لزيارة عدن، وقد استجاب لها مشكوراً، وقام بالزيارة يوم 6 شباط/فبراير1970م وفي الطريق إلى عدن، أجبر الطيارين السعوديين، وعلى رأسهم الأمير بندر بن سلطان طائرته على الهبوط أثناء مرورها في أجواء السعودية فوق خميس مشيط، وكادت أن تسقط وتتحطم عندما هوت إلى الأرض بسبب تأثير مرور طائرتين عسكريتين سعوديتين عن يمينها ويسارها، لكنّ الطيارين العراقيين الماهرين استطاعوا أن يمنعوا هذه الكارثة، وهبطوا في المطار بسلام وأجبر الوفد برئاسة صلاح عمر العلي على الخروج من الطائرة من أجل تفتيشها، لكن السيد صلاح العلي رفض النزول من الطائرة، وأصرّ على الإقلاع ومواصلة رحلته إلى عدن، وأمام إصرارهم على تفتيش الطائرة، بزعم أنها تحمل أسلحة إلى عدن، استجاب لهم في التفتيش، لكنه رفض الخروج من الطائرة، ومن ثم سُمح له بمواصلة رحلته. وقد بادر من جهته بإقناع القيادة في العراق بتقديم الدعم إلى النظام في عدن، وجرت الموافقة على اعتماد مبلغ 15 مليون دولار لتمويل مشروع تعميق ميناء عدن، يُدفع على مدى عشرين سنة بلا فوائد.



مع السيد صلاح عمر العلي في بيروت 2018م الذي اختلف مع النظام عام 1970 واتفق معه مرة أخرى واختلف معه بشكل نهائي في نهاية الثمانينات وتنقل من بلد الى آخر حتى استقر به وبنا مؤقتا المقام في بيروت

وبمجرد رؤيتهما أحسستُ بأن هذا اللقاء هو الذي سيحدد الموقف النهائي للعراقيين من القضايا التي أثرناها معهم. ولم يخب حدسي، فقد طلب الفريق «عماش» مزيداً من الإيضاح لموقف بلادنا من قضايا عديدة تدخل في نطاق استراتيجية العراق، وخصوصاً الأوضاع في الخليج العربي. لم يكن العراقيون يراهنون على دور «الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج» كما كانت تسميتها حينذاك، بل كانت لهم حساباتهم الأخرى التي لم يفصحوا عنها لتحقيق أهدافهم في هذه المنطقة إلا عام **1990**م. ولذلك أخفق وفد من الجبهة زار بغداد في وقت سابق في مقابلة أيّ مسؤول عراقي. وفي المقابل، كانوا يتبنون جماعة «المجلس الثوري» في «جبهة التحرير الأريترية». وقد طلب منا الفريق «مهدي عماش» تسهيلات لإدخال السلاح إلى أريتريا، ولم يقل إن المساعدات التي طلبناها تتوقف على هذا الشرط، بل أبلغني بموافقة العراق على تخصيص منح عسكرية لبلادنا أكثر مما طلبناه.

لم أنسَ أن أصطحب معي على الطائرة الفنيين الجويين الذين وافقت الحكومة العراقية على إعارتهم لبلادنا بناءً على إلحاح مني، لكني أخفيت أمرهم ومهمتهم عن أعضاء الوفد المرافق لي. زعمت أنهم أطباء وسيعملون في المستشفى العسكري للقوات المسلحة بعدن. كنت حريصاً على ألا يتسرب أي شيء عنهم، حتى لا يكتشف ذلك الإنكليز، فيسارعوا إلى سحب خبرائهم في القوى الجوية قبل أن نوفر البديل، وقبل أن ندرب كادرنا. وكاد السر ينكشف ونحن لا نزال في القاهرة. فجأة شعر أحد أعضاء الوفد المرافق لي بوعكة صحية، فلجأ فوراً إلى أحد المهندسين العراقيين[1] واسمه عبد المجيد السعدون لاعتقاده بأنه طبيب حسبما أخبرته، وكاد يسقط في يد المهندس، فهو ليس طبيباً، ومهنته في صيانة الطائرات الحربية أبعد ما تكون عن الطب وعلاج المرضى، لكنه استطاع التخلص من الحرج بادعاء أنه طبيب أمراض نسائية، وبذلك تخلص من المأزق الذي كاد يكشف السر الذي كنت حريصاً على إخفائه، اتصل بي علي عيدروس وكيل وزير الزراعة عضو الوفد المرافق، وشكا إليّ «الطبيب العراقي» الذي رفض أن يكشف عليه ويصف له دواء لمرضه، فأفهمته وأنا أخفي ضحكتي أنه قد يكون متعباً من رحلة الطائرة، كذلك فإنع لا

1- بعد ذلك قابلته في دمشق عام 2005 م، بعد أن أصبح رئيساً للجامعة السورية الدولية الخاصة بريف محافظة درعا، وقد تابع دراساته العليا ونال شهادة الدكتوراه.

يحمل دواءً معه. وحولته على خدمات «فندق شبرد» الذي يقع على ضفاف النيل، فاستدعوا له طبيباً لمعاينته.

فور عودتي إلى عدن رتبت عمل الفنيين العراقيين دون أن يكتشف البريطانيون مهمتهم، وكانوا ينجزون أعمال صيانة الطائرات سراً ليلاً... وهكذا بعد أن أنجزوا مهمتهم بصورة نهائية أمكننا إلغاء العقد مع الخبراء الإنكليز في الطيران.

في عام 1972م زار العراق عبد الفتاح إسماعيل، الأمين العام للتنظيم السياسي للجبهة القومية. وزاره أيضاً رئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع علي في عام 1974م، واستمرّ تبادل الزيارات والاتصالات بين البلدين الشقيقين. وقمت بزيارة بغداد مرة أخرى لحضور مؤتمر القمة العربية التاسعة، وبالرغم من ذلك، لم يقم أي من الرؤساء العراقيين بزيارة اليمن الديمقراطية.

الطريق إلى فلسطين يمرّ بسقطرى

أثناء زيارتي بغداد في تموز/يوليو 1977م قدم العراق إلى بلادنا مساعدة تقدر بعشرين مليون دولار مع أسلحة وذخائر، ولكن المساعدة قدمت إلينا في ظروف صعبة مالياً وسياسياً وعسكرياً. بعد ذلك طلب منا العراقيون أن نمنحهم قاعدة بحرية وجوية في جزيرة «سقطرى» ذات الأهمية الاستراتيجية، وكان الهدف من ذلك الخروج بالبحرية العراقية من شط العرب ومضيق هرمز[1] الذي يبعد عن شط العرب أكثر من 500 ميل، وقال لي نائب الرئيس العراقي صدام حسين، وهو يعرض عليّ الأمر: «نحن بحاجة ماسة لهذه القاعدة، لأن البحرية العراقية تحت رحمة الشاه والدول العظمى ودول الخليج الذين يجب اقتلاعهم!» حسب تعبيره. وفي السياق أضاف صدام: «إن إقامة هذه القاعدة ستسهم في الخلاص من هذه الأنظمة. كذلك إن الطريق إلى تحرير فلسطين يجب أن يمرّ عبر اقتلاع هذه الأنظمة في الخليج وإسقاط نظام حافظ الأسد في سورية». وأكد ضرورة قيام دولة قوية ومهيبة في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام، تسيطر على

1 - يربط مضيق هرمز بين الخليج العربي وخليج عُمان، ويُعَدّ الخليج العربي ذراعاً ممتدة للمحيط الهندي ما بين شبه الجزيرة العربية وإيران. يضيق المضيق إلى عرض 20.75 ميلاً بحرياً في النهاية الشمالية ما بين جزيرة لارك في الجانب الإيراني وجزيرة سلامة الصغرى في الجانب العُماني، ويبلغ طول الخط الوسطي للمضيق 104 أميال. يمتد الخليج العربي من مدخله بخليج عُمان عبر مضيق هرمز 500 ميل من جزيرة مسندم حتى مدخل شط العرب، ويبلغ أقصى عرض للخليج 200 ميل.

النفط والممرات الاستراتيجية في مضيق هرمز وباب المندب وخليج العقبة، وقيام هذه الدولة هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وغير ذلك من الأحلام. أتذكر أنني نصحته في أحد اللقاءات في نهاية السبعينيات بأن هذه المشاريع والطموحات غير واقعية، وأنه من غير المسموح حتى الحديث عنها، وعلقت مازحاً: «إلا في أغنية بساط الريح من بغداد إلى تطوان»، وفي الشعارات التي رفعها البعث «أمة عربية واحدة»، وأن القوى الكبرى لن تسمح حتى بالتفكير في ذلك، وضحك حينذاك وقال: «إن الغرب لا يريد من منطقتنا إلا النفط، ونحن مستعدون لبيعه لهم بأقل من السعر العالمي». وكان حينذاك يحلم بدور قومي وإقليمي أكبر من دور الرئيس جمال عبد الناصر وفي غيابه عن المنطقة والعالم معتمداً على الثروة الهائلة من النفط في العراق وعلى رابع جيش في العالم، كما كان البعض يصورونه آنذاك.

بصراحة مطلقة، أدهشني تفكير صدام حسين، ولكنني قلت له: «إن الخلافات العربية يجب ألّا تصل إلى هذا الحد، وفوق ذلك إن مثل هذا العمل غير مسموح به، فللغرب مصالحه التي سيحميها». ومنذ ذلك الوقت اكتشفت أنه يخطط لشيء ما، ولكن لم يخطر على بالي حدود ما يفكر فيه، ولم أعد إلى ذلك اللقاء الغني بالمؤشرات والذي لم أتخيله قط إلا بعد أن اجتاح صدام حسين بقواته دولة الكويت الشقيقة والتفكير نحو مضيق هرمز، حين اعتقد أن الساحة خالية – كما تصور – وما عليه إلا أن يتقدم خطوة قد تكون فاتحة لخطوات أخرى عديدة. وقد حاولت أن أوضح لصدام حينذاك عندما طلب منا منحه قاعدة بحرية وجوية في جزيرة سقطرى، أن إقامة مثل هذه القاعدة ستلحق الضرر باليمن الديمقراطية، وزدت قائلاً: «إننا متهمون أصلاً دون أساس، بمنح قاعدة للاتحاد السوفياتي في الجزيرة، ما أدى إلى تآمر الدول الغربية وبعض دول المنطقة على اليمن الديمقراطية، ولسنا على استعداد لنفتح على أنفسنا باباً آخر للمشاكل». وأخبرته بأنني مع ذلك سأعرض الأمر على القيادة السياسية في عدن.

وفعلاً ناقش «المكتب السياسي» الطلب العراقي، وكان أول تعليق قاله رئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع: «إنهم إذا دخلوا سقطرى فلن يخرجوا منها»، باعتبار أن اليمن الديمقراطية لا تملك أسطولاً بحرياً أو طائرات بعيدة المدى لاستعادة الجزيرة. واقترح الرئيس ربيع بدلاً من ذلك منحهم قاعدة بحرية في قرية بئر علي على بعد 300 كيلومتر تقريباً إلى الشرق من عدن، وكان رأيه أنّ بالإمكان مراقبتهم هناك، وإذا تطلب الأمر إخراجهم منها.

قدم إلى عدن الفريق الركن عبد الجبار شنشل، رئيس الأركان العراقي، للاستماع إلى ردّ القيادة، وقد أطلعناه على مقترحنا، مستبعدين فكرة منحهم قاعدة في سقطرى من الموضوع نهائياً، لكن العراقيين الذين كانوا قد وضعوا في مخططهم الجزيرة رفضوا كل البدائل الأخرى.

كرسي صدام حسين!

أتذكر أن زيارتي لبغداد في تموز/يوليو 1977م تأجلت عدة مرات بسبب كرسي صدام، حيث كان الرئيس صدام يجلس على كرسي يعلو كراسي ضيوفه! كان صدام مريضاً، مصاباً بمرض في عموده الفقري، وقيل لي إنه لن يستطيع استقبالي في المطار أو الجلوس في أثناء المفاوضات معي على كرسي عادي، وعندما رفضت ذلك، أشعرونا بالموافقة على الزيارة، وقالوا إنهم حلوا مشكلة الكرسي! إذ سيجلس معك على كرسي عادي وقت التصوير ليعود إلى كرسيه بعد ذلك.

في زيارة أخرى للعراق في عام 1978م تحدثت مع صدام حسين بمنتهى الصراحة، مشيراً إلى أن العلاقات التي بيننا لا تمتّ بصلة إلى العلاقات التي يجب أن تقوم بين دولتين شقيقتين. قلت له: إنكم والإخوة الليبيين تعدون وتوقعون اتفاقيات معنا ولكنكم لا تنفذون منها شيئاً!

انزعج صدام لهذه الصراحة ورد مستاءً أو مستفزاً: إذن نحن نكذب؟!

قلت له: لا أقصد أنكم تكذبون، ولكنكم لا تنفذون ما تعدون به! في عام 1975م وعدتم الرئيس سالم ربيع علي في قمة الرباط بتقديم معونة مالية إلى اليمن الديمقراطية بمبلغ عشرة ملايين دولار لمواجهة ارتفاع أسعار النفط بعد حرب 1973م، وقبل ذلك وعدتم الأمين العام عبد الفتاح إسماعيل بمبلغ مماثل في أثناء زيارته لبغداد عام 1972م، ولكنكم لم تنفذوا هذا ولا ذاك، وها نحن صرنا في عام 1978م.

وأضفت:.. الليبيون بالمثل، وعدونا بتقديم مساعدات وصَدقناهم وأدرجناها ضمن خططنا الاقتصادية، ولكنهم تراجعوا عن وعودهم، وسبّب لنا ذلك إرباكات لا حد لها، وتعطلت مشاريع مهمة كانت مدرجة في خطة التنمية، واضطررنا إلى ترحيلها من سنة إلى أخرى.



صدام حسبن نائب الرئيس العراقي يلتقي رئيس الوزراء علي ناصر محمد في بغداد 1978م بحضور علي عنتر وزير الدفاع

حين انتهيت نهض صدام ورفع سماعة الهاتف وطلب رقم عدنان حسين، الصديق والأخ المدلل لصدام كما يطلقون عليه في بغداد. وكان عدنان حسين يشغل منصب وزير التخطيط في الحكومة العراقية، وأصدر إليه أمراً بتحويل مبلغ عشرين مليون دولار فوراً إلى اليمن الديمقراطية. وكان صدام يقول له في أثناء إصدار الأمر: «دزوا عشرين مليون دولار للأخ علي ناصر، إنه هنا عندي وزعلان ويتهمنا بالكذب وأننا نوقع ولا ننفذ». وسمعت على الجانب الآخر صوت عدنان حسين وهو يجيب: «أمرك سيدي»، وبعد ذلك قابلت الصديق عدنان حسين الذي أكد لي أنه سيحول المبلغ، وكان يتردد باستمرار إلى عدن ودول المنطقة، وقد تعززت علاقاتنا الشخصية والرسمية معه حيث كان يعتبر رجل المهمات الخاصة إلى دول المنطقة، وهو محل تقدير واحترام المسؤولين فيها.

وبالفعل حُوِّل المبلغ إلى عدن بعد أسبوعين فقط. شعرت حينذاك بأنني لم أخطئ في صراحتي مع صدام، وبأنه صاحب القرار ورجل الدولة القوي في بغداد في فترة حكم أحمد حسن البكر.

الشيوعيون على الخط

هذه الفسحة من الوئام لم تدم طويلاً. فقد دخل الشيوعيون العراقيون عنصراً في العلاقات بين عدن وبغداد. كان «الحزب الشيوعي العراقي» عضواً مشاركاً في الجبهة الوطنية التي شكلها الحزب الحاكم في العراق بعد استيلاء البعثيين على السلطة هناك. ويبدو أن بعض قيادات «الحزب الشيوعي العراقي» قد أساءت تقدير الموقف من حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق. وبسبب بعض طروحات صدام حسين التي كانت الصحافة تروجها في تلك الأيام، خُيِّلَ إلى بعض قياديي الحزب الشيوعي، بطريقة ساذجة، أن صدام يتجه نحو مواقع اليسار والمواقف الأقرب إليهم وإلى معتقداتهم، واعتماداً على هذا الاستنتاج الخاطئ كان بعضهم، من غير احتراز، يتبادلون الحديث بينهم خلال مكالمات هاتفية عن هذه الفكرة ويروجونها، بل وكما يبدو، إن البعض تمادى إلى حد الحديث عن يسارية صدام ويمينية رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر!

لم تكن أجهزة المخابرات العراقية نائمة، بل كانت ترصد كل شيء، وقد سجّلت تلك المكالمات الهاتفية، كما فهمت فيما بعد منهم، واطلع عليها نائب الرئيس صدام حسين، فثارت ثائرته وغضب غضباً شديداً. وفي أحد لقاءاتنا في بغداد فاتحني قائلاً: «إن الشيوعيين يزرعون الفتنة بين القيادة، ويزعمون أن صدام يساري والبكر يميني، ونحن لا نتفق مع تقييمهم، وعليهم أن يفهموا أننا لسنا تلاميذ لهم، مهما كانت الوثائق التي يرسلونها إلينا بهدف التأثير فينا وكسبنا إلى أيديولوجيتهم!».

غير أن السهام لم تكن موجهة إلى الشيوعيين وحدهم، فقد كانت هذه بداية النهاية للجبهة الوطنية في العراق التي لم يكتب لها النجاح والاستمرار طويلاً.

رغم أنني حاولت التوسط وإصلاح العلاقة بين صدام والشيوعيين العراقيين بناءً على طلبهم، إلا أن ذلك كان من غير جدوى، بل إن ذلك – ويا للأسف – أثر في علاقاتنا مع العراق. وبالنتيجة، أوقفت الحكومة العراقية تمويل مشروع الكهرباء في عدن. وهذا المشروع تعرض لسوء الحظ عدة مرات. وعدت السعودية بتنفيذه في عام 1976 عقب إقامة العلاقات الدبلوماسية بين عدن والرياض، لكنها سحبت موافقتها بعد أحداث 26 حزيران/يونيو 1978، وقتل الرئيس الشمالي أحمد الغشمي، وتعليق عضوية اليمن الديمقراطية في جامعة الدول العربية في تموز/يوليو 1978م فتكفل العراق بتنفيذه وسحب هو الآخر موافقته بتمويل المشروع، بسبب الوساطة بين

الحزب الشيوعي العراقي والنظام. ومن هنا يمكن القول بكل أسف إن السياسة والعلاقات العربية تخضع غالباً، إن لم يكن دوماً، لردّ الفعل التي يعبّر عنه في وضع معين، في لحظة معينة، وليست علاقة قائمة على التفاهم والمصالح المشتركة والرابطة الأخوية والوصول إلى اتفاقات ترضي الجميع، ومن هذا المنطلق الأخير الذي كنت أؤمن به وبإمكانية التوصل إليه، ولو في حدوده الدنيا بذلت جهوداً لتسوية العلاقات بين بغداد ودمشق على النحو الذي سأذكره عند الحديث عن مؤتمر القمة العربية التاسع في بغداد. وأذكر أنني عندما عرضت فكرة الوساطة بين البلدين الشقيقين على صدام، قال لي: أنت لا تعرف صديقي وصديقك حافظ الأسد كما أعرفه. إن عنده غطاساً ومن الصعب أن تقيس أعماقه»! وقال صدام بشكل أكثر وضوحاً: «إذا اقتربنا بعضنا من بعض أو اتحدنا فان أحدنا سيسقط حتماً». في الأخير قال: «ولكن جرب ونحن جاهزون!».

لا أظن أن صدام كان يستنتج أو يستبق إخفاق أية علاقة وحدوية أو علاقة وئام طبيعية بين دمشق وبغداد، بقدر ما كان يعبّر عن العناصر الرئيسة في الصراع بين العاصمتين، أي ما يمكن أن نطلق عليه نزعة (المستقبلية) المبنية على تجارب تاريخية في الماضي. ولذلك فإن العلاقة بين دمشق وبغداد لم تشهد إلا فترة قصيرة جداً من التحسن بعد تلك الوساطة، حيث قام الرئيس حافظ الأسد بزيارة بغداد، أثمرت توقيع (ميثاق العمل المشترك) بين البلدين والحزبين، ولكن سرعان ما تدهورت العلاقات بينهما. أما الشيخ صباح الأحمد، فنصحني بعدم بذل أي جهود لتقريب وجهات النظر بين البلدين، لأن قيام الوحدة خط أحمر بين العراق وسورية. ولكن صدام حسين بدلاً من العمل على توحيد بلاد الشام والعراق توجه إلى العمل على توحيد الدول الخليجية بدءًا بالكويت، وهو ما أدى إلى سقوطه.

سقوط بغداد

في 9 نيسان/أبريل 2003م سقط نظام البعث في العراق الذي حكم مدة ثلث قرن، حيث قامت الولايات المتحدة الأميركية بقيادة التحالف الدولي وشنّ الحرب على العراق بحجة السلاح النووي، بقوة عسكرية مؤلفة من 300 ألف عسكري و920 دبابة و900 قاذفة و50 طائرة بلا طيار تدعمهم 6 حاملات طائرات. بينما قاتل العراقيون بـ23 ألف صاروخ دقيق و750 صاروخاً من طراز كروز و1750 قنبلة انشطارية. وبعد أربعة أسابيع انهار الجيش العراقي وقتل آلاف العراقيين، وبلغت خسائر العراق أقله نحو 100 مليار دولار، بينما تكلفت واشنطن 45 ملياراً،

وهو رقم ارتفع إلى 666 مليار دولار بعد خمس سنوات في حرب كانت تكبّد الأميركيين 5 آلاف دولار في الثانية[1]. واختفى قادته، من القنوات الفضائية، ومن شوارع بغداد، ومن القصور والجسور في لحظة مهيبة ورهيبة، وبدأ البعض بإنزال صور الرئيس صدام من المنازل والمحال التجارية، شعوراً منهم بأنها فقدت وظيفتها حين كانت تستعمل لحمايتهم من جواسيس النظام، والاحتماء بها أمام الزوار غير المتوقعين. كان هذا الردّ المنطقي للشارع العراقي على القيادة المهزومة التي توعدت بنحر الأميركان على أبواب مدينة بغداد وشبهتهم بالتتار، وتوعدتهم بقوات القدس والحرس الجمهوري وفدائيي صدام، وتمزيق العلوج كما كان يردد وزير الإعلام محمد سعيد الصحاف... إلى آخر تلك الأسطورة التي انهارت دون أن يُرَى لها أثر في القوات الغازية، وسقطت معها أسطورة صدام حسين، عندما هوى تمثاله في قلب مدينة بغداد بطريقة مذلة للعراق والعرب وسقطت تماثيله الأخرى في كل ساحة وطريق في العراق. وهوت معه كبرياء الأمة العربية وهي تشاهد الدبابات الأميركية والقوات الأميركية تعبر جسور بغداد وتجرّ التمثال ليسقط على الأرض، بعد أن تسلق الجنود الأميركان ووضعوا العلم الأميركي عليه.

عجز الكثيرون من المراقبين والمحللين الاستراتيجيين السياسيين والعسكريين عن تفسير هذا الانهيار السريع والاختفاء المفاجئ لصدام والقيادات التي استبدلت ملابسها العسكرية بأخرى مدنية، وتنبأ البعض أنه اختفى ليقود حرب عصابات، وقد يكون هذا صحيحاً، ولكن كيف يمكنه استعادة حكمه بعد خراب البصرة، وسقوط بغداد قلعة الأسود كما يسمونها، وسقوط كل مؤسسات الحزب والدولة أيضاً واعتقاله وقتل أولاده، فماذا يفيد بعد خراب البصرة.

قامت الآلة الإعلامية الأميركية والغربية الجبارة بدور كبير وخطير في التمهيد لاجتياح العراق، حيث صورت أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل يهدد بها العالم، وأنه رابع جيش في المنطقة، وأن صدام أهم وأخطر شخصية تهدد مصالح الغرب في المنطقة، وأنه يمتلك أكبر احتياطي من النفط الخام في العالم، حتى وصلوا بالأمر إلى تصويره كأسطورة وبعبع أمام الرأي العام العالمي من أجل إطاحته هو ونظامه. وهكذا أصيب المواطن العربي باليأس والإحباط من هذه القيادة، ولكن

1 - سمير عطا الله/ «من بغداد إلى دارفور» – صحيفة الشرق الأوسط 2010/3/24.

يجب أن نعترف بأن الرئيس صدام قد صمد أثناء محاكمته، وكان شجاعاً لا يهاب الموت حتى اللحظة الأخيرة لإعدامه على حبل المشنقة.

نشرت وسائل الإعلام في تموز/يوليو من عام 2015 رسالة من جندي أميركي كان من أحد القليلين الموجودين أثناء إعدام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين بعثها إلى زوجته يصف لها ما رآه ويتعجب من اللحظات الأخيرة التي سبقت تنفيذ حكم الإعدام بصدام حسين لتماسكه إلى درجة تشبه المعجزة، حيث كان مبتسماً على منصة الموت.

وقد حدثني وزير الإعلام محمد سعيد الصحاف الذي يقيم في أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة في آذار/مارس 2004م عن تلك اللحظات الصعبة، وكيف اختفت القيادة، بمن فيها صدام حسين، وكيف توزعت في المدن والقرى والأرياف، وقال إنه فقد الاتصال بها بعد المؤتمر الصحافي الذي عقده لآخر مرة. وقال إنه تسلّم بياناً من صدام حسين بخط غير واضح حاول مراجعته وإعادة صوغه وبثه، ولكن كان كل شيء قد انتهى وهو يشاهد الدبابات على جسور بغداد، فحمل نفسه واختفى كالآخرين مدة شهرين، وانتقل بعد ذلك إلى الإمارات العربية في ضيافة الشيخ زايد بن سلطان.



علي ناصر محمد –محمد سعيد الصحاف – عبد العزيز الدالي

أكد لي أن أحد أسباب الانهيار في بغداد خيانة بعض القادة العسكريين الذين مَدُّوا خيوطاً مع الأميركان، ولم يقاتلوا كغيرهم من القيادات العسكرية في بعض المدن العراقية الأخرى، كذلك لم يكن بعض القادة العسكريين مؤهلين لقيادة العمليات العسكرية، وفي مقدمتهم قائد الحرس الجمهوري قصي صدام حسين، حيث اعتمد الرئيس صدام حسين على القيادات العسكرية الحزبية أكثر من اعتماده على القيادات العسكرية المجربة والمحترفة، وكان المقياس في اختيار القيادات العسكرية هو الولاء الحزبي والعائلي والعشائري، حيث لم تصمد هذه القيادات في وجه الجيش الأميركي والبريطاني الذي كان متفوقاً في السلاح والعتاد والخبرة والقيادة بحراً وبراً وجواً، واستخدم أحدث أسلحة الدمار والخراب التي تجرب لأول مرة في هذه الحرب التي خلقت حالة من الرعب بين صفوف المسؤولين العسكريين والمدنيين والمواطنين. وقال إن المتطوعين العرب وفدائيي صدام هم آخر من بقي يقاتل في بعض أحياء مدينة بغداد، لأن معركتنا واحدة، وقال إن الرئيس صدام حسين كان قد شكّل تنظيمات ومجموعات سرية للقيام بحرب عصابات في حالة سقوط النظام في بغداد تحت قيادته وقيادة بعض الرفاق الحزبيين المؤمنين بالنضال ضد قوات الاحتلال، وستستمر في عملياتها العسكرية حتى في غياب الرئيس صدام وبعض القيادات.

تحدث الصحاف عن مبادرة الشيخ زايد بشأن خروج الرئيس صَدام من العراق تحت رعاية الجامعة العربية والأمم المتحدة، حرصاً على العراق ومستقبله وعلى أمن أسرته وحياته وتجنيب المنطقة ويلات الحروب والتدخل الأجنبي، وخصوصاً أن دولة الإمارات ليس لها حدود أو مشاكل أو مصالح مع العراق، وقال: مع الأسف إن الظروف والضغوط التي كان يمرّ بها الرئيس قد حالت دون ذلك.

وقد أخبرني الصديق الفريق عتيق جمعة، مستشار سموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي، في أحد اللقاءات، أن صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة كلفه الذهاب إلى بغداد، وحمل منه رسالة شفوية إلى صدام حسين «ينصحه فيها بترك السلطة حرصاً منه على العراق وعلى أسرته وعلى نفسه، وأن دولة الإمارات على استعداد لاستقباله وأسرته وهي بلاده مثلها مثل العراق».



مع الفريق عتيق جمعة

وقال لي الفريق عتيق جمعة، إنه بمجرد أن سمع ما يطلبه منه الشيخ زايد اجتاحه القلق، إذ كيف له أن ينقل مثل هذه الرسالة إلى صدام حسين، وصارح الشيخ زايد بصعوبة هذه المهمة.

قال له الشيخ زايد: هل أنت خائف؟

أجابه: لا أخفي عليك يا طويل العمر، نعم المهمة صعبة، فأنت تعرف من هو صدام حسين. وأضاف: أرجو أن تعفيني من هذه المهمة وتختار لها أحداً سواي.

لكن الشيخ زايد أصرّ على أن أنقل إلى صدام رسالته المشار إليها.

وهكذا ذهبت إلى بغداد، وأخبرت المسؤولين العراقيين أني أحمل رسالة شفوية للرئيس صدام حسين من صاحب السموّ رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان، وأريد مقابلته لإبلاغه هذه الرسالة، ولكنهم أرادوا أن يعرفوا فحوى الرسالة قبل أن يرتبوا لي موعداً مع صدام حسين، ولكنني رفضت ذلك، وقلت لهم إنها رسالة من رئيس دولتي إلى رئيس العراق، وليس من اللائق أن يطلع عليها أحد غيره... ولكنهم أصروا على موقفهم وأصررت على موقفي.

قلت لهم إنني سأغادر بغداد ما لم يمكنوني من مقابلة الرئيس، وإزاء هذا الموقف طلبوا مني البقاء حتى يخبروا صدام شخصياً، وفي الأخير حددوا لي موعداً معه... وهكذا تحركت في الموعد الذي حددوه لي، ومررت بأغرب ما يمكن أن يمرّ به رسول، فقد نقلوني في أكثر من سيارة، وأدخلوني في أكثر من قصر في المنطقة الخضراء، وفي كل قصر حرس يحملون الحراب ويلبسون الملابس العربية كأنك في أحد قصور الأمراء العباسيين، وفي كل قصر أجتاز ممرات ومكاتب وحرساً وسط جو من المهابة، وفي كل قصر أو مكتب أمر به أقول في نفسي إنني سأقابل صدام حسين الآن... وفي القصر الأخير دخلت إلى بهو كبير، ثم سلطت على وجهي أضواء

شديدة وفي نهاية المكتب رأيت صدام حسين واقفاً بمهابة ببذلته العسكرية ومسدسه يتدلى من خاصرته، صافحته وأنا أشعر برهبة الموقف وخطورة اللحظة، فقد وضعني الشيخ زايد رحمه الله في موقف صعب لا أحسد عليه، لكنني استجمعت ما بقي لدي من شجاعة، فأطلعت صدام، فحوى رسالة الشيخ زايد ولكن بلغة دبلوماسية لا أدري كيف أسعفت بها في تلك اللحظة، مع أنني رجل عسكري.

قلت له إن صاحب السموّ الشيخ زايد يحبه ويقدره ويحب أسرته وأولاده، وإن سموّه يوجه إليه الدعوة لزيارة دولة الإمارات العربية المتحدة، وإنه سيسعده أن يتشاور معه في الوضع الذي يعيشه العراق الآن... والأوضاع في المنطقة.

لكن لغتي التي حرصت على أن تكون دبلوماسية وأنا أنتقي كل كلمة وكل جملة تفوهت بها حتى لا أثير حساسية صدام وغضبه، لم تنطل عليه، فقد فوجئت به يقول:

شنو أهرب!!

وكررها عدة مرات...

أجبته وأنا أحاول أن أمتصّ غضبه: لا يا فخامة الرئيس... بل إن صاحب السمو الشيخ زايد يدعوك لزيارة الإمارات للتشاور معك.

لكنه قال بحسم: بلغ الشيخ زايد شكري الجزيل. لكنني لن أهرب إلى أي مكان، وأنا لا أخشى على حياتي من الأميركان، وسأصمد أو أموت في بغداد والعراق، وليس في أي مكان آخر.

وعودة إلى حديث الصحاف معي، فإنه قال:

حزّ في نفوسنا ما جرى للرئيس وأن نشاهد البعض يقوم بنهب الوزارات والمؤسسات والبنوك والمتاحف والوثائق والمحالّ التجارية، فيما اتجهت القوات الأميركية لحماية وزارة النفط والاستيلاء على الوثائق الخاصة بالنفط والكوبونات.

تذكرنا هذه الأحداث والنهب والتدمير والحرائق بما تعرضت له بغداد عند دخول التتار إليها، بل لا يقل فظاعةً عنها، فالغزاة هم الغزاة مهما ارتدوا من ألوان وشعارات. وذاكرة التاريخ لن تنسى مثل هذه الأعمال الهمجية والوحشية، حتى وإن رفعوا على رؤوسهم شعارات الحرية والديمقراطية كما يَدَّعُون.

بعد ثلاث سنوات عرف العالم أن نظام الرئيس صدام حسين لم يكن يملك أسلحة الدمار الشامل، وهو ما اعترفت به أميركا ووزير خارجيتها كولن باول الذي اعتذر عن الخطأ والتضليل اللذين أوقعته فيهما أجهزة المخابرات الأميركية CIA التي وصفها بأنها «غير دقيقة وخاطئة، وفي بعض الأحيان مضللة بشكل متعمد»، ومن ثم اعترف ممثل بريطانيا السابق في الأمم المتحدة بوقوعهم في الخطأ نفسه، وتوالت بعد ذلك تصريحات من كان لهم بشكل أو آخر دور في غزو العراق تحريضاً وإعداداً أو تنفيذاً، يقرون فيها بأن غزو العراق كان خطأً جسيماً، وأن وعود الانتصار ليست إلا وهماً، ومنهم العقيد الأميركي تيم كولينز، وبول بريمر (الحاكم المدني للعراق) وزلماي خليل زادة (السفير الأميركي في العراق) وجاك سترو (وزير خارجية بريطانيا الأسبق وأحد رموز الحرب) وريتشارد بيرل (أحد عرّابي الحرب) ودونالد رامسفيلد وخلفه في وزارة الدفاع روبرت غيتس. كذلك اعترف الرئيس بوش بخطورة الوضع في العراق، وكذلك وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس، وأن المعركة ستكون طويلة جداً.

عرف العالم كله أن بغداد ودمشق وطهران والفلسطينيين لم يشاركوا في أحداث واشنطن ونيويورك، ولم يساعدوا على تنفيذها، وهذا ما كشفه تقرير أعدته لجنة خاصة عن أحداث 11 أيلول 2001، حيث اتهمت هذه الأنظمة بالإرهاب وإيواء الإرهابيين في المنطقة والعالم، وأطلق على بعضها «محور الشر». أنا هنا لا أدافع عن صدام حسين ونظامه، فقد اختلفت معه قبل احتلال الكويت وبعده بسبب اغتيال الأستاذ الأكاديمي العراقي توفيق رشدي الذي سبق أن تحدثت عنه. شعرت وأنا أسمع خبر احتلال الكويت في 2 آب/أغسطس 1990 بأنّ هذا النظام وقع في فخ نصب له بعد خروجه من الحرب مع إيران وأظن أن الفخ كان بتدبير إما من بعض دول مجلس التعاون العربي الذي تأسس في بغداد عام 1989م، وإما بضوء أخضر من قبل السفيرة الأميركية ببغداد أبريل غلاسبي، وإما أنه قراءة مغلوطة لموقفها آنذاك، حيث كان يمثل العراق من وجهة النظر الأميركية سمك القرش وحوله أسماك صغيرة، وكان لا بد من اصطياده، وكان من السهل اصطياده بالصنارة الأميركية والطعم الكويتي.

خاض صدام بما كان يوصف رابع جيش في العالم معارك في شمال العراق وجنوبه وحرب الخليج الأولى والثانية (إيران والكويت)، ومع الأسف فإن الجيش العراقي والحرس الجمهوري قد خذلاه وانسحبا بدلاً من هزم القوات الأميركية على أسوار بغداد وجسورها كما كان يردد بعض

قادته العسكريين والإعلاميين، وكان أحد أسباب هزيمة هذا الجيش تسليم القيادة لمجموعة من المقربين والحزبيين التي أخفقت واختفت وتركته وحيداً في الحصار والأسر، إضافة إلى تخاذل بعض القادة، كما أخبرني بذلك وزير الإعلام العراقي في عهد صدام محمد سعيد الصحاف. وهذا ما يذكرنا بهزيمة الجيش المصري وقيادته عام 1967م عندما ضربت المطارات والطائرات على الأرض، ما اضطر القوات البرية إلى القتال مكشوفة في جبهات المعركة بلا غطاء جوي، تسببت هذه الهزائم هزيمة نفسية للجندي والإنسان العربي، وأدى ذلك إلى استقالة جمال عبد الناصر الذي اعترف بالهزيمة وتحمّل مسؤوليتها كاملةً، لكن الشعب المصري، بعفويته، خرج برجاله ونسائه وأطفاله يومي 9 و10 حزيران/يونيو 1967 للمطالبة بالتراجع عن قرار التنحي.

بعد أكثر من ثلاث سنوات على احتلال العراق، جرت أحداث وصراعات ونزاعات دموية، بعد القرار بحلّ مؤسسات الجيش والأمن والحزب والإدارة واجتثاث كل ما له علاقة بحزب البعث كما نَظر لذلك الذين كانوا يسعون إلى تدمير النظام بأي طريقة، تحت ذريعة الإرهاب تارة أو بحجة امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو بحجة علاقته مع القاعدة (أسامة بن لادن) وارتباطه بأحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في أميركا، وعلى هذا الأساس اتخذوا القرار بإسقاطه، ومن ثم محاولة اجتثاث حزب البعث ومؤسساته في العراق. ولو لم يتخذوا مثل هذا القرار الأحمق واكتفوا فقط بإبعاد القيادات، والمحافظة على المؤسسات لحكموا العراق بواسطتها وعبرها، لأن هذه المؤسسات ورثها وتوارثها حكام العراق السابقون من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف[1] وعبد الرحمن عارف وأحمد حسن البكر إلى صدام حسين، فضلاً عن الأسرة الهاشمية في بغداد التي أسست هذه الدولة في عشرينيات القرن العشرين، ما دفع المنتسبين إلى هذه المؤسسات إلى اتخاذ الموقف الهجومي ضد الاحتلال وحكومة بريمر، وهنا ينطبق القول المعروف «قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق»، وهذا يذكرنا بما جرى في عدن بعد حرب عام 1994م عندما حلّ نظام علي عبد الله صالح الجيش والأمن والإدارة في الجنوب، وأدى ذلك إلى ما جرى من حراك سياسي سلمي وعصيان مدني ضد النظام في صنعاء، بل المطالبة بفكّ الارتباط واستعادة الدولة الجنوبية وإسقاط النظام.

1- في 13 نيسان/أبريل 1966 تحطمت مروحية الرئيس العراقي عبد السلام عارف السوفياتية الصنع في ظروف غامضة، ومعه بعض وزرائه في جنوب العراق.

وكان صدام حسين قد وقع في الأسر وفي الحفرة التي وجدوه فيها، وفي ذلك يقول علاء نامق: «أنا الذي حفرت له الحفرة»، التي يعرفها العالم باسم «حفرة العنكبوت»، التي كانت غرفة صغيرة تحت الأرض في مزرعة نامق حيث عثرت القوات الأميركية على صدام حسين في 13 كانون الأول/ديسمبر 2003.

كذلك وقع الرئيس بوش وقيادته في مستنقع العراق حيث ظن في البداية أن الشعب العراقي سيخرج لملاقاته بالورود والرياحين، ولكنهم ودعوه بالأحذية كما فعل الصحفي منتظر الزيدي حين قذفه بحذائه عندما كان يلقي كلمة وداع في بغداد في نهاية رئاسته وتركوا العراق ممزقاً بين الأديان والمذاهب والأعراق[1].



اللحظة عندما رمى منتصر الزيدي الرئيس بوش بحذائه

لم ينفع الحديث عن أسلحة الدمار الشامل، وإسقاط صدام حسين ونشر الديمقراطية والحرية في العراق نموذجاً لتعميمه في منطقة الشرق الأوسط، لإخفاء نيته ومآرب صقور إدارته، حيث كانت تهدف إلى السيطرة على المنطقة وثرواتها وممراتها الاستراتيجية، وتحقيق أطماع إسرائيل في كسر شوكة الأمة العربية، وإلحاق الهزيمة النفسية بالجماهير العربية التي كانت ولا تزال تبحث عن بطل وطني وقومي.

1 - تناقل العالم بعض النكت حول حادثة بوش، ومنها: توقع بوش وسام الرافدين فنال وسام الفردتين من الدرجة 44، بعد حادثة بوش: الرئيس حسني مبارك يقرر أن يعقد مؤتمراته الصحفية في المسجد.

وقد تُوِّجت هذه الأعمال بإعدام الرئيس صدام حسين مع أول أيام عيد الأضحى[1] ونُفذت عملية الإعدام، وقد اعترض على هذا القرار الاتحاد الأوروبي والفاتيكان وبعض الأطراف الدولية انطلاقاً من حرصهم، على استقرار العراق، وهذا ما أدى إلى استمرار العنف والحقد والكراهية وتصعيدها ضد الإدارة الأميركية.

أثبتت الأيام أن القيادة الأميركية لا تتقن فن التعامل مع الدول والشعوب التي تحتلّ بلدانها أو تقيم قواعد فيها، وخصوصاً أن الرئيس (بوش) لا يعرف تاريخ هذه المنطقة ولا جغرافيتها (إلا في ما يخصّ آبار النفط) ويريد أن يغير عالماً لا يعرف عنه شيئاً، على عكس أسلافه البريطانيين الذين كانوا يحكمون إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس بعدد قليل من الجنود بأقل الخسائر في الأموال والأرواح، قبل أن تصبح تابعة في سياستها للإدارة الأميركية. فقد فقدت لندن مكانها الإمبراطوري، وبدأت تبحث عن مكان جديد ومعالم جديدة وهوية جديدة، وأتذكر أن محميات عدن الشرقية والغربية كانت تحكم بواسطة عدد من الضباط البريطانيين يعدون على أصابع اليدين لأكثر من مئة وتسعة وعشرين عاماً.

إن ما أنفق في حروب اليمن وأفغانستان والقرن الإفريقي وحرب الخليج الأولى والثانية والحرب الأخيرة على العراق التي كلفت حتى الآن أكثر من 500 مليار دولار يكفي لتحويل هذه المنطقة إلى جنة خضراء والقضاء على الفقر والتخلف واجتثاث الإرهاب، ولإكساب الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة السمعة والصدقية في العالم بدلاً من الكراهية والنقمة التي سببتها لها هذه الحروب. وهذا ما ثبت بعد أن غادرت معظم القوات الاميركية العراق في شهر كانون الأول/ديسمبر من عام 2011 بعد 8 سنوات كلفت الولايات المتحدة أكثر من 4 آلاف من القتلى وعشرات الآلاف من الجرحى ومليارات الدولارات وأكثر من 300 ألف قتيل من الشعب والجيش العراقيين ولم يزل العراق يرزح تحت نار العنف والطائفية.

1 - من عام 1427 هـ و31 كانون الأول/ديسمبر 2006 م.

الفصل السادس

العلاقات بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجماهيرية الليبية

في 18 حزيران/يونيو 1970م كان عليّ أن أغادر عدن وأتوجه إلى ليبيا لحضور احتفالات الشعب الليبي الشقيق بعيد الجلاء. كانت الدعوة موجهة في الأساس إلى رئيس مجلس الرئاسة «سالم ربيع علي»، لكنه اعتذر عن عدم المشاركة بسبب وضعنا الداخلي، وكان الاتفاق على أن أقوم بالزيارة نيابة عنه.

وصلت إلى طرابلس من طريق القاهرة، وفي المطار استقبلني الرائد الخويلدي الحميدي، عضو مجلس قيادة الثورة، وممثل عن وزارة الخارجية والوحدة الليبية.

بعد وصولي إلى فندق (الودان) الذي خصص لإقامتي، تبادلت مع الخويلدي الحميدي الحديث عن أسباب عدم مشاركة «الرئيس» شخصياً في الاحتفالات، وأخبرته بأنه مشغول باحتفالات (20 حزيران/يونيو) و(22 حزيران/يونيو) التي كانت وشيكة. وتوجهت إليه بطلب لتحديد موعد لمقابلة الأخ «معمر القذافي» قائد ثورة الفاتح الليبية.

طوال يوم 19 حزيران/يونيو لم أتمكن من مقابلة أي من أعضاء مجلس قيادة الثورة، وفوق انشغال الليبيين في الإعداد للاحتفالات واستقبال الرؤساء والملوك العرب وبقية الوفود، كان لديهم انطباع سيئ عن النظام في عدن، وعمَّق هذا الإحساس عندهم عدم مجيء «الرئيس» للمشاركة في

احتفالاتهم، غير أن كل ذلك لم يمنعني من طلب مقابلة أكبر عدد ممكن من المسؤولين الليبيين، وفي مقدمتهم «معمر القذافي».

توجهنا يوم 20 حزيران/يونيو حسب البرنامج إلى قاعدة «عقبة بن نافع» الجوية لمشاهدة الاستعراض العسكري الذي أقيم بالمناسبة.

في يوم 21 حزيران/يونيو تغير البرنامج فجأة بسبب عقد اجتماع طارئ لرؤساء وفود دول المواجهة العربية مع إسرائيل، وحضرته طبعاً مصر وسورية والأردن باعتبارها دول المواجهة المعنية، وحضرها من الوفود العربية الأخرى رؤساء وفود العراق والجزائر وليبيا والسودان الذي عقد على مستوى الرؤساء.

يوم 23 حزيران/يونيو أتيحت لي فرصة مقابلة عدد من رؤساء الوفود العربية، فقابلت الرئيس المصري «جمال عبد الناصر»، ورئيس المجلس الجمهوري «القاضي عبد الرحمن الإرياني»، رئيس الجمهورية العربية اليمنية، و«مأمون عوض أبو زيد» من السودان، والفريق أول «محمد فوزي»، وزير الحربية المصرية، والزعيم الليبي «معمر القذافي»، والرئيس السوري «نور الدين الأتاسي» الذي كان أول من قابلته.

تحدثنا عن العلاقات الثنائية بين سورية واليمن الجنوبية، وعن عدد من القضايا العربية والدولية المهمة. وشكرت له موقف بلاده من الثورة والنظام في بلادنا والدعم الذي قدمته سورية إلى بلادنا.

كان الرئيس السوري صريحاً معي وهو يخبرني بأن الجو ملغوم بالنسبة إلى اليمن الجنوبية، وأن الطريق التي تسير فيها ستعزلها عن بقية الدول العربية... وأن الكل يركز عليها ويتهمها بالشيوعية!

وقال إن احتفالاتكم بالذكرى المئوية لميلاد «لينين» قد أضرت بكم، واستغلت ضدكم وأكدت لدى الآخرين ما يتهمونكم به! وسألني: أهذا ممكن؟ ألم يكن بإمكانكم أن تفعلوا ذلك بصمت وبلا ضجة إعلامية وتوزيع صور؟!

وكان يعبّر عن رأي كثير في بلادنا وفي الخارج، لأن بعض القادة في بلادنا آنذاك كانوا لا يهتمون كثيراً بالعلاقات ببعض الدول العربية والإسلامية التي كانت تناصبنا العداء، بل إن البعض كانوا يهتمون بالعلاقات مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية أكثر من هذه الدول، وكانت

الهتافات في ذروتها تطالب بإسقاط الإمبريالية والصهيونية وتشيد بالاشتراكية غير مهتمين بما يجري حولهم في ذروة الحماسة الثورية.

عودة للحديث عن علاقاتنا الثنائية، فقد أخبرته بالخطوات التي اتخذناها لتطوير علاقات «الجبهة القومية» ببقية فصائل العمل الوطني لتعزيز الجبهة الداخلية. وعبّر لي عن ارتياحه لوجود «أنيس حسن يحيى» في السلطة، واستدرك بأن هذا لا يعني أن يجري التعامل بيننا وبينكم من خلال الرفاق البعثيين في عدن. وأكد المزيد من التعاون بين البلدين الشقيقين. ولم ينسَ أن يستفسرني عن وصول المساعدات السورية التي حصلنا عليها خلال زيارتي السابقة لبلاده، فأخبرته بوصولها وشكرته مرة أخرى لوقوف سورية الشقيقة إلى جانب الثورة والنظام في اليمن الجنوبية.

قررت أن أستطلع الموقف الليبي قبل أن أقابل العقيد «معمر القذافي»، فسألت الرئيس الأتاسي، فأجاب: عند زيارة العقيد معمر القذافي دمشق في وقت سابق، قلت له إن الحكم في اليمن الجنوبية الشعبية حكم تقدمي يحتاج إلى مساعدتكم ومساندتكم لكن القذافي ردّ عليّ: إنهم «ماركسيون». تصور أنهم احتفلوا بميلاد لينين ولم يحتفلوا بميلاد الرسول محمد! كانت المعارضة قد سرّبت معلومات غير صحيحة عن الاحتفالات بالذكرى المئوية لميلاد لينين، وضخّموا ما جرى الذي لم يتعدّ احتفال الخبراء السوفيات بعدن مع بعض اليمنيين بهذه المناسبة.

ومرة أخرى نصحنا بضرورة التحرك السريع لتصفية الأجواء والعمل بمرونة مع الآخرين، ووافقته على ذلك. وشرحت له كل الأوضاع التي تحيط ببلادنا، وطلبت منه أن يساعدنا على إقناع الليبيين بتنفيذ وعدهم السابق لنا بتقديم معونة مالية وعينية في زيارة رئيس الوزراء محمد علي هيثم، فوعدني بذلك. وعلمت فيما بعد أن الرئيس الأتاسي تحدث مع العقيد معمر القذافي في الموضوع.

مع القذافـي لأول مرة..

في مساء يوم 23 حزيران/يونيو حدد لي موعد اللقاء مع العقيد القذافي وعدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية. في مقر قيادة القوات المسلحة، ولكني لم أجد هناك سوى المقدم «أبو بكر يونس»، رئيس هيئة الأركان.

كان المقدم «أبو بكر يونس» رجلاً ودوداً ودمث الأخلاق، وقد أصبح صديقي فيما بعد وتوطدت صلاتي به وبالعديد من القادة الليبيين الشبان. وبعد أن لاحظ انزعاجي لغياب العقيد

القذافي الذي جئت للقائه حسب الموعد، رحب بي بطريقة ودية. سررت بأن هذا العسكري يتمتع برقة وخصال دبلوماسية، وكنت سعيداً لأنني وجدت أخيراً من يمكنني الحديث والتفاهم معه. وهكذا دخلت في حديث مباشر معه، شرحت له أوضاعنا الراهنة الصعبة وحاجتنا الماسّة إلى دعم الجمهورية العربية الليبية لمواجهة الصعوبات التي تتعرض لها ثورتنا..



مع القائد معمر القذافي

كم كان سروري عظيماً عندما قال المقدم أبو بكر يونس: «سنجهز لكم غرفة عمليات متكاملة للمستشفى العسكري في عدن وسنحاول شراء بعض الذخائر لكم من الجمهورية العربية المتحدة وإرسالها إليكم»، وأضاف: «إن قواتنا المسلحة هي الآن في طور البناء، وليس لدينا مخزون كافٍ من الذخائر والسلاح».

وأثناء ذلك دخل العقيد معمر القذافي إلى حيث كنا مجتمعين أنا والمقدم أبو بكر يونس.

في البداية نقلت له تحيات الرئيس سالم ربيع علي وتهانيه بعيد الجلاء واعتذاره عن عدم المشاركة، على أمل أن يزورهم مرة أخرى، وتوجهت بالحديث مباشرة إليه قائلاً:

نحن نقدّر مشاغلكم، لكن يهمنا أن نتبادل وإياكم الحديث بشأن آخر التطورات في اليمن والمنطقة. وشرحت له باختصار أوضاعنا السياسية والعسكرية والمشاكل الاقتصادية والمالية التي تواجهنا، والصعوبات التي خلّفها لنا الاستعمار في مجال الجيش والأمن.

هنا تذكر العقيد القذافي صلاته ببعض ضباط القوات المسلحة في بلادنا، الذين جمعته بهم الزمالة خلال الدورات العسكرية التي كانوا يحضرونها معاً في بريطانيا قبل استقلال اليمن الجنوبية

وقبل قيام ثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر، ووصف كل الضباط الذين عرفهم في تلك الدورة بأنهم رجال ممتازون. وأشار إلى وجود الملازم «عوض صالح الجبواني» عندهم في ليبيا الذي كان أحد زملاء تلك الدورة، ووصفه بأنه ضابط ممتاز وأنه – أي العقيد القذافي – مستعد ليضمنه ... وسألني: «ما سبب إخراجكم له من الجيش؟!».

عندما وجدت العقيد معمر القذافي يهتم بأمره إلى درجة أنه يتذكر اسمه ويثير موضوعه معي خلال أول جلسة مباحثات رسمية أكثر من اهتمامه بالنظام والعلاقة مع عدن، وجدت أنّ عليّ أن أشرح الأمر، فأخبرته بأن «الملازم عوض صالح طلب التقاعد بمحض إرادته، وقد دفعنا له كامل حقوقه، ومنحناه شهادة خروج من القوات المسلحة، وعندما علم أنكم قائد الثورة التي قامت في ليبيا، وهو صديق لكم فكر في المجيء إليكم لعله يجد عملاً مناسباً عندكم».

سألني العقيد معمر القذافي:

هل تستطيع توظيفه في سفارتكم هنا؟

أجبت بأنني سأدرس موضوع توظيفه في السلك الدبلوماسي بعد العودة الى عدن. وهز رأسه ولم يعلق.

هنا اعتذر القذافي عن عدم مواصلة الاجتماع، وبرر ذلك بانشغاله، ولكنه حدد موعداً في اليوم التالي.

وفي اليوم التالي 24 حزيران/يونيو اجتمعت بالعقيد معمر القذافي ثانية، وحضر اللقاء من الجانب الليبي الرائد عبد السلام جلود، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، والمقدم أبو بكر يونس والرائد الخويلدي الحميدي.

وبدأ العقيد القذافي حديثه بالنقاط الآتية:

إن الأخبار تصلنا باستمرار أنكم تنتهجون الخط «الماركسي اللينيني» الذي يتعارض مع ديننا الإسلامي الحنيف وتراثنا وخطنا القومي. ولقد سمعت في الآونة الأخيرة أنكم احتفلتم بعيد ميلاد لينين، بينما لم تحتفلوا بذكرى مولد الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام، وصور لينين تغطي ساحاتكم بشكل يثير مشاعر المواطنين...

إن علاقتكم بالجمهورية العربية المتحدة ليست طيبة، وإنكم لا تحبون قائد الأمة العربية جمال عبد الناصر... ونحن لا نقبل أي كلام يقال عن مصر وقائدها، ولا نقبل كذلك أن تكون علاقة أية دولة سيئة مع القاهرة مهما كانت هذه الدولة.

الوحدة اليمنية للبلد الواحد ضرورة حتمية، ولا بد أن تتم الوحدة بينكم وبين الشمال اليمني، وإذا كانت هناك خلافات بينكم وبين الأخوة في صنعاء فعليكم حلها، لأن الوحدة اليمنية هي الطريق نحو الوحدة العربية الشاملة.

وطلب مني أن أنقل هذه القضايا التي أثارها إلى المسؤولين في عدن. بعد ذلك تحول حديثه إلى القضايا المالية، فقال:

«الدول العربية كلها تنظر إلى ليبيا وكأنها دولة غنية، بينما لا نزال في ليبيا فقراء وحفاة، وفي طرابلس العاصمة ما زال السكان يعيشون في أكواخ من الصفيح، وآخرون من المواطنين ما زالوا يشحذون في الشوارع... وإلى جانب ذلك لدينا بطالة... وبالنسبة إلى قواتنا المسلحة فقد كانت ميزانيتها في السابق 80 مليون جنيه إسترليني، ورفعنا ميزانيتها إلى 150 مليون جنيه حتى نستطيع بناء جيش حقيقي وحديث، ومع ذلك كله تطلب منا كثير من الدول العربية مساعدات». وأخذ يعطي الأمثلة وهو يشير إلى مشكلته:

أنتم تطلبون مساعدات، وأخوكم القاضي الإرياني ذكر أن بلاده تعاني جفافاً أدى إلى مجاعة السكان.

وأضاف: وأرسل إلينا وزير التربية والتعليم يطلب مساعدات.

السودان قدمنا إليه مساعدة، ولكنه ما زال يطلب المزيد.

العراق بلد غني، وفيه أيضاً بترول، إلا أن صالح مهدي عماش طلب عدة مرات مساعدة العراق، ونحن

نستغرب ذلك، بالرغم من أننا ساعدناهم أول الأمر.

تونس ولبنان (شارل الحلو) يطلبان مساعدات.

الثورة الفلسطينية تطلب مساعدات.

وعندما وصل إلى هذه النقطة سأل كالحائر: «ولا ندري ماذا نعمل؟!».

قلت له:

إن الحديث عن اتهامنا بالشيوعية ليس له أساس من الصحة وأريدكم أن تتذكروا أنه عندما قامت ثورة 23 يوليو في مصر، اتهمتها الدوائر الغربية المعادية بأنها شيوعية... وعليكم ألّا تستغربوا أنه في يوم من الأيام سيوجّهون إليكم وإلى ثورتكم هذه التهمة ذاتها إذا وقفتم موقفاً معادياً للمصالح الإمبريالية والاستعمارية... كنت أنطلق في حديثي من تجارب عديدة في بلادي وغيرها، فعندما اندفع بعض أوائل المناضلين في بلادنا، وحملوا بنادقهم لمقاومة الاحتلال الإنكليزي، وصفهم الاستعمار بالشيوعيين، مع أن كثيراً منهم كانوا أميين لا يجيدون القراءة والكتابة، ولم يسمعوا في حياتهم عن الشيوعية ولا ماذا تعني... والشيء ذاته الذي توقعته حدث للثورة الليبية، إذ سرعان ما وصفتها دوائر الغرب والبلدان المعادية لها بأنها شيوعية.

وقد انتهى اللقاء بإعطاء توجيهاته للسيد عبد السلام جلود بالموافقة على تقديم القرض الذي وافق الليبيون عليه عند زيارة رئيس الوزراء «محمد علي هيثم» لليبيا والبالغ (خمسة ملايين) جنيه إسترليني.

وأجاب جلود:

أمرنا بإرسال «مليون جنيه، وسنراجع الاتفاقية ونعمل بما جاء فيها.

وعن المساعدات العسكرية، تولى الإجابة المقدم أبو بكر يونس، رئيس هيئة الأركان، فقال إن الفريق فوزي (وزير الحربية المصري) يقترح إرسال المعدات العسكرية عبر طريق صحراوي إلى السودان (الخرطوم) ومن ثم إلى ميناء بور سودان بسبب إغلاق قناة السويس، إلا أن الطريق غير معروف.

وذكرته بظروفنا الصعبة، وألححت على سرعة إرسال المعدات بالجو. وتدخل القذافي فقال:

عندنا طائرات كبيرة يقودها طيارون أميركان، هل تقبلون نزولها في عدن؟! وأخبرني أن الطيارين الليبيين لن ينهوا تدريبهم قبل ثلاثة أشهر.

وأجبت:

ما دامت الطائرات ليبية، فلا يهمنا من يقودها.

وكان هذا نهاية للاجتماع مع العقيد معمر القذافي وزملائه في مجلس قيادة الثورة.

وبعد هذه الزيارة جرى تبادل للزيارات بين المسؤولين في كل من عدن وطرابلس، ولعل أهمها كان زيارة العقيد معمر القذافي لعدن للمشاركة بالتوقيع على معاهدة عدن الثلاثية.

معاهدة عدن الثلاثية

لعل المدخل الأولي لتوقيع «المعاهدة الثلاثية» بين اليمن الديمقراطية وليبيا وإثيوبيا، كان الأحداث التي تمرّ بها المنطقة في خليج عدن والبحر الأحمر والخليج العربي والقرن الإفريقي والشمال الإفريقي. وكانت أساطيل القوى الاستعمارية الحربية تجوب المنطقة، رافعةً هراوتها، مهددة بالقمع، بدعوى حماية مصالحها.

وجاء الآن وقت توقيع المعاهدة، وحسب الاتفاق في أديس أبابا، اختيرت عدن مكاناً لتوقيعها، وحضر الزعيمان العقيد معمر القذافي، قائد ثورة الفاتح الليبية والرئيس الإثيوبي منغستو هيلا مريام، واستقبلتهما عدن بالحب والترحاب. ولبست المدينة أزياء الفرح في انتظار القادم الجديد.

بدأت القمة الثلاثية أعمالها صباح **17** آب/ أغسطس **1981** م، وتمخضت المعاهدة عن الاتفاق على تشكيل قوات عسكرية مشتركة من إثيوبيا واليمن الجنوبية وليبيا، وتتحمل ليبيا تكاليف تجهيز هذه القوات بالمال والسلاح، وتقدم اليمن الجنوبية الخبرة في تاهيل هذه القوات وتدريبها، التي ستتخذ من إثيوبيا مقراً لها. ومهمة هذه القوات ستكون الدفاع عن سيادة هذه البلدان في حالة التعرض لها من قبل أي دولة، وليست لها مهمات هجومية على أي دولة أخرى. كذلك اتُّفق على إقامة شركات مختلطة في مجال الزراعة والصناعة تقدم فيها ليبيا الإمكانات المالية للاستثمار في مجال استخراج الرخام والمعادن، والدعم للاستثمار في مجال الزراعة لإنتاج السكر في الأراضي التي تقع على نهر هواش. وفي بداية الاتفاق قدمت ليبيا مبلغ **150** مليون دولار للبدء بتمويل هذه المشاريع، وتوقفت وتعطلت هذه المشاريع، لأن الليبيين يوقّعون ولا ينفذون كعادتهم نتيجة التزاماتهم وتعهداتهم مع كثير من الدول العربية والإفريقية، وهذا ما أدى إلى أزمة بين السودان وليبيا عندما طالب القذافي باستعادة المبالغ التي قدمها إلى السودان، وطالب الرئيس السوداني جعفر النميري الشعب بالتبرع بالمال، وطالب النساء بالتبرع بمجوهراتهم من أجل إعادة الأموال الليبية، في ردٍّ مهين على القيادة الليبية.

طز طز يا أميركا! برع برع يا استعمار!

أُقيم مهرجان كبير في مدينة «كريتر» الباسلة بمناسبة لقاء عدن التاريخي عصر يوم **18** آب/ أغسطس **1981**م، أُلقيت كلمة في الجماهير المحتشدة التي كانت تملأ الملعب أعلنت فيها المعاهدة الثلاثية والمهمة النضالية الجديدة التي ستضطلع بها بلداننا الثلاثة، وصفق الناس طويلاً.

وتحدث الرئيس الإثيوبي منغستو هيلا مريام عن عمق العلاقات بين إثيوبيا وشعبها وكل من اليمن وليبيا وشعبيهما، وعن أهمية معاهدة عدن. وشدّ الخطاب الذي ألقاه الزعيم الليبي معمر القذافي الجماهير. وكان لهتافه «طز طز يا أميركا» معانٍ مؤثرة بعد كل ما عانته ليبيا من مصاعب ومحن من الولايات المتحدة الأميركية. وزحفت الجماهير نحو المنصة، وأخذت تهتف معه متجاوبة: «طز طز يا أميركا!».

تحدث العقيد القذافي بحب وعاطفة عن نضال الشعب اليمني ضد الاستعمار، وشدد على دور مدينة كريتر والأعمال الفدائية والبطولية لأبنائها، ولم يكن خطابه تقريراً رسمياً جافاً، بل حديثاً صريحاً وصادقاً، خاصة وهو يتذكر الشعر والأغاني الحماسية التي كان لها دور كبير في إذكاء روح النضال والمقاومة الشعبية ضد الاستعمار في تلك الأيام. وقد ذكر أغنية الفنان محمد محسن عطروش التي غناها خلال الكفاح المسلح: «برع يا استعمار برع/ من أرض الأحرار برع/»، وقد علقت هذه الأغنية في ذاكرة القذافي مذ كان طالباً في بريطانيا، ولا ينفك يستشهد بها في العديد من المناسبات القومية. كذلك ترددها الإذاعة الليبية بين الفينة والأخرى.

بيان معاهدة عدن

البيان المشترك لدول معاهدة عدن الثلاثية، جاء فيه:

«... انطلاقاً من الإيمان العميق بأهمية تعزيز وتطوير العلاقات بين البلدان الثلاثة، وإدراكاً للحاجة إلى إيجاد موقف موحَّد ضد الإمبريالية والصهيونية والعنصرية والرجعية وتعزيز التضامن والتعاون في كل المجالات... فقد اتفق قادة اليمن الديمقراطية وإثيوبيا الاشتراكية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على توقيع معاهدة للصداقة والتعاون بين البلدان الثلاثة، بهدف تنسيق العلاقات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والمجالات الأخرى وتشكيل مجلس أعلى من قادة البلدان الثلاثة، ولجان وزارية لمتابعة أحكام معاهدة الصداقة والتعاون... وفي إطار تطوير التعاون الاقتصادي والفني بين البلدان الثلاثة، كان التوقيع على عدة اتفاقيات».
وفي مساء اليوم ذاته، أعلن في كل من عدن وطرابلس وأديس أبابا نص تلك المعاهدة.

وُقِّعَت المعاهدة وأقرَّها مجلس الشعب الأعلى في 29 آب/ أغسطس 1981م. غير أنها في الواقع كغيرها من المعاهدات لم تنتقل إلى حيّز التنفيذ والتطبيق، وأصبحت سجينة الأدراج...

القذافي في الضالع

في اليوم التالي، نُظّم مهرجان جماهيري آخر في مدينة الضالع، حيث استُقبل القذافي استقبالاً حاراً من قبل المواطنين الذين حملوا أعلاماً خضراء ووضعوا عمائم خضراء، وهم يهتفون بحياة الزعيم معمر القذافي، وكان الرصاص يلعلع من كل بندقية فوق رأسه، وبدا على مرافقيه الانزعاج خوفاً من رصاصة طائشة. هنا أيضاً، ألقى القذافي خطاباً حماسياً صريحاً، وتركّز خطابه في ذلك المهرجان على ضرورة تحقيق الوحدة اليمنية. وقد طالب الجماهير بأن تزحف لتحقيق الوحدة إلى حدود الشمال وتحطيم الحدود، وقال: «لا بد من صنعاء، وإن طال السفر». وأشار إلى أن أصوله من قبيلة بني هلال في محافظة شبوة.

أميركا تردّ في سرت

في أثناء حضورنا مهرجان الضالع، اخترقت الطائرات الحربية الأميركية المجال الجوي الليبي، وأسقطت طائرتين ليبيتين فوق «خليج سرت». وكان هذا أول ردّ أميركي على معاهدة عدن. ووصل خبر إسقاط الطائرتين ونجاة الطيارين بعد المهرجان، واعتذر القائد معمر القذافي عن عدم تناول الغداء مع الضيوف والمضيفين، وبقي في جناحه بفندق الضالع حتى نظم صديقه صالح مصلح زفّة بالطبل والمزمار والرقص اتجهت إلى جناحه حتى قبل بالخروج ومشاركتنا الغداء والقات، بحضور الفنان محمد محسن عطروش الذي كان يعرفه القذافي ويردد أغانيه الحماسية ضد الاستعمار البريطاني، مثل أنشودته التي استشهد بها في مهرجان ميدان الحبيشي في عدن.

وبعد توقيع المعاهدة في عدن، تابعت وكالة المخابرات المركزية في عهد «كيسي» العمليات الخفية ضد بلادنا وتقديم الدعم شبه العسكري إلى المعارضة، الذي بدأ في عهد الرئيس الأميركي جيمي كارتر.

يشير كتاب الحجاب إلى أنّ القذافي وعد حلفاءه بدفع نحو **855** مليون دولار (ثم دفع **150** مليون دولار منها كبادرة لإظهار جديته)، ما أثار قلق كايسي ومحلليه الذين توصلوا في تقريرهم الاستخباري عن المعاهدة الذي انتهوا منه في **4** نوفمبر **1981**م إلى أن «هدف الدول الثلاث هزيمة سياسة الولايات المتحدة في تلك المنطقة»[1]. واستحصلت الوكالة على بضعة

1 - نفس المصدر السابق.

ملحقات عسكرية سرية لمعاهدة التعاون بين ليبيا وإثيوبيا واليمن الجنوبية، فحواها أنّ الدول الثلاث وافقت على إنشاء قوة من خمسة آلاف ليبي، وخمسة آلاف يمني جنوبي، وخمسين ألفاً من الاحتياطيين الإثيوبيين على نفقة ليبيا، وعلى أن يذهب عشرون ألف جندي إثيوبي إلى ليبيا. وأفادت تقارير الوكالة أيضاً بأن الدول الثلاث اتفقت على تنسيق عمل الثورة في الصومال إلى الجنوب الشرقي من إثيوبيا. وأظهرت الاستخبارات أن كوبا لديها ما بين 11 و13 ألف شخص في إثيوبيا. وكان هناك نحو 500 مستشار كوبي في جنوب اليمن[1]. ولم يكن هذا الرقم صحيحاً، فقد كان عدد المستشارين أقلّ من ذلك بكثير، ومن بينهم مدربون للميليشيات الشعبية وأطباء وأساتذة يشرفون على كلية الطب وتسييرها في مراحلها الأولى.

اللقاء والعشاء الأخير في خيمة القذافي



زرت ليبيا غير مرة، قبل الحصار وأثناءه وبعده بحراً وبراً وجواً، وكان آخر لقاء لنا في منتصف عام 2008م عندما طلبني القذافي لزيارته، وقد حدد لنا موعداً عند الساعة الثامنة مساءً، واستمر حتى الساعة الثانية عشرة في خيمته بالعزيزية التي تقف أمامها الخيول والجمال وتنطلق ألسنة النار الملتهبة. وكانت معظم لقاءاته في الفترة الأخيرة تُعقَد في العزيزية بعد أن ضاقت به الصحراء وملاحقة الأقمار الصناعية له والخوف على حياته، وكانت معظم لقاءاتي السابقة معه تجري في مناطق مختلفة من ليبيا، وكان من المقرر أن يكون لقاؤنا مدة ساعتين لأنه كان على موعد مع أحد الرؤساء الأفارقة، وعندما دخل مدير المراسم وهو يحمل ورقة بيده ويسلمها للقذافي ليشعره بوصول الضيف، طلب القذافي منه تأجيل الموعد إلى اليوم التالي، ولكنني اقترحت على العقيد أن

---

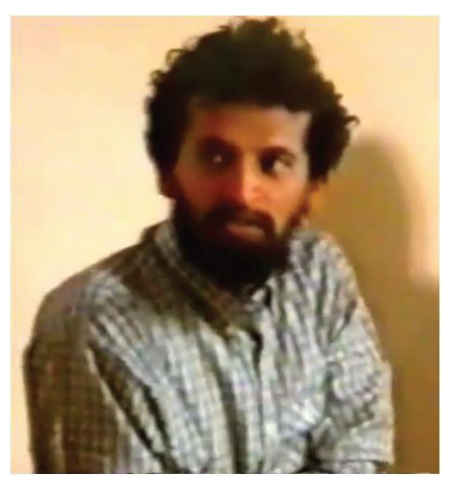
1 - نفس المصدر السابق.

يلتقي الرئيس الإفريقي وأن نلتقي معه غداً حتى لا نختلف معه، ولكنه رفض ذلك، وطلب منهم أن يجهزوا العشاء لنا الذي أُعِدَّ وطُبِخ على النار، وخصوصاً الخبز الطازج الذي قُدم إلينا مع حليب الناقة التي كانت تقف أمام الخيمة، حيث يحرص على الحفاظ على تلك التقاليد رغم كل التطورات الغذائية، فإنه لم يغير نمط حياته البدوية التي اعتادها. كان عشاءً متواضعاً حوى عدداً قليلاً من الأصناف التي قدمت إلينا حيث أتوا بطاولتين صغيرتين عليهما عدد قليل من الأطباق لا تنمّ عن ترف أو سلطة في ظاهرها، وهو ما حاول طوال فترة حكمه أن يظهر بهذا المظهر التواضعي الذي بدا جلياً من خلال خيمته التي كان يحملها معه في حلّه وترحاله داخل ليبيا وخارجها، وكان يعدّها رمزاً إحيائياً للبداوة التي يحملها في دمه. وسببت خيمته أحياناً بعض المشاكل والإرباكات للدول المضيفة، حتى أصبحت «خيمة القذافي» مثلاً أو قصة تحكى عند كل زيارة، وخصوصاً عندما ينقل النوق والمرافقات معه.

كان هذا هو اللقاء الأخير بيننا، ومن بعده موته عام 2011م بعد ثورات ما سُمِّي «الربيع العربي» التي جرت في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسورية. سقط القذافي في هذه الثورات وهو الذي حذّر الحكام العرب في قمة دمشق العربية بتاريخ 10 آذار/مارس 2008م، وقال إن الدور عليكم واحداً تلو الآخر على أثر تقاعسهم تجاه عملية إعدام الرئيس العراقي صدام حسين بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2006م.

وقد حضر هذا اللقاء الدكتور عبد القدوس المضواحي وعبد الله السنوسي والدكتور رافع المدني وعبد الله منصور وبدأ الحديث عن الأوضاع في اليمن والوحدة اليمنية وعن جيش عدن أبين الذي ورد في حديث الرسول () أنه يظهر من عدن أبين جيش قوامه اثنا عشر ألفاً ينصرون الله ورسوله والمسلمين، وقال القذافي: وإن هذا الحديث ينطبق عليكم، فأنتم من أبين وستقودون جيش عدن أبين بإذن الله، ومن جانبنا سنوفر لكم أشكال الدعم كافة وزيادة القوة إلى 24 ألف مقاتل وستحققون نبوءة الرسول الكريم ()، وذلك بعد التدريب والتسليح وتجهيز الجيش بأحدث السيارات وأجهزة الاتصالات وسينطلق هذا الجيش عبر الربع الخالي والصحراء لتحرير مكة والكعبة من آل سعود، وستطهرون بلاد الحرمين بدءاً بالملك عبد الله بن عبد العزيز وأخوانه الخونة وتدمير قصورهم. أبديت عدم اتفاقي مع هذه الفكرة لأنها غير واقعية لتغيير النظام في المملكة، وقلت له حينذاك إنني لا يمكن أن أخدعك وأقبض المال والسلاح في مشروع لا يمكن

أن ننفذه على أرض الواقع، وسردت له قصة جيش عدن أبين الذي أنشأه «المحضار» في اليمن وما كان مصيره خلال أسابيع قليلة.



أبو الحسن المحضار قائد جيش عدن أبين الإسلامي

في عام 1998م أعلن زين العابدين المحضار، الشهير بأبي حسن، تأسيس جيش أبين عدن الإسلامي، في محاولة لاستثمار النزوع الديني لدى الشباب، بحثّهم على الجهاد، وذلك استناداً إلى الحديث النبوي الذي يبشّر بظهور جيش أبين عدن الإسلامي. والتحق بهذا التنظيم عدد من الشباب من ذوي التوجه الديني أو من العائدين من أفغانستان، ونفذ هذا التنظيم عملية اختطاف لـ16 سائحاً أجنبياً من الأوروبيين القريبين من مديرية مودية في محافظة أبين، وقتل في هذه العملية 4 من السياح عام 1998م. وعندما قررت السلطات استخدام القوة لتحريرهم، اعتقلت عدداً من أفراد التنظيم وقدمت الحكومة خلال الأشهر اللاحقة أبو الحسن المحضار إلى جانب اثنين من معاونيه (أحمد محمد علي عاطف 26 عاماً وأخوه سعد محمد علي عاطف 19 سنة)، وحكمت على أبو الحسن بالإعدام.

التغيير في صنعاء وليس في الرياض

قلت له إن التغيير يجب أن يبدأ بنظام علي عبد الله، وليس بالملك عبد الله، وأنا أنصح بتقديم مثل هذا الدعم للحراك السلمي في الجنوب وللشباب والأحزاب في شمال اليمن والحوثيين في محافظة صعدة، فنحن معركتنا مع النظام في صنعاء وليس مع النظام في الرياض،

والتغيير في المملكة يخصّ الشعب هناك. وعلّق الدكتور عبد القدوس المضواحي، وأكد أن التغيير في صنعاء بداية الطريق لتغيير النظام في الرياض وأكد ذلك السيد عبد الله السنوسي[1]، ولكن القذافي لم يقتنع بهذا الكلام، وشعرت بأنه مستاء من حديثي معه، وقال: أنت لا تريد إسقاط الملك عبد الله ونظام آل سعود، وعلقت بأن عبد الناصر بجيشه وإمكاناته وإعلامه لم يستطع تغيير النظام في المملكة من الخارج رغم تهديده وتأثيره الكبير في الشعوب العربية في المنطقة، ولكنه ساعد على تطويرها خوفاً من رياح التغيير، وبعد معركة طويلة معه في خيمته اتفقنا على ألا نتفق بشأن موضوع جيش عدن أبين والملك عبد الله وعلي عبد الله. وغادرنا إلى مصر، ولكن العقيد القذافي كان يتحدث في مجالسه قائلاً إنني رفضت العمل ضد الملك عبد الله رغم أنني لم أقابل الملك عبد الله إلا في صنعاء عام 1987.

نهاية القائد

في بداية عام 2011 انطلقت الثورات العربية في تونس ومصر واليمن وسورية وكذلك الحراك في سلطنة عمان والبحرين.. ولم تنجو من ذلك الجماهيرية الليبية من الجماهير الليبية التي انتفضت في شباط/فبراير 2011 ضد حكم العقيد معمر القذافي. واستغل هذا الحراك السياسي دول حلف الاطلسي للتدخل العسكري تحت غطاء جامعة الدول العربية التي أصدرت قراراً يجيز التدخل العسكري في ليبيا.

واستمرت المعارك العسكرية في ليبيا التي أنهكت قوات القذافي وكتائبه ودمرت قدراتها العسكرية، كما لوحقَت القيادات الليبية، وفي مقدمتها القائد معمر القذافي واللواء أبو بكر يونس الذي التحق بالقذافي قبل استشهاده بعد تعرضه للقصف من قبل قوات الناتو. وأكد الرئيس الفرنسي «ساركوزي» في حديث إلى القناة الفرنسية الثانية فقال: «لا توجد ثورة فى ليبيا، الليبيون لم يقوموا بأي ثورة، ما حدث فى ليبيا ثورة قامت بها فرنسا، نحن من صنع تاريخ ١٧– ٢–

1- عبد الله السنوسي عسكري ليبي، زوج أخت صفية فركاش الزوجة الثانية للعقيد معمر القذافي. ويوصف بأنه عين معمر القذافي وأذنه ويده اليمنى في إحكام السيطرة الأمنية على البلاد. قالت برقية دبلوماسية أميركية سرية نشرها موقع ويكيليكس إن عبد الله السنوسي ظِلّ الزعيم الليبي معمر القذافي والمشرف على كل ترتيباته الشخصية، بما في ذلك مواعيده الطبية، ووصفت البرقية الموجهة من السفارة الأميركية في طرابلس إلى الخارجية الأميركية السنوسي بأنه شخص مصاب بالخوف والرهاب الشديدين.

٢٠١١ يوم الانطلاق، بل إن الاستخبارات الفرنسية هي التي حددت هذا اليوم لتسهيل التدخل في ليبيا عسكرياً، نحن من أوقف رتل الجيش الليبي الذي كان متجهاً إلى بنغازي، طائرات فرنسا دافعت عن مصراتة ثمانية أشهر، كان بإمكان الجيش الليبي السيطرة على مصراتة منذ الشهر الأول، طائرات فرنسا دمرت ٩٠٪ من القوة العسكرية الليبية، طائراتنا أيضاً هي التي قصفت رتل القذافي بسرت وألقت القبض عليه عندما اختفى عن كتائب مصراتة، بعد تخديره سلّمناه لهم، دور الثوار كان لوجستياً، يتقدمون بعد أن نمهد لهم الطريق من خلال الطيران، وهذه كانت النهاية».

وهكذا سيتضح أن الربيع العربي اختلط بالتدخلات الأجنبية والمؤامرات الخارجية ما أسهم في إخراج الربيع عن مساره وحرفه عن مبتغاه.

الفصل السابع

علاقات جمهورية اليمن الديمقراطية بدول الخليج

عدن والكويت، فلسفة البقاء

في شباط/فبراير من عام 1981 م قام أمير دولة الكويت سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح بأول زيارة له لعدن. لكن قبل أن أدخل في أجواء تلك الزيارة، لا بد لي من الولوج إلى تاريخ العلاقات اليمنية الجنوبية – الكويتية.

كان البحارة الكويتيون منذ القرن الثامن عشر [1] يطوفون ويركبون البحار بسفنهم الشراعية التي تسمى «البوم» بحثاً عن الرزق واللؤلؤ، ويحطون في الموانئ اليمنية الجنوبية، ويُستقبلون بحب وهم يبيعون أشياءهم للسكان المحليين، وكان عدد منهم يعيشون في عدن.. كان ذلك قبل اكتشاف النفط، وقبل أن تصبح الكويت دولة غنية ومؤثرة في منطقة الخليج بالرغم من صغرها. عندئذ انعكست الآية، وصار اليمنيون الجنوبيون هم الذين يذهبون أو يهاجرون إلى الكويت، وخاصة الحضارم والمهرة، بحثاً عن أحلام الثروة. تلك هي لمحة وإشارة سريعة عن علاقة اليمن

1- كان اقتصاد الكويت، وهي المرفأ التجاري يعجّ بالنشاط حيث يقطن فيها نحو 10 آلاف شخص يعيشون على تجارة اللؤلؤ وصيد الأسماك والنشاط التجاري، وكان لدى هذا الشعب نحو 800 قارب للصيد حسب ما كتب الرحالة الألماني كارستن نيبهر الذي زار الكويت عام 1760.

الجنوبي بالكويت التي اختارها المهاجرون اليمنيون مكاناً لإقامتهم الجديدة قبل أن تقتلعهم من هناك حرب الخليج الثانية عقب الاجتياح العراقي لدولة الكويت الشقيقة كما لو كانت عاصفة تقتلع كل شيء، أو إعصاراً لا رادّ له.

الحقيقة أن علاقة اليمني بالكويتي لم تكن علاقة عامل بربّ عمله، بالرغم مما في ذلك من مصلحة للطرفين أفراداً أو جماعات، بل أصبحت ضرورة إنسانية حضارية لا يمكن إهمالها بتأثيرات الدين والثقافة والفن والسياسة وكل ما يمكن أن ينتج من ذلك من مشاركة. ولذلك ليس من الغريب أن يكون الشعب الكويتي أول من وقف إلى جانب الثورة المسلحة في اليمن الجنوبي، وشكل لجاناً لمناصرة ثورتنا. كان ذلك بتأثير من حركة القوميين العرب والنشاط القومي الدؤوب الذي مارسه الأستاذ أحمد الخطيب زعيم الحركة في الكويت، وكذلك بفعل وجود فرع للحركة في أوساط اليمنيين المقيمين فيها، بالإضافة إلى الفلسطينيين المقيمين في الكويت، والصحافة الكويتية التي اتخذت لنفسها منذ نشأتها منهجاً قومياً يتعدى في مراميه وتطلعاته الوطن الكويتي، حيث دعمت قضية الجنوب اليمني المحتل وقضايا التحرر في المنطقة، وبرزت في مجلس الأمة الذي تأسس عام 1961 عناصر كانت تساند القضايا العربية والفلسطينية ومنها قضية شعبنا في الجنوب. قدمت الكويت مساعدات قيّمة إلى الثورة أثناء حرب التحرير وحتى نيل الاستقلال. وبعد الاستقلال بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين الشقيقين. قدمت الكويت إلى الدولة الجديدة في البداية مساعدات سنوية مجاناً على هيئة مدارس ومستشفيات تمولها «الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي» التي كان يرأسها الأستاذ أحمد السقاف[1]، وهي هيئة مستقلة مرتبطة بوزير الخارجية، مهمتها تقديم العون والمساعدة إلى اليمن شمالاً وجنوباً والبحرين والإمارات، إضافةً إلى السودان، كذلك أنشأنا علاقات تعاون مع «صندوق التنمية الكويتي» برئاسة عبد اللطيف الحمد. وأقيمت مشاريع زراعية وصناعية وطرقات ومشاريع سكنية على حساب دولة الكويت.

1 - ولد في الوهط في ما كان يسمى «السلطنة اللحجية» في ديسمبر عام 1919م، درس فيها ثم انتقل إلى العراق لإكمال دراسته، وبعدها التحق عام 1941م بثورة رشيد عالي الكيلاني، وجُرح في المعارك التي دارت بين المجاهدين وقوات الاحتلال البريطاني.

أذكر أنه عندما بدأ الإعداد لتطوير مطار الريان على ساحل المكلا بحضرموت، احتجّت السعودية على المشروع، مثيرة أن المطار يقع قريباً من حدودها ويشكل خطراً على أمنها. وقد طلبت منا دولة الكويت التي كانت تمول المشروع تفسيراً لهذا الأمر، وإلا فسوف تتوقف عن تمويل المطار. وأكدنا للكويتيين أن المطار يستخدم لأغراض مدنية فضلاً عن أنه يقع على شاطئ بحر العرب، وهو بعيد عن حدود المملكة التي أثارت الاحتجاج على إقامته، فاستمرت في تمويل المشروع، وقدم «مطار الريان» كثيراً من الخدمات إلى المغتربين والاقتصاد الوطني.

ومع الأسف أن هذا المطار قد أغلق منذ **2015** وحتى نهاية **2019**م وأصبح قاعدة جوية للتحالف. وحُرِم السكان من استخدامه من وإلى العالم.



من افتتاح مطار الريان

الزيارة الأولى

في الفترة ما بين **11–14** أيار/مايو **1974** م[1]، قمت بزيارتي الأولى لدولة الكويت... كنت حينذاك رئيساً للوزراء، وذلك بدعوة من سمو ولي العهد وقتذاك الشيخ جابر الأحمد الصباح قبل

1- كانت الكويت تشهد ما بين شهر أيار/مايو وهر تموز/يوليو الرمال الصحراوية التي تسمى في الكويت وبعض مناطق الخليج (طوز)، ولم أشهد في حياتي مثل تلك الرياح والتراب الذي يدخل العينين والأنف ويمنع الرؤية، حيث تظلم الدنيا، فلا يعود نور الشمس إلا ظلالاً، معتماً لا مكان يتسلل إليه، وشاهدت كيف كانت الرياح ترفع دشداشات الكويتيين وملابسهم وعُقُلَهم، وبعضهم

أن يصبح أميراً للبلاد. وقد ارتبطت به بعد ذلك بعلاقات رسمية وشخصية حين أصبح أميراً للكويت وأصبحت رئيساً لليمن الديمقراطية.

خلال الزيارة قابلت الشيخ صباح السالم أمير الكويت، وتدارسنا معاً الأوضاع العربية والدولية، خصوصاً ما يتعلق منها بالقضايا التي تهم البلدين، وأعربنا عن الأمل في أن تتجه الجهود العربية في سبيل استتباب الاستقرار في منطقة الخليج العربي، وإلى مواجهة الأطماع الأجنبية في هذه المنطقة وتحقيق أماني شعوبها في التقدم والرخاء، وأولينا كثيراً من الاهتمام في المحادثات للعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين.



مع الشيخ جابر الاحمد الصباح بحضور الشيخ سعد العبد الله ولي العهد 1974

بنتيجة زيارتي تلك استقبلت في 24 تموز/يوليو 1974م الأستاذ أحمد السقاف السفير المتجول في وزارة الخارجية الكويتية، الذي أبلغني موافقة دولة الكويت على بناء دار للمكتبة الوطنية في عدن، وأن المشروع في بناء المكتبة سيبدأ بعد ستة أشهر من تاريخه. أصبحت المكتبة الوطنية التي حملت اسم الفقيد عبد الله باذيب من مجموعة الصروح التي تسهم في تنمية عناصر الثقافة وحفظ تراث الشعب وتاريخه وأعرافه وعاداته وتقاليده وآدابه وفكره إلخ... وعندما سألتني صحيفة (السياسة) الكويتية في عام 1976م عن الدعم الكويتي أجبت بأن «بلادنا لن تنسى الدعم الأخوي الذي قدمته دولة الكويت، ولن ننسى كذلك ما قدمه الشعب الكويتي الشقيق من مساعدة لنضال شعبنا خلال مرحلة النضال من أجل الاستقلال الوطني». وكنت في 21 تشرين

يضع اليد على العقال وبالأخرى يمسك ثوبه ودشداشته، لذا بدأ الاهتمام في المراحل اللاحقة بتشجير الأراضي لتخفيف حدة الرياح وتثبيت الرمال لما للأشجار والخضرة من فائدة للجو.

الأول/أكتوبر 1976م قد حضرت حفلة لتسليم عدد من المستشفيات التي أنشأتها الكويت على حسابها في كل من المنصورة والحوطة وطور الباحة ومودية. وجرى الاحتفال الرئيس في المنصورة بحضور سالم معدان مدير مكتب الخليج والجزيرة في عدن، وبلغ عدد المشاريع التي أقامتها الكويت في اليمن الديمقراطية حتى قيام الوحدة عام 1990م 174 مشروعاً، موّلتها وأشرفت عليها الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي.

والملاحظة التي يمكن أن أبديها، أن العلاقات مع دولة الكويت كانت مريحة على الدوام، بالرغم مما كانت تتعرض له الكويت من ضغوطات من جيرانها الأقوياء لتخفيف حجم علاقاتها باليمن الديمقراطية المصنفة إقليمياً أنها دولة «شيوعية». لكن المسؤولين الكويتيين كانوا لا يلتفتون إلى هذا الطلب، وأحياناً كانوا يدعمون توجههم، قائلين «لو تركنا عدن بلا دعم فإن ذلك كفيل بارتمائها أكثر في أحضان موسكو والصين!»، وهذا ما شجع دولاً أخرى في الخليج على إقامة علاقات طيبة معنا فيما بعد، كدولة الإمارات العربية المتحدة والسعودية وبقية دول الخليج...

حمامة السلام

كان الكويتيون من القليلين في المنطقة الذين يتفهمون سياستنا ويقدّرون مواقفنا، وكنا على الدوام معجبين بالدبلوماسية الهادئة التي تتبعها الكويت في التعامل مع دول المنطقة، ومع القضايا والأحداث العربية والدولية. وفي الصراع من أجل البقاء، لم يكن في وسع دولة صغيرة وغنية مثل الكويت أن تحافظ على بقائها في الموقع المهمّ الذي وضعتها فيه الجغرافيا، وقياساً على الثروة النفطية التي حباها الله بها، إلا أن تحمي بقاءها بالتفاهم مع الجميع، والمشاركة في القضايا القومية العربية المصيرية باتباع الدبلوماسية الهادئة، وتوفير الدعم المالي حتى تتقي شر أعدائها الطامعين، أو أصدقائها المحتاجين...

على كل حال، إن الكويت التي دعمت الثورة في اليمن ونظاميها في عدن وصنعاء، كانت على الدوام، وفي وقت بروز الأزمات في علاقات النظامين في عدن وصنعاء، تقدم نفسها وسيطاً نزيهاً، وتمارس دور حمامة السلام ورسول الخير والمحبة. فبعد حرب 1972م كان الكويتيون من أوائل من بادر إلى وقف نزف دم الأخوة، وكانت إحدى الدول التي رعت عملية وقف الاقتتال وبدء المفاوضات في القاهرة بيني وبين رئيس وزراء الجمهورية العربية اليمنية حينذاك الأستاذ

محسن العيني والتي توجت بتوقيع أول اتفاق للوحدة. وفي عام 1979م عندما اندلعت الحرب مجدداً بين قوات النظامين في شهر شباط/فبراير عام 1972م، كان للكويتيين دور لا ينسى في وقف الاقتتال، وقاموا بدور الدولة الراعية لمباحثات قمة الرئيسين عبد الفتاح إسماعيل وعلي عبد الله صالح التي أثمرت اتفاقاً جديداً للوحدة.وكان هذا التفهم الكويتي لضرورة تحقيق الوحدة اليمنية، من المسائل الجوهرية التي تشكل أساساً للعلاقات اليمنية الكويتية، والعمل بما يمليه علينا الواجب والمصلحة الوطنية لتطويرها إلى الأفضل في المستقبل. الحقيقة أن الأشقاء الكويتيين كانوا من أكثر دول المنطقة تفهماً وحيادية تجاه سياساتنا. حتى في السبعينيات، حيث لازم التطرف الكثير من سياسات اليمن الجنوبية، سواء المتعلقة بالسياسة الداخلية، أو تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية، وخصوصاً العلاقة مع دول الجوار الخليجية. وكان في وسع الكويتيين أن يبلغونا بهدوء وكياسة بعض ما يزعجهم في هذه السياسة، أو ذلك الموقف، لكنهم لم يتورطوا قطّ في مواقف معادية للوطن والشعب في اليمن الديمقراطية.

على سبيل المثال، فقد أثار حساسيتهم إطلاق «الجبهة الشعبية لتحرير ظفار» على نفسها اسم الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، وكان معروفاً أن اليمن الجنوبية، كانت تدعم في تلك الأيام تلك الجبهة. التي تتخذ من عدن قاعدة سياسية وإعلامية، وحتى عسكرية لها. وقد عدّ الكويتيون ذلك تدخلاً في شؤونهم الداخلية، بحكم أن الكويت إحدى دول الخليج المستقلة، وأن تصرّف الجبهة غير مفهوم من قبلهم، خصوصاً أن الكويت كانت تحتفظ بعلاقات طيبة مع اليمن الجنوبية، وتقدم إليها مساعدات مهمة في عدة مجالات، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت باستقلالها، بل ودعم شعبها وكفاحه المسلح من أجل الاستقلال من طريق لجان المناصرة. وأمكن تجاوز هذه الحساسية، عندما اقتنعت الجبهة الشعبية نفسها فيما بعد بعقم هذا النضال لتحرير الخليج العربي الذي كانت بلدانه قد استقلت عن الاستعمار البريطاني فعلاً، فغيرت تسميتها إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان واستطاعت الاستيلاء على مناطق من ظفار، إلى درجة أن الكويت اقترحت منح الاستقلال لإقليم ظفار مقابل أن تتخلى الجبهة عن تصعيد عملياتها المسلحة. وكانت الكويت تسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة وإبعادها عن دائرة التوتر والاضطرابات المسلحة، وقد رفضت الجبهة الشعبية ورفض النظام في عدن ذلك العرض في حينه.

وما حصل يومذاك تكرر مرة أخرى، إذ حاول الكويتيون إيجاد مخرج للصراع الإثيوبي الإريتري. وكانت إريتريا يومذاك تقاتل من أجل حق تقرير المصير، والانفصال عن إثيوبيا وإقامة دولتها المستقلة، وهو ما نجحت فيه لاحقاً. وقد عرضت الكويت حلاً يقوم على أن تمنح إثيوبيا الاستقلال لإريتريا مقابل إعطاء الإثيوبيين منفذاً على البحر الأحمر بمنحهم ميناء عصب. كان الكويتيون يرون في ذلك مخرجاً وحلاً لمشكلة الحرب والنزف الدموي في القرن الإفريقي، بما يضمن الأمن والاستقرار في البحر الأحمر الذي كانوا يعدون الأمن فيه جزءاً مكملاً لأمن الخليج العربي.

وقد رفضت إثيوبيا ذلك على الدوام، رفضه الإمبراطور هيلا سلاسي، والآن رفضته الثورة الإثيوبية، لكن ما رفُض في الماضي تحقق أسوأ منه في غمرة شهر العسل بين الثنائي زيناوي – أفورقي والتحالف القائم بينهما لإطاحة حكم منغستو هيلا مريام. وعندما تحقق لهما ذلك، لم يدرك الرئيس الإثيوبي الجديد زيناوي، وهو يمنح الاستقلال لإريتريا ويتنازل عن منافذ إثيوبيا البحرية على البحر الأحمر، أنه يجعل إثيوبيا حبيسة هضبتها ويعزل نفسه وبلاده عن البحر. ولا بد أن يأتي اليوم الذي يكشِّر فيه الأسد الإثيوبي عن أنيابه ويخرج إلى البحر. وهذا جهل كبير بحقائق التاريخ والجغرافيا وأسباب الصراعات بين الدول. وحين أدرك ذلك أخيراً بعد انفراط شهر العسل وبروز المصالح السيادية، سبّب الوضع نشوب الحرب بين البلدين وإراقة الدماء على النحو الذي نعرف.... إثيوبيا في هذا الوضع إذ تسعى للحصول على اتفاق يضمن لها منفذاً وحقوقاً في الموانئ الإريترية على البحر الأحمر، ستبدو كأسد جريح يحاول التكشير عن أنيابه بين الفينة والأخرى للإطلال من قفصه الحديدي، أو هضبته ليمدّ عنقه إلى البحر الأحمر..

وهكذا، فإن بقاء هذا الموضوع الحيوي المتعلق بإثيوبيا دون حل ربما يشكل مصدر تهديد مستقبلياً لأمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي.

وأتذكر حديثاً مع الدكتور عبد الكريم الإرياني وزير الخارجية في صنعاء، الذي عرض عليّ فيه مشروعاً للحلّ، بإعطاء إثيوبيا منفذاً على البحر الأحمر (عصب) مقابل قيام نظام فدرالي في إريتريا، وقال إن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية، قد طلب منه أن يقدم هذا العرض لإثيوبيا عبري بحكم العلاقات الشخصية والسياسية بيننا. وعندما عرضت على الرئيس منغستو هذا المشروع لوقف الحرب بين إثيوبيا والثوار الإريتريين رفض ذلك العرض السعودي اليمني الأميركي،

وقال إذا كان الإمبراطور هيلا سلاسي قد رفض مثل هذه العروض في الماضي والتفريط في إريتريا، كيف تقبل الثورة الإثيوبية التنازل عن إريتريا.

بعد حرب استمرت من 1961 إلى 1991 بين النظام الإثيوبي بقيادة الإمبراطور هيلا سلاسي والنظام الجمهوري بقيادة الرئيس منغستو هيلا مريام، توجت هذه الحرب المدمرة للطرفين بسقوط نظام الرئيس منغستو وانتصار الثوار الإريتريين وحليفهم الإثيوبي ملس زيناوي الذي أصبح رئيساً لإثيوبيا، وبعد عامين أعلن قيام الدولة الإريترية في نيسان/أبريل 1993 بقيادة أسياس أفورقي الذي كانت تربطه علاقة وقرابة وصداقة مع ملس زيناوي، والذي تخلى عن إريتريا وأصبحت إثيوبيا وقيادتها معزولة في الهضبة الإثيوبية بعد أن كانت مسيطرة على إريتريا وبحارها وميناءيها في مصوع وعصب. ولم يكن قد مضى على هذه الصفقة وشهر العسل إلا فترة قصيرة، حتى اندلعت الحرب بين النظامين الإثيوبي والإريتري، وفي سباق بينهما أقام النظامان علاقات مع إسرائيل، وأقامت إريتريا علاقات خاصة مع الإمارات وقدمت إليها التسهيلات في الحرب على اليمن بمنحها قاعدة بحرية وجوية في عصب وبعض الجزر الأخرى، كانت منطلقاً لقوات الامارات الجوية والبحرية للاستيلاء على عدن في أيار/مايو 2015م، إضافة إلى القواعد البحرية والجوية التي أقامتها في جيبوتي وبربرة بأرض الصومال.

الأمير في عدن!

حان الوقت الذي كان على أمير الكويت أن يكون في عدن. كان ذلك في شباط/فبراير 1981م. كان الجو لا يزال لطيفاً، ولمّا يبدأ صيف عدن القائظ جداً. أقيم للأمير الشيخ جابر استقبال رسمي وشعبي حافل، وبدا أنه سعيد بزيارته اليمن الديمقراطية. هي أول زيارة يقوم بها أمير كويتي، وقد جرت في وقت كنا بدأنا فيه بإرساء التفاهم الأخوي مع بقية دول المنطقة بفضل الجهود التي قامت بها الكويت. وكنا على الدوام نرى أن الكويت تمثّل أفضل جسر أو منطلق لمدّ العلاقات مع بقية دول الخليج والجزيرة، لما بيننا من علاقات مميزة، ومشاعر خاصة نكنها تجاه الكويت وحكومتها وشعبها الشقيق. وعرفاناً بهذا الدور، وتقديراً له ولإسهاماته في توطيد العلاقات بين الشعبين الشقيقين اليمني والكويتي، قلّدتُ الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت، وسام الثورة «14 تشرين الأول/أكتوبر»، وهو أعلى وسام في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.



وصول رئيس دولة الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح الى عدن 1981م

سحر الساحل الذهبي

خارج نطاق الزيارة الرسمية، رتبنا للأمير برنامج زيارات وجولة حرة شملت عدداً من المناطق في عدن. بدا سموه مشدوداً إلى الساحل الذهبي لعدن، وشعر بانجذاب كبير نحو رماله الذهبية ومياه البحر الزرقاء الشفافة، وكانت الجبال السوداء المحيطة به، المتشحة بلون الصخور البركانية، تمنحه جمالاً فائقاً إلى حدّ جعل الأمير المأخوذ بهذا المنظر الساحر يقرر إنشاء طريق عدن الدائري، ليربط المدينة بشواطئها الجميلة الساحرة. وقد كان الساحل الذهبي محشوراً داخل سلسلة جبلية، ولا يمكن الوصول إليه إلا عبر طريق وجسر ضيقين قديمين، ويبدو أن الأمير قد لاحظ ذلك ونحن في الطريق إليه، فلمعت في رأسه الفكرة، ولم يصارحني بها إلا في اللحظات الأخيرة ونحن في طريقنا إلى المطار لوداعه.

سألني الأمير: لماذا لا تقيمون طريقاً دائرياً حول عدن؟!

فأجبته بأنّ ذلك لا يأتي ضمن أولويات الخطة في وقتنا الحاضر.

فرد قائلاً: نحن سنتكفل بتمويل المشروع.

وبرغم ذلك فقد قلت له: شكراً جزيلاً...

وألح الأمير عليّ: ما رأيك لو تعلن في المطار رغبتنا في تمويل المشروع؟!

أجبته: من الصعب عليّ أن أعلن ذلك في حضورك، فأنت صاحب الفكرة وأنت ضيفنا، وأنت الذي ستموّل المشروع، ويجب ألّا يفهم المودعون أنني أقوم بإحراج سموك.

ابتسم الأمير وقال: ولكنكم لم تطرحوا علينا أي مشروع مثلما فعل إخوانكم في صنعاء، فقد طلبوا منا أن نمول لهم بعض المشاريع، ونحن وافقنا على ذلك.

ابتسمت بدوري وقلت له: سموكم، ضيفنا، وقد اتخذنا قراراً بألّا نطرح عليكم أي مشاريع. وشكرته على المساعدات التي قدمتها الكويت منذ الاستقلال وحتى زيارته. في مطار عدن أعلن الشيخ جابر قرار إنشاء طريق عدن الدائري بنفسه على الصحفيين. وعقب عودته إلى الكويت بدأت الدراسات لإقامة المشروع، لكنه تعثر نظراً لارتفاع كلفته. وأخيراً، كان الاتفاق على تمويل المرحلة الأولى منه بإنشاء طريق إلى جولد مور عبر نفق يشق في الجبل الواقع في حيّ الروضة (القلوعة)، وتحول التمويل للمشروع من هبة إلى قرض بلا فائدة يمنح من الصندوق الكويتي للتنمية.

أعرب الأمير عن سروره لزيارة عدن، وقال «إن زيارته كانت ناجحة جداً وإن محادثاته معي كانت طيبة ومثمرة وستظهر نتائجها في المستقبل لمصلحة الشعبين والبلدين الشقيقين، وكانت الكويت قد قدمت عدداً من المشاريع في مجال الصحة والتربية والزراعة والطرقات وبناء مطار الريان بحضرموت»، وأقامت وحدة سكنية بالمنصورة، وقدمت خمسين مليون دولار وديعة لمدة عشر سنوات.



صورة لمدينة كريتر

العلاقات بالإمارات العربية المتحدة

موقعك الطبيعي في اليمن

هبطت طائرتنا في مطار أبو ظبي لأول مرة عام **1975**م، قبل أن تلامس عجلات الطائرة أرض المطار، شعرت بأنني في مدينة من نوع مختلف. فالمشهد الذي رأيته من الجو قبل الهبوط خلال تلك الزيارة الأولى لواحدة من مدن اللؤلؤ والنفط كان رائعاً. في طريقي من المطار أيقنت أنني أمام لوحة رائعة من الخضرة البديعة التي تتداخل مع رمال الصحراء، وزرقة البحر والسماء. وحين توغلت في المدينة، وجدت نفسي أمام الأبراج والعمارات الشاهقة والهندسة المعمارية الحديثة والشوارع الأنيقة المحاطة بالميادين والحدائق الخضراء. لقد كانت أبو ظبي في بداية نهضتها الجديدة.

كل مدينة لها سحرها وألوانها، بل ولها رائحتها ومذاقها الذي يبقى في الحواس مهما تباعدت السنون. وتروي لك أبو ظبي ببساطة تفاصيل الرحلة الطويلة من البداوة والخيام وتجارة اللؤلؤ التي كانت رائجة ذات يوم، إلى عصر النفط والعمارات الشاهقة والمدن العصرية التي تحاكي أرقى المدن الأوروبية إن لم تكن تفوقها جمالاً، وتروي لك المسافة الهائلة التي قطعت من دروب الصحراء إلى «الأوتوستراد»، ومن النوق إلى «الرولز رويس» وطائرات الجامبو العملاقة.

صحراوي عظيم..

أول اتصال بيننا وبين المسؤولين في دولة الإمارات كان في عام **1974**م، وحصل مصادفةً عندما كنت أرأس وفد بلادي إلى مؤتمر القمة الإسلامية الثاني، وهو ما سُمِّي «قمة لاهور»، حين تعرفت لأول مرة إلى الشيخ زايد بن سلطان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مائدة العشاء. بدا لي سمحاً، حادّ القسمات يشعّ بالطيبة ونبل الخلق وصفاء القلب، ويذكرك بعرب المناطق الصحراوية، في قسماته وسماته ولباسه، كل ذلك يؤكد أنه صحراوي عظيم. حين قرأ اسمي على بطاقة كانت موضوعة أمامي على مائدة العشاء، عرف أنني رئيس وزراء اليمن الديمقراطية... حيّاني بهدوء، ثم همس في أذني بالآتي:

يا أخ علي ناصر، لماذا أنتم ضدنا؟ ولماذا وقفتم ضد استقلالنا، مع أننا لا نكنّ لكم ولبلادكم سوى الخير؟ نحن أخوة لكم، ولسنا أعداءكم، ونعيش في منطقة واحدة، ونحن أقرب إليكم، وعندنا ثروة كبيرة، ونحن مستعدون لمساعدتكم.

قلت له:

يا شيخ زايد، نحن أخوة وأشقاء، لكن من الأفضل أن نناقش هذا الموضوع في غير هذا المكان.

وقال مازحاً: أنتم لا تريدون علاقة معنا لأننا أذناب الاستعمار كما يتحدث إعلامكم.

هكذا تعارفنا... وبسرعة توطدت علاقتي الشخصية والرسمية به، واستمرت لقاءاتنا في أثناء المؤتمر، وفي أحد تلك اللقاءات قال لي: نحن دولة غنية، ومن واجبنا أن نساعدكم، حددوا المبلغ الذي تريدون، ونحن جاهزون. وبعدها أرسل معالي الوزير أحمد خليفة السويدي لزيارتي وقال لي: أنا مكلف من الشيخ زايد الجلوس معكم، ولديّ أمر واضح منه بأن أحوّل لكم شيكاً بالمبلغ الذي تريدون، فأرجو أن تحددوا المبلغ.

وأخذ يحاول إقناعنا حتى وقت متأخر من الليل، ونحن نرفض قبول العرض المقدم إلينا من الشيخ زايد كبادرة حسن نية تجاه نظامنا..

وقلت له إننا نعتبر هذا اللقاء للتعارف مع الشيخ زايد ومعكم لا أكثر.

وردّ: لقد تعارفنا وتفاهمنا وعليكم أن تحددوا المبلغ لأن بلدكم محتاج للتنمية، وهذا الموقف لا يتعارض مع سياستكم مع الدول الاشتراكية، ونحن لا نطلب منكم اتخاذ أي موقف ضدهم.

وعندما سُدَّت كل الطرق أمام الوزير السويدي، قال: ما دمتم لا تريدون أن تقرروا الأمر، فأنا أقترح مبلغ عشرين مليون دولار، رغم أن عندي تفويضاً من الشيخ زايد بأن أحول لكم مبلغاً أكبر من هذا بكثير. وأضاف: أريد أن أقول لكم بصراحة، إنني اقترحت هذا المبلغ المتواضع، حتى لا يسبب لكم المتاعب هناك عندما تعودون إلى بلادكم.

فعلاً، فقد تحقق ما تنبأ به أو توقعه الوزير السويدي. فبعد أن تحول المبلغ، ووصل إلى مصرف اليمن عبر «البنك المركزي العراقي»، ارتفعت أصوات المزايدين صارخة: لماذا تقبل أموالاً من دولة الإمارات؟ ولماذا قابلت الشيخ زايد وأجريت معه هذه المحادثات؟ محاولين تأكيد أن هذا اللقاء والمساعدات يتطلب قراراً مسبقاً من المكتب السياسي.

استهجنت هذا الطرح المفرط في التطرف، بينما شعبنا يحتاج إلى لقمة العيش والمساعدة من قبل جميع الأشقاء والأصدقاء بدلاً من الكلام، والتنظير الذي لن يُشبع أحداً.

هكذا كان لقائي الأول بالشيخ زايد بن سلطان في باكستان، ثم اللقاء معه في أبو ظبي عام 1975. تصرفنا معاً ببساطة، ووجدنا لغة للتفاهم بسرعة، وتنامت معرفتي به، وملك كل منا مفتاح شخصية الآخر، وقد استطاع من اللقاء الأول أن يخلق انطباعاً مؤثراً فيّ، وبقي صديقاً وأخاً عزيزاً حتى وفاته رحمه الله. كان هذا اللقاء امتداداً للقائي الأول بالشيخ خليفة بن زايد ولي العهد في مدينة طرابلس في أثناء الاحتفالات بذكرى جلاء القوات الأميركية والبريطانية عن ليبيا في حزيران/يونيو عام 1970م، وأتذكر أن الرئيس جمال عبد الناصر قال لي إن الشيخ زايد هو أول زعيم عربي قدّم إلى مصر خمسة ملايين دولار بعد نكسة حزيران قبل أي دولة أخرى، رغم أنه كان لا يزال تحت الحماية البريطانية آنذاك، وقبل قيام دولة الإمارات المتحدة.

كان الشيخ زايد قبل أن يتولى المسؤولية الأولى في بلاده قد حاول مدّ جسور الأخوة إلى مصر عبد الناصر عام 1966م، فقام بزيارة لمصر، وأقام في هلتون النيل بانتظار اللقاء مع الزعيم جمال عبد الناصر، ولكن جهاز دولة عربية خليجية منع مثل هذا اللقاء بتسريب معلومات مغلوطة إلى جهاز المخابرات المصرية، مدعياً أن الزيارة جاءت بإيعاز من الحكومة البريطانية، وبعد فترة انتظار لمقابلة الزعيم، لم تحصل المقابلة، بل جرت مع السيد أنور السادات الذي كان رئيساً لمجلس الأمة. وهنا تظهر حكمة الشيخ زايد وبعد نظره وتعاليه على المكايدات الصغيرة، إذ إنه بعد نحو عام من ذلك التاريخ إثر نكسة حزيران، بادر من تلقاء نفسه بتقديم ذلك المبلغ الذي كانت مصر تحتاج إليه آنذاك (كما حدثني بذلك عبد الناصر في لقائي معه بمدينة طرابلس الغرب)، وقد فعل ذلك دون أن يرتهن بردود الأفعال أو الشماتة، ولكن بموقف عروبي اتسم بالشهامة وتغليب منطق الإخاء والواجب. عندما سمعت هذه الحكاية شعرت بعظمة هذا الرجل وبُعد نظره وحكمته البالغة.

الشيخ زايد في عدن

زار الشيخ زايد بن سلطان عدن في عام 1976م في عهد الرئيس سالم ربيع الذي بدأ قبل ذلك بعام واحد سياسة جديدة لبناء الجسور مع دول الخليج والجزيرة، وكنا قد رتبنا له جلسة قات ورقصات حضرها عدد كبير من المسؤولين ورجال الدين والفنانين والشعراء، وفي مقدمتهم حسين المحضار الذي كتب قصيدة رائعة بمناسبة زيارته لعدن، وأثناء هذه الجلسة الودية ألقى

قصيدته المشهورة (زايد الخير)، وأصبحت هذه التسمية حديث الكل، سواء في اليمن أو الإمارات يتداولها المسؤولون والمواطنون.



الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في عدن

الرئيس سالم ربيع علي رئيس الوزراء علي ناصر محمد **1976**م



سالم ربيع علي – الشيخ زايد – علي ناصر –الشيخ عبدالله حاتم – محمد صالح مطيع



زيارة الشيخ زايد لمصنع الغزل والنسيج في المنصورة، ويبدو إلى جانبة الرئيس سالم ربيع علي

في أبو ظبي 1980م

كثيرة هي المرات التي زرت فيها أبو ظبي، وفي كل مرة كانت تذهلني وتسحرني بشذا الحدائق التي تتناثر فيها الأضواء من كل لون، لتصنع من أضواء النوافير قصيدة حب ناعمة تحكيها الأساطير بهمس حالم. وقد عدت إليها في يوم من أيام تموز/يوليو عام **1980**م بعد أن أصبحت رئيساً لدولة اليمن الديمقراطية ضمن جولة قمت بها على عدد من دول المنطقة لشرح التطورات التي جرت في بلادنا في نيسان/أبريل من ذلك العام، ولبحث العلاقات بين بلادنا وهذه البلدان. كان الشيخ زايد في استقبالي في مطار أبو ظبي.

الطريق من المطار إلى قلب المدينة يقع على جانبيه أشجار النخيل وكل أنواع الأشجار والورود من كل جانب. فور وصولي عقدت اجتماعاً مغلقاً مع الشيخ زايد، وناقشنا معاً العلاقات الثنائية بين البلدين، في ظل التطورات الأخيرة التي شهدتها اليمن الديمقراطية على مستوى التغيير في قيادتها السياسية التي بنتيجتها رحل عبد الفتاح إسماعيل الموصوف في الإعلام العربي والغربي بأنه رجل موسكو المتشدد (وهو ليس كذلك) وجئت مكانه في سدة الحكم أميناً عاماً للحزب الاشتراكي اليمني ورئيساً للدولة. ولهذا قمت بزيارة دول الخليج لشرح آخر التطورات والمستجدات على الساحة اليمنية والدولية، ولطلب دعم هذه الدول لليمن الديمقراطية.

حُب اليمن

في اليوم الأول من تموز/يوليو عقدنا جلسة المباحثات الأولى بين الوفدين، أشدت في الكلمة الافتتاحية بحب الشيخ زايد وتقديره لليمن وتشريفها بالزيارة التي قام بها لعدن وصنعاء في عام 1976م. وأكدت رغبة اليمن الديمقراطية الصادقة في تقوية العلاقات الأخوية وتعزيزها مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وأشرت إلى أنني ألمس هذه الرغبة نفسها لدى الشيخ زايد. وعرضت الجهود التي نبذلها على مستوى قيادة النظامين في عدن وصنعاء والخطوات العملية التي نتخذها لتحقيق الأمن والاستقرار والتطور والتقدم لليمن باعتبار ذلك يقدم مساهمة مهمة في الأمن والاستقرار في المنطقة. من جانبه، رحب بي وبالوفد المرافق لي، وقدّر أهمية العلاقات بين البلدين، وأكد أهمية اللقاءات بين الأشقاء من أجل تبادل الرأي ووجهات النظر بشأن العلاقات الثنائية والأوضاع في المنطقة. قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة مساعدات عديدة إلى بلادنا، منها تقوية كهرباء عدن، وبناء عدة وحدات سكنية (280 وحدة)، وغيرها من المشاريع التنموية.

وأثناء زيارتنا نصح الشيخ زايد بتحسين العلاقات مع دول المنطقة، ولاسيما الدول المجاورة للجنوب، كصنعاء والرياض ومسقط وتسخير الأموال التي تصرف للجيوش والحروب لمصلحة التنمية في الجنوب، وأكد أنه سيتصل برؤساء هذه الدول من أجل تطوير العلاقة معها. ومن جانبنا، رحبنا بهذه الأفكار البناءة انطلاقاً من حرصنا على أمن اليمن والمنطقة واستقرارهما، وقد بدأنا باتخاذ خطوات عملية مع النظام في صنعاء ووقف الحروب ونزع المظاهر المسلحة للجبهة الوطنية والدخول في حوار معها لمصلحة النظام والجبهة الوطنية، كذلك جرى تطبيع العلاقة مع المملكة لإيقاف الحملات الإعلامية من الطرفين وإغلاق المعسكرات المعادية للجنوب في كل من الشرورة ونجران، وقد نقلت هذه المعسكرات لاحقاً إلى تبوك على الحدود مع الأردن لإثبات حسن نية المملكة مع عدن، وبدأنا باتخاذ خطوات عملية لتطبيع العلاقات مع سلطنة عُمان وترسيم الحدود معها لاحقاً.

فيما بعد نجحت جهود الإمارات في أن تكون «عرّاب» العلاقات بيننا وبين سلطنة عُمان التي لم يكن بيننا وبينها علاقات دبلوماسية لمدة طويلة، وكان لها دور كبير في رعاية مُحادثات الحدود بين البلدين، وفي إقامة العلاقات وتقريب وجهات النظر. وتوجت هذه الجهود بتوقيع «اتفاق المبادئ» بين عدن ومسقط في دولة الكويت في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 1982م.

العلاقات مع السعودية

مرت العلاقات اليمنية السعودية طوال الفترات السابقة بسنوات قاسية، شابها التوتر في معظم الأحوال باستثناء أوقات قليلة سادها ودّ متبادل على حذر، كان لا يدوم طويلاً.

ورغم أن بعض القيادات في «اليمن الديمقراطية» قد أساءت بموقفها إلى العلاقات مع الجيران عموماً، إلا أن للسعوديين أيضاً دورهم وأسبابهم الخاصة التي أثرت وتؤثر على الدوام في سياستهم تجاه اليمن.

وهكذا يبدو لي أن الخوض في العلاقات اليمنية السعودية طويل ومعقد، وقد كتب الكثير في هذا الموضوع الحساس. وما زال الكثير طي الكتمان. والمهم في هذا الحيز أنني سأتناول كيفية سَير العلاقات بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والمملكة العربية السعودية..

بالرغم من أن السعودية قد انشغلت بالأحداث في شمال اليمن بعد قيام ثورة 26 أيلول/سبتمبر 1962م وسقوط النظام الإمامي الملكي هناك، حيث استشعرت الخطر على النظام السعودي نفسه من امتداد الأفكار التحررية القومية التي كانت تجتاح المنطقة العربية في تلك الفترة تحت تأثير ثورة تموز/يوليو المصرية وزعيمها جمال عبد الناصر ونشوء دول قومية تحررية في كل من العراق وسورية والجزائر، والتهديدات التي أطلقها في الهواء نائب الرئيس اليمني عبد الرحمن البيضاني[1] بضرب قصور الرياض، إلا أن عيون السعودية لم تكن بعيدة عما يجري في عدن والمحميات، حيث أيدت قيام حكومة الاتحاد في عام 1959م التي أنشأها الإنكليز، وقدمت إليها مساعدات من ضمنها مشروع طريق عدن – امعين – المكلّا الذي أُنجز إلى منطقة أمعين فقط، واستكمله الصينيون بعد الاستقلال إلى المكلّا عاصمة محافظة حضرموت.

مفاوضات الاستقلال وكمال أدهم

أرسل السعوديون، الذين كانوا يترقبون بقلق وخوف أحداث الثورة المسلحة على الإنكليز وحتمية خروجهم من عدن وبقية مناطق الجنوب، وفداً إلى جنيف ليراقبوا من كثب محادثات

1- عبد الرحمن البيضاني: سياسي ودبلوماسي يمني ولد عام 1926م. أصبح نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة وتولى رئاسة الوزراء وعدة حقائب وزارية بعد ثورة 26 سبتمبر 1962م في الجمهورية العربية اليمنية.

الاستقلال بين بريطانيا ووفد الجبهة القومية، وكان هذا الوفد برئاسة الشيخ كمال أدهم مدير المخابرات السعودية، الذي نزل في فندق «هيلتون» حيث كان ينزل الوفد الجنوبي في المباحثات. وعلى هامش المؤتمر عقد الوفد السعودي مباحثات مع بعض العسكريين الجنوبيين، منهم محمد أحمد السياري وعبد الله صالح سبعة، وأبدى السعوديون لهم استعدادهم لتقديم المساعدات، لكن بعض الضباط البريطانيين والجنوبيين نصحوا السعوديين على ما يبدو بعدم الاستعجال في دعم النظام الجديد، على أساس أنه لن يصمد طويلاً، وسيسقط تحت تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية التي سيواجهها حتماً بعد أن سحبت بريطانيا الدعم المالي الذي تعهدت به لحكومة الاستقلال، وقد أكد ذلك الشيخ كمال أدهم لوزير خارجيتنا محمد صالح مطيع فيما بعد. ويعود سبب لقاء الشيخ كمال أدهم الضباط إلى رفض قحطان الشعبي رئيس وفد الجنوب إلى مباحثات جنيف لقاءه والتحدث إليه خشية المزايدات، وفضل ترك الموضوع لتعالجه الحكومة القادمة.

وأعتقد أنه كان من الممكن والمفيد الاستفادة من العرض السعودي، خصوصاً أنه لم تكن بين الجبهة القومية والسعودية حينذاك أية خلافات أو مشاكل من أي نوع بعكس علاقاتها مع النظام في صنعاء والمصريين التي كان يشوبها كثير من التوتر. وفي مرحلة لاحقة سيطر التطرف على اتجاهات الجبهة القومية ابتداءً من المؤتمر الرابع 1968م، مروراً بما جاء في وثيقة «جماعة حضرموت»، وبلغ هذا التطرف ذروته في نص برنامج الجبهة القومية المُقر في المؤتمر الخامس عام 1972م، الذي دعا صراحة إلى إسقاط الأنظمة (الرجعية في الخليج والجزيرة)، ما جعل السعودية تعطي نفسها المسوّغ والحق في محاولة إسقاط النظام في عدن لأنه أعطى نفسه الحق بإسقاط أنظمتها، ونصح حينذاك السوفيات بمراجعة البرنامج وشطب فكرة إسقاط الأنظمة، لأن هذا يشكل خطراً على النظام في عدن، إلا إذا كنتم أكثر ثورية منا فهذا شأنكم وسبق أن نصحت القيادة الصينية بمثل هذا الكلام، لكن علي عنتر قال لهم إننا سنسقط الأنظمة الملكية في الخليج، فعلّق نائب الرئيس الصيني، قائلاً: «يبدو أنكم أكثر ثورية منا، وعليكم أن تحذروا السلاطين الجدد في عدن»[1].

1 - ورد ذلك في محضر بين وفد اليمن الجنوبي الى الصين برئاسة فيصل عبد اللطيف ونائب الرئيس الصيني ونشر هذا المحضر في كتاب للسيد هانئ الهندي عن العلاقات الصينية العربية.

غير أن العلاقات بين عدن والرياض كانت قد ساءت حتى قبل هذا التاريخ والإعلان، إذ بدأت السعودية تدريجاً، ومنذ ما بعد استقلال اليمن الجنوبية، وخصوصاً في أعقاب خطوة 22 حزيران/يونيو 1969م، تناصب النظام الجديد في عدن العداء، حين شرعت في احتضان المعارضة الجنوبية: السلاطين والمشايخ وبعض العسكريين الذين اختلفوا مع السلطة الجديدة في أحداث ومناسبات مختلفة.

لم يقف الأمر عند حدود الدعم السياسي للمعارضة الجنوبية، بل تطور إلى حدّ تشكيل «جيش الإنقاذ» في تبوك، كما سمي حينذاك، وإلى دعم أعمال التخريب داخل أراضي اليمن الجنوبية، ومنح المعارضة إذاعة ناطقة باسمها موجهة إلى الجنوب تسمى «صوت الجنوب الحر». وشكلت معركة «الوديعة» بين السعودية واليمن الجنوبية بداية للكثير من التعقيدات الحدودية والسياسية في علاقات البلدين الجارين. وقد تحدثت عن تفاصيل هذه المعركة والظروف التي أدت إليها ونتائجها في مكان سابق من مذكراتي هذه حول الدولة «العنف والعنف المضاد».

في عام 1970م كنت وزيراً للدفاع، وقد استجابت بلادنا لوساطة «الهلال الأحمر»، وبناءً على ذلك أفرجنا عن الأسرى السعوديين الذين أسرتهم قواتنا في معركة الوديعة كبادرة حسن نية من جانب حكومتنا تجاه المملكة العربية السعودية، غير أن هذه الخطوة لم تؤد إلى تحسن العلاقات بين البلدين، بل إن حرب الوديعة أدت إلى تحسين العلاقة بين صنعاء والرياض خوفاً من الخطر الشيوعي كما كانوا يسمونه، ومصائب قوم عند قوم فوائد (كما يقال)، وكان علي سالم البيض وفيصل العطاس ووزير الدفاع محمد صالح عولقي وقائد الجيش علي عبد الله ميسري قد ناقشوا موضوع احتلال الوديعة مع الرئيس سالم ربيع علي بحضوري في تشرين الثاني/نوفمبر 1969م، وحينئذ كنت وزيراً للإدارة المحلية، وكان البيض يطالب بتحرير الوديعة واستعادة جزر كوريا موريا التي كانت سلطنة عمان تدعي أنها أهدتها إلى الملكة فكتوريا وأعادتها بريطانيا إلى عُمان عند انسحاب الاستعمار البريطاني من عدن، وقد وافق الجميع على تأجيل الحديث حول جزر كوريا موريا الى وقت لاحق واتفقوا على تحرير الوديعة، ما أدى إلى نشوب حرب بين الجنوب والسعودية، أدت إلى القطيعة بين البلدين، وقد أسرّ إليّ السيد محمد بركات الذي كان مراسلاً لل (بي بي سي) في عدن بعد ذلك بسنوات، أن الذي دفع إلى الحرب مع السعودية يخدم أعداء النظام الجديد في عدن، ما أثر في العلاقات مع دول المنطقة كلها.

بداية التمثيل الدبلوماسي بين عدن والرياض

لم يكن ممكناً استمرار العداء والقطيعة بين عدن والرياض إلى الأبد، فلكل شيء ظرف وتاريخ وأشخاص. وقد مرّ البلدان بظروف وعلاقات كان العداء فيها هو السائد، لكنهما في الأخير وجدا طريقهما الحقيقي المعبّر عن اللحظة المواتية. وقد مرّت هذه العملية بتجربة معقدة جداً حددتها جملة من العوامل الذاتية والموضوعية. والمهم أنهما استطاعا أخيراً في اللحظة المواتية تجاوز خلافاتهما التي بدت لبعض الوقت وكأنها أزلية ولن تجد الحل. وفي هذه الفترة أخذ خطان يتبلوران في عدن والرياض داخل القيادة السياسية لمصلحة تطبيع العلاقات بين البلدين.

المحادثات السرية جزئياً والعلنية فيما بعد أثمرت بعض النتائج، إذ ابتداءً من 7 نيسان/إبريل 1976م بدأت شركة طيران اليمن الديمقراطية (أليمدا) بعد اتفاق مع شركة الطيران السعودية بتسيير رحلات إلى جدة لأول مرة. وفاوض وزير الخارجية مطيع رسمياً في المملكة العربية السعودية، وبالنتيجة أُعلن في 5 أيار/مايو 1976م في كل من عدن والرياض تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين. وجاء في البيان الرسمي:

«انطلاقاً من روح الأخوة العربية والإسلامية وتنفيذاً للمبادئ التي تضمنها التصريح المشترك بإقامة العلاقات الطبيعية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وحرصاً على تطوير أواصر التعاون بينهما، فقد قررت حكومتا البلدين الشقيقين تبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفارة».

النقاط الست

تضمنت النقاط الست التي اتُّفق عليها بين البلدين أساساً للعلاقة بينهما الآتي:

1- وقف الحملات الإعلامية.

2- إغلاق المعسكرات.

3- إقامة علاقة حسن جوار مع سلطنة عمان.

4- إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين.

5- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين.

6- العمل من أجل التعاون المثمر لصون الأمن والاستقرار والازدهار لشعوب المنطقة.

على أثر ذلك شهدت علاقات الرياض وعدن انفراجاً لم يسبق له مثيل، وخُفِّفَت اللهجة الإعلامية العدائية التي كانت سائدة، بما في ذلك حذف كلمة (رجعية) من قاموس إعلام اليمن الديمقراطي، وجرى

تبادل الزيارات والوفود التي توجت بزيارة الرئيس سالم ربيع علي للسعودية في آب/أغسطس 1977م حيث وعده السعوديون بمساعدات عديدة لم ينفذوا شيئاً منها، ككهرباء مدينة عدن، وتكرير النفط السعودي في مصفاة عدن التي هي أقدم مصفاة في المنطقة، وبناء طرقات ووحدة سكنية (نفذ مشروع الوحدة السكنية فيما بعد).

هكذا حصلت السعودية على التمثيل الرسمي لأول مرة في عاصمة اليمن الديمقراطية عدن، وافتتحت لها سفارة في حيّ الدبلوماسيين في خور مكسر، وافتتحت عدن لها سفارة في الرياض.

التنسيق بين صدام والسعودية للقيام بعملية عسكرية في عدن

الجدير بالإشارة أن السعوديين بعثوا خلال أحداث حزيران/يونيو 1978م عندما كانت تداعياتها لاتزال رحاها دائرة في اليمن الديمقراطية بوفد برئاسة الأمير تركي الفيصل إلى بغداد لمقابلة نائب الرئيس العراقي صدام حسين الذي كانت علاقتهم به ممتازة في ذلك الوقت. وطلب السعوديون من الرئيس صدام تقديم دعم عسكري إلى الرئيس ربيع، لكن الحسم السريع للأحداث وتعييني رئيساً لمجلس الرئاسة لم يشجعا صدام الذي كانت تربطني به علاقة صداقة طيبة على التدخل وتنفيذ المطلب السعودي، كما حكى لي الرئيس صدام الذي أكد أن السعوديين قد اقتنعوا بوجهة نظره.

استمرت القطيعة بين اليمن الديمقراطية والسعودية حتى مؤتمر القمة العربي في بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر 1978م حين نظّم الرئيس صدام حسين لقاءً بيني وبين الأمير فهد الذي كان ولياً للعهد في عهد شقيقه الملك خالد بن عبد العزيز.

كان اللقاء ودياً وبحضور صدّام حسين. طلب فهد فتح صفحة جديدة في العلاقة بين بلدينا، وأعرب عن سعادته لوجودي على رأس السلطة، وقال: صحيح، أنه كانت لنا علاقات طيبة مع الرئيس المرحوم سالم ربيع، وكانت وفاته خسارة لنا، ومع ذلك أضاف الملك فهد: لا أخفي عليكم أننا ضُللنا لبعض الوقت في بعض المعلومات، وخصوصاً من وزير خارجيتكم مطيع الذي لم يكن صادقاً معنا ولا واضحاً، وخصوصاً في ما يتعلق بطرد الخبراء السوفيات من عدن وتنويع مصادر السلاح.

بعدها قمنا لأخذ صورة تذكارية، وكان مطيع موجوداً، وقال فهد مازحاً: «سنأخذ الصورة، ولكن دون مطيع، لأنه كان غير صادق معنا»!! وطبعاً ضحكنا.

وأذكر أنه قبل لقاء قمة بغداد هذا بيني وبين الأمير فهد، قام كل من ياسر عرفات وخالد الحسن[1] بتكليف سعودي بمهمة وساطة بين عدن والرياض. وقالا لي عندما اجتمعت بهما إن السعوديين يعترضون فقط على وجود القواعد السوفياتية والكوبية والفيتنامية عندكم. قلت لهما:

خذوا طائرة، وإذا أردتم، خذوا معكم مندوباً سعودياً ومندوباً يمنياً، واختاروا أي مكان تريدون في اليمن الديمقراطية واذهبوا إليه، وإذا وجدتم أي قوات مما ذكرتم، أترك الحكم لكم.

حينئذ ابتسم خالد الحسن وقال: يا أخ علي نحن وهُمْ ندرك عدم صحة هذه المزاعم. وبصراحة هم يخافون نهجكم السياسي لا أكثر وليس القواعد الوهمية.

زيارتي الأولى للسعودية

أصبح الحديث عن العلاقة مع العربية السعودية لا يثير الحساسية كما كان في الستينيات وبداية السبعينيات بعد أن تحسنت العلاقة بين صنعاء والرياض وبين القاهرة والجزائر ودمشق والرياض، وموسكو ودول الخليج. لكن مصلحة اليمن الديمقراطية كانت تكمن في إقامة علاقات طيبة بجيرانها في المنطقة لإنهاء حالة التوتر والاستنفار على حدودها الشرقية والشمالية. كانت السعودية سبّاقة في توجيه الدعوات إلى الرؤساء سالم ربيع علي وعبد الفتاح إسماعيل، وكاتب هذه المذكرات لزيارة الرياض بعد تطبيع العلاقة بين عدن والرياض، ولكن عقدة الماضي كانت تقف حائلاً في طريق تطوير العلاقة والتقدم بخطوات إلى الأمام على هذا الطريق، وكان لا بدّ من جدة، ولو طال الطريق أو صعب.

تطبيقاً لهذه السياسة، قمت بعد تسلمي مهمات الحزب والدولة بزيارة للمملكة العربية السعودية، بوابة الجزيرة العربية، في 29 حزيران/يونيو 1980م، حيث كان في استقبالنا قادة المملكة العربية السعودية، وفي مقدمتهم الملك خالد بن عبد العزيز وولي العهد الأمير فهد بن عبد العزيز ووزير الدفاع الأمير سلطان بن عبد العزيز وعدد من الأمراء، كان أبرزهم الأمير محمد الكبير[2] الملقب بـ «أبو الشرين» و«أبو الخيرين» الذي نادراً ما يحضر مثل هذه المناسبات، كما

[1]- خالد الحسن: مناضل وسياسي فلسطيني ومن مؤسسي حركة فتح. ولد عام 1928م. طرح بعض المشاريع السياسية في جولاته الأوروبية (1980م) أثارت الكثير من النقاش والجدل داخل حركة المقاومة الفلسطينية، رفضتها الهيئات المعنية لما احتوت عليه من أفكار عدَّتها الغالبية مساومة مع العدو الصهيوني.

[2]- الأمير محمد الكبير: تنازل عن حقه في الحكم لأخيه الشقيق الملك خالد بن عبد العزيز.

علمت. كان هذا الاستقبال الحافل يعكس الاهتمام باليمن الديمقراطية وبرئيسها الذي يزور المملكة لأول مرة. وفور وصولي إلى مطار جدة أدليت بتصريح قلت فيه: «في سياق البحث مع أشقائنا قادة المملكة سنتطرق إلى قضايا مهمة تتطلب مناقشات صريحة ومستفيضة، ذلك أن هناك الكثير مما يجمع شعبينا الشقيقين اللذين يرتبطان بوشائج الأخوة والقربى، ونحن نشعر بأن تحسين العلاقات بين بلدينا الشقيقين المتجاورين وتعبئة جهودنا وطاقاتنا في هذا الإطار لا يفيدان شعبينا فحسب، بل يسهمان في تثبيت دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة».



مع الملك خالد ملك المملكة العربية السعودية في زارتي **1980**

حين شرعنا في المفاوضات التي عقدت بالديوان الملكي، ركزنا على العلاقات الثنائية، وعلى الوضع في الشرق الأوسط. في البداية شكرت للملك خالد دعوته الكريمة، وأكدت أهمية العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين، وحرصنا على إقامة علاقات تعاون أخوي مثمر ومتكافئ لمصلحة الشعبين. وجددت حرص بلادنا الدائم والأهمية التي توليها لتوفير الأمن والاستقرار في منطقة الجزيرة والخليج العربي، والأهمية التي تحتلها إقامة علاقات طيبة وأخوية بين شعوب المنطقة، لما لذلك من تأثير كبير في ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار.

كانت الزيارة على العموم أخوية وودية، وقد أبدى الجانب السعودي استعداداً لتقديم الدعم لبلادنا في اليوم الأول للزيارة، ولكن في النهاية لم تتمخّض الزيارة عن أية نتائج إيجابية، خصوصاً في ما يتعلق بتقديم المساعدات إلى اليمن الديمقراطية.

بشكل عام، فإنني لم أطلب من السعوديين أية مساعدات جديدة لبلادنا. وكل ما طلبته منهم هو تنفيذ الوعود التي قطعوها على أنفسهم للرئيس سالم ربيع علي عندما زارهم في آب/أغسطس 1977م، وهو ما لم يستطيعوا الإيفاء به، وكل ما استطاعوا قوله لي أنهم طلبوا مهلة شهر للرد على طلبي وعودة وزير خارجيتنا لتسلّم ردهم. وهذا الرد سمعته من بلدان الخليج الأخرى التي زرتها بعد ذلك. واتضح فيما بعد أنَّ وزير خارجيتنا محمد صالح مطيع التقى خلسة مسؤولين سعوديين، ونصحهم بالتريث في تقديم أي مساعدة حتى يتحقق التغيير المرتجى في الأوضاع الداخلية، الذي كان السعوديون يراهنون على وقوعه. وكان حصان رهانهم وزير خارجيتنا محمد صالح مطيع، كما أكد لي ذلك عبد القادر باجمال الذي ذهب معه مساء ذلك اليوم للقاء أحد المسؤولين السعوديين (حدثني بذلك بعد إقلاع الطائرة التي كانت متجهة بنا نحو أبو ظبي).

سُبحة الأمير فهد

في مطار جدة حدث لي موقف طريف، ففي اللحظات الأخيرة، وعند سلم الطائرة، تقدم مني الأمير فهد بن عبد العزيز مودعاً، وكان ولياً للعهد حينذاك، ودسّ في جيبي سُبحة على سبيل الذكرى، ولم أُولِ المسألة أية أهمية، واعتبرتها حركة تلقائية وبادرة حسن نية لولا أن الكاميرات كانت مسلطة عليّ، وسجلت هذه اللقطة التي رآها الرئيس علي عبد الله صالح عبر شاشات التلفزيون، وعندما عدت إلى عدن اتصل بي هاتفياً وبادرني بالسؤال:

كم المبلغ الذي حوله لك الأمير فهد في الشيك الذي وضعه في جيبك؟!

ابتسمت ورددت عليه: دعنا نقتسم ما عندنا وما عندك!

بعد زيارتي للسعودية، ثارت تكهنات عديدة عن مساعدات سعودية ضخمة تلقتها اليمن الديمقراطية، وربما أشاع ذلك عَمْداً بعض الدوائر المتخصصة في الدعاية ضدنا. المهم أن هذه الإشاعات انتشرت في اليمن الديمقراطية محدثة بعض البلبلة. ورداً على هذه الإشاعات تحدثت إلى صحيفة «14 تشرين الأول/أكتوبر» اليومية لوضع الرأي العام المحلي والخارجي في صورة الوضع الحقيقي، وقلت:

«استهدفت زيارتنا للمملكة العربية السعودية تأكيد خطنا الثابت والمبدئي في سياستنا الخارجية إزاء دول المنطقة القائمة على أساس التعايش السلمي بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والعمل من أجل التعاون

المثمر تجاه صيانة الأمن والاستقرار وتحقيق الازدهار لشعوب المنطقة.وهي الأسس نفسها التي تم الاتفاق عليها في بيان النقاط الست الذي وقعت عليه بلادنا والسعودية في عام 1976م بصدد إقامة العلاقات الطبيعية..سعينا في زيارتنا للسعودية لأن يتجاوب معنا الأخوة المسؤولون في السعودية في مساعينا الرامية إلى وضع أسس الاحترام المتبادل في العلاقات الثنائية، والعمل من أجل التصدي للمخططات والمؤامرات الإمبريالية التي تستهدف خلق أجواء التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة». وأذكر أن الصحيفة سألتني يومذاك عن مدى صحة أن السعودية قدمت مبلغ مئتي مليون دولار معونة لليمن الديمقراطية، ورددت على سؤال الصحيفة:

«لا صحة لذلك على الإطلاق، ولم يكن ذلك هدف زيارتنا، نحن لم نبحث معهم مثل هذا الموضوع، لأن السعودية لم تنفذ حتى الآن ما سبق أن اتفق عليه بشأن تمويل بعض المشاريع منها مشروع الكهرباء للعاصمة عدن، لذلك كان من الطبيعي جداً ألا نبحث مع الأخوة في السعودية مثل هذا الموضوع لأن هناك مشاريع وعدت بها المملكة ووافقت على تنفيذها عام 1977م ولم تنفذها حتى الآن». وأضفت: «نحن صرحاء وواضحون في تعاملنا مع الآخرين، ولا نتحرك في الظلام، ولن نتحرك في الظلام مستقبلاً، فكل ما توصلنا إليه وما هدفنا إليه من زيارتنا السعودية ودولة الإمارات والكويت أعلناه لشعبنا وعمّمناه على أعضاء حزبنا وقلنا إننا في زيارتنا للسعودية أردنا أن نقيم علاقات متكافئة تسهم في توفير الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة».



مع الملك فهد في مطار جدة

العلاقات مع سلطنة عُمان

لا يمكن فهم العلاقات بين اليمن الديمقراطية وسلطنة عُمان إلا على خلفية علاقتنا بالجبهة الشعبية لتحرير عُمان. وهذا ما سأحاول الحديث عنه.

في 9 حزيران/يونيو 1965م أعلن فرع حركة القوميين العرب، الثورة المسلحة في إقليم ظفار باسم «جبهة تحرير ظفار» التي تعدّ جزءاً من أراضي سلطنة عُمان التي كان يحكمها السلطان سعيد بن تيمور، والد السلطان الحالي قابوس[1]. وأعتقد أن ذلك الإعلان كان بتأثير من نجاحات الثورة المسلحة التي كانت تخوضها الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل المتاخم لحدود عمان، إضافة إلى السبب الرئيس، وهو تردي الأوضاع في عُمان إلى أسوأ درجاتها مع الانغلاق الذي كان يفرضه السلطان عليها، على الرغم من دراسته في لندن، وكان يجيد عدداً من اللغات، ما جعل البلاد في حالة من التخلف، حيث سيطر الثالوث المرعب الفقر والجهل والمرض على أرجاء السلطنة كافة[2]. طالب البيان الأول جماهير ظفار والخليج العربي بدعم الثورة وإسقاط النظام وإلحاق الهزيمة بالخونة والمستعمرين حتى ترتفع راية الحرية في سماء ظفار الحبيبة. كان أبرز قيادات الجبهة حينذاك سعيد أحمد الجاعدي ومحمد سعيد قطن ومحمد أحمد قرطوب وبخيت سعيد حنسون وحامد مسلم الأعور ويوسف بن علوي...

بعد أن حقق الجنوب استقلاله الوطني في عام 1967م، وبتأثير يسار حركة القوميين العرب والجبهة القومية، دعت «جبهة تحرير ظفار وبعض الشخصيات الوطنية من الكويت والبحرين والإمارات» إلى مؤتمر حمرين في المنطقة الوسطى حضره قرابة ستين مندوباً أعلنت فيه قيام

1- ظفار ليست مدينة، بل هي أكبر ولاية في سلطنة عُمان، تمثل ثلث مساحة البلاد الإجمالية، أي نحو مئة ألف كيلومتر مربع، تحدّها من الغرب جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.90% من مجموع أرض ظفار صحراوية، والجبال تحتل 9% والباقي أي 1%، سهل ساحلي. وتهطل الأمطار بمعدل خمس بوصات على الساحل و30 بوصة على جبال ظفار الثلاثة: القمر، وقارة، وسمحان. ومناخها لا يختلف عن مناخ المنطقة الشرقية، من محافظة المهرة، وأهلها بشكل عام طيبون، وتنتج ظفار التي كانت قديماً جزءاً من مملكة حضرموت أجود أنواع اللبان.

2 - ولم يكن هناك مفرّ من اندلاع ثورة ظفارية على هذا الواقع الفاسد، وحظيت الثورة بتأييد داخلي وخارجي شامل، حتى السلطان قابوس الذي أطاح والده سعيد بن تيمور في 23 تموز/يوليو 1970م قال بعد توليه الحكم: «كانت مطالب الثوار معقولة، وكان الجميع، بمن فيهم أنا، مع الثورة عند انطلاقها عام 1964م، ولقد كان الأمس ليلاً مظلماً وفي الغد تشرق الشمس».

«الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل» في 10– 11 عام 1968م. وبذلك الإعلان جعلت من منطقة الخليج العربي كلها مسرحاً لعملها السياسي والعسكري المنشود، وليس إقليم ظفار وحده، وقد أقصي لاحقاً التيار المعتدل الذي كان يمثله يوسف بن علوي الذي أصبح فيما بعد وزيراً لخارجية سلطنة عُمان، وانتخبت قيادة من 25 عضواً برئاسة محمد أحمد الغساني.

في عام 1971م أُعلن قيام «الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي» من اتحاد جبهتين، هما: الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي، والجبهة الوطنية لتحرير عمان والخليج العربي. وكان هذا المشروع غير مقبول محلياً وإقليمياً ودولياً، ولذا جرى التراجع عنه تحت تأثير قوى داخل الجبهة وخارجها. فكان لا بد من إجراء وقفة في مؤتمرها الذي عقدته في الحوطة بلحج صيف 1974م، لفكّ الارتباط بين هذه القوى التي اجتمعت من ظفار ومسقط والإمارات والبحرين والكويت، والتي برغم مسمياتها الكثيرة كانت امتداداً لحركة القوميين العرب التي كانت في أوج مدّها القومي والسياسي قبل أن تصيبها لعنة الانشقاقات والخلافات. فأُعلن حلّ الجبهة بمسماها السابق وقيام الجبهة الشعبية لتحرير عُمان، والجبهة الشعبية في البحرين التي أعلن قيامها بعد عدة أشهر. وتحول بعض قيادات هذه الجبهة من الكويت والإمارات إلى جماعة المنبر الديمقراطي في الكويت، والآخرون إلى جبهة تحرير عُمان.

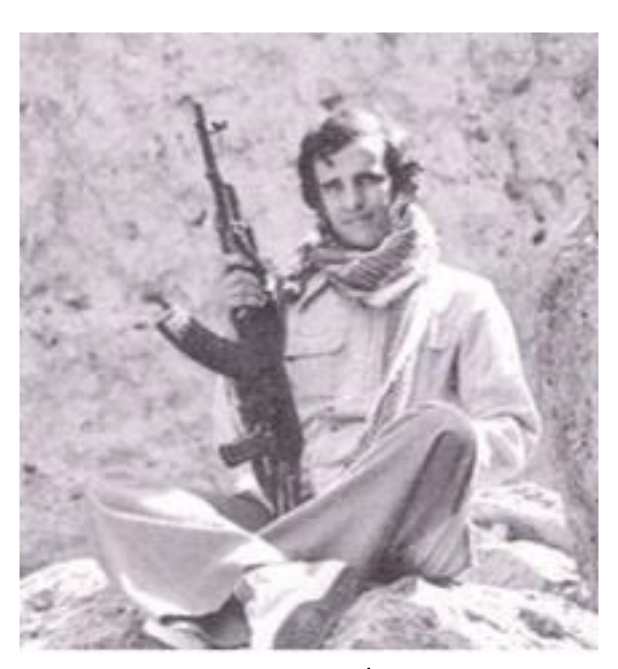


الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي

العد التنازلي

الجبهة التي حققت في أوج مشوارها بعض الانتصارات العسكرية، بدأت العد التنازلي بعد استعانة قوات السلطان قابوس بالقوات الإيرانية التي خاضت معارك متفوقة ضد قوات الجبهة التي لم تكن مستعدة لمجابهة عسكرية كبيرة من هذا النوع. منيت الجبهة بهزيمة عسكرية على أيدي قوات السلطان والقوات الإيرانية التي استعان بها. لكن كان الأهم من ذلك هزيمتها السياسية بفضل الإصلاحات الجذرية والسريعة التي أقدم عليها السلطان قابوس الذي تسلم السلطة في السلطنة عام **1970**م. وللأسف الشديد، فإن الجبهة لم تلتقط هذا التطور المهم في الأحداث، واستمرت في اتباع سياستها السابقة نفسها، معتبرة هذا التغيير الجوهري ومجيء السلطان قابوس «تمثيلية استعمارية» كما رددت في بياناتها. ولكن السلطان، بسبب هذه الإصلاحات التي حولت عُمان خلال زمن قصير من مجتمع متخلف إلى دولة عصرية ومجتمع حديث، سحب البساط من تحت أقدام قادة الجبهة، حيث بدأ كثير من أعضائها بالانسحاب منها والعودة إلى عُمان، ما مثّل هزيمة كبرى للجبهة وطروحاتها، حيث جرى استيعابهم في الوزارات والمؤسسات والسفارات، وآخرون قدمت إليهم تسهيلات للقيام بأعمال خاصة. وهذه أول تجربة ناجحة في التعامل مع المعارضة.

لم يكن ذلك وحده ما أثر في الجبهة، بل إن النزاعات والانشقاقات التي اندلعت داخل الجبهة قد أثرت فيها سلباً، حيث تعرضت لأخطر المعارك، لكن من داخلها هذه المرة، داخل قياداتها، وقواعدها وجماهيرها. فجرت تصفيات باسم «اليمين» وباسم «الصراع الطبقي»، وفقدت الجبهة أكثر من (**150**) مقاتلاً من قياداتها، بالإضافة إلى عناصر سياسية ذات خبرة وكفاءة. ولم يكن ذلك أيضاً بعيداً من تأثيرات موجة التطرف والمزايدات والتنظير للصراعات التي سادت الساحة اليمنية الجنوبية والمنطقة العربية. وقد اضطر كثير من قادة الجبهة وعناصرها إلى الهروب إلى عُمان وبعض بلدان الخليج العربي، كعلي محسن – رحمه الله – الذي كان يُعَدّ من أنضجهم، وقد وصفوه آنذاك بالبرجوازي واليميني. وعندما زارني عام **1981**م أبلغني بأنه سيعود من الكويت حيث كان يقيم إلى عُمان. وعاد د. أحمد الربعي بعد اعتقاله إلى الكويت، وكان يُعَدّ من أبرز القيادات الكويتية التي التحقت بالجبهة وأعلنت ذلك رسمياً، وأصبح بعد ذلك وزيراً في الكويت.



أحمد الربعي

أما القائد الحركي أحمد سيف بلحصا، فقد عاد إلى دبي بعد الإفراج عنه، وعمل بالتجارة وأسس هناك مجموعة شركات بلحصا الناجحة وانتخب رئيساً للمجلس الوطني، وبعد ذلك رئيساً لاتحاد رجال الأعمال العرب.



احمد سيف بلحصا

دب الخلاف داخل قيادة ظفار التي أسست الجبهة، وأبرزهم محمد أحمد الغساني، وأحمد عبد الصمد، ومحمد صالح الغساني، وعبد العزيز القاضي الذي كان يحتفظ لنفسه بجيب داخل

الجبهة الشعبية لتحرير عُمان باسم «الأمين العام للحركة الثورية»، وهو ما يشبه تنظيم «الحزب الطليعي» على غرار التنظيم المصري الذي أسسه الرئيس جمال عبد الناصر بعد نكسة حزيران 1967م، وترأسه ضياء الدين داوود وشعراوي جمعة.

على الجانب العسكري، لحقت بالجبهة هزائم أخرى بعد تفجر الخلاف الحاد داخلها، ما أدى إلى اعتقال قيادة الجبهة برئاسة عبد العزيز القاضي وأحمد عبد الصمد من قبل القواعد وقيادات الجبهة ومقاتليها في الغيضة عاصمة محافظة المهرة المتاخمة لعُمان. وكنت حينذاك أقوم بزيارتها. وبعد حوار طويل أجريته مع عبد الحافظ جمعان وآخرين، أقنعتهم بالإفراج عن رفاقهم وضمان بعض مطالبهم، ونقلت القاضي وأحمد عبد الصمد معي بالطائرة إلى عدن عبر مديرية ثمود التي قمت بزيارة خاطفة لها. كل هذه التطورات كانت تعني تراجع المشروع السياسي وإخفاقه، الذي أعلنته الجبهة عند قيامها – وقبل فكّ الارتباط بين هذه التنظيمات – أي النضال من أجل توحيد الخليج العربي (باستثناء السعودية)، والكفاح حتى طرد البريطانيين وإسقاط حكام السلاطين والشيوخ والأمراء. وكما أسلفت، أدى العناصر المتطرفون في «الجبهة القومية» عندنا دوراً مهماً في دفعها لارتكاب حماقات وأخطاء قاتلة بتبني هذا المشروع غير الواقعي. فقد ارتفعت أصوات في الجبهة تطالب بتحرير الجزيرة العربية والخليج العربي وتوحيدها في دولة واحدة. وكانت الهتافات في عدن ومحافظات الجمهورية تطالب بتوحيد شعوب هذه المنطقة في دولة واحدة تحت شعارات حادة وكاسحة: «من عدن إلى البحرين شعب واحد لا شعبين»، و«سالمين قود المسيرة – سالمين نحو الجزيرة»[1].

مدّ الثورة بشمولية يا شعب الخليج الثائر
كلّ الشعب لازم يصمد نظّم كل قواك واتوحد
من ظلكوت للشامية[2]

إشارة إلى ضاحية الشامية في الكويت، وقرية ظلكوت بظفار.

1 سالمين: هو الاسم الحركي الذي عرف به سالم ربيع علي الرئيس الثاني لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

2 - من كتاب ذاكرة الوطن والمنفى للكاتب عبد النبي العكري ص104.

دولة في ظفار

يجب الاعتراف، والإعلان الآن، بعد فوات الأوان ومرور نصف قرن من الزمان أن الشيخ صباح الأحمد الصباح، وزير خارجية الكويت حينذاك، والسيد أحمد السقاف قد التقيا الرئيس سالم ربيع علي عام 1972م، بحضوري وحضور علي سالم البيض وعرضا حلاً لمشكلة ما سُمّي «الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي» التي كانت تحظى بدعم عدن وبكين وموسكو وليبيا والجزائر وكوبا وبعض البلدان العربية. كان الحل الذي اقترحاه منح الاستقلال لإقليم ظفار مقابل حلّ الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي، ووضع حدّ لمشاريعها التي أصبحت تشكل مصدر قلق وخطر على المنطقة كلها، وقد جاءت زيارتهما لعدن بعد زيارة لمسقط بغية الوساطة بين البلدين. أبدى الشيخ صباح الأحمد استياءه من موقف اليمن الديمقراطية من هذا النشاط الذي تقوم به الجبهة والمعادي للكويت، وقال إن الكويت شعباً وحكومة وأميراً لم يقصّروا في يوم من الأيام تجاه اليمن الجنوبي منذ قيامها عام 1967، وما زلنا نقدم إليها المشاريع، رغم اعتراض بعض دول المنطقة... وقد وعد الرئيس ربيع بدراسة هذا المقترح مع قيادة الجبهة الشعبية التي كانت ترفض أي لقاء مع قيادات دول الخليج. وأذكر أن علي سالم البيض قال بعد هذا اللقاء تعليقاً على عرض الجانب الكويتي: «إن هذه مؤامرة بريطانية كويتية لتحطيم الثورة الشعبية في الخليج التي يجب أن تدعم حتى النصر». وكان البيض في موقفه المتشدد هذا ينطلق من رد الفعل على الكلام الذي سمعه من الوفد الكويتي عن تأييد الصين والروس والكوبيين والتروتسكيين في العالم لهذه الجبهة، حيث حضر مع محمد سالم عكوش مؤتمر الجبهة التوحيدي عام 1971م الذي انعقد في الممر الذي أطلقوا عليه اسم (ممر هوشي منه (الزعيم الفيتنامي)) الذي يصل المنطقة الغربية بالمنطقة الوسطى في عُمان. وكان لعكوش ملاحظات على الأسلوب الذي تمارسه القيادة تجاه الأعضاء والقواعد، وأن ذلك سيؤدي إلى هزيمة الجبهة، ولذلك صنف بأنه يميني وبرجوازي يختلف موقفه عن علي سالم البيض الذي كان صديقاً للجبهة ووزيراً للخارجية. وقد صدر في آذار/مارس عام 1970م بيان باسم وزير الخارجية اليمنية الجنوبية يرفض فيه الاعتراف بدول الخليج في الأمم المتحدة.

حين طُرح العرض المقترح من الكويت، رفضته قيادة الجبهة الشعبية، ورفض محمد أحمد الغساني المشروع جملةً وتفصيلاً. يبدو أن هؤلاء القادة، بقدر ما كانوا طيبين ومثاليين كانوا

ساذجين أيضاً، ولا يعرفون من السياسة ودهاليزها غير ما يسمعه بعضهم من بعض، أو ما يسمعونه من العناصر المتطرفين في عدن، وتحديداً أولئك الذين كانوا ينادون بتحرير الخليج والجزيرة وتدمير الإمبريالية العالمية!! وكانت تطرح شعاراتها في الشارع وتطالب بتدمير الإمبريالية وتشييد الاشتراكية في العالم! كما كانوا متأثرين بعناصر اليسار الجديد الذين زاروا المناطق المحررة من ظفار، أمثال فواز طرابلسي، وعبد الله الأشطل، والكاتب البريطاني ألفريد هوليداي، وهيلين ليكنر، وأحمد بابامسكي الموريتاني وبوسادس الأرجنتيني، وكان الرئيس ربيع يحذر من هؤلاء لأنهم مرتبطون بمخابرات أجنبية مهما تظاهروا ولبسوا ثياب التروتسكية والثورة الدائمة، وأن فواز طرابلسي مرتبط بالمخابرات الأميركية وألفريد هوليداي مرتبط بالمخابرات البريطانية وأحمد بابامسكي مرتبط بالمخابرات الفرنسية.

يحدثنا فواز الطرابلسي في كتابه «الفتى الأحمر» عن رحلته مع البريطاني ألفريد هوليداي وعبد الله الأشطل إلى بلد البخور ظفار التي ورد اسمها في الزبور القديمة... وكيف أنه بعد عودته أعد تحقيقاً طويلاً للنشر في مجلة «الحرية» انتقد فيه مشروع تحرير الخليج العربي الذي ينطلق من تمرد مناطقي ويفصل بينه وبين سائر عُمان والخليج العربي مئات الأميال. منعت القيادة تداول التحقيق لهذا السبب، ولاعتراضهم كذلك على إثارة المسألة القبلية، بحجة أن الحديث عنها يقسم الشعب الثائر ويصرف الاهتمام عن الصراع الطبقي. وكان محقاً في تحليله وتقييمه لتلك المرحلة، ولتصدير الثورة من ظفار إلى الخليج العربي، وهذا الموقف أدى إلى استعداء دول المنطقة وكثير من دول العالم. وكان هذا من أحد أسباب هزيمة الجبهة.

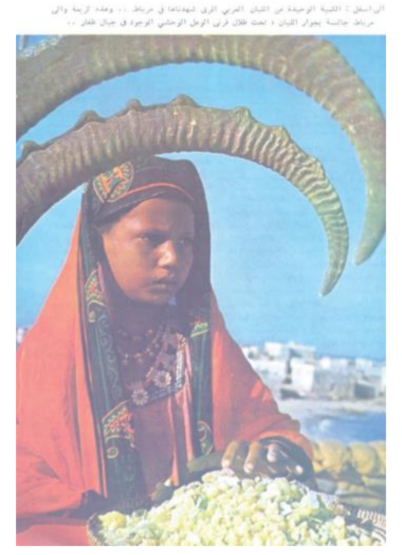
المهم أن الوفد الكويتي عاد وهو مستاء جداً من موقفنا، وبالذات من صالح مصلح الذي أطلق اسم «النجمة الحمراء» على مدرسة شيدها الكويتيون في لحج! ما كان يبدو مماحكة غير لائقة. فقمنا بتغيير اسمها إلى مدرسة أبناء البدو الرحل، وهي إحدى المدارس التي أقامها النظام لأبناء البدو الرحل في الجمهورية، وكانت تجربتها ناجحة في تعليم هؤلاء وتأهيلهم وإعدادهم لدمجهم في المجتمع الحضري، كما جرى تعميم مثل هذه التجربة في بقية المحافظات.

فليعذرني الشيخ صباح الأحمد إن أنا أفشيت سرّ مشروعه بعد 45 عاماً، ولكن ذلك مهم من وجهة النظر التاريخية، ولو كنت محله حينذاك لاتخذت مثل هذا الموقف لحماية الكويت

ودول المنطقة من الخطر الذي كانوا يرون أن الثورة في ظفار، المدعومة بقوة النظام في عدن والحركة اليسارية في العالم تشكله على المنطقة بأسرها.

هذه حقيقة يجب الاعتراف بها.. فقد كان نظامنا في عدن، بصرف النظر عن عدم قدرته على ذلك، يدعو في تلك المرحلة إلى إسقاط صنعاء وتحرير جيبوتي من الحكم الفرنسي والسودان من حكم النميري، وإسقاط نظام هيلا سلاسي في إثيوبيا، ومحاربة الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة... وكأننا مسؤولون عن تحرير العالم كله وتدمير الإمبريالية وتشييد الاشتراكية فيه!

بعد زيارة الشيخ صباح الأحمد، تحدثت إلى الرئيس سالم ربيع، وقلت له إن هذه هي فرصتهم الذهبية لكي يقبلوا دولة في ظفار، لكن هذا مرهون بموافقة السلطان قابوس واقتناعه بهذا المشروع الكويتي. وذكّرتُ الرئيس بأن الجبهة عندما قامت في 9 حزيران/يونيو عام 1965م سُميت جبهة تحرير ظفار، وإذا تحقق لها هذا تكون قد توصلت إلى الهدف الذي أنشئت من أجله. كذلك ذكّرته حينذاك بما دار بين رئيس مجلس الدولة الصيني، رئيس الوزراء شوان لاي، والأمين العام عبد الفتاح إسماعيل عندما طلب هذا الأخير دعم الصين للجبهة الشعبية. وكان رد شوان لاي بأن هؤلاء مجموعة من المقاتلين لا قاعدة يستندون إليها على الأرض. وأعلن الصينيون في النهاية أنهم سيقيمون علاقات دبلوماسية مع سلطنة عُمان، وهو ما فعلوه بعد ذلك. وذكّرت الرئيس بأن مظفر النواب الذي يتحدث عن دعم الجبهة الشعبية والنظام في عدن من حقول نفط الرميلة وكركوك بالعراق مثله مثلنا لا يملك من الأمر شيئاً. وقلت له إن عندنا ما يكفينا من المشاكل الداخلية والخارجية مع الجيران في عُمان والرياض ومع إخوتنا في صنعاء ودول المنطقة، ولكن الرئيس لم يقتنع بكلامي، وكان رأيه ضرورة استمرار النضال ما دام الموقف الكويتي مع قيام دولة في ظفار، فإن مزيداً من تشديد النضال سيجبرهم على تحقيق ما هو أكثر من ذلك. وسأل: ماذا لو نقنعهم بدولة في عُمان بدلاً من منطقة الخليج العربي كلها كنوع من المقايضة؟! وكان يهدف من ذلك إلى قيام دولة للعمال والفلاحين في عُمان على حدودنا، مع أن عُمان يوجد فيها لا عمال ولا فلاحون وصيادون ولا مدارس ولا مستشفيات ولا طرقات وكهرباء ولا ماء ولا تلفزيون، وأهم ما ينتجه سكان ظفار هو اللُّبان حتى عام 1970.



امرأة ظفارية تجلس إلى جانب سلة من اللبان

كان الرئيس ربيع مناضلاً وثورياً، وكان لا يزال متأثراً بحرب التحرير الشعبية في الجنوب التي كان من عناصرها القياديين المعروفين، حتى بعد أن أصبح رئيساً للدولة في اليمن الديمقراطية. كان مقتنعاً بجدوى هذا الأسلوب حتى بعد أن اختلفت الظروف والمعطيات السياسية، فظروف حرب التحرير التي جرت في اليمن الجنوبي كانت في ظل مقاومة الاحتلال البريطاني ولإجباره على الجلاء. أما الظروف التي تتمسك بها «الجبهة الشعبية» لتحرير الخليج، فمختلفة جذرياً. إذ هي حرب مع دول مستقلة ذات سيادة كعمان والإمارات والبحرين والكويت. ونحن لسنا مسؤولين عن تحرير هذه البلدان وإسقاط أنظمتها ما دامت شعوبها مقتنعة بها وبشرعية وجودها. وفضلاً عن ذلك، كانت هذه الأنظمة تتطور بسرعة، بينما كنا نحن نسير ببطء، مقارنة بهذه الدول التي تمتلك إمكانات هائلة للتطور بسبب امتلاكها النفط والمال والاستقرار الذي لم يكن يعكره ربما إلا برامجنا الإذاعية من عدن، والبيانات التحريضية التي كانت الجبهة الشعبية تبثها من الإذاعة والتي كانت مصدر إزعاج للجميع في المنطقة تقريباً.

كان الجيران يرقبون ما يحدث عندنا، ما يصدر عنا. كانت تصرفاتنا، أو أقله بعضها، توحي لهم أن عدن أصبحت قاعدة متقدمة للسوفيات والكوبيين، وتحولت إلى قلعة للتمردات ودعمها في المنطقة. وكانت عدن بحكم نظامها السياسي والاجتماعي تحتضن كل الهاربين من أنظمتهم في الوطن العربي والعالم وتحطّ فيها الطائرات المخطوفة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين،

وجماعة وديع حداد، وكارلوس وجماعة بادر منهوف وغيرها من المنظمات في إيطاليا واليابان والفيليبين على النحو الذي تحدثت عنه في الفصل الخاص بالإرهاب. وكانت عدن تجد بعض القوة في التعاون مع حركة التحرر العربية والعالمية، لكن دعم الإرهاب والإرهابيين حسب التصنيف الغربي ينعكس سلباً عليها. وامتلكت أيضاً يداً طويلة في بعض مناطق العالم، ولكن ليس إلى الحد الذي يشكل خطراً على الإمبريالية وحلفائها في المنطقة. وكانت الولايات المتحدة بحكم إمكاناتها ورصدها تعرف كل ما يدور في عدن ومياهها، وتعرف مواقع الضعف وحدود قوة النظام في اليمن الجنوبية، بصرف النظر عمّا قيل من اتهامات ومبالغات في خلال الحرب الباردة بين المعسكرين.

جهود صومالية وليبية

لم يكن الكويتيون وحدهم الذين حاولوا إصلاح العلاقة فيما بين عدن ومسقط، بل إن أكثر من طرف قام بهذه المهمة. وهنا أذكر لقاءنا الرئيس الصومالي محمد سياد بري الذي كان عائداً من زيارة لسلطنة عُمان عام **1973**م، وقد نقل عن السلطان قابوس استعداده لإقامة أفضل العلاقات مع عدن، وإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، واستعداده لتقديم الدعم للنظام في اليمن الديمقراطية. ولم يشترط السلطان لذلك، حسبما أبلغنا سياد بري، سوى وقف الحملات العسكرية والإعلامية. وقد علَّق أحد المسؤولين عندنا، بأن الرئيس بري الذي كان يدّعي أنه ماركسي قد خان القضية وتحول إلى رجعي بعد هذه الزيارة. وقد رُفض العرض الذي حمله، بالطبع، لأن هناك من كان لا يزال يعتقد حتى ذلك الوقت بإمكانية انتصار الثورة المسلحة في عُمان. وبعدها بزمن، زارني وفد ليبي برئاسة الرائد عبد السلام جلود[1] وطلب منا إقامة علاقات مع سلطنة عُمان التي قبلت –حسبما نقل لي جلود– أن تستبدل بالخبراء البريطانيين خبراء ليبيين مقابل وقف ليبيا الدعم عن الجبهة الشعبية، ومقابل استعداد عُمان لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع عدن لكنّ هذا العرض رُفض أيضاً في حينه. وقد استاء القائد الليبي من وجود القوات الإيرانية في عُمان لمحاربه الثوار في ظفار، وحذّر من الخطر الإيراني، وطالب بطردهم، وذكّر السلطان

1- عبد السلام جلود، الرائد: عسكري ورجل دولة ليبي ولد عام 1944م. شغل من 1977م إلى 1979م وظيفة عضو في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي. أدى دوراً في الوساطة الليبية بين سورية والمقاومة الفلسطينية في صيف 1976م خلال الحرب الأهلية اللبنانية.

قابوس باحتلال الفرس لليمن في أيام سيف بن ذي يزن قبل الإسلام، ولذلك فقد تراجع الليبيون عن موقفهم هذا، الداعي إلى إقامة علاقات مع السلطان، إلى دعم كلي للجبهة الشعبية واليمن الديمقراطية، إلى درجة أنهم عرضوا تشكيل تسعة ألوية من قوات الجبهة واليمن الديمقراطية. وأبدوا استعداد ليبيا لتحمّل نفقات هذه القوة وكلفة الحرب كاملة حتى تحقيق النصر. وشرعت لجنة عسكرية ليبية في الإشراف على تجميع وتجنيد هذه القوة. ووقع الاختيار على صالح مصلح قاسم، وزير الداخلية وصديق القائد الليبي معمر القذافي للقيام بالإشراف على هذه القوة. وفعلاً سجّل صالح مصلح مجموعة ألوية على «الورق فقط»، وبأسماء وهمية. وأرسل الكشوفات إلى القيادة الليبية. وعندما علمت بالأمر حذرت صالح مصلح من اتباع هذا الأسلوب، وقلت له إن الليبيين إذا عرفوا بأنك تخدعهم سيتحول عداؤهم ضدنا!

كان صالح مصلح – رحمه الله – صديقاً لليبيين، وتربطه علاقات بالعديد من القياديين، وعلى علاقة وثيقة بالقائد معمر القذافي. وكان من ضمن ما طلبه من الليبيين (الكتاب الأخضر) لتوزيعه على المقاتلين اليمنيين والعمانيين الذين سيقاتلون قوات السلطان، مزوّدين بفكر القائد والمناضل الثائر معمر القذافي، حسبما قال لهم! وبالفعل، فقد أرسل الليبيون عشرات الآلاف من الكتاب الأخضر الذي احتفظ به صالح مصلح في المستودعات. وعندما سأله جلود عن مصير الكتب قال له: «هذا الكتاب لا يمكن استيعابه إلا بحق السليط»، والسليط باليمنية تعني الزيت، أي بالدعم المالي المكثف. وأضاف:

«لن نقاتل الكفرة، وسنكفر كما كفر بوكاسا[1] بعد أن أسلم على أيديكم!».

للأسف، لم تفهم الجبهة الشعبية مقتضيات المرحلة!! ولهذا تقلص نشاطها وأضاعت كثيراً من الفرص التي أتيحت لها بفعل عمليات الإصلاح السياسي وتجديد المجتمع على يد السلطان قابوس، والضغط السياسي العسكري الذي تعرضت له على يد القوات الإيرانية – العمانية المشتركة، وتراجع الثوار عسكرياً إثر حملة كانون الثاني/يناير 1974، وأرسلت الأردن في 2

1- بوكاسا، جان بيدل: رئيس دولة إفريقيا الوسطى منذ عام 1966م، ولد في عام 1921م. اعتنق الديانة الإسلامية. أعلن إفريقيا الوسطى إمبراطورية، وعين نفسه إمبراطوراً في كانون الأول/ديسمبر عام 1976م. وأسلم بعده رئيس جمهورية بنين وقد سموه أحمد، وأسلم الأول مقابل 10 ملايين دولار، والثاني مقابل خمسة ملايين دولار وختن في مطار طرابلس، بينما ختن الأول في طرابلس، وقد حضرنا حفلة بهذه المناسبة تبادل فيها القائدان الليبي معمر القذافي وضيفه بوكاسا الأوسمة.

آذار/مارس **1975** كتيبة مقاتلة في ثمريت شمال جبال ظفار، بحيث أصبحت الجبهة نفسها في وضع صعب ومعقد. وإزاء هذه الحالة، طالبت الجبهة منا بالتدخل وبتصعيد العمليات العسكرية في ظفار، وفكّ الحصار عن بعض قواتها التي كانت في حالة تراجع مستمر. وأذكر أن أحد قادة الجبهة العسكريين، واسمه أحمد «سهيل» طالب الرئيس سالم ربيع علي بإرسال قوات يمنية جنوبية إلى ظفار، وهدد يائساً:

«... وإلا فإننا سننهزم وننسحب إلى المهرة[1] وستتحملون مسؤولية الهزيمة!». ومع الأسف ان الجبهة والنظام في عدن خسرا العرض الكويتي بقيام دولة في ظفار على حدودنا، ولم يحصلا على ظفر أو ظفار في عمان.

بداية النهاية

شعر الرئيس بالانزعاج، وكان يجلس إلى جانبي في السيارة في طريقنا إلى معسكر صلاح الدين. وقال لي تعليقاً على ما سمعه: لن تحرر ظفار من عدن وبقواتنا...

حينذاك فقط، أدركت أن الرئيس قد أدرك بدوره استحالة تحرير الخليج العربي انطلاقاً من عدن، وأن دوافع المرحلة الجديدة ومقتضياتها تتطلب سياسة جديدة غير تلك المعلنة. وأعتقد أنه منذ تلك اللحظة بدأ يفكر في تحسين علاقات اليمن الديمقراطية بجيرانها الخليجيين، تلك العلاقات التي بدأها مع الأشقاء في السعودية والتي شرحت تفاصيلها سابقاً.

تركنا ذلك القائد العسكري وراءنا وهو مستمر في صراخه، وكنت قادراً على سماع كلماته من بعيد: «ستتحملون مسؤولية الهزيمة يا رفاق السلاح!!».

انسحبت قوات الجبهة من ظفار إلى المهرة، بعد أن لحقت بها الهزيمة مع سرية من قواتنا التي كانت تقاتل معهم وتؤمن انسحابهم إلى حوف. كانت هذه بداية النهاية للجبهة الشعبية ولقيادتها ولمشروعها تحرير الخليج العربي الذي تحطم على بوابة صلالة، حيث ولد وتربى السلطان قابوس. وتوقفت المساعدات الألمانية والكوبية والسوفياتية تدريجاً، لكن المساعدات اليمنية الجنوبية العسكرية والمالية لم تتوقف، ولم تكتف قوات السلطان والقوات الإيرانية بطرد قوات الجبهة من ظفار، بل لاحقتها إلى داخل حدودنا، وبدأ القصف الجوي بطائرات «الفانتوم»

1 - المهرة: إحدى محافظات جمهورية اليمن الديمقراطية.

على حوف ومستودعات الجبهة فيها، ومدارسها ومعسكراتها، وعلى قرانا ومواطنينا في هذه المنطقة. وخلق ذلك حالة من الرعب والإحباط لدى الجبهة وقياداتها، ولدى قادتنا ومواطنينا في شرق المهرة في تشرين الثاني/نوفمبر1973م. وقد تطلب الأمر منا، حمايةً لمواطنينا وسيادتنا، أن نشدد الدفاعات الجوية والأرضية في حوف ومرتفعات صرفيت، وقد تمكنت من إسقاط بعض الطائرات الإيرانية المغيرة في مياهنا الإقليمية، وأسر بعض الطيارين الإيرانيين. وكان ذلك يعني أن هذا خط أحمر لن نسمح بتجاوزه، فتوقفت الغارات الجوية على حدودنا مع سلطنة عُمان. وأتذكر أنني زرت مرتفعات صرفيت لتفقد قواتنا هناك، وشاهدت موقعاً عسكرياً لقوات السلطان قابوس في هذه المنطقة القاحلة، وهي امتداد للأراضي الرملية التي تمتدّ حتى حدود السعودية، وبين قمة مرتفعات صرفيت والبحر تقع قرية حوف الخضراء، ولا يزيد الارتفاع بين الصحراء والبحر والأرض الخضراء إلا نحو 600م.



مع الرئيس سالم ربيع علي اثناء زيارتنا لمنطقة حوف





تقع محمية حوف الطبيعية في محافظة المهرة على بعد **1800** كم تقريباً من عدن على مساحة جبلية تزيد على **300,000** هكتار يبلغ أعلى ارتفاع فيها نحو **1,400** متر عن سطح البحر، وحوف تقع بمحاذاة السواحل الجنوبية على امتداد يقدر بنحو **60** كم من جبل رأس فرتك.وتتميز غابة حوف بمحتواها الطبيعي من النباتات، حيث تضم العديد من الأصناف النباتية تمثل – بحسب المسوحات الأولية – **23** عائلة نباتية و**43** نوعاً نباتياً.

بعد الوساطة السعودية التي قام بها الشيخ كمال أدهم، مسؤول المخابرات في المملكة الذي ارتبط بعلاقة صداقة مع الرئيس سالم ربيع واللقاءات التي جرت بينه وبين الرئيس المصري أنور السادات في القاهرة عام **1974**م، اتخذت العلاقات مع سلطنة عُمان منحى آخر. وكانت هذه بداية النهاية لذلك الصراع الطويل.

بدأ تطبيع العلاقات بين عدن ومسقط يؤخذ بجدية من الطرفين. في البداية، كان الحوار يجري عبر السعودية، وتحديداً بين الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، ووزير خارجيتنا محمد صالح مطيع بالتنسيق مع وزير خارجية عُمان قيس الزواوي. وكان أحد بنود الاتفاق بين السعودية وعدن أن تقوم العلاقات بين البلدين مقابل **350** مليون دولار تدفعها السلطنة تعويضاً عن الأضرار الناجمة عن الحرب والقصف الإيراني العماني لحوف الواقعة على الحدود بين البلدين. جرت عدة لقاءات بين وزراء خارجية الدول الثلاث في الطائف والرياض، رفضت خلالها عُمان تقديم أي تعويض إلى اليمن الديمقراطية، وفي المقابل رفضت عدن إقامة علاقات معها. وبسبب الخلافات التي برزت داخل القيادة في عدن بعد تطبيع العلاقة مع السعودية عام **1976**م وزيارة الرئيس ربيع للرياض عام **1977**م، تعطلت عملية التطبيع الكامل بين عدن والرياض، وتأخر التطبيع وإقامة العلاقات الدبلوماسية مع سلطنة عمان. وتطور الموقف بنحو سلبي بعد النقد الذي

تعرض له الرئيس بسبب هذه العلاقة قبل أن يمنح الفرصة الكافية لاختبار مدى صحتها ونجاحها. وقد دفع الرئيس سالم ربيع ثمن هذه السياسة العقلانية التي بدأها، ودفعتُ أنا بدوري ثمن السياسات الواقعية التي اتبعتها مع دول الخليج بعد ذلك.

تعطلت الاتصالات المشار إليها عندما ارتكبت حماقات لا معنى لها عام 1978م قبل أحداث 26 حزيران/يونيو وإقصاء الرئيس ربيع، حيث نظمت مهرجانات في مدينة زنجبار[1] تطالب بدعم الثورة في عُمان. وكان «الرئيس» حاضراً هذا المهرجان في ردّ فعل غير محسوب من قبله، على النقد الذي وجّهه إليه منتقدوه ومحاولة للهروب إلى الأمام من الأزمة الداخلية.

ارتبك الوضع كله في عدن، وعمان، والرياض، وتعطلت عملية التطبيع التي بدأها الرئيس ربيع حتى عادت من جديد على استحياء في فترة حكم الرئيس عبد الفتاح إسماعيل الذي حاول القيام بزيارة السعودية عام 1979م، على طريق تطبيع العلاقات مع عُمان، ولكنه تراجع عن هذه الزيارة بعد إعلانها.

لم يكن ممكناً، ولا منطقياً، أن نستمر في سياسة سلخ جلدنا عن محيطنا الإقليمي والقومي العربي، فكان علينا أن نستأنف العلاقات مع الأشقاء في السعودية التي تُعَدّ بوابة العلاقة مع دول الخليج العربي ومع سلطنة عُمان، رغم ما بينهما من تباين بسبب السياسة الاستقلالية التي يمارسها السلطان قابوس والتي تتميز أحياناً عن سياسة بقية دول مجلس التعاون الخليجي بعد قيامه. كذلك كان علينا أن نقيم علاقات مع سلطنة عُمان. مارست دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت الشقيقتان دوراً مقبولاً ومميزاً في الوساطة وفي إقامة العلاقات مع سلطنة عُمان في عام 1982م، وفي التوصل إلى إعلان المبادئ الذي اتُّفق عليه في 28 تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه. وقد ذكرت تفاصيل ذلك سابقاً.

كادت عملية التطبيع وإقامة العلاقات تتعطل بسبب موضوع الحدود. وقد حاول الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير الكويت، أن يربط عملية التطبيع بعملية ترسيم الحدود، وذلك في اتصاله الهاتفي معي يوم 27 تشرين الأول/أكتوبر 1982م، أي قبل يوم واحد من التوصل إلى اتفاق مبادئ. وأذكر أنني قلت له إن الترسيم يحتاج إلى وقت وثقة متبادلة من الطرفين، وعندما نتوصل

1 - يقال إنها سميت زنجبار نسبة إلى زنجبار التي اتحدت مع تنجانيقا ليكونا معاً جمهورية تانزانيا وزنجبار.

إليهما فلن نختلف بعد ذلك. وقد حاول إقناعي بضرورة الإسراع في الترسيم، ولكنني رجوته أن يؤجل ذلك إلى وقت لاحق. وكان من رأيه أن تأجيل الترسيم سيؤدي إلى إخفاق لقاء الكويت وعملية التطبيع المرجوّة. وقد رددت عليه بأننا لسنا مستعجلين، ولسنا ضد الأشقاء في عُمان، وأن المشكلة بدأت عام 1965 و1967م وليست وليدة اليوم، وتستطيع أن تنتظر وقتاً آخر، وأبديت له حرصي على حلّ هذه القضية بما يرضي الطرفين ويحفظ لكل طرف حقوقه السيادية. بعد ذلك تراجع الطرفان الكويتي والعُماني عن تمسكهما بشرط ترسيم الحدود، وجرى التوقيع على اتفاق المبادئ.

في الوقت الذي كنت أرى فيه أن انفراج العلاقات مع السلطنة والسعودية تحول إيجابي لمصلحة النظام في اليمن الديمقراطية والعلاقة مع الجيران، كان لبعض العناصر المتطرفين رأي آخر.

سببت لنا سياستنا هذه كثيراً من المتاعب الداخلية، فقد كان هذا العام 1982م، عام تطبيع العلاقة مع النظام في صنعاء بعد اتفاق تعز وإيقاف المظاهر المسلحة للجبهة الوطنية في المنطقة الوسطى في الجمهورية العربية اليمنية، وعام تطبيع العلاقة مع دول الخليج الأخرى، وخصوصاً بعد الزيارة التي قمت بها لكل من الإمارات والكويت والبحرين وقطر. ولم تكن هذه العلاقة على حساب السيادة الوطنية والقرار الوطني المستقل.

لكن من وجهة نظر البعض عندنا، كان هذا العام بداية «التآمر والتفريط بثورة عُمان وبيعها للسلطان قابوس»، كما قال علي البيض للحاج صالح باقيس، وصالح باهديلة. وعام «بيع الثورة في شمال اليمن للرئيس علي عبد الله صالح» كما كان يردد المزايدون في عدن.. كانوا يقولون إن اكتشاف شركة (أجيب) الإيطالية للنفط في (شرمة) هو الثمن الذي دفعه السلطان قابوس والإمبريالية، مقابل التفريط في الثورتين اليمنية والعُمانية ... وإلا فلماذا لم يخرج النفط في عهد الرفيق المناضل عبد الفتاح إسماعيل، كما كان يردد المزايدون؟! ولذلك لم أُعِر اهتماماً لما كان يقال في هذا الموضوع، ولا في بناء فندق عدن الذي عدّوه «قلعة للرأسمالية». فقد هاجموا تجميل مدينة عدن، والنوافير التي بدأنا نزين بها التقاطعات، باعتبارها إهداراً للمياه... وهاجموا ما أسموه «النمط الاستهلاكي الخليجي» عندما افتتحنا متاجر كبيرة «سوبر ماركت» لأول مرة في عدن. لم أُعِر كبير اهتمام لذلك. ما كان يهمني هو النهج الواقعي المتفهم لحقائق السياسة والواقع

بما يخدم مصالح بلادنا وشعبنا، ويعزز العلاقة مع الأشقاء في المنطقة، ويحقق مزيداً من الأمن والاستقرار اللذين تحتاج إليهما اليمن الديمقراطية والمنطقة، وقد حدثت بعض الخلافات في هذا المسار لبعض الوقت، سواء عندما قامت المناورات العسكرية الأميركية – العُمانية المشتركة على حدودنا مع السلطنة بعد التطبيع، أو عندما أعلنت حالة الاستعداد المصطنعة في وزارة الدفاع على الحدود بين البلدين بعد إعلان اتفاق المبادئ بأسبوع، وكنت آنذاك أقوم بزيارة موسكو للمشاركة في تشييع جثمان زعيم الكرملين ليونيد برجينيف.

أتذكر أنني نصحت السوفيات بإقامة علاقة دبلوماسية مع سلطنة عُمان عندما طلب رأيي السفير السوفياتي في عدن، بعد أن سعى جلالة الملك حسين لإقامة علاقة بين الاتحاد السوفياتي وسلطنة عُمان، لأن هذه العلاقة ستُسهم في تعزيز الأمن والاستقرار بيننا وبين الكبار بعد أن بدأت الحرب الباردة تختفي تدريجاً في منطقتنا الاستراتيجية ومياهها الدافئة، التي كانت تشكل أحد أهم مصادر التوتر على مستقبل الثروات النفطية والممرات والمضايق والبحار والمحيطات الاستراتيجية. لا يهمني هنا إن كان السوفيات قد عدّوا ذلك انتصاراً لسياستهم الرامية دوماً إلى الوصول إلى «المياه الدافئة» في الخليج العربي، والتي حلم بها «الروس» منذ أيام بطرس الأول في أواسط القرن السابع عشر كجزء من سياسة الإمبراطورية الروسية الهادفة إلى الوصول إلى البحر الأسود وبحر قزوين والخليج العربي. ما كان يهمني أن إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية بين دول المنطقة والاتحاد السوفياتي مؤشر إيجابي على حصول تطورات إيجابية في التوازن في المنطقة التي ظلت حكراً على الأميركان والغرب.

الاستقرار هو الأهم

لم نطلب من عُمان 350 مليون دولار كما طلب الرئيس سالم ربيع علي مقابل الأضرار التي لحقت باليمن الديمقراطية، كما أشرت، بل طالبنا بأمن واستقرار حقيقيين لدول هذه المنطقة وشعوبها بعيداً عن تأثير الدول الكبرى. وأعتقد أن السيد علي سالم البيض الذي تسلّم مقاليد السلطة والشراكة في الحكم في عدن بعد عام 1986م سار على طريق الرؤساء الذين سبقوه نفسه، كقحطان الشعبي وسالم ربيع علي وعبد الفتاح إسماعيل وكاتب هذه السطور بشأن العلاقة مع عُمان ودول المنطقة، وهو الذي كان من أكثر المتشددين تجاه السلطنة والسلطان وحكام الخليج. ولكن السلطة والمسؤولية والمصالح الوطنية هي التي تعلم الجميع، ويبدو لي أن لعبة

السياسة وإدارة الصراعات لا يفهمها البعض إلا بعد فوات الأوان. وبعد حرب **1994** انتقل إلى عُمان واستقرّ به المقام في مسقط.

رغم خروجي من السلطة، فقد أكدت مرة أخرى في صنعاء عند لقائي السفير العُماني عام **1988**م حرصي على الأمن والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك أمن اليمن الديمقراطية واستقرارها، برغم خلافاتي حينذاك مع الجناح الذي يحكم عدن. حكى لي السفير أنه التقى أحمد مساعد حسين، وعلي منصور رشيد، وعبد ربه منصور الذين طلبوا منه دعماً مالياً وعسكرياً لفتح جبهة عسكرية ضد النظام في عدن، وكان ذلك بحضور السيد صالح الجنيدي الذي رتّب اللقاء في منزله وفي منزل السفير العماني في صنعاء. وعندما جاء يستشيرني بشأن طلبهم، قلت للسفير: إننا لا نريد مالاً ولا سلاحاً، ولا فتح جبهة ضد إخوتنا في عدن. وأنتم تعرفون أنني الذي أغلقت أبواب العمل المسلح ضدكم في عام **1982**م، فكيف أفتح جبهة مسلحة ضد بلادي في عام **1988**م؟! وأكدت له أن كل ما أطلبه هو مساعدتنا على حلّ الخلافات مع إخوتنا في عدن لتحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار في عدن كما حققتم أنتم الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية في عُمان. واتفقت مع السفير على إرسال وفد منا إلى عُمان برئاسة أحمد مساعد حسين وعضوية عبد الله أحمد غانم وعبد ربه منصور لشرح وجهة نظرنا للأشقاء في السلطنة، وقد جرت الزيارة فعلاً في العام نفسه. ولم تنقطع الاتصالات بعد ذلك مع الأخوة في عمان.

أما قيادة الجبهة الشعبية، فقد اتخذت بعد التطبيع موقفاً سلبياً ومعادياً لي بعد أحداث كانون الثاني/يناير **1986**م في منشوراتهم وبياناتهم وزياراتهم، برغم أنني فرطت في الجبهة الشعبية لمصلحة النظام في مسقط، ولكنهم كانوا غير صادقين مع أنفسهم ومع رفاقهم ومع شعبهم، فالصراعات بينهم قد أجّجت الخلافات وعجّلت بنهايتهم وهروب معظم قياداتهم إلى عُمان وغيرها كما ذكرت سابقاً.

أما عن مصير من بقي من هؤلاء الشباب الطيبين الذين ضحوا من أجل عُمان قبل الحركة التي قادها السلطان قابوس بن سعيد عام **1970**م وبعدها، فلم يبقَ منهم إلا عبد العزيز القاضي، الأمين العام للجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية منذ عام **1983**م وعدد قليل من رفاقه. ويبدو أنه يطبق نظرية قباطنة البحار: «الرُبان آخر من يغادر السفينة الغارقة» في بحر عُمان!

حديث طويل مع القاضي

كان عبد العزيز القاضي طالباً في جامعة القاهرة، وفي عهد السادات طُرد لأنه كان يُعَدّ من العناصر المتطرفين الذين وقفوا ضد سياسة «الخطوة خطوة»، والتحق بالثورة وأصبح الرجل الأول في الجبهة. وكان يُعَدّ بمثابة المرشد للثورة والثوار، فكان يلقِّن الشباب المقاتلين أفكار ماو تسي تونغ وغيفارا وكاسترو ولينين وستالين، وكان معجباً بالتجربة الصينية. وألّف كتاباً صغيراً جعله دليلاً للمناضلين، وقد تفوق بثقافته على قيادات الجبهة، مثل محمد الغساني وعبد الله حفيظ وعلي محسن وأحمد عبد الصمد وغيرهم، ليصبح أميناً للجبهة في مؤتمر اهليش عام **1971**م. وكان يميل إلى التنظير، مع قدرة عجيبة على الحديث الطويل والتحليلي المستند إلى ما يعتقد أنه منهج علمي ماركسي. لكنّ التنظير شيء، والواقع شيء آخر.

جاء عبد العزيز القاضي لزيارتي في دمشق. جاء إليّ مهنئاً بعيد الأضحى المبارك، وأذكر أن اليوم كان الحادي عشر من شهر أيار/مايو **1995**م. لم يعد ذلك الرجل الذي كان في يوم من الأيام ينادي بتحرير عُمان والخليج العربي. كان الآن واهناً وضعيفاً يتنقل بين عدن ودمشق بعد أن ضاقت به المهرة والمكلا.. ولم يعد هناك وجود للخط الأحمر، ولا خط هوشي منه، ولا حتى للثورة العُمانية، أو الجبهة التي كانت تقودها، وبعد أن عاد معظم قيادات الجبهة وقواعدها إلى عُمان بقي عبد العزيز القاضي ونفر قليل معه عاجزين عن استيعاب ما حدث، وعن استيعاب التطورات الجديدة في المنطقة والعالم. عين القاضي اليوم لم تعد على تحرير عُمان وبقية الخليج، بل على مجرد الإقامة في ظفار. وهو يريد أن يكون ذلك بالتفاوض والحوار مع السلطة في السلطنة التي لا تحتاج إلى ذلك، لأنه لا يمثل قوة سياسية يمكن التفاوض معها، ولكنها لا تمانع في عودته. دار بيني وبينه حديث طويل حول الماضي والحاضر، بدأ الحديث حول أوضاعهم في الجبهة، أخبرني أن معظم عناصرهم عادوا إلى عُمان ما عدا مجموعة صغيرة لا يزيد عددها على العشرة. وقال إن الذين عادوا يتعرضون للملاحقة والمراقبة من قبل قوات الأمن في السلطنة، وتحدث عمّا أسمّاه «الكبت والقمع»، طالباً ممارسة مزيد من الضغط على السلطان قابوس للقيام بمزيد من الإصلاحات. وتعرض في حديثه لليمن، وقال إن القيادة التي جاءت بعد أحداث كانون الثاني/يناير **1986**م أصيبت بالعمى السياسي، وقال إنها أدارت عملية الوحدة بطريقة خاطئة، وكذلك أدارت الصراع مع الرئيس علي عبد الله صالح عام **1993** و**1994**م. ورغم أن القاضي

كان من أشدّ المتحمسين لتلك القيادة ومؤيداً لمواقفها خلال أحداث كانون الثاني/يناير 1986م وبعدها، إلا أنه جاء الآن معتذراً عن مواقفه تلك، واعترف بأنهم أخطأوا بحقي في الماضي، قائلاً إن الحزب الاشتراكي فقد البوصلة منذ عام 1986م. وأشار إلى مواقفي الأخيرة من الصراع الدائر في اليمن بين الرئيس ونائبه قائلاً: لقد تابعنا تصريحاتك ومواقفك المتوازنة والمسؤولة، ولقد حظيت بتقدير كبير من كل المراقبين والمتتبعين والحرصاء على الوحدة وعلى الحزب، ونرى ضرورة أن نلتقي ونتشاور. وفي الختام طلب مني أن أتوسط لهم لدى الأخوة في سلطنة عُمان.

الجزيرة بيد السلطان لا بيد الثوار

كان القاضي يتحدث بصوت هادئ، ويتوقف عن الحديث بين الجملة والأخرى، ولو لم أكن أعرفه لاعتقدت أنه قد أنهى حديثه بعد كل جملة. لكنني تركته يواصل حديثه، يتحدث ويسكت ثم يواصل كلامه. حاولت ألّا أقاطعه حتى توقف عن الكلام من تلقاء نفسه. وحين جاء دوري في الحديث، شكرته على الزيارة وعلى تهنئته لي بالعيد السعيد، وبادلته وتمنيت له الصحة والسعادة. وشكرته أيضاً على حديثه عن الأوضاع في اليمن وفي عُمان. وذكّرته بأنه قد مرّ على آخر لقاء بيننا سنوات عديدة، جرت خلالها أحداث وتطورات يشيب لها الولدان، إذ انهار الوضع في عدن وتحققت الوحدة، وجرت محاولة للانفصال وحرب طاحنة، وخلال هذه السنوات انهارت أنظمة مجاورة، انهار النظام في إثيوبيا، وانفصلت إريتريا، وجرت حرب الخليج التي دمرت التضامن العربي ومزقت الأمة أكثر مما كانت ممزقة. كذلك انهارت المنظومة الاشتراكية والدولة العظمى الثانية في العالم الاتحاد السوفياتي، وغير ذلك من الأحداث الكبرى، حتى لم تعد الخريطة السياسية اليوم كما كانت أمس. وقلت له وبالنسبة إليكم فقد عاد رفاقكم إلى عُمان، سواء بموافقتكم أو من دونها. وذكّرته باللقاء الساخن الذي جرى بيني وبينه في تشرين الأول/أكتوبر 1982م في عدن، قبل إعلان اتفاق المبادئ بين اليمن الديمقراطية وسلطنة عُمان في الكويت، وكيف اختلفوا معي بشأن تطبيع العلاقات مع السلطنة، وكيف نصحتهم دون أن يسمعوا نصيحتي بضرورة عودة أنصارهم إلى الداخل بالاستفادة من العلاقة الجديدة مع عُمان في فترة التطبيع والمصالحة، وكيف أن السلطنة أبدت استعدادها ورحبت بترتيب أوضاعهم. وزدت قائلاً: إن ما رفضتموه أمس قبلتموه متأخرين وبعد أن تغيرت الظروف والوقائع، وأدركتم أن العودة أمر مهم وضروري. وقد استوعبت السلطنة الجميع حسب علمي، وعليكم أن تدركوا أن الثورة قد حققت

أهدافها في التغيير، فما جرى في عُمان من تطور وتحديث يعود الفضل فيه إلى الثورة التي كانت أحد العوامل الرئيسة في الإسراع في الإصلاحات التي جرت في البلد، بصرف النظر عمّا إذا أدى ذلك في الأخير إلى سحب البساط من تحت أقدام الثورة والثوار، وبصرف النظر عمّن حقق تلك الإصلاحات، المهم أن التقدم الذي كنتم تنشدونه لشعبكم قد تحقق، ولم يكن من المهم أن يتحقق ذلك على أيديكم بالرغم من شكوكي الكبيرة في ذلك. والتفتُّ نحوه وقلت له: أنا أعني كل كلمة أقولها، إن حكم السلطان قابوس أفضل للشعب العُماني اليوم من حكمكم لو وصلتم إلى الحكم. لقد تقاتلتم في المهرة حتى قبل أن تدخلوا إلى صلالة، وصفّى بعضكم بعضاً باسم الصراع الطبقي حتى قبل أن تصلوا إلى السلطة، تماماً كما حدث معنا في الجبهة القومية، ومن بعد ذلك في الحزب الاشتراكي اليمني، وأحمد الله الذي جنّب عُمان تكرار تجربتنا المرة. وأضفت: يا صديقي، لقد تخلفنا نحن في اليمن، بينما تبنى اليوم في عُمان دولة عصرية بمعنى الكلمة. وضربت له مثلاً في الفارق الذي حدث بين البلدين والتجربتين، قائلاً له: إن المواطن في اليمن يخرج في الصباح من منزله يحمل معه رشاشاً ومسدساً وقنبلة وخنجراً قبل ركوبه السيارة في طريقه إلى عمله أو إلى أي مكان لأنه لا يشعر بالأمان، وحياته في خطر في كل لحظة. أما المواطن في عُمان فيصعد إلى سيارته ويربط حزام الأمان إلى كتفه ولا يحمل معه أي سلاح سوى خنجر يتمنطق به كنوع من الزينة والحفاظ على التقاليد، وذلك الخنجر لا يخرج من غمده ويلزم به من يعمل أثناء الدوام الرسمي فقط. يفعل ذلك امتثالاً للنظام الذي أرساه السلطان وأخذ الناس يتعودونه. أليس ذلك هو ما كنتم تحلمون به وتريدونه وتناضلون من أجله؟ يجب ألّا تشعروا بالندم مما حدث لكم كأفراد، لأن الثورة، وإن لم تنتصر ولم تصلوا إلى السلطة، إلا أن الأحلام تحققت في أفضل صورها. ولا أخفي عليك شيئاً إذا قلت لك إنه لم يكن في وسعكم أن تفعلوا أفضل مما فعله السلطان قابوس لبلاده. لقد أصبح صمام الأمان لعُمان ولهذه الإصلاحات، وإذا كانت هناك بعض المضايقات للعائدين منكم، كما تقول، فهذا أمر بسيط مقارنة بما يحدث في اليمن وما يحدث في بلدان أخرى للمعارضة من تصفيات جسدية، وسجون ومتابعات.أرجعت عدم توفق بعض الدول في سياساتها إلى غياب الرؤية الاستراتيجية، وضربت له مثلاً باليمن التي لا يمكن أن تتحول إلى دولة قوية ومؤثرة في المنطقة في ظل غياب مثل هذه الرؤية الاستراتيجية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة. ونصحته بالعودة مع من بقي من زملائه. وقلت له إن المتغيرات في

المنطقة والعالم ستفرض على الجميع إعطاء مزيد من الحريات والهامش الديمقراطي. وقلت للقاضي الذي كان ينصت إلى حديثي باهتمام: أنا لا أدافع عن مسقط، ولكنني أتحدث معك من موقع الصديق، ومن منطق المراقب والمتتبع المحايد لما يجري في منطقتنا. وفي نهاية اللقاء أكد عبد العزيز القاضي موضوع الوساطة مع عُمان. وبدوري شكرته وتمنيت وما زلت أتمنى أن يحظى في وضعه الحالي بالاهتمام اللائق مهما كانت الخلافات معه، أو سلبياته. وأنا على يقين أن أحضان بلده وقلب سلطانها سيتسعان له كما اتسعا للجميع واحتضناهم. علمت بعد ذلك أنه قد عاد إلى عُمان.

في عام 1996م قمت بزيارة عُمان لتقديم التعازي إلى أحد كبار المسؤولين في السلطنة، الفريق علي ماجد المعمري وزير القصر بوفاة والده، وشاهدت الإنجازات الكبيرة التي تحققت في العاصمة مسقط وغيرها من المدن العمانية، وشعرت حينذاك بأن الثورة انتصرت... على نفسها. وانتصر السلطان قابوس لها... لكن المنتصر الأول كان الشعب العماني. وتلك كانت زيارتي الثانية لمسقط، أما الأولى فلها قصة تستحق أن تروى.

الزيارة الأولى لعُمان

التقيت أحد الأصدقاء العُمانيين الذين تعرفت إليهم في صنعاء، وهو السيد عبد الله الراشد، الذي لامني على عدم زيارة السلطنة التي يكنّ مسؤولوها الكثير من الاحترام لشخصي، وما أبدى شخصياً مشاعر طيبة نحوي، وقد وعدته خيراً... مرّ زمن على ذلك اللقاء، وإذا به يتصل مساء الثلاثاء 4 آب/أغسطس 1992م، قائلاً: لقد شاهدناك بالملابس العربية في تلفزيون أبو ظبي وعرفناك، وكان يشير إلى حضوري سباق الزوارق الذي ذكرته في ما سبق، وسأل: ما رأيك لو قمت بزيارة بلدك الثاني عُمان ما دمت قريباً منا الآن؟!، وافقت على الزيارة، وفضلت السفر عبر العين للتعرف أولاً إليها... ومن العين انتقلت برفقته إلى واحة البريمي. لم أصدق أننا انتقلنا بهذه السرعة بين بلدين ما إن تجاوزنا جزءاً من الشارع حيث لا توجد نقطة أو إشارة تدلّ على أننا قد انتقلنا من الإمارات إلى سلطنة عُمان. وهناك أقلّتنا طائرة عمودية «هليكوبتر» حديثة، جيدة التجهيز، شعرت فيها بأننا في طائرة من طائرات الركاب الفخمة التي كانت مجهزة بالمقاعد والتكييف والأحزمة، ولم ينسَ مضيفونا العُمانيون الضيافة العربية الأصيلة، التمر والقهوة. قطعنا المسافة بين البريمي ومسقط في بنحو ساعة، وكانت الرحلة ممتعة ومريحة وسط مشاعر أخوية صادقة وأحاديث ودية

شعرت بها صادرة من القلب إلى القلب. شعرت بأنني قد انتقلت إلى اليمن، وأنني أحلّق في السماء اليمنية، لأن كل من في الطائرة كان يشعرني بأنني جزء منهم وأنهم أهلي وإخوتي.

ذكريات ومواقف!

الطائرة تحلّق على ارتفاع منخفض، بينما كنت أُحلّق بتفكيري وأشرد أحياناً على الرغم من ضجيج المروحية... الحديث مع مرافقي عبد الله راشد وديٌّ للغاية، وكان يبتسم طوال الوقت، وأشعرني بلطفه بأنه قريب مني وأنني أعرفه منذ عشرات السنين. تذكرت وأنا أُحلّق فوق الأراضي العُمانية تاريخ العلاقات بين اليمن الديمقراطية وسلطنة عُمان، الخصام والوئام، الحرب والسلام، الحقيقة والأوهام. تذكرت الحرب بين الطرفين. تذكرت حوف وصرفيت وجاذب وتمريت. تذكرت عبد العزيز القاضي، زعيم الجبهة الشعبية لتحرير عُمان، وعلي سالم البيض الذي كان يتبنى الثورة في عُمان وتحرير الخليج العربي، والشخصيتان مارستا دوراً كبيراً في القطيعة بين البلدين طوال السنوات الماضية. تذكرت تلك الأوهام بتحرير السعودية وبقية الخليج، بينما لم يكن نشاطهم يتجاوز أحلام الجلسات الخاصة. تذكرت التصفيات الجسدية لكل من يعارضهم في الرأي أو يختلف معهم في الرؤية بحجة الصراع الطبقي، وتذكرت هزيمتهم في ظفار وعودة المقاتلين إلى عُمان بعد أن سبقتهم الإصلاحات والتحديث وبناء الدولة في عُمان... وتذكرت اعتقال أعضاء القيادة في المهرة، وفي مقدمتهم أحمد عبد الصمد، والقيادة اليمينية كما كانوا يطلقون عليها... وتذكرت الجهود التي بذلناها لتطبيع العلاقات بين البلدين والشعبين وكيف وضع ذلك حداً للحرب وأسهم في صنع الأمن والاستقرار والتنمية في اليمن وعُمان والمنطقة. كانت بعض الذكريات تمر كالسحاب أو كالشريط السينمائي الآن، ولكنها في تلك الأيام كانت وقائع وأحداثاً ومواقف، وفي بعض الأحيان ربما كادت تؤدي إلى الحرب مجدداً.

أخذت الطائرة تقترب من مطار مسقط، وكنت أستطيع من هذا العلوّ رؤية المزارع والطرقات والقصور والفيلات الواقعة بالقرب من المطار في مسقط الجديدة، حيث هبطت طائرتنا المروحية في مهبط خاص بالقرب من دار الضيافة الذي نزلنا فيه، واستقبلنا المسؤولون من وزارة القصر السلطاني.



قصر السلطان في مسقط آذار/مارس 2011

مع رئيس الديوان ووزير القصر

بعد نحو ساعة من وصولنا، التقيت الفريق علي بن ماجد المعمري[1] رئيس الديوان ووزير القصر، ودار بيننا حديث ودي حول الماضي والحاضر، وامتدّ الحديث إلى المستقبل أيضاً. واستأثرت العلاقات عن الماضي بجزء من اللقاء وخصوصاً القطيعة التي استمرت منذ عام 1967م حتى عام 1982م، عام تطبيع العلاقات بين البلدين. قلت له إننا جميعاً نتحمل المسؤولية عن ذلك، وتطرق الحديث إلى الصعوبات التي واجهت عملية التطبيع، لأن هناك قوى كثيرة كانت ضد هذا التقارب بين البلدين، ولم يكن من مصلحتها أي انفراج في علاقات دول المنطقة لأنها كانت مستفيدة من حالة التوتر، سواء في اليمن أو خارجه. وجرى الحديث أيضاً حول أحداث كانون الثاني/يناير 1986م والتطورات الأخيرة في اليمن، وقدّرتُ لهم مبادراتهم هذه، وأكدنا ضرورة استمرار هذه الاتصالات والصلات الأخوية.

1 - علي بن ماجد المعمري: عزل من منصبه في عام 2011م مع ثمانية وزراء إثر احتجاجات شعبية في ولاية صحار وبعض المناطق في السلطنة، وكان لعزله أثر إيجابي لدى الشارع العماني، مما خفف من حالة الاحتقان، وجرى احتواء التظاهرات تدريجاً، لأن المتظاهرين احتلوا دوار صحار أكثر من 3 أشهر، وطالب السلطان قابوس بالحوار معهم، وليس العنف لمعالجة المشاكل العامة والشخصية.

الفصل الثامن

العلاقات بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجزائر

تجربة الجزائر على المحك

كان هواري بومدين[1]، طويل القامة، صارم القسمات، حتى إن البعض أطلق عليه في وقت ما صفة الرجل الذي لا يبتسم. لكنني كنت أجده إنساناً ودوداً، رغم ما يبدو عليه من صرامة. حالة نموذجية للمناضل الثوري، وأحد القادة العسكريين لجيش التحرير الذين سبقتهم شهرتهم، وواحد من قادة جبهة التحرير الجزائرية التي قادت النضال ضد الاستعمار الفرنسي حتى استقلال الجزائر، ثم حمله انقلاب على الرئيس أحمد بن بيلا[2] إلى سدة الحكم، فأظهر قدرات غير محدودة في القيادة والمقدرة السياسية، وكان من أصحاب تيار التعريب والتحديث وإعادة الهوية العربية، تحدوه

1 - واسمه الحقيقي محمد بو خروبه، ولد في الجزائر بتاريخ 23 آب/أغسطس 1932م وتوفي في 27 كانون الأول/ديسمبر 1978.

2 - أحمد بن بيلا: زعيم وطني جزائري، وأول رئيس للجمهورية الجزائرية. ولد عام 1919م. نُحّي عن الحكم بعد تولي الرئيس هواري بومدين عام 1965م.

الرغبة في التخلص من واقع شديد التعقيد والانتصار عليه. يهتم بشؤون الوطن العربي ويحرص على أن يشارك في قضايا الأمة العربية المصيرية، وأن يكون للجزائر دور متميز في قضايا العالم الثالث. وفي الوقت نفسه، كان يدرك الصراعات والارتباطات التي تستحكم في حياة هذا العالم. باختصار، كنت أحترمه، وكان يعجبني فيه ثباته على مواقفه، وإخلاصه لمبادئه ولقضايا أمته وعدم التهاون فيها، وفي المقدمة القضية الفلسطينية، وهو القائل: «نحن مع الشعب الفلسطيني ظالماً أو مظلوماً». وفوق كل ذاك، كان مخلصاً في صداقته بنحو لافت، وهو الذي قال للرئيس جمال عبد الناصر بعد نكسة حزيران: «يجب أن يكون التراجع عن استقالتك مرافقاً للمقاومة ضد الهزيمة... وأي حلول تأتي من تلك الهزيمة نحن ضدها... والجزائر لن تقبل تلك الهزيمة أبداً».

أثناء انعقاد قمة الصمود والتصدي في دمشق ومساء الثالث والعشرين من أيلول/سبتمبر عام **1978**م، طلبني الرئيس بومدين للتحدث على انفراد في جناحه الخاص. تحدثنا معاً، في العديد من الأمور. وكان بومدين وهو يتحدث عن الجزائر يتحدث بصدق وحرارة. حرص على أن يحدثني عن جوانب غامضة لم تكن معروفة لي عن تجربة الثورة الجزائرية، وتطرق في حديثه إلى الرئيس السابق «بن بيلا» عندما كان هذا على رأس حزب جبهة التحرير ورئيساً للدولة. قال لي بومدين إن أحمد بن بيلا اجتمع قبل سفره إلى موسكو بالسفير الأميركي في الجزائر، وقضى معه ساعتين كاملتين، ولم نكن نعرف ماذا دار بينهما. ولكننا فوجئنا به أثناء احتفالات العشاء مع القادة السوفيات يدلي بتصريحات معادية للولايات المتحدة!! وبعد أن حكى لي هذه الحكاية، أبدى تخوفه على مستقبل الثورة الجزائرية، وقال إنه يخشى أن يكون مصيرها شبيهاً بما حصل للثورة المصرية! وقال: «إننا نسعى إلى عقد مؤتمر لجبهة التحرير الجزائرية في نهاية هذا العام لانتخاب قيادة وضخّ دماء جديدة في الجبهة من أجل بناء دولة ديمقراطية لا تزول بزوال الحكام أو الحكومة»، وطلب مني ضرورة إنهاء أعمال المؤتمر اليوم، لأن وضعه الصحي لا يتحمل الاستمرار يوماً آخر. وكانت بعض الخلافات قد برزت بشأن دعم دول النفط لسورية، كالجزائر وليبيا من يدفع نقداً أو سلاحاً من السوفيات، ورفض القذافي حينذاك تقديم المال ما لم تقدم الجزائر مالاً بدلاً من السلاح.



مع الرئيس هواري بومدين 1977م

أعلن بومدين أنه مستعد لأن يدفع نقداً أو نفطاً أو سلاحاً، المهم أن يصدر البيان الختامي الآن. وقال: لا أخفي عنك أنني مريض وأخشى على الثورة الجزائرية. ونصح بالتعامل مع محمد صالح اليحياوي، باعتباره رجلاً وطنياً وقومياً مخلصاً لوطنه ولقضايا أمته العربية، والإسلامية. قلت له: أتمنى لك طول العمر، وأتمنى أن تكون الوعكة عابرة، ونحن مستعدون للتعاون مع اليحياوي منسّق الحزب، ومع عبد العزيز بوتفليقة. ولكنه أكد مرة أخرى التعاون والتفاهم مع اليحياوي. لم أعلّق على حديثه حيث شاهدت في عينيه حزناً عميقاً وخوفاً حقيقياً على الجزائر ومستقبلها. نهضت عن الكرسي وأبلغت الرئيس الأسد والقائد معمر القذافي ما اتُّفق عليه مع الرئيس الجزائري، وبذاك انتهى المؤتمر، وغادر الجميع القاعة عند الساعة العاشرة مساءً. وفي الطريق إلى مقرّ الإقامة، وعند دخولنا إلى المصعد، طلب الرئيس بومدين الخروج منه والسفر فوراً إلى الجزائر، وطلب عدم إزعاج الرئيس السوري حتى لا يضطر إلى تجشم عناء وداعه.

بعد هذا اللقاء غادر الرئيس هواري بومدين دمشق في طريقه إلى الجزائر، وفي صباح اليوم التالي استدعى الرئيس بومدين كلاً من عبد العزيز بوتفليقة وأحمد طالب الإبراهيمي إلى منزله وأخبرهما لأول مرة بحقيقة مرضه، وأنه مصاب بسرطان المثانة[1]، وطلب السفر إلى الاتحاد

1- حسب شهادة الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي عن الرئيس الراحل هواري بومدين.

السوفياتي للعلاج في أهم المصحات الخاصة بالقيادة السوفياتية، ولكن الأطباء السوفيات عجزوا عن علاجه، ونصحوا بعودته إلى الجزائر، لأن المرض قد انتشر في جسمه، ووصل إلى موسكو بعد فوات الأوان. وبعد فترة من الزمن تبين أنه مات مسموماً، وهو ما جرى مع وديع حداد وياسر عرفات لاحقاً، وموتهم لايزال لغزاً.

لكن الرئيس بومدين دخل في غيبوبة، ودخل معه القادة في الجزائر في حالة من الارتباك وبدأ العالم يتساءل: أين الرئيس بومدين؟ وماذا جرى، ولماذا اختفت أخباره؟ قبل انعقاد القمة العربية في بغداد اتصل بي الرئيس أحمد حسن البكر وطلب مني أن أقنع الزعماء حافظ الأسد ومعمر القذافي وهواري بومدين بالحضور، وقد تمكنت من إقناع الأولين بذلك، غير أن محاولاتي العديدة مع رئاسة الجمهورية بالجزائر للتحدث مع الرئيس بومدين تعذرت، بحجة أنه خارج العاصمة، ولم أكن أدري أنه في غيبوبة خارج الجزائر، كما أشرت إلى ذلك فيما سبق من الحديث، وقد علمت بذلك من وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة الذي شارك في مؤتمر القمة العربية ببغداد على رأس وفد بلاده.

بعدها سمعت النبأ المفجع بوفاته. كانت وفاته خسارة للجزائر التي فقدت زعيمها وقائدها وباني الدولة الجزائرية وجيشها الوطني، وخسارة للأمة العربية والإسلامية ولحركة عدم الانحياز وبلدان العالم الثالث. كنت أفكر في كل ذلك ونحن نقترب من مطار الجزائر... وأفكر في مستقبل الجزائر، بعد بومدين.

وفاة القائد هواري بومدين

الطائرة البوينغ 707 تهبط بنا في المطار عند منتصف الليل وسط ظلام دامس وحزن عميق... تبدو الجزائر لا لون لها ولا طعم ولا رائحة في غياب الزعيم بو مدين، وخصوصاً مع دخول المؤسسات في السُّبات. الحزن مخيم على كل مكان من أرض الجزائر، مواطنين ومسؤولين، البعض خائفون على مصير الجزائر بعد غياب القائد الصارم الحازم الذي صنعته حرب التحرير، فأصبح رئيساً لأركان جيشها ورئيساً للدولة، والبعض خائف على مصيره ومصير السلطة، فالرئيس لم يختر نائباً له قبل رحيله، ويبدو أنه كان يخشى انقسام القيادة حوله. وكان محمد صالح اليحياوي الذي أوصى به، منسقاً للحزب، وكان بومدين حريصاً على إبقائه في قيادة الحزب حتى

تنضج الأمور ليحمّله فيما بعد مسؤوليات أكبر، ولكن يبدو أن الرئيس لم يدرك أن مرضه كان خطيراً وأنه سيعيش في غيبوبة طويلة ستستمر أكثر من شهرين بين الجزائر وبلاد السوفيات آنذاك، ولهذا لم يعد ترتيبات توزيع السلطات بين المحيطين به. وكان القادة العسكريون من معسكراتهم يصنعون الرؤساء ثم يعودون إلى ثكناتهم ولا يظهرون إلا في وقت الأزمات، وهذه الحقيقة تنطبق على الجميع هناك، ابتداءً بالرئيس بومدين، ومروراً بعد ذلك بالرؤساء الشاذلي بن جديد ومحمد بو ضياف وعلي كافي والأمين زروال، وقبلهم أحمد بن بيلا الذي جاء إلى السلطة بعد صراع بين الحكومة الموقتة والجيش الوطني الجزائري.

يُعَدّ الجيش المؤسسة الوطنية المتماسكة، وهو الذي ولد في غمار حرب التحرير، وفي كل المراحل التي مرت بها الثورة والدولة الجزائريتان، حيث لم يسمح الجيش بعد ذلك لجبهة الإنقاذ بقيادة عباسي مدني وعلي بلحاج بالوصول إلى السلطة بالطرائق السلمية، لأنهم يدركون أن الجبهة سيكون لها جيشها وأمنها الخاص والبديل منهم، وتجربة الآخرين تؤكد ذلك، حيث إن الثورة الإيرانية حطمت الجيش القديم، وشكلت بديلاً منه حرسها الثوري الإسلامي.

بعد ذلك التاريخ وفي غياب بومدين، غاب عبد العزيز بو تفليقة عشرين عاماً عن السلطة والجزائر، وتنقّل بين سويسرا وأبو ظبي[1]، وأقام في فندق بينونة فترة طويلة في ضيافة صديقه أحمد خليفة السويدي. كنا نلتقي باستمرار ونتحدث ساعات طويلة عن الماضي والحاضر والمستقبل، وكان يشكو آلاماً في ظهره ويتردد إلى الدكتور سعيد بن عبد الله مدير مستشفى الجزيرة الذي حدثني عن حالة بوتفليقة وأنه يمر بحالة كآبة بسبب الفراغ والبعد عن وطنه، وليس لديه أية أمراض. اقترحت عليه أن يرأس المركز العربي للدراسات الاستراتيجية في أبو ظبي، فوافق وكتب بخطّ يده رسالة إلى الشيخ زايد بشأن الموافقة على ذلك، ورحب الشيخ زايد رحمه الله بالفكرة، وقال مازحاً. إنّ «عليه أن يتزوج ونحن سنتحمل تكاليف الزواج والسكن وإنني سأعتمده إضافة إلى ذلك مستشاراً في الديوان»، ولكنه رفض الحديث عن الزواج وقال إنه عُرض عليه ذلك بعد

---

1 ـ إضافة إلى وجود عبد العزيز بوتفليقة في أبو ظبي كان يوجد رئيس الوزراء الليبي عبد الحميد البكوش، ووزير الخارجية العراقي عدنان الباجه جي، ووزير خارجية تونس محمد المصمودي، ووزير الإعلام العراقي السابق محمد سعيد الصحاف، ووزير خارجية الصومال وآخرون من العرب الذين ضاقت بهم أوطانهم ووجدوا في قلب زايد وعاصمته ملاذاً لهم، بمن فيهم كاتب هذه المذكرات.

خروجه من السلطة ورفض وإن الشيخ صباح الأحمد الصباح، وزير الخارجية الكويتي، عرض عليه أن يشارك في إقامة شركة مع ابنه ناصر برأسمال قدره 10 ملايين دولار، وقال بوتفليقة لصباح إنه لا يملك مثل هذا المبلغ، وقال صباح: يكفي أن تشارك باسمك وليس بمالك، فنحن سنوفر لكما ذلك، ولكنه اعتذر وقال في نفسه: ستبيع نفسك في نهاية تاريخك بـ 5 ملايين دولار، والتفت نحوي وقال: إنني واجهت صعوبات مالية في الفترة الماضية، ولو عرض علي اليوم مثل ذلك العرض لبعت اسمي واسم أبوي، وابتسم وتوقف الحديث عند ذلك. ولكنني شعرت بأنه ينتظر ما هو أكبر من ذلك. كان لديه من الصبر الكثير لكي يحصل على ما يريد للوصول إلى السلطة، ولم يغب وحده عن الساحة، بل غاب معه جيش من السياسيين في الداخل والخارج على مدى أكثر من عشرين عاماً، فقد خرج بن بيلا من سجنه الخاص، وغادر البلاد مع زوجته التي تزوجها في السجن وابنتهما، وحكت لي زوجته في بيروت قصتها معه وكيف أنها اختلفت معه وهو في السلطة، واتفقت معه وهو في السجن. في لقاء لي مع الرئيس الشاذلي بن جديد، وفي معرض تقييمه لتجربة الجزائر قال:

«إن أحمد بن بيلا لم يكن على مستوى الثقة التي منحه إياها بعد خروجه من السجن والبلاد، حيث كان يجول بين طرابلس، التي أطلقت اسمه على أحد فنادقها الذي كان يرتاده أثناء حرب التحرير، وبغداد وإيران والسعودية، ويتحدث تارة باسم الثورة الجزائرية وضرورة إنقاذها من عملاء الإمبريالية، وتارةً يتحدث باسم الإسلام، وأحياناً باسم حزبه الجديد الذي لا لون ولا تأثير له إلا في الفرقعة الإعلامية، فقد ولد الحزب ميتاً».

كان الرئيس بن بيلا قد غادر أحد الموانئ الفرنسية في طريقه إلى الجزائر من منفاه مع بعض أعوانه، وركب البحر متفائلاً بأنه سيعود إلى الجزائر، وسيسعى إلى استعادة مجده، غير مدرك إنه جاء بعد فوات الأوان، وتغير الحقائق في الواقع الجزائري، ولم يميز بين عودته إلى الجزائر بعد خروجه من السجون الفرنسية بطلاً وطنياً قومياً اكتسح الجميع في طريقه إلى العاصمة الجزائرية وإلى كرسي الرئاسة، وبين عودته الثانية مبحراً من فرنسا إلى الجزائر، متناسياً أن العالم قد شهد تطورات هائلة، واختفى من المسرح السياسي قادة عظام كعبد الناصر ونهرو وتيتو وشوين لاي وغيرهم من زعماء العالم، وتحررت إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية.

في كانون الأول/ديسمبر عام 1996م قابلته في عدن، ولم أصدق أن بن بيلا الذي كنا نعدّه أسطورة وقائداً قومياً وبطلاً وطنياً هنا في عدن، والشعب في عدن لا يعرف بوجود ذلك البطل التاريخي الذي طالما هبّوا مطالبين بالإفراج عنه من السجون الفرنسية، وتذكرت هنا تلك الأيام التي كنا فيها نتغنى باسم ثوار الجزائر: جميلة بوحيرد، والأحرار الخمسة الذين كانت تعتقلهم فرنسا أحمد بن بيلا، ومحمد بوضياف، وحسين آيت أحمد، ويوسف خيضر، ومصطفى الأشرف، والأغنية الشهيرة التي كنا نسمعها في المطاعم والشوارع تبثّها إذاعة صوت العرب: وحق الأحرار الخمسة... ما نسيبش الثار يا فرنسا»، لم أصدق أن الزعيم أحمد بن بيلا بهامته الطويلة، هو نفسه الذي أشاهده أمامي اليوم في فندق عدن يبحث عن وسيلة نقل من عدن إلى صنعاء ويضطر إلى أن يعود براً إلى صنعاء، لأن الطائرة كانت قد غادرت عدن عند الصباح. بعد عام آخر قابلته مع النائب عبد الرحيم مراد في مدينة بيروت، وحزنت لتاريخه المجيد، عندما سمعته يتحدث مع عدد من الناصريين والصحفيين عن الثورة والدولة الجزائرية وعن الرؤساء الذين جاؤوا بعده ويصف بعضهم بأنهم عملاء لأميركا.



مع الرئيس أحمد بن بيلا ديسمبر 1996

تساءلت: هل يستحق أحد هؤلاء الذين يُعدّون أبطالاً في تاريخ الجزائر مثل هذه التهم الخطيرة، وتحويله في نظر الآخرين إلى عميل فقط لأنهم جاؤوا إلى الرئاسة بعد سقوطه من السلطة؟ قلت له: ألا تعتقد أنك ارتكبت خطأً تاريخياً عندما أسست حزباً وتحولت إلى رقم في الجزائر أنت الذي كنت فوق كل الأحزاب والأرقام؟ كان بإمكانك أن تحتفظ بتاريخك، حتى وإن

كنت قد ظلمت في مرحلة تاريخية معينة في أثناء حكم الرئيس بو مدين، فيجب أن تكون اليوم حكماً وحكيماً في الجزائر، تُسهم من موقعك وبحكم تاريخك في حلّ الأزمة التي تعصف بالجزائر، والتي أدت إلى فقد أكثر من مئة ألف قتيل وما يقارب من مليون جريح ومشوَّه ومفقود في الأحداث الدموية في التسعينيات من القرن العشرين، لأنك إذا نجحت في حقن الدماء فسوف تدخل التاريخ مرة أخرى من أوسع أبوابه، وليس من باب السلطة التي يصعب الوصول إليها... ونصحته بألّا يوزّع الاتهامات على زعماء الجزائر الذين هو واحد منهم. شعر بمرارة من هذه الأسئلة وقال: «شكراً وأرجو أن تطفئ السيجار لأنه يسبب لي متاعب صحية»، واحتراماً له أطفأت السيجار، ولكنني لم أتراجع عن رأيي. شعرت بأنني ضغطت على الجرح الذي يبدو أنه لم يلتئم بعد، وأن مشاعر المرارة بالظلم لسجنه قد تمكنت منه. أشفقت عليه، وتمنيت له دوام الصحة والعمر المديد، وهو على مشارف الثمانين.

الصديق بو تفليقة

عرفت الصديق العزيز عبد العزيز بو تفليقة منذ أكثر من **40** عاماً عند لقائنا إياه في قمة بغداد، ثم في الجزائر عشية وفاة الرئيس بو مدين عام **1978**. كنا قد وصلنا مع عدد من زعماء العالم والعالم العربي، من بينهم الرئيس حافظ الأسد ومعمر القذافي وجعفر النميري وغيرهم للمشاركة في تشييع جنازة القائد الجزائري، وبينما كنا نستعد للتحرك نحو الضريح وصل الرئيس جعفر النميري، كنت جالساً بين الرئيس حافظ الأسد ومعمر القذافي الذي صرخ ما إن رأى النميري والشرر يتطاير من عينيه: وصل «العميل الخائن»، وطلب منا ألّا نقف للسلام عليه، ولكن الرئيس الأسد ابتسم ونظر نحوي ووقف للسلام عليه وقمت بدوري لتحيته، وذلك احتراماً للموقف والمناسبة، لكن القائد الليبي التفت إلى الخلف حتى لا يقف ولا يشاهده، وكان ذلك تعبيراً عن بلوغ الأزمة ذروتها بين مؤيدي كامب ديفيد ومعارضيه، إضافة إلى التعبير عن الانتقاد لدوره في ترحيل الفلاشا عبر السودان إلى إسرائيل.

تجمّع القادة حول قبر القائد لإلقاء النظرة الأخيرة عليه، وتقدم عبد العزيز بوتفليقة[1] وتحدث عن القائد بومدين ومواقفه الوطنية والقومية والدولية، وقال: «وداعاً يا هواري بومدين،

1 - ولد في مدينة وجدة عام 1935، وكان يُعرف بـ(عبد القادر المالي) ترعرع يتيم الأب مع أخوته الأربعة، ومنهم السعيد، وهو قصير القامة، لكنه أطول من بونابرت بـ2 سنتيمتر- كما يردد هو-

وداعاً يا من علمتنا كيف يموت الإنسان العظيم في صمت وكيف يحترق إلى النهاية كي يبدد الظلام». وأضاف أنه يشاهد بومدين في عيون الحاضرين وفي عيون الشعب الجزائري الذي سيقف وفياً للأهداف الكبيرة التي ناضل من أجلها هذا المجاهد الكبير، وكان يتحدث والعرق يتصبّب من جبينه وعيناه الزرقاوان تقطران بالدمع من شدة الحزن والتعب والإرهاق، واعتقد بعضنا أن إلقاءه الكلمة نيابة عن القيادة الجزائرية وعلى قبره تعميد له ومباركة لقيادته للجزائر. وانصرف الجميع واعتبر المراقبون السياسيون أن خليفة بومدين قد أُعلِن.

الخلاف على الخلافة!

في مساء اليوم نفسه الذي أقيمت فيه مراسم الدفن، فوجئت ببوتفليقة يزورني في مقر إقامتي في الساعة الثانية صباحاً يشرح لي عن مرض الرئيس بومدين الذي أودى بحياته، وكيف فوجئوا بخبر وفاته في القيادة. وعاب على السوفيات أنهم أخفوا عن القيادة الجزائرية المعلومات عن حقيقة مرض بومدين، واكتفوا بإشعار زوجته فقط بذلك التي اتهمها بالعمل مع المخابرات الفرنسية وتسميمه، وقال إنها التي سببت قتل محمد صالح مدغري وزير الداخلية، وبدورها أخفت تلك المعلومات عن الآخرين! وقال إنها أدت دوراً سلبياً في إثارة الخلاف والشكوك بينه وبين الرئيس بومدين الذي كان يفتح له باب بيته في أي وقت. ومضى قائلاً: لو علمنا أن علاجه مستعصٍ، وأنه لن يتماثل للشفاء، لكان بإمكاننا فعل شيء ما، إلا أنه بسبب إخفاء السوفيات كل الحقائق عن مرضه لم نستطع القيام بأيٍّ من الإجراءات التي كان الموقف يتطلب القيام بها.

كان الجانب المهم في الحديث قوله: «يبدو أن السوفيات لديهم تحفظات تجاهي، ويعدّونني مع الغرب، لكنني في الواقع مع الجزائر». وأضاف: «أرجوك يا سي علي، أن تتصل بنائب رئيس هيئة الرئاسة السوفياتي «كوزنتسوف» المشارك في تشييع الجنازة... وأريدك أن تعرف منه تقييمهم لي».

وقد التحق بالثورة عام 1956 ليكون أصغر المقاتلين إلى جانب هواري بومدين، وأصبح عضواً في اللجنة المركزية بجبهة التحرير عام 1964، وعين وزيراً للخارجية عند قيام الدولة الجزائرية ليكون بذلك أصغر الدبلوماسيين سناً في العالم، ولذلك كان يرسل شعره على كتفيه مزهواً ببلده وتاريخه وما أنجز في سن مبكرة، وتبقى حياته الخاصة لغزاً كبيراً، وهو في المقابل غير متزوج، ولكن عدم زواجه يبقى اللغز الكبير، كما حدثني أحد أصدقائه.

وقبل أن يسمع رأيي، أخذ نفساً عميقاً من سيجاره الكوهيبا، وكان شعره الكثيف الأسود يتدلى على كتفه، وفاجأني بقوله:

أنا أعرف أن السوفيات منحازون إلى اليحياوي[1]، وعناصر أخرى في القيادة الجزائرية!

قلت له: إذا كنت تريد رأيي صراحة، فإنني أرى أن تُبحّث كل المشاكل التي ربما لم تفصح لي إلا عن جزء يسير منها، في إطاركم الداخلي، وبغضّ النظر عن تقييم الأطراف الخارجية لهذا أو ذاك من أعضاء القيادة، فالمسألة تبقى مسألة داخلية بحتة. وسأقول لك منذ الآن، ما الذي سيقوله السوفيات ومهما كانت تقييماتهم، سيقولون مثلما قلت لك الآن: هذه مسألة تخصكم أنتم، أعني الجزائريين، فهم لم ينفعوا ولم يشفعوا لعلي صبري الذي كان محسوباً على عبد الناصر وعليهم، فقد أبعده الرئيس السادات وأبعد كل المحسوبين عليهم بجرة قلم واحدة.

بالفعل، عندما تحدثت مع نائب الرئيس السوفياتي «كوزنتسوف» أثناء جولة في حديقة القصر بناءً على طلب عبد العزيز بوتفلقية حول الأمر قال لي: «نحن نحترم بوتفليقة، وليس لنا رأي في ما يتعلق بخليفة الرئيس الراحل بومدين. هذه قضية داخلية بحتة، نحن لا نفرض أحداً، وسنبارك أي قرار يتخذونه أو أية شخصية يتفقون عليها».

في اليوم التالي عندما زارني بو تفليقة نقلت له ما قاله لي في حديقة القصر المسؤول السوفياتي عندما كنا نسير في الحديقة، تحسباً للحديث داخل القصر نفسه. اتقاءً لأية أجهزة تنصت، قمنا بخمس جولات في الحديقة، حتى شاهدت العرق يتصبّب من وجه ذلك الرجل النحيف كوزنتسوف.

كذلك فوجئت أيضاً بمحمد صالح اليحياوي، يزورني هو الآخر في مساء اليوم التالي. في بداية اللقاء تحدث عمّا سبق أن حدثني عنه عبد العزيز بو تفليقة حول مرض الرئيس بومدين، وموته المفاجئ، وسرعان ما انتقل إلى الموضوع الذي يشغله والذي جاء من أجله عندما قال:

تناهى إلى سمعي أن بوتفليقة جاء إلى هنا وقابلك!

1- محمد صالح يحياوي: عسكري وسياسي جزائري ولد عام 1932م. خاض حرب التحرير ضد الاستعمار الفرنسي ومنح رتبة كولونيل. أصيب بجروح في 1962م، ورُقّي، بعيد ذلك، إلى رتبة نقيب، فرائد. شارك، في عام 1964م، في أعمال مؤتمر «جبهة التحرير الوطني» بصفة عضو في وفد «جيش التحرير الوطني»، وانتُخب عضواً في اللجنة المركزية.

استغربت علمه بأمر الزيارة، واعتقدت أنهم ربما سجلوا المقابلة، وأنه يعرف ما دار فيها بيني وبين بوتفليقة، وأنه جاء فقط ليتحقق مني، فاكتفيت بالاستماع إليه دون أن أخبره بشيء مما دار بيني وبين بو تفليقة أو بيني وبين «كوزنتسوف». لم يكن من الصعب أن أكتشف أن هناك مشاكل وحساسيات فيما بين القيادة الجزائرية، وأنهم لم يستطيعوا أن يحسموا بعد من يخلف بومدين ويكون الرئيس. وبالطبع، فقد نصحته بمثل ما نصحت بوتفليقة من قبله، وهو أن يحلوا مشاكلهم داخلياً، وألّا يسمحوا لغيرهم بالتدخل فيها، وخاصة ما يتعلق باختيار الرئيس الجديد.

ما إن ودعت اليحياوي، حتى جاءني كل من خالد مُحيي الدين وياسر عرفات، وفتحا معي نقاشاً في الأزمة الحاصلة داخل القيادة الجزائرية، واستمررنا نتحاور بشأنها حتى وقت متأخر من الليل. حينذاك عرفت أن مشاكل القيادة الجزائرية قد خرجت من إطارها الداخلي، وصارت في متناول الجميع. وخشيت أن يعطى هذا الحق لأكثر من طرف خارجي للعب على هذه المسألة، وأن يحدث للثورة الجزائرية ما كان بومدين يخشاه، أي أن يكون مصيرها كمصير الثورة المصرية! كان يحيرني ويعذبني ما أراه يحدث، وكان خالد مُحيي الدين وياسر عرفات يحدثانني بألم عن ذلك الذي يحدث داخل القيادة الجزائرية.. وكنا ثلاثتنا ننطلق من حرص شديد على الجزائر وثورتها وقيادتها... وفي الأخير، لا اليحياوي ولا بوتفليقة خلفا بومدين في رئاسة الجزائر، بل إن الذي جاء خليفة له كان أبعد من كل تصور، إذ جاء إلى زعامة الدولة الجزائرية الشاذلي بن جديد، قادماً من صفوف جيش جبهة التحرير، كما جاء قبله وبعده عدد من الرؤساء صنعهم الجيش أو هم محسوبون عليه، حتى وإن ارتدوا ملابس مدنية، وقد غادر الاثنان الحزب والسلطة وحلت محلهما قيادات جديدة، فلا مكان للفراغ في السلطة حتى ولو جيء بأصغر ضابط إلى الرئاسة.

شعرت وأنا أغادر هذا البلد الشقيق بأن الجزائر لا لون لها ولا طعم ولا رائحة في غياب الزعيم بومدين، وغياب المؤسسات، كما أشرت آنفاً، التي يمكن الاحتكام إليها. وقلت إن المؤسسة العسكرية هي الضامن للحفاظ على الجزائر وأصبحت هي التي تختار بعد ذلك الرؤساء الشاذلي بن جديد ومحمد بو ضياف وعلي كافي والأمين زروال، وقبلهم أحمد بن بيلا الذي جاء إلى السلطة بعد الصراع بين الحكومة الموقتة والجيش الوطني الجزائري، كما أشرت آنفاً.

وبعد الحرب الأهلية في الجزائر التي أنهكت الشعب الجزائري، والتي راح ضحيتها مئات الآلاف من القتلى والجرحى واستمرت سنوات، وأدت إلى إضعاف القوى كافة في السلطة

والمعارضة وأمراء الحرب، كنت ألتقي في أبوظبي الصديق عبد العزيز بوتفليقة[1] وغيره من الشخصيات التي كانت تترد إلى الإمارات في منزل الصديق أحمد خليفة السويدي وزير خارجية الإمارات الأسبق الذي كانت تربطه علاقات بعبد العزيز بوتفليقة والأخضر الإبراهيمي وعدنان الباجه جي، وكنا نتحدث في ما يجري في الجزائر وحاجة البلد إلى عودته لإخراجها من دوامة الصراعات والحرب الأهلية. وأتذكر أنه عاد دون توديع بعض المسؤولين في دولة الإمارات، وذلك في نوع من العتاب على موقفهم السلبي منه أثناء إقامته في الدولة، حيث عاد عام 1998 كمرشح للسلطة الحاكمة لرئاسة البلاد خليفة للأمين زروال الذي قرر الاستقالة ليعتلي سدة الحكم في شهر نيسان/أبريل 1999.

بدأ بوتفليقة ولايته الأولى في شهر نيسان/أبريل من عام 1999، وأطلق مع وصوله، الحكم مشروعين بارزين: الأول للمصالحة الوطنية لحلّ أزمة أمنية وسياسية عاشتها البلاد خلال التسعينيات، وكان وراء نزول آلاف المسلحين من الجبال، والثاني إعادة البلاد التي كانت محاصرة بسبب الأزمة إلى الساحة الدولية. وهنا أستشهد بما أوردته بعض وسائل الإعلام (تموز/يوليو 2016) نقلاً عن رئيس الحكومة الجزائرية السابق علي بن فليس الذي قال ما يأتي:

الرواية يقصّها الدكتور سعيد، وهو الطبيب الخاص لرئيس الوزراء الجزائري السابق السيد علي بن فليس. فروى الطبيب ما يأتي:

كنت قبل فترة في زيارة عمل للجزائر، حيث دعانا إلى العشاء السيد بن فليس، وهو أحد المسؤولين الجزائريين الذين كانوا يتعالجون لدي.

---

1 - بوتفليقة الذي ولد بتاريخ 2 مارس 1937 في وجدة المغربية على الحدود مع الجزائر يُعَدّ من الساسة الجزائريين الذين عايشوا أغلب فترات الحكم منذ استقلال البلاد عام 1962. شغل منصب وزير الشباب والرياضة في أول حكومة بعد الاستقلال وهو في سن 25 سنة قبل أن يصبح الرجل الثاني في نظام حكم الرئيس الراحل هواري بومدين (1979/1965) بصفته وزيراً للخارجية في فترة شهدت بزوغ نجم الجزائر في الساحة الدولية، مدافعةً عن قضايا التحرر ونظام اقتصادي عالمي جديد ينصف دول العالم الثالث. أما على الصعيد الشخصي، فبوتفليقة من أكثر الشخصيات إثارة للجدل في البلاد، فهناك تضارب أنباء حول قضية زواجه من عدمها، وهو ليس لديه أولاد، وفي المناسبات الرسمية يظهر مع عائلته الكبيرة ممثلة بإخوته وأبنائهم فقط.

كنا نجلس في أحد المطاعم الجميلة الواقعة على شاطئ البحر، وكان الجو لطيفاً والهدوء يخيّم على المنطقة، ما جعلني أتذكر وضع الجزائر خلال الفترة العصيبة التي مرت بها قبل عدة سنوات حين عمّتها الفوضى وكثرت فيها عمليات القتل وسفك الدماء التي أودت بحياة الألوف من أبناء الشعب الجزائري الشقيق، فسألت السيد بن فليس:

كيف تمكنتم في الجزائر من القضاء على ظاهرة العنف والقتل التي استمرت سنوات عديدة؟

نظر إليَّ السيد بن فليس وأخذ نفساً عميقاً مع تنهيدة بسيطة، قام عن مقعده وطلب مني أن نسير معاً بمحاذاة الشاطئ. قال، والحديث لبن فليس:

في أحد الأيام استدعاني الرئيس بوتفليقة إلى مقرّه، فوجدت عنده السفير الأميركي ومعه ثلاثة أشخاص آخرين، تبيّن أنهم من دائرة السي آي إيه الأميركية.

طلب مني بوتفليقة الاستماع إلى ما سيقولون. بدأ السفير الأميركي بالكلام قائلاً:

هل ترغبون يا سادة في أن تنتهي حالة العنف والقتل السائدة لديكم في الجزائر؟

فأجابه الرئيس بوتفليقة: طبعاً ومن دون شك.

استطرد السفير قائلاً: حسناً، نستطيع أن ننهي لكم هذا الوضع بسرعة، لكن حتى نكون واضحين، لدينا شروط واضحة يجب أن توافقوا عليها مسبقاً.

أشعره بوتفليقة بالموافقة وطلب منه أن يكمل.

قال السفير:

أولاً: عليكم إيداع عائدات مبيعاتكم من النفط لدينا في أميركا.

ثانياً: عليكم إيداع عائدات مبيعات الغاز في فرنسا.

ثالثاً: عدم مناصرة المقاومة الفلسطينية.

رابعاً: عدم مناصرة إيران وحزب الله.

خامساً: لا مانع من تشكيل حكومة إسلامية، على أن تكون شبيهة بما لدى تركيا.

وافق الرئيس بوتفليقة على هذه الشروط متأملاً إخراج الجزائر من حالة القتل والفوضى التي كانت تعصف بالبلاد.

استطرد السفير الأميركي:

حسناً، سنتحدث بدورنا مع الأطراف المعنية كافة لإعلامها باتفاقنا.

سأل بوتفليقة:

ومن هي تلك الأطراف؟

فأجاب السفير:

فرنسا وإسرائيل والسعودية!

صعقنا من ذلك وتساءل بوتفليقة: وما علاقة هذه الدول بما يجري لدينا؟

أجاب السفير والابتسامة الصفراوية على وجهه:

السعودية هي التي تموّل شراء السلاح من إسرائيل، وتقوم إسرائيل بإرساله إلى فرنسا، وفرنسا بدورها ومن طريق بعض ضباط الجيش الجزائري المرتشين الذين يتعاملون معها، يوصلونها إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة.

واستطرد السفير وسط دهشتنا:

سنُبلغ فرنسا وإسرائيل باتفاقنا، وعليكم إرسال شخص من طرفكم للتحدث إلى الملك عبد الله ملك السعودية، حيث سيكون أسهل إبلاغه من طريقكم، نظراً إلى صعوبة التفاهم معه.

على أثر ذلك طلب مني بوتفليقة السفر إلى السعودية لأجل هذه الغاية.

وصلت إلى السعودية بعد ترتيبات مسبقة، والقول لبن فليس، والتقيت الملك عبد الله وشرحت له ما تمّ من اتفاق مع الجانب الأميركي، وأنهم أي الأميركان طلبوا من بقية الأطراف وقف الدعم للمسلحين، والآن على السعودية وقف تمويل السلاح.

استغرق حديثي مع ملك السعودية عدة ساعات دون أن يوافق، وأصرّ على موقفه. عندها اتصلت بالسفير الأميركي وأعلمته بتشدد الملك السعودي وعدم موافقته على هذا الاتفاق.

أجابني السفير:

لا بأس، انتظر قليلاً، سأهاتف الملك شخصياً. لم تمضِ بضع دقائق حتى استدعاني الملك وهو يربت صدره قائلاً: ابشر ابشر.

بعد ذلك بعدة أيام توقف الدعم والتمويل للإرهابيين، وزوّد الأميركان قواتنا المسلحة بإحداثيات لمواقعهم وأماكن وجودهم، حيث قضت قواتنا المسلحة عليهم خلال فترة بسيطة من الوقت.

وبعد ذلك صدر قانون الوئام الوطني الذي بموجبه جرى تطبيع الوضع في البلاد واستتبّ الأمن والأمان.

ثم أعيد انتخابه في 2004 لولاية رئاسية ثانية، وفي عام 2009 بدأ ولايته الثالثة، قبل أن يفوز بولاية رابعة من على كرسيّه المتحرك في نيسان/أبريل عام 2014، بحسب نتائج أعلنها وزير الداخلية الجزائري، الطيب بلعيز، الذي قال إن بوتفليقة حصل على 81.53 من أصوات المقترعين.

ويختصر وزير الخارجية الجزائري الأسبق، أحمد طالب الإبراهيمي، الذي عمل مع بوتفليقة في فترة السبعينيات مرحلة حكم الأخير في جملة واحدة: «لا ينكر أحد أن البلاد عرفت في عهده إنجازات في البنى التحتية والمنشآت، لكنها في المقابل عرفت انهياراً كبيراً في الأخلاق والممارسة السياسية»، في إشارة إلى انتشار الفساد وتمييع الساحة السياسية.

وبعد عشرين عاماً من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رشح نفسه لولاية خامسة وهو مقعد على كرسيه ولا يحرك يديه ولا رجليه ولا شفتيه وكان يتنقل بين سويسرا والجزائر للعلاج ويبدو أن قوى الفساد ودون علمه هي التي أصرت على ترشيحه مستفيدة من ضعفه وعدم قدرته على قيادة البلاد والاستفادة من أخيه سعيد الذي أصبح حديث المجتمع وسُجن لاحقاً، مما أدى إلى خروج الشعب الجزائري الى الشوارع والساحات على مدى خمس جمع متتالية[1] للمطالبة برحيل بوتفليقة ورموز حكمه باعتباره عاجزا عن تسيير أمور البلاد وتعيين رئيس مجلس الأمة رئيساً مؤقتاً لفترة انتقالية حتى تجري انتخابات رئاسية، وكان دور الجيش الوطني الجزائري صانع الرؤساء حاسماً في هذا التغيير بقيادة الفريق الركن أحمد قايد صالح الى أن تم انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون بتاريخ 12 ديسمبر 2019.

1- واستمر الحراك 42 جمعة الى شهر ديسمبر 2019م قبل إجراء الانتخابات، وهذا الاسلوب اسلوب جيد للحراك الشعبي السلمي ان يتم التظاهر كل جمعة حتى لا يتعطل العمل في الدولة ومؤسساتها. وفي اليمن تعوّد المواطنون وقادة الحراك على استمرار المسيرات والمظاهرات أكثر من 12 سنة منذ 2007م أدت الى احداث شلل في جهاز الدولة ومؤسساتها وبلغت المليونيات أكثر من 22 مليونية بتمويل خارجي من الدول الاقليمية. والشعب هو من يدفع الثمن من دمه وعمله وأمنه واستقراره.

الفصل التاسع

الثورة الفلسطينية وحركات التحرر الوطني

كان من بين أبرز السياسات التي رسّختها جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بعد انتصار الثورة وقيام الدولة عام 1967م، دعم حركات التحرر الوطني، وتبني قضاياها، واحتضان رموزها وأطرها وتقديم كل أشكال الدعم المعنوي والمادي والإسناد، والتضامن معها. وكانت الدولة الوليدة تنطلق في الأساس من إيلاء اهتمام خاص للحركة الوطنية في صنعاء ورفدها بكل أشكال الدعم.

أبدت الجمهورية الوليدة في هذا السياق الاهتمام بدعم قضايا الشعوب العربية بدءاً بالجوار، ثم اتسعت دائرة التضامن لتشمل سائر البلدان العربية في الخليج وبلاد الشام والقرن الإفريقي، مروراً بدعم حركات التحرر ومساندتها في جنوب إفريقيا وزامبيا، وانتهاءً بالحركات التحررية في البلدان الأبعد عن قوس البلدان المحيطة باليمن، زابو وزانو في روديسيا زيمبابوي، وحركات التحرر في نيكاراغوا والسلفادور، وحركة التحرر في الفيليبين وفيتنام. كانت سياسة التضامن التي انتهجتها بلادنا سياسة عملية، ولم تكن محض بيانات ولقاءات بروتوكولية في الصحافة ووسائل الإعلام، بل تجلت وتجسدت بتقديم كل أشكال الدعم الملموس وأكثرها فاعلية

وتأثيراً، بدءاً بالمال وجوازات السفر، واستقبال الطلبة للالتحاق بمختلف مؤسسات التعليم والمعاهد العلمية للحزب، وإيواء الفارين من الإرهاب وتوفير مستلزمات عيشهم، وتقديمهم إلى المحافل والمنظمات الدولية، وصولاً إلى تقديم السلاح وإقامة المعسكرات والتدريب فيها. لم تكن قيادة الحزب والجمهورية تدّخر وسعاً لحماية ضيوفها المناضلين والدفاع عنهم، حتى إذا أدى ذلك إلى الاختلاف مع أنظمتهم ودولهم، كما جرى في حادثة أستاذ جامعة عدن العراقي توفيق رشدي الذي تعرض للخطف والقتل على أيدي رجال المخابرات العراقية. ولم يكن ذلك بمعزل عن الهيبة التي اكتسبتها الجمهورية وقيادتها، التي كانت تكمن في التفاف جماهير الشعب حولها، وكذلك الدعم والتضامن والإسناد الذي حظيت به من قبل كل قوى التحرر والتقدم والاشتراكية في العالم.

فأصبحت عدن قبلة الثوريين والتقدميين العرب على اختلاف انتماءاتهم وميولهم السياسية والفكرية، ما حمّل الجمهورية الفتية أعباء كانت تفوق إمكاناتها وطاقاتها المحدودة. بهذا المعنى، كانت الجمهورية التي لم تكن بالمعيار والاستراتيجية التقليدية دولة تشكل وزناً استثنائياً، تتحول بفعل السياسة الثورية والدور الريادي، إلى دولة ذات موقع استراتيجي على الخريطة السياسية، يثير قلق الولايات المتحدة وحلفائها، ما دفعهم إلى العمل بكل الوسائل لمحاصرة الجمهورية وإثارة القلاقل حولها، وحبك النشاطات العدوانية، بما فيها العسكرية لوأد الجمهورية، وتصفية نظامها التقدمي. وغدت اليمن الديمقراطية، وفقاً لمنظور الولايات المتحدة، خطراً على منطقة مصالحها الحيوية في الخليج، حتى وصفها محمد حسنين هيكل بـ«الدولة المشاغبة» في المنطقة العربية والبحر الأحمر! وكذلك رأت فيها أنظمة عربية محافظة «دولة إرهابية» تهدد أمن المنطقة ومصالح الغرب في باب المندب والبحر الأحمر والمحيط الهندي وبحر العرب وجزيرة العرب ومخزونها النفطي الهائل.

وقد عبّر الملك فيصل مختزلاً ذلك كله: «إننا لن نسمح لهذا النظام بإشعال الحريق في خيمة شبه الجزيرة العربية»! وهددت أميركا بأنها لن تسمح هي الأخرى لعدن بتجاوز حدودها والتلاعب بأمن المنطقة والمصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها. وقد شهدت الأوضاع حول اليمن الديمقراطية المزيد من التأزم والتعقيد بعد الاعتراف بجمهورية ألمانيا الشرقية، حيث وجهت اتهامات صريحة بانخراط عدن في فلك الأنظمة الشيوعية، واتخذت هذه الاتهامات المشفوعة

بالوعيد طابع نشاطات عسكرية على حدود البلاد مع صنعاء والرِّياض وعُمان، حيث تكدست مخازنها بالسلاح وشرعت في تحركات عسكرية، وسُخِّر الإعلام المعادي من خلال وسائله للتحريض على الجمهورية وقيادتها والدعوة لزعزعة النظام وإطاحته، ومحاصرته اقتصادياً وسياسياً على المستويين العربي والدولي.

غير أن كل ذلك اصطدم بجبهة شعبية داخلية متماسكة في الجنوب التفّت حول قيادتها، وبالتضامن العربي الذي ضمّ كل القوى والأحزاب والأوساط السياسية المتعاطفة التي وقفت بحزم مع اليمن الديمقراطية وضد الهجمة الخارجية عليها، وتحولت حركات التحرر في شمال اليمن والخليج والمنطقة العربية عموماً إلى سياج وخط دفاع أمامي لها. لم تعد الجمهورية الفتية تخشى هذه القوى مجتمعة، بعد أن حصّنت نفسها داخلياً بالتفاف شعبي حولها، ووفرت خطوطاً دفاعية لها داخل البلدان المجاورة، وعززت تحالفاتها على الصعيد العربي ومع حركات التحرر في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، حيث أصبحت عدن مركز التقاء لطموحات هذه القوى، ومصدراً لقوتها وداعماً نزيهاً لها دون شروط وبلا مقابل أو تدخل في شؤونها، وكانت المساعدات المالية رمزية وفقاً لإمكانات البلد الشحيحة مقارنة بما تقدمه اليوم الأنظمة من المليارات للمعارضة لإفسادها وتدمير أوطانها وشعوبها.

خلال هذه المرحلة التي أصبحت فيها عدن مركز جذب وتضامن لكل القوى والأحزاب والمنظمات العربية والإفريقية المعارضة لأنظمتها، شهدت المنطقة العربية والإفريقية تغيرات عاصفة في العديد من البلدان العربية، فقبل كل شيء لم يكن هذا الدور الذي تمارسه عدن بمعزل عن غياب دور مصر عبد الناصر، وعزلتها التي فرضتها على نفسها بعد اتفاقية كامب ديفيد، وملاحقتها معارضي سياستها الجديدة من المثقفين والشخصيات السياسية البارزة الذين لجأ بعضهم إلى عدن وعمل في مؤسسات البلاد الإعلامية والمالية وغيرها. كان من بين هذه الشخصيات مصطفى طيبة وأحمد الرفاعي ومحمد أبو مندور وزكي عمر. واضطر آخرون إلى الانتقال إلى ليبيا والعراق وبلدان الخليج والبلدان الأوروبية كلندن، وفي مقدمتهم الولد المشاغب محمود السعدني الذي عمل في بغداد ولقي صعوبات جمّة هناك، وكان يردد مقولة توفيق الحكيم: «لقد انتهى عصر القلم، وابتدأ عصر القدم» في إشارة منه إلى عدم الاهتمام بالكتاب والمثقفين والمفكرين الذين لا يحصلون إلا

على الشيء البسيط من مؤلفاتهم، بينما لاعب كرة القدم يحصل على مئات الآلاف من الدولارات، بل الملايين.

معركة في القرن الإفريقي

وكانت الصومال على الضفة الأخرى من خليج عدن تطحنها حربها مع إثيوبيا لاستعادة منطقة أوغادين التي يطالب بها الرئيس محمد سياد بري، بحجة أنها صومالية وأنه ولد فيها، وتفاقم خلافه مع فرنسا حول مستقبل جيبوتي التي استقلت عام 1977م، والتي كان يريد ضمها إلى الصومال لتشكيل الصومال الكبير ومشروعه لتحقيق وحدة بين الصومال واليمن وجيبوتي. وانتقل سياد بري في مجرى هذه الصراعات والحروب من أقصى اليسار الماركسي إلى أقصى اليمين، ومن موقع الحليف الاستراتيجي لموسكو إلى موقع المناوئ لها وللماركسية، فطرد الخبراء السوفيات على غرار السادات، ومزق صور ماركس ولينين التي كانت تغطي معسكراته، وأغلق ميناء بربرة في وجه الأساطيل السوفياتية وحرمها التسهيلات التي كانت تتمتع بها. وكان السفير الصيني في عدن قد تحدث معي، قائلاً إن الماركسية التي يتحدث عنها سياد بري جاءت بتوجيهات من الكرملين من أجل الحصول على المساعدات السوفياتية، ولا تعبّر عن موقف إيديولوجي للجنرال سياد بري.

وقع على عدن عبء احتضان معارضي سياد بري وتقديم الدعم العسكري لنظام منغستو هيلا مريام في حربه مع سياد بري، بعد إخفاق وساطات عدن وكوبا وموسكو. غير أن سياسته المغامرة تلك أدت إلى هزيمته وتقسيم الصومال، ووضع البلاد تحت رحمة تجار الحروب في الشرق والشمال والجنوب، واضطرت عدن للمرة الثانية إلى احتضان أكثر من أربعين ألف لاجئ من أبناء الصومال الهاربين من أتون حرب القبائل التي أكلت الأخضر واليابس.

علي عنتر وزابو وزانو

في هذا السياق أذكر أن وفداً من حركة زانو برئاسة موغابي زار عدن لتلقي الدعم بتوصية من منغستو، وكُلفَ علي عنتر بوصفه وزيراً للدفاع التباحث معهم في سبل المساعدات المطلوبة وحدودها، فطلب الوفد أسلحة ثقيلة، وطلب نقلها بالطائرات لإلقائها في أدغال روديسيا جواً وبالمظلات. فوجئ علي عنتر بهذا الطلب، فاتصل بي مبدياً استغرابه من طروحات الوفد وكيفية تلبية طلباتهم، فعدن ليست دولة عظمى وطائراتنا لا تستطيع تغطية أجواء البلاد، فكيف لها أن تصل إلى أدغال روديسيا! ثم سأل عن موقع زانو وزابو وفي أي قارة تقعان!

المنظمات الفلسطينية والحركة اللبنانية

تحولت عدن في أواسط الثمانينيات إلى قلعة لحركات التحرر، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن عدن كانت تتعاطى مع حركات التحرر في كل شؤونها وفي أشكال دعمها عبر قيادة الحزب الاشتراكي اليمني وأجهزته، وليس عبر أجهزة المخابرات والأمن، كما هو قائم في البلدان الأخرى. ولم يكن مركز عدن التضامني المتقدم بمعزل عن علاقاتها وتحالفاتها المتينة بالاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية وبلدان حركة عدم الانحياز.

هذه المواقف المبدئية في تاريخ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ومواقفها لم تقابل دائماً بالعرفان وبمستوى من التفاعل والفهم والتضامن ينسجم مع متطلبات تعزيز مسيرتها الثورية والارتقاء بدورها والإسهام في تطويرها وترسيخ مواقعها. فقد مارست بعض القيادات الفلسطينية أحياناً دوراً مسيئاً إن لم يكن تخريبياً في الحياة الداخلية وفي صفوف الحزب الاشتراكي وقيادته، وحاولت اللعب على الصراعات داخل القيادة اليمنية، والسعي لاستمالة هذا الطرف أو ذاك إلى جانبها لتحقيق غرضين متلازمين:

كسب مزيد من الامتيازات والمكاسب في عدن بوقوفها إلى جانب هذا الطرف في الصراعات أو ذاك.

إثقال اليمن الديمقراطية وقيادتها السياسية والحزبية بالصراعات الخاصة بهذه المنظمات فلسطينياً وعربياً وترجيح كفّة إحداها عبر كسب ولاء جزء من القيادة.

لقد أدت هذه التدخلات الفظة غير الودية من جانب بعض هؤلاء إلى تأجيج الصراعات داخل القيادة وتفجرها، مما أسهم في فقد قيادات متتالية: سالم ربيع علي، عبد الفتاح إسماعيل، كاتب هذه المذكرات، علي سالم البيض... إلخ.

احتفال الثورة الفلسطينية 1983م، في ساحة العروض بخور مكسر

كان هناك دوماً عامل فاعل في تفكيرنا بالنسبة إلى المستقبل، وهو أن الثورة الفلسطينية ستكون ضعيفة مهما بلغت من القوة من غير محيط عربي سليم يؤازر نضالها، ويساعدها على تجاوز ما تمر به من آلام ومصاعب. وتحدثنا بهذا الشأن مع «ياسر عرفات»، قائد الثورة الفلسطينية في يناير عام **1983**م بمدينة عدن. كان عرفات يجلس إلى جانبي على المنصة الرئيسة في ساحة الاستعراضات بخور مكسر في الاحتفال الكبير الذي أقيم بمناسبة الذكرى

«السابعة عشرة» لانطلاقة الثورة الفلسطينية. كان أول احتفال للثورة يحضره عرفات بعد خروج المقاومة من بيروت. وفي الطريق إلى المهرجان مع السيد ياسر عرفات تحدثت معه حول العلاقات مع سوريا الذين كانوا منزعجين من هذا الاحتفال ومن هذا الحشد الكبير ونصحته ان يشير في خطابه إلى العلاقات مع سوريا ولكنه كان متردداً بل منزعجاً من الموقف السوري بعد ان توزعت قواته في اليمن وتونس وغيرها من البلدان، وقال اكراماً لك سوف اتحدث عن العلاقة مع سوريا، واورد هنا بعضاً مما جاء في خطابه:

«هذا اليوم الذي نحتفل فيه في عدن الثورة عدن الشموخ عدن الكبرياء يا أخي علي ناصر أننا نجسد هذا المعنى الثوري وهذا التلاحم الثوري الذي يجمعنا ثوارً وأحرار على ارض اليمن على الشطر الجنوبي من اليمن..

يا أخي ويا رفيق دربي نحتفل الان وتحت هذه الرعاية وهذا القلب الذي ينبض ثوريةً ودفءً وشموساً ونوراً نحتفل لكي نرسلها من عدن الثورة إلى كل بقعة من بقاع وطننا العربي

قال عبدا لناصر وجدت لتبقى وجدت لتنتصر نعم أقول لهم هذا وان المعركة ما حدث في بيروت وما حدث في جنوب لبنان ما هي ألا بداية المعركة والمعركة سجال.

يا أخواني ما حدث في بيروت لم يكن معركة عادية وما حدث في لبنان وما هو جاري في لبنان وما يجري في لبنان أنما هي مؤامرة أميركية في الان وأكثر من أي وقت مضى علينا أن نكون حذرين وحريصين ومتنبهين لان المؤامرة مستمرة القوات الأميركية التي قرر ريجن زيادتها في لبنان هي جزء لا يتجزأ يا أخي علي ناصر من هذه المناورات للأسطول السابع والأسطول الخامس على شواطئ اليمن الديمقراطي أو في جوار شواطئ اليمن الديمقراطي هي حلقة متراصة وحلقة متتابعة وحلقة متصلة.

خرجنا من بيروت بدو المشيعين وما أكثرهم في المنطقة انه في خلاف فلسطيني سوري أنا بقول العلاقة السورية الفلسطينية ثابتة ثبوت هذه الجبال اللي أمامكم مافيش حاجه تهزها. –ومن الخلف علق القيادي الفلسطيني عبد المحسن ابو ميزر وهو مقرب من النظام في سوريا بقوله « كلمة سوداء» وضحك البعض.



علي ناصر - ياسر عرفات - خالد الفاهوم - طلال ناجي - علي عنتر - عبد المحسن أبو ميزر في عدن عام ١٩٨٢م

احتفالات الثورة الفلسطينية في عدن **1983**

اغنية تكتيك الفنان عبدالله حداد

وبعد المهرجان اقيم حفل فني على مسرح سينما بلقيس بكريتر حضرته القيادات اليمنية والفلسطينية وشارك فيه عدد من الفنانيين اليمنيين والفنان الفلسطيني عبد الله حداد الذي الهب حماس الحاضرين باغنيته التكتيك العربي وصفق له الحاضرون مراراً عند ذكر كلمة التكتيك وفسرها البعض انها تعني سياسة الرئيس ياسر عرفات ملك التكتيك في الثورة الفلسطينية الذي كان يقيم علاقات مع كافة الدول التقدمية والمحافظة ومع دول العالم لمصلحة القضية الفلسطينية بل انه كان بحق رمزا للثورة ورمزاً للوحدة الوطنية الفلسطينية.

وابتدى المشوار مع اخوته الثوار وبصحبة الاحرار حيكمل المشوار باسمك يابو عمار وباسم كل الثوار حغني غنوتي لعروبتي لقبيلتي لديرتي لخلتي اه ياخلتي

لازم تكون تكتكجي ابن تكتكجي ابن تكتيك يا متكتك

تكتك بتكتك كل المسائل يا خلتي

كل شي فهمتوا بيك يا معود إلا التكتيك –كل شي فهمتوا بيك ياعربي إلا التكتيك

انا راجع ارعى الغنم واحكي القصة للغنم بلكي ان

فهم الغنم وفهموني برجع ليك ويا معود إلا التكتيك




استقلالية القرار..

الحقيقة إن « أبو ميزر» كان ينطق بالواقع، عندما اشار في المهرجان بكلمته سوداء، فلم تكن علاقة الثورة الفلسطينية بسورية على ما يرام في تلك الأيام. وخاصة مع فتح وياسر عرفات شخصياً. وقد شغل هذا التعقيد في علاقة الثورة بالأنظمة العربية دائماً تفكيرنا وكنا نرى على الدوام أنه لا غنى للثورة الفلسطينية وفصائلها عن بلد كسورية.. تماماً مثلما لا غنى لسورية عن المقاومة الوطنية الفلسطينية. كلاهما يشكل أهمية استثنائية للآخر بسبب وحدة الأهداف والخطر الذي يستهدفهم معاً.. وفي تلك اللحظات فإن الحاجة للتنسيق والتفاهم كانت ضرورية أكثر من ذي قبل، بسبب حاجتهما لمواجهة التحديات والصعاب الجديدة الناشئة عن مواجهة العدو الإسرائيلي. ومع ذلك كنا على إدراك تام بالتعقيدات الجمة التي تواجهها الثورة الفلسطينية في علاقاتها العربية. فقد كان ذلك يتجاوز الساحة السورية ليمتد إلى الساحات اللبنانية والأردنية والمصرية وحتى الليبية. كانت القيادة الفلسطينية في « منظمة التحرير» التي تناضل من أجل استقلالية القرار الفلسطيني تشكو على الدوام من أنها لا تستطيع أن تمسك بزمام أمور ثورتها الخاصة.. وأن الأنظمة العربية تتخذ من الدعم الذي تقدمه للثورة فرصة للتدخل في شؤونها. وكان هذا صحيحاً إلى حد كبير، وأعتقد أن هذا عائد بدرجة أساسية إلى الخلط بين المهام العربية والتزاماتها تجاه الثورة والقضية الفلسطينية. فالعرب كانوا يعتبرون على الدوام قضية فلسطين قضيتهم المصيرية الأولى، وقدموا من أجلها التضحيات وخاضوا الحروب في سبيلها وخاصة مصر

وسوريا. لهذا لم يستطيعوا أن يقدروا أن معاناة الشعب الفلسطيني الطويلة سواء داخل الأرض المحتلة أم في الشتات كانت تدفعه إلى «تكريس» المزيد من خصوصيته التي تعني بالنسبة له وجوده ومصيره وحياته. وفي رأيي أن المسؤولية تقع على الطرفين. أما بالنسبة إلينا في اليمن الديمقراطية فإن علاقاتنا تعقدت حسب مستجدات الأحداث مع بعض التجمعات الوطنية العربية التي ربطتنا بها على الدوام روابط أخوة صادقة، بسبب الموقف من القضية الفلسطينية. وأتذكر هنا مثالاً على ذلك اجتماعاً كنا عقدناه في عدن (الصغرى) البريقة في نهاية ديسمبر وبداية يناير 1983م.

عرفات – حبش- حواتمة في عدن الصغرى

حضر الاجتماع الذي عقد في دار الضيافة، ياسر عرفات وجورج حبش، ونايف حواتمة، من الفصائل الفلسطينية. كما حضره عبد الغني عبد القادر، مسؤول العلاقات الخارجية في حزبنا مندوباً مراقباً. ولم أحضر هذه الاجتماعات التي خصصت كما خطط لها لمناقشة أوضاع الحركة الفلسطينية الراهنة بعد المستجدات الناجمة عن خروج المقاومة من بيروت عام 1982م.. وآفاق مستقبلها. وقد اتفقوا على أن يبقى هذا اللقاء سرياً.. وأكدوا لنا أنه إذا تطلب الأمر، فإننا في اليمن الديمقراطية يمكننا الحديث عن البيان الذي سيتفق عليه في ختام الاجتماع. وقد احترمنا رغبتهم. وكان أملنا أن الاجتماع سيدعم الخطوط العريضة لمستقبل العمل الفلسطيني، لهذا لم نسأل عن التفاصيل أو برنامجهم السري، وكان هذا نتيجة الثقة التي تولدت داخلنا واحتراماً للثورة الفلسطينية وخصوصيتها، بصرف النظر إذا ما كانت قراراتهم ومواقفهم توافقنا أو لا توافقنا.. كانت الجراح الفلسطينية العميقة تحثنا للدفع بكل الجهود الممكنة للتغلب على آلامها وتقوية لُحمتها، ولم نكن نهدف لتعميق هوة الخلافات في صفوف حركة التحرير العربية، أو بين الأطراف الفلسطينية وأية دولة عربية شقيقة ولم نكن طرفاً في أي خلاف من هذا النوع.

مع أننا احترمنا طلب الأطراف المجتمعة.. بالإبقاء على الموضوع سراً، إلا أنهم أول من كشف عن ذلك للقيادة السورية وللسفارة السوفياتية في عدن. وقد قال لي السفير السوفياتي فيلكس فيتدتوف بأنه إذا أردت أن ينتشر خبر ما بشكل سريع فبح به إلى الفلسطينيين، وقل لهم إن هذا سر يجب عدم البوح به، ستجده في اليوم التالي منتشراً على كل لسان!

التزمنا الصمت حول الموضوع، إلا إنني عندما وصلت إلى دمشق بعد أسبوع من ذلك اللقاء والتقيت الرئيس السوري حافظ الأسد، وكان لقاؤنا الأول بعد الاجتماع المشار إليه فاجأني بما لم يكن في حسباني. فقد كان يعرف تفاصيل ما دار في الاجتماع، وأخذ يحدثني عن « المحضر السري « الذي انبثق عنه ذلك اللقاء.

قلت له: ربما تقصد البيان؟

لكنه عاد وأكد: لا.. المحضر السري.

كررت: تقصد البيان.

لكن الرئيس الأسد حسماً للأمر، سلمني نسخة من المحضر « السري « وكانت القيادة السورية قد حصلت على كافة المعلومات الموثوق بها عن ذلك الاجتماع من أحد تلك الأطراف الفلسطينية. كان الموضوع محرجاً لي. شرحت للرئيس الأسد، بأنني لم أكن مطلعاً على كافة تفاصيل الاجتماع أو المحضر السري لأنني اعتبرته شأناً فلسطينياً، وكانت تهمني بدرجة أساسية وحدة الفلسطينيين في نضالهم ضد العدو الصهيوني.

وقد وفرت لي علاقتي الطويلة بالرئيس الأسد على مدى سنوات، فرصة للتعبير عن آرائي بحرية وصراحة ووضوح. وكان هو من الصنف المنصت جيداً لآراء الآخرين، وكانت تربطني به دائماً علاقة صداقة ومودة. وقد حرص كلانا على تنمية العلاقات الطيبة بين البلدين.. وكان الرئيس الأسد يعرف مدى حرصي الشديد على علاقات طيبة ومتميزة بين سورية ومنظمات الثورة الفلسطينية، لهذا توقعت أن أجد تفهماً عنده لموقفي.

وأحسب أن الرئيس الأسد بحصافته ونظرته الثاقبة وإيمانه العميق بالقضايا العربية قد قدر وتفهم حينها جهودي وموقفي ذاك.. والوضع الذي وضعتني فيه ظروف احترامنا للقضية الفلسطينية وحساسيتها الخاصة جداً. وكانت هناك مصداقية ألزمنا بها أنفسنا وثورتنا في التعامل مع الفلسطينيين بمختلف فصائلهم، وهي أن يعتبروا اليمن الديمقراطية بلدهم، يتحركون فوق أرضها بحرية، ويمارسون نشاطهم باستقلالية تامة. وكنا جادين وصادقين في هذا التعامل برغم تعقيداته بسبب ظروف المنطقة. ولم يكن هناك سوى استثناء وحيد أبلغناه لإخوتنا الفلسطينيين وهو ضرورة احترام علاقاتنا بالدول العربية، وعدم الإساءة إلى أحد انطلاقاً من اليمن الديمقراطية. وقد وثقنا

بأنهم يحترمون ويقدرون ذلك. وكانت هذه العلاقة مع الجميع هي التي جعلتنا مقبولين للقيام بالدور التوفيقي، إذ لم تكن لنا خصومة سياسية مع أحد من فصائل الثورة الفلسطينية.

هذه الحادثة وغيرها، دلّت على أن القيادة السورية، كانت على دراية كبيرة بكيفية التعامل مع الأحداث، وخصوصاً القضية الفلسطينية، وقضية الشرق الأوسط، وأعترف هنا بأن الرؤية السياسية السورية، وخصوصاً رؤية الرئيس حافظ الأسد قد تميزت دوماً ببعد النظر. وقد قام بدور عظيم ونبيل في سبيل القضية الفلسطينية والقضايا العربية العادلة، وتعامل بصدق ومسؤولية مع تعقيدات أوضاع حركة المقاومة الفلسطينية وبإدراك وإطلاع واسعين. وكان على دراية كاملة بتفاصيل الأوضاع الفلسطينية وكيفية التعامل معها بحكم المعايشة اليومية، القريبة والمباشرة للأحداث، على نقيضنا نحن في اليمن حيث كان تعاملنا أقرب إلى المثالية المحكومة بعواطفنا غالباً باعتبارها قضية مقدسة، لكن هذا لا ينفي التعامل المبدئي الصادق والحريص على وحدة صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية في الحالتين.. مع فارق الظروف، ظروف المعايشة والاحتكاك والجغرافيا التي لم تكن متاحة لنا في اليمن.

ما جاء في المحضر سيفتح الباب إلى البيت الابيض

وكان من ضمن ما ورد في ذلك المحضر السري، إعطاء صلاحيات ومرونة حركة واسعة لياسر عرفات مع بعض الدول مثل اليابان، وكندا، والنمسا، وبعض البلدان الأوربية لتعزيز علاقات الثورة الفلسطينية بهذه الدول.. وذلك في مقابل تعيين بعض ممثلي الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية في مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج. بالإضافة إلى بعض الاتفاقات السياسية والتنظيمية التي جرى التوقيع عليها بين المنظمات التي شاركت في لقاء عدن الصغرى حسبما أبلغني به مسؤول العلاقات الخارجية لحزبنا عبد الغني عبد القادر الذي حضر الاجتماع بصفة مراقب..

وقد علق الرئيس الأسد على هذا المحضر قائلاً: – إن هذا الاتفاق، سيفتح أمام عرفات الباب واسعاً للتحرك حتى البيت الأبيض وتل أبيب !!

لعل ما حدث بعد ذلك في « أوسلو « يفسر المخاوف المشروعة التي كان يراها الرئيس الأسد منذ ذلك الحين.. وهو ما يسوّغ الاستياء السوري من ذلك الاتفاق.. وأتذكر أن الرئيس الأسد علق فيما بعد على اتفاق أوسلو السري، بأن كل بند في هذا الاتفاق بحاجة إلى اتفاق آخر.

فالشيء المنطقي في علاقة تكون سورية أحد أركانها الأساسية في منطقة حساسة كالشرق الأوسط، وفي القضية الفلسطينية على وجه الخصوص، أن تتم معالجة الأمور بالتشاور والتفاهم والتنسيق معها، وإخضاع كل المتغيرات لصالح القضية المشتركة التي يعمل الجميع من أجلها.

معروف عن سورية أنها تقف في صدارة الدول العربية التي تعمل من أجل القضية الفلسطينية، وتتصدى لكل محاولات تصفيتها، كما أنها من جانب آخر تتصدى لحل تعقيدات المسألة اللبنانية، وتقف في مواجهة إسرائيل على أكثر من جبهة، وتسعى لتحقيق التوازن الاستراتيجي معها، ومن غير سورية يستحيل حرب أو سلام. ولذلك كانت قناعتنا أن أي تحرك لا تشترك فيه سورية والمقاومة الوطنية الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية يلحق ضرراً بهذه القضية. ولأن ذلك كان مفهوماً لنا تماماً، ولم يكن غائباً عننا، وكنا في اليمن الديمقراطية نمارس دورنا على أساس من تلك القاعدة. ولكن الآخرين ممن لم يدركوا هذه الحقيقة كادوا يرغموننا على دفع ثمن عدم الإدراك هذا لولا حكمة القيادة السورية.

القذافي والقيادة البديلة لياسر عرفات

كان نداء الواجب تجاه القضية الفلسطينية ينادينا دائماً. ففي منتصف عام **1983**م حدثت انشقاقات مؤسفة في حركة فتح، وأعلنت مجموعة من قادتها تشكيل ما سمّوه حينذاك «فتح الانتفاضة». تلقيت اتصالاً هاتفياً من الزعيم الليبي معمر القذافي وأخذ يقنعني بفكرة استوحاها من أحداث ذلك الانقسام، هي تغيير القيادات الفلسطينية «المشتبه فيها» حسب تعبيره، وصهر المنظمات الفلسطينية جميعاً في منظمة واحدة، وتحت قيادة واحدة. بذل جهده لإقناعي بذلك، وقد حاولت إفهامه بخطأ هذه الفكرة وقلت له: «إنني ضد هذا التفكير، وأعدّ هذه النظرة خطيرة ومؤثرة في منظمة التحرير». وأفهمته أنْ «ليس من حق أي أحد تدمير ما يعتبر إنجازاً تاريخياً لكفاح الشعب الفلسطيني على مدى سنوات عديدة»، وكنت أعني بها منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبح لها صفة دولية معترف بها على المستوى العربي والعالمي. وقد تحقق ذلك الاعتراف عبر سنوات طويلة وبجهود كبيرة. قلت للقذافي: «إننا لا نقدم بذلك أية خدمة إيجابية للشعب الفلسطيني وقضيته في حال تدخُّلنا غير المشروع في شؤون منظمات تمتلك الشرعية.. وقياداتها منتخبة هي الأخرى بصورة شرعية. حاول العقيد القذافي أن يستفزني قائلاً: «وماذا يعني ذلك؟ فقد كانت حكومة الاتحاد في عدن أيضاً شرعية». وقد أجبته بهدوء: «لا. لا أجد أي مجال للمقارنة

هنا. فشرعية عن شرعية تختلف.. ثم إنه ليس من حقنا التدخل في الشؤون الداخلية للمقاومة الفلسطينية»، وأكدت له أن أي انشقاق جديد، حتى ولو كان على الطريقة التي تدعو إليها لن يكون سوى رقم جديد يضاف إلى قائمة المنظمات الفلسطينية القائمة. وعودة إلى تاريخ كل الانقسامات التي حدثت في الماضي جميعها تؤكد بالفعل أن كل انقسام لا يضيف سوى المزيد من التشرذم والتفرق، وأخبرته بأن من مصلحة القضية الفلسطينية الحفاظ على وحدتها، وإذا كان هناك حقاً نية جادة ومخلصة في إجراء أي تغيير أو تجديد يجب أن يكون ذلك داخل أطر حركة المقاومة نفسها، لأن أهل مكة كما يقال، أدرى بشعابها». وأضفت: «إن مثل هذه الأمور الخطيرة لا تناقش عبر التلفون، فضلاً عن أن هذا ليس وقت الحديث عنها، ونحن لا نملك حتى الحق في مناقشته نيابة عن الشعب الفلسطيني». عندئذ قال لي القذافي: «سأبعث لك بطائرتي الخاصة، أو تعال بطائرتك»، واعتذرت. فقال القذافي: «سوف أصدر بيان تأييد باسمي واسمك». فقلت له: «إذا فعلت فسوف أصدر بياناً في المقابل وأنفي علمي ببيانك أو المشاركة فيه. استشاط القذافي غضباً من ذلك، وأوقف بعدها مباشرة المساعدات التي كانت بلاده تقدمها إلى اليمن الديمقراطية وهي مبلغ ثلاثمئة مليون دولار لتمويل مشاريع مختلفة، منها كلية الطب، وترميم مستشفى الجمهورية، وبناء مطار في الغيضة ووحدة عمر المختار السكنية التي ارتبط اسمها باسم المجاهد الكبير عمر المختار ولم يحترموا اسمه ولا تاريخه ولا العلاقات النضالية بينه وبين رفيقه في الجهاد علي بن مبارك[1] الذين كانوا يشيدون بنضالهما دائماً ضد الاستعمار الايطالي، وحتى لا تتوقف هذه المشاريع بسبب هذا القرار الليبي الأحمق اضطررنا إلى تغطية نفقاتها من ميزانيتنا، إلى حد أننا سحبنا مبالغ من احتياطي الدولة من العملة الصعبة، وما ذاك إلا نموذج واحد فقط لما كنا نعانيه نظراً إلى ثبات مواقفنا، وكيف أن التمسك بالمواقف التي نعتقد بصحتها تضطرنا في أغلب الأحيان إلى دفع ثمن باهظ لها. والمثير في الأمر أن موقف «العقيد القذافي» قد تغير بعد مرور سنة من تلك المكالمة التي استمرت بيني وبينه نحو ساعة كاملة.

1 ـ المجاهد اليمني علي مبارك بن ظافر الحباني: وقد اشتهر بليبيا وهو من مواليد محافظة شبوه هاجر في العشرينات من القرن الماضي إلى ليبيا سعيا وراء الرزق وصادف وصوله هناك الغزو الإيطالي لليبيا فالتحق بالمجاهدين الليبيين وشارك في عده معارك ضد الاستعمار الإيطالي برفقة الشهيد المجاهد عمر المختار، حصل على وسام الشرف من الدولة الليبية توفي في عام 1982م في ليبيا ووري جثمانه هناك.

القذافي.. وعرفات

اتصل بي «القذافي» مرة أخرى. وهذه المرة طلب مني تحديد موقف إلى جانب ياسر عرفات ضد سورية. كان ذلك خلال «حرب المخيمات» في منتصف عام 1984م، وقد أوضحت له أن علينا أن نتجنب ردود الأفعال، وأن الأمور لا تحل بالهجوم على سورية، ولا يمكن حلها إلا بالتفاهم والحوار وتقديم التنازلات من قبل كل الأطراف، وأنه لا بديل لسورية، وخصوصاً في مسائل تضطلع هي فيها بالمهمات الصعبة والعبء الأساس في المعركة مع العدو الصهيوني. كنت وأنا أحدثه أتعجب كيف تغيرت مشاعره فجأة هكذا من الهجوم قبل عام فقط على القيادة الفلسطينية، بمن فيهم ياسر عرفات وجورج حبش، إلى التعاطف الكلي معهم واعتبارهم «مناضلين» حسب وصفه إياهم هذه المرة، وهم كذلك فعلاً.

عندما رفضت مقترحه، انفعل العقيد القذافي وقال: يبدو أنك لم تعرف القيادة السورية تماماً؟

لكني أجبته: يبدو أنك لا تعرف سورية والسوريين، وتتجاهل تعقيدات الوضع في المنطقة، وليس بالضرورة إن يكون هناك تطابق في وجهات النظر في بعض القضايا، وخصوصاً في ما يتعلق ببعض القيادات الفلسطينية في منظمة التحرير.

كان المهم لي أن نظل على موقفنا المبدئي من القضية والثورة الفلسطينية، فلا نغيره أو نبدله حسب الظروف والأحداث. ولهذا كانت آراؤنا ومواقفنا تلقى التفهم والقبول عند مختلف الأطراف الفلسطينية. وهذا لا يعني التقليل من دور الزعيم الليبي الذي قدم الكثير من الدعم والمساندة إلى الثورة الفلسطينية، لكن المشكلة أنه سريع التقلب في مواقفه.

كانت عدن على الدوام محطة للمناضلين الفلسطينيين، يجدون فيها الدعم والمساندة بقدر ما تستطيع. وكان لقاؤهم التالي في عدن مرة أخرى لتأكيد ذلك، عندما انعقدت فيها أعمال «الدورة الثالثة» للحوار الوطني الفلسطيني الذي بدأ في الجزائر، وقد سادنا جميعاً شعور بالاعتزاز والثقة بأن تجاوز الخلافات في صفوف الثورة لن يكون على حساب علاقتهم بسورية، وهو ما كنا نحرص عليه.

بين عدن والجزائر

بعد عدد من جولات الحوار في العاصمة الجزائرية التي بدأت في 18 آذار/مارس 1984، انتقل المتحاورون إلى اليمن الديمقراطية لاستكمال الحوار الوطني الفلسطيني. افتتحت «الدورة الثالثة» في عدن في التاسع من حزيران/يونيو 1984م وشارك فيها إلى جانب ممثلي المنظمات الفلسطينية ممثلو الحزب الاشتراكي اليمني، وممثل حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية محمد شريف مساعدية، وقد مثّل حركة فتح خليل الوزير[1] «أبو جهاد». فيما مثل الجبهة الديمقراطية ياسر عبد ربه[2]، والجبهة الشعبية عبد الرحيم الملوح والحزب الشيوعي الفلسطيني سليمان النجاب وجبهة التحرير الفلسطينية «أبو العلاء». وقد أقمت للمشاركين في الدورة حفلة استقبال وإفطاراً، حيث كنا في شهر رمضان المبارك. أبديت ثقتي بقدرة المشاركين على إنجاح الحوار الوطني الفلسطيني، بما يكفل وحدة منظمة التحرير الفلسطينية على أساس برنامجها السياسي المُقَرّ في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ودوراته اللاحقة.

اتفاق عدن - الجزائر

بعد أسبوع من النقاش تمكن المشاركون من إقرار وثيقة سياسية وتنظيمية لتحديد مسيرة «منظمة التحرير الفلسطينية» واستراتيجيتها، واتخذوا هذه الوثيقة أساساً للحوار الوطني الشامل لتعزيز وحدة المنظمة وضمانها، وتنشيط مؤسساتها الشرعية.

في الجزائر، خلال مؤتمر صحافي في يوم 18 تموز/يوليو 1984م، أعلن البيان النهائي لاتفاق عدن التاريخي الذي كان بحق اتفاق الوحدة الوطنية الفلسطينية. أثار الاتفاق الارتياح والترحيب الجادين داخل الأراضي المحتلة، وعبّر عن ذلك مناضلون وطنيون من أمثال «بسام الشكعة» رئيس بلدية نابلس، الذي عدّه اتفاقاً «طال انتظار جماهير شعبنا له، وسيعزز العمل

---

1 - خليل الوزير: مناضل وقائد فلسطيني. ولد في الرملة عام 1935م، ودرس فيها. لجأ مع أهله بعد النكبة إلى غزة. شارك في العمل العسكري لقوات العاصفة عبر الحدود مع العدو، وزار العديد من البلدان الاشتراكية وأقام صلات طيبة مع شو إن لاي وقادة فيتنام.

2 - ياسر عبد ربه: مناضل فلسطيني، وأحد الأعضاء البارزين في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. ولد في مدينة يافا عام 1945م، أتمّ دراسته في مدارس مصر والأردن ولبنان. اختلف مع نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وشكل مجموعة مستقلة.

الوحدوي على مختلف الصعد، ويوطد تحالفاتنا العربية والعالمية، وخصوصاً إعادة تصحيح العلاقات الفلسطينية السورية اللبنانية الوطنية»، وعبّرت الهيئات والمؤسسات الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عن غبطتها بالاتفاق، وقالت في بيان أصدرته في صحيفة «الشعب» المقدسية:

«إن اتفاق الوحدة في عدن أعاد لمنظمة التحرير وحدتها، وسيمكن مؤسساتها الشرعية من استعادة دورها وفاعليتها». وكان مندوبون عن أكثر من عشرين مؤسسة قد عقدوا اجتماعاً تمثيلياً في القدس أشادوا من خلاله بالاتفاق، وأكدوا تمسكهم بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

في دمشق وقبرص وقّع أكثر من مئة وعشرين كاتباً وصحافياً وأديباً فلسطينياً، منهم الشاعر الكبير محمود درويش، بياناً أعربوا فيه عن تأييدهم لاتفاق عدن، ما عنى أن الاتفاق قد امتلك القاعدة الشعبية التي ستشكل له الضمان والحماية ليصبح قاعدة يلتزمها الكل. في الواقع كنت سعيداً بتلك النتيجة. وكنت من موقعي وتجربتي وتجربة ثورتنا أدرك مخاطر الانشقاق عن الثورة، وهو ما لم نكن نرضاه للثورة الفلسطينية العظيمة.

الفصل العاشر

اليمن الديمقراطية الشعبية وجامعة الدول العربية

اليمن الجنوبي وجامعة الدول العربية

ترافق خروج المستعمر البريطاني من عدن مع كارثة حرب 5 حزيران/يونيو 1967 التي أدت نتيجة إغلاق قناة السويس إلى تحول السفن عن استعمال ميناء عدن، والتحول إلى طريق رأس الرجاء الصالح، كذلك إن مقاطعة العمال العرب في الميناء للبواخر الأميركية والبريطانية والالمانية الغربية قد أدى إلى اجتناب السفن المرور بميناء عدن.

وهكذا ورثت البلاد الخارجة من فورها من معركة التحرير أعباء وضع اقتصادي محطم ومنهار، وتركة ثقيلة من التخلف الاجتماعي والثقافي.

وكانت بريطانيا قد التزمت تقديم معونة مالية على مدى ثلاث سنوات، إلا أن تنصلها فيما بعد من هذا الالتزام قد ترك البلاد الحديثة العهد بالاستقلال مفلسة تقريباً. وكانت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية قد تقدمت بطلب انضمام إلى الجامعة منذ اليوم الأول للاستقلال (1967/11/30)، وتواصلت المساعي في هذا الاتجاه بإرسال وفد – وصل إلى القاهرة يوم 1967/12/9 – مخول التوقيع على كل ما يتطلبه موضوع انضمام الجمهورية المستقلة حديثاً إلى جامعة الدول العربية.

ولهذا سعت الجمهورية الوليدة إلى طلب العون المادي العاجل من حكومات الدول العربية الشقيقة، وتلقت بهذا الخصوص الأمانة العامة مذكرة بتاريخ 1968/2/29 تتعلق بالوضع المالي المتعسّر لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وملتحقاً بها فيه بيان تفصيلي عن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن إغلاق قناة السويس وتعطل الصناعة البترولية قدرت بما يقرب من 16 مليون جنيه إسترليني، وكذلك تصفية القاعدة العسكرية البريطانية وتسريح نحو ثمانية عشر ألف عامل قدرت الخسائر فيها بمبلغ 16 مليون جنيه أخرى، وطالبت المذكرة بعرض الوضع على مجلس الجامعة لتقديم العون العاجل إلى اليمن الجنوبي أسوة بالدول المتضررة من أحداث 5 حزيران/يونيو 1967.

وقد وجهت الأمانة العامة مذكرة بهذا الشأن إلى المجلس بتاريخ 1968/3/3، وتجاوب مجلس جامعة الدول العربية مع المذكرة، وأصدر القرار (ق2387/د 49/ج4– 1968/3/7)، حيث أوصى بإحالة الموضوع على حكومات الدول الأعضاء استطلاعاً لآرائها في ما تستطيع تقديمه من عون، وتمهيداً لإعادة النظر في الموضوع، وقد اعترض على هذا القرار رئيس وفد المملكة العربية السعودية فقط مع الأسف.

وبإعادة عرض الموضوع على المجلس الاقتصادي في دور الانعقاد الثالث عشر، اتخذ بشأنه القرار (ق350/د13/ج 3–1968/5/18) حيث أوصى المجلس بأن يعرض على حكومات الدول العربية الوضع الحالي في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية على أثر تخلي بريطانيا عن التزاماتها، وقد تحفظ عن هذا القرار رئيس الوفد السعودي أيضاً.

وأُعيد عرض الموضوع مرة أخرى على المجلس الاقتصادي في دور الانعقاد الرابع عشر، فاتخذ بشأنه القرار (ق 409/د14/ج 2– 1969/1/25) الذي أوصى بإدراج هذا الموضوع على جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده المقبل، ولم يتحفظ عن هذه التوصية سوى رئيس الوفد السعودي للمرة الثالثة.

وتقديراً للأوضاع الاقتصادية الصعبة لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، قررت جامعة الدول العربية إعفاءها من دفع حصتها في ميزانية الأمانة العامة (قُدِّرَت حصة اليمن الجنوبي بنسبة 1% من الميزانية)، وقد ظل هذا التقليد معمولاً به منذ عام 1968 وحتى قيام الوحدة في عام 1990.

وبعد أن هدأ القتال ضد إسرائيل على الجبهتين السورية والمصرية عقب حرب 6 تشرين الأول/أكتوبر التحريرية 1973، تقلص الدعم المالي العربي لدول المواجهة لمصلحة الدول الناشئة الأكثر فقراً، وفي عام 1974 قرر مجلس جامعة الدول العربية الموافقة على تقديم عون اقتصادي إلى جمهوريتي اليمن الجنوبي والشمالي – (ق ق 76 /د7/–1974/10/29)، وقد تحفظ وفدا السعودية وعُمان عن هذه التوصية، وكان لهذا (التمنُّع) عن مدّ يد العون لليمن الجنوبي من الدول الشقيقة المقتدرة مالياً آثاره السلبية البعيدة المدى في التحالف العربي–العربي.

وكلنا نعلم أن مصر جمال عبد الناصر سعت في الستينيات من القرن الماضي إلى بناء السد العالي على نهر النيل، لوقاية الوادي الخصيب من الفيضانات، ولتوفير الطاقة الكهرومائية لشعب مصر، وسعى جمال عبد الناصر إلى طلب المساعدة الفنية والأموال لتمويل المشروع من الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن طلبه قوبل بالرفض، ما اضطره إلى التقرب من الاتحاد السوفياتي والتحالف معه، وهو ما أحدث تغييرات سياسية عميقة في المنطقة العربية دامت عقوداً عديدة، وكان الدرس المستفاد أنه لا أحد يقدر على أن يلوي ذراع الشعوب، وأن الإرادة المصرية – رغم العراقيل الهائلة – نجحت في إنجاز مشروع السد العالي، وصار الحلم حقيقة واضحة للعيان.

وعلى المنوال نفسه سارت الأمور مع اليمن الجنوبي، فهذا البلد الخارج تواً من الاحتلال البريطاني، كان في طور تأسيس الدولة ومؤسساتها، ويبحث عن مخرج لأزمته المالية الناشئة عن أسباب خارجة عن إرادته – إغلاق قناة السويس وتضاؤل حركة الملاحة البحرية نتيجة لأحداث 5 حزيران/يونيو 1967 – وكان لرفض الدول العربية الشقيقة تقديم العون المالي إلى اليمن الجنوبي في هذه الظروف الحرجة دور كبير في الاتجاه نحو الكتلة الشرقية، وعقد تحالف استراتيجي وثيق مع الاتحاد السوفياتي. وبالتالي حدث شرخ سياسي عميق بين النظام في اليمن الجنوبي والأنظمة العربية الأخرى في شبه الجزيرة العربية، وهو ما عاق بصورة مؤسفة أوجه التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي زمناً طويلاً، وخلق جواً من العداء لا مبرر له، وكان يمكن منذ البداية لو صَلُحت النيات أن تحلّ المشاكل داخل البيت العربي، وهذا الحلّ كان دائماً أوضح من الشمس في رابعة النهار، وخلاصته وضع (التضامن العربي) موضع التطبيق.

وعلى كل حال، لم تقتصر عضوية اليمن الجنوبي في جامعة الدول العربية على هذا الجانب فقط، فهي أيضاً أسهمت بفاعلية في الصراع العربي – الصهيوني المحتدم عقب حرب 5 حزيران/يونيو 1967، ويمكننا أن نسوّق مثالاً على ذلك المذكرة برقم د 12/2/58 وتاريخ 1972/8/23 التي بعثت بها وزارة خارجية اليمن الديمقراطية الشعبية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة تنبه إلى خطورة الوضع في جنوب البحر الأحمر الناجم عن النشاط العدواني على الجزر اليمنية فيها، وتطلب إدراج الموضوع على جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين لمجلس الجامعة. وتجدر الإشارة إلى أن الموضوع سبق أن عرض على مجلس الجامعة خلال ثلاث دورات تحت عنوان: زيارة بعثات عسكرية إسرائيلية لبعض الجزر الإثيوبية جنوب البحر الأحمر، واتخذ المجلس عدة قرارات كان آخرها القرار رقم 2876 في الدورة السابعة والخمسين الذي يحثّ الدول الأعضاء ذات العلاقات الطيبة مع إثيوبيا على بذل مساعيها للعمل على الحدّ من تغلغل النفوذ الصهيوني في جزر البحر الأحمر، مع بيان خطورته على العلاقات الإثيوبية العربية.

مصرع الرئيس الغشمي

أثار مصرع الرئيس اليمني الشمالي (أحمد حسين الغشمي) بالحقيبة الدبلوماسية عام 1978 عاصفة من الجدل العنيف في أروقة جامعة الدول العربية، وعلى خلفية تطورات الموقف الموشك على التفجر بين الجمهوريتين اليمنيتين، عقد مجلس الجامعة اجتماعاً طارئاً يومي 1 و2 /1978/7 وأصدر القرارات الآتية:

1- شجبه الشديد لاغتيال الرئيس أحمد حسين الغشمي.
2- إدانته لكل من قام أو شارك في تخطيط جريمة الاغتيال وتنفيذها.
3- تجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول الأعضاء وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.
4- وقف العلاقات الاقتصادية والثقافية والمعونات الفنية التي تقدمها الدول العربية إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.
5- أن يعيد مجلس الجامعة النظر في هذه الإجراءات عندما تقوم حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية باحترام أحكام ميثاق جامعة الدول العربية.

وبذلت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية جهداً كبيراً في الاتصال بالأطراف المعنية على أمل معالجة الموقف المتدهور بين جنوب اليمن وشماله، وكانت التوترات وتصاعد الأحداث يصلان أولاً بأول إلى جامعة الدول العربية، ويمكننا رصد ذلك من خلال العديد من المذكرات التي رفعت من قبلنا إليها عن الحشود الشمالية تجاه بلادنا.

في **1978/7/10**: بعثت منظمة التحرير الفلسطينية بمذكرة تضمنت قيام المنظمة بدور الوساطة بين الدولتين للحيلولة دون نشوب قتال بينهما، ورحبت بها بلادنا، فيما رفضتها صنعاء لأنها ترى أي وساطة بين البلدين أمراً غير وارد على الإطلاق من أية جهة كانت.

في **1979/3/6**: عقب نشوب الحرب بين النظامين في صنعاء وعدن عام **1979** قامت الجامعة بدور حاسم في فضّ النزاع بين الشطرين، واستعرض مجلس جامعة الدول العربية المنعقد بالكويت في دورة استثنائية الوضع القائم بين الدولتين، وخطورة الأحداث المؤسفة بينهما، وما يمكن أن تلحقه من أضرار بالأمة العربية وكل من صنعاء وعدن، فكان أن أصدر المجلس القرار (ق **3796**/د ط / ج3– **1979/3/6**) الذي تضمن ما يأتي:

1– الموافقة على الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بين دولتي اليمن من طريق لجنة الوساطة العربية المؤلفة من ممثلي سورية والعراق والأردن.

2– البدء فوراً بتنفيذ هذا الاتفاق وانسحاب القوات المسلحة للطرفين خلال مدة أقصاها عشرة أيام.

3– الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية من قبل أي فريق لدى الفريق الآخر ومن قبل أي طرف ثالث.

4– وقف الحملات الإعلامية من قبل الطرفين.

5– فتح الحدود بين البلدين وإعادة العلاقات الطبيعية بينهما، بما في ذلك العلاقات التجارية وانتقال الأفراد.

6– تشكيل لجنة متابعة تشرف على تنفيذ هذا القرار، مؤلفة من وزراء خارجية الدول الآتية: الأردن، الإمارات، الجزائر، سورية، العراق، فلسطين، الكويت، والأمين العام لجامعة الدول العربية.

7– تشكيل لجنة إشراف عسكرية من ممثلي البلدين ودول لجنة المتابعة.

8- للجنة المتابعة الحق في دعوة مجلس جامعة الدول العربية لعرض أي تطور يتعارض مع هذا القرار من أجل تحديد المسؤولية.

9- تقدم لجنة المتابعة كما يقدم الأمين العام تقريراً في أول اجتماع لمجلس الجامعة يتضمن عرضاً لمراحل تنفيذ هذا القرار.

والجدير ذكره أن الجلسة التي اتخذ بها هذا القرار التاريخي رفعت قرابة الساعة الثالثة فجراً من صباح يوم 1979/3/6 بعد جلسات طويلة جداً عُقدت خلال يومي – 4 و5 /1979/3 – استهلكت في الجدل الصاخب والردود المتشنجة وتبادل الاتهامات، إطلاق الشائعات والتكهنات، إلا أن الجلسة الختامية شهدت أيضاً إلى جانب الاتفاق على صيغة القرار تسابقاً بين الدول الأعضاء لتقديم بعضها الاعتذارات لبعض، وعودة مياه المحبة والدفء الأخوي إلى مجاريها الطبيعية.

الفصل الحادي عشر

قمة بغداد

لم تفاجئ بغداد أحداً بقرار دعوتها إلى عقد مؤتمر القمة العربية التاسعة على أرضها، فمنذ زيارة الرئيس السادات لإسرائيل في عام 1977م التي توجت باتفاقيات كامب ديفيد وظروف الوطن العربي تزداد سوءًا وتعقيداً. والواقع أن الشعب العربي الذي قال (لا) لزيارة السادات للقدس، وقال (لا) لاتفاقيات «كامب ديفيد»، كان ينتظر أن تظهر سياسة عربية جديدة توقف التردي العربي عند حدوده.

مهمة ناجحة في دمشق

حين تبنّت بغداد عقد مؤتمر القمة فيها، كان لها أهدافها، والتحليلات السياسية تؤكد ذلك. فقد اتخذت موقفاً غريباً من جبهة دول الصمود والتصدي، وإذ شاركت في قمة طرابلس الأولى، فإنها رفضت الانضمام إلى الجبهة، كذلك لم تشارك في أيٍّ من مؤتمراتها اللاحقة. ولم تتوقف محاولاتها لتزعُّم العالم العربي بعد انكفاء مصر عن هذا الدور. الذين يعرفون السياسة العربية عن قرب، يعرفون وضع العلاقات السورية العراقية وما بين العاصمتين من منافسة وحساسية تاريخية وسياسية، ورغم ما بينهما من وحدة في الشعارات التي ترفعانها إلا أنه لا يمكن أن تترك إحداهما مكانها للأخرى، وغياب إحداهما عن الساحة من شأنه أن يفتح الطريق للعاصمة الأخرى.

ولذلك، فإن المنافسة بينهما دائماً شديدة، وكذلك الخلافات، مع أن توافق سورية والعراق كان من الممكن أن يكون قوة عظيمة لصالح القضية الفلسطينية، ويسهم في تغيير كثير من موازين القوى الحالية في المنطقة بحكم الجغرافيا والتاريخ وحكم الحزب الواحد الذي يحكم البلدين.

في ظروف خروج مصر من ساحة المواجهة مع إسرائيل، فإن الحاجة إلى مثل هذا التوافق أو الاتحاد كانت تزداد أهمية. فهي كانت ستشكل بلا شك سداً بوجه مطامح القوى الأجنبية، وكان في وسعها أن توقف التدهور في العالم العربي، وتنقله من حالة الضعف والانكسار. وهذا ما كنت أفكر فيه بعد أن رأيت أن أسس التضامن العربي القديم قد تفككت عملياً، وتزداد تصدعاً في كل يوم، ما كان يستدعي البحث عن أسس جديدة لانتعاش عام وشامل، لتدعيم التضامن العربي. انطلاقاً من هذا المبدأ، قمت في أيلول/سبتمبر 1978م على هامش قمة الصمود الثالثة بمهمة في دمشق لرأب الصدع في العلاقات السورية العراقية.

في الاتصالات التي أجريتها مع الرئيس حافظ الأسد، أبلغته استعداد العراقيين لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين الشقيقين. استجاب الرئيس الأسد لوساطتي، وردّ على المقترحات التي حملتها من بغداد برسالة من (17) صفحة إلى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر، أوضح فيها وجهة النظر السورية من مجمل القضايا، وآفاق تطور العلاقات بين البلدين، واستعداد سورية لأيّ تفاهم أو تعاون أو أية خطوة اتحادية أو وحدوية لتدعيم الموقف العربي.

أثمرت وساطتي التي قمت بها بين بغداد ودمشق، وأدت إلى انفراج حقيقي في علاقات البلدين الشقيقين، وإلى تبادل الوفود والزيارات، وتوجت بالزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس حافظ الأسد لبغداد يوم 24 تشرين الأول/أكتوبر 1978م، حيث استقبل في عاصمة الرشيد استقبالاً رسمياً وشعبياً يليق بمكانته. وكانت مصادر سورية قد أعربت عن الأمل في أن تساعد محادثات الرئيس الأسد في بغداد في فتح صفحة جديدة في العلاقة بين القطرين الشقيقين. كذلك أعلنت سورية يوم 22 تشرين الأول/أكتوبر 1978م إعادة فتح حدودها البرية والجوية مع العراق. وتُوِّجت الزيارة بتوصل البلدين إلى (ميثاق العمل المشترك) بينهما.

خلال الإعداد للقمة العربية التاسعة في بغداد، اتصل بي الرئيس العراقي أحمد حسن البكر، وطلب مني التدخل لدى الرئيس حافظ الأسد لإقناعه بحضور القمة. كذلك طلب مني

الاتصال بالرئيس الجزائري هواري بومدين والليبي معمر القذافي للغرض نفسه. أجريت اتصالاتي بالرؤساء الثلاثة، ووافقوا جميعاً على المشاركة في قمة بغداد.

هكذا تهيأت كل الظروف والأجواء لبغداد ليعقد فيها أول مؤتمر قمة عربي في تاريخها، وكان ذلك أيضاً أول مؤتمر قمة عربي أحضره، ويأتي ترتيبه (عاشراً) بين مؤتمرات القمة لجامعة الدول العربية منذ أن عقد أول مؤتمر قمة عربي في القاهرة في عام **1964**م بدعوة من الزعيم الخالد جمال عبد الناصر.

في مساء الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر **1978**م، بدأت أعمال القمة العربية التاسعة، انتُخب الرئيس العراقي أحمد حسن البكر رئيساً للمؤتمر، وحضرت المؤتمر كل الدول العربية عدا مصر. في الجلسة الأولى نوقشت «ورقة العمل» التي أعدها وزراء الخارجية العرب والتي تحدد كيفية مواجهة العدو الصهيوني، وتوحيد الموقف العربي من اتفاقيات «كامب ديفيد».

دور الملك حسين

قبل نهاية جلسات مؤتمر بغداد، طالب الملك حسين[1] ملك المملكة الأردنية الهاشمية، بإلغاء القرار الخاص بتعليق عضوية اليمن الديمقراطية في جامعة الدول العربية. كانت الجامعة العربية، إثر قتل رئيس الجمهورية العربية اليمنية المقدم أحمد محمد الغشمي في **24** حزيران/يونيو **1978**م، وبتأثير التيار المتشدد في جامعة الدول العربية، قد اتخذت في اجتماعها الطارئ في القاهرة تموز/يوليو **1978**م قراراً بتعليق عضوية اليمن الديمقراطية في عضوية الجامعة العربية، وتجميد علاقات الدول التي شاركت في المؤتمر الطارئ بها. وكانت السعودية تسعى إلى استصدار قرار بفصل بلادنا من الجامعة العربية، إلا أن دولاً أخرى، منها الكويت، عارضت ذلك، فاكتفى بتعليق العضوية.. قد اعترضت بلادنا على القرار في حينه. لأن تلك القرارات لا تخدم تضامن الشعوب العربية ووحدتها بقدر ما تشكل بادرة خطيرة لتمزيقها».

وأثناء المؤتمر جرى التشاور مع الرئيس العراقي ونائبه وولي عهد المملكة العربية السعودية فهد بن عبد العزيز والملك حسين وعبد الحميد شرف رئيس الديوان الملكي الأردني والشيخ

1 - حسين بن طلال: ملك المملكة الأردنية الهاشمية وحفيد الملك عبد الله بن الحسين. ولد في عَمّان عام 1935م. تولى العرش بعد اضطرار والده طلال بن عبد الله إلى التخلي عن العرش عام 1953م، وبقي ملكاً حتى وفاته عام 1999م.

جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت ووزير خارجيته، وفي نهاية الجلسة الختامية بادر الملك حسين برفع يده وطلب الكلمة، وطالب بإلغاء قرار تعليق العضوية وبارك المقترح أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، وصفق صدام حسين مؤيداً. أما ممثل حكومة صنعاء القاضي عبد الكريم العرشي فقد صاح بصوت عال معترضاً على قرار المؤتمر بإعادة عضوية اليمن الديمقراطية إلى الجامعة العربية وكان يصيح بأعلى صوته: نقطة نظام.. نقطة نظام! لكن أحداً لم يعر اعتراضه أي انتباه وضاع صوته وسط التصفيق. وكنت جالساً إلى جانبه ولفت إليه ووضعتُ يدي على كتفه بطريقة ودية، وقلت له: لقد حسم الأمر بالتصفيق الحار، وفات قطار العزلة والحصار.

الكلمة الختامية

لا شك في أن اتخاذ موقف في قمة بغداد يشكل أمراً مهماً لليمن الديمقراطية، وتقديراً لدورها في إنجاح مؤتمر قمة بغداد. وتعبيراً عن ذلك، طُلب مني إلقاء الكلمة الختامية لمؤتمر بغداد نيابة عن الرؤساء والملوك العرب.

قلت في الكلمة الختامية للمؤتمر: «إن قرارات المؤتمر الهامة ستمكننا من صدّ المؤامرات والمخططات الصهيونية والإمبريالية ودعم النضال الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره على أرضه». توجهت بالشكر إلى العراق رئيساً وحكومةً وشعباً، لاستضافتهم أعمال هذا المؤتمر، كذلك توجهت بالشكر إلى إلى الملك حسين ملك الأردن الذي تقدم في نهاية المؤتمر بمقترح إلغاء القرار الخاص بتعليق عضوية اليمن الديمقراطية في جامعة الدول العربية.

وفي مؤتمر القمة اتّخذ قراراً بإنشاء صندوق لدعم دول المواجهة، ووعدت الدول العربية الغنية بتقديم مبلغ (8,1) مليار دولار لسورية سنوياً ولمدة عشر سنوات، و(2,1) مليار دولار للأردن و(150) مليون دولار لمنظمة التحرير الفلسطينية و(150) مليون دولار أخرى للفلسطينيين في الأراضي المحتلة و(100) مليون دولار للبنان، وهي وعود لم يُوفَ بها إلا جزئياً.

في تلك الأيام الحافلة بالنشاط والعمل من أجل ترميم العلاقات العربية، اجتمعتُ بالعديد من رؤساء الوفود العربية المشاركة في قمة بغداد. وبالإضافة إلى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر، اجتمعت بعبد العزيز بوتفليقة ممثل الرئيس الجزائري هواري بومدين الذي لم يتمكن من حضور القمة بسبب اشتداد المرض عليه، وحين اتصلت به لإقناعه بحضور المؤتمر، تلقيت رداً

من الجزائر بأنه خارج العاصمة، بينما كان في الواقع في حالة غيبوبة دائمة، وكما عرفت في وقت لاحق في رواية عن أحد المقربين منه، أنه رفض العلاج في فرنسا التي لم تعتذر للشعب الجزائري، وقال مقولته الشهيرة «ادفنوني حياً ولن أعالج في فرنسا». كذلك قابلت رئيس الوفد الليبي العميد أبو بكر يونس، وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ومصطفى ولد محمد رئيس اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني ورئيس الحكومة الموريتانية، والشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وإسماعيل أبو بكر نائب الرئيس الصومالي، والرئيس اللبناني إلياس سركيس[1] الذي شكر لي موقفي من القضية اللبنانية، ودعم الشعب اللبناني الذي فتح أرضه للمقاومة الفلسطينية وتحمّل أعباءً كبيرة وخطيرة بسبب هذا الموقف. وقد ناقشت القمة المشروع الذي تقدمتُ به لتقديم جزء من المساعدة المالية التي قدمت إلى سورية والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وقدّرت آنذاك بثلاثة مليارات وربع مليار دولار... إلى لبنان أيضاً.

[1] - إلياس سركيس: إداري ورجل دولة لبناني، ولد عام 1924م في قرية الشبانية. انتخب في 8 أيار/مايو 1976م لرئاسة الجمهورية ضد خصمه ريمون إده وسط ظروف الحرب الأهلية اللبنانية وبدعم من سورية وزعماء الجبهة اللبنانية.

الفصل الثاني عشر

جبهة الصمود



من اجتماع اللجنة السياسية للجبهة القومية للصمود والتصدي نوفمبر 1981م

البداية والنهاية

في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1977م فاجأ الرئيس المصري أنور السادات العالم بزيارته التاريخية المثيرة والمشهورة لإسرائيل. كانت زيارة السادات للقدس قمة المأساة في تراجيديا الصراع العربي الإسرائيلي. كانت الزيارة تعبيراً عن حالة اليأس من الموقفين العربي والسوفياتي... وتجييراً لنتائج الحرب لمصلحة من قال عنه الرئيس السادات إنه يمتلك 99% من أوراق اللعبة، وهي الولايات المتحدة التي بلا شك كانت تعمل لضمان المصلحة الإسرائيلية، ولا الحق العربي. وهكذا وضع السادات البيض كله في سلة واحدة، واستخدم كل الأوراق الإضافية في معركته المنفردة، ابتداءً بطرد الخبراء السوفيات وتنويع مصادر السلاح وفضّ التحالف معهم وإلغاء معاهدة الصداقة، مروراً بالتخلي عن الأنظمة التحررية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ما خلق حالة من الإرباك والتخوف في الأوساط العربية وخللاً في ميزان القوى وارتياحاً وابتهاجاً لدى أميركا وحلفائها.

كان السادات شخصية غامضة ومتحدية، نجح إلى حدٍّ كبير في خلط الأوراق دون أي اعتبار لوحدة الصف أو الهدف والمصير، سار وحيداً في مبادرته ومفاجأته. فاجأ العالم، وقبلهم فاجأ العرب وأقرب الأصدقاء والأشقاء إليه، فلم يكن أحد يتوقع منه أن يقدم على مثل هذه الخطوة، رغم أن الجميع كان يعرفه صاحب قرارات مفاجئة ودراماتيكية. إلا أن أحداً لم يكن يتوقع خطوة كزيارة القدس. فقد كانت رحلة طائرته بين القاهرة وتل أبيب صعبة التصديق إلى اللحظة التي هبط فيها، مطار القدس. واستحوذ ذلك على اهتمام العالم كله، وحبس أنفاس الناس وأثار ذهولهم ودهشتهم أكثر مما أثارتها رحلة رواد الفضاء بين الأرض والقمر وهبوطهم التاريخي على سطحه في أول مغامرة.

إذا كانت هذه الزيارة قد جعلت السادات يحصد الأضواء إلى درجة مذهلة، إلا أن هذه الأضواء لم تبهر جماهير الأمة العربية... ولم تصبهم بفقدان الذاكرة، فلا يمكن أن يؤدي محض كسر «الحاجز النفسي» إلى إنهاء صراع تاريخي وسياسي وحضاري بين العرب وإسرائيل استمرّ عدة عقود بقفزة في الهواء. ولا يمكن حذف هذا الصراع من ذاكرة الشعوب العربية بسهولة، لمجرد أن رئيساً عربياً أقدم على ما لم يقدم عليه أي زعيم دولة عربية أخرى، فزار القدس وصافح بيغن! لكن الزيارة قطعاً حققت أهدافاً مختلفة، هي إحداث تدهور سياسي لحق بالتضامن العربي

الذي سعى إلى توحيد كفاح العرب ضد العدو الصهيوني، ووجهت ضربة موجعة إلى الجبهة المعادية لإسرائيل، وتركت سورية حليفة مصر التاريخية في المصير القومي وفي الدفاع عن المصالح القومية العربية وحيدة في ساحة المواجهة مع إسرائيل، وأخرجت مصر من خندق النضال العربي بما لها من ثقل استراتيجي وسياسي وقومي. وأدت الزيارة إلى اختلال واضح في ميزان القوى لمصلحة إسرائيل ولمصلحة أعداء الأمة العربية، وما زالت آثارها وتداعياتها ماثلة أمامنا حتى اليوم. وإذا كانت زيارة السادات للقدس، وما تبعها من توقيع اتفاقيات «كامب ديفيد» قد أعادت إلى مصر أراضيها المحتلة، وهذا إنجاز لا يمكن التقليل من أهميته، فإنها لم تحلّ المشاكل الأساسية في الشرق الأوسط، وعلى رأسها قضية فلسطين التي هي لب الصراع وموضوعه وعقدته.

خلقت الزيارة الساداتية وضعاً جديداً ومعقداً في الوطن العربي، وكانت سبباً جوهرياً في بروز ما سُمِّي حينها «جبهة الصمود والتصدي» التي ضمت سورية والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية بالإضافة إلى «منظمة التحرير الفلسطينية».

المؤتمر الأول وعقد في مدينة طرابلس الغرب في كانون الأول/ديسمبر 1977م، وكانت مهمته رسم استراتيجية عربية جديدة تتفق والأحداث التي نجمت عن زيارة السادات للقدس، وخروج مصر من الساحة السياسية العربية، وساحة الصراع مع العدو الإسرائيلي وتحديد نقاط الالتقاء التي تجمع الدول العربية التقدمية في مواجهة الأوضاع الخطيرة التي برزت نتيجة اختلال التوازن السياسي والعسكري في منطقة الشرق الأوسط.

غياب ربيع عن قمة الصمود

تلقت اليمن الديمقراطية دعوة للمشاركة في قمة طرابلس باعتبارها دولة تدين سياسة الاستسلام للعدو، لكن المفاجأة كانت في رفض الرئيس سالم ربيع علي المشاركة في المؤتمر المذكور. ومع أنه لم يُبدِ أسباباً واضحة لرفضه المشاركة في الاجتماع الذي عقده مجلس الرئاسة لمناقشة الموضوع، إلا أنه كان مفهوماً لدينا أن الرئيس ربيع وضع اعتبارات الحفاظ على الصداقة الجديدة مع الرئيس السادات في مرتبة أعلى من القضية الخطيرة التي نحن بصددها، ومنها أنه كان يضع اعتباراً لعلاقته الجديدة أيضاً مع السعودية التي سهلت زيارته لها في آب/أغسطس 1977م عقب إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وعدن، أي قبل نحو أقل من ثلاثة أشهر من زيارة السادات لإسرائيل، كذلك فإنه كان يضع اعتبارات لعلاقته بالسعودية ويخشى أن يستفزّها

ويستفزّ الأميركان الذين بدأ الاتصال بهم خلال الفترة الأخيرة، إذا هو اتخذ موقفاً معادياً لزيارة السادات لإسرائيل، ومن هذا المنطلق فإن الرئيس ربيع رفض المشاركة في مؤتمر طرابلس، ورفض إدانة زيارة السادات للقدس، وكما رفض أيضاً أي هجوم على سياسة السادات، وكان يقول: لماذا نعادي السادات وهو يسعى لحل مشكلة بلاده واستعادة أراضيه المحتلة؟! وأعتقد أن ذلك كان سوء تقدير من الرئيس ربيع للأمور، وخطأً قاتلاً لمستقبله السياسي، ما أدى إلى إضعافه داخلياً وخارجياً. وهكذا تنازل عن الدور الذي كان يمكن أن يقوم به، وحقق لخصومه فرصة للتشهير به واتهامه بالتفريط في قضايا الأمة العربية، وفي المقدمة قضية فلسطين، وهو حتماً لم يكن كذلك.

عبد الفتاح في القمة!

من يعرفون الرئيس ربيع عن قرب، وأنا واحد منهم، لم يستطيعوا استيعاب موقفه، خصوصاً أنه أضاع فرصة هذه المشاركة التي استفاد منها عبد الفتاح اسماعيل ووضعه في الصدارة. ومهما كانت دوافعه الشخصية، فإن موقفه الرافض للمشاركة في قمة طرابلس كان خطأً حُسب عليه، وأثّر في وضعه المحلّي رئيساً للبلاد، وفي وضعه العربي والدولي. والغريب أنه فعل ذلك في وقت كان الصراع فيه على السلطة في عدن في ذروته، أي بعد الدورة السابعة للجنة المركزية التي قلّصت الكثير من صلاحيات الرئيس وأمرت بحلّ الكثير من المؤسسات التابعة للرئاسة من أجل إضعافه سياسياً.

المؤتمر الأول لجبهة الصمود

انعقد المؤتمر في طرابلس الغرب بحضور الرؤساء حافظ الأسد، وهواري بومدين، ومعمر القذافي، وعبد الفتاح إسماعيل وطه ياسين رمضان نيابة عن الرئيس أحمد حسن البكر، وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد مناقشات مستفيضة للقضايا العربية الملحّة، أصدر المؤتمر بياناً ختامياً قرر فيه إدانة زيارة الرئيس السادات للكيان الصهيوني، لأنها تمثّل خيانة عظمى لتضحيات الشعب في مصر وقواته المسلحة ولنضالهما، ونضال الأمة العربية وتضحياتها ومبادئها. والمؤتمر إذ يقدر دور شعب مصر العظيم في النضال القومي للأمة العربية، فإنه يؤكد أن مصر ليست هي البداية ولا النهاية، فإذا كانت الأمة العربية كبيرة بمصر، فإن مصر لا تكبر إلا بالأمة العربية، وهي تصغر من دونها. وقرر العمل على إسقاط نتائج زيارة الرئيس السادات وتجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية ووقف التعامل معها عربياً ودولياً وتطبيق

قوانين المقاطعة العربية وأحكامها وقراراتها على الأفراد والشركات والمؤسسات المصرية التي تتعامل مع العدو الصهيوني. أقر المؤتمر أيضاً عدم المشاركة في اجتماعات جامعة الدول العربية ومنظماتها التي تعقد في مصر، وإجراء اتصالات مع دول الجامعة العربية لدراسة موضوع مقرها والمنظمات التابعة لها، وموضوع عضوية النظام المصري فيها.

لكن أحداً آخر من الدول العربية كما هو معروف لم ينضم إلى هذه الجبهة، وظلت مقتصرة على الأطراف المذكورة. وفضّل العراق الذي شارك في مؤتمر طرابلس عدم الانضمام إليها لحسابات خاصة بالنظام العراقي، وكانت قمة طرابلس الوحيدة التي يحضرها.

عُقد على هامش أعمال قمة طرابلس «مؤتمر الشعب العربي»، شارك فيه ممثلون عن المنظمات الجماهيرية والاجتماعية التقدمية في الوطن العربي. وفي ختام أعماله اتخذ عدة قرارات، من أهمها: قرار طرد نظام السادات من الجامعة العربية، وقرار تحويل اللجنة التحضيرية إلى أمانة عامة دائمة يكون مقرها في طرابلس، وتضم ممثلين عن دول الصمود والتصدي وعن الحركة الوطنية اللبنانية والحركة الوطنية المصرية.

لكن رغم هذه القرارات الصادرة عن جبهة الصمود وقرارات مؤتمر القمة العربية في بغداد بمقاطعة مصر السادات ومحاصرتها، إلا أن بعض الدول العربية لم تقاطع مصر وظلّت على علاقات سرية وعلنية معها، بما في ذلك العراق التي مدت جسور العلاقة مع الرئيس السادات ليمدّهم بالسلاح والذخائر السوفياتية. وكان قرار السادات لا رجعة فيه نظراً إلى حالة الإحباط التي كان يعانيها بسبب الموقف السلبي للاتحاد السوفياتي ودول النفط العربية.

المؤتمر الثاني لجبهة الصمود

لم يعد عبد الفتاح إسماعيل ينتظر الآن موافقة الرئيس سالم ربيع، لحضور قمم الصمود العربية بعد أن بات متيقناً بتمسكه بموقفه الرافض. وبحضور عبد الفتاح إسماعيل القمة الثانية في الجزائر في شباط/فبراير 1978م وغياب ربيع عنها، بات هذا الأخير في الظل، وانتقل عبد الفتاح إسماعيل إلى موقع الأضواء العربية والعالمية، منتهزاً فرصة حقيقية لتلميع شهرته السياسية والفوز بالمكانة الرئيسة، وتولّي قيادة الدور السياسي لسياسة اليمن الديمقراطية الخارجية التي كانت على الدوام من حق الرئيس سالم ربيع علي.

ابتدأت قمة الصمود والتصدي الثانية في العاصمة الجزائرية في الثاني من شباط/فبراير 1978م، وشاركت فيها الدول العربية نفسها التي شاركت في قمة طرابلس ما عدا العراق. وبُحث الوضع العربي ومحاولات بعض الأنظمة لتغطية سياسة الرئيس السادات التي ترمي إلى عزل مصر وإبعادها عن موقعها الطبيعي والتاريخي في ساحة الصراع مع العدو الإسرائيلي والإمبريالي. وأدان المؤتمر سياسة الرئيس السادات، وعدّها هادفة إلى تقويض إمكانيات تحقيق الانسحاب الشامل من الأراضي العربية المحتلة، وضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني. وأعلن رفضه لكل اتفاق يتم على حساب المصالح العليا للأمة العربية، وإدانته لكل اتفاق يمسّ حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. وأكد أن الرئيس المصري لا يملك الصلاحية ولا الشرعية لكي يمثل أو يفاوض عن قضية شعب فلسطين الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية.

كامب ديفيد

لم يقتصر الأمر على زيارة السادات لإسرائيل، بل تعداها إلى توقيع اتفاقيات «كامب ديفيد» مع مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي تحت رعاية الرئيس الأميركي جيمي كارتر يوم 18 أيلول/سبتمبر 1978م، حيث وقّع الاثنان اتفاقيتين. الأولى: «إطار للسلام في الشرق الأوسط»، والثانية: «إبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل». وحددت الأولى المبادئ التي قد تطبق في المفاوضات الخاصة بمعاهدة السلام بين إسرائيل وجميع جيرانها. والثانية نصت على انسحاب إسرائيل من سيناء على مرحلتين.

وقد أحدثت اتفاقيات «كامب ديفيد» ردود أفعال عنيفة في الشارع العربي، وكان اتخاذ موقف تجاه ذلك يشكل أمراً مهماً بالنسبة إلى نضال الأمة العربية، وإن كان المؤتمر الثالث لجبهة الصمود والتصدي الذي انعقد في دمشق في أيلول/سبتمبر 1978م بعد يومين فقط من توقيع اتفاق كامب ديفيد يرمي إلى بحث ما يمكن أن تفعله الأمة للخروج من تلك الأزمة والنظر في احتمالات المستقبل وآفاقه.

ماذا يجري في عدن؟!

في تلك الفترة وقبلها جرت وتغيرت أمور كثيرة في عدن!! فقد حدث في 26 حزيران/يونيو 1978م تغيير في الموقع القيادي الأول. اختفى الرئيس سالم ربيع علي عن المسرح السياسي إثر

أحداث 1978م. لكن هذه الأحداث وإن قوّت من موقع عبد الفتاح إسماعيل[1] وجناحه شكلياً، إلا أنها لم تهيئه لكي يكون الشخص الوحيد المرشّح لخلافته، إذ كانت هناك عوائق دستورية وتوازنات سياسية وعوامل عديدة معقدة لم تكن كل حساباتها لمصلحته. لكن ذلك لم يكن النقطة الحاسمة والمحددة لمستقبله السياسي أو طموحاته ادخول تاريخ اليمن الديمقراطية رئيساً، وسينجح في ذلك فيما بعد، لمدة قصيرة، بإجراء تعديلات في الدستور تتيح له الجمع في آن واحد بين منصبي الأمانة العامة للحزب ورئاسة الدولة.

وكنا في هذه الفترة نعمل بأقصى جهد لإعادة البلاد إلى توازنها السياسي الذي فقدته في أحداث حزيران/يونيو 1978م ومعالجة أسباب الصعوبات العديدة التي تمرّ بها الأوضاع الداخلية مما شرحته في مذكراتي في كتاب «عدن من الثورة إلى الدولة» بجزأيه.

المؤتمر الثالث لجبهة الصمود

كان عليّ بصفتي، وقد أصبحت رئيس مجلس الرئاسة، حضور القمة الثالثة لدول الصمود والتصدي التي انعقدت في دمشق خلال الفترة في 20 أيلول/سبتمبر 1978م، وهي القمة الأولى التي أشارك فيها لهذا التجمع...

في دمشق، استُقبلت بحفاوة رسمية وشعبية، وكان الرئيس حافظ الأسد في مقدمة المستقبلين. وفي مساء اليوم نفسه اجتمعت به في مقر إقامتي، وبحثنا آخر التطورات في المنطقة العربية والنتائج التي خرج بها مؤتمر «كامب ديفيد» وردود الأفعال العربية تجاهه، والخطوات المطلوب اتخاذها لمجابهة مختلف الخطوات الاستسلامية في المنطقة.. وتناول البحث أبضاً الترتيبات الخاصة بمؤتمر الصمود والتصدي. حضر المؤتمر كل من الرؤساء حافظ الأسد، هواري بومدين، معمر القذافي والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات.

قدَّم وفدنا مذكرة إلى المؤتمر في جلسته الأولى تناولت تطور الأوضاع في المنطقة العربية والدولية، وموقف اليمن الديمقراطية منها.

1 - عبد الفتاح إسماعيل: سياسي ورجل دولة يمني ولد عام 1939م. وفي عام 1978م عُيِّن رئيساً لمجلس الرئاسة، ثم عُيِّن في العام نفسه أميناً عاماً للحزب الاشتراكي اليمني الذي حلّ محلّ الجبهة القومية في توجيه سياسة اليمن الديمقراطي.

إدانة كامب ديفيد

بعد ثلاثة أيام من البحث والنقاش، توصلت القمة الثالثة لجبهة الصمود والتصدي إلى قرارات تؤكد فيها أن سياسة الرئيس السادات ونتائج كامب ديفيد تمثل امتداداً للتآمر على الأمة العربية وقضية فلسطين وحقوق شعبها، وأن موقف السادات يُلحق ضربة بالتضامن العربي حين أخرج مصر من ساحة الصراع العربي الإسرائيلي على الصعيد الرسمي وتخلّى عن المفهوم العالمي للسلام العادل في المنطقة الذي يقوم على أساس الانسحاب الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وخصوصاً حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

أقرّ مؤتمر دمشق إعلان مبادئ الجبهة القومية للصمود والتصدي وأهدافها ومؤسساتها وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام المصري، بما في ذلك المؤسسات والأفراد والشركات التي تتعامل مع العدو الإسرائيلي. وأكد ضرورة اتخاذ الإجراءات العملية لدعم قوى الصمود التي تشكل سورية قاعدتها الأساسية، والعمل على توفير جميع المستلزمات لإعادة التوازن الاستراتيجي إلى المنطقة بعد خروج النظام المصري من ساحة الصراع مع العدو..

المؤتمر الرابع لجبهة الصمود

قمة طرابلس كانت الرابعة، وقد أكدت استمرار الصمود والتصدي في مواجهة الأخطار المحيطة بالأمة العربية، وقد دعا بيانها الحكومات العربية إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية، وأهاب بالجماهير العربية لتصعيد كفاحها ضد هذه القواعد. وأكدت القمة تشكيل مؤسسات الجبهة القومية للصمود والتصدي الواردة في إعلان دمشق وهي: القيادة العليا، اللجنة السياسية، اللجنة الإعلامية والقيادة العسكرية. وأكدت دعم مؤتمر الشعب العربي العام وإدانتها جميع المحاولات الهادفة إلى شقّه أو النيل من وحدته. وكانت هذه الإشارة موجهة إلى بغداد التي انعقد فيها «مؤتمر قومي للشعب العربي» آخر في آذار/مارس 1980م، ورغم أن المؤتمر المذكور انعقد تحت شعارات قومية، لكنه في الواقع كان يهدف إلى التحرك في الاتجاه المعاكس لجبهة الصمود والتصدي، وفي اتجاه التنصل من قرارات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر 1978م، كما جاء في ردّ الأمانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي على مؤتمر بغداد وبيانه القومي.

كلّف مؤتمر طرابلس العقيد معمر القذافي الاتصال بالاتحاد السوفياتي باسم الجبهة القومية للصمود والتصدي لبحث إمكانية تطوير العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والجبهة، بما يؤدي إلى مزيد من الدعم العسكري والسياسي لجبهة الصمود وإعادة التوازن العسكري والسياسي إلى المنطقة، وكذلك توثيق العلاقات وتعميقها بين موسكو ودول الجبهة.

عاد عبد الفتاح إسماعيل من قمة طرابلس، وبعدها قدم استقالته (وهو ما تناولت تفاصيله في كتابي عن الدولة في اليمن الديمقراطية) من رئاسة الدولة والأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني، وتوليت المنصبين بعد انتخابي من قبل «اللجنة المركزية» و«مجلس الشعب الأعلى».

في الدورة الثالثة عشرة لمجلس منظمة التضامن الأفرو – آسيوي التي انعقدت في عدن في شهر آذار/مارس 1981م، تحدثت في خطابي الذي افتتحت به المؤتمر عن جبهة الصمود والتصدي وعن رفض شعوبنا اتفاقية كامب ديفيد التي لم تؤد إلى السلام، ولم يكن ذلك هدفها، ولكنها فتحت المنطقة على مصراعيها للتغلغل الإمبريالي، وأدت إلى إحداث انشقاقات وانقسامات في جسم الوطن العربي. وبعدما انكشفت الحقيقة ووصل أطراف كامب ديفيد إلى طريق مسدود بالنسبة إلى قضية الشرق الأوسط، جرت محاولة ما يُسمّى «المبادرة الأوروبية» التي رفضناها. ولذلك فقد أكدت أن الحلّ العادل والشامل لا يمكن أن يتحقق إلا بالاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني الذي يناضل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في سبيل تحقيق أهدافه الوطنية، بما في ذلك حقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة وذات السيادة واستعادة الأراضي العربية المحتلة. وأشرت إلى أن المقترحات السوفياتية التي أعلنها ليونيد بريجنيف في المؤتمر الـ (26) للحزب الشيوعي السوفياتي بشأن حلّ مشكلة الشرق الأوسط، تُعَدّ من وجهة نظرنا مقترحات واقعية وعملية لإيجاد حلّ عادل وشامل للوضع المتفجر والمتأزم في منطقة الشرق الأوسط. شارك في هذا المؤتمر عدد من الشخصيات العالمية، وقد تحدث عن ذلك السيد أحمد حمروش في كتابه لعبة السياسة:

أخيراً جاءت الفرصة.. المؤتمر الثالث عشر لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية، وكانت عودتنا من طريق موسكو، الطائرة تقترب من مطار عدن، والشمس تشرق عند الأفق.. ولكن المضيفة تعلن أن الطائرة لن تهبط لأعطال فنية وأنها متجهة إلى أديس أبابا.

أي حظ عاثر؟

يستمرّ حمروش في سرده:

لم يغمض لنا جفن طوال الليل.. والإرهاق غلب الأجسام وأخمد العقول. في أديس أبابا علمنا أن أمطاراً شديدة أحدثت سيولاً أثرت في ممرات الهبوط في عدن.. وانتظرنا ونحن لا نعلم متى سنصل إلى عدن، ومتى يبدأ المؤتمر.

أخيراً لامست عجلات الطائرة أرض اليمن، بعد أكثر من 12 ساعة منذ غادرت مطار القاهرة.

كم طال بي الزمن، وأنا في شوق إلى هذه الأرض؟

وكم بعدت بي الصلة عن بعض من عرفت؟

الطبيعة مختلفة تماماً.. الجبال شاهقة سمراء.. ومياه الأمطار ما زالت موجودة على جوانب الممرات.. حرارة اللقاء وحرارة الجو أجبرتنا على تخفيف الملابس.

لافتات الترحيب بالمؤتمر تقابلك في كل مكان.. في المطار وفي الطريق إلى المدينة.. في شوارع عدن.. وأخيراً وصلنا إلى فندق (الشاطئ الذهبي) أحدث فنادق اليمن، تحيط به الجبال ومياه المحيط ومعنا أعضاء وفود حضروا من مختلف دول العالم.

أذكر لقاءً تم مع الرئيس علي ناصر محمد في القاهرة عام 1971، وكان قد حضر للمشاركة في الاحتفال بالذكرى الأولى لوفاة جمال عبد الناصر.. وسمعته أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي يخطب يوم 28 أيلول/سبتمبر قائلاً:

«إن شعبنا اليمني بأجمعه لن ينسى مدى التاريخ بأن ثورته لم تكن لتقف على قدميها لولا الزعيم الخالد جمال عبد الناصر والشعب المصري الشقيق».

فوجئت عندما وجدت أن الرئيس علي ناصر محمد يذكر هذا اللقاء الذي تم في القاهرة منذ عشر سنوات وأنه لم يضع في زحمة ما يضطلع به من مسؤوليات.. وقال لي ذلك وهو يستقبل أعضاء وفد اللجنة المصرية للتضامن ليلة افتتاح المؤتمر.

وهنا وقفة قصيرة فقد حرص علي ناصر محمد على أن يستقبل الوفد المصري وحده في منزله في الليلة الأولى يوم افتتاح المؤتمر، لم يستقبلنا في مدخل الدار علي ناصر محمد وحده، وإنما كان معه ياسر عرفات الذي كان قد وصل منذ أربع ساعات فقط للمشاركة في المؤتمر.

كان اللقاء حاراً امتدّ إلى ما بعد منتصف الليل.

أعود إلى قاعة المؤتمر الذي لم يحدث أن اجتمع فيه مثل هذا الحشد الكبير، ولا المستوى الرفيع من التمثيل الشعبي، واقف عند لحظة اهتزت فيها قلوبنا نحن المصريين من الأعماق.

كانت هذه اللحظة عندما قرر المجتمعون من مختلف دول آسيا وإفريقيا والممثلون لحركات التحرر الوطني، والمنظمات العالمية غير الحكومية أن ينتخبوا بالإجماع عبد الرحمن الشرقاوي رئيساً للمنظمة.. وهذه أول مرة في تاريخ المنظمة منذ نشأت عام 1957 يستحدث فيها منصب الرئيس ويتم الاختيار له من مصر دولة المقر. وقد شجعت شخصياً على استحداث هذا المنصب وعلى بقاء مقر المنظمة في مصر.

كانت هذه الانتخابات راحة نفس لمعانٍ كثيرة.. فهو في مضمونه انتخاب للقاهرة لكي تظل مقراً للمنظمة العالمية، وهو تأييد عالمي للجنة المصرية للتضامن وسكرتيرها العام عبد الرحمن الشرقاوي.

عندما وقف الرئيس المنتخب يلقي كلمته التي نسج فيها السياسة بالشعر والعاطفة تجسدت أمامي مصر التاريخ والحضارة والأصالة.. مصر العروبة.. مصر التضامن والسلام والتقدم.

وكان بعض المشاركين في المؤتمر قد طالبوا بنقل مقرّ المنظمة من القاهرة بعد المقاطعة العربية لمصر والمنظمات الموجودة فيها، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية التي انتقلت إلى تونس، ولكنني تدخلت لإقناع البعض ببقاء المنظمة في القاهرة وانتخاب عبد الرحمن الشرقاوي رئيساً لها.

بعض نتائج كامب ديفيد

لم تقتصر آثار الصلح المنفرد مع إسرائيل على مصر وحدها، بل على الوطن العربي. ففي 24 أيار/مايو 1981م قام الرئيس أنور السادات بزيارة قيل إنها ودية للخرطوم، واجتمع بالرئيس السوداني جعفر النميري. أكد الرئيسان تطابق وجهة نظرهما التام، وحرصا في مؤتمر صحفي على أن يقولا: «إننا سنقدم إلى الولايات المتحدة ما تريده لمساعدتها على الوصول إلى أي بلد، حتى إلى إندونيسيا، ورحبا بقوات التدخل السريع الأميركية وأكدا أنهما سيقدمان لها التسهيلات كافة». وقال السادات إن الولايات المتحدة طلبت منه السماح بمرور طائرات «أواكس» طلبتها السعودية

عبر الأجواء المصرية وإنه وافق على ذلك». وشنّ السادات ونميري هجوماً شديداً على دول جبهة الصمود والتصدي والثورة الفلسطينية لمعارضتها اتفاقيات كامب ديفيد.

في السابع من حزيران/يونيو 1981م أغارت الطائرات الإسرائيلية على بغداد، فدمّرت المفاعل النووي العراقي، وقد نددنا بذلك في بيان أصدرته وزارة الخارجية يوم 10 حزيران/يونيو. جاءت الغارة بعد عدة أيام فقط من زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن لشرم الشيخ والاجتماع بالرئيس أنور السادات. وقد أثارت زيارته ردود فعل عنيفة في الوطن العربي والأراضي المحتلة.

القمة الأخيرة!

كان علينا أن ننتظر بضعة أشهر منذ أن أطلقت دعوتي إلى عقد قمة جديدة لدول جبهة الصمود والتصدي، لتأتي ظروف العدوان الأميركي على ليبيا، والعدوان الإسرائيلي على لبنان وعلى المقاومة الفلسطينية، ويصبح عقد مؤتمر قمة الصمود الخامسة أمراً لا مناص منه بعد أن تجاوزت الاعتداءات الأميركية والإسرائيلية كل الحدود المعقولة وتُوِّجت بإعلان التحالف العسكري بين واشنطن وتل أبيب. عقد المؤتمر بطلب من الجماهيرية الليبية تنفيذاً للمادة الرابعة من ميثاق جبهة الصمود والتصدي المُقَرّ في المؤتمر الثاني للجبهة بدمشق في أيلول/سبتمبر 1978م.

انعقد المؤتمر في مدينة بنغازي الليبية في الفترة بين 16 – 18 أيلول/سبتمبر 1981م، وصدر بيان ختامي أكد أن التحالف الإسرائيلي الأميركي يرمي إلى تصفية القضية الفلسطينية وترسيخ الكيان الصهيوني، وإسقاط أية إمكانية لإقامة سلام عادل، وفرض الهيمنة الأميركية الإسرائيلية على المنطقة، وتعريض الوجود القومي للأمة العربية لخطر التصفية. ويرمي أيضاً إلى جعل المنطقة العربية قاعدة أميركية متقدمة ضد سائر قوى التقدم والتحرر في العالم، خصوصاً في آسيا وإفريقيا.

اتخذ المؤتمر عدداً من القرارات، منها دعوة الدول العربية في مؤتمر القمة العربية القادم إلى اتخاذ إجراءات رادعة ضد الدول العربية المتعاونة مع نظام السادات والكيان الصهيوني، واعتبار الولايات المتحدة في حالة مواجهة مع الأمة العربية، ودعوة الحكومات العربية إلى إعادة النظر في علاقاتها بهذه الدولة. كذلك دعا إلى اعتبار التحالف العسكري الاستراتيجي الأميركي الإسرائيلي مشاركةً من جانب الولايات المتحدة في احتلال فلسطين والأراضي العربية المحتلة

الأخرى، واعتبار الوجود العسكري الأميركي بكل أشكاله في الوطن العربي معادياً للأمة العربية، ويجب العمل على محاربته وإزالته. وطالب بالعمل على استخدام جميع الإمكانات الاقتصادية العربية، بما فيها النفط والأرصدة العربية في المصارف الأميركية لمواجهة التحالف الجديد للولايات المتحدة والكيان الصهيوني. وأكد أن السلام الشامل والكامل هدف الأمة، وطالب بدعم وحدة لبنان واستقلاله وعروبته، وحماية المقاومة الفلسطينية ودعمها، وطالب بحشد جميع الإمكانات لمساندة الجماهيرية ضد العدوان.

كان من الصعب تنفيذ العديد من القرارات التي اتخذها المؤتمر، إذْ إنها لم تكن بيد الدول المكونة للجبهة، بل بيد الدول والحكومات العربية الأخرى التي كان أغلبها يرتبط بعلاقات شبه استراتيجية، وإن كان في الخفاء بالولايات المتحدة الأميركية، وبمصالح لا يمكنها التفريط فيها، وربما أيضاً تبارك من تحت الطاولة خطوة السادات وصلحه مع إسرائيل، وباتصالات سرية معه، لكن كان لابد من تأكيد المواقف والدعوات لفضح تلك الأنظمة وحكامها...

شارك في الجلسات العلنية للمؤتمر وزير خارجية إيران الذي ألقى كلمة تحدث فيها عن الوضع في إيران وعن الحرب الإيرانية العراقية وعن السياسة العدوانية للولايات المتحدة الأميركية تجاه إيران وتجاه الشرق الأوسط.

لم تكتب الحياة طويلاً لجبهة الصمود والتصدي، ففي كل الأحوال أملت ميلادَها الرغبةُ في مواجهة زيارة السادات للقدس، ولا الرغبةُ في الوحدة والاندماج والمواجهة الجادة. ولكنها في الظروف الخطيرة التي نشأت فيها تُعَدّ خطوة متقدمة، ورغم ما اتخذته من قرارات مهمى، لكنها مثل الجامعة العربية لم تكن تملك آلية منظمة لتنفيذها، ولا إمكانات لقيادة العالم العربي في مجال رفض سياسة السادات والصلح المنفرد مع إسرائيل.

على كل حال، فإن مهمة التصدي لهذه السياسة أو مواجهة أعباء الحرب مع العدو الصهيوني لم يكن بمقدور عدد ضئيل من الدول العربية لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة القيام بها، لكن يكفي هذه الدول أنها تحت ثقل تطورات الأحداث قالت (لا) لزيارة السادات لإسرائيل ولاتفاقيات كامب ديفيد، في الوقت الذي كان فيه الآخرون على الجانب الآخر يباركونها سراً! وفي النهاية اغتيل السادات في تشرين الأول/أكتوبر 1980م، وعادت العلاقات بين مصر والعرب دون أن تُلغى اتفاقيات كامب ديفيد، لكن مصلحة استعادة مصر أو العودة إليها كان لها الأولوية في ما

يبدو. وفي النهاية انتهت جبهة الصمود والتصدي من غير إعلان، ولم يُصرّ أحد على بقائها، إذ إن الجميع لا يريدون البقاء خارج النظام الإقليمي العربي الذي اعتادوه، ولم تكن هناك رغبة جادة، بالرغم من كل الانتقادات في الخروج من هذا النظام أو ابتكار نظام جديد لا توافق عليه كل الدول العربية، لأن ما ينتظرها خارجه كان مجهولاً.

انتهت جبهة الصمود من حيث بدأت في أرض الجماهيرية العظمى، ولم يتجاوز تأثيرها البيانات والتصريحات والخطب، لأن قيامها لم يرتبط برؤية استراتيجية وبموقف فعلي وجادّ في مواجهة كامب ديفيد وإسرائيل، وحتى على صعيد التعاون بين هذه الدول، حيث لم يتجاوز نشاطها اجتماعات القمة وإصدار بياناتها الطنانة الرنانة، وتبادل للقبلات أثناء الاستقبال والتوديع، وكلمات المجاملة على الطريقة العربية، وكانت جبهة الصمود بمنزلة الرعد والبرق بلا مطر.



زعماء جبهة الصمود والتصدي في اجتماعهم المنعقد في بنغازي **1981**م ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، الرئيس الشاذلي بن جديد، رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الرئيس معمر القذافي، رئيس الجماهيرية الليبية، الرئيس حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، الرئيس علي ناصر محمد، رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية

الفصل الثالث عشر

العمل الإسلامي الجماعي بين قمتي لاهور والطائف

استقبل الرئيس سالم ربيع علي يوم الثلاثاء 11 شباط/فبراير 1974م، القائم بأعمال سفارة باكستان الإسلامية السيد حامد علي خان، الذي سلّمه رسالة من رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو، تتعلق بدعوة للرئيس ربيع إلى المشاركة في القمة الإسلامية التي ستعقد في لاهور في 22 شباط/فبراير من العام نفسه.

كانت أول دعوة توجه إلى اليمن الديمقراطية لحضور قمة إسلامية، إذ إن بلادنا لم تُدعَ إلى القمة الإسلامية الأولى التي عقدت في الرباط عام 1969م إثر حريق المسجد الأقصى، رغم أن اليمن الديمقراطية كانت الدولة العربية والإسلامية الوحيدة التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأميركية بسبب ذلك الحريق!

عقد مجلس الرئاسة اجتماعاً لمناقشة موضوع حضور الرئيس ربيع مؤتمر القمة الإسلامي بلاهور، وكان رأيه ألّا نشارك في المؤتمر، لكنه لم يُبدِ أسباباً مقنعة تستوجب رفض الدعوة أو عدم المشاركة، وعندما أصرّ على موقفه، عرضنا أمر الذهاب على عبد الفتاح إسماعيل الأمين العام للجبهة القومية والعضو الثاني في مجلس الرئاسة، لكنه أيضاً رفض، متذرعاً بأنه ليس رئيس دولة،

وأن وجوده سيبدو غريباً! قلنا له إن العقيد القذافي يقول إنه ليس رئيس دولة ومع ذلك سيشارك في المؤتمر، لكنه أصرّ على موقفه.

وكان رأيي ضرورة مشاركتنا في المؤتمر الإسلامي، باعتبارنا جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية. وإن عدم الحضور سيكون خطأً وزيادة في عزلتنا، وحضورنا سيؤكد التزامنا الثابت والعميق والمنطقي بأننا جزء من الأمة العربية والإسلامية. لقد نشر اليمانيون على كاهلهم الدعوة الإسلامية، مقدمين للإسلام على امتداد تاريخه الرجالات الكبار في مجالات العلم والثقافة والدين والمقاتلين، ناشرين قيم الخير والعلم والأخلاق والتضحية... ولهذا من غير المنطقي أن نتخلف نحن عن حضور قمة إسلامية ستبحث في قضايا المسلمين وهمومهم في العصر الراهن.

في الأخير، اتخذ القرار بالمشاركة في مؤتمر لاهور برئاستي.

القمة الأولى

كان أول مؤتمر قمة في حياتي أحضره على هذا المستوى الرفيع. كانت تجربة مهمة بالنسبة إليّ على الصعيد الشخصي، إذ أكسبتني معرفة وخبرة جديدة لم تكن متاحة لي من قبل، كذلك هيأت لي فرصة تعرف عدد من قادة العالم العربي والإسلامي وزعمائه لأول مرة، خصوصاً من دول الخليج العربي.

لأول مرة سألتقي الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، والملك فيصل، ملك السعودية، وأمير البحرين، وحاكم قطر وذو الفقار علي بوتو رئيس وزراء الباكستان، ومجيب الرحمن رئيس جمهورية بنغلادش وغيرهم، وقد كانت المشاركة مهمة لبلادنا، التي طالما اتهمت بالشيوعية، وكان حضورنا يختزل مسافات من التشويهات التي لحقت ببلادنا ونظامنا الوطني.

حرصت في لاهور على أن ألتقي القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري في صنعاء، وخصصنا لقاءنا للأمور التي تهمّ اليمن ووحدتها وكذا القضايا التي سيناقشها مؤتمر القمة الإسلامي، واجتمعت أيضاً بالرئيس حافظ الأسد، وبأمير دولة الكويت الشيخ صباح سالم الصباح، والرئيس الجزائري هواري بومدين، وتقي الدين الصلح رئيس وزراء لبنان، وسواهم.

كلمة معتدلة

الاهتمام الذي أبداه ذو الفقار علي بوتو بوفدنا كان كبيراً. فقد حرص على الاجتماع بي فور وصولي إلى لاهور، وبحث معي القضايا المتعلقة بإنجاح المؤتمر، بالإضافة طبعاً إلى علاقات البلدين. ومن وجهة نظري، يعود هذا الاهتمام إلى عدة أسباب، منها أن اليمن الديمقراطية كانت صديقة للصين الشعبية من وجهة نظره، وكانت باكستان أقرب في صداقتها إلى الصين مقابل صداقة الهند للاتحاد السوفياتي. أما السبب الأهم فقد كان يتعلق بأن الباكستان دولة مضيفة للمؤتمر، وكانت حريصة على ألّا تكون مشاركتنا سبباً في تعكير أجواء القمة، خصوصاً أن بوتو كان يعلم بالخلافات بين بلادنا والسعودية، ورجاني في اليوم الأول لوصولي، عندما التقينا، عدم إثارة أي شيء قد يفهم منه الإساءة إلى دول الخليج والجزيرة، ما قد يسبب تعكير الأجواء. وقد احترمت رغبة علي بوتو والدولة المضيفة، وألقيت في المؤتمر كلمة معتدلة على غير عادتنا في مهاجمة الإمبريالية والدول الرجعية.

حضر مؤتمر القمة الإسلامي الثاني وفود تمثل (37) دولة إسلامية، وقد افتتح أعماله يوم الجمعة 22 شباط/فبراير واختتم أعماله يوم 24 شباط/فبراير 1974، وألقى ذو الفقار علي بوتو كلمة نوّه فيها بأهمية التضامن الإسلامي في مثل هذه الظروف التي يجتازها العالم. وتحدث في الجلسة أيضاً الرؤساء العرب: حافظ الأسد وأنور السادات ومعمر القذافي. وفي كلمتي حيّيت رئيس المؤتمر والحكومة الباكستانية على الجهود التي بذلوها لعقد المؤتمر وإنجاحه، وأشدت بقرار الحكومة الباكستانية الاعتراف بدولة بنغلاديش، وجاء فيها:

«إن قراركم الحكيم والشجاع الذي ينمّ عن الروح الواقعية والشجاعة باعترافكم ببنغلاديش لقرار يستحق منا كل التقدير، وأكسب المؤتمر أهمية خاصة، وإنه لمن دواعي السرور أن يشاركنا الأخ مجيب الرحمن في مؤتمرنا التاريخي هذا... إن لقاءنا في مدينة لاهور يمثل ولا شك بداية جادة لنشاط إسلامي واسع يعزز وحدة الشعوب الإسلامية وحقها في الحياة الكريمة».

بعد 17 عاماً كاملة من زيارتي لاهور وحضور مؤتمر القمة الإسلامي والتقائي رئيس وزراء الباكستان الراحل ذو الفقار علي بوتو بحضور السيدة زوجته نصرت بوتو وابنيه بنازير، ومرتضى، تجدد لقائي بأسرته هذه المرة في منزل ابنة مرتضى علي بوتو في مدينة دمشق وفي حيّ المزة مع

أرملة السيد علي بوتو الذي أعدم بتدبير من خصمه ضياء الحق[1]، حيث تفرقت أسرته بين عدة عواصم، واستقرّ بها المقام أخيراً في دمشق ضيوفاً على الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد.

وقد استعدنا ذكريات لقائنا الأول في لاهور، والمحنة التي أصابت العائلة بعد إعدام ذو الفقار علي بوتو في **3** نيسان/أبريل **1979**، وصمود العائلة في وجه كل هذه العواصف التي لم تثن ابنته عن خوض المعركة والعودة إلى رئاسة الحكومة في باكستان عام **1990**م. استغرقت مشكلة كشمير حيّزاً كبيراً من حديث السيدة نصرت بوتو، حيث رفضت الهند التخلي عن جزء كبير من كشمير التي يعيش فيها أكثر من خمسة ملايين مسلم. وقد حاولت أن أشرح لها أن الظروف والوضع اليوم يختلفان عن عام **1971**م من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والجغرافية، وأن الحل السلمي والحوار هما الأجدى في ظل هذه المتغيرات الدولية لحلّ النزاع الهندي – الباكستاني حول كشمير.

السيدة نصرت من أصل فارسي، وكانت تبلغ حين حصل هذا اللقاء الرابعة والستين من عمرها، قوية، وأنيقة، ومتحدثة لبقة، وكانت تبدو في ملابسها الوطنية وحركتها كأنها الطاووس.

وكان ابنها (مير) متزوجاً امرأة أفغانية، ولكنه طلقها. أما أخوه المتوفى، فقد كان متزوجاً أختها، وقد نصح بأن يطلقها بعد أن اكتشف أنها وأختها تعملان ضدهما لحساب جهات أجنبية. بعد ذلك بسنوات عاد مرتضى إلى باكستان ولقي مصرعه على يد الشرطة الباكستانية خلال فترة حكم أخته بنازير بوتو. ويبدو أن اللعنة قد حلّت بهذه الأسرة كما حلّت قبل ذلك بأسرة آل كينيدي وأسرة نهرو. واستمرت اللعنة تلاحقهم حتى نالت من بنازير بوتو رئيسة الوزراء السابقة في **27-12-2007**م، حيث ذهبت ضحية تفجير أودى بحياتها بعد عودتها من منفاها في الخارج.

قمة الطائف

القمة الإسلامية الثالثة التي شاركت فيها، عقدت بمدينة الطائف في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير **1981**م. هذه المرة حضرتها بوصفي رئيساً لدولة اليمن الديمقراطية. ولم يثر أحد اعتراضات على الاشتراك هذه المرة، بعد أن نشأ وضع جديد في

---

1 - ضياء الحق، محمد: عسكري ورجل دولة باكستاني. ترأس في تموز/يوليو 1977م حركة عسكرية ضد حكم ذو الفقار علي بوتو، وأصبح الحاكم العرفي العام. وفي 14 آب/أغسطس 1978م أصبح رئيساً لجمهورية الباكستان. يتمتع بكفاءات إدارية رغم غموضه وضعف مرونته إلى أن وافته المنية بحادث مدبر إثر سقوط طائرته في 17 آب/أغسطس 1988.

علاقتنا بالسعودية ودول المنطقة الخليجية بعد سياسة الانفتاح التي اتبعناها بدءاً من عام 1980م عندما قمت بجولة سياسية شملت أهم دول المنطقة في الجزيرة والخليج. وكانت مكانة اليمن الديمقراطية قد بدأت تتوطد في أسرة الدول العربية الإسلامية.

كان مؤتمر الطائف وما حدث فيه مناسبة جيدة للتحقق من هذا الوضع. الأشقاء السعوديون استقبلونا بحفاوة وتكريم، سواء الملك خالد أو ولي عهد المملكة الأمير فهد. عقدت أول اللقاءات بأمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان، والرئيس الصومالي سياد بري، والرئيس علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية العربية اليمنية، والرئيس الباكستاني ضياء الحق الذي دار الحديث معه حول الوضع في المنطقة وضرورة حلّ الخلافات بين بلاده وأفغانستان بالطرائق السلمية والحوار المسؤول بما يخدم مصلحة الشعبين. كذلك التقيت جوكوني عويدي رئيس الحكومة الانتقالية في تشاد، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد والرئيس العراقي صدام حسين.

اهتمام عالمي

كان مؤتمر الطائف مثار اهتمام عالمي، بعد أن أخذت منظمة المؤتمر الإسلامي تمارس دوراً في الحياة الدولية، وفي خدمة قضايا العالم الإسلامي والدفاع عنها، ومنها قضية فلسطين.

ألقى كورت فالدهايم (الأمين العام للأمم المتحدة)– لأول مرة كلمة في المؤتمرات الإسلامية عرض فيها الأوضاع الدولية الراهنة، وأشاد بمساهمة منظمة المؤتمر الإسلامي في الحياة الدولية، وبدعم منظمة الأمم المتحدة. وأعرب عن القلق الشديد الذي تشعر به منظمة الأمم المتحدة تجاه تصعيد العنف والإرهاب في بعض مناطق العالم. وبذلك انتزعت منظمة المؤتمر الإسلامي التي أُنشئت في عام 1969 في الرباط بالمغرب لنفسها اعترافاً دولياً بها. وألقى كلمة رئيس المؤتمر الملك خالد بن عبد العزيز ولي عهده الأمير فهد نيابةً عنه. كذلك أدار أعمال المؤتمر. واستمع المؤتمرون إلى خطاب الملك الحسن الثاني ملك المغرب بشأن «وثيقة القدس» التي تقدم بها إلى المؤتمر اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية، باعتباره رئيس لجنتها.

كلمة في المؤتمر

في الكلمة التي ألقيتها في اجتماع الملوك والرؤساء اختصرت موقف اليمن الديمقراطية من القضايا المعروضة في القمة الإسلامية الثالثة بالطائف، وقلت: «إن انعقاد مؤتمرنا يساير تطلعات

شعبنا اليمني وجهوده نحو السلام والاستقرار والتعاون بين بلدان منطقتنا القائم على أساس الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية».

وفي المؤتمر دعوت إلى عقد مؤتمر سريع على مستوى القمة لدول الخليج العربي والجزيرة العربية والقرن الإفريقي وكل الأطراف المعنية للبحث في قضية تصفية المنطقة تصفية شاملة من القواعد الأجنبية والأساطيل الحربية. كذلك وجهت الدعوة مجدداً إلى أشقائنا العراقيين والإيرانيين «باللجوء إلى الحوار لمعالجة المشاكل بينهما»... وأشرت إلى قضية أفغانستان التي كانت أيامها من القضايا الساخنة، وأكدت ضرورة البحث عن حلّ سياسي يضمن استقلال وسيادة أفغانستان وعدم انحيازها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

لكن توجهات المؤتمر كانت غير ذلك، فقد اتخذت قمة الطائف قراراً يدين الحكومة الأفغانية في كابول والتدخل السوفياتي في أفغانستان، وأصدرت قرارين ضد إثيوبيا، أولهما يتضمن الوقوف إلى جانب الإريتريين ويناشد دعمهم في صراعهم مع الحكومة الإثيوبية في أديس أبابا. والثاني يدعم الصومال ويؤيدها في صراعها مع إثيوبيا.

غير أنني اعترضت على كلا القرارين ضد أفغانستان وإثيوبيا، معلناً تحفظي أمام المشاركين في المؤتمر جميعاً، ما أثار غضب البعض من قادة الدول الإسلامية وقادة المجاهدين الأفغان. فمن هذا الذي يجرؤ في الطائف وفي مؤتمر قمة إسلامي على أن يعترض ويقف موقفاً يبدو لأغلبية الحاضرين أنه إلى جانب غير المسلمين؟! غير أنني كنت أرى أن المشاكل من هذا النوع لا تحلّ بالقرارات والإدانات لهذا الطرف أو ذاك من أطراف الصراع، لأننا محكومون برؤية المشاكل من بعض الزوايا فقط، بينما الحوار والبحث عن حلّ بالطرائق السلمية من الأطراف المعنية يكسر حدة الانفعالات ويساعد على رؤية المشاكل من جميع الزوايا، وبالتالي يصبح الحلّ ممكناً ومتاحاً مهما كانت المشكلات شديدة التعقيد.

لكن الموقف الذي اتخذته في «قمة الطائف» ضد قرارات الإدانة للسوفيات والإثيوبيين والأفغان أظهرني في موقف المعترض الوحيد على قرارات تلقى إجماع معظم المؤتمرين. غير أن الأمر لم يكن كذلك تماماً، فقد تحفظ عن القرارات نفسها رؤساء كل من سورية والجزائر وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، لكن بصورة غير معلنة، إذ قدموا تحفظاتهم «المكتوبة»

إلى سكرتارية المؤتمر، بينما أعلنت أنا موقفي على رؤوس الأشهاد، ما أذهل المؤتمرين لأنهم عدّوه موقفاً غير معهود، أو أقله غير متوقع.

كان وفدنا قد أجرى أعمالاً تنسيقية مع بعض الدول العربية ورؤساء الوفود المشاركة وخصوصاً دول «جبهة الصمود والتصدي» بهدف التعاطف مع الحكومتين الأفغانية والإثيوبية، والوقوف ضد أية قرارات بإدانتهما، لكن طريقة كل منا في التعبير اختلفت. فبينما فضلوا هم السرية، اخترت أنا الطريق العلني.

وجد الرئيس علي عبد الله صالح ضالته في ذلك، فقال لي خلال الاستراحة: ألا ترى أنكم، التقدميين، يخذل بعضكم بعضاً، فلم يساندك أحد في موقفك، بينما نحن وأصحابنا ننسّق أفضل منكم؟!

في اليوم التالي، سبر حقيقة مشاعري الشيخ زايد بن سلطان، فقال لي بمشاعره الدافئة التي جذبتني إليه منذ أول لقاء لنا في لاهور: ها يا أخ علي، هل ما زالت عندك تحفظات أخرى؟!

أجبته: يا شيخ زايد، إذا كان هناك ما يستوجب التحفظ، فسأفعل ذلك من غير تردد، حتى ولو بقيت وحدي في هذا الموقف.

ردّ الشيخ زايد: أريد أن أقول لك بصراحة، لقد احترمتك أمس لأنك سجلت موقفاً من الصعب أن يقف مثله شخص آخر في هذا المؤتمر، لأنك طالبت بالحوار وحلّ المشاكل سلمياً بين أفغانستان والمجاهدين وبين إثيوبيا وأريتريا وبين الصومال وإثيوبيا.

مرت السنون وانتصر المجاهدون على السوفيات وعلى نظام كابول، وشهدت كابول أخطر المعارك وأشرسها في تاريخ أفغانستان والتهمت الحرب الأخضر واليابس، وكان الحوار السلمي والحلّ السلمي الذي دعوت إليه قبل 17 عاماً هو الذي كان سينقذ أفغانستان من الدمار.

المهم أن هذه الحرب التي دارت رحاها على الأرض الأفغانية بقيادة وكالة المخابرات المركزية الأميركية أرادتها رداً على هزيمتها في فيتنام عام 75م، وكان وقود هذه الحرب الشعب والجيش الأفغاني والجنود السوفيات والأفغان العرب، والمال العربي هو السلاح الذي استخدم في حسم المعركة.

وأكرر الآن أن هذه القوى من المجاهدين العرب والأفغان ومن يسمون اليوم بالإرهابيين قد خاضت هذه الحرب نيابة عن الولايات المتحدة الأميركية، وقد اصطدمت بها فيما بعد، بعد

احتلالها أفغانستان عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001م، وبعد أن أصبح صديق الأمس عدو اليوم!!

مواجهة ودية مع قابوس

أما آخر ما حدث لي في الطائف، فكان مناسبة جيدة تتعلق بأول لقاء بيني وبين السلطان قابوس، سلطان سلطنة عمان. فبعد انتهاء أعمال المؤتمر، أخذ الرؤساء والملوك بمغادرة القاعة واحداً تلو الآخر، ولم يبقَ فيها سواي والرئيس علي عبد الله صالح، بالإضافة إلى الشيخ زايد والسلطان قابوس. بعد قليل غادر الشيخ زايد، وتبعه علي عبد الله صالح، لكنه قبل أن يخرج قال لي وهو يضحك: يظهر أنك ستبقى أنت وقابوس وحدكما!

حدث أن نادوني قبله، وكان يجلس في مكان لا أستطيع معه تفادي السلام عليه، فنهضت، وخطوت باتجاه الباب، محاولاً قياس ردّ فعله، وأصبحت قريباً منه. وقبل خطوة أو خطوتين نهض السلطان قابوس من مقعده وتقدم نحوي خطوتين، مادّاً يده بالسلام، وتقدمت إليه. كان يقف مبتسماً، وتصافحنا. وبادرني بالسؤال:

أأنتم مسافرون الآن؟ فأجبته: نعم.

قال: أتمنى لكم التوفيق، وأرجو أن نلتقي عما قريب. قلت: إن شاء الله.

تصافحنا مرة أخرى قبل مغادرة القاعة إلى السيارة. وكان هذا أول لقاء بيني وبين السلطان قابوس، وبداية تطبيع العلاقة بين اليمن الديمقراطية وسلطنة عمان.

الفصل الرابع عشر

سقطرى خرافة القواعد السوفياتية!

لم يسبق أن استأثرت مسألة من مسائل الدعاية التي وجهت إلى نظامنا بقدر من الاهتمام والمتابعة من الدوائر السياسية والأجهزة الاستخبارية والإعلامية الغربية، كما كانت الحال تجاه قضية ما سُمّي القواعد السوفياتية في عدن في ذروة الحرب الباردة.

نفت حكومة اليمن الديمقراطية هذه الادعاءات في وقتها جملة وتفصيلاً في ما أصدرته من بيانات رسمية وما صدر على لسان مسؤوليها من تصريحات.

المسألة في حقيقتها لم تكن سوى لعبة كاملة من الابتزاز السياسي والاقتصادي والعسكري تجاه أطراف في المنطقة انطلاقاً من قاعدة حماية المصالح الأميركية والغربية.

نفيتُ أي وجود لقواعد سوفياتية في بلادنا من موقعي في السلطة رئيساً للدولة ورئيساً للوزراء، ونفيتُه كذلك بعد خروجي من السلطة، لأن هذا السؤال كان يطرحه عليّ بإلحاح شديد السياسيون والصحافيون على السواء، بل كان السؤال الأكثر أهمية الذي ظل يطاردني في الحالتين.

في عام 1989م بعد خروجي من السلطة في عدن بثلاث سنوات واجهت هذا السؤال من صحافيين غربيين، أحدهما بريطاني والآخر ألماني غربي.

سألاني عن حقيقة القواعد السوفياتية في اليمن الديمقراطية. وعندما نفيت وجود أية قواعد أجنبية في اليمن الديمقراطية، نظرا إليّ باندهاش. وفهمت سبب دهشتهما على الفور، فقلت:

من الممكن أن أقول لكما الكلام الذي يرضيكما، أو يرضي الدوائر الغربية... لكن حقيقة الأمر أنه لا وجود لتلك القواعد على أرض اليمن الديمقراطية، وكان قصد تلك الاتهامات إيهام الشعوب الغربية بخطورة النظام في عدن.

قالا مُندهشين:

الحقيقة أنك أول معارض نقابله لا يهاجم النظام، بل يدافع عنه! أليس هذا غريباً بعض الشيء؟

أجبته:

لأنه أصلاً لا وجود لتلك القواعد المزعومة! وإذا كان لي ثمة مأخذ على السوفيات، فهو أنهم لم يقدموا إلينا أي شيء لتطوير جزيرة (سقطرى)، حيث رددت الدعاوى أنهم أقاموا قاعدتهم. السوفيات بكل أسف لم ينفذوا حتى الاتفاقية السمكية التي وقعوها معنا. تلك هي الحقيقة، وإذا قلت لكم غيرها، فإني أكذب عليكم وعلى نفسي وعلى بلدي!

أرادا أن يسمعا مني أيّ شيء ضد النظام في عدن، مما كانت تردده المعارضة السابقة بوجود قواعد للروس في عدن، ولكنني رفضت لأن ذلك كان يجافي الواقع والحقيقة. قلت لهما:

أنا آسف، لن أكذب!

الحقيقة أن أجهزة الاستخبارات الغربية هي التي أطلقت موضوع القواعد العسكرية السوفياتية في عدن، وكان لها مصلحة سياسية واضحة من ذلك:

فرض مزيد من العزلة السياسية والاقتصادية على اليمن الديمقراطية، ومنع حصولها على أية مساعدات تقدم إليها من دول المنطقة، واستعداء دول المنطقة ضد النظام في عدن وتصويره بأنه مصدر إزعاج لها.

إعطاء غطاء شرعي لوجودها العسكري في بعض دول المنطقة، بما في ذلك وجود أساطيلها الحربية في البحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي، ضمن معركة الولايات المتحدة الأميركية الصامتة والخفية للحفاظ على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط وتسويغ أعمالها العدوانية أمام الرأي العام العالمي.

اضطرتنا الحملة الغربية المكثفة على القواعد السوفياتية في بلادنا في عام **1976** إلى إعداد برنامج زيارات للدبلوماسيين المعتمدين في عدن لجزيرة (سقطرى)، وكان يشار إليها بأنها تحولت إلى قاعدة عسكرية سوفياتية عائمة في الإعلام الغربي. أخذناهم في طائرة إلى الجزيرة. قلنا لهم إن الزيارة للاستطلاع والسياحة، لكن الهدف الحقيقي لنا كان أن يشاهدوا كل شيء على الطبيعة، ليتأكدوا بأنفسهم من عدم وجود أية قواعد على أرض الجزيرة للسوفيات أو لغيرهم. جالوا على أرض الجزيرة بكامل الحرية، وكانت النتيجة أنهم لم يجدوا شيئاً.

المارشال جريشكو

نحن نعرف ما بداخل جحور الثعابين في الربع الخالي

ومع ذلك لم تتوقف الحملة. كان الأميركان والبريطانيون والفرنسيون يعرفون أنه لا توجد قواعد عسكرية سوفياتية في سقطرى، فهم يعرفون ما يدور ويجري في البحر والجو من سفن وأساطيل وغواصات، وحتى عدد الدلافين وأسماك القرش في خليج عدن والمحيط الهندي، وذلك عبر الأقمار الصناعية وطائرات الاستكشاف وغير ذلك. وفي المقابل، كان الاتحاد السوفياتي يعرف ما يجري في البحر والجو والبر، كما حدثني وزير الدفاع السوفياتي المارشال غريشكو، حيث قال لي: «إننا نعرف ما بداخل جحور الثعابين في الربع الخالي». للأسف، كنا هدفاً لصراع القوى العظمى في ذروة الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي آنذاك!

تسهيلات التزود بالوقود في ميناء عدن

لم تكن عندنا قواعد للسوفيات في جزيرة (سقطرى) ولا في أي مكان آخر.

السوفيات طلبوا منا أن نقدم تسهيلات في ميناء عدن إلى أسطولهم العامل في المحيط الهندي: زيارة لقطع الأسطول الحربي، والتزود بالتموين من مياه وغيره، واستئجار خزانات وقود، مما يمكن أن تقدمه أية دولة إلى أسطول دولة صديقة بحسب الاتفاقات بين الدول.

طرحوا هذه المسألة بوضوح في وقت مبكر بعد نيلنا الاستقلال، وتحديداً ما بين عامي **1969–1971**م. ففي تلك المرحلة قبل تطور العلاقات بين بلدينا، كانت موسكو ترفض تقديم أي دعم إلينا ما لم نقدم إليهم هذه التسهيلات التي لا تتجاوز زيارة قطع أسطولهم الحربي وتقديم التسهيلات إليه من النوع الذي ذكرتُه. وقد أعطت الجهات السياسية عندنا موافقتها الكاملة على

هذه التسهيلات على أعلى المستويات، لكنها لم ترق قطّ إلى مستوى القواعد أو المثول الدائم في أي يوم من الأيام.

لكن الدعاوى الغربية لم تتوقف في المقابل عن وجود تلك القواعد.

لا شك في أن جزيرة (سقطرى) تشكل أهمية استراتيجية، وتشكل موقعاً في غاية الأهمية لإقامة منشآت أو قواعد عسكرية في هذه الجزيرة الآمنة، ولهذا واجهنا إلحاحاً من عديد من الدول، وليس السوفيات وحدهم، للحصول على الموافقة لإقامة قواعد أو منشآت عسكرية. لكننا كنا نرفض مبدأ منح القواعد أصلاً لتعارضه مع مبدأي السيادة الوطنية والاستقلال، وهما ما لم نكن مستعدين للتفريط فيهما مهما كان الثمن. ولا سيما بعد تجربتنا المريرة مع الاستعمار البريطاني الذي احتلّ بلادنا 129عاماً. وقد كانت القاعدة البريطانية في عدن من أكبر القواعد الأجنبية شرقي السويس. لم يكن ممكناً التساهل مع أي نوع من الوجود الأجنبي على أراضي بلادنا. وكان الناس في السنوات الأخيرة يضيقون ذرعاً بالخبراء والمستشارين الروس الذين كانوا يدربون قواتنا المسلحة على السلاح الحديث «معتقدين أنهم السبب وراء ذلك»، كلما حصلت أزمة في تموين السوق والسكان بالأسماك، فكيف سيكون الأمر بوجود قواعد لهم؟

أما في ما يختص بجزيرة (سقطرى)، فبالرغم من أهميتها الاستراتيجية وموقعها الفريد، إلا أنها في وضعها آنذاك لم تكن تصلح لأي شيء، لانعدام وسائل الحياة العصرية فيها، فلم يكن فيها كهرباء ولا مياه ولا مطار ولا ميناء مما يلزم أية قوة عسكرية ولو صغيرة، حتى حاميتنا العسكرية الصغيرة هُناك كنا نجد صعوبة كبيرة في إيصال التموين إليها، خصوصاً في بعض الأشهر التي تنقطع فيها الجزيرة عن العالم بسبب تعرضها لعواصف ورياح موسمية شديدة يستحيل معها الوصول إليها.

في محاولة لتطوير الجزيرة وقّعنا اتفاقية مع الاتحاد السوفياتي بإقامة ميناء للصيد ومنشآت وثلاجات للأسماك بقصد استغلال الثروة السمكية الهائلة في شواطئ الجزيرة، لكن السوفيات لم ينفذوا الاتفاقية حتى عشية قيام دولة الوحدة بين اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية.

وفي عام 1975م وقّعنا اتفاقية للتنقيب عن النفط في جزيرة (سقطرى) مع شركة (سيابينس) الكندية. بعد عام مكثته هُناك بحثاً عن النفط انسحبت منها، ويبدو أنها لم تكن تبحث

عن النفط بقدر ما كانت مهتمة بالتحقق من وجود أو عدم وجود قواعد سوفياتية في الجزيرة، ولما لم تجدها قررت الانسحاب!

بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973م بين العرب وإسرائيل، أبدى السوفيات اهتماماً بمسألة القواعد، ولكن هذه المرة انصبّ اهتمامهم على جزيرة (بريم) التي تتحكم في مضيق باب المندب. كذلك اهتم بها المصريون، وطلبوا مرابطة بعض سفن أسطولهم الحربي البحري فيها. طرح الروس تطوير جزيرة (بريم) من الناحية الدفاعية بإقامة منشآت عسكرية فيها، وأخذوا في كل لقاءاتهم معنا يلمّحون إلى الجزيرة، إلى درجة أن رئيس هيئة الأركان العامة لقواتنا المسلحة «صالح أبو بكر بن حسينون» تضايق من هذه المسألة في عام 1974م، إذ جاءني وقال لي: «الروس يتحدثون عن جزيرة (بريم) وكأنها خارج اليمن. إيش حكايتهم بالضبط؟»، وأضاف بهدوء وسخرية معهودة فيه: «إذا كان وجودها سيسبب لنا المشاكل فسوف نربطها بحبال ونسحبها!!».

وبعدما طرد الرئيس الصومالي «سياد بري» الروس من «بِرْبرة» والتخلص من كل خبرائهم في عام 1977 إثر هزيمة الصومال في حرب «أوغادين» مع إثيوبيا، أضحت المطالب السوفياتية شديدة الإلحاح، وقد طلبوا منا نقل منشآتهم العسكرية في ميناء «بربرة» إلى عدن، وإنشاء أحواض عائمة لإصلاح سفنهم الحربية.

لم نتوصل إلى أي اتفاق، فتعثرت المفاوضات بشأن المسألة. وكان السوفيات قد نقلوا منشآتهم من ميناء (بربرة) الصومالي إلى جزيرة (دهلك) الإثيوبية بعد أن توصلوا إلى اتفاق بشأن ذلك مع الحكومة في إثيوبيا.

إلحاح سوفياتي

السوفيات، على ما يبدو، لم ينسوا الأهمية الاستراتيجية لعدن، فعادوا في الثمانينيات يطرحون علينا مرة أخرى قضية التسهيلات وإقامة منشآت عسكرية في مدينة البريقة. وحددوا منطقة محددة بعينها تقع بين البريقة والحسوة في العاصمة عدن لكي يقيموا فيها محطة رصد للأقمار الصناعية. كانوا قبل ذلك في عام 1978م قد طلبوا منا السماح لطائرتين استطلاعيتين بالقيام بأعمال الرصد والتصوير والمراقبة للأسطول البحري الحربي الأميركي في المحيط الهندي.

وبينما كنت في زيارة لجمهورية الهند الصديقة، وصل إلى عدن في 23 آذار/مارس 1983م نائب وزير الدفاع السوفياتي، القائد العام لقوات الأسطول البحري الحربي السوفياتي

أدميرال البحر «جورشكوف»، وقد استقبله في غيابي «علي عنتر» بوصفه نائباً لرئيس الوزراء. وبحث الاثنان موضوع التسهيلات والمنشآت التي يريد الروس إقامتها في عدن. أبدى «علي عنتر» حماسة للموضوع بمنح الروس التسهيلات التي كانوا يلحّون في طلبها. في تقديري إن ذلك لم يكن إلا نوعاً من المزايدة السياسية لاستمالة السوفيات في صفّه وصفّ عبد الفتاح بعد التقارب بينهما وبروز الخلاف بيني وبينه إثر إقالته من منصبه وزيراً للدفاع في عام **1982**م.

بينما كانت المباحثات في طور الإعداد عدت إلى عدن، وعلمت بموضوع الزيارة، كذلك علمت بحماسة «علي عنتر» لمنح الروس تسهيلات عسكرية والسماح لهم بإقامة منشآت في عدن، متجاهلاً موقفنا المبدئي من ذلك، وتعقيدات المسألة والمرحلة السياسية التي تمرّ بها البلدان العربية التي لا يسمح فيها بمزيد من الأخطاء السابقة.

استقبلت قائد الأسطول الحربي البحري السوفياتي على الفور في **27** آذار/مارس وتطرقت معه إلى موضوع التسهيلات والمنشآت العسكرية التي يسعون لإقامتها والحصول عليها.

قلت له: أياً كانت الأسباب التي تجعلكم تلحّون في هذه الطلبات، فليس من مصلحتكم أن تستفزوا مشاعر الناس. مهما حاولنا أو حاولتم إخفاء الأمر، فسوف يعلم كل الناس به وبوجودكم، وذلك ليس في مصلحة بلادنا. ليس من مصلحتنا أن تخلقوا المصاعب في طريقنا بعد الانفراج الذي حدث في علاقاتنا بدول المنطقة... وإذا أصررتم على هذه المسألة، فإن هذا سيؤثر على الصداقة بين بلدينا.

وأضفت:

إن الخبرة التكنولوجية متوافرة لكم بشكل كامل للقيام بما تريدون، ومراقبة الأميركان وغير الأميركان، دون أن تكونوا في حاجة لإقامة تلك المنشآت على أراضينا.

هكذا حسمت الموضوع. ولتخفيف وقع رفضي عليه، منحته وسام الصداقة بين الشعوب في حفلة أُقيمت في دار الرئاسة، وعاد إلى بلاده والوسام الوطني يلمع فوق صدره بدلاً من التسهيلات العسكرية التي جاء للحصول عليها!



مع المارشال جريشكوف

والعراقيون أيضاً يريدون قواعد

لم يكن السوفيات وحدهم الذين تفتحت عيونهم على الأهمية الاستراتيجية لعدن وجزرها، بل طرح علينا الرئيس العراقي صدام حسين في عام 1977م فكرة إنشاء قاعدة جوية وبحرية للعراق مُقابل دعم مالي ليس له حدود يقدمه إلى بلادنا. بعد مداولات استغرقت عاماً كاملاً، عرضت القيادة على العراقيين منحهم تسهيلات في ميناء (بئر علي) التاريخي المشهور، شرقي عدن.

أصرّ العراقيون على جزيرة (سقطرى)، ومقابل إغرائنا بالموافقة عرضوا علينا سرب طائرات «ميغ» وكتيبتي دبابات، وأبدوا استعدادهم لتقديم دعم مالي بلا حدود مقابل منحهم الجزيرة لاستخدامها قاعدة بحرية وجوية، لكننا رفضنا ذلك، فلم نكن واثقين بسياستهم وأغراضهم من وراء ذلك، وقد ساءت علاقتنا بالعراق فترة من الوقت بسبب هذا الرفض.

كانت معظم الأسباب التي استند إليها العراقيون لطلب تلك التسهيلات في بلادنا، وتحديداً في جزيرة (سقطرى)، كما شرحوها لنا، تتعلق بوجود خطر إيراني على العراق ودول الخليج الأخرى ومضيق هرمز. كان عدم امتلاك العراق لمنفذ بحري، لا يعطيه وضع الدولة الفضلى في أية مواجهة مستقبلية على صعيد معادلات الصراع الإقليمي، وتزعّم منطقة الخليج العربي.

يبدو أن العراق كان يراقب من كثب التسلح الإيراني الهائل أيام الشاه، وكان ذلك يثير مخاوفه ومخاوف دول الخليج الأخرى، خصوصاً مع ازدياد الادعاءات الإيرانية بفارسية الخليج واحتلاله عدداً من الجزر العربية الإماراتية: «طمب الصغرى، طمب الكبرى، وأبو موسى» في عام 1971م، وصمت دول الخليج حينذاك. وسرعان ما نشبت الحرب العراقية– الإيرانية المعروفة بحرب الخليج الأولى عام 1980م بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وما أعقبها من محاولات تصدير الثورة وتعميم النموذج الإسلامي الثوري الإيراني في المنطقة، وهي الحرب التي استغرقت قرابة 8 سنوات وأنهكت قوى كلتا الدولتين. ولم يكن هذا بعيداً عن سياسة الولايات المتحدة الأميركية القائمة على ضرب الدولتين الكُبْرَيَيْن وإضعافهما في منطقة النفط، في حرب خاسرة لا منتصر ولا مهزوم فيها، بما عرف بسياسة الاحتواء المزدوج.

الخلاصة أن موضوع وجود قواعد سوفياتية في أراضي اليمن الديمقراطية كان ترويجاً إعلامياً سيئاً بثته أجهزة المخابرات ووسائل النشر الغربية، وأصبحت محط اهتمام العالم الذي وجه إلينا الانتقادات المُرة دون أن يتبين الحقيقة.

اتهام بلا دليل

كان إخوتنا في بعض دول الخليج أول المتأثرين بتلك الدعاوى. قال لي أمير البحرين ذات يوم: نسمع أن عندكم قواعد سوفياتية!

أجبته: نحن أيضاً نسمع أن عندكم قواعد أميركية!

قال: عندنا بعض قطع البحرية الأميركية، وليس عندنا قواعد.

أجبته: نحن أيضاً متهمون مثلكم!

في عام 1978م استقبلت في عدن الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، ومعه خالد الحسن. كان الاثنان قادمين من السعودية. أخذا يتحدثان عن قلق الإخوة السعوديين بشأن وجود قواعد جوية وبحرية وبرية للروس في اليمن الديمقراطية، وحدثاني عن مخاوف أخرى لديهم مما سمّوه وجود قوات روسية وكوبية وإثيوبية على حدودنا مع السعودية وعُمان.

قُلت لهما:

اسمعا ما سأقوله لكما جيداً، وبلِّغا ذلك إلى الإخوان في الرياض. نحن على استعداد لاستقدام وفد منهم ومن الأخوة العُمانيين ومن الفلسطينيين طرفاً محايداً، وليستقلوا طائرة تطوف

بهم على حدودنا معهم دون تدخل منا، وإذا وجدوا القواعد والقوات التي يزعمون وجودها عندنا، فنحن على استعداد لإخراجها فوراً، لكنني واثق تماماً، أنهم لن يجدوا شيئاً على الإطلاق.

ضحك خالد الحسن الذي كان وثيق الصلة بالسعوديين وقال:

كلام الأخ الرئيس علي ناصر صحيح! هم أيضاً يعرفون أن لا وجود لتلك القواعد، لكنهم يخافون أساساً من نهجكم السياسي. والأفضل أن تعملوا على تحسين علاقاتكم بالدول المجاورة.

كان بوسع الأميركيين والغرب عموماً الحصول على المعلومات التي يريدونها عن بلادنا في أي وقت يشاؤون. فقد كانت عندهم الإمكانات، والأقمار الصناعية، ووسائل التجسس الحديثة الإلكترونية، وأيضاً مصادرهم الدبلوماسية والاستخبارية التي تستطيع أن تكتشف أي شيء، ولو اكتشفوا وجوداً لقواعد سوفياتية عندنا لما سكتوا ولأقاموا الدنيا دون أن يقعدوها.

الحقيقة أن المشكلة لم تكن في وجود قواعد للروس في عدن، فقد كان الأميركان أعلم الناس بعدم وجود تلك القواعد، بل في طبيعة النهج السياسي الذي كنا نتبعه، الأمر الذي كان يخالف الأهداف الأميركية والغربية، فقرروا محاربتنا بكل الوسائل المتاحة لديهم.

حاولت المعارضة خارج البلاد في صحفها ووسائل ترويجها استثمار هذه المسألة، لكنها لم تكن تجد من يصدقها لافتقارها إلى الموضوعية، ولأن الناس كانوا يعرفون الحقيقة ويستطيعون التمييز بين الحقيقة وتصدير الأكاذيب. وهكذا فإن الدعاوى الأميركية والغربية بوجود قواعد سوفياتية في عدن ملأت آذان العالم للتغطية على أعمال أخرى كانت السياسة الأميركية تنفذها في المنطقة لحماية مصالحها حتى تجد مسوغاً لوجودها المستمر.

في دبي التقيت في **21** شباط/فبراير **2015** السيد ديفيد الذي كان ملحقاً عسكرياً في السفارة الأميركية بصنعاء بحضور زوجته السيدة أبريل المستشرقة والباحثة في شؤون اليمن والمنطقة وبحضور السفير حسين الفضلي، وصادف ذلك يوم هروب الرئيس عبد ربه منصور هادي من صنعاء إلى عدن، وكانا يتابعان تحركاته وتنقلاته حتى وصوله إلى عدن، وقد دهشت من اتصالاتهما الكثيرة بعدد كبير من القيادات اليمنية شمالاً وجنوباً، وكنت أعرفهما جميعاً وتحدثت مع بعضهما، وتساءلت مع نفسي: هل هذه صداقة شخصية مع هاتين الشخصيتين الأميركيتين فقط؟!

تحدث معي السيد ديفيد عن الجنوب وعن زيارته لجزيرة سقطرى، فسألته عن مخلفات القاعدة السوفياتية فيها، فأجاب: لا توجد قاعدة سوفياتية.

فسألته: كيف كنتم تخوفون الشعوب بهذه القواعد الوهمية؟

أجاب: لا توجد قاعدة سوفياتية.

فقلت: كيف كان الإعلام الغربي والقيادات في الغرب تروّج تلك القواعد الوهمية حيث لا يوجد في الجزيرة ماء ولا كهرباء ولا طرقات ولا موانئ ولا مطارات؟

قال: الزمن زمن الحرب الباردة، وهذه هي القصة كلها.

الفصل الخامس عشر

العلاقات بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والاتحاد السوفياتي

الصداقة والمصالح!

كان الاتحاد السوفياتي لاعباً أساسياً في السياسة الدولية وعاملاً مهماً في تحقيق التوازن الدولي الذي شكل مظلة مناسبة للبلدان المستقلة حديثاً عن الاستعمار في الحفاظ على استقلالها الوطني، وفي دعم حركات التحرر الوطني العالمية، بما في ذلك حركة التحرر العربية. وقد حظيت الدول العربية المستقلة من الاستعمار حديثاً بتأييده ودعمه في نضالها من أجل التنمية. ويمكن الإشارة بصفة خاصة إلى الدعم الذي تلقته مصر وسورية والجزائر والعراق وصنعاء والصومال والسودان وسواها من البلدان العربية، وكانت اليمن الديمقراطية واحدة منها سواء في نضالها التحرري أو من أجل التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وأما فيما يتعلق باليمن وعلاقات موسكو بها فينبغي الإشارة إلى أنها كانت قديمة وتعود إلى عهد الإمام يحيى بن حميد الدين وقائد ثورة أكتوبر «لينين» حيث كتب الأول للأخير رسالة

اعترف فيها بالثورة البلشفية استهلها بعبارته المشهورة «من يحيى حميد الدين إمام المؤمنين إلى لينين إمام الشيوعيين!

وهكذا فإن الوقت الذي نشأت فيه العلاقات بين صنعاء وموسكو قديم، بل إن اليمن كان من أوائل الدول التي وقعت معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي وذلك في عام 1928م.

دعم الاتحاد السوفيتي الثورة اليمنية 26 سبتمبر 1962م في الشمال بعد قيامها كما ساند ثورة 14 أكتوبر 1963م في الجنوب.. وبعد قيام الدولة في الجنوب زار عدد من الوزراء والمسؤولين موسكو وفي مقدمتهم الرئيس قحطان الشعبي، وقد لعب المناضل عبد الله باذيب دوراً مهماً في تقريب وجهات النظر وتعزيز العلاقة بين موسكو وعدن إضافة إلى ارساله مئات من الطلاب للدراسة في الاتحاد السوفياتي وذلك قبل استقلال الجنوب.

بصرف النظر عن الميول المختلفة، التي سيطرت على قيادة التنظيم السياسي، ولاحقاً الحزب الاشتراكي اليمني، وبالتالي الدولة في تلك الفترة، فإن العلاقة بالسوفيات أصبحت تدريجاً، تحتل المرتبة الأولى في تسلسل علاقات اليمن الديمقراطية الخارجية.

وهكذا غادر رئيس الجمهورية قحطان الشعبي على رأس وفد رسمي في زيارة إلى الاتحاد السوفياتي. كان ثاني وفد يزور البلدان الاشتراكية، ولكنه كان على أعلى المستويات هذه المرة. جرى في موسكو استقبال رسمي وشعبي للرئيس قحطان الشعبي، واستمرت زيارته من 28 كانون الثاني/يناير حتى 9 شباط/فبراير 1969، وأجرى الوفد مباحثات مهمة شملت اتجاهات متعددة، انطلقت في أساسها مما تواجهه الدولة الجديدة في اليمن الجنوبي من مصاعب، وأهمية المساعدة السوفياتية في التغلب عليها. وخلال الزيارة وُقِّع على عدد من الاتفاقيات، أهمها:

- اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني.
- الاتفاقية التجارية.
- اتفاقية تطوير الاصطياد في خليج عدن ومياه المحيط الهندي المتاخمة.
- اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والفني.

في زيارته الأولى تلك عام 1968 ظهر أن الرئيس قحطان كان من طراز أولئك الثوريين الذين كانوا لا يزالون يؤمنون بأن علاقات الصداقة بين البلدان تقوم على أساس من انسجام دوافع الصداقة الاستراتيجية التي تتحول إلى دعم أممي والتزام ثوري يمارس فيه المبدأ الأخلاقي دوراً

بارزاً، لكنه عندما جاء رئيساً لليمن الجنوبية كان العالم قد تغير ولم تعد تسيره النظريات الأخلاقية وحدها بقدر ما تتغلب على العلاقات بين الدول والشعوب المصالح والمنافع المتبادلة التي صار لها الدور الرئيس في قيام العلاقات وتبادل المصالح والتسهيلات للسوفيات في ميناء عدن.

وانسجاماً مع مبدئه الثوري وقناعاته، فإن الرئيس عندما ذهب إلى موسكو في أول زيارة لها، حرص على أن يحصل على مساعدات مالية عاجلة من الحكومة السوفياتية بعد أن تخلى عنا البريطانيون. وكان يعتقد أن الاتحاد السوفياتي لن يتردد في منح دعم سخيّ لليمن الجنوبية بعد أن شرح لهم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها.

ولكن السوفيات بعد كل ما سمعوه عن ظروف البلاد الصعبة، وحاجتها الماسّة إلى دعم مالي عاجل لمواجهة الأزمة المالية الناشئة عن رحيل الإنكليز عن عدن وتخليهم عن التزاماتهم المالية تجاه الدولة الجديدة، لم يمدوا يد العون للرئيس قحطان الذي كان يعوّل كثيراً على دعم من هذا النوع لمعالجة المشكل المالي الصعب. وقد ناشدهم باسم الصداقة والأممية وذكّرهم بالواجب والالتزام الأممي وبواجب الاتحاد السوفياتي في دعم حركات التحرر العالمية والبلدان الحديثة الاستقلال، وهي شعارات كان السوفيات يرفعون لواءها كمفهوم جديد في العلاقات الدولية بين البلدان والشعوب جاءت به ثورة تشرين الأول/أكتوبر الاشتراكية.

وجاء قرار المفاوضين السوفيات مخيباً لآمال الرئيس، فقد أفهموه قبل كل شيء أنهم لا يمنحون مساعدات أو قروضاً مالية مباشرة، بل يقدمون مساعداتهم وقروضهم على شكل مشاريع أو هبات.

وفي رأيي، إن الأسباب التي دعت السوفيات إلى عدم الاستجابة لمطالب الرئيس كانت تكمن في جهلهم إلى أين سيؤول مصير اليمن الجنوبية بعد الاستقلال، خصوصاً أنه برز داخل قيادتها تيار يميل نحو عدوتهم الصين الشعبية، وبالتالي لم يكونوا مستعدين لتقديم دعم كبير قبل أن يضمنوا موقع هذه الدولة معهم، فلا يكابدون من خلال مساندتها خسائر غير مضمونة العوائد، وينتهي دورهم عند هذا الحد.

كان السوفيات بعد هزيمة العرب في عام 1967م يعانون جرحاً عميقاً، حيث علّق العرب أسباب هزيمتهم أمام إسرائيل على إخفاق السلاح السوفياتي وعجزه عن مواجهة الأسلحة الأميركية والغربية. وبالتالي كانوا يخشون أن يستنزفوا في منطقة أخرى من العالم العربي، ويلاقوا (جزاء

سنمار). وأتذكر أننا عندما اختلفنا مع مصر أثناء حرب التحرير وانحياز مصر إلى جبهة التحرير عام 1966م، طلبنا لقاءً عاجلاً مع عبد الله باذيب، القادم من عدن، في الراهدة لطلب مساعدة السوفيات سياسياً وعسكرياً ومالياً، ولكن باذيب صديق الاتحاد السوفياتي، وعد بأنه سيناقش الأمر معهم، ولم يتلقّ رداً منهم.

زياراتي لموسكو

أتيحت لي فرصة زيارة الاتحاد السوفياتي مراراً، ودفعني هذا إلى الإعجاب بجوانب من تجربته العظيمة والغنية، وأثار في نفسي أيضاً الأسف والنقد في جوانب مختلفة أخرى. كنت أعتقد وأرى أن البلد الذي صنع أعظم معجزات العلم ومنجزاته وأرسل أول إنسان إلى الفضاء، وهبط فوق القمر بمركبة آلية، وتسبح أقماره الصناعية وتلتحم في الفضاء الخارجي، لا يمكنه أن يقف عاجزاً أمام احتياجات الإنسان السوفياتي الذي كان يقف في طوابير طويلة، بل ساعات، لشراء متطلباته الضرورية البسيطة والمشروعة، فقد كنت أؤمن بأن هذا الإنسان قادر على صنع معجزته على الأرض كما صنع معجزته المذهلة في الفضاء بما تنطوي عليه من سحر خارق ثابرت عليه قدرات عقل خلاق.

عرفت كثيراً عن هذه الدولة الجبارة، وعرفت العديد من زعمائها وقادتها البارزين، وعاصرت خمسة رؤساء منهم[1]، ولن تُمحى من ذاكرتي أول زيارة أقوم بها لموسكو في عام 1970م، ولقائي الأول بأندري غريتشكو وزير الدفاع السوفياتي. كانت زيارة مهمة حيث خضت مع المسؤولين السوفيات مفاوضات صعبة جداً تناولت طلباتنا من السلاح. دروس تلك الزيارة التي سأوردها هنا لن أنساها، فقد علمتني أصول التعامل مع القادة والمسؤولين السوفيات، ولم يكن هذا غالباً بالأمر السهل، وكنا وغيرنا من الدول ننظر إلى العلاقة مع الاتحاد السوفياتي على أنه مصدر للسلاح، وأن عليه واجباً أممياً يقضي بتزويدنا بالسلاح دون مقابل أو بقروض ميسّرة وفوائد بسيطة، وكان الدرس الأول أن الصداقة والعلاقة مع الدول والشعوب ليستا قائمتين على هذا الأسلوب الساذج، فالعلاقات قائمة على المصالح المتبادلة بين الدول والشعوب.

1- الرؤساء: بريجنيف، تشيرننكو، أندروبوف، غورباشوف.

زيارتي الأولى لموســكو ... *وأحزان في القاهـرة...*

وصلت إلى موسكو للاستجمام في تموز/يوليو عام 1970م.

في 14 آب/أغسطس عام 1970م استقبلني النائب الأول لوزير الدفاع السوفياتي المارشال «ياكوبوفسكي»[1] في مكتبه بوزارة الدفاع، رحب بي ترحيباً حاراً باسم وزير الدفاع المارشال غريتشكو الذي كان في إجازة خارج موسكو، وكان يبدو طويلاً ومهيباً وعلى ملابسه الجميلة عدد من الأوسمة والنياشين العسكرية التي تعكس هيبة الجيش السوفياتي وقيادة حلف وارسو. تحدثنا في الوضع السياسي والعسكري الراهن في المنطقة، والمخاطر التي تواجه اليمن الديمقراطية وحاجتها لتعزيز قدراتها الدفاعية للوقوف أمام التحديات والمؤامرات التي تستهدف النظام التقدمي في عدن، وما يتطلبه ذلك من دعم سياسي وعسكري واقتصادي لبلادنا، وقدمت إليه نسخة من «الخطة الخمسية» لتطوير القوات المسلحة التي وضعناها بمساعدة خبرائهم العسكريين. وعد المارشال «ياكوبوفسكي» بدراسة الخطة دون أن يعطيني رأياً واضحاً أو محدداً، ولم يكن عندي شك في أنهم سيدرسون مشروعنا خلال إقامتي في الاتحاد السوفياتي، التي كانت في الأصل للراحة والاستجمام في «سوتشي» المطلة على البحر الأسود جنوب الاتحاد السوفياتي.

نهض المارشال لمصافحتي وهو يقول:

رفيق ناصر، استمتع بإجازتك، ستذهب إلى الجنوب السوفياتي، الجو هناك جميل وستجد أشياء جميلة.

كان السوفيات يحرصون على منح الإجازات لقادتهم، ويهتمون براحتهم وأنشأوا لهذا الغرض مصحات ومصايف خاصة للقادة وضيوفهم في موسكو وخارجها...

بينما كنت في جنوب الاتحاد السوفياتي زارني يوم 23 أيلول/سبتمبر المارشال «زاخاروف»، رئيس هيئة الأركان السوفياتي في مقر إقامتي في (سوتشي)، وأبلغني موافقة الاتحاد السوفياتي على خطة تأهيل الأطر فقط. أما في ما يتعلق بمتطلبات الخطة الخمسية من الأسلحة والمعدات والمنشآت، فإن السلطات السوفياتية ما زالت تدرسها ... وأبديت عدم ارتياحي للردّ بشأن السلاح، لكنه وعد بالردّ الإيجابي في المستقبل.

1 - ياكوبوفسكي: النائب الأول لوزير الدفاع السوفياتي، وكان يشغل أيضاً قائداً لحلف وارسو.

اللقاء مع المارشـــال غريتشـــكو



مع المارشال غريتشكو

مرة ثانية، كان عليّ الذهاب إلى موسكو، وجّه إليّ وزير الدفاع السوفياتي «غريتشكو» دعوة خاصة للقاء معه أثناء مشاركتي في أعمال «المؤتمر الرابع والعشرين» للحزب الشيوعي السوفياتي.

وفي ظهر يوم 25 آذار/مارس كنت متوجهاً إلى موسكو برفقة «عبد الفتاح إسماعيل» الأمين العام للجبهة القومية الذي تلقّى دعوة من القيادة السوفياتية لحضور المؤتمر. كانت رحلتنا بالطائرة المصرية، من طريق أسمرا القاهرة ... وبسبب حادث طيران وقع لطائرتنا في مطار أسمرا، كدنا لا نصل إلى موسكو أبداً، بل كدنا نفقد الحياة!

حدث كل شيء بسرعة غير متوقعة عندما هبطت الطائرة في منتصف أرض المدرج تقريباً دون أن تتمكن من إنزال عجلاتها، فانزلقت الطائرة وزحفت بعيداً عن المدرج، ولم تتمكن من إنزال عجلاتها إلا بعد أن تجاوزت منتصف المدرج. حاول قائدها إيقاف الطائرة المندفعة بقوة، لكنه أخفق في ذلك، فزحفت على بعد خمسين متراً تقريباً بعيداً عن المدرج وهي تتخبط إلى أعلى وأسفل حتى وقفت أخيراً في أرض زراعية، وارتفع من حولها الغبار فلم نعد نرى شيئاً. وكان الركاب الذين لم يتمكنوا من ربط أحزمتهم يحاولون الإمساك بمقابض مقاعدهم حتى لا ينقذفوا خارجها،

وكنا جميعاً في حالة ذعر وخوف... ولكن أحداً من الركاب لم يُصَب بأذى جسيم. ولولا عناية الله، وكفاءة الطيار التي مكنته من إيقافها في الوقت المناسب، لكنا وقعنا في هوة سحيقة لم تكن تبعد عن مكان وقوف الطائرة سوى عشرات الأمتار فقط... ولو كانت تجاوزت هذه الأمتار الثلاثين لحلّت بنا الكارثة جميعاً!

بسبب هذا الحادث اضطررنا إلى البقاء يومين في أسمرا لفحص الطائرة «إليوشن 28» ذات المحركات الأربعة والتحقق من سلامتها، ولم نغادرها إلا يوم 27 آذار/مارس حيث أقلعنا بطائرة أخرى إلى القاهرة عبر «أثينا».

في الغد كنا في طائرة واحدة مع «عبد المحسن أبو النور» و«سامي شرف» وزير الدولة المصري وسكرتير الرئيس الخاص للمعلومات.

في مطار موسكو استقبلنا عضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي وضباط من وزارة الدفاع.

ورأيت بعض الضباط يتجهون نحوي للسلام والتحية، وبادرني كبيرهم بعد أن رحب بي:

لقد كلفنا الرفيق وزير الدفاع غريتشكو باستقبالك، ويبلغك تحياته الودية، وسيكون في استقبالك غداً صباحاً، الساعة الحادية عشرة.

بداية جيدة، لقد تحدد موعدي مع وزير الدفاع السوفياتي مسبقاً إذن، وأبلغوني به في المطار فور وصولي. هذا يشير إلى أن زيارتي ستكون ناجحة هذه المرة بعكس المرة الأولى.

وقال لي سفيرنا في موسكو أحمد صالح الشاعر:

لقد فعلتها... هذه هي المرة الأولى التي يحدد فيها الروس موعداً لضيف في المطار في زيارة غير رسمية...

ظهر يوم التاسع والعشرين من آذار/مارس استقبلني المارشال «غريتشكو» في مكتبه بوزارة الدفاع، وصافحني بحرارة. أوضح لي غريتشكو أنهم يتفهمون ظروفنا وقضايانا، ومستعدون لتقديم الدعم والمساعدة لقواتنا المسلحة، وأنه يدرس الخطة التي تقدمت بها في العام الماضي خلال زيارتي لموسكو، وسيردّ علي بالإيجاب عقب انتهاء أعمال المؤتمر.

في 30 آذار/مارس 1971 بدأت أعمال المؤتمر «الرابع والعشرين»، ودخل وفدنا ضمن وفود من أنحاء العالم كافة قاعة المؤتمرات الضخمة جداً في الكرملين. جلس عبد الفتاح

إسماعيل الأمين العام للجبهة القومية في المنصة الرئيسة المخصصة لرؤساء الوفود، بينما أخذ باقي أعضاء وفدنا المقاعد المخصصة لهم مع سائر أعضاء الوفود المدعوة للمؤتمر الذين يمثلون 106 من مختلف الدول والأحزاب في العالم.

كانت القاعة مهيبة حقاً، تضمّ أناساً من مختلف الأجناس والقوميات من الاتحاد السوفياتي ومن المعمورة كافة. عندما كنت أنظر إلى تلك الوجوه، كنت أعجب أشد الإعجاب لماذا لا يستطيع البشر أن يعيشوا معاً في سلام ما داموا يسكنون كوكباً واحداً أشبه بمثل هذه القاعة في هذه اللحظة!

بعد انتهاء أعمال المؤتمر توجه «عبد الفتاح إسماعيل» إلى «صوفيا» للمشاركة في مؤتمر الحزب الشيوعي البلغاري، بينما توجهت إلى جنوب الاتحاد السوفياتي للراحة.

وفي 13 نيسان/أبريل كنت أجلس مع وزير الدفاع السوفياتي «غريتشكو» مجدداً في مكتبه بوزارة الدفاع في موسكو، وتحدثنا طويلاً عن الأوضاع العربية والدولية، وأهمية تطوير العلاقات وتنميتها بين بلدينا، وكان يضع على صدره عدداً كبيراً من الميداليات والأوسمة، وفي مقدمتها وسام بطل الاتحاد السوفياتي، تقديراً لدوره في الحروب التي خاضها دفاعاً عن الاتحاد السوفياتي ودوره في بناء القوات المسلحة السوفياتية.

اتضح لي من حديثه أنه مطلع كثيراً على مجريات الأمور، وهو في الوقت نفسه عسكري صارم من أصول جورجية، وعلى دراية كبيرة بقضايا العالم والمناطق الاستراتيجية، وخصوصاً أهمية البحر الأحمر، والدور الذي كانت تمارسه بعض دوله مثل إسرائيل في تقوية النفوذ الأميركي والغربي فيه.

في نهاية اللقاء أبلغني «غريتشكو» وعيناه تلمعان بأن الاتحاد السوفياتي وافق على تطوير قواتنا المسلحة وفقاً للخطة الخمسية التي وضعناها والتي ستنفذ على مراحل وفقاً لتطور العلاقات بين موسكو وعدن.

ووقعنا الاتفاقية الخاصة بذلك عند لقائي إياه يوم 28 نيسان/أبريل 1971م. وهي أول اتفاقية عسكرية توقع بين البلدين. حضر التوقيع ماتفي زخاروف، رئيس هيئة الأركان، و«ي. شيف»، رئيس الدائرة السياسية، والأدميرال «أندريه غريشكوف»، قائد الأسطول البحري السوفياتي. وبموجب هذه الاتفاقية حصلت قواتنا المسلحة على أسلحة حديثة. ومع أنها لم تكن

بالحجم المطلوب، إلا أنها مهدت الطريق للتطور اللاحق للعلاقات اليمنية السوفياتية وخصوصاً في المجال العسكري، حيث حصلنا في وقت لاحق على صواريخ سكود ولأول مرة خارج الاتحاد السوفياتي وخارج حلف وارسو.

زيارتي لموسكو كرئيس حكومة

أصبحت رئيساً للوزراء في اليمن الديمقراطية في 1971م، على إثر تقديم محمد علي هيثم استقالته، وكان عليَّ أن أزور الاتحاد السوفياتي مجدداً، ولكن هذه المرة بوصفي رئيساً للوزراء.

في مطار موسكو كان في استقبالي «ألكسي كوسيغين» رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي.

كانت واضحة حفاوة استقبالهم لي وحرارته لهذا المستوى من حضور كبار المسؤولين، ومن الجماهير التي حشدوها في المطار ترحيباً بمقدمنا الذي اشترك فيه الطلاب اليمنيون والعرب.

وبعد وصولنا إلى دار الضيافة وتناول الغداء، حرص «كوسيغين» على بدء المحادثات الرسمية معي في يوم وصولي نفسه إلى موسكو.

جرت المباحثات الرسمية في قصر (الكرملين) الواقع في الساحة الحمراء في قلب موسكو. وهذه هي المرة الأولى التي أدخله، حيث دخله قبلي وبعدي أبرز قادة العالم من العرب والأفارقة والآسيويين والأوروبيين. وكان المشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية واحداً من الذين دخلوه وأجروا فيه مباحثات مهمة مع القادة السوفيات في أقسى الظروف التي كانت تمرّ بها الجمهورية العربية اليمنية خلال سنواتها الأولى، حيث كانت المعارك الشرسة تدور بين الجمهوريين والملكيين في لحظات تاريخية كان مطلوباً فيها تقرير مصير الجمهورية.

داخل الكرملين اتُّخذت أخطر السياسات والقرارات في تاريخ الثورة البلشفية والدولة السوفياتية، وفي الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب، وفي تاريخ العلاقات السوفياتية – العربية.

بدأت المحادثات في الساعة الثالثة بعد الظهر. خصصت حديثي عن التطورات السياسية والاقتصادية في اليمن الديمقراطية، وتطرقت إلى الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تعوق عملية التنمية، وحاجتنا إلى الدعم والمساعدة، وتحدثت معه عن العلاقات مع الدول المجاورة والوضع في البحر الأحمر والقرن الإفريقي.

وبشأن كل المباحثات، كان الوضع في الشرق الأوسط وموقفنا من القضية الفلسطينية داخلاً في صلب حديثي مع كوسيغين، وكنا وما زلنا نرى قضية فلسطين جوهر الصراع في الشرق الأوسط، وقضية العرب الأولى في صراعهم مع إسرائيل، وأكدنا للسوفيات رفضنا لمشروع روجرز بشأن الشرق الأوسط، ولكن الجانب السوفياتي لم يكن يتفق مع وجهة نظرنا في هذه المسألة.

تحدث كوسيغين بدوره، مبتسماً وقال إنه مسرور لزيارتنا لبلاده، وأعرب عن احترام الاتحاد السوفياتي لثورتنا، وتقديرهم لنظامنا الوطني ومدى أهميته في المنطقة. وأشاد بالمواقف التي تتخذها اليمن الديمقراطية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وتطرق إلى موقف موسكو من قضية الشرق الأوسط، فقال: «إننا نؤيد نضال الشعوب العربية العادل ضد الإمبريالية والصهيونية، ومن أجل استعادة أراضيها المحتلة»، وقال إن بلاده ترى من الضروري توحيد الصف العربي لمواجهة أعداء الشعوب العربية حتى يستطيع العرب إجبار إسرائيل على القبول بحلول مقبولة.

ولما كان الحديث، مثلما هي العادة، في شطره الأول كله سياسياً، حسبما تقتضي قواعد «البروتوكول»، فقد بادرت في أول فرصة بعد تبادل الكلمات، فطرحت على الجانب السوفياتي في المباحثات المشاريع التي أعددناها، طالباً دراستها وإمكانية تقديم قرض سوفياتي لتنفيذها.

بنتيجة التشاور، كان الاتفاق على تشكيل لجان فنية من الجانبين لدراسة التعاون الاقتصادي والفني والعلمي والعسكري بين البلدين.

كانت المساعدات الاقتصادية والمالية ذات أهمية كبيرة لنا لتنفيذ مشروعاتنا الاقتصادية الهادفة إلى التغلب على الصعوبات والمشاكل، وبدرجة أساسية البطالة والعجز المالي والاعتداءات العسكرية الخارجية، وكان السوفيات لا يقدمون المال، ولكنهم يساعدون سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

صباح العاشر من تشرين الأول/أكتوبر وصل «كوسيغين» إلى دار الضيافة الواقع في تلال لينين المشرفة على موسكو حيث مقر إقامتي، وكان قد جاء لوداعي قبل أن أتوجه إلى «فولغا غراد، واقترح أن أطرح ما أريد الحديث عنه ونحن في طريقنا إلى المطار، فأخذت مكاني إلى جانب «كوسيغين» في المقعد الخلفي في سيارته السوداء «الليموزين» وجلس المترجم على المقعد أمامنا.

وقفت بنا السيارة قريباً من الطائرة التي ستقلني إلى مدينة «فولغا غراد»، وودعني «كوسيغين» حتى السلَّم وقال: «لن أقول لك وداعاً، ولكن إلى اللقاء وأنت في طريقك إلى مدينة فولغا غراد التي نعتزّ بتاريخها وبطولاتها وصمودها في الحرب العالمة الثانية». وكانوا يتجنبون ذكر اسمها القديم «ستالينغراد»، خصوصاً بعد التغييرات التي قادها الزعيم السوفياتي خرتشوف الذي أمر عام 1961م بنقل جثمان جوزيف ستالين إلى مقبرة الزعماء[1]، والذي كان يرقد إلى جانب رفيقه لينين في الكرملين وأصبح مزاراً للسياح والوفود الصديقة للاتحاد السوفياتي وروسيا

1 - جوزيف ستالين: جوزيف فيساريونوفيتش ستالين (بالجورجية بالروسية: **Иосиф Сталин Виссарионович**) (الكنية الأصلية: جوغاشفيلي) (18 كانون الأول/ديسمبر 1878 - 5 مارس 1953) هو القائد الثاني للاتحاد السوفياتي، ويُعَدّ المؤسس الحقيقي للاتحاد السوفياتي. وُلد ستالين في مدينة غوري في الإمبراطورية الروسية لإسكافي يدعى «بيسو»، وأم فلاحة تدعى «إيكاترين». انتظم ستالين على مدى 10 سنوات في العمل السياسي الخفي وتعرض للاعتقال، بل والإبعاد إلى مدينة سيبيريا من عام 1902 إلى 1917. اعتنق ستالين المذهب الفكري لفلاديمير لينين، وتأهّل لشغل منصب عضو في اللجنة المركزية للحزب البلشفي في عام 1912. وفي عام 1913، تسمّى بالاسم «ستالين» وتعني «الرجل الفولاذي». تقلد ستالين منصب المفوّض السياسي للجيش الروسي في فترة الحرب الأهلية الروسية وفي فترة الحرب الروسية البولندية، وتقلّد أرفع المناصب في الحزب الشيوعي الحاكم والدوائر المتعددة التابعة للحزب. وفي عام 1922، تقلّد ستالين منصب الأمين العام للحزب الشيوعي، وحرص على أن يتمتع منصب الأمين العام بأوسع أشكال النفوذ والسيطرة.

بعد ممات فلاديمير لينين في كانون الثاني/يناير 1924، تألّفت الحكومة من الثلاثي: ستالين، وكامينيف، وزينوفيف. وفي فترة الحكومة الثلاثية، تزوج ستالين مرتين، الأولى ماتت بالسل عام 1907، أي قبل قيام الثورة بعشر سنوات، ويقال إنه لم يكن لديه المال الكافي لعلاجها بعد أن أنفق كل ما لديه على الحزب، وكان قد انجب منها ياكوف، الابن الأكبر الذي حاول الانتحار مرة ونجا ثم التحق بالجيش، وأسرته يد القوات الألمانية أثناء الحرب العالمية الثانية، ورفض ستالين أن يميزه في تبادل الأسرى وقتل أثناء محاولته للهرب. زوجته الثانية (ناديا) تزوجها وهي في السابعة عشرة عام 1917، وهي شيوعية متحمسة وابنة أحد أصدقائه المقربين، كانت تدرس الهندسة، وأنجبت له طفلين. رسمياً توفيت بسبب التهاب الصفاق، لكن يعتقد أنها قتلت نفسها برصاصة في القلب بسبب خلاف مع ستالين. في الأول من مارس 1953، وخلال مأدبة عشاء بحضور وزير الداخلية السوفياتي لافرينتي بيريا و«خوروشوف» وآخرين، تدهورت حالة ستالين الصحية، ومات بعدها بأربعة أيام، وحنطت جثته ووضعت إلى جانب لينين في التاسع من آذار/مارس وبقيت حتى عام 1961 عندما حركت جثته ودفنت بالقرب من الكرملين، على الرغم من أن القرار كان من قيادة الحزب والدولة بنقل الجثمان وإزالة صور ستالين وتماثيله، إلا أن الجورجيين رفضوا هذا القرار وبقيت تماثيله وصوره مرفوعة في أغلب المدن الجورجية التي يعود أصل الزعيم السوفياتي جوزيف ستالين إليها.

الاتحادية لاحقاً. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي ارتفعت الأصوات التي تطالب بنقل جثمان لينين كغيره من الزعماء، ولكن روسيا رفضت لأنهم يرون فيه رمزاً قومياً وطنياً وأممياً.

وكانت نتائج الزيارة إيجابية على النحو الآتي:

تقديم قرض بمبلغ 5 ملايين روبل (نحو ستة ملايين دولار) لتطوير مشاريع الري والقنوات الرئيسة في وادي حضرموت والاستمرار في الأعمال المائية الجيولوجية التي تكتسب أهمية في تطوير الزراعة.

تقديم قرض بنحو 4.5 ملايين روبل (5 ملايين دلاور) لإنشاء مصنع لتعليب الأسماك، وإنشاء الثلاجات الخاصة به وتطوير صناعة الأسماك وتقديم ثلاثة مراكب للصيد بتسهيلات ائتمانية.

الموافقة على إنشاء حوض جافّ لبناء السفن طاقته 6 آلاف طن، وورش للصيانة.

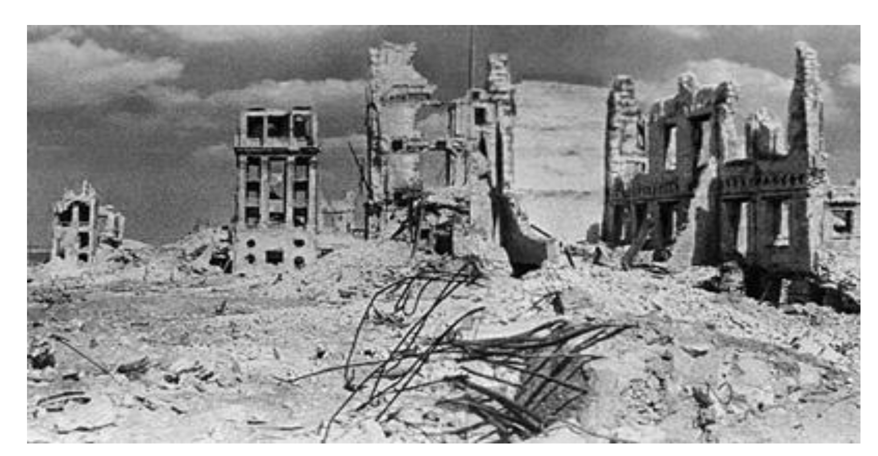
وفي المجال العسكري وطبقاً للاتفاقية المعقودة في عامي 1972/1971م بين البلدين والبالغة قيمتها 32 مليون روبل، فقد تمخضت الزيارة عن الموافقة على تزويد قواتنا المسلحة بزوارق وناقلات للمشاة، ومدافع مضادة للطيران، وأسلحة هاون وعربات مصفحة، وعدد من الرشاشات والبنادق الأوتوماتيكية.

وصلت بالطائرة الروسية TU 134 إلى مدينة (فولغا غراد[1])، وكان في استقبالنا كبار المسؤولين فيها الذين نظموا لنا برنامجاً حافلاً لزيارة أهم المعالم التاريخية لهذه المدينة البطلة التي بنيت بعد الخراب والدمار الذي لحق بها في الحرب العالمية الثانية، وسجلت أروع البطولات في تاريخ الاتحاد السوفياتي، وخصوصاً في معركة ستالينغراد[2]، وقد صف الشاعر التشيلي بابلو نيرودا معركة ستالينغراد بقوله: «إن وسام البطولة هنا يزين صدر الأرض». وقد أدت هذه الحرب إلى تدمير جزء كبير منها، وحرص مضيفونا على أن يروني آثار التدمير التي ألحقتها الطائرات الألمانية

1 - فولغاغراد (بالروسية:**Волгоград**) كان يطلق عليها تساريتسن (1589 - 1925) واعتباراً من عام (1925 إلى 1961) سُمِّيتستالينغراد، تعبيراً عن استنكار عبادة الفرد التي كانت إبان فترة حكم ستالين. في عام 1961 تغير اسم المدينة لتصبح فولغاغراد.

2 - تُعَدّ معركة ستالينغراد نقطة تحول في الحرب العالمية الثانية على الساحة الأوروبية، ويمكن القول إنها المعركة الأكثر دموية في التاريخ البشري نتيجة لعدد القتلى الكبير الذي فاق 1.5 مليون قتيل. ووصفها البعض بأنها بداية النهاية لألمانيا النازية.

بالمدينة. وأروني أيضاً شوارع بأكملها أعادوا بناءها من جديد. وبعد الحرب فُتحَت قناة فولغا – دونسك للنقل النهري وبنيت أضخم محطة كهرباء كهرومائية في أوروبا، وقد زرتها. وفي أثناء الزيارة لنهر الفولغا وقفنا على الجسر وطلب مني أن أضغط زراً وظهرت سلة ملأى بأنواع من السمك الكبير والصغير لنختار منها سمكة كبيرة، وغاصت الشبكة مرة أخرى في النهر. وقبل سفرنا فاجأوني بصندوق من بيض السلمون المشهور في الفولغا كتب عليه (هذا ما اصطدته من نهر الفولغا أيها الرفيق العزيز)، وقد ذكرتني هذه الحادثة بحادثة صيد الوعل عند زيارتي المجر، حيث ذهبنا في رحلة صيد، وأثناء الرحلة شاهدت وعلاً قالوا إنه ذكر حيث يستطيعون تمييزه وأطلقت النار عليه كما طلبوا، ولكنني لم أشاهده يسقط على الأرض بعد الطلقة، لكن قبل عودتنا إلى أرض الوطن جيء برأس وعل وقرنيه الطويلين محنطاً، وقالوا إنه الوعل الذي اصطدته، وقدموا إليّ شهادة إنني أمهر صياد، وكانت لفتة تكريمية لم تخلُ من المجاملة، وفيها ذكرى لهذه الزيارة ورحلة الصيد، وطبعاً لم أكن مصدقاً ولكنني تقبّلتها كعربون صداقة وذكرى لهذه الرحلة ولهذا البلد الجميل.



ستالينغراد بعد نهاية المعركة

وزرتُ النصب التاريخي «لأبطال معركة ستالينغراد على مرتفع مامايف» ويقع على مساحة **107** هكتارات ويتوسطه نصب «الوطن الأُم ينادي». يبلغ الارتفاع الكلي للنصب **85** م وأصبح تمثال المرأة التي تحمل السيف بيدها رمزاً للمدينة وبطولتها. وشرح لي مرافقي أن الهدف من إبقاء بعض المباني مدمرة، تقديم درس للأجيال الجديدة التي لم تعاصر الحرب، وهدفهم أن يعرفوا من طريق آثار التدمير حقيقة هذه الحرب، ومآسيها. فلقد ألحقت الحرب العالمية الثانية

خسائر فادحة بالاقتصاد السوفياتي، والمدن السوفياتية، والجيش السوفياتي، وبالشعب الذي خسر أكثر من عشرين مليون نسمة دفاعاً عن البشرية.



وقال: «إن الذي لم يذق ويلات الحرب ولم يكتوِ بنيرانها، لا يمكنه أن يدرك قيمة دعوتنا إلى السلام وأهمية تطبيق مبدأ التعايش السلمي في العلاقات الدولية. وبهذه الطريقة نربي أطفالنا على كراهية الحروب العدوانية وعلى الحقد على الفاشية والإمبريالية». ظلت كراهية الحرب والرغبة في استئصالها مرتبطة بعقل المواطن السوفياتي وبفكرة الدعوة إلى السلام مصدراً للحياة والإحساس بالسعادة.

أما زيارتي لـ«لينينغراد» التي استعادت اسمها الأصلي «بطرسبورغ» بعد أن انهار الاتحاد السوفياتي، فقد كانت اتصالاً بالثقافة والفن وروعة المعمار الروسي. إنها واحدة من أجمل وأنظف مدن العالم المتميزة بالذوق الرفيع الذي لا مثيل له إلا في القليل من المدن القائمة على عبقرية هندسية مُدهشة، قادرة على البقاء وإدهاش الناس والتأثير في أذواق المعاصرين.

وكما قال نزار قباني عن لينغراد:

أمشي على أوراق الخريف، في حدائق القصر الصيفيّ في لينينغراد. أكسرها... وتكسرني... ألوان الشجر متدرجة بين لون النار، ولون الذهب العتيق. والأوراق الصفراء، والحمراء، والنحاسية أشبه بكتاب سطوره تحترق... الشمس، على شاطئ بحر البلطيق، برتقالة غارقة في الماء. ومياه الخليج الفنلندي تغني بصوت رمادي... الله... كم أحب السماوات!

من وارسو إلى موسكو

في شتاء شباط/فبراير **1973**م كنت أقوم بزيارة رسمية لوارسو عاصمة بولندا الشعبية، ضمن جولة على بعض البلدان الاشتراكية، لم تكن موسكو من بينها، حين فاجأني أحمد الشاعر سفيرنا في موسكو بمكالمة هاتفية يقترح عليّ فيها زيارة الاتحاد السوفياتي. كان الشاعر عضو لجنة تنفيذية في الجبهة القومية، وأول وزير للزراعة والإصلاح الزراعي بعد الاستقلال، وعندما ذهب إلى موسكو ليشغل منصب السفير لبلاده أظهر كفاءة وموهبة دبلوماسية وسياسية أهلته خلال وقت قصير لنسج صلات بالقيادات السوفياتية البارزة في عاصمة الاتحاد السوفياتي. وكنت أعرف الشاعر من كثب، وبصورة جيدة، وأقدره مناضلاً شريفاً.

قلت لسفيرنا الشاعر:

لا مانع عندي من القيام بزيارة موسكو، بشرط أن ألتقى الرجل الأول في الكرملين، وأشرت إلى أن كلاً من الرئيس سالم ربيع علي، والأمين العام عبد الفتاح إسماعيل زارا موسكو دون أن يقابلهما بريجنيف! وذكرته بأنني زرت موسكو في عام **1971**م، والتقيت نظيري رئيس الحكومة ألكسي كوسيغين[1] وأنني أرغب هذه المرة في لقاء بريجنيف شخصياً.

قال الشاعر: هناك صعوبة في تحقيق هذا الطلب، وبهذه السرعة، للقاء مع الشخص الأول في الاتحاد السوفياتي، ولكنني سأتصل بالخارجية السوفياتية، أعيد الاتصال بكم لإبلاغكم بالرد.

في موسكو اتصل سفيرنا أحمد الشاعر بالخارجية السوفياتية، وتحدث مع «ستارتسيف» مدير إحدى الدوائر في الخارجية والسفير السابق في عدن، الذي عمل قبل ذلك سفيراً لبلاده لدى اليمن الديمقراطية، وكان الرد إيجابياً. وقد اتصل بي الشاعر إلى وارسو وهو يكاد يطير من الفرح ليخبرني بالموافقة. وكان هذا باعثاً على ارتياحي واندهاشي في الوقت نفسه، إذ إن الروس لا يبتّون الأمور بهذه السرعة. قلت للشاعر:

---

1 - كوسيغين، ألكسي: زعيم سياسي ورجل دولة سوفياتي ولد عام 1904م. ترأس حكومة الاتحاد السوفياتي من عام 1964م إلى عام 1980م.
برز كوسيغين أيضاً في الحقل الدبلوماسي، فمارس دوراً مهماً كوسيط لإنهاء الحرب الهندية الباكستانية، وحاول من خلال لقاءاته رئيس الحكومة الصينية إيجاد حل للنزاع الصيني السوفياتي. وقد قال عنه الجنرال ديغول، بعد الزيارة التي قام بها لموسكو 1966م: «إنه أذكى رجل دولة في الجانب السوفياتي».

سأقوم بالزيارة، لكن في حال الإخلال بالاتفاق سيؤثر ذلك في علاقات البلدين.

أجابني الشاعر: اطمئن وتوكل على الله، ونحن في انتظارك غداً.

وفي اليوم التالي، كنت في موسكو، بعد مراسم وداع بولونية في مطار وارسو هي الأروع في ما شاهدت من مراسم في بقية بلدان ما كان يُسمى «المنظومة الاشتراكية»، وذلك من حيث العرض العسكري والموسيقي، والحركة النظامية التي تهتزّ لها الأرض والتي تذكر بتقاليد العسكرية البروسية.

فحرس الشرف يختارون بعناية فائقة من حيث الطول والوسامة واللياقة البدنية، وهذا ما حدثني به رئيس الوزراء السوفياتي ألكسي كوسيغين الذي قال إن أهم ما يشاهده الإنسان عند وصوله إلى مطار وارسو أو مغادرته له، وارسو هو حرس الشرف، فلا يوجد مثله حتى في الاتحاد السوفياتي.

في موسكو، استقبلنا بحرارة شديدة بدءاً من المطار، وتجلت مظاهر الاحتفاء في الأعلام التي تزين المطار والشوارع، وفي دور الضيافة، وخلال المباحثات. بإمكان أي زائر لموسكو أو مراقب أن يقيس حجم العلاقة وأهمية الزائر والزيارة، بدءاً من مراسم الاستقبال في المطار[1] ومن السيارة إلى المرافق، فالسكن فالأعلام، فهذه المظاهر تتطور وفقاً لتطور العلاقات معهم.

في دار الضيافة، في «تلال لينين» المشرفة على موسكو، انتابت «علي عنتر» الذي كان عضواً في الوفد رغبة لا تقهر في مهاجمة السوفيات لأنهم لا يساعدوننا بالشكل الكافي، واستمرّ في هذا الموضوع إلى درجة الشتم! لم يكن من اللائق أن ننتقد الروس في عقر دارهم ونحن ضيوفهم. أصدرت إشارة إلى «علي عنتر» فهم منها أن المكان الذي نجلس فيه مجهز بأجهزة تنصّت حساسة. فكر «علي عنتر» في إشارتي فسكت. لكن ذلك لم يكن إلا وقتاً قليلاً، فقد راودته فكرة أخرى معاكسة، وفجأة انتقل من النقد إلى المديح وهو يقول: «الاتحاد السوفياتي أعظم دولة على الأرض، وبريجنيف زعيم عظيم وغريتشكو أعظم وزير دفاع وأعظم قائد عسكري في التاريخ!».

---

1 - كما يعلق السوفيات أهمية كبيرة على بروتوكول دار الضيافة، فإن نزول الضيف في مكان لائق كان يُعَدّ مؤشراً أولياً على نجاح الزيارة، والعكس صحيح». سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني في حديث بعد أحداث يناير 1986».

كان «علي عنتر» وهو يقول هذا الكلام يصدر إشارات من يديه يدلل بها أنه يقصد عكس ما يقوله.. فأصدرت إليه إشارة فهم معناها على الفور، وهي أنهم يصورونه أيضاً، عندئذ توقف «علي عنتر» عن إشاراته فضحكت، وضحكنا جميعاً بمن فينا هو. وتلك من ذكرياتي ونحن ننتظر لقاءنا مع بريجنيف.

بريجنيف... اللقاء الأول

قبل الوصول إلى الكرملين كان مرافقنا يحدثنا عن الكرملين[1] ومعناه القلعة الدفاعية. بني في القرن الخامس عشر الميلادي، وكان مقراً للقياصرة حتى نقل القيصر بطرس الأكبر (1672–1725م) عاصمته إلى المدينة الجديدة التي أنشأها وسمّاها سان بطرسبرغ، وفي عام 1922م، وبعد انتصار الثورة وإطاحة القيصرية، عاد الكرملين من جديد مقراً للحكومة في العاصمة موسكو. وفي جواره يقع ضريح لينين في الساحة الحمراء الملاصقة له.

توقفت سيارتنا وتوقف حديث مرافقي عند وصولنا إلى الكرملين في طريقنا إلى مكتب الأمين العام الذي كان عائداً من الاحتفال الجماهيري الذي أقيم بمناسبة يوم المرأة العالمي والذي يصادف يوم إجازة. عند الساعة العاشرة والنصف من يوم 8 آذار/مارس 1973م استقبلني «ليونيد بريجنيف» زعيم الاتحاد السوفياتي في مكتبه الواسع، وكانت تبدو عليه علامات الود والابتسامة، وبعد أن التقطت لنا الصور التذكارية غادر الجميع، ولم يبق في المكتب إلا أنا وبريجنيف والمترجم وسفيرنا في موسكو أحمد صالح الشاعر.

تقابلنا وجهاً لوجه حول طاولة مستطيلة الشكل وتوسطناها من جانبيها. على الطاولة كانت الساعة الشهيرة التي تشبه دفة السفينة والتي تظهر في جوار بريجنيف في كل الصور التي التقطت له مع الزعماء الذين قابلهم في هذا المكتب الجميل الذي يغطي جدرانه خشب ثمين رائع الجمال. كان بريجنيف يبدو في تلك الأيام نشيطاً وحيوياً ومفعماً بالصحة، وفوق ذلك كان منشرح الخاطر، ولم تكن الأمراض قد تمكنت منه بعد.

1- ويقع في المدينة القديمة، وبناؤه مثلث الشكل، مساحته التقريبية 260 ألف م2، وله 19 برجاً وخمس بوابات، وفيه عدة قصور وكنائس وأربع كاتدرائيات منها كاتدرائية أوسبنسكي، وكان يتوج فيها القيصر، وكاتدرائية أركانجلسكي، وفيها مدفن القياصرة، وبرج الأجراس ذو القبة الذهبية الذي بناه إيفان الرهيب.



محادثات سوفياتية يمنية بين الرئيس بريجنيف والرئيس علي ناصر محمد عام 1973م

رمال الربع الخالي تسبح على حقول من النفط

تبدد جو اللقاء الرسمي بسرعة، ونهض بريجنيف من مقعده، وأزاح الستارة عنه الجدار، فانكشفت عن خريطة رائعة لليمن ومنطقة الجزيرة والخليج. بدأ بالسؤال عن الحدود مع الجيران عُمان والسعودية. لم تكن العلاقات معهما قد طبّعت في تلك الأيام بعد. حدثته عن الوضع على الحدود، وأكدت له أهمية تعزيز القدرات الاقتصادية والدفاعية لبلادنا لتثبيت النظام والدفاع عن سيادته الوطنية. وإذ استمع بريجنيف وطرح أسئلته، لفت انتباهنا إلى جانب مهم من الخريطة إلى أقصى حد، إلى المساحات الصفراء حيث الصحراء الواسعة الشاسعة.

قال بريجنيف: إن هذه الرمال تسبح على حقول من النفط، وهذا معروف من صور الأقمار الصناعية، فلماذا لا نتعاون نحن وأنتم على استخراجه؟!

من الطبيعي أن هذا الاستهلال الجيد قد أفرحني وأثار ارتياحي، وعزز عندي الاقتناع بإجراء مباحثات جيدة مع الرجل الأول في الكرملين وفي المعسكر الاشتراكي كله. استغرق اللقاء ثلاث ساعات كاملة، أكد خلالها دعم اليمن الديمقراطية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وفي نهايته قدم لنا بريجنيف هدية، متواضعة كما قال، عربوناً لصداقتنا وتقديراً منه لزيارتي ولقائنا الأول، وهي عدد من دبابات «تي– 55»، وعشر طائرات من طراز ميغ 21، وخمسة عشر ألف بندقية ثم أهدى إليّ

ساعة وخلفها توقيع بريجنيف. ثم عرض عليّ الصور التذكارية التي أخذت لنا في بداية اللقاء، وطلب مني اختيار الصور التي ستنشر في الصحافة، وقد اعتبرت ذلك نوعاً من المجاملة البالغة من مضيف إلى ضيفه، واخترت بعض الصور، وفعلاً نشرت في اليوم التالي في الصحف السوفياتية.

ثم قال بعد انتهاء المباحثات واختيار الصور التي نشرتها الصحافة:

علمت أنك مسافر اليوم، بل الآن.

أجبته: نعم. هذا صحيح.

أخذ بريجنيف سماعة الهاتف وطلب وزير الطيران، وطلب إليه تجهيز طائرة خاصة تنقلنا إلى عدن.

كنت في غاية الامتنان، فشكرت ليونيد بريجنيف على هديته وعلى اللقاء، وتوادعنا وداعاً حاراً، وانتقلت بعدها من مكتبه إلى المطار في الطريق إلى دمشق التي كانت تحتفل بعيد ثورة 8 آذار.

أثارت هذه الزيارة، ونتائجها، ارتياحاً كبيراً في عدن، في أوساط القيادة، وبين صفوف الشعب. وكان أول من فوجئ بهذه الزيارة السفارة السوفياتية في عدن التي لم تكن تعرف عنها أي شيء إلا من إذاعة موسكو كما روى الدكتور أوليغ في كتابه المشار إليه[1] :

«وقد أبلغت إذاعة موسكو في آخر أخبارها في 7 آذار/مارس عام 1973م عن استقبال ليونيد بريجنيف لرئيس وزراء جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية علي ناصر محمد بناءً على طلبه، وهو موجود في موسكو في طريق العودة إلى وطنه. السفير بولياكوف وقادة الجبهة القومية اندهشوا، فلم يكن هناك أي تكليف، كذلك لم تكن هناك أي مسائل تستدعي لقاءً على هذا المستوى، ومن الواضح أنّ ثمة عدم تطابق بروتوكولي (الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي يستقبل عضو مكتب سياسي، وإن كان في الحقيقة حزباً حاكماً، ولكن في دولة صغيرة بعيدة عن حدود الاتحاد السوفياتي، إلا أنني علمت كيف ولماذا جرى هذا الحدث).

1 - مصدر سبق ذكره، الصفحة 299 – 300.

في التجربة الديبلوماسية السوفياتية ثلاثة أنواع من زيارات الشخصيات الحكومية الأجنبية موسكو: زيارة رسمية وزيارة عمل وزيارة مرور. الزيارة الرسمية تفترض لقاءً على أراضي المطار وحرس شرف وتزيين أعلام ولافتات في المطار والطريق المؤدي إلى المقر الرئاسي. زيارة العمل تنظَّم تنظيماً أقلّ تواضعاً، بالرغم من أن الاستقبال يجري في المطار، إضافة إلى تقديم مقرّ إقامة من الجانب السوفياتي. زيارة علي ناصر محمد لموسكو كانت زيارة مرور نموذجية، فقد زار في بداية آذار عام **1973** المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا، وفي **7** آذار/مارس وصل إلى موسكو من أجل الانتقال من هناك إلى عدن على متن طائرة إيروفلوت.

لقد انتظرنا وصوله إلى عدن في اليوم التالي، كما أبلغتنا وزارة الخارجية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وفجأة أبلغت إذاعة موسكو بأن ليونيد بريجنيف استقبل علي ناصر محمد، وقد حصل ذلك مساء **8** آذار/مارس.

لقد زار علي ناصر محمد موسكو عدة مرات، والتقى أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي: ميخائيل سوسلوف وحيدر علييف ويغور ليغاتشوف وغيرهم من القادة الحزبيين، كذلك فإن شريكه الرئيس في المحادثات كان عضو المكتب السياسي رئيس الوزراء ألكسي كوسيغين، إلا أن علي ناصر محمد أراد بالطبع اللقاء بليونيد بريجنيف بالرغم من أنه وحسب رأيي لم يكن لديه مسائل خاصة ليبحثها مع الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي».

وكلام السيد اوليغ صحيح فهذه المرة الأولى التي يلتقي فيها أعلى مسؤول في الاتحاد السوفييتي بمسؤول في عدن فقد زار الرئيس ربيع والامين العام عبد الفتاح اسماعيل كما زرت أنا أيضا ولم نتمكن من اللقاء معه وعندما طلب مني سفيرنا في موسكو أحمد صالح الشاعر زيارة موسكو وأنا في طريقي الى عدن قلت له أنني لن أزور موسكو الا اذا رتبت لي مقابلة مع الأمين العام بريجنيف كما أشرت آنفا أما نتائج اللقاء مع الرفيق بريجنيف فقد تمخضت عن نتائج ايجابية على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي، ولعل ما أزعج السيد أوليغ هو أن الزيارة لم تتم عبر السفارة السوفييتية في عدن. وهذه ليست المرة الأولى التي ينتقدني وينتقد النظام في عدن وقد أدلى بمعلومات في حديث أجرته معه قناة روسيا اليوم، ومع الاسف أنه وغيره من القيادات لسوفيتيية يبعون معلومات مغلوطة اليوم لدول الخليج ويتهموننا باننا طالبنا بمئة دبابة

لارسالها الى الحدود مع السعودية وهذا ليس صحيحا ولم يحدث في تاريخ العلاقات السوفييتية اليمنية أن ارسلنا هكذا عدد سواء على حدود السعودية أو عُمان أو صنعاء كما أن بعض الدبابات التي كانت ترسل لنا في البداية هي دبابات تي34 من مخلفات الحرب العالمية الثانية كما كشف ذلك الخبير الروسي ألكسي فاسيليف[1] ولا يمكنها الوصول الى حدود السعودية. ومع تطور العلاقات بين اليمن الديمقراطية والاتحاد السوفييتي تطور ارسال الاسلحة من تي 34 الى تي 55 والى تي 61 الى صواريخ سكود التي سلمت لنا وقال لي الرئيس بريجنيف مازحاً أن هذه الأسلحة «لتخويف الجيران من العدوان عليكم، وليست للاستخدام ضدهم»

بعد هذه الزيارة أخذت الصداقة والعلاقة مع السوفيات تتطور بوتيرة متسارعة في السبعينيات، حيث قدموا مساعدات وقروضاً عديدة بشروط ميسَّرة في وقت كنا بأمس الحاجة فيه إلى تلك المساعدات والقروض الاقتصادية والعسكرية والدعم المعنوي والسياسي، وفي وقت كان فيه الآخرون يرفضون مساعدتنا أو منحنا القروض إلا بشروط كنا نرفضها لأنها تمسّ سيادتنا الوطنية أو يتآمرون علينا. وقد أشرت إلى أن النظام في عدن كان يستمدّ قوته، بالإضافة إلى التأييد من الشعب، من العلاقة مع موسكو.

غضب المارشال من سالم العيسى

إذ أتحدث عن عقدة الصين والسوفيات في العلاقات اليمنية الجنوبية بالدولتين، فلا بد لي من التذكير بالواقعة الآتية التي حدثت لي في صيف 1974م خلال لقاء مع «غريتشكو» وزير الدفاع السوفياتي في مبنى وزارته في موسكو... فقد تحدث معي عن الأهمية الاستراتيجية لجزيرة (بريم) اليمنية الجنوبية، والدور الذي كان لها في حرب تشرين 1973م في إيواء السفن المصرية والتحكم في باب المندب الاستراتيجي، وطرح ضرورة تحصين الجزيرة وأهمية حمايتها وتسليحها لمواجهة أي هجوم خارجي... ولكن بينما كنت أصغي إليه، طرق الباب ضابط يلهث وسلَّم وزير الدفاع رسالة ما إن فتحها غريتشكو وقرأها حتى غدت ملامح وجهه الجورجي أكثر حدة وصرامة وفجأة حوَّل نظره نحوي وقال:

1 ـ ألكسي فاسيليف خبير روسي عمل في مدينة عدن ضمن القوات السوفياتية كشف عن ذلك في مقابلة أجراها مع قناة روسيا اليوم في برنامج رحلة في الذاكرة.

أنتم لستم أصدقاء، وميناء بربرة أفضل من ميناء عدن، والصوماليون أصدقاؤنا الحقيقيون!

تبدد جو اللقاء الودي وبدأ التوتر. كنت في غاية الدهشة، فلم أكن أعرف السبب لهذا التغير المفاجئ في لهجة وزير الدفاع السوفياتي. تذكرت أنه قبل قليل كان ودوداً ومتفهماً جداً، ويحدثني عن المكان الجميل الذي يقترحه عليّ لقضاء إجازتي على البحر الأسود، في منطقة تسمى «جاجرا، كذلك كان يتحدث عن أهمية تسليح جزيرة «بريم»، وعن تشكيل «اللواء– 25 ميكانيكي»، وعن استعدادهم لحماية الجزيرة وحدودنا البحرية!

خيمت على اللقاء السحب السوداء، وأبديت دهشة وانزعاجاً وسألت غريتشكو:

ماذا حدث؟!

ولكنه لم يردّ على سؤالي. كان يتمتم بالروسية بكلمات حانقة على أحد الضباط ويشتمه[1] وقد خرج عن وقاره ذلك المارشال الحازم الصارم، وكان ينظر إلى خط التلفون الأحمر إلى جانبه وكأنه ينوي إجراء اتصال ما، ولكنه توقف عندما اضطررت إلى إنهاء اللقاء، قائلاً: نحن نشكركم على دعوتكم وإلى اللقاء، وأعتقد أن علينا أن نغادر فوراً إلى عدن، ولن نقبل منكم مثل هذه الطريقة في الحديث معنا ونحن في بلادكم وفي مكتبكم، وعدن ستظل عدن، وستعرفون مستقبلاً من هم الأصدقاء الحقيقيون لكم في المنطقة[2].

بهذه الطريقة عبَّرت له عن استيائي، وهممت بالوقوف فوراً إيذاناً بالانصراف... وحينما رآني غاضباً اضطر إلى الإفصاح عن السبب الذي جعله لا يتمالك غضبه، وقال:

إن أعداء السوفيات في عدن منعوا إحدى بوارجنا من دخول «ميناء عدن» بحجة أن الميناء مزدحم، ونحن نعرف أنه لا يوجد ازدحام في الميناء، ولكن شخصاً عندكم في وزارة الدفاع اسمه على ما أظن سالم العيسي[3] وجه رسالة بهذا الخصوص وبتوجيهات من الرئيس سالم ربيع

1- نظرت نحو محمد مفتاح الذي كان يجيد اللغة الروسية وسألت ماذا يقول المارشال، فقال إنه يشتم «ويعرعر» على الطريقة العدنية.

2 - بعد ثلاث سنوات من هذا اللقاء طرد سياد بري الخبراء السوفيات من الصومال، كما طردهم قبل ذلك الرئيس أنور السادات.

3 - سالم العيسي: كان يشغل حينذاك منصب مدير العلاقات العامة في وزارة الدفاع.

علي! استمعت إلى حديث غريتشكو وقلت: سنتحقق من صحة الموضوع، وعلى أية حال فقد قررنا العودة إلى بلادنا، وسنعرف الوضع هناك بدقة.

فيلا طبيب القيصر والطباخة غريشكا

سكت والتفت إلى أحد ضباطه وأشار بسبابته وفجأة تحرك الضابط وأحضر له سيجارة واحدة فأشعلها وبدأ يدخن وهدأ. حينئذ فقط، لَطّفَ غريتشكو من غضبه، وأخذ يعتذر لي بشدة عن تصرفه السابق، وأبدى إصراره على استمرار الزيارة وعلى بقائي والسفر إلى البحر الأسود لقضاء إجازتي هناك، فانتقلنا بطائرة خاصة إلى سوتشي ونزلنا في فيلا قديمة سكنها ذات يوم طبيب القيصر الروسي وتقع على جبل يطل على البحر الأسود وسط غابة من أشجار الصنوبر، وقد اختيار إلى المكان لهذه الفيلا التي أهداها القيصر إلى طبيبه – وهو طبيب كلى – في منأى عن رطوبة السفح وحرارته عند شاطىء البحر، وكذلك البرد القارس في قمة الجبل نفسه، ويتخلل البناء وما حوله من حدائق، جداول مياه شلال ينبع من مكان قريب، ما يجعلك تستنشق رائحة الصنوبر والأرض المنداة بالمطر طوال الوقت... أمر زاد من شعوري بالراحة والدفء، إذ إن هذه الرائحة مرتبطة في ذاكرتي بقريتي حين كان يهطل المطر، ومعروف أن المطر نادر الهطل في مناطقنا، حيث تعمّ الفرحة لأن ذلك يبشر بالخير باعتباره مصدر الحياة في مناطقنا التي لا توجد فيها أنهار ولا شلالات ولا بحيرات... وقد اختار وزير الدفاع الطباخة غريشكا التي تُعَدّ أفضل طباخة في القوات المسلحة السوفياتية والتي تجيد طهو مئات الأنواع من المأكولات (كانت تشرف وتطهو الأكل لضيوف وزير الدفاع السوفياتي) وفي نهاية إقامتنا شكرناها على حسن الضيافة وما قدمته لنا من أصناف متنوعة من المأكولات، حيث كانت تقدم كل يوم صنفاً جديداً في كل الوجبات الثلاث خلال فترة إقامتنا، وأخبرتني بأنها رافقت وزير الدفاع السوري مصطفى طلاس في إحدى زياراته للاتحاد السوفياتي التي قضاها في الاستجمام، وعلمت من المرافقين أنهم يحترمونها ويقدرونها لانها تحظى باهتمام المارشال السوفياتي غريتشكو.

وفي لقاء آخر جرى بيني وبين وزير الدفاع السوفياتي المارشال غرتيشكو في نهاية عام 1974 بمكتبه بوزارة الدفاع في موسكو قال لي:

أنتم بعيدون عنا، ولكن ذراع الاتحاد السوفياتي طويلة. عليكم حماية البر، وعلينا حماية البحر(في إشارة إلى الجُزر). وقال إن الأميركان يعرفون الاتحاد السوفياتي وأسطوله في المحيط الهندي، ووجودنا هو من أجل السلام وحماية حلفائنا وأصدقائنا في المنطقة.

وأشار إلى التلفون الأحمر الذي كان على مكتبه وقال:

لقد أصدرنا أمرنا عبر هذا الخط بالدخول إلى براغ، وفي ساعتين كانت قواتنا هناك حيث حميناها من الانحراف الذي كان يقوده بعض المعادين للاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، وحافظنا على خطها ونهجها الأممي، وعلى رأسهم الكسندر دوبتشك[1]، كما وقفنا قبل ذلك إلى جانب الزعيم المجري «يانوش كادار»عام 1956 [2].

وكان يحضر هذا اللقاء نائب رئيس الأركان صالح أبو بكر بن حسينون والنقيب محمد مفتاح عبد الرب، وقد علّق بن حسينون بعد ذلك بطريقته الساخرة على اهتمام السوفيات بجزيرة بريم، قائلاً: «لبوهم الراعة[3] كأن الجزيرة – طلعت من البحر فجأة».

صواريخ سكود... لها قصة

اغتنمت الأجواء الطيبة للزيارة، ووجود متسع لدى الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف لاستقبالي، وبحثت معه في مكتبه في الكرملين العلاقات الثنائية بين بلدينا، وتحدثنا هذه المرة كصديقين، وقد عزز لقائي الأول إياه في عام 1973م علاقتي به. كان بريجنيف في نظري هذه المرة مثل كتاب مفتوح يُقرأ بسهولة، وقد نظرت إليه بإمعان، وأعجبت بجبهته الواسعة وحاجبيه الكثيفين وكأنني أرى ذلك لأول مرة.

---

1 - ربيع براغ: ربيع براغ (بالتشيكية **Pražské jaro**، وبالسلوفاكية **Pražská jar**) هو مرحلة من تاريخ الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية، حاول خلالها الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي أن ينهج اتجاهاً إصلاحياً أقرب إلى الديمقراطية، عرف بتسمية «الاشتراكية ذات الوجه الإنساني». انطلقت المرحلة في 5 كانون الثاني/يناير 1968، بوصول الإصلاحي ألكسندر دوبتشيك إلى السلطة، وانتهت في 21 آب/أغسطس 1968، باجتياح عسكري للبلاد من قبل قوات حلف وارسو، بقيادة الاتحاد السوفياتي.

2 - كانت الحكومة المجرية التي يتزعمها إيمري ناجي قد انسحبت من حلف وراسو. نتيجة ذلك، اقتحم الجيش الأحمر المجر وقمع تلك الثورة بعنف، مستنداً في ذلك إلى دستور الحلف.

3 - لبوهم الراعة: مصيبة.

وفي هذا اللقاء منح الاتحاد السوفياتي اليمن الديمقراطية قرضاً ومساعدة عسكرية واقتصادية بـ(600) مليون روبل، وكنّا، لأول مرة نحصل على صواريخ سكود. صاروخ سكود من بين الأسلحة التكتيكية التي صممها الاتحاد السوفياتي السابق في فترة الحرب الباردة، وقد دخل الخدمة الفعلية في نهاية العقد الخامس من القرن الماضي، ولكنه خضع لعملية تطوير كبيرة اعتباراً من مطلع العقد السادس، ما مكنه من حمل كميات كبيرة من المتفجرات أو حتى الرؤوس الحربية غير التقليدية. ويتجاوز طول الصاروخ 11 متراً، ويعتمد على محرك يعمل بالوقود السائل، وهو أسرع من الصوت بعدة مرات[1].

إن حصول اليمن الديمقراطية على صواريخ سكود له قصة ينبغي أن تروى. ففي 16– 19 كانون الثاني/يناير عام 1978م كنت في زيارة لبلغاريا، وقابلت الرئيس البلغاري «تيودور جيفكوف» الذي سألني: لماذا لا تطلبون صواريخ سكود من السوفيات؟!

قلت له: لقد طلبناها منهم بالفعل وقالوا إنهم سيدرسون الأمر، وقد طالت الدراسة. ردّ جيفكوف الذي كان يعرف السوفيات جيداً بالقول: «حاولوا مرة أخرى» ولفت نظري إلى الأهمية الاستراتيجية العسكرية لهذه الصواريخ، وقبل كل شيء أهميتها السياسية في ردع أي عدوان من الدول المجاورة. وقال: «حين يشعر جيرانكم بأنكم مسلحون بصواريخ سكود، سيحسبون لكم ألف حساب، خوفاً على حقول نفطهم»، ولكنه حذرنا من استخدامها إلا في حالة وجود مخاطر حقيقية على النظام.

1 - أنواع صواريخ سكود وأجيالها: طور الاتحاد السوفياتي عدة أجيال من هذا الصاروخ، أولها «سكود **A**» الذي استند تصميمه إلى صواريخ مماثلة كانت بحوزة ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، ويصل مدى ذلك الصاروخ إلى 270 كيلومتراً. أما صاروخ «سكود **B**» الذي ظهر بعد ذلك بسنوات، فكان النموذج الأكثر نجاحاً، وانتشر على نطاق واسع في الكثير من الدول التي كانت ترتبط بعلاقات تحالف مع موسكو، وبوسع الصاروخ حمل رؤوس نووية وكيماوية، ويصل مداه إلى 300 كيلومتر. وطور الاتحاد السوفياتي بعد ذلك صاروخ «سكود **C**» الذي واجه مصاعب كثيرة، إذ ازداد مداه العام، ولكن على حساب قدرته التدميرية ودقته، ودفع ذلك موسكو إلى تطوير نموذج رابع هو «سكود **D**» الذي تعثر بدوره مع التطورات الكبيرة التي شهدتها الصناعات العسكرية العالمية، ما قلل من أهميته. واستُخدم الصاروخ على نطاق واسع في العديد من العمليات العسكرية، وخصوصاً خلال الحرب العراقية الإيرانية، ومن ثم لجأ إليه الرئيس العراقي الراحل، صدام حسين، خلال حرب الخليج، لتوجيه ضربات إلى إسرائيل.

هذا الحديث لقي وقعاً حسناً في نفسي، ولذلك أدخلت صواريخ سكود في مباحثاتي مع المسؤولين السوفيات خلال زيارتي التي بدأت حديثي هذا بها. وقد أدت المباحثات إلى نتائج تاريخية في علاقاتنا، إذ إن السوفيات وافقوا في نهايتها على إعطائنا صواريخ سكود، ومنحنا قرض الـ (600) مليون روبل كما تقدم. أسهمت هذه الصواريخ في ضمان الحماية لليمن الديمقراطية. وعند التوقيع عليها التفت بريجنيف نحوي وقال: عليكم الاستفادة منها للتهديد، وليس للاستخدام. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يزود الاتحاد السوفياتي هذه الصواريخ دولة خارج منظومة حلف وارسو، ولم أكن أتصور حينئذ ونحن نحصل على صواريخ سكود أنه سيأتي يوم تستخدم فيها لضرب المدن اليمنية، وكان ذلك خلال حرب 1994م. لكن أول تجربة للصاروخ جرت أثناء مناورة عسكرية ولأول مرة يطلق من صلاح الدين باتجاه أحور شرقيّ عدن، وحدد له هدفاً، وقد نجحت التجربة، وحقق الصاروخ هدفه في الصحراء، وليس في المدن.



أثناء حضورنا ومشاركتنا لتجربة إطلاق صاروخ سكود لأول مرة

البحث عن بديل

غير أن الكرم السوفياتي المفاجئ اقترن بعقبة حقيقية كادت تعصف بالعلاقة بين البلدين، إذ منذ أن ساءت علاقات الاتحاد السوفياتي بالصومال في عام 1977م، وإنهاء الرئيس الصومالي سياد بري الوجود العسكري السوفياتي في ميناء بربرة الاستراتيجي على القرن الإفريقي، ظل الروس يبحثون عن بديل يعوّضهم خسارتهم هناك، وكان هذا البديل في نظرهم ميناء عدن الذي يتميز بأهمية استراتيجية فائقة.

كان الاتحاد السوفياتي يعتبر سياد بري صديقه، ولحظة ظهوره في مركز القيادة في الصومال في تشرين الأول/أكتوبر عام 1969م أو بعده بقليل، أعلن نفسه ماركسياً لينينياً معتنقاً الاشتراكية العلمية، وقدم نفسه صديقاً للسوفيات، ونصب تماثيل ماركس وأنجلز ولينين في ميادين عاصمته مقديشو. وذهب إلى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي في موسكو، وألقى خطاباً رناناً في الكرملين تجاوز في طروحاته وشعاراته الماركسية كثيراً من الخطباء من قادة الأحزاب الشيوعية العريقة. لكن سياد بري هذا حَوّل الدفة فجأة 180 درجة، كما يقال، من موسكو إلى واشنطن، في لحظة تخلى فيها عن كل شعاراته السابقة، ودمر كل التماثيل التي بناها في بلاده لماركس وأنجلز ولينين. والأهم من هذا كله أنه انتقل إلى الهجوم وطرد الروس من قاعدة بربرة، وسلمها لأعدائهم الأميركان، وسبّب ذلك القلق والارتباك، وربما الذعر للسوفيات.

لعلنا نتذكر كيف كانت تبدو منطقة القرن الإفريقي مهمة وحيوية في فترة السبعينيات، كما هي اليوم، وكيف تبادلت موسكو وواشنطن المواقع. فبعد أن فقد الروس قاعدتهم المهمة في بربرة، باتوا يبحثون عن البديل. وقع اختيارهم على اليمن الديمقراطية، أو على عدن على وجه الدقة. فوجئنا في 20 كانون الأول/ديسمبر عام 1977م بنائب الرئيس الكوبي «كارلوس رافائييل» يزورنا في عدن بإيعاز من السوفيات، في محاولة لإقناع القيادة اليمنية بتقديم التسهيلات إلى الروس في ميناء عدن بدلاً من التي فقدوها في الصومال.

لست أدري، إذا ما كان السوفيات يحتاجون فعلاً في تلك الأيام إلى وسيط بين موسكو وعدن.. ولكنني أعتقد جازماً أنهم كانوا لا يزالون حائرين. فحسب كل المعطيات لديهم، لم يكن الرئيس سالم ربيع علي موضع ثقتهم، ولا يعدّونه صديقهم، بل على العكس، كانوا يرونه صديقاً لعدوتهم اللدود بكين.

أذكر أنه كان هناك تباين في وجهات النظر في أوساط القيادة اليمنية في عدن عند مناقشة الوساطة الكويبة، واستقر الرأي على إعطائهم تسهيلات في أي ميناء آخر، مثل بروم في حضرموت، أو في جزيرة سقطرى أو في بئر علي في أقصى الشرق، ولكن ليس في ميناء عدن تحديداً. وكان هذا الموقف يتسم ببعض المرونة، فهو من ناحية لا يرفض منح السوفيات التسهيلات التي يطلبونها بصفة قاطعة، لكنه اقترح أماكن غير التي يطلبونها، ويحتاج تجهيزها إلى وقت طويل، بينما كان السوفيات في حاجة إلى قرار سريع، وإلى مكان سابق التجهيز تتوافر فيه كل الخدمات التي فقدوها في ميناء بربرة، ولن يجدوا مكاناً في تلك المواصفات غير ميناء عدن الذي يبدو حتى أفضل من بربرة.

وكان الأمين العام عبد الفتاح إسماعيل بالذات قد اختار العلاقة مع السوفيات دون حدود. ويروي الدكتور أوليغ بيريسيبكين الذي عمل دبلوماسياً في جمهورية اليمن الديمقراطية بعض وقائع هذه العلاقة في كتابه المشار إليه[1]:

«كان لقاؤنا الأول مع عبد الفتاح إسماعيل الأمين العام للجبهة القومية، في مقر إقامته في المعاشيق المبنية على مرتفع صخري، ويوجد في القرب منارة عالية وعدة بيوت سكنها سابقاً أغنياء عدن وكبار الموظفين البريطانيين. وهنا امتلك أنطوني بيس الشهير بلقب «ملك البحر الأحمر»، وهو رجل أعمال بريطاني معروف من أصل فرنسي، بيتاً. أما المنزل الذي استضافنا به عبد الفتاح إسماعيل، فكان مبنياً على صخرة مرتفعة، وتطل نوافذه على منظر خلاب يبهر الأبصار على خليج عدن. كانت الأمواج تتحطم بأسفل الصخور المترامية على الشاطئ وكنا نرى زبد الموج المتشتت بصمت وهدوء من جراء ضربه للصخر الشامخ لدرجة لا تسمع شيئاً حولك، وهذا ما أعطى صبغة سحرية للمنظر وكأنه لوحة خيالية خلابة.

كان مقر عبد الفتاح إسماعيل مؤلفاً من مكتب صغير وعدة غرف تتصل مباشرة ببهو توزعت فيه عناصر الحراسة والخدم، وكان الأمين العام مرتدياً حلة شبيهة بالقميص وفوقه بزة بأزرار زرقاء اللون، وكذلك كان لون البنطلون، عمره كما يوحي شكله قرابة الثلاثين، نحيف، يوهم الناظر من الوهلة الأولى أنه خريج جامعي جديد.

1 - اليمن واليمنيون...، مصدر سبق ذكره، الصفحة 233.

جلسنا على كراسي منخفضة، وطرح سؤالتً عن رغبتنا في ما نريد أن نشرب: شاي، قهوة، مشروب بارد؟ استقر رأينا على شرب الشاي، وأثناء حديثنا عن الطقس في موسكو وعدن، أحضر لنا الخدم الشاي بالحليب:

«نحن نشكر أصدقاءنا السوفيات من كل قلبنا لإرسالهم لنا وفداً رسمياً».

وكان يتكلم بلغة فصيحة وسليمة، كانت كل كلمة من خطابه واضحة ومفهومة بالنسبة لي. لقد حدثني أحدهم في موسكو بأنه كان معلماً، وأثناء تحرير البلاد من الاحتلال كان قائداً لمجموعة مسلحة أظهرت الروع للجنود الإنكليز.

مضيفاً: «زيارتكم لنا مهمة جداً – قمنا في 22 حزيران/يونيو 1969 بحركة تصحيحية وتحررنا من القيادة البرجوازية، التي عرقلت مسيرة التطور في البلاد، فثورة 14 تشرين الأول/أكتوبر الشعبية لم تتجلّ فقط بالحرب الوطنية ضد المستعمر الإنكليزي والسلاطين، بل وضعت نصب عينيها الثورة الشعبية الديمقراطية، وأخذنا على عاتقنا مصير هذه الثورة الشعبية الديمقراطية. والشعب يؤيدنا في ذلك».

وفي سياق آخر على تطور هذه العلاقة يروي الكاتب الواقعة الآتية[1]:

في 20 كانون الثاني/يناير عام 1973م كنت عند عبد الفتاح إسماعيل، ولم يكن يلتزم البروتوكول، وكان بإمكانه أن يخابرني في السفارة ليقول لي: «اليوم سأتناول على العشاء سمكاً فإذا أردت تعال»، وبالطبع كنت أريد، ومع تحديد الوقت كنت أتوجه إلى منزله في معاشيق. في هذه الدار عاش معلمي الأول للغة العربية فلاديمير كراسنوفسكي، وبعدها انتقل للعيش هناك سيرغي سولوفبوف، وهو أيضاً مستعرب وأحد معارفي الجيدين. لقد عملا مترجمين في المدرسة العليا للاشتراكية العلمية، وساعداني على فقه نصوص المدونات الزراعية في حضرموت ويوميات أحد المقربين من سلطان لحج التي عثرا عليها في مبنى المدرسة وسلماني إياها. من الطبيعي أن زيارتي لعبد الفتاح إسماعيل كانت تجري بالاتفاق مع السفير بولياكوف، كما العادة كانت تُعَدّ مادة كافية للتقرير الدوري إلى موسكو. أبلغ عبد الفتاح إسماعيل عن أعمال جلسة اللجنة المركزية للجبهة القومية وعن تطورات الصلات الحزبية الخارجية وضرورة زيادة مساعداتنا للجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي بالنظر إلى أن شاه إيران ألقى بـ 600 جندي في ظفار بقيادة ضباط

1 ـ المصدر السابق نفسه الصفحة 296.

بريطانيين من أجل مقاتلة المنتفضين، وعن رغبته في السفر إلى موسكو للعلاج. في هذا الوقت أجرت الجبهة الشعبية لتحرير عُمان مفاوضات مع حزب العمل العربي الناشط في المناطق الغربية من عُمان حول الاتحاد، ولذلك فإن الحاجة هي إلى التشجيع والدعم كما رأى عبد الفتاح إسماعيل. من جهتي أبلغت أن علي ناصر محمد كان في موسكو والتقى سفراء الدول الاشتراكية في موسكو وأبلغهم بالأوضاع في اليمن الجنوبي وحوله، ومن وجهة نظري هي خطوة صحيحة للغاية وعاقلة. نهاية الاقتباس

السلاح السوفياتي لصنعاء، نوافق... نوافق تماماً!

بعد الانتهاء من اجتماع مجلس التعاضد عقدت في الكرملين يوم الثاني من تموز/يوليو محادثات مع رئيس الوزراء السوفياتي أليكسي كوسيغين، وتبادلنا الآراء في العلاقة بين البلدين، وأعربنا عن الارتياح لتطور التعاون فيما بين عدن وموسكو. كذلك تبادلنا الآراء في الوضع في شبه الجزيرة العربية، وعبّرنا عن القلق من استمرار محاولات القوى الإمبريالية لخلق بؤر التوتر في المنطقة. وأكدنا أهمية تنظيم علاقات حسن الجوار بين دولها على أساس مبادئ التكافؤ والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي طرف.

التقيت في موسكو أيضاً وزير الدفاع السوفياتي «ديمتري أوستينوف» حيث تبادلنا الآراء في الشؤون العسكرية بين البلدين.

كنا خارجين تواً من حرب شباط/فبراير 1979م بين عدن وصنعاء، وكانت الحرب ستؤدي إلى تدخل بلدان وقوى أخرى فيها، ووجدنا في عدن وصنعاء أنْ لا جدوى من استمرارها، حيث كابد البلدان خسائر فادحة نتيجة تلك الحرب، ولم يكن أحدنا في ظل الموازين الدولية والإقليمية القائمة قادراً على هزم الآخر. وهذه التصورات كانت تنسجم من حيث الأساس مع رأي الاتحاد السوفياتي أيضاً. وكان السوفيات على ما يبدو، قد اتخذوا قراراً بتسليح الجيش في الجمهورية العربية اليمنية بمزيد من الأسلحة المتطورة بعد التشاور معنا بشأن ذلك، بحيث لا يخلّ بالتوازن العسكري بين الدولتين، وكانوا يسلحون الجيش الوطني في الشمال منذ ثورة 26 أيلول/سبتمبر عام 1962م. سألني وزير الدفاع ديمتري أوستينوف شخصياً رأيي في هذه المسألة، وكان جوابي له: نوافق، نوافق تماماً.

لقي جوابي استغراباً مفاجئاً من أوستينوف، وتوجه إليّ بالسؤال والدهشة معاً، قائلاً:

ألا تعدّ هذا خطراً عليكم؟ وأنت رئيس الوزراء ووزير دفاع بلادك؟!

أعربت عن ارتياحي العميق لجوهر الفكرة والأهداف الجريئة والحاسمة لتسليح الاتحاد السوفياتي للجمهورية العربية اليمنية، رغم أننا كنا خارجين تواً من حرب معها. ذلك يعني أن الأميركان لن ينتقلوا إلى هناك ولن يباشروا الهجوم علينا انطلاقاً من صنعاء، وخصوصاً أنه كان يجري في تلك الفترة حديث عن تنويع مصادر السلاح الذي يجلب معه عادة ليس الخبراء العسكريين الغربيين فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى تبديل في الأصدقاء وتغيير المواقف.

وبعد أن استمع أوستينوف إلى وجهة نظري قال لي:

أيها الرفيق، تدهشونني حقاً، وأنتم مصيبون من حيث المبدأ، وتراعون واقع علاقاتنا مع الغير.

كنت واثقاً من أن أحداً سواي كان سيتعرض للنقد، لكن لم تكن ثمة حاجة لدي لكي أعارض اقتناعي ومبادئي ورؤية الأمور كما يمليها الواقع. لم يكن ثمة سبب يدعوني لأن أرفض أو أعترض وأنا أعرف أن السوفيات لن يقدموا إليهم ذخائر لهذه الأسلحة لأكثر من أسبوع أو أسبوعين كما كانت الحال بالنسبة إلينا، وفي حالة الحرب بين النظامين فإن الذخائر السوفياتية ستنفد وسنعود إلى الحوار والمصالحة والوحدة كما حدث في أعوام **1972** و**1979**م، ففي كل الأحوال كانت صنعاء قادرة على الحصول على ما تريد من أسلحة من أي مصدر تريد سواء من السوفيات أو من الأميركان أو غيرهم. وقد علمت قبل ذلك من المسؤولين في صنعاء أن صنعاء وقعت في عام **1976**م صفقتي سربي طائرات «ميغ **21**»، وبعد وصولها إلى الحديدة أعيدت من حيث أتت في عهد الرئيس الحمدي كما حدثني بذلك الرئيس علي عبد الله صالح لاحقاً، وبعد ذلك أوفد الرئيس علي عبد الله صالح ضابطاً، هو علي المنصور، الذي ذهب إلى موسكو من طريق باريس ليوقع أكبر صفقة أسلحة بين الشمال والاتحاد السوفياتي تزيد قيمتها على **700** مليون روبل، وكان الروبل في ذلك الوقت أكثر قيمة نقدية من الدولار، وقد اعترضت أميركا والرياض على هذه الصفقة، ولم تعرف صنعاء أنني كنت من شجع التوقيع على هذه الصفقة كما أشرتُ آنفاً، ولا حاجة للمرء أن يكون منجّماً حتى يدرك ذلك بعد اللقاءات التي أجريناها مع القادة السوفيات وقادة مجلس التعاضد الاقتصادي في موسكو. وقد غادرت بعدها إلى جنوب

الاتحاد السوفياتي للراحة والاستجمام، وكان معي أعضاء الوفد، عبد العزيز عبد الولي وعبد الله الأشطل وصالح مصلح قاسم.

كوسيغين والزيارة اليتيمة!

في أيلول/سبتمبر عام **1979**م زار عدن لأول وآخر مرة مسؤول سوفياتي كبير هو «أليكسي كوسيغين» رئيس مجلس الوزراء في الاتحاد السوفياتي... وسأروي الآن قصة هذه الزيارة، إذ كنت أنا وراءها.

كان كوسيغين يقوم بزيارة رسمية إثيوبيا، وكان خط سير الرحلة يحتّم على طائرته المرور فوق أجواء اليمن الديمقراطية وهو في طريق عودته إلى بلاده، كما كانت تحتّم عليه بعث برقية بروتوكولية كتحية وهو يمرّ فوق أجوائنا. لكنني استطعت تعديل الأمر من مرور فوق الأجواء إلى زيارة رسمية هي الأولى التي يقوم بها مسؤول سوفياتي على هذا المستوى الرفيع، والأخيرة أيضاً.



مع السفير بنيامين بوبوف في موسكو **28** شباط/فبراير **2017**

بدأت القصة في يوم من أيام أيلول/سبتمبر **1979**م حين جاء إليّ القائم بالأعمال السوفياتي في عدن «بنيامين بوبوف» ليبلغني بخبر مرور رئيس الوزراء كوسيغين فوق أجواء اليمن الديمقراطية في طريق العودة إلى موسكو بعد أن أنهى زيارة لأديس أبابا، وقد حمل معه «بوبوف» برقية التحية التقليدية التي تُعدّ مسبقاً وتُرسَل عادةً من الجو لدى مرور أي زعيم فوق أجواء دولة

أخرى... أخذت منه البرقية، وقرأتها على عجل، ثم وضعتها على الطاولة، ونظرت إليه، وقلت له: أيها الرفيق، إلى متى ستظل اليمن الديمقراطية محطة عبور لكم؟!

قبل أن أتركه لدهشته أضفت: لقد ارتبطنا بعلاقات طيبة معكم منذ الاستقلال وحتى اليوم، ونحن لسنا ضد أن تكونوا أصدقاء لمنغستو أو لسياد بري من قبله. لقد زار رئيسكم بودجورني الصومال ومرّ بأجوائنا دون أن يزورنا. وهذه المرة يزور رئيس وزرائكم كوسيغين إثيوبيا، وأيضاً سيمرّ فوق أجوائنا دون أن يفكر في زيارتنا. فلماذا كل هذا التجاهل لليمن الديمقراطية؟ أنا لا أستطيع شخصياً أن أفهم أي معنى لذلك!

ثم تحدثت مع القائم بالأعمال بمزيد من التفاصيل سائلاً: هل ثمة حاجة إلى القول إننا جميعاً قد قمنا بزيارة موسكو ابتداء بأول رئيس للجمهورية قحطان الشعبي، إلى الرئيسين سالم ربيع علي وعبد الفتاح إسماعيل. وأنا شخصياً زرتها مرات عديدة دون أن يفكر أحد من قادتكم في رد الزيارة إلينا. فلماذا لا تقيمون وزناً للعلاقات والصداقة فيما بيننا وبينكم؟!

استولى الذهول على بوبوف وأصغى إلى هجومي وحججي القوية، ثم صمت بعض الوقت، وحين تكلم أخيراً أكد عمق الصداقة وعلاقات التعاون بين البلدين، وأشار إلى أن هذا قد تُوِّج بمعاهدة الصداقة والتعاون، ولكنه أخذ يسوّغ عدم زيارة القادة السوفيات لليمن الديمقراطية بالتزاماتهم وانشغالاتهم الجمّة التي لا تتيح لهم الفرصة للقيام بزيارات كثيرة.

أظهرت للقائم بالأعمال أنني غير مقتنع بكل تلك التسويغات، وأبديت له إصراري على زيارة كوسيغين عدن قبل عودته إلى موسكو.

من جانبه أخذ يعرض استحالة ذلك: كل شيء يخضع لقرار المكتب السياسي، ولكي يزور كوسيغين عدن لا بد له من الحصول على قرار من المكتب السياسي والكرملين. زيارة كهذه بحاجة إلى قرار، وأنا سأرفع الأمر إلى القيادة في موسكو.

كان لدي رفض قاطع لمقترحه، وأبلغته بكلمات واضحة ومحددة حتى لا يتسنى له الوقت لمزيد من الأعذار. قلت له: بلغ كوسيغين وموسكو برغبتنا في إتمام الزيارة قبل عودته إلى موسكو. وأردفت: عليك أن تتحرك لإبلاغهم بذلك فليس عندنا كثير من الوقت.

تصرفت على نحو صارم، وأعدت إليه البرقية التي جاء بها عندما حاول ذلك، ووقفت ومددت إليه يدي إيذاناً بانتهاء الزيارة، وقلت في نفسي: يا تصيب يا تخيب.

في اليوم التالي أبلغني القائم بالأعمال، وهو يكاد لا يصدق نفسه، بأن كوسيغين سيزور اليمن الديمقراطية غداً ظهراً. شكرته على جهوده ورحبت بزيارة رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي لعدن، لأنها تعزز العلاقات بين البلدين والشعبين.

رامبو وكوسيغين

اتخذنا الترتيبات لاستقبال ضيفنا الكبير، وبعد الظهر وصلت الطائرة الخاصة التي تقل كوسيغين ووفده إلى مطار عدن.

كان الجو حاراً، والرطوبة في أعلى درجاتها في هذا الوقت من شهر أيلول/سبتمبر، ولا يكفي لوصف المناخ في عدن أن يقول عنه المرء بأنه حار جداً، وأكثر وطأة على الأجانب، خصوصاً إذا كانوا قادمين من المناطق الباردة.

عند باب الطائرة لفح طقس حارّ وجه كوسيغين وتبللت نظارته من الرطوبة ولم يتمكن من مشاهدتنا، فسلمها لأحد المرافقين ليمسحها، ويبدو أنه لم يتعرض لمثل هذا في حياته، ولكنه نظر يميناً ويساراً ولوّح بقبعته مبتسماً، ثم هبط السلالم القليلة، ووطئت قدماه أرض المطار، وتصافحنا بحرارة.

كان أول ما سألني عنه كوسيغين: كيف تعيشون في هذه البلاد؟!

وكان جوابي له: هذه بلادنا، ونحن نعيش فيها وفي مناخها الحارّ كما يعيش سكان سيبيريا في زمهريرها البارد.

ابتسم كوسيغين، وانتقلنا لتحية حرس الشرف، وللسلام على المستقبلين من كبار المسؤولين في الحزب والدولة ورجال السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي. وكنت قد سألته قبل ذلك إن كان يرغب في أن تُختَصر مراسم الاستقبال، حتى نجنبه التعرض للشمس وحرارة الجو، ولكنه وهو المدرك أن «المراسم هي المراسم» لم يُبدِ رغبة في اختصارها فأنجزناها، ثم انتقلنا إلى دار الضيافة في التواهي.

كان كوسيغين خلال الطريق، ونحن في السيارة، يتحدث عن مطار عدن الذي يبدأ بالبحر وينتهي في البحر دون تضاريس، وقال إنه مطار جميل وآمن، فلماذا لا يتم تطويره بنحو أفضل لاستقبال الطائرات المدنية الحديثة؟ واستفسر أيضاً عن الطقس والمياه والحياة. وقال لي: اسمع، لماذا لا تطلبون مساعدتنا لتشجير عدن وحفر الآبار فيها حتى تخفّ حدة هذا الطقس الحار؟!



صورة لمطار عدن

تذكرت ما تعرض له خروتشوف عند زيارته لأسوان في أيار/مايو 1964م، فقال: شعرنا كأننا دخلنا فرناً مذيباً وأن أجسامنا التي تعودت مناخاً بارداً لا تتحمله إطلاقاً، والوقوف تحت الماء كان متعذراً، لأن الماء البارد لم يكن بارداً، بل إنه أقرب إلى الماء المغلي. وكان هذا الوضع لا يختلف عن وصف الماء في عدن وبحرها الذي كان حاراً وتصعب السباحة فيه. وقد تذكرت الضابط والكاتب البريطاني جاكوب الذي قال إن الصيف في عدن قطعة من جهنم تختفي في كهوفها. وتذكرت أيضاً «رامبو» الشاعر الفرنسي الذي قضى فترة من حياته في عدن في القرن التاسع عشر، وقد وصفها في رسائله لأمه «بأن هذه الأرض قطعة من جهنم لا ينبت فيها نبات ولا شجر!»، ولكنها بالنسبة إلينا تبدو قطعة من الجنة رغم كل قسوة الطبيعة فيها!

كان كوسيغين يتساءل وهو يرى بعض الأشجار خلال الطريق واقفةً تتحدى هذا الطقس المخيف: كيف تعيش الأشجار في مثل هذا المناخ؟! توقف أمام مدخل دار الضيافة قليلاً عندما رأى شجرة واقفة هناك، ونظر إليها وإلى الزهور الحمراء والبيضاء المحيطة بها والمتسلقة باب السور، وسأل: كيف تعيش من دون وجود للماء، والأمطار لا تهطل إلا نادراً؟ وقال: لا بد أنه يوجد ماء في الجبل! قلت له: لا يوجد ماء في الجبل، وإنما نأتي بالمياه من خارج عدن لنشرب، ولنسقي الأشجار لكي تعيش وتبقى!

لا سباحة... لا كوليرا!

دخلنا دار الضيافة. جلس كوسيغين، وقال: إن أمنيتي أن أسبح في خليج عدن، فهل تحقق لي هذه الرغبة؟!

أعربت عن سروري لتلبية أمنيته، وأكدت له أنه يستطيع أن يسبح في خليج عدن وقت يريد. لكن أطباء كوسيغين المرافقين له، والقائم بالأعمال السوفياتي في عدن، اعترضوا على ذلك، وأخافوه من السباحة في بحر عدن، بدعوى أن الكوليرا منتشرة في المنطقة، والسباحة في هذه الحالة خطرة على حياته. والواقع أنه لم تكن هناك كوليرا، بل إن أطباءه لم يملكوا الشجاعة الكافية لكي يقولوا له إن حالته الصحية السيئة لا تسمح له بالسباحة في هذا الطقس الحار والرطوبة الخانقة، وكانوا أكثر من ذلك يخشون أن يتعرض لمكروه، فيتحملوا هم مسؤولية ذلك أمام القيادة السوفياتية. استسلم كوسيغين لتعليماتهم، وسافر وفي نفسه حسرة، دون أن يسبح في «خليج عدن» كما كانت أمنيته.

أخبرني كوسيغين أنه لا يملك سوى وقت قليل للبقاء في عدن، وأنه لا يستطيع المكوث أكثر من (24) ساعة، ولهذا فإنه يقترح تكثيف برنامج الزيارة. وأعطى موافقته على أي برنامج أقترحه.

كان علينا في هذا الوقت القليل أن نخصص وقتاً للمباحثات، ولحفلة العشاء وللقيام بجولة حرة خاصة في المنطقة السياحية «الساحل الذهبي»، ولمراسم الوداع.

تمحور الحديث مع رئيس مجلس الوزراء السوفياتي حول مشاريع التنمية واستخراج النفط والذهب. سأل الخبراء الروس: لماذا لا تستخرجون النفط؟ وسأل عن الفترة منذ أن بدأ التنقيب عن النفط، فقلت له: إن الاتفاق بين البلدين بدأ منذ عام 1973م، أي منذ لقائي بريجنيف عندما قال لي على الخريطة إن صحراءكم هذه تسبح على بحيرة من النفط. عندئذ بدأت فكرة التنقيب واستخراج النفط من قبل السوفيات، وبدأت الاتصالات والمباحثات وعقدت الاتفاقيات بهذا الخصوص.

التفت كوسيغين إلى رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية الذي كان يرافقه، وأخذ يشتم باللغة الروسية بكلمات فهمت بعدها من بعض أعضاء وفدنا الذين يجيدون الروسية أنها كانت شتائم من العيار الثقيل، لأن المترجم بالطبع لم يشأ نقلها إليّ. وكان كوسيغين يستجوب

الوزير، وهذا الأخير يردّ على أسئلة رئيس الوزراء وهو واقف يتصبب عرقاً. طلب كوسيغين من الوزير ومن المستشار الاقتصادي في السفارة مضاعفة الجهود لاستخراج النفط في أسرع وقت ممكن، وعلّق بأن مشاكل اليمن الديمقراطية لن تُحلّ إلا باستخراج النفط، وأصدر إليهما أوامره بإنجاز المحطة الكهروحرارية في عدن، وإتمام مشاريع الزراعة والسدود وغيرها من المشاريع السوفياتية التي كان العمل فيها يسير ببطء شديد.

أقمت حفلة عشاء على شرفه وقلدته وسام الثورة 14 تشرين الأول/أكتوبر، قائلاً: «إنه يتم منح هذا الوسام تعبيراً واعترافاً بالدور الشخصي لألكسي كوسيغين في تطوير العلاقة بين البلدين والشعبين اليمني والسوفياتي».

عاد كوسيغين إلى بلاده، بعد أن شاهد قسوة الطبيعة عندنا وما تفرضه من قسوة وصرامة على الحياة، ولكنه أصبح أكثر حماسة لليمن الديمقراطية ولدعمها.

كان لقائي التالي بكوسيغين في موسكو في أيار/مايو عام 1980، وتحدثنا عن زيارته لعدن في العام الماضي وكيف منعه أطباؤه من السباحة كما كان يتمنى، وقلت له: نأمل أن تزورنا مرة أخرى لكي تحقق أمنيتك وتسبح في خليج عدن. وهذه المرة أجاب بنفسه وقد أدرك استحالة ذلك:

يبدو أن صحتي ستحول دون تحقيق أمنيتي وقد لا يطول بي العمر!

في 31 كانون الأول/ديسمبر 1979م بمناسبة بلوغي سن الأربعين، منحني الاتحاد السوفياتي «وسام الصداقة بين الشعوب»، وجاء في مرسوم هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى أنه مُنح لي تقديراً لجهودي المبذولة من أجل قضية التحرير الوطني والسلام والتقدم الاجتماعي والمساهمة الكبيرة في توطيد الصداقة والتعاون بين شعبي اليمن الديمقراطية والاتحاد السوفياتي... لكنني لم أتمكن من السفر إلى موسكو إلا في 27 أيار/مايو عام 1980م في الأيام التي أعقبت توليّ مقاليد السلطات الأولى في البلاد (الأمانة العامة ورئاسة الدولة)، حيث قمت بزيارة رسمية وودية للاتحاد السوفياتي، متوجهاً إليه من دمشق. وعقب جلسات المباحثات الرسمية في الكرملين مع بريجنيف ووفدي البلدين، أقيم حفل عشاء على شرفي قام الرئيس السوفياتي خلاله بتقليدي الوسام. وحين اختتمنا المباحثات الرسمية، اختتمناها بالتوقيع على وثائق اتفاقيات جديدة في المجالين الفني والاقتصادي.



الرئيس علي ناصر محمد يصافح الرئيس برجنيف بعد الانتهاء من تقليده وسام ١٤أكتوبر (١٩٨١م)
ويبدو بينهما عضو المكتب السياسي تشيرنينكو الذي أصبح رئيساً فيما بعد .

أثناء تقليدي الوسام من قبل الرئيس بريجنيف، ويبدو عضو المكتب السياسي تشيرنينكو الذي أصبح رئيساً فيما بعد

عبق الدخان

كانت الزيارة واللقاءات مهمة جداً، وأسهمت في ترسيخ علاقات البلدين الصديقين، وتنظيم تطورها اللاحق.

شارفت الزيارة على الانتهاء، ورافقني بريجنيف حتى المطار ليودعني، وما لبث أن سألني ونحن في سيارته: هل تدخن؟ قلت مجيباً: توقّفت عن التدخين منذ عام.

هل كنت تدخن كثيراً؟ قلت: نعم، 60 سيجارة.

في الشهر؟

لا، في اليوم[1] .

ضحك بريجنيف وسألني: هل يدخن مرافقك العسكري؟

1 ـ كنت قد اتخذت قرار التوقف عن التدخين في مدينة سوتشي على البحر الأسود عندما أعلن عمدة المدينة في حفلة غداء على شرفنا أنهم قاموا بحملة لمكافحة التدخين وتوقف عنه عشرون ألفاً حتى هذه اللحظة، قلت له: أضف اسمي إليهم. عشرون ألفاً وواحد، وأخرجت علبة السجائر من جيبي وولاعة الرونسون الذهبية ووضعتهما على طاولة الطعام، فصفقوا، وكانت عيون البعض على ولاعة الرونسون!

أجبته: كلا، لا يدخن.

صمت برهة وكأنه كان يفكر في أمر ما، ولاحظت أن بريجنيف معتكر المزاج بوضوح أو أنه ليس على ما يرام. وبعد برهة الصمت قال: ألا يضايقك أن يدخن مرافقي الشخصي؟

قلت وقد أدركت غرضه: لا، لا أمانع.

دخّن المرافق الذي كان في السيارة يسمع حوارنا، بأمر من رئيسه. وعندما عبقت رائحة الدخان أخذ بريجنيف يستنشقه بانتشاء، فأدركت رغبة بريجنيف الملحّة في شمّ رائحة الدخان بعد أن منعه أطباؤه والمكتب السياسي من التدخين حفاظاً على صحته التي كانت تتدهور. بعد أن شمّ الزعيم السوفياتي المريض رائحة السجائر، قال، متوجهاً بحديثه إليّ:

نحن الآن ننشئ محطة لتحلية مياه البحر عندكم في عدن!

قلت له: نعم. إنه جزء من مشروع المحطة الكهروحرارية.

قال:إن عملية تحلية مياه البحر صعبة ومعقدة!

قلت:جائز، فأنا لست فنياً.

قال مسترسلاً: ولكن الأصعب منها، التحام السفن في الفضاء.

علّقت هذه المرة: بالتأكيد!

صمت بريجنيف، ثم سأل بابتسامة لا تكاد تلحظ:

لماذا لا تعطينا العناصر الانقسامية عندكم في المكتب السياسي، لنرسلهم في سفينة فضاء، وقبل أن تلتئم نقذف بهم في الفضاء الشاسع، وبذلك تتخلص منهم اليمن والمنطقة، وترتاح أنت ويرتاح الحزب والشعب منهم؟!

وضحك بريجنيف. ثم سأل: ألست موافقاً على هذا، أيها الرفيق؟

كانت السيارة تقترب من المطار، وقلت له: إن مثل هذه المشاكل سنحلها عبر الحوار، وإن القضية الأساسية لنا الآن تعزيز الجبهة الداخلية. وأعربت له عن الشكر على اهتمامه بنا وباليمن، وودعته وودعني عند سلم الطائرة قائلاً: لن أقول لك وداعاً، ولكن سأقول لك إلى اللقاء.

وداعاً بريجنيف

التقيت ليونيد بريجنيف مرة أخرى وأخيرة في منتصف أيلول/سبتمبر عام **1982** قبل وفاته بنحو شهر واحد فقط، حيث كنت أقوم بزيارة رسمية وودية للاتحاد السوفياتي بدعوة من اللجنة

المركزية ومجلس السوفيات الأعلى. وفي 15 أيلول/سبتمبر قمت بتقليد ليونيد بريجنيف وسام الثورة 14 تشرين الأول/أكتوبر أعلى وسام في جمهورية اليمن الديمقراطية. وأكدت أن ذلك اعتراف بالدور الذي أدّاه شخصياً من أجل تطوير الصداقة اليمنية– السوفياتية وتقويتها، ودعم نضال شعبنا من أجل الحياة الجديدة وتحقيق أهداف الثورة، وكذلك نضال الشعوب العربية ضد الإمبريالية والصهيونية.

وكانت آخر كلماته التي سمعتها: «أتوجه بالشكر إلى قيادة اليمن الديمقراطية وإليكم أيها الرفيق علي ناصر محمد لهذا الوسام الرفيع وللكلمات الطيبة التي قيلت عني. وأعتبرها اعترافاً بخدمات بلدنا وحزبنا الحزب الشيوعي السوفياتي اللذين عملا كل ما في وسعهما من أجل دعم شعب اليمن الديمقراطية الصديق. وإنه لمن دواعي سرورنا، نحن الشيوعيين السوفيات السائرين على طريق أفكار لينين وإنجازات تشرين الأول/أكتوبر العظيم أن نتسلم هذا الوسام الذي يُعَدّ رمزاً للنضال الخالد للشعوب من أجل التغيير الثوري للعالم».

بعد أقلّ من شهر على هذه الكلمات أُعلن في موسكو وفاة ليونيد بريجنيف في صباح 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1982م. أعلنّا في اليمن الديمقراطية الحداد الرسمي عليه. ووصلت إلى موسكو في طائرة واحدة مع رئيس الجمهورية العربية اليمنية العقيد علي عبد الله صالح للمشاركة في تشييع جثمان بريجنيف. وكانت هذه المرة الثانية التي نسافر معاً على متن طائرة واحدة. كان للموت حضوره الكبير في موسكو، وفي الساحة الحمراء سارت جموع المشيّعين من القادة السوفيات ورؤساء الدول القادمين من كل العالم، حتى جدار الخالدين في سور الكرملين الأحمر حيث يوضع رماد جثته، وتوضع عليها لوحة تحمل اسمه وتاريخ ميلاده ووفاته كغيره من الزعماء. انتهت أيام بريجنيف وصعد نجم جديد في سماء الكرملين اسمه يوري أندروبوف[1].

بعد التعزية بالزعيم الراحل وتهنئة الزعيم السوفياتي الجديد، كان لدي الوقت لإجراء عدة لقاءات مع بعض رؤساء الدول الذين شاركوا في مراسم التشييع.

1- أندروبوف، يوري: سياسي ورجل دولة سوفياتي، ولد عام 1921م. انتخب عضواً في اللجنة المركزية ورشح لعضوية المكتب السياسي للجنة المركزية 1967م، وأصبح عضواً في المكتب السياسي عام 1973م.
ترأس لجنة أمن الدولة «المخابرات» منذ عام 1967م، وقد خلف بريجنيف في قيادة الاتحاد السوفياتي.

الموت يخيّم على الكرملين

مع تعدد زياراتي للاتحاد السوفياتي، على مدى خمسة عشر عاماً تقريباً، انطبعت في ذاكرتي بقوة زيارتي لموسكو في أيلول/سبتمبر عام 1983واللحظة التي اجتمعت فيها بالزعيم السوفياتي يوري أندروبوف في «القِرِمْ» على ساحل البحر الأسود حيث كان يستجمّ. الواقع أنه كان يعيش أيامه الأخيرة واحتضاره بعيداً عن الكرملين. أتاحت لي هذه الزيارة أن أشاهد القاعة التي جرى فيها التوقيع على اتفاقية يالطا في 4 شباط/فبراير 1945م من قبل الرؤساء ستالين وروزفيلت وتشرشل حيث اتفقوا على تقسيم ألمانيا[1] إلى أربع مناطق وإرغام ألمانيا على تسليم الاتحاد السوفياتي معدات ومصادرة ثروات أخرى لتعويض الخسائر السوفياتية[2]، ومحاكمة أعضاء الحزب النازي وتقديمهم كمجرمي حرب، وإنشاء منظمّة عالمية لصون السلم العالمي، وهي التي أصبحت فيما بعد الأمم المتحدة، وإعادة إرساء النظام في أوروبا ومساعدة الدول المنهزمة لتكوين حكومات ديمقراطية، وتأييد الحكومة السوفياتية وإجراء انتخابات حرة في بولندا، وبسط حدود الاتحاد السوفياتي إلى حدود بولندا.

وقد علمت من أحد المرافقين أن رئيس وزراء بريطانيا تشرشل[3] طلب من الحضور في القاعة أن لا يقفوا عند دخول ستالين[4] بسبب تأخره بعض الوقت وعندما دخل ستالين بهامته

---

1 - تقدر الخسائر البشرية في صفوف القوات المسلحة الالمانية بحسب دراسة أعدها المؤرخ العسكري الألماني روديغر أوفرمانس عام 2000 ما يقارب 5.3 ملايين فرد في صفوف القوات المسلحة الألمانية خلال فترة الحرب.

2 - تقدَّر خسائر الاتحاد السوفياتي البشرية في الحرب العالمية الثانية وفق أبحاث أُجريت في روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، إلا أن الإحصاء الأقرب للدقة لإجمالي الخسائر إبان الحرب يبلغ 26.6 مليون فرد في مجمل محيط الحدود السياسية للاتحاد السوفياتي مع نهاية الحرب.

3 - السير ونستون ليونارد سبنسر تشرشل (30 تشرين الثاني/نوفمبر 1874 - 24 كانون الثاني/يناير 1965 في لندن). ولد في قصر بلنهايم في محافظة أكسفوردشاير في إنكلترا. كَانَ رجلَ دولة إنكليزياً وجندياً ومُؤلفاً وخطيباً مفوهاً. يُعَدّ أحد أهم الزعماءِ في التاريخِ البريطانيِ والعالميِ الحديثِ.

4 - جوزيف فيساريونوفيتش ستالين (بالروسية: **Иосиф Виссарионович Сталин**) (الكنية الأصلية: جوغاشفيلي) (18 كانون الأول/ديسمبر 1878 - 5 آذار/مارس 1953)، القائد الثاني للاتحاد السوفياتي. وهو المؤسس الحقيقي للاتحاد السوفياتي، عرف بحكمته وقوته، وأنه نقل الاتحاد السوفياتي من مجتمع فلاحي إلى مجتمع صناعي، ما مكّنه من الانتصار على دول المحور في الحرب العالمية الثانية والصعود إلى مرتبة القوة العظمى.

وهيبته ونياشينه كان تشرشل أول الواقفين دون أن يشعر وقام الآخرون كذلك تقديراً لدوره في انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية عام 1945م[1]، كما حدثني المرافق أن الفيلا التي نزلتُ فيها في يالطا كانت مقراً وسكناً للزعيم السوفياتي ستالين أثناء توقيع المعاهدة.



فيلا ستالين

من اليسار: عبد الله عمر بلفقيه وأحمد الحبيشي، ومن اليمين: علي أسعد مثنى وأبو بكر بن حسينون وعبد ربه منصور هادي وقاسم معوضة

1- في أثناء الحرب العالمية الثانية عقد مؤتمر في طهران بين الرؤساء ستالين وتشرشل وروزفلت وذهب ستالين إلى قصر الشاه ليشكره على استضافة المؤتمر الذي حضره، وحينما دخل القصر شاهده الشاه محمد رضا بهلوي وهرع وركع أمامه وحاول تقبيل يده، ولكنه رفض، ونشرت الصحف هذه الحادثة كما روى ذلك ضابط المخابرات السوفياتية بطهران غيفورك في قناة روسيا اليوم بتاريخ 2009/11/23.

قوات الحلفاء تشكلت من: (أميركا-بريطانيا-فرنسا-الاتحاد السوفياتي-الصين-بولندا-كندا)

قوات دول المحور تشكلت من: (المانيا النازية-إيطاليا الفاشية-اليابان-رومانيا-بلغاريا-المجر-فرنسا فيشي).





قاعة الاجتماعات في مؤتمر يالطا

كذلك زرت قاعة الاجتماعات حيث جرى توقيع الاتفاقية في قصر لفاديا الذي نزل فيه الرئيس الأميركي روزفلت.

كان يتحدث عن ستالين باحترام كبير رغم كل الإساءات التي تعرض لها من قبل الزعيم السوفياتي خروتشوف وغيره من زعماء الكرملين. كذلك تحدث باحترام كبير عن الزعيم الجديد أندروبوف، ونحن نستعد للقاء معه، وعدّد مواقفه وبعض إنجازاته التي تحققت في الفترة القصيرة من قيادته للاتحاد السوفياتي، ووصفه بأنه قائد التغيير والتحولات القادمة في الاتحاد السوفياتي.

وجد أندروبوف نفسه في وضع يوجب عليه أن يعيد بناء الاتحاد السوفياتي بعد سنوات الركود التي عاشها في آخر أيام حكم بريجنيف. قيل إن أندروبوف الذي كان من موقعه رئيساً لجهاز المخابرات (الكي جي بي) يرصد الأخطاء والسلبيات، كان لديه ملفات للأولويات التي سينطلق منها لإصلاح النظام السوفياتي، لكن عندما وصل إلى الحكم كان هو الآخر مريضاً، حتى إن الشائعات كانت تتردد عن مرضه في كامل الاتحاد السوفياتي، من قائل إن اليهود دسوا له السم، إلى قائل إن ابنة بريجنيف أطلقت عليه النار بعد أن فتح ملفات الفساد في عهد أبيها. المهم أن أندروبوف كان مريضاً، ولكنه أيضاً لم يكن أي زعيم سوفياتي آخر، لقد كان طرازاً من القادة المختلفين والمعاصرين. كان أندروبوف قبل أن يستقر في الكرملين، قد طاف العالم كله، بل إن منصبه رئيساً للمخابرات السوفياتية كان يضع العالم على طاولته كل صباح أو كل دقيقة. قبل ذلك كان سفيراً في بودابست عام 1956م وقت اجتاحتها القوات السوفياتية، لهذا كان يعرف ماذا يجري في العالم، وتحديداً في الغرب المتقدم، وبالتالي يعرف كل ما ينقص الاتحاد السوفياتي ويتمنى تحقيقه في بلاده.

عقدتُ مع يوري أندروبوف اجتماعاً مغلقاً استغرق أربع ساعات كاملة في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر 1983م، تحدثتُ فيه بصراحة عن علاقات اليمن الديمقراطية بالاتحاد السوفياتي، وأبديت بعض الملاحظات على بعض الجوانب التي كنت أراها سلبية في السياسة السوفياتية في منطقة الشرق الأوسط، وبرغم شدة مرضه استمع إليّ أندروبوف، بل أصغى إليّ بكامل حضوره وجوارحه، وأخذ يستوضح بقلق عن بعض الأمور والأشياء التي وردت في عرضي السياسي الشامل.

من حديثي اقتنع أندروبوف بأن على الاتحاد السوفياتي أن يتحرك لمساعدة اليمن الديمقراطية والعرب أكثر من السابق. وأصدر تعليماته الفورية لتنفيذ كل ما اتفقنا عليه خلال هذا

اللقاء بأسرع وقت ممكن. وفعلاً، لأول مرة في العلاقات اليمنية السوفياتية كان يُنفَّذ ما اتفقنا عليه في الوقت والسرعة المطلوبين.

أدرك أندروبوف بسرعة جوهر الوضع الناشئ في منطقة الشرق الأوسط، وسعى إلى مساعدة العرب في نضالهم من أجل استعادة أراضيهم المحتلة، وفي حصر الخطر الداهم من إسرائيل ونيتها الاستيلاء على مزيد من الأراضي العربية. وأعتقد أن سورية تلقت في عهده القصير جداً مساعدات عسكرية في غاية الأهمية بغية تحقيق التوازن العسكري الاستراتيجي مع العدو الإسرائيلي (وهذا ما أكده لي الرئيس حافظ الأسد).

أعرب يوري أندروبوف عن ارتياحه لحديثي الصريح، وقال إنه يشاطرني الكثير من آرائي وخصوصاً ما يتعلق بالسياسة السوفياتية في الشرق الأوسط. ما جعل العرب في الموقع الأضعف بعد اتفاق كامب ديفد مع مصر.

انتهى اللقاء، وحانت لحظة الوداع الأخيرة. منذ ذلك الوقت أدركت أنه الوداع الأخير فعلاً، إلا إذا حدثت معجزة! نهض يوري أندروبوف، من مقعده بقصد توديعي، لكنه قبل أن يقف تماماً انهار وسقط على مقعده.

وجدت نفسي في وضع حرج، فلم يكن بوسعي مغادرة الغرفة وترك الرجل على حالته تلك. وزاد الأمر سوءاً أن معاوني أندروبوف أنفسهم كانوا في حالة ذهول تامّ، فلم يعرفوا كيف يتعاملون مع الموقف، وأخذوا يحملقون في زعيمهم الملقى على الكرسي مثلي في ذهول وقلق دون أن يهرعوا لتقديم الإسعاف له أو استدعاء أطبائه من الغرفة المجاورة حيث كانوا يقبعون ولا شك!

من حسن حظ الرئيس أندروبوف أنه استعاد نشاطه بعد قليل وواجه الموقف بنفسه. وعندما رآني لا أزال واقفاً ابتسم ابتسامة لا تكاد تلحظ، ونهض متحاملاً على نفسه ثم اندفع نحوي واحتضنني بقوة وحرارة مودعاً. وكنت زائره الرسمي الأخير قبل الموت.

في التاسع من شباط/فبراير عام **1984**م مات يوري أندروبوف. أعترف بأنني وأنا أسير في جنازته شعرت بفقد صديق عزيز لم تمضِ على العلاقة به فترة كافية. لكنه خلال هذا الزمن القليل نقل صداقة بلدينا إلى موقع جديد، بما في ذلك استخراج النفط في شبوة.

تشيرنينكو زعيم آخر على حافة الموت

قدمت التهنئة إلى زعيم الكرملين الجديد قسطنطين تشيرنينكو بعد تسلمه رئاسة الدولة والحزب في 2 تشرين الأول/أكتوبر عام 1984م، ومنذ اللحظة الأولى التي رأيته فيها أدركت أنه رجل مريض وأن أيامه معدودة في الكرملين وفي الحياة. من هنا تولّد لدي إحساس بأنه رئيس عابر ليست لديه سوى أيام «موقتة» في القيادة السوفياتية ريثما يحسم الصراع داخل أروقة «المكتب السياسي» العتيد، ليتحدد زعيم الكرملين المقبل.

وبالفعل، طلعت البرافدا (بافتتاحية) على غير العادة قبل وفاة تشيرنينكو بأيام قليلة جداً، تبشّر فيها بأن مسألة «الخلافة» في الاتحاد السوفياتي قد حُسمت لأول مرة وإلى الأبد. وكان ميخائيل غورباتشوف هو ذلك الخليفة، وقد أدى اليمين الدستورية بسرعة غير معهودة وتولى مهمات منصبه الجديد زعيماً غير منازع للكرملين، وبدأ بعدها مرحلة انقلابه الدراماتيكي الذي أدى إلى سقوطه وسقوط النظام الشيوعي بأكمله.

الصعود والسقوط!

تشيرنينكو وغورباتشوف

توارى قسطنطين تشيرنينكو من الحياة، وصعد إلى سدة الحكم والمسرح السياسي نجم جديد، شاب، يختلف عن كل الزعماء الذين قبله. إنه ليس من جيل ثورة تشرين الأول/أكتوبر الاشتراكية العظمى، ولا من جيل الحرب العالمية الثانية، بل يجد نفسه في حلٍّ منهما، إذ إنه لم يشارك في خوض الكفاح المضني من أجل تأسيس الاتحاد السوفياتي، ولا في تثبيت دعائمه، زعيم اختار التلفزيون والإعلام مسرحاً يمارس من خلالهما أعماله لتحقيق أفكاره الجديدة التي سمّاها «البيروسترويكا» و«الجلاسونست» ومعناهما إعادة البناء والشفافية أو العلانية.

تسلّم الرئيس غورباتشوف قيادة الكرملين، وقدمنا إليه التهاني والتبريكات كغيرنا من الوفود المشاركة، وكانت هذه المرة الأولى التي لا أشاهد فيها رئيساً سوفياتياً يتحدث من أوراق مكتوبة. كان أمامه ملف لم يفتحه إلا مرة واحدة وأغلقه بيده اليمنى، وقال بعد كلمات الترحيب والمجاملة: تفضل أيها الرفيق « مُحَمّد». كان الوقت محدوداً وطابور المهنئين طويلاً قبلي وبعدي من كل أنحاء العالم جاؤوا لمقابلة الرئيس الجديد غورباتشوف الذي جاء بعد وفاة ثلاثة رؤساء: بريجنيف وأندروبوف وتشيرنينكو خلال وقت قصير، رحلوا خلال سنتين، وكان علينا أن نغادر

بلداننا بعد سماع نبأ وفاة هؤلاء الزعماء، كانت حقائب المعزين جاهزة، والطائرات كذلك، وكان الناس يتندّرون بعد وفاة الزعماء، وقبلهم وبعدهم مات عدد من أعضاء المكتب السياسي الكبار، وفي مقدمتهم المنظِّر والمفكِّر سوسلوف ورئيس الوزراء كوسيغين وآخرون.

حاول غورباتشوف المبهور بزياراته لبريطانيا ولبعض الدول الغربية أن يحمل معه إرادة التغيير، وينفض عن الاتحاد السوفياتي حالة الخمول والجمود والبيروقراطية والعهد الرصاصي، كما كان يسميه فلاسفة الحزب عندما يموت كل زعيم، وأن يدخل إصلاحات واسعة تحت شعار البيروسترويكا والجلاسنوست، ووعد بأنه سيسير فيها مهما كلفه من جهد وضنىً وعناء، وأنه لن يكرر ما جرى مع الرئيس الفلاح الساخر خروتشوف الذي بدأ إصلاحاته فانتكست على رأسه وهو يسبح في البحر الأسود حيث كان يقضي إجازته السنوية الإجبارية، ودفع ثمنها بالعزل ومغادرة المسرح بل الموت، ولم يشارك في جنازته أي مسؤول سوفياتي أو أجنبي. توعد غورباتشوف بأنه لن يسمح للتيار المحافظ بأن يعرقل هذه الإصلاحات وأنه تسلَّم أكثر من **100** ألف رسالة تطالبه بالاستمرار في الإصلاحات لبناء دولة حديثة جبارة على هذه القارة الأوروبية التي عدّها بيت الأوروبيين جميعاً، وأنهم يجب أن يتعايشوا فيها ويحافظوا عليها أيضاً.

لم يدرك أن أوروبا التي شبّهها بالسفينة لا يمكن أن تتعايش فيها نظريتان متصارعتان، فهي ليست سفينة نوح التي حملت من كل زوجين اثنين، وإن كان صوت الحرب الباردة خفت فيها، ولكنها لا تقبل التعايش، فالسفينة ستغرق عندما تبحر بربانين ولا تتحمل أكثر من ربان في وسط هذه العواصف والأمواج الهوجاء التي لن تتوقف حتى وإن هدأت بعض الوقت حسب مواسم المدّ والجزر والصيف والشتاء والرياح، ونسي أنه قد حان وقت تصفية الحساب بعد أن تآكل النظام الاشتراكي.

ألمانيا مقسَّمة ثلاثة أقسام: الشرقية والغربية وبرلين، وذلك بفعل القوى العظمى، وكنت أشاهد تقسيماتها على جبهة محدثي غورباتشوف الذي كانت تبدو عليها خطوط مختلفة زرقاء وخضراء شبّهها البعض بالأَرَضة التي نخرت فكره ونخرت معها الاتحاد السوفياتي، وإذا كان غير قادر على وحدة ألمانيا، فكيف يمكن أن تتحد أوروبا وفقاً لفلسفته.

كان يتدفق نشاطاً وحيوية وهو يتحدث معي، بينما كان الباب يفتح ويغلق بإشارات فهمت منها أن الجلسة ستطول، ولو على حساب الذين يقفون خلف الباب في إحدى صالات مقرّ

الحزب الواسعة. أشاد بسياسة اليمن الداخلية والخارجية والانفتاح الذي نمارسه، وطالب بالاستمرار في هذه السياسة، وخصوصاً مع جيران اليمن الديمقراطية في اليمن والخليج لكي ننصرف للبناء الداخلي وتحسين معيشة الكادحين كما قال، وألقى نظرة أخيرة على الملف وأغلقه، وشعرت بأنه يريد إنهاء المقابلة، التفت إليَّ وإلى ساعته وقال: «لن نقول وداعاً، بل إلى اللقاء»، وما إن أنهى هذه الكلمات حتى فتح الباب أوتوماتيكياً على صوت غورباتشوف حيث تعانقنا وتصافحنا وانصرفت.

خرجت بعدها بانطباع بأنه أتى في وقته وأنه سيقود بلاد السوفيات نحو تغييرات دراماتيكية بعد أن هرم الحزب وقيادته وبلاد السوفيات بسبب استمرار القيادات المسنة عشرات السنين باسم استقرار الكادر، ولم يكن ذلك في موسكو وحدها، بل في عدد من البلدان الاشتراكية. فقيادات هذه البلدان مثل الزعيم الكوري كيم إيل سونغ والزعيم الصيني ماوتسي تونغ والمارشال اليوغسلافي تيتو والرئيس البلغاري تيودور جيفكوف والجنرال التشيكوسلوفاكي سفبودا والرئيس التشيكي هوساك والرئيس الألماني إريك هونيكر والرئيس الروماني تشاوشيسكو، تسلموا قيادات هذه البلدان وحكموها حتى ماتوا، ولم تنجُ بعض الأحزاب الشيوعية العربية من مثل هذه الزعامات الحزبية التي استمرت عهوداً طويلة كنقولا شاوي (الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني) وخالد بكداش (الأمين العام للحزب الشيوعي السوري)، وينطبق ذلك أيضاً على بعض الزعامات العربية والعالمية من رؤساء الدول والأحزاب.

لم يستطع أن يحقق ما كان يبشِّر به من تغيير، ولم يتمكن من إشباع أهم احتياجات المجتمع السوفياتي التي بها وحدها يمكن تحقيق فكرته الأساسية. كل ما قدر عليه غورباتشوف، تقديم المزيد من المبتكرات اللفظية الخلابة التي أسهمت في تدمير الاتحاد السوفياتي، وبدا في النهاية متعباً وفي حاجة إلى راحة وذهب إلى جنوب الاتحاد السوفياتي تاركاً الساحة ليلعب فيها صديقه وخصمه اللدود في آن واحد بوريس يلتسن، ليهدم، أو يواصل من بعده هدم المعبد المقدس وتفكيكه إلى أحجار ودول وأشباه دول تتصارع فيها القوميات العرقية والإثنية، لتغيب عن الخريطة السياسية للعالم دولة عظمى مثل الاتحاد السوفياتي.

كانت هذه أول وآخر مقابلة لي معه وهو رئيس للبلاد، غير أني قابلته بعد ذلك في دبي عام 1994م، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية وأصدقاء الاتحاد السوفياتي في

أديس أبابا وعدن وكابول وغيرها من البلدان، وقد تحول ويا للمفارقة إلى محاضر يتكسّب من محاضراته، حيث كان يتنقل هو وسكرتيره كارين بوتنتس بين هذه البلدان المحافظة وحائط المبكى في إسرائيل، وبعض بلدان العالم التي يظهر فيها أحياناً وهو يقوم بدعاية للبيتزا والهمبرغر. كانت هذه نهايته، فلم يقبله الشعب الروسي في انتخابات الرئاسة، ومنحه الشعب 1% فقط من الأصوات، ولكمه أحد عمال سيبيريا على وجهه لينهي بذلك حياته السياسية إلى الأبد.

رسالة غورباتشوف

بعث الزعيم السوفياتي غورباتشوف قبيل عقد المؤتمر العام «الثالث» للحزب الاشتراكي اليمني في 28 أيلول/سبتمبر عام 1985 رسالة عبّر فيها صراحة وبلا تحفظ عن دعم القيادة السوفياتية لقيادتنا، ومن أجل إنجاح أعمال المؤتمر العام الثالث لحزبنا. وقال غورباتشوف في معرض رسالته: «إننا نشيد بالإنجازات العظيمة لليمن الديمقراطية تحت قيادة الحزب الاشتراكي اليمني برئاسة الرفيق علي ناصر محمد الابن البار للشعب اليمني». بعد تسلمي الرسالة عقد السفير السوفياتي في عدن فلاديسلاف جوكوف مؤتمراً صحافياً قال فيه:

«إنه بتكليف من ميخائيل غورباتشوف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي قمت بتسليم الرئيس علي ناصر محمد رسالة خطية، تتضمن تمنيات ميخائيل غورباتشوف إلى الرفيق علي ناصر محمد شخصياً وإلى الحزب الاشتراكي اليمني ولجنته المركزية ومكتبها السياسي بنجاح المؤتمر العام الثالث والعمل الخلّاق لتنفيذ قرارات المؤتمر من أجل مواصلة تطوير جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على طريق التقدم والديمقراطية، طريق بناء المجتمع الجديد».

المصالح دائمة!

كانت تلك رسالة واضحة وصريحة في مضمونها، وتعبِّر تعبيراً تاماً عن الموقف السوفياتي قبيل أحداث 13 كانون الثاني/يناير 1986م. فقد أعاد التلفزيون السوفياتي بثّ البيان الذي أذيع من إذاعة عدن في اليوم الأول للأحداث، مقترناً بتعليق أكثر حماسة من البيان نفسه قرأه سيف الملوكوف وعلّق عليه، وهو واحد من أشهر المعلقين في التلفزيون السوفياتي. غير أن هذا الموقف لم يحافظ على ديمومته، كما أوضحت من قبل، إذ إن تطور الأحداث قاد السوفيات إلى منحًى آخر تحت تأثير مصالحهم بينما كنا نتصرف ونتعامل في الغالب بطريقة مثالية مع الأصدقاء في

دول المعسكر الاشتراكي، ونرى أن دعمهم للنظام في عدن واجب أممي عليهم، ونتوقع دائماً منهم أن يوازنوا بين مصالحهم ومبادئهم، ولكنهم ويا للأسف أثبتوا هم أيضاً أن المصالح تغلب المثل والمبادئ.

في العلاقات بين الدول تأتي المصالح أولاً وأخيراً، حتى ولو اتسع الوقت لبعض المجاملات وتبادل الأنخاب وقبلات التحية. وسأعرض في مكان آخر من المذكرات قصة النفط والمصفاة في اليمن الديمقراطية.

في ختام عَرض العلاقات اليمنية السوفياتية وما شابها من تجاذب وتنافر، ومن سلبيات وإيجابيات وما لتلك التجربة من أهمية على صعيد المنطقة كلها، أقول إننا أقمنا دولة قوية مهيبة في جزيرة العرب والبحر الأحمر والقرن الإفريقي والمحيط الهندي بمساعدة السوفيات التي كانت تربطنا بهم علاقات صداقة ومعاهدة، وقد اطلعت أخيراً على تقييم التجربة من وجهة نظر السيد بريماكوف وما سمّاه بالانحراف اليساري المدمر في عدن كما جاء في مذكراته مما سأتحدث عنه في فقرة لاحقة.

القروض السوفييتية

مع الأخذ بالاعتبار القانون العام الذي سبق الحديث عنه، إلا أنني لا بد أن أسجل هُنا بعض الحقائق في ما يخصّ المعونات والقروض السوفييتية، أي الجانب الإيجابي فيها، حتى لا يبدو عند استعراضي للجانب السلبي فيها أنني أبدو بمظهر غير منصف. وأقصد بالجانب الإيجابي، تحديداً، أنها كانت ميسَّرة وغير مشروطة، وأننا نُعفى منها في حالات كثيرة بقرارات سياسية، أو تلغى الفوائد على القروض، كما أنها تحظى بفترات سماح حيث لا تُسدَّد في مواعيدها المُحددة، من غير أن يشكل ذلك أية مشكلة، ما يخفف من أعباء الديون ويُسهم في تخفيض جانب مهم من المديونية الخارجية.

يمكنني الاستشهاد هنا مرة أخرى بما قاله لي الزعيم الكوبي فيديل كاسترو ذات مرة عن كيفية التعامل مع السوفييت وديونهم بالكلمات الآتية:

"اقرع باب السوفييت مرة واثنتين وثلاثة، وحتى عشرة، وإذا ما فتحوا لك الباب فاطلب منهم كل ما تريد، وبعد ذلك فإنهم سيعفونك منها، وذلك انطلاقاً من موقفهم الأممي تجاه الشعوب الصديقة والفقيرة!".

جاء في إحدى وثائق صندوق النقد الدولي في فبراير 1989م أن الدَّين الخارجي لليمن الديمقراطي بلغ في عام 1983 (945) مليون دينار يمني ديمقراطي. وكانت نسبة 70% من الدَّين للاتحاد السوفييتي والصين، ورغم أن نسبة تسديد الديون والفوائد زادت بصورة ثابتة من 4% عام 1983م إلى 6% عام 1986م، إلا أن الديون والفوائد للدول الاشتراكية كان قد أُجل سدادها منذ مطلع الثمانينيات، ونتيجة لذلك لم تشكل تلك الديون، ولا فوائدها أية مشكلة سياسية أو اقتصادية.

وكانت أغلب الديون السوفييتية عسكرية. ولأننا كنا نتعرض لحصار سياسي واقتصادي معزَّز بهجمات عسكرية على أراضي الجمهورية، لم يكن أمامنا أي خيار سوى التوجه إلى السوفييت للحصول على دعمهم.

الحقيقة التي يجب الاعتراف بها هُنا، أن المساعدات العسكرية السوفييتية كانت المساعدة الوحيدة من ضمن بقية المساعدات والقروض التي كانت تصل دائماً في مواعيدها الدقيقة. وغالباً ما كنا نُعفى منها بقرار سياسي من القيادة السوفييتية العليا، بناءً على طلبنا. لكن اعترافي هذا سيظل ناقصاً لو لم أشر إلى مشاكل قطع الغيار، وهي مشاكل ناتجة من آلية تصدير التكنولوجيا السوفييتية المتخلفة إلى بلدان العالم الثالث، أو ناتجة من عدم قدرة الروس على تلبية طلبات السوق لغياب حرية التجارة والمنافسة، أو نظراً لوجود بيروقراطية جهاز الدولة العاجز عن تحقيق غايات الكفاءة في التجارة الخارجية.

يمكن الاستشهاد بعشرات الأمثلة المماثلة. وربما كانت المشاكل التي عانيناها في المشاريع والمنشآت الاقتصادية والمدنية مضاعفة أكثر بما لا يقاس. ويمكنني ذكر أهمها، مثل المحطة الكهروحرارية والسدود ومستشفى الأمومة والطفولة وطائرات النقل المدنية والعسكرية وسيارات (لادا)، إذ لكل واحدة منها قصة تستحق أن تُروى، لكن إذا اختصرت سلبياتها مجتمعة بكلمات قليلة، فستكون: الأسعار والجودة والزمن.

المحطة الكهروحرارية بالحسوة

تكمن أهمية المحطة الكهروحرارية في منطقة الحسوة بعدن، في الآمال التي كنا نعلقها آنذاك على هذه المحطة الضخمة لحلّ مشاكل البلد من نقص الطاقة الكهربائية وتحلية المياه. وكما هو معروف، عدن مدينة شديدة الحرارة، وفي الصيف ترتفع حرارتها إلى حدٍّ لا يُطاق،

بالإضافة إلى رطوبتها الشديدة. وكانت طاقة محطة توليد الكهرباء الوحيدة التي تركها لنا البريطانيون محدودة جداً، تلبي خدمة الاحتياجات البريطانية في قاعدتها، بالإضافة إلى الإنارة المنزلية. وخلال سنوات من بعد الاستقلال تضاعف عدد السكان عدة مرات، وأنشئت عدة مشاريع صناعية وخدمية. وأدى تحسن مستوى معيشة المواطنين إلى اقتناء الأدوات الكهربائية المنزلية، بما في ذلك مكيفات الهواء، ما زاد في استهلاك الكهرباء بنحو واضح لم تعد معه المحطة القديمة في منطقة (حجيف)[1] قادرة على الإيفاء بحاجات الاستهلاك اليومي. وأدى هذا الوضع إلى أزمة حقيقية، وإلى انقطاع التيار الكهربائي في أغلب الأوقات، ما سبّب خسائر اقتصادية ومضايقات للسكان بسبب موجات الحرّ الشديدة. وكان العمل في المحطة الكهروحرارية التي تعاقدنا بشأنها مع السوفييت، والتي كنا نعقد عليها الآمال، يسير ببطء شديد، في ظل أزمة خانقة وازدياد حاجة البلد إلى الكهرباء. وبلغت الأزمة حداً فاق كل احتمال عام 1980م، وكان لا بد من وجود مخرج سريع للأزمة. وحتى نخفف من حدة الأزمة، فقد وجهت أجهزة الدولة المعنية للتعاقد مع شركات يابانية وفرنسية لإقامة محطات كهربائية على وجه السرعة وبتمويل من الشيخ زايد شخصياً حينها. وفي الوقت ذاته، توجهنا بنداء إلى المواطنين ندعوهم فيه إلى ترشيد الاستهلاك، وفي ذروة حرّ عدن طلبت منهم أن يمتنعوا "مؤقتاً" عن تشغيل أجهزة التكييف للتغلب على أزمة الطاقة الكهربائية. أما بالنسبة إلى الإدارات والمؤسسات الحكومية، فقد أصدرنا أمراً نافذاً بالامتناع عن تشغيل هذه الأجهزة. وحتى أكون المثَل والقدوة، طبقتُ هذا المبدأ في مكتبي وفي منزلي وأسرتي، وكان لذلك أثره في تجاوب المواطنين مع القرار.

1 - البدايات الأولى لدخول الكهرباء إلى اليمن كانت في مدينة عدن عام 1926، وذلك لتغطية احتياجات القاعدة العسكرية للمستعمرة البريطانية آنذاك، حيث أُنشئت محطة بخارية طاقتها 3 ميغاوات، ثم حدث بعض التوسع لتغطية احتياجات مدينة عدن من خلال محطة حجيف البخارية وبعض المحطات الأخرى. كذلك عرفت محافظات حضرموت ولحج وأبين الكهرباء من خلال مولدات صغيرة في بيوت السلاطين وبعض الميسورين. كذلك أُنشئت في مدينة عدن محطة خورمكسر عام 1975م، بقدرة 25 م.و، وتوسعت لاحقاً بقدرة إضافية، هي 16 م.و. وفي عام 1982م أُنشئت محطة المنصورة بقدرة 65 م.و. وبُنِيَت محطة الحسوة الكهروحرارية في نهاية الثمانينيات بقدرة توليدية بلغت 166 م.و.


مع المهندس محمود طرموم في أثناء افتتاح محطة الكهرباء اليابانية



صورة من احتفال بمناسبة دخول الكهرباء إلى مدينة عدن عام **1926**م
وهي أول محطة كهرباء في شبه الجزيرة العربية

المشروع الثاني الذي تعثّر تنفيذه بمساعدة روسية، مستشفى الصداقة المخصَّص للعناية بالأمومة والطفولة، الذي استغرق بناؤه هو الآخر نحو عشر سنوات. حتى إن الأجهزة الفنية وتجهيزات المستشفى تلفت من شدة الرطوبة وعوامل التعرية، لأنها جُلبَت قبل تشييد المستشفى بسنين.



مستشفى الصداقة المخصَّص للعناية بالأمومة والطفولة

لكن الأكثر إثارة، أنني تعرضت في تلك الأيام لانتقاد البعض، بدعوى أن طلب محطات توليد كهرباء يابانية يُعَدّ تشهيراً بالسوفييت! وكأني بهم يريدون أن تبقى العاصمة سابحة في الظلام، وتتوقف فيها الحياة لمجرد الحفاظ على سمعة الاتحاد السوفييتي التي نحترمها! كان البعض في القيادة، وفي غيرها، يزايدون ويدافعون عن السوفييت أكثر من السوفييت أنفسهم، لأن السوفييت يدركون قبل غيرهم أن تشغيل الكهرباء في محطة الحسوة غير ممكن بالسرعة المطلوبة حينها لحلّ مشكلة الكهرباء، وتلك كانت قمة المزايدة السياسية والتطرف!

غير أن أهم ايجابيات المساعدة السوفييتية والاشتراكية، كان في مجال إعداد الأطر الوطنية، سواء العسكرية أو المدنية، حيث أعدوا لنا آلاف العناصر في مختلف التخصصات وبلا أي مقابل أو شروط. وشكل هؤلاء على مدى سنوات عديدة الجهاز الأساسي للدولة.

الفصل السادس عشر

علاقات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
مع البلدان الاشتراكية

منذ وقت مبكر من الاستقلال، وتحديداً منذ خطوة **22** حزيران/يونيو **1969**م بدأ الحديث عن (المنظومة الاشتراكية)، ما بين قائل بأن المصطلح يشمل الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية جميعاً، وقائل بأن الصين لا تقع في إطار تلك المنظومة حيث تقتصر على دول حلف وارسو فقط[1] التي تتكون من الاتحاد السوفياتي وألبانيا وبلغاريا وألمانيا الشرقية وبولندا وتشكوسلوفاكيا ورومانيا والمجر. أما يوغوسلافيا، فقد اتخذت موقف عدم الانحياز بين

1- حلف وارسو أو معاهدة وارسو (اسمها الرسمي معاهدة الصداقة والتعاون ومساعدة المشتركين): هو منظمة عسكرية سابقة لدول أوروبا الوسطى والشرقية الشيوعية. أسست هذه المنظمة عام 1955م لتواجه التهديدات الناشئة عن أعضاء حلف شماليّ الأطلسي (الناتو)، من أهم أهداف هذا الحلف الدفاع عن أي دولة من أعضائه إذا هوجمت، وكان من أبرز المحفزات لإنشائها انضمام ألمانيا الغربية إلى حلف الناتو بعد إقرار اتفاقات باريس. استمرت المنظمة في عملها خلال فترة الحرب الباردة حتى سقوط الأنظمة الشيوعية الأوروبية وتفكك الاتحاد السوفياتي (عام 1991 م)، وإذ ذاك بدأت الدول تنسحب منها واحدة تلو الأخرى. حُلّ الحلف رسمياً في تموز/يوليو 1991 م.

المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي وكانت الدولة الأوروبية الشيوعية الوحيدة التي لم تنضم إلى هذا الحلف، وتنصّ معاهدة حلف وارسو على أهمية التعاون المشترك بين دول الحلف دون التدخل في أيٍّ من الشؤون الداخلية لدولة ما (تتبع الحلف) واحترام سيادتها واستقلالها. على الرغم من ذلك فإن هذا البند قد خرق غير مرة في تاريخ هذا الحلف. ففي الثورة المجرية وربيع براغ جرى التدخل من دول أخرى في الحلف لقمع هذه الثورات، وكانت الحجة في التدخل دائماً، أن القوى المتدخلة إنما دُعيت إلى ذلك التدخل، وبالتالي فإن البند في المعاهدة رسمياً لم يخرق. أما ألبانيا فقد انسحبت من الحلف عام **1968** بعد الخلاف السوفياتي الصيني الذي أدى إلى تكوين حلفاء جدد لكلا النظامين الشيوعيين، وباعتبار عدن الحليف والصديق للمعسكر الاشتراكي وعضواً في منظمة الوحدة الاقتصادية (الكوميكون)، فقد تطورت العلاقات بينها وبين دول الحلف على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، كافة وقدمت هذه الدول كافة أشكال الدعم للنظام في عدن لحمايته من التآمر الإقليمي والدولي.

أما فيتنام فرفضت هذا الانحياز في الصراع الصيني السوفياتي، وأقامت علاقات متوازية معهما على السواء، لأن فيتنام كانت في حرب مع أميركا والغرب، ولهذا كانت بحاجة إلى دعم الصين والسوفيات معاً، وترى أن أي انحياز يضر بمصالحها الوطنية، وقد تقبّل الطرفان هذا القرار وهذا الموقف المتوازن. بينما انحازت كوبا إلى السوفيات بعد خلافها مع الصين، وهي التي رفعت أيام تشي غيفارا شعار «الثورة الدائمة» في العالم، النظرية التي سقطت وسقط قادتها وحلفاؤها، وعلى رأسهم غيفارا في بوليفيا وتروتسكي الذي اغتيل في المكسيك.

هكذا بدا الخلاف نظرياً في عدن بين أنصار الصين والسوفيات، البعض من منطلق «عقائدي»، والبعض من منطلق «براغماتي». كان البعض يظهر ميلاً نحو هذا الطرف أو ذاك دون النظر إلى أن العلاقات الدولية قائمة على تبادل المنافع، ولا مصلحة لنا في هذا الصراع. كان البعض يظهر عداءه للصين (بطريقة ساذجة) في الوقت الذي كان فيه الصينيون يشقون طريقاً مهماً وحيوياً، بل استراتيجياً بين عدن وحضرموت شرقاً، وهو أول وأطول وأهم طريق يربط بين أكثر وأكبر محافظات الجمهورية (أبين، شبوة، وحضرموت) ويمرّ في وسط أو بمحاذاة كثير من مدنها وقراها ومناطقها لأول مرة في التاريخ، وسيخدم بعد الانتهاء منه غالبية سكان اليمن الديمقراطية. وكانت تتميز الصين وخبراؤها في كل المشاريع التي ينفذونها بعدم تدخلهم في الشؤون الداخلية

للنظام وحكامه في عدن، وكانوا يؤكدون دوماً بتواضع جمّ عُرف به الصينيون أنهم يقفون مع الشعب اليمني، وأنهم جاؤوا إلى عدن لمساعدة الشعب اليمني والتعلم منه، أو بحسب قولهم عندما ينطقون ذلك بالعربية:

جئنا لمساعدتكم والتألم منكم! (ويقصدون التعلم منكم).

يؤدون رسالتهم الإنسانية بهدوء، وبلا ضجيج أو إعلام. ويعملون بدأب وصبر، ويعيشون حياة بسيطة، متواضعة، وليست لهم مطالب مكلفة أو مستحيلة التحقيق. كان الصينيون ينفذون عدة مشاريع مهمة. وبالإضافة إلى طريق عدن المكلا الذي أشرت إليه، كانوا ينفذون مشروع مصنع الغزل والنسيج في الشيخ عثمان، ومصنع الذخيرة في أبين، ومصانع صغيرة لقطع الغيار، ويعمل خبراؤهم في تشغيل أربع طائرات مروحية أو عمودية تحطمت واحدة إثر الأخرى في مرتفعات الضالع! وبتحطمها انتهى الوجود الصيني المحدود في سلاح الطيران.

كان وجود الخبراء العسكريين الصينيين يسبب القلق والإزعاج للروس وخبرائهم في القوات المسلحة لليمن الجنوبية. لكن المؤكد أن القوات المسلحة اليمنية أصبحت منطقة مُحرّمة على الصينيين، وعلى الجنس الأصفر، بحسب تعبير المستشار السوفياتي في المدرسة الحزبية، وأذكر أن هذا المستشار واسمه بوريس، كان من رأيه أن الصينيين أخطر عرق في العالم، ويكرر «أن القوات المسلحة لا تتسع لنا ولهم ولا تتحملنا جميعاً، وعليكم أن تختاروا، إما نحن وإما هم؟!».

وعندما سألته: لماذا لا تتفقون وتجنبوننا صراعاتكم؟ ضحك ضحكة صفراء وقال: لا تفاهم ولا صلح مع اللون الأصفر حتى بعد ثلاثين عاماً!

لا أدري لماذا حدد المدة بهذه السنوات، بينما حددها مترجم صيني سنأتي على ذكره بثلاث كلمات. لكن بعد عشرين عاماً من حديث المستشار السوفياتي، الذي لم يعد اليوم كذلك (إن كان لا يزال على قيد الحياة، انهار الاتحاد السوفياتي على يد قيصر الكرملين ميخائيل غورباتشوف! قبل أن تتحقق المصالحة المنشودة بين أكبر قطبين شيوعيين في العالم.

شنج، بنج، سنج!

بعضهم يعيد الخلاف الصيني السوفياتي إلى انحياز الصين إلى فكر ستالين الذي علقت له صورة كبيرة جنباً إلى جنب مع صورة مماثلة للزعيم الصيني ماو تسي تونغ بالقرب من قصر الشعب في قلب العاصمة بكين، وقد شاهدتُ الصورتين عندما زرتُ الصين في نيسان/أبريل 1978م.

عندما وجهتُ سؤالي إلى المستشار السوفياتي في المدرسة الحزبية عن ضرورة تسوية الصراع الصيني السوفياتي، لم أكن قد سمعتُ بعد بالنكتة – الحكمة، التي رواها لي الصديق المرحوم نصر ناصر علي، وكان حينذاك وزيراً للعمل والخدمة المدنية، وهو من أحسن رواة النكتة، وجزء من روعة النكتة ولذعتها يكمن في الشخص الذي يلقيها أو يرويها، وهي موهبة لا يملكها إلا عدد محدود من الناس، وكان المرحوم نصر ناصر أحد هؤلاء القلّة فوق كفاءته، وخبرته، وحسّه الإنساني الراقي، ووطنيته، ومواقفه النبيلة في أصعب المواقف.

خلاصة النكتة أن الرئيس الألماني الديمقراطي زار بكين وتحدث في مهرجان جماهيري عن الخلافات بين البلدين، وحثّ على ضرورة التفاهم والتصالح والتضامن الأممي، وقال إن هذا التقارب لمصلحة البلدين ومصلحة الدول الصديقة... ولم تفهم الجماهير التي كانت تملأ الميدان شيئاً مما قاله الضيف الألماني الذي كان يخطب بلغته الألمانية، لأن المترجم الصيني لم يكن يترجم كلامه إلى الناس. وعندما لاحظ الرئيس ذلك نظر نحو المترجم وقال له: ترجم ما أقوله.

فقال المترجم كلمة واحدة: «شنج»... وسكت. فواصل الضيف خطابه، واستمرّ يتحدث طوال عشرين دقيقة تقريباً، والمترجم صامت لا يترجم شيئاً من كلامه. فالتفت نحوه وقال له: لماذا لا تترجم؟!

فقال المترجم: «بنج»! وعاد إلى صمته، وأومأ إلى الرئيس ليواصل خطابه. فواصل هذا حديثه حتى النهاية. وطلب من المترجم أن يترجمه للناس. فقال هذا: «سنج»!

استغرب الضيف الألماني هذه التقنية العالية في اللغة الصينية، التي مكنت المترجم من اختزال خطابه الطويل الذي استغرق نحو الساعة في ثلاث كلمات فقط (شنج، بنج، سنج) وهنأ المترجم على براعته، وسأله: كيف استطعت أن تختصر خطابي الطويل بثلاث كلمات؟!

ضحك المترجم الصيني وقال له: لقد قلت للشعب إنك تقول كلاماً فارغاً، وإنك تواصل كلامك الفارغ، وإنك أنهيت كلامك الفارغ! فضحك الرئيس الألماني بدوره وعاد إلى بلاده، لكن بعد أن أدرك أن الخلاف أعمق مما كان يعتقد. أما أنا، فبعد أن سمعت هذه النكتة تذكرت كلام المستشار السوفياتي في معهد باذيب للعلوم الاجتماعية بوريس، وكانت العلاقات الصينية السوفياتية في أسوأ أحوالها، وقد أضرّ التنافس الأيديولوجي بين موسكو وبكين على زعامة العالم بمصالح العالم الثالث. وفي الأخير فإن الذئب الأميركي أكل الفرخة التي كانا يتصارعان عليها!

بعد أن أصبح الصراع على المصالح وسقطت الأيديولوجيات، وصار التنافس في الأسواق العالمية، وتسويق البضائع والمنتجات، بدلاً من تسويق أفكار ماو ولينين!! وهو أمر أدركته الصين فيما بعد عندما فصلت الأيديولوجيا عن الاقتصاد، فصارت تغزو العالم بمنتجاتها وبضائعها بما في ذلك العالم الرأسمالي لا بأفكارها الشيوعية.

علاقات مميزة مع المنظومة الاشتراكية

أصبحت منظومة البلدان الاشتراكية ذكرى من الماضي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط المشروع الشيوعي.. وكما قال الزعيم المجري يونش كادار»لا اشتراكية بدون الاتحاد السوفياتي لكن غني عن القول أن الأسرة الاشتراكية مارست دورا هاما في السياسة الدولية في زمن الحرب وزمن السلم لا يمكن نكرانه.

كان من أهم نتائج الحرب العالمية الثانية تشكل ميزان جديد للقوى في أوروبا وفي العالم. وكانت دول «المنظومة الاشتراكية» هي الحصيلة التي خرج بها الاتحاد السوفياتي من هذه الحرب. وبقوة نفوذه داخل هذه الدول شكلت منظومة البلدان الاشتراكية كفة الميزان في أوروبا بعد أن لاقت الفاشية والنازية حتفهما بسبب الهزيمة التي لحقت بهما في الحرب. أقام الاتحاد السوفياتي حكومات وأنظمة مواليه له في ألمانيا الديمقراطية، بولونيا، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، وبلغاريا، ورومانيا. أما يوغسلافيا فقد اختطت لنفسها طريق تطور خاص بها حافظت فيه على استقلاليتها عن قرار موسكو، واختطت طريق عدم الانحياز بين المعسكرين وذلك بعد أن قام «جوزيف ستالين» بفصلها من «الكونفورم» في عام 1948م. اما البانيا فقد اختطت طريقا نحو الصين.

اما اليمن الديمقراطية، فقد صنفت ضمن مجموعة بلدان «التوجه الاشتراكي» كانت هذه العلاقات قد تحسنت بشكل تدريجي على مدى عشرين عاماً مع موسكو وبقية بلدان أوربا الشرقية. وكان «الكرملين» والعلاقة بقادته هو «ترمومتر» العلاقة ببقية الدول الأخرى التابعة له. فحين تكون العلاقات جيدة مع موسكو تكون تلقائياً جيدة مع بقية العواصم. وحين يوقع اتفاق أو بروتوكول في موسكو تفتح الأبواب أمام بروتوكولات واتفاقات مماثلة في صوفيا وبودابست وبرلين وغيرها. وهكذا فإن اليمن الديمقراطية حين وقعت في عام 1979م «اتفاقية الصداقة والتعاون» مع الاتحاد السوفياتي، توافد بعض قادة البلدان الاشتراكية إلى عدن لتوقيع اتفاقيات مماثلة،

وعندما منحني السوفيات وسام الصداقة مع الشعوب عام 1979م سارعت البلدان الاشتراكية كلها تقريباً إلى منحي أوسمتها من الدرجة الأولى في عام 1979م.

في نوفمبر عام 1975م زار عدن رئيس المجر الشعبية «بالو شونسي»، وزارها مرة أخرى في سبتمبر عام 1980م وفي أكتوبر عام 1978م زارها الرئيس البلغاري «تيودور جيفكوف»، بينما قام رئيس ألمانيا الديمقراطية «ايريش هونيكر» بزيارتها في نوفمبر عام 1979م، وفي سبتمبر 1981م زارها الرئيس الشيكوسلوفاكي «هوساك «. وقام رؤساء وزراء من هذه الدول بزيارة اليمن الديمقراطية في أوقات مختلفة. وكانت المساعدات التي تقدمها لنا موسكو وبقية هذه المجموعة تزيد من فرص تطور اقتصادنا الذي كان يعاني اختناقات مزمنة.

الزيارة الأولى لبكين

الصين مارد نائم فدعوه نائماً إنه إذا استيقظ هزّ العالم

في نيسان/أبريل 1978م قمت بأول زيارة للصين الشعبية، وكنت حينئذ رئيساً للوزراء. وقد زارها في البداية وفد برئاسة سيف الضالعي وزير الخارجية في شهر أيلول/سبتمبر 1968 [1]، وقد تقدم الوفد بعدد من المشاريع كشقّ الطرقات وإنشاء ميناء المكلا واستصلاح عشرة آلاف فدان وبناء مستشفيات بتجهيزاتها وقرض نقدي بعشرة ملايين جنيه إسترليني أو بالفضة، وكان الطلب الأخير غير واقعي، لأنهم لا يقدمون المال، لكنهم يمكن أن يقدموا القروض والمساعدات لتنفيذ المشاريع، فلهذا لم يستجيبوا لتنفيذ أهم المشاريع التي طرحت في هذه الزيارة. وكان الوفد يرى أن تقديم هذه المساعدات واجب أممي، ولم ندرك أن هناك مصالح ومنافع بين الدول والشعوب. استجاب الصينيون لاحقاً لتنفيذ مشروع طريق (امعين – المكلا) بعد الزيارة التي قام بها الرئيس سالم ربيع علي في عام 1970م، وزارها مرة أخرى عام 1974م. كان الرئيس سالم ربيع علي قد التقى الزعيم الصيني ماو تسي تونغ [2]، وعاد من زيارته تلك متأثراً بالتجربة الصينية، فحاول تطبيقها

---

1 - ضم الوفد: فيصل عبد اللطيف الشعبي، الرائد الركن محمد صالح الوحيشي، السيد علي عنتر، السيد فرج بن غانم، السيد نديم حسن علي.

2 - ماو تسي تونغ (26 كانون الأول/ديسمبر 1893 إلى 9 أيلول/سبتمبر 1976) زعيم الحزب الشيوعي الصيني منذ 1935 حتى وفاته. كان سياسياً وقائداً عسكرياً صينياً. له خمسة من الأولاد، بنتان من زوجته الرابعة الممثلة شيانغ شينغ وولدان وبنت من زيجاته السابقة. قتل ابن

في اليمن الديمقراطية، وخصوصاً في ما يتعلق بتنظيم الانتفاضات الفلاحية وانتفاضات الصيادين، واستوحى بعض شعارات الثورة الثقافية والكتابة على الجدران، كما حدث في الأيام السبعة المشار إليها في غير هذا المكان من هذه المذكرات، وحاول إلغاء الرتب العسكرية. وكان سالمين، بوصفه قائداً شعبياً، متأثراً بالصينيين، وبالمساعدات غير المشروطة التي يقدمونها لبلادنا، وبتواضعهم.

رغم شعور الرئيس ربيع الصين تخلت عن حلفائها في حركات التحرر، وخصوصاً الجبهة الشعبية لتحرير عُمان، وأنها انحازت إلى الأنظمة المحافظة في المنطقة، لكنه وهو الذي تأثر بالصين وبالزعيم ماو كان وفياً للزعيم عند موته عندما أصرّ على أن تطلق السفن في ميناء عدن أبواقها مدة دقيقة واحدة، إضافة إلى مطالبته بإيقاف حركة المرور والسير مدة دقيقة أيضاً حداداً على صديقه الزعيم ماو الذي يُعَدّ من أبرز القادة في التاريخ الحديث، حيث كان له بصماته في سجل القوى الكبرى والمسيرة الكبرى، وحكم نحو مليار شخص في بلد تقدر مساحته بنحو تسعة ملايين كيلومتر مربع مدة تزيد على خمسة وعشرين عاماً. ولكن في الصين نفسها كانت تجري تصفية ذيول وتأثيرات الثورة الثقافية بعد القضاء على عصابة الأربعة[1] !

حرصت على أن تجري الزيارة للصين في موعدها المحدد في 19 نيسان/أبريل 1978م، واستأجرنا طائرة إثيوبية للقيام بهذه الرحلة، إذ يمتاز الطيران الإثيوبي بخبرة ممتازة. ولم نكن نملك حتى ذلك الوقت طائرة رئاسية، كذلك فإن شركة الطيران الوطنية (اليمدا) لم تكن تملك إلا طائرة واحدة من نوع البوينغ (707)، وكانت خلال رحلاتها بين مطار عدن وعواصم العالم تتعرض

له في حرب كوريا، والآخر مترجم روسي في بكين. وهو من أسرة فقيرة تعمل في الزراعة، وقد شارك والده في العمل بزرعة الأرض، ويفخر ماو بذلك كثيراً، واستمر على هذا الحال حتى سنّ السابعة عشرة حيث انتقل إلى المدرسة المتوسطة في تشانغ شا عاصمة إقليم هونان، وفي هذا العام اندلعت الثورة التي قادها د. صن يات سن وأطاحت الحكومة، وقد ألقي القبض على ماو. ترك ماو دراسته، والتحق بالجيش الثوري وبدأ يدرس ويعلم نفسه بنفسه في مكتبة إقليم هونان، واطلع على أعمال عدد كبير من العلماء. ذهب إلى بكين وعمل مساعداً في مكتبة الجامعة مقابل أجر زهيد. أصبح ماو مديراً لإحدى المدارس المتوسطة في شانغ شا، وفي العام التالي مباشرة كان واحداً من 12 موفداً في أول مؤتمر للحزب الصيني.

1 - اسم أطلق على مجموعة سياسية يسارية مؤلفة من أربعة مسؤولين في الحزب الشيوعي الصيني، برزوا إلى الأضواء أثناء الثورة الثقافية (1966-1967)، والأعضاء الأربعة هم: جيانغ كينغ، وهي زوجة ماو تسي تونغ الأخيرة، وكانت عضواً قيادياً في الحزب، والمقربون لها تشانغ تشون تشياو وياو ون يوان ووانغ هونغ ون.

للعطل المستمر، وأحياناً لا تتمكن من إنزال عجلاتها، وكانت أعظم فرحة للركاب عندما يشعرون بأن الطائرة تمكنت من إنزال عجلاتها، فيصفقون ويهللون حتى قبل أن تهبط بسلام على مدرجات المطار!

اطلب القرض ولو في الصين!

المحطة الأولى التي هبطت فيها طائرتنا الإثيوبية المستأجرة كانت مطار كراتشي في الباكستان، حيث تزودت بالوقود، واستأنفت رحلتها الطويلة إلى بكين فوق جبال الهملايا، وأفغانستان، والأراضي الصينية الشاسعة، واستغرقت الرحلة من عدن إلى بكين نحو **12** ساعة.

ما إن دخلنا أراضي شبه القارة الهندية حتى كانت الطائرة تحلق فوق جبال الهملايا[1]، وقممها مكسوة بالثلوج البيضاء، حيث تظل هكذا (كما علمت) طوال العام. وكانت الطائرة البوينغ **707** تميل بجناحيها يميناً ويساراً لنشاهد هذه المناظر التي هي من أجمل ما شاهدت في حياتي. توزع أعضاء الوفد على نوافذ الطائرة عندما أعلن أننا نمرّ فوق جبال الهملايا لمشاهدتها. الرؤية من كابينة الطائرة رائعة، بل مدهشة. وتفكرت في المعاني العظيمة للخلق، وفي الخالق العظيم الذي أبدع كل ذلك. وقد شاهدنا قمة إفرست، أعلى قمة على سطح الأرض، التي تغوي المتسلقين والمغامرين بتسلق الجبال، حيث ترتفع إلى **8488** متراً عن سطح البحر.

كنا في شوق لرؤية بلاد الصين، التي تُعَدّ من أعرق حضارات العالم وأقدمها، وخصوصاً رؤية سور الصين العظيم[2]. ارتبط شعبنا في اليمن شمالاً وجنوباً بعلاقات صداقة عميقة بالشعب الصيني، كانت شواهدها ماثلة في العديد من المشاريع التي أقامها الصينيون في اليمن منذ عهد حكم بيت آل حميد الدين، وأهمها طريق الحديدة صنعاء في الشمال، وطريق عدن المكلا في الجنوب.

1 - جبال الهملايا: هي سلسلة جبال في آسيا تفصل شبه القارة الهندية عن هضبة التيبت، وتضم 14 قمة، بما فيها قمة إفرست. وتعني كلمة هملايا بالسنسكريتية مقرّ الثلج. تمرّ الهملايا في خلال خمس دول آسيوية، هي: الصين والهند ونيبال وباكستان وبوتان وطاجيكستان. وهي مصدر لثلاثة أنهر من الأنهار الرئيسة في العالم، هي: نهر السند ونهر الغانغ ونهر ينجتزي.

2 - سور الصين: بدأ البناء في سور الصين العظيم قبل الميلاد واستمر إلى ما بعد الميلاد، وبلغ طوله 6700 كم، وعرضه من 4-9 أمتار في قاعدته، ويراوح ارتفاعه بين 3-8 أمتار، وبنيت عليه أبراج للحراسة يصل ارتفاعها إلى 12 متراً، وانضم عام 1987م إلى قائمة التراث العالمي التي حددتها اليونسكو.

ذكّرنا أحد أعضاء الوفد، ونحن نحلّق على ارتفاع 31 ألف قدم بالحديث المنسوب إلى الرسول (ﷺ) الذي قال فيه: «اطلبوا العلم ولو في الصين» قبل أربعة عشر قرناً حين كانت الصين أبعد ما تكون عن الجزيرة العربية، ولم تكن الطائرة التي قرّبت المسافات إلى هذا الحد، قد اختُرِعَت إلا بعد ذلك بقرون. وقد علّق الدكتور عبد الله بكير وزير الصحة وعضو الوفد بطريقته الساخرة كمعظم أبناء الوهط، قائلاً: «اطلب القرض ولو في الصين!». وها هي بلاد الصين التي نشاهدها لأول مرة والتي قال عنها نابليون: «الصين مارد نائم فدعوه نائماً إنه إذا استيقظ هزّ العالم». والصين اليوم قد استيقظت لبناء نفسها، وبدأت أولى خطواتها لتصبح مارداً يخشاه الجميع، وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية التي ترى فيها منافساً خطيراً في زعامة العالم.

وبينما كنا نتحدث هبطت بنا الطائرة على أرض مطار بكين، ورأيت من فوق سلمها آلافاً من الصينيين الذين لا تستطيع أن تميز أو تلمس الفارق بين ملامحهم، يلوّحون بأعلام الصين الحمراء واليمن الديمقراطية، وهم يحيّون أصدقاءهم القادمين من جنوب الجزيرة العربية. كان في مقدمة مستقبلينا الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني (هوا كيوا فينغ)[1] الذي كان يبلغ من العمر آنذاك 58 عاماً، والذي انتخب في عام 1976م أميناً عاماً ورئيساً للوزراء، وهو من مواليد شنغهاي. تذكرت ما قاله لي السفير الصيني في عدن قبل سفري: «إن زعيمنا الجديد شاب، وسيواصل مسيرة الزعيم ماو لعشرين سنة قادمة»! ولست أدري لماذا حدد سنوات حكمه بهذه المدة! ربما لكونه شاباً... وإلى جانبه كان يقف نائب رئيس الدولة ليتشان ثيان الذي أصبح فيما بعد رئيساً للصين الشعبية. وكان بعض مستقبلينا يصفق أثناء استقبال القادة الصينيين لنا، والبعض الآخر يلوِّح بالأعلام بصورة جميلة ورائعة وسط أجواء ربيعية بديعة. وشاهدت على جانبي الطريق ونحن نتجه إلى قصر الضيافة، الزهور وهي تتفتح، والفلاحين وهم يزرعون ويجرون المحاريث على الثيران، والخيول، وأحياناً على ظهور البشر، وذكرني هذا المنظر بالفلاحين في دثينه، وتكررت

---

1 - هوا كيوا فينغ: سياسي ورجل دولة صيني بارز، ولد عام 1920م في مدينة شنغهاي. عُين نائباً أول لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع عام 1975م. وبقي في هذا الموقع حتى عام 1976م حينما تولى رئاسة الوزراء والأمانة العامة للحزب معاً. وبقي يشغل هذين المنصبين معاً حتى عام 1981م حينما انتُخب زهاو زيانغ أميناً عاماً جديداً للحزب الشيوعي الصيني، لكن «هوا كيو فينغ» احتفظ بعضوية اللجنة المركزية للحزب منذ عام 1982م، فقد جدد المؤتمر الثاني عشر للحزب (1983) والثالث عشر (1987) انتخابه عضواً في لجنته المركزية.

رؤية هذا المشهد عندما ذهبت لزيارة سور الصين العظيم، ذلك الأثر والرمز الخالد الذي يدل على قوة الشعب الصيني وإرادته ودفاعه عن الأرض والوطن وحبه لهما.

في الطريق، كان أكثر جدران العاصمة لا يزال يحمل آثار الشعارات من بقايا الثورة الثقافية الكبرى (أو كما يسميها البعض الثورة الثقافية الفوضوية)[1] التي بدأت عام 1966م والتي لم تهدأ إلا بعد عدة سنين، حيث انتهت بعد ذلك عام 1979 تأثيرات الثورة وزعيمها ماوتسي تونغ ونفوذها، بعد القضاء على (عصابة الأربعة) بقيادة زوجة الزعيم ماو (شيانغ شين) التي أُدخلت السجن بعد وفاة زوجها في أيلول/سبتمبر عام 1976م. ولم تشفع لها علاقتها بالزعيم ماو المسجّى والمحنّط في تابوته الذي تحول إلى مزار للصينيين يأتون لزيارته وتوديعه بوصفه قائد المسيرة الكبرى[2].

وقد عرفت من مرافقي كيف أن الثورة الثقافية كانت وبالاً على المجتمع الصيني، حيث ترك الملايين أعمالهم الإنتاجية، ومدارسهم جانباً، وانخرطوا في المسيرات والتظاهرات، ما أثر في

1- كانت الثورة الثقافية بمثابة الذروة من عملية إبادة الطبقات التي مارسها الحزب أثناء فترة الستينيات، إذ أصبح الناجون من الحركات السياسية السابقة كافة، المفتتنون آنذاك بشخصية ماو، والذين تحرروا من كل القيود، قادرين على القتل والسعي إلى الانتقام، في ظل الحصانة التي وفّرت لهم الحماية. وقد لخّص ماو هذه الحالة النفسية: «الآن حان وقت الاضطراب والاهتياج، وأنا سعيد بهذه الفوضى». وفي تعليماته التي أطلق عليها «بشأن أحداث العض»، أكد ماو قائلاً: «وما العجيب في هذا؟ إن الصالحين من الناس يتعارفون من خلال عضّ بعضاً بعضهم، وإنه مما يخدم مصلحة شرار الناس أن يعضهم الأخيار.»..

2 - المسيرة الطويلة: كانت انسحاباً عسكرياً ضخماً نفذه الجيش الأحمر التابع للحزب الشيوعي الصيني، الذي سيصبح لاحقاً جيش تحرير الشعب الصيني، لتضليل مطاردة جيش حزب الصين الوطني. ولم يكن هناك مسيرة طويلة واحدة، لكنها كانت سلسلة من المسيرات، حيث هرب العديد من الجيوش الشيوعية في الجنوب إلى الشمال والغرب. أشهر المسيرات كانت من مقاطعة كيانغسي، بدأت في أكتوبر 1934. جيش الجبهة الأول التابع لجيش الجمهورية السوفياتية الصينية، والذي قادته في ذلك الوقت بعثة من العسكريين غير الخبراء، كان على شفير الإبادة الكاملة.

عام 1931، أنشأ الشيوعيون الجمهورية السوفياتية الصينية في كيانغسي، ولكن انتصارات قوات شيانغ كاي شيك، أجبرت الشيوعيين على الجلاء عن المنطقة والسير باتجاه الشمال الغربي للوصول إلى يَنان، قاطعين 8,000 ميل في خلال سنة، ولم ينجُ من الـ 100,000 شخص الذين انطلقوا في المسيرة سوى أقل من النصف، ولكنهم أعادوا تجميع صفوفهم وعزّزوا مواقعهم ضد الكومنتانغ حتى 1937 حين أعلِنَت الهدنة في سبيل محاربة العدو المشترك، اليابان. ثبّت ماو تسي تونغ نفسه أثناء المسيرة زعيماً للشيوعيين.

الإنتاج وانعكس سلباً على حياتهم وحياة البلد. والأدهى من ذلك أن الطلاب والتلاميذ في الجامعات والمدارس هم الذين كانوا يقومون (بتثوير) أساتذتهم ومدرسيهم!!

وقد حدثني أحد المسؤولين الصينيين الذين التقيتهم، أنهم يشعرون بالمرارة عندما يروون أن المرأة الصينية، وهي التي تقوم بتربية «دودة القز» وتغزل خيوط الحرير، وتصنع منه ملابس جميلة، لا يمكنها أن تلبسه خارج بيتها، فذلك مظهر من مظاهر البرجوازية، ولذلك فإن النساء مثلهن مثل الرجال يلبسن الزي الأزرق الموحد!

المهم أن الزعيم الجديد «دينغ تسياو بينغ»، رئيس اللجنة العسكرية، أحكم قبضته على الجيش والحزب والشعب، وبدأ يطرح برنامجه حول ما سُمي العصرنة الأربعة لبناء الصين الجديدة والحديثة والمتطورة والموحدة، متجاوزاً كل السياسات والزعامات الأخرى في الصين، وصنع من بعضهم واجهات لسياساته، وهو قابع في مكتبه يحرك الأحداث والجموع التي تجاوز عددها مليار نسمة، وبهذه النهضة غزت الصين الأسواق العالمية.

وأتذكر حين زيارتنا لها أن الشوارع كانت مكتظة بعشرات الآلاف من الدراجات الهوائية وبملابس موحدة، وهي تنتظر أمام الإشارات. أما اليوم فقد غزت سياراتها ومنتجاتها العالم كما أشرت آنفاً وأعلن الرئيس الصيني شي جي بينغ في كلمته بمناسبة العام الجديد **2018**م قائلاً:

«إن الزمان يطير سريعاً، وها نحن نستقبل عام **2018** ومن زرع حصد، وبلغ إجمالي الناتج المحلي للصين **80** تريليون يوان، وأُوجِدَت **13** مليون فرصة عمل جديدة في المدن والبلدات، وتوسعت مظلة التأمين ضد الشيخوخة لتشمل أكثر من **900** مليون نسمة، فيما غطت مظلة التأمين الطبي الأساسي ملياراً و**350** مليون نسمة، بالإضافة إلى أن **10** ملايين آخرين من الفقراء الريفيين تخلصوا من قيود الفقر. وفي مجال الإسكان، نُقل **3.4** ملايين من الفقراء، أُعيد توطينهم في أماكن جديدة تمتاز بظروف مناسبة، وإقامتهم في مساكن مريحة. كذلك بُدئ ببناء **6** ملايين شقة في إطار عملية تأهيل أحياء الصفيح، حيث تحقق الهدف قبل الموعد المحدد، وتحققت الانتصارات واحداً تلو الآخر في الابتكار العلمي والتكنولوجي والمشاريع الكبرى، إذ بدأ القمر الصناعي «هوي يان» يحلّق في الفضاء، وحلّقت في السماء الزرقاء طائرة الركاب الكبرى سي **919**، وابتُكر الحاسوب الكمّي، وجرى الاختبار على زراعة الأرزّ بالمياه البحرية، ودُشِّنَت أول حاملة طائرات محلية الصنع، وأصبحت قطارات «فوشيغ» تجري على الأراضي الشاسعة للوطن،

وفي عام 2018 ستستقبل الصين الذكرى الـ40 لسياسة الإصلاح والانفتاح والقضاء على الفقر في المناطق الريفية عام 2020».

وهنا تذكرت مقولة نابليون عن الصين في أول زيارة لها عام 1978م: «الصين مارد نائم فدعوه نائماً إنه إذا استيقظ هزّ العالم»، وقد استيقظ الآن، ومع الأسف فإن اليمن تراجعت 40 سنة إلى الخلف بعد زيارتي للصين ودول عربية أخرى، كسورية وليبيا والسودان والصومال والعراق وغيرها، ومتى تستيقظ؟

لا رجعية... ولا تقدمية!

خلال المباحثات بين وفدي البلدين، تطرقنا بالإضافة إلى علاقات اليمن الديمقراطية بالصين الشعبية إلى الأوضاع في المنطقة العربية. كان رأي الجانب الصيني في هذه المسألة واضحاً ومحدداً، حيث قالوا إن الدول العربية اليوم جميعها تعيش معركتها الرئيسة مع إسرائيل، وليس هناك ما يمكن تسميته دولاً عربية (رجعية) وأخرى (تقدمية)، وإن هذه المصطلحات خرجت بها التحريفية السوفياتية. وفي زيارة سيف الضالعي وفيصل عبد اللطيف وعلي عنتر نصح نائب الرئيس بعدم استفزاز دول المنطقة بمثل هذه المصطلحات وردّ عليه علي عنتر بأننا سنحارب القوى الرجعية والإمبريالية في اليمن وخارجها، فنظر نحوه نائب الرئيس وقال: يبدو أنك أكثر ثورية منّا، وقال: عليكم أن تحذروا السلاطين الجدد.

خلال الإعداد للبيان المشترك حول الزيارة اختلفنا معهم، فقد كان الصينيون يغلّبون صراعهم مع الاتحاد السوفياتي، وذلك مما كان يؤثر في علاقاتهم ببلادنا وبالعديد من البلدان في العالم الثالث. وانطلاقاً من موقفي هذا، قلت للرفاق الصينيين: «دعونا نترك ما هو قائم من خلاف بينكم وبين الآخرين جانباً، ونهتم بتطوير علاقاتنا الثنائية. وللأمانة، فإن الصينيين كانوا مرنين ومتجاوبين جداً، وكان الاتفاق على كثير من الأمور التي كانت مثار البحث، وقدموا إلينا قرضاً بمبلغ 31 مليون يوان لتنفيذ مشروع طريق المكلا – سيحوت، وهو واحد من أهم الطرق في الجمهورية، ويُعَدّ استكمالاً لطريق امعين – المكلا الذي سبق أن نفذته الصين، وهو يربط أكبر عدد من محافظات البلاد، حتى أصبح شرياناً اقتصادياً مهماً.



الرئيس سالم ربيع علي وإلى يساره صلاح ناصر وإلى يمينه هادي ناصر
أثناء شق طريق عدن المكلا

بالقدر الذي حققت زيارتي هذه للصين الشعبية تعزيز أواصر العلاقة والصداقة بين حكومتَي البلدين والشعبين الصديقين، فقد حققت لي في الوقت نفسه أمنية وحلماً شخصياً طالما راودني، هو أن أرى سور الصين العظيم، ذلك الذي قرأت أنه إحدى عجائب الدنيا السبع، وإحدى العجائب القليلة الباقية، كأهرامات مصر. ولقد رأيته أخيراً، وعرفت لماذا استحق هذا الاسم الذي لا يجدر إلا بحضارة عريقة، وشعب عريق مثل الشعب الصيني العظيم.

المحطة الأخيرة، في زيارة الصين كانت مدينة شنغهاي، ثانية كبرى مدن الصين، وأهم مركز صناعي وتجاري فيها، والمدينة الأكثر ازدحاماً في الصين، وهي تضمّ العديد من الجامعات والمعاهد الفنية والتقنية، وهي مشهورة بصناعة الحرير، والمعروف عنها أنها كانت أحد المراكز العالمية للقمار والدعارة والمخدرات، وسكانها معروفون بأنهم طيبون وناعمون، ويقال إن الزوجة الثانية لزعيم الصين ماو تسي تونغ السيدة «شيانغ شين» من هذه المدينة، وكانت راقصة في إحدى الفرق الفنية فيها!

في بلاد العمّ هوشي منه، والجنرال الأسطورة

بعد انتهاء زيارتي للصين، غادرت إلى فيتنام في أيار/مايو 1978م. كانت فيتنام في السنوات السابقة على كل لسان، وأعطت النموذج في كيف يستطيع شعب فقير أن يُلحق الهزيمة بأقوى وأعتى قوة في العالم. سمعت خلال تلك الزيارة قصصاً كثيرة ومثيرة عن العمليات الحربية التي قادها الثوار الفيتناميون في مواجهة القوات الأميركية لتحرير كامل التراب الفيتنامي وسقوط عاصمة الجنوب «سايغون»، حيث أجبروا الأميركان على الخروج والانسحاب بطريقة مذلّة لقيادتهم وجنودهم وحلفائهم في الجنوب الذين تخلوا عنهم، حتى إن بعض الجنود كانوا يحاولون التعلق بالطائرات العمودية هرباً من النار، وزحف الثوار على كل أحياء المدينة ومعسكراتها وقصورها ودور الضيافة فيها وعلى السفارة الأميركية بعد أن بلغت خسائر الأميركيين أكثر من خمسين ألف جندي ومئات الآلاف من الجرحى[1]، وقد روى لي أحد المسؤولين الفيتناميين: «أنه حين سقطت سايغون عاصمة فيتنام الجنوبية عام 1975 بيد الثوار وانهزمت القوات الأميركية، هبطت إحدى المروحيات الأميركية لإجلاء بعض موظفيها من سايغون وحين امتلأت المروحية بالمسؤولين الأميركان حاول أحد الفيتناميين الصعود لكونه كان عميلاً للجيش الأميركي، فما كان من الدبلوماسي الأميركي إلا أن لكمه بقوة ومنعه من الصعود إلى المروحية قائلاً له: (لقد انتهت مهمتك)».

تلك الحرب التحريرية كان يقودها قادة عسكريون وسياسيون يحملون في قلوبهم مبادئ وقيماً، أهمها قضية تحرير كامل تراب الجنوب وتحقيق الوحدة الفيتنامية، وكان على رأسهم وفي مقدمتهم الجنرال فو نغوين جياب، المعروف باسم الجنرال جياب، وتحت إمرتهم كانت تنفذ القرارات والعمليات، فعندما يأمرون بالهدنة والحوار ووقف إطلاق النار مع القوات الأميركية، يتوقف المقاتلون، وعندما يأمرون بإطلاق النار ينفذونه دون هوادة أو مماطلة أو خوف من الموت بالعزيمة والإصرار وإرادة القتال التي لا تقهر.

كان الفيتناميون قد هزموا قبل ذلك الفرنسيين الذين سيطروا على فيتنام في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي. واستمرت السيطرة الفرنسية على فيتنام حتى سنوات الحرب العالمية

1- انتهت «الحرب الأميركية» على فيتنام عام 1975م، وأدت إلى مقتل أكثر من ثلاثة ملايين فيتنامي ومدني و250 ألف فيتنامي جنوبي و58 ألف أميركي.

الثانية، حيث احتلتها اليابان. وبعد هزيمة اليابان عام 1945م، حاولت فرنسا استعادة سيطرتها مرة أخرى، ولكن «الفِيْتْ منَّه»، وهي منظمة سيطر عليها الشيوعيون بزعامة هوشي مِنَّه[1] تسلمت مقاليد السلطة في الجزء الشمالي من فيتنام، ونشب قتال عنيف بينهم وبين الفرنسيين عام 1946م، وانتهت المعارك بهزيمة فرنسا عام 1954م في معركة ديان بيان فو[2]. وانعقد مؤتمر سلام دولي بعد ذلك لإيجاد تسوية سلمية للنزاع بين الطرفين، وقرر المؤتمر الذي عقد في جنيف، في عاصمة سويسرا «برن» تقسيم فيتنام الشمالية إلى قطاعين موقتاً. سيطر الشيوعيون على القطاع الشمالي الذي سُمي فيتنام الشمالية، بينما تسلّم الفيتناميون غير الشيوعيين القطاع الجنوبي الذي أُطلق عليه اسم فيتنام الجنوبية. وفي عام 1957م قاد أعضاء «الفِيْتْ منَّه» في فيتنام الجنوبية تمرداً ضد حكومتهم، ثم تلقوا دعماً واضحاً وعلنياً من فيتنام الشمالية اعتباراً من عام 1959م.

كان هدف الشيوعيين توحيد البلاد تحت قيادتهم وتطور القتال الدائر في ذلك البلد إلى ما عرف بحرب فيتنام. تلقى الشيوعيون دعماً متواصلاً من الصين والاتحاد السوفياتي السابق وغيرهما من بلدان المعسكر الاشتراكي فيما ساندت الدول غير الشيوعية جمهورية فيتنام الجنوبية. وقد أصبحت الولايات المتحدة الحليف الرئيس لفيتنام الجنوبية، حيث دعمت حكومتها بالمؤن والمعدات العسكرية وبمئات الآلاف من القوات العسكرية. وفي عام 1973م، اتفق أطراف النزاع على وقف إطلاق النار، ومن ثَمَّ سحبت الولايات المتحدة آخر دفعة من قواتها من فيتنام. ولكن سرعان ما استأنف الشيوعيون عملياتهم الحربية. وفي نيسان/أبريل 1975م، انتصر الشيوعيون وسيطروا عليها بنحو كامل. وفي عام 1976م، تم توحيد القسم الشمالي والقسم الجنوبي لفيتنام لتصبح دولة واحدة هي فيتنام، فخرج الغزاة الأجانب من أرض فيتنام صاغرين ليستعيد الشعب الفيتنامي حريته ووحدته. وكانت أسماء مثل «هو شي منه»[3]، والجنرال الأسطورة «جياب»،

1 - هو من مؤسسي الحزب الشيوعي عام 1923، عاش حياة سرية.

2 - قال الجنرال ديغول واصفاً الشعب الفيتنامي بأنه شعب بطل ويذكرنا بما كنا نصنعه لتحرير فرنسا من الاحتلال النازي في الحرب العالمية الثانية. وأطلق على الجنرال جياب اسم نابليون الأحمر بعد تلك المعركة.

3- الزعيم الفيتنامي الذي أذلّ أكبر دول العالم وأقواها، وعاش ومات دون أن يتزوج، ولكنه لم يرَ أميركا وهي تمدّ يدها إلى الشعب الفيتنامي طالبة السلام. ووصف صحفي أميركي آخر حديثاً له مع الزعيم القائد هوشي منه قبل رحيله بأشهر قليلة، قائلاً: «كان هوشي منه رجلاً ضئيل الجسم قصير القامة، حنت السنون ظهره، ولكنني لا أدري كيف أحسست بأنني أقف أمام عملاق، عندما

و«سايغون» و«الفيتكونغ» تملأ أسماع الدنيا في تلك الأيام، فغدت فيتنام رمزاً عظيماً لكفاح الشعوب من أجل حريتها واستقلالها كما كان الحال في ثورة الجزائر.



رئيس الوزراء علي ناصر محمد يستقبله فان فان دونغ رئيس وزراء فيتنام عام 1978م في هانوي

خلال الزيارة أتيحت لي فرصة الاطلاع على بعض جوانب التجربة الفيتنامية والظروف التي مرت بها، ونضال الشعب الفيتنامي ضد الغزو والاحتلال الأميركي لجنوب فيتنام، ونضاله في سبيل توحيد العملة. وصادف يوم وصولنا تغيير العملة الفيتنامية وتوحيدها. لن أنسى تلك الزيارة، فمنذ هبوط الطائرة بنا خارج هانوي شاهدت مطاراً يفتقد عناصر المطارات الدولية ومكوناتها بسبب الفقر والحرب، واستقبلنا في دار الرئاسة التي كانت مخصصة للاجتماعات كافة. فاللقاء مع رئيس الوزراء في اليوم الأول كان فيها، وفي اليوم الثاني نُظِّم لنا لقاء مع رئيس الدولة في المبنى نفسه، وأقيمت حفلة العشاء في المبنى نفسه، وجرت المباحثات في المبنى نفسه أيضاً، وما كان يتغير ويتبدل، طاولات الاجتماعات في النهار، وطاولات الحفلات والمآدب في المساء التي أقيمت لنا أثناء زيارتنا لهذا البلد المكافح. لا أنسى السرير الذي نمت عليه في قصر الضيافة الذي صُمِّم وفقاً لمقاسات الفيتناميين القصيرة التي لا تتناسب مع طولنا، فهم لم يكونوا يهتمون بالمظاهر

دمعت عيناه وهو يقول لي: (إنني لا أشعر بالحزن على أبنائي الذين يموتون فحسب، بل إنني أحزن أيضاً على هؤلاء الأميركيين الأبرياء الذين ترسلهم حكومتهم ليعتدوا على بلادنا ويلقوا حتفهم فوق أراضينا)، إنني في دهشة كيف يغيب معنى الحرية عن البلد الذي كافح شعبه من أجل الحرية، وأقام في قلبه تمثالاً للحرية».

والتفاصيل آنذاك، ولكنهم كانوا يهتمون ويحتفون بضيوفهم في هذا البلد الذي خرج تواً من الحرب التي أتت على الأخضر واليابس، وكانوا يستعدون لإعمار فيتنام الجديدة الحرة. وقد شاهدت أثناء زيارتي لمدينة سايغون عاصمة الجنوب (مدينة هو شي منه) التطور العمراني في هذه المدينة التي حاول الأميركيون أن يجعلوا منها مدينة عصرية جميلة على الطراز الأوروبي حتى تكسب الرهان عند المقارنة بين العاصمتين في الشمال والجنوب.

مكنمارا والعصر الحجري

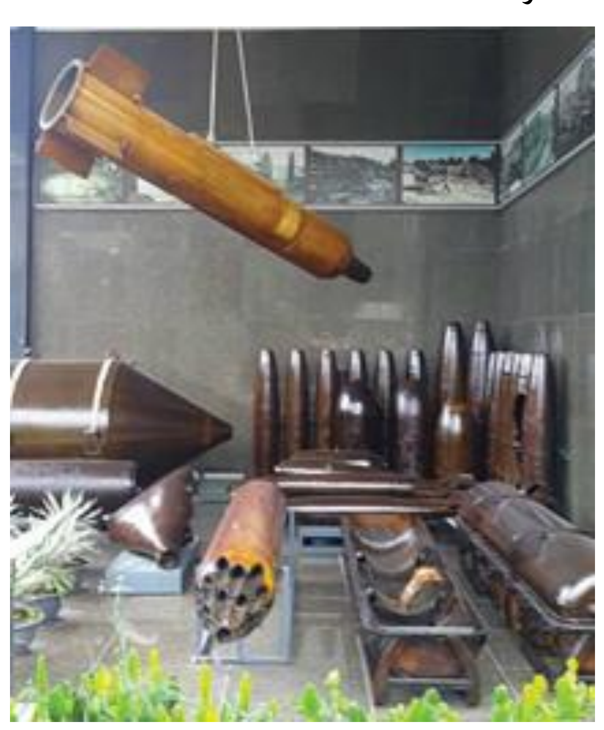
أثناء الزيارة حدثني رئيس الوزراء الفيتنامي فان فان دنغ عن الدور الخطير الذي قام به وزير الدفاع الأميركي الجنرال مكنمارا[1] بين عامي 1961– 1968، وهو من أهم مهندسي حرب فيتنام. قال إن الجنود الأميركيين كانوا يصفون قتالهم للميليشيات الفيتنامية في حقول الأرز في دلتا نهر الميكونغ وفي الأدغال في هضاب وسط فيتنام بأنها حرب مكنمارا، وقد أنهت الحرب الرئيس جونسون خارج البيت الأبيض وقضت على مكنمارا، وأدت إلى النصر في منتصف السبعينيات على الولايات المتحدة التي كانت تعتقد أنها لا تُقهَر. وقال إن خط مكنمارا الذي كلف مليار دولار قد سقط ولم يمنع اختراق المناضلين والإمدادات له، إذ كان الأميركان يعتقدون أن القصف اللامحدود سيجبر الزعيم هوشي منه على إيقاف الحرب لإنقاذ فيتنام من الإبادة، وتذكر مقولة الجنرال الأميركي لوماي وعبارته الشهيرة، أنه يجب قصف فيتنام الشمالية حتى تعود إلى العصر الحجري.

كان مكنمارا يردد أن وجود القوات الأميركية في فيتنام هو لمحاربة الشيوعية والشيوعيين ومنع انتشار الأفكار الشيوعية خارج الهند الصينية، وشبَّه رئيس الوزراء الفيتنامي وجود القوات الأميركية في هذه المنطقة بالحزام الواقي وخط الدفاع الأول عن أصدقاء الولايات المتحدة الأميركية، ولكن هذا الخط انهار كما انهار قبله خط مكنمارا بانسحاب القوات الأميركية من فيتنام.

1- ولد مكنمارا في مقاطعة كورك بعد أن هاجرت عائلته من إيرلندا الشمالية خلال مجاعة البطاطا في أواسط القرن التاسع عشر، وكان أبوه بائع أحذية. وأصبح في أعلى هرم المؤسسة العسكرية،إذ شغل منصب وزير الدفاع لرئيسين أميركيين، هما جون كينيدي ولندون جونسون، وقد تعرفت إليه في عام 1974م في عدن عندما كنت رئيساً للوزراء وكان حينذاك رئيساً للبنك الدولي.

وقال إن مكنمارا وقادته قللوا من قوة المشاعر القومية المعادية للولايات المتحدة الأميركية، فالقصف لم يؤدِّ إلا إلى التصعيد المضاد في الحرب، وهو ما أدى في النهاية إلى انهزام أميركا.

وقال رئيس الوزراء فان فان دنغ إن الأميركيين لا يحبون الحروب الطويلة غير المحسومة النتيجة، وحربنا كانت طويلة غير محسوبة النتيجة، فلم يتصوروا أن قادتهم سيهربون من سايغون ويتركون خلفهم جنودهم يتعلقون بالطائرات العمودية، بينما عملاؤهم في الجنوب يشعرون بالهزيمة والخزي والعار، كما أشرنا آنفاً.





صور من المتحف الحربي في سايجون ويحوي المخلفات العسكرية الامريكية والفرنسية من اسلحة مختلفة نماذج من الطائرات الحربية المختلفة هيلكبترس وطائرات حربية مقاتلة وكذا مختلف انواع الدبابات والمدافع المختلفة التي استولى عليها جيش التحرير في اكثر من قاعدة عسكرية فرنسية وأمريكية.

كانت الزيارة لفيتنام، تضامناً مع شعب صديق، شعب مناضل في سبيل الحرية والانعتاق من الاستعمار، إذ نالت فيتنام تضامناً عالمياً لم تحظ به أي ثورة أو حركة في التاريخ المعاصر، وقد تعلّم الثوار في عدن من تجربة الثورة الفيتنامية التي كان ثوارها يناضلون من أجل التحرير والوحدة الفيتنامية.

بعد هذه الزيارة قام القائد الفيتنامي الأسطوري الجنرال جياب بزيارة تاريخية لعدن عام 1983م لحضور الاحتفالات بأعياد الثورة، وبمناسبة زيارته ومشاركته في الاحتفالات مُنِحَ أعلى وسام في اليمن الديمقراطية (وسام ثورة 14 أكتوبر) تقديراً لدوره البطولي في نضال الشعب الفيتنامي البطل، وفي تعزيز الصداقة بين اليمن الديمقراطية وفيتنام. وكانت زيارته لعدن تندرج في إطار تعزيز علاقات البلدين والشعبين الصديقين، وتواصلاً مع الزيارة التي قمت بها لفيتنام في عام 1978م.



الرئيس علي ناصر محمد يستقبل المناضل الفيتنامي الجنرال جياب ١٩٨٣م

استقبال المناضل الفيتنامي جياب[1] عام 1983

---

1 - هو الجنرال فو نغوين جياب، الذي قضى معظم أيامه في النضال لنيل فيتنام استقلالها، وكان لتكتيكاته العسكرية الفضل في إلحاق هزيمتين تاريخيتين بالجيشين الفرنسي والأميركي.

ارتبط اسم جياب، المعروف باسم «نابوليون الأحمر» بمعركة «ديان بيان فو» الشهيرة، التي قاد خلالها حصاراً خانقاً على القوات الفرنسية طوال 60 يوماً، وأجبرها على الاستسلام في 7 حزيران/يونيو 1954، ما أدى إلى انكفاء الفرنسيين إلى الجنوب وقيام جمهورية فيتنام الديموقراطية في الشمال وعاصمتها هانوي.

غير أن جياب تعلم أساليب حرب العصابات في «مدرسة» الزعيم الشيوعي الصيني ماو تسي تونغ، إذ لجأ إلى الصين عام 1939 وعاش فيها فترة من الوقت بعدما حظرت فرنسا الحركات الشيوعية في فيتنام.

وانضم جياب في عام 1941 إلى هو شي منه ووطنيين فيتناميين آخرين، وعاد إلى فيتنام عام 1944 ليقاوم الاحتلال الياباني والفرنسي. وعندما استسلمت اليابان للحلفاء عام 1945، عُين جياب وزيراً للدفاع، وقائداً عاماً للجيش، تحت إمرة هو شي منه، الذي قاد انقلاباً في هانوي، ولكنه سرعان ما اضطر وجياب وآخرين إلى اللجوء إلى الأدغال لمواصلة حرب العصابات ضد الفرنسيين.

وفي عام 1972، عاد جياب لإحياء خطته، في عملية أُطلق عليها «هجوم عيد الفصح»، وكان لتكتيكاته الفضل في إجبار الأميركيين على الانسحاب من الجنوب عام 1975.

لم يتولَ جياب، الذي حمل لقب جنرال من دون أن يدرس الفنون العسكرية والقيادة في أي مدرسة حرب، أي منصب بعد النصر وتوحيد فيتنام، وأُخرج من وزارة الدفاع ومن الحكومة قبل أن يعتزل الحياة السياسية، وهو قضى السنوات الخمس الأخيرة من حياته طريح السرير في مستشفى في هانوي إلى أن أُعلنت وفاته.

وبعد مئة عام وعامين توفي الجنرال الأسطورة في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2013، فلم يخطر في بال المزارع الفيتنامي أن ابنه الذي طرد في طفولته من مدرسة الليسيه الفرنسية في هانوي، سيتحول إلى بطل استقلال لبلاده وملهماً لحركات التحرر في العالم.

حاكم الشارقة، الدكتور سلطان القاسمي وغورباتشوف

هذه خلاصة للعلاقات بين اليمن الديمقراطي وبلدان المنظومة الاشتراكية التي انهارت مع انهيار الاتحاد السوفياتي، وبهذا الانهيار حدث خلل في التوازن الدولي بعد الحرب الباردة بين المعسكرين، واختفت عن الخريطة دول مثل تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا، وظهرت دول أخرى كأوكرانيا وغيرها من الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي. ويعود السبب في ذلك إلى غياب الديمقراطية ولأسباب اقتصادية، بدرجة رئيسة، إضافة إلى القيادة الفاشلة للرئيس غورباتشوف، الذي كان مبهوراً بالمظاهر البراقة للغرب والحديث عن البروسترويكا والجلاسنوست، حيث لم يتحقق من ذلك إلا انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية.

العالم اليوم يسخن ويخرج عن نطاق السيطرة في هذا الزمن المتفلت من عقاله، فمن كان يصدق أحياناً أن الإنسان اليوم يشتاق إلى عالم المعسكرين الذي كان سائداً قبل سقوط الأسوار بين الشرق والغرب؟ صحيح أن مصير الإنسانية كان قائماً على كبح توازن الرعب، وما إن زال خطر الحرب الباردة، حتى زال معها هذا التوازن، وأصبحت الولايات المتحدة الأميركية تتحكم وحدها بمصير العالم دون كابح أو رادع من قبل ما تُسمى الدول العظمى في مجلس الأمن. ولعل أصدق تعبير عن ذلك ما قاله الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو مجلس الاتحاد، حاكم الشارقة، للرئيس السابق ميخائيل غورباتشوف أثناء لقائه بحضورنا في الشارقة في كانون الأول/ديسمبر من عام 1994م: «لقد قمتم بتدمير الاتحاد السوفياتي... وخدمتم أعداءكم وأخللتم بالتوازن الدولي، وتدفعون حالياً ثمن ذلك ومعكم الشعوب الصغيرة. لقد ارتكبتم حماقة كبيرة، إنكم كمن وضع نفسه في زنزانة ورمى مفتاحها في البحر، فلا هو حمى نفسه ولا يمتلك سبيلاً للخروج من مأزقه».

العلاقات مع كوبا

الزيارة الأولى

انطلقنا من «ليبيا» إلى جزيرة «سانتا ماريا» التابعة للحكومة البرتغالية. إنها محطتنا الأولى في طريقنا إلى «هافانا» للتزود بالوقود، قبل أن ننطلق مرة أخرى لنعبر أجواء المحيط الأطلسي، وأجواء مثلث «برمودا» أو مثلث الرعب كما يسمونه. أعلن كابتن طائرتنا قبل أن ننطلق في رحلتنا الطويلة عبر المحيط أن الطائرة أصابها عطل أثار القلق في النفوس، وطلب إلينا النزول إلى استراحة المطار ريثما يُصلَح الخلل الطارئ. لكن لم يكن للقلق مسوّغ ما دمنا على الأرض، لذلك حمدنا الله أن ما حدث لم يكن فوق المحيط، وبذلك تجنبنا كارثة!

تحت تلك الظواهر التي رافقت رحلتنا اقترح بعض أعضاء الوفد أن نقضي ليلتنا في هذه الجزيرة، التي يدير مطارها أحد الشيوعيين، وقد قدم نفسه بهذه الصفة لرفيق رحلتنا وعضو الوفد الأستاذ علي باذيب... لكنني استبعدت فكرة أن نبيت هنا، بينما القيادة، وعلى رأسها الرئيس فيديل كاسترو في انتظارنا في هافانا.

بعد أكثر من ساعة كاملة أُصلح الخلل، توجهنا إلى الطائرة، لنعبر بها المحيط مع عدم الطمأنينة لهذه الطائرة التي نصفق لها كلما هبطت في مطار عدن بسلام، لأن عجلاتها لا تهبط أحياناً باستخدام آليات الهبوط الآلي واليدوي معاً.

لم يكن هناك خيار آخر كأن نستبدل بهذه الطائرة طائرة أخرى، فهي الوحيدة التي تمتلكها شركة الطيران اليمنية (اليمدا)، ورغم قدمها والأعطال المستمرة فيها فنحن نشعر بالأمان لكفاءة طياريها اليمنيين ومهارتهم وشجاعتهك[1].

[1] ـ لكن الخطر الحقيقي الذي ألمّ برحلتنا الطويلة عبر المحيط الأطلسي والبحر المتوسط كان عندما عدنا من رحلتنا إلى الإمارات وهبطت الطائرة في مطار أبو ظبي وبدأ الطيارون، وفي مقدمتهم الطيار الشجاع الكابتن جوهر، البدين الذي لا يكاد كرسي الطائرة يتسع له، وهم يهنئوننا بالسلامة على غير العادة، ونحن نستغرب ذلك إلى أن قالوا لنا إن الطائرة بدأت تهرّب وقوداً وزيتاً، وكان يمكن أن يؤدي ذلك إلى اشتعالها وانفجارها في أجواء إمارة أبو ظبي، وقد أخفوا عنا ذلك حتى لا يسببوا لنا الهلع. لكننا وصلنا إلى المطار ولم يحصل شيء من ذلك. كان الترحيب بالوصول والنجاة حاراً جداً من قبل الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الذي رفض أن نواصل رحلتنا بهذه الطائرة نفسها.

فوق مثلث الرعب

ربطنا الأحزمة، ودارت المحركات، وانطلقت الطائرة لتخترق الضباب والسحاب ولتحلّق في السماء ونبتعد عن هذه الجزيرة ونشاهد لاحقاً زرقة البحر والمحيط السحيق. وكنا نتحدث خلال هذه الرحلة عن جزيرة الحرية التي ألهمت نضالنا ونحن لا نزال شباباً. وعن فيديل كاسترو ورفاقه الذين بدأوا مسيرتهم الكفاحية ضد الديكتاتور «باتيستا» من جبال «سيرا مايسترا» بعدة بنادق حتى تحقق النصر وأصبحت هذه الثورة ملهمة للشعوب والمناضلين في كل مكان وزمان. وأثناء الحديث عن هذه الذكريات بدأت طائرتنا تقترب من مثلث برمودا حين دعانا قائد الطائرة إلى قمرة القيادة، ليرينا موقع المثلث ونشاهد جُزره المتناثرة.

دخلنا إلى قمرة القائد مدفوعين بالفضول، وانخفض الطيار بالجناح الأيمن لطائرته بقدر الإمكان نحو «المثلث الرهيب» الذي طالما سمعنا عنه وأثار في نفوسنا نوعاً من الغبطة، أولاً لأننا نمرّ فوقه لأول مرة، وثانياً لاقترابنا من محطة رحلتنا. كانت الرؤية واضحة جداً وتبيناه بوضوح. إنه هو المثلث المرعب بلا ريب الذي تحدثت عنه كتب البحارة والعجائب والأساطير بمختلف اللغات ونسج عنه من القصص الخيالية ما تجاوز الحقائق. وها هي الطائرة تبتعد وينأى المثلث ويختفي تدريجاً، وتنحرف الطائرة باتجاه جزيرة الحرية، جزيرة فيديل كاسترو وغيفارا وخوسي مارتيه. وها هي كوبا نشاهدها من الجو كما شاهدها كريستوفر كولومبس في 1492/1/21 من زورقه في البحر، وهتفاً لم تقع عيني وعين البشرية على أجمل من هذا المشهد في أي مكان. ويقال إنها مشتقة من كلمة قبة التي أطلقها العرب الذين كانوا مع كولومبس لأنهم شاهدوا شيئاً يشبه القبة، ويدعي القائد معمر القذافي أن أميركا تعني اسم أمير عربي يدعى «الأمير كا»، ولسنا بصدد تصديق تلك الروايات العربية عن (القبة والأمير) أو نفيها، وكل ما يهمنا أن نزور كوبا ونلتقي قائدها، فلنا تاريخ يكاد يكون مشتركاً[1] في الماضي والحاضر مع الاحتلال البريطاني والأميركي والثورة والمقاومة.

1 - احتلت الولايات المتحدة الأميركية كوبا في نهاية القرن التاسع عشر بحجة أن السكان والإسبان دمروا باخرة أميركية عام 1898، وكان البريطانيون قد احتلوا عدن في 19 كانون الثاني/يناير عام 1839 بحجة نهب السكان للسفينة دوريادولت، الذريعة الاستعمارية نفسها لاحتلال أراضي الغير.

الزعيم فيديل كاسترو في استقبالنا [1]

كان الرئيس فيديل كاسترو هناك في المطار في انتظار وصولنا. بدا طويلاً، مهيباً ببزته العسكرية الزيتونية التي لم يخلعها منذ أيام النضال، منذ «سيرا ماسترا» والقتال ضد الديكتاتور باتيستا، وبلحيته الطويلة الكثة التي زحف عليها الشيب، والتي طالما داعبت خيال المناضلين المراهقين، فأطلقوا لحاهم تيمناً به دون أن يكون فيهم شيء من خصاله، فظلت لحاهم مجرد لحى قبل أن يضطروا إلى حلقها، مع انتهاء موسم نضالهم. أما هو فقد ظل ثائراً مناضلاً لا يغير معدنه، ولا يحلق لحيته، التي تضفي عليه مهابة تتصالح مع براءته الطفولية. وفيديل كاسترو زعيم ذو كاريزما فريدة في نوعها، وهو خطيب مفوه من الطراز الأول، وقد يعود تمسك شعبه به إلى الملاحقات ومحاولات الاغتيال التي لا حصر لها والتي تعرض ويتعرض لها من رجال المخابرات الأميركية.

اندفعنا في عناق حارّ. ثم صحبني لتفقد حرس الشرف ومصافحة بقية أعضاء القيادة الكوبية ورجال السلك الدبلوماسي، ثم توجهنا لتحية الجماهير التي خرجت لاستقبال ضيوفها القادمين من أقصى الجزيرة العربية، من جنوب اليمن. وبددت حرارة الاستقبال تعب الرحلة الطويلة عبر المحيط.

بعد انتهاء مراسم الاستقبال توجهنا إلى مقر الإقامة، وعقدنا والرئيس كاسترو اجتماعاً مغلقاً تناولنا فيه علاقات بلدينا وشعبينا الصديقين وآفاق تطورها، وخصصنا وقتاً ثميناً لبحث ملف التحديات التي تواجه الثورتين الكوبية واليمنية وأساليب مواجهتها. ومساندة الثورات التحررية في قارة أميركا اللاتينية وإفريقيا، وتحديداً في أنغولا، وموزامبيق، وإثيوبيا، وتدعيم قضايا الحرية والاستقلال لشعوب القارة الإفريقية. وكان كاسترو يرى أن هذا الدعم «الأممي» ضرورة ملحّة، رغم إمكانات كوبا وظروفها، ومن المؤكد أن نتائجه ستنعكس إيجاباً على كوبا وعلى نضال شعوب القارات الثلاث.

1- ولد فيديل كاسترو في عام 1926 في مزرعة لقصب السكر يملكها والده الذي جاء غازياً مع الجيش الاسباني الأراضي الكوبية عام 1898.

الأب الروحي خوسيه مارتي

في السابع عشر من شباط/فبراير وضعتُ إكليلاً من الزهور أمام تمثال «خوسيه مارتي»، الأب الروحي للثورة الكوبية، وزعيم الثورة التحررية ضد الاستعمار الإسباني في نهاية القرن التاسع عشر الذي رفع شعار «الوطن أو الموت»[1]. إنه رمز ينتصب كمارد في قلب إحدى ساحات هافانا ليلهم الشعب الكوبي في سيره المضني على دروب الثورة والحرية التي يجوبها هذا القائد العظيم «خوسيه مارتي»، وقد قلدني وسامه الرئيس فيديل كاسترو، في استقبال كبير أقيم على شرفي بعد انتهاء جولة المباحثات بين وفدي البلدين.



تقليد وسام خوسيه مارتي

جرانما يدخل التاريخ

في معرض «جرانما» الذي زرناه عقب وضع إكليل الزهر على النصب التذكاري لخوسيه مارتي، كان التاريخ حاضراً. إنه يروي تاريخ الثورة والنضال المسلح الذي بدأه كاسترو ورفاقه بانتقالهم على ظهر القارب «جرانما» من المكسيك إلى شواطئ الجزيرة الكوبية في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1956م. إن المعرض يحمل اسم ذلك القارب الذي لم يكن سوى ألواح خشب تطفو على المياه الزرقاء، ولم تكن حياته سوى إبحار من بحر إلى بحر، ومن جزيرة إلى جزيرة، ومن بلد إلى بلد. لكنه منذ هذه اللحظة التي حمل فيها كاسترو ورفاق مسيرته سيسجل في

1- أصبح هذا الشعار يردده فيديل كاسترو بعد معركة خليج الخنازير، وهو لا يختلف عمّا نردده في الوطن العربي: «نموت نموت ويحيا الوطن».

سجلات التاريخ ليستقر فيها إلى الأبد الذي انطلقت منه إشارة بدء ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى 1917م.

وقد ذكرني هذا القارب بزيارتنا لينينغراد[1] في تشرين الأول/أكتوبر عام 1971م والطراد أفرورا[2].

مساء اليوم نفسه بدأت المحادثات الرسمية بين وفدينا في قصر الثورة بالعاصمة هافانا، واستمرت صباح يوم 18. تطرقت إلى المؤامرات التي تحاك ضد اليمن الديمقراطية، والتطورات في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي، والوجود العسكري الأميركي في المنطقة، ومن جانبه فإن الرئيس كاسترو تحدث عن المؤامرات التي تحاك ضد بلاده.

انتهت الزيارة في جانبها الرسمي، وبدأ جانبها الشعبي الوجداني والإنساني.. وسنترافق أنا وكاسترو وبقية أعضاء الوفد المرافق لي في رحلة بحرية إلى جزيرة «تينوس» التي تعني بالإسبانية «أشجار الصنوبر» وتسمى أيضاً جزيرة الشباب والجزيرة الأممية، وس نقضي أوقاتاً جميلة، وسأتعرف الجوانب الشخصية والإنسانية لهذا الإنسان الرائع الذي اسمه كاسترو.

كان اليوم في أوله. قاد فيديل السيارة بنفسه. إنه يتحرك بعفوية، يحب كل الناس ويحبه شعبه بشغف بالغ، قال أحد أعضاء الوفد وهو مبهور بما رآه من بساطة كاسترو وتلقائيته. يقف

1- عاصمة روسيا القيصرية قبل قيام الثورة، وقد كان اسمها بتروغراد، لكن بعد الثورة الاشتراكية في روسيا عام 1917 نقل لينين العاصمة منها إلى موسكو وأطلق عليها بعد وفاة لينين عام 1924 لينينغراد، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 عاد اسمها سان بطرسبرغ. هذه المدينة التي عانت في الحرب العالمية الثانية حصار القوات النازية الذي أوقع ما يزيد على مليون ونصف مليون قتيل، منهم 700 ألف مدني تقريباً توفوا أثناء الحصار، والباقي خلال العمليات العسكرية، هذه المدينة التي صمدت مدة 872 يوماً في وجه واحدة من أعنف الحروب في الحرب العالمية الثانية.

2 - في ذروة الثورة والغضب الشعبي أعطيت الأوامر للطراد الذي مخر مياه نهر نيفا وتوقف عند جسر نيكولا يغسكي استعداداً لبدء الهجوم، وعند الساعة 9 مساءً دوت فوق نهر نيفا وبتروغراد القنبلة الأولى من مدافع الطراد إشارة إلى بدء القصف على قصر الشتاء، وبعد ساعات قليلة احتلت قوات الثورة القصر حيث اعتقلت الوزراء السابقين وأودعتهم قلعة بطرس وبولس، ورفرف العلم الأحمر فوق العاصمة الروسية بتروغراد، معلنين انتصارهم على حكم القياصرة. وفي مساء السادس والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر عام 1917 بالتقويم الروسي عقد مؤتمر السوفيات الثاني الذي أقر انتقال السلطة كلها إلى السوفياتات، وهكذا دخل الطراد تاريخ الثورة، وتحول فيما بعد إلى مزار لكل السياح والثوار كما هي الحال بالنسبة إلى جرانما.

بساطة بين الناس وهو الزعيم المستهدف من قبل المخابرات الأميركية التي حاولت اغتياله لأكثر من مرة وشعبه يناديه باسمه المجرد فيديل من غير أية ألقاب، إنه يتصرف بتلقائية، ويعبر عن نفسه بوضوح ومن دون مجاملات. أذكر أن هذا الرجل الذي طاف اسمه الدنيا لا شيء هناك يحمل اسمه على الإطلاق، لا شارع ولا ساحة ولا مصنع ولا مطار ولا تمثال ولا صورة على طابع البريد ولا نقشت صورته على العملات، وهو الذي احتلت صوره وأخباره شاشات التلفزة العالمية ومجلات وصحف العالم، ومع ذلك ظل ذلك الإنسان الثائر البسيط، يتصرف ويتحرك ويعيش في قلوب أبناء شعبه.

تعرفته لأول مرة في عدن عند زيارته الرسمية لها في آذار/مارس عام 1977م (عندما جاء لحل المشكلة التي كانت بين إثيوبيا والصومال)، إنه رجل عملي، يعرف ما يريد بدقة، ولا تسكنه الأحلام. كان الجانب المهم في شخصيته الذي اكتشفته فيه، ولعه بحب الحياة والناس والتعلم من الواقع، إلى جانب انفتاحه على الثقافة العالمية وامتلاكه رؤية متكاملة مشبعة بحرارة الإنسان.

قال لي ذات مرة: لا أحد له الفضل في تعليمي الاشتراكية، لا الروس ولا الصين، ولكنني تعلمتها من الشعب. أنا ابن إقطاعي كبير، وأعرف ما هو الظلم، وأبي كان يملك إقطاعية كبيرة تبلغ مساحتها (36) ألف هكتار وقد أمّمتها وأصبحت من مزارع الدولة.

كاسترو يشبهني!

كان فيديل مخلصاً في حبه للشعب الذي أحبه واقترب منه. إنه نموذج للثوري الذي يُحتذى. كيف يتحول ابن الإقطاعي إلى قائد للثورة؟ إن القضية ليست قضية ماذا يملك الإنسان، ولكن ماذا يحمل من رؤية وأفكار ونظرة إلى الكون. الناس في كوبا مقتنعون بقيادته، رغم كثير من النواقص الضرورية في حياتهم اليومية بسبب الحصار. فهم يسوّغون ذلك، وحتى خطاياه ما عادت خطاياه، فالشعوب في مرحلة من مراحل التاريخ تبحث عن بطل تلتف حوله وتتحدى به الأعداء في الداخل والخارج.

عرفت أن شقيقه الأكبر «رامون» يدير المزرعة التي كانت ملكاً لوالده، انجل وللعائلة إلى جانب مزارع أبقار، وهي تقدر بأربعة آلاف فدان، وكان يعيش فيها 500 أسرة قبل التأميم.



والد فيديل ووالدته إلينا له 8 أبناء، من بينهم فيديل، وأكبرهم رامون

وكان الشقيق الأكبر لكاسترو هذا قد زار عدن في عام 1983م والتقيته. وقد زرت مزرعته وقلت له مازحاً عندما رأيت شدة الشبه بينهما: إنك تشبه فيديل، فضحك وقال: بل هو الذي يشبهني، لأنني الأكبر! ثم ضحكنا نحن الاثنين، وقد جاء إلى عدن يحمل معه بذوراً وأغراساً لبعض الأعشاب التي تنمو وتقدم علفاً للأبقار التي تأكلها وتدرّ حليباً مضاعفاً لما تنتجه قبل ذلك، وقد أصرّ على أن يبقى في عدن حتى تظهر الأعشاب وتكبر الأغراس وتأكل الأبقار منها، لأنه يرى في ذلك انتصاراً لتجربته البحثية، ولكن طقس عدن الحار قد منعه من مواصلة مهمته خوفاً على حياته من الحرارة والرطوبة التي تشهدها عدن في ذروة الصيف الحار.

إن قصة العلاقات بين كوبا واليمن الديمقراطية قصة طويلة، قصة بدأت عندما زار وفد ضم سيف الضالعي[1] وجعفر علي عوض في أثناء الكفاح المسلح هافانا، وحينما توجت الثورة بالظفر والاستقلال اعترفت كوبا بالدولة الجديدة، لكن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لم تتحرك إلا بعد أن التقيت في القاهرة سفيرهم هناك، وكنت حينذاك وزيراً للدفاع. وفيما بعد عُيّن هذا الرجل سفيراً لبلاده في عدن، ومنذ ذلك الوقت والعلاقات تتطور بين البلدين. قدم الكوبيون مساعدات نزيهة إلى اليمن الديمقراطية لإنشاء الميليشيا الشعبية، وتأسيس منظمة لجان الدفاع الشعبي،

1- سيف أحمد ضالعي من مواليد مدينة الشيخ عثمان في 2 شباط/فبراير 1931م، وكان أول وزير للخارجية بعد الاستقلال عام 1967م.

وإنشاء كلية الطب، ومنشآت تربية الدواجن. كذلك حاولوا في يوم ما مساعدتنا على استخراج النفط، لكن برغم مساعدتهم المخلصة، لم يكونوا قادرين على ذلك، إذ لم تكن المحاولة مبنية على دراسة علمية، أو فهم لجيولوجيا الأرض وطبيعتها، بل استندوا إلى دراسات قديمة. وكان هذا خسارة لهم وضياع وقت لنا! وأتذكر حديثاً لرئيس الوزراء السوفياتي كوسيغين عن هذا الموضوع، معلقاً ساخراً: «إذا كانوا قادرين على استخراج النفط في بلادكم فلماذا لا يستخرجونه في بلادهم؟». كما رويت ذلك في فصل سابق.

خليج الخنازير

بعد فترة من التجوال بسيارة «فيديل» التي كان يقودها بنفسه، وصلنا إلى «خليج الخنازير». تحدث فيديل بصدق وحرارة عن معركة خليج الخنازير التي هزم فيها الكوبيون القوى المناهضة والمدعومة من الولايات المتحدة الأميركية. يبتسم، تجتاحه الفرحة، زوبعة تعزف نصراً مكتظ النغمات.

تحدث كارلوس روفائيل الذي كان يرافقنا في هذه الجولة البحرية عن معركة خليج الخنازير في 17 نيسان/أبريل 1961م التي أشرفت عليها وكالة المخابرات المركزية الأميركية رداً على هزيمة الديكتاتور باتيستا وتحطيم سيطرة الاحتكارات والإقطاع، وتعقّد الوضع أكثر بعد إعلان الاتحاد السوفياتي دعمه الكامل لكوبا، لذا قررت الولايات المتحدة الأميركية اللجوء إلى العمل العسكري بعد أن خابت الضغوط السياسية والاقتصادية والإعلامية. كلّف الجنرال أيزنهاور المخابرات الأميركية تشكيل وحدات عصابات من المنفيين الكوبيين الخونة والعملاء للوكالة، وتولى تنفيذ قرار الرئيس آلان دالاس الذي كان حينذاك وكيلاً للوكالة، وعين معاونه ريتشارد دبيسل مسؤولاً عن العملية، وطلب أن تجري قبل انتخابات الرئاسة في تشرين الثاني/نوفمبر 1960م، ولكنها أجّلت إلى ما بعد الانتخابات التي فاز فيها الرئيس جون كينيدي الذي قرر بدوره الغزو السريع، ووضع الرأي العام العالمي والأميركي أمام الأمر الواقع. نُقلت القوات من القاعدة الأميركية «غوانتيمالا»، بالطائرات جواً، إلى نيكاراغوا لتكون في مواجهة خليج الخنازير، وجرى الاتفاق على تشكيل حكومة موقتة اعتقاداً منهم بنجاح الغزو وإسقاط النظام الثوري في كوبا. وفي مساء 17/16 نيسان/أبريل بدأت حركة قوات الغزو نحو الشاطئ الكوبي. وقبل ذلك نُقلت الحكومة المؤقتة إلى ميامي «في فلوريدا» ووُضع تحت تصرفهما مطار قريب من مقر إقامتهم، وأقلعت

طائرات حربية وقصفت مطارات «سانتياغو» وسان أنطونيو دي لوس بانوس و«سبيير لبيرتاد» واستشهد 7 وجرح خمسون، ولم ينجح القصف في تدمير الطائرات الكوبية. وأعلنت الحكومة الأميركية ووكالتها أن الغزو قد بدأ بحراً في صباح 1961/4/17م. شنت الحكومة الكوبية هجوماً مضاداً بالمدرعات، فألحقت الهزيمة بقوات الغزو، وانتهت معركة الخنازير في 1961/4/19م بأسر أكثر من 1200 مقاتل، في مقدمتهم قائدهم مانويل أيتم، والمدربون والخبراء العسكريون المرافقون للغزو، وأعلن الرفيق فيديل إخفاق الغزو، وقدم عرضاً إلى الحكومة الأميركية يقضي باستبدال كل أسير بجرار زراعي!

ضحك كارلوس روفائيل شيخ الشيوعيين الكوبيين قبل الثورة وقال: لقد نجحنا في مدّ كوبا بعشرات الجرارات للفلاحين الفقراء، وبهزم الإمبريالية الأميركية وعملائها، ازدادت الثورة رسوخاً وقوة، وتعززت مكانة فيديل قائداً ثورياً بارزاً في العالم، وسقطت مراهناتهم على قوى الثورة المضادة في الداخل، وأصيبت وكالة المخابرات الأميركية بنكبة وخسارة كبيرتين أديا إلى إعادة تنظيم شامل في مجلس الأمن القومي ووكالة المخابرات الأميركية وقيادتها. وتابع كارلوس روفائيل حديثه عن الأزمات الدولية التي تعرضت لها الدولة الفتية ونظامها الاشتراكي. وجّه فيديل كاسترو دعوة إلى ميكويان[1] لزيارة كوبا. وبالفعل، لبّى ميكويان الدعوة وتحدث معنا ومع القيادات والناس. أثمرت هذه الزيارة إقامة علاقات دبلوماسية بين كوبا والاتحاد السوفياتي. وما إن علمت الولايات المتحدة بذلك، حتى باشرت بقطع المصدر الأول للطاقة في كوبا، وهو النفط، وذلك في إطار الضغوط الاقتصادية. فما كان منا إلا الإسراع إلى الحليف الجديد وطلب مساعدته، وفعلاً قدم الاتحاد السوفياتي النفط على ناقلاته وعلى ناقلات إيطالية، وبعد ذلك فرضنا قيوداً على الإقطاع وأُمّمت الأراضي، وسرنا على النهج الاشتراكي، ما أزعج النظام الرأسمالي والإمبريالية الأميركية.

وبعد عدة اجتماعات في الكرملين وصل خروتشوف إلى اقتناع بأن الأسلحة الصاروخية النووية هي الحل الأفضل لمواجهة التحدي الأميركي، وخصوصاً أن الولايات المتحدة وضعت

1 - ميكويان: أنستاس إيفانوفيتش (1895-1978) سابع رئيس لجمهوريات الاتحاد السوفياتي، وهو من أصل أرمني. دخل الحزب الشيوعي عام 1915، واستمر في نشاطه الحزبي في القوقاز حيث عُين رئيساً لمنظمة الحزب بخين نوفجرد 1921. عضواً للجنة المركزية، وزيراً للتجارة، 1926، نائب رئيس الوزراء خروتشوف عام 1958، رئيساً للجمهوريات عام 1964 سلفاً لبريجنيف، عقد اتفاقيات عدة أثناء زياراته وكذلك معاهدات صداقة.

الاتحاد السوفياتي في نطاق قاذفاتها الصاروخية. قرر خروتشوف أن يفرض على الولايات المتحدة أن تفكر ملياً قبل أن تتخذ أي قرار بالغزو أو غيره. وبدأ الاتحاد السوفياتي بنقل الصورايخ من أراضيه إلى كوبا على مرأى من عيون البوارج والسفن والغواصات الأميركية. وقد حصل خروتشوف على موافقة الحكومة الكوبية على إقامة منصات الصواريخ النووية والمتوسطة المدى، ودعمها بطائرات (أليوشن – 28). وقام الأميركان باستطلاعاتهم فعرفوا أن كمية الصواريخ كافية لتدمير نيويورك وشيكاغو وسواهما من المدن الأميركية، فسادتها حالة من الفزع والرعب، ما اضطر الرئيس كينيدي إلى إصدار بيان حذر فيه من اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات ضد كوبا، وبذلك بدأ الأميركيون بإرسال بحريتهم لتطويق الجزيرة.

يقول كارلوس: لم نخشَ هذا التهديد والحصار، لأن كوبا كانت محصنة بشعبها وقيادتها وزعيمها فيديل. في تلك الأثناء وصل إلى الكرملين روبرت كنيدي الذي نقل إلى خروتشوف أن الرئيس جون كينيدي في وضع حرج لا يعرف كيف يخرج منه، فالعسكريون يضغطون عليه لاستخدام القوة لحل المشكلة الكوبية إن استمر هذا الوضع مدة أطول، ويدفعون إلى حرب نووية لمواجهة الخطر السوفياتي، وضحك راؤول وقال: إنهم يهددون، ولكنهم لن يفعلوا ذلك لأن ذلك سيؤدي إلى حرب عالمية ثالثة والدول والشعوب في العالم ترفض ذلك. لم يكن خروتشوف يجهل الموقف، فالرئيس الشاب يمكن أن يفقد السيطرة على العسكريين، لذا بعث برسالة تطالب بسحب الصواريخ، وقد أجاب خروتشوف أن نصب الصواريخ هو للدفاع عن كوبا. وعلى أثر هذا الرد أدلى الرئيس كينيدي بتصريح أعطى فيه ضمانات، أن القوات الأميركية لن تغزو كوبا أو سواها. وأعطى بذلك وعداً قاطعاً بعدم القيام بهذا العمل العسكري. وبهذا الوعد أعلن الاتحاد السوفياتي سحب قواته الصاروخية. بعدها بدأت حملة على سياسة الزعيم خروتشوف المتخاذلة، حيث وصف بالجبن، وهو الذي دقّ بحذائه على طاولة الأمم المتحدة، لكنه حقق هدفه الاستراتيجي وفق النظرية التي كان يتبناها، وهي أن التراجعات التكتيكية في السياسة السوفياتية مقبولة إذا ما بقيت في إطار الهجوم الاستراتيجي. لكن هذه العملية أغضبت فيديل كاسترو، ما جعل خروتشوف يرسل ميكويان لإجراء مباحثات معه، حيث عادت العلاقات الكوبية السوفياتية إلى حالتها الطبيعية، وقد عبّر عن ذلك كاسترو بقوله: «إن أهم مسألة في أزمة الكاريبي أنها ضمنت وجود كوبا اشتراكية».

كان الرفيق فيديل يتابع حديثنا وهو يدخن السيجار الكوبي «الكوهيبا»، وأحياناً يمضغه ويمتصّ أعقاب السجائر، وينتثر الرماد على ذقنه أحياناً، وينظر إلينا وتعلو وجهه ابتسامة عريضة وفجأة ناولني سيجاراً وطلب مني أن أدخن، وقال مازحاً: هذا النوع من السيجار الممتاز يصنع على أفخاذ النساء الكوبيات العاملات والمناضلات. وضحك الجميع. نظر فيديل نحوي وقال: هكذا كنا وما زلنا صامدين في الكاريبي، رغم الحصار الطويل، الذي سيستمر ما دمنا لا نسير في فلك السياسة الأميركية. أصبح الرفيق فيديل بطلاً قومياً بعد هذه المعركة وبعد أزمة الصواريخ، ونتيجة دعمه لحركات التحرر في أنغولا وإثيوبيا وموزامبيق وثوار ظفار واليمن الديمقراطية.

فيديل الصياد

بعد ذلك أقلّنا يخت في نزهة بحرية، حيث كانت السماء صافية. كان اليوم جميلاً من أوله. جلسنا على ظهر اليخت نستمتع بالطبيعة الساحرة الآخذة للألباب. جزر جميلة متناثرة هنا وهناك. بعد أن قطعنا نحو ساعة، إذا بطائرة استطلاع أميركية تحلق فوقنا، منطلقة من القاعدة[1] الأميركية في «كوبا» وهي القاعدة التي بقيت مع الأميركان! وأصبحت فيما بعد سجناً لأعضاء القاعدة وطالبان.

ركض أحد المرافقين نحو كاسترو، وطلب منا أن ننتقل إلى «الكابينة» وهو يشير إلى الطائرة الأميركية المحلقة، لكن «فيديل» ضحك ورفض الامتثال لرجاء مرافقيه، وقال وهو لا يزال يوجه الحديث إليّ: علينا أن نحترم رأيهم، هذا منظر قد تعودناه منذ عشرات السنين!

عادت الطائرة الأميركية إلى قاعدتها التي انطلقت منها، بينما واصل يختنا إبحاره في عباب البحر. تذكرت مثل هذا الموقف عام 1972 عندما كنا نبحر من خليج عدن في طريقنا إلى جزيرة سقطرى على مدمرة سوفياتية، وحلّقت طائرات فرنسية فوقنا فأعلنت البارجة الاستنفار والتحذير للطائرات التي عادت إلى قواعدها في جيبوتي.

عند الساعة الخامسة اقترح «فيديل» أن نصطاد السمك، ولبس بذلة الغوص وتسلح بحراب الصيد. لأول مرة أرى المقاتل العنيد من دون بزته العسكرية الزيتونية، ودفع نحوي ببذلة

1 - غوانتنامو.

مماثلة، وطلب مني أن أشاركه في الغوص والصيد، لكنني اعتذرت لأنني لا أجيد الغوص. قلت له: سأكتفي بالسباحة، وهي رياضتي المفضلة في «خليج عدن».

نزل إلى البحر، وما لبث أن غاص وغمرته المياه، وبعد كل غطسة كان يطفو إلى الأعلى حاملاً ما اصطاده من «اللوبستر» أو الشروخ كما نسميه في اليمن. وكان مرافقوه من حوله يهللون ويصفقون فرحين، حتى بلغ ما اصطاده مع مرافقيه نحو ستين سمكة لوبستر وسلحفاة واحدة، بينما كنت أسبح في المياه الزرقاء.

الرئيس الطباخ؟

بعد رحلة الصيد سارع اليخت إلى إحدى الجزر الصغيرة التي كانت في طريقنا. خلع فيديل ملابس الصيد، ولبس لباس المطبخ، ودخل ليُعدّ لنا بنفسه حساءً من السلحفاة التي اصطادها، وعشاء من «اللوبستر» الذي اصطاده مع مرافقيه. كان كاسترو منذ أيام شبابه يعشق الطبخ، وقد تعلم الطبخ على الطريقة الكوبية التقليدية عندما كان في السجن. فقبل قليل كان يصطاد، وها هو الآن في المطبخ يطهو لنا بنفسه العشاء الذي سنأكله. هنا فقط أدركت أنه يمنحنا مزيداً من التكريم نحن ضيوفه القادمين من أقصى جنوب الجزيرة العربية، وفهمت لماذا أصرّ على أن يصطاد لنا السمك بنفسه، رغم أن الصيد والغوص والطبخ هواية محببة للزعيم الكوبي.

أثناء إعداد العشاء دار حديث ودي بيننا حول المطبخ والطبخ في كل من كوبا واليمن، ولكنه لم يكن كنقاش ما سُمّي «نقاش المطبخ» الذي دار بين الزعيم الروسي نيكيتا خروتشوف ونائب الرئيس الأميركي نيكسون عند زيارته موسكو في الستينيات من القرن الماضي في ذروة الحرب الباردة بين الجبابرة في العالم، حيث رأى نيكسون أن أميركا متفوقة في صناعة المطابخ العالية الجودة والطهو، وهذا ما أزعج خروتشوف آنذاك.

تحدث الكاتب كارلوس فرانكس قائلاً: «إن فيديل لا يمكن أن يبقى ساكناً، إنه دائم الحركة، وإن تكلم كان واقفاً. وإنه لا يرتاح إلا عند النوم أو الأكل، وإن الطعام هو حبه الأعظم، فهو يبعث الراحة في قلبه». وربما كان لينين على حق حين قال: «على كل طباخ أن يكون قادراً على إدارة البلاد»، وفيديل يجيد الاثنين معاً[1].

1- وقال أحد المسؤولين الكوبيين إن قسم الأرشيف في مجلس الدولة نفسه قد يكون عاجزاً عن جمع تلك الخطابات أو تبويبها أو تأريخها، وهو لا يعرف بالضبط كم خطاباً إلقاه كاسترو منذ كانون

وفي حدود الساعة العاشرة بعد انتظار طويل، وعناء الجوع، جاءت المائدة، وجلسنا نأكل بتلذذ ما أعده لنا الرئيس كاسترو من مأكولات بحرية متنوعة وشهية. بعد ذلك بدأنا بتدخين السيجار الكوهيبا، وكان فيديل متعوداً إهداء السيجار الكوبي الشهير (كوهيبا) إلى قادة الدول، ويكتب عليه أسماءهم، إمعاناً في التكريم، وقد أهدى إليّ منه شخصياً سيجاراً مكتوباً عليه اسمي، ومنقوشاً عليه علم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، واستمر في إرسال السيجار إليّ حتى عام 1986م بمعدل 30 صندوقاً في الشهر. كذلك أهدى منه إلى الرئيس الجزائري بومدين الذي كان مولعاً بتدخين السيجار الهافاني، وإلى الرئيس الشاذلي بن جديد[1]، والرئيس العراقي صدام حسين وغيرهم، وكان رئيس الوزراء البريطاني تشرشل[2] مولعاً بالسيجار الكوبي، حتى أصبح سيجاره لصيقاً بشخصيته التاريخية وبإشارة النصر، وهو يدخن السيجار منذ زيارته الأولى لكوبا عام 1895م التي كانت وراء ولعه وحبه لكوبا وسيجارها وتفاحها وفنادقها، وكان يردد أن كوبا دوماً على شفتيه وأن أجمل سيجارها هو الذي يلف من ورقة واحدة على أفخاذ العذارى، وأنها المكان الوحيد الذي يستحق أن يدفن فيه عظامه كما حدثنا بذلك القائد الكوبي. أيضاً وقع أسير جمالها وسيجارها عشرين عاماً الكاتب الأميركي إرنست همنغواي صاحب رائعة «العجوز والبحر» التي تحولت إلى فيلم بالاسم نفسه، والعديد من الروايات العالمية التي ترجمت إلى مختلف لغات العالم.

وعند الساعة الثانية عشرة ليلاً أبحر اليخت من جزيرة «تينوس» وجلسنا نشاهد فيلماً طويلاً. وخلال ذلك كان فيديل يغفو ولكنه يصحو بعد قليل ويفرك عينيه ويعود لمتابعة مشاهدة الفيلم. وكان علي باذيب، عضو وفدنا، يعاني صداعاً شديداً، فأمر له كاسترو بدواء حدد اسمه هو

الثاني/يناير 1959. وحسب بعض المصادر، فإن عدد الخطابات التي ألقاها كاسترو إلى حدود عام 94- تزيد على 2500 خطاب، منها 700 خطاب استغرقت أكثر من خمس ساعات ونحو 200 خطاب استمر وقت إلقائها نحو ست ساعات ونصف ساعة، ومنها أكثر من 10 خطابات استمر وقت إلقائها نحو 9 ساعات، كانت كلها حول موضوعه المفضل: الطب والصحة العمومية.

1- الشاذلي بن جديد: عسكري ورجل دولة وثالث رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة. ولد عام 1929.
وبعد وفاة بومدين رشحته جبهة التحرير الوطني الجزائرية لمنصب رئاسة الجمهورية وانتخب بالفعل لهذا المنصب في 7 شباط/فبراير 1979م.

2- ولد عام 1874م لأم أميركية وأب إنكليزي، وقد خاض العديد من الحروب في الهند والسودان وجنوب إفريقيا، وتولى رئاسة الوزراء عام 1940م.

شخصياً لمرافقيه فجاؤوا به، فأعطاه لباذيب وقال له: اشرب هذا الدواء وسيزول عنك الصداع فوراً. وامتثل باذيب وتناول الدواء وعلّق: هذه أول مرة أشرب دواءً مكرهاً!!

وابتسمنا ولم نعلّق، لكنه ارتاح بعد ذلك من الصداع.

البقرة الحلوب «أوبريه بلانكا»!

حرص الزعيم فيديل كاسترو على أن نزور هذه البقرة التي تحولت إلى مزار للزوار الرسميين وللسياح أيضاً، كان الشباب يتغنى باسمها وهم يرقصون بملابسهم البيضاء وعليها صورة لهذه البقرة المعجزة التي تنتج نحو **110** ليترات من الحليب يومياً، وأقيم لها نصب تذكاري من الرخام الناصع البياض، وكان كاسترو حريصاً على تطوير نسل هذه البقرة والحفاظ عليها وعلى سلالتها من الانقراض، لأنه كان يعتبرها نادرة جداً، وقد طلب من المصورين المرافقين للوفد التقاط صور تذكارية مع هذه البقرة ومع النصب التذكاري. وكان يتصرف ببراءة وهو يضع يده على ظهرها.

عقب زيارتنا لـ «أوبريه بلانكا» انتقلنا إلى جزيرة «تينوس» التي تتربع في منتصف المياه، وزرنا المعتقل الذي كان الديكتاتور باتيستا يحتجز فيه المناضلين الكوبيين، وشاهدنا الزنزانة التي كان كاسترو معتقلاً فيها وعليها رقمه، كذلك شاهدنا زنزانات بقية رفاقه الذين اعتقلوا معه. لكن إرادة الشعب الكوبي كانت أقوى من باتيستا ومن معتقله كما قلت في الكلمة التي تحدثت بها إلى طلاب مدرسة «جونديك» التي تحمل اسم المناضل اليوناني الأممي الذي سقط صريعاً برصاص نظام بريتوريا العنصري. ويدرس في هذه المدرسة طلبة من ناميبيا (**600** طالب وطالبة) ومن إثيوبيا وجمهورية الصحراء ونيكاراغوا والسلفادور، والتحق بها طلبتنا اليمنيون خلال السنوات الأخيرة، وكان معظمهم من أبناء البدو الرحل وشمال اليمن.

يوم **22** شباط/فبراير **1982**م اختتمت الزيارة الرسمية والودية بتوقيع عدد من البروتوكولات والاتفاقيات بين البلدين الصديقين.

الفصل السابع عشر

العلاقات بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية واثيوبيا

صديق في الزمن الصعب

في 12 أيلول/سبتمبر من عام 1974م بدأ عهد جديد عندما قادت مجموعة من الضباط الشبان في الجيش الإثيوبي ثورة على أسد يهوذا هيلا سلاسي، وبدأت مرحلة جديدة في عمر تلك الدولة الإفريقية الشاسعة والجارة لليمن. أراد الثوار أن يصنعوا لبلدهم ولشعوبهم مكاناً لائقاً تحت شمس القرن العشرين.

كان صاحب هذه المهمة الصعبة والشاقة كولونيلاً شاباً طموحاً ذا حيوية كبيرة، وذكاء شديد، وإرادة حديدية، ومراس صعب، هو منغستو هيلا مريام الذي نشأت بيني وبينه بعد ذلك علاقة صداقة ودية وحميمة ستظل حيّة في نفسي إلى الأبد، وقد أشرت إليها تفصيلاً في كثير من المواقع من هذه المذكرات، دلالةً على عمقها وارتباطها بكثير من الأحداث والوقائع. وهذه الحركة تذكرني بحركة الضباط الأحرار في مصر بقيادة البكباشي جمال عبد الناصر مع الفارق بين الاثنين.

الزيارة الأولى إلى أديس أبابا

كانت عملية تنامي العلاقات بين البلدين الصديقين تسير جيداً، وكنا نعمل على تطويرها باستمرار. ولهذا قمت بزيارة العاصمة الإثيوبية أديس أبابا[1] (وهي أحدث العواصم الإثيوبية التي أنشأها منيلك الثاني عام 1886) في 16 كانون الثاني/يناير عام 1979م. التقيت الرئيس الإثيوبي الكولونيل منغستو هيلا مريام في قصر الشعب، وعرضنا معاً العلاقات الحميمة بين البلدين الصديقين والسبل الكفيلة بتطويرها. زرت ساحة النصر، ووضعت إكليلاً من الزهر على النصب التذكاري للجندي المجهول. وحددت وجهة نظري حيال طبيعة العلاقات بين البلدين والمستقبل الذي ينتظرها في المقابلة التي أجرتها معي صحيفة «العلم» الإثيوبية. كذلك تحدثت في الخطاب الذي ألقيته في حفلة العشاء عن الأوضاع على الساحة اليمنية، وعن أوضاع اليمن الديمقراطية الداخلية، وحرص بلادي على إيلاء أهمية خاصة في سياستها الخارجية للدول المجاورة. وكانت تلك زيارتي الأولى لعاصمة هذا البلد الصديق.

لن أنسى زيارتي مع الرئيس منغستو عدداً من المحافظات، ومنها محافظة بالي التي تقع بالقرب من الحدود الصومالية حيث قطعنا في هذه الجولة أكثر من ألف ميل، تنقلنا خلالها بين حقول القمح (تعرفت خلالها إلى ما يسمونه الموسم الصغير والكبير)[2] وغابات البن والطبيعة وأراضٍ واسعة شاهدنا فيها قطعاناً من الوعول والغزلان والذئاب والثعالب الحمراء (يقدر عددها بخمسمئة (500) وهي من الأنواع النادرة في العالم، ولا توجد إلا في محمية جبال بال الوطنية)، والزهور البيضاء والحمراء في الهضبة التي تقع على ارتفاع 4000 متر. وشاهدت لأول مرة

---

1 - إثيوبيا: كانت إثيوبيا تسمى الموطن الأصلي للبشرية بسبب الاكتشافات المختلفة **humanoid fossil** مثل **Australopithecine Lucy**.شمال شرق إفريقيا، ومنطقة أفار على الخصوص كان المحور الرئيس لهذه المطالبات حتى اقترحت أدلة الحمض النووي الأصول في مناطق جنوب وسط إثيوبيا مثل أديس أبابا الحالية بعد تحليل الحمض النووي لنحو 1.000 شخص في جميع أنحاء العالم، وقد ادعى الاختصاصيون في الهندسة الوراثية وغيرهم من العلماء انتشار البشر مما يسمى الآن بأديس أبابا من 100.000 سنة مضت. وأشار البحث إلى أن التنوع الوراثي في انخفاض منتظم، وأن الأسلاف من الأجداد سافروا من أديس أبابا، إثيوبيا.

2 - شاهدت لأول مرة مساحات صفراء وأخرى خضراء وعلمت من الرئيس منغستو أن الأصفر هو عبارة عن قمح حان حصاده وأن الأخضر قمح يأتي إنتاجه بعد موسم الحصاد الأول، أي إن الأرض تنتج موسمين في السنة، وهذه الظاهرة لم نسمع عنها ولم نشاهدها إلا في مرتفعات هضبة إثيوبيا الغنية بكل الخيرات.

الضباب والسحاب تحتنا، اخترقناهما وكأننا نهبط من طائرة نحو الأرض ونحن نشعر بالفرح والرهبة من هذا المنظر الجميل، وفي أسفل الوادي شاهدت أشجار البن التي تنبت وتثمر على طبيعتها ولا يصلها الإنسان إلا نادراً بسبب كثافة الأشجار والغابات... تذكرت لحظتئذ ما قاله علي ناصر القردعي عندما أفاق في أول يوم له في معتقل مدينة حجة أقصى شمال اليمن حيث سجنه الإمام لأصحابه وهو في قمة جبال حجة يشاهد لأول مرة السحاب من تحته والشمس تعلوه من فوقه: «يبدو أن السماء سقطت»، وطالبهم بالصلاة، فقاموا إليها خائفين مذعورين مما يرون من انقلاب في الطبيعة، كما روى لي ذلك محافظ حجة المرحوم عبد الرحمن نعمان عام 1988م، عندما نزلت ضيفاً عليهم[1].

منغستو في عدن

قام الرئيس منغستو هيلا مريام بزيارة عدن التي وصل إليها في 29 تشرين الثاني/نوفمبر للمشاركة في احتفالات الذكرى الثانية عشرة لعيد الاستقلال، وحضر مناورة عسكرية كبرى في مدينة سيئون، العاصمة الثانية لمحافظة حضرموت. كان لحضوره المناورة أهمية خاصة، إذ كان دليلاً على عمق العلاقة بين الثورتين والبلدين، ولا شك في أن حضوره المناورة التي أجريت قريباً من الحدود مع السعودية قد أثار حفيظة الجارة الكبرى لليمن الديمقراطية، السعودية، وعمَّق مخاوفها. من المؤكد أن أهمية الزيارة لم تكن في حضور تلك المناورة العسكرية، بل في الحدث الأهم الذي أعقبها، وهو توقيع معاهدة الصداقة والتعاون، وكانت اليمن الديمقراطية قد وقّعت خلال هذه الفترة وبعدها العديد من الاتفاقيات المماثلة مع العديد من الدول الاشتراكية الصديقة، ومنها اتفاقية عدن الثلاثية بين اليمن الديمقراطية وإثيوبيا وليبيا لاحقاً، ما أثار مخاوف غير مسوّغة لدى عدد من دول المنطقة، التي شنت حملات إعلامية شديدة، حيث صُوِّرَت على أنها انخراط لليمن الديمقراطية في تكتلات عسكرية تهدد أمن المنطقة واستقرارها. وكنا نحن نرى أن عدم الاستقرار ينبع في الواقع من الأساطيل والقواعد العسكرية الأجنبية والسياسات المرتبطة بدول خارج المنطقة كانت تهدد أمن المنطقة واستقرارها دون أن تثير استنكار أحد من المعنيين بالأمر[2].

1 - في أحد قصور الإمام.

2 - تحدثت عن المسألة بإسهاب في مكان آخر من هذه المذكرات.

لقاء ثلاثي مع الرئيس منغستو والجنرال جياب

في تشرين الثاني/نوفمبر 1980م زار منغستو عدن للمرة الثانية. أصبح ارتباطه الآن بالثورة والنظام في اليمن الديمقراطية وبقادتها أقوى من أي وقت مضى، ينتهز كل فرصة سانحة للإعراب عن الحب والتقدير لبلدنا. وصودف أن الجنرال الفيتنامي الأسطورة نجوين جياب[1] كان هو الآخر يزور اليمن الديمقراطية في هذا الوقت أيضاً، حيث قلدته وسام الثورة «14 تشرين الأول/أكتوبر». مساء 11 تشرين الثاني/نوفمبر عقدت مع منغستو والجنرال جياب لقاءً مشتركاً ناقشنا فيه آخر التطورات على الصعيدين العربي والدولي، والعلاقات ما بين بلداننا الثلاثة، وجرى تأكيد ضرورة تعزيز التعاون وتطوير علاقات الصداقة فيما بين بلداننا، وتطابقت وجهات نظرنا في ما يخص القضايا مثار البحث.

أتذكر أن هذا اللقاء كان مناسبة رائعة للجمع بين ثورات ثلاث، لكل منها أهميتها وقيمتها. وكنت كلما سنحت لي الفرصة أقوم بمثل هذا الدور. ففي نهاية عام 1982م، جمعت في مقر إقامتي في موسكو بين الرئيسين الإثيوبي منغستو والفلسطيني ياسر عرفات لأول مرة. وأبدى عرفات يومذاك ارتياحه لكسبه وثورته صديقاً وقائداً إفريقياً يُعتدّ به، وهو الذي فتح مكتباً لمنظمة التحرير الفلسطينية في أديس أبابا بعد إغلاقه للسفارة الإسرائيلية وفي هذا اللقاء أبدى انزعاجه من مواقف بعض الدول العربية تجاه بلاده في دعم المعارضة الأريترية ومعارضة ما يسمونه أرض الصومال الغربية التي هي منطقة أوغادين التي تُعَدّ جزءاً من الدولة التي كان يحكمها الإمبراطور هيلا سيلاسي.

كانت زيارة منغستو اللاحقة في 22 أيلول/سبتمبر 1985م ذات مغزى خاص، فستكون هذه زيارته الأخيرة لعدن.. ولم يكن هو أو أنا نقدِّر أنها ستكون الأخيرة، بالرغم من أنه لم يكن لقاءنا الأخير. جاء منغستو هذه المرة في وقت كانت الأوضاع السياسية الداخلية فيه سائرة إلى التعقيد قبيل المؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام. وقد جاء ليؤازر القيادة الشرعية ويسند موقفها الذي اتخذته والذي أعلن انتصاره في المؤتمر العام الثالث للحزب.

1- الجنرال جياب طوله 150 سم، ووزنه لا يزيد على 60 كيلوغراماً.

إن الصلات التاريخية والحضارية والعلاقات بين البلدين والشعبين التي تعززت كثيراً في السنوات الأخيرة، وتوطدت فيها عرى الصداقة أكثر فأكثر في سنوات 1980– 1985م، هي التي كانت تدفعني إلى أديس أبابا في تلك الأيام الصعبة من شتاء 1986م. كانت إزالة الخطر المباشر المحدق بعدن تتطلب أقصى جهد معنوي وجسدي للدفاع عن النظام والشعب الذي كان يواجه الدبابات بصدره العاري. وكان يتطلب أيضاً صديقاً له إرادة فولاذية وصداقة لا تشوبها شائبة. لهذا، وقع اختياري على منغستو دون سواه للحصول على الدعم العسكري والسياسي والمعنوي.

في اليوم التالي 19 كانون الثاني/يناير 1986م جرى لقاء طويل بيني وبين منغستو، وكان صادقاً في إظهار تعاطفه معي، وأبدى استعداده لتقديم الدعم المباشر وتجهيز (25) ألف مقاتل إثيوبي لهذا الغرض، وعرض المباشرة ببث إذاعي لمدة ساعتين يومياً من الإذاعة المركزية الإثيوبية. وكان علينا أن نعترف بالأمر الواقع، وأن نوقف العمليات العسكرية في عدن وغيرها، ونوقف فكرة إرسال قوات إثيوبية إلى الجنوب ونقدم الشكر إلى القيادة الإثيوبية على هذا الموقف المشرف الذي لن أنساه وقد انتقل بعد ذلك القيادة السياسية والعسكرية إلى أديس أبابا، واجتمعوا وأقروا مبادرة للحل السياسي والمصالحة الوطنية في الجنوب، ولكن الطرف المنتصر في الحرب رفض هذه المبادرة السياسية.

موقف صالح السييلي وجار الله عمر

على العموم، جاء وزير داخلية نظام عدن الجديد إلى أديس أبابا، وأمضى فيها الفترة من 28 نيسان/أبريل حتى 3 أيار/مايو 1986م، وأجرى مباحثات مع المسؤولين الإثيوبيين دون نتيجة تذكر، ولكنه ادعى أنها حققت نتائج إيجابية في علاقات البلدين. وكان الواقع مختلفاً، حيث كشف لي منغستو حقيقة ما دار بين السييلي والوفد الإثيوبي برئاسة تسفاي ولد سلاسي، العضو المرشح للمكتب السياسي لحزب العمال الإثيوبي، وزير أمن الدولة.

في لقائنا قرأ منغستو في البداية نص رسالة وجهها إلى علي سالم البيض، وسلمني نسخة منها باللغة العربية. وأشار إلى أن للرسالة هدفين، الأول، تأكيد عدم إحراز أية نتيجة إيجابية للحوار الذي حصل في أديس أبابا بين وفدهم برئاسة صالح السييلي والوفد الإثيوبي. والهدف الثاني، تأكيد ضرورة الجدية في أيّ حوار قادم، حتى تكون له نتائج إيجابية. ولهذا صيغت الرسالة

بأسلوب صارم. ثم تحدث تسفاي ولد سلاسي وزير أمن الدولة الإثيوبي الذي قاد مباحثات بلاده مع السييلي ووفده، فوجه الشكر إليّ، وقال إن الصورة التي زودتنا بها عن السييلي محاوراً سيئاً كانت طبق الأصل، وإن السييلي ومحمد هيثم كانا يطرحان أطروحات صارخة ويوجهان الانتقادات إلينا بصورة غير لائقة... ولاحظ أن الوفد القادم من عدن لم تكن لديه وحدة في الهدف، ولم يكن بينهم انسجام أو احترام متبادل. وأضاف أن الوفد الإثيوبي انطلق من الهدف الرئيس الذي أملاه الحوار الذي جرى في موسكو بين كل من غورباتشوف ومنغستو حول إسهام إثيوبيا في حل مشكلة عودة النازحين إلى عدن. وعلى هذا الأساس أدرنا الحوار. وكان هدفنا ضمان عودة الموجودين في إثيوبيا وإخراج الملتجئين إلى السفارات الأجنبية في عدن هرباً من البطش، على أن يخيروا بين البقاء في وطنهم أو السفر إلى الخارج. وفي كل الأحوال لا بد من ضمان حماية أرواحهم وضمان خروجهم، وإعطاء ضمانات لإخراج عائلات القياديين الذين لا يرغبون في العودة.

رداً على مقترحات الوفد الإثيوبي، قدم وفد السييلي جواباً، مضمونه أن هذه الجماعات مواطنونا ورعايانا، ويمكن أن نقبل عودتهم ما عدا أربعين شخصاً يجب أن يقدموا للمحاكمة. (يلاحظ رئيس الوفد الإثيوبي، أنه بالرغم من هدف وفد عدن كما لمسنا السعي لتحسين العلاقات بين البلدين التي سادها الفتور والتوتر عقب أحداث كانون الثاني/يناير 1986م، إلا أن الوفد لم يكن مستعداً للحوار في المسألة عودة الموجودين في الخارج). وأضاف تسفاي: قلنا لهم، هذه ليست مشكلة جديدة، لقد سبق أن نوقشت بين الأمناء العامين في موسكو وبرلين، ولا نطرحها هنا مجدداً، وإذا لم يكن لديكم تعليمات لمناقشة عودة اللاجئين معنا، فبإمكانكم العودة إلى حكومتكم ونحن بالانتظار. وردّ رئيس الوفد السييلي: إن أميننا العام لا يمكن أن يبتّ هذا الموضوع بمفرده، نحن لدينا دستور وقوانين، ولن أطلب تعليمات من عدن. وأضاف كلاماً يعبّر فيه عن استيائه وحكومته من موقف إثيوبيا الذي اعتبره منحازاً إلى جانب كاتب هذه المذكرات... وعند ذلك – يقول تسفاي– أشعرنا الوفد اليمني برئاسة السييلي أننا سنفترق من غير الوصول إلى اتفاق، ويمكن مواصلة الحوار في المستقبل.

قدم الإثيوبيون مقترحاً في ما يخص البوارج الحربية والطائرة المروحية التي لجأت إلى إثيوبيا يقضي بإمكانية إعادتها إلى عدن على أساس قائمة تضعها وزارة الدفاع ومندوب من السفارة،

وكذلك قائمة بالبحّارة الذين يرغبون في العودة معها، وكان وفد برئاسة أحمد عبد الله الحسني قائد البحرية قد ذهب إلى عصب ومصوع لتحديد القوائم وإعدادها.

من بين النقاط التي أثاروها استعادة مقرّ السفارة في أديس أبابا والبيوت التابعة لها بعد أن انحاز السفير وبقية الطاقم إلى جانبنا، واستمروا يمارسون عملهم كممثلين لنا، ووعدتهم القيادة الإثيوبية بإعادتها إليهم.

أكد تسفاي أنه لم يتفق معهم على شيء. وأشار إلى أن الرئيس منغستو لم يستقبل الوفد، وأنهم بشكل عام لم يحققوا أي غرض من زيارتهم. واستنتج تسفاي، خاتماً حديثه بالقول: «ليس لدى الوفد وحدة فكرية أو تضامن أو احترام متبادل، ورئيس الوفد السييلي قال إنه هو الوحيد الذي يقرر موضوع عودة اللاجئين، وإن الأمين العام البيض لا يمكنه أن يقرر في هذا الموضوع» كما أسلفت.

بعدها، تحدث د.أ. شاجري باعتباره عضواً في الوفد الذي شارك في المباحثات مع وفد السييلي، فقال: إن الجانب الإثيوبي تقدم بمقترحات حسب الاتفاق بين الأمينين العامين منغستو وغورباتشوف، وإن الوفد رفض ذلك وعدّه تدخلاً في شؤونهم الداخلية. وقالوا إن أي إجراءات بخصوص عودة اللاجئين يجب أن تكون حسب الدستور والقوانين والنظم. وقدمنا من جانبنا اقتراحاً، وقلنا إن المشكلة سياسية وخاصة، فلهذا ينبغي أن يكون الحل أيضاً سياسياً وخاصاً، وليس قانونياً. ولهذا اقترحنا عليهم مشاركة أربع جهات في الحوار، هي: حزب العمال الإثيوبي، جماعة عدن، جماعة الرئيس علي ناصر، والسوفيات. وعندما طلبنا من السوفيات مشاركة سفيرهم في عدن في الحوار، كان ردهم: «حلوا هذا الموضوع بمعرفتكم». وعندئذ تقدمنا بمقترح أن يكون الحوار ثلاثياً بعد اعتذار السوفيات عن عدم المشاركة فيه. رفض الوفد رفضاً قاطعاً مشاركة جماعة الرئيس علي ناصر في الحوار، ولم يكن أمامنا من خيار آخر سوى إجراء حوار ثنائي بيننا وبين الوفد القادم من عدن.

كان واضحاً رفض عدن مبدأ الحوار والمصالحة، واعتبرناه خطأً جسيماً أودى في النهاية بكل شيء ولم يتفهم من اعتقد حينذاك أنه انتصر ماذا عليه أن يفعل، وسيطرت مجموعة من الأفكار الضيقة التي لا أفق لها أو رؤى لبناء المستقبل. وبعد ما يزيد على خمسة عشر عاماً، يقول جار الله عمر في مقابلة مع صحيفة الخليج يوم 3 كانون الثاني/يناير 2003م: «في رأيي، إن

الخطأ الذي ارتكب حينها ولم يكن عملاً سياسياً صحيحاً هو استمرار الإعلام في الحديث عن الانتصار الذي تحقق، لأنه في الحقيقة لم يكن انتصاراً، بل كان هزيمة وخسارة للجميع، والخطأ الثاني الذي أشعر اليوم أنه خطأ لكنني يومها لم أكن أراه كذلك، هو رفض عملية المصالحة وإعادة الوئام من جديد والتفاهم مع الطرف الذي خرج إلى إثيوبيا، ولو حدث هذا، لكان هو الانتصار الحقيقي، لكنه لم يحدث، لأن الكل كان متوتراً والجروح عميقة، والنضج السياسي لم يكن كافياً، وفي رأيي إن هذا كله كان البداية التي أسست لهزيمة الجيش والحزب في الحرب اللاحقة بعد الوحدة عام 1994م». وقد قال جار الله عمر عين الصواب، ولو جاء متأخراً.

في حزيران/يونيو 1986م قام محمد أحمد جرهوم، وزير الثقافة والإعلام في الحكومة الجديدة في عدن بزيارة إثيوبيا. وكانت على ما يبدو استكمالاً للزيارة التي قام بها الوفد السابق، وقد التقى الرئيس الإثيوبي منغستو هيلا مريام.

قال الرئيس «منغستو» لوزير الإعلام محمد أحمد جرهوم خلال اللقاء الذي جرى في «أديس أبابا»: «ما جرى في أحداث 13 كانون الثاني/يناير لا تقع مسؤوليته على شخص واحد، بل على الجميع. نحن لم نكن نتوقع أن يكون الدمار بمثل تلك الصورة. قلنا لجميع الرفاق إنكم ستهدمون ما بنيتم. للأمانة، غالبيتهم غير موجودين. وينبغي حالياً أن توحدوا صفوفكم وأن تجنبوا الشعب مزيداً من المآسي، نحن لسنا بعيدين عنكم ونعرف أشياء كثيرة في داخلكم».

كان جرهوم يحتج على وجودي وبعض أنصاري في إثيوبيا، ويحاول إقناع «منغستو» بأنني مسؤول عن أحداث كانون الثاني/يناير، لكن منغستو لم يقتنع بمسوغاته، وقد نصحهم بأن يتخلوا عن هذا الوهم بتحميل مسؤولية ما حدث لرجل واحد. كذلك فإنه لم يقبل من جرهوم والقيادة التي جاء يمثلها وصفنا بالثورة المضادة، بل استخدم في سياق رده وصف «أصدقاؤنا... من بلد ثوري» قال «منغستو»: «في الواقع أصدقاؤنا القدامى قدموا إلينا وهم ضيوف لدينا. وليسوا عندنا فقط وإنما مع أصدقائكم في بلدان أخرى فلماذا أنتم «متحسسون» منا فقط؟ إذا نظرتم إلى وجودهم في بلادنا كمشكلة فهذا سينتج منه مشكلة بيننا».

وأضاف:

«استضفناهم عندنا شعوراً بأن ذلك واجب تحتمه الالتزامات الأدبية والمعنوية نحو أصدقائنا. وما دام هؤلاء جاؤوا إلينا من بلد ثوري، فإننا لا يمكن أن نتخلى عنهم أو نطاردهم».

د. جرهوم:

«حتى لو كان الوافدون إليكم قتلة؟»

منغستو:

«وهل الذين ذهبوا إلى الاتحاد السوفياتي قتلة وخونة؟».

«إذاً أنتم تنطلقون من حساسية وجودهم لدينا، ثمة أزمة شك وعدم ثقة ليست في مصلحتنا جميعاً».

بعد الأحداث جاء إلينا أعضاء من المكتب السياسي في الحزب الاشتراكي اليمني، ونحن استقبلناهم على أساس أنهم رفاق، ولا نستطيع تصنيفهم أعداءً للثورة اليمنية وللنظام التقدمي في اليمن الديمقراطية. أنتم تقارنون جماعة الانفصاليين الذين حفروا للثورة الإثيوبية قبراً لدفنها والتعجيل في نهايتها بالجماعة الذين لجأوا إلينا.

د. جرهوم:

«نستضيف الآخرين في ضوء موقفهم من النظام التقدمي، نحن لا نقبل أعداء الثورة الإثيوبية ضيوفاً في بلادنا».

وسأل الرئيس «منغستو» الدكتور جرهوم:

«إذا فرضنا أن أحداثاً مشابهة وقعت في إثيوبيا ولجأت إلى عدن فهل ستستقبلوننا؟».

د. جرهوم:

«إذا وصلت وأنت معاد للثورة الإثيوبية فلن نقبلك».

وهنا وقف منغستو وقال لجرهوم: انتهت المقابلة.

قرصنة جوية لاحتجاز حسين

في شهر آب/أغسطس 1986م أبلغ أحدهم سلطات عدن بأن طائرة إثيوبية تستأجرها دولة جيبوتي من شركة الطيران الإثيوبية ستتوجه يوم السبت 16 آب/أغسطس من صنعاء إلى أديس أبابا، وأن هذه الطائرة تقل شخصاً يدعى حسين، وأن هذا هو الاسم المستعار لكاتب هذه المذكرات، وفور تسلّم البلاغ، صدرت الأوامر إلى سلاح الطيران الجنوبي في عدن باعتراض الطائرة المذكورة عند ظهورها في الأجواء الدولية القريبة من عدن. وفعلاً، أقلعت عدة طائرات حربية واعترضت الطائرة المدنية وأجبرتها تحت التهديد على تغيير خط سيرها والهبوط في مطار

عدن. وبالطبع، لم أكن على متن تلك الطائرة المخطوفة، وكان المسافر شخصاً آخر يُدعى (حسين هزم)، وكان موظفاً في الملحقية العسكرية لدى سفارة اليمن الديمقراطية في أديس أبابا.

روى لي حسين هزم بعد ذلك أنه عندما شعر بخطورة الموقف وجديته، أخبر طاقم الطائرة الإثيوبي بهويته وبخطورة وضعه لو أمسكوا به، وأبدى الطاقم تفهماً لموقفه وقدّم إليه بذلة طيار ارتداها على الفور، وطلبوا إليه في حالة نزوله في مطار عدن ألا يفارق أفراد طاقم الطائرة وألا يتحدث العربية تحت أي ظرف كان... واضطر إلى النزول مع أفراد الطاقم وبقية ركاب الطائرة حتى يتسنى للجنود الذين أحاطوا بالطائرة من كل مكان تفتيشها، وقد خاب أملهم بعد أن اكتشفوا عدم وجودي في تلك الطائرة وعدم دقة المعلومات التي أبلغهم بها مصدرهم من مطار صنعاء.

يشرح حسين هزم ما جرى: «كنت أخشى أن يتعرفني أحد ضباط الأمن، ويبدو أنهم بدأوا يشكّون في أمري، وحقيقة شخصيتي، فتعرضت لاستفزازات كثيرة في المطار، والشتائم، ولعلهم أرادوا من خلال هذا الأسلوب إخراجي عن طوري، وتوقعوا أن أرد عليهم بالعربية، فيكشفوا حقيقة من أكون. ولكنني حسب نصيحة أفراد الطاقم تظاهرت بأنني لا أفقه شيئاً مما يقولون، ولا علم لي بالعربية. ورغم شعوري بأنني أتقن دوري، إلا أن رجال الأمن ظلوا على شكّهم فظلوا على استفزازهم لي. ومن جانبهم، وقف الطيارون الإثيوبيون موقفاً شجاعاً ونبيلاً عندما شعروا لبعض اللحظات بأن رجال الأمن قد يعتقلونني. فقد أعلنوا لسلطات الأمن في المطار ولغيرهم ممن كانوا يمعنون في استفزازي ويريدون اعتقالي أنني أحد أفراد الطاقم، وأن الطائرة لن تبرح أو تقلع من مطار عدن إلا باكتمال طاقمها. وهذا الإصرار من جانب الطاقم الإثيوبي، وعناية الله، وبعض الحظ، بالإضافة إلى سحنتي التي تشبه سحنة الإثيوبيين، أنقذت حياتي، ونجوت بسلام من ذلك الفخ المنصوب، وحمدت الله كثيراً بعد أن أقلعت الطائرة من جديد».

على أثر تلك القرصنة الجوية، أدلى مصدر مسؤول في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني «القيادة الشرعية»، وهي الصفة التي أطلقناها علينا بعد خروجنا من عدن، بتصريح أدان فيه هذه العملية، وقال: «إن هذه القرصنة الجوية التي تحدث لأول مرة في المنطقة قد عرضت حياة الركاب الآمنين للخطر، وألحقت إساءة بالغة بجمهورية جيبوتي الشقيقة وبالعلاقات الأخوية بين الشعبين الشقيقين، تلك العلاقات التاريخية التي تعززها روابط الأخوة العربية والإسلامية والتي شهدت نمواً مطرداً خلال السنوات الماضية».

احتجّ الرئيس الجيبوتي حسن جوليد على اختطاف الطائرة التي كانت مستأجرة لمصلحة الخطوط الجيبوتية، وعندما قابله وزير المواصلات صالح مثنى قال له: «إحنا زعلانين منكم عندنا طيورة[1] واحدة فقط وتخطفوها، استحوا على أنفسكم ولا تفاهم معكم».

وكان الرئيس منغستو قد حذرني من التحدث بالتلفون أو السفر جواً بين أديس وصنعاء، وصنعاء ودمشق، وكان عليّ أن أعتبر التلفون العدو الأول. فمن طريقه اغتالت إسرائيل عدداً من القادة والمجاهدين الفلسطينيين.

واتصل الرئيس علي عبد الله صالح بحيدر العطاس وأبلغه استياءه لاختطاف الطائرة، وفي موقف تحدٍّ قال: سأعطيه طائرة خاصة يسافر بها من صنعاء إلى أديس والمرور بها في أجواء عدن.

زيارة سرية

في منتصف شهر أيلول/سبتمبر **1990**م كنت أعكف على كتابة مذكراتي في منطقة جبلية في اللاذقية، في قرية اسمها «دباش»، بعد أن أجبرت على مغادرة صنعاء من قبل الحزبين الحاكمين في اليمن، وانتقلت للعيش في القطر السوري الشقيق. إثر صفقة سرية جرت بين حكام عدن وصنعاء عشية الاتفاق على إعادة توحيد اليمن.

في هذا الوقت، وصل إلى دمشق شقيقي «سليمان»، والتقيته في «دباش»، وكانت هذه هي المرة الأولى التي نلتقي فيها منذ أحداث كانون الثاني/يناير **1986**م، حيث التجأ إلى السفارة الإثيوبية في عدن، وظل فيها حتى تحريره وخروجه منها في شهر حزيران/يونيو **1990**م مع اثنين آخرين من رفاقه.

أما الدفعة الأولى، فقد تمكنت من الخروج ومغادرة السفارة وعدن كلها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر **1986**م إثر وساطة شاقة قادها الإثيوبيون مع سلطات عدن، وأشرف عليها الرئيس منغستو شخصياً، وكان من بينهم ابني (جمال). كنت أشعر بفقد كبير لشقيقي سليمان، فقد كان أصغر مني، وربطت بيننا ذكريات الطفولة والصبا، ثم النضال المشترك، وكان قد اعتقل في فترة الاحتلال البريطاني في سجن المنصورة مدة عامين. كنت معجباً بشجاعته، وثمة ذكريات كثيرة تجمع بيني وبينه، وقد تحدثت عنها في غير مكان في هذه المذكرات. وبينما كنا نتبادل

1 - أي طائرة واحدة فقط.

الأحاديث، ونتوغل في الذكريات البعيدة والقريبة تتلو إحداها الأخرى، جاء من صنعاء رسول يحمل رسالة من عبد الله غانم (ممثلي الشخصي)، تشرح الاتصالات التي أجراها مع السفير الإثيوبي في صنعاء والتي كلفت الرئيس منغستو القيام بها، وفي نهايتها طلب الرئيس منغستو مني أن أقوم بزيارة سرية لإثيوبيا..

أديس مرة أخرى

كتبت في دفتري اليومي ما يأتي عن هذه الزيارة: انتقلت اليوم 1990/10/5م من دمشق إلى أديس أبابا بطائرة سورية خاصة (134.U.T)، وقد استقبلت استقبالاً حاراً وودياً ونزلت كالعادة في منزلي الذي خصصه لي صديقي الرئيس منغستو[1]. وهذا القصر كان يسكنه رئيس الوزراء في حكومة هيلا سلاسي الذي كان متزوجاً ابنة الإمبراطور. وهو منزل جميل، ويطلّ على وادٍ جميل، تحيط به حديقة خضراء، بل غابة لا تسمع فيها إلا زقزقة العصافير وحركة النسانيس الخفيفة فوق الأشجار، وهي تنتقل من شجرة إلى شجرة، ومن غصن إلى غصن بخفة مذهلة، وتتجمع النسانيس بسرعة البرق عندما ترمي لها بقطعة خبز، وتتلاشى عنها حالة الخوف والحذر من الإنسان. ولعلها تنسى حذرها عندما تبدأ بالتصارع فيما بينها على قطعة الخبز، والذي يلتقط الخبز يفرّ هارباً. وبحكم العلاقة بين القوي والضعيف لا يجد الأضعف أو الأصغر ما يأكله إلا إذا كانت الأم قريبة منه وأولته بعض اهتمامها، إلا أنها هي أيضاً في خضمّ الصراع من أجل قطعة الخبز قد تنسى صغيرها. وتشارك في هذه المعركة الغربان والطيور الجارحة الأخرى. وإذ يشاهد المرء ساحة الصراع هذه بين هذه الحيوانات والطيور، يسرح لا شعورياً نحو ساحة الصراع بين بني البشر... وهذا يشبه إلى حد كبير حمامات سودلري وحدائقه، فعندما يأتي السائح أو الزائر إليه ويترك أمتعته وحقائبه تختطفها النسانيس وتتسلق الأشجار الطويلة التي تطلّ على نهر هواش، فتفتحها، فإذا وجدت أي مأكولات أكلتها ورمت بمحتوياتها قطعة بعد الأخرى في نهر هواش، وإذا كان صاحب الحقيبة أو صاحبتها لا يجيد السباحة يأخذها التيار، ولهذا فالمرشدون السياحيون ينبهون الزائرين إلى عدم ترك أمتعتهم حتى لا تسرقها النسانيس التي تتسلى بها والناس يتفرجون عليها.

1 - بعد سقوط نظام الرئيس منغستو، سُلِّمَ هذا القصر بمحتوياته مع السيارات والأجهزة والكتب وحتى الملابس الشخصية لبعض الخبراء الأميركان.

كان السكن، كما أشرت جميلاً، أشرف على تصميمه مهندسون أجانب وجُلب له الرخام الإيطالي الفاخر وكذلك الإنارة. أما من الخارج، فهو تحفة فنية آية في الجمال والتنظيم والترتيب. وقبل أن ننتقل إليه من «قصر الشعب»[1] الذي كان يسكنه الإمبراطور هيلا سلاسي وهو نسخة مصغرة من قصر برمنغهام في لندن، والذي مكثنا فيه بعد الأحداث نحو خمسة أشهر – أشرف الرئيس منغستو شخصياً على ترتيبه، ثم رافقني إلى هناك حيث أصبح – المسكن – مقري في أديس أبابا منذ ذلك الحين، وهناك كان يزورنا الرئيس منغستو باستمرار كلما كنت فيه. وهذا المنزل أكبر وأضخم وأوسع من منزل منغستو المتواضع. وذلك ليس غريباً على رجل كريم وكبير وعظيم عظم حضارة الشعب الإثيوبي العريق. وكانت الملاحق تكفي لسكن 30 شخصاً، ويعمل فيه أكثر من 25 شخصاً يشرفون على نظافته وحدائقه وورود، وكان أشبه بالغابة من كثرة الأشجار الطويلة حوله.

اللقاء مع منغستو 1990/10/6م

كتبت في يومياتي عن لقائي منغستو ما يأتي: «التقيته في مكتبه، واقفاً، مبتسماً، صحيحاً كالأسد في عرينه. وحوله في قصر الدولة الجديد عشرات المساعدين والموظفين يتحركون كخلية النحل، ولكنك لا تسمع لهم صوتاً. وحول القصر يقف الحراس بأسلحتهم لحماية قائد الدولة ورمزها. وجدته أكثر حيوية ومعنوياته عالية بعد الأحداث العاصفة والمؤامرة التي تعرض لها العام الماضي بعد مغادرته أديس أبابا إلى برلين للقاء الرئيس الألماني إريك هونيكر.

آثار الجروح لا تزال تلاحقه، وذكرياته المؤلمة ما زالت ماثلة. فقد كانت الضربة مؤلمة لأنها جاءت من أقرب الناس إليه بعد التقارب بين موسكو وواشنطن. وكما قال جمال عبد الناصر: «إن ضربة الصديق تمزق القلب، وضربة العدو لا تصيب إلا خلايا الجسم الحي». تحدث منغستو عن هذا الموضوع بمرارة بعد الترحيب بنا بعد غيابنا أكثر من عامين جرت خلالهما أحداث جسام. فقد جرت أحداث عاصفة سقطت فيها المنظومة الاشتراكية، واعتقل وأهين صديقنا الرئيس هونيكر آخر القادة المحترمين في المعسكر الشرقي، وانهار حلف وارسو، واهتزّ الوضع الداخلي في الاتحاد السوفياتي الذي فقد هيبته ومكانته وأصدقاءه في العالم. واهتزّ وضع صديقنا فيديل

1- القصر الوطني الذي كان يعرف سابقاً باسم قصر اليوبيل (بني ليميز الإمبراطور هيلا سيلاسي بمناسبة اليوبيل الفضي عام 1955) الذي هو مقر إقامة رئيس إثيوبيا.

كاسترو في الكاريبي بعد أن تخلى عنه حلفاؤه. ولم يبق من هذا الحلف سوى شعاره الذي أصبح جزءاً من التاريخ. وأتذكر أن الوزير صالح مصلح، وزير الدفاع، كان يتحدث مع عبد الفتاح إسماعيل عن جبروت الاتحاد السوفياتي وهزيمة الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وانتصار الاشتراكية، وكان يعلق ساخراً أنني أخشى أن تنهزم المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي وأن يجري اختراقها من داخلها على طريقة سارق الصوف، وكان يشير بذلك إلى الرئيس السوفياتي الجديد غورباتشوف صاحب نظرية البيروسترويكا، أي إنه سينهار دون حروب، وهذا ما حدث فعلاً.



اختلّ الوضع الدولي وميزان القوى لمصلحة الغرب. واحتلّ العراق الكويت، ودخلت آلة الحرب والدمار إلى منطقتنا. كل هذه العناوين كانت بحاجة إلى بحث مستفيض إضافة إلى أوضاع اليمن وإثيوبيا. وقد بدأ الصديق منغستو حديثه بكلمة مؤثرة قال فيها: «إنك الصديق الوحيد الذي أحببت أن أتشاور معه في أمور كثيرة وخطيرة ومهمة، ولهذا طلبتك وطلبت من الطائرة السورية التي أقلتك من دمشق إلى أديس أبابا العودة حتى نتمكن من بحث كل القضايا ونجد الوقت الكافي لذلك».

تحدثنا في ذلك اللقاء عن مختلف الأمور المهمة تقريباً، عن الوضع في شمال إثيوبيا ومصوع والشرق، وعن الأوضاع في السودان واليمن والجزيرة والخليج ومصر وسورية، والموقف من التطورات الخطيرة وكيفية مواجهتها بالتعاون مع الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس المصري

حسني مبارك ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ومع خادم الحرمين الشريفين فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية والدول الإقليمية والقوى الدولية. وتحدثنا عن ضرورة الحفاظ على وحدة الدول المطلة على البحر الأحمر من أجل الحفاظ على الأمن فيها. واتفقنا على ضرورة التحرك إلى هذه الدول وتوسيع اتصالات إثيوبيا بالمنطقة والقيام بنشاط دبلوماسي حتى تظل إثيوبيا في دائرة اهتمام دول المنطقة، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها. وهو ما يتطلب حضوراً دائماً وناشطاً وديناميكية أكثر من أي وقت مضى، وباعتبار أن السعودية ومصر من الدول الأكثر تأثيراً في الأحداث في المنطقة، فقد اتفقنا على أن العمل مع هاتين الدولتين سيخلق وضعاً جديداً لمصلحة إثيوبيا، بما يساعد على حلّ المشكلة الإريترية. ووقع اختيارنا على هاتين الدولتين نظراً إلى انحياز السودان في حرب الخليج إلى جانب العراق. والوضع في اليمن ليس بأفضل منه، نتيجة موقف القيادة اليمنية من حرب الخليج وموقفها المؤيد للعراق، ما أفقدها قدرة التأثير في الأحداث، بالإضافة إلى الوضع الداخلي، والانهيار الاقتصادي، وظهور مشكلة المغتربين العائدين من السعودية ودول الخليج، بعد اجتياح الكويت، الأمر الذي أضاف عبئاً جديداً على الأوضاع الاقتصادية السيئة أصلاً.

الفصل الثامن عشر

العلاقات بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والغرب

كانت اليمن شمالاً وجنوباً، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد سقوط الخلافة الإسلامية العثمانية التي سيطرت على المنطقة نحو ألف عام، تعيش كغيرها من بلدان الوطن العربي حالة فراغ في السلطة، وقد سد الاستعمار الذي ورث «الرجل المريض» هذا الفراغ مدة من الزمن، ثم جاء وقت كان لا بد فيه لهذا الاستعمار أن يحمل عصاه ويرحل عن أوطاننا. كان لزاماً علينا أن نبحث عن الأشكال الفكرية والسياسية والإدارية التي يمكنها أن تنظّم مجتمعاتنا الجديدة التي نصبو إليها. كان هناك من يعتقد أنه بتقليد الغرب ستسير الأمور جيداً، بينما كان البعض الآخر يرى أن الاستعمار لم يورثنا شيئاً يستحق الذكر في مختلف المجالات باستثناء الاهتمام بمستعمرة عدن التي كانت قاعدة عسكرية وإدارية للإمبراطورية التي كانت لا تغيب عنها الشمس وهمزة وصل بين مستعمراته. لكن، والحق يقال، تركت لنا إرثاً من القوانين والأنظمة المالية والإدارية والعملة، ومؤسسات عسكرية ومدنية كانت النواة التي اعتمدنا عليها في بناء الدولة بعد الاستقلال في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 1967م. ولذا، فقد تشعبت بنا الطرق والاتجاهات يميناً ويساراً في بحثنا عن المستقبل. ولأسباب كثيرة، فقد اتجهنا يساراً في خياراتنا في اليمن الديمقراطية، ووجدناه طريقاً لإنقاذ بلادنا من التخلف والتبعية، وترتب على ذلك بالطبع علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية. لم تشهد علاقاتنا مع بريطانيا أي تطور بعد أن تخلت عن التزاماتها

المالية والعسكرية والفنية تجاه الدولة الجديدة في عدن، وكذلك مع الدول الغربية التي ناصبتنا العداء منذ الاستقلال.

كان من الخطأ إخضاع مصالح الدولة بشكل دائم للمواقف الفكرية والإيديولوجية خصوصاً في ما يتعلق بالعلاقات بين الدولة والدول الأخرى. وللأسف، لم يكن لدى البعض قدرة على التمييز بين خدمة مصالح الدولة والمجتمع والموقف الأيديولوجي المبدئي الذي يتخذه الحزب. أخفقت بعض القيادات السياسية عندنا في التمييز بين هذين المستويين، ما أدى إلى خلق مشكلات أثرت في سياستها الخارجية ومصالحها الوطنية. وكان الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية يقيمان علاقات مع أميركا والدول الغربية، بل ومع إسرائيل بينما البعض عندنا يرفض أي علاقة مع أميركا إلا في عهد الرئيس سالم ربيع علي، وعلى استحياء، وكأن ذلك خيانة للمبادئ والعلاقات مع الدول الصديقة.

كنت شخصياً بوصفي رئيساً للوزراء، ومن ثم رئيساً للدولة، أرى أن أفكار الحزب ومواقفه تلزمني فكرياً بوصفي أميناً عاماً لهذا الحزب، لكنها لا تقيدني سياسياً. وكنت أعتقد أنها لا تعني بالضرورة الربط ميكانيكي، بين معتقدات الحزب وسياسة الدولة، فالسياسات أمر قابل للتغيير والتحول باستمرار، وهي محكومة بظروف وضغوط وعوامل آنية عديدة. في الموقف السياسي أستطيع أن أقيم علاقات منفعة متبادلة مع كل الدول دون أن أتنازل عن سيادتنا الوطنية أو مواقفنا وعلاقاتنا المتميزة مع الأصدقاء، لأن الفعل السياسي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصلحة الوطنية وبموازين القوى ضمن ظروف معينة. وإذا اختلّ هذا التوازن يحدث الانكسار بين الفكر والواقع، بين الحلم الثوري وضرورات التطبيق.

في الثمانينيات حين حاولنا اتباع سياسة واقعية من هذا النوع في السياسة الداخلية والخارجية، ابتدأت ردود الأفعال المتشنجة تصدر عن بعض العناصر المتطرفين ووُجهت إليّ ما عُدّ حينئذ اتهامات، كتوسيع علاقات الإنتاج الرأسمالي في المجتمع، وتعميق التبعية الاقتصادية للسوق الرأسمالية وخلق مجتمع استهلاكي، وهي قضايا سعت وتسعى كثير من الدول والشعوب لتحقيقها حتى الآن... ولكنها كانت من ضمن صحيفة الاتهام الموجهة ضدي حينذاك...

لكن من اتهمني بذلك؟

الذي اتهمني بذلك كان بعض منظري الحزب الاشتراكي اليمني في وثيقتهم الشهيرة التي تحمل عنوان «الوثيقة التحليلية» المقدمة إلى الكونفرنس الحزبي المنعقد في عدن عام **1987**م.

الحقيقة المعروفة جيداً أن علاقتنا التجارية مع الولايات المتحدة الأميركية كانت محدودة جداً، والارتفاع الذي ظهر في حجم تبادلنا التجاري نتج أصلاً من عقد صفقة تجارية مع الشركة الأميركية للطيران «بوينغ» لشراء طائرتين من طراز بوينغ لتدعيم أسطول شركة طيران اليمن الديمقراطية «اليمدا»، وشراء معدات وأجهزة دقيقة تستخدم لأغراض البحث والتنقيب عن النفط في عام **1985**م أوصت بشرائها شركة «تكنو إكسبورت» السوفياتية التي تنقّب عن النفط في اليمن الديمقراطية[1] أي إن ذلك كان لضرورة اقتصادية محضة وملحة، ولم يكن في الأمر انقلاب على نهج الحزب وفكره.

وهذا ما كانت تسميه الوثيقة النقدية التحليلية تصاعدَ العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة إلى (**15**) مرة عام **1985**م مقارنة بعام **1980**م.

أكاد أذهل حين أرى كيف يلوى عنق الحقيقة. أعرف أن من الحرية أن نختلف، لكن أعرف أيضاً أن من الحرية أن نترك الأمر للرأي العام والتاريخ احتراماً للحرية. وعلى أي حال، فإن التاريخ نفسه قد قال كلمته فيما بعد. وإلا فأين هم أولئك الذين هاجموني بالأمس، وأين يقفون اليوم؟ بل أين يسكنون؟ غير أن بعضهم امتلك الشجاعة لمراجعة تلك المواقف وكان الشهيد جار الله عمر واحداً منهم وقادراً على النقد الذاتي والاعتبار من التاريخ ووقائعه ونتائجه: ففي مقابلة له في صحيفة الخليج عدد **3** كانون الثاني/يناير **2003** نُشرت بعد استشهاده يقول:

«لا شك أن السياسة التي اتبعها الأخ علي ناصر محمد في تلك الفترة كانت سياسة عملية وكانت مفيدة للنظام في الجنوب، لكنه كان هناك نقد لها، سواء من الزاوية الإيديولوجية أو من زاوية الصراع على السلطة. في عهد علي ناصر تمّ على سبيل المثال تحسين العلاقة مع عمان والشروع في المفاوضات حول الحدود وكانت هذه من الخطوات الجريئة التي ساعدت النظام وخففت الحصار من حوله، لكن الحزب لم يكن مستعداً بكامله لتفهم هذه الخطوات وتقبلها بشكل تلقائي، فقد كانت التعبئة الإيديولوجية لا تزال قوية وكنا مأخوذين بالشعارات الثورية وبأهمية الصمود في وجه كل التحديات، ثم الاعتقاد بإمكانية تحقيق الاشتراكية والتقدم».

1- دفاعاً عن تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، 1987م: ص 74.

العلاقات مع بريطانيا

كانت علاقاتنا بالدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية عُرضة لتعقيدات كثيرة، منها داخلية تتعلق بالقيادة، ومنها خارجية ناتجة من تحفظ الغرب عموماً حيال علاقاتنا الخارجية، فضلاً عن عوامل كثيرة أخرى.

وحتى عندما بدأنا بالسعي لتطبيع علاقاتنا بهذه الدول، تداخلت عوامل أخرى عرضت لها في مكان آخر من هذه المذكرات، كقضية (الإرهاب) التي حالت دون إقامة علاقات تعاون وثيق معها.

أتوقف هنا عند علاقاتنا بالدولة التي كان يفترض بعد عام 1967م، أن تظل على علاقة متميزة مع بلدنا، وأعني بها بريطانيا، لكونها الدولة التي استعمرت بلدنا أكثر من قرن وربع قرن وعليها واجب الاستمرار بتنفيذ التزاماتها التي وعدت بها في مفاوضات جنيف.

كان من ضمن جدول محادثات جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر 1967م موضوع المساعدات البريطانية بعد الاستقلال، ووافقت الحكومة البريطانية حينذاك على دفع 12 مليون جنيه إسترليني، طالب الطرف اليمني بتسليمه دفعة واحدة، لكن الحكومة البريطانية رفضت.

وهكذا وصلت محادثات جنيف حول المعونة البريطانية إلى طريق مسدود، لأن وفد الجبهة القومية المفاوض وقف بشدة ضد الشروط البريطانية، التي اقترحت دفع 12 مليون جنيه إسترليني سنوياً للحكومة الجديدة لمدة ثلاث سنوات، و10 ملايين كمعونة عسكرية مقابل قاعدة عسكرية بريطانية. لم تفِ الحكومة البريطانية بشيء من ذلك، وتوقف تحويل المبالغ إلى حكومة الجنوب، كذلك توقف أيضاً تزويد الجيش في الجنوب بقطع الغيار للطائرات البريطانية (الجيت بروفيست) والزوارق والمدرعات (صلاح الدين والفيريت التي اشتهرت بقدرتها على التحرك والقتال في الصحراء والجبال والأودية نتيجة مرونة حركتها وقوة هذا النوع من الأسلحة البريطانية ومتانته)، لم تترك الحكومة البريطانية أي مجنزرات أو أسلحة مدفعية للجيش إلا بعض سيارات اللاندروفر وناقلات الجنود وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية، ولكنها تركت بنية تحتية من معسكرات ومطارات ومساكن للجنود والضباط في عدن والمحافظات، إضافة إلى نظام إداري ومالي ممتاز مع قدرة على التأهيل والتدريب تؤمن الضبط والربط العسكري الذي اشتهرت به جيوش محمية عدن،

ما أدى إلى أن نبحث عن بدائل أخرى لشراء الأسلحة من الاتحاد السوفياتي وقطع غيار من السوق السوداء للأسلحة البريطانية.

تعقدت العلاقات مع بقية الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية، وقُطعَت العلاقات معها في فترات متقطعة، أو خُفض مستوى التمثيل إلى حده الأدنى، ولم يبق في عدن سوى عدد محدود من السفارات الغربية، منها السفارة البريطانية بالطبع.

التقيت السفير البريطاني «آرثر كيلاس KELLAS ARTHUR» في عدن عام 1972م بحضور علي أسعد مثنى وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وفي لقاء طويل استمر زهاء أربع ساعات طرحت عليه موضوع معاشات المتقاعدين (حقوق نهاية الخدمة) وموضوع الأجهزة اللاسلكية التي أوقفوها رغم حاجتنا الماسة إليها، وموضوع قطع الغيار للأجهزة والأسلحة البريطانية، وقلت له ونحن بصدد الحديث عن هذه القضايا وعن علاقات البلدين: إن الفرنسيين لم يقطعوا علاقاتهم بالجزائريين، رغم أن الجزائر انتزعت استقلالها من الفرنسيين بتضحيات عظيمة، إلى درجة أن الثورة الجزائرية تسمى اليوم، بثورة المليون شهيد، على عكس ما تفعلون أنتم معنا!

بعد أن استمع السفير إلي طويلاً، قال: هذا أول لقاء جدي منذ الاستقلال مع مسؤول يمني.

قلت له: لماذا القطيعة، وبإمكاننا التفاهم بما يخدم مصالحنا المشتركة؟!

قال السفير: سندرس الموضوع، وسأرفع كل هذه القضايا إلى حكومة بلادي، ولكنه أضاف في ما يشبه النصيحة: إن كل العلاقة وتحسنها رهن بموضوع العلاقة بالجيران، وإن موضوع استخراج النفط والمعادن في بلادكم رهن أيضاً بالعلاقة مع الجيران. وكان صادقاً في كلامه، فرغم محاولات استخراج النفط في ثمود والبحر، فقد انسحبت الشركات تحت ضغط الجيران.

بعد 30 عاماً على هذا اللقاء نشرت الحكومة البريطانية كعادتها بعض الوثائق والمراسلات بين السفارة البريطانية في عدن ووزارة الخارجية البريطانية في لندن، تتحدث عن محاولة الاغتيال التي تعرضت لها يوم 22/ أيار/مايو 1972م واللقاءات التي جرت بيني وبين السفير البريطاني والرئيس سالم ربيع علي، وجاء فيها أنه قابلني بعد خمسة أيام من محاولة الاغتيال ولم يشاهد أي أثر لإصابة في ساقي كما كان يتردد بين أوساط الدبلوماسيين في عدن آنذاك، وأن الهدف من

إعلان المحاولة تصفية خصوم النظام ومحاولة إخفاء كثير من الانقسامات والصراعات الداخلية، وفي ما يأتي نص وثيقة السفارة البريطانية في عدن.

وجاء فيها أن السفير التقى الرئيس سالم ربيع علي الذي أكد استعداده لتطوير العلاقات التجارية مع بريطانيا والغرب وتوسيعها، ويعتقد أنه على الصعيد الشخصي كان مهذباً ومؤدباً، لكن الإحصاءات أظهرت أن التجارة مع بريطانيا تتضاءل، وعلينا أن نعترف أن بريطانيا قد أخفقت في ممارسة دورها بعدم تقديم النوع الصحيح من الدين، لأن عدن بدأت تدور تجاه الصين بتأثير سالم ربيع علي ونحو الروس بتأثير التيار الموالي للسوفيات، ولكن يجب الاعتراف بقوة الجبهة القومية التي تحكم البلاد بقبضة حديدية. ويعترف السفير بأن الجبهة القومية لا يمكن إسقاطها من قبل المعارضة التي تتكون من تجار ورجال حرفيين ومثقفين، وأن اليمن الجنوبي يحكمه أناس مجانين! هكذا.

أبدى السفير تشاؤمه من إحلال الواردات من الغرب بواردات من الكتلة الشرقية ومنتجات صينية تقدَّم بقروض ميسّرة وبعضها يُقدَّم مجاناً.

وأكد السفير أن العلاقات التجارية والواردات قد زادت صادرات اليمن الجنوبي إلى المملكة المتحدة عام **1970**م إلى **24.7** مليون دينار يمني مقابل واردات بـ**5.5** ملايين دينار، فيما وصل إجمالي صادرات المنتجات النفطية إلى **49** مليون دينار من إجمالي الصادرات البالغ **60.45** مليون دينار لعام **1971**م. لكن مدير الشركة البريطانية في عدن الصغرى المستر نيزنر أكد أن نشاط مصافي البترول يصل إلى خمس صادرات عدن أو سدسها، التي فرضت ضرائب على واردات النفط، وأن الشركة لم تعد تخشى التأميم، رغم أنها لا تريد الرحيل عن عدن.

لفت انتباه السفير العداء الذي يكنّه الوزراء، وفي مقدمتهم وزير الخارجية محمد صالح عولقي[1] وأن الفجوة العقائدية تفصلنا عن النظام وعناصره الذين يطالبون باستئصال عملاء الإمبريالية البريطانية أينما وجدوا. وحقيقة الأمر أن جهاز أمن الدولة في عدن لم يكشف أي نشاط لمصلحة البريطانيين وأجهزة استخباراتهم، وهم الذين حكموا عدن مدة **129** سنة. وأكد السفير البريطاني أن النظام في عدن يعمل على تصدير الثورة إلى المنطقة، بطريقة لم يحاول الرئيس ربيع دحضها في اجتماعه الأخير مع السفير آرثر كيلاس KELLAS ARTHUR. وعلينا أن نعترف

1 ـ كان موظفاً ونقابياً كبيراً في شركة مصافي عدن.

بأن بريطانيا قد خابت في ممارسة أي دور أو نفوذ لها في عدن بعد أن تراجعت عن تقديم الدعم المالي وأوقفت تصدير الأجهزة وقطع الغيار إلى الجيش اليمني الجنوبي، لأنها كانت تراهن على إسقاط النظام بواسطة بعض قادة الجيش الذين أوهموها بأن حكم الجبهة القومية لن يصمد، وسيسقط بسبب الأزمات المالية والاقتصادية والسياسية والصراع على السلطة، ولهذا فقد أخلّت ونكثت بكل الاتفاقيات التي اتُّفق عليها في مفاوضات جنيف عام 1967م، في انتظار المجهول والحلم الذي لم يتحقق.

العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية بين البوينغ والـتي-يو (U–T)!

اتسمت العلاقة بالولايات المتحدة الأميركية، بموقف عدائي أظن أننا كنا المبادرين إليه، حين اتهمنا «الملحق العسكري» الأميركي الذي لا وجود له بالمشاركة في انقلاب قام به بعض قادة الجيش في 20 آذار/مارس 1968م، فيما لم يكن هناك أي ملحق عسكري أميركي[1] في عدن في هذا التاريخ ولا بعده!

بهذا المنطق أعلن الرئيس سالم ربيع علي «سالمين» قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأميركية من على منصة الخطابة في أحد ميادين عدن في أيلول/سبتمبر 1969م.

واتخذ هذا الموقف احتجاجاً على حرق المسجد الأقصى الشريف في 21 آب/أغسطس 1969[2]، ومع كل قدسية المكان وجلال الموقف، فإن الموضوع لم يكن له صلة بالعلاقات اليمنية الأميركية. كذلك لم تكن واشنطن متورطة في تفجير المسجد، وكان هذا الموقف الذي اتخذ في عدن الموقف العربي والإسلامي الوحيد، ولم تحذُ حذوه أية دولة عربية أو إسلامية أخرى. والنتيجة أننا نحن الذين خسرنا، إذ إن الأميركان اتجهوا بعد ذلك لدعم المعارضة بكل قوة.

1 - افتتحت القنصلية الأميركية في عدن عام 1879م تحت إشراف المستر وليام لوكرمان الذي أصبح قنصلاً فخرياً للولايات المتحدة. لكن العمل الرسمي لم يبدأ إلا في عام 1895م حيث تولى مسؤولية القنصلية المستر ماسترسن.

2 - إحراق المسجد الأقصى في 21 آب/أغسطس 1969 من قبل اليهودي الأسترالي الأصل روهان (ادنيس روفن). على إثر ذلك عقد مؤتمر القمة الإسلامية الأول، وأعلن قيام منظمة المؤتمر الإسلامي.

مع إدراكي، أن موقف أية دولة يتكون من منطلق مصالحها ومصالح أصدقائها في المنطقة والعلاقات مع من تعتبرهم أعداء، فإن موقف واشنطن من اليمن الديمقراطية كان يتكون على هذا الأساس نفسه.

رغم ذلك، كان بالإمكان اتباع سياسة أكثر مرونة، وحين بدا أن الموقف الأميركي لم يتغير من ناحيته، أو ربما كانت لهم نظرتهم وخططهم التي لم يستنفذونها بعد. كذلك ظل موقف بعض أفراد قيادتنا في الحكم معادياً في ما يتعلق بالأميركان، لا من ناحية سياساتهم فحسب، بل حتى تجاه العلاقات التجارية مع الشركات الأميركية، وعلى سبيل المثال، أذكر الموقف الذي اتخذه البعض من موضوع شراء الطائرات الأميركية المدنية النفاثة لشركة الطيران الوطنية (اليمدا)، إذ أصروا على تزويد الشركة بطائرات (TU– 154) السوفياتية، رغم أن الخبراء بمن فيهم السوفيات أجمعوا على أن الجدوى الاقتصادية لطائرات البوينغ 737 والداش–7 أفضل من طائرات TU –154 وأنتينوف 26، وقد قلت يومذاك لأصحاب هذا الرأي:

إذا لم نشتر من السوفيات طائرة أو طائرتين، فلن يخسروا شيئاً، لكن بلدنا بلد فقير وسوف نخسر نحن الكثير بشرائنا لها!!

كان ثمة مزايا عديدة تتفوق بها الطائرات الأميركية والكندية عن مثيلاتها من الطائرات الروسية. وعلى سبيل المثال، فإن هذه الأخيرة تصرف بنسبة30 % زيادة في الوقود بالإضافة إلى صعوبات الصيانة، حيث لا يتوافر للطائرات الروسية ورش أو محطات صيانة في المنطقة، ولصيانتها لا بد من إرسالها إلى موسكو، بينما الطائرات الأخرى لها محطات صيانة في بلدان قريبة مجاورة، وبالتالي تكلفة صيانتها أقل. وهو عامل اقتصادي مهم لا يمكن إهماله أو التغاضي عنه عند المفاضلة والاختيار بين أنواع الطائرات. كما كان كادر الطيارين والفنيين مؤهل على طائرات البوينغ وعلى هذه الاسس قررنا شراء الطائرات.

إن أول طائرة كندية من نوع (داش – 7) اشتريناها استعدنا ثمنها خلال أربع سنوات من بدء تشغيلها، هذه فترة قياسية بالنسبة إلى حركة الطيران اليمني. ولم يتوقف الأمر عند شراء الطائرات الأميركية والكندية لمزاياها العديدة، على أنه عندما قررت شركتا «البوينغ» الأميركية و«الداش» الكندية تسليمنا الطائرات التي اشتريناها، اعترض وزير أمن الدولة حينها صالح السييلي

وقال: إن هؤلاء الذين جاؤوا لتسليم الطائرات ليسوا طيارين عاديين، بل جواسيس أرسلتهم واشنطن!!

لكنني قلت له بأنه لا يجوز الاعتراض على تسليمنا الطائرات التي اشتريناها ودفعنا أثمانها! باعتبارها شركات دولية لها سمعتها وعندها نظام للتسليم والتسلم حسب أصول دولية متعارف عليها، ثم إن هؤلاء الذين تقولون عنهم إنهم جواسيس سينزلون في أحد فنادقنا، وهم تحت سمعكم وبصركم لمدة قصيرة لا تتجاوز الأسبوع فلماذا الخوف إذاً؟!

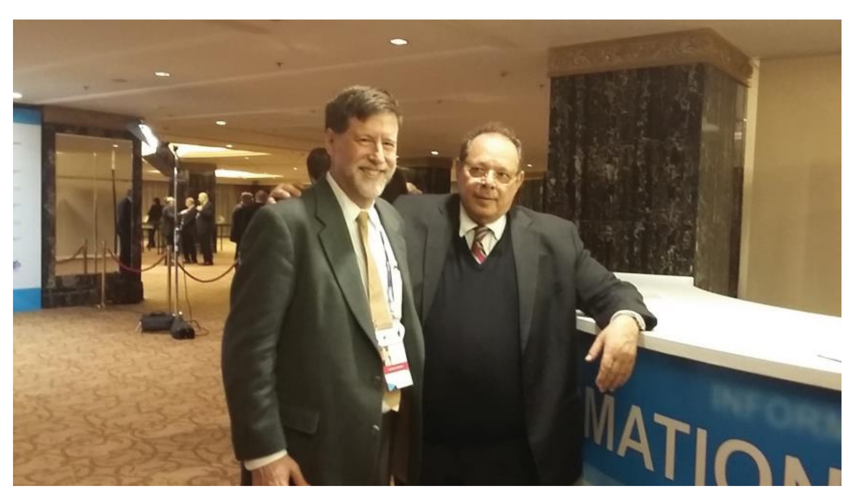
فقال لي: كيف سنراقبهم وهم سيلتقطون الصور للمعسكرات ومن أعلى هذا المكان المرتفع.

غاب عن أذهان هؤلاء، أن الأقمار الصناعية الخاصة بالتجسس تصور أدق الأشياء، بالإضافة إلى اختراق المخابرات الغربية والأميركية العديد من قيادات العالم الثالث، ولم يكونوا يحتاجون إلى إرسال جواسيس أجانب يسهل فضحهم واكتشافهم بسهولة!!

بريماكوف ومستشار الرئيس الأميركي مارك كاتز

أذكر أنه في عام **1988**م قابلت في صنعاء أحد المستشرقين الأميركيين، اسمه البروفسور (Katz Mark) مارك كاتز، وهو خبير متخصص في المد السوفياتي(الشيوعي) في الجزيرة العربية ومعتمد خبيراً متخصصاً لدى البيت الأبيض في عهد إدارتي ريغان وبوش، وحضر اللقاء كل من عبد الله أحمد غانم والقاضي نجيب شميري والدبلوماسي اليمني مروان نعمان الذي كان يشغل مدير مكتب وزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية الدكتور عبد الكريم الإرياني[1] الذي عُقد اللقاء بترتيب منه.

1 - عبد الكريم الإرياني: سياسي واقتصادي يمني تقلد بعد ذلك عدة مناصب وزارية وإدارية، كان آخرها رئاسة مجلس الوزراء.



مع البروفسور الاميركي مارك كاتز في موسكو 28 شباط/فبراير 2017م

قبل بدء اللقاء قال لي المستشرق الأميركي: حرصاً على وقتنا أريد أن تعرف أنني أعرف عنك كل شيء منذ أن كنت في السلطة وحتى هذه اللحظة، ولهذا فإن عندي بعض الأسئلة والاستفسارات التي أريد أن أستمع إلى توضيح لها منك. وقد حاولت أن أعرف بعض التفاصيل عمّا جرى في عدن 1986م من بريماكوف الذي كان مديراً لمعهد الاستشراق ثم أصبح وزيراً للأمن ثم وزيراً للخارجية وأخيراً رئيساً للوزراء، ومن فيتالي نعومكين مدير معهد الاستشراق، فوجدتهما يتهمانك بأنك تحولت إلى ديكتاتور صغير وتمردت عليهم، أي على الروس، ونسجت علاقات مع القوى الإمبريالية والرجعية على حساب العلاقة مع الاتحاد السوفياتي، ولهذا كان لا بد أن تسقط. وكان ردي «أي ردّ المستشرق الأميركي» عليهما: ولهذا أعدتم عبد الفتاح إسماعيل من موسكو إلى عدن لاستخدامه ضد علي ناصر... ولكنكم أنتم الذين خسرتم، لأنه في ظل سياسة علي ناصر المرنة استعدتم العلاقة مع صنعاء، وأقمتم علاقة دبلوماسية مع عُمان، ومع الإمارات، وأنتم الآن تغازلون السعودية، وهذا لم يكن ليتحقق في ظل وجود عبد الفتاح إسماعيل. وعلى عكس ما تعتقدونه فإن سياسة عبد الفتاح كانت تخدم استراتيجيتنا ومصالحنا في المنطقة».

وسألني البروفسور كاتز: لماذا لم نسمع منك كلمة واحدة ضد الاتحاد السوفياتي منذ خروجك من عدن بالرغم من أنك تعرف أنهم تآمروا عليك؟!

مثل هذا السؤال كنت قد سمعته من الرئيس علي عبد الله صالح والشيخ عبد الله حسين الأحمر وبعض المسؤولين في اليمن وخارجه، وقد أجبته: إن معركتي ليست مع الاتحاد السوفياتي حتى إذا صحّ ما تقوله حول موقفهم مني، وأنتم الأميركان أنفسكم تعيشون شهر عسل معه، كذلك فإن معركتي ليست مع النظام في عدن، بل مع بعض رموزه.

علّق المستشرق الأميركي: «أفهم من هذا أنك ما زلت في أعماقك اشتراكياً!»، ثم ضحك وقال: «أقصد وطنياً».

كان سؤاله الثاني: هل إذا عدت إلى السلطة في عدن ستقيم علاقات معنا نحن الأميركان؟!

وكان جوابي له: لا أفكر في العودة إلى السلطة في عدن، بل أفكر في المساعدة على حلّ مشاكل اليمن كلها، مما يجنبها الصراعات، والحلّ من وجهة نظري يكمن في الوحدة اليمنية.

قال: يبدو أن الوحدة مطلب بعيد وصعب التحقيق الآن. رددت قائلاً: أنا متيقن أنها ستتحقق، وأعتقد أن ذلك سيكون قريباً. قال: «إذا تحققت، فما مصير القواعد السوفياتية في جزيرة سقطرى، وهو السؤال نفسه الذي سمعته من أحد البريطانيين ومن آخر ألماني غربي.

وكان ردي: أولاً لا توجد قواعد سوفياتية في الجزيرة، وأنا هنا لا أدافع عن النظام في عدن، ولا عن السوفيات، وكنت أسمع مثل هذا الكلام وأنا في السلطة، وأنتم الأميركان أكثر من يعرف أنه لا توجد قواعد سوفياتية في الجزيرة أو في أي مكان في اليمن الديمقراطية، وهذا جزء من الحرب الباردة، وأنا لا يمكن أن أُستخدَم كغيري من المعارضة في هذه المعارك الإعلامية.

التفت نحوي وقال: أنت على حق.

بعد حديث طويل ومتشعب مع المستشرق الأميركي سألني فجأة: سيادة الرئيس، لماذا لم تقم علاقات دبلوماسية مع بلادي، الولايات المتحدة، وأنت الرجل الذي أفرج عن علاقات اليمن الديمقراطية مع دول المنطقة وبقية العالم؟

هذا السؤال طُرح عليّ مراراً في أوقات مختلفة، وقد أجبت المستشرق الأميركي بالقول:

على عكس ما تقول، أنا لم أرفض العلاقة مع بلادك. واشنطن ويا للأسف، هي التي ناصبتنا العداء، وأظن أن ذلك كان في إطار استراتيجيتها المعروفة في مناصبة العداء للسوفيات، بالرغم من أننا لم نكن إحدى الجمهوريات السوفياتية. كنا دولة مستقلة ذات سيادة، وقد سبق لأحد

السيناتورات الأميركيين أن زار عدن في عام **1974**، وهو «بول فندلي» صاحب كتاب من يجرؤ على الكلام.

وكان بالإمكان أن نؤسس بداية مناسبة لإقامة العلاقات بين البلدين انطلاقاً من نتائج زياراته، رغم أن مهمته، كما جاء في كتابه، كانت إنسانية للسعي لدى المسؤولين في عدن للإفراج عن مواطن أميركي كان قد اعتُقل هناك... لكن بالنسبة إلينا، لم يجرِ أي اتصال أميركي معي، ولو حتى عبر طرف ثالث. وكما تعلمون، لم تتركوا لي أية فرصة لإقامة علاقات معكم، أو التفاوض من أجل إقامتها بعد موقفكم العدائي الصريح تجاهنا، خصوصاً بعدما انكشف الدور الذي قامت به «الولايات المتحدة الأميركية» في تدريب وتمويل شبكة التخريب التي أرسلت لحرق عدن عبر الرياض وصنعاء، وكانت مكلفة حسب اعتراف أفرادها نسف مؤسسات حيوية نفطية واقتصادية في قلب العاصمة عدن. وكان من شأن تنفيذها إلحاق أضرار جسيمة بأمن الجمهورية واقتصادها، وأرواح المواطنين الأبرياء. وفيما بعد اعترف الأميركيون أنفسهم بمسؤوليتهم عن ذلك. وذكّرته بما جاء بهذا الصدد في كتاب الحجاب. وقد استشهدت بما جاء فيه في مكان سابق من هذه المذكرات، ولا أجد نفسي في حاجة لتكراره.

الباب العالي

بعد عشرين عاماً على زيارتي روما والفاتيكان عام **1973** [1] وباريس ومدريد[2] ولندن، ها أنا أعود إلى أوروبا الغربية من بوابتها الشرقية التي كانت حتى بداية القرن العشرين عاصمة الدولة والإمبراطورية العثمانية، أو ما كان يُسمى الباب العالي (طوب كابي أو توبكابي سراي بالتركية) الذي يقع في إسطنبول في تركيا وكان مركز الحكم في الدولة العثمانية من عام **1465**م إلى **1856**م وبعدها انتقل الى قصر طولمة.

1- مساحتها 100 فدان، وسكانها أقل من ألف، ويرأسها جيش من 170 فرداً. البابا على رأس الدولة التي يتبعها مليار كاثوليكي منتشرين في كل أنحاء العالم.

2 - مدريد: بناءً على دعوى من الحكومة الإسبانية، فقد قمت بزيارة لمدريد وطليطلة في تشرين الأول/أكتوبر من عام 1993م.



كان في الماضي يعرف عند العرب بالباب العالي، وبعد 500 سنة على بناء هذا القصر لا يزال تحفة معمارية وهندسية لا يوجد مثيل لها في العالم.

وما زال هذا القصر تحفة معمارية وهندسية لا يوجد مثيل لها في العالم حيث كبرت وتطورت وازدهرت وحكمت البلدان العربية وغيرها باسم الإسلام، وكذلك عظم شأن الإسلام بها بعد سقوط الدولتين الأموية والعباسية وغيرهما من الأنظمة. لم يبقَ من هيبة مدينة إسطنبول[1] والباب العالي إلا قصور الخلافة ومآذن وقباب مساجدها، سقطت الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى كما سقط قبلها الحكم العربي الإسلامي في الأندلس، حيث لم يبقَ منه إلا قصور الحكام الذين خلفوا صقر قريش عبد الرحمن الداخل في الحكم الذي استمرّ أكثر من ثمانية قرون.

1 - مدينة أسطنبول: القسطنطينية سابقاً عاصمة الإمبراطورية البيزنطية، سماها محمد الفاتح إسطنبول، أي مدينة الإسلام. يوجد في تركيا 80 ألف مسجد، تُعَدّ من أكبر المدن التركية الواقعة على بحر مرمرة وتصل بين قارتي آسيا وأوروبا ببعضهما بدور الجسر بين الشرق والغرب، وتنقسم هذه المدينة التي يعود تاريخها إلى أقدم العصور إلى قسمين بواسطة مضيق البوسفور الذي يصل البحر الأسود ببحر مرمرة، ومن الناحية الجغرافية فإن تربتها الخصبة قد تضررت قليلاً نتيجة الهضاب القليلة الارتفاع المشكلة لها.

خلال زيارتنا لها، جُلنا في سوقها القديمة المغطاة بالقباب والتي ذكّرتنا بسوق الحميدية في دمشق والسوق التاريخية في حلب وخان الخليلي في القاهرة وسوق الملح في صنعاء. شعرت بنبض التاريخ والتواصل بين هذه المدن التي كان في يوم من الأيام يديرها كلها الباب العالي، وبهرني متحفها الرئيس الذي ضمّ أجنحة السلاملك والحرملك وغيرها، بما فيه من النفائس المادية والمعنوية كشعرة الرسول ()، وأثر قدمه، وسيف الإمام علي ذو الفقار، ومصحف الخليفة عثمان، وغير ذلك من الآثار والكنوز. كذلك شاهدت جامع السليمانية[1] الذي أنشئ على طراز الكنيسة المقابلة له، وكلاهما كان متأثراً بكنيسة آيا صوفيا التي أثرت في معظم المساجد العثمانية، ولاسيما التي صممها كبير معماريي العثمانيين المهندس سنان، وكانت تلك الفترة في زمن السلطان سليمان القانوني الذي عرف عند الغرب باسم سليمان العظيم، وفي الشرق باسم سليمان القانوني، لما قام به من إصلاح في النظام القضائي العثماني. وأصبح سليمان حاكماً بارزاً في أوروبا في القرن السادس عشر، يتزعم قمة سلطة الإمبراطورية العثمانية العسكرية والسياسية والاقتصادية. وقاد سليمان الجيوش العثمانية لغزو المعاقل والحصون المسيحية في بلغراد ورودوس وأغلب أراضي مملكة المجر قبل أن يتوقف في حصار فيينا في 1529. ضمّ أغلب مناطق الشرق الأوسط في صراعه مع الصفويين ومناطق شاسعة من شمال إفريقيا حتى الجزائر، وتحت حكمه سيطرت الأساطيل العثمانية على بحار المنطقة من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر حتى الخليج. وفي خضمّ توسيع الإمبراطورية، أدخل سليمان إصلاحات قضائية تهمّ المجتمع والتعليم والجباية والقانون الجنائي. حدد قانونه شكل الإمبراطورية لقرون عدة بعد وفاته. لم يكن سليمان شاعراً وصائغاً فقط، بل أصبح أيضاً راعياً كبيراً للثقافة ومشرفاً على تطور الفنون والأدب والعمارة في العصر الذهبي للإمبراطورية العثمانية، وكان يجيد تكلم أربع لغات: العربية والفارسية والصربية الجغائية، كما نرى في جامع محمد علي الكبير بالقلعة. وشاهدت حول الجامع باعة جوالين يبيعون طرابيش تذكارية للسائحين الأجانب، فتذكرت القائد الوطني التركي كمال أتاتورك الذي منع

1 - جامع السليمانية، مسجد سليمان القانوني أو جامع السليمانية، بناه المعماري سنان بناءً على طلب السلطان سليمان القانوني. تاريخ البناء 1550- 1557، وبني المسجد من الحجر المنحوت المركّب دون ملاط، وهي ميزة النظام الأناضولي، سواء كان ذلك في الأبنية المسيحية أو الإسلامية. يقع المسجد في قلب مجموعة تتكون من مقبرة وأربع مدارس ومستشفى وفندق ومئذنة ودكاكين وحمّامات ومدرسة قرآنية وضريح سنان، ويمدّ المجموعة بكاملها نظام تموين بالمياه.

استخدامها وألزم الشعب التركي باستخدام الملابس الرسمية الإفرنجية وربطات العنق للحاق بركب الحضارة الأوروبية والغربية، ناسياً أن التغيير لا يكون بمنع استخدام الطرابيش، بل بتغيير ما تحت الطرابيش. ورغم مرور أكثر من 80 عاماً على هذا القرار، فإنك لا تزال تشعر بالطربوش فوق رؤوس الأتراك وتشعر بأن المسافة ما زالت واسعة بين الجانب الشرقي والغربي من بحر مرمرة ومضيقي الدردنيل والبوسفور. فهذه المدينة تتجاور فيها الحضارات والثقافات، وتتمدد على أطراف هذه البحار، وهذا سرّ جمالها، والصراع ما زال قائماً بين التيارين العلماني والإسلامي، رغم تغيير الحروف العربية إلى اللاتينية، وبين الحجاب والسفور وبين سيطرة العسكر المطلقة ودعاة الديمقراطية والتعددية في الرأي. ويبدو أن الحوار والاختلاف قديم وله جذوره التي تتجاوز آلاف السنين منذ بدأ الخلاف على أسبقية البيضة والدجاجة في عاصمة بيزنطة الذي حسمه العلماء أخيراً بأن الدجاجة هي التي جاءت أولاً.



إسطنبول

تذكرت ما جرى في عدن عام 1972م، عندما قررت القيادة هناك الانطلاق بها نحو الاشتراكية، واللحاق بركب الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، وارتفعت الأصوات تطالب بالتأميم والتعليم، وخرجت الجماهير في عدن ومختلف مناطق الجنوب تطالب بتحرير المرأة وتعليمها وتحريرها من الأمية وإحراق الشياذر (العباءات) السوداء، وتجمعت مئات، بل آلاف من

النسوة وهن يهتفن ويلقين بالعباءات في النار التي كانت تلتهمها. والشباب يصفقون لهذا القرار الثوري. وتذكرت أنه تكرر أيضاً في مدينة دمشق عام 1982م، عندما قامت شبيبة الثورة في سورية باعتراض كل طالبة تلبس الحجاب، باعتبار ذلك مظهراً رجعياً وإسلامياً متطرفاً، ما أدى إلى اعتذار الرئيس الأسد يومذاك في خطاب موجه إلى الشعب، واليوم وبعد عشرين عاماً ينتشر الحجاب في الجامعات والمدارس والشارع السوري واليمني، وحتى في أوروبا إلى درجة تحتاج فيه فرنسا إلى تشريع يمنع ارتداء الحجاب في الجامعات، وبذلك نتأكد جميعاً أن المشكلة لن تحلّ بقسر الواقع، بل بإصلاحات وإجراءات عميقة وهادئة تمسّ جذور المجتمع، وفي مقدمها خلق وعي ثقافي حضاري وإنساني، وليس بالهروب إلى الأمام وإلى المصير المجهول.

هذه هي مدينة إسطنبول عاصمة بيزنطة التي نقلتنا بذكرياتها وتاريخها إلى عدن وصنعاء عندما استدعى سليمان باشا الخادم قائد الحملة عام 1538م عامر بن داوود سلطان عدن ومجموعة من أتباعه إلى سفينة القيادة بزعم مصالحتهم والاتفاق معهم على تقاسم السيطرة على الميناء. وما إن جاء خبر نهاية سيطرة جنوده على المدينة، حتى أنهى حديث المجاملة والحفاوة بصورة فورية، وأمر بشنقهم جميعاً على صواري السفينة، وتركهم معلقين هناك ثلاثة أيام.

ولقد ارتكبوا مثل هذا في صنعاء وزبيد وتعز، فكان اسم «سليمان باشا» مرتبطاً بالمذابح وأعمال التنكيل الوحشية، إلى جانب اسم «ازدمر باشا» القائم على تعز، حيث أخضع الشعب بقوة الحديد والنار، فتمت له السيطرة والسلطة حتى استقلّ بهما عن أسياده.

وأنا أجول في هذه المدينة وضواحيها تذكرت أيضاً القلاع التركية في اليمن التي تحولت إلى مقبرة الأناضول، حيث لم يخلف النظام التركي أي أثر للحضارة والتطور طوال حكم العثمانيين لليمن السعيد، بل إنهم فرضوا عليه العزلة والفقر والجهل والمرض وخطب الجمعة التي كانوا يوزعونها على المساجد في الإمبراطورية العثمانية، حتى إن شيخنا وإمام مسجد قريتنا وغيرها من القرى كانوا يرددون تلك الخطب ويدعون فيها لسلطان الباب العالي خاقان البحرين والبرين وإمام المسلمين، وهي خطب تُعَدّ عاماً كاملاً، ويبدو أنها كتبت وطبعت ووزعت منذ أكثر من قرن من

الزمان وما زالوا هم يرددون «اللهمّ انصره وانصر عساكره»... والمصلون يرددون بعده: «آمين»، غير مدركين أنه قد مات وسقطت إمبراطوريته في نهاية الحرب العالمية الأولى[1].

تذكرت وأنا أقف في إحدى ساحات بيزنطة أو القسطنطينية كما سُمِّيت فيما بعد ذلك الجدل الذي انشغل به لاهوتيوها وهم يحاولون حل معضلة كونية ملخصها سؤال بيزنطي شهير هو: كم ملاكاً يمكن أن يقف على رأس إبرة؟ وماذا يحدث لهم حين تقوم الإبرة بعملها في الرفو والرتق والخياطة؟ وكذلك تذكرت الجدل الذي دار حول كنيسة آيا صوفيا، أتهدم أم تحول إلى جامع؟ وقام أخيراً محمد فاتح القسطنطينية بتحويلها إلى جامع، ومن بعده جاء أتاتورك ليحيلها إلى متحف، وبدا بذلك وكأن الاثنين لا يصلحان للريادة في حوار الحضارات. أما الريادة الحقيقية، فكانت من نصيب السلطان أحمد الذي نظر إلى الكنيسة وطالب المهندسين بأن يبنوا جامعاً يفوقها في الجمال... وبذلك أثبت أن التاريخ يصنعه المهندسون والحجارون والنقاشون والنجارون والحكام ذوو البصيرة الاستشرافية الملهمة. فالأشخاص يزولون وتظل فقط معالمهم المحفورة على القصور والجوامع والكنائس والأسوار شاهدة على عصورهم وعطاءاتهم التي خلفوها للبشرية.

تظهر عظمة إسطنبول بجلاء من خلال السور الحجري الذي أقيم في القرن الرابع الميلادي، وظل يتحدى المقاتلين والجيوش والقراصنة، ويشعّ حضارةً على ضفاف البوسفور، ليؤكد أن المدينة لم تسقط من خارجها ولا من ضعف أسوارها منذ حصار طروادة، بل تسقط المدن من داخلها، وتاريخ المدن العربية المسورة كدمشق وصنعاء وعدن يشهد أيضاً على صمودها في وجه الغزاة رغم المخاطر الكامنة داخلها.

لم تطل إقامتنا في إسطنبول، فقد انتقلنا إلى النمسا وعاصمتها فيينا التي غنّت لها الفنانة الكبيرة الراحلة العاشقة أسمهان:

نسيمها من هوا الجنة	ليالي الأنس في فيينا
دي فيينا روضة من الجنة	متع شبابك في فيينا

[1] - هذا لا ينفي أنهم قاموا بإصلاحات عمرانية، وخلفوا بعض الأثر الثقافي، مثل حفظ التاريخ وتدوين أحداثه، وإدخال النظم الإدارية والمطبعة إلى اليمن.

أحببت هذه المدينة الجميلة التي تعجّ بالجواسيس والمخبرين، ولكنها تكنز كل ما هو جميل من قصور وكنائس ومتاحف وحدائق، فهي بلد الفن والموسيقا التي تسمعها في كل شارع وحديقة وفندق وأوبرا ومرقص وملهى ليلي، فخورة بأنها أنجبت العديد من الفنانين الأفذاذ من أمثال موزارت[1] والقادة الغلاة من أمثال هتلر[2].

على حدود النمسا

كل شيء جميل في فينا وسالزبورغ ولستيناو وبريجنز، محطتنا الأخيرة التي تقع على حدود سويسرا وألمانيا وإمارة ليشنتشاين[3]، كنا نتنقل بينها وبين هذه البلدان بسهولة عجيبة وما زلت أتذكر منظر ذلك الحارس الواقف على الحدود وهو يقف شامخاً ببذلته الشتوية العسكرية حيث لا تشاهد منه إلا وجهه الوسيم المورَّد الذي يشعّ بالشباب والحيوية والقوة والعزة، وهو صامد يؤدي واجبه العسكري بين بريجنز وسويسرا، وعلى قبعته ومعطفه يتساقط ثلج أبيض كالكريستال، وخلفه مبنى وأشجار مغطاة بالثلوج، وكأن الطبيعة قد أُمرت لتخلق ذلك المنظر الخلاب الذي يجذب الألباب. ولا أعتقد أن بمقدور أي رسام في الدنيا مهما وهب له الله من مقدرة فنية أن يرسم مثل ذلك المنظر الرائع، وخلف كل ذلك تنتصب جبال سويسرا الجميلة المغطاة بثلوج شتاء كانون

---

1 - الموسيقار النمساوي فولفغانغ موزارت الذي ولد في 1756/1/27، هو أحد عباقرة الموسيقى في العالم.
ولد في مدينة سالزبورغ النمساوية وكان والده ليوبولد موزارت موسيقياً مشهوراً أيضاً. كتب أول أعماله الموسيقية قبل أن يتجاوز سبعة أعوام وقد أخرج أول أوبرا له وهو في سن (14) سنة ونالت نجاحاً باهراً.

2 - قرر المجلس البلدي في مدينة براونو النمسوية مسقط رأس أدولف هتلر بالإجماع سحب لقب «مواطن شرف» من الزعيم النازي، بعدما أثار هذا الموضوع جدلاً منذ أسابيع قليلة على ما أعلنت البلدية. فبعيد إلحاق النمسا بألمانيا النازية، منحت مدينة رانشوفن التي ضمت لاحقاً إلى برانو لقب «مواطن شرف» للزعيم النازي في 4 نيسان/أبريل 1983م، وقبل أيام قليلة في 30 آذار/مارس منحت برانو الحقوق الاجتماعية نفسها التي يتمتع بها سكان المدينة، وقال رئيس البلدية يوهانس فادباخر في بيان: «بهذا القرار وجه المجلس البلدي في برانو إشارة واضحة وتحمل مسؤوليته السياسية – التاريخية» ونأى أعضاء المجلس البلدي كذلك بأنفسهم عن كل القرارات المتخذة في المدينة خلال الحقبة النازية ودعم الحزب اليمني المتطرف قرار سحب هذه الألقاب. (المرجع: صحيفة النهار اللبنانية 10 تموز 2011).

3 - كان سكانها مشهورين بالتهريب كغيرهم من سكان الحدود، كما حدثنا بذلك رجل الأعمال غازي باعشن المقيم فيها. تبلغ مساحة الإمارة مئة وستين كلم2 وعدد سكانها سبعة وثلاثون ألف نسمة.

الثاني/يناير 1992م. شاهدت على اليمين فرع نهر صغير متجمد، وعلى ضفافه ينام الثلج حتى بداية الربيع، ونحن الآن في سباق مع الضباب والسحب وغروب الشمس التي تظهر وتختفي أشعتها لترسم منظراً رائعاً كلما سمحت لها السحب بإطلالة أشعتها الذهبية. أتذكر أننا اخترقنا الضباب والسحب في طريقنا إلى جبال التزلج لنصل إلى حيث يستمتع الناس بالشمس المشرقة وهي تغمر بأشعتها تلك الثلوج البيضاء والناس يلهون بالثلج ويتزلجون في طوابير هبوطاً وصعوداً.

نقف الآن على المثلث النمسوي السويسري الألماني حيث تقع خلفه إمارة ليشتنشتاين، كان برنامج الزيارة الذي رسمه لنا أبو عمر (غازي باعشن) يقضي بالتجمع في سويسرا والإفطار في النمسا والغداء في تلك الإمارة، وقد شعرت بأن أبا عمر كان حريصاً ألا يتعطل هذا البرنامج، والتفت إليَّ عسكري الحدود الذي كان يعرفه وحياه، فتقدم نحونا وتحدثا بالألمانية ومزحا وتبادلنا المزاح ثم أعطى إشارة لسيارتنا بالعبور إلى سويسرا التي تغزل فيها الشاعر الكبير الأمير أحمد فضل القمندان، وهو يقارن بينها وبين الطبيعة القاسية في اليمن، فيقول: «أسويسر لاند وحش كاليمن؟!».

كان عسكري الحدود يقف إلى جانب لوحة مكتوب عليها: «إذا كنت تحمل أمتعة تخضع للجمارك فعليك إنهاء الإجراءات والمعاملات الجمركية، وإلا فتفضل بعبور الحدود». عبرنا حدود دولتين ببساطة متناهية... لم تكن هناك قيود ولا موانع ولا نقاط رعب، ولم نحتج إلى تأشيرة ولا إلى دفع رشوة ولا تفتيش ولا تأخير، ولا إلى شيء مما عهدناه في عالمنا العربي. بل إن أحدنا كان لا يحمل جوازاً، والآخر لم يحصل على تأشيرة الدخول، وكفانا صديقنا أبو عمر مخاطر كل ذلك بعلاقته الودودة برجل الحدود. وأبو عمر رجل أعمال وذكي استطاع أن يكوِّن ثروة من المال، حيث بنى له منزلاً وفندقاً في النمسا، وأقام عدداً من المشاريع والمحال التجارية في بعض بلدان الخليج.

الخاتمة

تحدثت في هذا الكتاب، أو في هذا الجزء من المذكرات، عن السياسة الخارجية لليمن الديمقراطية، ووقفت أمام العديد من محطاتها المهمة خلال مختلف المراحل منذ الاستقلال وحتى قيام دولة الوحدة اليمنية. والعوامل التي أملت هذه السياسة، والظروف التي أحاطت بها. وفيما يأتي خلاصة لهذا الجزء من المذكرات:

إن أهمية سياسة اليمن الديمقراطية الخارجية جاءت من موقعها الاستراتيجي المتحكم في باب المندب عند ملتقى البحر الأحمر والمحيط الهندي والمتاخم للقرن الإفريقي ومنطقة الخليج العربي الغنية بالنفط، وإن هذا الموقع ظلّ على الدوام قديماً وحديثاً محل أطماع العديد من القوى الدولية وصراعاتها، فكان لابد أن تتأثر سياسة اليمن الخارجية بهذا الموقع والدفاع عنه بوجه الأطماع الأجنبية.

جاء استقلال اليمن الجنوبية، في فترة المدّ القومي العربي التحرري، وصعود حركة التحرر العالمية ودور المعسكر الاشتراكي، وكان أيضاً عصر سقوط الاستعمار وقواعده والأحلاف المعادية للأمة العربية كحلف بغداد، وكان لهذا أثر مهم في التوجهات السياسية الخارجية والداخلية للدولة الحديثة.

كانت السياسة الخارجية لليمن الديمقراطية تعتمد على استراتيجية الحزب والدولة ووحدتهما وتوطيد وضعها الإقليمي والدولي في الفترة منذ الاستقلال. ولم تكن العلاقة الخاصة التي ربطت اليمن الديمقراطية بدول المعسكر الاشتراكي، وتحديداً الاتحاد السوفياتي، قد أتت لاعتبارات إيديولوجية، ولا من الحاجة إلى المساعدات الاقتصادية فقط، بل تعود أيضاً إلى اهتمام السوفيات بهذا الموقع الاستراتيجي المهم لعدن، من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى وقوف بريطانيا والولايات المتحدة والدول الغربية عموماً موقفاً عدائياً من النظام في اليمن الديمقراطية منذ اليوم الأول لاستقلالها، مع احتياج عدن إلى حلفاء تركن إليهم.

كانت العلاقة بالسوفيات والمعسكر الاشتراكي قد وفّرت للنظام في عدن الدعم في وجه تلك التحديات الخارجية، كذلك وفرت أيضاً الدعم الاقتصادي والعسكري اللازم لصمود النظام.

كان للصراعات والخلافات السياسية داخل القيادة في عدن والخلط بين الأيديولوجيا والمصالح وكذلك إعطاء البعض أولوية للعلاقات الأمنية على حساب مصلحة الشعب والنظام، دور مهم في توجيه السياسة الخارجية وإرباكها في بعض المراحل. وبرز هذا الخلل خصوصاً في الموقف من العلاقة بدول الجوار الخليجية، وتحديداً المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، وبدرجة أقل في العلاقة بالدول الغربية، وتحديداً الولايات المتحدة الأميركية.

إن التحديات والمخاطر التي كان يواجهها النظام في اليمن الديمقراطية من القوى الخارجية، أثّر في تحديد اتجاهات السياسة الخارجية للنظام في عدن. وهذه التحديات كانت

جدية. وكان بعضها نابعاً من القوى الإقليمية المجاورة، وبعضها نابعاً من بعض القوى الدولية، وتحديداً من القوى الغربية، وقد كان جزء سياسي منه نابعاً من مواقفنا المعادية لهذه الدول.

لم يكن هناك إلمام كاف من قبل بعض القيادات، بمجريات الأوضاع السياسية الدولية من حولها، وغاب عن وعيها في بعض المراحل، أن السياسة تقوم على المصالح، وليس على الأيديولوجيا أو الصداقة وحدهما، لذلك لم تستطع خلق توازن دقيق ومعقول بينها وبين هذه القوى، وركزت مجمل علاقاتها على قوة دولية واحدة، ما عمّق العداء مع قوى دولية أخرى، مع أن هذه القوة ترتبط بعلاقات مع أميركا والدول الغربية والدول العربية المحافظة.

استعملت توجهات النظام في عدن، ورقة مهمة في الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي على الموقع الاستراتيجي لعدن وعلى الثروات النفطية العربية في الخليج العربي والجزيرة. ولعب الغرب وواشنطن تحديداً هذه الورقة لإخافة أنظمة الحكم الخليجية المعتدلة من توجهات النظام اليساري في اليمن الديمقراطية، ومما رأوا فيه وجوداً عسكرياً سوفياتياً يهدد آبار النفط!! وكان ذلك جزءاً من الحرب الباردة بين المعسكرين، إذ لم يكن هناك وجود لمثل هذه القواعد في اليمن الديمقراطية على الإطلاق، بل كان يصب في مسلسل التنافس الدولي في المنطقة.

إن بعض العداء الدولي الغربي، والإقليمي الخليجي، وجد مسوّغاته ودوافعه في نزعة التطرف التي سادت اليمن الديمقراطية في المراحل الأولى من السبعينيات والداعية إلى تحرير الخليج العربي، وشعار «من عدن للبحرين شعب واحد لا شعبين» وشعارات «تدمير الإمبريالية وتشييد الاشتراكية»، وفي الدعوة إلى إسقاط أنظمة الحكم في هذه البلدان، التي طبعت سياسة النظام في عدن لفترة ما، ولكن نضج السياسة الخارجية لليمن الديمقراطية بعد ذلك، وخصوصاً منذ منتصف السبعينيات وفي بداية الثمانينيات، لم تقابل للأسف بما تستحق من إنصاف وتقدير لدى الدوائر العربية والغربية التي ظلت على عدائها للنظام.

وجهت اليمن الديمقراطية جانباً مهماً من سياستها الخارجية لمساندة حركات التحرر العربية والعالمية ودعمها من موقع العداء للقوى الإمبريالية والصهيونية، وكان ذلك متسقاً مع توجهاتها وسياساتها، واعتبرت القوى الغربية وبعض القوى في المنطقة ذلك دعماً لما سمّوه «الإرهاب»، ونشر الفكر الشيوعي الإلحادي وتوسعه، ومدّ النفوذ السوفياتي في هذه المنطقة. وبالرغم من أن

ذلك أكسبها قوة محلية وإقليمية ودولية وزاد من احترام قوى التحرر والحركات والأحزاب الوطنية لها، إلا أن دورها كان أكبر من حجمها، وفوق إمكاناتها وبالتالي شكل عبئاً ضاغطاً عليها.

إن اليمن الديمقراطية استطاعت على الدوام أن تحتفظ بقرارها الوطني المستقل في ما يتعلق بخياراتها السياسية والاقتصادية، برغم الإغراءات أحياناً، والضغوط التي تعرضت لها في أحيان أخرى في مختلف المراحل. ولم تقبل مساعدات مشروطة، أو تشعر بأنها تنتقص من سيادتها. وقد رفضت طلب السوفيات منحهم قاعدة بحرية في عدن بعد طردهم من بربرة في الصومال، واكتفينا بتقديم التسهيلات للسفن السوفياتية من تزويدها بالماء والوقود والغذاء. ورفضت كذلك طلب العراق منحه قاعدة بحرية في جزيرة سقطرى مقابل مساعدات مالية مغرية.

لقد كان في السياسة الخارجية لليمن الديمقراطية نقاط قوة، ونقاط ضعف. وبعض نقاط ضعفها كان يكمن في قلة «الكادر» السياسي المؤهل الذي يدير هذه السياسة، حيث تعرض الجهاز الإداري القديم للغربلة والتصفية خلال المراحل الأولى من الاستقلال تحت دعاوى غير صحيحة بموالاته للاستعمار البريطاني.

ينبغي الاعتراف بأنّ العلاقات الأممية التي أقامتها اليمن الديمقراطية للأسباب التي أشرت إليها آنفاً، وفي سياق هذه المذكرات مع البلدان الاشتراكية، قد جعلت البعض يتخذ مواقف متطرفة الى جانب المعسكر الاشتراكي على حساب الجانب الوطني والقومي في توجهات السياسة الخارجية، وعندما أردنا إقامة علاقات مع دول المنطقة في الثمانينات اتهمنا البعض بالخروج من (الدائرة الحمراء) ودخول الدائرة العربية، وهو الأمر الطبيعي بحكم انتمائنا القومي والديني، وحتى بحكم مصالحنا مع محيطنا الجغرافي والسياسي، وهذه السياسة لم تكن على حساب صداقتنا مع البلدان الاشتراكية التي لم تتأثر بذلك، بل إن بعض الدول الاشتراكية كانت تشجع على إقامة علاقات مع دول المنطقة مما أدى إلى إقامة علاقات بين الاتحاد السوفياتي وسلطنة عمان والامارات والسعودية لاحقاً.

إن موقف دول النفط العربية الغنية من مساعدة الدول العربية الفقيرة مثل جيبوتي، والصومال، وموريتانيا، واليمن شمالاً وجنوباً والأردن والسودان والتفرج على أزماتها الاقتصادية والاجتماعية كان له هو الآخر دور ما في التوجهات السياسية للنظام في عدن، أو لهذه الدول، حيث صُنّف بعضها إلى جانب المعسكر الغربي، وبعضها إلى جانب المعسكر الاشتراكي للحصول

على المساعدات والتغلب على التحديات والصعوبات التي تواجهها تلك الأنظمة، بينما كانت بعض الأنظمة تودع المليارات في البنوك والمؤسسات في الغرب ولا تستطيع حتى استعادتها عندما تحتاج إلى ذلك، ولهذا فقد ازداد الحقد والكراهية لهذه الأنظمة من قبل الدول الفقيرة والنامية.

كما إن ضعف حركة عدم الانحياز بعد موت قادتها العظام من أمثال جمال عبد الناصر وتيتو ونهرو وشو إن لاي، قد جعل الدول الصغيرة في العالم الثالث عرضة للاستقطاب الدولي، فلم يعد لها مكان لكي تُبقي على وجودها وكيانها وحياديتها إلا الاصطفاف مع هذا المعسكر أو ذاك، مع النضال من أجل الحفاظ على قرارها السياسي المستقل، رغم ما في ذلك من صعوبة.

وفي ختام هذه الخاتمة يجب أن نعترف بأن لهذه التجربة التي أصبحت في ذمة التاريخ إيجابياتها وسلبياتها، ونحن نعتزّ بأننا قد أقمنا دولة قوية مهيبة في المنطقة ليس فيها مكان للفساد، وكانت قائمة على مبدأ العدالة الاجتماعية بين أبناء الشعب في الجنوب، حتى وإن سمّاها البعض «اشتراكية الفقر».

الكتاب الرابع

عدن والوحدة اليمنية

المقدمة:

أنا هنا لا أكتب تاريخاً بقدر ما أكتب مذكراتي، وعندما أتكئ على التاريخ، فلقناعتي التامة بأنّ التاريخ وعيٌ إنساني وخبرة بشرية. ولأنّ التاريخ متداخل، ومتفاعل ماضيه بحاضره وبمستقبله، ولا يمكن الفصل بين هذه الحلقات الثلاث. هذا الجهد الذي بدأته منذ سنوات طويلة وأنا في السلطة، ثم خارجها، محاولةٌ متواضعة، ولكنها جادة لتتبُّع المجرى التاريخي لليمن ولمكانته الحضارية بين حضارات أمم العالم القديم، ولأهميته الاستراتيجية، وهو أيضاً محاولة لتبيان "الكيانات" السياسية التي سادت آنذاك، مع تحفظي من مصطلح "الكيان"، باعتباره مصطلحاً حديثاً لا يمكن إسقاطه على واقع تلك الممالك والدول التي قامت في اليمن، لأنها اتكأت كلها، أو بعضها في الغالب، على القوة العسكرية والغلبة وغزو الممالك والقبائل الأقوى لبقية الممالك والقبائل، وإخضاعها بالقوة لحكمها. لهذا، من الصعب للباحث المُنصف والحصيف أن يزعم أنّ هدف تلك الممالك كان وحدة اليمن، بمصطلح اليوم، وبأبعاده الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، بقدر ما كانت تحركها طموحات الحكام إلى الاستيلاء على أراضي الممالك

المجاورة المنافسة، وعلى ثرواتها، وبسط نفوذها وهيمنتها عليها. هذا النوع من (الكيانات) سلك ما كان سائداً حينها، حتى القرن التاسع عشر، أي تحقيق المصالح بالغزو والضمّ والإلحاق والإخضاع بالقوة. إن سياسة الهيمنة هذه سرعان ما تترنّح أمام مقاومة أبناء الممالك الأخرى الرافضة للغزو، التي اضطرت إلى خوض حروب دفاعية مضادة لاستعادة ما سُلبَتهُ بالقوة، ولهذا فإن كل محاولات الوحدة بالغزو انتهت إلى الفشل، حتى وإن استمرّ بعضها لعقود أو لقرون. وقد يتداعى هذا النوع من "الكيانات" مثلما انهارت بعد ذلك الدول اليمنية التي قامت في ظل الخلافات (جمع خلافة) الإسلامية أو الدول المستقلة من بعدها بسبب الصراعات فيما بينها أو الهزيمة أمام غزو خارجي، وذلك بسبب موقع اليمن الاستراتيجي في شبه الجزيرة العربية وعلى باب المندب والبحر الأحمر والقرن الإفريقي وبحر العرب والمحيط الهندي، فتعرّض عبر التاريخ للغزوات الأجنبية، من قبل الرومان والأحباش والفرس والبرتغاليين والفرنسيين والأيوبيين والهولنديين والعثمانيين والبريطانيين، فضلاً عن الصراع المصري – السعودي خلال الأعوام **1962**م – **1967**م، ثم الصراع السوفياتي الغربي في فترة الحرب الباردة.

هذه هي تحديداً القصة التي تختزل التاريخ منذ أقدم العصور حتى الساعة. ولعل معظم القراء الكرام قد اطلعوا على مراحل مختلفة من تاريخ اليمن والصراعات والحروب التي مرّ بها حتى الآن.

لقد كان للقوى الإقليمية والدولية في ذروة الحرب الباردة، إضافة إلى المصالح المحلية، دور كبير في تعميق الصراعات والحروب فيما بين النظامين الشطريين في اليمن بعد استقلال الجنوب عام **1967**م، واعتبار الوحدة خطأً أحمر يتعارض قيامها مع المصالح المشار إليها آنفاً. وبانتهاء الحرب الباردة، تهيّأت الظروف لقيام الوحدة اليمنية عام **1990**م، لكن بما ينسجم إلى حدٍّ كبير مع مصالح القوى الإقليمية والدولية في اليمن، وفي المنطقة العربية ككل. وحين أستعيد من شريط ذاكرتي ذلك السيل من المناقشات بين كل حرب وحرب، وتفاوض يليه تفاوض بشأن اليمن ووحدته، و"النظامين" ونزوعهما الوحدوي، فإني أضع بين يدي القارئ خضمّاً هائلاً وغير مسبوق من الوثائق والمحاضر ومقارنات وشهادات وأدلة ووقائع وخلفيات. هنا التاريخ يتكلم، لا أحد غيره.

إن عوامل الوحدة، كما سنرى، تبقى هي الأقوى، بغضّ النظر عن عوامل التمزق والشقاق والفراق، الداخلية منها أو المفروضة من الخارج. والكتابة عن الوحدة في هذا الظرف العصيب، تحدٍّ للذات ممزوج بالمرارة، لا بالخيبة، لأن من يقوم بها شخصٌ آمن بالوحدة، وسعى إليها، ولم يتاجر بها، لا في الأمس ولا في اليوم. والحقيقة أني لم أكن أريد لهذا الكتاب أن يصدر بعد أن خرجت كتل من جماهير شعبنا في الجنوب تعبّر أولاً عن مقاومتها السلمية المشروعة لسياسات الانحراف بالوحدة عن سياقها الوطني الشامل، ثم عن رفضها للوحدة، والأخير أمر مؤلم ولا يعكس حقيقة المشاعر الوطنية في هذا الجزء من اليمن، وإن كان ردّ فعل طبيعياً على ممارسات سلطة طغت وبغت وتجبرت وأفسدت بعض الناس وروح الوحدة، بدليل أن الجماهير الشعبية الجنوبية باركت قيامها دون الاستفتاء عليها، إلا أنها قبل أن يخيب أملها ويسود فجرها، كانت تنتظرعهداً جديداً وشاطئ أمان. وأستطيع أن أقول بتجرد إن القيادتين اللتين أنجزتا الوحدة عام 1990م لم تكونا في مستوى هذا الحدث العظيم، ولم تستوعبا مغزاه وجوهره، وكأولوية كان هدفهما اقتسام السلطة والثروة.

كلمة خاصة لا بد منها:

لقد مررت بمصاعب شخصية، وواجهت متاعب لم أكن أتوقعها، ولم تكن في الحسبان. منها إخراجي الإجباري من اليمن عام 1990م قبيل قيام الوحدة، وكأني من أعدائها أو المعترضين على قيامها، وقد تقبلته رغم حزازة في النفس، لأن ولائي للوحدة طغى على أي شيء ثانوي آخر. إن مما يريح ضميري، أني كنت وحدوياً صميماً، وكان لي شرف توقيع أول اتفاقية للوحدة في القاهرة، في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1972م، إضافة إلى أنّ في عهدي (1980 ـ 1986م) أُنجِز مشروع دستور دولة الوحدة عام 1981م، وقيام المجلس اليمني الأعلى عام 1981م، والاتفاق على قيام مشاريع مشتركة في جميع المجالات، والاتفاق لأول مرة على توحيد منهجي مادتي التاريخ والجغرافيا، والأهم من كل ذلك إيماني العميق بالاحتكام إلى لغة الحوار لتحقيق الوحدة، بدل الاحتكام إلى لغة السلاح. كل هذه السياسات التي لم تكن فقط سياسة وتوجّهاً شخصيين، بل سياسة وتوجهاً وقناعة لشعب ولحزب ولنظام سياسي، وكلها مهدت لقيام الوحدة اليمنية عام 1990م وعبّدت طريقها. ومع ذلك، وهذه حقيقة لا مراءَ فيها، فقد ظلت الوحدة اليمنية حيةً في وجدان الشعب اليمني في الشمال والجنوب على حدٍّ سواء، إن كان بحكم

روابط القربى أو العاطفة الوطنية أو الشعور بالانتماء إلى وطن واحد وأرومة واحدة، أو بحكم الاتكاء على تاريخ مشترك، أو بحكم وعي متقدم بأن الوحدة تعني القوة والمنعة في مواجهة الأخطار وتحديات الحاضر والمستقبل.

لهذا، وهذه حقيقة أخرى، لم يكن بمقدور أحد أن يجادل في حقيقة هذا النزوع الوحدوي لدى الشعب ولدى نخبه ولدى غالبية كل القوى السياسية بمختلف مشاربها. لذلك، أصبحت مطلباً للشعب الذي لا يريد سوى مضمون وطني، لا عصبوي لها. ومن هذا المنطلق، على كل القوى الوطنية أن تتقبل أنّ الوطن للجميع، وأنه بيتهم وسقفهم ويتّسع لهم جميعاً دون تمييز وإقصاء، وأن تتقبل الآخر، وأن الكل شركاء في الوطن الحاضن لكل من يتوق إلى العيش المشترك فيه والجامع لكل الناس بالرضى والقبول، لا بالقوة والغلبة.

علي ناصر محمد

الفصل الأول

اليمن عبر التاريخ..
الإنسان والأرض والحضارة

الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لموقع اليمن عبر التاريخ:

أجمع المؤرخون العرب والأجانب، مثلما أجمعت الكتب والأديان السماوية، على خصوبة بلاد اليمن وثراء ما قدمته إلى الحضارة الإنسانية، وعلى حب اليمنيين للعمل، وعدّوها إحدى حاضنات الحضارات القديمة، كما أشارت وتشير الكثير من المؤلفات التاريخية لبعض الرحالة والمؤرخين الأثريين العرب والأجانب[1] الذين أسهموا في تدوين النقوش اليمنية القديمة "المدونة بالمسند" وترجمتها، وبذلوا جهوداً كبيرة في تجميع تلك النقوش المدونة من الخط المسند وتفسيرها وترجمتها، وأطلقوا العديد من التسميات والصفات على أرض اليمن منذ أقدم العصور، منها الجنوب العربي، والعربية الجنوبية، والعربية السعيدة، ويمنت، وتعني بلغة المسند "الجنوب واليُمن والبركة"، لأنها تقع يمين الكعبة المشرفة... إلخ.

---

1 - ومن هؤلاء ديودورس الصقلي، واسترابون (سترابو) وألبرايت وجاكلين بيرين، بطليموس، كارستن نيبور، يوسف هاليفي، وفلبي (عبد الله)، ميلر، لوندين وباور وأحمد فخري ومحمد توفيق وجودا علي والهمداني (المتوفى عام 945م) وهومل، وركمنس، كلاسر، وغيرهم.

يُعَدّ موقع اليمن الجغرافي[1] في جنوب غرب الجزيرة العربية همزة وصل بين الشرق والغرب، ويحتل مكانة بارزة من حيث الأهمية الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية منذ أقدم العصور. ففي العصور التاريخية القديمة، كانت بلاد اليمن تحتل موقعاً ساعدها على أن تكون طريقاً لقوافل التوابل والبخور والمرّ والصبِر والحرير وغيرها، التي كانت تبدأ رحلاتها المكوكية من جنوب اليمن، وتستمر في السير شمالاً إلى بلاد الشام، ما أكسبها علاقة بارزة جعلتها تمثل الوسيط الذي أدى سكانه دوراً مهماً في التجارة القديمة بين الهند والصين من ناحية، ودول البحر المتوسط وأوروبا من ناحية أخرى. لقد كان البحر الأحمر ومضيق باب المندب بمثابة الشريان الرئيسي في حركة تجارة العالم القديم، وقد أعطى الموقع الاستراتيجي الممتاز لهذا الطريق أهمية خاصة لجنوب الجزيرة العربية في ما يتصل بالنواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية، ولقد عرف اليمنيون القدماء مميزات بلادهم هذه التي عرفتها أيضاً البلدان التي كانت تنافسهم في السيطرة على طرق التجارة القديمة وعلى عائداتها المجزية. هنا، ولأهمية موقع اليمن، فقد باءت محاولات الكثير من الدول الكبرى للسيطرة عليه بالفشل، ابتداءً من محاولة الإمبراطورية البيزنطية، مروراً بالاحتلال الأكسومي والفارسي، ومحاولات البرتغاليين والفرنسيين والهولنديين. لكن تمكن الاستعمار البريطاني أخيراً من احتلال الجنوب في 19 كانون الثاني/ يناير 1839م.

وقد ظلّ اليمن حارساً لهذا الموقع المهم في مختلف المراحل التاريخية، ما جعل القوى الاستعمارية الأوروبية تتصارع فيما بينها بهدف السيطرة على البحر الأحمر، هذه المنطقة ذات الأهمية العالمية، التي تمثل همزة وصل بين الشرق والغرب[2]. ومن القوى التي حاولت احتلال عدن وبعض الجزر، البرتغاليون والهولنديون والفرنسيون، وقد تمكن البريطانيون من احتلال عدن لقرابة 129 عاماً، من عام 1839م إلى 1967م.

---

1 - فاليمن تقع جغرافياً في الركن الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية بين خطي عرض 12 و 19، وبين خطي طول 43 و 53 شرقاً. وتبلغ مساحة اليمن نحو 533 ألف كم^2 يشغل الجنوبي منها 333 كم^2، ويبلغ عدد سكان اليمن نحو 28 مليون نسمة، إضافة إلى المغتربين الذين لا توجد إحصائيات دقيقة عن أعدادهم، وهم يقدَّرون بثلاثة ملايين.

2 - تحدثت العديد من المراجع والقصص التاريخية عن الصفات التي تميزت بها اليمن، فسُميت السعيدة والخضراء وغيرهما من التسميات التي أكدتها النقوش والآثار المنتشرة في مختلف المناطق اليمنية، وهذا يدل على ازدهار الحياة الاقتصادية والتجارية والزراعية فيها، وعلى أنها دولة رائدة في بناء السدود، وغيرها من مظاهر الحضارة الثقافية والدينية.

كانت اليمن تزهو على كل شبه الجزيرة العربية، لكونها خزاناً بشرياً لعمقها الحضاري، ولانتشار سكانها قبل الإسلام وبعده إلى ما يُسمى اليوم "الوطن العربي" وأكسوم وغيرهما، وكانت أيضاً ممراً مهماً ومحطة آمنة لتجارة الحرير والبخور والبهارات والمنسوجات، وللسفن التي تمخرعباب المحيطات، فتقف لتأخذ قسطاً من الراحة في موانئها الشهيرة[1].

وتؤكد الشواهد التاريخية مستوى الرقيّ الحضاري اليمني قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد. كذلك، تؤكد عدة مصادر أن حضارة اليمن بدأت قبل سبعة آلاف عام قبل الميلاد. وهنا يكفي أن نشير إلى أنّ الهجرات الأولى لعرب جنوب الجزيرة العربية في الألف الرابع قبل الميلاد إلى مصر، وإلى العراق في الألف الثالث قبل الميلاد، قد أسّست بواكير حضارتين عظيمتين في وادي النيل وشواهد الآثار السامية في بابل. ولم تكن لتلك الهجرات أن تصنع هذا المجد الخالد دون أن تكون ملايينها قد خرجت من حضارة قادرة على العطاء وعلى التواصل وتوظيف ثقافتها ووعيها وخبرتها حيث حلّت. ولعل كثرة البيانات المكتوبة تشير إلى أنّ اليمنيين، عدا أولئك الذين هاجروا إلى مصر والعراق والحبشة، قاموا بمآثر جليلة، كربط مصر ببابل من طريق البحر من الجنوب قبل اتصالها بالبر من الشرق. فلقد كان اليمنيون بارعون في فنّ الملاحة وربط الحضارتين بحضارة السند في أقصى الشرق، من طريق

---

1 - وأهمها:

1. ميناء قناء أو قانا الذي كان من أهم الموانئ التي تصدّر البخور، ويقع في محافظة شبوة حالياً، بمنطقه بئر علي بجوار حصن الغراب.
2. ميناء عدن، وكان يقع في خليج عدن الأمامي بجوار قلعة صيرة قبل انتقاله إلى المعلا (المعلى) والتواهي عام ١٨٥٠م، وتحويله إلى ميناء حر.
3. ميناء موزع، و يقع هذا الميناء في منطقة باب المندب بالقرب من الشيخ سعيد.
4. ميناء العارة، وكان يؤدي دوراً تجارياً مهماً في دولة أوسان، ويقع في منطقة العارة بين المضاربة ورأس العارة.
5. ميناء الشحر، ويقع في محافظة حضرموت بمنطقة الشحر.
6. ميناء المخاء، ويقع في منطقة المخاء إلى الغرب من مدينة تعز، وكان الميناء الرئيسي لتصدير البن اليمني إلى مختلف دول العالم، وبه اكتسب البن اليمني شهرته العالمية في كل أنحاء العالم (موكا). وكانت هذه السفن تأخذ أيضاً ما يلزم من المواد التجارية، كالبخور واللبان وأعشاب البهارات الزكية. وقد مكّنت هذه المواد اليمن القديمة من السيطرة على حركة التبادل التجارية في تلك الحقب. وكان لإنشاء السدود وهندستها الراقية والمتطورة دور في ضبط الإنتاج الزراعي وتطويره، بما يعيد بناء الواقع الحضاري ويضعه في شواهد خالدة، حيث تحدثت آثارها حتى الآن عن براعة الأيدي والعقول اليمنية التي صنعتها.

التجارة التي برعوا بها أيضاً، وأسسوا مراكز تجارية على امتداد خطوط القوافل في وسط جزيرة العرب وشمالها. وكان العامة والتجار يعاملونهم على أنهم (معينيون) أو سبئيون استدلالاً بسمعة الحضارتين الشائعة.

ستة آلاف نقش

كان تجار عدن، مثلاً، ينقلون البضائع من مينائهم بقوافل تخترق الجزيرة العربية من جنوبها حتى بلاد الشام في الشمال، بما فيها غزة. واتّسم التجار اليمنيون بالأمانة، فكانوا موضع ثقة تجار عشرات البلاد الأخرى، واطمئنانهم. وقد أقام عرب جنوب الجزيرة العربية حضارات عريقة يتحدث عن آياتها أكثر من ستة آلاف نقش اكتُشفت ووُضعت منذ سنوات تحت تصرف علماء الآثار العرب والأجانب لتفسيرها وترجمتها، فضلاً عن عشرات الآلاف من العيّنات، والمدوَّنات على واجهات الصخور في مناطق بعيدة تشير إلى انتسابها إلى هذه البلاد، وتؤكد جميعاً أنّ ثمة حضارة جديدة أُسِّست منذ القرن السابع قبل الميلاد، وأنّ دول وممالك قوية وُلدت في (بلاد العرب السعيدة) سنتطرق إليها في الفصل الثاني. ولكن كان للحروب والصراعات بين هذه الدول دور في تدمير تلك الحضارات وانهيارها.

اليمن في عهد الدول والممالك في التاريخ القديم

في هذا السياق، يمكننا أن نتحدث بإيجاز عن الدول التي شملت في بعض الأحيان معظم أراضي جنوب العربية السعيدة، حيث مدّت بعض تلك الممالك والدول خيمتها، وبنت دولة يمنية موحَّدة، وبالتحديد ممالك معين وسبأ وأوسان وحِميَر. أما أبرز الدول التي وحّدت اليمن القديم بالقوة العسكرية، فهي دولة سبأ وحِميَر، حيث توسّعت أراضيها على حساب الدول الأخرى، فشملت معظم أراضي شبه الجزيرة العربية. ويمكننا أن نعطي القارئ صورة مختصرة عن هذه الدول:

1ـ دولة معين (1400 ـ 850 ق.م)

يقدِّر بعض علماء الآثار بدايتها في نحو القرن الرابع عشر قبل الميلاد، وكانت عاصمتها الأولى "قرنو" أو "قرنا"، أما عاصمتها الثانية فسُمِّيت "معين"، وتقعان في المنطقة الشرقية من الجوف. سيطرت هذه الدولة على معظم أراضي اليمن، وامتلكت علاقات وطيدة مع مملكة

حضرموت، استمرت حتى نهاية الدولة المعينية على أيدي السبئيين، وأقامت علاقات تجارية مع مصر واليونان. كانت دولة معين همزة وصل لنقل السلع التجارية من الهند والصين إلى موانئ البحر المتوسط، وفي طريق القوافل البرية، كانت تشق طريقها عبر الجزيرة العربية، وصولاً إلى منطقة العلاء في جنوب الأردن.

1- ***مملكة سبأ*** (850- 115***ق.م***)

بعد انقراض مملكة معين، قامت على أنقاضها دولة سبأ، وقد سُمِّيت سبأ نسبةً إلى مؤسسها الأول، عبد شمس سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. وحققت هذه الدولة الكثير من النجاحات في حروبها مع الدول المجاورة لها، ومع بابل وخراسان، وغيرها من الدول، وملك هذه الدولة هو مَن بنى السد المشهور بسدّ مأرب (العرم). وقد مرّت هذه الدولة بخمس مراحل تاريخية هي:

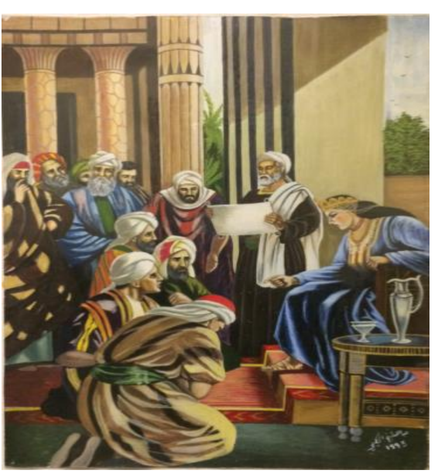
1- مرحلة مكرب وسبأ، التي كان الحاكم فيها يجمع بين السلطة الدينية والسياسية.
2- مرحلة ملوك سبأ وذي ريدان، وهنا أصبحت قبيلة حمير شريكاً أساسياً في سلطة دولة سبأ.
3- مرحلة دولة ملوك سبأ وذي ريدان ويمنت (يمنات).
4- مرحلة دولة ملوك سبأ وذي ريدان ويمنت وحضرموت.
5- مرحلة دولة سبأ وذي ريدان ويمنت وحضرموت وأعرابها في الجبال "الطود" والتهائم.



وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ * لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ * فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ"[1]

---

1 سورة النمل الآيات: 20-22.



لوحة ملكة سبأ للرسام عبد اللطيف الحكيمي أُهديت إليّ عام 1995م

وهي معبّرة عن الهدهد وبلقيس[1] (ملكة سبأ) والنبي سليمان كما جاء في القرآن الكريم "قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ * إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ * قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ * قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ * قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ"[2].

وعن ملكة سبأ كُتب الكثير، ومنه ما كتبته الدكتورة المهندسة ريم عبد الغني، وهو الأحدث[3]:

"«أُوتيَتْ من كل شيء»... (النمل، 23) هكذا صوّر القرآن الكريم بلقيس ملكة سبأ، وهل هناك أبلغ وأعظم من وصف كهذا تظفر به امرأة عبر التاريخ؟ بعد ثلاثة آلاف سنة من رحيلها، يبقى هذا الوصف تاجها الحقيقيّ الخالد، أثمن من كنوز مملكتها، وأعظم من سلطانها وعرشها الشهير، وبه خُلّدت بعد أن زالت مملكة سبأ وتتالت فوق أنقاضها الممالك والدول. ملَكَتْ بلقيس سبأ بعد أبيها الهَدهاد، الذي جمع وجوه مملكته حين حضرته الوفاة ليسلّمها الحكم قائلاً: «إني رأيتُ الرجال، وعجمتُ أهل الفضل وسيرتهم، وشهدتُ من أدركت من ملوكها، فلا والذي أحلف به ما رأيتُ مثل بلقيس رأياً وعلماً وحلماً».

1 - الملكة بلقيس التي زارت الملك سليمان في القرن العاشر قبل الميلاد.
2 - سورة النمل الآيات: 29 – 34.
3 - عبد الغني، د. ريم، وهج روح، ص 145/ الطبعة الثالثة.

والحادثة الأشهر في حياة تلك الملكة اليمنية التي تجاوزتْ مسرح أحداثها، وتناقلتها الشعوب بروايات متباينة، واستلهمتها روائع إبداعات الفنانين الأوروبيين في عصر النهضة مثل رافائيل ورويموندي وجبرتي، هي حكاية زيارتها لسليمان بن داوود، وقد شهد لها القرآن الكريم أنّها كانت من أوائل دعاة الديمقراطية وحكم الشورى في التاريخ، حينما أورد أنها استشارت قومها في الردّ على الهدهد الذي يُقال إنه جاءها بدعوة سليمان قائلة: «... يا أيها الملأ، أفتوني في أمري، ما كنت قاطعة أمراً حتّى تشهدون» (النمل، 32).

أما وقد أفتوها بالقبول، فيُروى أنها دخلتْ بيت المقدس بجِمالٍ تحمل اللبان والطيوب والذهب والأحجار الكريمة، فأحسن سليمان وفادتها، وفي الرواية: «وبهرها بحكمته وقوته وعجائب ما تصنع الجنّ له»، وقيل إنّه تزوجها وولدت منه ولداً اسمه (رحبعم)، وقيل إنّه زوَّجها ذا بَتَع من همدان وردّهما إلى اليمن، حيث بُنيتْ لها ثلاثة قصور مذهلة: غُمْدَانَ وسِلْحِين وبَيْنُونَ؛ في منطقة مأرب التي شهدتْ تألّق حضارة سبأ العظيمة.

وحتى بعد قرون من اندثار قصر غمدان في صنعاء، إلا أنه ما زال رمزاً للعظمة والتفوق في اليمن الذي طالما عُرِف بـ"بلاد القصور"، وما زال اسم بلقيس ـ حتى اليوم ـ يملأ الآفاق... الملكة التي حكمت دولة قوية، بنت السدود، وزرعت الأرض، وفتحت آفاق المعرفة في مختلف العلوم والفنون والآداب، حتى شبّه القرآن الكريم سبأ بالجنة، بقوله: "لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان عن يمينٍ وشمال..." (سورة سبأ، 15)".

سدّ مأرب

وفي عهد الدولة السبئية[1] ازدهرت الحضارة في مأرب ببناء السدود وقنوات الريّ، وسدّ مأرب يدل على أنّ دولة سبأ دولة قوية اقتصادياً وعسكرياً، وسُمِّيت هذه الأرض أرضَ الجنتين التي ورد ذكرها في القرآن الكريم، وبُني معبد "المقه" أو ما يسمى اليوم معبد بلقيس، التي لم تُشر

1 - مدينة مأرب هي عاصمة سبأ القديمة، وكانت أحد حُكامها الملكة بلقيس، وتبعد المدينة 8 كم عن موقع سدّ مأرب الموجود على مصبّ وادي عبيدة. وأُجريت في حكم ياسين يخنعم (القرن الأول قبل الميلاد) أول عملية إعمارٍ ضخمة، وأُجريَ الإعمار الثاني في عام 30 قبل الميلاد تحت حكومة الشرجبيل يفر بن كرب أسد، ونُفِّذت أعمال البناء على السد خلال عام 450 بعد الميلاد، وقد انتُهيَ من آخر عملية إعادة إعمار تحت حكومة أبرهة الأشرم عام 557 بعد الميلاد، وأُعيد بناؤه بتمويل من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في 1984 ـ 1986، في عهد الرئيس الراحل علي عبد الله صالح.

النقوش إلى اسمها، وحتى القرآن الكريم لم يُشِر إلى اسم بلقيس، واليونانيون هم الذين أطلقوا عليها هذا الاسم الذي يعني باللغة اليونانية المرأة الجميلة. وامتدت قنوات الريّ بهندستها الراقية إلى مملكة حضرموت، وعلى أطرافها زُرِع النخيل والعنب، ويقال إن القوافل كانت تسير في ظل غابات لا تخترقها الشمس من حضرموت إلى مأرب.

٣– مملكة حضرموت (١٠٢٠ق.م – ٦٥م)

حضرموت إحدى الدول القديمة التي عُرفت باسمها هذا منذ ثلاثة آلاف سنة تقريباً. وتُعرَف حضرموت أيضاً بأرض الأحقاف التي أرسل الله إليها النبي هوداً. وقد سُمِّيت حضرموت نسبةً إلى ساكنها الأول، حضرموت بن حمير الأصفر، وعاصمتها الأولى كانت "نقب الهجر"، وتقع في وادي ميفعة، ثم انتقلت إلى موقع آخر مؤقت سُمِّي "العقلة"، حتى استُكمِل بناء العاصمة الثانية "شبوة القديمة" الواقعة أسفل وادي عرمة[1].

٤– مملكة قتبان (٨٦٥ – ٥٤٠ ق.م).

عاصمتها "تمنع"، وبُنيت على الضفة اليسرى من وادي بيحان في شمال قرية النقوب الحالية بمحافظة شبوة، يحدّها من الشمال الشرقي حيد بن عقيل، ومن الشرق جبل الأخيضر وقرية الهجر، ومن الغرب جبل الساق وجبل الصفحة، وتقع على تلة ترتفع عن مستوى سطح الوادي بنحو 26 متراً، وتُعرَف اليوم بهجر كحلان. تبدو المدينة في وضعها الراهن مستطيلة الشكل، تمتد من الجنوب الغربي إلى الجنوب الشرقي، وتبلغ أبعادها 650 × 420 متراً، ولم يبقَ من معالم سورها سوى البوابة الجنوبية. ويعتقد السيد B Bon، أنّ السور الذي كان يحيط بالمدينة، كان ذا جدارين: خارجي وداخلي. وتوجد مسلّة في قلب مدينة "تمنع" التاريخية عليها نقش يُعَدّ من أهم القوانين التجارية المعروفة في اليمن القديم، ويتحدث عن تنظيم المبادلات التجارية التي تجري داخل هذه المدينة. وقد دمّر السبئيون المدينة وأحرقوها[2]. نلاحظ أنّ الكثير من المؤرخين أغفلوا تاريخ هذه الدولة التي كانت لها حضارة تضاهي دولتَي معين وسبأ، الأمر الذي

1 - قامت بين حضرموت ودولة معين عدة أحلاف، وبعد وفاة ملك حضرموت معدي كرب ابن اليفع الذي حكم في عام ٩٨٠ ق.م، اندمجت حضرموت بدولة معين، واستمرت كذلك لمدة ثلاثة قرون، أي إلى نحو عام (٦٥٠ق.م)، ثم استقلت لفترة تقرب من أربعين عاماً، عادت بعدها فدخلت تحت حكم سبأ، ثم تحت حكم ملوك حمير التي قامت دولتهم عام ١١٥ ق.م.

2 - حلفاء الأمس، ويتكرر مثل هذه التحالفات في القرن العشرين والواحد والعشرين .

جعل دولة سبأ تهابها وتعقد معها عدة أحلاف. وأهم هذه التحالفات، الحلف الثلاثي الذي عُقد بين كل من سبأ وقتبان وحضرموت بوجه دولة أوسان الجنوبية التي أصبحت تهدد مصالح الدول الثلاث.

٥– مملكة أوسان

لم يحدّد المؤرخون تاريخ بداية هذه الدولة، إلا أنّ الدكتور محمد عبد القادر بلفقيه، يحدّد تاريخ بدايتها بالقرن الحادي عشر قبل الميلاد[1]، وقد أكد معظم الباحثين والمؤرخين أنّ هذه الدولة كان لها شأن كبير في الحياة الاقتصادية والتجارية والعسكرية، وكانت عاصمتها تقع في وادي مرخه، في موقع يُسمى "هجر الناب"، وقد سيطرت على معظم الأراضي الجنوبية لليمن، وكانت تمتلك أسطولاً بحرياً عظيماً يصل إلى الساحل الإفريقي الحالي الذي كان يُسمى الساحل الأوساني. وقد زارت الدكتورة جاكلين برني عاصمة هذه الدولة، وأكدت من خلال النقوش التي ترجمتها أنّ هذه الدولة كانت أهم الدول القديمة، كذلك بحثت ونقّبت عن أهم المواقع الأثرية في شبوة (القديمة)، واكتشفت فيها القصر الملكي.

٦– مملكة حِميَر (ذو ريدان 115ق.م – 525م)

هي آخر الدول اليمنية القديمة التي حكمت جنوب الجزيرة العربية. تمكنت قبائل ذي ريدان الحميرية التي كانت تشارك قبائل سبأ الحكم، من تجميع قواها لمحاربة ملوك سبأ، ووقعت بين الجانبين حروب كثيرة، كانت الغلبة فيها للقبائل الحميرية. التي سيطرت بالقوة على كل الأراضي اليمنية، وكانت عاصمة الدولة الحميرية آنذاك مدينة ظفار الواقعة في منطقة يريم بمحافظة إب... ومن أشهر ملوكها "ياسر يهنعم" الذي اشتهر عند المؤرخين العرب باسم "ناشر النعم"، وكان ملكاً فاتحاً، حيث غزا بنفسه الشام والعراق وغيرهما من البلدان. أما ملوك حِميَر وحكامها، فقد عُرِفوا في كتب التاريخ العربية باسم "التبابعة"، ومفردهم "تُبَّع". ويبدو أنّ لفظ "تُبَّع" حبشي

1 - اختلف الباحثون في تحديد بداية هذه الدولة ونهايتها. فبينما يرى فيلبي أن أول ما ظهرت الملكية في أوسان كان نحو عام 230 ق.م، وقد ظلت قائمة حتى نحو عام 115 ق.م، يرى هومل في النقش الذي سجل انتصارات "كرب إيل وتر" على ملك أوسان، دليلاً على أن ظهور مملكة أوسان كان في القرن الخامس ق.م. أما نهاية أوسان، فيرى ألبرايت أنها استمرت حتى قبيل الميلاد بفترة قليلة. ومن المدن المهمة في دولة أوسان مدينة مسورة العاصمة، ومرخا وخلة والسقية وأم ناب، فضلاً عن ميناء عدن الذي كان الميناء الرئيسي للدولة.

الأصل، ويعني "القادر". وقد حاول الأحباش، بمساعدة الروم، غزو اليمن مراتٍ عديدة، ولكنهم فشلوا، نظراً للقوة التي كانت تمتلكها دولة حِميَر. وما كاد حكم الحميريين يستتبّ في البلاد، حتى قامت قبائل همدان وغيرها من القبائل (شمال غرب صنعاء) بتمردها على الدولة المركزية الحميرية، ما جعلها تضعف وتتفكك نتيجة تلك الصراعات الداخلية والصراعات الدولية في هذه الفترة التي كانت بين الروم والفرس. ذلك الصراع أبرز أهمية اليمن الاستراتيجية والاقتصادية، وجعل اليمن معتركاً سياسياً واقتصادياً ودينياً بين اليهودية والمسيحية. لقد كانت الديانة اليهودية هي الديانة الرسمية للدولة الحميرية، وبالتحديد في عهد ملكها أسعد الكامل (٣٨٥ ـ ٤١٥م)، ومن بعده، كما تشير بعض المصادرالتاريخية، الملك ذو نواس "يوسف أسار" (٥١٥ ـ ٥٢٤م) الذي كان متعصباً للديانة اليهودية، فاضطهد نصارى نجران في قصة الأخدود (المعروفة بسورة "الأخدود" في القرآن الكريم)، وأحرق الكثير منهم عام ٥٢٣م في الأخدود. ونتيجةً لهذا الفعل، تشكّل حلف مسيحي من الروم والحبشة ضد الملك الحميري، وأُعِدَّت حملة عسكرية بقيادة أرياط بن صحمة وأبرهة بن الصباح (الملقب بالأشرم)، ودارت معارك طاحنة بين الطرفين، وانعقد النصر للأكسوم والروم في نهايتها، ما دفع الملك الحِميري ذا نواس إلى الانتحار بإلقاء نفسه في البحر من أعلى حصن الغراب في بئر علي، كما يرد في النقوش. وهناك رواية تقول إنه اقتحم بفرسه البحر، حتى لا يأسره الغزاة. وهكذا انتهت الدولة الحميرية، واستولى الأكسومون على اليمن عام ٥٢٥م.

وفي هذه المرحلة نفّذ "أبرهة بن الصباح" (الأشرم) انقلاباً على قائد الحملة الأكسومية، وتولى الحكم، فدام حكمه نحو ٢٣ عاماً. وفي فترة حكمه حاول غزو مكة لنقل الحجر الأسود إلى كنيسة "القليس" بصنعاء، إلا أنه فشل في ذلك، وأرسل الله عليه طيراً أبابيل، كما ورد في القرآن الكريم في سورة "الفيل". ثم خلفه ولده "أكسوم"، ثم ابنه الآخر مسروق، الذي انتهى حكمه عام ٥٧٥م، عندما تمكن سيف بن ذي يزن من طرد الأحباش من اليمن. وكان للغزو الحبشي لليمن عدة أسباب، أهمها:

أولاً: لإنقاذ المسيحيين في اليمن، الذين تعرضوا للاضطهاد الديني في عهد ذي نواس، كما جاء في سورة "الأخدود". ثانياً: لأهمية الموقع الاستراتيجي لليمن.

كيف تمكن سيف بن ذي يزن من أن يتخلص من الاحتلال الحبشي في اليمن، الذي استمر نحو خمسين عاماً؟ استعان بالفرس، وسافر إلى كسرى أنو شروان، طالباً منه العون لطرد الأحباش من اليمن. وبالفعل، قام كسرى بمدّه بالقوة من بعض المسجونين المحكوم عليهم بالمؤبد أو بالإعدام وغيرهم، وأُرسلوا إلى شواطئ اليمن، وقد انضمّ إلى هذه القوة الكثير من اليمنيين الذين عانوا الكثير من الاضطهاد أثناء الاحتلال الحبشي (الأكسومي)، وتمكنوا من طردهم بقيادة سيف بن ذي يزن، ومعه القائد الفارسي وهرز الديلمي ممثلاً للإمبراطورية الفارسية، وقد دارت بين الطرفين معارك طاحنة وانتصر فيه سيف بن ذي يزن، وتمكن من قتل مسروق ابن أبرهة، وتولى هو الحكم، إلا أنه لم يستمر في الحكم طويلاً، إذ اغتاله بعض حراسه الأحباش خارج صنعاء، وتولى الحكم من بعده المرزبان بن وهرز، ومن بعده تولى باذان الذي عاصر الدعوة الإسلامية، واعتنق الإسلام، وعُيِّن والياً على مخلاف صنعاء وما حولها. وقد قُسِّمَت بقية اليمن إلى أربعة مخاليف، بالإضافة إلى مخلاف صنعاء، هي: الجند، وتولى الحكم فيه معاذ بن جبل، ومخلاف تهامة، وتولى الحكم فيه أبو موسى الأشعري، ومخلاف حضرموت، وتولى الحكم فيه زياد بن لبيد الأنصاري.

الفصل الثاني

اليمن في عهد الخلافة الإسلامية والدول اليمنية المستقلة[1] (626ــ1538م)

انتشرت في اليمن الديانات التوحيدية الإبراهيمية الثلاث قبل الإسلام، وقد يكون اليمن هو الوحيد من بقية دول العالم الذي انتشرت فيه الديانات الثلاث في حقب مختلفة. كانت الديانة اليهودية هي الديانة الرسمية للدولة الحميرية في عهد ملكها أسعد الكامل (٣٨٥ - ٤١٥م). ومِن بعده، كما تتحدث مصادر تاريخية، الملك ذو نواس "يوسف أسار" (٥١٥ - ٥٢٤م) الذي اضطهد نصارى نجران لتعصبه لليهودية. ويمكننا القول هنا إنه كان أول داعشي في التاريخ، حيث أحرق الكثير من مسيحيي نجران عام ٥٢٣م. وأصدق مرجع لنا هنا هو القرآن الكريم الذي قصّ علينا قصة الأخدود.

1- وقد استمر هذا التقسيم الإداري لليمن حتى آخر أيام الرسول صلى الله عليه وسلم حيث بدأت التمردات، وقام الأسود بن كعب، ولقبه الأسود العنسي، الذي ظهر مدعياً النبوة في وادي حب بالجوف، ثم امتدت دعوته إلى حضرموت، ثم إلى صنعاء. ولكن فيروز الديلمي، والي صنعاء، استطاع اغتيال الأسود العنسي والقضاء على دعوته. وفي عهد الخليفة أبي بكر الصديق، ارتدّت بعض قبائل اليمن عن الدعوة الإسلامية، إلا أنه تمكن من القضاء عليها في مهدها بحنكة سياسية دون خسائر كثيرة، ودعاء الخليفة أبو بكر الصديق، أهل اليمن إلى الجهاد في سبيل الله، فلبّت القبائل دعوته، وقيل إنه وصل في يوم واحد من أهل اليمن أكثر من عشرين ألف مقاتل، أُرسِلوا إلى العراق والشام وغيرهما من المناطق، وكانوا في طليعة الجيش الإسلامي.

ومع بزوغ فجر الإسلام، لبّى اليمنيون الدعوة الإسلامية، ودخلوا في دين الله أفواجاً، ووصلت الوفود من مختلف مناطق اليمن إلى رسول الله (ص) الذي قال فيهم: "أتاكم أهل اليمن، هم أرقّ أفئدة وألين قلوباً، الإيمان يمان والحكمة يمانية". وفي المدينة، استقبل الأنصارُ الرسولَ (ص)، فنصروه وأيّدوا دعوته، وحمَوه، وأسهموا إسهاماً محورياً في نشر الدعوة الإسلامية، وشاركوا في الغزوات لنشر الدعوة في بقاع الأرض ولنصرة الإسلام. وفي أكسوم بالحبشة[1] استقبل ملكها النجاشي المهاجرين من بعض قبيلة قريش الهاربين من بطش مناهضي الدعوة، وآواهم وحماهم حتى انتصر الإسلام في مكة والمدينة، وعادوا ليلتحقوا بالرسول (ص) ونصرة الدعوة الإسلامية.

وبدخول اليمنيين الإسلام، انتشرت الدعوة الإسلامية على أكتافهم في الجزيرة العربية وما وراءها، حيث وصل في يوم واحد من اليمن نحو عشرين ألف مقاتل لنصرة الإسلام، ما يدلّ على دورهم في نشر الدعوة الإسلامية، وصولاً إلى الأندلس غرباً، وإلى الصين شرقاً. وكان اليمن يُحكَم، شأنه شأن الولايات الإسلامية، من المدينة ودمشق والعراق، ولم يحظَ بنوع من الحكم المستقل[2]. لكن سُرعان ما دخل اليمن مرحلة من الاضطرابات، وظهرت دويلات وإمارات مستقلة تعاقبت وتصارعت، ولم تتمكن أيٌّ منها من بسط نفوذها على مساحة اليمن بكاملها. وشهدت بلاد اليمن أيضاً حركات مناهضة بعد عهد الرسول (ص) والعهدين الأموي والعباسي، استمرت إلى أن قرر الخليفة المأمون فصل تهامة اليمن عن نجد، وتعيين والٍ عليها لفرض الأمن والتهدئة. وكانت أول دولة مستقلة عن الدولة العباسية في تهامة هي الدولة الزيادية (٨١٨ - ١٠١٢م) بقيادة محمد عبد الله بن زياد، الذي اتخذ مدينة زبيد عاصمة لها، ودامت هذه الدولة نحو ١٩٧عاماً، وكان آخر حكام هذه الدولة الحسين بن سلامة (١٠٠١ – ١٠١٢م)، وقد تمكن خلال حكمه من السيطرة على معظم أراضي اليمن والحجاز، وبعد موته تمزقت اليمن، فتغلب بنو نجاح على تهامة، وبنو يعفر همدان على صنعاء، وبنو معن على عدن.

وأسّس في فترة متقاربة عبد الرحمن بن إبراهيم الحوالي الدولة اليعفرية (٨٤٠ - ١٠٠٣م)، واتخذ من شبام وكوكبان مقراً له، وبعدهما مدينة صنعاء. وقد دارت العديد من المعارك بين هذه الدولة ودولة الإمام الهادي يحيى بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

---

1 - وملكها النجاشي، وهو ينحدر من أصول يمنية. ويتحدث الأحباش اللغة الأمهرية (الحميرية) حتى اليوم، وعلاقتها باللغة العربية علاقة قوية.

2 - الحداد، محمد بن يحيى، تاريخ اليمن العام

وفي ظل هذا التمزق والضعف اللذين مرّت بهما الدولة العباسية، أقام علي بن الفضل الخنفري دولة القرامطة، ونشر دعوته من أرض يافع جنوباً حتى عمران شمالاً، وتمكن في خلال فترة قصيرة من تجهيز جيش كبير لمداهمة مناوئيه، ولم تمضِ شهور حتى فتح صنعاء (ذمار وإب)، وأخرج منها بني يعفر.

وأقام أبو الحسن علي بن محمد بن علي الصليحي الهمداني الدولة الصليحية(1047 – 1138)[1]، وعمّ حكمُه اليمن بأسره، وقد استخلفه ابنه أحمد بن علي الذي ولّى على تهامة أسعد بن شهاب أخا زوجته أسماء. وأثنى الكثير من المؤرخين على سيرة الصليحي وعدله ودهائه اللذين مكّناه من مدّ نفوذه إلى معظم بلاد اليمن، فيما عدا صعدة. وكان آخر حكام هذه الدولة، السيدة الحرة أروى بنت أحمد الصليحي (١٠٩٩ - ١١٣٨م)، وكان والدها يشغل نائب الصليحي في عدن وتوفي فيها. انتقلت الملكة أروى من صنعاء إلى جبلة في إب، حيث توفيت هناك، ودفنت في جامعها الشهير، بعد أن أسندت وصيتها إلى آل زريع، وتولى الأمر بعدها سبأ بن أبي المسعود بن زريع الذي كان من وزراء الملكة ورجال دولتها. وفي عهد الملكة أروى ازدهرت الحياة الاقتصادية والثقافية والعمرانية، وأُنشئت الطرقات ودور العلم وغيرها. وعن بعد نظرها وحنكتها ومدنيتها، تقول رواية إنها "استدعت شخصين، أحدهما من المناطق الشمالية، والآخر من المناطق الجنوبية، وسألت كل واحد منهما ماذا يريد أو يطلب، فطلب الأول سلاحاً ليقاتل به، بينما طلب الآخر بقرة ليحرث بها الأرض، ما حثّها على نقل العاصمة من صنعاء إلى منطقة منتجة يحترم سكانها العمل والانضباط، هي جبلة التي تتمتع بأرضها الخصبة والأمطار الغزيرة معظم أيام السنة".

وعن الملكة أروى، كتبت الدكتورة المهندسة ريم عبد الغني[2]: "والحق أنّ اليمن، موئل الحضارات، أنصف المرأة حينما خلّد تاريخُه بعض النساء العظيمات، ملكات كبلقيس وأروى...

وأروى – بالمناسبة– كانت زوجة الملك المكرم الصليحي، الذي أعاد توحيد اليمن، فأقرّه الخليفة الفاطمي المستنصر بالله على الملك، وبعد تدهور علاقته بمركز الدعوة في مصر، وإصابته

1- في عهد الدولة الصليحية صُكَّت عملات من الذهب في عدن، وقد اكتشفت هذه العملة في شرق زنجبار محافظة أبين في منطقة الطرية أثناء إصلاح أراضٍ زراعية عام 1981م، وظهرت مئات الجنيهات التي صُكَّت عليها اسم الدولة الفاطمية في مصر. وهذا يدل على مدى العلاقة الوطيدة بين الدولة الصليحية والفاطمية مذهبياً حينها.

2 - عبد الغني، د. ريم، مرجع سابق.

بالفالج، اعتزل الحكم لصالح زوجته سيّدة بن أحمد (أروى) التي اتخذتْ من ذي جبلة عاصمة لمملكتها، وليتذكّر دائماً بعض الرجال ممن لا يقرّون لزوجاتهم حتى بحقّ التفكير وإبداء الرأي، أنّه قبل ألف عام، وحينما لم يكن العالم الغربي مضاءً بأنوار العلم وبهاء المعرفة، ولم يكن الإنسان قد غزا بعقله وتطوّره الفضاء بعد، أدرك الملك الصليحي، الذي لم يدرس في جامعات أوروبا وأمريكا، أنّ الذكاء ورجاحة العقل والقدرة على تسلّم المسؤولية وحكمة القرار، كلّها ليست خواصّ ذكورية حصراً، وكم نترحّم اليوم على روح ذلك الرجل الواعي حين نسمع بعض أبناء جنسه يتشدّقون بمقولتهم السخيفة عن النساء: «الرؤوس الجميلة... دوماً فارغة».

المهم، أن جدّتنا أروى أصرّتْ على حقّها بالملك بعد وفاة زوجها وابنها، ودخلتْ في سبيل ذلك في صراع مع سبأ بن أحمد مظفّر الصليحي، ابن عمّ زوجها، فتدخّل الخليفة الفاطمي المستنصر في مصر وكتب إلى سيّدة يقول: «قد زوّجتك بأمير الأمراء سبأ على مئة ألف دينار»، وأنهى الخلاف بتزويجهما زواجاً ظلّ صورياً، واضطر سبأ بعده إلى أن يتعاون معها، وقامت الملكة الحكيمة لنصف قرن (وهي أطول فترة حكمها ملك صليحيّ)، بما شُهد لها من البأس والذكاء والحضور القويّ، بتدبير شؤون حكم بلادها في السلم والحرب".

وكان المكرم بن محمد الصليحي قد غزا عدن في عام 1078م، وطرد منها بني معن، وولّى عليها العباس والمسعود بن المكرم اليامي الهمداني المعروفين بابني الزريع، وسُميت الدولة الزريعية (1078 – 1174م)، وقد قضى الأيوبيون عليهما عندما وصلوا إلى اليمن عام 1174م.

وبعد ذلك، أقام علي بن مهدي الدولة المهدية (1158 – 1174م)، واستمرت هذه الدولة حتى وصول توران شاه إلى اليمن عام 1174م، حيث تمكن من القضاء على كل ما بقي من الدويلات اليمنية المستقلة، وعلى كل ذي سلطان في البلاد بأسرها، وأسّس دولة الأيوبيين (١١٧٤ – ١٢٢٩م). وبهذا، تمكن الأيوبيون من إنهاء كل الدويلات التي كانت قائمة في اليمن. ولم يلبث توران شاه في اليمن أكثر من عام واحد، ورجع بعده إلى مصر.

وعندما خرج الكثير من نواب السلطان صلاح الدين عن طاعته، أرسل أخاه طغطكين بن أيوب إلى اليمن عام 1184م لاستعادة الكثير من المقاطعات في مختلف مناطق اليمن، ومنها المقاطعات التي كان بنو حاتم قد أعادوها إلى حكمهم. وكان هذا السلطان الأيوبي محباً للعلماء،

ولكنـه مـات مسـموماً ودُفن في تعز، وقد خلفه ثلاثـة حكـام أيـوبيين. وفي عـام 1229م انتهـت دولتهم، وكان آخرهم السلطان المسعود يوسف بن الكامل الذي توفي في مصر.

وبعـد الدولـة الأيوبيـة أقـام المنصـور نـور الـدين عمـر بـن علـي بـن رسـول الدولـة الرسـولية (١٢٢٩ - ١٤٥٤م) في مدينة تعز. عمل المنصور حينها على تمهيد الملك لنفسه، ولمّا بلغه خبر وفاة السلطان مسعود في مصر عام ١٢٢٩م، أعلن سلطانه على اليمن، وتلقّب بالمنصور، فخضع له معظم مناطق اليمن، ولكن دارت بينه وبين أئمة اليمن عدة حروب استمرت حتى نهاية هذه الدولة في عام ١٤٥٤م.

وفي عـام ١٤٥٤م أقام المجاهد عامر بن طاهر الدولة الطاهرية (١٤٥٤– ١٥٣٨م)، وفرض سلطته على زبيد وما جاورها، وقد دارت بينه وبين أئمة الدولة الزيدية معارك ضارية، وتمكن من دخول صنعاء وانهزمت قوات الظافر. أما المجاهد الطاهري، فقد ظل يتنقل بين زبيد وتعز وعدن، حتى ألمّ به المرض وتوفي عام ١٤٧٩م. وكان آخر حكام هذه الدولة هو الظافر الثاني عامر بن عبد الوهاب الطاهري، الذي ظل في الحكم نحو ٢٨ سنة، وتمكن من إعادة كيان الدولة الطاهرية من جديد، وسيطر على معظم اليمن، ومنها صنعاء عام 1505م. وانتهت الدولة الطاهرية نتيجـة تـآمر الدولـة الزيديـة مـع العثمـانيين الأتـراك علـى حكامهـا الـذين أُعـدموا جميعـاً. لقـد تـرك الطاهريون مآثر ومعالم عديدة، وينسب البعض إليهم منها منارة عدن في كريتر.

الدولة اليعفرية (845 – 1003م)، ومؤسس هذه الدولة يعفر بن عبد الرحيم الحوالي، واتخذ صنعاء عاصمةً له.

الدولة النجاحية (993 – 1158م)، ومؤسس هذه الدولة نجاح الأحوال الحبشي، وقد اتخذ زبيد عاصمة لها، وكان نجاح من عبيد الدولة الزيادية، حيث قامت هذه الدولة على أنقاض الدولة الزيادية، ودامت هذه الدولة نحو 120 عاماً. وللدولة النجاحية العديد من المعارك مع الدولة الصليحية، وكان آخر حكام هذه الدولة فاتك بن محمد بن نجاح (1136 – 1150م). إلا أنه كان ضعيف الهمّة. وفي أيام هذا الحاكم أغار علي بن المهدي على زبيد عام 1148م، فاستنجد أهل زبيد بالإمام المتوكل أحمد بن سليمان، فأنجدهم ودفع هجمات ابن مهدي عن زبيد. إلا أنّ ابن مهدي ما لبث أن عاد بعد رجوع الإمام المتوكل إلى ذمار، وقد احتل زبيد واستقرّ فيها، وأسس دولة بني المهدي.

الدولة الصليحية (1045 – 1138م)، ومؤسس هذه الدولة هو علي بن محمد الصليحي، الذي اتخذ صنعاء عاصمةً لها. وفي عهد الملكة الحرة السيدة بنت أحمد الصليحي صارت مدينة جبلة العاصمة الثانية لحكمها. وقد توفيت في مدينة جبلة عام 1138م، بعد أن أسندت وصيتها إلى آل زريع، وكان أبوها نائب الصليحي في عدن، وتوفي هناك. وكانت السيدة الحرة صغيرة، فربّتها زوجة الصليحي أسماء بنت شهاب، وزوجتها لابنها المكرم، وكان يُقال لها بلقيس الصغرى لرجاحة عقلها وحسن تدبيرها للملك، وقد تولى الحكم من بعدها سبأ بن أبي السعود بن زريع.

الدولة الزريعية (1138 – 1174م)، ومؤسس هذه الدولة سبأ بن أبي السعود بن زريع، الملقب بالداعية، وكان من وزراء الملكة الحرة بنت أحمد ومن رجال دولتها. وعاشت هذه الدولة نحو 36 عاماً، واستمرت حتى وصول توران شاه إلى اليمن في عام 1174م، الذي تمكن من القضاء على كل دولة بقيت في اليمن.

الدولة الأيوبية (1174 – 1229م). مؤسس هذه الدولة توران شاه كرزي، الذي اتخذ من مدينة تعز عاصمةً لها. عندما وصل توران، الملقب بشمس الدين إلى اليمن، ومعه قوة كبيرة عام 1174م، سيطرعلى زبيد وأسر مَن بقي من جماعة بني المهدي، وسار إلى عدن حيث قضى على دولة بني زريع، ثم غادرها إلى مدينة إب، وبعدها إلى مدينة ذي جبلة، فقضى على حكم من بقي من الدولة الصليحية. وتوجه أيضاً إلى صنعاء، وقضى على دولة بني حاتم التي كانت قائمة هناك (1099 – 1174م). وهكذا أنهى الأيوبيون حكم كل دولة كانت قائمة في اليمن آنذاك، وقد انتهت الدولة الأيوبية في اليمن عام 1229م.

الدولة الطاهرية (1454 – 1538م). مؤسس هذه الدولة هو السلطان علي بن طاهر بن تاج الدين وأخوه عامر بن طاهر، اللذان كانا واليين على عدن من قبل سلاطين دولة بني الرسول. وقد تمكن المجاهد عامر بن طاهر من دخول زبيد عام 1454م. وللمجاهد الظافر الطاهري معارك عديدة ضد الأئمة من الدولة الزيدية، إلا أنه قُتل عند محاولته دخول صنعاء. وظل عامر بن عبد الوهاب آخر سلاطين الدولة الطاهرية، يتنقل بين تعز وزبيد وعدن، حتى ألمّ به المرض وتوفي عام 1479م. أما السلطان الطاهر الثاني، فقد قُتل أثناء معاركه ضد الدولة الزيدية، وقد تعاونت معه قوات الجراكسة الذين احتلوا معظم مواقع السلطان الطاهري في إب وورد وذمار، إلا أنّ

الطاهريين بقوا في الجنوب، وتحديداً في عدن، حتى أعدم العثمانيون الأتراك معظم أفراد الأسرة الطاهرية، بعدما تآمروا عليها مع الدولة الزيدية. وبمقتل السلطان عامر بن داوود الطاهري في إحدى البارجات التركية التي كانت راسية في مياه عدن عام 1538م، تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ اليمن، هي مرحلة الاحتلال العثماني.

إلى جانب تلك الدول، وُجدت الدولة القرمطية (880 – 915م)، والدولة الحاتمية (1138 – 1174م)، والدولة المهدية (1159 – 1174م)، والدولة الرسولية (1229 – 1445م).

الدولة الزيدية (٨٩٨–١٩٦٢م):

مؤسسها هو الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم، الذي ينتسب إلى الحسن بن علي بن أبي طالب، وكان يتبع مذهب الإمام زيد بن علي بن الحسين، وهو أول إمام في اليمن. استدعاه بعض القبائل لحلّ مشاكل قائمة بينها لم تتمكن من حلّها، وتمكن من حلّ الكثير منها. وبعدها استقرّ في الحكم في صعدة، ومدّ نفوذه على بقية المناطق، ومنها صنعاء وذمار. تعرض نفوذ هذه الدولة، وتحديداً في عهد الإمام شرف الدين ابن المهدي وابنه المطهر ابن شرف الدين، لغزوات المماليك والجراكسة والأتراك العثمانيين، فأُخرِجوا من صنعاء إلى الجبال. ولكن تمكن أئمة الدولة القاسمية من تأسيس دولتهم (1598 –1676م)، وقد مدّت هذه الدولة نفوذها إلى مختلف مناطق اليمن، من تهامة حتى حضرموت، وانهارت نتيجة ممارسات حكامها الخاطئة تجاه المناطق الأخرى، حيث بدأت الانتفاضات والتمردات على هذه الدولة ابتداءً من لحج وحضرموت وبقية المناطق، حتى سقوطها بعد جلاء الأتراك عن اليمن عام 1636م. إلا أنّ العثمانيين عادوا من جديد، واحتلوا اليمن عام 1848م، وكانت بريطانيا قد تمكنت من احتلال عدن عام 1839م. من هنا، أصبحت بلاد اليمن شمالاً وجنوباً محتلة من الأتراك والإنكليز، الذين– في أمر واقع – قسّموا اليمن فيما بينهم إلى شمال وجنوب، ثم وثّقوا هذا التقسيم رسمياً باتفاقية عام 1914م.

الفصل الثالث

الصراع الدولي على اليمن (1538 - 1839م)

احتلّ الأتراك اليمن مرتين: الأولى عام **1538**م، ومكثوا فيه نحو قرن كامل. والثانية في القرنين **19** و**20** ما بين عام **1872** وعام **1918**م، وارتكبوا فيها كغيرها من الولايات العربية أبشع الجرائم. وكان اسم "سليمان باشا" الخادم، مرتبطاً بالمذابح وأعمال التنكيل الوحشية، إلى جانب اسم "ازدمر باشا" القائم على تعز، الذي أخضع الشعب بالقوة. ونتيجة تلك الأساليب الوحشية، اندلعت مقاومة ضارية ضد الوجود العثماني، لقّنت العثمانيين دروساً في القتال لم يشهدوا مثلها، وإن كانت لم تقنعهم بأنّ اليمن عصيّ على الاستسلام وقبول الحكم الأجنبي. وتؤكد كتب التاريخ والسِّير أنّ حرب المقاومة تلك استمرت نحو مئة عام، وانخرطت فيها أجيال يمنية كاملة، حتى تمكنت من طرد الاحتلال العثماني عام **1635**م. غير أنّ الأتراك عادوا عبر مدينة زبيد إلى اليمن عام **1848** وبقوا الى عام **1872**م، وتمكنوا من السيطرة على الحديدة، وبسطوا نفوذهم العسكري على كل تهامة وتعز وصنعاء، ومنها توغلوا في الجبال المحيطة. لكن رغم القوة الجبّارة للعثمانيين، إلا أنهم خسروا أعداداً كبيرة من جنودهم وعدتهم، ما جعل المؤرخين يطلقون على اليمن صفة "مقبرة الأناضول أو مقبرة الأتراك". كان اليمني، رغم الخلل في

ميزان القوى العسكرية، يتطلع إلى الموت ذوداً عن استقلال وطنه وسيادته في كبرياء واشتياق [1].
وحين احتلّ البريطانيون عدن عام 1839م، كان الأتراك لا يزالون يُطبقون على أغلبية البلاد اليمنية شمالاً وجنوباً، الأمر الذي فتح المرحلة المقبلة على تداخل صراع دولي على النفوذ والمصالح في هذه البقعة الاستراتيجية المهمة من العالم. لم تكن مصلحة اليمن، ولا مصلحة شعبه، في خلق صراع بين تركيا وبريطانيا، لكنْ كان ذلك النتيجةَ الحتمية والثمن لوقوعه في هذا المكان الاستراتيجي. كان العثمانيون يحتلون المناطق الجنوبية الواقعة إلى الشمال من "دثينة" حتى الداخل، وكانت لهم مصلحة في مدّ خط للبرق بين تعز وعدن لربط شبكة اتصالاتهم بين الشمال إلى الجنوب. ولم ترفض بريطانيا "شرعية" هذا الطلب، ولكنها لم ترغب في أن تعطي الأتراك امتيازات مجانية، ولا سيما بعد أن ارتبط معها، في ذات الوقت، بعض حكام الجنوب بمعاهدات سمّتها "معاهدات صداقة". وفي مرحلة لاحقة، اندفع الأتراك لتوثيق علاقاتهم بالإغراء، خاصة مع بعض مشايخ قعطبه ولحج والضالع والحواشب وسلاطينها.

أما الوجه الآخر للهدف من هذا التداخل بين الاحتلالين، أو بالأصح توحّد المصالح في عزمهما معاً، فكان حتى دون اتفاق مكتوب، ترسيخاً لتجزئة اليمن. لقد ساعد وجود الأتراك في صنعاء، على امتداد البحر الأحمر، وفي المناطق الداخلية، على ضمان مرور القوافل التجارية البريطانية بين عدن وسواها، مكفولةً بحماية عسكرية. كذلك إن الضغوط العثمانية على حركة التجارة في ميناء الحديدة وبقية الموانئ اليمنية على البحر الأحمر، وفرض الضرائب العشوائية المتزايدة، جعلا الحركة التجارية تتجه إلى ميناء عدن الواقع تحت الاحتلال البريطاني، ما أضاف إلى مكاسبها مكاسب، وإلى امتيازاتها امتيازات أكبر، دون أن يثير ذلك انزعاج الأتراك، الذين نظروا إلى الوجود البريطاني من زاوية أهميته في ضبط حركات المقاومة في المنطقة، ما يخفف عنهم أعباء مواجهة تلك الحركات. وليس من دون دلالة أن يقف الوالي العثماني عبد الله باشا متفرجاً، وربما مشجعاً، ما اضطر الباب العالي إلى نقله من صنعاء وتعيين والٍ آخر.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، انتقلت راية المقاومة بعد وفاة الإمام محمد المنصور، والد الإمام يحيى حميد الدين الذي تمركز في شهارة (محافظة حجة)، إلى مرحلة جديدة، وحققت المقاومة بقيادة يحيى انتصارات متتالية شملت مختلف المناطق الجبلية الشمالية، وارتبطت

1- المؤرخ القاضي عبد الله الشماحي.

المقاومة بآل حميد الدين، وتحديداً بشخصية الإمام يحيى، الذي سجّل مآثر وطنية مبكرة لا يمكن أن يغفلها تاريخ تلك المرحلة. لقد طُرد الأتراك في نهاية الأمر، وهُزموا على أيدي اليمنيين الذين لم يقبلوا الغزاة في تاريخهم، كما طُرد قبلهم البرتغاليون والهولنديون، وأُجهضت محاولات الإيطاليين والبلجيكيين، وكذا محاولة محمد علي باشا، وقبله المماليك وغيرهم من الذين غزوا اليمن.

وبقيام الحرب العالمية الأولى عام 1914م، أصبحت تركيا وبريطانيا في معسكرين متحاربين، وأصبح اليمن أحد مراكز الحرب الكونية الأولى. ومما يجدر ذكره، أنه برغم قبول الأتراك فيما بين السنوات 1902 – 1905 القيام بخطوات لتحديد الحدود بين اليمن والمحميات الغربية، إلا أنهم عندما قامت الحرب وأصبحوا ضد الإنكليز، حاولوا أن يخلقوا بعض المتاعب للبريطانيين من خلال إعادة سيطرتهم على بعض المناطق، وأرسلوا جيشاً بقيادة اللواء سعيد باشا للاستيلاء على لحج وعدن، وقد حاول سعيد باشا إشراك سلطان لحج عبد الكريم فضل بن علي محسن في هذا الصراع، ليقف ضد وضعه التعاهدي مع بريطانيا، إلا أنه رفض العرض التركي.



وبالرغم من ذلك، فقد جهز الأتراك جيشاً من عدة آلاف، جُنِّدوا من تعز وإب وغيرهما، وهاجموا مدينة الحوطة عاصمة سلطنة لحج واحتلوها في 5 يوليو 1915م، ففرّ سلطان لحج ومعه بعض جنوده، وتوجهوا إلى عدن، ولكن القوات البريطانية ظنّتهم طلائع الجيش التركي، ففتحت النيران عليهم، وأُصيب السلطان بجراح قاتلة مات على إثرها في عدن. وبينما كان سعيد باشا يُعدّ العدة لمهاجمة عدن، جاءه الخبر بانتهاء الحرب العالمية الأولى، وعقد معاهدة فرساي عام 1919م في فرنسا، التي نصّت على تخلي تركيا عن مناطق نفوذها في آسيا وإفريقيا، وبموجبها طلب حاكم عدن من الوالي التركي محمود نديم الذي كان لا يزال يقيم في صنعاء، تطبيق المعاهدة وتسليم الجنود الأتراك الذين كانوا في اليمن وما معهم من أسلحة ومهمات، ولكن الوالي التركي فضّل تسليم السلاح وسلطاته للإمام يحيى. أما اللواء سعيد باشا، فقد طلب من الإمام يحيى أن يرسل قوة تتسلّم أراضي الجزء الغربي من المحميات التي كانت تحت السيطرة التركية حتى مشارف عدن، ولكن الإمام فضّل عدم الاصطدام بالإنكليز، ما جعل سعيد باشا يستسلم للإنكليز، وقد أعاد إلى البريطانيين ما كان قد استولى عليه الأتراك في عام 1915م. وبهذا انتهى الحكم التركي لليمن، وتمكن الإمام يحيى من إعلان شخصه إماماً على اليمن، وانتقل من مدينة شهارة لكي يقيم في صنعاء عاصمة اليمن المستقل. وبذلك نشأت المملكة المتوكلية اليمنية التي استمرت من عام 1918 حتى ثورة سبتمبر عام 1962.

الفصل الرابع

1948

الفضيل الورتلاني

يُعَدّ الفضيل الورتلاني الجزائري من أبرز أعلام الحركة الإسلامية في الجزائر الذين كان لهم دور مهم وفاعل في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عام **1931**، وكان من أقرب الشخصيات للإمام عبد الحميد بن باديس والإمام البشير الإبراهيمي، وأسهم بفاعلية في التمكين لمبادئ الجمعية في الجزائر، ثم في فرنسا في صفوف العمال الجزائريين هناك.

وعندما استقرّ في مصر، كان همزة وصل قوية بين فكر الإخوان المسلمين وجمعية العلماء، وقد مكّنه انضمامه إلى "الإخوان" من أن يصبح من أقرب المقربين للمرشد حسن البنا، وكان محلّ ثقته، وينوبه أحياناً في درس الثلاثاء، وفي الإشراف على فتح بعض شعب الجماعة في مصر، كذلك كلفه ملفّ اليمن الذي كان يحظى باهتمام المرشد وجماعة الإخوان، لرهان الجماعة الذي لم يتوقف على أن تكون دولة اليمن أول دولة تحكمها "الجماعة"، باعتبار أنّ بيئتها العامة ثقافياً وسياسياً تربة خصبة لأفكارها ولمشروعها الذي كان من ضمنه إنشاء خلافة إسلامية يقودها البنا (الدرس الخامس للمرشد). قدّم الورتلاني مقترحات لعملية الإصلاح الدستورية للحركة المعارضة اليمنية التي كان يلتقي معها في مصر، وفي الوقت نفسه قدّم الكثير من الملاحظات إلى الإمام يحيى بشأن إحداث إصلاحات لنظام حكمه. كان الورتلاني قد سحر الإمام يحيى وغيره ببيانه وبخطابه التجديدي، إلى حدّ قبول يحيى مقترحاته بإنشاء شركات للتطوير. وكما تقول كثير

من الكتابات، فقد كان هو مهندس حركة **17** فبراير عام **48** التي أجهضت في **13** مارس، ولم يُكتَب لها النجاح، والتي حاول من خلالها إحداث انقلاب في إطار الحكم الإمامي، وفيها اغتيل الإمام يحيى ورئيس الوزراء القاضي عبد الله العمري وبعض أفراد أسرته، واستُبدل به إمام آخر، هو السيد عبد الله الوزير. وعن الحركة ومهندسها، الفضيل الورتلاني، عنون الصحفي المصري عبد القادر حمزة الذي كان الشاهد الوحيد على ما حدث في الانقلاب بعد أسبوع من حدوثه وكتبه في جريدة المصري اليوم بعنوان لافت هو: لا بد من صنعاء وإن طال السفر: ليلتان في اليمن.

ليلتان في اليمن: أحداث مقتل الإمام يحيى عام 1948 كما يرويها عبد القادر حمزة، الصحفي في جريدة المصري:

"وصلنا إلى صنعاء عبر المملكة العربية السعودية، ثم عبر جزيرة كمران[1] التي كان يحكمها حاكم إنكليزي يدعى المايور طومسون. وهذه الجزيرة قطعة من الصحراء في قلب البحر الأحمر، وقد شيّد الحاكم الإنكليزي في ركن منها قرية صغيرة يقيم بها معظم أهل الجزيرة، وبها منزل الحاكم ومسجد دُعي مسجد فاروق الأول بعد زيارة جلالة الملك فاروق للجزيرة خلال رحلته مع جلالة الإمبراطورة فوزية في البحر الأحمر لقضاء شهر العسل. هبطت بنا الطائرة في مطار الجزيرة لغرضين:

الأول: أن نتزود بالبترول الكافي لرحلتنا إلى صنعاء، والعودة منها إلى كمران، نظراً لأن صنعاء ليس بها من البترول ما يكفي الطائرة.

الثاني: أن نتزود ببعض المعلومات عن مطار صنعاء، أو على الأصح الأرض الفسيحة التي تقع في الجنوب من المدينة، وهي التي مهّدها رجال حكومة الانقلاب في بضعة أيام بعدما جاءتهم برقية من القاهرة بأنّ وفداً من قبل الجامعة العربية يزمع السفر إلى عاصمة اليمن على ظهر إحدى طائرات سلاح الطيران الملكي المصري.

وانتهزنا الفرصة وسألنا المايور طومسون عن أنباء الانقلاب، فقصّ علينا القصة كلها، وهو لا يفتأ بين آنٍ وآخر يكرّر قوله: (لا تنقلوا عني هذا)، ولم ننقل عنه شيئاً حتى الآن**!!** قال الحاكم إنّ معلوماته عن مطار صنعاء تافهة لا تفيد أحداً، فهو لا يعلم إلّا أنّ الأرض الممهدة

1- وتقوم الجزيرة على صيد اللؤلؤ، وقد حاولنا في عودتنا شراء بعض اللؤلؤ، فاعتذر الحاكم الإنكليزي بأنه لا يملك شيئاً منه. وتشتهر الجزيرة بانتشار الغزلان وحمار الوحش.

جنوب المدينة لا يزيد طولها على 1200 متر، وإلّا فإن طائرة إنكليزية أتت من عدن مرتين في هذا اليوم، وهو 24 فبراير لتهبط فيه، فلم تستطع، فعادت إلى عدن.

ولكننا مع ذلك هبطنا في مطار صنعاء، وكان لا بد أن نهبط، وقد شاهدنا من الجو حشوداً من الناس في المطار قلنا إنهم لا بد ينتظروننا، ولكنهم كانوا في انتظار الأمير سيف الحق إبراهيم الذي لم تستطع طائرته الهبوط.

وقد لاحظت، كما لاحظ زميلي الأستاذ زهير عسيران، وقواد الطائرة الأربعة، أنّ هناك ورماً خفيفاً في أصداغ جميع من استقبلونا من اليمنيين، وسمعت وأنا أسير نحو السيارة أحد قواد الطائرة وهو يقول لزميل له همساً: (ما هذا؟ ألا يوجد هنا طبيب أسنان يعالج أسنان هؤلاء الناس؟) وتبادر إلى ذهني السؤال نفسه، فلم أستطع تعليل وجود هذا الورم في الصدغ الأيسر لكل من رأيناه... وعلمتُ بعدئذ علة هذا الورم، وعلمت أنّ أهل اليمن ليسوا بحاجة إلى طبيب أسنان لكي يعالجهم، ولكنهم بحاجة إلى شيء آخر غير طبيب الأسنان. علمت أنّ في اليمن نباتاً أخضر يُسمى القات، يهواه الجميع، ويتعاطون منه يومياً كميات هائلة، وهم يقصّون أوراقه الخضر ويضعونها في فكّهم الأسفل بين اللثة والصّدغ الأيسر، ويظلون يمصّونها حتى ينتهي ما فيها من عصير، فيضعون كمية أخرى يمصّونها، وهكذا حتى تخدر الأعصاب كما يخدرها الحشيش مثلاً.

لا بد من صنعاء وإن طال السفر[1].

والآن وقد رأيت صنعاء، وشهدتها بعد السفر، لا أدري كيف نطق الشاعر العربي بهذا البيت، فإني لا أعدو الحقيقة إن قلت إننا جميعاً تنفسنا الصعداء والطائرة تحلق بنا في الجو في طريقها، مبتعدة عن صنعاء ودار الضيافة العجيب"[2]. ولقد فكرت في هذا الشاعر العربي الذي نطق

1 - 28 مقولة مشهورة وخالدة قالها الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في مكة المكرمة، بعد ما غادر العراق في طلب العلم، وكان قد سمع عن الإمام عبد الرزاق الصنعاني صاحب المصنَّف المشهور في اليمن، فقرر السفر إليه. وفي مكة شوهد الإمام عبد الرزاق في الحج، فقيل للإمام أحمد: قد كفيت هذا عبد الرزاق، فاطلب العلم. فقال: لا، لا بد من صنعاء وإن طال السفر. ما يعني أنه خارج في سبيل طلب العلم، فأراد قصد الإمام الصنعاني في داره.

2 - هي دار ضخمة مؤلفة من طبقتين: الأولى: وهي الأرضية، وجميع حجراتها كانت مخازن لمواد التموين. ففيها صفائح البترول، وفيها أكياس الدقيق وصناديق السكر والكتب المدرسية، وأدوات معملي مادتي الطبيعة والكيمياء وأسلاك الكهرباء والبن والأغطية والملاءات والأقمشة والأخشاب والمقاعد والأسرّة المعدة للضيوف إذا ما احتاج الأمر. في هذه الحجرات كل شيء تقريباً. ومن إحدى هذه الحجرات خرج البن الذي أتينا به معنا، ومن حجرة أخرى خرجت الأكياس، وأمام بابي الحجرتين أُعدَّت الأكياس وخاطها المنجدون، ووزنها الوزانون. ودار

بهذا البيت طويلاً، فاستغربت أن يقال أي شعر في صنعاء، ويبدو لي أنّ التعبير الحق عن (جمال) صنعاء و(سحرها) لا يزيد على قلب الشفتين... والانتقال بالموضوع إلى شيء آخر !!

وأثناء وصوله إلى صنعاء بمعية ستة أفراد، كابتن الطائرة ومساعدوه، روى ما حدث من خلال مقابلاته لحسين الكبسي الذي تربطه به معرفة سابقة، والذي عُيِّن وزيراً للخارجية في حكومة الانقلابيين، كما أطلق عليهم، وكانت مقابلاته بالكبسي[1] أولاً، وثانياً بقائد الجيش جمال جميل، وثالثاً بالإمام الجديد عبد الله الوزير، وكانت الروايات متطابقة للأشخاص الثلاثة، وقد لاحظ وجود الفضيل الورتلاني الذي كان حاضراً في كل المقابلات، وكان يصحّح كثيراً من إجابات الشخصيات الثلاثة، ما أعطى للصحفي دلالة بأن الورتلاني رجل الإخوان في اليمن، والمدبر لأحداث 1948. وقد وصف عبد القادر حمزة ما حدث بالانقلاب. والجدير بالذكر أنّ التنافس على السلطة كان بين آل حميد الدين وآل الوزير وفئة القضاة الذين كانوا في حقيقة الأمر الساعد الأيمن وشركاء كاملين في السلطة مع آل حميد الدين. ومعلوم لكثيرين المقولة التي كان يرددها الناس في ذلك

الضيافة ليست مركبة، أي إن حجراتها شيدت على شكل مربع واسع قلبه إلى السماء وفي وسطه حوض كبير يستعمل ماؤه استعمالات غريبة، فقد رأيت العمال وهم يغسلون فيه قطع الأثاث، ثم رأيتهم يشربون منه، شيء لا يصدق. لعل كراهيته لصنعاء جعلته يبخس الناس، وهذا الأثاث الذي كانوا يغسلون قطعه هو الأثاث الذي أخرج من المخازن لتزويد الحجرات استعداداً لاستقبال وفد الجامعة العربية الذي كان مفترضاً أن يصل بعدئذ إلى صنعاء ليحضر الاجتماع الأول لمجلس الشورى.

1- رواية الكبسي عن مقتل الإمام: "استقلّ الإمام سيارته الخاصة وبرفقته رئيس وزرائه عبد الله العمري وثلاثة من حفدته لابنه الحسن وحفيد لابنه المحسن، ومعهم جندي ومرافق وسائق السيارة بقصد الإشراف على مزارعه التي تبعد عشرين ميلاً جنوبي صنعاء. وعلى بعد عشرة أميال في مكان يسمى الوادي، طلب الأخوة الثلاثة أبناء الأمير الحسن وحفيده الإمام النزول من السيارة وانتظار الإمام في هذا المكان حتى يعود من زيارته لمزارعه، وتركهم الإمام على أن يعود بعد ساعة على الأكثر، ولكن انقضت ثلاث ساعات دون أن يعود، فقلقوا عليه. وهنا مرّ بهم أحد الرعاة، فأخبر أكبرهم، وهو يبلغ من العمر اثنتين وعشرين سنة بأنه رأى الإمام مقتولاً هو ورئيس وزرائه وحفيده الرابع ومرافقه وسائق السيارة على بعد سبعة عشر ميلاً من صنعاء، فأسرعوا بإرسال النبأ بذلك إلى صنعاء، واستقلوا سيارة أخرى من سيارات الإمام إلى مكان الحادث، وهناك وجدوا سيارة الإمام مصابة بأكثر من مئة طلقة، وزجاج السيارة محطماً من جميع الجهات، ووجدوا أنّ الطلقات صوبت على السيارة من الأمام، ووجدوا جدّهم الإمام مصاباً بأكثر من خمسين رصاصة، وقد انكفأ على وجهه وسقط فوق جثة حفيده الرابع، كذلك وجدوا رئيس الوزراء مشوَّه الوجه، مقتولاً بفعل الرصاص، وكذلك شاهدوا المرافق وسائق السيارة مقتولين. وكان عدد كبير من رجال القبائل قد التفّ حول السيارة، وقد قدموا بعد سماعهم صوت طلقات الرصاص، وقال بعضهم إنه شاهد سيارة تعدو مسرعة بعد سماعه أصوات الطلقات، ويرجَّح أن القتل حدث بواسطة مدفع رشاش سريع كان في هذه السيارة".

الوقت، وهي "إذا اشتطّ سيد رقعوه بقاضي"، وكذلك بين المستنيرين من المشايخ من أبناء تعز وإب والحديدة وغيرها، والمغتربين في إفريقيا وأوروبا الذين أرغمتهم الظروف على طلب العيش الكريم خارج وطنهم، وتأثروا بما شاهدوه من تقدم ومن حياة مختلفة. كل هذه العوامل حفزت القوى المستنيرة على إحداث التغيير ووضع الميثاق المقدس في القاهرة من قبل البنا والورتلاني والإخوان، وقد كان الجميع يتوقعون موت الإمام، وكان السؤال: وماذا بعد؟ ويقال إنّ سيف الإسلام الحسين بن يحيى حميد الدين هو الذي اختار اسم عبد الله الوزير بديلاً لأبيه، لأن المعروف في المذهب الزيدي أنْ لا ولاية للعهد بالتوريث، وعند موت أيّ إمام تجري مناظرة بين علماء اليمن، شرط أن يكون المتناظرون من البطنين حسنيين أو حسينين، ويُختار الأفضل إماماً. لكنّ الإمام يحيى أخلّ بهذه القاعدة عندما عيّن ابنه أحمد ولياً للعهد، بحسب ما اقترحه الشيخ ناصر مبخوت الأحمر، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وروى حسين الكبسي الحكاية، وتقديري أنّ الجميع اتفق على قتل الإمام يحيى، وخاصة بعد أن سرت شائعة عن موت الإمام، ما دفع المعارضين في عدن إلى إبلاغ العالم الخارجي والرأي العام المحلي بموته ونشر الميثاق واسم الإمام الجديد وأسماء الحكومة ومجلس الشورى. وبعد ذلك تبيّن أنّ خبر الوفاة كان كاذباً. ولم يستبعد البعض أن وليّ العهد أحمد، كان وراء إشاعة موت أبيه، ليكشف المتآمرين. وفي رواية أخرى، أنّ محمد محمود الزبيري كان وراء التسرع بنشر خبر الوفاة، وأنه لم يُصغِ إلى تنبيه أحمد محمد نعمان بألّا يفعل ذلك، وقد كان رأي الطرف المعارض في الداخل أنه يجب عليهم أن يتحركوا، وإلّا فإن أحمد سيتغدى بهم قبل أن يتعشوا به. وهكذا سارت الأحداث كما رواها الفرسان الثلاثة للصحفي الوحيد الذي وصل إلى اليمن، ولحسن الحظ أنه نشر أخبار رحلته ومقتل الإمام يحيى في كرّاس صغير بعنوان "ليلتان في اليمن".

1948م... ثورة أم حركة؟

كانت المحاولة الأولى للانقلاب على الإمام يحيى في **14** كانون الثاني/ يناير **1948**م، ولكنها أخفقت بسبب تلكؤ العناصر المكلفين اغتياله مع ابنه أحمد. وترتب عن هذا الإخفاق أن افتضحت خطط الثورة ووثائقها، حيث أذاع الأحرار في عدن تلك الوثائق بعد أن وصلت إليهم برقية كاذبة بموت الإمام، يقال إنّ أحمد نفسه هو مصدرها، وهذا يعني أنّ نشاط الأحرار في عدن كان منكشفاً ومخترقاً، ولا يستبعد أن بريطانيا، طبقاً لعيسى بلومي، اخترقت حركة الأحرار في

عدن وفي القاهرة، كما اخترقت جماعة الإخوان المسلمين، وقد سرّبت معلومات عن الانقلاب لطرف آخر، سرّبها بدوره لوليّ العهد.

ولماذا لا يكون هذا الطرف هو السعودية؟ وهذا التساؤل المتأخر يظل مشروعاً.

وفي سياق ردود الفعل ومحاولات الأحرار لتكذيب ما أُذيع وما نُشر، وتأنّي الإمام يحيى في اتخاذ إجراءات فورية مضادة بأمل استدراج أكبر عدد من المشاركين، اتخذ الأحرار قراراً بتنفيذ محاولة أخرى في 17 شباط/ فبراير 1948م، حيث كمنت مجموعة بقيادة الشيخ علي ناصر القردعي الذي رفض أن يقتل الإمام يحيى إلا بفتوى أصدرها السيد حسين الكبسي، لسيارة الإمام يحيى وهو في طريقه إلى مزرعته الجديدة في منطقة حزيز، جنوبيّ صنعاء (8 كلم)، وأمطرته بوابل من الرصاص، فقتل الإمام ومعه رئيس وزرائه عبد الله العمري وأربعة من أحفاده وعسكري من عناصر حمايته، إضافة إلى سائقه، ثم قتل بعد ذلك نجلي يحيى، الحسين والمحسن. وهنا يختلط الخاص بالعام، أو الثأر الشخصي بالاغتيال، تحت واجهة القضية الوطنية، إذ حدث قبل عشر سنوات أن هرب القردعي من سجنه في صنعاء من طريق خولان، وقال وهو يشاهد الجبال:

يا ذي الشوامخ ذي بديتي ماشي على الشارد ملامة
قولي ليحيى بن محمد با نلتقي يوم القيامة

وانتقل الشيخ القردعي من خولان إلى آل عواض وآل عريف الذين رفضوا استقباله وهو هارب من السجن، خوفاً من انتقام الإمام، ثم وصل إلى مرخة في شبوة التي رحبت به قبائلها، وقال السيد ناصر العاقل المحضار مرحباً:

حيا الله الليلة بشوف القردعي الشيخ ذي وزع على الدنيا عياه
القردعي عندي ولا بديه حد الموت عند القردعي ولا الحياة



مع صالح ناصر المحضار عام 2016 في دولة الإمارات
وتبدو في الخلف صورة والده السيد ناصر صالح المحضار

وفي مارس من عام 2016م التقيتُ بالسيد صالح المحضار الذي حدثني عن هذه الواقعة بتفاصيلها، ومنها أنّ والده زار الإمام يحيى لطلب العفو عن الشيخ القردعي والعودة إلى أهله وقبيلته، وأنه وافق تقديراً لشجاعة السيد المحضار.

وهذا بعض ممّا أورده السيد صالح عن والده رحمه الله:

قال: هو السيد ناصر بن محسن بن حسين بن الحاج المحضار من مواليد مرخة/ الهجر عام 1902. نشأ نشأةً متواضعة في مجتمع متواضع في كنف والده رحمه الله، وعاش حياته في خدمة أهله ومجتمعه، وكان مثالياً في محبته للجميع، وفي إخلاصه، وفي خدمته له.

هذا وقد توفي السيد ناصر بن محسن بن الحاج المحضار في مدينة أبها عام 1986م، ودُفن في مدينة نجران.

ومن المواقف التي سجلها التاريخ له ولأهله وأهل مرخة، استقبالهم لعلي ناصر القردعي وأخيه أحمد وعلي عبد الرب الحميقاني ومَن كان معهم بعد خروجهم من السجن بمساعدة أهلهم، وتهريبهم بخطة وحيلة محكمة. بعد هربهم ضاقت بهم الوسيعة، ولم يجدوا مَن يؤويهم خوفاً من الإمام. ومما يُذكَر أنهم بدأوا باللجوء إلى أرض آل عواض الذين رحبوا بهم، وقد قال شاعرهم:

مروا على جعد المفارق   نفسي من الدولة غنيه

وبعدها اتجه إلى بيحان، واستقبله آل العريف والمصعبين، ولشاعرهم مقولة مشهورة:

إن جات زينة شلها يا قردعي وإن جات شينه خلها لآل العريف

لكن لم يتمكن آل العريف من إيواء القردعي والحميقاني لاعتراض بريطانيا على ذلك، ولعدم رغبتهم في مخالفة نصّ معاهدتهم مع الإمام الموقّعة عام 1934 التي تنص على عدم السماح لأيّ متمرد على الإمام بالدخول إلى الجنوب. وبعدها اتجه القردعي والحميقاني ومن معهما، قاصدين أرض العوالق. ولكون العوالق يسري عليهم ما يسري على المستعمرات، أرسلوا من يعتذر للقردعي والحميقاني قبل وصولهم، وبعدها اتجهوا إلى وادي مرخة، وهناك كان في استقبالهم أهل مرخة يتقدمهم السادة وقبائل وأعيان مرخة الجميع، وقد وصل الحميقاني قبل القردعي وكان وصوله مع بني أيوب آل محيقن وخرج السيد حسين بن محسن بن الحاج المحضار في زامل ترحيب:

حيابكم ياذي ولبتو عندنا من باب صنعاء لا بلاد بني هلال

قل للحميقاني سنان القبيلة وين المرادي ذي طعنها ع الحوال

وكان جواب الشيخ عبد الله بن عوض الحميقاني الأيوبي:

اليوم جبنا ذا والآخر با يجي هاو وبهوا له يا مصابيح الرجال

حيوا بجرو القوم واثنوا بالرحب لما تبان الشمس من بعد الظلال

وبعدها وصل القردعي في موكب مع بني أيوب، وعند مشاهدته حصون هجر السادة/ مرخة، قال:

يا ذي المصانع ذي بديتي هو شي على الشارد ملامة

ما أنا ويحيى بن محمد بيناتنا يوم القيامة

تلا ذلك زامل للسيد العاقل ناصر بن محسن بن الحاج المحضار:

حيا الله الليلة بشوف القردعي الشيخ ذي قسم على الدنيا عياه

القردعي عندي ولا بديه حد الموت عند القردعي ولا الحياة

بعد ذلك قيل زامل من حسين حليس من أعيان الهجر:

الجيد يعجبني ويشرح خاطري قد طابعه يظهر وهو عاده سفيه

عند الحميقاني وعند القردعي يا شعاب مرخة من لفيته احذفيه

الأحرار في عدن

كان وصول مجموعة من المعارضين الوطنيين إلى عدن وتشكيلهم حزباً سياسياً بمثابة طور جديد في مسيرة الحركة الوطنية المعارضة، ليس فقط في معاني احتضان عدن لمعارضي الإمام وحركتهم الوطنية وتعاطفهم معهم وتعميق المضمون الوحدوي المصيري لليمن، والبعض يقول إن حركة الأحرار لم تكن حركة وحدوية، ولم تتحدث أدبياتها عن تحرير الجنوب والخلاص من الاستعمار. بالعكس، يقول عيسى بلومي في كتابه "تدمير اليمن" إن بريطانيا اخترقت الحركة، سواء في عدن أو في القاهرة. في القاهرة اخترقت حركةَ الإخوان أيضاً، والإخوان كانوا على علاقة بالحركة. نعلم أنّ بريطانيا ظلت لسنوات ترفض الإفراج عن وثائقها وأسرارها بعد حتى بعد ثلاثين عاماً.

لقد عبّر الشاعر محمد محمود الزبيري عن تلك الصلابة الثورية في قصيدته التي أرّخ بها أيام الخروج من السجن ومن صنعاء التي حوّلها الإمام يحيى، والبلاد كلها، إلى سجن كبير إذ يقول:

خرجنا من السجن شُمَّ الأُنوفِ
كما تخرج الأُسْدُ من غابها
نمرّ على شفرات السيوفِ
ونأتي المنيَّة من بابها



الاستاذين احمد محمد نعمان ومحمد محمود الزبيري

وقد سمعت هذه الأبيات بلسان الشاعر الزبيري نفسه في مهرجان في تعز في عام 1964م، وكان إلى جانبه الأستاذ أحمد محمد نعمان.

والجدير بالذكر، أنّ الأحرار غيروا اسم تنظيمهم بعد أقل من عام، من "حزب الأحرار" إلى "الجمعية اليمانية الكبرى" تحت طائل ضغط المحتلين.

ويجب أن يبرز المرء هنا دلالة تأسيس "الجمعية اليمانية الكبرى" في أوائل كانون الثاني/ يناير 1946م، فهي بالإضافة إلى كونها محاولة لتجنب حرمان الأحرار النشاط المرخص به في ظل الاحتلال، شكلت فرصة ومدخلاً إلى تأمل الأهداف الوطنية وصياغتها في برنامج لاحق مكتوب، يساعد على نشره وتعريف المواطنين بأفكاره، حركة الأحرار.

وقد استُهل "القانون" الذي ضمّ برنامج التنظيم ببيتي شعر للزبيري، يفصحان عن الأهداف الضمنية للجمعية:

سجّل مكانك في التاريخ يا قلمُ
فها هنا تُبعَثُ الأجيالُ والأممُ
هنا القلوبُ الأبيّاتُ التي انتقلت
هنا الحنان هنا القربى هنا الرَّحِمُ

ولكنّ أنظمتها الداخلية تؤكد –دون شك– طبيعتها السياسية وأهدافها، وحجم المهمات التي تضطلع بها (نص قانون الجمعية في قسم الوثائق)، وقد سمح الترخيص الذي حصلت عليه الجمعية بإصدار صحيفة ناطقة باسمها بعنوان "صوت اليمن"، وكان لها دور كبير في التعبئة لمواجهة حكم الإمامة، حيث تسربت إلى الشمال وصارت تنتشر بين المواطنين داخل عدن وخارجها، وتحرّض على الثورة.

في تلك الآونة، وجد الأحرار اليمنيون في عدن أنفسهم منقسمين: طرف يتشبث بالبقاء والنضال في عدن والقاهرة، وآخرون عادوا إلى تعز وصنعاء، كزيد الموشكي واحمد محمد الشامي[1] وغيرهما، وقد عاد الكل إلى صنعاء بعد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م.

1 - أحمد محمد محمد الشامي هو شاعر وناقد ومؤرخ يمني .ولد عام 1924 في مدينة الضالع.

ومثلما كانت حركة الأحرار تعاني صعوبات داخلية، فقد كانت الإمامة، هي الأخرى، تواجه الهزة تلو الهزة بسبب سقوط هيبتها بأعين الشعب، ما جعلها تلجأ إلى شتى وسائل الإرهاب لترويع المواطنين كي يتخلوا عن الثوار.

وفي هذه الفترة أخفقت – في تعز – محاولة قتل وليّ العهد أحمد، إذ تمكن من الهرب عبر الطوق المضروب حول قصره والمدينة، حيث أظهر للقوات المحاصِرة قصره أنه سيسلّم نفسه لهم، إلا أنه تحايل وخدعهم واستطاع الهرب إلى شمال الشمال، حيث القبائل المؤيدة له، وبدأ ردّ الفعل على الانقلابين.

وفي اليوم الثاني من هذه المحاولة، أُعلن عبد الله الوزير إماماً جديداً. وشُكِّلت الحكومة برئاسة علي ابن عبد الله الوزير (من أقارب الإمام الجديد)، واحتل فيها حسين الكبسي منصب وزير الخارجية، والقاضي الشاعر محمد محمود الزبيري منصب وزير المعارف، وأحمد النعمان وزير الزراعة، وشخصيات وطنية لبقية الوزارات، كذلك اختير سيف الحق إبراهيم (ابن الإمام يحيى) ليكون رئيساً لمجلس الشورى الذي أصبح الشيخ حسن الدعيس "وكيلاً أول" له، وضم **28** من الشخصيات الوطنية البارزة، وُزعوا على الإدارات والمرافق التنفيذية والقضائية.



الإمام عبد الله الوزير

إلا أنَّ إجراءات السلطة الجديدة الإدارية السياسية لم تتجاوز مدينة صنعاء، إذ احتفظ أنصار الإمامة المتوكلية بالكثير من مراكزهم ومناصبهم في تعز والحديدة وذمار وحجة وصعدة، وهي أهم المدن وأكبرها، حيث اعترفوا لفظياً بالإمام الجديد، ولكنهم راحوا يُعدّون العدة للانقضاض عليه بالتنسيق مع وليّ العهد الهارب. وفي غضون ذلك، اقتصرت إجراءات بناء القوة الذاتية على التشكيلات المدنية والعسكرية التي أُعِدَّت قبل إطاحة الإمام.

وكما ذكرنا آنفاً، فقد استطاع وليّ العهد الهارب أحمد بن يحيى بن حميد الدين الذي كان حاكماً لتعز، أن يغادر المدينة إلى الشمال الأقصى، ليقود من حجة حملة استعادة سلطان والده بعد إعادة اصطفاف الأمراء المتنافرين أمام الخطر المحدق، ومن خلال الدعم الذي حصل عليه، فقد استدرج القبائل اليمنية البعيدة عن ميدان الصراع، من طريق الإيحاء بوجود غزو أجنبي ينبغي مقاومته.

ونتيجة ابتعاد القيادة الجديدة للثورة عن الجماهير، وتخبّطها بإجراءات شكلية ما كانت لترتقي إلى مستوى المجابه لتلك القوات التي تمكّن وليّ العهد من جمعها لإسقاط الثورة، حيث تمكّن في **13** آذار/ مارس **1948**م من إسقاط صنعاء التي نهبتها جموع غفيرة من القبائل المحاصرة لها التي اندفعت كالإعصار من أبواب صنعاء، مُناديةً: "يا متوكلاه"، وراحت تنهب كل شيء: البيوت والأثاث والمحالّ التجارية والنوافذ والأبواب، وجرى سيف أحمد بن يحيى في رقاب أشرف أبناء اليمن، وأطبقت السجون على عشرات المناضلين، عسكريين ومدنيين، وقد أُعدِم كثيرون من القادة الأحرار في الساحات العامة في مذبحة، وطاول سيف بلا محاكمة كلاً من: عبد الله الوزير، علي الوزير، زيد بن علي الموشكي، مُحيي الدين العنسي، أحمد الحورش، صالح المسمري، حسين الكبسي، محسن علي هارون، عبد الله صالح الحسيني، جمال جميل، (بعد موافقة نوري السعيد)، علي بن ناصر القردعي، محمد الحمزي وآخرين غيرهم، بلغوا جميعاً تسعة وعشرين من ألمع الرجال الأحرار، فضلاً عن الكثير من أبناء صنعاء وتعز وإب، قتلوا في حملة الانتقام عقب سقوط الثورة.

أسرة حميد الدين تُقيم عرساً في بيروت

بعد المصالحة "الوطنية" عام **1970** بين جمهوريّي حركة **5** نوفمبر والمملكة العربية السعودية، وليست في الواقع بين الجمهوريين والملكيين، كما يحلو للبعض القول، لأن قرارَي

الحرب والسلم كانا بيد السعودية وحدها. صحيح أنّ الملكيين لم يحاربوا بالوكالة عن السعودية 100%، لأنهم كانوا يسعون لاستعادة مملكتهم، ولكن ككل مقاتل لا يملك قراره، ولا الاستراتيجية القتالية، ولا الموارد لتمويل حربه، يصبح الخوض في قراره المستقل حرباً أو سلماً عبثياً. تلت المصالحةَ إقامةُ علاقات دبلوماسية بين الجمهورية العربية اليمنية والمملكة العربية السعودية في 23 تموز/ يوليو 1970، كما أشرنا آنفاً، نتج منها توزُّع بيت حميد الدين بين السعودية والأردن وألمانيا وأميركا وبريطانيا وغيرها من دول العالم، واهتمامهم بتعليم أولادهم في أفضل المدارس والجامعات، ما مكّنهم بعد تخرجهم من العمل في بنوك وشركات وتبوّء مناصب قيادية مرموقة، كما علمت من بعضهم عندما التقيت بأكثر من 100 شخصية منهم في بيروت خلال حفل زفاف حضره أهمّ أولاد الإمام يحيى حميد الدين وأحفاده، وفي مقدمتهم الابن الأصغر عبد الرحمن بن يحيى حميد الدين الذي تجاوز الثمانين. وقد شاركت في ذلك العرس العائلي لأنني ارتبطت بعلاقات صداقة بعد خروجي من السلطة عام 1986 مع الأميرين محمد بن الحسين، والحسن بن الحسين وغيرهما. وكان قد دُعي إلى الحفل السيد عبد الرحيم مراد، عضو مجلس النواب والوزير السابق لوزارتي الدفاع والتربية والتعليم في لبنان. وفي الأثناء، تذكرت حديث المشير عبد الله السلال (أول رئيس للجمهورية العربية اليمنية 1962 – 1967) عن أسرة حميد الدين، عندما قال إنها استفادت من الثورة بخروجها من اليمن وتعليم أبنائهم وتولي بعضهم مناصب مهمة في مؤسسات وشركات ومصارف وغيرها من المجالات المحترمة، وإنهم يحملون الشهادات الجامعية ودرجات الماجستير والدكتوراه، بينما استمررنا بعد قيام الثورة في اليمن نتضارب ونتصايح ونتقاتل. وبعد ترسيم الحدود بين اليمن والسعودية عام 2000، طلب علي عبد الله صالح من السعودية وقف المساعدات التي كانت تقدمها لقوى يمنية عديدة، من بينها الملكيون (سابقاً)، لكنّ الحكومة السعودية خفضت مساعداتها إلى 50% (لأن قطع العادة عداوة كما قال علي عبد الله صالح)، ولكنها لم تمسّ ميزانيات مشايخ الهضبة الشمالية، وهي الأكبر. وبعد سنوات قليلة مُنحَ جميع أحفاد الإمام يحيى من أسرة حميد الدين الجنسية السعودية، بطلب من علي عبد الله صالح، لكي لا يُسمح لهم بالقيام بأيّ نشاط سياسي في المملكة أو اليمن أو خارج المملكة، (جديرٌ بالذكر أنّ الجنسية السعودية مُنحت لهم بعد أربع أو خمس سنوات، لا بعد اتفاق الحدود مباشرةً، وقد نشرت كل

الصحف السعودية، بما فيها الحياة والشرق الأوسط، صفحة كاملة عن القرار الملكي بمنح أحفاد الإمام يحيى الجنسية. وفي خطاب لصالح، وعد بإعادة أملاك أسرة حميد الدين التي صودرت بعد ثورة سبتمبر أو التعويض عليهم، وقد أغضب ذلك الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ حاشد، الرجل القوي قبلياً في اليمن، والمعروف عنه أنه استولى بعد ثورة سبتمبر مباشرةً من دون قانون أو تعويض على بعض أراضيهم وبيوتهم ومزارعهم، ولم تسلم منه حتى جنبية الإمام يحيى، وهي الأغلى ثمناً في اليمن) لاعتقاده أنهم عندما يصبحون مواطنين سعوديين سيحترمون سيادة اليمن وحكومته! ولكن حدث أن مُنع الأمير محمد بن عبد الله بن الحسن بن يحيى حميد الدين من دخول المملكة العربية السعودية، ليس فقط لأنه زار اليمن، بل أيضاً لأنه خلال زيارته نُمِيَ إلى علم السعودية أنه التقى بأنصار الله في صنعاء، ما أدى إلى منعه من دخول المملكة، ولم يشفع له كونه والد العريس ويحمل الجواز السعودي. ولهذا السبب أُقيم حفل العرس في فندق موفنبيك ببيروت التي يعيش فيها الأمير محمد، رغم أنّ العروسين يعيشان في الرياض، وقد عبّر لي الأمير شخصياً عن انزعاجه من القرار.

وكما طلب علي عبد الله صالح من السعوديين منح بيت حميد الدين الجنسية السعودية، فقد طلب قبل ذلك من العُمانيين منح الأمين العام الأسبق للحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض، الذي هرب إلى سلطنة عُمان عقب هزيمته في حرب 1994، وأولاده الجنسية العمانية، لا حباً بالبيض، بل لمنعه من القيام بأيّ نشاط سياسي معادٍ لنظامه. وقد التزم علي سالم البيض شروطَ استضافته، فلم يمارس أيّ عمل سياسي. وهنا يروي السفير علي محسن حميد، أنه عندما كان سفيراً للجامعة العربية في لندن، اتصل به البروفيسور ألفرد هاليداي، أستاذ دراسات الشرق الأوسط في جامعة لندن للاقتصاد London School of Economic– والمتخصص في الدراسات اليمنية والإيرانية، ليبلغه بأنه لأول مرة يُدعى إلى زيارة مسقط، وأنه يودّ أن يلتقي بالبيض. اتصل السفير حميد بالبيض على رقم الهاتف الذي كان يتواصل من خلاله الشهيد جار الله عمر بالبيض من لندن، وقد رحّب البيض باللقاء، وطلب أن يحمل البروفيسور هاليداي معه بعض المقالات عن الماركسية. وعند عودة البروفيسور هاليداي، قال إن سلطنة عُمان حالت بينه وبين لقاء البيض. لكن عندما بلغ الحراك الجنوبي ذروته في عدن وغير عدن، شعر البيض بأنّ الوقت قد حان للعودة إلى عدن والتضحية بالجنسية العمانية، ولكنه غادر إلى الضاحية الجنوبية

لبيروت، لإدارة نشاطه السياسي والإعلامي والعسكري منها ضد نظام دولة الوحدة التي كان شريكاً في قيامها عام 1990 مع علي عبد الله صالح، اعتقاداً منه أنّ عودته إلى عدن ستعيده إلى السلطة وحكم الجنوب مرةً أخرى، ولكن ذلك الحلم أو الوهم لم يتحقق. ولم يتحقق سعيه هذا أيضاً في العودة إلى السلطة عام 1994، لأن تقديراته كانت خاطئة، بل إنه وغيره من القيادات الجنوبية ركبوا موجة الحراك الشعبي السلمي، وحرفوا الحراك عن مساره، وتحولت التجمعات الجماهيرية الحاشدة المموَّلة من الخارج إلى بيانات في الساحات ورفع صور تلك القيادات غير المنتخبة ديمقراطياً، وهو ما كان يتمناه علي عبد الله صالح كسبيل فعّال لإضعاف الحراك ثم تمزيقه. لقد نبهت قبل ذلك إلى أنّ قوة الحراك تكمن في وحدته، وأنّ مقتله في خلافاته، ولكن لا حياة لمن تنادي. وهذا ما حدث بالفعل.



فندق موفنبيك – بيروت ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨

من اليمين: الأمير الحسين بن العباس بن الإمام يحيى، الأمير محمد بن الحسن بن الإمام يحيى، الأمير علي بن إبراهيم بن الإمام يحيى، علي ناصر محمد، السيد ماجد أبو العلي القائم بأعمال سفارة المملكة، الأمير عبد الرحمن بن الإمام يحيى، العريس الأمير عبد الله بن محمد عبد الله بن سيف الإسلام الحسن، سعادة السفير وليد بخاري، سفير المملكة العربية السعودية بلبنان، معالي الوزير والنائب عبد الرحيم مراد، السيد عبد الودود نصولي، الأمير عبد الله بن العباس بن الإمام، الأمير الحسين بن محمد بن سيف الإسلام المحسن.

ثورة 26 سبتمبر 1962م، و المواقف العربية والدولية منها

عندما قامت ثورة 26 سبتمبر عام 1962م، كانت هي الثورة الوحيدة من بين كل الثورات العربية التي واجهت رفضاً وعواصف ومقاومة من محيطها ومن خارجه، ما اضطرّها دفاعاً عن النفس إلى أن تطلب النجدة من الجمهورية العربية المتحدة (مصر). لبّت مصر النداء، وأرسلت قوات نوعية محدودة العدد سرعان ما تضاعفت، وكانت الدولة الأولى التي تعترف بالجمهورية العربية اليمنية، وكان الاتحاد السوفياتي الدولة الثانية التي تعترف بها. ووظفت مصر دبلوماسيتها وإعلامها لحشد تأييد دول عدم الانحياز للاعتراف بالجمهورية ودعمها في المحافل الدولية. وفي 23 كانون الأول/ ديسمبر 1962 أعلن جمال عبد الناصر من مدينة بورسعيد أنّ "كفاح اليمنيين هو كفاحنا، وثورتهم هي ثورتنا..

واستمرت الحرب منذ 1962 وحتى 1967م بين الجمهوريين والملكيين المدعومين من مصر والسعودية والاتحاد السوفييتي وأميركا وتحولت الى حرب استنزاف للطرفين مما دعا الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل الى الالتقاء على هامش مؤتمر القمة العربية في الخرطوم 1967م والاتفاق على انهاء الحرب بانسحاب القوات المصرية من اليمن ووقف دعم السعودية للملكيين..



مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم 1967/8/29م – 1387/5/26هـ

لقاء مع اللواء محمد عبد السلام محجوب ضابط المخابرات المصرية في اليمن عام 1962م



مع اللواء محمد عبد السلام محجوب والراحل الدكتور
رفعت السعيد رئيس حزب التجمع الوحدوي في مصر

كنتُ حريصاً أشدّ الحرص على لقاء الضباط المصريين المخضرمين الذين قاتلوا في اليمن، ومنهم من كان له دور في دعم ثورة **26** سبتمبر، أو ثورة **14** أكتوبر، وأقام في تعز لهذا الغرض. وأبرز هؤلاء الضباط، اللواء محمد عبد السلام محجوب، الذي التقيت به في القاهرة في **25** آذار/ مارس **2017** بحضور د. رفعت السعيد، رئيس حزب التجمع التقدمي الوحدوي المصري، ود. علي عبد الكريم، لأستمع إلى شهادة اللواء محجوب عن دور مصر في دعم ثورة **26** سبتمبر، باعتباره عسكرياً محترفاً أدى دوراً جليلاً في اليمن، وغير معروف لليمنيين، ولكونه معاصراً للثورة منذ أيامها الأولى، تنفيذاً لتوجيهات القيادة المصرية التي كان حينها عينها وأذنها في صنعاء مع ثلة من زملائه. قال اللواء:

"كان المسؤولون المصريون متابعين للوضع في اليمن بصورة دقيقة، خاصة في العام الأخير قبل الثورة، وكانوا ينسّقون مع ضباط الثورة، وعلى رأسهم علي عبد المغني، وهم على استعداد للتوجه إلى اليمن في حال اندلاع الثورة. وكانت الأمور مهيّأة للقيام بها في أيّ لحظة، وعلى هذا الأساس اتخذنا كافة التدابير من اتصالات وتحركات للقطع البحرية، وتجهيز بعض الفرق العسكرية إن استدعى الأمر التدخل. إنّ الذين خططوا للثورة وقادوها مجموعة صغيرة من الضباط برتبة ملازم أول، وكان أبرزهم علي عبد المغني".

قبل يومين من الثورة استدعى الرئيس جمال عبد الناصر السيد عبد الرحمن البيضاني، وناقشه في الأوضاع التي يعيشها اليمن، وسمع منه وجهة نظره، وقال البيضاني إنه جاهز للسفر إلى اليمن مع المصريين إن طُلب منه ذلك، وإنّ الرئيس جمال عبد الناصر طلب منه التنسيق مع النقيب محمد عبد السلام محجوب. وعند لقائهما، محجوب والبيضاني، سأل الأخير: ما العمل؟ وكان ردّ محجوب أنّ عليه أن يجهّز حقيبته للسفر في أيّ لحظة، وأنه قد وُضعَت سيارة بقرب منزله لتأتي به في الوقت المحدد للسفر مع الفريق المصري إلى صنعاء. وفي 26 أيلول/ سبتمبر 1962م، تلقوا إشارة من القيادة المصرية بإعلان قيام الثورة، وأن عليهم أن يتحركوا من القاهرة باتجاه صنعاء.

بعد قيام الثورة، أقلعت الطائرة المصرية من مطار القاهرة، وكان عليهم التوقف في أسوان للتزود بالوقود ليتمكنوا من الهبوط في عدن إن لم يستطيعوا الهبوط في صنعاء، في احتمال فشل الثورة.

لكن الأمور جرت وفق الخطة، وهرب الإمام الجديد من صنعاء، ونجحت الثورة، وقد وصل معنا على الطائرة نفسها عاملا لاسلكي واللواء علي عبد الخبير الذي أصبح لاحقاً قائداً للقوات المصرية في اليمن، وكان في استقبالنا في مطار صنعاء الملازم حسن العمري وآخرون.

توجهنا إلى قصر الإمام الذي تحوّل إلى مركز لقيادة الثورة ومكان عمل القيادات المصرية. أما السفارة المصرية في صنعاء، فلم نتمكن من الذهاب إليها. كان في السفارة موظف إداري اسمه محمد عبد الواحد، وقد قام بدور جيد قبل الثورة، ورُفِّع إلى درجة سفير في السلك الدبلوماسي.

وبعد قيام الثورة، قام المشير عبد الحكيم عامر والسيد أنور السادات بزيارة صنعاء، ووقتها كانت المعارك قد احتدمت بين قوات الجمهوريين والملكيين، وأقاما في مقرّ السفارة لمتابعة سير الأحداث.

وعن رأيه في مجرى الأحداث حينها، قال إنه كان ضد أو لا يؤيد الوجود العسكري بهذا الكمّ، والنتيجة ما وصل إليه عدد الجيش المصري في اليمن، وإغراقه في الصراع هناك وضخامة عدد الشهداء والجرحى. وبرأيه، إنّ فرقة مجوقلة محمولة أفضل من هذا الكمّ، أي وفق نظرية الضفدع في المفهوم العسكري الذي يعني القفز إلى المناطق المحتدمة بالصراع. وعلمت من

السيد سامي شرف مدير مكتب الرئيس جمال عبد الناصر بأنّ عدد القوات المصرية التي جاءت إلى اليمن بلغ أكثر من **50** ألف جندي، وأن عدد الشهداء أكثر من **15** ألفاً، ولم يحدد عدد الجرحى والأموال التي صُرفت في هذه الحرب.

وعن الوحدة اليمنية، قال اللواء محجوب: "قبل الوحدة عام **1990**م، كنتُ على تواصل مع مجموعة من القيادات في اليمن الجنوبي بهدف التشاور ووضع رؤية مستقبلية للوحدة تضمن حقوق الجنوب، لكننا فوجئنا بخبر إعلان الوحدة دون أيّ تنسيق.

الفصل الخامس

الوحدة اليمنية وحروب النظامين

كشفت أول حرب بين النظامين في صنعاء وعدن عام 1972 عن مجموعة تناقضات في كل من نظاميهما، وقد اختلفت تفسيرات كلّ منهما لهذا الصدام العسكري تحديداً، وركز كل طرف على بعض المتغيرات التي عدّها العامل الرئيس وراء الأحداث. وفيما اتهمت صنعاء حكومة الجنوب باغتيال زعماء بعض القبائل، معلنة في الوقت نفسه أنّ الشمال غير قادر على تحمّل الأعباء الاقتصادية الناجمة عن إيواء الأعداد الهاربة والمتزايدة من الجنوب، لم تقل السعودية في نظراء هؤلاء إنهم عبء عليها، برغم توحد الهدفين اليمني الشمالي والسعودي في توظيفهم عسكرياً ودعائياً ضد الجنوب. وهل يُقبَل من الشقيق أن يقول إن شقيقه عبء عليه؟ كان الشمال والسعودية يتاجران بهم سياسياً لتشويه نظام الجبهة القومية البازغ، وتصويره نظاماً طارداً لأبنائه، وأنّ هناك فجوة بينه وبين الشعب، وبالتالي إبراز أنّ الاستقلال كان نقمة وليس نعمة. نحن استقبلنا الآلاف من الأخوة الشماليين، وتحديداً من الذين دُمِّرت منازلهم بالكامل في المناطق الوسطى، وشُرِّدوا انتقاماً لمقتل رجل واحد، هو الشيخ صالح الحدي، وأُجبروا على اللجوء القسري إلى الجنوب، ابتداءً من الحملة التي قادها في 7 أكتوبر 1971 العقيد محمد الإرياني،

نائب القائد العام للقوات المسلحة، والعقيد إبراهيم الحمدي، قائد قوات الاحتياط، والعميد محمد صالح الكهالي، نائب وزير الداخلية قائد قوات الأمن المركزي، والتي انطلقت من مديرية النادرة في 8 أكتوبر. هؤلاء الأخوة والأخوات عاشوا بيننا كجزء منا، وتناسلت منهم أجيال، وعوملوا كيمنيين جنوبيين دون تمييز، وكان يرعاهم الشهيد جار الله عمر.

ركزت عدن على وجود مقاصد عدوانية تجاهها وتجاه المحافظتين الخامسة والسادسة (حضرموت والمهرة)، لاحتمال وجود النفط فيهما، ولأنّ حكومات في المنطقة تعمل لمنع تقديم مساعدات إلى ثوار إقليم ظفار، ولوجود تواطؤ بين الشمال والإمبريالية الأميركية. ومن اللافت أنّ وزير الخارجية الأميركي وليم روجرز، زار صنعاء في تموز/ يوليو 1972، وخلال الزيارة استؤنفَت العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن وصنعاء بعد قطعها عقب عدوان حزيران/ يونيو 1967.

اطلعتُ قبل نشوب الحرب على معلومات بالغة الخطورة بشأن الاستعدادات التي يقوم بها الشمال لخوض مواجهة عسكرية واسعة مع الجنوب، لأنه مع قوى مجاورة ودولية كانت ترى أنّ هذا هو الوقت المناسب لوأد الثورة وسلطتها في الجنوب، إذ لا يزال عودها طرياً وقابلاً للكسر والعصر. في الحقيقة، كنّا في قرارة أنفسنا غير مصدقين أنّ قرار الأخوة في الشمال، ومعه الدعم الإقليمي الذي لم يكن خافياً أو يمكن مداراته، بضرب النظام الوطني في الجنوب قد تبلور، وبات قاب قوسين أو أدنى من التنفيذ، ولا أنّ الشمال سيكون رأس الحربة فيه ضد أشقائه، وكنا نحاول أن نقنع أنفسنا أحياناً بأنّ أنباء الاستعدادات العسكرية والدبلوماسية المتعددة الأوجه، ما هي إلّا وسائل للضغط، ليس أكثر، أو استجابة لضغوط محلية وخارجية لا قبل له بمقاومتها. والحقيقة أنّ هشاشة النظام، وتعدد مراكز القوى فيه، وضعف القيادة التي أسلمت قيادتها لمراكز قوى مشيخية كانت صاحب القرار الفعلي في كل شيء، وعدم وضوح رؤيتها نحو أيّ قضية، يجعلنا نميل إلى أنّ هذا النظام كان إلى حدٍّ كبير قد فقد استقلاله وثورته وقراره الوطني، وكان أداةً بيد الغير.

وفي الواقع، فقد تحرك نظام الشمال لتعزيز الاستعدادات الحربية، وقام بنشاط دعائي غير عادي لتسويغ تحركه العسكري صوب الجنوب، وردّ رئيس الوزراء الأستاذ محسن العيني على خطاب للأمين العام للجبهة القومية عبد الفتاح إسماعيل، ألقاه يوم 26 أيلول/ سبتمبر (الذكرى

العاشرة للثورة)، في خلال خطاب أمام مهرجان الشباب المنعقد في تعز، بحملة شديدة وقاسية بحق عدن، رافضاً المساعي المبذولة لدرء خطر الانفجار، وقد عرض بعض الأعمال العنيفة التي جرت، متهماً السلطات الجنوبية بالقيام بها، وأكد أنّ "صنعاء قد فعلت كل ما تستطيع، ولكنها لم تلقَ من عدن إلّا العنف والفساد والاستهزاء ومحاولات التهرب من الحلول المعقولة"، محذّراً من أنّ للصبر حدوداً!

أما أنا، فقد حرصت في اليوم نفسه (27 أيلول/ سبتمبر) على أن أحضر حفل تخريج الدفعة الأولى من مدرسة الطيران في عدن، لأوضح في الكلمة التي سألقيها بالمناسبة حقيقة المشاكل القائمة في الشمال، والعدوان الذي قامت به قوات صنعاء وجماعات من المرتزقة ضد قرانا ومدينة الضالع، وحرصت في كلمتي على أن تكون رسالة سلام وأخوّة، إذ دعوت مسؤولي النظامين إلى أن يضعوا مصلحة اليمن فوق كل اعتبار، مؤكداً في الوقت نفسه "أنّ لهم الحق في اتباع السياسة التي يرغبون في اتخاذها، ولكن ليس على حساب كرامة الإنسان اليمني وسيادة الوطن ومستقبله".

وكانت طبول الحرب، في الحقيقة، تُقرَع من جهات عدة، ودويّها يصمّ الآذان، وصوت العقل لم يعد يسمع، لا عندهم ولا عندنا، والجهود العربية المخلصة لأجل التهدئة والحلول السلمية طغت عليها جهود عربية مضادة غير معلنة، كما هو معلوم عن سمات دبلوماسية الصحراء، وقد ظفرت بما تريد.

كنت أشعر بأنّ محسن العيني، نظيري في صنعاء، يتعرض لضغوط قوية، ولحملة مركّزة من الترغيب والترهيب، لحثّه على اتخاذ قرار بالحرب، أو بالأحرى تغطية هذا القرار.

وتبين لي أنّ القوى الخارجية والداخلية ذات المصلحة في اتخاذ قرار الحرب "الجنوني" (والتعبير هو للعيني نفسه) لم تترك أي كوّة أو ثغرة يتسلّل منها بريق الأمل. بل أكثر من ذلك، كان كل يوم يمرّ على "المماطلة" في شنّ الحرب، يجعل هذه القوى المستعجلة للمعركة الفاصلة تخرج عن طورها، وتصعّد من ضغوطها ومن حملاتها في اتجاه الحكم في صنعاء، وبالدرجة الأولى نحو رئيس مجلس الوزراء الذي كان ينادي ببناء دولة مدنية ودولة النظام والقانون. اتُّهِم العيني في بعض الصحف التابعة لهذه القوى بأنه "متذبذب" و"مستسلم"، وهُدّد بأنه إذا كان ـ وهو رئيس الحكومة ـ لا يستطيع أن يحارب، فهو لن يستطيع أن يمنع الشعب

اليمني من الحرب تصحيحاً للأوضاع في الجنوب، والتصحيح هنا لم يكن يعني سوى غزوه عسكرياً وإطاحة نظامه. وهكذا ارتبطت الحرب بالوحدة القسرية، ولم يستطع نظام الشمال أن يداري سوءته. بعض القوى لم يتوانَ عن الإفصاح البواح بأنه ما دام "الحكم الشيوعي" قائماً في عدن، فإنّ الحرب آتية لا محالة. وكان ذلك الحلم الجهنمي غير قابل للتحقيق، وكان سراباً ظنته هي ماءً، لأن النظام في الجنوب لم يكن بيتاً من قش، وشعبه كان شديد التمسك به، وجاهزاً للدفاع عنه، فضلاً عن أنّ قواته المسلحة منضبطة ووطنية وغير فاسدة. وفي هذا الصدد، لا بد من القول إنّ لكل تغيير ضحاياه ورافضيه في العالم كله، واليمن الجنوبي لم يكن استثناءً، ومن الطبيعي والمقبول أيضاً أنّ مَن خدم مع الاستعمار من اليمنيين، جنوبيين أو شماليين، وفي عدن تحديداً، رأى أنّ مصالحه ستتضرر، وبالتالي غادر الجنوب إلى أماكن يواصل فيها تحقيق تلك المصالح. ألم يجنّد البريطانيون جواسيس جنوبيين وشماليين في وقت واحد؟ وهل يُعقَل أن يبقى مثل هؤلاء في دولة لا يشعرون بالأمان معها؟ كل شيء سُيِّس وأُسيء توظيفه من منظور المصلحة الوطنية اليمنية، مهما كانت خلافات النظامين السياسية والفكرية.

أما عن الأوضاع العسكرية في الجنوب، على وجه الخصوص، فصحيح أنها كانت صعبة للغاية في تلك الأثناء. فاستقلالنا لم يكن قد أكمل عامه الخامس، وكدولة حديثة الاستقلال، كانت مواردها هزيلة، ومعروفة قصة تنصّل بريطانيا من دعم ميزانية دولة الاستقلال بستين مليون جنيه إسترليني. ذلك التنصل عُدَّ سابقة في تاريخ علاقات بريطانيا بمستعمراتها السابقة، ولا شك في أنّ البعض مارس ضغوطاً على بريطانيا، وقد وافقت تلك الضغوط هوىً في نفسها، وهذا ما جعل وضعنا الاقتصادي أصعب، وبسببه اضطُررنا إلى اتّباع سياسات اقتصادية وجدها البعض متشددة، بينما حسبناها نحن خطوة في طريق تحقيق العدالة الاجتماعية. قال البعض مزدرياً تجربتنا إننا عمّمنا الفقر، وحقاً نحن فخورون بتجربتنا تلك، لأننا لم نكن سلطة فاسدة مطلقاً. وهذه الأوضاع ربما أغرت بعض قارعي طبول الحرب وتجارها بمغامرة حرب سبتمبر **1972**، ودار في ذهنهم أنّ عليهم اغتنام فرصتهم الذهبية تلك لتصفية نظام الجبهة القومية مرةً واحدة وإلى الأبد. تأكد لنا أنّ الحشود والنشاطات العسكرية بدأت تتسع وتأخذ أشكالاً عدة. وفضلاً عن حدودنا الطويلة مع السعودية، والحدود مع الجمهورية العربية اليمنية، هناك من الشرق سلطنة عُمان، وكانت لا تزال فيها قوات بريطانية، ومن الغرب وفي البحر الأحمر كانت المياه لا تزال

مفتوحة للسفن الحربية الإسرائيلية التي تحظى بتسهيلات لدى إثيوبيا في الضفة الثانية من البحر الأحمر.

وك"نظام شاب" بتعبير الشهيد محمد أحمد نعمان، يقوده شباب جُلُّهم في العشرينيات من أعمارهم ويفتقرون إلى الخبرة والتجربة السياسية في الحكم، ولن أقول إنه نظام مراهق أو متطرف، كما كان يحلو للبعض وصفه، لم نفكر في مدّ جسور مع بعض الدول المجاورة حتى، لتحييدها في هذا الصراع والتوتر على طول حدودنا، أضف إلى ذلك تحمُّلنا مسؤولية ليست لنا، وهي إسقاط "الأنظمة الرجعية" المجاورة وسيطرة هذا الهاجس، واليوم أستطيع وصفه بـ"الهوس"، على تفكيرنا، مع أننا لسنا مسؤولين عن تغيير مصير هذه الشعوب وأنظمتها ودولها وخياراتها، فهذا من حقها وحدها. وكما كنا لا نقبل التدخل في شؤوننا، فهل سيقبل الغير منا أن نعمل على إسقاط نظامه؟ وفي واقع الأمر، لم نكن نملك إلا الكلام والتصريحات والبيانات وإذاعتنا التي أصبحت مصدر إزعاج لحكام المنطقة الذين لم يناصبونا العداء جميعاً، كما أكد لي ذلك الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في مؤتمر القمة الإسلامية في لاهور بباكستان عام **1974**م، الذي عبّر عن استعداده لمساعدتنا مالياً وسياسياً مع دول المنطقة.

كان العديد من الأشقاء العرب قد بذلوا جهوداً إيجابية لوقف التدهور. وكان الأصدقاء السوفيات قد أكدوا لي، بلسان سفيرهم في عدن، أنهم أجروا اتصالات مكثفة بدول المنطقة، ولا سيما تلك المعنية بالحملات المتواصلة علينا للحيلولة دون تصاعد التوتر في المناطق الحدودية، وأن موسكو لفتت نظر تلك العواصم إلى ضرورة السعي في اتجاه التسوية السلمية بين صنعاء وعدن، لا في اتجاه الإسهام في تأجيج النزاع. وللحقيقة، كانت تلك مواقف الأصدقاء السوفيات في كل صراعاتنا مع الشمال. كان السوفيات يحرصون على أن نبني تجربتنا الاشتراكية بهدوء ودون صراع مع الجيران، كل الجيران، ودون إهدار للموارد، وهم أنفسهم عانوا أكثر من غيرهم من الدول من خسائر بشرية ومادية كانت هي الأكبر في تاريخ الحرب العالمية الثانية. ولقد تلقينا وعوداً، ولا سيما من الاتحاد السوفياتي، بتعزيز قدراتنا الدفاعية وتزويدنا بطائرات "ميغ–**17**"... إلخ، إلا أنّ ذلك لم يكن كافياً لزرع الاطمئنان في نفوسنا. لقد كنت مهتماً، في تلك الآونة، بوضع خطة لبناء قواتنا المسلحة على النحو الذي يكفل لها القدرة على مواجهة الأخطار المحدقة بنا، وبإجراء تعديلات أساسية في قيادات الألوية والوحدات والكتائب والأسلحة، وإحلال

عناصر أكفياء عسكرياً وذوي مستوىً سياسي وعلمي وثقافي جيد... لكنّ هذا التجديد، وهذا التعزيز للقدرات يحتاجان إلى وقت، وإلى مناخ هادئ يتيح إجراء عملية البناء المتكاملة والمنسجمة مع توجهات الخطة الثلاثية للتنمية ، ومثل هذه المهمات لا يمكن تنفيذها على وقع طبول الحرب، وبات علينا الآن، في اللحظات الحرجة، أن نوفق بين مطامحنا وأمنياتنا في إعادة البناء، وبين مستلزمات العمل للتصدي للمخاطر المحدقة بالبلد وثورته واستقلاله وسيادته. وكان علينا أيضاً أن نكثف اتصالاتنا العربية، علّنا نصل إلى حلول معقولة لتجنب صدام عسكري لم يكن في حسباننا ولم نستعد له ولم نتوقع أن يأتينا من أخوتنا في الشمال، وأن نعزّز استعداداتنا الدفاعية الوقائية، في آنٍ واحد... وهذا كله في ظل وضع دقيق للغاية في العلاقات داخل القيادة الحزبية والحكومية في عدن تحديداً، إذ كان علينا أن نبقى في يقظة دائمة للحدّ من انعكاسات سلبية لأيّ موقف متشنج يتخذه البعض في التنظيم السياسي – الجبهة القومية – وفي الدولة، ومن أيّ تصرف غير مسؤول، أو أي خطوة غير مأمونة العواقب.

الجنون يواجه الجنون!

في هذا الوقت، عاد وزير خارجيتنا محمد صالح العولقي من جولة في عدد من الدول العربية، تخلّلها اجتماع مع السيد محسن العيني في القاهرة. ودعونا المكتب السياسي إلى اجتماع عاجل، حيث استمع إلى وزير الخارجية، عارضاً نتائج جولته وأجواء مشاوراته على النحو الآتي:

– إنّ ليبيا تتفهّم أوضاعنا، وكذلك سورية. وبالقدر نفسه مصر. أما العراق، فمن المؤسف أنّ مندوبه في الاجتماع خذلنا بعدم وقوفه إلى جانبنا حسب ما كنا نتوقع.

– إنه في لقائه بالعيني، قال له رئيس وزراء الشمال إنّ الخوف هو أن نترك، أنا والرئيس الإرياني، السلطة ونترك الجنوب يواجه الجنون.

وبعد الاستماع إلى الوزير العولقي والاطلاع على التقارير الواردة، قرر المكتب السياسي وضع مذكرة ترفع إلى لجنة "التوفيق العربية"، معزَّزة بالوثائق والرسائل والتفاصيل ذات الصلة بالخلافات مع الشمال. وقمنا بحملة لدى الدول العربية والصديقة لشرح ما يجري، وما قمنا به من جهود للتهدئة، وكيف قوبلت بالتعنت، وبالأعمال التخريبية والإرهابية والتحرشات، وبحثنا الوضع بصورة مفصلة مع الأصدقاء السوفيات، كما سيأتي بيانه في مجال آخر.

في هذه الآونة كانت بعض التحركات التصعيدية والاستعدادات المتعددة الأشكال تثير الريبة.

وأكد عبد الفتاح إسماعيل، الأمين العام للجبهة القومية، من جهته، أنّ الشركات النفطية والقوى الرجعية قد أنشأت ما يُسمّى "جيش الإنقاذ الوطني"! الذي يُشرف على تدريبه ضباط أميركيون، ويضمّ المتضررين من إنجازات الثورة في عدن، وهدف هذا الجيش احتلال حضرموت والمهرة واقتطاعهما من جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، لتصبح ركيزة لإسقاط النظام.

وبعد حصول الصدام المسلح في 26 سبتمبر 1972 ، تم قبول الوساطة العربية برعاية الجامعة العربية، ودخل الطرفان للمرة الأولى في اختبار حقيقي للإفصاح عن إدراكهما لطبيعة الوحدة والوسائل التي يراها كل طرف لبلوغ هذا الهدف المشترك. وكان النظام في صنعاء قد حصل على دعم من ليبيا لتحقيق الوحدة بالحرب أو بالسلم كما كان يردد معمر القذافي أنه مع وحدة اليمن سواء كان النظام جمهوريا أم ملكياً وكانت المعارضة الجنوبية التي تقيم في صنعاء والقاهرة بقيادة العقيد حسين عثمان عشال وعبد القوي مكاوي وعبد الله الأصنج ومحمد سالم باسندوة قد حصلوا على دعم من القيادة الليبية لهذا الهدف وقد وصلت الاسلحة الى الحديدة وتم الاستيلاء عليها من قبل القيادة في صنعاء وتكرر معنا هذا لاحقا بعد عام 1986 عندما حصلنا على الدعم العسكري من القيادة الليبية والذي نقل على ظهر السفينة الليبية الى الحديدة بقيادة العقيد عبد الله حسين المسيبلي. أما دول المنطقة والولايات المتحدة الاميركية فقد كانت تراقب وتتابع مجريات الحرب بين النظامين ولم تتورط فيها بشكل مباشر أما الرئيس المصري أنور السادات فقد وقف الى جانب النظام في صنعاء وقدم السلاح لهم بل انه منع جسراً جويا عبر اجوائ مصر من موسكو الى عدن.

في تلك الآونة، تداخلت عناصر الصراع في الجبهة القومية وأقطاب النظام في عدن بين مختلف النوازع: بين الموقف الرسمي الذي تبنّيناه، وهو الحل السلمي للأزمة، والموقف الذي اختاره بعضنا، الآيل إلى التفجير. نفّذ صالح مصلح قاسم، من خلال قيادته لمنظمة المقاومين الثوريين، سلسلة من العمليات العسكرية في المناطق الوسطى، وفي يوم ذكرى ثورة 26 سبتمبر تحديداً، كعمل دفاعي ووقائي ضد قوات المعارضة بقيادة العقيد حسين عشال

ومن يدعمها من المسؤولين في محافظة إب ومن خارج الشمال. وكان اسم صالح مصلح يثير الرعب والخوف فعلاً في هذه المناطق التي تعسكر فيها قوات أعداء النظام في الجنوب.

ولقد أرسلت العديد من البرقيات إلى السيد محسن العيني، وإلى نائب القائد العام للقوات المسلحة، العقيد محمد الإرياني، احتجاجاً على هجوم القوات النظامية والمعارضة على حدودنا، وحمَّلت حكومة صنعاء تبعة هذه الاعتداءات واستمرار الاقتتال بين الأخوة، وكان المطلوب مراعاة المصلحة الوطنية وحقن الدماء اليمنية.

كان الكل، كما حدث في كل صراع، يلوّح بسلاح الوحدة لتقوية حجته وإضعاف حجة "عدوه"! لكن الشعب والقيادة والقوات المسلحة في الجنوب كانوا أكثر تماسكاً وأكثر إيماناً بقضية الوحدة، وطاهري الأيدي ونقيي الضمير، ولهذا السبب انتصرنا في كل الصراعات التي واجهناها دفاعاً عن النفس. كان النظام في عدن قوياً ومتلاحماً بهذا السلاح، وعندما فقده لاحقاً سقط مشروعه الشاب والتقدمي الذي شاخ، أو بالأدق زادت تشرخاته، وسلَّم دون مقاومة ورفع الراية البيضاء.

من الحرب الى الوحدة: الحرب الأولى 1972

لقد انتهت حرب **1972**م بتوقيع رئيسي وزراء الشطرين، الأستاذ محسن العيني وكاتب هذه المذكرات اتفاقية القاهرة في **28** تشرين الأول/ أكتوبر. تُعَدّ الاتفاقية الأولى بين قيادتي النظامين، وقد توخت تحقيق الوحدة اليمنية. ولأهميتها التاريخية، سأورد نصها، لأنها هي التي وضعت الحجر الأساس الأول الذي بُنيت عليه كل التحركات الوحدوية اللاحقة:

إنّ حكومتَي الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، باسم شعب اليمن الواحد، وباسم الأمة العربية، وانطلاقاً من واقع المسؤولية التاريخية والمسؤولية القومية، وإيماناً بأنّ شعب اليمن وأرضه وحدة واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام، وأنّ هذه الحقيقة قد أثبتت نفسها على مرّ التاريخ برغم كل محاولات ترسيخ الانقسام وخلق الحواجز والسدود والحدود. ووفاءً لنضال وتضحيات الشعب اليمني على طول التاريخ في سبيل القضاء على نظام الإمامة الملكي المتخلف في شمال الوطن، والسيطرة الاستعمارية في جنوبه. وحرصاً على تعزيز وتدعيم النضال الوطني التقدمي في اليمن، وتأكيداً بأنّ الوحدة اليمنية هي الأساس في بناء مجتمع يمني حديث يضمن الحريات الديمقراطية لكل القوى الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية، وهي

الأساس لبناء اقتصاد وطني مستقل ولحماية استقلال وسيادة اليمن من أي تدخل أو عدوان خارجي. وتأكيداً بأنّ الوحدة اليمنية الشاملة بالإضافة أنها قضية المصير الحتمي هي قضية التقدم والحضارة والازدهار للشعب اليمني.

وثقة بأنّ الوحدة اليمنية الشاملة فوق أنها أمل كل يمني على طول رقعة اليمن هي حاجة أساسية لتوطيد دعائم الاستقلال السياسي وبناء اقتصاد وطني مستقل وهي أيضاً ضرورة قومية لأنها تمكن اليمن من المساهمة في الكفاح الذي تخوضه الأمة العربية ضد التحالف الإمبريالي الصهيوني كما أنها تشكل خطوة جادة نحو تحقيق وحدة الأمة العربية بأسرها. وتجاوباً مع الجهود الصادقة التي بذلتها لجنة التوفيق العربية والمشكلة بقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم **2961** بتاريخ **1972/9/13**م من أجل تسوية الخلافات بين شطري اليمن وهي الجهود التي تمثل اهتمام الأمة العربية بواقع شعب اليمن ومستقبله. وعملاً بأحكام المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية، فقد اتفقت الحكومتان على قيام دولة موحدة تجمع شطري اليمن شماله وجنوبه، وذلك وفقاً للأسس والمبادئ الواردة فيما بعد:

مادة (**1**):

تقوم وحدة بين دولتَي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد وقيام دولة يمنية واحدة.

مادة (**2**):

يكون للدولة الجديدة:

أ– علم واحد وشعار واحد.

ب– عاصمة واحدة.

ج– رئاسة واحدة.

د– سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة.

مادة (**3**):

أ– نظام الحكم في الدولة الجديدة نظام جمهوري وطني ديمقراطي.

ب– يضمن دستور الوحدة جميع الحريات الشخصية والسياسية والعامة للجماهير كافة ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية وتتخذ جميع الوسائل الضرورية لممارسة الحريات.

ج- تضمن دولة الوحدة جميع المكاسب التي حققتها ثورتا سبتمبر وأكتوبر.

وسائل تحقيق الوحدة وقيام الدولة الجديدة:

مادة (4):

كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة تتخذ الإجراءات اللازمة نحو عقد مؤتمر قمة يجمع رئيسي الدولتين للنظر في الإجراءات الفورية اللازمة لإتمام الوحدة على أن يعقد هذا المؤتمر في الموعد الذي يحدده رئيسا الحكومتين.

مادة (5):

يختار كل من رئيسي الدولتين ممثلاً شخصياً له ويشرف هذان الممثلان على أعمال اللجان الفنية الواردة في المادة (7).

مادة (6):

تستمر جامعة الدول العربية في تقديم مساعداتها اللازمة لإنجاح هذه الوحدة بناءً على رغبة الدولتين.

مادة (7):

يشكل مؤتمر القمة للدولتين اللجان الفنية المشتركة من عدد متساوٍ من ممثلي الدولتين لتوحيد الأنظمة والتشريعات القائمة في كل منهما... وتحديد فترة زمنية أقصاها سنة لانتهاء هذه اللجان من المهام المعهود بها إليها وتبدأ هذه السنة من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

مادة (8):

تشكل اللجان الفنية المشتركة من ممثلي الدولتين على مستوى عالٍ ومن المختصين، ويحق لهذه اللجان تكوين لجان فرعية لتسهيل أعمالها.

وتتألف هذه اللجان من:

1- لجنة الشؤون الدستورية:

وتختص بوضع مشروع الدستور.

2- لجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي:

وتختص بتوحيد السياسة الخارجية للدولتين ووضع الأسس للسياسة الخارجية للدولة الجديدة الموحدة.

3- لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية:

وتختص بالشؤون الاقتصادية والجمارك والتنمية الاقتصادية والنظام النقدي الموحد وميزانية الدولة.

4- لجنة الشؤون التشريعية والقضائية:

وتختص بتوحيد التشريعات ووضع الأنظمة الموحدة للقضاء.

5- لجنة شؤون التربية والثقافة والإعلام:

وتختص بشؤون التعليم في كافة مراحله والثقافة والإعلام.

6- لجنة الشؤون العسكرية:

وتختص بالدفاع والقوات المسلحة وتوحيدها.

7- لجنة الشؤون الصحية:

وتختص بالشؤون العلاجية والمستشفيات وما إلى ذلك.

8- لجنة الإدارة والمرافق العامة:

وتختص بنظام الحكم المحلي ومرافق الدولة وتسييرها.

مادة (9):

عند انتهاء لجنة الشؤون الدستورية من وضع مشروع الدستور يطرح من قبل الدولتين على المجالس التشريعية المختصة للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منهما.

مادة (10):

أ- يقوم رئيسا الدولتين – بتفويض السلطتين التشريعيتين في القطرين بتنظيم عمليتي الاستفتاء على الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور الجديد.

ب- تنفيذاً لذلك، يشكل رئيسا الدولتين لجنة وزارية مشتركة تضمّ إلى عضويتها وزيري الداخلية في كلا الشطرين لكي تقوم بالإشراف على هذه الأعمال، وذلك خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الدولتين على مشروع الدستور. ويكون لهذه اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بمهمتها.

ج- ويدعو رئيسا الدولتين جامعة الدول العربية لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة.

مادة (11):

تحلّ المجالس التشريعية في الدولتين فور إقرار مشروع الدستور الجديد بالاستفتاء الشعبي.

مادة (12):

في حالة موافقة الشعب على مشروع الدستور، يمكن قيام الدولة الجديدة فوراً طبقاً للدستور.

مادة (13):

يعمل بأحكام الدستور الجديدة فور إقراره.

مادة (14):

تنفيذاً لما ورد في بيان لجنة التوفيق، وعملاً بأحكام المواد السابقة، يقرر الطرفان التزامهما الكامل بهذه الأحكام وتنفيذها.

مادة (15):

حُررت هذه الوثيقة من ثلاث نسخ تسلم كل طرف النسخة الخاصة به، وتحفظ النسخة الثالثة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وقّع هذه الوثيقة المندوبون المفوضون بذلك.

عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	عن الجمهورية العربية اليمنية
علي ناصر محمد	محسن العيني
رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع	رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية



رئيس الوزراء علي ناصر محمد مع محمد سليم اليافي الأمين العام المساعد للجامعة العربية
أثناء توقيع اتفاقية القاهرة «حول الوحدة اليمنية» عام ١٩٧٢م



رئيسا الوزراء علي ناصر محمد ومحسن العيني ومستشار الرئيس أنور السادات
أثناء توقيع اتفاقية القاهرة الوحدوية عام ١٩٧٢م



اتفاقية روز اليوسف للوحدة اليمنية.. محسن العينى - على ناصر - عبد الرحمن الشرقاوى - السفير يحيى المتوكل وأسرة روز اليوسف

التُقطت الصورة في مقر صحيفة "روز اليوسف" بعد توقيع اتفاقية القاهرة في جامعة الدول العربية عام 1972م.

كذلك اتُّفق على ما يأتي:

1- سحب الحشود وفتح الحدود.

2- انسحاب الجانبين من المناطق التي استُولي عليها بعد 1972/9/26.

3- عودة جميع النازحين إلى الشمال والجنوب ممّن يرغبون في العودة إلى أماكنهم.

4- وقف ومنع جميع الأعمال التخريبية والنشاطات السلبية من الجانبين.

5- إغلاق معسكرات التدريب وتصفية الأعمال العدوانية من الجانبين.

6- تسوية المشاكل التي تؤثر في العلاقات بين الطرفين.

7- تعيين ممثلين شخصيين عن رئيسي الدولتين لمتابعة تنفيذ الاتفاق.

8- يعقد اجتماع للرئيسين في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972م.

9- يُنفَّذ الاتفاق في مدة أقصاها شهر واحد.

ومن الملاحظ أنّ اتفاقية القاهرة كانت شاملة، وتركت بعض التفاصيل للقاء رئيسي النظامين، وقد اعتُبر لقاؤهما تصديقاً وموافقة من أعلى سلطتين على اتفاقية القاهرة. ومن الملاحظ أنّ الاتفاقية أوضحت أنّ كلا النظامين كان يؤوي عناصر معادين للنظام الآخر، وأنّ أيّ ادعاء مخالف غير واقعي ويجافي الحقيقة. وقد حصل ذلك فعلاً بتوقيع بيان طرابلس في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر بين الرئيسين سالم ربيع علي والقاضي عبد الرحمن الإرياني. وتضمن هذا الاتفاق الأسس الآتية:

1- إقامة دولة واحدة في اليمن باسم "الجمهورية اليمنية" عاصمتها صنعاء.

2- أن يكون لها علم واحد، والإسلام هو دينها والمصدر الرئيسي للتشريع فيها، واللغة العربية هي اللغة الرسمية.

3- تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية مستلهمة من التراث العربي الإسلامي.

4- إن الملكية العامة للشعب هي أساس تطوير المجتمع وتنميته.

5- الملكية الخاصة غير المستغلة مصونة، ولا تنزع إلّا وفقاً للقانون وبتعويض عادل.

6- نظام الحكم وطني ديمقراطي.

7- إقامة تنظيم سياسي موحَّد يضم فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف ومواريث العهدين الإمامي والاستعماري.

8- تشكيل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي ولوائحه، مستهدية بالنظام الخاص بإقامة الاتحاد الاشتراكي في ليبيا.

9- يعيّن دستور الجمهورية اليمنية حدودها الإقليمية.

اتفاقية القاهرة: العهد الأول

بعد صدور البيان المشترك عن لقاء قمة الكويت، كانت عندنا ثوابت أساسية أُكِّدَت مجدداً، وشدّدتُ عليها في صنعاء خلال زيارة أعتبرها تاريخية في عام 1979. وضعت اتفاقية القاهرة 1972م الأساس القانوني الذي أُكِّد في لقاء الكويت عقب حرب 1979، ثم في قمة صنعاء، ولم تستطع المراوغات، ولا التهرب من التنفيذ، ولا الزمن، إبطال كينونتها أو إزالتها من

وجدان المواطن الذي كان البطل الرئيسي في مسيرة الوحدة، وجرت خيانة تطلعاته ابتداءً من التهرب من تنفيذ اتفاق القاهرة، وختاماً بكارثة حرب 1994 التي خُطِّط لها جيداً في صنعاء، وعن سبق إصرار وتعمّد. كنا كلما تعقدت القضايا وتأزمت العلاقات بين الشمال والجنوب، ووصلت الأمور بينهما إلى الطريق المسدود، نطرق باب المرجعية الأم، اتفاقية القاهرة، ليُشرق من بين موادها الضوء. ورغم تحرك الزمن وتبدّل الرؤساء والحكومات، وتوقيع أكثر من اتفاق أو بيان وحدوي، ظلت اتفاقية القاهرة الملاذ للطرفين وللنشاط الوحدوي. اتفاق 30 نوفمبر 1989م – على سبيل المثال – لم يخرج عن المألوف، ولم ينفصل عن اتفاقية القاهرة، باعتبارها الجوهر، لما تلاها من اتفاقات وبيانات تفرّعت عنها.

انفراجة في صنعاء وعدن

التاسع من حزيران/ يونيو 1980م. الطائرة تقلع من مطار عدن الدولي، وبعد أقل من 45 دقيقة[1] كانت تهبط في مطار صنعاء. تلك هي المدة الفاصلة بين العاصمتين صنعاء وعدن.

على مدى التاريخ، كان اليمنيّون يخترقون هذه الحدود (وغيرها من الفواصل والحواجز) براً، فيسافرون شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً. ولم تحاول سلطات المستعمر المحتل أو السلاطين وحكام المحميات وبيت حميد الدين أن يمنعوا تلك الغريزة الوطنية الطبيعية من الحركة والتفاعل. وكان هذا حال النظامين بعد ذلك. كان المواطن في ظلّ الاحتلال التركي والبريطاني للمنطقة العربية من المحيط إلى الخليج يتحرك دون وثيقة سفر. أما اليوم بعد حصول هذه الشعوب على استقلالها، فأصبح المرء يحتاج إلى وثائق وتأشيرات للتحرك من بلد إلى آخر، ولا يمكنه التنقل بحرية في بعضها إلا إذا كان يحمل جوازاً أميركياً أو أوروبياً أو إسرائيلياً أحياناً.

كان كل شيء في مطار صنعاء يوحي بحرارة وودية، وأيضاً برسمية الاستقبال. البساط الأحمر، والموسيقى وحرس الشرف، والمستقبلون من كبار المسؤولين في السلطات الثلاث، والوزراء وأعضاء البرلمان وقادة الأسلحة والمشايخ، وعلى رأسهم الرئيس علي عبد الله صالح.

---

1 - ويحزّ في نفوسنا اليوم ما آلت إليه الحال بعد إغلاق مطار صنعاء منذ عام 2015، وحتى كتابة هذه المذكرات عام 2019 بسبب الحرب. فإن الطريق براً بين عدن وصنعاء التي كانت تستغرق 5 ساعات أصبحت تستغرق 21 ساعة بسبب كثرة نقاط التفتيش.



الرئيس علي عبد الله صالح يستقبل الرئيس علي ناصر محمد في مطار صنعاء



صورة مع الشيخ سنان أبو لحوم في مطار صنعاء ١٩٧٩م
وكان له صولات وجولات مع الإمام وأقام في عدن قبل الثورة وتنقل بين بعض العواصم للحصول على التأييد والمساندة للثوار والأحرار وهو يعتبر من أذكى شيوخ اليمن.

فور فتح باب الطائرة هبطنا السلّم، عانقتُ الرئيس وصافحتُ كبار المستقبلين. وبينما كنتُ أستعرض حرس الشرف، كانت كل هذه الترتيبات المعدة بأناقة وعناية واهتمام بالغ لا تثير اهتمامي، ولا أرى لها ضرورة، لكن "البروتوكول" كان يحتّم ذلك، فقد كنا بعد كل شيء لا نزال دولتين، وعلمين، وسلامين وطنيين، ورئيسين. وهذه الأشياء كلها تعني أن نخضع للبروتوكول، ولو لم يكن ذلك يروقنا.

انتهيت من المراسم الواجبة، وحملتنا المرسيدس السوداء الرئاسية المكشوفة إلى جانب الرئيس، وبدأ الموكب من رتل كبير من العربات السوداء تحرسه أطقم عسكرية أكثر من تلك التي نستخدمها في عدن، في مغادرة ساحة المطار، وقد اخترق الموكب الطريق الطويلة التي تمرّ

بصنعاء. وكان للظهور الأول للجماهير في هذا الصباح الصنعاني الجميل، سعادة خاصة لي لا توصف. فهذه الجماهير التي تفاءلت بثورتَي سبتمبر وأكتوبر كآليتين لتحقيق الوحدة، جاءت تصفق لزيارتنا، لأنها تريدها، وهي صاحبة المصلحة الأولى فيها، وتتعطش ليوم إعلانها لكي تنعم بالسلام والاستقرار، ولإنهاء الحروب بين الشمال والجنوب.

كلما توغلنا نحو مركز المدينة، كانت الشوارع تفرز مزيداً من الجماهير في حالة اندفاع تاريخية، مزيداً من هتافات الأعماق النابعة من عمق الروابط الأخوية، حيث ينغمس الهتاف بخفق الأفئدة. كانت أيديهم تلوّح، وأيدينا أيضاً. اتحدت القلوب، ولم يبقَ سوى أن تتحد العقول وتتضافر السياسات لما فيه مصلحتها.

كان لا بدّ لي، في غمرة هذه الأجواء الوحدوية الغامرة بالصدق، أن أعمل على تعزيز السمات الرئيسة التي ميّزت مطلع الثمانينيات بالنسبة إلى الوطن اليمني، وتتويج الجهود الوحدوية الحثيثة التي أعقبت حرب شباط/ فبراير 1979م، وفي سياقها جهود الرئيس السابق عبد الفتاح إسماعيل بعد تلك الحرب بأسابيع قليلة، برعاية أمير دولة الكويت، وبمشاركته الإيجابية، فضلاً عن مشاركة ممثلي لجنة المتابعة العربية. وكان لا بدّ من العمل على تنفيذ ما أثمرته زيارتي الأولى لصنعاء في تشرين الأول/ أكتوبر 1979م وتطويره، وإشاعة أجواء الارتياح التي أثارتها طروحاتي الصريحة مع الرئيس علي عبد الله صالح إبان لقائي الأول معه، منذ أن أصبح رئيساً للجمهورية العربية اليمنية في أعقاب اغتيال الرئيس أحمد الغشمي.

في هذا اللقاء الجديد معه، أجد نفسي أمام مسؤولية أكبر، وإزاء تحدٍّ أكثر أهمية، وقد تبوأت موقع الرجل الأول في عدن (الأمين العام للحزب، والرئيس ورئيس الوزراء) بعد أن قدّم عبد الفتاح إسماعيل استقالته من المنصبين الأولين في نيسان/ أبريل 1980م.

كنت أزداد معرفة بالرئيس علي عبد الله صالح في كل زيارة، وتبلورت لغة التفاهم فيما بيننا، وكنت ألاحظ ازدياد تمرّسه في إدارة الدولة، مستخدماً ذكاءه الفطري الواضح، وقد صنع نفسه بنفسه. وكان صالح جريئاً في اتخاذ القرارات الرئاسية غير المدروسة أحياناً. لقد لمستُ ارتياحاً شعبياً لهذه الزيارات والتقارب بين النظامين، وعبّر عن ذلك خروج الجماهير المؤيدة للتقارب والوحدة اليمنية والبحث عن السلام، بدلاً من الألغام.

أول زيارة لرئيس شمالي للجنوب

هل كان النظامان وحدويَّين فعلاً، وهل كانا يسعيان بصدق وبنيّات حسنة لتحقيق الوحدة؟ الإجابة واضحة من طول الطريق الذي سُلك حتى تحقيقها، وليس هناك من داعٍ لنبش الذاكرة المليئة بالخيبات. في الحقيقة، لو كان النظامان مخلصَين كما كانا يزعمان، لوطئت قدما رئيس المجلس الجمهوري، القاضي عبد الرحمن الإرياني، عدن التي لم يعرفها، وتوفي وهو لا يعرفها، للتهنئة بتحقيق الاستقلال في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 (الإمام يحيى لم يعرف البحر)، ولكان مع الجماهير الجنوبية يشاركها الفرحة، ولكان الرئيس قحطان الشعبي في صنعاء فور الانتصار على أعداء الجمهورية الذين حاصروا صنعاء لسبعين يوماً، وانتهت بالنصر اليمني في 8 كانون الثاني/ يناير عام 1968م. وعلى المستوى العربي، أجزم بأنه لولا هزيمة 1967 لكان جمال عبد الناصر شخصياً الذي قال لبريطانيا في تعز في نيسان/ أبريل 1964 إن عليها أن تحمل عصاها وترحل من الجنوب، أو ممثل له رفيع المستوى، مشاركاً لشعب الجنوب احتفاله بالاستقلال، بعد أن عرف أنّ بعض الأجهزة ومَن والاها من اليمنيين ضلّلوه عن حقيقة الوضع خلال الكفاح المسلح ضد البريطانيين لعامين قبل الاستقلال. إنّ الغرض من نكء الجراح، فقط التذكير بسياسة الاسترخاء، بل قل الإهمال، التي اتبعها النظامان نحو الوحدة، وباستهتارهما بمشاعر الشعب وبمصلحته في تحقيق الوحدة، الشعب الذي كانت حساباته الوطنية، ولا تزال، غير حسابات حكامه في كل من عدن وصنعاء. ألا نتذكر كيف سادت الغبطة والتفاؤل عندما كان الرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي سيزور عدن في 11 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1977؟

أما عن زيارة الرئيس علي عبد الله صالح، فقد كانت المرة الأولى التي يزور فيها رئيس شمالي عدن منذ قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م. لم يصل صالح جواً، بل عبر معبر كرش على الحدود بين محافظتي تعز ولحج. لا شك في أنّ زيارة الحمدي التي لم تحصل عام 1977م، واغتياله، ألقيا بظلالهما، وكان في ذهنه أيضاً - دون ريب - الشعبية الكبيرة التي كسبها الحمدي نتيجة توجهه الوحدوي. لقد جرت الزيارة عام 1981، أي بعد خمسة عشر عاماً من استقلال الجنوب. أليس في هذا التأخير دلالة ما بحاجة إلى درس وتحليل، خاصة أن مصدره من كان يزعم، لفترة طويلة سابقة ولاحقة لتلك الزيارة، أنه "الثورة الأم" و"الأصل والجنوب الفرع"، وأنّ الجنوب هو من كان يعرقل الوحدة... إلخ؟

عند نقطة كرش "الحدودية" في محافظة تعز، كان وزير الدفاع، العقيد علي عنتر، على رأس وفد حزبي وحكومي في استقبال الرئيس علي عبد الله صالح. ومنذ بداية الرحلة، كانت أصوات الجماهير تملأ الأفق ترحيباً به، وطلباً للوحدة. مضى الموكب باتجاه محافظة لحج، وكنتُ في استقباله عند مدخل مدينة الحوطة، عاصمة المحافظة. وبعد العناق الأخوي أقلّتنا سيارة مكشوفة، وكنا نحيّي المواطنين على طول الطريق، الذين لم يكونوا يدركون نيّات حكامهم الحقيقية نحو الوحدة. الحشد الشعبي في الحوطة كان معبّراً ومؤثّراً، وكذلك في صبر، ثم دار سعد، حيث تموّجت الساحات والطريق العام وسطوح المنازل بألوف من البشر. أناس من كل الأعمار، رجالاً ونساءً وأطفالاً، وهتافات تتردّد أصداؤها في كل مكان، وتهتف: "وحدة وحدة يمنية، وحدة وحدة فورية" بطريقة عفوية لا توجيه سلطوياً فيها من أيّ نوع، وقد أعادت إلى الذاكرة الجماهير الغفيرة التي احتشدت في نيسان/ أبريل من عام **1965** في مدينة تعز، وهي تهتف أمام الرئيس جمال عبد الناصر في ميدان الشهداء: "وحدة وحدة عربية". من لحج تحركنا إلى عدن، بدءاً بحيّي الشيخ عثمان والمنصورة اللذين يتوّج رؤوسَ أهليهما تاريخ ناصع وراية وطنية خفّاقة لمشاركتهم الفاعلة في النضال ضد الاحتلال البريطاني، وتسجيلهم بطولة فذّة للمقاومة، حتى هُزم المستعمر في حزيران/ يونيو **1967**م... ثم تتعرج الطريق وتنفرج، تضيق وتتسع، والهتاف واحد، والموج البشري يطغى على أمواج البحر التي تلامس حافة الطريق. الشوق، إن لم يكن العشق الفطري للوحدة، كما عبّرت عنه الجماهير عفوياً، حدث دون ترتيب أو إعداد مسبق لهذه الحشود. مرّ الموكب بأحياء خورمكسر والمعلا وكريتر، وحتى الطريق المتعرجة صعوداً إلى معاشيق، حيث سيقيم الضيف بين الموج والصخر للوصول إلى قمة هذا الجبل الذي يطل على بحر خليج عدن. الرئيس علي عبد الله صالح نفسه كان مذهولاً ومتهيّباً، وربما ساوره ظنّ أو اختلط عليه الأمر ووسوس له أنّ ذلك الترحيب كان استفتاءً ضد نظام الحزب الاشتراكي، أكثر منه تأييداً للوحدة التي لم يكن يريدها هو شخصياً، وهو الأمر الذي قد يحرجه ويجبره على الموافقة على إجراءات وحدوية لم يفكر فيها، ولا يرحب بها. وعلى امتداد المسافات، ربما لم يصدّق عمق تلك المشاعر الشعبية العفوية الصادقة، وأنّ المواطنين يندفعون للتعبير عن مشاعرهم الوحدوية بعفوية وبكل براءة ونقاء، وقوة تصميم وإرادة مستقلة، تماماً مثلما فعل أبناء شعبنا في الشمال في المدن والقرى والمزارع عند استقبالهم لنا في زياراتنا المتكررة لهم.

والأكثر من ذلك، أن حرارة الاستقبال وجماهيريته أسهما في اختفاء الحذر والتوتر عن ملامحه منذ أن حلّ بين أهله هو ومن رافقه من مدنيين وعسكريين في الجنوب. وصل الرئيس مصطحباً قوة عسكرية ضاربة... وكنتُ شخصياً قد أبديت عدم معارضتي لاصطحابه لكل تلك القوة، وقلت له في اتصال هاتفي خلال الإعداد للزيارة: "أنا لا أمانع. أيّ عدد من القوة العسكرية تريدها أن ترافقك، فلتتفضل". كان واضحاً أنها أكثر من كونها قوة حماية. ولاحظت أن "مناخات" مقتل الرئيس الحمدي، رحمه الله، كانت مسيطرة بشكل أو بآخر على قسمات المسؤولين الشماليين، وعلى تصرفات العساكر المتهيّبين للموقف، والمتخوّفين من أي طارئ. كان هؤلاء وصالح نفسه يتصرفون كما لو أنهم في زيارة لمدينة أو وزارة في الشمال! ذلك التوتر والقلق والقوة العسكرية تذكرنا بزيارة الرئيس سالم ربيع علي لمدينتَي تعز والحديدة في الشمال عام **1973**م.

الأجواء، على الأرض، كانت مختلفة، بل مغايرة لتصوّرات ومخاوف سبقت الزيارة، لأنّ أسارير الرئيس بدأت تنفرج رويداً رويداً، وكانت عيناه وأذناه غير مصدّقة لما تراه وتسمعه، وقد صارحني الرئيس صالح بأنّ ذلك كان أهمّ استقبال شعبي شهده في حياته، سواء داخل اليمن أو خارجه. قد يكون انقطاع الحكام في صنعاء عن التوجه جنوباً قد أسهم في ترسيخ رهبة وخوف داخليين غير مبررين. لقد كانت آخر زيارة في القرن العشرين لعدن هي تلك التي قام بها سيف الإسلام أحمد يحيى حميد الدين، وليّ العهد عام **1947** لحلّ المشاكل مع زعماء "حركة الأحرار" في عدن، وحثّهم على العودة إلى مدينة تعز، حيث كان يقيم ويشارك والده منها في إدارة المملكة المتوكلية اليمنية (**1918–1962**). وبعد أداء واجب الضيافة والتكريم للرئيس في معاشيق، تركناه يأخذ قسطاً من الراحة، وذهبنا لمتابعة أعمالنا الاعتيادية لنعود ونبدأ المحادثات الرسمية، حيث كانت تنتظرنا سلسلة من المهمات المعقدة، بدءاً بالمجلس اليمني المفترض الاتفاق على مهماته، ومشاكل المنطقة الوسطى، والعلاقات مع الجبهة الوطنية التي كانت تخوض عمليات عسكرية ضد نظامه في المنطقة الوسطى وغيرها... وفي ما يخصّ ذلك الصراع الدموي، كان من الصعب عليّ أن أقف موقف المتفرج وأنا أرى نزفاً مستمراً للشطرين لم يتوقف منذ عام **1971**، وذهب ضحيته من الطرفين حتى ذلك الوقت أكثر من ثلاثة آلاف قتيل وجريح في مدن عديدة تنتمي إلى عدة محافظات، منها مدن قعطبة ودمت والعود والشعر والعدين وشرعب وماوية والحشاء وريمة وعتمة وعيال سريح وأرحب وحرف سفيان وبرط. وكان من

أبرز شهداء الجبهة، المناضل الصلب الشاب طالب الحقوق، إسماعيل محمد الكبسي، الذي كرمه النظام في الجنوب، وسمّى مدرسة ومعسكراً باسمه بعد استشهاده. لم يكن من السهل أن أشدد أكثر من اللازم على أهمية إحلال السلام في تلك المناطق المحادد بعضها من "حدودنا"، خشية أن يقال لي إنّ في ذلك خيانة للجبهة وتفريطاً بالحرب الشعبية، وإني تنازلت له أكثر مما يجب، كثمن لأول زيارة يقوم بها لعدن. كنتُ أشعر بأنّ في الإمكان القيام بخطوات إيجابية عديدة، في موضوع العلاقة بين النظامين، والإسهام في حلحلة المشاكل المعقدة بين السلطة والجبهة الوطنية التي كنا ندعمها. نفسياً، كنتُ على ثقة بأنّ الحواجز ستنكسر بفضل الأجواء المريحة التي لمسها الرئيس علي صالح في يوم الاستقبال الطويل، والتي ستجعله في زيارة مقبلة يتخلى عن اصطحاب كل تلك القوة لمرافقته ولحمايته، ولن يدع جنوده يتمركزون داخل دار الضيافة في معاشيق، ثم في قاعة الاجتماعات وبيننا وبينه، وكأنه في صنعاء أو لا يثق بقدرتنا على حمايته! وأنه سيأتي يوم أتجول فيه وإياه بلا مرافقين سيراً على الأقدام في شوارع عدن وحضرموت وشبوة وصنعاء والحديدة وتعز وصعدة... إلخ. وهذا ما حدث بعد ذلك في زيارات الرئيس علي عبد الله صالح لعدن، حيث كنا نتجول بسيارة دون مرافقين.

المجلس اليمني الأعلى

عقدنا محادثاتنا في أجواء سادها حرص على دفع عملي للجهود الوحدوية التي تعثرت عمداً أو إهمالاً في السنوات الماضية، لتتويج عمل لجان الوحدة المشتركة التي كانت تعمل حيناً وتتوقف أحياناً أخرى، بوضع ما اتفقت عليه بعد مباحثات بدأت منذ تسع سنوات، وما اتفقنا عليه في صنعاء، موضع التنفيذ عبر آليات مشتركة انطلاقاً من روح الأخوّة والتعاون بين القيادتين، وترجمةً للمصلحة اليمنية العليا، وبما يُفضي إلى توسيع آفاق التنسيق بين مؤسسات النظامين في المجالات الداخلية وفي السياسة الخارجية. وكنت دائماً أتساءل: لماذا لا نحقق إنجازاً وحدوياً يوقَّع في اليمن، لا خارجها؟ ولقد توصّلنا إلى قرار تاريخي أُنشئ بمقتضاه المجلس اليمني الأعلى. بعد التوقيع والتفاؤل بأن يُنقَل العمل الوحدوي المشترك نقلات نوعية كمّاً وكيفاً، غادر الرئيس صالح عدن من طريق البر إلى تعز، مودَّعاً بمظاهر كبيرة من التكريم والحفاوة، وأُذيع البيان المشترك عدة مرات من صنعاء وعدن. وفجأةً، صُدمنا عندما تبيّن لنا أنّ فقرة تلو أخرى تُقضَم من البيان في كل مرة تتكرر إذاعته، وأنّ ما كان يُبَثّ من عدن غير الذي

كان يُبَثّ من صنعاء، حتى لم تُبقِ وسائل إعلام الشمال من مضمونه الوحدوي والقومي شيئاً. لا ريب في أنّ البيان وصل إلى الغير قبل وسائل الإعلام في صنعاء، ما ساعد مراكز قوى معروفة في صنعاء على أن تُعدّ عدّتها وتعبّر عن معارضتها، وهي تعلم هشاشة صالح أمام مقاومتها وعدم صدقيته نحو الوحدة، وهذا ما فتح الباب للقضم والهضم، لأنّ صالح لو كان وحدوياً حقاً، لدافع عن بيان مهره بتوقيعه ولم يُنب عنه أحداً. هذه القوى كان لها ممثلوها في معاشيق، كان لها قصب السبق بإبلاغ كبارها في صنعاء بمضمون البيان أو بنصه على وجه التحديد، بسبب توجّهاته ومضامينه التي رأتها مخالفة لمصالحها الضيقة ومصالح من تواليه خارج اليمن. أمام هذا التشويه والتراجع وجدتُني مضطراً إلى تلافي ما يمكن تلافيه، ومنع نكسة جديدة في العمل الوحدوي، واتصلتُ بالرئيس صالح، فقلتُ له: "إنّ البيان الذي وقّعناه جرى تشويهه، بل اغتياله، بما يتعارض مع النص الذي اتفقنا عليه". فأجاب: "نحن لم نتفق على هذا النص"! قلتُ: "بلى، لقد اتفقنا"، وأضفتُ مازحاً: "لعلك كنتَ واقعاً تحت تأثير جو "الغرفة القمرية" الساحر. يا أخي، البيان المشترك كان مكتوباً كأيّ وثيقة رسمية بين طرفين، والأخوان مكي وأبو شوارب ألحّا عليك بأن تقرأه جيداً قبل التوقيع، وبعد أن تصفّحته، وكان في يديك، قمتَ بالتوقيع عليه، وسمّيناه معاً "بيان عدن الأول" الخاص بتشكيل المجلس اليمني الأعلى، تعبيراً عن أمل مشترك بأن تتلوه بيانات أخرى".

إنّ الرئيس صالح كان في الغالب مهتماً بمحادثاته في عدن بحلّ مشكلة حروبه في المنطقة الوسطى أكثر من اهتمامه بالوحدة. ومن جهة أخرى، لا يستبعد أنه وافق على تغيير مضمون البيان، وإلا لما تجرأ على الزعم بأننا لم نتفق على هذا النص التاريخي الذي وضع أقدامنا لأول مرة على الطريق العملي لبناء وحدوي متدرج مقبول من الطرفين وتم فيه إشراك القيادتين، بل إلزامهما لأول مرة أن يكونا طرفين مشاركين في عملية الوحدة بدلاً من التعامل معها من عل والاعتماد المطلق على لجان طرابلس الثماني. من جهة ثالثة، تبين للكل، وبالتجربة فيما بعد أنه لأمر عادي لدى صالح التوقيع عليها حتى تهدأ العاصفة كما حدث مع وثيقة العهد والاتفاق في فبراير **1994** في عمَّان ثم اتفاقية الوحدة ذاتها في عدن في نوفمبر **1989** التي قال بعد قيام الوحدة في مايو **1990** للشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وللأستاذ الزنداني: لقد وقعت الاتفاقية وأنا غير موافق

على كل ما فيها، ولكني لا أستطيع معارضتها علناً، وعليكم لعب دور المعارضة عبر حزب تنشئونه، وأقترح أن يحمل الحزب اسم "التجمع اليمني للإصلاح".

مشروع دستور دولة الوحدة 1981م

الحكم، وفق الدستور وضوابطه وأحكامه، لا وفق رؤية الحاكم الفرد، ليس بالجديد في اليمن. فحركة **1948** سُميت الحركة الدستورية، وبعد ثورة سبتمبر **1962** بعدة أيام، صدر إعلان دستوري في **3** تشرين الأول/ أكتوبر، وتوالى إصدار الدساتير المؤقتة والدائمة في الشمال والجنوب، ولكن للأسف كانت الدساتير في معظم الأحوال غير مُفعَّلة، فضلاً عن النقص في مضامينها، وخاصة الديمقراطية، لكنّ العذر أنها كانت بنت زمنها ومعبّرة عن كل القوى السياسية والاجتماعية التي كانت الديمقراطية بالنسبة إليها شعاراً فقط. وبعد استقلال الجنوب، صدرت عدة دساتير، وقبل عام **1972** ظلت فكرة دستور واحد ليمن واحد في إطار التمنيّات والآمال، إلى أن وصلت اجتماعات القمة لقيادات النظامين ذروتها، بوضع النقاط على الحروف في الناحية الأهم: الدستور، المعروف في علم الدراسات القانونية والدستورية أنه العقد الاجتماعي لأساس متين ومستدام لنظام الحكم وللحياة السياسية وللتطور الاقتصادي ولتحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف لكل مواطن، ذكراً كان أو أنثى، بغضّ النظر عن دينه ومذهبه ولونه وجنسه ومنطقته ووضعه الاجتماعي. والدستور هو الضمان في حال العمل به لاستقرار النظام والمؤشر لنهج الحكم والمرجعية القانونية الأسمى والأعلى، لأنه يضع قواعد ثابتة وواضحة لعلاقات السلطات الثلاث، وإن شئت فقل هو مايسترو هذه السلطات التي تتنوع نغماتها، ولكنها تشكل لحناً منسجماً واحد لا نشاز فيه. ويركز واضعو الدستور أيضاً على تأكيد المواطنة المتساوية، ووضع ضمانات دستورية للمواطن ولدوره/ها في الحياة السياسية، والنص على الحقوق المتساوية لكل المواطنين، وتحديد حقوقهم وواجباتهم، وهذا - بالطبع - بالإضافة إلى رسمه الأركان الرئيسة لهوية البلاد وانتمائها ولغتها وحدودها وعلمها ونوع نظام الحكم فيها ومصدر/ مصادر التشريع فيها. لقد اتُّفِق على وضع دستور لليمن الواحد بعد اتفاقية الوحدة وبيان طرابلس التاريخي عام **1972**م، وشكلت لصياغته لجنة دستورية مشتركة كان ترتيبها الأول من بين لجان الوحدة الثماني. وبالفعل، شرعت اللجنة في إعداد مسوَّدة للدستور نوقشت بكل جدية خلال عدة سنوات في السبعينيات من القرن الماضي، غير أنّ الدستور لم يوضع "على نار

حامية" إلا بعد أن توافرت القناعة، في عدن وصنعاء، بضرورة الارتقاء بالجهد الوحدوي إلى مرحلة أعلى، وأنّ الإمساك بمفتاحه هو الذي سيقرب موعد الوحدة. وفي الواقع، إنّ التطورات – أو بالأحرى التخبطات – وعلى وجه التحديد عدم الاستقرار ودور النفوذ الخارجي السلبي في الأوضاع اليمنية شمالاً وجنوباً، لم تكن لتسمح آنذاك، برغم إخلاص أعضاء اللجنة الدستورية وجديتهم وكفاءتهم، في كيفية الإفادة القصوى من الالتفاف الجماهيري حولها. ولقد سبق لي أن ذكرت، في مكان آخر، بعض النقاشات التي دارت بيني وبين قيادة النظام في صنعاء، ومع العديد من القوى - في عدن وفي صنعاء - الراغبة في "تفصيل" الوحدة اليمنية المرتجاة، على قياس فكرها السياسي أو مصالحها، وأنّ الصراع مع هذه التيارات ذات المصالح المتباينة اتّخذ في بعض الحالات طابعاً مأساوياً، ولكنه لم يحل دون مواصلة عمل اللجان المشتركة، ونشاطها الموسمي. كانت بؤرة الاهتمام موجهة نحو اللجنة المفتاحية، اللجنة الدستورية، التي أنهت مهماتها بالفعل، ولكن السلطتين خذلتاها بعدم توقيعهما على الدستور فور الانتهاء من صياغته (كان الانتهاء من إعداده عام **1981**، وظل مسوَّدة حتى عام **1989**). استمرت في الوقت نفسه محاولات تنشيط عمل سكرتارية المجلس اليمني الأعلى، ووضع لائحة تنظيمية له، لكي يتمكن من عقد اجتماعاته في إحدى العاصمتين بالتناوب، كما جاء في نص اتفاق عدن (**11/30** إلى **1981/12/2**م)، وبلورة مهمات اللجنة الوزارية المشتركة، في الإشراف على تنفيذ المشاريع المشتركة وضمان التنسيق بين خطط التنمية في الشطرين، وهي مهمات نصّ عليها الاتفاق المذكور آنفاً. ولكن، إذا دقّقنا الآن في البنود التي تضمّنها هذا الاتفاق، يتّضح لنا أنها ذات أهمية في مجال التنسيق – لا أكثر – بين سلطتين قائمتين دستورياً وقانونياً وعملياً. فالنص الذي وقعناه يؤكد وجود رئيسين، وحكومتين، و... وزيري خارجية ووزيري دفاع... إلخ. (واختيار هاتين الحقيبتين الوزاريتين كمثلين نموذجيين، اختيار مقصود، إذ إنه رغم التطور الذي كنا قد وصلنا إليه في مجال التنسيق، كان لا يزال هناك "سياستان" حتى في الشؤون الخارجية والشؤون الدفاعية، وهما المجالان اللذان كان يجب "توحيدهما" في أيّ اتفاق تعاهدي كحدٍّ أدنى وكاختبار.

دستور دولة الوحدة

وقّعت اللجنة الدستورية المشتركة مشروع الدستور في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1981م، وهو الذي جرى الارتكاز عليه جزئياً في الخطوة الوحدوية التي أُعلنت بين النظامين في عام 1990م، وكانت الغبطة الطاغية بالوحدة، هي أو غيرها، سبب تجاهل تطبيق بعض مواده الجوهرية، كالاستفتاء عليه، وعرضه على السلطتين التشريعيتين في صنعاء وعدن للموافقة عليه.

كان الدستور مربط الفرس في ماراثون مباحثات الوحدة التي طالت أكثر مما يجب ودون مبرر له علاقة بالمصلحة الوطنية اليمنية. وكقضية مسلَّم بها، لا يمكن بناء دولة جديدة برؤية مختلفة من دون الدستور، ومن دونه لا يمكن القول إنّ لنا ضوءاً وهادياً ومرجعاً ملزماً وشاملاً. وفي ضوء الدستور سيحكم شعبنا والعالم على النهج الذي يسير عليه الكيان الجديد. عقدت الاجتماعات الختامية "الحاسمة" لهذه اللجنة الدستورية في مقر مكتب شؤون الوحدة بصنعاء، في ختام جلسات الدورة الثالثة عشرة للسنة التاسعة. وحملت المسوَّدة توقيعات رئيسي اللجنة عبد الله أحمد غانم، وحسين علي الحبيشي، والمقرّرين عمر عبد الله الجاوي، ومحمد عبد الله الفسيل. وفي السطور الآتية نلقي الضوء على أهمّ ما نصّت عليه مسوَّدة الدستور: "إنّ الشعب اليمني جزء من الأمة العربية ومن العالم الإسلامي، وإنّ الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية، والشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر (الاستفتاء والانتخابات العامة) وغير مباشر (من طريق المجالس التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأيضاً من طريق المجالس المحلية المنتخبة). وتكفل الدولة حرية الفكر والرأي، والمواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، ولا يجوز حرمان أحد حريته إلا بحكم من محكمة مختصة. وفي تنظيم سلطة الدولة يلحظ مشروع الدستور أنّ مجلس النواب هو السلطة التشريعية، يقرّر القوانين والسياسة العامة وموازنة الدولة، ويراقب ويوجّه أعمال الهيئة التنفيذية، ويكون أعضاؤه منتخبين بالاقتراع السري العام المباشر والمتساوي. وللمجلس حق سحب الثقة من الحكومة. وفي مجال السلطة التنفيذية يقودها مجلس رئاسة من جهة، ومجلس وزراء من جهة ثانية. الأول يتألف من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس النواب، ثم ينتخبون هم رئيساً لهم. أما الثاني (مجلس الوزراء)، فيتكون من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، "وهو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة" (المادة 102) "ويختار رئيس الوزراء أعضاء وزارته بالتشاور

مع مجلس الرئاسة ويطلب الثقة بالحكومة في ضوء برنامج يتقدم به إلى مجلس النواب" (المادة 104)، ورئيس الوزراء والوزراء "مسؤولون أمام مجلس الرئاسة ومجلس النواب مسؤولية جماعية عن أعمال الحكومة" (المادة 105).

ونصّت مسودة الدستورة أيضاً على أنه "يجوز لرئيس وأعضاء مجلس الرئاسة أن يقدموا استقالة مسبّبة إلى مجلس النواب" (المادة 90)، "وفي حال خلوّ منصب رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة يتولى مهام مجلس الرئاسة مؤقتاً هيئة رئاسة مجلس النواب، وإذا كان مجلس النواب منحلاً حلّت الحكومة محلّ الهيئة لممارسة مهام مجلس الرئاسة مؤقتاً"، إلى أن ينتخب مجلس رئاسة جديد في مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ أول اجتماع لمجلس النواب الجديد" (المادة 91). ويحدد الدستور اسم اليمن الموحد "الجمهورية اليمنية"، وهو الاسم الذي تجدد اعتماده بعد عقد كامل من السنوات وفي أعقاب مناقشات معقدة "وكرّ وفرّ" ومزايدات في هذا الاتجاه أو ذاك... عاد واعتمد اسماً رسمياً لليمن الموحَّد في التسعينيات! وبموجب المشروع المشار إليه "تقسم أراضي الجمهورية اليمنية إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية" (المادة 17)، لكنه ترك للقانون العادي أمر تنظيم توزيع الاختصاصات لرؤساء الوحدات الإدارية ورؤساء المصالح فيها، مستدركاً بأنّ الوحدات الإدارية والمجالس المحلية "تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سلطة الدولة"، "ويكون المحافظون محاسبين ومسؤولين أمام مجلس الوزراء، وقراراته ملزمة لهم، ويجب عليهم تنفيذها في كل الحالات"، ويكون للوحدات الإدارية "مجالس محلية منتخبة، ويحدّد القانون ما يمنح لها من مهام وصلاحيات وحقوق وواجبات، كما يبيّن طريقة انتخابها ونظام عملها ومواردها المالية" (المادة 118).

وراعت المسوَّدة الكثير من الاعتبارات العملية، كما يتراءى من خلال موادها المئة والست والثلاثين التي كانت موضع نقاش معمَّق ومسهب وطويل النفس، و"صامت" – بمعنى البعد عن الأضواء الإعلامية، وعن التأثر بما كان يجري في الساحة السياسية من تطورات على مختلف الأصعدة. ولأنّ الآمال كانت معلقة على هذه اللجنة، فلا بد لنا من الاعتراف بكفاءة أعضائها ومهنيتهم، وقدرتهم على بلورة صيغ وسطية، رغم ما يمكن أن تؤاخذ عليه من تساهلها، أو وقوعها تحت ضغوط ما، تتبين في التداخل الملحوظ في الصلاحيات مثلاً، وكونها واجهت صعوبات في التوفيق بين المصالح والسياسات الاقتصادية المتعارضة، في نظامَي الشطرين الاشتراكي

والراسمالي. وقطعاً لم تكن اللجنة الدستورية مستقلة. مثلاً، لم تُجرِ تعديلاً في صلاحيات المركز المفرطة وشبه المطلقة وتوسيع صلاحيات الحكم المحلي الضعيفة، وقبلت - دون شك - إملاءات من خارجها أخلّت بالتوازن في الصلاحيات، وكانت من أسباب تدمير الوحدة. لقد كانت المركزية والفردية المطلقة من أسباب الخلاف بُعَيد الوحدة مباشرةً، ونشوب حرب **1994**م. ويقدم الأخ عبد الله أحمد غانم، الرئيس المشارك في اللجنة الدستورية عن الجنوب، تقييمه بعد مرور أكثر من خمس سنوات على توقيع الوثيقة التاريخية لتجربة السنوات التسع التي تخللها ثلاثة عشر اجتماعاً فقط لإنجاز الدستور، قائلاً: إنّ الدستور وثيقة قانونية وسياسية في آن واحد، وتعكس في نصوصها الرؤية الشاملة المتفق عليها وطنياً تجاه قضية سلطة الدولة وأجهزتها وأدواتها والأهداف التي تسعى لتحقيقها داخلياً وخارجياً وعلى كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإذا كانت وثائق الوحدة اليمنية المتفق عليها بين قيادتي النظامين في الأعوام **1972** و**1973** و**1974** و**1979** و**1981**م قد وضعت أسس قيام دولة الوحدة أو نظمت قضايا النشاط الوحدوي والعلاقات بين النظامين، فإنّ مشروع الدستور –في رأي عبد الله غانم – " أكثر الوثائق اكتمالاً، وتضمنت نصوصه كافة الأسس المتفق عليها"، وهو أمر طبيعي بعد الجهد المكثف الذي بُذل. وعلى هذا الأساس "فإن اعتبار مشروع الدستور أساساً صالحاً لقيام دولة الوحدة مسألة لا غبار عليها". مسألة أخرى يطرحها الأخ غانم، هي أنّ مشروع الدستور يمتاز بكونه قاسماً مشتركاً للاختيارات المعلنة لكلا النظامين، و"أكبر معوّقات قيام دولة الوحدة اليمنية تتمثل في الاختيارات الأساسية المتباينة، ولكن تمّ تذليلها بالاتفاق على مشروع الدستور، ولم تعد قائمة. والسؤال الصعب: أيكون نظام الحكم في دولة الوحدة على نمط النظام في الجنوب أم على نمط النظام في الشمال؟". ويعترف بأنه لا تزال هناك معوّقات أخرى، ولكنها، برأيه، ليست حول طبيعة نظام الحكم، فهذه قضية أصبحت واضحة ومتفقاً عليها في هذا المشروع. نقطة أخيرة يطرحها عبد الله غانم، هي الطابع البرنامجي الذي يمتاز به الدستور. "فهو لم يقتصر على تنظيم أمور الحكم وأجهزته كما هي العادة في الدساتير، بل أضاف إلى ذلك أسساً عامة واقعية لتنظيم النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمجتمع دولة الوحدة. فهو إذاً نظام للحكم وبرنامج للدولة والمجتمع تتوحد في إطاره كل الجهود والطاقات الوطنية الفردية والجماعية الموجهة لبناء حياة جديدة مزدهرة، وهذه الأسس الدستورية سوف تستند إليها القوانين واللوائح

التنفيذية التي ستصدرها دولة الوحدة بهدف تنظيم مختلف الشؤون العامة"[1]. وكما هو معهود في معظم الدول النامية، فإنّ الفجوة تكون كبيرة بين روح الدستور وبين تطبيقه من قبل السلطات الثلاث مجتمعةً، وأحياناً يبرر انتهاكه مَن أسهم في صياغته.

الخلاف حول الشريعة الاسلامية

سبق التوقيع على مشروع الدستور في الأسبوع الأخير من عام 1981م خلاف بين أعضاء اللجنة المشتركة بشأن مكانة الشريعة الإسلامية في التشريع، أهي المصدر الوحيد للتشريع، أم المصدر الرئيس، أم أحد المصادر الرئيسة؟ كان وفد الجنوب يرى أن تكون الشريعة الإسلامية أحد المصادر الرئيسة، بينما كان وفد الشمال يرى أن تكون المصدر الوحيد. وطُرح اقتراح ثالث، يقضي باعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً رئيساً. وقد اتصل بنا هاتفياً ممثل وفدنا في صنعاء، رئيس لجنة الشطر الجنوبي، وزير العدل عبد الله غانم، لأخذ رأينا في الموضوع. في ذلك الوقت، وافقت على الاقتراح الثالث المشار إليه، ما أدى إلى تسهيل الوصول إلى اتفاق نهائي لحلّ خلاف طويل في اللجنة الدستورية. وكما كان متوقعاً، حاول العناصر المتطرفون يميناً ويساراً، في كلا النظامين، تعطيل الاتفاق، وثمة مَن وجد في الصيغة التي توصلنا إليها تنازلاً وتراجعاً لا مسوِّغ لهما. كنتُ أرى أنّ الموقفين، في جوهرهما، موقفان من الوحدة، باعتبارها هدفاً استراتيجياً يتعارض مع مصالح البعض، أو وهم بالقدرة على فرض تصوّر أحادي الجانب وتجاهل مواقف الغير. لم يكن ذلك الموقف حباً في الشريعة الإسلامية أو اعتراضاً عليها، ولكنها المصالح التي لا يعترف بدورها أحد ويغلفها بغطاء إيديولوجي ثيوقراطي أو يساري. هذا النقاش عاد وحصل ما يشبهه في العام التالي (1983م) عندما اختلفت لجنة التربية بشأن منهاج التاريخ الذي كان يدرَّس في كل من عدن وصنعاء في فترة حكم الرئيس الحمدي في الشمال، والرئيس سالم ربيع علي في الجنوب، وتوقّف تدريسه في الشمال نتيجة وجود صور الرئيس الحمدي، وعندنا في الجنوب بسبب التحفظات على بعض التعبيرات الدينية، ومنها الخلاف على "الأسود العنسي"[2].

1 - مجلة الحكمة، العدد 138، أيار/ مايو1987، ص25-27.

2- عبهلة بن كعب بن غوث العنسي المذحجي المعروف باسم "الأسود" و"ذي الخمار"، والمعروف أنّ عنس بطن من بطون مذحج. كان سيداً على مذحج وبعض قبائل اليمن، ولذلك سُمِّي الأسود، وزاد أهل الأخبار فقالوا إنّ أمه سوداء. ويظهر من سلوك العنسي تعصب لليمن وكراهية لكل ما هو قادم من خارجها. طرد الفرس من اليمن، وقاتل عامل النبي محمد، وهرب معاذ بن جبل، ولجأ إلى "بني السكون" أحد بطون كندة لأنه كان متزوجا منهم. واستولى الأسود

فالشماليون يرونه مرتداً، والجنوبيون يرونه ثائراً. ومن المآخذ التي أُخذت عليّ، بعد أحداث 1986م، أنني وافقتُ على حذف موضوع "الأسود العنسي" من منهاج التاريخ، والحقيقة أنني كنتُ أشعر بأنّ موضوع الأسود العنسي كان يُتخَذ ذريعة لتعطيل المنهاج الموحَّد لكتاب التاريخ لأسباب سياسية لا علاقة لها بالعنسي أو بالإسلام، سواء أكان ثائراً أم متمرداً مرتداً بعد مضي أكثر من 1400 سنة على وفاته.

وكذلك احتجّ وزير التعليم في صنعاء على اختصار الصلاة على النبي بكتابة "صلعم"، بينما الأصوب أن تكتب هكذا "صلّى الله عليه وسلم"، وطالب بذكر صفة "المنورة" ملازمةً للمدينة و"المكرمة" ملازمة لمكة.

وكان الخلاف حاداً بين حسن السلامي، وزير التربية والتعليم، رئيس الوفد الجنوبي في لجنة التربية، وعبد الواحد الزنداني، نظيره من الشطر الشمالي، وحين اتصل بي السلامي، قلت له: احذفوا وأضيفوا ما تشاؤون. المهم أن يستمر التنسيق، وألّا تتعطل مسيرة الوحدة بسبب الأسود العنسي. وبعد 1986م نشرت الصحف في عدن نقداً شديداً لموقفي من "الثائر الأسود العنسي الذي قاد أول انتفاضة ثورية في اليمن"، كما كانوا يرددون!! ولعل من المفيد اقتباس كلمة حق وذات مغزى قالها في وقت مبكر الأستاذ محسن العيني، وهو في منصب رئيس وزراء بعد حرب 1972 في نادي المتخرجين بصنعاء الذي أغلقته القوى المعادية للتحديث وقواه ولمنظمات المجتمع المدني التي لم تختلف رؤيتها عن رؤية الأئمة، وكانت تريد احتكار الحقيقة و أن يسمع الناس صوتها وحدها، قال العيني "لا يوجد ماركس في عدن ولا محمد في صنعاء". والتاريخ يكرر نفسه بطرق مختلفة.

موقف القيادة الشرعية قبل قيام الوحدة اليمنية في 22 أيار / مايو 1990م وبعده

إذا كان برنامج الحزب الاشتراكي اليمني قد أكد، منذ نشوئه في عام 1978، تعبئة كل الموارد والطاقات المادية والبشرية لأجل تحقيق الوحدة وبناء اليمن الجديد، فإنّ هناك أوساطاً في قيادة الحزب كانت – منذ قيامه – ترفض الحوار السلمي لتحقيق الوحدة، حيث تؤكد أنّ الطريق

على صنعاء ونجران وحضرموت والأحساء. تبعته قبائل من اليمن لتعصب فيهم، إذ إنها رأت في الزكاة إتاوة يدفعونها لقريش.

إلى تحقيق الوحدة لن يتحقق إلّا بالسلاح، وعلى أساس برنامج الحزب الاشتراكي اليمني، وتصفية كافة الرموز الرجعية في الشمال من مشايخ وغيرهم.

هؤلاء العناصر المتطرفون هم الذين دفعوا إلى حرب شباط/ فبراير **1979**م بين صنعاء وعدن، وقاموا بسلسلة من التحرشات، لغاية منتصف عام **1982**م، وهم أنفسهم الذين لجأوا، بعد أحداث يناير **1986**م، إلى تشويه جهودنا السلمية المتدرجة لتحقيق الوحدة.

وغنيّ عن القول أنّ السياسة التي انتهجناها، في الحزب والدولة، بين منتصف **1980**م ونهاية **1985**م كانت تلقى تجاوباً وتأييداً كبيرين من جانب أبناء شعبنا في الشمال والجنوب، ومن جانب أصدقاء شعبنا والمتعاطفين مع تجربتنا. خلال تلك الفترة تحققت إنجازات وحدوية كبيرة لا يستطيع أحد إنكارها، كدستور دولة الوحدة، واستكمال القوانين المنظمة لدولة الوحدة، وقيام المجلس اليمني الأعلى، وإقامة المشاريع المشتركة في مجال الطرقات والكهرباء والنقل البحري والبري والسياحة، والأهم من كل ذلك استعادة الثقة بين القيادتين للتعجيل بقيام الوحدة وإيقاف الحروب في المنطقة الوسطى، ونزع المظاهر المسلحة وحرية التنقل للمواطنين بين الشمال والجنوب، وغير ذلك من انجازات.

وقد سجّل بعضٌ من الذين كُتبت لهم الحياة، وأجيال اليمنيين ممن تابعوا تلك المأساة، ما حفظوه في ذاكرتهم، وكثيرون منهم ما زالوا أحياءً. منهم الأستاذ محمد عبد الله الفسيل، الذي شارك فيها واعتُقل عام **1948**، وقد حدثني عن هذه الأحداث وعن مكالمة جرت بينه وبين الرئيس علي عبد الله صالح من الساعة **12** وحتى الساعه الثانية والنصف بعد منتصف الليل، حيث سأله الرئيس في آخر المكالمة: "متى ستموت يا أستاذ؟"، وردّ عليه الفسيل بطريقته الساخرة: "بعدما تستقر الأوضاع في اليمن". فقال الرئيس: "إذاً لن تموت. تصبح على خير".

وقد سجل بعضٌ من الذين كُتبت لهم الحياة، وأجيال اليمنيين ممَّن تابعوا تلك المأساة ما حفظوه في ذاكرتهم، وكثيرون منهم ما زالوا أحياءً. منهم الأستاذ محمد عبد الله الفسيل، الذي شارك فيها واعتُقل عام **1948**، وقد حدثني عن هذه الأحداث وعن مكالمة جرت بينه وبين الرئيس علي عبد الله صالح من الساعة **12** وحتى الساعه الثانية والنصف بعد منتصف الليل، حيث سأله الرئيس في آخر المكالمة: متى ستموت يا أستاذ؟ وردّ عليه الفسيل بطريقته الساخرة: بعد ما تستقر الأوضاع في اليمن، فقال الرئيس: إذاً لن تموت. تصبح على خير.

اللقاء مع الاستاذ محمد الفسيل عام 2019



مع الاستاذ محمد الفسيل والاستاذ محسن العيني والاستاذ فهد العريقي والسفير حسين فضلي

بعد **15** عاماً من لقائي بالأستاذ محمد عبد الله الفسيل في الشارقة، وحينها كان قادماً من زيارة لماليزيا،علمتُ أنه قد وصل إلى القاهرة في زيارة خاصة للعلاج، ونزل في مدينتي شرق القاهرة، وحرصاً منّي على زيارته ورؤيته وسماع رأيه، توجهنا برفقة الأستاذ محسن العيني بعد ظهر يوم **17** آذار/ مارس **2019**م، وقد تحمّل الأستاذ محسن العيني عناء السفر من أكتوبر إلى مدينتي، وهو لا يتحرك كثيراً، فهو أيضاً شارف على التسعينيات من عمره، وكان هو الآخر حريصاً على زيارته.

ورافقنا في هذه الزيارة الأستاذ فهد العريقي، الذي كان يشرح لنا بصوته العالي – كعادته – الأحياء السكنية الجديدة التي كنّا نمر بها، كأحياء المعادي الجديدة، والتجمع الخامس، ومدينة الرحاب، والشروق، والعاصمة الإدارية الجديدة، حتى وصولنا إلى مداخل مدينتي ذات البوابات العالية، التي على جانبَي السور من مدخلها شلالات جميلة توحي بالحياة الجميلة في هذه المدينة المخططة والمشجَّرة، التي استكملت معظم خدماتها ومبانيها وشوارعها، من فيلات وشقق وحدائق ومدارس ومستشفيات ومساجد ومراكز تسوق وسلسلة مطاعم وبنوك وشركات ومحالّ تجارية متنوعة وغير ذلك، وقد علمتُ أنّ رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى، قد حصل من الحكومة على أراضي مشروع "مدينتي" المقدرة بـ **33.6** مليون متر مربع بسعر **25** قرشاً للمتر من دون

مرافق وخدمات، أي **8.4** ملايين جنيه مصري[1]. وفي طريقنا إلى المنزل، كان معنا مرشد آخر، هو خدمة الأقمار الصناعية (**GPS**) الذي أوصلنا إلى البناية التي كان يسكن فيها الأستاذ الفسيل، وعندما نزل الأستاذ فهد يستفسر عن عنوان البناية، قال له أحد المواطنيين إنها تلك التي تقفون أمامها. وبعد ذلك صعدنا إلى الدور الثالث، وعند الضغط على زر الجرس، لم يتأخر الردّ كثيراً، وإذا بالأستاذ يفتح الباب، وكنّا وجهاً لوجه مع الأستاذ محمد الفسيل الذي كان مبتسماً وهو يرحّب بنا في مسكنه، ويسير بنا إلى صالون الاستقبال في شقته المتواضعة في الدور الثالث الذي يطل على حديقة واسعة لسكان الحيّ، ونظرنا من الشباك جميعاً، وقلت له: هذه مثل صنعاء، وعلّق ساخراً: قبل **1948**م، أي قبل أن تبتلع أراضيها وحدائقها وجداولها المباني الحديثة والعشوائية، فكل واحد يبني اليوم على هواه دون تخطيط أو تنظيم لمدينة أزال التي أزالوا منها كل ما هو جميل من حدائق غناء وكروم بعد زحف القبائل على مدينة صنعاء وعدن، التي نقلت تخلفها إلى هاتين المدينتين، بما في ذلك أبقارهم وأغناهم التي ترعى، بل إنّ بعضها تسكن سطوح المنازل أو البلكونات، وكنا قد منعنا في عدن تربية الحيوانات، وخصصنا لها حظائر خارج المدن.

قدم لنا الأستاذ الشاي والحلويات، كانت تأتي به طفلة صغيرة كانت تظهر وتختفي.

الشقة صغيرة، ولكنها مليئة بالحياة بهذا الرجل التسعيني الحيوي الساخر الذي لم تؤثر فيه السنون والأحداث والسجون والحروب والغربة والكربة، وقد كان منذ الأربعينيات يتنقل بين صنعاء وسجونها وعدن والقاهرة. رجل عظيم تحدى الزمن والقهر والظلم والاستبداد، وهو شاهد على تاريخنا المعاصر بكل سلبياته وإيجابياته، وكانت كل كلمة ينطق بها مليئة بالحكم.

جرى حديث طويل خلال اللقاء، عن الماضي والحاضر والمستقبل، استعاد خلاله الأستاذ الفسيل ذكرياته عن ثورة **1948**م على الإمام يحيى حميد الدين، إمام المملكة المتوكلية اليمنية

1- تحقق النيابة العامة في مصر في قانونية بيع الأرض لمجموعة طلعت مصطفى، حيث قدّم النائب سعد الحسيني و34 نائباً معه في مجلس الشعب بلاغاً للنيابة العامة، يتهم فيه وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان بإهدار المال العام بمنحه 8 آلاف فدان بأسعار زهيدة ومتدنية لطلعت مصطفى، ما أهدر أكثر من 25 مليار جنيه من المال العام. وقال الحسيني إنه بالنسبة إلى الأراضي التي أُقيم عليها مشروع (مدينتي) السكني، البالغة مساحتها 8 آلاف فدان، فإنّ الأمر جرى بموافقة من الوزير سليمان بالأمر المباشر لتلك المساحة التى تبلغ نحو 33.6 مليون متر مربع، مشيراً إلى أنّ هذه المساحات لو بيعت بالحدّ الأدنى بأسعار المزاد العلنى (يوم 24 أيار/ مايو 2007) بمبلغ (750 جنيهاً للمتر)، لكان سعر تلك الأرض 25.6 مليار جنيه. وكان هشام طلعت مصطفى قد حصل من الحكومة على أراضي مشروع "مدينتي" بسعر 25 قرشاً للمتر من دون مرافق وخدمات، أي 8.4 ملايين جنيه مصري.

بقيادة عبد الله الوزير، وكان عمره حين ذاك 22 عاماً، وعن ثورة 1955م بقيادة الأمير عبد الله أخو الإمام أحمد والمقدم أحمد الثلايا، وثورة 26 سبتمبر 1962م بقيادة المشير عبد الله السلال، وعن تقييمه لتلك الثورات والأحداث الكبرى سلباً وإيجاباً. وتحدث أيضاً عن الوحدة اليمنية ودستورها الذي كان أحد الذين صاغوا بنوده مع الأستاذ المناضل الوحدوي عمر الجاوي وأعضاء اللجنة الدستورية، وما آلت إليه الأمور بعد كل هذه العقود من نضال الشعب اليمني من أجل نظام حكم جمهوري دستوري وديمقراطي وتحقيق الوحدة. وشمل الحديث الحرب الجارية في اليمن (2015 – 2019) التي يرى الأستاذ الفسيل أن لا حلّ لها إلا بوقفها أولاً ثم الحوار والسياسة لإحلال السلام والأمن في اليمن والمنطقة.

وعن زيارته للقاهرة، قال إنه جاء للعلاج، وأضاف مازحاً إنه يخشى من إجراء الفحوصات أن تظهر أمراض كثيرة، وهو قد بلغ من العمر 93 عاماً. ثم تحدث عن بعض المحطات السياسية منذ 1948 وحتى الساعة، وبدأ يتذكر المواقف وتحليلها، ومنها:

- إنّ الإمام يحيى كان لديه عقيدة سياسية، في حين أنّ عبد الله الوزير لم يكن لديه أيّ عقيدة، وكان لهذا السبب يعتقد أنّ عبد الله الوزير كان أخطر على مصير الشعب اليمني من الإمام يحيى.
- كان أحمد النعمان ومحمد الزبيري هما المؤثرين في ثورة 1948م، أو ما تُسمى ثورة الأحرار، وأيضاً ثورة 26 سبتمبر 1962م، ولكنهما لم يكونا الفاعلين. لذا، من تسلّم زمام الأمور في الأخير هم الفاعلون ويقصد العسكر والمشايخ.

وعن مقارنته بين الرئيسين علي عبد الله صالح وعبد ربه منصور هادي وبين حزب المؤتمر وحزب الإصلاح، قال:

- تولى علي عبد الله صالح الرئاسة عام 1978، وهو من أذكى القيادات في اليمن. لم يكن متعلماً، ولكنه تعلم وهو في السلطة، وفصّلها على مقاسه، وحكم 33 عاماً.
- جمع ثروة يقدّرها البعض بثلاثين مليار دولار، وسخّر المال لنفسه، ولم يبنِ دولة.
- اعتمد على عائلته وقبيلته والمال والفساد والمحسوبية العائلية والسياسية.
- أراد عبد ربه منصور أن يحكم بذات أسلوب علي عبد الله صالح، ولكن علي عبد الله صالح يتمتع بالذكاء، بينما عبد ربه منصور يتمتع بعكس ذلك.

- كان الأشرف لعبد ربه منصور هادي عندما هرب إلى السعودية أن يعمل مع القوى الوطنية ويعود إلى اليمن فورا بدلاً من أن يزعم أنه طلب التدخل لشن الحرب على اليمن بحجة إعادته أو شرعيته إلى السلطة بعد إعلانها.
- علي عبد الله صالح بنى حزب المؤتمر بتجميع الشخصيات السياسية من مختلف المناطق، كمن يجمع حبات المسبحة حبة حبة ويقفل عليها الخيط، وعندما ذهب انفرط حزب المؤتمر.
- صنع علي عبد الله صالح حزب الإصلاح، وجمع فيه رجال الدِّين والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، وسمح لهم بإنشاء المعاهد العلمية (الدينية)، وهنا تأسس حزب الإصلاح، وكانت المعاهد الدينية قاعدته، وعندما جاءت ثورة الشباب في عام **2011** كان وجودهم في كل مدن اليمن وقراه.
- حزب الإصلاح هو المسيطر على عبد ربه منصور هادي منذ **2014**م، وينتظر أن يُكثر من الأخطاء ليثبت الحزب بأنه الأفضل، ولديهم الآن جيش في مأرب وآخر في تعز.
- علي عبد الله صالح هو مَن باع الدبابات والمدافع للحوثيين، ما ساعد على دخولهم صنعاء.

الشمال والجنوب:

وأكد أنه إذا انفصل الجنوب، فإنه سيتمزق ولن يعود إلى جنوب **1967–1990**م. أما الشمال، فإنه سيتآلف وسيتجاوز الصراعات والخلافات، وسيبقى موحَّداً، لأنّ فيه مرجعيات سياسية وحزبية وقبلية وروحية.

الوحدة:

- لم تكن القيادات السياسية في الشمال والجنوب جادة في موضوع الوحدة.
- ولم يكن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر يؤمن أساساً بالوحدة.
- وعن ذكرياته عن الدستور، قال إنه كُلِّف هو والمناضل عمر الجاوي كتابةَ مشروع الدستور، وبعد الانتهاء من إعداده أبلغا المسؤولين بذلك، وكان الرد الرسمي عدم إعلانه مؤقتاً. فاستغرب كل من الأستاذين، الفسيل والجاوي، وقد سمى الاستاذ الفسيل

الدستور نتيجة لذلك الموقف الرسمس السلبي منه "بالولد غير الشرعي"، الذي لايعرف اسم ابيه واستعمل اللفظ التالي: "ابن قحبة".

- وبعدها قرر الاثنان صياغة البيان الخاص بالدستور وإعلانه في عام **1981**، ولكنه لم يرَ النور إلا عام **1990**. ويجب أن أعترف بأنّ بعض القيادات في الجنوب كانت ضد الدستور، ولا تريد تحقيق الوحدة إلا على أساس برنامج الحزب الاشتراكي اليمني، وهذا غير ممكن، لأنّ الدستور كان يمثّل قواسم مشتركة، وفي الشمال أيضاً هناك قيادات لا تريد الوحدة اليمنية إلا بضمّ الجنوب إلى الشمال (الفرع إلى الأصل).

وعن الإمارات والسعودية:

- الإمارات هي المسيطرة على مسار الحرب (**2015 - 2019**) في اليمن، وليست السعودية.
- تعمل الإمارات على تدمير السعودية مثل ما جرى تدمير سورية وليبيا والعراق واليمن حاليا وتعمل ضمن مخطط خارجي.
- النفوذ الإماراتي على الأرض اليمنية مؤقت، فلا الإمارات قادرة، ولا السعودية، على احتلال أيّ جزء من اليمن.

الحكومة والمجلس الانتقالي:

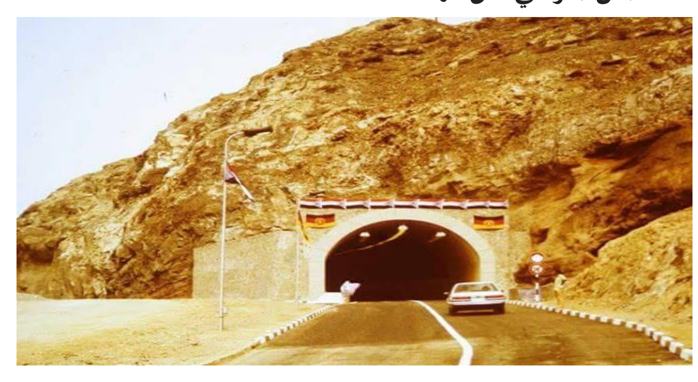
- ليس للمجلس أيّ تأثير على الأرض، وهو صنيعة الإمارات.
- أعضاء حكومة بن دغر هم من أقالوه.
- رئيس الوزراء الحالي معين عبد الملك (**2018 - 2019**) غير مؤهَّل وغير مؤثِّر في الأحداث الجارية.

صالح في عدن

جرت في عدن سلسلة من اللقاءات، وكان اللقاء الحاسم في منزل البيض الذي كان يطلّ على كريتر وعلى شواطئ صيرة، وقد ألحّ صالح على مشاركة جار الله عمر الذي حضر ومعه يحيى الشامي عضو المكتب السياسي، دار حديث مهمّ حول الوحدة وحولي وحول جماعتي في صنعاء، وفي اللحظة التي خرج فيها علي سالم البيض إلى الحمّام، قال جار الله عمر، الذي وقف ضدي في أحداث يناير، لصالح: نحن مع الوحدة، وعليك أن تضغط بشدة في هذا الاتجاه.

كانت الزيارة تسير نحو الفشل، نظراً لتشدد بعض القيادات في عدن. هنا أصرّ الرئيس صالح على الرحيل من عدن ليلاً، محمَّلاً المسؤولية لعلي سالم البيض وبعض قيادات عدن، معلناً أنه سيخاطب الشعب بهذا الموقف. وأحرج البيض وبعض أعضاء المكتب السياسي الذين شعروا بالخوف من ردود الفعل الشعبية، وبعد شدّ وجذب صدر بيان **30** نوفمبر **1989**م.

وبعد مرور **23** سنة على الاتفاق، جرى حديث بيني وبين الموقِّعين عليه عن الطريقة المستعجلة التي جرت بها الوحدة التي كان المفروض تحقيقها بالتدرج، ولكن ذلك لم يحدث، وجرى الهروب إلى الوحدة دون استفتاء الشعب في اليمن شمالاً وجنوباً عليها وفقاً لدستور **1981**، وجرت دون دراسة وأسس واضحة ومتينة لقيامها، فقدكان الشعب في الجنوب منقسماً، وكذلك في الشمال، ولهذا لم تصمد الوحدة بسبب الخلافات والممارسات الخاطئة التي ارتكبها الموقّعون عليها بحقّها. كان حكام عدن يعتقدون أنهم سيغيّرون الوضع من داخل أسوار صنعاء، بالاعتماد على حزب الوحدة الشعبية الذي يُعَدّ امتداداً للحزب الاشتراكي اليمني، ومشايخ بكيل وغيرهم، وكان لحكام صنعاء الرهان نفسه، إضافة إلى أنّ عيونهم كانت مفتوحة على عدن وباب المندب، وعلى النفط والغاز في الجنوب، وكان اهتمامهم بالثروة أكثر من اهتمامهم بالوحدة، ولم يكونوا يريدون وحدة حقيقية، بل ضمّ الجنوب إلى الشمال، أو إعادة الفرع إلى الأصل، أو إعادة الابن العاق إلى والدته، كما تحدث عن ذلك بعض حكام الشمال، وهذا ما أثبتته الوقائع والأحداث فعلاً. وقد سألتُ الأخ البيض عندما التقيتُه في بيروت عام **2012**م: مَن صاحبُ فكرة (إخراج اليمن من النفق) التي يرددها البعض، أنت أم صالح؟ فأكد لي أنه، أي البيض، هو صاحب الفكرة، وقد صارح بها الرئيس صالح عندما خرجا من الرئاسة ودخلا نفق جولد مور في تشرين الثاني/ نوفمبر **1989**، وكان الرئيس صالح هو الذي يقود السيارة، والبيض إلى جانبه عندما سأله أنّ اليمن يمرّ في نفق كهذا،



نفق جولد مور

فلماذا لا نخرجه من هذا النفق قبل استخراج البترول من الجنوب؟ وقد وافق الرئيس صالح على ذلك، بل سُرَّ لذلك، خاصةً أنّ البيض ربط الخروج من النفق باستخراج النفط، وكأنه يقول لصالح: لا نريد أن يعرقل النفط قيام الوحدة، وخذه لك. وبدلاً من مواصلة السير إلى شاطئ جولد مور، طلب منه البيض أن يذهبا إلى بيته الذي يُطلّ على كريتر وساحل حُقّات... وخلال تلك الدقائق القليلة اتخذا القرار بالوحدة الاندماجية دون العودة الى الهيئتين التشريعيتين في عدن وصنعاء، أو إلى الشعب لاستفتائه على الوحدة، وفقاً لدستور دولة الوحدة الذي اتفقنا عليه عام **1981**م. وبعد أن تناولا الغداء والقات في حُقّات، كلَّفا وزيرَي الوحدة راشد محمد ثابت ويحيى العرشي صياغة البيان، أو ما سُمِّي "اتفاق **30** نوفمبر" **1989** الذي لا يزيد على صفحة ونصف صفحة[1]. من الناحية الدستورية، كان يفترض أن يوقَّع الاتفاق مع الرئيس علي عبد الله صالح الرئيس حيدر أبو بكر العطاس، بوصفه رئيس السلطة التنفيذية في الجنوب منذ عام **1986** وحتى عام **1990**، ويومها ارتكبت أول مخالفة دستورية في هيكل هشٍّ لم يراعِ مشيِّدوه أنه ينبغي لهم وضع أسس متينة لبناء قابل للبقاء وللحياة وللنموّ، وأنّ طول انتظار الناس للوحدة يجب أن يكون له ما يقابله من صدقية وإخلاص لقضيتهم. إنّ ما تلا ذلك التعجل كان أشدّ وأنكى. لقد كانت الوحدة وحدة نيّات متعارضة وخفيّة وخالية تماماً من المرجعيات والمؤسسية. أما شعب الجنوب الذي كان أكثر تعطشاً وإيماناً بالوحدة، فينطبق عليه المثل اليمني "أصبحت اللَّقية سود"، أي إنّ النتيجة كانت فحماً.



الرئيس علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض، الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، يوقّعان على اتفاق الوحدة، وخلفهما رئيس السلطة التنفيذية حيدر أبو بكر العطاس

1- اتفاق الوحدة اليمنية لا يتعدى الصفحتين، فيما اتفاق الوحدة الألمانية تجاوز 1200 صفحة.

حينها رحّبنا بالوحدة، رغم ما كان لنا من مآخذ على الطريقة التي جرت بها، ورغم أنها تجاهلتنا كقوة سياسية وعسكرية وجماهيرية مؤثرة، بالإضافة إلى قوى سياسية أخرى وموافقة طرفيها على إخراجنا من وطننا اليمن في سابقة لم تحدث في التاريخ، وقبلنا التضحية من أجل الوحدة. لقد كانت فرحتنا بالوحدة أكبر من أيّ حسابات شخصية، لأني شخصياً اعتبرتها إضافة إلى رصيدي الوطني باعتباري واحداً من الجيل الأول لحركة القوميين العرب ذات التوجه الوحدوي العربي، ومقاتلاً في صفوف الجبهة القومية منذ أيامها الأولى، وسياسياً لم يتوقف نضالي من أجلها وأنا في السلطة أو خارجها، ومن ثم فكل شيء كان يهون، بل كان قزماً أمام ذلك المنجَز العظيم. ومما سبق ذكره، لا يخفى دورنا غير المباشر فيه، ولكن المفاجأة السعيدة لي وللشعب كله لم تُنسني القول وقتها إنه "لقد جرى اقتسام السلطة والثروة والزمرة!"، وفعلاً شقّت الوحدة أو رجلاها بالأصحّ صفنا الذي لم يقسم من **1986** وحتى **1990**.

وبعد هذه الذكريات عن الحديث مع علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض في تشرين الثاني/ نوفمبر عام **2012**، أعود إلى ذكرياتي عن صدور البيان الذي تابعته وأنا في مدينة الحديدة. عاد الرئيس إلى تعز قوياً ومنتصراً، وكان أول اتصال أجراه معي، حيث بادرني قائلاً: مبروك، وقّعنا على دستورك! وضحك. قلتُ: ليس المهم التوقيع، فقد وقّعنا على عدد من الاتفاقيات الوحدوية منذ عام **1972**م، ولكنها لم تنفَّذ، المهم وضع خطة لتنفيذ ما اتُّفق عليه، والأهم أنك ستدخل التاريخ من أوسع أبوابه. ضحك، وقال: خلينا (نفتهن) ونخزن بعد هذا التعب والسهر والمخاطرة. وفي إشارة لا تخفى على اللبيب عمّاذا سيفعله بشركائه مستقبلاً سألني: كيف صبرت عليهم؟ والله لو أنا معهم في الجنة لتركتها لهم. قلت له: الدور عليك الآن لطمأنتهم، ونحن معكم ومعهم، والمهم هو التطبيق والتنفيذ لهذا الاتفاق. قال: سنلتقي ونتحدث.

شهر العسل لن يطول بين العليَّين:

كنت متأكداً أنّ شهر العسل بين صالح والبيض لن يطول كثيراً، لأنّ لي خبرة عقدين بمزاجية البيض وحماقته السياسية. تكوين البيض لا يمكن أن يقبل بأسلوب العمل مع صالح الذي أصبح يملك خبرة وتجربة سلطوية عمرها **12** عاماً، فهو يدير أمور الدولة عبر مطبخه الخاص وهاتفه الخاص وعناصره الخاصين في أجهزة الدولة المختلفة، وله عيون يرى بها ما يجري في البلاد وبين العباد. وعناصره هؤلاء، حتى وإن كانوا في أدنى مراتب السلطة، فهم الذين

يؤثرون في القرار. وتسير البلاد حسب مشيئته، على عكسنا في الجنوب، إذ كان لنا أسلوب مختلف في إدارة الدولة. والبيض ابن الحزب الاشتراكي، ويعتمد على الحزب كمؤسسة، وعلى مؤسسات الدولة وقوانينها، وعلى الاجتماعات والمحاضر والقرارات التي تناقش وتسجل وتوثق. وأبلغ مثال على الفرق بين نظامي عدن وصنعاء، ما كتبه الكاتب البريطاني باتريك كريجر[1] في مقاله المعنون "عدن تفرض إيقاع الحياة السياسية في اليمن"، إذ قال فيه:

"ومع التئام وحدة شطري اليمن عام **1990**، ورغم مشاعر الترحيب الشعبي الفياضة التي استقبلت الحدث، فإن المراقبين شككوا في مدى نجاعة قرار الوحدة الاندماجية على النحو الفوري الذي تمت به، كما ساورتهم الشكوك أيضاً في مدى قدرته على الصمود. فقد تمت الوحدة بين مجتمعين تشكلت فيهما قيم سياسية وقانونية واجتماعية مختلفة لما يربو على قرن ونصف قرن من الزمان. فقد خضعت مدينة عدن لاستعمار بريطاني أنشأ فيها نظاماً مدنياً يستند إلى منظومة من القيم السياسية والحقوقية والاجتماعية، أساسها المساواة بين أفراد المجتمع أمام القانون، مقترنةً بوجود نظام قضائي مهيمن نزيه ومستقل، وأجهزة فاعلة تسهر على تنفيذ أحكام القضاء وتطبيق القانون. وقد نشأت أجيال عدة في عدن، وتربت واعتادت هذا النظام، كما امتدّ أثر هذه المنظومة القيمية إلى كافة مناطق الجنوب. ولهذا، فإن الثوار الذين حكموا عقب الاستقلال كانت منظومة القيم الإجتماعية تلك تسري في دمائهم لأنهم نشأوا عليها ولا يعرفون لها بديلاً. وعلى الرغم من الصراعات السياسية الدموية التي جرت بين رجال ذلك النظام، إلّا أنّ المجتمع الجنوبي ظل يرتكز على منظومة القيم تلك. وخلافاً لذلك، كانت منظومة القيم الاجتماعية السائدة في شمال اليمن تستند إلى القوة القبلية والنفوذ الاجتماعي والوجاهة. وهذه أمور تنتفي عندها المساواة القانونية بين المواطنين، وقد فرض مشايخ القبائل المسيطرون على نظام الحكم أعرافهم تلك فرضاً قسرياً على المجتمع لأنّ المواطن باختصار لا يجد طريقاً لنيل حقه، فمسؤولو الدولة الذين يتوجه إليهم المواطن بشكواه يحيلونه على الاحتكام إلى أعراف القبيلة.

إذاً، تلك هي منظومة القيم التي جاء بها نظام الجمهورية العربية اليمنية إلى دولة الوحدة، وهي منظومة تتناقض مع تلك التي أنشأها الحكم البريطاني في عدن وسار عليها أبناء المدينة

---

1 - معهد العلاقات الدولية – برمنغهام، المملكة المتحدة 2008/3/10.

والجنوب جيلاً بعد جيل حتى عام 1990. ولهذا، لم يكن ثمة مناص من حدوث صدام بين منظومتي القيم تلك. إنه صدام بين ثقافتين إحداهما تنتمي إلى مجتمع الدولة والحياة المدنية، والأخرى تنتمى إلى مرحلة ما قبل الدولة، مرحلة التنظيم القبلي للمجتمع وسيطرة الزعيم والشيخ والمتنفّذ القوي. وقد سبّب ذلك الخلاف بين الثقافتين ومنظومتي القيم أزمة إدارة، أزمة حكم، فحين كان رئيس حكومة الوحدة (الجنوبي) يضع على رأس جدول الأعمال برنامجه للإصلاح السياسي والاقتصادي وبناء المنظومة المؤسسية للإدارة، كان رئيس الدولة (الشمالي) يصرّ على حقه وعلى صواب نهجه في إدارة الدولة عبر الهاتف والتصرف بالمال العام دون قيود وخارج موازنة الدولة المقرّة في البرلمان. وهكذا أصبح جلياً أنّ ما هو معمول به في عدن من نظم وقوانين وحقوق مدنية لا يتوافق مع الصلاحيات المطلقة التي كان يتمتع بها صالح.

لا شك في أنّ الإدارة البريطانية قد تركت بصماتها على سلوك الحكام الذين تسلموا السلطة بعد الاستقلال، مستفيدين من الخبرات والتراث العظيم في الإدارة والنظام والقانون في الجنوب، ولا يعترفون ولا يحتكمون للأعراف والعادات القبلية. فقد حافظ نظام الاستقلال على النظم الإدارية البريطانية، وطورها باتجاه بناء الدولة الجديدة ومؤسساتها المدنية والعسكرية على أسس حديثة".

لكن للأسف، إنّ الأخوة في عدن بعد الوحدة استسلموا ووهنت مقاومتهم وتخلوا، ليس فقط عن النظام الإداري والمالي والقضائي القائم حينها في عدن، ولكن عن آمال الجماهير في الشمال بأن تكون دولة الوحدة إدارياً ومؤسسياً على طريقة النموذج الجنوبي، وتلك من أكبر الأخطاء التي ارتكبها حكام ما بعد مايو 1990 على السواء.

الفصل السادس

وثيقة العهد والاتفاق

عاش اليمن، برغم عزلته وهيمنة الركود الشامل على جميع مناحي الحياة في شماله قبل ثورة سبتمبر **1962**، حالة من السلام والاستقرار، وكان الإمام يحيى (**1918 – 1948**) يحكم بـ"القداسة". أما ابنه أحمد، (**1948 – 1962**)، فكان يحكم بـ"الهيبة". لم يكن مع الاثنين جيش وقوات شرطة ووسائل اتصال حديثة ومخبرون لفرض هيبة الدولة وإنفاذ القانون، ومع هذا نجحا في تطويع من تمردوا لاحقاً على الجمهورية وعلى القانون، وحلوا محلّ الأئمة ووضعوا أنفسهم فوق القانون. كان الإمام يحيى يجلس صباح كل يوم في صنعاء في الهواء الطلق، تحت شجرة تظلّله من الشمس سُمِّيت "شجرة العدالة"، سجلتها عدسة أحد علماء الحشرات البريطانيين، أوفده المتحف البريطاني مع زميل له في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي لدراسة حشرات من شطري اليمن وجمع تلك الحشرات، وقد أصدر أحدهما كتاباً عن اليمن عام **1942** احتوى على صورة تلك الشجرة، وبقربها حجر كان يجلس عليه الإمام يحيى ملك المملكة المتوكلية اليمنية. كان الإمام يحيى يستقبل كل من لديه مظلمة أو طلب دون حواجز تمنع الناس عن مقابلته. وعلى سبيل المثال، كما علمت، كان القادم من الجوف أو من مأرب يأتي إليه صباحاً من صحراء الجوف أو مأرب، ويعود في اليوم نفسه حاملاً حَلاً لمشكلته أو مظلمته التي كانت سبباً في تجشمه مشاقّ رحلة شاقة على ظهر الجمل إلى صنعاء. وأتت الثورة للخلاص من التخلف

ومن العزلة، ووضع اليمنيين على سكة التطور والديمقراطية والعدل والمساواة، ولكن كل هذا لم يحدث. كان سلوك بعض من حكموا بعد **1962** غير معهود لليمنيين وبعيداً كل البعد عن شروط بناء الدولة الحديثة وأسس علاقتها بمواطنيها. من عاصروا العهدين الإماميَّين لم يكونوا يخفون ألمهم على ما ألمّ بوطنهم بعد ثورة سبتمبر التي برهن الوقت أنها كانت ثورة دون ثوار قادرين على قيادة الوطن حتى الوصول إلى شاطئ الأمان، كما هو حال بعض الثورات العربية، وأن جمهورية سبتمبر فشلت في أن تُرسي نظاماً جمهورياً أصيلاً، جوهره حكم القانون والمواطنة المتساوية، وإن شئت، فقل حكم الأغلبية، وأنها لم تكن إلى حدٍّ كبير سوى امتداد لما سبقها مع تغيير في اسم النظام وإحداث القليل من التغييرات السطحية. لقد وصف شاعر اليمن الكبير الوطني ولسان حال الشعب عبد الله البردوني، المشخصاتي لأحوال اليمن الوحيد، من دون رتوش ورياء وتضليل وخوف، هذا الفشل بالأبيات الشعرية الآتية:

والأباة الذين بالأمس ثاروا ... أيقظوا حولنا الذئاب وناموا

حين قاموا بثورة شعب ... قعدوا قبل أن يروا كيف قاموا

ربما أحسنوا البدايات لكن ... هل يحسّون كيف ساء الختام



الإمام يحيى حميد الدين[1]





الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين

1 - هذه الصورة بريشة الكاتب والرحالة اللبناني أمين الريحاني عام 1922م، وقد رسمها أثناء المقابلة التي أجراها مع الإمام دون أن يشعر الإمام بأنه رسم صورته، وفي نهاية اللقاء طلب من

لم يتوافر الاستقرار بعد الثورة إلا نادراً، بينما كانت الآمال معلقة عليها لنقل اليمن إلى حالة استقرار شامل بمعانيه الأمنية والاقتصادية والسياسية والتنموية، وفوق كل ذلك الحفاظ على لحمته الوطنية. بعيد ثورة سبتمبر، بدأ الناس يقولون: "كان لدينا ريال وصرفناه بُقش (كان الريال الماريا تيريزا يساوي أربعين بقشة)، أي كان لدينا حاكم واحد، واليوم لدينا أكثر من حاكم غير قادرين على فرض هيبة الدولة وعلى إحداث التغيير وتوفير الأمن والاستقرار. الإمامان يحيى وأحمد أغلقا اليمن في وجه الحداثة ومنجزات العصر، ولكنهما – بالمقابل – أوصدا أبواب اليمن في وجه التدخلات الخارجية بجميع أشكالها ومصادرها، بينما فتحت ثورة سبتمبر مضطرةً الأبواب على كل مصاريعها لدور مصري حميد، صدّاً لتدخل سعودي وبريطاني وباكستاني وإيراني وتركي وإسرائيلي خبيث. وتحوّل اليمن، رغماً عن إرادة الغالبية الساحقة من شعبه، إلى مسرح للصراعات العربية والدولية في الشمال كما في الجنوب بعد استقلاله عام 1967م، وكأنّ التغيير في اليمن لا بد أن يكون مصحوباً بآثار جانبية ضارة مثل بعض الأدوية. كانت أولى الحروب التدميرية في اليمن في تاريخه المعاصر هي حرب السعودية ضد الجمهورية ودعمها غير المحدود للملكيين. تلك الحرب انتهت عام 1970 باعتراف السعودية عامذاك بجمهورية اسمية منزوعة الهُوية والغاية، وبمصالحة وطنية بين طرفي الحرب، رعتها الدولة نفسُها التي موّلت وسلّحت أحد طرفيها، وأسهمت في أول تدمير واسع النطاق لليمن. المصالحة الوطنية لم تكن اسماً على مسمّى، رغم الاحتفاء الرسمي بها من جانب واحد، كما احتُفِي عام 2000 بالتوقيع النهائي على اتفاقية 1934 من الطرف اليمني وحده، وكأنه استعاد ما فُقد منه من أراضٍ شاسعة بموجب تلك الاتفاقية. المصالحة جرت بين القوى الجمهورية التقليدية وقوى ملكية من ذات المدرسة والمنحى والعقلية، ووسّعت الشرخ الجمهوري بتضييقها على قوى جمهورية دافعت عن الثورة وهمّشتها، بل واستغنت عن خدماتها وشرّدتها وأعدمت عناصر عسكريين منها ذادوا عن الثورة، كما حدث في

الإمام هدية، وهي الصورة التي رسمها له وقتها، وقد فوجئ بها الإمام، وتردد في أن يمنحها، ونجح أخيراً في الحصول عليها، وهي أول صورة للإمام، وقد شاهدتُها في متحفه بمنزله في لبنان في 1 نوفمبر 2014. وأسرته يعتزون بهذه الصورة لأول حاكم في صنعاء.

أمين فارس أنطوان الريحاني، أديب، شاعر، باحث، مؤرخ، كاتب، روائي، قصصي، مسرحي، رحالة، سياسي، مربٍّ، عالم آثار، ناقد، خطيب، رسام كاركتير، داعية إلى الإصلاح الاجتماعي. من عمالقة الأدب العربي، ورجال الفكر، ملقب بفيلسوف الفريكة. ولد في 24 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1876 في بلدة الفريكة من قرى منطقة المتن الشمالي في جبل لبنان، وهو من أسرة مارونية تعود بجذورها إلى قرية (بجّة) في بلاد جبيل.

قبو بمقرّ القيادة العسكرية في صنعاء. إنّ أهمّ ما أنجزته المصالحة، أنها وفّرت الفرص الذهبية للسعودية لحُكم اليمن من بُعد عبر عسكر ومشايخ قبائل ومدنيين، وبتوظيف المال والنصيحة الدينية لما يستحسن عمله، متبوعة بالحديث الشريف "الدِّين النصيحة"، وتلك كانت المرحلة الأولى. أما المرحلة الثانية، فتمثلت بالتمدد المذهبي الوهابي وتكفير أتباع المذهب الزيدي. هذا التمدد، كما تذكر الباحثة النمساوية في كتابها "القبائل والسياسة، تاريخ صراع الحوثيين"، الصادر عام 2017، بدأ مع المال السعودي في محافظة صعدة مباشرةً بعد حرب 1934 التي مكّنت السعودية من التوسع على حساب اليمن، واحتلالها لنجران وجيزان وعسير. شمال اليمن الذي لم يستقرّ بعد حروبه مع الملكيين والسعوديين وحلفائهم نقل صراعه بتشجيعٍ ودعمٍ سعوديين مع جنوب اليمن المستقل، ورفض علناً وسراً استقلاله، ثم اعترف به مضطراً تحت وطأة حصار صنعاء وخطر ضياع الجمهورية. لقد خرج الجنوب منهكاً من الاحتلال البريطاني، ومنعت بريطانيا عنه دعماً قدره 60 مليون جنيه إسترليني، خلافاً لتعهدها لسدّ العجز في ميزانيته التي كان من أسبابها قرارات مالية بريطانية قبيل الاستقلال. وزادت الصراعات الداخلية بين قياداته منذ 1967م، وحتى قيام الوحدة عام 1990م من إنهاكاته، حتى بلغ مرحلة الضعف والوهن، وهو في عزّ شبابه. خاض النظامان حروباً نظامية في 1972 – 1979م، وبالوكالة في المناطق الوسطى من شمال اليمن. ولم تحدث مثل هذه الحروب قبل قيام الثورتين في الشمال والجنوب إلا حرب عام 1934م وحروباً متفرقة بين القبائل في الشمال والجنوب، لأن القوى الإقليمية والدولية لا تريد لليمن أن يستقر ويزدهر ويصبح دولة قوية في المنطقة، بحكم موقعه الاستراتيجي والكثافة البشرية والثروات النفطية والمعدنية. وخسر اليمن قبل الوحدة وبعدها عدداً من الزعماء بسبب الانقلابات والاغتيالات، وفي مقدمتهم الرؤساء:

1. **المشير عبد الله السلال.**
2. **الرئيس قحطان الشعبي.**
3. **الرئيس القاضي عبد الرحمن الإرياني.**
4. **الرئيس سالم ربيع علي.**
5. **الرئيس إبراهيم الحمدي.**
6. **الرئيس عبد الفتاح إسماعيل.**
7. **الرئيس أحمد حسين الغشمي.**
8. **الرئيس علي ناصر محمد[1].**
9. **الرئيس علي عبد الله صالح.**
10. **الرئيس حيدر العطاس.**

1 - كاتب هذه المذكرات.



المشير عبد الله السلال — القاضي عبد الرحمن الإرياني — إبراهيم الحمدي — أحمد حسين الغشمي — علي عبد الله صالح

قحطان الشعبي — سالم ربيع علي — عبد الفتاح إسماعيل — علي ناصر محمد — حيدر أبو بكر العطاس

أي خمسة رؤساء من الشمال وخمسة من الجنوب، في غضون عقدين من الزمن، أُطيحوا قتلاً أو تجريداً من السلطة، وستة منهم انقُلِب عليهم أو قتلوا أو تولوا السلطة في شهر يونيو[1]، شهر الصيف في تقويم الجماهيرية الليبية[2]! وآخر رؤساء اليمن كان علي عبد الله صالح الذي قضى في الحكم أكثر من 33 سنة، أي أكثر من فترة حكم الرؤساء مجتمعين في الشمال والجنوب منذ عهد الإمام أحمد وحتى تسلّمه السلطة (1948–1978). وفقد اليمن بشماله

1 - استقال الرئيس قحطان الشعبي في 22 حزيران/ يونيو عام 1969م، وحلّ محله الرئيس سالم ربيع علي في 22 حزيران/ يونيو 1969م_ الذي أُعدم في 26 حزيران/ يونيو 1978م، وحلّ محله الرئيس علي ناصر محمد في 26 حزيران/ يونيو. وفي حزيران/ يونيو عام 1969 أيضاً، عُيِّن عبد الفتاح إسماعيل أميناً عاماً للجبهة القومية. وفي الشمال استقال القاضي الإرياني في 13 حزيران/ يونيو 1974م، وحلّ محله الرئيس إبراهيم الحمدي في ذات التاريخ، وفي 4 حزيران/ يونيو 2011 كاد الرئيس صالح أن يفقد حياته في تفجير شديد القوة لمسجد النهدين الذي كان يصلي فيه.

2 - التقويم الجماهيري أو التقويم الليبي هو التقويم الذي استُخدم في ليبيا زمن حكم معمر القذافي، وهم بالترتيب: 1- شهر النار، 2- شهر النوار، 3- شهر الربيع، 4- شهر الطير، 5- شهر الماء، 6- شهر الصيف، 7- شهر ناصر، 8- شهر هانيبال، 9- شهر الفاتح، 10- شهر التمور، 11- شهر الحرث، 12- شهر الكانون.

وجنوبه عشرات، بل مئات القيادات المناضلة والمجرَّبة، بسبب هذه الصراعات والحروب والإخفاء القسري والاغتيالات والتعذيب، فضلاً عن الطرد والتشريد اللذين تعرّض لهما المئات من المدنيين والعسكريين الذين ذادوا عن حياض الوطن والثورة باسم الثورة والجمهورية والوحدة (ثلاثية علي صالح الإعلامية). رفض نظاما صنعاء وعدن أن يتعايشا، وخاضا حروباً لم تكن لها ضرورة يمنية، وبعضها خِيض نيابةً عن دول أخرى كانت تسعى، ولا تزال، للسيطرة على اليمن لكي يصبح تابعاً لنفوذ قوة عظمى أو إقليمية تابعة لتلك القوة. ومن غرائب ما حدث في الشمال، أنّ سلطة ثورة سبتمبر، الثورة التي دعمها عبد الناصر، أنشأت في جهاز أمنها القمعي وحدة سُمِّيت "وحدة مقاومة اليسار والقوميين". لقد راهنت هذه الدول على أحزاب وأشخاص وعشائر وقبائل لتحقيق أهدافها في هذه المنطقة الاستراتيجية التي كانت هدفاً للغزاة منذ نشوء الإمبراطورية الرومانية كأول إمبراطورية في التاريخ، ثم الفارسية والأحباش والبرتغاليين والفرنسيين والبريطانيين والهولنديين والأتراك، وأخيراً السوفيات والأميركيين. لهذا، فإن تلك الصراعات والحروب نيابةً عن الدول العظمى، قد أنهكت اليمن وأضعفته ومزقته، وأنهت اعتماده على نفسه الذي عُرف به شمال اليمن حتى عام 1962، وجعلته يُدمن مدّ اليد للآخرين بعد هذا التاريخ. لقد أرادوا أن يبقى اليمن معزولاً وفقيراً حتى يختاروا هم الوقت المناسب لاستقراره واستغلال ثرواته النفطية والمعدنية، وحتى تحديد الوقت المناسب لهم، لتحقيق وحدته واختيار القادة الموالين لهم لقيادته. لذلك، ليس هناك أيّ مبالغة في القول إنّ استقلال القرار الوطني في النظامين قبل الوحدة عام 1990 ظاهرة خطابية وإعلامية واحتفالية، ليس أكثر، في ظل الحرب الباردة التي كان يمرّ بها اليمن والمنطقة والعالم.

كانت الوحدة موضوع رفض من دول في الجوار، ومن دول عظمى، قبل أن يأذن انتهاء الحرب الباردة بقيامها. وقبل قيام الوحدة، أعادت الولايات المتحدة علاقاتها مع النظام في عدن، بمباركة من صنعاء وتقديم سفيرها في الشمال أوراق اعتماده سفيراً[1] غير مقيم في عدن[2]، لأنها كانت ترى في الوحدة تهديداً لمصالحها الاستراتيجية والنفطية في المنطقة. أما بعد

1- كان شارلز دنبار سفير واشنطن في الشمال، وعلمتُ من السفير علي محسن حميد أنه بعد عودة السفير دنبار من عدن، قال له: إنك آخر سفير لدولة إمبريالية يقدم أوراق اعتماده في عدن، فغضب منه وقال إنه سيشكوه للدكتور الإرياني.

2 - أعلن الرئيس سالم ربيع علي "سالمين" قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأميركية من على منصة الخطابة في أحد ميادين عدن في سبتمبر 1969م. واتخذ هذا الموقف

الوحدة، فقد جرى تطويع نظام دولة الوحدة لخدمة مصالح قوى إقليمية ودولية، حتى ترسّخ لدى صالح أنّ استقرار نظامه مرهون بالرضى الأميركي، وأصبح التباهي بتقديم خدمة إلى الإدارة الأميركية لضرب مواطنيه، الواجب عليه حمايتهم، بطائرات من دون طيار تنتهك السيادة الوطنية، مثارَ فخر وتباهٍ علنيين[1].

ما سبق أوصل اليمنيين إلى عَمّان لحلّ مشاكلهم خارج أرضهم، بعد أن كان الشعب يرى في الوحدة حلمه الجميل الذي انتظره طويلاً كي يصبح حقيقة، وينتقل من حال إلى حال. أما قادته في صنعاء وعدن، فرأوا فيها مخرجاً ومهرباً من أزماتهم وعجزهم وفشلهم، ثم تضاعف فشلهم في ظلها. ولأنّ الحدث كان أكبر منهم، لم يروا فيها إلا اقتسام السلطة والثروة. هذه كانت حدود نظرتهم للوحدة اليمنية وسقفها. هؤلاء أساؤوا إلى الحلم الجميل بالحرب تحت غطاء الوحدة، وبالانفصال تحت زعم تصحيح مسار الوحدة. كنتُ قبل حرب 1994 قد رفعتُ شعار "لا للاقتتال والانفصال ونعم للوحدة اليمنية بإقليمين"، وحذرتُ من الحرب ونتائجها الكارثية على الوحدة اليمنية والوحدة الوطنية، ولكن المطابخ اشتغلت والوفود السرية من الطرفين تحركت لشراء السلاح بأموال من أعداء الوحدة، وكان علي البيض يتحرك بين صنعاء وعدن والمكلا والحديدة بهدف كسب الرأي العام، وبدأ يشنّ حملة إعلامية منظمة وعنيفة، ضمّنها عبارات غير لائقة، كـ"الوطاويط التي لا تتحرك إلا في الظلام". وبالمقابل، بدأ صالح باتهام البيض بالانفصال في وقت مبكر من عام 1994.

إنّ كل ما سبق أسهم في إيصال اليمن إلى الحرب، وإلى ما تلاها، ولم يكن سقوط نظام الرئيس صالح إلا بسبب فشله في قبول التغيير وتطوير النظام واستيعاب كل اليمنيين وإشراكهم في السلطة والثروة.

احتجاجاً على حرق المسجد الأقصى الشريف في 21 آب/ أغسطس 1969، ومع كل قدسية المكان وجلال الموقف، فإن الموضوع لم يكن له علاقة بالعلاقات اليمنية الأميركية. كذلك فإنّ واشنطن لم تكن متورطة بتفجير المسجد، ولكن هذا الإجراء كان يكشف عن خلل في طريقة اتخاذ القرار، بدليل أنّ الموقف الذي اتُّخذ في عدن كان الموقف العربي والإسلامي الوحيد، ولم تحذُ حذوه أية دولة عربية أو إسلامية أخرى. والنتيجة أننا نحن الذين خسرنا، إذ إنّ الأميركان اتجهوا بعد ذلك لدعم المعارضة بكل قوة.

1 - أما الرئيس عبد ربه منصور، فقد كان معجباً بهذا النوع من الطائرات، وأنها أعجوبة وهي تنطلق لضرب عناصر القاعدة، وهو لا يخفي ذلك، كما كان الرئيس علي صالح لا يفصح عن القيام ببعض العمليات في بلاده.

نصح الرئيس الأميركي جورج بوش الابن عام **2005** الرئيس صالح كثيراً بمحاربة الفساد، وأن يكون مخلصاً وصادقاً في محاربة الإرهاب. وفي لندن وحدها، عُقد مؤتمران عام **2006** و**2010**، خُصِّصا للوضع في اليمن وضرورة إحداث إصلاحات فيه، وإشراك المعارضة في إدارة شؤون البلاد، وكانت دراسات البنك الدولي والتقارير الاقتصادية توحي أنّ اليمن في طريقه إلى الانهيار، وأنه دولة فاشلة، ولكنّ الإصرار على تحويل الجمهورية إلى جملكية[1] أوصلنا إلى ما نحن فيه اليوم.

الخاتمة

لقد تطرقنا في هذا الكتاب، من خلال صفحاته، إلى المراحل التاريخية التي مرّ بها اليمن قبل الإسلام وبعده، وقبل الوحدة اليمنية وبعدها، والدول والدويلات التي قامت وحكمت اليمن، والحروب والصراعات بين هذه الدويلات التي أثّرت في الحضارة التي كانت قد شهدتها الممالك والدويلات التي أشرنا إليها. ومن خلال هذا العرض، يلاحَظ أنّ الصراع والحروب كانت مستمرة في أهمّ المراحل التاريخية التي مرّ بها اليمن بسبب موقعه الاستراتيجي الذي كان يتحكم بطرق الحرير والبخور والعبور بين الشرق والغرب، إضافة إلى الغزو الأجنبي الروماني والفارسي والحبشي قبل الإسلام، ما أثّر بتطور الحضارة التي شهدتها الممالك في بعض المراحل التاريخية من بناء مئات السدود وقنوات الري، وازدهار المدن في حضرموت، كشبوة وسبأ ومأرب وظفار وعدن وقنا وقتبان وأوسان وغيرها. وقد أقام عرب جنوب الجزيرة العربية حضارات عريقة تتحدث عن آياتها أكثر من ستة آلاف نقش، اكتُشفت ووُضعت منذ سنوات تحت تصرف علماء الآثار العرب والأجانب لتفسيرها وترجمتها. فضلاً عن عشرات الآلاف من العيّنات والتدوين على واجهات الصخور في مناطق بعيدة تشير إلى انتسابها إلى هذه البلاد، وتؤكد جميعاً أنّ ثمة حضارة جديدة أسست هنا منذ قبل الميلاد، وأنّ دولاً وممالك قوية وُلدت في إطار (بلاد العرب السعيدة).

وبعد دخول اليمنيين في الإسلام أفواجاً، انشغلوا بالفتوحات الإسلامية شرقاً وغرباً، وجرت هجرة واسعة منهم في صدر الإسلام، وأقاموا حضارات في بلاد الشام وشمال إفريقيا، وحتى الأندلس، وكانت تلك الموجات من البشر الذين انخرطوا في الفتوحات لنشر الدعوة الإسلامية، قد أثّرت بازدهار اليمن وتطوره بعد الإسلام، ولم تظهر بعد ذلك حضارات ذات شأن، وليس ذلك

1 - الجمهورية والملكية

بسبب الإسلام، بل بسبب الفتوحات الإسلامية التي قامت على أكتاف اليمنيين، وعدم اهتمام الحكام في اليمن بتطوره بقدر اهتمامهم بإرسال بعض اليمنيين للمشاركة في الفتوحات عندما كانت تلك الفتوحات تحتاج إلى مثل ذلك الكمّ من البشر للقتال في سبيل نشر الدعوة الإسلامية. كذلك نقلوا الموارد الأساسية في اليمن إلى مراكز الخلافة في دمشق وبغداد والباب العالي لاحقاً. ومن أسباب ذلك أيضاً، أنّ اليمن لم يصبح مركزاً للخلافة الإسلامية، وهو أحق بذك، كما دمشق وبغداد والباب العالي، وهو الذي نصر الدعوة الإسلامية، ولذلك لم يحظَ بنصيبه من الحضارة الإسلامية في ظل الإسلام. وبعد انهيار دولة الخلافة الإسلامية في دمشق وبغداد، حصلت انقسامات وصراعات بين الحكّام في اليمن، وشهد اليمن مرحلة من عصور الانحطاط والجهل والتخلف والفقر والحروب، ما أدى إلى التمزق والضعف، وسهّل دخول العثمانيين إلى اليمن الذين حكموه على مرحلتين لأكثر من 130 عاماً. وجرت أيضاً محاولات من الغزاة الأوروبيين، كالبرتغاليين والهولنديين والفرنسيين والبريطانيين الذين احتلوا عدن عام 1839م. إلا أنه بعد هذه الفترة، وبسبب الصراع بين البريطانيين والعثمانيين، اتُّفق على ترسيم الحدود عام 1914م، حيث قُسِّم اليمن إلى شمال وجنوب، بالرغم من رفض الإمام يحيى هذا التقسيم، إلا أنه رفض بعد الحرب العالمية الأولى طلباً للقائد التركي علي سعيد باشا[1] الذي كان على أبواب عدن بعد هزيمة الأتراك بالتقدم نحو عدن، والإمام يحيى منذ ولادته لم يعرف البحر، ولا الأهمية الاستراتيجية لعدن وباب المندب.

وتناولنا في هذا الكتاب تلك المحاولات التي جرت لتوحيد اليمن في مختلف مراحله التاريخية، حيث كانت تجري بالقوة والحروب التي كانت السمة الأساسية والعامة في تلك الفترة، في عهد دول معين وسبأ وحمير وحضرموت وأوسان وقتبان قبل الميلاد، وفي عهد بعض الدول اليمنية المستقلة في التاريخ الوسيط، ومنها الدولة الصليحية والرسولية والقاسمية والزيدية والدولة

1 - علي سعيد باشا هو قائد القوات العثمانية في اليمن خلال الحرب العالمية الأولى، وهو الذي تولى قيادة الحملة العسكرية الهادفة إلى السيطرة على مدينة عدن، وهي مركز البريطانيين في اليمن وقاعدتهم العسكرية والاستراتيجية. وبمجيء عام 1918، كان علي سعيد باشا قد سيطر على معظم أراضي ما يُسمى اليوم "الجمهورية اليمنية"، وصولاً إلى الحدود مع عدن التي لم يتمكن من السيطرة عليها.

وبعد انهزامه في الحرب، سلَّم نفسه وجيشه للحاكم البريطاني في عدن الذي استقبله وأدى التحية تقديراً لشجاعته، حتى ولو كان عدوه اللدود في هذه الحرب.

الطاهرية. لكنّ الوحدة اليمنية لم تتحقق إلّا عبر الحوار السلمي عام **1990**م بعد حروب وحوار استمرّ لأكثر من عشرين عاماً، سقط على طريقها آلاف الشهداء. وقد طالبَنا العقيد معمر القذافي والشيخ زايد بالحفاظ على الوحدة، وقال القذافي إن اليمنيين أسهموا في توسيع رقعة الوطن العربي من المحيط إلى الخليج. أما الشيخ زايد بن سلطان، فقال إنّ اليمنيين هم أصل العرب من المحيط الى الخليج، وهاتان الشهادتان نعتزّ بهما كثيراً.

وهذا الكتاب ثمرة جهد متواضع بُذل من جانبنا، ونأمل أننا قد تمكنّا من خلاله استعراض أهم الأحداث والحوارات والوثائق من بيانات ومشاريع وحدوية منذ بداية القرن العشرين حتى تحقيق الوحدة في **22** أيار/ مايو **1990**م.

وقد تناولنا في هذا الكتاب الأخطاء التي مرّت بها الوحدة منذ قيامها عام **1990** وحتى اليوم، وليس الهدف من نقد هذه الأخطاء الإساءة إلى الأشخاص والقيادات، بل الهدف من ذلك تقييم التجربة بكل سلبياتها وإيجابياتها، والاستفادة من دروس وعبر هذه التجربة التي أقمناها وضحّينا من أجلها قبل الوحدة وبعدها. ومع الأسف، إن هذه القيادات لم تحافظ عليها، وقد تركت هذه الأخطاء جرحاً في جسم الوحدة الوطنية واليمنية وبحاجة إلى وقت، لأن تلتئم، ونحن واثقون من أنّ أجيال المستقبل قادرة على حلّها وتجاوزها، بما يخدم الأهداف الاستراتيجية الكبرى لليمن الكبير الذي يتمتع بأهم موقع استراتيجي في المنطقة، وبثروات نفطية ومعدنية وزراعية وسمكية وسياحية وتاريخية، إضافة إلى الكثافة البشرية فيه.

وفي الختام، فإنني أتقدم بالشكر لكل من مدّني بالمعلومات والوثائق والصور منذ بداية الإعداد لهذا الكتاب، وفي مقدمتهم الأستاذ محمد عمر بحاح، والأستاذ حسن عليوة، والأستاذ يحيى حسين العرشي، وزير الوحدة الأسبق، والدكتور مرشد شمسان، والسيد عمّار علي وغيرهم. وأخص بالذكر أيضاً الأستاذ علي محسن حميد، لمساهمته الكبيرة بمدّنا بكثير من المعلومات التاريخية المهمة، ومساهمته أيضاً في تحرير الكتاب بشكله النهائي.

الفهرس